



نقابة المحامين الأهلية

المحاماة

فهرست

السنة الثامنة عشرة

١٩٣٧ - ١٩٣٨

دار الطباعة المصرية

بشارع الساحة بأول القنطرة بمصر - تليفون ٢٧٢٧

بيان

جربنا في تقسيم الفهرست للسنة الثامنة عشرة للمجلة على النحو الآتي :

- (١) قسم خاص بالقوانين والابحاث القانونية ومحاضرات نقابة المحامين (ص ١ و ٢)
 - (٢) احكام محكمة النقض والابرار الجنائية والمدنية من عقوبات وتحقيق جنابات ومن مدنى وتجارى ومرافعات مدنية وتجارية (من ص ٣ الى ص ٢٩)
 - (٣) قضاء المحاكم الاستئنافية والمجالس الحسبية والمحاكم الكلية والجزئية الاهلية وكذا محكمة الاستئناف المختلطة (من ص ٣٠ الى ص ٨٥)
- وبه ينتهى الفهرست والله المستعان ؟

لجنة التحرير

احمد رمزى — ابراهيم رباح

قوانين وأبحاث ومقالات قانونية

- ١ - القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ الخاص بقانون العقوبات (ملحق العدد الثاني ص ١)
- ٢ - مناقشات مجلس النواب بصدد مشروع قانون العقوبات (ملحق العدد الثاني ص ٤٥)
- ٣ - القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ الخاص بقانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة ومذكرة وزارة الحقانية عن مشروع قانون تحقيق الجنايات (ملحق العدد الثاني ص ٩٩ و ١٠٠)
- ٤ - مرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن توسيع المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول (ملحق العدد الثاني ص ١٢٨)
- ٥ - مرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ خاص بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة (ملحق العدد الثاني ص ١٢٩)
- ٦ - مرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية (ملحق العدد الثاني ص ١٣٣)
- ٧ - مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية (ملحق العدد الثاني ص ١٣٦)
- ٨ - مرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ خاص بالاجراءات التي تتخذ وفقا للمادة (٢٩٢) من قانون العقوبات (ملحق العدد الثاني ص ١٣٨)
- ٩ - مرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الباب الرابع من الكتاب الأول (المواد من ٦٨ إلى ٧٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط (ملحق العدد الثاني ص ١٣٩)
- ١٠ - مرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ خاص بالاجراءات في مواد الأحوال الشخصية (ملحق العدد الثاني ص ١٤١)
- ١١ - مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧ خاص بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية والمحلية والقروية (ملحق العدد الثاني ص ١٥٥)
- ١٢ - بحث في آثار زيادة العشر في البيوع الجبرية للاستاذ احمد الجارم القاضى بمحكمة اسكندرية الكلية الأهلية (العدد الثالث ص ٢٩٦)
- ١٣ - بحث في وقف التقادم للحوادث القهرية والظروف المعجزة لحضرة الاستاذ زكى خير الأبوتيجى بك رئيس النيابة لدى محكمة النقض والابرار (العدد الرابع ص ٣٩٥)
- ١٤ - بحث في الوفاء والحوالة والفرق بينهما لحضرة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد (العدد الخامس والسادس ص ٤٧٧)

- ١٥ - مذكرة تشتمل على بحث في تقدير حالة الغفلة والسفه وبطلان تصرفات ذى الغفلة والسفه قبل توقيع الحجر وغيرها من الأبحاث القانونية لحضرة صاحب العزة الاسناذ زكى خير الأبو تيجى بك المقدمة لمحكمة النقض والابرار فى القضية رقم ٣٩ سنة ٧ قضائية (العدد الخامس والسادس ص ٥٣٤)
- ١٦ - بحث فى دعوى صحة التوقيع وعلاقتها بقانون التسجيل ووجوب الحكم بعدم قبولها للاستاذ محمد صبحى بهجت المحامى . (العدد الخامس والسادس ص ٥٤٧)
- ١٧ - مرسوم بقانون بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧
- ١٨ - مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨
- ١٩ - مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتعديل القانون المدنى المختلط
- ٢٠ - مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٨ خاص باليوت المالية للتسليف برهون والمراسيم الثلاثة خاصة بتخفيض فوائد الديون والمذكرة الايضاحية للقوانين الثلاثة (العدد ٨ ص ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١)
- ٢١ - بحث قانونى : هل الدفع بعدم جواز نزع الملكية بناء على قانون خمسة الافدنة رقم ٤ سنة ١٩١٣ . دفع شخصى للمدين لا ينتقل إلى الوارث والمشتري ؟ للاستاذ احمد رمزى بك (العدد التاسع ص ٩٦١)
- ٢٢ - بحث فى الفرق بين التقييد والتسجيل للاستاذ احمد رمزى بك (العدد التاسع ص ٩٦٧)
- ٢٣ - قانون نمره ٤ لسنة ١٩١٢ بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة (العدد التاسع ص ٩٦٩)
- ٢٤ - محاضرات نقابة المحامين (العدد التاسع ص ٩٧٠)
- ٢٥ - مشروع قانون المحاماه أمام المحاكم الأهلية للاستاذ احمد رمزى بك (ملحق العدد الثامن ص - ٧٦٩)
- ٢٦ - مشروع قانون المحاماه للاستاذ احمد رمزى بك (العدد العاشر ص ١١٣٦)
- ٢٧ - مرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات (ومذكرته الايضاحية) (العدد العاشر ص ١١٣٩)
- ٢٨ - مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة (ومذكرته التفسيرية) (العدد العاشر ص ١١٤٧)
- ٢٩ - محاضرة حضرة صاحب العزة محمد فؤاد حسنى بك المستشار بمحكمة استئناف مصر الأهلية وموضوعها « الجنسية المصرية للوقف الذى انشأه فى مصر شخص أجنبى لمصلحة اشخاص أجنبى آخرين وفى نظرية الصالح الأجنبى وأثرها » (العدد العاشر ص ١١٤٩)
- ٣٠ - بحث فى « الورقة الرسمية فى المضاهاة » لحضرة الاستاذ سامى عازر جبران المحامى (العدد العاشر ص ١١٦٢)
- ٣١ - بحث فى « متى يبدأ ميعاد استئناف الحكم الصادر فى مواد الجنح باعتبار المعارضة كأن لم تكن » لحضرة الاستاذ محمد زكى نصر المحامى (العدد العاشر ص ١١٨١)

فهرست أحكام محكمة النقض والابرام

حرف الألف	٥
١ ابطال المرافعة . في الاستئناف في مواد الجنح (انظر دعوى مدنية تابعة لدعوى جنائية)	٦
٢ ١ - اتفاق جنائي . المادة ٤٧ المكررة ع . نصها يشمل جميع الجنح والجنايات . جواز محاكمة المتهمين على الاتفاق مع الجناية أو الجنحة ٢ - اتفاق جنائي . الاعفاء من العقاب . شرطه . الاعتراف بعد ضبط الجناة . لا يجدي (نقض جنائي - ٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٦٨١ رقم ٣٢٨) اتفاق على القتل (انظر لية القتل)	٧
٣ آثار . تمثال أثرى . ملك عام . عدم جواز التبايع فيه . حق الحكومة في مقاضاة حائزه مهما كانت جنسيته لاسترداده بلا مقابل . الاحتجاج بالمادة ٨٧ مدني . لا يجوز . (المواد الأولى من قانون الآثار و ٩ و ٨٧ مدني أهلي و ٢٥ مدني مختلط) (نقض مدني - ١٦ ديسمبر ١٩٣٧ ص ٦٠٣ رقم ٢٩٩)	٨
٤ اثبات . اعتراف المتهم في محضر البوليس . جواز الأخذ به قانونا . (نقض جنائي ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٣ رقم ٣)	٩
اثبات . اعتراف المتهم . صراحته أو التواؤه . تقديره . موضوعي . (نقض جنائي - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١ ص ٩٨٧ رقم ٤٢١) اثبات . اعتماد المحكمة على أقوال المجني عليه المتوفى في التحقيقات ولدى النيابة . جوازه . عدم تلاوة هذه الأقوال في الجلسة . لا يعيب الحكم مادامت تلك الأقوال كانت محل مناقشة بين الاتهام والدفاع (نقض جنائي - ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨١٠ رقم ٣٧٥) اثبات . كيفية إصابة المجني عليه . استخلاصها من تقرير الطبيب الشرعي . مخالفتها لما قرره المجني عليه . سلطة محكمة الموضوع في ذلك (نقض جنائي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٩٩ رقم ٢٩٤) اثبات - مقابلة بناء . المدعى عليه ليس تاجراً . لا عبرة بالصفة التجارية للعمل (نقض مدني أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٥ رقم ١١) اثبات (انظر استبدال وزنا وصورية وكذب وعقد) اثبات وقائع التقصير . اثبات الضرر المترتب عليها . اعتبارها كلاماً متباسكاً موجبا للتعويض . تجزئتها . رفض التعويض . نقض (نقض مدني ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٩٩ رقم ٢٩٨) اثبات الضرر (انظر وقائع التقصير)	

١٤ اختصاص . حكم نهائي من محكمة الجنح
بعدم اختصاصها بنظر القضية لكونها
جناية . تقديم القضية إلى قاضي الاحالة .
اختلاف قاضي الاحالة مع محكمة الجنح
في كون الواقعة جناية . رأيه أنها جنحة .
وجوب إحالة القضية إلى محكمة الجنايات
للفصل فيها بطريق الخبرة . إحالتها على
محكمة الجنح . خطأ . حكم محكمة الجنح
بعدم جواز نظر الدعوى . صحته . (قانون
١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

(نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ٩٩٧ رقم ٤٣٧)

١٥ اختصاص . المباشرة . الخلع . الطلاق على
مال . خضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية
المسائل المالية المترتبة على روابط الأحوال
الشخصية . من اختصاص جهة الأحوال
الشخصية . اختصاص المحاكم الأهلية
بنظرها . مناطه .

(نقض مدني — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد
٤ ص ٣٢٢ رقم ١٧١)

اختصاص القضاء المستعجل بدعوى سد
الفتحات والنوافذ

(انظر نقض و ابرام)

اختصاص المحاكم الجزئية بدعوى منع
التعرض

(انظر نقض و ابرام)

اختصاص المحاكم الأهلية

(انظر اختصاص)

اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى
تغيير الأسماء

(انظر اسم)

اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى
الحساب

(انظر وقف)

أثره على حساب الغير
(انظر نفوذ)

١٠ اجراءات . اجراءات شكلية . اهمالها .
اثباته . عبؤه على المدعى . تشكيل هيئة
المحكمة .

(نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٦٥ رقم ٢٧٨)

١١ ١ — اجراءات . الطعن فيها بالبطلان
٢ — اجراءات . اعتبارها صحيحة فرضاً
(نقض جنائي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٥ و ٦ ص ٤٣١ رقم ٢٢٤)

اجراءات التحقيق

(انظر تقادم)

إحالة

(انظر قاضي الاحالة)

احراز مخدر

(انظر وصف التهمة)

احراز

(انظر مواد مخدرة)

أحكام الشريعة الإسلامية

(انظر اعماص)

١٢ الاحوال المماثلة للتلبس . ماهيتها

(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٦٩٤ رقم ٣٣٦)

أحوال شخصية

(انظر اختصاص)

١٣ اختصاص . جناية . وقوعها من صغير .

إحالتها على قاضي الاحالة . تقريره بأحوالها

إلى النيابة . خطأ . إحالتها إلى محكمة الجنح

لتوقيع عقوبة الجنحة عليها . جوازه .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادتان

٦٥ و ٦٥ ع)

(نقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد

١٠ ص ٩٨٣ رقم ٤٢٨)

- ١٦ اختلاس . وكيل شركة . تحصيله مبالغ
من عملاء . عدم توريدها . طلبه المقاصة
مع تأمين مدفوع منه وغير مستحق الوفاء .
عجزه عن الرد مع مطالبته . اعتباره كذلك
, نقض جنائي — ١٤ يولييه سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢٢٢ رقم ١١٦)
اختلاس
(انظر تبديد ووصف التهمة)
- ١٧ اختلاس أموال أميرية . صراف . تحصيله
نقودا بصفته . عدم توريدها للخزانة .
عجزه عن ردها . اختلاس (المادة ٩٧ ع)
(نقض جنائي - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ٩٨٦ رقم ٤٣٠)
اخلال بحق الدفاع
(انظر تزوير امضاء ودفاع)
اخلال بحق الدفاع (لا)
(انظر وصف التهمة)
ادارة أطيان
(انظر وكالة)
أدلة التزوير
(انظر دعوى تزوير)
أدلة الثبوت
(انظر حكم)
أدلة الزنا
(انظر زنا)
أذن بالتفتيش
(انظر تفتيش)
ارتفاق
(انظر دعوى وضع اليد)
ازالة
(انظر مستأجر)
اسباب الطعن
(انظر نقض وبرام)
اسباب جديدة
(انظر حكم)
- ١٨ استئناف . حكم تأديب جسيماي أو
بتسليم الصغير لوالده . حكم بعقوبة .
استئناف . خضوعه للقاعدة العامة .
الاستثناء المنصوص عنه . (المادتان ١٧٥
و ٢٤٣ تحقيق)
(نقض جنائي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص
٥٧٩ رقم ٢٨٦)
- ١٩ استئناف . حكم غيابي صادر في
المعارضة . ميعاد استئنافه . من يوم
صدوره . لامن يوم اعلانه
(نقض جنائي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص
٥٧٠ رقم ٢٨١)
- ٢٠ ١ - استئناف . حكم قطعي في جزء
من الخصومة . تمهيد في موضوع
الدعوى . جزؤه القطعي . متى يصبح
نهائيا ؟
٢ - استئناف . حكم في مسألة من
مسائل الدعوى . صدور حكم مؤسس
عليه . استئنافه . متى يكون هذا الاستئناف
شاملا للحكم الأول .
(نقض مدني - ٣ يولييه سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص
١٢١ رقم ٦١)
- ٢١ استئناف . متى يعتبر الحكم حضوريا ؟
صدور قرار التأجيل للنطق بالحكم في
مواجهة المتهم . تأجيل النطق بالحكم
مرارا . اعتبار الحكم حضوريا . لاضرورة
لاعلانه ليبدأ ميعاد استئنافه (المادتان
١٥٤ و ١٧٧ تحقيق)
(نقض جنائي - ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص
٧٠٠ رقم ٣٣٩)
- ٢٢ استئناف . من متهم . عن حكم صادر
ضده برفض المعارضة وتأخير الحكم
الغياي . ميعاده . من تاريخ صدوره .
(نقض جنائي — ١٦ يولييه سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢٢١ رقم ١١٥)

٢٨	اعتراف . تقديره . موضوعي . الأخذ . باعتراف المتهم أمام النيابة مع عدوله عنه أمام المحكمة (نقض جنائي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٧٦ رقم ٢٨٤) اعتراف المتهم في محضر البوليس (انظر اثبات) اعتراف بالخطم (انظر انكار التوقيع) الاعتداء على النفس (انظر تهديد) اعلان (انظر استئناف) اغفال الدعوى المدنية (انظر دعوى مدنية) اقرار (انظر عقد)	استئناف (انظر ميعاد وانظر مرض) استئناف . حكم بإبطال المرافعة في مواد الجنح (انظر دعوى مدنية تابعة لدعوى جنائية) استئناف المتهم (انظر دعوى مدنية)
٢٣	استبدال الأملاك الموقوفة . البند التاسع من شروط قائمة المزاد . مؤداه . (نقض مدني - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٥٣ رقم ٣٩٤) استبدال (انظر دين)	٢٣ استبدال الأملاك الموقوفة . البند التاسع من شروط قائمة المزاد . مؤداه . (نقض مدني - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٥٣ رقم ٣٩٤) استبدال (انظر دين)
٢٤	استجواب المتهم برضائه . غير محظور . (نقض جنائي - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ٩٨٧ رقم ٤٣١)	٢٤ استجواب المتهم برضائه . غير محظور . (نقض جنائي - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ٩٨٧ رقم ٤٣١)
٢٥	استرداد الحيازة . قيام العمل المادي في ملك المدعى عليه . عدم قبولها . (نقض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٤١ رقم ٣٨٩)	٢٥ استرداد الحيازة . قيام العمل المادي في ملك المدعى عليه . عدم قبولها . (نقض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٤١ رقم ٣٨٩)
٢٦	اسم . حق تغيير الاسم . حده . متى تدخل المحاكم الاهلية . طلب اثبات هذا التغيير في دفاتر الصحة . (نقض مدني - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٦١ رقم ٣٩٨) اسناد امر معين (انظر قذف)	٢٦ اسم . حق تغيير الاسم . حده . متى تدخل المحاكم الاهلية . طلب اثبات هذا التغيير في دفاتر الصحة . (نقض مدني - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٦١ رقم ٣٩٨) اسناد امر معين (انظر قذف)
٣٠	اشياء ضائعة . العثور عليها . متى تنطبق مواد السرقة ؟ مثال . المواد ٢٧٤ والمادة الأولى من دكرتو الاشياء المفقودة . (نقض جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨١٤ رقم ٣٧٧) اشياء مسروقة . (انظر نصب)	٣٠ اشياء ضائعة . العثور عليها . متى تنطبق مواد السرقة ؟ مثال . المواد ٢٧٤ والمادة الأولى من دكرتو الاشياء المفقودة . (نقض جنائي - ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨١٤ رقم ٣٧٧) اشياء مسروقة . (انظر نصب)
٣١	انكار التوقيع . القضاء بصحة الورقة . جواز القضاء به . وجوب اثبات الاسباب المقنعة به . (نقض مدني - ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٧١٥ رقم ٣٤٨) انكار التوقيع . الاعتراف بالخطم . سبيل الطعن على الورقة هو التزوير (نقض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٣٥ رقم ٣٨٧)	٣١ انكار التوقيع . القضاء بصحة الورقة . جواز القضاء به . وجوب اثبات الاسباب المقنعة به . (نقض مدني - ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٧١٥ رقم ٣٤٨) انكار التوقيع . الاعتراف بالخطم . سبيل الطعن على الورقة هو التزوير (نقض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٣٥ رقم ٣٨٧)

٣٧	١ — بيع . تسليم المبيع . (المادة ٢٦٦ مدني)	انكار (انظر دعوى انكار الخطوط)
	٢ — بيع . تسليم المبيع . وقته . (المادة ٢٧٧ مدني)	٣٢ اهانة الهيئات النظامية . لجنة العقو . قانون . نقده . جوازه (نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٦٩٠ رقم ٣٣٤)
	٣ — بيع أراضى بلدية الاسكندرية . المادتان ٨ و ٥ منها . مفهومهما . (نقض مدني — ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٣٧ رقم ٢٨٨)	٣٣ اهانة الهيئات النظامية . نواب . نقد مباح . حده (المادة ١٥٩ ع) (نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٦٨٧ رقم ٣٣٣)
٣٨	بيع . ضمان البائع . نزاع مادي . لا يدخل في الضمان (المادة ٣٠٠ مدني) (نقض مدني ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ر ٥ ص ٤٥٠ رقم ٢٣٦)	اهمال (انظر مسئولية تصيرية)
٣٩	بيع في مرض الموت . طعن بعض الورثة عليه . ثبوت الطعن . اجازة أحد الورثة له . شرط صحتها . استخلاصها من أقوال قررها أمام المجلس الحسبي . جوازه . نفاذ البيع في حصة المميز . (نقض مدني — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٦ رقم ١٢)	أوراق رسمية (انظر تزوير)
	بيع وفائي يستره رهنا (انظر دعوى تثبيت ملكية)	حرف ب
	حرف ت	بائع (انظر بيع) بصمة الختم (انظر دعوى انكار الخطوط) بطلان (بطلان رهن) (انظر دعوى برصية)
٤٠	١ — تبديد . أوراق صادرة من المتهم . العبرة في هذه الجريمة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق . وكالة بالعمولة .	٣٤ بلاغ كاذب . تبرئة المتهم لعذر لديه . بيان العذر في الحكم . رفض الدعوى المدنية قبل المتهم . وجوب تسبيله . (نقض جنائي — ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ٩٨٨ رقم ٤٣٢)
	٢ — تبديد . الامتناع عن الرد . متى لا تترتب عليه وقوع جريمة الاختلاس ؟ حساب حقيقى مطلوب تصفيته (المادة ٢٩٦ ع) (نقض جنائي — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٢٨ رقم ٤٤٨)	٣٥ البلاغ عن الجريمة . لا يكفي وحده للقبض والتفتيش . واجب رجال البوليس اذا ما أرادوا القبض والتفتيش (نقض جنائي أملى — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٨٢ رقم ٢٨٩)
٤١	تبديد . تسليم نقود على سبيل الوكالة . عدم مشروعية العقد المسلم بمقتضاه المال .	بلاغ كاذب (انظر قذف)
		٣٦ بيع . الوعد به . ضمان الواعد . عين موعود ببيعها . نزاعها للنفقة العامة . (نقض مدني — ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٧١٤ رقم ٣٤٧)

- ٤٧ اختلاس المال . عقاب . (المادة ٢٩٦ ع)
(نقض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧
عدد ١ ص ٩ رقم ٢)
- ٤٢ تبديد . جمعية . اتهام رئيسها بالتبديد .
تصفية الحساب بواسطة خير . استبعاد
تقرير الخير الذي اظهر براءة المتهم .
ادانة المتهم . وجوب بيان الحساب
الصحيح وتحديد المبلغ المشغولة به ذمة
المتهم .
(نقض جنائي — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨
عدد ٩ ص ٨٢١ رقم ٣٨٢)
- ٤٣ تبديد . حارس . مستأجر . استيلاء
على المحصولات . شكوى الحارس الى
البوليس . دفعه بان المحصول أخذ بغير
رضائه . وجوب تحقيق هذا الدفع .
ثبوته . لا تبديد (المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)
(نقض جنائي — ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ٩٨٥ رقم ٤٢٩)
- ٤٤ ١ — تبديد اشياء محجوزة . النقص في
اجراءات الحجز او البيع . لا يبرر
حصول التبديد . الحجز . وجوب
احترامه حتى لو كان باطلا
٢ — تبديد اشياء محجوزة . ركن النية
موضوعي
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد
٨ ص ٦٩٤ رقم ٣٣٥)
- ٤٥ تزوير . اركانه . بيان طريقته . وجوبه
(نقض جنائي — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٥
ر ٦ ص ٤٣٧ رقم ٢٢٠)
- ٤٦ تزوير . الحكم برد و بطلان ورقة اتضح
تزويرها . عدم طعن المدعي المدني
بالتزوير . عدم الاستعانة بخبير . لا يؤثر على
سلامة الحكم قانونا .
(نقض جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٧٠٥ رقم ٣٤٣)
- ٤٧ تزوير . الشهادة الادارية التي يحررها
العمدة أو نائبه أو شيخ البلد لاثبات وفاة
شخص قبل سنة ١٩٢٤ . ورقة رسمية .
التزوير فيها . العقاب عليه . بحكم المادة
١٨١ ع
(نقض جنائي — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص
٧٠٧ رقم ٣٤٤)
- ٤٨ تزوير . بناء الحكم الجنائي على وقائع
الدعوى المدنية . قصور في التسبيب .
مبطل للحكم .
(نقض جنائي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٥
ر ٦ ص ٤٣٠ رقم ٢٢٣)
- ٤٩ تزوير . ركن الضرر . مخالصة . التزوير
فيها بقصد التخلص من فوائد ربوية
متنازع فيها . عقاب . (المادة ١٨٣ ع)
(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٣٧
عدد ١ ص ٤ رقم ٤)
- ٥٠ تزوير امضاء . مضاهاة القاضي الجزئي
لها . حكم بتزويرها . طلب تعيين خير
لدى المحكمة الاستئنافية . رفضه استنادا
الى المضاهاة التي اجراها القاضي الجزئي .
اخلال بحق الدفاع .
(نقض جنائي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦
ص ٤٢٩ رقم ٢٢٢)
- ٥١ تزوير في أوراق رسمية . العمدة . شيخ
البلد . تحرير ايها شهادة وفاة انسان .
ورقة رسمية . التغيير فيها . تزوير في
أوراق رسمية (منشور الداخلية رقم ٢٠ في
٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٧ والمنشور رقم
٦ في ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ والمادة ١٨١ ع)
(نقض جنائي — ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧
عدد ٤ ص ٣١٨ رقم ١٦٨)

- ٥٦ تعويض . طلب الحكم على المتهمين بالتضامن . تبرئتهم الا واحدا . الحكم عليه وحده بنصف التعويض المطلوب . لا مخالفة للقانون (المادة ١٧٢ تحقيق) (نقض جنائي — ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٦٩٧ رقم ٢٣٨)
- ٥٧ تعويض . عناصر الضرر . رجحان الكسب . وجوب التعويض عن كل ضرر متصل السببية بأصله الضار . ضابط (أميرالاي) . حالته الى المعاش قبل الألوان (نقض مدني — ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٢٣ رقم ٣٨٣)
- ٥٨ تعويض . مدعيان بحق مدني . طلبهما تعويضا . عدم تخصيص حق كل منهما . عدم القضاء لاحدهما . القضاء للآخر بكل المبلغ الذي طلباه . خطأ . واجب المحكمة في هذه الصورة (نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠١٢ رقم ٤٤٢)
- ٥٩ تعويض . وجه الضرر . بيانه (نقض جنائي — ١٨ اكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٤ ص ٣١٤ رقم ١٦٥)
- ٦٠ التعويض المبني على التقصير . الخلاف بين محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية على تكييف وقائع التقصير . حق محكمة النقض في الفصل فيه (نقض مدني — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥١٩ رقم ٢٩٨)
- تعويض (انظر دعوى مدنية وسب ومستأجر ووقائع لتقصير)
- تعويض الضرر (انظر محكمة جنائية)
- تغيير الاسم في دفاتر وزارة الصحة (انظر اسم)
- ٥٢ تحسينات (انظر مستأجر)
- ٥٣ تحقيق . طلبات التحقيق . اغفال الرد عليها . متى يكون موجبا لبطلان الحكم (نقض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٤٢ رقم ٢٣١)
- ٥٤ تحقيق . عدم اعتراض المتهم على تحقيق النيابة أمام محكمة الدرجة الأولى . الطعن عليه أمام محكمة النقض . لا يجوز (نقض جنائي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٣١ رقم ٢٢٤)
- ٥٥ تسبيب الاحكام . حكم براءة مؤسس على تقدير الوقائع . متى يكون مستوفى الاسباب . اسباب الادانة بالحكم الابتدائي . الرد عليها (نقض جنائي — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٦٧ رقم ٢٧٩)
- تسبيب (نظر حكم)
- تسبيب الاحكام (انظر حكم)
- تسجيل (انظر بيع)
- تسليم المبيع (انظر بيع)
- تسليم نقود على سبيل الوكالة . (انظر تبديد)
- تصرفات المدين في أمواله (انظر دعوى بولسية)
- تصرف الورثة (انظر بيع)
- تعارض (انظر دفاع)
- تعدد الجرائم . تطبيق المادة ٣٣٢ ع . صورة (نقض جنائي — ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٠٣ رقم ٤٤٠)

- ٦٧ تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال
الضبطية القضائية ؟ تجاوز الغرض المعين
المرخص بأجراء التفتيش من أجله .
لا يجوز . تفتيش عن سلاح . مشاهدة
خشخاش مزروع . اثباته . جائز .
(المادة ٢٣ تحقيق و ١١٢ ع)
(نقض جنائي — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥ ص ١٩ رقم ٢١٨)
- ٦٨ تفتيش المنازل . إذن النيابة في التفتيش
يجب أن يكون كتابيا . الاذن الشفوي .
لا يعتمد عليه . التفتيش برضا صاحب
الشأن الصريح . ولد مقيم مع والده بصفة
مستمرة . إذنه في تفتيش المنزل الذي
يقيم فيه . صحة التفتيش
(نقض جنائي — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥ ص ٦٤ رقم ٢٢٦)
- ٦٩ تفتيش منزل متهم . وجود قرائن قوية
دالة على اتهامه . جواز القبض على
المتهم وتفتيشه . تقدير هذه القرائن
من شأن رجل الضبطية القضائية
(المادة ١٥ تحقيق) حصول التفتيش
برضاء المتهم أو بغير رضائه مسألة
موضوعية
(نقض جنائي — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٧٦ رقم ٢٨٤)
- تفتيش
(انظر محال عمومية وطن بطريق النقض ومواد
مخدرة ودكان)
تفسير
(انظر عقد)
- ٧٠ تقادم . اجراءات التحقيق القاطعة
للدة . تحقيق في سنيين لاثبات جريمة
فوائد ربوية . تناول التحقيق وقائع نصب
- تغيير وصف التهمة
(انظر وصف التهمة)
- ٦١ تفتيش . الاذن بة قانونا . اجراؤه
دخول منزل المتهم من الشرقة . جوازه .
(نقض جنائي — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
١ ص ٨٢٠ رقم ٣٨١)
- ٦٢ تفتيش . الاذن به . ظهور جريمة . وجود
قرائن تدل على وقوعها . صحة التفتيش .
(المادة ٣٠ تحقيق)
(نقض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ١ رقم ١)
- ٦٣ ١ - تفتيش . بغير إذن . بطلانه .
الرضاء به . لا يبطله .
٢ - تفتيش باطل . الاعتماد على ادلة غير
مستمدة منه . التمسك بطلان التفتيش .
لا يجدي .
(المادتان ١٥ و ٢٥ تحقيق)
(نقض جنائي — ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٨
عدد ٤ ص ٢٢٠ رقم ١٦٩)
- ٦٤ تفتيش . تلبس . رؤية شخص ممسكا
شيئا باحدى يديه . فتح يديه بواسطة
أحد رجال الحفظ . اكتشاف أن مامعه
هو مخدر . لا تلبس .
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد
٨ ص ٦٩٤ رقم ٣٣٦)
- ٦٥ ١ - تفتيش . الدفع بطلان التفتيش .
دفع قانوني . جواز التمسك به لأول
مرة لدى محكمة النقض .
٢ - تفتيش . الاذن الصادر من النيابة .
متى يظل معتبرا قائما
(نقض جنائي — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
رقم ٢٩٣ ص ٥٨٩)
- ٦٦ تفتيش . شروط صحته . تقدير الفائدة
المرجوة منه . مرجعه إلى الأذن .
موضوعي .
(نقض جنائي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٦٩٦ رقم ٣٣٧)

- ٧٥ واحتيال . هذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة لجريمة النصب التي لم يبدأ لكشفها (المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ تحقيق) (نقض جنائي - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ٣ ص ١٠٠٦ رقم ٤٤١)
- ٧١ تقادم . دين . مدة سقوطه . حراسة . عدم تصفية الحساب . لا يمنع سريان المدة (المواد ٨٢ و ٢٠٥ و ٢١١ مدني) (نقض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٢٧ رقم ٣٨٤)
- ٧٢ التقادم المبني بالخمس السنوات . ثمرة العين المغصوبة . لا تسقط بهذا التقادم (المادة ٢١١ مدني) (نقض مدني - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٤٩ رقم ٣٩٣)
- ٧٦ تهديد بقصد الحصول على مال أو غيره . أركان هذه الجريمة . فتوة بمن اشتهروا بالاعتداء على النفس . مجرد امتناعه عن دفع ثمن ما تناوله من مشروب . شعور المجني عليه من نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم . لا يكفي لتوافر ركن التهديد (المادة ٣٨٣ ع) (نقض جنائي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٦٣ رقم ٢٧٦)
- ٧٧ تهديد للحصول على مال . المال المحصول على حق للمتهم . لا جريمة . الطعن بأن المتهم سلك طريقاً غير مشروعة . لا يهم بحثه (المادة ٢٨٣ ع) (نقض جنائي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ٩٨٩ رقم ٤٣٣)
- ٧٣ تقرير بالطعن . عدم تقديمه في الميعاد . وحدة الموضوع وعدم التجزئة بالنسبة لطاعن آخر . استفادته منه . (نقض جنائي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٢٣ رقم ١١٧)
- ٧٤ التقرير بالطعن . الطلب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية لا يعتبر تقريراً بالطعن وبالأسباب معاً . لابد من التقرير أمام قلم الكتاب بالطريقة القانونية (نقض جنائي - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٥٦ ص ٤٢٠ رقم ٢١٦)
- تقرير الطبيب الشرعي (انظر اثبات)
- تقرير طعن لم يعلن في الميعاد (انظر نقض وإبرام)
- تقليد أوراق مالية . الشروع فيها . متى يعتبر ؟ (المادة ١٧٤ ع) (نقض جنائي - ٣ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٨ ص ٦٨١ رقم ٣٢٨)
- تكيف (انظر عقد)
- تلبس (انظر مواد مخدرة)
- تناقض (انظر سب)
- تهديد بقصد الحصول على مال أو غيره . أركان هذه الجريمة . فتوة بمن اشتهروا بالاعتداء على النفس . مجرد امتناعه عن دفع ثمن ما تناوله من مشروب . شعور المجني عليه من نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم . لا يكفي لتوافر ركن التهديد (المادة ٣٨٣ ع) (نقض جنائي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٦٣ رقم ٢٧٦)
- تهديد للحصول على مال . المال المحصول على حق للمتهم . لا جريمة . الطعن بأن المتهم سلك طريقاً غير مشروعة . لا يهم بحثه (المادة ٢٨٣ ع) (نقض جنائي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ٩٨٩ رقم ٤٣٣)
- تهديد بالسلاح (انظر سرقة باكره)
- توزيع (انظر سقوط الدين)
- حرف ث
- ثبوت (انظر سوء النية)

ثمرة العين المغصوبة (انظر تقادم)	حق المالك (انظر متاجر)
حرف « ج »	حقوق المشتري (انظر بيع)
جريمة (انظر تفتيش)	٨١ حكم . إعلانه إلى المحل المختار . استئنافه . إضافة ميعاد مسافة باعتبار المحل الأصلي (المواد ١٧ و ٣٥٣ و ٣٥٤ مرافعات) (نقض مدني - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٦٠٨ رقم ٣٠١)
جمعية (انظر تبديد)	٨٢ حكم . تسببه . دفاع جوهرى . الرد عليه . إغفاله . نقض .
جناية (انظر اختصاص)	(نقض جنائي - ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٤ ص ٣١٥ رقم ١٦٦)
حرف « ح »	٨٣ حكم . تسببه . حكم ابتدائي . الغاؤه . وجوب ذكر الأسباب . تعديله . وجوب ذكر أسباب التعديل . الأجزاء الغير المعدلة . اعتبار أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة لها . (المادة ١٠٣ مرافعات)
٧٨ حالة التلبس يجب أن تسبق التفتيش . مواد مخدرة . لا تبيح التفتيش . حكم الجريمة المستمرة في ذلك . (المواد ٨ و ٧ و ١٥ تحقيق) (نقض جنائي - ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٦٩٤ رقم ٣٣٦)	٨٤ حكم . تأييد الحكم المستأنف . عدم الإشارة إلى اعتماد أسبابه . عدم ذكر أسباب جديدة . قصور (نقض مدني - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٤ ص ٣٢٨ رقم ١٧٣)
٧٩ حجز ما للدين لدى الغير . بطلان الحجز المتمسك به . إطلاقه . حق المحجوز لديه في ذلك . حكم بتثبيت حجز باطل . استئنافه . من المحجوز لديه . جوازه . (المواد ٤١٥ و ٤١٧ و ٤١٨ مرافعات) (نقض مدني - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٤٠ رقم ٤٥٤)	٨٥ حكم . تسببه . اعتراف . تبرئة المتهم ابتدائيا على أساس أن الاعتراف الصادر منه قد صدر بالإكراه . التدليل على وقوع الإكراه . إدانته استئنافيا . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائي . قصور (نقض جنائي - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٥ و ٦ ص ٤٣٨ رقم ٢٢٩)
حراسة (انظر تقادم ووضع يد)	٨٥ رضائه . مسألة موضوعية (نقض جنائي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٧٦ رقم ٢٨٤)
٨٥ حصول التفتيش برضاء المتهم أو بغير رضائه . مسألة موضوعية (نقض جنائي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٧٦ رقم ٢٨٤)	حق الدفاع (انظر دفاع)

حكم (انظر نسيب وتزوير وقصور في النسيب) حكم ابتدائي بعقاب متهم (انظر سب) حكم ابتدائي (انظر قرض وإبرام) حكم ابتدائي بأدائه متهم (انظر دعوى مدنية) حكم ابتدائي لم يختم من القاضي الذي أصدره لوفاته (انظر قرض وإبرام) حكم استثنائي (انظر قرض وإبرام) حكم استثنائي بالبراءة (انظر دعوى مدنية) حكم أهلي نهائي (انظر الطعن بمخافة حكم) حكم تأديب (انظر استئناف) حكم تمهيدى (انظر استئناف)	٨٦ حكم . تسييه . بناؤه على أسباب صحيحة منتجة له . عدم رده على بعض المستندات . لا يبطله (المادة ١٠٣ مرافعات) (نقض مدني - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥٥ ص ٤٤٦ رقم ٢٣٥) ٨٧ حكم . تسييه . محضر صلح . مستند وحيد في الدعوى . تفسيره أمام محكمة الدرجة الأولى على وجه مخالف لمحكمة الاستئناف في التفسير . عدم تنفيذ أسباب محكمة الدرجة الأولى . بطلان الحكم الاستئنافي (المادة ١٣٠ مرافعات) (نقض مدني - ٦ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٧٠٨ رقم ٣٤٥) ٨٨ حكم . تسييه . وجوب إيضاح أدلة الثبوت . جريمة عزي طفل إلى غير والدته . الاعتماد على تقرير الطبيب الشرعي وعلى ما جاء بحكم شرعي دون بيان مضمونها لا يكفي . (المادتان ١٠٣ مرافعات و ٢٤٥ عقوبات) (نقض جنائي - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٢٢ رقم ٤٤٦) ٨٩ حكم . ختمه . ميعاد الثمانية الأيام المبين في المادة ٢٣١ تحقيق . غير كامل . صورة واقعة (المادة ٢٣١ تحقيق) (نقض جنائي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ٩١٢ رقم ٤٣٤) ٩٠ حكم . عدم ختمه في الميعاد . غير كاف للبطلان . إعطاء مهلة للطاعن لتقديم الأسباب (نقض جنائي - ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ عدد ٣٥٣ ص ٢٢٣ رقم ١١٧)
٩١ حكم غيابي . احكام الغيبة في المواد الجنائية . يرجع الى قانون المرافعات باعتباره القانون العام ما لم توجد نصوص خاصة في قانون تحقيق الجنايات . حالات الحكم في الغيبة عند تخلف احد اطراف الخصومة وردت بشأنها نصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات . (نقض جنائي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٥ و ٦ ص ٤٣٩ رقم ٢٢٠)	٩٢ حكم غيابي . المعارضة فيه . تحديد جلسة المعارضة . اعلان المعارض بعد ذلك

- بالحكم الغيابي مؤشرا عليه بميعاد آخر
لاحق للميعاد الأول . تخلف المعارض
عن حضور الميعاد الأول . الحكم
باعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئنافه
لا يبدأ من تاريخ صدور حكم اعتبار
المعارضة كأن لم تكن (المادة ١٥٤
تحقيق)
(نقض جنائي - ٧ ملرس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ٩٨٢ رقم ٤٢٧)
حكم غيابي
(انظر استئناف)
حكم مختلط نهائي
(انظر الطعن بمخالفة حكم)
حياسة عقارية
(انظر دين ممتاز)
حرف خ
٩٣ خير . مباشرة عملا في غيبة احد الخصوم
وبدون اعلانه . بطلانه . عدم قيامه
ببعض ما ندب له . اثره .
(نقض مدني - ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد
٤ ص ٣٢٨ رقم ١٧٣)
ختم
(انظر حكم)
٩٤ خطأ في تطبيق العقد هو كالحطأ في تطبيق
نصوص القانون . خاضع لرقابة محكمة
النقض
(نقض مدني - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٦٧ رقم ٣٠٠)
خطأ في بعض القرارات القانونية
الواردة بالحكم
(انظر اثبات)
خطأ المجني عليه
(انظر سب)
٩٥ خطف . فاعل أصلي . شريك . تطبيق
المادة ٢٥٠ ع دون مواد الاشتراك .
- لا يعيب الحكم . (المادة ٢٥٠ ع)
(نقض جنائي - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٨٦ رقم ٢٩١)
خلع
(انظر اختصاص)
٩٦ خيانة امانة . مناط العقاب في هذه الجريمة .
العبث بملكية الشيء المسلم . بطلان عقد
الاستثمار . لا يمنع العقاب (المادة ٢٩٦)
(نقض جنائي - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١٠١٢ رقم ٤٤٢)
حرف د
دائن مرتين
(انظر رهن حيازي)
٩٧ دعوى انكار الخطوط . بصمة الختم .
انكارها . القضاء برد الايصال الموقع به
على الختم وبطلانه . لا يجوز .
(نقض مدني - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٢
ص ١٤٩ رقم ٧١)
٩٨ ١ — دعوى بولصية . تصرفات المدين
في امواله مقابل التبرعات . الفرق بينهما في
حكم المادة ١٤٣ مدني . التواطؤ بين
المدين والمتعاقد معه . وجوب اثباته
٢ — دعوى بولصية . دعوى بطلان
رهن . تأسيسها على الصورية . عدم
الطعن على الدين الحاصل من اجله الرهن .
لا قيام لدعوى بطلان الرهن .
(نقض مدني - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ٢١ رقم ١٤)
٩٩ دعوى بولصية . خصائصها . آثارها .
طلب تثبيت الملك على أساسها . جوازها .
انسياق الطالب الى الكلام في دعوى
البولصية . لا يرفض طلبه
(نقض مدني - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٩٤ رقم ٢٩٦)
١٠٠ دعوى تثبيت ملكية . دفعها بعقود بيع

- وفائى أوبات صادرة من مورث المدعين
غير مسجلة . الطعن فى هذه العقود بانها
عقود تستر رهنا . وجوب بحث العقود
موضوعا وتعرف حقيقتها
(نقض مدنى - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٩٧ رقم ٢٩٧)
- ١٠١ دعوى تزوير . ادلة التزوير . اعلانها .
مضى ميعاده . الحكم بسقوط الدعوى .
جوازى . دليل جديد . تقديمه بعد
الميعاد . قبوله . جائز (المادتان ٢٧٩
و ٢٨٠ مرافعات)
(نقض مدنى - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٢٣ رقم ١٥)
- ١٠٢ دعوى مدنية . الحكم ابتدائيا بادانة
المتهم والزامه بتعويض . استئناف المتهم
الحكم . الحكم استئنافا ببراءته . اغفال
الدعوى المدنية اغفالا تاما . نقض
(نقض جنائى اهل - ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ٦ رقم ٥)
- ١٠٣ دعوى مدنية . اقامتها ضد متهم مفلس
مع عدم إدخال وكيل الدائنين . لامانع
(نقض جنائى - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٠٥
ص ٤٣١ رقم ٢٢٤)
- ١٠٤ دعوى مدنية . تابعة لدعوى جنائية .
تأخذ حكم الدعوى الجنائية فى إجراءات
المرافعة وفى الأحكام وفى الطعون الجائزة
فيها من حيث الإجراءات والمواعيد
حتى لو انحصرت الخصومة بسبب عدم
استئناف النيابة الدعوى العمومية . لا يسوغ
لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى عند
غياب أحد طرفى الخصوم بإبطال
المرافعة فى الدعوى المدنية المرفوعة اليها
وحدها بل تنظر الدعوى المدنية موضوعا
- كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها .
نقض الحكم بإبطال المرافعة . إبطال
المرافعة فى الاستئناف . صيرورته انتهايا .
تجديد المستأنف دعواه على أساس تقرير
الاستئناف . جائز
(نقض جنائى - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦
ص ٤٣٩ رقم ٢٣٠)
- دعوى مدنية
(انظر تزوير ومرافعة)
دعوى منع تعرض
(انظر نقض و ابرام)
- ١٠٥ دعوى وضع يد . ارتفاق سلبى . منع
إقامة بناء . هل تجوز حمايته بدعوى وضع
اليده ؟
(نقض مدنى - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص
٨٤١ رقم ٣٨٩)
- ١٠٦ دعوى وضع يد . فتح مطلات ونوافذ .
اعتراض المدعى عليه على فتحها
(نقض مدنى - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص
٨٤١ رقم ٣٨٩)
- ١٠٧ دفاع . الرد على أوجه الدفاع . دليل لم
تعتمد عليه المحكمة . طلب تحقيقه . إغفاله .
لا عيب
(نقض جنائى - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١٠٣٠ رقم ٤٤٩)
- ١٠٨ دفاع . تأجيل . تقدير طلبات التأجيل
من حق المحكمة .
(نقض جنائى - ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص
٨١٥ رقم ٣٧٨)
- ١٠٩ دفاع . تأجيل الدعوى مرارا بناء على
طلب المتهم . تأجيل النطق بالحكم مع
الترخيص بتقديم مذكرة . طلب مد

مالكه . التفتيش الحاصل بناء عليه .
صحته قانونا

(نقض جنائي - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٨٩ رقم ٢١٣)

١١٥ دين . استبداله . إثبات الاستبدال .

استنتاج حصوله . ورقة مخالصة . ورقة
ملحقة بها مقرر فيها بصورتها . (المادة ١٨٧
مدني)

(نقض مدني - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١١
ص ١٨ رقم ١٣)

دين

(انظر تقادم)

١١٦ دين ممتاز . السلف الزراعية . شرط الحياة

العقارية الوارد في قانون السلف الزراعية
رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ . مخالفة وزارة المالية
إياه . لامساس لها بمعاملات الأفراد .
(نقض مدني - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص
٨٣١ رقم ٣٨٦)

حرف ر

رقابة محكمة النقض

(انظر سبق الاصرار)

ركن الضرر

(انظر تزوير)

ركن العمد

(انظر ضرب)

١١٧ رهن حيازي . دائن مرتهن رهن حيازي .

وكيل عن المدين . وجوب تقديم حساب
للدائن . متى يبدأ التقادم - (المادتان ٥٤٥
و ٥٥٢ مدني)

(نقض مدني - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٤٨٩ رقم ٣٩٣)

رهن

(انظر دعوى بولسية)

الاجل لتقديمها . رفضه . لا إخلال بحق
الدفاع

(نقض جنائي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٥
و ٦ ص ٤٤٢ رقم ٢٣١)

١١٠ دفاع . طلب التأجيل غير الجدي . رفضه .

لا إخلال بحق الدفاع
(نقض جنائي - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ - عدد
٩ ص ١٠١٥ رقم ٤٤٣)

١١١ دفاع . محامي المتهم . مرافقته . قرار المحكمة

استمرار المرافعة . تغيب المحامي . استمرار
المحكمة في سماع باقي المتهمين . تعارض
مصلحة هؤلاء المتهمين مع المتهم الذي
غاب بحامييه . تأجيل القضية بعد ذلك .
حضور المحامي في بعض الجلسات .
غيابه اختيارا . الحكم في غيبته .
لا بطلان في الاجراءات .

(نقض جنائي - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٥٨٧ رقم ٢٩٢)

١١٢ دفاع . ونجوب ذكر بيان الواقعة . التمسك

بدفاع جوهرى . إغفاله . موجب لنقض
الحكم . مثال . صائع غش البضاعة (المادة
١٤٩ تحقيق)

(نقض جنائي - ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٠٩
رقم ٣٧٤)

دفاع

(انظر وصف التهمة)

دفاع جوهرى

(انظر حكم)

١١٣ دفاع شرعى . مسألة موضوعية . ابدائه

لاول مرة لدى محكمة النقض . متى
يجوز (المادة ٢١٠ ع)

(نقض جنائي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٧١ رقم ٢٨٢)

١١٤ دكان . إدارته بواسطة شخص . تفتيشه .

صدور اذن النيابة باسم مديره دون

(حرف ز)

١١٩ زنا . أدلته . بيانها في المادة ٢٣٨ على

سبيل الحصر . وجود شخص بمنزل
مسلم بالمحل المخصص للحريم . (المادة

(٢٣٨ ع)

(نقض جنائي أهلي - ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
٨ رقم ٦)

(حرف س)

١٢٠ سب . حكم ابتدائي بعقاب متهم والزامة

بتعويض . تأييد العقوبة استئنافاً ورفض

التعويض . لاتناقض . أساسه . ليس

المقاصة وإنما هو خطأ المجني عليه .

(نقض جنائي أهلي - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١

ص ١١ رقم ١)

١٢١ سب خادش للاعتبار . الضابط للتمييز

بين الجنيحة والمخالفة . العلانية . غرفة

ناظر المدرسة . ليست محلاً عمومياً .

(نقض جنائي أهلي - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

عدد ٤ ص ٣١٧ رقم ١٦٧)

سبب قانوني

(انظر نقض وإبرام)

١٢٢ سبق الإصرار . ظرفه . سلطة محكمة

الموضوع بالفصل فيه . رقابة محكمة

النقض . قاصرة على خروج الحكم على

حكم القانون . أو استنتاجه من وقائع

ثابته عنه عقلاً .

(نقض جنائي أهلي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧

عدد ٣ ص ٢٢٣ رقم ١١٧)

سبق الإصرار

(انظر ضرب أفضى إلى موت ونية القتل)

١٢٣ سرقة باكراه . تهديد بسلاح . عدم

وصف هذا السلاح في الحكم . لا يعيبه .

(المادة ٢٧٢ - ٢ ع) . إكراه مادي .

عناصره . توافره .

(نقض جنائي أهلي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧

عدد ٧ ص ٥٦١ رقم ٢٧٥)

سرقة

(انظر سند دين)

١٢٤ سقوط الدين . تقادم . طلب فتح باب

التوزيع . لا يقطع سريان التقادم .

(نقض مدني أهلي - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨

عدد ١ ص ٨٥٧ رقم ٢٩٥)

سلطة محكمة الموضوع

(انظر سبق الإصرار)

سلف زراعة

(انظر دين ممتاز)

١٢٥ سند دين . تسليمه للدين ليطلع عليه .

عدم رده وإنكاره . سرقة . (المادتان

٢٦٨ و ٢٧٥ ع)

(نقض جنائي أهلي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨

عدد ١٠ ص ٩٩٥ رقم ٤٣٦)

١٢٦ سوء النية . ثبوته . صحة وقائع القذف .

لا يجدي . قذف شخص . لا يجوز

اثباته .

(نقض جنائي أهلي - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨

عدد ١٠ ص ١٠٠٣ رقم ٤٤٠)

١٢٧ سيارات . قانون السيارات رقم ٤٤

لسنة ١٩٣٤ . الترخيص بتسيير سيارة .

عدم قيام المرخص له بالأشراطات التي

فرضها القانون المذكور في المدة التي

حددها . اعتبار هذا القبول ملغى بدون

انذار . لا مسئولية على الحكومة .

(نقض مدني أهلي - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧

عدد ٧ ص ٦١٨ رقم ٢٠٣)

(حرف ش)

شرح أسباب الطعن

(انظر نقض وإبرام)

باسم الشخص الصادر له عقد البيع
الصوري . تسليم هذه الورقة قبل توقيع
عقد البيع أو بعده . غش . جواز اثبات
وقائعه بالبينة (المواد ١٣٦ و ٢١٧
مدني و ١٧٧ - ١٨٢ مرافعات)
(نقض مدني اهل - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥ ص ٤٥١ رقم ٢٣٧)
صورية
(انظر دعوى بولصية)

حرف (ض)

١٣٣ ضرب افضى الى موت . توافر سبق
الاصرار قبل المتهمين . اداتهما . (المادة
٢/٢٠٠ ع)
(نقض جنائي اهل - ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ٢ رقم ٢)

١٣٤ ١ - ضرب أو جرح أفضى الى موت .
القصد الجنائي في هذه الجريمة . طيب .
انتفاء مسئوليته الجنائية . علته . حلاق .
عملية ختان . مسئوليته الجنائية (المادة
٢٥٠ ع)

٢ - ضرب أو جرح . والد . ضرب الوالد .
انتفاء المسؤولية الجنائية عن الوالد . علته .
تجاوز حد التأديب المباح . عقاب الوالد .
(المادة ٥٥ ع قديمة و ٦١ ع جديدة)
(نقض جنائي اهل - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠٢٤ رقم ٤٤٧)

١٣٥ ضرب عمد . ركن العمد . فهمه من سياق
الحكم . كفايته .

(نقض جنائي اهل - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد
٤ ص ٣٢١ رقم ١٧٠)

ضرب

(انظر قتل)

ضرر

(انظر تعويض)

شريك

(انظر خطف)

١٢٨ ١ - شهادة . حق المحكمة في تجزئة
أقوال الشاهد . قصد التجزئة . وجوب
دلالة الحكم عليه ولو ضمنا
٢ - شهادة . شاهد نفي . تمسك الدفاع
بمناقشته . اعلانه قانونا . رفضه تسلم
الاعلان . اللجوء الى المحكمة لأحضاره .
وجوب احضاره الى المحكمة ولو بالقوة .
صرف النظر عن مناقشته . اخلال بحق
الدفاع

(نقض جنائي اهل - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨
عدد ١٠ ص ١٠١٨ رقم ٤٤٥)

شهادة وفاة محررة من العمدة أو شيخ
البلد

(انظر تزوير في أوراق رسمية)

١٢٩ شهود . بناء الحكم الابتدائي على أقوال
الشهود في التحقيقات . طلب المتهم
سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية .
وجوب اجابته . رفضه بلا أسباب .
مبطل للحكم .

(نقض جنائي اهل - ٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد
٨ ص ٦٨٤ رقم ٣٣٠)

١٣٠ شيخ بلد . صورة واقعة

(نقض جنائي اهل - ١٠ يناير سنة ١٩٣٨
عدد ٨ ص ٦٩٦ رقم ٣٣٧)

(حرف ص)

١٣١ صورية . اثباتها . صورة تدليسية .
اثباتها بالبينة والقرائن (المواد ٢١٥ و
٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠)

(نقض مدني اهل - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٦٥ ص ٤٥٣ رقم ٢٣٨)

١٣٢ صورية البيع . ورقة ضد . وقعها شخص

قد وجب تدراك ذلك وتبيان المبادئ القانونية التي يتضمنها الحكم وهي :
(طعن - نقابة المحامين)

١٤٠ - يجوز لمحكمة النقض والابرار استيضاح ما حصل بالجمعية العمومية بسماع اقوال النقيب السابق

٢ - الدفع بعدم قبول الطعن لأن وزير الحفانية صرح في كتابه المرفوع إلى المحكمة بان الانتخاب الأول وقع صحيحا لا يقبل اذا كان مؤدى كتاب وزير الحفانية انه يطلب ابطال الانتخاب الأول (الذى عده قائما) ان اسفر تحقيق المحكمة عن صحة واقعة التأجيل

٣ - متى انعقدت الجمعية العمومية صحيحة كانت هي صاحبة الشأن دون مجلس النقابة في اتخاذ أى قرار بشأن التأجيل او غيره فاذا لم توافق أغلبية الحاضرين على اتخاذ قرار بالتأجيل كان هذا القرار باطلا ولا تأثير له على أعمال الجمعية العمومية التي تظل صحيحة رغما عن انسحاب الفريق القائل بالتأجيل

٤ - القول بان تأجيل الانتخاب الى ما بعد الظهر كان اضطرارا بالحصول لشعب من بعض الحاضرين غير مة ول اذا كان في وسع رئيس الجمعية العمومية ان يتخذ من الاجراءات ما يكفل نظام الجلسة واجراء الانتخاب فاذا صرح رئيس الاجتماع بانه لم يشأ الاستعانة بقوة البوليس حفظا لكرامة المحاماه فهو اذن لم يكن في ظرف قهرى يضطره الى رفع الجلسة وتأجيل الانتخاب إلى ما بعد الظهر ويكون قرار التأجيل باطلا فاذا توافر النصاب القانونى في عدد الحاضرين بعد

١٣٦. ضريبة العوايد المضاعفة . الغرامة التي

توقع على المالك لمخالفته أحكام الأمر العالى الخاص بالعوايد. طلب استردادها. اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها (المواد ٩٥ و ١٨ و ٢٠ من الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤)

(نقض مدنى اهل - ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٣٦ رقم ٤٥٢)

١٣٧ ضمان البيع . عدم الضمان . متى يطل ؟ مشال .

(نقض مدنى اهل - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٥٣ رقم ٣٩٤)

(حرف ط)

الطرق الاحتمالية

(انظر نصب)

١٣٨ طعن بطريق النقض استقلالا . فى حكم قاصر على صحة تفتيش منزل . عدم قبوله (نقض جنائى اهل - ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٢٦ رقم ١١٨)

١٣٩ الطعن بمخالفة حكم لحكم آخر سابق عليه . شروط قبوله . حكم اهل نهائى . حكم مختلط نهائى مخالف له . اختلاف بعض الخصوم . (المادة ٢٣٣ مدنى)

(نقض مدنى اهل - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدده ٦٠ ص ٤٤٦ رقم ٢٣٥)

(ملحوظة) بما انه لم تبين المبادئ القانونية المستخرجة من حكم محكمة النقض والابرار الخاص بالطعن فى انتخاب نقيب المحامين والوكيل وبعض أعضاء مجلس النقابة وهو الحكم الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ المنشور بصدر العدد الخامس والسادس من هذه السنة الصفحة الاولى وما بعدها

<p>طلاق (انظر اختصاص) عائد (انظر عود)</p>	<p>ذلك استمر انعقاد الجمعية العمومية لاجراء الانتخاب طبقا للقانون ٥ — اوجه الطعن التي لم ترد في كتاب وزير الحفانية لا يجوز الظر فيها لان الوزير غير مقيد بان يرفع الى محكمة النقض كل ما تقدم اليه من المطاعن (المادة ٥٤ من قانون المحاماه)</p>
<p>(حرف ع) ١٤٢ عفو عن العقوبة . طلبه . متى يكون ؟ صدور العفو مع قيام الطعن وقبل الفصل فيه . يمنع محكمة النقض عن المضي في نظره . التقرير بعدم جواز نظر الطعن (المادة ٦٨ ع) (نقض جنائي املى — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥٥ ص ٤٤٣ رقم ٢٣٢)</p>	<p>٦ — اذا اثير امام المحكمة أن الانتخاب وقع باطلا لمخالفته للبادة ٣١ من اللائحة الداخلية التي ذكرت من يحق له رئاسة الجمعية العمومية . فهذا الوجه لا يجوز النظر فيه اذا لم يرفع الى المحكمة بالطريق القانوني . على ان الجمعية العمومية بعد ان اسحب اعضاء مكتب النقابة قد اصبحت صاحبة الحق في ادارة عملية الانتخاب . فانما انتخبت من يديرها لم يكن في هذا أى بطلان او مخالفة للقانون .</p>
<p>١٤٣ عقد . اقرار . تفسيره . سلطة محكمة الموضوع في ذلك . رقابة محكمة النقض . مثال . (نقض جنائي املى — ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩٥٥ ص ٨١٨ رقم ٣٨٠) ١٤٤ عقد . الأخذ بمعناه الظاهر . بيان الاعتبارات التي حدت الى الأخذ به . اعتبارات مقبولة . لا شأن لمحكمة النقض . (نقض مدني املى — ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨ ص ٧١٢ رقم ٣٤٦)</p>	<p>٧ — ليس على المحكمة اجابة طلب ضم أوراق طعن قدمت لوزارة الحفانية لان رفع الطعن من شأن وزير الحفانية . (محكمة لافض ١٩٠ تاير سنة ١٩٠٨ عدد ٦٥٦ ص ١) طعن وارث في بيع صادر في مرض الموت (انظر بيع) طلب اثبات (نظـ حضر الجلسة) طلب التأجيل (نظر دفاع)</p>
<p>١٤٥ عقد . تكيفه . رقابة محكمة النقض . هبة في صورة عقد بيع . احالة الدعوى الى التحقيق لمعرفة المقصود من العقد . اعتباره هبة . حكم محكمة الاستئناف بانه عقد بيع لم يدفع فيه الثمن . نقض . (المادتان ٤٨ و ٣٣٢ مدني) (نقض مدني املى — ١٠ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٣٣ رقم ٤٥١)</p>	<p>١٤٦ الطلاق بعوض . ماهيته شرعا . الطلاق الذى يستوجب لزوم المال على الزوجة . كيفية . (نقض مدني املى — ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٢٣٢ رقم ١٧١)</p>
<p>١٤٦ عقد . نية المتعاقدين . اثباتها بالقرائن مع صراحة العقد ووضوحه (المادتان</p>	

- ١٣٨ و ٢١٥ مدني (فضالة (فضولي)
(نظر نقض وإبرام)
(حرف ق)
- ١٤٧ عود . مجرم عائد في حكم المادة ٥٠ ع .
شروعه في ارتكاب جريمة من الجرائم
المنصوص عليها في هذه المادة . جنائية
(المادتان ٥٠ ع و ١ من القانون رقم
٥ لسنة ١٩٠٨)
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٦٥ ص ٤٣٦ رقم ٢٢٧)
(حرف غ)
- ١٤٨ غرفة ناظر المدرسة . ليست محلا عموميا
بطبيعتها (المادتان ٢٦٥ و ٣٤٧ ع)
(نقض جنائي أهلي - ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧
عدد ٤ ص ٣١٧ رقم ١٦٧)
- ١٤٩ غش . سلطة قاضي الموضوع في تقدير
وقائع الغش (المادتان ١٣٣ و ١٣٦ مدني)
(نقض مدني أهلي - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٤٤٦ رقم ٢٣٥)
- ١٥٠ غش البضاعة . العلم بالغش . تقديره .
مسألة موضوعية
(نقض جنائي أهلي - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٥٦٩ رقم ٢٨٠)
غش
(انظر صورة البيع)
(حرف ف)
- فاعل أصلي
(انظر خطف)
- ١٥١ قاضي الاحالة . قراره . خطؤه في التطبيق
القانوني على الواقعة التي اثبتها في القرار .
الطعن فيه بطريق النقض (المادتان ١٢
و ١٣ تشكيل)
(نقض جنائي أهلي - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٧٠٧ رقم ٣٤٤)
- ١٥٢ قاضي الاحالة . قراره . باحالة جريمة
شروع في قتل الى محكمة الجنح للفصل فيها
على أساس عقوبة الجنحة . الطعن فيه أمام
غرفة المشورة . بناء القرار على اسباب
موضوعية . الطعن فيه أمام غرفة المشورة .
(المادة ١٣ تشكيل والمادتان ١ و ٢ من
قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)
(نقض جنائي أهلي - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٥٨٤ رقم ٢٩٠)
- ١٥٣ قانون . تطبيق القوانين . القانون
المعمول به وقت ارتكاب الجريمة
هو القانون الواجب التطبيق . متى يعمل
بالقانون الجديد ؟
(نقض جنائي أهلي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ٩٩٤ رقم ٤٣٥)
- ١٥٤ قانون الآثار . سريانه على الأجانب أو
عدم سريانه . مسألة قانونية .
(نقض مدني أهلي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٦٠٣ رقم ٢٩٩)
قانون خمسة الأقدنة
(انظر نزع ملكية)
- ١٥٥ قبض وتفتيش . المادة ١٥ من قانون
تحقيق الجنايات . حق القبض والتفتيش .
متى يجوز للرجال الضبطية القضائية مباشرة

- ١٦١ قذف وسب . العلانية . وسائلها الميينة
بالمادة ١٤٨ ع ليست على سبيل الحصر .
عرائض مقدمة في حق موظف لجها
الحكومة . توافر العلانية فيها (المواد
١٤٨ و ٢٦١ و ٢٩٥ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠٠٣ رقم ٤٤٠)
قرائن
(انظر تفتيش)
- ١٦٢ قرار الحفظ . أوامر الحفظ التى تقيد
النيابة . ما يشترط فيها . قرار حفظ مبنى
على أسباب قانونية بحت . متهم بالعود
لحالة الاشتباه . حفظ الدعوى . عدم
الغاء قرار الحفظ فى مدة الثلاثة الشهور .
مانع من العود الى اقامتها . (المادة ٤٢
تحقيق)
(نقض جنائي أهلى - ١٤ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٧٠٣ رقم ٣٤٢)
قصور
(انظر حكم)
- ١٦٣ قوة الشيء المحكوم فيه . تعلقه بالنظام
العام . جواز ابدائه لدى محكمة النقض
(نقض جنائي أهلى - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٨٠ رقم ٢٨٧)
(حرف ل)
- ١٦٤ لجنة العفو المشار اليها فى القانون رقم
٥٩ سنة ١٩٣٦ . نقد قراراتها . جوازه .
حده
(نقض جنائي أهلى - ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٦٦٠ رقم ٣٣٤)
لجنة المساعدة القضائية
(انظر ميعاد الطعن)
- البلاغ عن الجريمة لا يكتفى وحده للقبض
والتفتيش . واجب رجال البوليس اذا
ما أرادوا القبض والتفتيش
(نقض جنائي أهلى - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٨٢ رقم ٢٨٩)
- ١٥٦ قتل . ضرب . سبب مباشر . قصد احتمالى .
مستولية المتهم
(نقض جنائي أهلى - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠١٧ رقم ٤٤٤)
- ١٥٧ قتل . عدم اكتشاف جثة القتل .
لا تأثير له فى ثبوت وقوع جناية القتل
مع توافر الأدلة على حصوله
(نقض جنائي أهلى - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨
عدد ٨ ص ١٠٧ رقم ٢٤١)
- ١٥٨ قتل . نية القتل . استخلاصها . وجوب
ذكر البيانات التى تدل على توافرها .
سيخ حديد . ادخاله فى دبر المجنى عليه .
وفاته . حق محكمة النقض فى تقدير النية
أحيانا
(نقض جنائي أهلى - ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٦٨٥ رقم ٣٣١)
- ١٥٩ قتل عمد . نية القتل . استنتاج المحكمة
توافرها من تصويب آلة نارية . الى مقتل
من جسم المجنى عليه . عدم تمام الجريمة .
عدم بيان الموضع الذى اعتبر مقتلا .
نقض .
(نقض جنائي أهلى - ٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد
٢ ص ١٣٥ رقم ٦٦)
- ١٦٠ قذف . اسناد أمر معين . بصفة علنية .
معاقبته عليها اذا صبح . عجزه عن الاثبات .
اعتباره بلاغا كاذبا . جائز أيضا متى
توافرت أركانه .
(نقض جنائي أهلى - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢١٩ رقم ١١٤)

مخالصة	(حرف م)
(انظر تزوير)	مالك
١٦٩ ١ — مرافعة . دعوى مدنية تابعة لدعوى	(انظر مسئولية تفسيرية)
جنائية . اجراءات المرافعة والحكم والطعن	مجرم عائد
فيها . الحكم الاستثنائي في دعوى مدنية	(انظر عود)
من هذا القليل بابطال المرافعة . لا يجوز .	محاسبة
جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .	(انظر وكالة)
٢ — مرافعة . حكم ابطال المرافعة في	محاسبة الناظر
الاستئناف . أثره . صدوره خطأ .	(انظر وقف)
صيورته انتهايا . أثره في مجرى الدعوى	١٦٥ محال عمومية . حق رجال الضبطية
الاستئنافية . تجديد المستأنف دعواه	القضائية في دخولها . لاحق لهم في تفتيش
على أساس تقرير الاستئناف . جوازه .	اصحابها أو الأشخاص الموجودين فيها .
وجوب اعتبار هذا الاستئناف قائما	متى يجوز لهم ذلك . مثال . (المواد ١٩
والنظر في موضوعه (المواد ٣٠٣	و ٢٠ من لائحة المحلات العمومية و ١٥
مرافعات ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١	من قانون تحقيق الجنايات)
و ١٦٢ و ١٥٤ و ١٧٨ و ١٨٤ تحقيق)	(نقض جنائي اهل — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧
(نقض جنائي اهل — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد	عدد ٧ ص ٥٧٧ رقم ٢٨٥)
٥ و ٦ ص ٤٢٩ رقم ٢٣٠)	١٦٦ محضر الجلسة . ذكر تفصيلات الدفاع
١٧٠ مراقبة . شرط الحكم بها . جريمة شروع	فيه . لا موجب . طلب اثبات امر معين في
في سرقة . الحكم بالمراقبة لا يجوز (المادة	المحضر . حق الخصوم في ذلك .
٢٧٧ ع)	(نقض جنائي اهل — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
(نقض جنائي اهل — ٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد	٥ و ٦ ص ٤٣٤ رقم ٢٢٥)
٨ ص ٦٨٣ رقم ٢٢٩)	محضر صلح
١٧١ المرض . الاحتجاج بعجز المريض عن	(انظر حكم)
رفع استئنافه في الميعاد . موضوعي	١٦٧ محكمة النقض والابرار . مناقصة .
(نقض جنائي اهل — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد	تطبيق شروطها . حق محكمة النقض في
٧ ص ٥٧٠ رقم ٢٨١)	مراقبته
١٧٢ مزاد . ايقاع البيع الثاني . الدفع بعدم	(نقض مدني اهل — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
الاحقية في السير في اعادة البيع على ذمة	٧ ص ٦٠٧ رقم ٣٠٠)
الراسي عليه المزاد الأول . لسقوط دين	١٦٨ محكمة جنائية . اختصاصها في الدعاوى
الثمن . سبيله .	المدنية . تعويض الضرر الناشئ عن
(نقض مدني اهل — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد	الجريمة . مثال .
٩ ص ٨٥٧ رقم ٣٩٥)	(نقض جنائي اهل — ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
	١٠ ص ٩٩٥ رقم ٣٤٦)

- ١٧٣ مسئولية . لامسئولية على الحكومة في
في اعتبار الترخيص بتسيير سيارة ملغى
لعدم قيام المرخص له بالاشتراطات
التي فرضها قانون السيارات
(نقض مدنى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص
٦١٨ رقم ٣٠٣)
مسئولية السيد
(انظر مسئولية مدنية)
مسئولية الحكومة
(انظر مسئولية مدنية)
- ١٧٤ مسئولية تقصيرية . اساسها . حكومة .
مشروع عام . احتمال حصول ضرر منه .
عمله بطريقة فنية . لامسئولية . (المادة
١٥٣ من القانون المدنى)
(نقض مدنى اهلئ - ٣ يونئ سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ١٣٦ رقم ٦٧)
- ١٧٥ مسئولية تقصيرية . مالك . اهماله في
صيانة ملكه . بلكون . تهدمه . اصابة
احد الافراد بسبب ذلك . مسئولية
المالك . متى تنتفى ؟ مسئولية المستأجر .
(نقض مدنى اهلئ - ١٧ يونئ سنة ١٩٣٧ عدد
٢ ص ١٤٧ رقم ٧٠)
- ١٧٦ مسئولية تقصيرية . متى تلزم المتسبب
بالفعل ؟ حسن القصد . سوءه
(نقض مدنى اهلئ - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٩٩ رقم ٢٩٨)
- ١٧٧ مسئولية مدنية . سندها . وجوب يانه
(نقض مدنى اهلئ - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٨٢٨ رقم ٣٨٥)
- ١٧٨ مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن خطأ
الخادم . مناطها . وكيل شيخ خفر . اعتدائه
على شخص مقبوض عليه في منزل العمدة .
مسئولية الحكومة عن هذا الاعتداء .
- (المادة ١٥٢ مدنى)
(نقض جنائئ اهلئ - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥ ص ٤٢٠ رقم ٢١٩)
مستأجر
(انظر مسئولية تقصيرية)
مستحضر
(انظر مواد مخدرة)
مشروع عام
(انظر مسئولية تقصيرية)
- ١٧٩ مصاريف الدعوى . أساس التقاضئ .
متى يلزم المدعى بالمصاريف
(نقض مدنى اهلئ - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٨٤٧ رقم ٣٩١)
مضاماة
(انظر تزوير امضاء)
- ١٨٠ مضئ المدة . المادة ٢١١ مدنى . مناط
تطبيقها .
(نقض مدنى اهلئ - ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٧
عدد ٤ ص ٣٣٦ رقم ١٧٢)
- ١٨١ مطالبة باستهلاك الدين . وملحقاته
مضمونها .
(نقض مدنى اهلئ - ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨
عدد ٩ ص ٨٤٩ رقم ٣٩٣)
مطلات ونوافذ
(انظر دعوى وضع يد)
- ١٨٢ معارضة . غياب المعارض . تقديمه
شهادة طيبة بمرضه . عدم التعويل عليها
دون بيان الأسباب : الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن . بطلانه
(نقض جنائئ اهلئ - ٢ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٨
ص ٦٨٦ رقم ٣٣٢)
معارضة
(انظر حكم غيابئ)
مقاول بناء
(انظر إثبات)

المورفين الداخلة فيه بالحكم . إغفاله .
نقض . (المادة الأولى فقرة ثانية من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
(نقض جنائي أهلى - ٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد
٢ ص ١٣٤ رقم ٦٥)

مورفين

(انظر مواد مخدرة)

١٨٨ ميعاد الاستئناف . حكم بتأييد حكم
غيابي ممرض فيه . عدم إعلان المحكوم
عليه بالجلسة التي صدر فيها . عدم عليه
بصدوره . الميعاد غير مقيد بأى مبدأ
لسريانه

(نقض جنائي أهلى - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٦ ص ٢٨٨ رقم ٢٢١)

١٨٩ ميعاد الطعن . الطلب الذى يقدم الى
لجنة المساعدة القضائية لا يوقف سريانه
(نقض جنائي أهلى - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦ ص ٢٨٠ رقم ٢١٩)

١٩٠ ميعاد مساقاة . محل الخصم . ماهو ؟
(نقض مدنى أهلى - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص
٦٠٨ رقم ٣٠١)

ميعاد

(انظر استئناف)

(حرف ن)

١٩١ نزاع ملكية . الاملاك الزراعية الصغيرة .
عدم جواز توقيع الحجز عليها . مناطه .
تحصيل كون المالك مزارعاً أو غير
مزارع . موضوعى (القانون رقم ٤
لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩١٦)

(نقض مدنى أهلى - ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٢
ص ١٣٧ رقم ٦٨)

مكتب البريد

(انظر نقض و ابرام)

ملك عام

(انظر آثار)

١٨٣ مواد مخدرة . إحرازها . الحيازة . ضبط
حشيش فى قهوة مع شخص . اعتبار
صاحب القهوة حائز . جوازه

(نقض جنائي أهلى - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٦ ص ٤٣٧ رقم ٢٢٨)

١٨٤ مواد مخدرة . المادة ٣٥ منه . الحالات
الواردة بها . بيان التهمة بالحكم . اكتفاؤه
بذكر المادة ٣٥ دون الفقرة المنطبقة
على الواقعة . لا يبطله

(نقض جنائي أهلى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٥٨٩ رقم ٢٩٣)

١٨٥ مواد مخدرة . الاجراءات التي يتخذها
رجل البوليس لضبط المخدر . تبريرها .
ضبط عطار يسلم مخدراً الى المشتري
(المرشد) . تلبس

(نقض جنائي أهلى - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٥٩٢ رقم ٢٩٥)

١٨٦ مواد مخدرة . تفتيش . استصدار أمر
بتفتيش منزل متهم . وجود شخص آخر
فيه . وجود مادة يظن بحجره . ضبطه
وتفتيشه . وجود مخدر فى جيبه . ثبوت
أن المادة البيضاء التي كانت فى حجره
غير مخدرة . صحة التفتيش

(نقض جنائي أهلى - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٦٤ رقم ٢٧٧)

١٨٧ مواد مخدرة . مورفين . مستحضر مخدر
على هذه المادة . متى يعتبر مخدراً .
معاقب عليه . وجوب بيان نسبة

- ١٩٢ نصب . أشياء مسروقة . ادعاء شخص قدرته على ردها . استعائته بآخر على توكيد صحة مزاعمه . نصب . فاعلين أصليين . فاعل وشريك . فاعل وشريك آخر حسن النية . وجوب بيان الواقعة في الحكم . (المادة ٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلى - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٠٢ رقم ٤٣٩)
- ١٩٣ نصب . تقديم شيك مع عدم وجود رصيد في البنك يقابله . لاعقاب في نظر قانون العقوبات القديم . متى يكون معاقبا عليه ؟ استعمال الطرق الاحتيالية . وجوب بيانها في الحكم . عقاب المادة (٢٩٣ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٨١ رقم ٢٨٨)
- ١٩٤ نصب . السندات موضوع الاتهام . تحديد تاريخها . موضوعي
(نقض جنائي أهلى - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٠٦ رقم ٤٤١)
- ١٩٥ نصب . مجرد الكذب . ليس من الطرق الاحتيالية . متهمان . اتفاقهما على الحصول على سند دين لاجراء صلح . عدم رده . لانصب . خيانة أمانة (المادتان ٢٩٣ و ٢٩٦ ع)
(نقض جنائي أهلى - ٢١ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠١٢ رقم ٤٤٢)
- ١٩٦ نصب . الوساطة بين متعاقدين . مقابل الوساطة . لامسؤولية على الوسيط
(نقض جنائي أهلى - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٥٧٢ رقم ٢٨٣)
نظام عام
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
- ١٩٧ نفقة . تقدير نفقة مؤقتة . سلطة القاضي الاطلاقية في ذلك .
(نقض مدنى أهلى - ١٣ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٣ رقم ١٠)
نقل الملكية
(انظر بيع)
- ١٩٨ نقض و ابرام . أسباب الطعن . تقديمها . ميعاده . العبرة بوصولها فعلا الى قلم الكتاب . وضعها بمكتب البريد في الميعاد القانوني . وصولها الى القلم بعد ذلك . لا تقبل
(نقض جنائي أهلى - ٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٣٣ رقم ٦٤)
- ١٩٩ نقض و ابرام . أساس الدعوى . وجه طعن فيه تغيير لأساسها . لا يصح عرضه ابتداء على محكمة النقض . وكالة . فضالة (المادة ٦٥ من القانون المدنى)
(نقض مدنى أهلى - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ١ ص ٨٥٩ رقم ٣٩٦)
- ٢٠٠ نقض و ابرام . اعتبار الاستئناف شاملا لحكم الموضوع أو الحكم المؤسس هو عليه . اعادة القضية برمتها الى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الاستئناف
(نقض مدنى أهلى - ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٣٩ رقم ٦٩)
- ٢٠١ نقض و ابرام . أوجه البطلان التي ترفع الى محكمة النقض . البطلان الذي يلحق الأحكام النهائية ، حكم ابتدائي . عدم التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره لوفاته . عدم وضع أسباب له . الطعن بذلك لدى المحكمة الاستئنافية . وضعها أسبابا له . اثاره هنا المطعن أمام محكمة النقض . لا يجوز .

استقلال كل جزء في موضوعه وسببه .
نقضه . لا يتناول إلا الأجزاء التي
تناولتها أسباب الطعن المقبولة . مثال
(نقض مدني أهلي - ١٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠٣٨ رقم ٤٥٣)

٢٠٨ نقض وإبرام . حكم من محكمة ابتدائية
بصفة استئنافية . في مسألة وضع يد .
متى يجوز الطعن فيه بطريق النقض
لمخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه . جواز
الطعن بذلك ضمن الطعن لقصور الحكم
في أسبابه (المادة العاشرة من قانون
محكمة النقض)
(نقض مدني أهلي - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٦١٥ رقم ٣٠٢)

٢٠٩ نقض وإبرام . دعوى منع تعرض .
شمولها لطلبين أحدهما من اختصاص
المحكمة الجزئية والآخر من اختصاص
القاضي المستعجل . الدفع بعدم قبولها .
رفعها بعد سنة . القضاء في موضوع
الدعوى . نقض (المادة العاشرة من
قانون محكمة النقض والإبرام)
(نقض مدني أهلي - ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩
ص ٨٤٥ رقم ٢٩٠)

٢١٠ نقض وإبرام . سبب جديد . سبب
الطعن وهو بمثابة حجة قانونية أضافها
الطاعن الى حجته التي ادلى بها الى محكمة
الموضوع . الدفع بعدم قبوله لجذته .
لا يقبل ،
(نقض مدني أهلي - ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد
٨ ص ٧١٤ رقم ٣٤٧)

٢١١ نقض وإبرام . سبب قانوني . جواز .

(نقض جنائي أهلي - ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
ص ٨١٦ رقم ٣٧٩)

٢٠٢ نقض وإبرام . تقرير بالطعن . عدم
تقديمه في الميعاد . وحدة الموضوع
وعدم التجزئة . بالنسبة لطاعن آخر .
استفادته منه

(نقض جنائي أهلي - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٢٣ رقم ١١٧)

٢٠٣ نقض وإبرام . تقرير الطعن . اعلانه .
طعن من جهة حكومية . الاكتفاء
بالتقرير والاعلان بذكر وظيفة ممثل
هذه الجهة . جوازه . (المواد ٣ و ٢٢)
مرافعات و ١٥ من قانون محكمة النقض)
(نقض مدني أهلي - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٦١٨ رقم ٣٠٣)

٢٠٤ نقض وإبرام . حكم . وقوع أخطاء في
بعض تقاريراته القانونية . سلامة الحكم
في نتيجته . لا نقض
(نقض مدني أهلي - ١٣ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ١٥ رقم ١١)

٢٠٥ نقض وإبرام . حكم استئنافي مؤيد حكماً
ابتدائياً . اكتفاؤه باستكمال الحكم
المستأنف بأسباب جديدة . الطعن فيه .
وجوب تقديم صورة الحكم الابتدائي
(المادة ١٨ من قانون محكمة النقض)
(نقض مدني أهلي - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥ ص ٤٤٤ رقم ٢٣٤)

٢٠٦ نقض وإبرام . حكم متعدد الأجزاء .
نقصه في جزء منه . يستوجب نقضه في
الأجزاء الأخرى المترتبة عليه .
(نقض مدني أهلي - ١٣ يناير سنة ١٩٣٨ عدد
٨ ص ٧١٥ رقم ٣٤٨)

٢٠٧ نقض وإبرام . حكم متعدد الأجزاء .

- في إسطهاره من الأوراق
(نقض مدنى اهللى - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٥٩٤ رقم ٢٩٦)
نقض
(انظر طعن وميعاد التقرير بالطعن ودعوى مدنية
وحكم ومواد مخدرة وعقد وقتل عمد)
نية القتل . سبق الاصرار . منفصلان ٢١٨
عن بعضهما . اتفاق على القتل . لا تؤدى
الى توفره . تقديره .
(نقض جناي اهللى — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢٢٣ رقم ١١٧)
نية القتل
(انظر قتل عمد)
نية المتعاقدين
(انظر عقد)
(حرف هـ)
هرب منهم . متى تعتبر جريمة الهروب ٢١٩
متوافرة الاركان (المادة ١٢٠ ع)
(نقض جناي اهللى - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٦٤ رقم ٢٧٧)
هبة
(انظر عقد)
(حرف و)
واقعة . تاريخها . ذكره صحيفى الحكم . ٢٢٠
ذكره خطأ فى مكان آخر فيه خطأ مادي
لا يؤثر على سلامة الحكم .
(نقض جناي اهللى - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٥٦٥ رقم ٢٧٨)
وجود شخص بمنزل مسلم بمحل الحريم
(انظر زنا)
وحدة الموضوع
(انظر تقرير بالطعن)
ورقة ضد
(انظر صورية البيع)
- ابدائه لدى محكمة النقض لأول مرة
(نقض مدنى اهللى — ٣ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ١ ص
٨٣٥ رقم ٣٨٧)
٢١٢ نقض و ابرام . سن . تقديرها
(نقض جناي اهللى — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨
عدد ١٠ ص ١٠٣١ رقم ٤٥٠)
٢١٣ نقض و ابرام . شرح أسباب الطعن .
المذكرة الشارحة
(المادة ١٢ من قانون النقض)
(نقض مدنى اهللى — ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٧
عدد ٤ ص ٣٢٦ رقم ١٧٢)
٢١٤ نقض و ابرام . طعن مرتين . طعن المتهم .
قبوله . طعن المدعى المدنى المرة الثانية .
قبوله . حكم محكمة النقض فى أصل
الدعوى . (المادة ٢٣٢ تحقيق)
(نقض جناي اهللى — ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٨١٨ رقم ٣٨٠)
٢١٥ نقض و ابرام . متى تتصل محكمة النقض
بالطعون المرفعة لها ؟ تقرير بالطعن .
عدم اعلانه فى الميعاد . ترك الطعن
(المادة ١٧ من قانون محكمة النقض)
(نقض مدنى اهللى — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٧٤٧ رقم ٣٩٢)
٢١٦ نقض و ابرام . مستندات . قضية صدر
فيها حكم من محكمة النقض . اعادتها الى
المحكمة للفصل فيها من جديد . الطعن
فى الحكم الثانى . وجوب تقديم صورة
حكم محكمة النقض .
(نقض مدنى اهللى — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٨٥٣ رقم ٣٩٤)
٢١٧ نقض و ابرام . وجه الطعن . انحصاره
فى الوقائع الاجرائية . جق محكمة النقض

- | | |
|---|---|
| <p>وضع يد
(انظر متاجر)</p> <p>٢٢٥ وقائع التقصير . اثباتها . اثبات الضرر
المرتب عليها . اعتبارها كلا متاسكا
موجبا للتعويض . تجزئتها . رفض
التعويض . نقض .
(نقض مدني أهلي - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص
ص ٥٩١ . رقم ٢٩٨)</p> <p>٢٢٦ وقف . محاسبة الناظر . تعيين لجنة لمحاسبته
في حجة الوقف . لا يمنع المحاكم الأهلية
من نظر دعوى حساب من مستحق على
الناظر
(نقض مدني أهلي ١٣ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ١٣ رقم ١٠)</p> <p>٢٢٧ وكالة . إدارة أطيان بتكليف من أحد
الورثة . محاسبته المدير . مسؤوليته وحده
عن نتيجة الحساب قبل كل وارث .
لائضان بينه وبين من كلفه في نتيجة
الحساب .
(نقض مدني أهلي - ٣١ مارس سنة ١٩٣٧
عد ١٠ ص ١٠٤٣ رقم ٤٥٥)
وكالة
(انظر نقض وإبرام)
وكيل شركة
(انظر اختلاس)</p> <p>٢٢٨ ولد مقيم مع والده بصفة مستمرة .
اذنه في تفتيش المنزل الذي يقمان فيه .
جائز . صحة التفتيش
(نقض جنائي أهلي - ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدده
٥ و ٦ ص ٣٤ رقم ٢٢٦)</p> | <p>وساطة
(انظر نصب)</p> <p>٢٢١ وصف التهمة . تغييره . حق المحكمة في
ذلك . حده . تهمة اختلاس وقع من
مالك على ماله المحجوز عليه تحت حراسة
آخر . تعديلها إلى تهمة اختلاس من مالك
بغير حارس على المال . لا يجوز من
غير تذييه الدفاع .
(نقض جنائي أهلي - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠٠٠ رقم ٤٣٧)</p> <p>٢٢٢ وصف التهمة . تغييره . متى يكون مخلا
بحق الدفاع . متهم باحراز مخدر . اعتباره
شريكا بالمساعدة في بيع هذا المخدر .
عدم الخروج عن وقائع الدعوى الثابتة .
لا إخلال بحق الدفاع
(نقض جنائي أهلي - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧
عدد ١ ص ١٠ رقم ٤)</p> <p>٢٢٣ وصف التهمة . مجرم اعتاد الاجرام .
احالته على محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمواد ٢٧٥ و ٤٨ و ٥٠ ع والمادة
الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ .
الاكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة في
المادة ٢٧٤ فقرة خامسة . عدم ذكر
سوابقه . لا يعيب الحكم .
(نقض جنائي أهلي ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٩
ص ٨١٢ رقم ٣٧٦)</p> <p>٢٢٤ وضع يد . حراسة لدين على البنك . هل
تعتبر قاطعة للتقادم ؟
(نقض مدني أهلي - ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨
عدد ٩ ص ٨٦١ رقم ٣١٧)</p> |
|---|---|

قضاء المحاكم الاستئنافية والابتدائية والجزئية الاهلية والمجالس الحسبية ومحكمة الاستئناف المختلطة

(حرف الألف)	٥
ابداء الرغبة (انظر شقعة)	
١ آتاعب المحامى . الاتفاق عليها قبل أو بعد اتمام العمل . تقديره فى كل حالة . (استئناف مختلط - ٢٦ نوفمبر ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٨٩ رقم ١٩٩)	
٢ آتاعب محاماه . جواز الحصول عليها أيضا من الخصم الذى استفاد من عمل المحامى ومجهوده كأنهاء المنازعات أو تحرير عقد التحكيم (شبين الكوم الجزئية - ٦ يونيه سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١١٢ رقم ٤٨٣)	
آتاعب محاماه (انظر اثبات) آتاعب الخبراء والحراس (انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)	
٣ اتفاق بين مؤجر ومستأجر . على مضاعفة الاجرة . فى حالة تكرار الزراعة الواحدة . أو الزيادة عن المقرر زراعته . مشروعيته . (استئناف مصر الاهلية - ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٧)	
٤ اتفاق على تغيير اختصاص . استثناء . تغيير الصفة لأول مرة أمام الاستئناف . طلب جديد . أحكام التقادم المسقط لتعهدات الغير قبل مفقودى الاهلية (المادة ٨٥ مدنى)	
(استئناف مصر - ٥ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٥١ رقم ٤٦١)	
اتفاق على الاخلاء . فى حالة التأخير فى دفع الأجرة . وجوب التنبيه السابق (اسكندرية - مستعجل - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٣٧٣ رقم ١٩٠) اتفاق (انظر حراسة قضائية)	٥
آثار . استعمال أرض تل . لا يعتبر من المباني الأثرية . لا عقاب عليه . (طنطا الكلية - ١٦ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٨٨ رقم ١٨٧)	٦
اثبات . آتاعب محاماه . قبضها . دليل كتابى (استئناف مختلط - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٢١ رقم ٤٨٧)	٧
١- اثبات . اجارة الأشخاص . عقدها خاضع لقواعد الاثبات العامة . تقدير قيمة العقد بقيمة الاجرة فى المدة المتفق عليها . ومدة العقد فى حالة عدم تعيينها . تقدر بالمدة التى تدفع فيها الاجرة ، ٢- اثبات الوقائع اللاحقة لعقد مكتوب . يجوز بجميع الطرق اذا كانت قيمتها عشرة جنيهات فأقل بخلاف ما عليه الحال فى القانون الفرنساوى (اسكندرية الكلية - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ١٠ ص ١٠٥٨ رقم ٤٦٣)	٨
اثبات . حالة العلم بالسفه والتعامل . وقائع جديدة . جوازه . (استئناف مصر - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٤٧ رقم ١٨١)	٩
اثبات . مستندات . اعدامها . الاستغناء عنها . يجعل الدعوى مجردة من الدليل .	١٠

- ١٦ اجارة . المفهوم حين التعاقد ان المستأجر لا يزورع الاطيان بنفسه . تأجير من الباطن . لا يفسخ الاجارة .
(استئناف مصر — ٢١ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٩٩ رقم ٤١٤)
- ١٧ اثبات بالبيئة . بناء على أوراق ومستندات صادرة من أحد الطرفين للآخر بصدد التخالص . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . جوازه
(استئناف مصر — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٢٧ رقم ١١٩)
- ١٢ ١ — اثبات بالبيئة . مبدأ ثبوت بالكتابة . جوازه سلبيا . حالة السكوت أو الامتناع عن الإجابة . أو غموض أقواله . جوازه
٢ — اثبات . ورقة مقدمة في الدعوى . سلطة قاضي الموضوع في تقديرها
(استئناف مصر — ٨ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٢٨ رقم ١٢٠)
- ١٨ اثبات
(نظر ارادة واستحقاق وتصرف وتعاقد وحق المردود ودعوى وشركة)
- ١٣ آراء بلا سبب . شروطه
(الواسطي الجزئية — ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٩٥ رقم ٤٧٥)
- ١٤ آراء بلا سبب . قواعده . شروطه .
(أشمون الجزئية — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد ٢ ص ١٩٥ رقم ٩٠)
- ١٥ اجارة . اساءة المستأجر استعمال حقه . استعمال العين المؤجرة للدعارة . وجوب الحكم بالاخلاء .
(مصر الكلية — قضاء مستعجل — ٢ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٧٥ رقم ٤٦٨)
- ١٦ اجارة . المفهوم حين التعاقد ان المستأجر لا يزورع الاطيان بنفسه . تأجير من الباطن . لا يفسخ الاجارة .
(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٠٢ رقم ٣٥٧)
- ١٧ اجارة . تجديد ضمني . ايجاب وقبول ضمنيان . استنتاجهما . أمر تقديري
(اسكندرية الكلية — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٤٨ رقم ٣٦٦)
- اجارة الاشخاص
(انظر اثبات)
اجراءات البيع وترك المرافعة
(انظر دائن)
اجراءات تحفظية
(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة وافلاس)
اجراءات نزع ملكية
(انظر دعوى استحقاق فرعية)
اجانب
(انظر اختصاص المحكمة الاهلية)
احالة تامة او ناقصة . اثرها . حق الدائن المحال في الرجوع على المدين المحال عليه . حق الاخير في الدفع ضد دائئه . معدوم
(طنطا الكلية — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٥١ رقم ١١٣)
احالة على محكمة الجنج
(انظر جنج)
احتباس البول
(انظر مرض الموت)
- ١٩ احداث جرح عمدا لم يقصد به القتل ولكنه أفضى الى الموت . عملية ختان من حلاق غير مرخص له بها تفضي الى الوفاة . قتل خطأ .
(قنا الكلية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٦٥٢ رقم ٣١٦)

- ٢٠ احراز مفرقات . كبارود او غيره
لمناسبة فرح او عيد. المادة ٣١٧ مكررة
لا تنطبق عليها .
(ما الجزئية - سنة ١٩٣٥ عدد ٢ ص ٢٧٦ رقم ١٣٩)
احكام متفق على صيرورتها نهائيا
(انظر استئناف)
احوال شخصية
(انظر اهلية مطلقة او مقيدة)
احلال دين
(انظر استبدال الدين)
احلال دائن محل دائن
(انظر دائن)
- ٢١ ١ — اختصاص . انتقاله . عدم التأشير
به في دفتر التسجيل لا يمنع نزاع الملكية التي
آلت الى المشتري .
٢ — اختصاص على أقل من خمسة أفدنة
للزراع الصغير: صحيح . انتقال الملكية
إلى المشتري بحملة به
(استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٧٢٤ رقم ٣٥١)
- ٢٢ اختصاص . عدم تجديد تسجيله في بحر
العشر سنوات . اعتباره لاغيا . انعدام
أثره . بالنسبة لحائز العقار . ولسقوط
حق التبع . تنبيه نزاع الملكية الحاصل من
الدائن وتسجيله في بحر هذه المدة . غير
مؤثر على هذا البطلان .
(استئناف مصر — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص
١٦٠ رقم ٧٧٧)
- ٢٣ اختصاص . محكمة شرعية . خروجها
عن ولايتها . لاحجية .
(استئناف مصر — ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٦
ص ٤٥٨ رقم ٢٤٢)
- ٢٤ اختصاص . نصاب .
(استئناف مختلط — ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٦
ص ٥٣٣ رقم ٢٧٤)
- ٢٥ اختصاص . هيئة المجلس الحسبي المالية .
تغير الدين . غير مختصة بنظر المادة
(حسبي مديرية المنوفية — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٦٣٤ رقم ٣١٠)
- ٢٦ اختصاص القاضي المستعجل . بالنسبة
لبضائع قابلة للتلف . صحته
(استئناف مختلط — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦
عدد ٤ ص ٣٩٤ رقم ٢١٧)
- ٢٧ ١ — اختصاص القاضي المستعجل .
تقديره لوقائع الدعوى المطروحة .
٢ — اختصاص القاضي المستعجل . إخلاء
العين المؤجرة . انتهاء العقد . (المادة
٣٨٧ م أهلي)
(مصر الكلية — قضاء مستعجل — ٢٤
أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد ٦ ص ٥١٤ رقم ٢٢٦٣)
- ٢٨ اختصاص القضاء المختلط . افلاس تاجر .
المدين والدائن وطيان . وجود دائنين
مرتبهين أجانب . مصلحة مختلطة .
ثابت .
(استئناف مختلط — ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص
١١٣ رقم ٤٩)
- ٢٩ اختصاص القضاء المستعجل . عدم
تحييده في القانون . متروك لتقدير
القاضي . دعوى وضع يد . جواز
اعتباره مستعجلا
(أسبوط الكلية — ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٧
عدد ٣ ص ٢٦٣ رقم ١٣٣)
- ٣٠ اختصاص القضاء المستعجل . من النظام
العام .
(أسكندرية — مستعجل — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦
عدد ٣ ص ٣٧٣ رقم ١٩٠)

- ٣١ اختصاص القضاء المستعجل . نفقة .
شروط الاختصاص .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٧٩ رقم ٤٦٩)
- ٣٢ اختصاص عقارى . قيده . ليس دليلا
على التوقف عن الدفع .
(استئناف محتاط — ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٣ رقم ٤٩)
- ٣٣ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
اجراء تحقيق . ليس منه . اثبات حالة
سيارة . داخل فيه .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٧٧ رقم ١٩٣)
- ٣٤ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
اخراج مستأجر . للتأخير في دفع الأجرة .
شرطه التراضى او قضاء القاضى .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٣٧٣ رقم ١٩٠)
- ٣٥ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
باخراج مستأجر . من شريك على الشيوع .
البحث فى بطلان الايجار . موضوعى .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٦٧ رقم ١٣٥)
- ٣٦ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
بالغاء حجز . موضوعى . عدمه . حالة
بطلان الحجز لعيب شكلى او فى اركانه .
ثابت .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٧٣ رقم ١٣٨)
- ٣٧ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
بالفصل فى مصاريف الدعوى . واتعاب
الخبراء والحراس . وفى المعارضات فى
- أوامر تقدير المصاريف
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٢ ص ١٨١ رقم ٨٥)
- ٣٨ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة
ببطلان الحجز أو الغائها . انعدامه .
استثناء حالة البطلان الجوهري
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ص ٥١٠ رقم ٥١٠)
- ٣٩ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
تقديره . حقوق الطرفين للفصل فى
المسائل المستعجلة . كايقاف التنفيذ .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٨٩ رقم ٨٨)
- ٤٠ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
عدم التعرض لتفسير الاحكام .
معناه . جواز حصول ضرر من حكمه .
طرد مستأجر . تحقق شرط فاسخ . رفع
حجز باطل . وقف تنفيذ حكم . مختص .
ناظر وقف . مستحق مدين . الحجز تحت
يد الناظر . طلب نفقة . قاضى الأمور
المستعجلة . حقه فى تقرير نفقة مؤقتة
للمستحق المدين حتى قبل صدور قانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٤ . سلبه .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٩٣١ رقم ٤٢٢)
- ٤١ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .
لخص المستندات لمعرفة صورتها . حالته
جوازه .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٦٥ رقم ١٣٤)
- ٤٢ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . فى
الامر بالاجراءات التحفظية او بمنع
التفدية او استمراره . من النظام العام .

- ٤٧ اختصاص المحاكم الأهلية - بقسمة العقار وبيعه . رغم وجود رهن حيازي باطل . مقرر .
(استئناف مختلط - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٢ رقم ٤٨)
- ٤٨ اختصاص المحاكم الأهلية . دوطه
(استئناف مصر - ٢١ أبريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٤٤ رقم ٤٥٦)
- ٤٩ اختصاص المحاكم الأهلية . صاحبة الولاية العامة في البلاد . تفصل في كل مالم تمنع عنه بلائحة ترتيبها . ليست بمنوعة من وقف تنفيذ حكم شرعى
(مصر الأهلية - ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٩٠٧ رقم ٤١٨)
- ٥٠ اختصاص المحاكم الأهلية . منعها من نظر المنازعات المتعلقة بأصل الوقف أى أركان العقد وشروط صحته . غيره . تختص به
(استئناف مصر الأهلية - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٢٥ رقم ١٦)
- ٥١ اختصاص المحكمة المدنية . دعوى مرفوعة على أخصام عديدين . افلاس أحدهم . غير مانع منه
(استئناف مختلط - ٩ يوليو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٦ رقم ١٠٣)
- ٥٢ اختصاص المحكمة الأهلية . فى قضية ضد اجنبى . لم يثر جنسيته . حكمها فيه . حيازتها اقوة الشيء المحكوم فيه .
(استئناف مختلط - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٩٠ رقم ٢٠٥)
- ٥٣ اختصاص المحاكم الشرعية . مسألة كون المستحكر يملك فى بدل عين الوقف أو لا يملك هى من أصل الوقف . المحكر مستمد من الشريعة الاسلامية . مختصة دون المحاكم الأهلية .
(المحكمة العليا الشرعية - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٣٠ رقم ٤٨٩)
- الاتفاق على ما يخالفه . باطل . مساس النزاع بالموضوع . او حصول نزاع جدى . بشأن تنفيذ الاحكام موجب لعدمه .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ عدد ٢ ص ١٨٤ رقم ٨٦)
- ٤٣ اختصاص قاضى الامور المستعجلة . فى الغاء حجز نحت اليد . توقع بناء على حكم تنفيذى . عدمه . حالة حجز . بناء على حكم ينص على الخيار . صحته .
(استئناف مختلط - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٨٩ رقم ١٤٧)
- ٤٤ اختصاص محكمة الامور المستعجلة . بالغاء حجز . تنفيذاً لحكم مشمول بالنفاذ وفى مادة تجارية لعدم النص على تقديم الكفالة أو عدمها . عدمه
(اسكندرية الكلية - مستعجل - ١٢ يوليو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٧٦ رقم ١٩٢)
- ٤٥ اختصاص المحاكم الأهلية . المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة . تجعل المحاكم الأهلية مختصة اذا كان لاجنبى على العين اختصاص أو تسجيل تنبيه نزع ملكية أو حجز عقارى لأنه لم يرد فيها من الاستثناء غير حالة وجود رهن عقارى لاجنبى على العين الحاصل من أجلها النزاع . تأييد المذكرة التفسيرية لذلك ونص المادة ٣٣ من لائحة التنظيم القضائى الجديد للمحاكم المختلطة
(مصر الأهلية - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٢٨ رقم ٤٢١)
- ٤٦ اختصاص المحاكم الأهلية . أوامر ادارية . قرار بتحديد موعد لتسليم تذاكر الناجحين . ليس أمراً إدارياً من المنصوص عليه فى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٣٦ رقم ٤٢٤)

- ٥٤ اختصاص المحاكم المختلطة. دعوى رفعت أصلاً من مشترك وطني ومدعى عليه في دعوى غصب . ضد مدعيها والبائع الأجنبي . جوازها . صحتها .
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٩٢ رقم ٢١٠)
- ٥٥ اختصاص المحاكم المختلطة . المنازعات الخاصة ببنك التسليف العقاري . على أساس نظرية المصلحة المختلطة بغض النظر عما ورد في عقد تأسيسها وتطبيقاً لنظرية النظام العام . لا خلاف عليها
(استئناف مختلط - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١١٨ رقم ٦٢)
- ٥٦ اختصاص قاضي الأحوال . تقدير الدليل الموضوعي . لازم .
(أسبوط الأهلية - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٨٠ رقم ٣٣)
اختصاص القاضي المستعجل
(أنظر دعوى استبدال ودعوى تسليم ومنع تعرض وتسليم)
اختصاص القضاء الأهلي
(انظر وقف)
اختصاص
(انظر المجلس الحسي وتسجيل وقاضي الأمور المستعجلة)
اختصاص القضاء الشرعي
(انظر وقف)
اختصاص المحاكم الأهلية
(انظر محروومي)
- ٥٧ اختلاس أشياء محجوز عليها . مجرد نقلها خوفاً من التلف أو الضياع غير معاقب عليه . تصرف المالك في متاعه المحجوز
٥٨. عليه خطأ . لا يدينه أيضاً
(طعنا الأهلية - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٧٢ رقم ٣٠)
إخراج مستأجر
(انظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة)
إخلاء . بصفة مستعجلة . شرطه - تحققه من قبل بالتقاضي أو بالتراضي . مساسه بحقوق الطرفين . عدم اختصاص القضاء المستعجل به .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٨٧ رقم ٨٧)
- ٥٩ ١ - إخلاء . دعوى مستعجلة . لا خطر ولا استعجال . عدم اختصاص
٢ - إخلاء . إيجار . سكوت المؤجر ثلاث سنوات ونصف عليه . لا خطر
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٥ يولي سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ص ٥٠٩ رقم ٣٦٠)
إخلاء
(انظر اجارة)
- ٦٠ إدارة . جمارك . لا تحتها . تفتيش في مادة تهريب . طريقته
(استئناف مختلط - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ عدد ٨ ص ٧٥٤ رقم ٣٦٩)
- ٦١ إدارة . لائحة ١٦ يولي سنة ١٩١٣ وقرار ٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ . رخصة المرور . شروط فحص الموتور (المحرك) لزومه . مخالفة ناشئة عن تغييره . امتناع المخالف عن الذهاب إلى مركز البوليس نتائج . الاستيلاء . على النمرة والرخصة في هذه الحالة ليس عملاً استبدادياً
(استئناف مختلط - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٥٤ رقم ٣٧٠)

- ٦٢ إدارة مدرسة . مهمة تعليمية ثقافية فليس وراها استغلال مالى . لاتكون محلا للحراسة
(اسكندرية الكلية - قضاء مستجل - ١٣ ديسبر سنة ١٩٣٧ عدد ١٠ ص ١٠٨٣ رقم ٤٧٠)
أدلة جديدة
(انظر استئناف)
- ٦٣ ارادة . التأثير عليها بطريق التسلط . أخذاً من الظروف وقرائن الاحوال . اثباته بالبينة . جوازه
(أسيرط الكلية - ١٢ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٦١ رقم ١٣٢)
أرض تلال
(انظر آثار)
أركان البيع
(انظر نقل الملكية)
ازالة
(انظر نوافذ)
- ٦٤ إساءة في استعمال الحق . الجزاء مالى أو عيني - أو إزالة العمل
(مصر الاملية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٧٤ رقم ٣١)
- ٦٥ استئناف . أسباب . عدم ذكرها في صحيفة الاستئناف . سكوت المستأنف عليه . لا بطلان .
(اسكندرية الكلية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٥٠ رقم ٣٦٧)
- ٦٦ استئناف . التنازل عنه . بعد اعلان الحكم ومضى مواعيد الاستئناف . اعتباره قبولاً للحكم . اعتراض المستأنف عليه . لا يجدى .
(استئناف مختلط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢١٠ رقم ١١١)
- ٦٧ ١ - استئناف . التنازل عنه . يجب ان يكون صريحاً .
٢ - استئناف . تقديم أدلة جديدة . جوازه .
٣ - استئناف . حق غير قابل للتجزئة . الخصم غير المستأنف . حقه في الاستفادة منه
(استئناف مختلط - ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٩٢ رقم ١٥٨)
استئناف . جوازه او عدمه . نظام عام . تعويض . من الملحققات ولا يدخل في تقدير قيمة الدعوى .
(اسكندرية الكلية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٤٥ رقم ٣٦٤)
- ٦٨ استئناف . حق التصدى . شامل لكامل الموضوع .
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٧ رقم ٦٠)
- ٦٩ استئناف . حكم نزاع الملكية وبيع العقار . لا يجوز الطعن فيه .
(استئناف مصر - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٢٨ رقم ٣٥٣)
- ٧٠ استئناف . دعوى استرداد منقولات . عدم اعلان الدائن الحاجز والمحجوز عليه في الميعاد القانونى . عدم قبول .
(استئناف مختلط - ٤ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٧ ص ٦٢٣ رقم ٣٢٧)
- ٧١ استئناف . دفع ببطلان رهن حيازى امامه . لا يعتبر طلباً جديداً .
(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١١٢ رقم ٤٨)
- ٧٢ استئناف . دفع بعدم قبوله . للاتفاق على ان الحكم نهائى . النزاع حاصل على
- ٧٣

- ٧٩ استئناف . مطالبة الضمان ابتدائيا بالتعويض عن نتائج ادارة الحارس . تعديل الطلب الى المطالبة بالتضامن استئنافيا . طلب جديد . عدم قبوله . (استئناف مختلط - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١١ رقم ٤٤)
- ٨٠ استئناف . من المحجوز لديه وحده . عن حكم صادر بالدين وبصحة الحجز . لامصلحة له فيه . عدم قبوله . (استئناف مصر - ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٤٠ رقم ١٧١)
- ٨١ استئناف . نصابه . العبرة فيه بما حكم فيه لا بتقدير قلم الكتاب (اسكندرية الكلية - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٥ و ٦ ص ٤٨٢ رقم ٢٥٣)
- ٨٢ استئناف الضامن . استفادة المدين الأصلي منه (طنطا الكلية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٩٠٥ رقم ٤١٧)
- ٨٣ استئناف فرعى . عدم قبوله (استئناف مختلط - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٥ و ٦ ص ٥٣٣ رقم ٢٧٤)
- ٨٤ استئناف فرعى . مع قيام المرافعة في الاستئناف الأصلي . ولو كان قاصرا على بعض الطلبات . اطلاقه . (استئناف مصر - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٣٦ رقم ١٧٧)
- ٨٥ استئناف المتهم . في مخالفة . شرط . الحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف . (اسكندرية الكلية - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٦٨ رقم ٨٠)
- الصفة وصحة التحويل الحاصل من عدمه . شرط التحكيم . غير متعلق به . رفض الدفع وقبول الاستئناف . (استئناف مصر - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١ ص ٤١ رقم ١٩)
- ٧٤ استئناف . عن حكم صادر وفق طلبات الخصم . او الرضاء به وفي امر متعلق بالنظام العام . جوازه . (استئناف مصر - ٦ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٧٥)
- ٧٥ ١ - استئناف . عن قرار قاضى البيوع . فى غير حالة الحكم بالبيع . ميعاده . طبقا للقواعد العامة . ٢ - استئناف . عن قرار قاضى البيوع . برفض طلب انتهاء دعوى البيع . جوازه . (استئناف مصر - ٢١ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٥٣ رقم ٢٤)
- ٧٦ استئناف . قبول . تفويض الراى للبحكمة . لا يمنع الاستئناف (استئناف مختلط - ١٨ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٨ ص ٧٥٦ رقم ٣٧٣)
- ٧٧ استئناف . قصره على الأسباب . غير مقبول (مصر الكلية - ١٨ اغسطس سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ص ٥٠٧ رقم ٢٥٩)
- ٧٨ ١ - استئناف . قواعده . اعتباره . من النظام العام ٢ - استئناف . نصابه . دعوى . اشتماله على طلبات متعددة . التقدير يكون باعتبار قيمة جميع هذه الطلبات مادام منشأها سند واحد . نشوء هذه الطلبات عن سندات متعددة . التقدير يكون باعتبار كل طلب على حدة . (اسكندرية الكلية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٥ و ٦ ص ٤٨٠ رقم ٢٥٢)

- ٨٦ استئناف وصف . نفاذ معجل . كتاب
وقف واشهاد شرعيين . مرتب شهري
مقررا بمقتضاها . الحكم به . ضد ناظر
الوقف . صحته .
(استئناف مصر - ١٥ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٤٠ رقم ١٣٦)
استئناف
(انظر تحكيم وحكم تحفيدي وخصم بالشودفاح
وطلب اخلاء ومما رضة)
استئناف فرعى
(انظر بيع)
- ٨٧ اسباب حكم سابق . قوة الشيء المحكوم
فيه . قولها ان المحل يملوك لفلان وانه
آل اليه بطريق الميراث . قول عرضي
لم يقصد لذاته ولم يكن محل خصومة .
لا يعطى سند الملكية
(استئناف مصر - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٩ ص ٨٧٤ رقم ٤٠٣)
- ٨٨ استبدال الدين . احلال دين محل آخر .
بقاء التأمينات السابقة . في حالة عدم
الاتفاق او ظروف الحال
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٢٩٣ رقم ٢١٤)
استبدال حارس
(انظر دعوى وقاضى الامور المستعجلة)
- ٨٩ استحقاق . حمل الاثبات . على مدعيها .
القرائن التي يتمسك بها . حق الدائن
في نفيها
(استئناف مختلط - ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩١ رقم ١٥٣)
- ٩٠ استحقاق . راسى عليه مزاد ثانى . بطريق
تواطؤ بينه وبين الراسى عليه المزاد الاول .
وبعد اعفائه من دينه . غير مؤثر على
- ٩١ استحقاق عقارى . عن أعيان . بيع
القسم الاول منه . اعتبارها أصليا .
بالنسبة له . وفرعى بالنسبة للباقي . مواعيد
الاستئناف . تتبع ذلك .
(استئناف مختلط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٩ رقم ١١٠)
استحقاق
(انظر نزح ملكية)
استرداد الحيازة
(انظر دعوى ودعوى وضع يد)
استعجال . تعريفه . كيانه .
(مصر الاهلية - مستعجل - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٣ ص ٣٧٧ رقم ١٩٣)
استعمال الحق . بغير مصلحة . اساءة .
وجوب رفع الضرر .
(مصر الكلية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٧٤ رقم ٣١)
استمرار الوصاية . القرار الصادر به .
صحته . معلق على تقديم الطلب عنه قبل
بلوغ القاصر
(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٥٠ رقم ١٨٢)
- ٩٥ اشكال . اختصاص القضاء المستعجل .
تنفيذ الاحكام والسندات . شرطه .
٢ - اشكال - مبنى على مخالصة غير
معترف بها . رفضه
(مصر الاهلية - قضاء مستعجل - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥
عدد ٣ ص ٣٧١ رقم ١٨٩)
- ٩٦ اشكال . بطلان تنفيذ . لحصول البيع في
في غير محل الحجز . رفضه
(امكندرية الكلية - قضاء مستعجل - اول مارس
سنة ١٩٣٧ - عدد ٣ ص ٤٧٤ رقم ١٩١)

- ٩٧ اشكال . تنفيذ على العقار . اجراءاته
تخالف اجراءات التنفيذ على المنقول
(شين الكوم الجزئية — ١٢ يونيه سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١١٧ رقم ٤٨٥)
- ٩٨ اشكال . معناه . مرماه . إيقاف التنفيذ
(مصر الكلية — قضاء — مستعجل — ١٩ يوليو
سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٩٣ رقم ٣٦)
- ٩٩ اشكال . من يجوز عليه . في يوم البيع .
جوازه
(اسكندرية الكلية — قضاء — مستعجل — ٢٨ يناير
سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٨٩ رقم ٨٨)
- ١٠٠ اشكال في تنفيذ حكم . متعلق بالموضوع .
اختصاص المحكمة التي أصدرته (م
٣٨٦ مرافعات)
(مصر الاهلية — ١٣ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٩٠٧ رقم ٤١٨)
- ١٠١ اشكال في التنفيذ . نفقة . إيقاف حكم
صادر بها . جائز إذا بني حكم النفقة على
قيام دعوى الحساب ثم رفضت هذه
الدعوى
(مصر الكلية — قضاء — مستعجل — ٦ يونيه
سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٧٩ رقم ٤٦٩)
- ١٠٢ الأشياء المبيعة التي تقاس أو تكال أو
أو توزن . تعيين ثمنها بالآحاد . وجود
عجز أو زيادة . وجوب المحاسبة على
الثن الحقيقي . عدم وضع المشتري يده
على المبيع . قرابة للبائع . عليه بالنزاع
على المبيع . كلها لا تسقط حقه في إسقاط
ثمن العجز
(استئناف مصر — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٩
ص ٨٩٣ رقم ٤١٢)
- ١٠٣ أصل الوقف . ما يمس وجوده الشرعي
وصحته ونفاذه . رضا الواقف . بحث
في أصله
(مصر الاهلية — ٧ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص
١٦٢ رقم ٧٨)
- ١٠٤ اضراب عن العمل في مصنع . طلبا
لزيادة الأجرة . فسخ العقد ورفعت العمال
المصريين .
(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٥٥ رقم ٥٥)
- اضراب
(انظر عقد إيجار أشخاص)
- اضرار
(انظر مسئولية)
- ١٠٥ إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاد .
تحديد الثمن الاساسي الذي تبنى عليه
المزايدة الجديدة . هو ثمن البيع الأول
(استئناف مصر — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢
ص ١٥٨ رقم ٧٦)
- إعادة البيع على ذمة الراسي عليه
المزاد
(انظر مرمى مزاد)
- ١٠٦ إعادة الاجراءات . أمام قاضي الاحالة
من جديد . حالته
(مصر الاهلية — قرار احالة — ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٧
عدد ٢ ص ١٧٧ رقم ٨٤)
- إعادة الاعتبار
(انظر مفلس)
- إعانة
(انظر تبرع)
- اصابة من حيوان
(انظر مسئولية المالك)

- ١٠٧ اعتراف . غير قابل للتجزئة . التمسك به . في حالة عدم . الاثبات بأى طريق آخر
(استئناف مختلط — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٦ رقم ٥٨)
- ١٠٨ اعتراف . في القانون المصرى كالفرنسى بخلاف القانون الانجليزى . محل تقدير المحكمة
(أسبوط الاهلية - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٨٠ رقم ٣٣)
- إعسار
(انظر توقف عن الدفع)
- ١٠٩ أعمال إضافية . النص على التزام المالك لها بالكتابة . قبوله لها فعلا . التزامه بقيمتها
(استئناف مختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٩٣ رقم ١٦١)
- ١١٠ ١ - إعلان . أصل الإعلان . هو ما يجوز أن يتمسك به المعلن اليه
٢ - إعلان . خلاف بين الأصل والصورة . تمسك المعلن اليه بما اشتملت عليه الصورة خلافا للأصل . جوازه
٣ - إعلان . صورته . نقص في الصورة يترتب عليه بطلان الإعلان . جواز التمسك بالبطلان . ولو كان الأصل مستوفيا
(استئناف مصر — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦ و ٥ ص ٤٧٣ رقم ٢٤٩)
- ١١١ إعلان . وجوب اعلانه لمحلى الإقامة بالبلد . فاذا لم يوجد محل إقامة . يجب البحث والتحرى عن محل للإقامة بالقطر المصرى . فاذا لم يوجد يعلن للنيابة
(استئناف مصر — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٤٩ رقم ٤٥٩)
- ١١٢ إعلان يوم البيع . لاضرورة مع اللصق
(استئناف مصر — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٦ و ٥ ص ٤٥٨ رقم ٢٤١)
- ١١٣ إعلان دعوى . بطلانه . عدم التمسك به زواله
(استئناف مختلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٦ رقم ١٠١)
- إعلان حكم ومضى مواعيد الاستئناف
(انظر استئناف)
- ١١٤ إعلان ورقة . تزوير فيها . جواز الحكم برد الورقة وبطلانها دون التقيد بأدلة التزوير ووجوب تحقيقها . في أى حالة كانت عليها الدعوى . ولولم تنجح دعوى التزوير .
(استئناف مصر — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٨٩٠ رقم ٤١٠)
- أعيان
(انظر استحقاق عقارى)
- ١١٥ افلاس . اجراءات تحفظية . المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة . حقوق المؤجر الممتازة
(المنيا الجزئية — ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٠٩ رقم ٤٨١)
- ١١٦ افلاس . اشهاره . ميعاد التوقف عن الدفع . البروتستات الحاصلة . لاتحدده .
(استئناف مختلط — ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٣ رقم ٤٩)
- ١١٧ افلاس . تاجر . ايجار
(استئناف مختلط — ١٠ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٦ و ٥ ص ٥٣٣ رقم ٢٧٢)
- افلاس
(انظر اختصاص القضاء المختلط واختصاص المحكمة المدنية)

- اقتراض
(انظر تاجر)
- ١١٨ اقرار المورث حجة على الورثة
(مصر الكلية — أول مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١٠
ص ١٠٦١ رقم ٤٦٤)
- ١١٩ اكرام. شروط المادة ١٣٥ م. الاستفادة
من ظروف لادخل فيها للاستفيد.
لاتعتبر اكراما. اعمال مشروعة. لا بطلان.
(شين الكوم الجزئية - ٦ يونيو سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١١٢ رقم ٤٨٣)
- ١٢٠ اكرام. تسلط على الارادة. حكمها في
القانون الفرنسي. احكام النقص الفرنسية.
مداه في القانون المصري. احكام المحاكم
والشراح. مجرد النفوذ الادبي. كفايته.
حالته. نص المادة ١٣٥ مدني. مدى
تطبيقها.
(اسيرط الكلية - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٦١ رقم ١٣٢)
- ١٢١ ١ — الاكرام البدني. طريق التنفيذ
بالغرامة. وعقاب احتياطي.
٢ — اكرام بدني. تعدد عقوباته. كافي
الغرامات. وعقوبات الحبس.
(اسكندرية الكلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢٥١ رقم ١٣٠)
- ١٢٢ التزام او تعهد. ضياع التأمينات. عدم
انطباق المادة ٦٢٣ مدني على المدين.
(استئناف مختلط — ٢٩ يناير سنة ١٩٣٦ عدد
٧ ص ٦٧٣ رقم ٣٢٥)
- ١٢٣ التماس اعادة النظر. للغش. عن حكم
مستأنف
(استئناف مختلط — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
ص ٣٩٠ رقم ٢٠٣)
الحاق الثمار بالعقار
- (انظر فرع ملكية)
الغاء الحجوزات التحفظية
(انظر قضاء الامور المستعجلة)
- ١٢٤ امتياز ناشئ عن فرق القسمة. ضرورة
تقييده وعدم الاكتفاء بتسجيل عقد
القسمة او حكمها، اذا لم يقيد فلا محل
للتأشير بدفع فرق القسمة.
(مصر الكلية - ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص
٩٢٨ رقم ٤٢١)
امتياز دائن التركة في التوزيع
(انظر دائن التركة)
- ١٢٥ انقطاع المرافعة. مبدأ سريان مدتها.
تأثير هذا الانقطاع على اجراءات
الدعوى. طلب بطلان المرافعة لا يقبل
التجزئة. يصح ان يطلبه أحد اصحاب
الشأن ويستفيد منه الجميع
(استئناف مصر - ٣ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١٠٥٤ رقم ٤٦١)
انقطاع عن العمل التجاري
(انظر تاجر)
- ١٢٦ انتخابات. جداول الانتخاب. كشفها.
طلب الاطلاع عليها. ميسور وغير
مستعجل.
(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ٢٤ مارس
سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٣٩ رقم ٤٢٤)
- ١٢٧ اهلية التقاضي. امام القضاء المستعجل.
ليس شرطاً لها.
(يا الجريدة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص
٣٨٢ رقم ١٩٤)
- ١٢٨ اهلية مطلقة او مقيدة. خضوعها لاحكام
الاحوال الشخصية، نقص الاهلية.
موجب لبطلان العقد بطلانا نسبياً. اثره.
دعوى الاثراء بلا سبب.
(اشمون الجزئية — ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد
٢ ص ١٩٥ رقم ٩٠)

- المصري بعد التحريات اللازمة . اعلانها
للتبابة العمومية
(دمياط الجزئية - ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ١٠٩ رقم ٤٣)
- ١٣٤ الأوراق التجارية المقصودة في المادتين
١٩٤٠٢ من قانون التجارة . تعريف
(استئناف مصر - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٦٧ رقم ٤٠٠)
آلات
(انظر مسئولية)
آلات زراعية
(انظر عقار بالتبعية)
- ١٣٥ ١ - إيجار . انتهاء مدته . بغير تنبيه .
التجديد . حالته
٢ - إيجار . تجديده . احتمال ذلك .
خروجه عن اختصاص القضاء المستعجل .
النظر فيه . من النظام العام
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٤ فبراير
سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٨٧ رقم ٨٧)
- ١٣٦ إيجار . الاخلاء قبل انتهاء مدته بمعرفة
المستأجر . التزامه بباقي الإيجار .
(استئناف مختلط - أول ديسمبر سنة ١٩٣٦
عدد ٤ ص ٣٨٩ رقم ٢٠٢)
- ١٣٧ إيجار . تجديد ضمني لعدم التنبيه . استمراره .
عدم قصره على المدة الأولى
(استئناف مختلط - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦
عدد ٣ ص ٢٩٥ رقم ١٦٤)
- ١٣٨ إيجار . سقوطه بخمس سنوات . قطع
المدة . سداد المدين لجزء من الدين أثناءها .
اثبات ذلك
(استئناف مصر - ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٢ ص
٦٢٨ رقم ٣٠٧)
- ١٣٩ إيجار أشياء . تأجير من الباطن . خلافا
للعقد . رضا المؤجر ضمنا . حقه في
- أهلية الاغتناء وأهلية الادارة
(انظر صبي مير)
- ١٢٩ أهلية المتصرف . طبقة الأحوال الشخصية .
أهلية الواقف . لا يدخل فيها مرض
الموت . عقد الواقف في مرض الموت .
صحته في ذاته . ليس شرطا من شروط
صحته .
(استئناف مصر - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ٢٥ رقم ١٦)
- ١٣٠ أهلية الوجوب للجنين وللبيت
(الواسطى الجزئية - ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١١٠٦ رقم ٤٨٠)
- ١٣١ أوامر . من مصلحة الجمارك . تنفيذ
غرامات جمركية . ليست أوامر ادارية .
حق المحاكم الأهلية في تفسيرها . أو إيقاف
تنفيذها .
(اسكندرية الكلية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٥١ رقم ١٣٠)
- ١٣٢ أوامر الدولة . الموسومة بأنها من اعمال
السيادة . بيانها . ليس منها توزيع التذاكر
الانتخابية . يوجد فرق بين حق الناخب
في استعمال حقه بتذكرة أو بغير تذكرة
وبين حبس التذكرة عنه . فلامعنى للقول
بان التغلظ من حجز التذكرة يكون امام
مجلس النواب .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ مارس سنة
١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٣٩ رقم ٤٢٤)
- أوامر ادارية
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية)
- ١٣٣ ١ - أوراق المحضرين . البيانات الخاصة
بها . اغفالها . بطلانها
٢ - أوراق المحضرين . اعلانها بالنسبة
للاشخاص الغير معلومة لهم محل بالقطر

حرف (ب)	مقاضاة المستأجر مباشرة
١٤٥ بائع . ضامن عدم التعرض للبشترى بدعوى حق سابق أو ظهور سبب يخشى منه نزع الملكية . للبشترى حبس ثمن الشيء الحاصل فيه التعرض حتى يزول التعرض أو السبب المهدد	(استئناف مختلط - ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٦ رقم ١٠١)
(استئناف مصر — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٩٣ رقم ٤١٢)	١٤٠ إيجار أشياء . محل معد لصنع شئ . لا يعتبر مصنعا . مواعيد التفيه بالنسبة للاخلاء . بالمقرر بالمادة ٤٦٨ مدني مختلط .
بدل عين الوقف (انظر اختصاص)	(استئناف مختلط — ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٣ رقم ٥٠)
براة الذمة (انظر مديونية)	١٤١ إيجار اشخاص . بناء . بمعرفة مقاول . اجراء تصليح فيه بعد اتمامه . غير مانع من التزامه بترميمات أخرى وضرورية .
بروتستات (انظر افلاس)	(استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١١٩ رقم ٦٣)
بروستاتا (انظر مرض الموت)	١٤٢ إيجار اشخاص . فسخ العقد . بغير التراضي . جواز المطالبة بالتعويض . حدوده
بضائع (انظر اختصاص القاضي لمستعجن)	(الخليفة الجزئية - ٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٠٥ رقم ٤١)
بطلان اجراءات نزع الملكية (انظر نزع ملكية)	١٤٣ إيجار الاشخاص . حالة الخادم . مكافأة . حقه فيها . معدوم . التعويض . حدوده .
بطلان اجراءات نزع الملكية وحكم مرسى المزاد (انظر نزع ملكية)	(اسكندرية الكلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٦٣ رقم ٧٩)
بطلان المرافعة (انظر انقطاع المرافعة)	إيجار (انظر مضي المدة)
بطلان تصرفات السفينة (انظر قرار الحجر)	إيقاف التنفيذ بالبيع (انظر قاضي الامور المستعجلة)
بلوع القاصر (انظر استمرار الوصاية)	١٤٤ إيقاف الدعوى . لا بطلان إلا اذا حكم ببطلان المرافعة . فبالرغم من قرار الايقاف يكون الحكم حضوريا اذا حضر الخصم في بعض الجلسات التي قبل الايقاف .
بنك التسليف العقاري (انظر اختصاص الحاكم المختلطة)	(اسكندرية الكلية - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٨ ص ٧٤٢ رقم ٣٦٣)
بنوك (انظر سند تحت الاذن)	

ورودها بالعقد ليس تدليسا ولا غشا .
٢ - بيع . عجز في المبيع . حق المشتري
في تنقيص الثمن . لا يكون إذا كان البيع
بالجملة .

(استئناف مختلط - ٢٨ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٢
ص ٦٧١ رقم ٣٢٣)

١٥١ - بيع . صادر من محجور عليه للسفه قبل
الحجز من قصير . انعدام الرضاء فيه .
بطلانه . حق المشتري في استرداد مادفعه .
(استئناف مختلط - ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٩
ص ٣٠٥ رقم ٩٩)

١٥٢ - بيع . ضمان جزئي . مجرد ارتفاع قيمة
الارض الباقية . غير مانع منه .
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٩٢ رقم ٢١٢)

١٥٣ - ١ - بيع . عدم معاينة المبيع . تطبيق
المادتين ٢٤٩ و ٢٥٢ مدني أهلي
٢ - بيع . إغفال بعض أوصاف
المبيع في العقد . عدم حصول المشاهدة .
بطلان
(المنشية الجزئية - ١٠ نولبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٥٢٠ رقم ٢٦٦)

١٥٤ - بيع . عدم نفاذ . فسخ . سيارة مستعملة
استعادتها . لا بد من طلب الفسخ .
(استئناف مختلط - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٦ عدد ٧
ص ٦٧١ رقم ٢٢٤)

١٥٥ - بيع . عقد غير مسجل . تقادم . لا يصلح
سببا للملكية بمضي المدة القصيرة
(نجمع حمادي الجزئية - ٧ أبريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١١٠٣ رقم ٤٧٩)

١٥٦ - بيع . فسخ . واجب اذا كتب في العقد
بعبارة قاطعة وبدون تنبيه أو انذار .
استئناف فرعي . رفع بعد معارضة

١٤٦ ١ - بيع . انعقاده . أثر القانون رقم
١٨ لسنة ١٩٢٣ في ذلك .

٢ - بيع . بيع ابتدائي . حق المشتري
غير المسجل . في الفترة السابقة على
التسجيل . مجرد أمل بيع لاحق مسجل .
صدوره عن طريق التواطؤ بين البائع
والمشتري الثاني . صحته .

٣ - بيع . عدم تسجيله . أثره

(استئناف مصر - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٤٧١ رقم ٢٤٨)

١٤٧ ١ - بيع . بيع الاشياء المتفاوتة مع بيان
مقدارها وذكر ثمنها باعتبار آحادها .
حكم البيع في حالة نقص المبيع وزيادته
٢ - بيع . بيع الاشياء المتفاوتة مع بيان
مقدارها وذكر ثمنها جملة . حكم البيع
في حالة نقص المبيع وزيادته .

٣ - بيع . حق البائع في طلب تكملة
الثمن . سقوطه بعد مضي سنة . صيرورة
الزيادة في المبيع . من حق المشتري نهائيا .
(اسكندرية الكلية - ١٣ إبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٧٥
ص ٦٤٥ رقم ٣١٤)

١٤٨ - بيع . بيع جزء من عقار مشاع بمحدود
معينة . لا بطلان . قبول المشتري على
الشروع . جائز

(استئناف مختلط - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١١٣٦ رقم ٤٨٨)

١٤٩ - بيع . بيع دين . حق المدين في دفع الثمن
الحقيقي الذي يبيع به الدين . شروطه
(استئناف مصر - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٤٦٤ رقم ٢٤٥)

١٥٠ ١ - بيع . دعوى فسخ . وصى . ضرورة
استئذان المجلس الحسبي
٢ - بيع . زيادة مساحة المبيع عن حقيقته .

حياته بإبطاله لا يمتن اعتباره رجوعاً في
وصية

(استئناف مصر - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٧٣٧ رقم ٢٥٩)

١٦٢ بيع . يجب تسليم المبيع بالمقدار المبين
بالعقد

(استئناف مصر - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٨١٣ رقم ٤١٢)

١٦٣ بيع الديون والحوالة . الضمان في حق
الضامن في الرجوع بكامل الدين . اعتباره
موكلاً توكيلاً ضمناً

(استئناف مخطوط - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٧ رقم ٥٩)

١٦٤ بيع الشريك جزءاً مفزاً من مال
مشاع باطل

(استئناف مصر - ٢٩ مارس سنة ١٩٣٦ عدد
٥ و ٦ ص ٤٥٦ رقم ٢٤٠)

١٦٥ بيع وفاء . اعتباره رهن حيازي . غير
مصحوب بوضع اليد بطلانه . الرهن
الحاصل من الدائن بهذه الصفة غير
نافذ

(استئناف مخطوط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩٤ رقم ١٦٢)

١٦٦ ١ - بيع وفائي . حق الاسترداد بمجرد
إظهار الرغبة دون دفع الثمن . غير
كاف

٢ - بيع وفائي . مصاريف العقد من
تسجيل وخلافه . التزام البائع وفائياً
بها .

(استئناف مصر - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٤٣ رقم ١٨٠)

بيع

(انظر استحقاق عقارى)

المستأنف في الحكم الغيابي . قبوله .

(استئناف مخطوط - أول مارس سنة ١٩٣٨
عدد ٩ ص ٩٤٥ رقم ٤٢٥)

١٥٧ بيع . فسخه . اشتراطه بالعقد . عند عدم
دفع الثمن . حتمى . هذا الشرط ليس
جزائياً كي يشترط فيه الضرر

(استئناف مصر - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٩ ص ٨٨٧ رقم ٤٠٩)

١٥٨ بيع . معلق على شرط الشفعة فيه . من
تاريخ العلم به

(استئناف مخطوط - ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٥ رقم ١٠٠)

١٥٩ بيع . من شخص لآخر . وفاة البائع .
تصرف الورثة بعده لآخر . وتسجيل
عقد الآخر . نقل الملكية اليه . حقوق
المشتري الأول مجرد التزامات شخصية .
قاعدة . أن لا تركة إلا بعد وفاء الدين .
غير مانعة من تصرف الورثة

(استئناف مصر - ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧
عدد ٢ ص ١٥٢ رقم ٧٣)

١٦٠ ١ - بيع . نزع الملكية . حق الحائز
للعقار . مداه .

٢ - بيع . الشرط الفاسخ . المبني على
مخالفة العقد . مطلق

(استئناف مخطوط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
ص ١١٧ رقم ٦٠)

١٦١ بيع . وصية . هبة . عقد في صورة بيع .
لم يذ كر به قبض الثمن . اشتراط عدم نقل
التكليف . سجل ونقل التكليف . البائع
أخذ ضدّاً بالاتفاق في حياته . هو عقد
بيع وليس هبة ولا وصية مضافة إلى
مابعد الموت فرفع البائع دعوى في

- | | |
|--|--|
| <p>تأمينات عقارية
(انظر استبدال الدين)</p> <p>١٧١ تبرع . اعانة وزارة المعارف . ليست كذلك . ليست هبة للنفقة المادة ٤٣٦ مرافعات . الحجز عليها
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٧٣ رقم ١٢٨)</p> <p>تبرع
(انظر مستخدم في مسبك خاص)</p> <p>١٧٢ تتبع الدائن لاعيان التركة . نزوع ملكية الوارث من حصته في التركة لدين عليه . غير مقبول حتى توفي ديون المورث
(الواسطى الجزئية - ١١ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٠٦ رقم ٤٨٠)</p> <p>تجديد تسجيل الاختصاص
(انظر اختصاص)</p> <p>زينة الرهن
(انظر رهن)</p> <p>١٧٣ تحريض الشبان على الفسق والفجور . السن الحقيقية للمجنى عليه او عليها التي يقصدها القانون دون السن الظاهرة - (٢٣٣ - ٢٣٤ عقوبات) احد المظاهر التي يتوفر فيها ركن العادة .
(جنابات مصر - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٠٢ رقم ٤١٦)</p> <p>تحقق شرط فاسخ
(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة)</p> <p>تحقيق . مع عدم التحفظ او الاعتراض . رضاء بالحكم القطعي . استئنافه . غير جائز . عدم انطباق المادة ٣٦١ مرافعات .
(استئناف مصر - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٨٨٢ رقم ٤٠٦)</p> | <p>بيع بضاعة
(انظر قضاء الامور المستعجلة)</p> <p>(حرف ت)</p> <p>١٦٧ تأثير الاحكام الجنائية على المحاكم المدنية
(الواسطى الجزئية - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٩٦ رقم ٤٧٦)</p> <p>تأثير
(انظر ارادة)</p> <p>١٦٨ تأجير . من شريك في عين على المشاع . اختلاف الآراء بشأن صحته من عدمه . تعلقه بأصل الحق . عدم اختصاص القاضي المستعجل بطلانه .
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٩١ رقم ٣٥)</p> <p>تأجير من الباطن
(انظر ايجار أشياء)</p> <p>١٦٩ ١ - تاجر . انقطاعه عن العمل التجاري . ديونه سابقة عليه . جواز اشهار افلاسه .
٢ - تاجر . اقتراضه مبالغ جسيمة . اعتبارها لحاجات التجارة
(استئناف مختلط - ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٣ رقم ٤٩)</p> <p>تاجر
(انظر افلاس)</p> <p>تأخير الايجار
(انظر فسخ الايجار)</p> <p>١٧٠ تأمين . دفع المؤمن القيمة خطأ . حقه في مطالبة الفاعل بالتعويض . بطريق الحل
(استئناف مختلط - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٦ رقم ٥٧)</p> |
|--|--|

- ١٨٢ تركة . وارث . سداده دين على التركة
ازيد بما يخصه . حقه في الحلول به ضد
الورثة .
(استئناف مختلط - اول ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٢٨٩ رقم ٢٠١)
- ١٨٣ تركة . لا تركة إلا بعد سداد الدين .
شرط تطبيق هذه القاعدة
(استئناف مصر - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥٥ ص ٤٦٩ رقم ٢٤٧)
- تركة المدين
(انظر حراسة قضائية)
- ١٨٤ تزوير . دفاتر تجارية . الطعن فيها
بالتزوير . جائز
(استئناف مصر - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٨١٨ رقم ٣٤٩)
- تزوير
(انظر اعلان ورقة)
- ١٨٥ تسجيل . بيع . اختصاص الدائن بقار
مدينه
(استئناف مختلط - ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٥٣٣ رقم ٢٧٣)
- ١٨٦ تسجيل . عقد البيع . يعطى قبل التسجيل
مجرد امل في امتلاك المبيع . ليس حجة
على الغير . لاحق للمشتري في ان يطلب
به ابطال العقد المسجل بدعوى أنه صوري .
(استئناف مصر - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٩٢ رقم ٤١١)
- تسجيل
(انظر حوالة)
- تسجيل تنبيه نزع الملكية
(انظر حجر عقارى)
- تسجيل حكم صحة التوقيع
(انظر حكم صحة التوقيع)
- تحقيقات النيابة
(انظر تعريض)
- ١٧٥ تحكيم . النص على اختيار المحكمين لثالث .
استئناف حكمهم . قابليته له .
(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٥٢)
- ١٧٦ تحكيم . عدم النص على استئناف الحكم .
مراعاة قواعد العدل .
(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٥٢)
- تخفيض الثمن
(انظر نزع ملكية)
- ١٧٧ التدخل في الخصومة . خصم ثالث . مداه
(الواسطى الجزئية - ١٣ مارس سنة ١٩٣٧ عدد
١٠ ص ١١٠١ رقم ٤٨٧)
- ١٧٨ تركة . ادارة التركة . مسئولية كل فرد من
الورثة . التضامن بينهم . معدوم .
(استئناف مختلط - ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص
٢٠٦ رقم ١٠٣)
- ١٧٩ تركة . دين على المورث .
(الواسطى الجزئية - ١١ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١٠٦ رقم ٤٨٠)
- ١٨٠ ١ — تركة . ديون التركة . وتعهدات
الورثة قبلها . التزامهم سداد الديون
وايداعها في الخزينة على ذمة الدائنين
٢ — تركة . مستغرة بالديون . ايلولتها
لذمة الدائنين .
(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٥ رقم ٥٤)
- ١٨١ تركة . مصنى . حقه في بيع المنقولات
وتحصيل الديون . لاشان له في مصالح
التركة الاخرى . دعوى اثن على التركة .
رفعها ضد الورثة .
(استئناف مختلط - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٩١ رقم ٢٠٧)

رفع الدعوى . من تاريخ رفعها . (استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٨٧٦ رقم ٤٠٤)	تسجيل عقد الشراء (انظر شفعة)
١٩١ تضامن - لا يفترض . كلمات ضمان وغروم والزام ، لا تفيد (اسكندرية الكلية قضاء مستعجل - ٢٨ يناير سنة عدد ٢ ص ١٨٩ رقم ٨٨)	تسجيل قرار الوصاية (انظر وصاية)
تضامن (انظر ادارة تركة واستئناف)	تسلط (انظر ارادة)
١٩٢ تعاقد . مع محجور عليه . كالوقف . المتعامل سيء النية . سريانه على الوقف . معدوم . (استئناف مختلط - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٩١ رقم ١٥٤)	تسلط على الارادة (انظر اكراه)
١٩٣ تعاقد . مع سفيه . حمايته من نفسه . جواز الحجر عليه . اعتبار مركز القيم مركز الغير . حقه في اثبات الصورية بكل انواع الثبوت (استئناف مختلط - ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ١٥٥ رقم ٤٢٦)	تسليم (انظر بيع)
تعاقد . مع سفيه . حمايته من نفسه . جواز الحجر عليه . اعتبار مركز القيم مركز الغير . حقه في اثبات الصورية بكل انواع الثبوت (استئناف مختلط - ١٣ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٤٩ رقم ٢٣)	تصادم (انظر نقل نهري)
١٩٤ تعرض قانوني . حق المستأجر بالنسبة له . طلب حماية وضع يده أو فسخ عقد الايجار مع الضمان (بيا الجزئية - ٦ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٠٦ رقم ٤٢)	١٨٧ تصرف . لغير وارث . اثبات صوريته . لا يجوز إلا بالكتابة (شين الكوم الجزئية - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ص ٥٢٧ رقم ٢٧٠)
تعرض (انظر نوع ملكية)	١٨٨ تصرف . من محجور عليه للغفلة . قيام سفيه وقت التصرف بالذات . وثبوت علم المتصرف اليه بحالته . وعدم دفع ثمن . بطلانه . (استئناف مصر - ١٣ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٤٩ رقم ٢٣)
١٩٥ ١ - تعهد كتابي . من الزوج . بعدم التزوج بغير زوجته . مخالف الضرر	تصرف كيدى (انظر تعريض)
	١٨٩ تصرفات من مورث . لبعض ورثته . بطلانها . غير موجب للتضامن في نتائجها . (استئناف مختلط - ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٦ رقم ١٠٣)
	تصرفات المحجور عليه (انظر حجر)
	تصرفات المحكوم عليه في جنابة (انظر محكوم عليه في جنابة)
	١٩٠ تصفية الشركة التي استمرت الى حين

- المادى والأدبى . حقها فى التعويض
٢ - تعهد من الزوج . بتطليق زوجته .
بطلانه .
(مصرالكلية - ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٤٥ رقم ١٢٨)
تعهد بالامتناع عن فعل شيء
(انظر تكليف بالوفاء)
- ١٩٦ تعهدات . شرط جزائى . حالة التنفيذ
الجزئى أو عدم التنفيذ . التعويض .
الضرر الحاصل . علاقة الشرط به .
انتفاء الضرر أصلا . رغم الشرط
الجزائى . رفض التعويض .
(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
١ ص ١١٢ رقم ٤٧)
تعهدات الورثة
(انظر تركه)
- ١٩٧ تعويض . أمام الاستئناف . عن دعوى
ضمان . عدم قبوله
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٩٢ رقم ٢١٠)
- ١٩٨ تعويض . حق المدعى المدنى فيه .
تحقيقات النيابة . غير مقيدة له .
(اسكندرية الكلية - ٣ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٣٥٣ رقم ١٨٤)
- ١٩٩ تعويض . عن ضمان جزئى . برد بعض
الثمن . مع تحسين فى باقى الأرض .
غير موجب له .
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٣٩٢ رقم ٢١٢)
- ٢٠٠ تعويض . قسمته بين الطالبين بنسبة
مالحق كل منهم من الضرر على أساس
- قرايته للمتوفى .
(استئناف مصر - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧٩ رقم ٤٠٢)
تعديل الطلب
(انظر استئناف)
- ٢٠١ تعويض أدبى . حادث . تقديره .
كيفية .
(استئناف مختلط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٩ رقم ١٠٧)
- ٢٠٢ تعويض عن تصرف كيدى فى القضية .
تقديره
(استئناف مختلط - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١٢١ رقم ٤٨٧)
تعويض
(انظر استئناف وإيجار أشخاص . وتأمين وتعهد
حكائى . وتعهدات . وحق المرور . وخادم
ودعوى حساب . وشرط جزائى . وعامل .
وعقوبة رفواتد . ومثولية . ونزع ملكية)
- ٢٠٣ تعويضات . للحكومة . عن دعوى كيدية
موجهة لموظف . أثناء تأدية وظيفته .
مقرر
(استئناف مختلط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٣ ص ٢٩٤ رقم ١٦٣)
- ٢٠٤ تغيير موضوع الدعوى . ضرورة اتفاق
الخصوم على ذلك
(الواسطى الجزئية - ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١٠١ رقم ٤٧٨)
تغيير الدين
(انظر اختصاص)
تغيير السبب
(انظر وضع يد)
- ٢٠٥ ١ - تفتيش منزل المتهم . فى جناية أو
جنحة . حق النيابة . مطلق غير متوقف
- ٧ -

- على وجود أمارات قوية .
- ٢٠ — تفتيش . تقديره . متروك للنيابة .
خاضع لمراقبة القضاء بعد ذلك .
(اسكندرية الكلية - ٧ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٤٧ رقم ٣٦٥)
- ٢٠٦ — تقليصة . دعوى استحقاق . من زوجة المفلس عن بيع حاصل لها من الغير .
القرينة القانونية المترتبة على هذا البيع . حالة البيع الحاصل من الزوج . أثرها .
مقارنتها بالدعوى الأصلية . القرينة القانونية المترتبة عليه .
(استئناف مختلط — ١٧ يولييه سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٩٠ رقم ١٤٩)
- ٢٠٧ — تقليصة . دين عقارى . جواز التنفيذ به . سبق تحقيقه
(استئناف مختلط — ١٠ يولييه سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٨ رقم ١٠٦)
- ٢٠٨ — تقليصة . المنازعة فى الديون . جوازها من دائن . دين مقبول أو متنازع فيه . رفع دعوى أصلية بها
(استئناف مختلط — ١٠ يولييه سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٨ رقم ١٠٦)
- ٢٠٩ — تقادم . رفع دعوى بثبوت حق الوقف . أمام المحكمة الشرعية . قاطعة له .
(استئناف مصر - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٤ ص ٣٣٧ رقم ١٧٨)
- ٢١٠ — ١ — تقادم . عدم اعتباره من النظام العام . امكان التنازل عنه . جواز أن يكون هذا التنازل صريحا أو ضمنيا
حق المحكمة المطلق فى تقدير ظروف هذا التنازل
- ٢ — تقادم . التنازل عنه . شروطه .
- ٣ — تقادم . التنازل الضمنى عنه . استنتاجه من مسلك الخصم فى أثناء سير الدعوى
(اسكندرية الكلية - ١١ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٩٦ رقم ٢٥٥)
- ٢١١ — تقادم لمحكوم عليه فى جنائية . غير معتبر من مفقودى الاهلية شرعا . سريانه عليه .
(اسكندرية الكلية - ٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٥٦ رقم ٢٦)
- تقادم
(انظر بيع ووضع يد)
- ٢١٢ — تقدير الأجر بعد انتهاء العمل . يجعله نهائيا غير خاضع للمادة ٥١٤ مدنى
(شين الكوم الجزئية - ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١١٢ رقم ٤٨٣)
- تقدير الدين
(انظر حجز تحت اليد)
- تقدير قيمة الدعوى
(انظر دعوى)
- ٢١٣ — تكليف بالوفاء . تعهد بالامتناع عن فعل شئ . لا محل له
(استئناف مصر - ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٧)
- تمثيل الحارس للدائنين . فيها
(انظر حراسة قضائية)
- ٢١٤ — تملك . وضع يد الوارث . على عين مشتركة . وضع يد غامض غير مكسب للملكية
(استئناف مصر - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٤ ص ٣٣٧ رقم ١٧٨)

اختصاص المحكمة الأهلية بنظر الاشكال .
بحث مائراً على الحكم الاول عما يجوز
ان يمنع تنفيذه .

٢ - تنفيذ حكم أهلى . تأويل الحكم
الشرعى . موضوعان مختلفان . التأويل
لا يكون إلا عند الغموض .

(مصر الكلية - ١٣ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٩٠٧ رقم ٤١٨)

٢٢٠ تنفيذ الحكم بالنسبة للاخصام فى الدعوى .
(استئناف عتظ - ٢٣ ديسمبر - سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٩٤ رقم ٢١٧)

٢٢١ تنفيذ بالشغل . بدل الحبس أو الاكرام
البدنى . جواز تعدده .
(اسكندرية الكلية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧
عدد ٣ ص ٢٥١ رقم ١٣٠)

٢٢٢ تنفيذ حكم . نزاع ملكية . بدون حكم
على المراد نزاع ملكيته . غير جائز
(استئناف مصر - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٨٨١ رقم ٤٠٥)

تنفيذ
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية وأشكال)

تنفيذ جزئى
(انظر تهديدات)

تنفيذ غرامات جرمية
(انظر أرامر)

تنفيذ . منعه أو استمراره
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)

تواطؤ
(انظر استحقاق)

٢٢٣ توزيع الدين بنسبة حقوق كل منهم .
حالة الوارث الدائن . مساواته بغيره من
الدائنين . تمسكه بالمقاصة . غير جائز .
(استئناف عتظ - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١٣٥ رقم ٥٤)

٢١٥ تنازع الاختصاص . حكم شرعى نهائى
وحكم أهلى نهائى . عدم الرجوع الى
الهيئة الميئة بالمادة ٨٠ من لائحة ترتيب
المحاكم الأهلية
(مصر الكلية - ١٣ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٩٠٧ رقم ٤١٨)

٢١٦ ١ - تنازع بعض الورثة لبعض
حقه فى الارث . هبة غير مباشرة فلا
تخضع للشكل الرسمى

٢ - تنازل عام مطلق عن الحصة فى
التركة . يشمل جميع الأعيان
(مصر الكلية - أول مارس سنة ١٩٣٨
عدد ١٠ ص ١٠٦١ رقم ٤٦٤)

تنازل
(انظر استئناف . وتقدم وحراسة قضائية .
وحالة ودائن . ومرضى مراد . وناظر وقف)

تنبيه نزاع الملكية
(انظر اختصاص . . معارضة)
تنبيه بالدفع
(انظر نزاع ملكية)

٢١٧ تنظيم . منفعة عمومية . خط التنظيم .
اعتماده . عدم اعتبار ما أدخل ضمنه من
المنافع العامة إلا بعد صدور المرسوم
بنزع الملكية . مالك . حقه فى منع
ما يمس الملكية .
(استئناف مصر - ١٥ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٩
ص ٨٩٧ رقم ٤١٣)

٢١٨ تنفيذ . ايقاف الاجراءات ضد المفسد .
المادة ٢٣٣ تجارى . حكمة ايقاف
الاجراءات
(النيا الجزئية - ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١١٠٩ رقم ٤٨١)

٢١٩ ١ - تنفيذ منعه . حكم شرعى

الاحالة على محكمة الجنج . ضد المتهم
القائب . حضور المتهم بعدها . لا يعيد
الاجراءات . استمرار نظرها والحكم
فيها امامها .

(مصر الكلية - قرار احالة - ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٧
عدد ٢ ص ١٧٧ رقم ٨٤)

(حرف ح)

حائز العقار

(انظر اختصاص وبيع وتوزيع ودعاوى عيلة
عقارية ونزع ملكية)

حائط مشترك

(انظر حق ارتفاق)

حادث

(انظر تعويض أدبي وفوائد ومسئولية مدنية)

٢٣٠ حارس قضائي . حقوقه . الحراسة
لا ترتب حقوقا لم تكن من قبل لصاحب
العين .

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٧ نوفمبر سنة
١٩٣٥ عدد ٧ ص ٦٦١ رقم ٣١٨)

حارس

(انظر استئناف)

٢٣١ الحجر . اثر التصرفات السابقة للحكم به

(استئناف مصر - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٣٤٧ رقم ١٨١)

٢٣٢ حجر . تصرفات المحجور عليه . السابقة

على تاريخ الحجر . شرط سريانها عليه .
(اسكندرية الكلية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٥
و ٦ ص ٥٠٦ رقم ٢٥٨)

حجر

(انظر بيع وتصرف)

٢٣٣ حجز استحقاق . مستحق في وقف .

ملك الحجز الاستحقاق . اذا كانت
الغلة ملك الوقف . ملك المستأجر .
مسئولية الحاجز .

(استئناف مصر - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٩ ص ٨٨٦ رقم ٤٠٨)

٢٢٤ توزيع بين الغرماء . حالة الدائن الاول

المسجل الراسى عليه المزاى . والمتنازل
اليه من الحائز للعقار . المعارضة في قائمة
التوزيع . تمثيل المشتري المرتين في
الاستئناف . مركز هؤلاء جميعا . وحق
الدائن المرتين الاول في الدين . حدوده .
أحواله

(استئناف مختلط - ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٧ رقم ١٠٤)

توزيع

(انظر دائن التركة)

٢٢٥ توقف عن الدفع . ليس اعسارا . المقابلة .

محترقا . تاجر

(استئناف مصر - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٧
عدد ٥ و ٦ ص ٤٦٠ رقم ٢٤٣)

(حرف ث)

ثمن أساسى

(انظر اعادة البيع)

٢٢٦ ثمن الجهاز . حق حبس الجهاز لعدم

دفعه . هو حق بائع الجهاز وليس من
حقوق من اشتراه لغيره (المادة ٢٧٩ مدنى)
(مصر الكلية - ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٦٢٩ رقم ٣١٣)

٢٢٧ الثمن المسمى في العقد . لا يقيد الشفيع

(استئناف مصر - ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٦٢٥ رقم ٣٠٥)

(حرف ج)

جبانات

(انظر ملكية)

٢٢٨ جزاء ادارى . لا يمنع حكم المحكمة

(استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٦٢١ رقم ٣٠٤)

٢٢٩ جنحة . حق النيابة . وقاضى التحقيق في

- ٢٣٤ حجز تحت اليد . اعانة وزارة المعارف
للبدارس . جوازه .
(امكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٧ أكتوبر
١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٧٣ رقم ١٣٨)
- ٢٣٥ حجز تحت اليد . بناء على سند بنفقة .
بين زوج وزوجته وأولاده . جوازه
(المنقضية الجزئية - ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٨٧ رقم ١٤٤)
- ٢٣٦ حجز تحت اليد . تقدير الدين نهائيا .
وثليته بحكم . حتمى
(استئناف مختلط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد
٢ ص ٢١٠ رقم ١١١)
- حجز تحت يد الناظر
(انظر اختصاص قاضى الأمور المستعجلة)
- حجز تحفظى
(انظر دعوى اسرداد)
- ٢٣٧ حجز تحفظى . تحت يد الحاجز بناء على
حكم تنفيذى صادر ضده . مانع من
الوفاء . الايداع . شرط لايقاف التنفيذ
بالبيع ضده . واجب المحضر كذلك .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٣١ يوليو سنة
١٩٣٧ عدد ١ ص ٩٦ رقم ٣٧)
- ٢٣٨ حجز عقارى . عدم اتخاذ محل مختار .
لا بطلان
(استئناف مختلط - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٨
ص ٧٥٥ رقم ٣٧٢)
- ٢٣٩ حجز عقارى . عقد إيجار ثابت التاريخ .
تجديده بدونه . تسجيل تنفيه نزاع الملكية
قبله . عدم الاحتجاج به ضد الدائن
نازع الملكية
(استئناف مختلط - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١٥
ص ١١٦ رقم ٥٦)
- حجز عقارى
(انظر اختصاص المحاكم الأهلية)
- حجز على متاع الغير
(انظر اختلاس)
- ٢٤٠ حجز على مكافأة برلمانية . متى يسرى
القانون الخاص به
(استئناف مختلط - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٥ ص ٦٠ رقم ٥٢٩)
- حجز مال الموكل
(انظر عام)
- حراسة
(انظر حوالة بالدين . وشيوخ)
- ٢٤١ حراسة . تحديد أجلها . بانتهاء الشيوع
بالتقاضى أو التراضى . وتسوية ديون
التركة . عدم انتهاء ذلك . عدم رفعها .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٣١ يوليو سنة
١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٩٢ رقم ٨٩)
- ٢٤٢ حراسة . وقف . استثناء لعدم وجود
القضاء المستعجل بالمحاكم الشرعية .
ضرورة وجود المسوع كأن يكون
الوقف شاغراً أو فى يد ناظر يعبت
بإدارته . ناظر مؤقت . لا حراسة
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٢١ أبريل
سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٩٠ رقم ٤٧٣)
- ٢٤٣ حراسة قضائية . البيان الوارد لها فى
القانون ليس للحصر بل للتمثيل .
الخلاف بين علماء فرنسا فى جواز اقامة
الحراسة على جميع أموال المدين . قبولها
من بعضهم لأسباب قانونية ذكرها
ادعى لقبولها فى مصر حيث نظام الوقف
يعطل التنفيذ أحيانا . مهمة الحارس على
الوقف .
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٢ ديسمبر سنة
١٩٣٧ عدد ٩ ص ٩٣٥ رقم ٤٢٣)

- ٢٤٤ حراسة قضائية . التنازل عنها مؤقتا . بناء
على اتفاق معين . عدم تنفيذه . غير مانع
من إعادة طلبها .
(استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ١١٨ رقم ٦١)
- ٢٤٥ حراسة قضائية . زوالها . بزوال سببها .
حرمان المدين من الاستحقاق في الوقف
(مصر الكلية — قضاء مستعجل — ٥ مارس
سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٧١ رقم ٤٦٧)
- ٢٤٦ حراسة قضائية . على تركه المدين . سلطة
الحارس . دفع نفقة للورثة . تمثيل الحارس
للدائنين فيها . الحكم الصادر بالنفقة . سارى
عليهم . معارضة الخصم الثالث . غير
جائزة .
(استئناف مختلط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
٢ ص ٢٠٤ رقم ٩٧)
- ٢٤٧ ١ — حراسة قضائية . عمل تحفظي
استثنائي . الغرض منها الحصول على
ديون . ليس منها
٢ — حراسة قضائية . للحصول على
الديون . احوالها . حالة ربيع الوقف .
حالة الدائن المرتهن او صاحب حق
الاختصاص عند نزع الملكية . وحالة
الاتفاق عليها .
٣ — حراسة . لسداد باقى ثمن عقاره . عدم
تسجيل البائع لعقد البيع . اهماله . خطأه عليه
(مصر الكلية — قضاء مستعجل — ٢٨ اكتوبر
سنة ١٩٣٥ عدد ١ ص ٨٨ رقم ٣٤)
- ٢٤٨ حراسة قضائية . عين مشاعة بين شركاء
مختلفين على ادارتها واستغلالها . اذا بقى
بعضهم واضعا اليد وجب على الحارس
- طلب اخراجهم .
(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ٢٠
ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ١٠ ص ١٠٨٥ رقم ٤٧١)
- ٢٤٩ حراسة قضائية . محلها المال المتقوم .
لاتفرض على الحقوق والالتزامات
الشخصية .
(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٧ عدد ١٠ ص ١٠٨٣ رقم ٤٧٠)
- ٢٥٠ حراسة قضائية . وقف . الدفع بأن
المستحق حرم من استحقاقه لانه استدان .
لا يقبل حتى يصدر الحكم الشرعى بذلك
(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٧ عدد ١٠ ص ١٠٨٧ رقم ٤٧٢)
- ٢٥١ حراسة مجانية . مسئولية الحارس فيها
كالوكيل . عن الخطأ الجسيم .
(استئناف مختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٣ ص ٢٩٣ رقم ١٦٠)
- ٢٥٢ حساب . تقديمه . يسقط عن الوكيل
باتفاق صريح او ضمني
(مصر الكلية — ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٦٣٩ رقم ٣١٣)
- ٢٥٣ حساب . دعوى . ادارة املاك . طبيعة
العمل لا يفهم منها الالتزام بتقديم حساب .
(استئناف مصر — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٦٢٩ رقم ٣٠٨)
- ٢٥٤ حساب . عن ادارة بعض اولاد المورث
التركة في حياته وبرضاه منه . مطالبتهم
به . غير جائز .
(استئناف مختلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٦ رقم ١٠٣)
- ٢٥٥ حساب . كشوف مقتضبة ولم يؤيدها
المجلس الحسبي . عدم اعتمادها
(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧٦ رقم ٤٠٤)

- ٢٥٦ حساب جارى . بنى عليه سند تحت
الاذن . لا يترتب عليه مدنيته .
(استئناف مختلط - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣١٩ رقم ٢٠٩)
حساب
(انظر دعوى)
حسن النية
(انظر محام)
- ٢٥٧ حضور الخصوم . أمام الاستئناف
بواسطة محاميهم . تمثيل طرف بمعرفة
قريب له لطلب التأجيل . اعتباره غائبا .
(استئناف مختلط - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢١٣ رقم ١٦٠)
حضور المتهم
(انظر جنحة)
- ٢٥٨ حق . اساءه استعماله . منع المستأجر من
التأجير لغيره . لا ضرر على المؤجر
الأصلي . فسخ الاجارة . غير جائز .
أمثلة وردت في القانون لتقييد استعمال
الحق .
(استئناف مصر - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٧٣٢ رقم ٣٥٧)
- ٢٥٩ حق . سوء استعمال الحق . الغرض
الأساسى هو الأضرار . عدم جواز
التمسك به .
(مصر للكلية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٧٤ رقم ٣١)
- ٢٦٠ حق ارتفاق . الحائط المشترك . احكام
خاصة بها في القانونين المصرى والفرنسى .
مقارنة .
(الواسطى الجزئية - ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١٠٩٥ رقم ٤٧٥)
حق التبع
(انظر اختصاص)
حق التصدى
(انظر استئناف)
- ٢٦١ حق المرور . تقديره . التعويض عنه .
كيفية . اثبات مشروعيته . حمل
الاثبات .
(استئناف مختلط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٩ رقم ١٠٨)
حق المشتري
(انظر بيع)
حق النيابة
(انظر جنحة)
- ٢٦٢ حق الوارث . يستمد من الشرع .
الطعن في تصرف مورثه . هو طلب
ابطاله . كطلب تبعى لدعوى المطالبة
بحقه الميراثى . عدم تعلقه بأصل

- الوقف .
(استئناف مصر - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٦ عدد ١٦)
ص ٢٥ رقم ١٦)
حقوق الدائنين
(انظر قسمه)
- ٢٦٣ حكر . اعتباره من الايرادات المؤبدة .
سببه
(اسكندرية الكلية — ١١ يناير سنة ١٩٣٧
عدد ٥ و ٦ ص ٢٩٣ رقم ٢٥٤)
- ٢٦٤ حكر . تعريفه . زواله . بعدم دفع
أجر المثل وبالضرر وبعدم امكان
الاتقاع . تأجير الارض والبناء برضا
صاحبه . حصة كل منهما في الأجرة
(المحكمة العليا الشرعية — ٧ مارس سنة ١٩٣٨
عدد ١٠ ص ١١٣٠ رقم ٤٨٩)
- ٢٦٥ حكر . تقديره . على اعتبار الارض
خالية البناء وحالة الصقع
(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٢٢٣ رقم ١٧٥)
- ٢٦٦ ١- حكر . الدعاوى الخاصة بقيمة
الحكر . عدم اعتبارها من أصل الوقف .
اعتبارها مسألة مدنية من اختصاص
المحاكم الاهلية دون الشرعية
٢- حكر . محتكر . حقه في التصرف
في الحكر بجميع أنواع التصرفات .
مطلق
٣- حكر . محكر . عدم جواز مطالبته
بزيادة الحكر عن المدة السابقة لرفع
دعواه .
(اسكندرية الكلية — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ عدد
٥ و ٦ ص ٤٩٣ رقم ٢٥٤)
- ٢٦٧ حكم . اعلانه للنيابة . من غير التحرى
عن محل إقامة المعلن لدى محاميه . ومع
امكان اعلانه له بصفته مقتدبا عنه .
بطلانه .
(استئناف مختلط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩٤ رقم ١٦٣)
- ٢٦٨ حكم . بعضه قطعى وهو الحكم بجواز
الانكار وبعضه تمهيدى وهو الاحالة
على التحقيق .
(استئناف مصر - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٩ ص ٨٨٢ رقم ٤٠٦)
- ٢٦٩ حكم . تصحيح . عند السهو في الكتابة
أو الخطأ في الارقام . إعادة النظر في
النزاع . ليس تصحيحا
(استئناف مصر - ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٨ ص ٧٢٩ رقم ٢٥٤)
- ٢٧٠ حكم ابتدائى . عدم شموله بالنفاذ
المعجل . جواز الحجز به
(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ١٤ أكتوبر
سنة ١٩٣٧ عدد ٥ و ٦ ص ٥١٠ رقم ٢٦١)
- ٢٧١ ١- حكم الحجر . تصرفات سابقة
عليه . باطلة اذا كانت مشوبة بالتدليس
٢- حكم الحجر . مثبت لحالة كانت قائمة
قبل صدوره .
(استئناف مصر — ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٥ و ٦ ص ٤٦١ رقم ٢٤٤)
- ٢٧٢ حكم المحكمة . تنقضى به سلطتها . لاتعدل
عنه . المحكمة العليا . حكمها . لاتغير
فيه المحكمة الدنيا . تطبيق الاحكام .

- غير تأويلها .
- (مصر الكلية - ١٣ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٩٠٧ رقم ٤١٨)
- ٢٧٣ حكم ايقاف أعمال التفليسة . متى يجوز نقضه . نتائج حكم ايقاف التفليسة ومداهما (المبا الجزئية - ٣٠ ايل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٠٩ رقم ٤٨١)
- ٢٧٤ حكم باجراء معين في العين المشتركة . هدم أو ازالة . ليس عقوبة جنائية . يمكن أن يحكم به على أحد الشركاء لينفذ على باقيهم (اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٩٣ رقم ٤٧٤)
- ٢٧٥ حكم بالادانة . قنوة الشيء المحكوم فيه . اكتسابه لها أمام المحكمة المدنية فيما يتعلق بالحادثة وثبوت ارتكاب الجريمة (اسكندرية الكلية - ٨ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٦٣ رقم ١٨٦)
- ٢٧٦ حكم بالتصديق على صلح في تفليسة . وجوب تسجيله . لنفاذ حق الرهن لصالح الدائنين . اغفاله . عدم الاحتجاج به على مشتر مسجل (استئناف مختلط - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١١ رقم ٤٥)
- ٢٧٧ ١ - حكم تحضيري . تعريفه . ٢ - حكم تمهيدى . تعريفه . استئناف جائز . (المادة ٣٦١ مرافعات) (استئناف مصر - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٨٧٠ رقم ٤٠١)
- ٢٧٨ حكم حضورى او غيابى . بحسب الحقيقة
- لا يحسب الوازد بالحكم . (اسكندرية الكلية - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٨ ص ٧٤٢ رقم ٣٦٣)
- ٢٧٩ ١ - حكم صحة التوقيع . عديم امر المحكمة بتسجيله . غير مؤثر ٢ - حكم غيابى بصحة الامضاء . اعلانه كاف . مانع من سقوطه . ٣ - حكم غيابى بصحة التوقيع . عدم اعلانه في بحر السنة شهر . سقوط الحق فيه . ليس من النظام العام . قبوله صراحة او ضمنا . ولو بعد الميعاد . مانع من سقوطه . (استئناف مصر - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٤٣ رقم ٢١)
- ٢٨٠ حكم غرامة . صادر ابتدائياً . ليس نهائياً . عدم جواز التنفيذ به . حق قلم الكتاب وحده (مصر الكلية - قضاء مستعجل - ١٩ يولييه سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٩٣ رقم ٣٦)
- ٢٨١ حكم غيابى . المورث كان حاضرا في المرافعة . بعد وفاته لم نحضر الورثة . بجواز المعارضة في الحكم . (استئناف ا يوط - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٩٠١ رقم ٤١٥)
- ٢٨٢ حكم غيابى . حضور محام عن المدعى عليه . اعتباره حضوريا . حالة انعوى بانكار الوكالة . (استئناف مختلط - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٩٣ رقم ١٥٩)
- ٢٨٣ حكم غيابى . سقوطه . أثره . (المادة ٣٤٤ مرافعات اهل) (استئناف مصر - ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ص ٤٦٤ رقم ٢٤٥)

نهائية . حق الدائن بمقتضاها في طلب
الحراسة

(استئناف مختلط — ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
ص ١١٨ رقم ٦١)

٢٨٨ حوالة بدين عقارى . لانتخضغ لاشكال

خاصة . تشمل التنازل عن الضمان
العقارى .

(استئناف مختلط — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٨ رقم ١٠٦)

حوالة

(انظر بيع الديون)

الحيازة الفعلية

(انظر دعوى استرداد الحيازة)

(حرف خ)

٢٨٩ خادم . فصله . له اسبابه . التعويض .

معدوم .

(اسكدرية الكلية - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد

٢ ص ١٦٣ رقم ٧٩)

خادم

(انظر إيجار اشخاص)

٢٩٠ خير . حساب . مراجعته . عدم تعيين

نقط النزاع في الدعوى المطلوب فيها

تعيين الخير . رفضها بحالتها .

(استئناف مصر - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ٩

ص ٨٦٦ رقم ٣٩٩)

٢٩١ ختم . التوقيع به على ورقة خالية من

البيانات . عدم اعتباره تزويرا (المادة

١٨٣ ع)

(بي سوفي الجزئية - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد

٥ ص ٥٢٢ رقم ٢٦٧)

٢٩٢ خصم ثالث . بالدرجة الاستئنافية لأول

مرة . دائن لأحد الخصوم . قبوله

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩

ص ٨٧٦ رقم ٤٠٤)

٢٨٤ حكم مرسى المزداد . استلام صورة

تنفيذية منه . شرطه أداء الالتزامات التي

يقررها القانون . الاعفاء من دفع الثمن .

مع وجود ارباب ديون مسجلة . غير

مؤثر .

(استئناف مصر - ١٦ مارس سنة ١٩٣٧

عدد ١ ص ٣٨ رقم ١٨)

حكم

(انظر استئناف . وسند الدعوى . وطلب

صوره تنفيذية)

حكم القاضي الجزئي

(انظر قاضي الاحالة)

حكم جنائي

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

حكم شرعى نهائى

(انظر دفع)

حكم غيائى

(انظر معارضة)

حكم نزاع الملكية

(انظر استئناف)

حوادث

(انظر مسئولية)

٢٨٥ حوالة . دين عقارى . التأشير على هامش

التسجيل بهذا التنازل . تأثيره بالنسبة

للغير . نتائجها بالنسبة للمتعاقدين

(استئناف مختلط - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢

ص ٢٠٨ رقم ١٠٦)

٢٨٦ حوالة بالدين . بالنسبة لوطنيين . عدم

انطباقها على شبه العقود . او الحوالات

الناقصة

(استئناف مختلط - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد

٣ ص ٢٩١ رقم ١٥٤)

٢٨٧ حوالة بالدين . قبولها ضمنا . اثناء اجراءات

سابقة . وفي دعوى مستعجلة . اعتبارها

بالنسبة لدينه وضماناته . حقه كذلك .
سقوطه .

(استئناف مختلط - أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
ص ٣٨٩ رقم ٢٠٠)

٢٩٨ دائن التركة . امتياز في التوزيع . بالنسبة
لدرجة دينه . عن دائن الورثة .

(استئناف مختلط - أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
ص ٣٨٩ رقم ٢٠٠)

دائن

(انظر استحقاق . وتقليبة . وتوزيع بين الغراء .
وحجوع قارى . وصورية . وعقد . ومضى المدة .
ومعارضة الخصم الثالث)

دائنين -

(انظر حكم)

دائنين مرتين

(انظر اختصاص للقضاء المختلط)

٢٩٩ ١ - دعاوى الحكر . كيفية تقديرها

٢ - دعاوى الحكر . تعلق النزاع بمبلغ
الحكر عن مدة معينة . كيفية تقدير
الدعوى في هذه الحالة

(امكندرية الكلية - ١١ يناير سنة ١٩٣٧
عدد ٦٥٥ ص ٤٩٣ رقم ٢٥٤)

٣٠٠ دعاوى عينية عقارية . دعاوى شخصية .

التفريق بينها . عقدي بيع . المدعى يطلانه
أو الفسخ أو الالغاء . مبدى اعتبارها
كذلك . الحائز للعقار . توجيهها ضده .
آثره .

(استئناف مختلط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد
ص ٢٨٨ رقم ١٤٥)

٣٠١ ١ - دعوى . اثبات صحة التعاقد .

حقيقتها . هي التزام بنقل الملكية بمقتضى
حكم .

٢ - دعوى . اثبات صحة التعاقد . سندها .

خصم ثالث

(انظر صحة التوقيع)

٢٩٣ خطأ جسيم . الغش . الفارق بينها .

(استئناف مختلط - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
ص ١١٦ رقم ٥٧)

٢٩٤ الخطأ الجسيم . في الملاحقة النهرية . تقديره

حسب العرف الثابت

(استئناف مختلط - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
ص ١١٦ رقم ٥٧)

٢٩٥ خطأ مشترك . المسؤولية فيه . توزيعها

بنسبة خطأ كل منهم . تقديره للمحكمة
(اسكندرية الكلية - ٨ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
ص ٣٦٣ رقم ١٨٦)

خطأ

(انظر محام ومثولة)

خطأ خادم

(انظر مسئولية مخدوم)

خطأ جسيم

(انظر حراسة مجانية وعامل)

خطأ رئيس صندل

(انظر نقل توى)

خطأ السائق

(انظر مسئولية)

خطأ المجنى عليه

(انظر مسئولية المالك)

(حرف د)

٢٩٦ دائن . تنازله عن اجراءات البيع وتركه

المرافعة . التقرير بذلك بقلم الكتاب .
غير لازم . حلول دائن آخر محله .
صحته .

(الاقصر الجزئية - ٢ مارس سنة ١٩٣٥ عدد
ص ٢٧٨ رقم ١٤٠)

٢٩٧ دائن التركة . اتفاهه مباشرة مع الورثة .

٣٠٧ دعوى استبدال حارس - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - في مناقشة حساب إدارة الحارس - قاصر على تعرف عموميته - سوء الإدارة دون تفاضيلة .

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٣١ يولي سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٩٢ رقم ٨٩)

٣٠٨ دعوى استحقاق فرعية - وجوب رفعها أثناء اجراءات نزاع ملكية مرفوعة أمام المحاكم - رفعها أثناء اجراءات نزاع ملكية بواسطة السلطة الادارية - لا يجعلها فرعية .

(استئناف مصر - أول يولي سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٥٧ رقم ٤٦٣)

دعوى استحقاق
(انظر تفليسة)

٣٠٩ دعوى استرداد - حجز تحفظي - ليست خاضعة لقيود دعوى الاسترداد في الحجز التنفيذي - دفع بالبطلان - رفضه (نيج حمادى الجزئية - ٧ يولي سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١١٤ رقم ٤٨٤)

٣١٠ دعوى استرداد الحيازة شرطها الاساسى الحيازة الفعلية - وقت الغصب .
(استئناف مخطوط - ١٨ يولي سنة ١٩٣٩ عدد ٣ ص ٢٩٠ رقم ١٥٩)

٣١١ دعوى استرداد الحيازة - لمنع تعرض بالقوة للعين المؤجرة - جوازها للمستأجر دون دعوى اليد .
(با الجزئية - ٦ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٠٦ رقم ٤٢)

دعوى استرداد منقولات
(انظر استئناف)

المادة ١٠٣٧ مدني - غياب المدعى عليه فيها - غير مانع من الحكم عليه بمصاريفها (الواسطى الجزئية - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٠٣ رقم ٤٠)

٣١٢ دعوى - تقدير قيمتها - اشتغالها على عدة طلبات ناشئة عن سند واحد - التقدير يكون باعتبار جميع هذه الطلبات .

(اسكندرية الكلية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٥ ص ٥٠٦ رقم ٢٥٨)

٣١٣ دعوى طلب زيادة قيمة الحكر السنوية والطلب الخاص بمبلغ الحكر في مدة معينة - اعتبارهما ناشئين عن سبب واحد - تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة - يكون باعتبار مجموع الطلبين - جواز الاستئناف إذا زاد مجموع الطلبين عن النصاب الجائز استئنافا .
(اسكندرية الكلية - ١١ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٥ ص ٦٠٣ رقم ٢٥٤)

٣١٤ دعوى - الطلبات الملحقه بالطلب الاصلى - تعريفها - لا تدخل في تقدير قيمة الدعوى .

(اسكندرية الكلية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٥ ص ٦٠١ رقم ٢٥١)

٣١٥ دعوى - عند عدم جواز تعديل قيمتها - بعد صدور حكم فيها .

(اسكندرية الكلية - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٥ ص ٦٠٣ رقم ٢٥٣)

٣١٦ دعوى اخلاء - القيمة المقدرة بمعرفة بقلم الكتاب اقل من عشرين جنيهيا - لا توجد مدة باقية - غير معين القيمة - جواز استئنافه .

(اسكندرية الكلية - ١٢ يولي سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ١٠٦ رقم ٤٢)

- ٣١٢ دعوى الجلول . بالنسبة للمحقات الدين
كالضاريه . توجيه الطلب عنها استئناف .
قبوله .
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣
من ٢٩١ رقم ١٥٢) .
- ٣١٨ دعوى الدائن على التركة
(انظر تركه)
دعوى الدين
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
- ٣١٣ دعوى الراسى عليه المزداد . اثبات
ملكه مدينه . فى غير مواجهة مدعى
الملكيه فيها . لا تقبل
(استئناف مختلط — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
٢ من ٢٠٤ رقم ٩٥) .
- ٣١٤ دعوى الشفعة . ميعادها من النظام
العام
(استئناف الكليه — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧
عدد ٣ من ٣٦٩ رقم ١٨٨) .
- ٣١٥ دعوى الصوريه . حق كل دائن فيها .
مداه .
(استئناف مختلط — ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد
٣ من ٢٩٠ رقم ١٤٩) .
- ٣١٦ دعوى الفسخ او تخفيض الثمن . المدة
المسقطه لها . لا تنطبق فى حالة الغصب .
(استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ من ٢٩٢ رقم ٢١٠)
- دعوى بتثيت حق الوقف
(انظر تقادم)
دعوى برأه ذمه
(انظر باطنى الامور المستعجله)
- ٣١٧ دعوى بولصنيه . عدم استطاعه المدين
الوفاء بعد التصرف فى ركن ضرورى .
- كذلك العلم بالدين
(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
من ٧٣٨ رقم ٣١٠)
دعوى بين دائن ومدين
(انظر معارضة الخصم الثالث)
- ٣١٨ دعوى تسليم . اعتبارها مستعجله .
بحسب ظروفها . وتقدير القاضى .
اختصاص القضاء المستعجل بها .
(يا الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
من ٢٨٢ رقم ١٩٤)
- ٣١٩ دعوى حساب . تكييفها . مدى
مستولية المدعى عليه فيها . نتائجها .
التفريق بينها وبين دعوى التعويض
عن هذا الحساب .
(مصر الكليه — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢
من ١٧٦ رقم ٨٣)
- ٣٢٠ ١ — دعوى ضمان فرعية . قيمتها .
دخولها فى نصاب القاضى الجزئى . المحكمية
المختصة بنظرها .
٢ — دعوى ضمان فرعية . صدور
حكم مستقل فيها بعد الحكم فى الدعوى
الاصليه . جوازه
(استئناف مصر — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦٥ من ٤٦٤ رقم ٢٤٥) .
- دعوى ضمان
(انظر تعويض)
- ٣٢١ دعوى عزل . قيامها . عدم الخطر .
وانقضاء السبب . غير كاف للحراسته
(مصر الكليه — قضاء مستعجل — ٢٤ ابريل سنة
١٩٣٧ عدد ٣ من ٢٦٩ رقم ١٣١)
دعوى عمومية
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
دعوى كيدية
(انظر تعويضات)

أثناء نظر النزاع بين الموكل والوكيل
بشأن إدارة الثاني لأموال الأول

(مصر الكلية — ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥٥)

ص ٥٠٤ رقم ٢٥٧)

دفاتر تجارية

(انظر تزوير)

٣٢٨ دفاع . طلب جديد . قبول الأول دون

الثاني لأول مرة في الاستئناف

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩)

ص ٨٧٦ رقم ٤٠٤)

٣٢٩ دفتر توفير . بقاء دفتر التوفير تحت يد

المورث . لا يكتفى لاثبات أن العمل

وصية . العرف الجاري يرجع أن المورث

أراد بالايدياع تمليك الوارث . على فرض

تأجيل التملك إلى ما بعد الوفاة . ليست

وصية . شأنها شأن التأمين على الحياة .

(مصر الكلية — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠)

ص ١٠٦٦ رقم ٤٦٥)

٣٣٠ ١ — دفع بعدم قبول دعوى استمرار

التنفيذ . مرفوض لأنها دعوى نص

عليها القانون

٢ — دفع . عدم جواز نظر الدعوى .

حكم شرعي نهائي صادر من محكمة

مختصة دون سواها في مسائل الاستحقاق .

دفع مرفوض لأن الحكم الشرعي لم

يقض بوقف تنفيذ الحكم الأهلي .

وما كان يمكنه أن يقضى القضاء

بالاستحقاق . لا يكتفى لحسم النزاع .

لا تملك المحكمة الأهلية أن تقرر بأن

حكمها السابق كحكم الاستئناف الذي

أيده حكام صدر باطلين لصدورها من

قضاء غير مختص . الحكم النهائي .

دعوى مستعجلة

(انظر حوالة بالدين)

دعوى موضوعية

(انظر قضاء القاضي المستعجل)

٣٢٢ دعوى نزاع ملكية . اعلانها للنيابة .

دون محل المعلن . تصحيح . بطلانها

وبطلان الاجراءات جميعها

(ديباط الجزئية - ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١)

ص ١٠٩ رقم ٤٣)

٣٢٣ دعوى وضع اليد . أرض داخلية فعلا

في الطريق العام . عدم قبول .

(استئناف مختلط — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٨)

ص ٧٥٣ رقم ٣٦٨)

٣٢٤ دعوى وضع يد . المادة ٢٩ مرافعات

معنى الفقرة الثانية منها

(شين الكرم الجزئية - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠)

ص ١١١٠ رقم ١٨٢)

٣٢٥ دعوى وضع يد . استرداد الحيازة .

(إعادة وضع اليد) سبب مشروعيتها

(اسكندرية الكلية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠)

ص ١٠٦٨ رقم ٤٦٦)

دعوى وضع يد

(انظر اختصاص القضاء المستعجل)

دعوى وطني

(انظر اختصاص المحاكم المختلطة)

٣٢٦ دعويان . الارتباط بينهما . أحواله .

حق المحكمة في نظر دعوى أخرى .

ولو كانت من غير اختصاصه

(الواسطي الجزئية - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣)

ص ٢٨٣ رقم ١٤٢)

٣٢٧ دفاتر . محررها الوكيل أثناء قيامه

بالوكالة . ملكية هذه الدفاتر . سلطة

المحكمة في الأمر بتقديم هذه الدفاتر

- حق مكتسب . لا يمس ولو خطأ الحكم .
الشارع نفسه لا يغير نتيجته . فلا يخل
بالحق المكتسب
(مصر الاهلية - ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص
٩٠٧ رقم ٤١٨)
- ٣٣١ دفع فرعى بعدم قبول الدعوى . استرداد .
عدم وجود مصلحة للمدعى . قبوله
(شين الكوم الجزئية - ١٢ يونيو - ١٩٣٧ عدد
١٠ ص ١١٢٠ رقم ٤٨٦)
- ٣٣٢ دفع متعلقة بالموضوع . لا يختص القاضى
المستعجل بنظرها . تحقق المصلحة . ولو
من عديم الاهلية . كاف
(مصر الكلية - قضا . مستعجل - ٨ ديسمبر سنة
١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٧٧ رقم ١٩٣)
- دفع
(انظر مضى المدة المسقطه)
دليل كتابى
(انظر اثبات)
- ٣٣٣ ١ - دوطه . مهر . اختلافهما
٢ - دوطه - تعريفها - اعتبارها شركة
مالية . خضوعها لاحكام خاصة . عدم
مساسها بموضوع الزواج
(استئناف مصر - ٢١ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠٤٤ رقم ٤٥٦)
- ٣٣٤ دين البنك . متى يكون تجاريا . متى يعتبر
التاجر متوقفا
(استئناف مصر - ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٤٦٠ رقم ٢٤٣)
- دين تركه
(انظر معارضة الخصم الثالث)
دين عقارى
(انظر حوالة وتفليسة)
- ديون التركة
(انظر تركة وحراسة)
ديون مستحقة الاداء . وخالية من
النزاع
(انظر مقاصة)
- (حرف ر)
- ٣٣٥ رفت . بعد الحصول على شهادة بحسن
السير والسلوك . وفى وقت مناسب .
لا محل للتعويض .
(الخليفة الجزئية - ٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ١٠٥ رقم ٤١)
رفت العمال المصريين
(انظر اضراب)
رفت فى وقت غير لائق
(انظر عقد إيجار الاشخاص)
رفع حجز باطل
(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)
- ٣٣٦ رهن . ضامن لدين تجارى . لا يعتبر من
الاوراق التجارية . سقوطه بمضى المدة
الطويلة .
(شين الكوم الجزئية - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢٨٥ رقم ١٤٢)
- ٣٣٧ رهن . نزع ملكية . تجزئة الرهن . مداه .
حدوده .
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٧ رقم ٦٠)
- ٣٣٨ رهن حيازى . على المشاع فى عقار .
شرط الحيازة . معدوم . بطلانه .
(استئناف مختلط - ١٢ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٢ رقم ٤٨)
رهن حيازى
(انظر اختصاص المحاكم الاهلية وبيع وفائى ومجور
عليه)

- ٣٣٩ رى . آله رى . عقار بالتبعية . مجرد
اعدادها لرى الاراضى المجاورة . لا تصبح
منقولا . الحجز عليها كذلك . ولو بأمر
مستعجل . بطلانه .
(استئناف مخط — ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٧ رقم ١٠٥)
ريع الوقف
(انظر حراسة قضائية)
(حرف ز)
٣٤٠ ١ — زيادة الاجرة . فى حالة حصول مخالفة
العقد . لا تعتبر تعويضا .
٢ — زيادة الاجرة . اعتبارها شرطا
جزائيا . شرط الحكم بها . حالته .
(استئناف مصر — ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ٣٥ رقم ١٧)
زيادة العشر
(انظر مرسى مواد)
زيادة مساحة المبيع
(انظر بيع)
(حرف س)
٣٤١ سبب صحيح . اقتراض وجوده . اذا لم
يذكر فى السند . هبة فى صورة اقرار
بدين . متى تكون صحيحة ؟ هبة الدين .
صححتها . اذا حصل تسليم سند الدين او
استبدال الدين او قبل المدين تحويله .
(اسكندرية الكلية — ١١ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٩١٩ رقم ٤١٩)
٣٤٢ السفينة . اعراضه . اختلافها عن حالة
الغثة والجنون . التصرفات الحاصلة من
السفينة بحسن نية . صححتها . حالة العلم
بالسفينة . خلافه
(استئناف مصر — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٤٧ رقم ١٨١)
سفينة
(انظر تصرف وعجور عليه)
٣٤٣ سفينة . العلم بقيام السفينة . يمكن اثباته بكافة
طرق الاثبات عند عدم وجود دليل
قاطع
(استئناف مصر — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦ ص ٦٦
رقم ٢٤٤)
سفينة
(انظر تعاقد)
سقوط
(انظر حكم غياي)
سقوط الحكم الغياي
(انظر طلب دخول فى التغطية)
سقوط بخمس سنوات
(انظر ايجار)
سقوط منزل
(انظر مسئولية)
سلطة الخارس
(انظر حراسة قضائية)
٣٤٤ سلف عقارية . قانون رقم ٧ لسنة
١٩٣٣ الخاص بتجديد ومد آجال
السلف العقارية . لا يفيد المشتري فى
علاقته بالبائع
(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٩ ص ٨٨٧ رقم ٤٠٩)
٣٤٥ ١ — سمسة . أعمال تجارية . اعتبارها
عمل تجارى
٢ — سمسة . عن أعمال مدنية . اعتبارها
عمل مدنى
(المنشية الجزئية — أول ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٦ ص ٥٢٢ رقم ٢٦٨)
السن الحقيقى
(انظر تحريض)

- ٣٤٦ سند . العثور عليه بعد الحكم . لا يفيد .
(مصر الكلية — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٩٠٧ رقم ٤١٨)
- ٣٤٧ سند الدعوى . حكم . ليس خاليا من
النزاع . لا يعتبر باطلا . عدم اختصاص
قاضي الأمور المستعجلة برفع الجز
المرتبة عليه .
(مصر الكلية — قضاة مستعجل — ١٩ يوليو سنة
١٩٣٧ عدد ١ ص ٩٣ رقم ٣٦)
- ٣٤٨ ١ — سند تحت الاذن . لم يحرق بين
تاجرين . مذكور به ان المبلغ وصل
نقدية . قرضي . ليس من الاعمال التجارية .
الا اذا كان من معاملات البنوك العمومية .
عدم سقوطه بخمس سنوات . (المادتين
١٩٤ و ٢ تجارى)
- ٢ — سند يعترف فيه لآخر بمبلغ .
هو باق من ثمن اقطاع اودعت بالشونة
فباعها صاحب الشونة بدون اذن صاحبها
من زراعة صاحبها الناجمة من اقطاع
استأجرها . اعتراف صاحب الشونة
بباقي ثمن القطن . عمل غير تجارى .
(المادة ٣ تجارى)
(استئناف مبر — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٩ ص ٨٦٧ رقم ٤٠٠)
- ٣٤٩ ١ — سند تحت الاذن . ولو ثبتت
صفته المدنية : اعتماره تجاريا . اختصاص
المحكمة التجارية به .
- ٢ — سند تحت الاذن . ذكر الدائن
انهم ورثة . لا يغير من صفته التجارية
(استئناف مبر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٩١ رقم ٢٠٩)
- سند تحت الاذن
(نظر حساب جارى)
- سند غير متنازع عليه
(انظر نفاذ مؤقت)
- (حرف ش)
- ٣٥٠ شخص ادعى . كالوقف . مدى تصرف
الولى عليه . حدوده . خروجه عنه . غير
ملزم له . التزامه . بمقدار المنفعة
(استئناف مختلط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩١ رقم ١٥٤)
- ٣٥١ شرط جزائي . متفق عليه . لا ينفذ بحالته الا
عند ثبوت الضرر وعدم التنفيذ اصلا .
التنفيذ الجزئي . تعويض يناسب الجزء
الذى لم ينفذ .
(استئناف مختلط — اول مارس سنة ١٩٣٨ عدد
٩ ص ٩٤٥ رقم ٤٢٥)
- شرط جزائي
(انظر تعهدات)
- شرط فاسخ
(انظر بيع)
- ٣٥٢ ١ — شركة . اثبات . تضامن . توصية .
مشاركة . السعى بشروط معينة في
الحصول على الرخصة اللازمة لاجراء
شركة مساهمة . كل ذلك يجب اثباته
بالكتابة .
- ٢ — شركة محاصة . اثبات بابرار
الدفاتر والخطابات . نص القانون على
ذلك . ياتى غير الزامى . جواز شهادة
الشهود والقرائن
(استئناف مبر — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٨ ص ٧٢١ رقم ٣٥٠)
- ٣٥٣ شركة تجارية . وفاة احد الشركاء .
يوجب تصفيتها . استمرارها فعلا . نفاذ
احكام الشركة القديمة على الشركة

- الجديدة. لا يحسب للورثة ما كان للمتوفى
لأجل قيامه بعمل خاص
(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧٦ رقم ٤٠٤)
- ٣٥٤ شريك. عدم اقامته بالمنزل المتهدم
وتأجير حصته. لا يخليه من المسؤولية.
(استئناف مصر — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧١ رقم ٤٠٢)
- ٣٥٥ الشريك على الشيوع. يقوم مقام شريكه
في حكم المخالفة إلا إذا تعمد ارتكابها أو
أعمل عمداً في دفعها اضراراً لشريكه
(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ٣٠
مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٩٣ رقم ٤٧٤)
- شريك
(انظر تأجير)
- ٣٥٦ شفعة. ابداء الرغبة. بنفس عريضة
الشفعة. جوازه.
(أسيوط الكلية — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٥
ص ٣٦٩ رقم ١٨٨)
- ٣٥٧ شفعة. الاحتيال لمنعها. لا يمنعها
(استئناف مصر — ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٦٣٥ رقم ٣٠٥)
- ٣٥٨ شفعة. تسجيل عقد الشراء من المشفوع
منه. عدم وجوب. وجوب اتخاذ
اجراءات الشفعة مع المشتري من المشفوع
منه اذ كان عقده غير مسجل ولكن علم
به الشفيع. عدم قبول دعوى الشفعة
ان لم تتخذ. صورية العقد. ضرورة
بيان الوقائع الخاصة بها.
(استئناف مصر — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٦٣٠ رقم ٣٠٩)
- ٣٥٩ ١ — شفعة. حق مبغوض. ميعاد رفعها.
ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان البائع
والشئى بطلبها. آخر الثلاثين يوماً
- يوم عطلة. لا امتداد.
٢ — شفعة. تقييد دعواها في الثلاثين
يوماً أيضاً
(استئناف مصر — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٧٣٠ رقم ٣٥٥)
- ٣٦٠ شفعة. حكم. نتائج. تسليم الدين.
دفع الثمن.
(استئناف مختلط — ٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٨
ص ٧٥٥ رقم ٣٧٢)
- ٣٦١ شفعة. رفع الدعوى بها. طبقاً للمادة
١٥ في بحر الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان
الرغبة. وجوبه. اغفاله. موجب
للبطالان.
(أسيوط الكلية — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٦٩ رقم ١٨٨)
- ٣٦٢ شفعة. رفعها من جملة شفعاء بانذار
وعريضة واحدة. جوازه.
(استئناف مختلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٥ رقم ١٠٠)
- ٣٦٣ شفعة. ميعاد الثلاثين يوماً. المنصوص
عنه بالمادة ١٥. هو لرفع الدعوى. عدم
قيد الدعوى فيه. لا يسقطه.
(طنطا الكلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ١٧٣ رقم ٨٢)
- شفعة
(انظر ابداء الرغبة)
- ٣٦٤ شهادة الشهود لدى البوليس. عيوب
شككية. نتائجها في مادة التهرب. تهريب
الدخان
(استئناف مختلط — ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٨
ص ٧٥٤ رقم ٣٦٩)
- ٣٦٥ شوارع. مقامة بمعرفة المالك بعد
تقسيم اراضيها. الانتفاع بها للجمهور
ومصالح عامة. استعمالها كذلك بمعرفة

- ٣٧١ صلح . اعطاء مهلة للدفع . مخالفة شروط
الدفع . سقوط الحق في الانتفاع بها .
(استئناف مختلط - ٣ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٥ رقم ٩٨)
صلح في تقليصة
(انظر حكم)
- ٣٧٢ سورية . جواز اثباتها بجميع الطرق
(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص
١١٦ رقم ٥٨)
- ٣٧٣ سورية . عقد . تأثيرها على دين الدائن
المرتبن . حسن النية ، معدومة .
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٣٩٣ رقم ٢١٣)
صوررية العقد
(انظر شفعة)
صوررية القرض .
(انظر عجور عليه)
صوررية عقد الايجار
(انظر قاضي الامور المستعجلة)
- (حرف ض .)
- ضامن
(انظر رهن)
ضرر
(انظر تعهدات - وتقويض)
- ٣٧٤ ضم قضيتين . كل منهما مستقلة عن
الآخري ومغايرة لها في موضوعها
وأشخاصها . عدم تأثيره على قيمة كل
منهما .
(استندرية الكلية ش ٣١ مايو سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٧٤٥ رقم ٣٦٤)
ضمان
(انظر بيع الديون)
- شركات ذات امتياز عام . تخصيصها
كذلك . عدم جواز ازالة هذه المنافع
العامة . نتائجها
(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٥٣)
- ٣٦٦ شيوع . اختلاف الشركاء على الإدارة .
موجب للحراسة
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ أكتوبر
سنة ١٩٣٥ عدد ٦ ص ٥١١ رقم ٢٦٢)
شيوع انتهى بالتقاضي أو بالتراضي
(انظر حراسة)
- (حرف ص .)
- ٣٦٧ صبي مميز . له أهلية الاغتناء وأهلية
الإدارة . حدودها
(اشمون الجزئية - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد
٢ ص ١٩٥ رقم ٦٠)
- ٣٦٨ صحافة . حقها في نشر بوقائع ومحضر
الجلسات العلنية . شرطه . امانة وحسن
نية . شامل للتحقيقات السابقة .
(استندرية الكلية - ٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٤٧ رقم ١٢٩)
- ٣٦٩ صحة توقيع البائع بعقد ابتدائي . مهمة
المحكمة . خصم ثالث . منازع في الملكية .
عدم قبوله .
(شبن الكوم الجزئية - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥ عدد
٧ ص ٦٦٦ رقم ٣٢٠)
صحة التوقيع
(انظر حكم وعقد القسمة)
- ٣٧٠ صحيفة الاستئناف . وجود سبب للبطلان .
حضور المستأنف عليه . زوال البطلان .
(استندرية الكلية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٧٥٠ رقم ٣٦٧)

ضمان جزئي

(انظر بيع وتعويض)

ضمان عقارى

(انظر حوالة)

ضمان ، غروم والزام ،

(انظر تضامن)

(حرف ط)

طبيب

(انظر مسئولية)

طرد مستأجر

(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)

٣٧٥ طريق عام ، استخدامه كذلك ، الفرق

بينه وبين الطريق الخاص ، احواله

(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد

١ ص ١١٤ رقم ٥٣)

طريق التنفيذ بالقرامة

(انظر الاكراه البدنى)

طعن فى تصرفات المورث

(انظر حق الوارث)

(انظر انتخاب)

٣٧٦ طلب دخول فى التفليسة ، مانع من

سقوط الحكم الغيابى

(استئناف مختلط - ١٠ يونيه سنة ١٩٣٦ عدد ٢

ص ٢٠٨ رقم ١٠٦)

٣٧٧ طلب صورة تنفيذية من حكم ، جوازه ،

عدم تعلقه بالصور اللاحقة من تاريخ

صدوره كتحالض ومضى مدة او خلافه

(ابوجهص - ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٧ عدد ٣

ص ٣٨٥ رقم ١٩٦)

٣٧٨ طلبات ، تعديلها ، حق المدعى فى ذلك ،

فى نطاق الطلبات الاصلية ، توجيهها فى

الجلسة وإعلانها للخصم الغائب

(استئناف مختلط - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ عدد

١ ص ١١٧ رقم ٦٠)

٣٧٩ طلبات ، امام المحكمة الابتدائية ،

تعديلها ، وتقديم طلبات جديدة قبل

قفل باب المرافعة ، جوازه

(استئناف مختلط - ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد

٣ ص ٢٨٩ رقم ١٤٨)

طلبات متعددة

(انظر استئناف)

(حرف ع)

٣٨٠ عايل ، فصله ، فى حالة الخطأ الجسيم ،

التعويض ، رفضه ،

(مصرالكلية - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢

ص ١٧١ رقم ٨١)

٣٨١ عارية الاسم ، حجيتها على المعير ، حالته

(مصرالكلية - ١٧ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ٣

ص ٣٥٨ رقم ١٨٥)

عته وجنون

(انظر السفه)

٣٨٢ عدم امكان الانتفاع بالعين المؤجرة ،

فسخ العقد وسقوط الأجر ، الحكر

لا يعطى اكثر من حق الانتفاع بالأرض ،

خلو الأرض من البناء عند انتهاء مدة

الحكر ، رجوعها للوقف كاملة

(المحكمة العليا الشرعية - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد

١٠ ص ١١٣٠ رقم ٤٨٩)

عدم نفاذ

(انظر بيع)

عذر قهرى

(انظر مسئولية المالك)

٣٨٣ عزل الناظر ، حق الواقف فيه ، ولو

شرط عدم العزل ، اشتراك فى النظر

- ٣٨٩ عقد الإيجار . عقد شخصي
(الواسطي المجزئة - ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٠١ رقم ٤٧٨)
عقد إيجار ثابت التاريخ
(انظر حجر عقارى)
- ٣٩٠ عقد بيع . مستوف أركانه القانونية .
فرض عدم دفع الثمن . مع النص على القبض . غير مؤثر . صحته
(استئناف مصر - ٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٧٤)
عقد بيع
(انظر تسجيل ونقل الملكية)
- ٣٩١ عقد بيع غير مسجل . الشفعة فيها تضمنه .
جائزة .
(استئناف مصر - ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٦٢٥ رقم ٢٠٥)
- ٣٩٢ عقد التبرع . هبة مسترة . ولو كان موصوفا بعقد آخر . صحته .
(مصر الكلية - ١٧ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٥٨ رقم ١٨٥)
- ٣٩٣ عقد القسمة . عدم تسجيله . لا يوجب فسخه . أو إبطاله . طلب صحة التوقيع لتمام هذا الاجراء . لازم
(استئناف مصر - ١٣ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٤٦ رقم ٢٢)
عقد الهبة
(انظر نقل الملكية)
- ٣٩٤ عقوبة . كلمة عقوبة . المادة ١٥٣ . تج .
خاصة بالعقوبات الأصلية . أو التبعية . التعويض خارج عنها .
(استندرية الكلية - ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٦٨ رقم ٨٠)
- ٣٩٥ عقوبة جنائية . شخصية إلا في أحوال استثنائية . أثرها قد يتعدى إلى غير
- على الوقف . والنص على عدم انفرادهما في تغيير الشروط العشرة . غير مانع منه .
(مؤتمر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٦٩ رقم ١٣٦)
- ٣٨٤ عقار بالتبعية . آلات زراعية . صفتها . كمنقول . اعتبارها . حكمه
(استئناف مختلط - ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١١ رقم ٤٦)
عقار بالتبعية
(انظر آله رى)
- ٣٨٥ عقد . بطلانه . في مرض الموت . بطلان نسبي . غير متعلق بأصل العقد
(استئناف مصر - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٢٥ رقم ١٦)
- ٣٨٦ عقد . بطلانه . زوال آثاره . بطلان لنقص الأهلية . آثاره بالنسبة لفائد الأهلية والمتعاقد معه
(اشمون الجزئية - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد ٢ ص ١٩٥ رقم ٩٠)
- ٣٨٧ عقد إيجار أشخاص . فسخ . اضراب . ليس مسوغا شرعيا له . استمراره . موجب له
(مصر الكلية - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٧١ رقم ٨١)
- ٣٨٨ عقد إيجار الأشخاص . مدته . غير معينة . حق الفسخ . جوازه في أى وقت شرطه . ان لا يكون في وقت غير لائق . التعويض . مداه . شروطه
(استندرية الكلية - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٦٣ رقم ٧١)

غش
(انظر خطأ جسيم ومسئولية)
٤٠٠ غصب . جواز أن يكون خلسة أو غشا .

(اسكندرية الكلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٦٨ رقم ٤٦٦)

غياب المتهم
(انظر جنحة)

(حرف ف)

٤٠١ فتوى شرعية . لاثحول دون حكم القضاء الاهلى بموجب القوانين
(مصر الكلية — أول مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٦٠ رقم ٤٦٤)
٤٠٢ فسخ الايجار . بسبب تأخير الايجار . جوازي .

(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٨٧ رقم ٨٧)

فسخ
(انظر عقد ايجار اشخاص ربيع)

فسخ البيع

(انظر مشتر)

فسخ العقد

(انظر اضراب)

فسخ عقد الحكر

(انظر نزع ملكية)

٤٠٣ فصل في طلبات أخرى . كدفع فرعى

بعدم جواز نزع الملكية . جواز الطعن

(استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٢٨ رقم ٣٥٣)

فصل خادم

(انظر خادم)

فصل عامل

(انظر عامل)

المحكوم عليه .

(اسكندرية الكلية — قضاء مستعجل — ٢٠ مايو

سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٩٣ رقم ٤٧٤)

عمل تجارى

(انظر سمرة)

٣٩٦ عوائد أملاك . قرارات لجان ومجالس

المراجعة . صدورها من هيئة إدارية

نظامية . نفاذها . رقابة المحاكم عليها .

معدومة .

(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد

٣ ص ٢٩٠ رقم ١٥٠)

عين مشاعة

(انظر حراة)

عين مشتركة

(انظر تملك)

(حرف غ)

٣٩٧ غرامة . الحكم بها . معارضة الخصم

الثالث . حتمية .

(استئناف مختلط — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢

ص ٢١٠ رقم ١١٢)

٣٩٨ غرامات جرمية . صفتها المدنية كتعويض

وصفتها الجنائية كعقوبة . نتائجها

(اسكندرية الكلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣

ص ٢٥١ رقم ١٣٠)

غرامة

(انظر قاضى الامور المستعجلة)

٣٩٩ غش الماكولات . المادة ٣٤٧ ع .

القصد الجنائى . وجوب اقامة الدليل

على علم المتهم بأن مايبع أو عرض للبيع

مغشوش أو فاسد أو متعفن . شروط

جنحة الغش

(المنيا الجزئية — ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد

١٠ ص ١٠٩٩ رقم ٤٧٧)

(حرف ق)

- قائمة التوزيع
(انظر: توزيع ومعارضة)
- ٤١٠ قاصر . نوع المنفعة التي يلتزم بها . عدم
التزامه بما يصرف على ما كله .
(اسكندرية الكلية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥٥
ص ٥٠٦ رقم ٢٥٨)
- ٤١١ قاضى الاحالة . حالته المتهم غيبا على
محكمة الجنح الجزئية . طبقاً لرسوم ١٩
اكتوبر سنة ١٩٢٥ . حق غرفة المشورة
أيضافيه . حكم القاضى الجزئى . معارضة
المتهم . أمام غرفة المشورة . لاتيح
احالة المتهم من جديد امام قاضى الاحالة .
(مصر الكلية - قرار احالة - ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٧
عدد ٢ ص ١٧٧ رقم ٨٤)
قاضى الاحالة
(انظر اعادة الاجراءات)
قاضى التحقيق
(انظر جنحة)
- ٤١٢ قاضى الامور المستعجلة . استبدال حارس
فى اثناء وجود دعوى موضوعية أمام
قاضى الموضوع
(تبين الكم الجزئية — ١٢ يناير سنة ١٩٣٧
عدد ٧ ص ٦٦٧ رقم ٣٢١)
- ٤١٣ قاضى الامور المستعجلة . بضائع قابلة
للتلف أو معرضة لتقلب الاسعار . التصريح
بيعيها . تسليم الثمن . مختص
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٥ يناير سنة ١٩٣٨
عدد ٧ ص ٦٦٤ رقم ٣١٩)
- ٤١٤ قاضى الامور المستعجلة . عدم اختصاصه
بالفصل فى صورية عقد إيجار من عدمه .
اختصاصه بتقدير ظروف الصورية .
وعدم نفاذه لتسليم الحارس القضائى .
(استئناف مختلط — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
١ ص ١١٦ رقم ٥٦)

٤٠٤ فضولى . اثره على حساب الغير .
التحسينات التي يدخلها المستأجر فى العين
المؤجرة بغير اذن المالك لا تنطبق عليها .
(استئناف مصر - ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد
٢ ص ١٥٠ رقم ٧٢)

٤٠٥ ١ — فوائد . اتفاق على استحقاقها
٢ — فوائد . استحقاقها من تاريخ المطالبة
الرسمية . عند عدم الاتفاق
٣ — فوائد . عدم المطالبة بها . لا يسقط
الحق فيها
(بنى سويف الجزئية - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ عدد
٥٦ ص ٥٢٥ رقم ٢٦٩)

٤٠٦ فوائد . بحكم أو سند . سقوطها بمضى
خمسة سنوات . مطلق
(استئناف مصر — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٢٣٨ رقم ١٢٥)

٤٠٧ فوائد . تعويض . حادث . استحقاقها
من تاريخ الحكم . أو اعلانه عند
الاستئناف .
(استئناف مختلط — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٢٩٤ رقم ٢١٦)

٤٠٨ فوائد . حق الدائن فيها . من يوم
استحقاقها بحكم القانون أو الاتفاق .
أو من يوم استحقاق أصل الدين . أو
التكليف الرسمى بوفائه أو المطالبة
الرسمية بها
(طنطا الكلية - ١٣ يناير سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٤١ رقم ١٢٧)

٤٠٩ فوائد . فى حالة عدم الاتفاق . سريانها
من تاريخ رفع الدعوى
(استئناف مختلط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٣٩٢ رقم ٢١١)

- ٤١٥ قاضى الأمور المستعجلة . مدى سلطته
فى امر إيقاف التنفيذ بالبيع . بالنسبة
للغرامة المحكوم بها ابتدائيا . طلب رفع
دعوى براءة ذمة .
(مصرالاملية — قضاء مستجل - ١٩ يولييه سنة
١٩٣٧ عدد ١ ص ٩٣ رقم ٣٦)
- ٤١٦ قاعدة لا تركه إلا بعد سداد الدين .
(الواسطى الجزئية - ١١ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١١٠٦ رقم ٤٨٠)
- ٤١٧ قانون الخمسة أفدنة . انطباقه على المرأة
المتزوجة . زراعة الأرض بنفسها أو
بالتأجير . غير مؤثر
(استئناف مختلط - ٥ نولبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩٢ رقم ١٥٧)
- ٤١٨ ١ — قانون خمسة الافدنة . بيع وفائى .
ينقل الملكية . وجوب حذف المبيع
وفائيا من ملك البائع فى حساب مقدار
خمس الافدنة .
٢ — قانون خمسة الافدنة . وارث المزارع
الصغير . انتفاعه به . قولهم انه قانون
استثنائى وانه لا تركه الا بعد سداد
الديون . الرد عليه
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد
٧ ص ٧٢٥ رقم ٣٥٢)
- ٤١٩ قانون خمسة الافدنة . التمسك به . دفع
شخصى للدين دون المشتري منه او
الوارث الذى يزيد ملكه عن خمسة أفدنة .
زوال صفة الزراعة عن المدين . تمنع
المدين التمسك به
(استئناف مصر — ١٨ نولبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨
ص ٧٢٤ رقم ٣٥١)
- ٤٢٠ ١ — قانون الخمسة افدنة . حكمة سنة
٢ — قانون الخمسة أفدنة . استفادة
ورثة المدين منه
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧
عدد ٥ ص ٦٨ رقم ٢٤٧)
- ٤٢١ القبالة . ترجع الى مهارة شخصية للقباني
وثقة الناس فيه وايراد المحل فهو اجر
القبالة . محل القبالة . ليس محلا تجاريا
فلا يورث ولا يدعى فيه الملك .
(استئناف مصر — ٢٩ نولبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧٤ رقم ٤٠٣)
- قراين
(انظر استحقاق ومجرومليه)
- ٤٢٢ قرار الحجر . بطلان التصرفات اللاحقة
له . والتصرفات السابقة . قابليتها للبطلان .
تسجيله . أثره .
(استئناف مصر — ١٧ نولبر سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٣٤٧ رقم ١٨١)
- ٤٢٣ قرار باستمرار الوصاية . يجب تقديم
طلب عنه . قبل باوع من الرشد . هذا
القرار يجب تسجيله فى الدفتر الخاص .
ونشره فى الجريدة الرسمية .
(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ عدد ٦٥
ص ٤٦٨ رقم ٢٤٦)
- ٤٢٤ قرار حفظ . صادر من رئيس النيابة .
كتاب مسبب وموقع عليه ومؤرخ .
كفايته . طبقا للمادة ٤٢ تج .
(اسبوط الكلية — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ٨٠ رقم ٣٣)
- قرار قاضى البيوع
(انظر استئناف)
- ٤٢٥ قرار المحكمة الشرعية . بتمكين الناظر
من وضع يده . صلبوره من الهيئة

٤٣٠ قضاء الأمور المستعجلة . في أصل الحق .

عدمه . حقه في إلغاء الحجز التحفظية .
شرطه . صحتها في الشكل والأوضاع .
باعتبارها باطلة .

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٩٥ رقم ٤١٣٤)

٤٣١ قضاء مستعجل . اختصاصه . اختصاص

المحاكم الأهلية عموماً . تقده به
(المادتين ١٥ و ١٦ من لأئحة مريب
المحاكم الأهلية) خضوع القضاء المستعجل
لأحكامها

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ١٧ رقم ٢٦٥)

٤٣٢ قضاء مستعجل . شرط التقاضي أمامه .

وجوب المصلحة . زوج . حقه في
مقاضاة من تسبب في ضرر زوجته

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ١٥ رقم ٢٦٤)

قطع المدة

(انظر ايجار)

٤٣٣ قوة الشيء المحكوم به . الفصل في الأصل

يمتد لأجزائه والملحقات .

(الواسطى الجزئية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ٢٠٢ رقم ٩٣)

٤٣٤ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى الدين .

تناول الدفاع فيها . براءة الذمة . دعوى
المدين بعدها بذلك غير مقبولة .

(مصر الكلية - ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٦٠ رقم ١٣١)

٤٣٥ قوة الشيء المحكوم فيه . في الحكم

الجنائى . لما يرتبط بمنطوقه . وبحته بالنسبة
للدعوى العمومية . كالإدانة أو البراءة .

الختصة . صحته .

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٦٩ رقم ١٣٦)

٤٣٦ قرار من قاضى الأمور الوقتية . استئنافه

عدم جوازه . جواز التظلم أمام المحكمة
الكلية .

(استئناف مصر - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٣١ رقم ٣٥٦)

قرار

(انظر مجلس مل)

قرار وصاية

(انظر استمرار الوصاية

قرارات اللجان

(انظر عوائد املاك)

قرض

(انظر سند تحت الاذن)

٤٣٧ . قسمة . حقوق الدائنين المرتنين على

الشيوع . أثرها بالنسبة لهم . المعارضة
فيها . مداه . قياسه . الضرر . الراسى عليه
المزاد على الشيوع . مدى حقوقه بالنسبة
لها . الغبن فيها . ماهيته

(استئناف عتبط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٨٩ رقم ١٤٦)

قسمة عقار

(انظر اختصاص المحاكم الأهلية)

القصد الجنائى

(انظر غش الماكولات)

٤٣٨ قضاء القاضى المستعجل . بعدم اختصاصه .

من تلقاء نفسه . اذا كانت الدعوى
موضوعية . جوازه .

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عدد ٣ ص ٢٦٧ رقم ١٣٥)

٤٣٩ قضاء الأمور المستعجلة . بيع بضاعة .

غير سريعة التلف . عدمه .

(اسكندرية الكلية - قضاء مستعجل - ١٩ يوليو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٧٢ رقم ١٣٧)

- ٤٤١ كفالة . تضامن . المادة ٢٢٣ مدني
(استئناف مختلط - ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ عدد ٧
ص ٦١٣ رقم ٢٢٦)
كفالة
(انظر نفاذ معجل)
- ٤٤٢ ١ - كفيل . حقه في الرجوع على المدين .
معلق بأداء الدين .
٢ - كفيل . دفعه للدين أو اداؤه
بطريق آخر كالمقاصة أو الاستبدال .
حقه في الرجوع به .
(الواسطي الجزية - ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ١٨٤ رقم ١٩٥)
(حرف م)
- ٤٤٣ ما كينة طحن الحبوب ذات الحجرين
وحائزة لصفة الاستقرار . عقبار
بالنخصيص . معمل . عقار بالتبعية .
ضرورة وقف الاجراءات المتخذة
عليها للتنفيذ إذا كانت هي اجراءات
المنقول حتى تفصل المحكمة المختصة في
صحة أو بطلان الحجز
(شين الكوم الجزية - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١١٤ رقم ٤٨٥)
مال مشاع
(انظر بيع الشريك)
المجالس الحسينية
(انظر وصي)
- ٤٤٤ المجلس الحسيني . اختصاص . محل إقامة
المهجور عليه والقاصر .
(حسي مصر - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٧
ص ٦٢٦ رقم ٣١٢)
- ٤٤٥ المجلس الحسيني . اختصاص . محل إقامة
- أسباب جهرية وأسباب مرضية .
التمييز بينها .
(استندرية الكلية - ٨ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٦٣ رقم ١٨٦)
- ٤٣٦ قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً . المسؤولون
مدنياً . حجة عليهم
(استئناف مصر - ١٨ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٦٢٧ رقم ٣٠٦)
- ٤٣٧ قوة الشيء المحكوم فيه . متى تحوزها .
أسبابه .
(استئناف مختلط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد
٢ ص ٢٩ رقم ١٠٩)
قوة الشيء المحكوم فيه
(انظر - كم بالأداة وحكم سابق)
- ٤٣٨ قوة القاهرة . بالنسبة لمحكوم عليه في
سجنه . لا تعتبر كذلك . ولا توقف
التقادم .
(استندرية الكلية - ٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١٠
ص ٥٦ رقم ٢٦)
- ٤٣٩ ١ - القوة القاهرة . شرطها . عدم
توقع حصولها .
٢ - القوة القاهرة . شرطها . انعدام
الخطأ من جانب المدين ونحاولته تجنبها .
(استندرية الكلية - ٢ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٥٣ رقم ١٨٤)
قيد دعوى الشفعة
(انظر شفعة)
قيم
(انظر تماثل)
- (حرف ك)
- ٤٤٥ كشف التكليف . عقود الملكية المسجلة .
أيها دليل على الملكية .
(مصر الكلية - ١٧ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٧
ص ٦٢١ رقم ٣١٢)

حق الدفاع . مطلق . الخطأ فيه . مع حسن النية . غير موجب لها .

(كوم حمادة الجزئية — ١١ يناير سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ١٩٨ رقم ٩١)

٤٥١ المحامي بمصر . يشترك في عمل المحامي ومحضر الدعوى في فرنسا . مسؤوليته في هذه الحالة . بقدر عمله في كل منهما .

(ديروط الجزئية — ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٩٩ رقم ٣٩)

محتكر

(انظر حكر)

٤٥٢ محجور عليه لسفه . تصرفاته . نفاذها إذا كانت حالته غير معروفة من قبل الحجر . حسن نية المتعامل معه . حجر لعتبه . بطلان التصرفات التي قبل الحجر اطلاقاً . (استئناف مختلط — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٥٥ رقم ٤٢٦)

٤٥٣ محجور عليه لسفه . صورية القرض . رهن حيازي . قرائن تدل على الصورية . يكتفى بها عن التحقيق

(استئناف مختلط — ١٢ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٩٥٥ رقم ٤٢٦) محجور عليه

(انظر بيع وتصرف وتعاقد)

محكر

(انظر حكر)

٤٥٤ المحكمة التجارية . اختصاصها بنظر المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية . والمنازعات الناشئة عن تنفيذها . ومنها الاشكالات

(اسكندرية . كلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٥١ رقم ١٧٠)

. القيم والولى هو محل توطن المحجور عليه والقاصر

(حسي اسكندرية — ١٢ يناير سنة ١٩٣٦ عدد ٧ ص ٦٣٥ رقم ٣١١)

٤٤٦ مجلس ملى . قرار . عدم اختصاصه باثبات النسب والورارته في حالة اختلاف الملة . اختصاص المحاكم الشرعية في مثل هذه الحالات

(استئناف مصر — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٤٧ رقم ٤٥٨)

٤٤٧ مجلس ملى . يختص بالنظر في شكل الوصية . ولا يختص بالنظر في موضوعها . المختص بموضوع الوصية هو المحاكم المدنية . في حالة الوصية يجب تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية .

(استئناف مصر — ١١ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٦ ص ٤٧٤ رقم ٢٥٠) محاسبة ناظر سابق

(انظر وقف)

المحاكم الشرعية

(انظر اختصاص)

٤٤٨ محام . أجر . اتفاق بعد الحكم في القضية . جهل الموكل بما أداة الوكيل . المحكمة تقدر الأمر .

(استئناف مصر — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٣٩ رقم ٣٦١)

٤٤٩ محام . المبالغ المتحصلة على ذمة موكله . مع عدم الاتفاق أو صدور أمر تقدير باتعابه . لا حق له في حجزها .

(استئناف مختلط — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٢٨٨ رقم ١٩٨)

٤٥٠ محام . مسؤوليته قبل موكله . مداها .

٤٥٩ مرسى مزاد. بعد زيادة العشرة. عدم قيام

الراسى عليه المزاد بالدفع بعد الانذار. إعادة البيع على ذمته. صحته.

(استئناف مصر - ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٥٣ - رقم ٢٤)

٤٦٠ مرض الموت. تعريفه. حالته. احتباس

البول والبروستاتا. عدم اعتبارها منها. (استئناف مصر - ٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٥٥ - رقم ٧٤)

مزاد

(انظر إعادة البيع ونزع ملكية)

٤٦١ مسئول مدنيا - مناقشته لاركان المسئولية

أو لصدور الفعل. جائز

(استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٦٢١ - رقم ٣٠٤)

٤٦٢ مسئولية. تابع للحكومة المصرية.

(استئناف مختلط - ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد ٥ و ٦ ص ٥٣٣ - رقم ٢٧٤)

٤٦٣ مسئولية. تعويض كسارى عن اصابته

بغير خطأ السائق. طبقا لاحكام التعاقد (استئناف مختلط - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٩٤ - رقم ٢١٦)

٤٦٤ مسئولية. حوادث. الخطأ. اثباته.

المخاطر المترتبة على الآلات العصرية. نتائجها.

(استئناف مختلط - ٢٨ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٤ - رقم ٩٤)

٤٦٥ مسئولية. سقوط منزل. وفاة احد

السكان. خلل. المالك مسئول.

(استئناف مصر - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٨٧١ - رقم ٤٠٢)

٤٦٦ ١ - مسئولية. لجنة فنية طبية. معينة من

الحكومة لفحص طالى الاستخدام. خطأ فى التشخيص. عذرها.

محكمين

(انظر تحكيم)

٤٥٥ محكوم عليه فى جنائية. حقه فى التصرف

فى أمواله بالوقف والايباء وغيره. تعاقد مع الغير بواسطة القيم عليه

(استندرية الكلية - ٦ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٥٦ - رقم ٢٦)

٤٥٦ محلات تجارية. جعل شىء من ايرد المحل

لورثة القبانى السابق. عرف جرى عليه بعض المحلات التجارية. لا يدل على ملكية المحل

(استئناف مصر - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٨٧٤ - رقم ٤٠٣)

مخاطر

(انظر مسئولية)

مخالفة

(انظر استئناف منهم)

٤٥٧ مديونية. واقعة المديونية تخالف واقعة

السداد. عدم البحث فى براءة الذمة. لا يمنع من رفع الدعوى بها.

(الواسطى الجزئية - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ٢٠٢ - رقم ٩٣)

مدى

(انظر حجز تحفظى)

مدى يطلب مهلة قضائية

(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)

مدى مستحق

(انظر اختصاص قاضى الامور المستعجلة)

مرتج

(انظر معارضة المضم الثالث)

٤٥٨ مرسى مزاد. إعادة البيع على ذمة الراسى

عليه المزاد. تنازل طالب البيع بعدها للسداد. أثره.

(ديروط الجزئية - اول يوليوس سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٨٠ - رقم ١٤١)

- ٢ — مسئولية . عن رفض ترشيح
موظف لوظيفة حكومية . عدما .
- ٣ — مسئولية . قبل طبيب . عن فحص
مرشح لوظيفة . في حالة الغش فقط .
- ٤ — مسئولية . قبل طبيب . بالنسبة
لمريضه أو عائلته في حالة الخطأ الجسيم .
(استئناف مختلط - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩٤ رقم ١٦٣)
- ٤٦٧ مسئولية . ناظر وقف . وكيل لإدارة
الوقف . شخصية معنوية . اهمالة . أو
تقصيره . موجب لها .
(مصر الكلية - ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٧٠ رقم ٢٩)
- ٤٦٨ مسئولية . ودائع بالجرمك . تلفها . سوء
حالة الأمكنة . مقرر .
(استئناف مختلط - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد
٤ ص ٣٩٠ رقم ٢٠٤)
- ٤٦٩ مسئولية صاحب المصنع . عن الاضرار
الحاصلة للعمال اثناء عملهم أو بسببها .
معدومة .
(استئناف مصر - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ٥٥ رقم ٢٥)
- ٤٧٠ ١ — مسئولية المالك . عن الاصابة
الحاصلة من الحيوان ملكه . اقتراض
الخطأ . العذر القهرى . أو خطأ المجنى
عليه . مزيل لها .
- ٢ — مسئولية المالك . عن فعل الحيوان .
ملكه . الضرر حاصل من فعل الأجنبي
أو من الخادم المعهود اليه به . عدما .
(يبالجزئية - ١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٨٦ رقم ١٩٧)
- ٤٧١ مسئولية المحامى . احوالها . بيان .
(ديروط الجزئية - ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ عدد
١ ص ٩٩ رقم ٣٦)
- ٤٧٢ مسئولية المخدم . عن خطأ خادمه .
اثناء تأدية وظيفته . أو بمناسبة .
احواله .
(اسكندرية الكلية - ٣ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد
٣ ص ٣٥٣ رقم ١٨٤)
- ٤٧٣ مسئولية مدنية . حادث . مصاريف
الدعوى المستعجلة . بناء على الحادث .
عدم التزام المجنى عليه بها . حالته .
(استئناف مختلط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد
٢ ص ٢٠٩ رقم ١٠٧)
- ٤٧٤ مسئولية مدنية . في الحوادث . العمل .
أحكام القانون المدنى .
(استئناف مختلط - ٢٨ مارس سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢٠٤ رقم ٩٦)
- ٤٧٥ مسئولية من يستخدمون من الغير عن
اخطاء عمالهم وخدمهم اضراراً بالغير
أساسها . شروطها . مدادها
(الواسطى الجزئية - ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١٠٩٦ رقم ٤٧٦)
- مسئولية
(انظر ادارة تركه وحرارة وخطأ مشترك ودعوى
حساب ومقاول)
مسئولية مدنية
(انظر وقف)
مساكن وسط الجبانات
(انظر ملكية)
- ٤٧٦ مستأجر . بقاء المستأجر بالعين بعد نهاية
مدة الايجارة وانذار المؤجر . اغتصاب .
تعويض يعادل عادة أجر المثل
(اسكندرية الكلية - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧
عدد ٨ ص ٧٤٨ رقم ٣٦٦)
- ٤٧٧ مستأجر . جواز رفعه هذه الدعوى .
شروطها
(اسكندرية الكلية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١٠٦٨ رقم ٤٦٦)

- ٤٧٨ مستأجر . حقه شخصي
(يا الجزئية - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١٠٦ رقم ٤٢)
- ٤٧٩ مستأجر من الحكومة . وضع يده على الأرض المؤجرة وعلى غيرها خفية . اجراؤه تحسينات فيها . غير مصرح به في العقد . اعتباره سوء النية . حق المالك في طلب ازلتها . طلب التعويض . لمجرد الادل في شرائها . رفضه .
(استئناف مصر - ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ٢ ص ١٥٠ رقم ٧٢)
- ٤٨٠ مستأنف . تصميمه على مذكرته الابتدائية . الدعوى بانكار وكالة محاميه . لم يثرها . غير مقبولة .
(استئناف مختلط - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٩٢ رقم ١٥٦)
مستحقق الاوقاف
(انظر جبر استحقاق)
مستحكر
(انظر اختصاص)
- ٤٨١ مستخدم في مسبك خاص . مطالبة ورثته لصاحب المسبك بمكافأة . تبرع . لا يصح القياس على مارسنته الحكومة لمستخدمها . لا الزام
(السيدة زيب الجزئية ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٧ ص ٦٦٩ رقم ٣٢٢)
- مستندات معدومة ضمن أوراق قضية
(انظر اثبات)
- ٤٨٢ المشتري . أو الموهوب له . حق كل منهما في تنفيذ عقده . بنقل الملكية للتسجيل .
(مصر الكلية - ١٧ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٣ ص ٣٥٨ رقم ١٨٥)
- ٤٨٣ مشتر . سعيه لافراز ما اشتراه عن باقي الملك . وقوف البائع في سبيله . لا يمنع الفسخ اذا جاء بعد الحكم ابتدائيا بالفسخ ولم ينتج .
(استئناف مصر - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩ ص ٨٨٧ رقم ٤٠٩)
- ٤٨٤ مشتر . عليه عند الشراء بسبب التعرض . لا ينفي حقه في خبس الثمن إلا اذا اشترط ساقط الخيار
(استئناف مصر - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٨ عدد ٩ ص ٨٩٣ رقم ٤١٢)
مشتري مسجل
(انظر حكم)
مصاريف
(انظر بيع وقائي)
مصاريف الدعوى والدعوى المستعجلة
(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة ومسئولية مدنية)
مصالح عامة
(انظر شوارع)
مصانع
(انظر مسئولية)
مصنفي
(انظر تركة)
مصلحة الجمارك
(انظر اوامر)
- ٤٨٥ مضي المدة . خمس سنوات . في الايجار مطلقة . الاعتراف به . غير مؤثر . حالته
(استئناف مختلط - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٩ ص ٣٩٠ رقم ٢٠٦)
- ٤٨٦ مضي المدة المسقطه . بالمادة ٢٧٥ مدني مختلط . سريانها على الدفع في آجال

- ٤٩٢ معارضة في تنبيه نزع الملكية. اختصاص المحكمة المرفوع أمامها . دعوى نزع الملكية - دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بالنسبة لنزع الملكية الحاصل من الحكومة. غير مؤثر على هذه القاعدة (استئناف مصر - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٤٢ رقم ٢٠)
- ٤٩٣ معارضة في تنبيه نزع الملكية . دعوى براءة الذمة . سبق الفصل في الأول بالرفض مع عدم بحث الدين . غير مانع عن نظر الثانية . (استئناف مصر — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٨ ص ٧٣٥ رقم ٣٥٨)
- ٤٩٤ معارضة في تنبيه نزع الملكية. عدم تقديم أدلة الملكية والشهادات المثبتة خلو العين من الحقوق . حبس الثمن لأجل ذلك بناء على المادة ٣٣١ مدني بعد الحكم نهائيا بالتعويض . غير جائز . والمعارضة مرفوضة (مصر الكلية - أول فبراير سنة ١٩٣٨ عدد ٧ ص ٦٤٩ رقم ٣١٥)
- ٤٩٥ معارضة في الحكم الغيابي . قواعدها من النظام العام (اسكندرية الكلية - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٨ ص ٧٤٢ رقم ٣٦٣)
- ٤٩٦ معارضة من صدر عليه الحكم الابتدائي غاييا. لا تقبل فيها معارضة من صدر الحكم حضوريا بالنسبة اليه والواجب على هذا أن يستأنف الحكم وحيث يوقف استئناف احدهما حتى يفصل في معارضة الآخر. فأما في الدرجة الاستئنافية فالمستأنف عليه حين يطلب تأييد الحكم الابتدائي غاييا معينة . وبالنسبة للربيع . لا تنطبق (استئناف مخطط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢١١ رقم ١١٢)
- ٤٨٧ ١ - مضي المدة المسقطه . بالنسبة للثمن من تاريخ التعرض . ٢ - مضي المدة المكسبة . عقد بيع غير منطبق على العقار . لا يعتبر سييا صحيحا (استئناف مخطط - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٩٢ رقم ٢١١)
- ٤٨٨ مضي المدة المكسبة . تمسك الدائن بها في شخص مدينه المشتري . قبل المستحق صحته . (استئناف مخطط - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٩١ رقم ٢٠٨)
- ٤٨٩ مضي المدة المكسبة . في الوقف . عدم سريانها عليه . (استئناف مخطط - ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٩ رقم ١١٠)
- مضي المدة (انظر ملكية) مضي المدة القصيرة (انظر ملكية العقار)
- ٤٩٠ معارضة . حكم غيابي . صادر بتثيت حجز تحفظي وجعله حجرا تنفيذيا . ومعلن . اعتباره ورقة متعلقة بالتنفيذ . أو مذكور فيها حصول التنفيذ . عدم رفع المعارضة في بحر ٢٤ ساعة . عدم قبولها (شين الكوم الجزئية - ١٦ ابريل سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٩٧ رقم ٣٨)
- ٤٩١ معارضة الخصم الثالث . بين دائن مرتين في دعوى بين دائن ومدين باعتبار دينه دين تركه . جوازها . (استئناف مخطط - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢١٠ رقم ١١٢)

- المالك - مسئولية - حدها .
(استئناف مختلط - ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ١
ص ١١٩ رقم ٦٣)
- ٥٠١ مقالة - ثمن بالجملة - وحدة الثمن -
أثرها - التزام المالك بالمقابل بها على
السواء .
(استئناف مختلط - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩٣ رقم ١٦١)
- ٥٠٢ مقالة مبادئ - عدم تحديد الفئات المتفق
عليها بالتفصيل - يعتبر اتفاقا بالجملة -
(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٥٢)
- مقاول
(انظر إيجار اشخاص)
- ٥٠٣ مقاصة - شرطها - دينان مستحقا الأداء
وخاليان من النزاع - الرجوع إلى خبراء -
لا يحققه .
(استئناف مختلط - ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٣
ص ٢٩٢ رقم ١٤٥)
- مقاصة .
(انظر تركة)
مكافأة
(انظر إيجار اشخاص ومستخدم في مسبك)
- ٥٠٤ ملك عمومي - إثبات الأذن بشغله -
طلب الاطلاع عليه بدفاتر الجهة الادارية
غير مقبول - طرق التحقيق لإثبات دعوى
أصلية لم توجد - عدم قبولها .
(استئناف مختلط - ٥ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ٨
ص ٧٥٥ رقم ٣٧١)
- ٥٠٥ ملكية - اكتسابها بمضي المدة - لخدمة
المصلحة العامة بعد تخصيصها كذلك - جوازه
(استئناف مختلط - ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٥٣)
- انما يقبل هذا الحكم معلقا بقوله ضمنا على
شرط قبول المستأنف فله ان يستأنف
فرعيا إذا عارض فيه المستأنف .
(استئناف مختلط - أول مارس سنة ١٩٣٨ عدد ٩
ص ٩٤٥ رقم ٤٢٥)
- ٤٩٧ معارضة في قائمة التوزيع - أوجه الدفاع
المؤيدة لها - قبولها
(استئناف مختلط - أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٣٨٩ رقم ٢٠٠)
- معارضة
(انظر حراسة وحكم غباي وغرامة)
معارضة .
١ - في أوامر تقدير المصاريف
٢ - في قرارات اللجنة الجمركية
٣ - في قائمة التوزيع
(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة والمحكمة
التجارية وتوزيع)
معارضة المتهم
(انظر قاضي الاحالة)
- ٤٩٨ معاينة المحقق - اثبات الخلل - كشف
الطبيب - الوفاة بالاسفكسيا من الردم
وسقوط المنزل - كافيان للحكم
بالتعويض .
(استئناف مصر - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧١ رقم ٤٠٢)
- ٤٩٩ مفلس - إعادة اعتباره اليه - (م ٤٠٨)
تجاري وما بعدها) وجوب وفاته بكل
المبالغ المطلوبة منه أصلا وفوائد
ومصاريف - كيفية تحقيق ذلك والحكم به .
(استئناف مصر - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٧٨٥ رقم ٤٠٧)
- ٥٠٠ مقاول - اقامته بناء فاسد - رغم موافقة

٥١٠ ناظر وقف . تنازله عن حق الاستئناف .
لا يملكه شرعاً .

(استئناف مختلط — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢
ص ٢١٠ رقم ١١١)

٥١١ ١ — ناظر وقف . واجباته . الاعتناء
بأموال الوقف وصرف ريعه طبقاً للشروط
الواقف . وجوب قيامه بما يسمى بالبداءات
شرعاً . تقصيره في ذلك . سبب موجب
للغزل :

٢ — ناظر وقف . نقد عمله نقداً
جديداً من المستحقين . طلب إقامة حارس
جوازه . اتفاق المستحقين على إقامة
حارس معين عدم جوازه . وجوب صدور
ذلك من القاضي المختص
(مصر الكلية — قضا . مستعجل — ٢٥ ديسمبر سنة
١٩٣٧ عدد ٧ ص ٦٥٦ رقم ٢١٧)

ناظر وقف
(نظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ومسئولية
وقف)

٥١٢ نزاع ملكية . . الحاق الثمار بالعقار .
التنبيه للمستأجرين . حق الدائنين جميعاً
في الثمار . مركز من يقبض شيئاً منها .
التزامه به عند التوزيع . حالاته .

(استئناف مختلط — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٢١٣ رقم ٢١٥)

٥١٣ نزاع ملكية . بطلان اجراءاتها . حائز
للعقار . وجوب التنبيه عليه بالدفع أو
التخلى . لازم . مجرد تعهده بالسداد أو
العلم بنزع الملكية أو البيع . غير كاف .

(استئناف مصر — ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧
عدد ٣ ص ٢٢٣ رقم ١٢٢)

٥١٤ نزاع ملكية . حائز العقار . تعريفه . عدم
اعلانه بالدفع أو الاخلاء . بطلان
اجراءات نزاع الملكية وحكم مرسى

٥٠٦ ملكية . وضع يد المدة الطويلة .

بواسطة التريبة . على مساكن وسط
الجبانات . حقهم فيها . المرسوم الصادر
في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ . غير مؤثر .
(الخليفة الجزئية — ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ٢
ص ٢٠٠ رقم ١٢)

٥٠٧ ملكية العقار . اكتسابها بمضى المدة
القصيرة . شرطان . السبب الصحيح
وحسن النية . معنى السبب الصحيح

(نجم حامدي الجزئية — ٧ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد
١٠ ص ١١٠٣ رقم ٤٧٩)
منازعة في الديون
(انظر تفليسة)
منافع عمومية
(انظر تنظيم)

٥٠٨ منع التعرض والتسليم . حكم القاضي
المستعجل . لا يمس الموضوع . اجراء
مؤقت . يدخل في اختصاصه .

(أسبوط الكلية — ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٢٦٣ رقم ١٣٣)
المواد التجارية
(انظر نفاذ معجل)
مواعيد الاستئناف
(انظر استحقاق عقارى)

موظف
(انظر تعويضات)
الملاحة النهرية
(انظر الخطأ الجسيم)
ميعاد التوقف عن الدفع
(انظر افلاس)

(حرف ن)

٥٠٩ ناظر وقف . أجره . كيفية احتسابه

(طنطا الكلية — ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥
ص ٤٩٩ رقم ٢٥٦)

- المزاد . يشترط في الحائز التسجيل ولا يشترط وضع اليد . لا يشترط تحقق وجود منفعة للحائز من الاعلان السالف ذكره
(اسبوط الكلية - ١٢ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٩ ص ٩٣٦ رقم ٤٢٠)
- ٥١٥ نزاع ملكية . راسى عليه مزاد . حالة التعرض . واستحقاق بعض العقار المنزوح ملكيته . المطالبة بتخفيض الثمن . المعارضة في قائمة التوزيع الموقت . فوات ميعادها . القائمة النهائية . حالة الراسى عليه المزاد . استثناء منها
(استئناف مختلط - ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٥ رقم ٥٥)
- ٥١٦ نزاع الملكية . فسخ عقد الحكر . المستحكر لاحق له في الارض ولا البناء . جعل ثلثي القيمة للمستحكر وثلتها للوقف عند نزاع الملكية . مخالف للشرع
(المحكمة العليا الشرعية - ٧ مارس سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٣٠ رقم ٤٨٩)
- ٥١٧ نزاع ملكية . قانون الخمسة أفدنة
(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٦٩ رقم ٢٤٧)
- ٥١٨ نزاع ملكية للمنفعة العامة . الاستيلاء على العقار . قبل الاجراءات المتبعة قانونا . موجب للتعويض
(استئناف مختلط — ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ١١٣ رقم ٥١)
- نزاع ملكية
(انظر بيع ورهن ودعوى وتفيذ حكم)
- ٥١٩ النشر . الأمانة فيه . إيراد الوقائع كاملة . ذكر البعض دون البعض الآخر . مسئولية عنه
(اسكندرية الكلية - ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٤٧ رقم ١٢١)
- ٥٢٠ نشر الاحكام . طبقا للمادة ١٦٥ ع ، قاصر على الوقائع والأسباب . حق النشر في التعليق . محظور
(اسكندرية الكلية ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٢٤٧ رقم ١٢٩)
نشر قرار الوصاية
(انظر وصاية)
نظام عام
(انظر استئناف)
- ٥٢١ نفاذ مؤقت . في سند غير متنازع عليه . بغض النظر عن المنازعة في موضوع الالتزام . جواز الحكم به . رقابة المحكمة العليا على هذا الحكم . معدومة
(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤ ص ٣٣٦ رقم ١٧٦)
- ٥٢٢ نفاذ معجل . حتميته في المواد التجارية الكفالة . شرط لازم له . الاعفاء . قاصر على الحالات الواردة بالمادة ٣٩١ مرافعات . المقارنة في هذه الحالة بالمواد المدنية .
(استئناف مصر — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٣٥ رقم ١٢٣)
نفاذ معجل
(انظر استئناف وصف)
- ٥٢٣ نفقة زوجة مستحقة طبقا لشرط الواقف بناء على وقفية جاصلة بلا غش وقبل التوقف عن الدفع . حق وكيل الديانة الحال محل الناظر المفلس في دفعها .
(استئناف مختلط — ١٧ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص ٢٨٩ رقم ١٤٨)
- ٥٢٤ نفقة لا تستند في تقديرها إلى التزام شرعى . ناظر وقف . مستحق . وجوب توافر

(حرف و)

٥٢٨ وارث . اعتباره من الغير بالنسبة

لتصرفات مورثه . بقصد حرمانه . حالته
بالنسبة للوقف . غير متعلق بأصله .

(استئناف مصر - ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٦ عدد ١٠
ص ٢٥ - رقم ١٦)

وارث .

(انظر تركه)

٥٢٩ ودائع بصندوق التوفير من المورث

للوارث . هبة غير مباشرة بطريق
الاشتراط لمصلحة الغير . لا يشترط أن
تكون رسمية ولا قبول الموهوب له
وقت الايداع .

(مصر الكلية - ١٨ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ١٠
ص ١٠٦٦ رقم ٤٦٥)

ودائع بالجرمك

(انظر مسئولية)

ورثة

(انظر ادارة تركه)

٥٣٠ وصاية . القرار الصادر باستمرارها .

تسجيله والنشر عنه . لازم لصحة
التعامل .

(استئناف مصر - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٣
ص ٣٥٠ رقم ١٨٢)

٥٣١ وصف الحادثة بأنها من العوارض .

لا يمنع مسئولية الملاك عن خلل قصرها
في اصلاحه . (المادة ١٥١ مدني)

(استئناف مصر - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ عدد ٩
ص ٨٧١ رقم ٤٠٢)

٥٣٢ ١ - وصي . محاسبته . جهة الاختصاص .

المجالس الحسينية . المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٥

الدليل من ظاهر أعلام الحساب على

مشغولية ذمة الناظر بما يتسع لهذه النفقة

(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٦ ديه سنة ١٩٣٨
عدد ١٠ ص ١٠٧٩ رقم ٤٦٩)

نفقة

(انظر اختصاص قاضي الامور المستعجلة واشكال
في التنفيذ وحجز تحت اليد)

نفقة للورثة

(انظر حراسة قضائية)

نقص الأهلية

(انظر أهلية مطلقة أو مقيدة)

نقل الأشياء المحجوزة

(انظر اختلاس)

٥٢٥ نقل الملكية . ليس ركنا من أركان

البيع . عقد البيع أو عقد الهبة . الغير
مسجل . منتج لأناره . في حق المتعاقدين
وخلفائهم .

(مصر الكلية - ١٧ ابريل سنة ١٩٣٧ عدد ١٠
ص ٣٥٨ رقم ١٨٥)

نقل الملكية

(انظر عرض اثبات صحة الاماقد)

٥٢٦ النقل النهري . خطأ رئيس صندل . في

مناورة حاصلة لمنع تصادم . لا يعتبر
خطأ جسيما .

(استئناف مختلط - ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ عدد
١ ص ١١٦ رقم ٥٧)

٥٢٧ نوافذ . - خارجة . لإحداهما منذ أقل

من عام ازالتهما

(استئناف مصر - ٥ ابريل سنة ١٩٣٨ عدد ٩
ص ٨٩٧ رقم ٤١٣)

(حرف هـ)

هبة

(انظر ودائع بصندوق التوفير)

هبة مستترة

(انظر عقد التبرع)

- ٥٣٧ ١ — وقف . أصله . النزاع فيه .
اختصاص القضاء الشرعى
- ٥٣٨ ٢ — وقف . كتابه . لا غموض فيه .
اختصاص القضاء الاهلى
(استئناف مصر - ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٥٨ رقم ٢٤٢)
- ٥٣٨ وقف . المادة ١٦ من لائحة الترتيب .
نصها . دال على التخصيص والتقييد .
فيما يتعلق بأصل الوقف .
(استئناف مصر - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٢٥ رقم ١٦)
- ٥٣٩ وقف . تعريفه . هو عقده أى أصل
عقد الوقف
(استئناف مصر - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٢٥ رقم ١٦)
- ٥٤٠ ١ — وقف . دفع الناظر لأحد
المستحقين مالا زائدا عن استحقاقه .
وجوب الرجوع عليه هو فقط
- ٥٤٠ ٢ — وقف . ناظر وقف . نظره على
وقفين مختلفين جهة . عدم جواز صرف
فاضل غلة أحد الوقفين على الآخر
(طنطا الكلية - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٩٩ رقم ٢٥٦)
- ٥٤١ ١ — وقف . محاسبة الناظر السابق . بواسطة
الناظر اللاحق . وقبض المتوفر من
ربيع الوقف . جوازه .
- ٥٤١ ٢ — وقف خيرى . حسابه . حق
مقاضاة الناظر . السابق بشأنه . ثابت
(استئناف مصر - ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ عدد ٣ ص ٣٣٠ رقم ١٢١)
- ٥٤٢ وقف . ناظر وقف . مسؤوليته المدنية .
- من قانون المجالس الحسينية
- ٥٣٣ ٢ — وصى . تقديم حسابه للمجلس
الحسينى . اعتماد المجلس ذلك . أثره
- ٥٣٣ ٣ — وصى . اعتماد حسابه من المجلس
الحسينى . حججته . وجه الطعن فيه . حالاته
(استئناف مصر - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٦٥ ص ٤٢٥ رقم ٢٣٩)
- ٥٣٣ وصى أوقم . اختصاص المحاكم الاهلية
بتعيين حارس
(مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد ٥٥ ص ١١١ رقم ٢٦٢)
- ٥٣٤ وصية - اختصاص المجلس الملى القبطى
الأرثوذكس بنظرها . دون المحاكم
الاهلية .
(بنى سويف الكلية - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٦٧ رقم ٢٨)
- ٥٣٥ وصية . اختصاص المجلس الملى الانجلى
بها . طبقا للامر العالى الرقم أول مارس
سنة ١٩٠٢ - للاحق للمحاكم الاهلية فى
نظرها
(بنى سويف الاهلية - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧ عدد ١ ص ٣٣ رقم ٢٧)
- ٥٣٦ وصية
(انظر بيع وبة اء دفتر التوفير تحت يد المورث
ومجلس ملى)
- ٥٣٦ وضع يد . تقادم . تغيير السبب . وقف .
المدة المكسبة للملكية
(استئناف مصر - ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١٠٤٥ رقم ٤٥٧)
- ٥٣٦ وضع يد المدة الطويلة
(انظر ملكية)
- ٥٣٦ وضع يد الوارث
(انظر تملك)

الاستعجال والخطر (مصر الكلية - قضاء مستعجل - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدد ٦٥ ص ٥١١ رقم ٢٦٢) وكيل ديانه (أنظر نقرة)	خضوع تصرفاته لأحكام الشريعة الاسلامية (طنطا الكلية - ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ عدد ٦٥ ص ٤٩٩ رقم ٢٥٦)
(حرف ي)	٥٤٣ وقف في مرض الموت . لا يتعلق بركن الوقف ولا شروط صحته . ليس من أصل الوقف . (استئناف مصر - ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ عدد ١ ص ٢٥ رقم ١٦)
٥٤٥ يمين حاسمة . حكم . صفته . (استئناف مختلط - ٦ فبراير سنة ١٩٣٦ عدد ٨ ص ٧٥٥ رقم ٣٧٢)	وقف (أنظر أصل الوقف . ومضى المدة المنكسبة وعزل الناظر . ونفقة . وحراسة قضائية . وحجر استحقاق . ووضع يد) وقف تنفيذ حكم (أنظر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة)
٥٤٦ يمين حاسمة . ظهور كذبها أو كيديتها أو تدم صحة الوقائع المبيلة عليها . رفضها . (استئناف مختلط - ٩ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٢ ص ٢٠٦ رقم ١٠٢)	٥٤٤ وكالة . لا تمنع من الحراسة عند توفر
٥٤٧ يمين حاسمة . متى توجه (استئناف مختلط - ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ عدد ١٠ ص ١١٢٩ رقم ٤٨٧)	

المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٌ

تَحْتَ رِقَابِ الْمَحَامِلِ الْأَهْلِيَّةِ

السنة الثامنة عشرة

العدد الأول

سبتمبر سنة ١٩٣٧

لا يجب أن تنقاد لعواطفنا فننظر لمصلحة المهتم فقط عند وضع أى قانون من قوانين العقوبات بل يجب أيضا أن ننظر لمصلحة العدالة والهيئة الاجتماعية التي نحن جزء منها
(سعد زغلول)

Les lois dans la signification la plus étendue, sont les rapports nécessaires qui dérivent de la nature des choses

(Montesquieu)

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان «إدارة مجلة المحاماة وتحريرها»
بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقا)

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان وايضاح

بهذا العدد تبدأ السنة الثامنة عشرة للمجلة . أكثر ما تكون ثقة بالمستقبل . وأملنا في نهضة شاملة كاملة .

وإذا كان الوصول بالتشريع الأهلى إلى درجة التقدم والسكال غاية يرجوها كل من تظله أرض مصر . فان مستقبل القضاء الأهلى وقد دعمته الاتفاقات الدولية أصبح رهنا بتكاتف القوى على تثبيت أركانه وتدعيم استقلاله .

ويسرنا بهذه المناسبة أن نتوه بتولية وزارة العدل فى الوزارة النحاسية الجديدة إلى زميلنا النابغة حضرة صاحب المعالى محمد صبرى أبو علم . ولا شك أن ما أظهره من الكفاءة النادرة فى فترة توليه الوكالة البرلمانية لهذه الوزارة لخير فال بأن ينهض بالحمل الجديد بمقدرته المعهودة وغيرته المتواصلة لصالح هذا البلد الأمين .

وفق الله الوزارة إلى كل ما تبغيه للبلاد من خير ومجد واسعاد



نشرنا فى هذا العدد من الأحكام عدد ٩ تسعة نقض جنائى و ٦ نقض مدنى وهى صادرة فى شهر مايو سنة ١٩٣٧ و ١٠ استئنافية أهلية و ٨ كلية و ٤ مستعجلة . و ٦ جزئية و ٢٠ حكما استئنافية محتاطا .

وفى اعتزام المجلة أخذنا بسنة التقدم أن تصدر بين الفينة والفينة ملاحق خاصة للنشر التشريعات الجديدة . وكذا المباحث والمقالات القانونية الهامة وغيرها من الشؤون المتصلة بالتشريع والمحيط القضائى . وبالله التوفيق ؟

هيئة تحرير المجلة

محمد يوسف — رافع اسكندر

العدد الاول
السنة الثامنة عشرة

المحكمة

شهر سبتمبر
سنة ١٩٣٧

قضاء محكمة النقض في الإبرام الجنائية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة زكي برزى بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك
واحمد مختار بك مستشارين وحضرة الأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

قرائن تدل على وقوعها من المقيمين في المنزل
الذى حصل تفتيشه .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهى الطعن
يتلخص في أن الأمر الصادر من النيابة بتفتيش
المنزل رقم ه المقول بأنه محل اجتماع العصاة
التي تتجر بالمخدرات باطل إذ يجب أن لا يصدر
الأمر بالتفتيش إلا بعد ارتكاب الجريمة وظهور
أدلة كافية على ثبوتها وليس الحال كذلك في هذه
الدعوى كما أن تفتيش المنزل الثاني وهو منزل
والدى الطاعن وقع باطلاً أيضاً لأنه لم يصدر
إذن بتفتيشه أما قول المحكمة بجواز هذا التفتيش
لأن الطاعن كان في حالة تلبس بجريمة حيازة
المخدرات عقب هروبه من المنزل رقم ه الذى
ضبطت فيه تلك المخدرات هذا القول لا يكفي
لصحة التفتيش لأن الطاعن لم يكن ساكناً في
المنزل المذكور .

١

١٠ مايو سنة ١٩٣٧

تفتيش - الاذن به - ظهور جريمة . وجود قرائن تدل على
وقوعها . صحة التفتيش . (المادة ٣٠ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن
عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة أسند
اليهم فيها أنهم يتجرون في المخدرات فقام
البوليس بالتحرى عن صحة ماورد في هذه
البلاغات فظهر له ما يؤيدها وكان مما فعله أن
اشترى مرشدان من رجاله مواد مخدرة من
أحد المتهمين مرتين وعندئذ استصدر البوليس
إذناً من النيابة بتفتيش المنزل الذى تجتمع فيه
الجماعة وقتشه فهذا التفتيش يكون قانونياً
لصدور الاذن به بعد ظهور جريمة معينة وظهور

(١) استنبط قواعد هذه الاحكام حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة
حامد بك فهمى المستشار بمحكمة النقض والإبرام

للمخدرات المذكورة ولكن المحكمة لم ترد على ذلك وهذا قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع بطلان الحكم.

« وحيث ان هذا الوجه غير صحيح إذ بالرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة ردت على دفاع الطاعن بما ينفيه إذ أثبتت أن الطاعن كان واقفاً أمام المنزل رقم ٥ وهرب عند حضور رجال البوليس وتبعه بعضهم ولم يدركه وأن ملابس الطاعن وجدت داخل هذا المنزل واستخلصت ذلك من شهادة الشهود وظروف الدعوى وإذا فلا قصور ولا إخلال بحق الدفاع كما يزعم الطاعن .

(طعن السيد عبد العزيز عاكر الشهير بـ محمد النباه رقم ١٢٠٤ سنة ٧ ق)

٢.

١٠ مايو سنة ١٩٣٧

ضرب أفضى إلى موت . توافر ظرف سبق الإصرار قبل المتهمين . إداتهما . (المادة ٢٠٠ / ٢٢ ع)

المبدأ القانوني

إن توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين يجعل كلا منهما مسئولاً عن فعل الآخر فإذا أدانت المحكمة متهمين في جريمة ضرب أفضى إلى الموت على الرغم من عدم تعيين الشخص المحدث للأصابة فلا مخالفة في ذلك للقانون .

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتلخص في أن بالحكم تناقضا مع ما هو ثابت في التحقيق وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان المحكمة إذ أدانتها على أنهما المحدثان للأصابة التي نشأت عنها الوفاة قد خالفت الثابت في أقوال

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي أنه تقدمت للبوليس عدة شكاوى ضد الطاعن وآخرين بأنهم يتجرون في المخدرات فقام البوليس بالتحري وظهر له ما يؤيد هذه التهمة وكان من تحرياته أن اشترى مرشدان من رجاله مواد مخدرة من الطاعن دفعتين وعندئذ استصدر البوليس إذنا من النيابة بتفتيش المنزل رقم ٥ وهو محل اجتماع العصاة وظهر من ذلك أن إذن التفتيش إنما صدر بعد ظهور جريمة معينة وهي جريمة الاتجار بالمواد المخدرة وبعد أن ظهرت قرائن تدل على وقوعها من أصحاب المنزل المراد تفتيشه وإذن فلا محل للاعتراض على هذا التفتيش .

« وحيث انه عن الشق الثاني الخاص بتفتيش البوليس لمنزل والدى الطاعن فقد اعتمدت المحكمة في صحة التفتيش بدون إذن على أن الطاعن كان في حالة تلبس بجريمة إحراز المواد المخدرة عقب ضبطها في المنزل الأول وهروب الطاعن منه وعلى ما ثبت لها من أن الطاعن يسكن مع زوجته في المنزل الثاني الذي حصل تفتيشه بدون إذن .

« وحيث ان قول الطاعن بأن المنزل الثاني الذي قتشه البوليس بلا إذن لم يكن منزله وأنه ما كان يسوغ للبوليس تفتيشه بلا إذن رغم وجود الطاعن في حالة تلبس - هذا القول ليس إلا نزاعاً في أمر موضوعي بنت فيه محكمة الموضوع إذ أثبتت في حكمها أن هذا المنزل هو مسكن الطاعن الشرعي وظاهر أن مثل هذا النزاع لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

« وحيث ان وجه الطعن الثاني يتلخص في أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأنه لا يقيم في المنزل رقم ٥ الذي ضبطت فيه المخدرات وان الذي يقيم فيه هو المتهم الثاني الذي أقر بملكيته

المجنى عليه نفسه وفي شهادة الشهود وهؤلاء أجمعوا على أنهم لا يعرفون من الذى أحدثها من بين المتهمين الأربعة الذين كانوا فى الدعوى .

« ومن حيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أنه أثبت أن بالمجنى عليه عدة إصابات منها اصابه كانت السبب المباشر فى الوفاة ولم تعين المحكمة الشخص الذى أحدث هذه الأصابة الأخيرة ولكنها سارت على اعتبار ان الطاعنين هما اللذان ارتكبا الجريمة المنسوبة اليهما لأنهما ارتكباها مع سبق الإصرار .

« وحيث ان توفر ظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين من شأنه أن يجعل كلا منهما مسئولاً عن فعل الآخر فتكون المحكمة إذ أدانت الطاعنين على هذا الأساس قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً بالرغم من عدم تعيين الشخص المحدث للأصابة التى أدت إلى الوفاة

« وحيث ان الوجه الثانى من أوجه الطعن يتحصل فى أن الطاعنين ينازعان فى توفر ركن سبق الإصرار فيريان أن هذا الركن غير متوافر وان ظروف الحادثة تفيد أنها وقعت لوقتها وبدون تدبير سابق وهذا النزاع ليس إلا جدلاً فى أمر موضوعى استخلصته محكمة الموضوع من وقائع تودى إليه وهى مفاجأة الطاعنين للمجنى عليه وضربه بدون استفزاز أو سبب وقتى يدعو لذلك وترقبهما المجنى عليه بالقرب من المحل الذى اعتاد أن يجلس فيه وحملهما العصا التى استعملوها فى ارتكاب الجريمة فلا محل للجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل فى أن المحكمة فرقت فى موازنة شهادة الشهود فيما هى تأخذ بها ضد الطاعنين إذا بها تهملها بالنسبة للمتهمين الآخرين المحكوم ببراءتهما ويرى الطاعنان

ان فى ذلك تناقضاً يعيب الحكم .

« وحيث انه لانزاع فى أن لمحكمة الموضوع كل السلطة فى تقدير شهادة الشهود فلها أن تأخذ بشهادة شاهد على متهم معين وأن لا تأخذ بها على متهم آخر ولا رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض .

(طعن احد احد المهوره وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدنى رقم ١٢٠٩ سنة ٧ ق)

٣

١٠ مايو سنة ١٩٣٧

إثبات - اعتراف المتهم فى محضر البوليس . جواز الاخذ به قانوناً .

المبدأ القانونى

يجوز قانوناً لقاضى الموضوع الأخذ باعتراف المتهم فى محضر البوليس متى اطمان إلى صحته . فاذا اعتمدت المحكمة فى إدانة المتهم فى جريمة تبديد الأشياء المحجوزة على ماقرره فى محضر البوليس من أنه باع المحصول المحجوز عليه لسداد دين آخر فلا تثريب عليها فى ذلك .

الحكم

« حيث ان الطعن يتحصل فى أن المحكمة الاستئنافية أدانت الطاعن وألغت حكم المحكمة الجزئية الصادر بالبراءة بمقولة أن الطاعن اعترف بمحضر البوليس ببيع الحاصلات المحجوزة وسداد الثمن فى دين آخر مع أن هذا الاعتراف لم يقره الطاعن إذ هو قرر بالمحضر ذاته فى موضع آخر أن المحجوزات موجودة وكان الواجب على محكمة الموضوع تحقيق أى القولين هو الأصح على أن محضر البوليس ليس إلا مجموعة استدلالات ولا يعتبر ما تدون به من الاعتراف ببيع الحاصلات حجة على الطاعن كما أن بيع هذه الأشياء لسداد

دين آخر لا يكون نية التبديد فيكون القصد الجنائي منعماً .

« وحيث ان الواقع هو أن الحكم المطعون فيه بنى ادانة الطاعن على « ان المتهم قد اعترف في القسيمة رقم ٤٦١٤٩ أنه باع المحجوزات وسدد بها ديناً آخر وبذلك يكون تصرفه فيها لم يكن بقصد سداد الدين المحجوز من أجله بل بنية تبديدها ويكون قيامه بالسداد بعد ذلك إنما حصل بعد وقوع جريمة التبديد »

« ومن حيث انه يجوز قانوناً لقاضي الموضوع الأخذ بما يكون قد جاء في محضر البوليس من اعتراف صادر من المتهم متى اطمأن القاضي إلى صحته وإذن يكون الحكم المطعون فيه إذ أخذ باعتراف الطاعن في محضر البوليس ببيع المحصول المحجوز عليه لسداد دين آخر كدليل على ارتكاب الطاعن جريمة التبديد المنسوبة اليه لم يخالف القانون في شيء لاسمها وأن الطاعن لا ينكر هذا الاعتراف منه ، أما ما يعترض به الطاعن من أن له في ذات المحضر قولاً آخر مناقضاً لهذا الاعتراف فليس له أي تأثير على حق قاضي الموضوع في تقدير القولين والأخذ بأحدهما وعده القول الأصح ، وأما ما يقوله الطاعن من أن الاعتراف بالبيع لسداد دين آخر لا يمكن أن يستخلص منه سوء النية فهو اعتراض موجه إلى ما كان من محكمة الموضوع من استخلاص نية التبديد من الاعتراف ذاته وإذ كان هذا الاستخلاص سائغاً عقلاً لأن عبارة الاعتراف تؤدي إليه فهو إذن استخلاص موضوعي لا محل للاعتراض عليه وإثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض

(طعن حسن محمد أبوسيتيت ضد النيابة رقم ١٢١٣ سنة ١٩٧٧)

٤

١٧ مايو سنة ١٩٣٧

تزوير - ركن الضرر - مخالصة . التزوير فيها بقصد التخلص من فوائد ربوية متنازع فيها . عقاب .
(المادة ١٨٣ ع)

المبدأ القانوني

لا عقاب على تزوير إذا كان حاصلًا للتخلص من أمر مسلم به بحيث ينتفي الضرر من وقوعه ولكن لا يجوز بحال ما أن يخلق الشخص لنفسه سنداً كتابياً يسهل له سبيل إثبات ما يدعيه فإذا زور شخص إيصال التسديد المعطى له بأن غير أرقام المبلغ الذي سددته فجعله أكثر من حقيقته بقصد التخلص من فوائد ربوية كانت محل نزاع بينه وبين الدائن فهذا التزوير معاقب عليه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجهين الأول والثالث هو أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون لسبيين - أولاً - لأن الحكم أثبت أن المجنى عليه أتمل كاهل الطاعن بالفوائد الربوية وأن الذي دفع الطاعن إلى التزوير رغبته في أن يدفع عن نفسه بعض تلك الفوائد بأثباته ما يفيد تخالصه منها وإذ كان لاختلاف في أن الفوائد الربوية محرمة قانوناً فالتزوير الذي يرتكب تخلصاً منها كلها أو بعضها لا يعاقب عليه - ثانياً - لأن الحكم أثبت أن التزوير ظاهر ظهراً فاضحاً يمكن للعين المجردة اكتشافه ومن المقرر - أن هذا التزوير لا يعاقب عليه لاستحالة وقوع أي ضرر أو احتمال ضرر منه ويقول الطاعن أنه تمسك بهذا الدفاع لدى المحكمة الاستئنافية ولم ترد عليه .

« وحيث انه عن الشطر الأول من وجه الطعن

فان الواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعن اقترض من المجنى عليه مبلغ ٧٢٥٠ جنيتها تعهد بدفعه على ستة أقساط دفع منها أربعة وأخذ بها إيصالات وعند حلول القسط الخامس دفع منه تسعائة جنيه بمقتضى وصل من المجنى عليه ولما لم يدفع باقي القسط اتخذ المجنى عليه ضده اجراءات نزع الملكية فعارض الطاعن فيها وقدم إيصالات السداد ومنها الايصال المزور وتمسك بأشمال الدين على فوائد ربوية فظعن المجنى عليه في الوصل الخامس من هذه الايصالات بالتزوير وقرر أن حقيقته ٩٠٠ جنيه لا ١٧٥٠ جنيتها واقتنعت المحكمة المدنية المختلطة بصحة هذا الطعن وقضت بتزوير الايصال وبأحالة الأوراق إلى النيابة الأهلية فرفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم وأعقب ذلك حصول الصلح بين الطرفين وعند نظر الدعوى جنائياً . طلب الطاعن الاطلاع على دفاتر المجنى عليه فرأت محكمة الموضوع عدم اجابة هذا الطلب لما تبين لها من أن المقصود به اثبات الفوائد الربوية التي ينسبها الطاعن للمجنى عليه المنكر لاثبات الدين بالدفاتر وقالت المحكمة بصدد المحدث للتزوير . « وحيث أنه وقد ثبت أن الايصال « مزور إذ محالجاني المبلغ الحقيقي الذي كان ثابتاً « به وهو ٩٠٠ جنيه كما قرر المجنى عليه وكما يؤخذ « من بيانات الايصال ووضع بدلا منه ١٧٥٠ « جنيتها لا ترى المحكمة محلا للبحث فيما اذا كان « المتهم بالذات هو الذي أجرى هذا التزوير أو « انه استعان بآخر على ذلك مادام أن المتهم « ينكر ان الايصال مزور وأنه كان أصلا بمبلغ « ٩٠٠ جنيه ويصر على انه دفع للمجنى عليه « ١٧٥٠ جنيتها ومادام ان الشخص الوحيد الذي « يستفيد من هذا التزوير هو المتهم نفسه إذ قد « أبراه . هذا الايصال من مبلغ ٨٥٠ جنيتها »

« بدون وجه حق ، ثم لما عرض الحكم لتقدير « العقوبة ورأى وقف تنفيذها قال « وحيث « أن المحكمة ترى أن المتهم وقد جاوز الستين « عاما وصحيافته يضاء وهو قريب المجنى عليه « وقد اصطلح معه وأغلب الظن أن الذي دفعه « الى التزوير رغبته في أن يرفع عن نفسه بعض « تلك الفوائد الربوية التي أثقل المجنى عليه كاهله « بها ترى لكل ما تقدم أن يكون قضاؤها بالعقوبة « مقرونا بإيقاف التنفيذ . »

« وحيث انه يؤخذ من البيانات آفة الذكر أن تزوير الايصال بمجملة ١٧٥٠ جنيتها بدلا من ٩٠٠ جنيه كان لاثبات التخلص من بعض الدين أما الفوائد الربوية التي يدعيها الطاعن ويقول بأنها هي التي أراد التخلص منها بطريق التزوير فقد كانت محل نزاع وكان على الطاعن اثباتها فالتزوير اذن لم يكن للتخلص من أمر مسلم به بحيث ينتفي الضرر من وقوعه كما يدعى الطاعن بل كان من شأنه حسبما اقتنعت به محكمة الموضوع الاضرار بالمجنى عليه فما يزعمه الطاعن من أن تزوير الايصال كان للتخلص من الربا الفاحش وان الحكم المطعون فيه سلم بذلك هو زعم في غير محله أما ما أشار اليه الحكم في معرض وقف التنفيذ من جهة تقاضى المجنى عليه فوائد ربوية من الطاعن فظاهر منه أن مآرأته المحكمة قائما بذهن الطاعن من جهة تلك الفوائد يكفي في نظرها مع ما ذكر من الاعتبارات الأخرى لوقف تنفيذ الحكم وهو على كل حال لا يزال عن تلك الفوائد صفة النزاع ولا يدل على ثبوتها بطريقة حاسمة .

« وحيث انه مادام الثابت هو أن الفوائد الربوية التي زور الطاعن الايصال للتخلص منها كانت محل نزاع فركن الضرر متوفر في جريمة التزوير لانه لا يجوز بحال ما أن يخلق الشخص لنفسه سندا كتابيا يسهل له سبل اثبات ما يدعيه .

«وحيث أنه من الشطر الثاني الخاص باقتضاح التزوير وانتفاء الضرر منه فإن الحكم المطعون فيه إذ عرض لثبوت التزوير قال إن المحكمة ليست في حاجة إلى كبير عناء للتدليل عليه ثم أخذ الحكم في بيان ما طرأ على الإيصال رقما وكتابة من التغييرات وليس في هذا ما يفيد اقتضاح التزوير وعدم إمكان انخداع أحد به حتى يكون الضرر منعما بل كل ما أراد الحكم قوله هو أن التزوير سهل إثباته لمن يلتفت للكتابة المدونة بالإيصال أما الاعتراض الخاص بعدم رد الحكم على تمسك الطاعن بهذا الاقتضاح المزعوم لدى المحكمة الاستئنافية فردود بأن الحكم الابتدائي قد استظهر توفر الضرر لجانب المجنى عليه من جراء هذا التزوير كما سبق الذكر وفي أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي ما يفيد الرضا على هذا الدفاع إذ ما دامت محكمة الموضوع قد اقتضت بأن التزوير من شأنه الإضرار بالمجنى عليه فعنى ذلك أن التزوير غير مفضوح كما يدعى الطاعن.

«وحيث أن محصل الوجه الثاني هو أن الدفاع تمسك بأن مظهر الإيصال يدل على أن التغيير حصل بخط محرره وهو كاتب المجنى عليه وأحد شهود الإثبات وأن ذلك مستنتج من مضاماة الكلمات المزورة بباقي خط الإيصالات الأخرى المعترف بها وطلب الدفاع تعيين خير لاثبات ذلك ولكن المحكمة الاستئنافية لم تجب هذا الطلب مكتفية بتأييد الحكم الابتدائي وفي هذا الإخلال بحق الدفاع ما يعيب الحكم.

«وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع عرضت لهذا الدفاع وفنده وافتتحت كل الاقتناع بعدم حصول التزوير من كاتب المجنى عليه وبأن الطاعن هو وحده المزور له بنفسه أو بواسطة

شخص آخر بعد تسلمه من المجنى عليه ولا شك أن في أخذ المحكمة الاستئنافية بهذه الأسباب ما يفيد ضمنا رفض طلب تعيين أهل خبرة للمضاماة وفي هذا ما يكفي دون حاجة للرد صراحة على مثل هذا الطلب.

(طنين ساويرس سعيد الملاح ضد النيابة رقم ٩٤١ سنة ٧ ق)

٥

١٧ مايو سنة ١٩٣٧

دعوى مدنية - الحكم ابتدائيا بإدانة المتهم وإلزامه بتعويض.

استئناف المتهم الحكم - الحكم استئنافيا ببراءته.

إغفال الدعوى المدنية أغفالا تاما - نقض.

المبدأ القانوني

إن عدم الفصل في أحد الطلبات المعروضة على محكمة الموضوع والمقدمة من أحد الخصوم في الدعوى يبطل الحكم ويستوجب نقضه لأن المحكمة بذلك تكون قد فصلت في الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها ومستعرضة لجميع نواحي النزاع فيها والطاعن بطريق النقض هو السبيل الوحيد في هذه الحالة للوصول إلى إصلاح ما بالحكم من الخطأ إذ طريق التماس إعادة النظر المنصوص عليه في المواد المدنية غير مقرر في المسائل الجنائية فإذا كان الواقع في الدعوى أن الحكم الابتدائي قضى في الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه بإلزام المتهم بالتعويض الذي رأت تقديره للمجنى عليه وكانت هذه الدعوى المدنية معروضة على المحكمة الاستئنافية مع الدعوى الجنائية بناء على استئناف المتهم فبرأت المحكمة الاستئنافية المتهم وأغفلت الدعوى المدنية أغفالا تاما فلم تشر إليها لافي منطوق حكمها

ولا في أسبابه فهذا الحكم واجب نقضه .

المحكم

« حيث ان محصل وجهي الطعن الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الابتدائي القاضي بالادانة لم يرد على ما احتواه هذا الحكم من الأدلة والأسانيد القاطعة في صحة الاتهام بل عارضه بأسباب قاصرة متخاذلة بعضها غير صحيح والبعض الآخر مبهم غامض وأنه جاء خلوا من الإشارة الى الدعوى المدنية في أسبابه وفي منطوقه ولا ينقص من قيمة ذلك انه قضى بالبراءة لأن حكم البراءة لا يمنع قانونا من القضاء بالتعويضات المدنية ان كان لها وجه .

« وحيث ان الواقع في هذه الدعوى هو أن الحكم الابتدائي قضى في الدعوى المدنية التي كانت مرفوعة من وكالة الغائب المجنى عليها بالزام الطاعنين متضامين بدفع ألف قرش تعويضا لها عما أصابها من فعلة المتهمين وكانت هذه الدعوى المدنية معروضة على المحكمة الاستئنافية مع الدعوى الجنائية بناء على استئناف المتهمين فأغفلتها المحكمة إغفالا تاما ولم تشر إليها في منطوق الحكم ولا في أسبابه .

« وحيث ان عدم الفصل في احد الطلبات المعروضة على محكمة الموضوع والمقدمة من احد الخصوم في الدعوى يبطل الحكم ويستوجب نقضه لأن المحكمة تكون بذلك قد فصلت في الدعوى بدون ان تكون ملزمة بجميع اطرافها ومستعرضة لجميع نواحي النزاع فيها ولا شك ان الطعن بطريق النقض هو السبيل الوحيد في هذه الحالة للوصول الى اصلاح ما بالحكم من الخطأ إذ طريق التماس اعادة النظر المنصوص عليه في المواد المدنية غير مقرر في المسائل الجنائية .

« ومن حيث انه فوق ذلك فانه بالرجوع الى الحكم الابتدائي الذي الغاه الحكم المطعون فيه بين انه بنى ادانة المتهمين في تزوير التحويل المسطر على ظهر السكينة والذي نسبها صدوره من بمبه عثمان المجنى عليها الى المتهم الثاني . على ان التزوير حصل في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أي بعد غياب بمبه المجنى عليها الحاصل في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ وبعد وفاة زوجها «صقر علم الدين» الحاصل في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣١ وهو واحد شهود التحويل . كما بناها على ما شهد به المدين في السكينة وهو عثمان عثمان حسين بانه سدد قيمتها لاخته الدائنة ولم يتم باستردادها لعلاقة الأخوة يؤيد ذلك انها لم تطالبه بقيمتها الى وقت غيابها الحاصل في ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ مع ان السكينة مستحقة الممداد في اغسطس سنة ١٩٢٧ كما بنى الادانة على أدلة أخرى - وبالرجوع الى الحكم الاستئنافي المطعون فيه يبين ان المحكمة الاستئنافية لم ترد على ما جاء في الحكم الابتدائي من أدلة الادانة السابق بيانها واقتصرت على القول بان التهمة مشكوك في صحتها وهذا القصور في التسبيب يعيب الحكم ويوجب نقضه كذلك .

« وحيث انه بما تقدم يكون الطعن المرفوع من المدعية بالحق المدني على اساس صحيح ويتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية واحالة القضية على محكمة الموضوع لتفصل في تلك الدعوى دائرة أخرى ولا حاجة بعد ذلك لبحث باقي الأوجه .

(طعن الست خيفة عثمان حسين مدعية بحق مدني ضد عساف عبدالرحمن عثمان وآخرين رقم ١٣١٥ سنة ٧ ق)

٦

١٧ مايو سنة ١٩٣٧

زنا - أدلة - بيانها في المادة ٢٣٨ على سبيل الحصر . وجود
شخص بمنزل مسلم بالمحل المخصص للحريم .
(المادة ٢٣٨ ع)

المبدأ القانوني

إن القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا ومنها وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . فإذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع الزنا فعلا . خصوصاً إذا كان المتهم لم ينف القرينة المستمدة من وجوده بل اكتفى بانكار الجريمة وعجزت الزوجة كذلك عن نفيها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون خطأ يعيب الحكم ويستوجب نقضه ذلك ان المحكمة الاستئنافية إذ ألغت حكم البراءة بمقولة أن المتهم الأولى لم تعلق سبب وجود الطاعن في خلوة صحيحة معها بالمنزل تعليلاً معقولاً تكون قد سلمت من جانبها بعدم حصول الوطء . ثم اعتبرت أن هذه الخلوة كافية لإثبات دعوى الزنا مع أن أول ركن من أركان جريمة الزنا هو ثبوت حصول الوطء فعلا .

« وحيث ان القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم ومنها وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم فإذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند إليه في الاقتناع بوقوع

الزنا فعلا .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه بين أنه أثبت. أن المجنى عليه عاد لمنزله الساعة ٤ و ١١ صباحاً وقرع الباب فلم تفتح له زوجته إلا بعد مضي زمن قدره بنحو سبع دقائق وكانت مرتبكة في أمرها وشعرها غير منتظم وطلبت إليه أن يمكث في حجرة صغيرة لوجود صديقة لها في دورة المياه ولما أراد التحقق من ذلك خرج اليه الطاعن من دورة المياه فأمسكت المتهمه بيد زوجها لتمنعه من امساك الطاعن الذي اتهم الفرصة وهرب . ثم قالت المحكمة عن أدلة الثبوت . « ان ظروف » الحادثة ووجود المتهم الثاني (الطاعن) « في دورة المياه مع ما كانت عليه الزوجة » « من ارتباك في حركاتها وشعرها كافيان » « وقفا للمادة ٢٣٨ عقوبات للتدليل على ارتكاب » الجريمة » وظاهر من ذلك أن المحكمة اعتبرت وجود الطاعن في منزل المجنى عليه بالمحل المخصص للحريم بالكيفية المبينة آنفاً دليلاً على ارتكاب جريمة الزنا وهي في ذلك لم تخالف القانون لاسيما وان الطاعن لم يرم في دفاعه الى نفي القرينة القانونية المستمدة من وجوده بمنزل المجنى عليه بالمحل المخصص للحريم بل اكتفى بانكار الجريمة - وأما ما قالته المحكمة بعد ذلك عن عدم امكان المنهمة الأولى (الزوجة) تعليل وجود الطاعن معها في خلوة صحيحة بالمنزل تعليلاً مقبولاً - هذا الذي قالته المحكمة لم يكن الغرض منه الا إظهار عجز الزوجة عن نفي القرينة القانونية التي استمدت منها المحكمة الدليل على ارتكاب الجريمة .

(طعن على حسن الكتبي ضد النيابة رقم ١٣١٧ سنة ٧ ق)

التبديد المنسوبة له غير مشروع مع ان جريمة خيانة الامانة تتحقق اذا كان المتهم قد استلم الشيء المبدد بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ولا يمنع من ذلك ان يكون العقد قد وقع باطلا لأن المادة المذكورة لاتعاقب على الاخلال بتنفيذ العقد وانما تعاقب على العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى هذا العقد .

« ومن حيث ان الواقعة الثابتة في الحكم هي ان المجنى عليها لديه محود ارادت ان تستأجر مسكنا تتخذ للدعارة السرية ونظرا الى انها تعلم بأن المالك لا تقبل ان توجره اليها لجأت الى المتهم وأوقفته على غرضها وطلبت اليه ان يستأجر المسكن باسمه ثم تسكنه هي ودفعت له مبلغ ٨٢٥ قرشا لهذا الغرض ولكنه لم يستأجر المحل واختلس المبلغ لنفسه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بدأ بالقول بأن عدم مشروعية موضوع العقد لا يعفى المتهم من رد ما استلمه انما يعفيه من القيام بتنفيذ العقد وما يترتب على عدم التنفيذ من الضرر للمجنى عليها، ولكنه اضاف الى ما تقدم « انه يبين من تحليل التماقد الذي تم بين المجنى عليها والمتهم انها طلبت منه ان يستأجر شقة معينة باسمه ثم تسكنها هي دونه وتقوم بدفع الأجرة له وهو يقوم بدوره بدفع الأجرة الى صاحبة الملك وعلى هذا النحو لا تكون له صفة الوكيل عنها لأنه سيكون دائما مسئولا شخصيا قبل صاحبة البيت وان المجنى عليها ستكون دائما مسئولة قبله كمستأجرة منه وبهذه الصفة يكون ما حصل بين المجنى عليها والمتهم هو عقد ايجارة دفعت المجنى عليها من قيمته المبلغ المدعى به سلفا فاذا استلم المتهم هذا المبلغ ليؤجر لها به شقة بعد ان يستأجرها باسمه شخصيا لا يكون قد استلم المبلغ بصفته وكيلًا عنها بل بصفته مؤجرا

٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

تبديد - تسليم نقود على سبيل الوكالة - عدم مشروعية العقد

المسلم بمقتضاه المال - اختلاس المال - عقاب .

(المادة ٢٩٦ ع)

المبدأ القانوني

إن مناط العقاب في المادة ٢٩٦ عقوبات ليس هو الاخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه . وإذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى أيهما المتهم من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه . فاذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ولعلها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت إلى شخص وأوقفته على غرضها وطلبت إليه أن يستأجر السكن باسمه لتتخذها هي لغرضها ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المحل واختلس المبلغ لنفسه ففعلته هذه معاقب عليها بمقتضى تلك المادة . والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يستلم المبلغ من المجنى عليها بصفته وكيلًا عنها بل بصفته مؤجرا لها هو قول خاطيء لأن قبول المتهم استئجار المحل باسمه ومسئوليته قبل المالك لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها وأنه إنما يعمل لمصلحتها واستئجاره المحل باسمه ظاهرا لتسكنه المجنى عليها فعلا إنما هو إعاره لاسمه وإعاره الاسم نوع من أنواع الوكالة .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به وذلك لأن المحكمة برأت المتهم على اعتبار ان سبب عقد الوكالة الذي كان اساسا في جريمة

مستأجرا لنفسه ومؤجرا للجنى عليها كما ذهب الى ذلك الحكم بل كان في عمله هذا معيرا لاسمه فقط واعارة الاسم نوع من انواع الوكالة .

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان المتهم استلم المبلغ من الجنى عليها بصفته وكيلها فاختلصه لنفسه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات ولذلك يكون الحكم إذ قضى ببراءة المتهم قد اخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه وعقاب المتهم طبقا لهذه المادة .

« ومن حيث ان المتهم سبق الحكم عليه بسبع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وتبديد آخرها بالحبس سنة في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ الموافق ٢٨ شوال سنة ١٣٤٨ في تهمة تبديد فهو عائد طبقا للمادتين ٤٨ / ٢ و ٥٠ عقوبات .

(طعن النيابة ضد صدى سلامه مقرر رقم ١٤٣٣ سنة ٧ ق)

٨

٣١ مايو سنة ١٩٣٧

وصف للتهمة - تبيده - متى يكون محلا بحق الدفاع ؟

متهم باحراز مخدر . اعتباره شريكا بالمساعدة في بيع

هذا المخدر . عدم الخروج من وقائع الدعوى

الثابتة . لا اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

من حق المحكمة بل من واجبها أن تعطى الوقائع التي بني عليها الاتهام وجرت عليها المحاكمة الوصف القانوني الصحيح ولا إخلال في ذلك بحق الدفاع مادامت لم تخرج فيما فعلت عن الوقائع التي كانت أساسا للاتهام . فاذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة إحراز جوهر مخدر ولكن المحكمة اعتبرته شريكا بالمساعدة في بيع هذا المخدر لما ظهر لها من وقائع الدعوى من حضوره المساومة في بيع هذا المخدر

لها فاذا أخل بتعمده فلا يحاسب جنائيا بل يحاسب مدنيا ولا يمكن القول بأنه يكون وكلا عنها باعتبار انه يعير اسمه في الايجارة بدلها لأنه سيقى دائما مسئولاً شخصيا قبل المالكه ولأنه هو المستأجر منها باسمه ولا يمكنه ان يعلن انه يستأجر باسم الجنى عليها لأن المالكه ترفض ذلك كما قررت الجنى عليها ولأن عقد ايجارة المساكن يلحظ فيه شخصية المستأجر إذ قد لا يقبل المالك ان يؤجر الى شخص معين كما هو ظاهر في هذه الحالة باقرار الجنى عليها ، وخلص الحكم من ذلك الى القول بأن المتهم غير مسئول جنائيا عن عدم رده المبلغ الذي استلمه وقضى ببراءته .

« ومن حيث ان هذه المحكمة (محكمة النقض)

تقر محكمة الموضوع على ان عدم مشروعية العقد لا يعنى المتهم من رد ما استلمه بمقتضى هذا العقد كما ان بطلان العقد لا يعنى من الرد ويترتب على ذلك بالضرورة انه اذا استلم شخص من آخر مبلغا بمقتضى احد العقود المبينة بالمادة ٢٩٦ عقوبات وكان سبب العقد الذي استلم بموجبه هذا المبلغ أو موضوعه باطلا أو غير مشروع ثم اختلص المبلغ لنفسه وجب عقابه طبقا لهذه المادة لأنها لا تعاقب على الاخلال بتنفيذ العقد وانما تعاقب على العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى العقد ، اما ما جاء في الحكم المطعون فيه بعد ذلك من القول بأن المتهم في الدعوى الحالية لم يستلم المبلغ من الجنى عليها بصفته وكيلها بل بصفته مؤجرا لها للاعتبارات الواردة في الحكم فهو قول خاطئ . لأن قبول المتهم استئجار المحل باسمه ومسئوليته قبل المالكه لا ينفيان انه وكيل عن الجنى عليها وانه انما يعمل لمصلحتها إذ ثابت من الحكم ان المتهم استلم المبلغ من الجنى عليها ليستأجر المحل باسمه ظاهرا ولتسكنه هي فعلا فلم يكن اذا

والاتفاق على البيع واحضاره الميزان والصنح
اللازمة لوزنه فلا غبار عليها فيما فعلت

المحكمة

« حيث ان مؤدى الوجه الأول من أوجه
الطعن ان الواقعة الثابتة على الطاعن في الحكم
لا يعاقب عليها القانون لأن الثابت ان دكانه
مواجه لدكان المتهم الآخر المحكوم عليه وان
هذا الأخير طلب منه امام المخبرين ان يستحضره
من آخر ميزانا لوزن طرد سيرسل بالبوسنة
ومعه صنجتين احدهما نصف اقة والاخرى ثمن
اقه وان الطاعن قام بهذا العمل بحسن نية وبدون
ان يعلم حقيقة الحال وانه مادام حسن النية متوفرا
فالواقعة المنسوبة له لا عقاب عليها .

« وحيث ان القصد الجنائي لدى الطاعن
قد استظهرته محكمة الموضوع من اعتبارات عدة
تتجه واذ كان هذا الاستظهار امرا موضوعيا
فلا محل للجدل فيه امام محكمة النقض .

« وحيث ان باقى أوجه الطعن تناخص في
ان الطاعن قدم للمحاكمة بتهمة الاحراز لكن
محكمة اول درجة المؤيد حكمها لأسبابه بالحكم
المطعون فيه اعتبرته شريكا في بيع المخدر بدون
تنبيه لهذا الوصف الجديد هذا فضلا عن ان
مسألة البيع هذه لم تنسب للمتهم الآخر حتى يصح
اسناد الاشتراك فيها للطاعن بل المنسوب له والذي
عوقب عليه هو تهمة الاحراز ولذلك يكون قد
حصل بطلان في الاجراءات أدى الى الاخلال بحق
دفاع الطاعن والخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث انه بالرجوع للحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين ان المحكمة بعد
ان استعرضت وقائع الدعوى وشارت الى حضور
الطاعن المساومة في بيع الحشيش والاتفاق على
هذا البيع واحضار الميزان والصنح اللازمة لوزن

الحشيش اعتبرت هذا العمل من جانب الطاعن
اشتركا بالمساعدة في بيع الحشيش الامر المعاقب
عليه بالمادة ٢٥ من قانون المخدرات . والوقائع
التي اعطتها المحكمة هذا الوصف هي نفس الوقائع
التي بنى عليها الاتهام وجرت عليها المحاكمة فكان
من حق المحكمة بل من واجبه ان تعطى هذه الأفعال
الوصف القانوني الصحيح بدون ان يكون في ذلك
اخلال بحقوق الدفاع مادامت لم تخرج عن الوقائع
التي كانت اساسا للاتهام .

[طن حسين محمد يوسف ضد النيابة رقم ١٤٤٥ سنة ٧ ق]

٩

٣١ مايو سنة ١٩٣٧

سب - حكم ابتدائي بعقاب متهم والزامه بتعويض . تأيد
المعقوبة استئنافاً ورفض التعويض . لا تناقض .
أساسه ليس المقاصة وانما هو خطأ المجنى عليه .

المبدأ القانوني

إذا حكم ابتدائياً على متهم بعقابه على السب
الصادر منه للمجنى عليه وبتعويض لهذا المجنى
عليه ورأت المحكمة الاستئنافية أن المتهم والمجنى
عليه تبادل عبارات السب وأن المجنى عليه كان
هو البادى وأن الألفاظ التي صدرت منه
كانت أقذع في خدش الناموس وأشد في الإهانة
من الألفاظ التي وجهها له المتهم فأيدت الحكم
الصادر بالعقوبة والغته بالنسبة للتعويض
المحكوم به لعدم أحقية المجنى عليه فليس فيما
فعلته من هذا أى تناقض لأن الأسباب التي
رفضت من أجلها الدعوى المدنية لا تتنافى مع
العقاب على السب .

ولا يقال أن المحكمة ما كان يجوز لها من
تلقاء نفسها أن ترفض الدعوى المدنية للمقاصة
بسبب تبادل عبارات السب من الطرفين مع

أن المتهم المرفوعة عليه دعوى السب لم يطلب الحكم له بتعويض عن حصول سب له فإن أساس الرفض ليس هو المقاصة بل هو عدم مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الذي لحق المجنى عليه لا بتداره هو المتهم بالسب الذي كان سبباً مباشراً لوقوع الضرر الذي يطلب تعويضه عنه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن التهمة منحصرة في واقعة السب الحاصل من المدعى عليه في الطعن خارج المقهى وهي التي صدر الحكم الابتدائي بشأنها ولكن المحكمة الاستئنافية خلطت هذه الواقعة مع واقعة سب أخرى سابقة عليها حصلت من الطاعن داخل المقهى ولم يتناولها الدفاع ولم يعن يبحثها لأنها كانت خارجة عن موضوع الخصومة ولم ترفع بشأنها الدعوى وكان من أثر هذا الخلط بين الواقعتين ان قضت المحكمة برفض الدعوى المدنية - ويرى الطاعن أن هذا أمر مبطل للحكم.

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين ان المحكمة استعرضت وقائع الدعوى من بدء حصولها داخل المقهى الى أن انتهت بوقوع السب المنسوب الى المدعى عليه في هذا الطعن وخلصت من ذلك الى أن الطرفين تبادلوا ألقاظ السب واذن تكون الواقعة واحدة وليس هناك واقعتان منفصلتان كما يدعى الطاعن : أما ما يدعيه من أن السب المنسوب له لم يتناوله الدفاع ولم يكن معروضا على المحكمة فغير صحيح لأن هذا الأمر كان موضوع نزاع بين الطرفين وقد حققته المحكمة بنفسها وسمعت بشأنه بعض الشهود .

« وحيث ان الوجهين الثاني والخامس

يتلخصان في أن المحكمة أبدت حكم العقوبة ومع ذلك قضت برفض الدعوى المدنية بحجة أن الطاعن وجه للمتهم ألقاظا مقدعة وفوق ما في ذلك من التناقض بين الحكم بالادانة ورفض الدعوى المدنية فإن خطأ المجنى عليه لا يخلو الجاني من التعويض ولا يجوز للمحكمة أن ترفض التعويض الا في حالة ما اذا طلب الغريم تعويضا ورأت المحكمة بعد البحث تساوى الضررين أو زيادة أحدهما على الآخر فتأمر بالمقاصة مع إيضاح ذلك في الحكم وهذا كله لم يحصل في الدعوى الحالية .

« وحيث انه يبين من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أن المحكمة رأت أن الطاعن والمدعى عليه في الطعن تبادلوا عبارات السب ولكن الطاعن هو الذي بدأ بسب المدعى عليه وإهائته وان الألقاظ التي صدرت من الطاعن كانت أقذع في خدش الناموس وأشد في الإهانة مما وجهه المدعى عليه له فأيدت الحكم الصادر بالعقوبة والغته بالنسبة للتعويض المحكوم به ورفضت الدعوى المدنية لأنها رأت أن لاحق للطاعن في التعويض المحكوم به - وليس في هذا الذي قضت به المحكمة أي تناقض لأن الأسباب التي استندت اليها في رفض الدعوى المدنية لا تتنافى مع العقاب على السب . وأما ما يدعيه الطاعن من أنه ما كان يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن ترفض الدعوى المدنية للمقاصة بسبب تبادل عبارات السب من الطرفين مع أن المتهم المرفوعة عليه دعوى السب لم يطلب الحكم له بتعويض عن حصول سب له - هذا الادعاء من الطاعن لا محل له لأن المحكمة لم ترفض دعوى الطاعن المدنية للمقاصة كما يزعم بل لأنها رأت أن لاحق له فيها لما ثبت لها من أنه كان البادئ بالسب والإهانة وان الألقاظ التي صدرت منه كانت أقذع في خدش الناموس وأشد في الإهانة مما وجهه المتهم

« وحيث انه فضلا عن أن هذا الطلب غير ثابت في محضر الجلسة فان المحكمة الاستئنافية غير ملزمة قانونا بسماع شهادة الشهود الا اذا رأت هي ضرورة سماعها

وحيث ان الوجه الرابع من أوجه الطعن يدور حول تجريح شهادة شاهد النفي التي أخذت بها المحكمة ويضيف الطاعن الى ذلك أن المحكمة لم تشر الى شهادة شهوده وان هذا يبطل الحكم

« وحيث ان الشق الاول من هذا الوجه خاص بتقدير موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به واما الشق الثاني فهو غير صحيح لأن المحكمة اخذت بشهادة شهود الطاعن وكانت شهادتهم عمادها في حكمها بادانة المتهم (المدعى عليه في الطعن) (طعن عبد الفتى زيد القندى مدعى بحق مدنى ضد الدكتور نيازي رزق ابراهيم رقم ١٤٤٦ سنة ٧ ق)

(المدعى عليه في الطعن) للجنى عليه (الطاعن) أى ان المحكمة رأت أن خطأ الطاعن بإبتدائه المدعى عليه بالسب والاهانة كان السبب المباشر لوقوع الضرر الذى يطلب تعويضه عنه وهي إذ قضت برفض التعويض لهذا السبب قد أصابت ولم تخطئ في تطبيق القانون ولم تكن في حاجة لاصدار قضائها هذا الى ان يرفع لها طلب تعويض من المدعى عليه كما يزعم الطاعن لأن أساس حكمها برفض دعوى التعويض لم يكن المقاصة بل كان عدم مسئولية المدعى عليه عن تعويضه الضرر الذى لحق الطاعن .

« وحيث ان الطاعن ينعى على المحكمة في الوجه الثالث انها رفضت طلبه الخاص بسماع شهادة شاهد جديد

قضاء المحكمة بالنقض ولا يبرأ المدينين

لمثل تلك الهيئة ولاية الحكم في صحة ما يقدمه لها الناظر من الحساب ولا يمكن أن يؤدي شرط الواقف الى هذه النتائج إذ أن من المسلم به أن ليس للواقف أن ينزع بإرادته اختصاص ولاية محكمة ويعطيه إلى هيئة أخرى لا صفة لها مطلقاً في القضاء فان القضاء يوليه الشارع نفسه لمن يرى أن يوليه إياه .

وإذن فاذا دفع لدى المحكمة الأهلية بعدم اختصاصها بنظر دعوى الحساب المرفوعة من أحد المستحقين على الناظر بناء على هذا الشرط فرفضت هذا الدفع مقرررة اختصاصها بنظر مثل هذه الدعوى يكون حكماً سليماً لا خطأ فيه .

١٠

١٣ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - وقف - محاسبة الناظر - تعيين لجنة لمحاسبه في حجة الوقف . لا يمنع المحاكم الأهلية من نظر دعوى حساب من مستحق على الناظر .
- ٢ - نفقة - تقدير نفقة مؤقتة - سلطة القاضي الإطلاعية في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إذا اشترط الواقف في حجة الوقف أن يقدم حساباً سنوياً لهيئة عينها تنظره وتقره إن وجدته موافقاً للخ فهذا الشرط من الواقف لا ينزع ولاية الحكم من المحاكم المختصة فيما يقوم بين المستحق وناظر الوقف من نزاع على حساب نصيبه في الوقف ولا هو يحصل

٢ - إن القضاء بالنفقة المؤقتة وتحديد قيمتها مما يدخل في سلطة القاضي الإطلاعية (pouvoir discretionnaire) وهو ليس ملزماً بأبداء ما يستند إليه في تقرير هذه النفقة وفي تقدير قيمتها

المحكمة

« حيث أن الطعن بنى على ثلاثة وجوه - الأول والثاني - مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون - أولاً - لتأييده الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى برغم أن الواقع قد شكل هيئة معينة في كتاب الوقف تنظر في حساباته . وتقول الطاعنة إن معنى ذلك هو أن الواقع قد منع المحاكم من نظر ذلك الحساب وشرطه هذا متعاق بأصل الوقف - وثانياً - مخالفة القانون بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها من هيئة تحكيم واردة بكتاب الوقف لها دون غيرها حق الزام الطاعنة بتقديم الحساب واعتماده .

ويتلخص الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه باطل في جزئه الخاص بالنفقة لقصور في أسبابه فقد تقدمت الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية بالمستندات الدالة على مديونية الوقف وعلى أن استحقاق المستحق لا ينفش إلا بعد تسديد الدين وبالرغم من ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد النفقة المحكوم بها ابتداءً بغير أن تعير هذا الدفاع شيئاً من الأهمية أو تذكر في أسباب حكمها رداً على ما تقدم لها من المستندات .

تلك هي وجوه الطعن التي استندت إليها الطاعنة . « وحيث أن الأسباب التي دلت بها محكمة أول درجة وأخذت بها محكمة الاستئناف لتفنيـد الدفـعين المقـدمين من الطاعنة هي ما يأتي :

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى حجة الوقف « تبين أن على الناظر أن يقدم حساباً سنوياً لحضرة « رئيس محكمة اسكندرية الشرعية وحضرته ينظر « الحساب مع لجنة تشكل من ثلاثة من العلماء « وثلاثة من الأعيان واثنين من كبار المستحقين « في الوقف لينظروا جميعاً تحت رئاسة حضرة « الرئيس الموماً إليه الحساب فإن وجد موافقاً « للشرع أمضاه وأقره وإن كان مخالفاً للشرع « ورأى ضم واحد للناظر من أهل التقوى « والصالح ضمه إليه ليشاركه في العمل حفظاً « لأرباب الحقوق الخ ، ومن حيث أن هذا الشرط « وضعه الواقع حفظاً لحقوق المستحقين من « العبث بها وجعل الناظر تحت رقابة فعلية من « هيئة معينة وليس في هذا الشرط مع سريانه « ما يمنع المحاكم الأهلية صاحبة الاختصاص من « نظر دعوى الحساب التي ترفع من أحد المستحقين « ضد الناظر فلم يشترط الواقع أن تكون هذه « الهيئة وحدها دون غيرها الحق في الفصل في « الحساب ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص « المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى في غير محله « ومن حيث أنه فيما يتعاق بالدفع بعدم جواز « نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن المحكمة « بينت في الدفع بعدم الاختصاص أن الهيئة المنوط « بها مراجعة الحساب طبقاً لكتاب الوقف « هي هيئة أشرف على الناظر وليست هيئة تحكيم « بين الناظر والمستحق إذ تحكيم المحكمين له « شروط خاصة معينة في قانون المرافعات بالمواد « ٧٠٢ وما بعدها ومنها أنه يجب إيضاح موضوع « المنازعة بالتصريح في مشاركة التحكيم والواقف « قد اشترط عرض الحساب على هذه الهيئة سواء « قد وجد نزاع أم لم يوجد ولم يقل في كتاب « الوقف على أن قرارات هذه اللجنة نهائية بالنسبة »

١١

١٣ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - إثبات - مقابلة - المدعى عليه ليس تاجراً - لا عبء بالصيغة التجارية للعمل .
٢ - نقض وإبرام - حكم - وقوع خطأ - في بعض تقاريره للقانونية - سلامة الحكم في نتيجته - لا نقض .

المبادئ القانونية

- ١ - الصيغة التجارية للعمل لا تؤثر على قواعد الإثبات الواجب الأخذ بها مادام المدعى عليه ليس تاجراً .
٢ - النص على الحكم بوقوع خطأ في بعض التقارير القانونية الواردة به لا يلتفت إليه مادام الحكم سليماً في نتيجته .

المحكمة

« بما ان الأسباب التي تستخلص من تقرير الطعن وحده هي ما جاء في مذكرة الطاعن تحت عنوان السبب الأول والثاني والثالث والخامس وهي تلخص فيما يأتي السببان الأول والثاني - يقول الطاعن ان محكمة الاستئناف اخطأت في تطبيق المادة ٢١٧ من القانون المدني إذ لم تعتبر العبارة الواردة في ذيل عقد ٦ يناير سنة ١٩٣٥ وهي « اذا طلب المالك طلباً آخر يكون لحسابه » مبدأ ثبوت بالكتابة مع ان هذه العبارة مؤيدة بتقريبتين وهما قبول المدعى عليه في الطعن تعيين خبير في دعوى إثبات الحالة ثم تمسكه بعد ذلك بتقرير هذا الخبير وكانت تقتضي اجازة الإثبات بالبيئة فذهب محكمة الاستئناف الى عكس ذلك خطأ في تطبيق القانون لاسيما وان المدعى عليه في الطعن لم يتمسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة بل ان سلوكه في دعوى إثبات الحالة يفيد تنازله عن التمسك بهذا الدفع الذي لا يمكن اعتباره من النظام

« للحساب واذن فلا يمكن القول بأن قرارات »
« هذه الهيئة المشرفة على الناظر تأخذ قوة الشيء »
« المحكوم فيه ويتعين اذن رفض هذا الدفع »
تلك هي الأسباب التي استندت اليها المحكمة في هذا الشأن :

« وحيث ان هذا الشرط من الواقع لا ينزع ولاية الحكم من المحاكم المختصة فيما يقوم بين المستحق وناظر الوقف من نزاع على حساب نصيبه في الوقف ولا هو يجعل لمثل الهيئة المنصوص عليها في كتاب الوقف ولاية الحكم في صحة ما يقدمه لها الناظر من الحساب ولا يمكن أن يؤدي شرط الواقع الى هذه النتائج إذ انه من المسلم به ان ليس للواقف أن ينزع بإرادته اختصاص ولاية محكمة ويعطيه الى هيئة أخرى لصفة لها مطلقاً في القضاء - فان القضاء يوليه الشارع نفسه لمن يرى أن يوليه إياه : فالحكم اذن لم يخطئ قانوناً فيما قرره في هذا الصدد .

« وحيث انه بالنسبة للوجه الثالث من وجوه الطعن وهو الخاص بعدم تسبب الحكم المطعون فيه فان هذه المحكمة ترى أن الأسباب التي ذكرت كافية ومتبعة لاحقية المطعون ضدها في النفقة المحكوم بها - ذلك ان القضاء بالنفقة المؤقتة وتحديد قيمتها بما يدخل في سلطة القاضي الاطلاقية (Pouvoir Discretionnaire) وهو ليس ملزماً بإبداء ما استند اليه في تقرير هذه النفقة وفي تقدير قيمتها .

(طعن الست زكيه هانم شكرى بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمد حسن ضد الست زينب محمود فهمى وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٤ سنة ٧ برئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه باشا ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك وعلى حيدر حجازى بك مستشارين وحضرة صاحب العزة زكى خير الابوتيجى بك رئيس نيابة الاستئناف)

العام وفوق ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يبحث كل هذا فجاء ناقصاً في تسميته ومبياً عيباً جوهرياً - السبب الثالث - يقول الطاعن ان محكمة الاستئناف اخطأت في تطبيق القانون بالغائها حكم الاحالة على التحقيق من غير ان ترتب النتائج القانونية الصحيحة على واقعة بدء الطاعن في التنفيذ بالفعل وهو في الدعوى الحالية واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينة والمعينة كما تقضى بذلك المادة ٢٢١ من القانون المدني وقد ثبتت فعلاً هذه الواقعة للمحكمة من دعوى إثبات الحالة التي كانت أوراقها بين يديها - السبب الخامس - يقول الطاعن ان مقالة البناء عمل تجارى تجيز المادة ٢١٥ من القانون المدني اثباته بالبينة ومحكمة الاستئناف إذ لم تجز ذلك تكون قد خالفت القانون - السبب الرابع - وهو الذى فصله الطاعن في مذكرته من غير ان يكون أتى بشئ عنه في تقرير الطعن فانه يدور حول خطأ المحكمة الاستئنافية في تفسير المادة ١٨ من القانون المدني إذ اعتبرتها استثناء من القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من ذلك القانون . تلك هي وجوه الطعن التى شملها التقرير وجاء رابعها في المذكرة وحدها .

« وبما ان الحكم المطعون فيه انما أسس ما قضى به لاعلى ان الدعوى هي دعوى اثراء بغير سبب بل على انها دعوى مقاول يدعى انه أذن من صاحب العمل بالزيادات التى يطالب بقيمتها من غير ان يقدم دليلاً كتابياً على هذا الأذن وبغير ان يكون للأذن مبدأ ثبوت بالكتابة فعالج الحكم ماجاء بعقد المقاوله من انه « إذا طلب المالك طلباً آخر خلاف ما هو وارد في العقد يكون لحسابه » من جهة امكان اعتبار ذلك مبدأ ثبوت بالكتابة لاثبات الأذن بالبينة وعالج كذلك

إمكان اعتبار القيام بالأعمال الزائدة مبدأ تنفيذ عقد مقاوله عن اعمال جديدة يبيح الاثبات بالبينة والقرائن كما عالج مانسب الى المدعى عليه من انه رضى بأن يكون اثبات الأذن عن الاعمال الجديدة بغير حاجة الى دليل كتابي عالج الحكم هذه المسائل جميعاً فرأى ان الشرط السابق اقتباسه من عقد المقاوله وكذلك البدء في التنفيذ كلاهما لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة لاثبات الأذن المدعى به عن الاعمال الزائدة عن المقاوله ورأى ايضاً ان مادعى صدوره من صاحب العمل من قبول اثبات الزيادة بالبينة غير حقيقى وقضاء الحكم في كل هذه المسائل سليم قانوناً ولا عبرة بما قاله الطاعن في الوجه الخامس عن الصيغة التجارية للعمل فان هذا لا تأثير له على المدعى عليه وهو ليس بتاجر .

« وبما ان بعض ماجاء غير ذلك في الحكم المطعون فيه من التقارير القانونية التى يصح ان تكون مثار اعتراض - كل هذا لا يلتفت اليه ويمكن اطراحه لانه غير مؤثر في نتيجة الحكم . (طعن السيد القمقاع افندى وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق حسين ضد محمد احمد ابوشادى وحضر عنه الاستاذ حسين محمد الجندى رقم ٨ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

١٢

٢٠ مايو سنة ١٩٣٧

١ - بيع في مرض الموت - طعن بعض الورثة عليه . ثبوت للطن . إجازة أحد الورثة له . شرط صحته . استخلاصها من أقوال قررها أمام المجلس الحسبي . جوازه . نفاذ البيع في حصّة المميز .

المبادئ القانونية

١ - البيع الصادر من المورث لا ينفذ في مرض الموت إذا أجاز أحد الورثة وطعن فيه الباقون وصح طعنهم عليه وقضت المحكمة

لهم بتثبيت حقهم في القدر المبيع باعتباره تركته . هذا البيع يقع صحيحاً في حق من أجازته فإذا امتنع عن تسليم بعض الأطنان الواردة في ذلك العقد إلى الابنة المشتريه فرفعت هذه عليه دعوى تطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأطنان فقضى لها بذلك كان هذا القضاء في محله ولا مطعن عليه .

٢ - الأقرار الصادر أمام المجلس الحسبي من أحد الورثة بإجازته عقداً مطعوناً عليه لصدوره في مرض الموت بأنه يجيز هذا العقد وإن لم يكن إقراراً قضائياً صادراً أمام جهة قضائية مختصة معروض عليها أمر الفصل في صحة العقد المطعون عليه إلا أنه يصح اعتباره إجازة لهذا العقد مادام هذا الوارث المجيز كان على علم بحقوقه بالعيب الذي يشوب العقد وأنه ينتوى ويتعمد تصحيحه .

المسألة

« حيث أن وجوه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله كما أنه خالف القانون هذا فضلاً عن أن به قصوراً في التسيب يبطله وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المرحوم أحمد نجيب سلام أفندي باع لابنته القاصرة أهداب التي كان الطاعن وصياً عليها أطياناً بموجب العقد المؤرخ في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ فانتقلت ملكيتها إلى المشتريه منذ تسجيله في حياة البائع لأن العقد وقع صحيحاً مستوفياً كل شرائطه ولما توفي البائع طعن بعض ورثته ببطالان العقد لصدوره في مرض الموت فكان دفاع الطاعن أن العقد صحيح إذ كان يرى أن مرض البائع عند صدور التصرف لم يكن

المرض الذي ينطبق عليه الوصف الشرعي بحيث يحد من أهليته في التصرف وقد أخذت محكمة أول درجة بوجهة نظره ثم ألغت محكمة الاستئناف هذا الحكم وقضت في ٦ مايو سنة ١٩٣١ ببطالان عقد البيع قائلين أن صدر حكم محكمة الاستئناف هذا كان العقد صحيحاً وعلى ذلك فالإجازة وهي ترك حق البطلان لا تكون صحيحة إلا إذا وجد محلها وهو البطلان وهذا لم يكن موجوداً بالنسبة للطاعن إلى أن صدر الحكم إذ الصحة والبطلان في العقود تقيضان - أما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون فيقول عنها الطاعن أن الإجازة باعتبار أنها تنازل عن حق البطلان لا يجوز الحكم بها بطريق الاستنتاج كما أنه لا يقبل في إثباتها إلا الدليل الكتابي المستوفى لشروطه إلا أن محكمة الاستئناف اعتمدت في إثبات هذه الإجازة على الأقوال التي وردت بمحضر المجلس الحسبي والتي وصفها الحكم بأنها اعتراف في حين أن هذا المحضر ليس له قانوناً قوة الدليل في الإثبات . وفيما يعيب به الطاعن الحكم من جهة قصوره في التسيب فإنه يقول أن ما بين ما ذكره ذلك الحكم من شروط صحة الإجازة أن يكون المجيز على علم بحقوقه بالعيب الذي يشوب العقد إلا أنه عند ذكره للدلائل على علم الطاعن بهذا العيب أتى بما يفيد أنه كان يعلم بمرض المورث ولم يشر إلى العلة التي كانت سبب الوفاة والتي أحدثت في نفس المريض غلبة الهلاك مع أن توفر هذا الشرط هو الذي ينبني عليه حق الوارث في طلب بطلان تصرف المريض فأغفال الكلام على هذا الشرط وعلى العلم المحقق به هو قصور يجعله باطلاً . ومن أجل ذلك طلب الطاعن نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد ما قرره محكمة

« الفهم ظروف الحال في الدعوى ثابت »
 « من الأوراق والحكم الاستثنائي ان المتوفى »
 « كان يدعو عليه المرض من اوائل سنة ١٩٢٨ »
 « وأجريت له في فبراير سنة ١٩٢٨ عملية »
 « جراحية لاستخراج حصاة بالحويصلة »
 « الصفراوية فانضغ من العملية انه مصاب »
 « بسرطان فيها يمتد للكبد واعضاء أخرى »
 « وقد أثر المتوفى شقيقه المستأنف عليه »
 « بوصايته المخارة بما يشعر بشديد صلاته به »
 « فلم تكن حاله الصحية بخافية عليه والطعن »
 « على العقد ظهر بمجرد الوفاة من اخيه محمد »
 « امين سلام بك وأثبت هذا الطعن في محضر »
 « حصر التركة بالصيغة التي ذكرها المستأنف »
 « عليه نفسه بمذكرته والتي يقول انه نقلها »
 « بحروفها من محضر حصر التركة وهي صريحة »
 « جدا في ان طعنه على العقد انما كان لصدوره »
 « في مرض الموت الخ »
 « وحيث انه يبين بما تقدم انه لا غبار على »
 « الحكم المطعون فيه لامن جهة تطبيق القانون ولا »
 « من جهة تأويله وانه لم يخالف القانون كما ان اسبابه »
 « وافية كافية لا قصور فيها وقد تضمنت الرد »
 « الكافي على جميع وجوه الطعن ومن ثم يكون هذا »
 « الطعن على غير اساس ويتعين رفضه .

(طعن الشيخ احمد مأمون سلام وحضر عنه الاستاذ محمد كامل
 البشاري بك ضد الست خديجة احمد رجب بصفتها وحضر
 عنها الاستاذ عمر رقم ٧ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

١٣

٢٧ مايو سنة ١٩٣٧

دين - استبداله - اثبات الاستبدال . استنتاج حصوله .

ورقة مخالفة - ورقة ملحقة بها مقر فيها بصورتها .

(المادة ١٨٧ مدني)

المبدأ القانوني

استبدال الدين هو حقيقة قانونية إن صح

الاستئناف بحكمها الصادر في ٦ مايو سنة ١٩٣١
 من اعتبار عقد البيع المؤرخ في ١١ سبتمبر سنة
 ١٩٢٨ والمسجل في ٢٣ منه صادر من المرحوم
 احمد نجيب سلام افندي في مرض الموت وانه غير
 نافذ ، في حق الورثة الذين طعنوا عليه وبعد ان
 بين حكم مثل هذا العقد الصادر لو ارث في مرض
 الموت وأثر اجازته ممن اجازته والشروط المعتبرة
 قانونا وشرعا لصحة هذه الاجازة - أخذ الحكم
 المطعون فيه في تطبيق هذه القواعد الشرعية
 القانونية على صورة الدعوى مستخلصا اجازة
 الطاعن لعقد البيع المذكور من اقواله الثابتة
 بمحضر المجلس الحسبي باعتبارها اقوالا واردة
 في محضر رسمي لم يطعن فيه ويصح الأخذ بها
 قانونا لا باعتبارها اقرارا قضائيا صادرا امام جهة
 قضائية مختصة عرض عليها امر الفصل في صحة
 عقد طعن عليه لصدوره في مرض الموت فقال
 « وحيث انه من المتفق عليه انه يشترط لصحة »
 « الاجازة ان يكون المجيز على علم بحقوق العيب »
 « الذي يشوب العقد والمقتضى تصحيحه من »
 « جهة وانه يتولى ويتعمد هذا التصحيح »
 « وحيث ان ما أبداه المستأنف عليه من »
 « اقوال امام المجلس الحسبي صريح الدلالة »
 « في انه كوارث لشقيقه المتوفى يميز العقد »
 « الصادر من المورث لابنته اهداب ولو ان »
 « الورثة ينازعون في صحته وفسر مقتضى »
 « هذه الاجازة بأن العقد سجل قبل وفاة »
 « المورث بمدة خمسة واربعين يوما تقريبا وقد »
 « صدرت منه هذه الاقوال من تلقاء نفسه »
 « وبمحض اختياره وعبارته ليس فيها لبس »
 « ولا غموض ومفهومها ان الطعن على صحة »
 « العقد من باقى الورثة كان لصدوره قبيل »
 « الوفاة أى في مرض الموت وما يؤكده ذلك »

القول فيها بأنها لا تفترض كما نص على ذلك في المادة ١٢٧٣ من القانون المدني الفرنسي فهي من الحقائق المركبة التي كما يمكن إثباتها بالكتابة الصريحة يصح إثباتها من مبدأ إثبات بالكتابة تعززه القرائن وظروف الأحوال المؤيدة له . ومحكمة النقض الرقابة على محكمة الموضوع في ذلك لتثبت من صحة ما أعطته محكمة الموضوع من وصف قانوني لظروف الاستبدال ووقائعه التي تتألف منها حقيقة القانونية . فإذا رفضت محكمة الموضوع الاستبدال المدعى به بزعم أنه يجب إثبات عملية الاستبدال بالكتابة الصريحة وأن ورقة المخالصة المقدمة للدلالة على حصول الاستبدال لا تدل في معناها ولا في صريح لفظها على حصوله ولم تبين ما الذي أراده ذور الشأن من تلك الورقة ولم تكيف واقع ماتم بينهم فإنها تكون قد أخطأت في تفسير القانون ويتعين نقض حكمها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتفسيره في الأوجه الثلاثة الآتية - الأول - ان الورقة المؤرخة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ الصادرة من جعفر بك والتي ارفقها بالمخالصة المحررة من المرحومة السيدة فاطمة خاتون والتي وجدت بأوراقه الخاصة هذه الورقة لا يمكن ان تكون ورقة ضد ولا إقرارا صادرا من كاتبها للسيدة المذكورة وانما هي ورقة منزلية (Papier domestique) كتبها المرحوم جعفر بك لنفسه وحكم مثل هذه الورقة انه لا يجبر صاحبها على تقديمها في

خصومة ضده وانه ان هو قدمها من تلقاء نفسه فانه يجب في هذه الحالة الاخذ بكل ماورد فيها أو اطراحه جملة من غير تجرئة إلا ان الحكم المطعون فيه لم يتبع هذه القاعدة فقد اخذ بجزء مما جاء بتلك الورقة إذ قرر اعتمادا على ما ذكر بصدرها ان المرحوم جعفر بك لم يدفع باقي الثمن وان ذمته لا تزال مشغولة به ولوانه اخذ بكل ما تضمنته لما وصل الى تلك النتيجة - الثاني - انه بعد ان ابرأت السيدة فاطمة خاتون جعفر بك من باقي الثمن بموجب المخالصة سالفة الذكر قد انشأت الورقة الصادرة من جعفر بك المحررة في تاريخ المخالصة علاقة جديدة بينه وبين ادم بك زوج هذه السيدة حيث ذكر بها ان باقي الثمن متى عرف على حقيقته سيدفعه لأدم بك وانه اتفق معه على ان تسديده له سيكون بعد اربع سنوات فاذا أضيف الى ما تضمنته هاتان الورقتان قيام جعفر بك بالدفع لأدم بك جملة مبالغ وعدم مطالبة السيدة المذكورة لجعفر بك بشيء من باقي الثمن من وقت تحرير المخالصة في سنة ١٩٢١ الى ان توفيت في سنة ١٩٣٠ كان كل ذلك دالا على ان الدين انتقل الى ادم بك بطريق الاستبدال وان هذا الاستبدال قد تنفذ بالفعل ولا ينفى حصوله ان جعفر بك كان يدفع لأدم بك في الوقت الذي لم يكن باقي الثمن قد عرف على وجه التحديد مبالغ ذكر في ايصالها انها فرض ذلك لانه مادام ان ادم بك أصبح دائما بهذا الباقي ومدينا في الوقت نفسه بقيمة المبالغ المحرر بها هذه الايصالات فالمقاصة تحصل بين الدينين بقوة القانون وعلى ذلك فما قرره الحكم المطعون فيه من ان الورقة الصادرة من جعفر بك لا تنفي هذا الاستبدال جاء مخالفا للقانون - الثالث - انه على فرض انه لم يكن هناك استبدال دائر بآخر وان باقي الثمن ما يزال مطلوبا

للرحومة فاطمة هانم خاتون فانه ثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين ان المبالغ التي استلمها ادم بك زوجها صرفت في شئونها هي وعلى ذلك كان يتعين اجراء هذه المقاصة كما طلب الطاعنون وعلى هذا فرفض محكمة الاستئناف اجابة طلبهم هذا جاء مخالفا للقانون .

ومن أجل ذلك طلب الطاعنون قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتمضي الحكم المطعون فيه .
« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد ان بينت بحكمها المطعون فيه وقائع الدعوى وما جرى فيها امام محكمة الدرجة الاولى قالت : « ومن حيث »
« ان المحكمة تستخلص من الورقتين المحررتين في »
« ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ ان باقى الثمن لم يدفعه »
« المشتري الى البائعة وانه لم يرل باقيا في ذمته »
« ومن حيث ان ما اثاره المستأنفون من دفاع من »
« ان الورقة الثانية ولوانها تدل على ان مورثهم »
« لم يدفع باقى الثمن الا انها تدل في الوقت نفسه »
« على حصول استبدال تعهد بمقتضاه المرحوم »
« يوسف جعفر بك ان يدفع باقى الثمن الى محمد ادم »
« بك وان البائعة قبلت ذلك الاستبدال وبذلك »
« انتهت علاقة التزام المشتري اليها وانتقلت »
« الى محمد ادم بك فدفاع لا يبرره الواقع وليس »
« له سند من القانون لأن الفقرة الثالثة من »
« المادة ١٨٧ من القانون المدنى تقضى بان »
« الاستبدال يحصل في هذه الحالة اذا اتفق »
« الدائن مع مدينه على دفع الدين لشخص آخر »
« وارتضى الشخص المذكور بذلك فمثل هذا »
« الاستبدال يستلزم رضا الأطراف الثلاثة »
« الدائن القديم والمدين والدائن الجديد »

« ومن حيث ان ورقة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ »
« التي يستند عليها المستأنفون في اثبات ذلك »
« الاستبدال لا تدل في معناها ولا في صريح لفظها »

على حصول ذلك الاستبدال وليس فيها ما يدل على قبول الاطراف الثلاثة على عمل ذلك الاستبدال ولا بد في مثل هذه الحالة ان تظهرنية الدائن القديم والمدين والدائن الجديد بصراحة لأن الاستبدال لا يستتج وعلى ذلك فلا يمكن ان تؤخذ تلك العبارة التي ذكرها يوسف جعفر بك في الورقة المؤرخة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ من أنه بعد معرفة الحساب النهائي بالضبط سيكتب ورقة باسم حضرة محمد ادم بك على أنها استبدال بالدين لعدم توافر شروطه وعلى ذلك يكون التزام المشتري يباقي الثمن للبائعة مازال قائما .

« ومن حيث ان ما ذكره المستأنفون من »
« أن مورثهم دفع فعلا عدة مبالغ الى محمد ادم بك »
« بموجب إيصالات فان ذلك لا يدل على حصول »
« استبدال بالدين فضلا عن انه ثابت صراحة من »
« تلك الايصالات ان المبالغ التي دفعها يوسف جعفر »
« بك كانت بطريق السلفة لا من اصل باقى الثمن »
« وحيث انه يبين من هذا الحكم أن محكمة »
« الاستئناف قد صدرت عن مبدأ خاطيء هو وجوب »
« اثبات عملية الاستبدال بالكتابة الصريحة ثم »
« طبقته على الدعوى فقالت أن ورقة ١٤ سبتمبر »
« سنة ١٩٢١ (مذكرة جعفر بك) لا تثبت حصول »
« استبدال بالدين بين الدائن القديم والدائن »
« الجديد والمدين . »

« وحيث ان الاستبدال حقيقة قانونية ان »
« صح القول فيها بأنها لا تفترض كما نص على ذلك »
« في المادة ١٢٧٣ من القانون الفرنسى فهى من »
« الحقائق المركبة التي كما يمكن اثباتها بالكتابة »
« الصريحة يصح اثباتها بطريق الاستنتاج كبدا »
« الاثبات بالكتابة تعززه القرائن وظروف »
« الأحوال المؤيدة له . »

« وحيث انه من جهة أخرى فان محكمة »
« الاستئناف بعد أن نفت الاستبدال المدعى به »

المدين في أول الأمر بعبارة عامة واشترط
لابطالها أن تكون صادرة بقصد
إلحاق الضرر بالدائن أى بطريق الغش
(en fraude de ses droits) ثم أتى بعد
ذلك على ذكر التبرعات فلم يشترط لابطالها
إلا ثبوت الضرر الناتج عنها .

وغش المدين المتصرف وحده في المعاولات
لا يكفي للحكم بإبطال تصرفه بل يجب إثبات
تواطئه مع المتصرف له على الإضرار بالدائن
لأن الغش من الجانبين من الأركان الواجب
قيام الدعوى البوليسية عليها . فالحكم الذي
لا يأبه بعدم حصول التواطؤ بين المتعاقدين
يكون حكماً مخالفاً للقانون متعيناً نقضه .

٢ - دعوى بطلان الرهن المؤسسة على
الصورية لا يمكن أن تقوم لها قائمة مادام لم
يطعن بأن القرض نفسه صوري لا وجود له
فانه لا يتصور قيام رهن صوري ضامن
لقرض حقيقي .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن خطأ محكمة الموضوع
في تطبيق القانون من ناحيتين - الأولى - من
ناحية اعتبار علم المتصرف له بالمديونية السابقة
كافياً لإبطال التصرف مغفلة بهذا وجوب توافر
التواطؤ بين المدين المتصرف وبين المتصرف إليه
والثانية من ناحية فهم شرط إعسار المدين
المتصرف بسبب التصرف المطعون فيه على
وجهه الصحيح .

« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون
فيه يبين انه بحث أركان الدعوى البوليسية وقرر
فيها ماقرر في الأسباب الآتية .

بالطريقة السالفة الذكر لم تبين ماالذى ينبغي أن
يوصف به قانوننا (يكيف) ما تم في واقع الأمر بين
الأطراف الثلاثة وما الذى أرادوه من تحرير
المخالصة المؤرخة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ وكان
لزاماً عليها أن تعطى لهذا الواقع التكيف القانوني
الذى يكون له أثره في الحكم - وقد ترتب على
إغفالها ذلك انها جزأت المذكرة المؤرخة في
١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ فأخذت ورثة يوسف
جعفر بك بصدرها الذى جاء فيه أن ورقة المخالصة
صورية وأهدرت عجزها الذى ذكر به ماوقع
بين جميع أطراف المخالصة من استبدال أو غيره
بغير ان تذكر ما اذا كانت هذه التجزئة جائزة
قانوناً أم غير جائزة

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون
فيه قد أخطأ في تفسير القانون وفي تطبيقه ومن
ثم يتعين نقضه .

(طعن مظهر جعفر افندى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد
كامل البندارى بك ضد فؤاد محمد على افندى وحضر عنه الاستاذ
احمد رشدى رقم ٧٥ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

١٤

٢٧ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - دعوى بوليسية - تصرفات المدين في أمواله بمقابل .
التبرعات . الفرق بينهما في حكم المادة ١٤٣ مدنى .
التواطؤ بين المدين والمتعاقد معه . وجوب اثباته .
- ٢ - دعوى بوليسية - دعوى بطلان رهن . تأسيسها على
الصورية . عدم الطعن على الدين الحاصل من أجله
الرهن . لا قيام لدعوى بطلان الرهن .

المبادئ القانونية

- ١ - إن المادة ١٤٣ من القانون المدنى تدل
دلالة واضحة على أن المشرع المصرى قد قصد
أن يفرق بين تصرفات المدين في أمواله بمقابل
وبين التبرعات الصادرة منه فذكر تصرفات

غش المدين المتصرف وحده في المعاولات
لا يكفي للحكم بابطال تصرفه بل يجب اثبات
تواطئه مع المتصرف له على الاضرار بالدائن لأن
الغش من الجانبين من الأركان الواجب قيام
الدعوى البوليصة عليها .

« وحيث ان محكمة الاستئناف - إذ قررت في
حكمها المطعون فيه أنه « لا يشترط لتوفر هذا
الركن أن يكون هناك تواطؤ بين المتعاقدين »
تكون لا نزاع قد خالفت القانون مخالفة صريحة
ولذا يكون حكمها معيباً من هذه الناحية متعيناً
نقضه بدون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

« وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها
« وحيث ان الثابت من البيانات الواردة في
صدر هذا الحكم والمستقاة من وقائع الحكم
المطعون فيه أن الست زين عوضين السيبي رفعت
الدعوى الحالية بطلب الحكم بإعلان عقد الرهن
استناداً إلى ان هذا الرهن حرر بطريق الصورية
بين المدين عبد الرحمن عبد الباقي عوضين السيبي
وبين الدائن المرتين احمد عبد الفتاح حشيش
اضراراً بها ، وأن محكمة أول درجة بعد أن ندبت
خبيراً لتقدير المنزل المرتين وقت الرهن رأت أنه
لا يوجد أي دليل جدي على الصورية ولذا حكمت
برفض الدعوى ، وأن الست زين المذكورة
استأنفت هذا الحكم واستقر دفاعها أمام محكمة
الاستئناف على طلب البطلان على أساس الدعوى
البوليصة ولم يعترض احمد عبد الفتاح حشيش
على ذلك بل ناقش اركان هذه الدعوى .

« وحيث ان الست زين عوضين السيبي قد
أوضحت في مذكراتها أمام محكمة النقض ان دعواها
سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة
الاستئناف كانت ولا تزال قائمة على سببين الصورية
وابطال التصرف ، وأنها لم تقصد من دعواها هذه

« وحيث ان أركان الدعوى ثلاثة - أولاً -
« أسبقية دين المستأنفة وهذا لا نزاع فيه فقد »
« تبين ان دينها ترتب في ذمة المستأنف عليه »
« الأول قبل رفع الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٣١ »
« أي قبل ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وأما عقد »
« الرهن فانه لم يتحرر إلا بتاريخ ٥ يناير سنة »
« ١٩٣١ ، - ثانياً - اعسار المدين فان هذا »
« الأخير لم يدع بوجود أملاك أخرى فتصرفه »
« بالرهن في هذا المنزل أضاع على المستأنفة »
« محل الوفاء وأصبح المدين المذكور معسراً »
« فهذا الشرط متوافر أيضاً - ثالثاً - علم الراهن »
« بالدين ومن المقرر أنه لا يشترط لتوافر هذا »
« الركن أن يكون هناك تواطؤ بين المتعاقدين »
« في العقد الأخير وهو الرهن هنا بل يكفي أن »
« يكون المتعاقد مع المدين عالماً بحاله وأن العمل »
« الذي اشترك فيه تجعل المدين غير قادر »
« على الوفاء . »

« وحيث ان المادة ١٤٣ من القانون المدني
الأهلي تنص على ان للدائنين في جميع الأحوال
الحق في طلب ابطال الأفعال الصادرة من مدينهم
بقصد ضررهم وفي طلب ابطال ما حصل منهم من
التبرعات وترك الحقوق اضراراً بهم

« وحيث ان صياغة هذه المادة تدل دلالة
واضحة على ان المشرع المصري قد قصد التفرقة
بين تصرفات المدين في أمواله بمقابل وبين التبرعات
الصادرة منه فذكر تصرفات المدين في أول الأمر
بعبارة عامة واشترط لا بطلانها أن تكون صادرة
بقصد إلحاق الضرر بالدائن أي بطريق الغش
(en fraude de ses droits) ثم أتى
بعد ذلك على ذكر التبرعات فلم يشترط لا بطلانها
إلا ثبوت الضرر الناتج عنها .

« وحيث ان الواضح من هذه المادة أن

مع المدین علی الأضرار بالدائن .

(طعن احمد عبد الفتاح حشيش افدى وحضر عنه الاستاذ
سباحى بك ضد السيد زين عوض السيسى وآخر وحضر
عنها الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك رقم ٨٧ سنة ٦ ق بالهيئة
السابقة)

١٥

٢٧ مايو سنة ١٩٣٧

دعوى تزوير . أدلة للتزوير . اعلانها . مضى ميعاده .
الحكم بسقوط الدعوى . جوارى . دليل جديد .
تقديمه بعد الميعاد . قبوله . جاز .
(المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ مرامات)

المبدأ القانونى

إن المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات تنص
على أنه إذا مضى الميعاد المذكور في المادة ٢٧٩
جاز الحكم بسقوط دعوى التزوير . وما دام
الحكم بالسقوط جوازياً ومتعلقاً بسلطة
قاضى الدعوى التقديرية فلا رقابة لمحكمة النقض
عليه في الأخذ بأحد وجهى الحكم .

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على سبعة أوجه تحصل
فما يأتى :- أولاً - أن جميع الأدلة التى أخذت بها
المحكمة لاتثبت التزوير - ثانياً - أخذت المحكمة
بأقوال الطاعنة فى محضر معاون المجلس الحسى
بأن زوجها تقدمت به السن وغاب عقله ولم
تأخذ بما ثبت ضد هذا من تقرير الطبيب الشرعى
بأنه سليم العقل وبرفض طلب الحجر المقدم منها
- ثالثاً - لم تلتفت المحكمة الى ما أبداه الدفاع من
ان حجم ورقة السند أكبر من حجم أوراق
الايجار التى اعتاد احمد رضوان التوقيع عليها ومن
انه لم يوقع فى يوم واحد أكثر من ورقتين
فيستحيل ان يدس عليه السند خلافا لما قرره
المحكمة من ان السند دس على احمد رضوان .

ابطال القرض الذى عقده احمد عبد الفتاح حشيش
بل كان غرضها ابطال الرهن الضامن لهذا القرض
« وحيث انه سواء تمسكت الست زين عوضين
أمام محكمتى الموضوع بالدفعين معاً أو انها
اقتصرت على التمسك فقط بطلب ابطال التصرف
امام محكمة الاستئناف فان دعوى بطلان الرهن
مؤسسة على الصورية لا يمكن على أى حال ان
تقوم لها قائمة مادام لم يطعن بأن القرض نفسه
صورى لاجوده إذ لا يمكن ان يتصور رهن
صورى ضامن لقرض حقيقى .

« وحيث انه بالنسبة لدعوى ابطال التصرف
فان الأدلة التى ساقتها الست زين عوضين هى
نفس الأدلة التى قدمتها لمحكمة أول درجة لاثبات
الصورية وهى تنحصر فى خمسة أوجه :- أولاً -
ان الدائن المرتهن كان يعلم بدينها بدليل انه سمعت
اقواله كشاهد للدين فى القضية المدنية رقم ٤٥
سنة ١٩٣١ كلى التى كانت مرفوعة منها ضد مدینها
- ثانياً - ان الدائن المرتهن لم يتخذ أى اجراء
للحصول على دينه رغم حلول ميعاده إلا بعد صدور
الحكم بدينها ورفعها دعوى نزاع الملكية - ثالثاً -
ان المدین قرر فى عقد الرهن انه استلم مبلغ الرهن
نقدأ فى غير مجلس العقد مع ان المفهوم ان يكون
الدفع فى اثناء تحرير العقد أو عقب التوقيع عليه
- رابعاً - ان قيمة المنزل أقل من قيمة الرهن
- خامساً - ان حالة الدائن المرتهن ما كانت تسمح
بأن يدين المدین بالمبلغ الوارد بعقد الرهن .

وقد بحثت محكمة أول درجة هذه الأدلة بحثاً
مستفيضاً خلصت منه بأنها جميعها غير جدية لاتؤدى
الى صورية عقد الرهن وهى كذلك لاتصلح
لتدعيم طلب ابطال التصرف لأنها فى مجموعها
لاتؤدى الى علم الدائن المرتهن بالدين وتواطئه

٤- رابعا - استند الحكم على ان محمد علي الشيخة هو خال ووكيل الطاعنة وهي واقعة لاجود لها لانه ليس بخالها ولانها عزلته من التوكيل .
٥- خامسا - أغفل الحكم الكلام عن مستدين تقدما لمحكمة الاستئناف هما ورقة صادرة من محمود نعيم الشاهد الثاني الموقع على السند وقسيمة زواج مورث المدعى عليهما في الطعن بأخرى غير الطاعنة في سنة ١٩٣٥ - سادسا - رفضت المحكمة دفعا بعدم تقديم أدلة التزوير في مدة الثمانية الايام المحددة قانونا في المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات وقبلت المحكمة أدلة بعد هذا الميعاد . - سابعا - استند الحكم على ان تاريخ صنع ختم الشاهد حصل بعد التاريخ العرفي للسند بستين وهذا لا يثبت التزوير ، وعلى ما اعترف به اخو الطاعنة من انه هو الذي كتب السند وأغفل الحكم جزءا من أقوال هذا الاخ يفيد الطاعنة .

ومن أجل ذلك تطلب الطاعنة الحكم بنقض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة الاستئناف لتحكم فيها دائرة أخرى من جديد .

« وحيث ان جميع هذه الأوجه عدا السادس منها مؤداها ان الأدلة التي اخذت بها المحكمة لا تثبت التزوير وان المحكمة أغفلت الكلام على بعض المستندات ومناقشة أقوال الشهود التي جاءت في مصلحة الطاعنة

« وحيث ان جميع هذه المسائل قد استقر قضاء محكمة النقض والابرام على انها موضوعية من حاصل فهم الدعوى خارجة عن رقابة محكمة النقض وعلى ان محكمة الموضوع ليست مكلفة بالرد على جميع ما يثيره الخصوم في مناقشاتهم مادامت المحكمة تكون قد كونت اعتقادها من مجموع ظروف الدعوى وملابساتها وتكون الأدلة التي اخذت بها مقبولة عقلا وقانونا .

« وحيث ان الوجه السادس من وجوه الطعن يتحصل في ان الطاعنة دفعت بعدم قبول الدليل الجديد الذي تقدم به مورث المدعى عليهم في الطعن بعد ميعاد الثمانية الايام المقررة قانونا لاعلان أدلة التزوير ومحكمة الموضوع قضت برفض هذا الدفع مخالفتين في ذلك نص المادتين ٢٧٩ و٢٨٠ من قانون المرافعات .

« وحيث ان المادة ٢٨٠ تنص على انه « إذا مضى الميعاد المذكور في المادة ٢٧٩ جاز الحكم بسقوط دعوى التزوير

« وحيث انه مادام الأمر جوازا ومتعلقا بسلطة قاضي الدعوى التقديرية فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في الأخذ بأحد وجهي الحكم .

(طعن الست صفية صالح احمد الخليل وحضر عنها الاستاذ ابراهيم الهلباوي بك ضد ورثة المرحوم احمد رضوان رقم ٩ سنة ٦ قبالية السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١٦

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ (١)

- ١ - الوقف - تعريفه . هو عقده . أى أصل عقد الوقف
- ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية - منها من نظر المنازعات المتعلقة بأصل الوقف . أى أركان العقد وشروط صحته . غيره . تختص به
- ٣ - وقف في مرض الموت - لا يتعلق بركن الوقف ولا شروط صحته . ليس من أصل الوقف .
- ٤ - أهلية المتصرف - طبقاً للاحوال الشخصية . أهلية الواقف . لا يدخل فيها مرض الموت . عقد الواقف . في مرض الموت . صحته في ذاته . ليس شرطاً من شروط صحته .
- ٥ - حق الوارث - يستمد من الشرع . الطعن في تصرف مورثه . هو طلب إبطاله . كطلب تبني لدعوى المطالبة بحقه الميراثي . عدم تعلقه بأصل الوقف
- ٦ - بطلان العقد - في مرض الموت . بطلان نسي . غير متعلق بأصل العقد .
- ٧ - وارث - اعتباره من الغير بالنسبة لتصرفات مورثه . بقصد حرمانه . حاله بالنسبة للوقف . غير متعلق بأصله .
- ٨ - المادة ١٦ من لائحة الترتيب - نصها - دال على التخصيص والتقييد . فيما يتعلق بأصل الوقف .

المبادئ القانونية

- ١ - الأوقاف جمع وقف - والوقف عند الفقهاء إسم معين لعقد من عقود الاسقاطات (التبرعات) يفيد حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة . أو على وجه من وجوه البر .

(١) راجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ المجلة السنة السادسة عشرة ص ١٨ وبمقتضى الاستانصافى مرعى - المجلة السنة السابعة عشرة صحيفتى ٤٨٨ و ٨٠٠

فكلمة وقف إذا في عرف المشرعين هي عقده . وبناء على هذا يكون قول المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية « أصل الوقف » يساوى بالضبط « أصل عقد الوقف » أى أركان هذا العقد .

٢ - إذا منعت المادة ١٦ من اللائحة المحاكم الأهلية من نظر المسائل (المنازعات) المتعلقة بأصل الوقف فإن معنى ذلك أن الممنوع فقط هو نظر المنازعات المتعلقة بأركان عقد الوقف وما يتبعها من شروط الصحة . وما لا يتعلق بهذه الأركان وبما يتبعها من شروط الصحة غير داخل في هذا المنع وتكون المحاكم الأهلية مختصة بنظره دون غيرها ويؤكد هذا النظر النص الفرنسي للمادة ١٦ المذكورة والذي يعتبر أصلاً - وما النص العربي إلا ترجمة له - فقد جاء هذا النص بالصفة الآتية

(Contestations relatives à la constitution des Wakfs)

أى أركان عقده وما يتصل بها من شرائط صحته وهذا يتفق أيضاً مع كتب الفقهاء من أن أصل الوقف هو ما يبنى عليه صحته وتتوقف عليه ، أى أركان عقده وشروط صحته وهى المتعلقة بالواقف وبالصيغة التى ينقذ بها الوقف وبالعين الموقوفة وبالجبهة الموقوف عليها .

٣ - إن مسألة صدور الوقف في مرض موت

(٤)

دعوى بطلان الوقف لصدوره في مرض موت المورث نزاع متعلق بشرط من شروط صحة الوقف وهو الخاص بأهلية الواقف وبالتالي متعلق بأصل الوقف .

٥ - إن حق الوارث حق قائم بذاته يستمد من الأمر الشرعي . فللوارث إذا رفع الدعوى في حالة تصرف مورثه تصرفاً قصد به حرمانه من حقه في ميراثه وهو في الواقع طلب استرداد حق الوارث في الميراث . ومنع التعرض له فيه ولا يحصل منع التعرض إلا بإزالة سببه ومحو أصله ، ولا يتأتى ذلك إلا بإبطال التصرف الذي هو أداة هذا التعرض وأصله . والوارث لا يجعل طلب بطلان العقد طلباً أصلياً لبطلان الحق أركانه وصحته . وإنما هو يطلب إبطال هذا العقد كطلب تبعية لازم اقتضته دعواه الأصلية وهي المطالبة بحقه في حصته الميراثية وتثبيته فيه . ولا يتحقق تثبیت هذا الحق إلا بالغاء هذا التصرف سواء كان صحيحاً في ذاته أو باطلاً أو فاسداً . وبطلان هنا معناه استبعاد عقد التصرف واعتباره كأن لم يكن بالنسبة للوارث لا غير . فالدعوى إذاً في هذه الحالة بشقيها الأصلي والتبعية لا تتعلق بأصل الوقف .

٦ - لو سلم جدلاً أن بطلان العقد لحصوله في مرض الموت هو بطلان نسبي بالمعنى القانوني فمن المقرر علماً وعملاً أنه لا يكون بطلان في العقود إلا بالنسبة للعقاد والمتعاقدين ولمن يكون في مصلحته هذا البطلان من المتعاقدين ويترتب على ذلك أن العقد لا يوصف بالصحة

الواقف لا يتعلق بركن الوقف ولا بأي شرط من شروط صحته إذ قد صح إجماع أهل الشرع على أن التصرف الحاصل في مرض موت المتصرف هو عقد وتصرف صحيح لازم ولا كنهه موقوف ، ويترتب على صحة عقد الوقف الصادر في مرض الموت أن مرض الموت هذا لا يتصل بالوقف من حيث ركنه وشروط صحته وما دام الأمر كذلك فتختص المحاكم الأهلية دون غيرها بنظر هذا النزاع ٤ - إن الحكم في الأهلية للتصرف في جميع العقود (ومنها عقود الاسقاط كالوقف) يكون على مقتضى الأحوال الشخصية ، والمراد هنا بالأهلية أهلية الأداء . وأحكام الأحوال الشخصية المقتضى مراعاتها في أهلية الواقف هي أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن المجمع عليه عند الفقهاء وغير الفقهاء أن أسباب فقد الأهلية فقداناً تاماً أو ناقصاً محددة وليس من بينها مرض الموت . وفضلاً عن هذا فليس من بين شرائط صحة عقد الوقف المقررة شرعاً أن لا يكون الواقف مريضاً بل بالعكس أن المقرر في جميع المراجع الفقهية السابق بيانها أن عقد الواقف الصادر في مرض الموت صحيح ولا يكون العقد صحيحاً إلا إذا كان صادراً من ذي الأهلية المعتبرة شرعاً . ولا سند فيما قالته محكمة النقض في حكمها الرقم ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ من أن الشارع جعل الواقف غير ذي أهلية للتبرع في وقت مرض موته لا سند له من الشرع أو القانون . وبناء على ذلك فلا يمكن أن تعتبر

أو بالبطلان بالنسبة للغير إنما يكون هذا العقد بالنسبة له غير سار عليه أو غير نافذ في حقه كما يقول الفقهاء ، ولهذا فلا حاجة به إلى أن يتمسك ببطلان هذا العقد ولا بصحته لأن العقد غير نافذ في حقه حتى ولو كان في ذاته صحيحا . فطلب الغير إذا إبطال هذا العقد ليس الغرض منه البطلان النسبي للعقد إنما الغرض هو عدم سريان هذا العقد عليه . والنزاع الذي موضوعه عدم نفاذ العقد (عدم سريانه) على من لم يكن طرفا فيه وباعتبار أنه أضر بحق له مشروع هو نزاع خارج عن هذا العقد بالمرّة سواء من ناحية أصل هذا العقد أى أركانه وشروط صحته أو من أى ناحية أخرى من نواحيه .

٧ - تطبقا لما تقدم ولما كان من المقرر فقها وقضاء أن الوارث هو من الغير بالنسبة للعقود التي تصدر من مورثه بقصد الإضرار بحقه يكون نزاع الوارث المتعلق بالطعن في تصرف المورث بالوقف بقصد الإضرار بحق هذا الوارث في الميراث نزاعا قائما بذاته لا يمت بشيء إلى أصل الوقف أى من حيث صحته وبطلانه ولا من حيث نواحي العقد الأخرى والمستخلص من أقوال الفقهاء أن مرض الموت في ذاته ليس عاملا أساسيا له أثر في صحة تصرف المورث الحاصل في فترة المرض المذكور ، إذ أن الشارع الاسلامي بعد أن قرر قاعدة عامة هي بطلان كل تصرف من المورث ثبت أنه حصل بقصد الإضرار بمورثه رسم الطريق الشرعي الموصل إلى

إثبات أن هذا التصرف حصل بقصد حرمان الوارث من الميراث . فتنى أثبت الورثة بأن التصرف حصل من المورث في مرض موته كان هذا دليلا على قصد المورث في الحرمان وأنه لا موجب لإقامة دليل آخر خلاف دليل مرض الموت للتدليل على قصد الإضرار من المورث طبقا للقاعدة الشرعية « لا حجية مع الاحتمال الناشئ عن دليل »

٨ - أن عموم وإطلاق المادة ١٦ من لائحة الترتيب غير مقبول وعلى خلاف أصول التفسير لمخالفته لنص هذه المادة إذ هي دالة بذاتها على التخصيص والتقييد لأنها قررت أن مناط عدم الاختصاص هو أصل الوقف فيجب مراعاة هذا التخصيص . ولا اعتراض على هذا التخصيص الذي أراده الشارع بأنه فيه قسمة المسائل المتعلقة بموضوع واحد - وهو الوقف هنا - وجعل بعضها من اختصاص محكمة والبعض الآخر من اختصاص محكمة أخرى لأن هذا من حق الشارع . والقضاء يتقيد بالتخصيص . ولا يغير من هذا النظر مجرد إبدال نص المادة بوضع عبارة « عقد » بدل كلمة « أصل » للقول بأن نص المادة عام لأن نص المادة الأصلية هو الواجب مراعاته من غير تعديل .

المحكم

« من حيث أن الدعوى الحالية بنيت على أن المرحوم محمد بك أبو وافية أوقف الأعيان المبينة بورقة التكليف بالحضور على زوجته الست وهيبة محمد عبدالقادر وعلى ابنته منها الست نبويه وذلك

بكتاب وقفه الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ ويقول المستأنف عليهم أولاد الواقف المذكور أن هذا الوقف صدر في مرض موت مورثهم هذا وطلبوا لهذا السبب الحكم بإطلاق الوقف المذكور والحكم لهم بنصيبهم الشرعي في الأعيان المذكورة وقد صدر الحكم المستأنف بإطلاق عقد الوقف لصدوره في مرض موت المورث وبالنصيب الشرعي.

« ومن حيث أن المستأنفين دفعنا الدعوى أمام هذه المحكمة بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها بعلّة أن دعوى بطلان وقف المريض مرض الموت من اختصاص المحاكم الشرعية دون غيرها واعتمدتا في ذلك على المادة ١٦ من لائحة المحاكم الأهلية .

« ومن حيث أن ما اشتملت عليه المادة ١٦ المذكورة خاصا بالوقف هو النص التالي (ليس لهذه المحاكم - أي المحاكم الأهلية - أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف) .

« ومن حيث أن قول المادة المذكورة (أصل الأوقاف) قول مؤلف من مضاف هو أصل ومضاف إليه هو الأوقاف - ومن البدييات المنطقية أنه لن يعرف المضاف قبل معرفة المضاف إليه فلا جرم أنه يجب تعريف معنى الأوقاف أولا ثم معنى الأصل ثانيا .

أما الأوقاف فجمع وقف والوقف عند الفقهاء اسم معين لعقد من عقود الاسقاطات (التبرعات) يفيد حبس العين عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة أو على وجه من وجوه البر فكلمة وقف إذا في عرف المشرعين هي عقده كما إذا قلت البيع فهو في العرف الفقهي عقده وجمعه يبيع وبناء على هذا يكون قول المادة ١٦ المذكورة (أصل الوقف)

يساوى بالضبط (أصل عقد الوقف) أما ظمة أصل فإن أصل كل شيء هو ما يستند تحقيق ذلك الشيء إليه ويكون حيث أصل عقد الوقف هو أركان هذا العقد ذلك لأنه من المسائل الأولية في الشرع والقانون أن كل عقد يستند في تحقيق وجوده على أركانه وتوافر شروط هذه الأركان وتكون النتيجة المنطقية لما تقدم أن قول (أصل الوقف) يساوى بالضبط (أركان عقد الوقف) « ومن حيث أنه يتبين من هذا القياس المنطقي أنه إذا منعت المادة ١٦ المحاكم الأهلية من نظر المسائل (المنازعات) المتعلقة بأصل الوقف فإن معنى ذلك أن الممنوع فقط هو نظر المنازعات المتعلقة فقط بأركان عقد الوقف وما يتبعها من شروط الصحة وما لا يتعلق بهذه الأركان وبما يتبعها من شروط الصحة غير داخل في هذا المنع وتكون المحاكم الأهلية مختصة بنظره دون غيرها .

« ومن حيث أن الذي يؤكد هذا النظر أن النص الفرنسي للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية جاء مطابقا كل المطابقة للتفسير المتقدم بيانه ومعلوم أن واضع هذه اللائحة من الأجانب الذين وضعوه باللغة الفرنسية فهم الأصل - وما النص العربي الا ترجمة له - فقد جاء النص الفرنسي المقابل (للمسائل المتعلقة بأصل الوقف) هكذا : (contestations relatives à la constitution des wakfs)

والترجمة الحرفية لذلك (المنازعات المتعلقة بالتكوين الأساسي للأوقاف من حيث مكوناتها الأساسية) إذ أن كلمة constitution اسم مصدر مشتق من فعل constituer ومعناه (كون الشيء من عناصره الأساسية) ولا شك في أن هذا التكوين الأساسي للوقف على هذا النحو لا يكون الا بتوافر عناصره الأساسية وبما لا يقبل المجادلة

أن هذه العناصر الأساسية لا تكون إلا أركان عقده الشرعية وما يتصل بها من شرائط صحته لأنه إذا لم يوجد ركن منها فلا وقف ويظل بعدم قيام شرط من شروط الصحة الأساسية .

« ومن حيث أن الذي يزيد هذا النظر حجة أن المتفق عليه في كتب الفقهاء أن أصل الوقف هو ما يبنى عليه صحته وتوقف عليه (راجع في ذلك صحيفة ١٩٠ من الأصول القضائية للشيخ علي قراعه و ١٣٥ من كتاب مباحث الوقف للشيخ زيد والمادة ٥٦٧ من كتاب العدل والانصاف لقدري باشا وغير ذلك من كتب الفقه الاسلامي) وقد قالوا بلا خلاف بينهم أن ما يبنى عليه صحة الوقف ويتوقف عليه هو أركان عقده وشروط صحته وهي المتعلقة بالواقف وبالصيغة التي ينعقد بها الوقف وبالعين الموقوفة وبالجملة الموقوف عليها ويتبين من ذلك أن تعريف أصل الوقف حسب أقوال فقهاء الشرع يطابق التعريف المتقدم بيانه المستخلص من مفهوم النص الصريح للمادة ١٦ من لائحة المحاكم الأهلية .

« ومن حيث أنه لما تقدم تكون المحاكم الأهلية مختصة بالفصل في منازعات الوقف إلا ما كان منها متعلقاً بأركان عقده وما تتصل به من شروط صحته فالمنازعات المتعلقة بعقد الوقف من أي ناحية أخرى خلاف الناحية المتعلقة بأركانه وشروط صحته الأساسية هي من صميم اختصاص المحاكم الأهلية دون غيرها .

« ومن حيث أن مسألة صدور الوقف في مرض موت الواقف لا تتعلق بركن الوقف ولا بأي شرط من شروط صحته إذ قد صح إجماع أهل الشرع على أن التصرف الحاصل في مرض موت المتصرف هو عقد وتصرف صحيح لازم ولكنه موقوف ويترتب على صحة عقد

الوقف الصادر في مرض الموت أن مرض الموت هذا لا يتصل بالوقف من حيث ركنه وشروط صحته وما دام الأمر كذلك فالطعن على الوقف بصدوره في مرض موت الواقف هو نزاع لا يتصل بأي شرط من شروط انعقاده وصحته فهو إذا نزاع لا يتعلق بأصل الوقف تطبيقاً لما تقدم بيانه وتكون المحاكم الأهلية مختصة بنظر هذا النزاع دون غيرها .

« ومن حيث أن المستأنفين استندتا في الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى إلى حكم صادر من محكمة النقض بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ .

« ومن حيث أن محكمة النقض المذكورة اعتمدت في التدليل على أن المحاكم الأهلية ممنوعة من نظر النزاع الخاص بمرض موت الواقف على ما قالته في العبارة التالية الواردة في حكمها وهي بنصها : (أن دعوى الوارث بطلان وقف مورثه لحصوله في مرض الموت هي دعوى تثير نزاعاً في مسألة أهلية هذا الواقف للتبرع لوارثه وعدم أهليته أو مسألة تملق حق الوارث بالعين الموقوفة فلا يملكها الواقف ملكاً خالصاً حتى يسوغ له حبسها عن وارثه وأية المسألتين متعلقة بصميم أصل الوقف من جهة صحته وبطلانه فالمحاكم الأهلية لا اختصاص لها أصلاً بنظرها والقول بغير ذلك لا سند له من القانون ولا من المنطق الصحيح)

« وحيث أنه يفهم من عبارة محكمة النقض (صميم أصل الوقف من جهة صحته وبطلانه) أن مراد المحكمة منها هو أركان عقد الوقف وشروطه المقررة شرعاً لصحته ويفهم حينئذ مما ذكر أن محكمة النقض قررت أن النزاع الخاص

بمرض موت الواقف متعلق بأركان عقد الوقف وشروط صحته وأنه لهذا الارتباط قضت بأن المحاكم الأهلية غير مختصة بالنظر في هذا النزاع

«ومن حيث أن هذه النتيجة الأخيرة التي استخلصتها محكمة النقض تكون صحيحة لو كانت مقدمتها صحيحة ولا يكفي الاقتناع بصحة هذه المقدمة مجرد قولها أنها ثابتة بداهة أو أن القول بغير ذلك لا سند له من القانون ولا من المنطق الصحيح .

« ومن حيث أن الصواب أن هذه المقدمة التي ساقها محكمة النقض وهي قولها (أن الواقف يكون فاقد الأهلية شرعاً عند انشاء وقفه في مرض موته) هذه المقدمة غير صحيحة قانوناً لمخالفتها للقواعد الشرعية وغير الشرعية للأسباب الآتية : - أولاً - أن القانون نص على أن الحكم في الأهلية للتصرف في جميع العقود (ومنها عقود الاسقاط كالوقف) يكون على مقتضى أحكام الأحوال الشخصية والمراد هنا بالأهلية الأهلية الآداء وما نظن أن هناك خلافاً في أن أحكام الأحوال الشخصية المقتضى مراعاتها في أهلية الواقف هي أحكام الشريعة الإسلامية ومن المجمع عليه عند الفقهاء وغير الفقهاء أن أسباب فقد الأهلية الذي يشوب صحة التصرف فقداً تاماً أو ناقصاً محددة وليس من بينها مرض الموت وفضلاً عن هذا فليس من بين شرائط صحة عقد الوقف المقررة شرعاً أن لا يكون الواقف مريضاً بل بالعكس أن المقرر في جميع المراجع الفقهية كما سبق بيانه أن عقد الواقف الصادر في مرض الموت صحيح ولا يكون العقد صحيحاً إلا إذا كان صادراً من ذي الأهلية المعتبرة شرعاً فقول محكمة النقض أن الشارع جعل الواقف غير ذي أهلية للتبرع في

وقت مرض موته لا سند له من الشرع أو القانون بل قول مخالف لما قضى به في هذا الشأن .

« وبما أن هذا القول الذي ثبت عدم صحته لمخالفته للشرع والقانون قد جعلته محكمة النقض مقدمة للنتيجة التي ذكرتها من أن دعوى بطلان الوقف لصدوره في مرض المورث نزاع متعلق بشرط من شروط صحة الوقف وهو الخاص بأهلية الواقف فوجب إذا الحكم بأن هذه النتيجة غير صحيحة لعدم صحة مقدمتها . - ثانياً - أن الذي يزيد المسألة وضوحاً وجلاءً هو أن الشريعة الإسلامية قررت قدسية حق الوارث في تركه مورثه ومنعت أياباً كان ولو كان المورث نفسه من المساس بهذا الحق والتعدي عليه بحرمان صاحبه منه وبأي تصرف قصد به ذلك إلا في الحدود المقررة لذلك شرعاً وقانوناً .

يستفاد كل هذا من أقوال الفقهاء عند بحثهم في باب الوصية وفي الكلام على مرض الموت إذ قالوا أن البطلان فيهما لم يتقرر شرعاً إلا لأنهما يدلان على نية المورث في الإضرار بمورثه وهو ما يمنع الشرع .

فحق الوارث هذا هو حق قائم بذاته يستمده من الأمر الشرعي (أو بعبارة أخرى من القانون) ومن المبادئ القانونية أنه تقوم بجانب كل حق معترف به قانوناً دعوى يملكها صاحب هذا الحق لاستخلاصه كاملاً ومنع كل تعرض له فيه فالوارث إذا له حق في رفع الدعوى في حالة تصرف مورثه تصرفاً قصد به حرمانه من حقه في ميراثه ومن الميسور فهمه إذ أن موضوع هذه الدعوى الأصلي هو في الحقيقة طلب استرداد حق هذا الوارث في ميراثه الذي اعتدى عليه بهذا التصرف ومنع التعرض له فيه ولا يحصل منع التعرض إلا بإزالة سببه ومحو أصله ولا يتأتى

ذلك الا بإبطال التصرف الذى هو أداة هذا التعرض وأصله .

فأنت ترى من هذا التصوير الشرعى القانونى أن طلب البطلان فى هذه الحالة من الوارث لم يبن على عيب فى أركان أو شروط صحة التصرف الحاصل من الميراث بقصد اضرار الوارث أو على أى سبب آخر يمت الى هذا العقد بصلة ذاتية إذ الواقع من هذا التصوير المتقدم للمسألة أن الوارث لم يجعل طلب بطلان العقد طلباً أصلياً فى دعواه فهو لم يطلب اعتبار العقد باطلاً لذاته لبطلان الحق بأركانه وصحته وإنما هو يطلب ابطال هذا العقد كطلب تبعى لازم اقتضته دعواه الأصلية وهى المطالبة بحقه فى حصته الميراثية وتثبته فيه لأنه كما تقدم بيانه لا يتحقق تثبیت هذا الحق الا بالغاء هذا التصرف سواء كان صحيحاً فى ذاته أو باطلاً أو فاسداً فالبطلان هنا معناه استبعاد عقد التصرف واعتباره كما لم يكن بالنسبة للوارث لا غير فالدعوى اذن فى هذه الحالة بشقيها الأصل والتبعى لا تتعلق بأصل الوقف سواء اعتبر أصل الوقف بالمعنى السابق ايضاحه فى صدر هذه الأسباب أى من ناحية صحته وبطلانه أو بمعنى آخر شامل لأى نزاع متعلق بعقد الوقف أى من جميع النواحي سواء منها ما كان من ناحية صحته وبطلانه أو من أى ناحية أخرى .

« ومن حيث انه من جهة أخرى فلو سلم جدلاً بأن بطلان العقد فى هذه الدعوى هو بطلان نسبي بالمعنى القانونى فانه من المقرر علماً وعملاً أنه لا يكون بطلان فى العقود إلا بالنسبة للعاقد أو المتعاقدين ولأن يكون فى مصلحته هذا البطلان من المتعاقدين ويترتب على ذلك أن العقد لا يوصف بالصحة أو بالبطلان بالنسبة للغير إنما يكون هذا

العقد بالنسبة له غير سار عليه inopposable أو غير نافذ فى حقه كما يقول الفقهاء . ولهذا فلا حاجة به إلى أن يتمسك ببطلان هذا العقد ولا بصحته لأن العقد غير نافذ فى حقه حتى ولو كان فى ذاته صحيحاً . ويستخلص من هذا أنه اذا طلب هذا الغير إبطال هذا العقد فليس الغرض منه البطلان nullité النسبى للعقد المعروف قانوناً إنما الغرض هو عدم سريان هذا العقد عليه inopposabilité فالبطلان هنا معناه عدم نفاذه فى حق هذا الغير من غير التعرض لهذا العقد فى ذاته فطلب البطلان فى هذه الحالة هو ما يسمى فى كتاب الشراح الفرنسيين demande en révocation ومعناه دعوى الرد أو الاسقاط ولا يطلق هذا المعنى إلا فى العقود التى تكون صحيحة ويطلب عدم اعتبارها والاختصاص بها كما هو الحال فى بعض مسائل خاصة بالوصية أو الهبة لأسباب خارجة عن عقدهما فى ذاته ومنها ما يقرب من موضوع الدعوى الحالية

فالنزاع الذى موضوعه عدم نفاذ العقد (عدم سريانه) على من لم يكن طرفاً فيه وعلى اعتبار أنه أضر بحق له مشروع هو نزاع خارج عن هذا العقد بالمرّة سواء من ناحية أصل هذا العقد أى أركانه وشروط صحته أو من أى ناحية أخرى من نواحيه .

« ومن حيث انه تطبيقاً لما تقدم بيانه لما كان من المقرر قهراً وقضاء ان الوارث هو من الغير بالنسبة للعقود التى تصدر من مورثه بقصد الاضرار بحقه يكون نزاع الوارث المتعلق بالطعن فى تصرف المورث بالوقف بقصد الاضرار بحق هذا الوارث فى الميراث نزاعاً قائماً بذاته لا يمت بشئ إلى أصل الوقف أى من حيث صحته وبطلانه ولا من حيث نواحي العقد الأخرى لأن ذلك

كله لا يدخل في موضوع هذا النزاع وبمجهته كما سبق يانه .

« ومن حيث انه عن مرض الموت في ذاته فانه في الحقيقة المستخلصة من أقوال الفقهاء ليس عاملا أساسيا له اثر في صحة تصرف المورث الحاصل في فترة المرض المذكور ذلك لأنه بعد ان قرر الشارع الاسلامي قاعدة عامة هي بطلان (والمراد بالبطلان هنا عدم النفاذ بالنسبة للوارث) كل تصرف من المورث ثبت انه حصل بقصد الاضرار بمورثه بعد ان قرر الشارع هذه القاعدة رسم الطريق الشرعي الموصل الى اثبات ان هذا التصرف حصل بقصد حرمان الوارث من الميراث فقرر - أولا - أن هذا الاثبات يتم في حالة الوصية من نفس عقدها فهو دال بنفسه على ثبوت ان هذا حصل بنية الاضرار بالمورث الذي لم يشمله هذا التصرف سواء حصل في مرض الموت او لم يحصل فيه - وثانيا - انه قرر ايضا ان حصول التصرفات الأخرى في فترة مرض الموت دليل اثبات قاطع على ان قصد المورث من هذه التصرفات هو حرمان الورثة من الميراث وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بقولهم (انه الاحتمال الناشئ عن دليل) فتى أثبت هؤلاء الورثة بأن التصرف حصل من المورث في مرض موته كان هذا دليلا على قصد المورث في الحرمان وانه لا موجب لاقامة دليل آخر خلاف دليل مرض الموت للتدليل على قصد الاضرار من المورث طبقا للقاعدة الشرعية القائلة لا حجية مع الاحتمال الناشئ عن دليل (راجع المادة ٧٢ من مجلة القوانين الشرعية والأحكام العدلية) .

فيتبين من هذا ان مرض الموت عند ثبوته لا يعدو ان يكون أداة قاطعة لاثبات ان نسبة المورث الذي تصرف في فترته كانت

بقصد الاضرار بالوارث وان الاثر الذي رتبته الشرع لمثل هذا التصرف وهو البطلان المراد به عدم السريان لم يأت من ناحية مرض الموت انما جاء نتيجة لثبوت نية المورث في الاضرار بالوارث وعلى هذا الاعتبار الشرعي لا يجوز القول بأن مرض الموت يجعل المتصرف في فترته عديم الأهلية .

« ومن حيث ان محكمة النقض قد عرضت لتفسير عبارة أصل الوقف المبينة بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقررت بأن (أصل الوقف) يساوى بالضبط (عقد الوقف) واستخلصت من هذا أن كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أي ناحية يكون هذا التعليق أي سواء أكان من ناحية صحته وبطلانه أم كان من أي ناحية أخرى فان هذه المسألة تعتبر انها متعلقة بأصل الوقف ويكون النزاع فيها خارجا عن اختصاص المحاكم الأهلية .

« ومن حيث ان محكمة النقض ما كانت في حاجة للخوض في هذا التفسير مطلقا مادام أنها بنت حكمها بعدم الاختصاص على أن النزاع الخاص بمرض موت الواقف هو نزاع يتعلق بشروط صحة عقد الوقف ومادام أنها مسئلة بأن أركان عقد الوقف وشروط صحته هي من أصل الوقف وصميمه ومادام أنه لا نزاع في الدعوى الحالية ولم يتم نزاع من عهد انشاء المحاكم لغاية الآن في أن أركان عقد الوقف وشروط عقد الوقف وشروط صحته من أصل الوقف الموجب عدم اختصاص المحاكم الأهلية وقد يكون بحث محكمة النقض لتفسير عبارة أصل الوقف على النحو السابق ذكره له محل لو أنها قالت بأن موضوع الدعوى وهو مسألة مرض موت الواقف تتعلق بعقد الوقف من ناحية أخرى غير ناحية الأركان

وشروط الصحة وهي لم تقل ذلك وما كانت لتقوله صراحة لأنه متعارض مع قولها واقتناعها بأن المسألة تتعلق بشروط الصحة التي لا خلاف على أنها من أصل الوقف .

« ومن حيث أنه مع هذا ترى المحكمة استكمالاً لبحث الموضوع من جميع نواحيه مناقشة هذا التفسير لكيلا يتسرب الظن الى أن عبارة (أصل الوقف) تشمل كل ما يتعلق بعقد الوقف بأي صلة غير أركان وشروط صحته كما ذهبت اليه محكمة النقض فلا يكون هناك مجال للتشكك في صحة اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى ببطالان عقد الوقف لصدوره في مرض الموت .

« ومن حيث أن محكمة النقض بعد أن قالت ان (أصل الوقف) الوارد في المادة ١٦ المذكورة هو ذات (عقد الوقف) بجميع ما يتعلق به من جميع النواحي المتعددة ذكرت أن حجتها في هذا التفسير هو أن نص هذه المادة عام لاتخصيص فيه ومطلق لا قيد فيه وأنه بعمومه وإطلاقه يقتضي حتماً أن كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أي ناحية كانت يجعل المحاكم الأهلية غير مختصة بنظر هذه المسألة .

« ومن حيث أن القول بعموم وإطلاق المادة ١٦ المذكورة غير مقبول وعلى خلاف أصول التفسير لمخالفته لنص هذه المادة إذ هي دالة بذاتها على التخصيص والتقييد لأنها قررت أن مناط عدم الاختصاص هو (أصل الوقف) فهذا النص كما ترى قد قيد الوقف وخصه بأصله الذي جعله مناط عدم الاختصاص فيجب مراعاة هذا التخصيص ولا يصح الاعتراض على هذا التخصيص الذي إرادته الشارع بأنه فيه قسمة المسائل المتعلقة بموضوع واحد (وهو الوقف هنا) وجعل بعضها من اختصاص محكمة والبعض

الآخر من اختصاص محكمة أخرى لأن هذا من حق الشارع وقد قالوا ان القضاء يتقيد بالتخصيص وهو أمر ليس بغريب أو جديد في نظام القضاء الحالي في مصر .

أما مجرد إبدال نص المادة بوضع عبارة (عقد) بدل كلمة (أصل) للوصول بعد هذا الإبدال إلى القول بأن نص المادة عام فلا يصح قبوله لأن نص المادة الأصلية هو الواجب مراعاته من غير تعديل .

« ومن حيث أن محكمة النقض عندما فسرت كلمة أصل العقد لم تستند تفسيرها هذا إلى أي دليل لغوي أو فقهي وهذا التفسير المجرد غير مقنع لعدم قيام الدليل عليه والصحيح هو التفسير الذي تصدرت به أسباب هذا الحكم لاستناده إلى الدلائل اللغوي والفقهي وهذا التفسير قصر أصل الوقف على أركان عقده وشروط صحته الأساسية فلا يرجع إلى ذلك مرة أخرى .

« ومن حيث أن محكمة النقض عرضت لمسائل كثيرة كالاستحقاق والنظر وغير ذلك مما له تعلق بالوقف وأسببت في بيانها وقالت أنها غير متعلقة بأركان عقد الوقف وشروط صحته ومع ذلك فهي من اختصاص المحاكم الشرعية بنص لائحة ترتيبها واستنتجت من ذلك أن أصل الوقف المانع من اختصاص المحاكم الأهلية يشمل أيضاً جميع المسائل الأخرى التي لا تتعلق بأركان الوقف وشروط صحته .

« ومن حيث أن هذا الذي قالته محكمة النقض لا يفيد شيئاً في تفسير عبارة (أصل الوقف) على الوجه الذي إرادته وبالعكس هذا أن حقيقة الأمر في هذه المسائل تؤيد منطقياً التفسير الذي جاء بصدر هذه الأسباب ذلك لأن المحاكم الشرعية كانت مختصة بمسائل الأوقاف من جميع نواحيها

فلما أنشئت المحاكم الأهلية نص في المادة ١٦ من لائحة المحاكم الأهلية على أن هذه المحاكم مختصة بمسائل الأوقاف إلا ما كان منها متعلقا بأصل الوقف ومعنى هذا أن المسائل التي تتعلق بأصل الوقف هي فقط التي تبقى كما كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وما عداها فمن اختصاص المحاكم الأهلية فإذا جاء الشارع بعد ذلك وذكر في لائحة المحاكم الشرعية مسائل عينها بالذات ومتعلقة بعقد الوقف كالاستحقاق والنظر وغيره وجعلها من اختصاص هذه المحاكم بجانب اختصاصها الأول المتعلق بأصل الوقف فقط فهذا النص الجديد يدل على أن هذه المسائل ما كانت من اختصاصها من قبل وإنما لم تكن من أصل الوقف الذي هو مناط اختصاصها من قبل دون غيره كما يدل أيضا على أن هذه المسائل كانت قبل هذا التشريع الجديد من اختصاص المحاكم الأهلية وهذا بديهي لأنه لو كانت هذه المسائل في عرف الشارع هي من أصل الوقف لما كان في حاجة للنص بتشريع جديد على إدخال هذه المسائل في اختصاص المحاكم الشرعية بعد أن كان قد قرر من قبل بأختصاصها دون غيرها بما هو متعلق بأصل الوقف والا كان هذا العمل من تحصيل الحاصل وهو ما يتزده عنه الشارع .

« ومن حيث أنه يتبين مما تقدم أن المسائل المتقدمة كانت قبل نص لائحة المحاكم الشرعية عليها من اختصاص المحاكم الأهلية وما كانت لتكون من اختصاص هذه المحاكم إلا إذا كانت متعلقة بغير أصل الوقف كنص المادة ١٦ من لائحة ترتيبها وهذه المسائل حتى باعتراف محكمة النقض من المسائل التي لا تتعلق بأركان عقد الوقف ولا بشروط صحته فيستخلص من ذلك أن جميع المنازعات التي لا تتعلق بأركان عقد الوقف ولا

بشروط صحته الأساسية لا تدخل في أصل الوقف وهي التي تكون من اختصاص المحاكم الأهلية إلا ما نزع من اختصاصها بنص صريح « ومن حيث أن محكمة النقض قالت (بأن واضع القانون الأهلي جعلوا الوقف الأهلي هو ترتيب حق انتفاع مستندة في ذلك إلى المادة ١٧ من القانون المدني) ثم قالت بعد ذلك (أنه مادام أن القانون المدني جعل التخصيص على المستحقين في ترتيب حق الانتفاع في constitution d'usufruit ركنًا جوهريًا لا يتصور العقل إمكان قيام هذا الترتيب بدونه فلا يتصور العقل في الوقف الأهلي إمكان قيام ال Constitution des wakfs بدونه ، بعد أن قررت محكمة النقض ما تقدم خلصت منه إلى قولها (فإذا كان واضعوا القانون ذكروا في النص الفرنسي للمادة ١٦ من لائحة الترتيب أنهم منعوا المحاكم من النظر في ال contestations relatives à la constitution des wakfs. فقد منعوها حتما من النظر في أي نزاع يقوم على شيء من قسم الوقفيات الخاص بإنشاء الوقف أي المنازعات المتعلقة بالاستحقاق والمستحقين مع أنه ليس أي من هذه المنازعات نزاعًا في أصل الوقف) وكانت النتيجة النهائية التي استخلصتها محكمة النقض من هذه المقدمات (أن مراد واضع القانون بالمسائل المتعلقة بأصل الوقف ليس المسائل المتعلقة بأصل الوقف أي بعقد الوقف ذاته بل المسائل المتعلقة بكل نظام الوقف وترتيبه خلافا لظاهر نص المادة ١٦ المذكورة)

« ومن حيث أنه بصرف النظر عن الطريقة التي اتبعتها المحكمة المذكورة في الاستنتاج ومع عدم البحث في قيمة المقدمات التي ارتكبت عليها من حيث الوصول إلى ما أرادته من نتيجة فإن

المادة ١٧ من القانون المدني مع ما فيها من عيب في الصياغة والتركيب تضيق عن أن تتسع لهذا التفسير الذي ذهبت إليه المحكمة وهو بعيد كل البعد عن غرض واضع هذه المادة .

ذلك لأن الحقيقة في أمر المادة ١٧ المذكورة هي أنها لا تقرر قواعد في مسائل الأوقاف إنما وضعت هذه المادة في باب حق الانتفاع لمجرد استكمال البيان لا غير من غير أن يقصد من ورائها هذه الفكرة التي أسندتها محكمة النقض لواقع القانون إذ كل ما أرادوه في هذه المادة هو التنويه إلى وجود نوع خاص *sui generis* من حقوق الانتفاع وهو حق المستحقين في الوقف وليس في نص المادة المذكورة ما يجوز معه ولو من بعد أن يفهم منه أن الشارع أراد أن يكون الوقف الأهلي هو ترتيب حق انتفاع إنما الذي أراد الشارع هو اعتبار حق المستحقين في الوقف هو حق انتفاع وهذا صحيح من حيث المبدأ من بعض النواحي والخلاف كبير بين الوقف في ذاته وحق المستحقين على أن اعتبار المادة ١٧ قد جاءت مشوشة وبها بعض الخطأ الغير المقصود بدليل نص المادة ٧ من القانون المدني الذي وضع الأمور في نصابها خاصا بالمستحقين فلا يجب اتخاذ هذا الخطأ الغير المقصود لأن يبنى عليه أمور لم يقصدها واضعوها ولم يؤد إليه النص المشوش .

« ومن حيث أنه حتى مع الفرض بأن مراد واضع القانون هو أن عقد الوقف الأهلي هو عقد ترتيب حق ارتفاق فإن العقل بعد اجتهاد النظر لم يقبل أن يؤمن بما استخلصته محكمة النقض من أن مرادهم هذا يستلزم أنهم أرادوا عند ذكرهم أصل الوقف *constitution des wakfs* في المادة ١٦ من لائحة الترتيب أنه يشمل جميع المسائل المتعلقة بكل نظام الوقف وترتيبه من جميع

النواحي لأن هذا لا يستلزم ذلك .

« ومن حيث أنه حتى بصرف النظر عن جميع ما تقدم فانه لو كان معنى عبارة (أصل الوقف) بالمعنى الشامل الذي تريده محكمة النقض فلا يكون للحاكم الأهلية أى اختصاص ما بمسائل الوقف جميعها ومن أى ناحية كانت ولاى سبب كان وهذا أمر غير معقول لتنافيه مع ما يفهم من صيغة المادة ١٦ من لائحة الترتيب لأن وضع هذه الصيغة وما يفهم منها يدل على أن الشارع أراد أن يجعل للحاكم الأهلية اختصاصا فى شيء من مسائل الأوقاف وهذا يتنافى مع قول محكمة النقض بأنه لا اختصاص لها فى شيء منها .

« ومن حيث أنه لما تقدم جميعه يكون النزاع القائم فى الدعوى الحالية لا يتعلق بأصل الوقف وتكون المحاكم الأهلية هى المختصة بنظره .

(استئناف الدت نبويه محمد ابو رافية وآخر وحضر عن الأول الاستاذ عوض الجندى ضد على اقدى محمد ابو رافية وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد ابوالننين رقم ٥٢٦ سنة ٥٢ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزه محمود سامى باشا وكيل المحكمة ومعتضى الشورى محى بك ومحمد قزاد حنى بك مستشارين)

١٧

١٦ مارس سنة ١٩٣٧

١ - اتفاق - بين مؤجر ومستأجر - على مضاعفة الأجرة - فى حالة تكرار الزراعة الواحدة . أو الزيادة عن المقرر زراعته . مشروعته

٢ - زيادة الأجرة - فى حالة حصول مخالفة للعقد . لا تعتبر . تعويضا .

٣ - زيادة الأجرة - اعتبارها شرطا جزائيا . شرط الحكم بها . حاله

٤ - تكليف بالوفاء - تعهد بالامتاع عن فعل شيء . لا محل له . المبادئ القانونية

١ - الاتفاق الحاصل بين المؤجر والمستأجر والذي من مقتضاه أن تكون أجرة الفدان الواحد مضاعفة إذا كررت فيه زراعة معينة

التعهد بالامتناع عن فعل شيء فلا محل للتكليف بالوفاء إذ مادام تمتعاً عن ارتكاب المخالفة المنصوص عليها بعقد الايجار فلا معنى لتكليفه بالامتناع وإذا ارتكبها فعلاً فلا محل للتنبيه عليه بعدم ارتكابها .

المحكمة

« حيث ان وزارة الأوقاف أجرت الى المستأنف عليه ١١ سهماً و ١١ قيراطاً و ٢٨٨ فداناً بمركب ملوى لمدة ثلاث سنوات غابتها آخراً كتوبر سنة ١٩٣٠ بأجرة سنوية للفدان الواحد ١٤ جنيناً أربعة عشر جنيناً . وقد اتفق في عقد الايجار على أنه لا يجوز للمستأجر أن يزرع قطناً أو قصباً في أكثر من ثلث الأرض ولا أن يكرر زراعتها في بقعة واحدة وإذا خالف المستأجر هذا الالتزام كان ملزماً بأن يدفع للوزارة ضعف الأجرة المتفق عليها عن كل فدان يزرع قطناً أو قصباً زيادة عن ثلث الزمام المؤجر وعن كل فدان تكرر فيه هذه الزراعة (البند الثاني من عقد الايجار) .

« وحيث ان الوزارة ادعت أن المستأجر زرع في سنة ١٩٢٩ (السنة الثانية من العقد) ٥ أسهم و ٢٣ قيراطاً و ٧ فداناً قطناً في أكثر من الثلث المسموح به وكرر زراعته في ١٢ سهماً وقيراطين و ٤ فدادين ورفعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ الدعوى المستعجلة رقم ٢٣٠٥ سنة ١٩٢٩ ملوى لاثبات حالة مقدار هذه المخالفة . وقد نذبت محكمة ملوى خبيراً لهذا الغرض وبأشر عمله وقدم تقريره وأثبت فيه أن المستأجر زرع قطناً في ٥ أسهم و ١٢ قيراطاً و ٢٦ فداناً زيادة عن المقدار المسموح به .

« وحيث ان الوزارة لم يرضها ما قرره الخبير وأصرت على أن المستأجر ارتكب المخالفة بالزيادة والتكرار في ١٧ سهماً وقيراط و ٥٢ فداناً ورفعت

كالقطن أو القصب مثلاً . أو إذا زرع منها زيادة عن الزمام المقرر زراعته سنوياً بالنسبة للقدر المؤجر ، مثل هذا الاتفاق واجب الاحترام . ولا مخالفة فيه للنظام العام ولا للآداب العامة ، وهو قانون المتعاقدين ومادام لم يحصل للمتعاقد أى تدليس أو إكراه أو غلط مما يفسد الرضاء ويجعل العقد غير صحيح .

٢ - إن زيادة الأجرة في حالة حصول المخالفة لما نص عليه في عقد الايجار لا يصح اعتبارها تعويضاً بالمعنى الدقيق المقصود من هذا التعبير لأن هذا الاعتبار يتنافى مع اتفاق الطرفين اللذين قصدوا أن يكون حكم هذه الزيادة كحكم الأجرة نفسها فللمؤجر حق اقتضاها مع الأجرة المتفق عليها بمجرد حصول المخالفة . ولأنه لا خلاف في أن التعويض ليس له ميزات الأجرة وأهمها حق الامتياز

٣ - إذا اعتبرت زيادة الأجرة من قبيل الشرط الجزائي فما دام الطرفين قد اتفقا عليها اتفاقاً صحيحاً ولم تكن فاحشة حتى يمكن القول بأن الطرفين لم يقصدا بتحديد ما يقتضاهما فعلاً عند وقوع المخالفة . وكانت المخالفة مما يترتب عليها فعلاً الأضرار بالأرض المؤجرة فإنه من الواجب الحكم بهذه الزيادة عملاً بنص المادة ١٢٣ مدني خصوصاً لأن المستأجر عند ما يقدم على ارتكاب المخالفة يعلم بالتأثيرات التي ستترتب على وقوعها فيعتبر راضياً بأن يستفيد منها مقابل أداء زيادة الأجرة المتفق عليها

٤ - إذا كان تعهد المستأجر هو من قبيل

هذه الدعوى تطالب بزيادة الأجرة المستحقة على هذا المقدار باعتبار ١٤ جنيتها للفدان الواحد وجملة ٩٩٧ ملياً و ٧٢٨ جنيتها يضاف إليه ١٧ جنيتها قيمة مصاريف دعوى إثبات الحالة .

« وحيث ان الوزارة طالبت من المحكمة الابتدائية أن تقضى لها مبدئياً بمبلغ ١٢١ ملياً و ٣٨٨ جنيتها قيمة إيجاره أسهم و ١٢ قيراطاً و ٢٦ فدانا التي قال خبير إثبات الحالة أنها زرعت قطناً زيادة عن الثلث ولا ينازع المستأجر فيها وأن يقضى بنسب خبير لاعادة الأعمال التي ندب لها خبير إثبات الحالة .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية اعتبرت الاتفاق على جعل الإيجار ٢٨ جنيتها للفدان الواحد الذي تقع فيه المخالفة شرطا تهديدياً ويجوز لها ان تنقص الجزاء المتفق عليه فيه الى الحد المناسب وهو خمسة جنيهات لكل فدان زيادة على الأجرة المسماة في العقد وقضت للوزارة بمبلغ ١٣٢ جنيتها و ٥٤٠ ملياً و ندبت خبيراً آخر لتحقيق باقي ما ادعته الوزارة .

« وحيث ان الوزارة قد استأنفت الحكم الابتدائي طالبة الحكم لها بمبلغ ٣٨٨ جنيتها و ١٢١ ملياً وهو مجموع زيادة الأجرة عن ٢٦ فدانا و ١٢ قيراطاً و أسهم بحساب ١٤ جنيتها لكل فدان » وحيث ان الوضع الصحيح للمسألة المختلف عليها بين الطرفين هو ان الأجرة المتفق عليها وقدرها ١٤ جنيتها تصبح من نفسها ٢٨ جنيتها لكل فدان واحد تقع فيه مخالفة زيادة الزراعة عن الثلث أو مخالفة التكرار وهذا هو المستفاد من صريح نص عبارة العقد التي تقول « وكل فدان يزرع ضد المنع الوارد في الفقرات الثلاث الأخيرة من هذه المادة يحسب إيجاره السنوي ضعف ما يخص الفدان من هذه الاجارة » .

« وحيث انه بتطبيق أحكام القانون على هذا الوضع نجد ان التزام المستأنف عليه بدفع ضعف الأجرة معلق على شرط ارتكابه للمخالفة المبينة بالعقد فتى وقعت هذه المخالفة تحقق الشرط ووجب الدفع .

« وحيث انه متى كان المؤجر والمستأجر قد اتفقا على ان تكون أجرة الفدان ٢٨ جنيتها بدلا من ١٤ جنيتها إذا كررت فيه زراعة القطن أو القصب أو إذا زرع قطناً أو قصباً زيادة عن ثلث الزمام المؤجر فان هذا الاتفاق يكون واجب الاحترام لانه لا يخالف النظام العام ولا الآداب العامة وهو قانون المتعاقدين .

« وحيث ان المستأنف عليه لا يدعى حصول أى تدليس أو اكراه أو غلط عند تعاقدته مع الوزارة بما يفسد الرضاء ويجعل العقد غير صحيح فيكون ملزماً باحترام تعهده .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية تقول ان زيادة الأجرة من ١٤ جنيتها الى ٢٨ جنيتها هي عبارة عن التعويض المتفق عليه بين الطرفين عند وقوع المخالفة وانه وان كانت المادة ١٢٣ من القانون المدنى تنص على وجوب القضاء بهذا التعويض كله الا ان قضاء محكمة الاستئناف بدوائرها الجمعية قد جعل للمحكمة حق الحكم بأقل من التعويض المتفق عليه اذا كان هذا المتفق عليه مبالغاً فيه بدرجة كبيرة لا تتناسب مع الضرر الممكن حصوله .

« وحيث ان زيادة الأجرة في حالة حصول المخالفة لا يصح اعتبارها تعويضاً بالمعنى الدقيق المقصود من هذا التعبير لأن هذا الاعتبار يتنافى مع اتفاق الطرفين اللذين قصدا أن يكون حكم هذه الزيادة كحكم الأجرة نفسها وللؤجر حق اقتضاها مع الأجرة المتفق عليها بمجرد حصول المخالفة

ولا خلاف في أن التعويض ليس له ميزات
الأجرة وأهمها حق الامتياز .

« وحيث أنه إذا اعتبرنا زيادة الأجرة من
قبيل الشرط الجزائي فانه يكون من الواجب
الحكم بها عملاً بنص المادة ١٢٣ من القانون
المدني (أولاً) لأن الطرفين اتفقا على هذه الزيادة
اتفاقاً صحيحاً (ثانياً) لأن هذه الزيادة ليست
فاحشة حتى يمكن القول بأن الطرفين لم يقصدا
بتحديد ما اقتضاهما فعلاً عند وقوع المخالفة
(ثالثاً) لأن المخالفة التي حذر المستأجر من
ارتكابها يترتب عليها فعلاً الأضرار بالأرض
المؤجرة (رابعاً) لأن المستأجر عندما أقدم على
ارتكاب المخالفة كان يعلم النتائج التي ستترتب على
وقوعها فيعتبر راضياً بأن يستفيد منها مقابل أداء
زيادة الأجرة المتفق عليها .

« وحيث أن هذه المحكمة تخالف المحكمة
الابتدائية فيما ذهبت إليه من وجوب حصول
التكليف بالوفاء من جانب الوزارة تكليفاً رسمياً
حتى يكون التعويض مستحقاً ذلك لأن تعهد
المستأنف عليه قبل الوزارة كان تعهداً بالامتناع
عن فعل شيء obligation de ne pas faire
وفي هذه الحالة لا محل للتكليف بالوفاء فما دام
المستأنف عليه ممتنعاً عن ارتكاب المخالفة فلا محل
لتكليفه بالامتناع وإذا ارتكبها فعلاً فلا محل
للتنبه عليه بعدم ارتكابها .

« وحيث أن المستأنف عليه يقول أنه لا محل
لحكم عليه بكل الزيادة في الأجرة لأن هذه
الزيادة باعتبارها شرطاً جزائياً لا يصح الحكم
بها إلا في حالة حصول مخالفة كلية inexécution
complète وهذه المخالفة الكلية تقع في صورة
واحدة وهي عندما تقع في كل جزء من الأرض
يمكن أن تقع فيه .

« وحيث أن هذا القول لا يتفق مع المنطق
ولا مع ما اتفق عليه المتعاقدان فقد اتفقا على
أن الزيادة في الأجرة تدفع عن كل فدان يزرع
ضد المنع ويتعدد حق الوزارة في المطالبة
بالزيادة بقدر تعدد المخالفات ولو كانت كلها
وقعت في جزء واحد من الأرض المؤجرة وفي
وقت واحد .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف
في غير محله ويتعين تعديله والقضاء للوزارة بكل
مبلغ الأجرة الزائدة بالنسبة للأرض التي وقعت
فيها المخالفة .

« وحيث أن المستأنف عليه لا ينازع في
زراعته قطناً في ٢٦ فداناً و ١٢ قيراطاً وه أسهم
أكثر من الثلث .

(استئناف وزارة الأوقاف بصفتها ضد عبد المجيد بك
سيف النصر وحضر عنه الاستاذ ساجا حبشى بك رقم ٨٧٩
سنة ٥٢ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة سليمان السيد
سلمان بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

١٨

١٦ مارس سنة ١٩٣٧

حكم مرسى المزداد - استلام صورة تنفيذية منه - شرطه .
أداء الالتزامات التي يقررها القانون . الاعفاء من
دفع الثمن . مع وجود أرباب ديون مسجلة . غير مؤثر

المبدأ القانوني

إن الراسى عليه المزداد هو كالمشتري تسرى
عليه أحكام البيع من حيث حبس العين تحت
يد البائع لحين وفاء الثمن خصوصاً إذا كان
الثمن الراسى به المزداد يزيد على دينه وتوجد
تسجيلات للغير على العين الراسى مزادها عليه .
لأن مخالفة ذلك يترتب عليه أن يستلم الراسى
عليه المزداد العين وينتفع بها دون أن يدفع
ما عليها من الثمن ويجمع تحت يده البدلين .

الاستاذ عبد الواحد افندى الدفراوى بتوكيل تصدق عليه في ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٦ . وحضر عنهم بالجلسة ٠ كما وكلت الست ألفية ومن معها الاستاذ مهدي افندى الديوانى بتوكيل مصدق عليه في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ فيكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث انه فيما يختص بالدفع الثاني فان عريضة الاستئناف تشمل استئناف الحكم الخاص بعدم قبول الخصوم الثالث والموضوع معا فلذا يكون هذا الدفع في غير محله أيضا ويتعين رفضه » وحيث انه فيما يختص بالموضوع فان وقائع الدعوى تلخص في أن المستأنف ضده الأول دان يداين على موسى عمير مورث بعض المستأنفين في مبلغ ٢٧٩ مليا و ٤٣٩ جنيها فرفع دعوى نزع ملكية أمام محكمة شبين الكوم وهي الدعوى رقم ٣٣ سنة ١٩٣٥ كلى طلب فيها نزع ملكية ورثته من ٢٢ سهما و ١٢ قيراطا ٤ افدنه ثم رسا عليه اخيرا مزاد ١٢ سهما و ١٤ قيراطا و ٣ افدنه نظير مبلغ ٦٣٥ جنيها والمصاريف ولما اراد المستأنف عليه الأول استلام الصورة التنفيذية امتنع قلم كتاب محكمة شبين الكوم عن تسليمها اليه حتى يقوم بالتزاماته وهي دفع الثمن أو يقدم اقرار من أرباب الديون المسجلة بأنهم لا يمانعون في تسليمها له فرفع المستأنف ضده المذكور الدعوى الحالية أمام محكمة شبين الكوم ضد ورثة دياب عجور بصفتهم من أرباب الديون المسجلة فطلبت الست ألفية سلطان عن نفسها وبصفتها وصية على نعيمة على موسى عمير والسيدات سميره وفيهمه وبهيه على موسى عمير دخولها بهذه الصفة خصما ثالثا في الدعوى لأنها تداين السيد على موسى عمير بن المدين (على موسى عمير) وتقول انه من الجزء المزروع ملكيته والراسى مراده على المستأنف ضده

وإذا كان قد أعفى من دفع الثمن لخلو شروط البيع من ذلك فلا تقتضى ذلك الاثراء على حساب الغير واستلام العين والارتفاع بها قبل أن يوفى بالتزاماته ومنها دفع الثمن قبل حصول التوزيع بين الدائنين المسجلين خصوصاً إذا كانت توجد تسجيلات على العين قبل أن يطلب من القاضى معافاته من إيداع ما يوازي دينه وإيداع مازاد على دينه في الخزينة حتى يتم توزيع الثمن . وعلى كل فليس له استلام الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزاد إلا بعد أداء كافة الالتزامات التي يقررها القانون طبقاً للمادة ٥٨٨ مرافعات المحكمة

« حيث ان محامى المستأنف ضده الأول دفع دفعين فرعين أحدهما خاص بورثة دياب حسن عجور إذ قال انه لم يرفع منهم استئناف ولكن استعمل اسمهم في الاستئناف إذ ثبت انه لا توكيل منهم للاستاذ محمد على عبد الواحد أو غيره . وحكم بأبطال المرافعة بالنسبة لحقيقة مليجي عجور ونبوية دياب عجور وفاطمة موسى الحبيبي وهناره دياب عجور أما الشيخ سيد احمد فانه لم يحضر ولم يوكل عنه أحد . والدفع الثاني خاص بورثة على موسى عمير وهم باقى المستأنفين إذ طلبوا أمام محكمة أول درجة قبولهم خصوماً تلك في الدعوى لحكت المحكمة بعدم قبولهم فلم يستأنفوا حكم عدم القبول فليس لهم بعد ذلك ان يستأنفوا حكم الموضوع .

« وحيث انه بالنسبة للدفع الأول فقد تبين من الاطلاع على الأوراق أن الشيخ سيد احمد عجور بصفته وباقى المستأنفين من ورثة دياب ممن لم يحكم بأبطال المرافعة بالنسبة لهم قد وكلوا عنهم

الأول سهمين و٢٣ قيراطا وفدان كانت مملوكة لسيد علي موسى عمير (مدينها) ولكنه توفي قبل والده علي موسى عمير مدين المستأنف ضده الأول وورث عنه هذا القدر وهذه المديونية ثابتة بموجب حكمين ومأخوذ عنهما اختصاص على هذا القدر بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٢ ومرفوع عنهما دعوى نزع ملكية لاتزال منظورة أمام محكمة شبين الكوم . فقضت محكمة أول درجة بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ برفض طلب قبول الخصم الثالث وبالأوامر قلم كتاب محكمة شبين الكوم بتسليم المستأنف ضده الأول صورة الحكم التنفيذية في القضية رقم ٣٣ سنة ١٩٣٥ كلى شبين واركتكت في الحكم على عدم قبول الخصم الثالث على أن الأطيان المنزوع ملكيتها نزع اعتبارها مملوكة لعلى موسى عمير ولم يتقدم في الدعوى ما يدل على أن جزءا منها مملوك للسيد علي موسى عمير واركتكت في الموضوع على خلوص شروط البيع من اشتراط دفع الثمن بأكمله .

استأنف المستأنفون هذا الحكم ربنوا استئنافهم على أن السيد علي موسى عمير مدين للخصوم الثالث في مبالغ محكوم بها لهم عليه وهو يملك في الأرض المنزوع ملكيتها فدان و ٢٣ قيراطا وسهمين وهذا القدر وان انتقل إلى والده بالميراث ولكنه يكون محملا بالدين الذي عليه لأنه لا تركه إلا بعد سداد الديون وقالوا انهم مستعدون لتقديم المستندات التي تدل على ملكية مدينهم إلى فدان و ٢٣ قيراطا وسهمين واما الاحكام فهي مقدمة في قضية نزع الملكية المرفوعة منهم . هذا من جهة الموضوع . واما من الوجهة القانونية فان الراسى عليه المزداد ملزم بالتزامات المشتري . وأهمها أن لا يستلم العين المباعة إلا بعد دفع الثمن خصوصاً إذا كان هناك أرباب ديون مسجلة .

فضلا عن ان المبلغ الراسى به المزداد أكبر من المبلغ المطلوب للمستأنف ضده الأول ولذلك يكون له الحق في استلام الصورة التنفيذية قبل أن يدفع الثمن

» وحيث ان المستأنف ضده الأول دفع دعوى المستأنفين بالنسبة للشيخ سيد احمد عجور ومن معه ان الاطيان المنزوع ملكيتها لا يدخل فيها شيء من الاطيان المرهونة لهم . واما بالنسبة لورثة علي موسى عمير وهم الست ألفيه ومن معها (خصوم الثالث) فقال انهم ورثة المدين وهم ضامنون بذلك سلامة الملكية للرأسى عليه المزداد » وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق ومن شهادة التسجيلات المستخرجة من المحكمة الاهلية انه يوجد على الاطيان المنزوع ملكيتها خلاف تسجيلات المستأنف ضده الأول اختصاص مسجل في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣٢ على سهمين و ٢٣ قيراطا وفدان ضد عبدالعزير علي موسى عمير ومن معه لصالح السيدات حميده ومن معها (الخصوم الثالث) وهذا التسجيل سابق على تسجيل حكم مرسى المزداد إذ أن حكم مرسى المزداد مسجل في ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ وثابت من الشهادة المستخرجة امام محكمة مصر المختلطة وجود تسجيل رهن لصالح دياب حسن عجور في ٣١ أغسطس سنة ١٩١٩ وتسجيل رهن آخر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ لصالح المذكور وتسجيلات أخرى من بيع ورهن لأشخاص آخرين قبيل وبعد تسجيلات — المستأنف ضده الأول

» وحيث ان شروط البيع لم ينص فيها حقيقة على ضرورة دفع الثمن واذا كان عدم ذكر هذا الشرط يخلى المشتري من دفع باقى الثمن كما ذهبت الى ذلك محكمة أول درجة فانه لا يبيح له استلام صورة الحكم الواجبة التنفيذ الا اذا أثبت انه قام

بما يجب إيفائه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة وذلك طبقاً للبادء (٥٨٨) من قانون المرافعات لأن الراسى عليه المزداد كالمشتري تسرى عليه احكام البيع من حيث حبس العين تحت يد البائع لحين وفاء الثمن خصوصاً اذا كان الثمن الراسى به المزداد يزيد على دينه. ويوجد تسجيلات للغير على العين الراسى مزادها عليه لأن مخالفة ذلك يترتب عليه ان يستلم الراسى عليه المزداد العين ويتنفع بها دون ان يدفع ما عليها من الثمن ويجمع تحت يده البدلين واذا كان قد أعفى من دفع الثمن لخلو شروطه من ذلك فلا يقتضى ذلك اثراؤه على حساب الغير واستلام الدين والانتفاع بها قبل ان يوفى بالتزاماته ومنها دفع الثمن وقبل حصول التوزيع من الدائنين المسجلين خصوصاً اذا كانت توجد تسجيلات على العين قبل تسجيلاته وله اذا كان يريد الانتفاع بالعين ان يطلب من القاضى معافاته من ايداع ما يوازى دينه وايداع ما زاد على دينه فى الخزينة فقط حتى يتم توزيع الثمن . وعلى كل حال فليس له استلام الصورة التنفيذية الا بعد أداء كافة الالتزامات التى يقررها القانون كما سبق بيانه .

(استئناف الشيخ سيد احمد احمد عجزور بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم الجافى ضد محمد موسى عميرو آخر وحضر عن الاول الاستاذان رياض حنا وعباس فضلى رقم ٥٩١ سنة ٥٣ ق بالهيئة السابقة)

١٩

٢٣ مارس سنة ١٩٣٧

استئناف - دفع بعدم قبوله - للاتفاق على أن الحكم نهائى .
النزاع حاصل على الصفة وصحة التحويل الحاصل من عدمه . شرط التحكيم . غير متعلق به . رفض الدفع وقبول الاستئناف

المبدأ القانونى

صدر عقد إيجار من ناظرين ثم توفى

أحدهما . وحول الناظر الثانى باقى الايجار إلى شخص آخر فرفع به الدعوى أمام المحكمة الكلية . وكان قد نص فى عقد الايجار على أن يكون حكم هذه المحكمة اتهاثياً . ودفع فى الدعوى بعدم صحة التحويل . ولكن المحكمة لم تفصل فى هذا الدفع وقضت فى الموضوع بالمبلغ المطالب به . فاستأنف المستأجر هذا الحكم . ودفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف فقررت المحكمة الاستئنافية أنه وإن كان نص فى عقد الايجار أنه قابل للتحويل وأن المحكمة الكلية تنظر فى الدعوى بصفة نهائية فإن النزاع المطروح بين طرفى الخصومة أمام محكمة الاستئناف ليس موضوع الايجار ولا فيما إذا كان الايجار قد سدد كله أو بعضه ولكن النزاع فى الصفة التى رفعت بها الدعوى وبالتالى فى صحة التحويل من عدمه ومثل هذا النزاع لا يدخل فى شرط التحكيم . ويكون الاستئناف مقبولا شكلا .

المحكمة

« حيث ان المستأنف ضده دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف لأنه مشروط فى عقد الايجار أن محكمة النيا هى المختصة بنظر الدعوى ويكون حكمها نهائيا وغير قابل للطعن بالمعارضة والاستئناف .

« وحيث ان المستأنف رد على هذا الدفع بأن المستأنف ضده لا صفة له فى رفع الدعوى لأن عقد الايجار محرر له من ناظرين وقد تحول العقد للمستأنف ضده من ناظر واحد بعد أن زالت صفة هذا الناظر على الوقف وآل النظر الى وزارة الأوقاف فليس له اذن أن يقبض الأجرة

وبالتالى ليس له الحق فى تحويل عقد الايجار وبذلك يكون التحويل باطلا والدعوى مرفوعة من غير ذى صفة ويكون الدفع أيضا صادراً من غير ذى صفة .

« وحيث انه وان كان قد نص فى عقد الايجار أن العقد قابل للتحويل وأن محكمة المنيا تنظر فى الدعوى بصفة نهائية فان النزاع المطروح بين طرفى الخصومة أمام محكمة الاستئناف ليس موضوع الايجار ولا فيما اذا كان الايجار قد سدد كله أو بعضه ولكن النزاع فى الصفة التى رفعت بها الدعوى - وبالتالى فى صحة التحويل من عدمه - وهذا النزاع لا يدخل فى شرط التحكيم وبذلك يكون الدفع الفرعى فى غير محله ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً .

« وحيث ان محكمة أول درجة لم تفصل فى صحة الحوالة من عدمها وفصلت فقط فى الموضوع فاذا ما ثبت أن التحويل صحيح يكون الحكم فى الموضوع نهائياً واذا ثبت العكس يكون الحكم فى الموضوع محل نظر .

(استئناف زكى افندى اسماعيل خليل شعراوى وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد عبد الحق ضد صادق افندى مرقس وحضر عنه الاستاذ عياد سلامة رقم ٥١٦ سنة ٥٣ ق بالهيئة السابقة)

٢٠

٢٣ مارس سنة ١٩٢٧

معارضة فى تنبيه نزع ملكية - من اختصاص المحكمة المرفوع

أمامها دعوى نزع الملكية - دكرينو ١٨ مايو

سنة ١٨٩٢ . بالنسبة لنزع الملكية الحاصل من

الحكومة . غير مؤثر على هذه القاعدة .

المبدأ القانونى

إن دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ تحدد محاكم مخصوصة للقضايا التى ترفع على الحكومة . وأما القضايا التى ترفع منها فلم يقيد الحكومة

بشيء ولها الحرية التامة فى رفعها أمام المحكمة المختصة بنظرها حسب القانون . والمقصود من الدعاوى التى ترفع على الحكومة هى الدعاوى التى يطلب فيها طلبات ضدها . أما الدعاوى الفرعية أو الدعاوى التابعة لدعوى أصلية فلا شك أنها ترفع أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى الأصلية .

وبما أن دعاوى نزع الملكية ترفع أمام المحكمة الكائن فى دائرتها العقار . فالمعارضة فى تنبيه نزع الملكية وهى تعتبر دفعاً لدعوى نزع الملكية يجب أن ترفع أمام المحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى .

المحكمة

« وحيث ان وقائع الدعوى تلخص فى ان وزارة الاوقاف اعلنت المستأنف بتنبيه نزع ملكية فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٦ واتخذت ملاحقاً لها مكتب قلم قضاياها بطناً فعارض فيه المستأنف امام محكمة شبين الكوم . فدفعت وزارة الاوقاف الدعوى بعدم اختصاص محكمة شبين الكوم بنظر المعارضة فى تنبيه نزع الملكية بناء على نص الدكرينو الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ الذى حدد محاكم مخصوصة للقضايا التى ترفع على مصالح الحكومة ووزارة الاوقاف من هذه المصالح . فقضت محكمة شبين الكوم بقبول هذا الدفع والحكم بعدم اختصاص محكمة شبين الكوم بنظر المعارضة . فاستأنف المستأنف هذا الحكم وبني استئنافه على ان وزارة الاوقاف وان كانت من وزارات الحكومة الا انه من المقرر قانوناً ان نزع الملكية يجب عليه ان يتخذ له محلاً مختاراً فى المحكمة الكائن بدائرتها العقار المراد نزع ملكيته وان دعوى نزع الملكية يجب ان ترفع امام

«وحيث انه من ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاءه ورفض الدفع الفرعى واختصاص محكمة شبين الكوم بنظر الدعوى (استئناف ابراهيم اقدى طبعه ابو على عن نفسه وبصفته ضد وزارة الاوقاف رقم ٢٤١ سنة ١٩٠٤ ق بالمدينة السابقة)

٢١

٢٣ مارس سنة ١٩٢٧

١ - حكم صحة التوقيع - عدم امر المحكمة بتسجيله . غير مؤثر .
٢ - حكم غيابة بصحة الامضاء - اعلانه - كاف - مانع من سقوطه .

٣ - حكم غيابة بصحة التوقيع - عدم اعلانه في بحر السنة شهر . سقوط الحق فيه . ليس من النظام العام .
قبوله صراحة او ضمناً . ولو بعد المبدأ . مانع من سقوطه .

المبادئ القانونية

١ - مجرد أن المحكمة لم تأمر في حكمها الصادر بصحة التوقيع بتسجيل هذا الحكم لا يغير شيئاً من طبيعة الآثار المترتبة عليه لأن القانون هو الذى رسم هذه الطريقة للمشتري في حالة تعنت البائع الذى لم يرد التصديق على عقد البيع ويؤخر نقل الملكية كما ورد في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات وما دام هذا طريق القانون فسيان أمرت به المحكمة أو لم تأمر ويكون المشتري الذى قام باجراء التسجيل لم يخالف القانون وله أن ينتفع بأولوية التسجيل
٢ - من المتفق عليه فقهاً وقضاً أن تنفيذ الأحكام التى تقضى بصحة الامضاء فقط مع إلزام رافعيها بالمصاريف ولم يقض بشئ غير ذلك لا يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية أو على المال وإنما يكفي لعدم سقوطها أن تكون معانة إعلاناً صحيحاً إلى المحكوم عليه كما

المحكمة الكائن بدائرتها هذا العقار . وبما ان وزارة الاوقاف ليس لها قلم قضايا في شبين الكوم وان قضاياها التى ترفع امام محكمة شبين الكوم ترفع من قلم قضايا طنطا ولذلك فانها قد اتخذت لها محلاً مختاراً في تنفيه نزاع الملكية في طنطا وهذا يفهم منه انها كانت تريد ان ترفع دعوى نزاع الملكية امام محكمة شبين الكوم . ومن المبادئ المسلم بها ان المحكمة المختصة بنظر المعارضة لا تخرج عن المحل الذى يتخذه الدائن في التنبيه والتى يدخل في دائرتها العقار المراد نزاع ملكيته

« وحيث انه بما لانزاع فيه ان ذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ حدد محاكم مخصوصة للقضايا التى ترفع على الحكومة . واما القضايا التى ترفع منها فلم يقيد الحكومة بشئ . ولها الحرية التامة في رفعها امام المحكمة المختصة بنظرها حسب قانون المرافعات . والمقصود من الدعاوى التى ترفع على الحكومة هى الدعاوى التى يطلب فيها طلبات ضدها . واما الدعاوى الفرعية او الدعاوى التابعة لدعاوى أصلية فلا شك انها ترفع امام المحكمة المختصة بنظر الدعوى الأصلية

« وحيث ان دعاوى نزاع الملكية ترفع امام المحكمة الكائن في دائرتها العقار . فالمعارضة في تنفيه نزاع الملكية وهى تعتبر دفعا لدعوى نزاع الملكية يجب ان ترفع امام المحكمة المختصة بنظر دعوى نزاع الملكية

« وحيث ان العقار المراد نزاع ملكيته كائن في دائرة محكمة شبين الكوم وكانت وزارة الاوقاف تريد ان ترفع دعوى نزاع الملكية امام هذه المحكمة كما هو ظاهر من تنفيه نزاع الملكية حيث اتخذت فيه قلم قضايا طنطا التابع له قضايا شبين فلا شك ان تكون المعارضة في تنفيه نزاع الملكية من اختصاص محكمة شبين الكوم

نص على ذلك في المادة ٢٥٣ مرافعات وكما هي الحال أيضاً في الأحكام التمهيدية التي لا يمكن تنفيذها طبقاً للمادة ٣٨١ مرافعات .

٣ - إذا كان الحكم الصادر بصحة التوقيع لم يعلن إعلاناً قانونياً في بحر الستة شهور التالية لصدوره إلا أنه بما لا خلاف فيه أن سقوط الحق بمضى المدة في هذه الحالة ليس من النظام العام فله محكوم عليه غيائياً أن يتنازل عن التمسك بسقوط الحق ولو مضت الستة شهور رغماً عن نص المادة ٣٤٤ مرافعات القائلة بأن الحكم يعتبر كأن لم يكن . فاذا قبل المحكوم عليه غيائياً أو عن له مصلحة في التمسك بالدفع الحكم الغيابي صراحة أو ضمناً فليس له أن يتمسك ببطالان هذا الحكم طبقاً للمادة المذكورة ولو كان قبوله له بعد مضي الميعاد المقرر للبطلان فيها . فطلب المدين من المحضر الذي ينفذ حكماً غيائياً بعد فوات الستة شهور تأجيل التنفيذ حتى يتفق مع الدائن على تقسيط الدين المحكوم به يعتبر ذلك قبولاً من المحكوم عليه يمنع من سقوطه .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى مبينة يانا كافياً بأسباب الحكم المستأنف .

« وحيث ان أوجه الاستئناف الواردة بصحيفة المستأنف ترجع جميعها إلى الطعن في النظرية التي أخذ بها الحكم الابتدائي من أن الرهن الحاصل للمستأنف من احمد افندي رامي البائع للمستأنف عليهما وقع باطلاً لأن العين المرهونة أصبحت قبل حصول الرهن مملوكة للمشتريين بتسجيل عريضة دعوى صحة التوقيع في ١٦ فبراير

سنة ١٩٢٣ وتسجيل الحكم الصادر فيها في ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ مما جعل عقد الرهن الرسمي الصادر للمستأنف بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ باطلاً لوقوعه على أعيان خرجت من ملك الراهن » وحيث ان المستأنف أضاف إلى ذلك في المذكرة التي تقدمت منه أخيراً لهذه المحكمة سببين آخرين أولهما أن المستأنف عليهما عندما طلبا الحكم بصحة التوقيع التمساً أيضاً أن يقضى لهما بتسجيل الحكم المذكور لأمكن نقل الملكية وأن المحكمة الابتدائية مع اجابتهما لطلبهما الأول لم تصرح لهما بتسجيل الحكم فيكون التسجيل الذي تم بغير قضاء المحكمة لا ينتج الأثر المرجو من نقل الملكية للمشتريين - والسبب الثاني أن الحكم الغيابي الصادر بصحة التوقيع بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٣ لم ينفذ في بحر الستة شهور التالية لصدوره فيعتبر كأنه لم يكن ولا يكون لتسجيله أثر في نقل الملكية أيضاً .

« وحيث فيما يخص الاعتراض الأول على النظرية التي أخذت بها محكمة أول درجة من أن الحكم بصحة التوقيع يختلف عن الحكم بصحة التعاقد في الآثار المترتبة على كل منهما وأن تسجيل عريضة الدعوى في الحالة الأولى لا يترتب عليه أسبقية في التسجيل فان المحكمة المذكورة قد أصابت فيما ذهبت اليه في حكمها المستأنف وأن هذه المحكمة تؤيدها في ذلك للأسباب الواردة في الحكم المذكور وقد قضت بذلك محكمة النقض والأبرام بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٣ .

« وحيث ان القول بأن المحكمة لم تأمر بتسجيل الحكم الصادر بصحة التوقيع لا يغير شيئاً من طبيعة الآثار المترتبة عليه لأن القانون هو الذي رسم هذه الطريقة للمشتري في حالة تغت البائع الذي لم يرد التصديق على عقد البيع

ويؤخر نقل الملكية إذ ورد في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه إذا لم يحضر من طلب الاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ويكون للمشتري حق تسجيله لنقل الملكية وما دام هذا طريق القانون فسيان أمرت به المحكمة أو لم تأمر ويكون المشتري الذي قام بإجراء التسجيل لم يخالف القانون وله أن ينتفع بأولوية هذا التسجيل .

« وحيث فيما يخص الاعتراض على أن حكم صحة التوقيع صدر غيبا ولم ينفذ في الستة أشهر التالية لصدوره فهو في حكم الساقط الذي لا أثر له فانه من المتفق عليه فقها وقضاء أن تنفيذ مثل هذه الأحكام التي تقضى بصحة الامضاء فقط مع الزام رافعيها بالمصاريف ولم يقض بشيء غير ذلك لا يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية أو على المال وإنما يكتفى فيها لعدم سقوطها أن تكون معلنة اعلانا صحيحا إلى المحكوم عليه كما نص على ذلك في المادة ٢٥٣ مرافعات كما هي الحال أيضا في الأحكام التمهيدية التي لا يمكن تنفيذها طبقا للمادة ٣٨١ مرافعات .

« وحيث انه لا نزاع أيضا في أن الحكم السالف الذكر لم يعلن اعلانا قانونيا في بحر الستة شهور التالية لصدوره إلا أنه من المقرر الذي لا خلاف فيه أن سقوط الحق بمضى المدة في هذه الحالة ليس من النظام العام فللمحكوم عليه غيايا أن يتنازل عن التمسك بسقوط الحكم ولو مضت الستة شهور رغما عن نص المادة ٣٤٤ مرافعات القائلة بأن الحكم يعتبر كأن لم يكن فإذا قبل المحكوم عليه غيايا أو ممن له مصلحة في التمسك بالدفع الحكم الغيابي صراحة أو ضمنا فليس له أن يتمسك بإعلان هذا الحكم طبقا للمادة ٣٤٤ مرافعات حتى ولو كان قبوله له بعد مضي الميعاد

المقرر للبطلان في المادة المذكورة فطلب المدين من المحضر الذي ينفذ حكما غيايا بعد قوات الستة شهور تأجيل التنفيذ حتى يتفق مع الدائن على تقسيط الدين المحكوم به يعتبر ذلك قبولا من المحكوم عليه يمنع من سقوطه .

« وحيث أن ما يدل على علم احمد رامى البائع بصدور الحكم الغيابي السالف الذكر وبقبوله تنفيذه ما جاء بعقد الرهن الرسمي الصادر منه للمستأنف بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ حيث جاء به بالصحيفة الثالثة بمناسبة كشف التحديد ما يأتي : « وهذا ثابت من كشف التحديد نمرة ١٤٥٧ سنة ١٩٣٣ المحرر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ والسابق اعطاء صورته الى الشيخ درويش مصطفى النحاس ومصطفى على الشافعي بمناسبة رفعهما الدعوى نمرة ٦١٦ سنة ١٩٣٣ كلى مصر الخاصة باثبات صحة التوقيع على عقد بيع عرفى صادر من الطرف الاول لهما في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حكم فيها في ٧ مارس سنة ١٩٣٣ ولم يسجل وبأن للطرف الاول من الثمن الوارد به مبلغ ٢٥٣ جنيها . »

« وحيث فوق ما ذكر فان ما يدل على رضا نفس المستأنف الذي يتمسك بهذا الدفع ما جاء بانذاره المرسل للمستأنف عليهما بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٣٤ : « ولما كان المنذر اليهما لم يدفع باقى الثمن وقد رفعنا في ٤ فبراير سنة ١٩٣٣ الدعوى رقم ٦١٦ سنة ١٩٣٣ كلى مصر على احمد رامى بك بطلب الحكم بصحة التوقيع على عقد البيع المذكور وقد حكم لهما غيايا بذلك في ٧ مارس سنة ١٩٣٣ وأعلنا الحكم المذكور الى البائع وأصبح البيع نهائيا وليس من مانع لهما من التسجيل ودفع باقى الثمن وقدره ٢٥٣ جنيها » ولذا يكون الدفع بسقوط الحكم الغيابي وعدم

الصادر في القضية رقم ٧٣٠ سنة ١٩٣١
شبن الكوم .

« وحيث ان الاستئناف المرفوع من عبدالحليم
افدى فهمى الجندى لم يرفع عن الحكم الصادر في
القضية المذكورة بل رفع عن الحكم الصادر في
القضية رقم ٦٨ سنة ١٩٣٣ شبن الكوم فلا يكون
لهذا الدفع محل ويتعين رفضه .

« وحيث ان الاستئناف قد حازا شكهما
القانونى فهما مقبولان شكلا .

« وحيث ان المستأنف كان زوجا للمرحومة
الست دولت كريمة المرحومة الست شاما شعير
مورثة المستأنف عليهم وقد توفيت الست دولت
في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ عن ورثتها وهم ولدها
امام وزوجها ووالدتها وقد توفي هذا الولد بعد
والدته فيرثه والده وجدته الست شاما .

« وحيث ان الست دولت كانت قد تركت
عنها أطيانا تبلغ ٩ أسهم و ٦ قراريط و ٩٨ فدانا
وعقارات أخرى .

« وحيث انه في ٤ مارس سنة ١٩٣١ تحرير
بين المستأنف والمرحومة الست شاما عقد قسمه
نهائى بمقتضاه اختص هو بمقدار ٩ أسهم و ١٨ قيراطا
و ٣٠ فدانا منها ٩ أسهم و ٥ قراريط و ٣٠ فدانا
من الأرض المرهونة للبنك العقارى و ٩ أسهما
و ١٢ قيراطا و ١٣ فدانا خالية من الرهن وقد
تنازل المستأنف عن ٢٨ فدانا مما كان يخصه
في الاطيان وعن نصيبه في العقارات والمواشى
والمقولات مقابل ما صرفته الست شاما على
ابنتها وحفيدها في حياتهما وبعد مماتهما ومقابل
ما كان لها في ذمة ابنتها من ديون ومقابل
تعهدا بسداد جميع الديون الأخرى عدا دين
البنك العقارى التى تكون في ذمة ابنتها ومقابل
اختصاص المستأنف بأرض أجود بما اختصت به

التعويل على التسجيل المترتب عليه في غير محله .
« وحيث بناء على هذه الأسباب وعلى ما جاء
بالحكم المستأنف غير مخالف لما يتعين تأييد الحكم
المذكور .

(استئناف ابراهيم افدى محمد مصطفى وحضر عنه الاستاذ احمد
خير الدين ضد الحاج درويش مصطفى النحاس وآخرين وحضر
عن الأولين الاستاذ توفيق مراد رقم ٩٢ سنة ٤٤ ق بالهيئة
السابقة)

٢٢

١٣ ابريل سنة ١٩٣٧

عقد القسمة - عدم تسجيله - لا يوجب فسخه . أو بطلانه .
طلب صحة التوقيع . لائمام هذا الاجراء . لازم

المبدأ القانونى

إن عدم تسجيل عقد القسمة وهو عقد
لازم لا يعطى لأحد طرفيه حق فسخه أو
إبطاله لأنه لا يملك نقض ماتم من جهته ولا
يبرى ذمة هذا الطرف مما هى مشغولة به
من التزام نقل الملكية . والتحدى بعدم
تسجيل العقد الناقل للملكية من أحد الطرفين
المتعاقدين لا يكون إلا في حالة تصرف هذا
الطرف الآخر في العين التى تعاقدا بشأنها .
خصوصاً إذا كان الطرف الآخر قد استصدر
حكماً بصحة التوقيع على عقد القسمة وكان
في استطاعته تسجيل هذا الحكم ويقوم هذا
التسجيل مقام تسجيل العقد بالنسبة لنقل
الملكية .

المحكمه

« حيث ان وكيل المستأنف عليهما الأول
والثانية قد دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع
من عبد الحليم افدى فهمى الجندى بالنسبة للحكم

الست شأها وقد نص في عقد القسمة على أن الست شأها تتعهد بسداد قسط البنك المتأخر والذي اتخذت بسبب تأخيرها اجراءات نزع ملكية الأرض المرهونة وعلى أن يقوم المستأنف بسداد ما على أرضه من باقى الأقساط تحت مسؤوليته » وحيث أنه في وقت تحرير عقد القسمة السالف الذكر كان البنك العقارى قد أوشك على الانتهاء من اجراءات بيع الأرض فقد كان محمدا لبيعها جلسة ٢ مايو سنة ١٩٣١ وفيها بيعت فعلا .

» وحيث أنه على أثر بيع الأطنان جبريا في ٢ مايو سنة ١٩٣١ بادر المستأنف في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١ إلى رفع دعوى ضد الست شأها أمام محكمة شبين الكوم الابتدائية طلب فيها الحكم بالزامها بأن تدفع له على سبيل التعويض مبلغ ٥٠٠٠ جنيه خمسة آلاف جنيه منها ٣٠٠٠ جنيه عن بيع ٣٠ فدانا و ٥ قراريط و ٩ أسهم التي اختص بها وكانت ضمن الأرض المرهونة للبنك وبيعت مع باقى الأطنان و ٢٠٠٠ جنيه عن ٢٨ فدانا التي كان قد تنازل عنها وبنى المستأنف دعواه على تأخير الست شأها في دفع قسط البنك المتأخر خلافا لما تعهدت به .

» وحيث أن محكمة شبين الكوم قد حكمت في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ برفض تلك الدعوى وبقت حكمها على أمرين أساسيين (الأول) أنه لا حق للمستأنف في المطالبة بأى تعويض عن الثمانية والعشرين فدانا التي تنازل عنها لأن تنازله عنها كان نهائيا وله مقابله (الثانى) أنه لا حق له في المطالبة بأى تعويض عن بيع ٣٠ فدانا و ٥ قراريط و ٩ أسهم التي بيعت لأن الست شأها لو كانت دفعت ما يخص هذا القدر في القسط المتأخر لما كان في وسعها إيقاف الاجراءات

لأن باقى الشركاء كانوا متأخرين في سداد ما عليهم ولأنه من جهة أخرى فقد بيعت الأطنان بشمن المثل .

» وحيث أن الحكم المذكور غير قابل للاستئناف بناء على اتفاق الطرفين في عقد القسمة .

» وحيث أن الست شأها كانت قد رفعت من جانبها دعوى بطلب الحكم بصحة توقيع المستأنف على عقد القسمة قبل أن يرفع هو من جانبها دعواه السالفة الذكر وكان كل ما ذكره المستأنف في دعوى صحة التوقيع أنه يحفظ لنفسه حق مطالبة الست شأها بالتعويض لعدم قيامها بسداد قسط البنك مما ترتب عليه بيع الأرض المرهونة التي اختص بها بالقسمة .

» وحيث أن المستأنف قدم طلبا لمحكمة مصر المختلطة باختصاصه بالباقي من ثمن ٣٠ فدانا و ٥ قراريط و ٩ أسهم التي اختص بها بموجب عقد القسمة بعد سداد ما عليها من الديون وقد رفض طلبه هذا بناء على عدم تسجيل عقد القسمة وعدم انتقال الملكية اليه تبعا لذلك

» وحيث أن المستأنف رفع هذه الدعوى في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ضد ورثة المرحومة الست شأها طالبا الحكم له بثبوت ملكيته إلى حصته فيما تركته زوجته الست دولت من أطنان وعقارات بعد الذي بيع لسداد دين البنك في ٢ مايو سنة ١٩٣١ مع الحكم له بالبيع على التفصيل الوارد باعلان افتتاحها وقد بنى المستأنف دعواه هذه على أن عقد القسمة الذي تحرر بينه وبين المرحومة الست شأها قد أصبح مفسوخا لعدم قيامها بتنفيذ تعهداتها فيه بدفع القسط المتأخر للبنك .

» وحيث أن المحكمة الابتدائية قد جارت

المستأنف فيما ذهب إليه من اعتبار عقد القسمة مفسوخا وقضت له بالملكية وبالريع باعتبار جنهيات للقدان الواحد على الوجه المين بمنطوق وأسباب الحكم المستأنف .

« وحيث ان المستأنف قد استأنف الحكم بالنسبة للريع وطلب تعديله يجعل الحساب على قاعدة ٨ جنهيات للقدان الواحد سنويا بدلا من ٤ جنهيات .

« وحيث أن ورثة المست شاما قد استأنفوا الحكم الابتدائي من جانبهم أيضا وطلبوا الغاء والحكم بعدم قبول الدعوى أو رفضها .

« وحيث ان المستأنف عليهم قد بنوا دفعهم بعدم قبول الدعوى على أمرين مختلفين (الأول) ان هذه الدعوى تناقض مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه بالحكم النهائي الصادر من محكمة شين الكوم في القضية المدنية رقم ٣٣٠ سنة ١٩٣١ كلى (الثانى) أن هذه الدعوى أساسها اعتبار عقد القسمة المحرر بين المستأنف والمرحومة الست شاما عقدا مفسوخا حالة كون هذا الفسخ لا يمكن حصوله بناء على رغبة أحد الطرفين ويجب أن يصدر به حكم

« وحيث انه بالنسبة للأمر الأول فان الدعوى الأولى رقم ٣٣٠ سنة ١٩٣١ تختلف في موضوعها عن هذه الدعوى ففي الأولى كان المستأنف يطلب الحكم له عن الضرر الذى لحقه بسبب عدم قيام الست شاما بتعهدا بسداد قسط البنك وفي هذه الدعوى يطلب تثبيت ملكيته لنصيبه الشرعى فى الأطنان والعقارات المتروكة عن زوجته وريع هذا النصيب بعد استبعاد ريع ماهو واضح يده عليه .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الثانى فانه لا جدال فى أن عقد القسمة هو عقد لازم bilateral

لا يملك أحد الطرفين فسخه بغير موافقة الآخر أو بغير حكم القاضى .

« وحيث ان الست شاما وورثتها من بعدها لم يوافقوا المستأنف على اعتبار عقد القسمة المذكور مفسوخا فيتعين والحالة هذه أن يلجأ المستأنف الى القضاء ليحصل منه على حكم بالفسخ ثم بعد ذلك يطالب بالحقوق التى تنشأ له عن هذا الفسخ .

« وحيث انه بما يجب التنبه إليه أن عقد القسمة قد تضمن اتفاقات أخرى فوق الاتفاق على فرز وتجنيد نصيب كل طرف فالبحث فى الفسخ يجب أن يشمل إمكان حصول الفسخ فسخا كليا بسبب تقصير الست شاما فى تنفيذ تعهدا بسداد القسط المتأخر كما يجب ان يشمل البحث فى النتائج التى ترتبت مباشرة عن هذا التقصير .

« وحيث ان المستأنف لم يرفع دعوى بالفسخ بل انه لم يجعل ضمن طلباته فى هذه الدعوى الحكم له مبدئيا بالفسخ ثم بعد ذلك بما يترتب عليه .

« وحيث ان المحكمة لا ترى محلا للنظر فيما قدمه المستأنف عليهم من أدلة على قيام العقد وعلى اعتباره كذلك من المستأنف نفسه لأن محل النظر فى هذا كله هو دعوى الفسخ عند رفعها .

« وحيث انه متى كانت هذه الدعوى يجب أن تكون مسبقة بحكم قاض بفسخ العقد فتكون إذا سابقة لأوانها وبالتالي تكون غير مقبولة

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قد اعتبرت عقد القسمة عديم القيمة لسيين (الأول) عدم تسجيله (والثانى) عدم قيام الست شاما بسداد قسط البنك المستحق .

« وحيث انه بالنسبة للسبب الأول فان عدم تسجيل عقد القسمة لا يعطى للمستأنف حق ابطاله أو فسخه لأنه لا يملك نقض ماتم من جهته وعدم تسجيل العقد لا يبرىء ذمته مما هى مشغولة

هذا التصرف حاصل وهو في حالة غفلة .
 فاذا تقرر أن البيع الحاصل منه - وهو في الحالة
 المعروضة يبيع صادر منه لابن زوجته - لم يدفع
 فيه ثمن فيعتبر أنه عقد هبة تحرر في صورة عقد
 بيع . وإذا ثبت أن المتصرف إليه محيط كل
 الإحاطة بحالة المتصرف وبجميع أفعاله
 وتصرفاته وأحوال غفلته وصدر منه العقد
 مع ما هو عليه من كبر السن والمرض وبلا
 عوض فانما يكون هذا مثبتاً لقيام حالة الغفلة
 وقت التصرف ودليلاً أيضاً على التواطؤ على
 استصدار العقد استئثاراً بمنفعة ملك المتصرف
 وحرماناً لبقية ورثته من بعده من نصيبهم
 الشرعي فيه بدون وجه حق . والقانون لا يحمي
 التصرفات المبينة على الغش أو شبه الغش أو
 التواطؤ . فيتعين الأخذ بالرأى الراجع على
 مذهب الامام محمد وهو اعتبار التصرف
 الحاصل والمترتب عليه الحجر للنفلة ومن وقت
 قيام سببه باطلا .

المحكمة

« حيث انه ثابت من أوراق الدعوى أن العقد
 موضوع النزاع صدر من المرحوم حسين افندي
 مصطفى الاصيلي مورث المستأنفين للمستأنف
 عليه ببيع ٣٠ فدانا وقيراطين للأخير بتاريخ ٢١
 سبتمبر سنة ١٩٣٣ وقد سجل العقد بتاريخ ٣
 اكتوبر سنة ١٩٣٣ تحت نمرة ٣٤٤٣ . وجاء
 بالعقد أن الثمن وقدره ٢٤٠٠ جنيه دفع منه
 المشتري ٢٠٧٠ جنيها وحجز الباقي وقدره ٣٣٠
 جنيها تحت يده لسداده في دين للبنك العقاري
 المصري .

« وحيث ان المستأنفة الاولى وهي شقيقة
 المورث المذكور قدمت طلبا تاريخه أول اكتوبر

به دائما من التزام نقل الملكية الى الست شaha
 والتحدى بعدم تسجيل العقد الناقل للملكية من
 أحد الطرفين المتعاقدين لا يكون إلا في حالة
 تصرف هذا الطرف الآخر في العين التي تعاقد
 بشأنها على انه قد كان في استطاعة المستأنف
 لو شاء تسجيل الحكم الصادر بصحة توقيعه على
 عقد القسمة ويقوم هذا التسجيل مقام تسجيل
 العقد بالنسبة لنقل الملكية .

« وحيث انه بالنسبة للسبب الثاني فانه من
 أسباب فسخ العقد وهذا الفسخ لم يكن أمره
 مطروحا أمام المحكمة وقد استمسك ورثة الست
 شaha بقيام العقد ونفاذه وفوق هذا فانه غير متفق
 في العقد على ان مجرد تأخير الست شaha في سداد
 قسط البنك يجعله مفسوخا من نفسه بدون حاجة
 الى حكم .

« وحيث انه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم
 المستأنف والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها
 قبل الأوان

(استئناف عبد الحليم افندي الجندى وحضر عنه الاستاذ
 محمد نجيب محمد ضد حسن افندي محمد بدوى شعر بصفته
 وآخرين وحضر عن الأولين الاستاذان جانشكرى حداد وشبل
 مرعى رقم ١٩٤ و ٢٥٠ سنة ٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات
 أصحاب العزة أمين حسنى بك وأمين زكى بك ومحمد زكى على
 بك مستشارين)

٢٣

١٣ ابريل سنة ١٩٣٧

تصرف - من محجور عليه للنفلة - قيام سببه وقت التصرف
 بالذات . وثبوت علم المتصرف إليه بحالته . وعدم
 دفع ثمن . بطلانه .

المبدأ القانوني

إذا صدر حكم المجلس الحسبي بالحجر على
 شخص للنفلة وأرجع تاريخها إلى زمن سابق
 على التصرف موضوع النزاع . فيعتبر أن

سنة ١٩٣٣ لمجلس حسبي مصر تطعن فيه على هذا التصرف وعلى غيره أيضا وتطلب توقيع الحجر على أخيها .

« وحيث ان المجلس الحسبي الابتدائي بعد نظر الموضوع أصدر قرارا تاريخه ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بتوقيع الحجر على حسين افندي مصطفى الاصيل للسفة والغفلة وذلك للأسباب الواضحة بالقرار ومنها التصرف الحاصل من المذكور بالعقد السابق الاشارة إليه للمستأنف عليه وهو ابن زوجة البائع وقد استؤنف هذا القرار

« وحيث ان المجلس الحسبي العالي قرر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ تأييد القرار المستأنف مع اعتبار سبب الحجر الغفلة وجاء بالقرار الاخير ما يأتي : « وحيث ان هذا المجلس تبين من حالة « المستأنف (وهو المحجور عليه) وتقدمه في « السن ومرضه ومن مناقشاته أمام المجلس « الابتدائي وأمامه أنه في حالة غفلة ظاهرة « أي نقص في الادراك وسوء تقدير للأمر « كما ظهر ذلك أولا في معاملته مع ساويرس « ميخائيل بك الذي كان محاميا عنه فانه باعه « فدانانا في طنطا ولكون بعضها كان متنازعا « فيه أبدله منه أطيانا أخرى فأصبح ما باعه له « ستين فدانانا وظاهر من نفس العقد أن هذه « الأطيان كانت مرهونة ومع علم المستأنف « برهنها لم يحجز من البائع من الثمن ما يقابل « الدين بل دفعه له جميعه واستمر ساكتا عن « مطالبته إلى أن توفي في سنة ١٩٣٠ ولم يرفع « الدعوى على ورثته إلى الآن ولم يصح ما اعتذر « به عن ذلك من أن البائع كان غنيا لأنه يقول « ان أملاكه كانت مرهونة - ثانيا - لأنه اضطربت « أقواله كثيرا في التصرف الذي حصل منه « أخيراً في نصف هذه الأطيان ببيعه لابن «

« زوجته من جهة يان ثمن الفدان الواحد منها « فانه قال مرة أنه ستون جنيها ثم قال مرة « أخرى انه ثمانون ثم عدل إلى قوله الأول « ثم قرر أمام هذا المجلس أن البيع كان صوريا « وانه أراد به مكافأة زوجته - ثالثا - أنه لما سئل « عن مصارف السلفة التي استلمها من البنك « العقاري في سنة ١٩٣٣ وقدرها ستمائة وستون « جنيها قال أنه دفع منها خمسمائة جنية لحسن « عبد الرؤوف و ٢٥٠ جنيها لأحمد رستم « ولاخر يدعى خليل ١٠٠ جنية ولم يتنبه إلى « أن مجموع هذه المبالغ يزيد عن السلفة وهذا « مع قول وكيله أن المبلغ دفع للشركة العقارية . « وحيث انه من جميع ذلك يكون القرار « المستأنف في محله ويتعين تأييده فيما قضى به « من توقيع الحجر على المستأنف مع تعديل « سببه وجعله قاصرا على الغفلة «

« وحيث انه يرى مما تقدم أن المجلس العالي اعتبر التصرف الحاصل من المحجور عليه بالعقد موضوع هذه الدعوى سببا من أسباب الحجر عليه التي دعت لاعتباره في حالة غفلة ظاهرة أي نقص في الادراك وسوء تقدير للأمر وظاهر من الأوراق أن معاملة المحجور عليه مع ساويرس بك ميخائيل ترجع إلى ما قبل سنة ١٩٣٠ كما أن سلفة البنك العقاري البالغة نحو ٦٦٠ جنيها ترجع إلى حوالي شهر يولييه أو اغسطس سنة ١٩٣٣ وكلا الأمرين قبل تاريخ العقد موضوع الدعوى الحالية .

« وحيث انه من المعروف شرعا أن صاحب الغفلة هو الشخص الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه فيغبين في تصرفاته .

« وحيث انه لا نزاع أيضا في أن المجالس الحسبية هي المختصة بحسب قانونها دون غيرها

بالفصل في مسائل الحجر على عديمي الأهلية ويجب احترام قراراتها الصادرة بشأن ذلك في حدود اختصاصها.

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن التصرف الصادر من مورث المستأنفين للمستأنف عليه إنما صدر والمورث المذكور في حالة غفلة وأنه كان على هذه الحال أيضا قبل هذا التصرف بوقت يزيد عن ثلاث سنوات .

« وحيث أنه فيما يختص بوصف التصرف فإنه ظاهر من العقد التحرر به أنه بيع عن ثلاثين فدانا وكسورا وبمبلغ ٢٤٠٠ جنيه صدر من مورث المستأنفين إلى المستأنف عليه غير أن المورث المذكور اضطرب في أقواله كثيرا عندما نوقش في أمر هذا البيع بجلسات المجلس الحسبي الابتدائي والعالي حيث ذكر أنه بيع حقبتي ثمن مدفوع إليه ثم اختلفت أقواله عن السعر الذي بيع به الفدان الواحد فكان يقول أنه باع الفدان بواقع ستين جنيها ثم يقول بواقع ثمانين جنيها ثم يعود لقوله الأول ثم ذكر بعد هذا أن البيع صوري أراد به مكافأة زوجته وهي والدة المستأنف عليه وعلى كل حال فقد سلم الدفاع عن المحجور عليه أمام المجلس الحسبي العالي وعن المستأنف عليه أمام هذه المحكمة بأن ثمننا للصفقة لم يدفع ومتى تقرر هذا وجب اعتبار العقد عقدا هبة تحررت في صورة عقد بيع .

« وحيث أنه من المتعين بعد ذلك بحث ما إذا كان هذا التصرف وقد صدر قبل صدور قرار الحجر ولكن في العهد الذي تقرر فيه من المجلس الحسبي بقيام سبب الحجر وهو الغفلة ينفذ أم لا .

« وحيث أنه يؤخذ من المادة ١٣٠ من القانون المدني أن الحكم في مسائل الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية .

« وحيث أن التصرفات الصادرة من المحجور

عليه لجنون أوعته وقت قيام سبب الحجر باطلة شرعا أما التصرفات الصادرة من المحجور عليه لسفه أو غفلة فقد اتفق صاحبنا الإمام الأعظم أبي حنيفة (محمد وأبي يوسف) في وجوب الحجر ولكنهما اختلفا في وقته فقال أبو يوسف إن الشخص في هذه الحالة لا يصير محجورا عليه إلا بحكم القاضي ولا ينفك حتى يطلقه . وقال محمد يحجر عليه من وقت قيام سبب الحجر ففساده في ماله يحجره واصلاحه فيه يطلقه . واستدل الأول بأن ذلك ليس شيئا محسوسا كحالة الجنون والعته وإنما يستدل عليه بالغبن في تصرفاته وذلك محتمل لجواز أن يكون حيلة لاستجلاب قلوب المتعاملين معه ولذا فلا يثبت حكمه إلا بقضاء القاضي بخلاف الصغر والجنون والعته . واستدل الثاني بقيام نفس العلة التي تبطل تصرفات المجنون والمعتوه بسببها . وهذه العلة هي العجز عن تقدير قيمة التصرفات وما يترتب على نتائجها من حيث النفع والضرر ومتى تحقق وجود العلة وجب ابطال التصرفات الصادرة وقت قيام السبب ولو كانت قبل قرار القاضي بالحجر . وعلى هذا فالتصرفات التي باشرها قبل القضاء عليه بالحجر نافذة عند أبي يوسف وموقوفة عند محمد لاحتمال أن يكون فيها مصلحة فإن رأى القاضي فيها مصلحة نفذها وإلا ردها وقد رجح محمد بك زيد (في كتابه شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية) رأى محمد لأنه ظاهر أن صاحبين متفقين على أن الحجر إنما هو لفائدة تعود على المحجور عليه وهي حفظ ماله حتى لا يصبح عالة على غيره فإذا لم يمكن الحجر عليه من وقت السفه انعدمت الفائدة اذ ربما يتصرف الشخص في جميع أمواله يعبأ بأخس الأثمان وهبة بلامقابل وشراء بأضعاف القيمة وتأجير بأجر زهيد واستئجارا لملك غيره بأجرة فاحشة ويتمادي

سنة ونصف حسبا أقر هو بذلك بالمجلس الحسبي الابتدائي وظاهر أيضا أنه لم يرزق من زوجته والدته المستأنف عليه بذرية ولهذا قد سعت في استصدار عقد بيع منه بنصف أطيانه الملك باسم ابنها المستأنف عليه بصفة صورية وزوجها في حالة الغفلة كما تقرر .

« وحيث أنه واضح من الأوراق أن المستأنف عليه وقت تزوج المحجور عليه بوالدته كان طفلا وقد تربى حتى صار رجلا وتوظف بالحكومة ويرى من ذلك أنه محيط كل الإحاطة بحالة زوج والدته وبجميع أفعاله وتصرفاته وأحوال غفلته فإذا صدر العقد موضوع النزاع إليه من مورث المستأنفين وبنصف جميع أملاكه وهو على ما هو عليه من كبر السن والمرض وبلا عوض وفي الظروف المتقدمة إنما يكون هذا مثبتا لقيام حالة غفلة المورث المذكور وقت التصرف ودليلا أيضا على نواطئ المستأنف عليه مع والدته ومع المحجور عليه على استصدار مثل هذا العقد استئثارا بمنفعة نصف ملك المورث المذكور وحرمانا لبقية ورثته من نصيبهم الشرعي الميراثي فيه بدون وجه حق .

« وحيث أنه من المقرر أن القانون لا يحرم التصرفات المبنية على الغش أو شبه الغش أو التواطؤ فلا يجوز عدلا بعد هذا نفاذ مثل هذا التصرف » وحيث أن الدفاع عن المستأنف عليه أوضح أن المستأنفين اختصوا المورث باعتباره ناظر وقف وحضروا جلسة مزاد تأجير أطيان الوقف وفي تصرفهم هذا معنى الأقرار بأهلية المورث المذكور غير أن المحكمة ترى أن مثل هذه التصرفات إنما لجأ إليها المستأنفون لضرورة المحافظة على حقوقهم ولا يؤخذ منها تسليم بأهلية المورث المذكور وإلا لما أقدموا على شكواه والتضرر من تصرفاته للمجلس الحسبي

على مثل هذه التصرفات حتى إذا رفع الأمر للقاضي الذي يريد أن يستكمل الأمور الشرعية لصحة الدعوى والبحث وراء الحقيقة وهذا بلا شك يستغرق زمنا ليس بالقليل فعند المحجور عليه قد لا يكون عنده شيئا أصلا أو عنده ولكنه لا يستحق الذكر بالنسبة لما كان يملكه وتصرف فيه وحيث أن بتعديم فائدة الحجر وهذا غير لازم على مذهب محمد فانه يلغى جميع تصرفاته التي من هذا القبيل فتحفظ عليه أملاكه بدون شيء أو يرد ما أخذ من الأثمان القليلة التي يكفي لسدادها بيع شيء واحد مما تصرف فيه .

« وحيث أن لكل من الرايين أنصار من رجال الفقه فلذا ترى المحكمة استعراض الحالة الخاصة بالدعوى المطروحة الآن لا يوضح ما يصح اعتماده مطابقا لروح العدالة

« وحيث أنه بما يصح التنويه إليه أنه ثبت بما تقدم أن العقد موضوع النزاع لم يكن عقدا بعوض وإنما هو عقد تبرع بدون عوض أي أنه من التصرفات الضارة ضررا محضا وعلى هذا الاعتبار يصح أن ينتفي الاعتراض الذي يرجع إلى وجوب حماية المتعاملين مع شخص المحجور عليه الذين عند التعامل معه لم يكتفوا عالمين باستكشاف حقيقة أمره أي بأنه سفيه أو ذو غفلة طالما أن التعامل معه لم يدفع مقابلا على أن المستأنف عليه إن دفع شيئا من الدين المشار إليه بالعقد للبنك العقاري فيصح له استرداد ما دفعه من التركة وهذا المبلغ الخاص بالبنك والوارد بالعقد وقدره ٣٣٠ جنيتها ليس ثمنا للعين على كل حال .

« وحيث أنه ثابت من الأوراق وتحقيقات المجلس الحسبي المقدمة ضمن ملف الدعوى أن المحجور عليه كان متقدما في السن ومريضا منذ

مقرر الزيادة بانتهاء دعوى البيع وتحديد جلسة لاجراء البيع فاستأنفه مقرر الزيادة . ودفع المستأنف عليه دفعا فرعا بعدم قبول الاستئناف شكلا . وبعدم جوازه وقررت المحكمة ما يأتي :
إن المادة ٥٨٦ مرافعات إنما تنص على ميعاد الاستئناف وهو خمسة أيام في حكم البيع من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة . والحكم المستأنف ليس بحكم بيع حتى يسرى عليه هذا الميعاد .

٢ - إن موضوع الاستئناف هو قرار صادر من قاضي البيع مما يستلزمه سير الدعوى وبملكه قاضي البيع بمحض سلطته المطلقة بلا رقيب والمسألة التي أثارها أمام قاضي البيوع هي مسألة فرعية بطلبه انتهاء دعوى لقيامه بالشروط التي نسب إليه الإخلال بها وقد بحث قاضي البيع موضوع هذا الدفع وأصدر فيه الحكم المستأنف وهو حكم في مسألة متفرعة عن دعوى البيع ومما يجوز استئنافه أسوة بالأحكام العادية .

٣ - سن الشارع في قانون المرافعات إجراءات مخصوصة للوصول بسرعة إلى فسخ البيع في حالة حصوله بالمزاد العلني إذا قصر المشتري فيما تعهد به خلافا لاجراءات الفسخ في البيوع العادية . ففي إجراءات إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزااد إذا امتنع المشتري عن الدفع في الميعاد الذي حدد له في إعلان حكم رسو المزااد كان لطالب البيع أن يقدم طلبه لقاضي البيوع فيعين هذا يوم البيع الجديد . وليس يفيد بعد ذلك أن يقوم

« وحيث أنه من جميع ما تقدم ترى المحكمة أن الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه والحكم ببطالان العقد الصادر من مورث المستأنفين إلى المستأنف عليه بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣ والمسجل في ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٣ مع ثبوت ملكية المستأنفين لنصيبهم الشرعي وقدره ٢٢ فدانا و ١٣ قيراطا و ١٢ سهما شائعة في الأطنان الواردة بالعقد وهي ٣٠ فدانا وقيراطين وبمنع منازعة المستأنف عليه لهم في ذلك ونحو ما على هذا القدر من التسجيلات .

(استئناف السيدتين شفيقة وشريفه الأصيل وآخر وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد احمد افندي كامل وحضر عنه الاستاذ ساجا حبشى بك رقم ٢٩٧ سنة ٥٣ قد تأسه وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمود فؤاد بك مستشارين)

٢٤

٢١ ابريل سنة ١٩٣٧ .

- ١ - استئناف - عن قرار قاضي البيوع . في غير حالة الحكم بالبيع . ميعاده طبقا للقواعد العامة .
- ٢ - استئناف - عن قرار قاضي البيوع . برفض طلباتها . دعوى البيع . جوازه .
- ٣ - مرسى مزاد - بعد زيادة العشر . عدم قيام الراسي عليه المزااد بالدفع بعد الانذار . إعادة البيع على ذمته . صحته .

المبادئ القانونية

١ - رسي مزاد أطيان على مقرر الزيادة بالعشر . ولعدم قيامه بدفع باقي الثمن للخرينة استصدر طالب البيع - وهو المستأنف عليه في الاستئناف الحالي - أمرا بتحديد يوم لإعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزااد . وطلب الحاضر عن مقرر الزيادة الحكم بانتهاء دعوى البيع بإيداع باقي الثمن للأسباب التي ذكرها بمحضر الجلسة . والمحكمة قررت رفض طلب

« وحيث انه لذلك ولأن الاستئناف رفع صحيفا في الميعاد عن حكم قابل له يتعين رفض الدفوع الفرعية وقبول الاستئناف شكلا .

عنه الموضوع

« حيث ان الحكم المستأنف في محله الأسباب التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة .

« وحيث وان كان المستأنف بعد صدور الحكم الابتدائي قد نقل المبالغ المودعة بخزينة محكمة دكرنس إلى خزينة محكمة المنصورة كما دفع كالة الثمن والفوائد بعد ذلك كما تدل عليه الشهادة المقدمة منه إلا أن هذا الاجراء مع ذلك لا يغير من الوضع الصحيح للنزاع ولا يمكن أن يعتبر تصحيحا لشروط البيع يعنى المستأنف من نتائج هذا الاخلال ذلك أن الشارع في قانون المرافعات سن اجراءات مخصوصة للوصول بسرعة إلى فسخ البيع في حالة حصوله بالمزاد العلني إذا قصر المشتري فيما تعهد به وجعل هذه الاجراءات سهلة المنال بحيث يتمكن ذوى الشأن من بيع العقار ثانية على ذمة المشتري في وقت قريب خلافا لاجراءات الفسخ في البيوع العادية في اجراءات اعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاو إذا امتنع المشتري عن الدفع في الميعاد الذي حدد له في اعلان حكم رسو المزاو (وقد أعلن المستأنف بهذا الحكم في أول يناير سنة ١٩٣٦ ونبه عليه في الاعلان بأن يودع في قلم كتاب محكمة المنصورة مبلغ الثمن الراسي به عليه المزاو والا أعيد البيع على ذمته) كان لطالب البيع أن يقدم طلبه لقاضي البيوع فيعين هذا يوم البيع الجديد وليس يفيد بعد ذلك أن يقوم المشتري بالوفاء لأن من حق الدائن التمسك بالفسخ عند اشتراط دفع الثمن في ميعاد معين وعدم القيام به بعد الانذار (راجع

المشتري بالوفاء لأن من حق الدائن التمسك بالفسخ عند اشتراط دفع الثمن في ميعاد معين وعدم القيام به بعد الانذار .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول دفع فرعيا بالدفوع الآتية :

- أولا - عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وطبقا للمادة ٥٨٦ مرافعات . وهذا الدفع في غير محله لأن المادة المذكورة انما تنص على ميعاد الاستئناف وهو خمسة أيام في حكم البيع judgement d'adjudication من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة . أما والحكم المستأنف ليس بحكم بيع فيتعين رفض هذا الدفع - ثانيا - بعدم جواز الاستئناف على اعتبار أن موضوع هذا الاستئناف هو قرار صادر من قاضي البيع مما يستلزمه سير الدعوى ويملكه قاضي البيع بمحض سلطته المطلقة بلا رقيب فهو ليس بحكم يجوز استئنافه وهذا الدفع أيضا في غير محله لأن المستأنف أثار أمام قاضي البيوع مسألة فرعية وهي طلبه انتهاء دعوى البيع لقيامه بالشروط التي نسب إليه الاخلال بها وقد بحث قاضي البيع موضوع هذا الدفع وأصدر فيه الحكم المستأنف وهو حكم في مسألة متفرعة عن دعوى البيع وهو مما يجوز استئنافه أسوة بالأحكام العادية .

- ثالثا - بعدم قبول الاستئناف لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف في القضية رقم ٥٣٦ سنة ٥٣ قضائية . وهذا الدفع أيضا في غير محله لأن موضوع النزاع في قضية الاستئناف المذكورة يختلف عن موضوع الدعوى الحالية وذلك لما رآته بحق محكمة أول درجة وذكرته في أسباب حكمها .

كتاب التنفيذ علما وعملا لعبد الفتاح بك السيد
واحد بك قبحه ص ٥١٠).

(استئناف الحاج على عبد الله القديم وحضر عنه الاستاذ
مينا فهمى ضد مصطفى افدى عبدالسلام العقاد وآخرين وحضر
عن الاول الاستاذ أحمد البلتاجى رقم ١٤٥ سنة ١٤٠٤ ق رثاسة
وعضوية حضرات أصحاب البرزة محمد نجيب سالم بك وطاهر
محمد بك ومحمد قصى بك مستشارين)

٢٥

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٧

١ - إضراب - عن العمل في مصنع . طلباً لزيادة الأجرة .

فسخ العقد . ورفعت العمال المضربين .

٢ - مسئولية صاحب المصنع - عن الأضرار الحاصلة للعمال

أثناء عملهم أو سببها . مدونة

المبادئ القانونية

١ - إذا أضرب عمال مصنع عن العمل

طالباً في زيادة الأجر المتفق عليه . فصاحب

المصنع الذى من حقه قبول أو رفض تلك

الزيادة يكون في حل من فسخ عقد العمل

وفصل العمال المتوقفين بلا حاجة إلى إخطار

مادام أنه لا يقبل هذه الزيادة التى يتهم بها

العمال وله أن يستخدم آخرين بمصنعه منعاً من

تعطيل أعماله . والاخلال بتهدياته قبل الغير

٢ - ليس في التشريع المصرى ما يوجب

مسئولية صاحب المصنع عن الأضرار التى

تحصل للعمال أثناء قيامهم بعملهم وبسببه طالما

أنه لم يحصل أى خطأ من صاحب المصنع .

المحكمة

» بما انه لا نزاع فيه بين طرفي الخصومة

أن محمد حسين احمد كان يعمل مع آخرين بورشة

الخواجه أرتين شايلاكيان بأجور معينة ولما حلت

الآزمة الاقتصادية اتفق الفريقان صاحب المصنع

وعماله على تخفيض الأجور - وفي شهر مايو سنة

١٩٣٤ طالب العمال ومن بينهم محمد حسين احمد

الخواجه أرتين باعادة الأجور إلى ما كانت عليه

فلم يقبل فالتجأوا إلى الاتحاد العام لنقابات العمال

وأرسلوا بواسطته خطاباً مؤرخاً في ١٥ مايو

١٩٣٤ إلى صاحب المصنع يطلبون فيه ارجاع

المائة عشرة السابق استقطاعها من مرتباتهم مع

تشغيلهم ثمانى ساعات يومياً والرد عليهم في خلال

ثلاثة أيام من تاريخه . ولما لم يجيبهم إلى طلبهم

أضربوا عن العمل في يومى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة

١٩٣٤ وفي هذا اليوم الأخير اعتدى محمد حسين

احمد وآخر بالضرب على الخواجه ونيس كهرمان

مهندس المصنع وحكم عليهما نظير هذا الاعتداء

بالغرامة والتعويض وتأييد الحكم استئنافاً بتاريخ

٢٨ مايو سنة ١٩٣٥ كما هو ثابت من الصورة

الرسمية من الحكم الاستئنافى الصادر في التاريخ

المذكور في قضية اللجنة المستأنفة رقم ١٨٤٣

سنة ١٩٣٥ مصر المقدمة في الدعوى . وازاء ذلك

استغنى الخواجه أرتين صاحب المصنع عن خدمة

محمد حسين احمد وغيره ممن أضربوا وشغل خلافهم

وبما أن محمد حسين احمد رفع الدعوى الحالية

بطلب مبلغ ٤١ جنيهاً و ٦٠٠ مليم بصفة مكافأة

عن مدة خدمته باعتبار شهر عن كل سنة ومبلغ

١٢٠ جنيهاً بصفة تعويض عما ناله من الضرر

لفصله في وقت غير لائق . وفي أثناء سير الدعوى

ضأن إلى ما تقدم أنه في مدة خدمته بالمصنع

وبسببها أصيب بضعف شديد في بصره .

» وبما انه ظاهر مما تقدم أن إضراب محمد

حسين احمد ومن اشتركوا فيه معه من العمال إنما

كان سببه عدم رضائهم عن الأجور المتفق عليها

التي كانوا يتقاضونها وبقصد اكره صاحب المصنع

على زيادة هذه الأجور التي لم يثبت أن المشتأنف

وعدمهم برفعها .

المصري ما يوجب مسئولية صاحب المصنع عن الأضرار التي تحصل للعمال أثناء قيامهم بعملهم وبسببه طالما أنه لم يحصل أى خطأ من صاحب المصنع وفي هذه الدعوى لم يثبت وقوع أى خطأ من جانب الخواجة أرئين صاحب المصنع .

«وبما ان الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من حيث عدم استحقاق محمد حسين احمد للمكافأة التي يطلبها للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة .

«وبما انه لكل ذلك يتمين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض لمحمد حسين احمد وتأنيده فيما عدا ذلك .

(استئناف الخواجة أرئين شايلا كيان وحضر عنه الاستاذ عبد المقصود متولى ضد محمد حسين وحضر عنه الاستاذ محمد شوكت التوتى رقمى ٥٣٥ و ٧٦٩ سنة ٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب النزعة حسن رفعت بك وأمين حسنى بك وجندى عبد الملك بك مستشارين)

« وبما انه أزاء توقف محمد حسين احمد من معه من العمال المضربين عن العمل بالأجر المتفق عليه وما لصاحب المصنع من حق قبول أو رفض تلك الزيادة يكون فى حل من فسخ عقد العمل وفصل العمال المتوقفين - بلا حاجة الى إخطار - من خدمته مادام انه لم يقبل هذه الزيادة التي كانوا يتمسكون بها وان يستخدم آخرين بمصنعه منعا من تعطيل أعماله والاخلال بتعهداته قبل الغير .

« وبما انه مادام ان الاضراب لم يكن له مسوغ شرعى ولم يكن بسبب إخلال صاحب المصنع بالتزاماته نحو العمال يكون طلب التعويض على غير أساس ويتمين رفضه .

«وبما انه بفرض صحة ما يدعيه محمد حسين احمد من أنه أصيب فى أثناء العمل بمصنع الخواجة أرئين وبسببه بضعف شديد فى إبصار عينيه الأمر الذى لم يقم عليه دليل فانه ليس هناك فى التشريع

قضاة المحكمة الكلية

شرعا ولذلك يسرى عليه التقادم ولا يوقف بالنسبة له مدة اعتقاله

٢ - للمحكوم عليه المذكور حق التصرف فى أمواله بنفسه فله حق الوقف أو الإيصاء بدون قيد . كما أنه هو الذى يتعاقد بنفسه على جميع التصرفات الأخرى بغير واسطة القيم إنما بشرط الحصول على إذن المحكمة المدنية

٣ - وجود المحكوم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس داخل السجن لا يعتبر قوة قاهرة أو استحالة تمنع من استعمال الحقوق ولذلك لا يوقف التقادم بالنسبة له مدة اعتقاله .

٢٦

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٦ مارس سنة ١٩٣٧

١ - تقادم بالنسبة لمحكوم عليه فى جناية . غير معتبر من مفقودى الأهلية - مريانه عليه

٢ - محكوم عليه فى جناية . حقه فى التصرف فى أمواله بالوقف والإيصاء وغيره . تعاقد مع الغير بواسطة القيم عليه

٣ - قوة قاهرة . بالنسبة لمحكوم عليه فى سجنه . لا تعتبر كذلك . ولا توقف التقادم .

المبادئ القانونية

١ - المحكوم عليه بعقوبة جنائية لا يعتبر فى القانون المصرى من مفقودى الأهلية

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعى تلخص في أن عائلته المعروفة بعائلة العمراوى كانت تملك عدة عقارات من بينها الأرض الميئة بصحيفة الدعوى سواء بطريق الشراء أو وضع اليد أو الانشاء أو التجديد وتاريخ ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٠٦ اقتسموا هذه العقارات فيما بينهم قسمة نصيب لاقسمة فرز وتخصيص فخص فريق جده على غنيم العمراوى وأولاده سعد ومسعود واحمد ورمضان وغنيم « والده » النصف بالتساوى بينهم أى لكل منهم ٢ من ٢٤ وخص أعمام أیه السيد وفرح وسالم اولاد غنيم العمراوى النصف الاخير ثم توفى والده قبل جده عنه وعن أخيه على وعن باقى الورثة ثم توفى أخوه على عنه وعن باقى ورثته ويبلغ مقدار ما ورثه عن أبيه وأخيه المذكورين ١١ قيراطا و ١٨ سهما من ٢٤ قيراطا وحدث أن حكم عليه فى سنة ١٩١٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة لارتكابه جريمة قتل وأثناء وجوده بليمان طره باع ورثة الملاك المذكورين جميع الارض الميئة بصحيفة الدعوى لمورث المدعى عليهم المرحوم حسن سيف بعقد بيع مؤرخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ مسجل فى ١٥ - ١٢ - ٩٢٣ فى حين أنه يملك الحصة الآنف ذكرها على الشيوع فيها فيكون البيع باطلا بالنسبة لها ولم يعلم به إلا بعد خروجه من السجن فى سنة ٩٣٢ لذا رفع دعواه طالبا فيها الحكم بتثبيت ملكيته لها وتسليمها له مع الزام المدعى عليهم بالمصاريف وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة

« وحيث ان المدعى عليهم يدفعون الدعوى بأن مورثهم اشترى هذه الأرض من البائعين المذكورين بالعقد على اعتبار أنها مملوكة لهم بالميراث عن مورثهم الاصيلين على غنيم العمراوى واخوته

ولما كان والد المدعى المرحوم غنيم على العمراوى توفى قبل جده فلا يرث عنه شيئا أما عقد القسمة الذى يعتمد عليه فهو عقد عرفى غير ثابت التاريخ وغير مسجل ولا تعرف حقيقة الاختام المبسوطة عليه ولا يصح الاحتجاج به على الغير الذين اكتسبوا حقا على العقار كما أن حالة الورقة المكتوب عليها تدل على الرية سيما أنه لم يظهر فى الوجود طول تلك المدة السابقة التى تقرب من خمسين سنة ويفيد العقد الاصلى الذى سلمه البائعون للمشتري وهو العقد المؤرخ ٢٧ ربيع ثانى سنة ١٣٠١ أن الجدة الاصلى المرحوم على غنيم العمراوى هو المالك الحقيقى لهذه الأرض وهو الذى اشترىها بماله الخاص ولا يخرج عقد القسمة عن كونه عقدها او عقدا وصية وهما باطلان الاول لعدم تحريره بعقد رسمى والثانى لصدوره لوارث فضلا عن كل ذلك فقد كان شراء المشتري بسن نية وبسبب صحيح ووضع يده على الارض وهم من بعده من وقت الشراء فى سنة ٩٢٣ لغاية رفع هذه الدعوى فى سنة ٩٣٦ مدة تزيد عن خمس سنوات وضع يد مستوف لكافة الشروط القانونية وعلى ذلك يكون المدعى عليهم اكتسبوا ملكيتها نهائيا قبل المدعى وذلك بفرض أنه يملك حصة منها « وحيث ان المدعى يقول ردا على هذا الدفاع الاخير « ١ » ان المشتري لم يضع يده على الارض لميعة فعلا لانها بورر ملية ليس فيها أى معنى لوضع اليد « ٢ » انه عند مشترائه كان سىء النية لانه كان يعلم جميع ملاكها الحقيقين وهذا استفاد من كونه قريبا لهم ويملك ارضا مجاورة للارض الميعة ومن الاقرار الصادر منه فى القضية رقم ٨٨٦ مدنى الطارين سنة ١٩٢٤ بجلسة أول سبتمبر سنة ١٩٢٤ الذى اعترف فيه بوجود ورثة آخرين لعائلة العمراوى « ٣ » انه بغض النظر عن ذلك يعتبر المدعى من مفقودى الأهلية الذى نصت المادة

٨٤ من القانون المدنى على ايقاف مدة التقادم بالنسبة لهم وذلك لانه بناء على عقوبة الجناية المحكوم بها عليه يعتبر محجورا عليه طبقا للمادة ٢٥ عقوبات كما ان وجوده بالليمان طول تلك المدة الطويلة يعتبر قوة قاهرة أو استحالة طبيعية أو قانونية كانت تحول بينه وبين المطالبة بحقه وتوجب إيقاف مدة التقادم بالنسبة له وهو لم يخرج من الليمان إلا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٢ كما يتضح من تذكرة السجن المقدمة منه ورفع هذه الدعوى فى ١٥ - ٨ - ١٩٣٦ أى قبل مضى الخمس سنوات المقررة لاكتساب الملكية بمضى المدة القصيرة أما المدعى عليهم فلم يردوا على هذا الدفاع إلا بأنه طبقا للمادة ٨٥ من القانون المدنى لا يوقف فقدان الأهلية إلا المدة الطويلة فقط أما المدة القصيرة سواء كانت مكسبة أو مستقطبة فتسرى على جميع مفقودى الأهلية

« وحيث ان الفصل فى هذه الدعوى يتوقف فى الواقع على بحث هذه الأمور الخمسة الأخيرة وذلك بغض النظر عن الطعون التى أثارها المدعى عليهم عن عقد القسمة

أولا

وضع يد المدعى عليهم ومورثهم

« حيث ان وضع اليد على الشيء هو تعمد حيازته حيازة فعلية مقرونة بنية تملكه والتصرف فيه والاتقاع به وتختلف طريقة الاتقاع باختلاف طبيعة الشيء وما هو مخصص له حسب العادة والمألوف » راجع بلايول جزء أول بند ٢٢٧٧ وفتحى باشا زغلول صفحة ١٠٨ والملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى بند ٤٧٩٠ »

« وحيث انه وإن كانت الأرض موضوع الدعوى رملية إلا أنه ثابت ان مورث المدعى عليهم وهم من بعده كانوا ينتفعون بها الاتقاع

الذى تسمح به طبيعتها بحالة ظاهرة مستمرة لانزاع فيها ولم يتعرض لهم أى شخص كان فى هذا الاتقاع كما ان المورث أسرع بتسجيل عقد شرائه ونقل التكليف لاسمه كما يتضح ذلك من الكشف الرسمى المقدم وهذا دليل على أنه كان ظاهرا أمام الكافة بصفة مالك لها دون غيره وهذا كله يكفى لإثبات حيازته لها وحيازة ورثته من بعده حيازة فعلية مقترنة بنية التملك ولا أدل على ذلك من اعتراف أحد البائعين عباس مسعود فى قضية العطارين ٨٨٦ الآنف ذكرها وقد رفعها على المشتري بمطالبة بياقى ثمن المبيع بأنه هو الذى يضع يده عليها ووافقه على ذلك من يدعى احمد عبد الجواد الذى دخل فى الدعوى خصما ثالثا يزعم أنه وارث لأحدى بنات المالك الاصلى المرحوم على غنيم العمراوى كما أن مورث المدعى عليهم قرر صراحة بالجلسة بأنه هو الواضع اليد على الأرض ولا مظهر لوضع اليد أكثر علانية من هذا التصريح

ثانيا

حسن نية مورث المدعى عليهم

« حيث ان حسن النية الذى يشترطه القانون لا اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القصيرة بسبب صحيح هو مجرد اعتقاد المشتري وقت الشراء بأن بانه يملك العين المبيعة ملكا خالصا (بلايول بند ٢٦٦٧) ويكفى ان يثبت وجود هذه النية الحسنة وقت اكتساب الملكية أى فى تاريخ المبيع فاذا علم المشتري بعد ذلك بأن البائع له لم يكن مالكا فلا يؤثر هذا العلم اللاحق على حسن نيته التى تقررت من قبل ولا يمنع من الاستمرار فى وضع اليد بقصد التملك (بلايول جزء أول بند ٢٦٦٩ ودهيلتس صفحة ٣٥٦ وما بعدها وفتحى باشا زغلول صفحة ١١١ وحكم أسيوط ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ محاماه ٧ صفحة ٣٨) ومن المقرر أن الاصل فى

وضع اليد حسن النية ولا يصح افتراض سوء النية مبدئياً بل على من يدعيها أن يثبتها وهذا الأمر متروك تقديره للمحاكم حسب الظروف والأحوال (راجع مادة ٢٦٦٨ من القانون المدني الفرنسي وقد نصت على المبدأ الأول صراحة وهالتون جزء أول صفحة ١٦٩ والملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى بند ٥٠٠)

« وحيث أنه واضح من الاطلاع على عقد البيع أن أسماء البائعين ومصدر ملكية كل منهم وكيفية توريثه ذكرت به بتفصيل تام ولم يكتف المشتري بذلك بل استلم من هؤلاء البائعين عقد تمليك مورثهم الأصلي المرحوم على غنيم العمراوى وهو العقد المؤرخ ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠١ الذى يفيد مشتراه الأرض موضوع الدعوى من الخواجه خليل باخوس بضاف إلى ذلك أنها كانت مكلفة باسم هذا المورث وحده كما يدل على ذلك الكشف الرسمى المقدم من المدعى عليهم وهذا كله كان كافياً لإيجاد الاعتقاد السليم عند المشتري بأن البائعين يملكون هذه الأرض أما عقد القسمة فلم يكن مسجلاً ولا ثابت التاريخ ولم يظهر وقت التعاقد فلا يمكن بأى حال من الأحوال مؤاخذه المشتري به

« وحيث أن القول بأنه قريب عائلة البائعين ويملك أرضاً بجوار أرضهم بفرض صحته لا يدل وحده على سوء النية وعلمه وقت مشتراه بوجود هذا العقد الذى لم يعلم به إلا بعد رفع الدعوى الحالية وظاهر أنه كان مخفى مدة طويلة ولم يظهر فى الوجود لأول مرة إلا فى سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ٤٠٢٧ مدنى العطارين سنة ١٩٣٣ التى رفعها المدعى وآخرين ضد حسن على عبد الجواد بخصوص عقار آخر اشتراه المذكور من رمضان على العمراوى وآخرين من عائلة العمراوى حتى أنه

لم يقدم فى قضية العطارين رقم ٨٨٦ الآنف ذكرها التى رفعت ضد مورث المدعى عليهم من أحد بائعيه عباس مسعود كما سبق ذكره

« وحيث أنه بغض النظر عن ذلك فإن الظاهر على كل حال كان يدل على أن المدعى لا يملك شيئاً فى الأرض المبيعة وذلك لوفاة والده قبل جده الأمر الذى يترتب عليه عدم وراثته لجده المالك الأصلي - والمشتري يكون معذوراً إذا اعتقد بعدم ملكية المدعى لشيء من الأرض المبيعة

« وحيث أن المدعى وهو مكلف بالاثبات كما سبق ذكره لم يقدم أى دليل على أن المشتري وقت شرائه كان يعلم بوجود عقد القسمة وأن والد المدعى يملك قيراطين فى الأرض المبيعة فيكون القول بسوء نية هذا المشتري غير صحيح ولا مفر تلقاء ذلك من اعتباره حسن النية

« وحيث أنه لا يؤثر على ذلك الأقرار الصادر منه فى قضية العطارين رقم ٨٨٦ المشار إليه لأنه صدر منه فى تاريخ لاحق لعقد البيع ولا قيمة له ولا يمنع من التملك بمضى المدة كما سبق تقريره

لأننا

فقد الأهلية يوقف للبدلة القصيرة المكسبة للملكية العقار

« حيث أنه رغم غموض وإبهام وتناقض النص العربى للمادتين ٨٤ و ٨٥ من القانون المدنى الأهلى فإن الفقه والقضاء استقرا أخيراً على أن فقد الأهلية يوقف نوعاً المدة المكسبة للملكية العقار الطويلة والقصيرة معاً - وهذا هو رأى الصحيح الذى يمكن استنتاجه من مقارنة هاتين المادتين بالمادة ٢٢٥٢ مدنى فرنسى والمادتين ١١٣ و ١١٤ مدنى مختلط المقابلة لها والذى يدل عليه الأصل الفرنسى للمادتين الأهليتين إذ يتضح منه أن كلفتى « الطويلة » الواردتين بالترجمة العربية لا وجود لهما به وقد أتى بهما

المرجم من عنده مجازاة لخطأ وقع فيه المترجم العربي للقانون المختلط في المادة ١١٣ وعلى هذا الاعتبار تكون الترجمة الصحيحة للمادة ٨٤ (مضى المدة المكتسبة للملكية في العقارات لا يسرى على مفقودى الأهلية شرعا) وهى تشمل المدة الطويلة والقصيرة على السواء - وتكون الترجمة الصحيحة للمادة ٨٥ (لا يسرى كذلك على مفقودى الأهلية المذكورين . ماعدا ذلك من مضى المدة متى كان الاعتبار فيها أزيد من خمس سنوات) وفي هذه الحالة يمكن التوفيق بين المادتين بأن الأولى تشمل التقادم المكسب للملكية العقار بنوعيه أما الثانية فتشمل التقادم المكسب للملكية المنقول والتقادم المسقط للحقوق فقط ولا يمكن الاحتجاج على ذلك بأن المادة « ٨٥ » وردت في باب اكتساب الملكية بمضى المدة لأن المشرع في هذا الباب وضع في الواقع أحكاما مشتركة للتقادم المسقط والمكسب وبمراجعة الأحكام القديمة التى قالت بالرأى المخالف يتبين أن جل اعتمادها كان على النص العربى للمادتين وقد اتضح أنه لا ينطبق على الحقيقة يضاف إلى ذلك أنه من غير المعقول أن يميل المشرع لحماية مفقود الأهلية في المدة الطويلة ويحجم عن حمايته في المدة القصيرة مع أنه أكثر احتياجا للحماية لقصرها واحتمال خطر ضياع الملكية معها (راجع البحث القيم الذى سجله القاضى عبد السلام بك ذهني في كتاب الأموال من بند ٣٧١ الى ٣٧٤ وأيضا كتابه النظرية العامة في الالتزامات من بند ٥٣٥ الى بند ٥٣٧ والملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى بند ٤٦٢ وهالتون جزء أول صفحة ٢١٠ وراجع كذلك الأحكام العديدة المنشورة بمرجع القضاء الجزء الثانى وملاحق الجزئين الأولين تعليقا على المادتين ٨٤ و ٨٥)

« وحيث انه بناء على ذلك يكون دفاع المدعى عليهم في غير محله .

رابعاً
هل يسرى التقادم على المحكوم عليهم بعقوبة جنائية

هذا الأمر محل خلاف في فرنسا فرأى بعض الشراح أن المحكوم عليه بعقوبة جنائية يقع تحت حجر قانونى ولذلك لا يسرى عليه التقادم لافرق بينه وبين القاصر والمحجور عليه لعتة أو جنون « راجع بودرى لاكتتري نبذة ٢٤١ وجيلوارد » ورأى البعض الآخر أنه لا يعتبر محجورا عليه ولا يحق له الانتفاع بقاعدة إيقاف التقادم « اوبرى ورونبذة ٥١٤ وبلانيول جزء أول بند ٢٧٠٢ وكذلك في مصر هذه المسألة تختلف عليها فمن الرأى الأول « دى هلتس نبذة ٥٤ وكامل بك مرسى الملكية والحقوق العينية بند ٤٥٨ » ومن الرأى الثانى عبد السلام بك ذهني في الأموال « بند ٣٧٣ صفحة ٥٣٩ رقم ٣ » « وحيث ان المحكمة ترى أن الرأى الثانى هو الصحيح وذلك للأسباب الآتية (١) يتضح من الاطلاع على المادة ٢٥ عقوبات فقرة رابعة أن كل ماحرمه القانون على المحكوم عليه بعقوبة جنائية هو حقه في ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله على أن يعين لهذه الادارة فيما تقره المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته أما باقى التصرفات فائتان منها غير مقيدتين بأى قيد كان وهما الايصاء والوقف إذ للمحكوم عليه منتهى الحرية في اجرائهما اما غيرهما من التصرفات كالبيع والهبة والقرض فانه وان كانت المادة ابقت الحق فيها لنفس المحكوم عليه الا انها قيدته بشرط الحصول على اذن المحكمة المدنية ومن ذلك يتضح ان المحكوم عليه المذكور اوسع سلطة من القاصر والمحجور عليه شرعا لجنون او عته اوسفه (٢) يتبين من الاطلاع على تعليقات الحقانية

على المادة الآنف ذكرها ان المحكمة التي من اجلها قرر المشرع حرمان المحكوم عليه من ادارة اشغاله ترجع في الحقيقة الى الرغبة في معالجة الصعوبات الناشئة عن اعتقاله بالسجن مدة طويلة من الزمن سواء بالنسبة له أو بالنسبة للغير لذلك رأى المشرع ضرورة تعيين قيم يقوم بهذه الاعمال بالنيابة عنه لا يخرج عن كونه وكيلًا لادارة اشغاله مدة غيابه عن مقر إقامته وظاهر ان هذه المحكمة تختلف تمام الاختلاف عن الاسباب التي تدعو لاقامة الأوصياء على القصر والقوام على المحجور عليهم (٣) ومن جهة أخرى يتضح من الاطلاع على التعليقات المذكورة ان حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من الحقوق والمزايا الواردة بالمادة ٢٥ عقوبات ليس في الحقيقة الاعقوبة تبعية لعقوبة الجنائية الاصلية اريد بها تقييد حقوقه وحد حريته وقد تعمد المشرع حذف اسم « الحجر القانوني » وغيره من أسماء العقوبات التبعية الأخرى من المادة الجديدة وقال عن ذلك « ان الحاجة في مصر أسس الى عدم ابقاء اسماء مخصوصة لتلك العقوبات إذ أنه كلما وجدت الفاظ في القانون المصري يقابلها مثلها في القانون الفرنسي فانه يرجع للقانون الفرنسي مع ان الظروف والاحوال في مصر تختلف عنها في البلاد الفرنسية اختلافاً تكون معه هذه الطريقة مدعاة للخطأ . ومتى حذفت أسماء هذه العقوبات امكن ان تضمن في مادة واحدة الاحكام المتعلقة بها ولم تبقى ثمة حاجة لأن تعتبر الابصفة عقوبات تبعية والغرض من ذلك هو جعل تلك العقوبات ملائمة لنظام البلاد وحالتها وهذا كله معناه الصريح ان المشرع لا يريد ان يرتب على هذه العقوبات نوعاً من أنواع الحجر على المحكوم عليه (٤) إنه وان كان يتضح من مناقشة مجلس شورى القوانين بجلسته ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ « التعليقات

الجديدة لعبد الهادي الجندى بك » ان المحكمة في تقييد حرية المحكوم عليه في تصرفاته عدا الوقف والايضاء ترجع الى المحافظة على ماله حتى لا يكون عرضة لسعي المحتالين وخوف تأثير بعض الناس عليه وهو بالسجن الآن المشرع لم يرد أن يسلبه حريته في هذه التصرفات بصفة كاملة بل اعتبره اهلاً لها إذ أجاز له التعاقد عليها بنفسه لا بواسطة القيم الذي يعين لادارة املاكه إنما بشرط واحد هو الحصول على إذن المحكمة المدنية وذلك فقط لتحقيق من الضرورة التي تدعو لهذه التصرفات كدفع نفقة أو سداد دين وهذه ليست حال القاصر أو المحجور عليه . (٥) ظاهر من المادة ٢٥ عقوبات ان اختيار القيم في الاصل على للمحكوم عليه نفسه ويعرض هذا الاختيار على المحكمة لاقاراره وفي هذا ما يؤيد انه لا يخرج عن كونه وكيل اشغاله (٦) عندما وضع المشرع المادة ٨٤ من القانون المدني واستعمل فيها تعبير « مفقودى الاهلية شرعاً » لم يكن يقصد في ذلك الوقت الا المادة ١٣٠ مدني التي تتكلم عن عدم الاهلية التي احدثت فيها الى الاحكام المقررة في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتعاقد أى الى الشريعة الاسلامية بالنسبة لغالبية المصريين وحرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من بعض الحقوق غير معروف في هذه الشريعة ولم يقرره إلا قانون العقوبات وإذا لوحظ ان القانون المدني صدر في شهر أكتوبر سنة ١٨٨٣ وقانون العقوبات القديم لم يصدر إلا بعده في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ أمكن القول بأن مفقودى الاهلية الذين وضعت لمصلحتهم المادة ٨٤ هم الذين تشير إليهم المادة ١٣٠ مدني دون غيرها .

فامساً

هل وجوده بالايان يعتبر قوة قاهرة أو استحالة تمنعه من استعمال حقوقه
« حيث انه وان كان من المقرر فقها وقضاء

عن عقوبة الحبس لانها كلها نتيجة ارتكاب المحكوم عليه للجريمة .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون القول باعتبار هذه العقوبات حوادث قهرية أو موانع قانونية أو طبيعية تحول دون استعمال الحقوق في غير مجله .

« وحيث انه زيادة على ما تقدم فانه ثابت من الشهادة المقدمة من المدعى انه افرج عنه في شهر فبراير سنة ١٩٣٢ ولكنه لم يرفع دعواه الا في شهر اغسطس سنة ١٩٣٦ أى بعد اربع سنوات ونصف وحتى لو قيل أن وجوده بالليمان مدة طويلة كان يمنعه لحد ما من استعمال حقه فقد مضت مدة طويلة عقب الافراج عنه دون ان يطالب به وإذا كان الفقه والقضاء اجازا في بعض الأحوال اعفاء صاحب الحق من آثار مضي المدة إذا كانت سرت ضده وكان في حالة منعه من المطالبة به الا أن هذا الاعفاء لا يمنع الا لمن يكون استعمل حقه عقب زوال المانع مباشرة كأن يرفع شخص أبعد لظروف سياسية دعواه فورا عقب عودته . وظاهر ان المدعى غير جدير بمثل هذه الرعاية لاهماله دعواه طول تلك المدة » راجع حكم مصر ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ بمجموعة ٣٣ صفحة ٣٢ واستئناف ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ بحاماه ١٢ صفحة ٧٦٢ »

« وحيث انه لجميع ما تقدم يكون اعتماد المدعى على إيقاف مضي المدة التي اكتسب بها المدعى عليهم ملكية الارض موضوع الدعوى نهائيا بسبب صحيح وبحسن نية على غير أساس ومن ثم تكون دعواه غير صحيحة ويتعين رفضها .

(قضية صابر غنيم العمراوى ضد الدكتور حسن أبو السعود سيف عن نفسه وصفته وآخرين رقم ٤٤٨ سنة ١٩٣٦ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدى بك وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاحى وعبد مراد الناضورى)

ان أسباب إيقاف التقادم لم ترد بالقانون على سبيل الحصر ولذلك ادخلوا ضمنها الحوادث القهرية كحالة الحرب أو تعطيل سير القضاء بالاحكام العرفية أو الامر رغم عدم النص عليها إلا ان الحكمة في ذلك ترجع الى صاحب الحق كان في هذه الاحوال امام استحالة مادية تمتعه من المحافظة على حقه أو المطالبة به لاسباب لم يكن لارادته شأن فيها لذلك كان من العدل أن يقال بإيقاف التقادم بالنسبة له (راجع في ذلك تفصيلا الملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى بند ٤٦٣ والالتزامات لعبد السلام بك ذهني بند ٤٩٦ ودى هلنس جزء ثالث صفحتى ٣٢٨ و ٣٢٩ وبلانيول جزء اول بند ٢٧٠٤ »

« وحيث انه تطبيقا لذلك لا يمكن اعتبار عقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من الحوادث القهرية لانها لم تكن الا نتيجة فعل المحكوم عليه ولا يصح أن يستفيد منها ومن المتفق عليه ان الغياب عن الوطن حتى ولو كان بسبب الخدمة العسكرية لا يوجب إيقاف التقادم » المراجع الآنف ذكرها وهالتون جزء اول صفحة ٢١١ اما في مصر فالخلاف شديد بشأن الغائب غيبة منقطعة وان كان يعين له وكيل للمحافظة على حقوقه » راجع مرجع القضاء على المادتين ٨٤ و ٨٥ »

« وحيث ان الحادثة القهرية التي تبرر إيقاف التقادم هي التي توجد عقبة شرعية يستحيل معها استعمال الحق أما الافعال الشخصية فلا يمكن اعتبارها حوادث قهرية ولذلك رأى كثير من الشراح أن الحبس أو صعوبة المواصلات لا يترتب عليه إيقاف التقادم » والتون جزء ثانى صفحة ٥٥٥ واوبرى ورو جزء ثانى » ولا تختلف عقوبة الاشغال الشاقة والسجن في شيء من هذه الوجهة

٢٧

محكمة بني سويف الكلية الأهلية

٣ مارس سنة ١٩٣٧

وصية . اختصاص المجلس الملى الانجلى بها . طبقا للأمر
العالى الرقيم أول مارس سنة ١٩٠٢ . لاحق للحاكم الأهلية
فى نظرها

المبدأ القانونى

المجلس الملى الانجلى هو المختص وحده
بالفصل فى صحة وصية الانجلى شكلا وموضوعا
طبقا لنص المادة ٢١ من الأمر العالى الصادر
فى أول مارس سنة ١٩٠٢ . ويتبع فى ذلك
النصوص القانونية المعمول بها فى الكنائس
المعروفة رسميا بصفة كنائس انجيلية عملا بالمادة
٢٢ من الأمر العالى المذكور ولا يتقيد فى حكمه
بغير هذه النصوص . فاذا حكم بصحة الوصية
فيكون حكمه صحيحا مادام صادرا فى حدود
اختصاصه وطبقا للقانون الكنسى دون سواه .
وليس للمحاكم الأهلية حق النظر فى الوصية
أو تأويل الأحكام التى تصدر فيها من الجهة
المختصة عملا بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية (١)

المحكمة

« من حيث ان المدعية تطلب ثبوت ملكيتها
إلى نصيبها الشرعى فى منزل تقول أنه متروك عن
مورثتها وهى أختها الست اليصابات ابراهيم .
ولكن المدعى عليهما وهما كريمتا الست اليصابات
التي لم ترزق سواهما تدفعان الدعوى بأن أمهما قد
أوصت لهما بهذا المنزل بمقتضى وصية تاريخها

(١) راجع حكم محكمة النقض والابرار الصادر فى ٢١
يونيو سنة ١٩٣٤ فى القضية رقم ١٠٩ سنة ٤ قضائية المجلة
السنة ١٥ ص ٨٧ (قسم أول)

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حكم المجلس الملى
الانجلى المختص بصحتها .

« وحيث ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب
المحاكم الأهلية قد نصت على أنه « ليس لهذه
المحاكم أن تنظر فى مسائل الوصية وغيرها مما يتعلق
بالأحوال الشخصية أو تول الأحكام التى تصدر
فيها من الجهة المختصة » .

« وحيث ان طرفى الخصومة من الانجليين
الوطنيين الذين اعتبروا طائفة مستقلة وصدر لهم
الأمر العالى المؤرخ فى أول مارس سنة ١٩٠٢ .
وقد نصت المادة ٢١ منه على اختصاص مجلسهم
الملى العام بالفصل فى جميع المسائل المتعلقة بالأحوال
الشخصية فيما عدا الموارث . ونصت المادة ٢٢
على أن المجلس « يتبع فى مواد الأحوال الشخصية
التي من اختصاصه النصوص القانونية المعمول
بها فى الكنائس المعروفة رسميا بصفة كنائس
انجيلية » (راجع قاموس الإدارة والقضاء الجزء
الخامس ص ٤٢٥ — ٤٥٢) .

« وحيث ان المجلس الملى الانجلى قد حكم
بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٣٥ فى حدود اختصاصه
وطبقا لقانون كنيسه وفى مواجهة المدعية بصحة
الوصية فيكون حكمه صحيحا وبالتالي لا يكون
المنزل تركة تورث .

« وحيث ان المدعية تقول ان اختصاص
المجلس الملى بالفصل فى صحة الوصية مقصور
على الشكل والأهلية دون الفصل فى موضوعها
وحجتها فى ذلك أن المادة ٥٥ من القانون المدنى
قد نصت على أنه « تراعى فى أهلية الموصى
لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك
فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها
الموصى » .

« وحيث انه ظاهر من عبارة هذه المادة

أن المراد منها هو بيان القانون الواجب تطبيقه . وهذا شيء والاختصاص شيء آخر . ومثلها مثل المادة ٥٤ التي سبقتها وهي التي تنص على أن « يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . إذ لو كان الاختصاص فيما يتعلق بالوصية مستفاداً من المادة ٥٥ لوجب أن يكون الاختصاص فيما يتعلق بالموارث مستفاداً من المادة ٥٤ ولزم عليه أن تكون المجالس المالية هي المختصة بالفصل فيها . ولكن هذه المجالس غير مختصة بذلك عملاً بنصوص أخرى منها المادة ٢١ من قانون الانجليين والمادة ١٦ من قانون مجلس ملى الأقباط الأرثوذكس رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والمادة ١٦ من قانون الأرمن الكاثوليك رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥

« وحيث ان علة صياغة المادتين ٥٤ و ٥٥ أنهما منقولتان عن المادتين ٧٧ و ٧٨ مدني مختلط اللتين تنصان على أن الجنسية هي المعول عليها فرأى الشارع أن ينقلهما حرفاً بحرف عدا «الجنسية» فقد استبدل بها الملة . «وهنا ترى المحكمة أن المقصود هو الأحوال الشخصية الخاصة بالموصى " Statut personnel du testateur " كما جاء بالنسخة الفرنسية . لأن التعبير في النص العربي بكلمة «الملة» قديم أن المادة ٥٥ موضوعه للطوائف . وهذا غير صحيح . لأن القانون المدني قانون عام لجميع المصريين . أما أن الشارع قد خص أهلية الموصى وشكل الوصية بالذكر فعلة ذلك أنه يرمى إلى أن العبرة فيهما بأحوال شخصية الموصى دون الموصى له من المصريين .

« وحيث ان اختصاص المجالس المالية بالفصل في الوصية اختصاص مطلق غير مقيد بخلاف اختصاصها في الموارث كما جاء بالمواد السالفة الذكر . من قوانين هذه المجالس وهي

لاحقة للقانون المدني حتى قانون الأقباط الأرثوذكس . فانه وان كان قد صدر في سنة ٨٣ إلا أنه عدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ . ونص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نص مطلق لا قيد عليه وعام لا تخصيص فيه وهو بعمومه وإطلاقه يقتضى حتماً أن كل مسألة متعلقة بالوصية سواء أكان هذا يتعلق من ناحية الشكل والأهلية أم من ناحية الموضوع فإن المحاكم الأهلية ممنوعة من النظر فيها .

« وحيث ان محكمة النقض لم تقل في أسباب حكمها الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٤ أن المجالس المالية غير مختصة بالفصل في موضوع الوصية كما فهمت المدعية ولا كما قالت إحدى المحاكم من « أن الأحوال الشخصية البحتة الخاصة بأهلية الموصى وصيغة الوصية هي من اختصاص المجلس الملى فإذا تجاوز هذا الحد فقضاؤه غير نافذ » لم تقل محكمة النقض ذلك مطلقاً بل قالت : « انه لم تقل محكمة النقض ذلك مطلقاً بل قالت : « انه يفرض أن التصرف بمجرد وصية فقد كان من واجب المجلس الملى أن يقضى بطلانها لأن وصية غير المسلم . كوصية المسلم . لا تجوز لو ارث الا باجازة باقى الورثة . » وهذا تسليم منها باختصاص المجلس . واما اعتراضها على القانون الواجب تطبيقه فمسألة أخرى ستبين هذه المحكمة فيما يلي وجهة نظرها فيها .

« وحيث ان حقيقة الرأى الذى استطردت إليه محكمة النقض فى الأسباب انه « متى قيل فى أى قانون من قوانين الطوائف أن الحكم يكون على مقتضى القانون الكنسى فعنى ذلك القانون الكنسى ملحوظا فيه الأوامر التشريعية الصادرة من أولى الأمر والسلطان الأعلى » . وهى فى الواقع أحكام الشريعة الإسلامية فيما يختص بالوصية .

« وحيث أن القوانين المحلية الصادرة للطوائف من ولى الأمر في مصر لم تقيد سلطتها بهذا القيد بل أطلقت لها سلطة الحكم بما هو داخل في ولايتها ونصت صراحة في قانون الانجيليين على نوع القانون الكنسى الذى يطبق إذ نصت المادة ٢٢ منه على أن مجلسهم الملى « يتبع في مواد الأحوال الشخصية التى من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس انجيلية ». فكيف يتفق هذا النص المطلق والقول بتقييده بأوامر تشريعية صادرة قديماً وقبل ذلك لولى الأمر في مصر لاسيما بعد اعلان الاستقلال وصدور قانون الاقباط من مجلس النواب في سنة ١٩٢٧ . فاذا قيل انه لم يرد في قانون الاقباط مثل نص المادة ٢٢ فان مؤدى ذلك ان طائفة الانجيليين وهى إحدى الطوائف غير مقيدة بأوامر أخرى غير القانون الكنسى في حين أن غيرها من الطوائف يجب تقييدها . ولكن ليس هذا مستساغاً بحال من الأحوال . على أنه بالرجوع إلى المذكرة الايضاحية التى قدم بها قانون الانجيليين إلى مجلس النظار (الوزراء) في سنة ١٩٠٢ يتضح بجلاء بيان علة وضع المادة ٢٢ في ذلك القانون . فقد جاء في تلك المذكرة أن العلة هى ضرورة النص على قانون واحد لجميع الانجيليين على اختلاف شعبيهم . وان القانون الذى صار الاتفاق عليه هو المتبع بالكنيسة المسيحية المتحدة المصرية وهو مأخوذ من قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالطائفة القبطية التى كان تابعا لها في الأصل معظم متشيعى هذه الكنيسة (راجع قاموس الادارة والقضاء الجزء الخامس ص ٤٢١ وما يليها)

« وحيث انه اذا كان غرض الشارع ظاهراً كل هذا الظهور فلا حاجة بمجلس على الاقباط

إلى قرار وزارى يبين القانون الذى يطبقه وهو القرار الذى تقدمته محكمة النقض .

« وحيث ان علة انشاء المجالس المالية وتخويلها سلطة الحكم في الأحوال الشخصية إنما هى تطبيق القانون الكنسى دون سواء لاسيما اذا لوحظ أن هذه السلطة كانت مخولة في بادى الأمر لرجال الدين الذين لا يطلب منهم تطبيق شرائع أخرى غير شرائعهم الدينية . وليس أدل على ذلك من أن الشارع قد لاحظ دفع هذا الحرج عند وضع قوانين الطوائف إذ نص في كل منها على أن المواريث لا تنظر امام مجالسها المالية إلا باتفاق جميع أولى الشأن فيها كما جاء بقانون الاقباط أو عند قبول الورثة جميعاً التقاضى امام تلك المجالس كما جاء بقانونى الانجيليين والارمن الكاثوليك . فاذا لم يراض الورثة على ذلك لم يكن للمجالس اختصاص فيطبق غيرها احكام الشريعة الاسلامية . وإذا تراضوا كانت المجالس مختصة فتقضى فيها بقوانينها الكنسية . ويؤكد صحة هذا النظر ما جرى حديثاً عند وضع قانون المجالس الحسية في سنة ١٩٢٥ ورغبة الشارع في سريان هذا القانون على الطوائف فانه قد اخرج من اختصاصها مسائل القصر والمحجور عليهم والأوصياء والقامة بما هو معتبر من الأحوال الشخصية حتى أنه لما صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ عدلت المادة ١٦ منه بالنسبة لهذه المسائل إذ نص على أن للمجلس النظر في الأحوال الشخصية « فيما عدا ما هو من اختصاص المجالس الحسية بمقتضى المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ » فلو كان من المستساغ لمجلس الطوائف أن تجمع في التطبيق بين قوانينها الكنسية وقوانين أخرى لما كانت ثمة حاجة إلى إخراج تلك المسائل من دائرة اختصاصها ولما كانت

لا تقضى إلا بقوانينها الكنسية فلا حيلة للشارع إلا منعها من الفصل فيها .

« وحيث أن الشراح متفقون على « أن القانون الشخصي أو قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب في مصر هو قانون الجنسية وبالنسبة للمصريين هو قانون الدين le religionis ويرجع إلى هذا القانون غالباً في جميع مسائل الأحوال الشخصية من زواج أو طلاق أو ميراث أو وصية (راجع كتاب القانون الدولي الخاص تأليف الدكتور أبو هيف ص ٣٢)

« وحيث أنه كان من مقتضى نص المادة ٥٤ مدني أن يحكم في الموارث بحسب الأحوال الشخصية الخاصة بالملقة التابع لها المتوفى ولكن قوانين مجلس الطوائف نفسها حظرت عليها نظر الموارث إلا بصفة استثنائية عند اتفاق جميع ذوى الشأن وهذا الحظر مقصور على الموارث دون الوصية « وحيث أنه مما يستوقف النظر أن التقيد بأحكام الشريعة الغراء في موضوع الوصية معناه التحال من القانون الكنسي في ذلك لما بينهما من تعارض يترتب عليه عدم الأخذ بالقانون الكنسي لأنه يبيع الوصية للوارث إطلاقاً بدون إجازة باقي الورثة في حين أن الشريعة لا تجهز ذلك.

« وحيث أن القول بأنه إذا وجدت تركة فيها وصية لوارث ورفع أمر الارث للمحكمة الشرعية لفضت بطلان الوصية محله أن تكون المحكمة الشرعية مختصة بالفصل فيها فإذا لم تكن مختصة بذلك وفصلت فيها فإن حكمها يتعارض مع نظام الاختصاص المقرر قانوناً . ولما كانت التركة لا تعتبر تركة شرعاً إلا بعد استبعاد الوصية لأنها مقدمة على الميراث . ولما كان الفصل في الوصية من اختصاص المجلس الملي بخلاف الميراث فيتعين التفرقة بينهما وانتظار الفصل في الوصية من الجهة المختصة . وهذا هو

رأى المحكمة الشرعية العليا كما هو ظاهر من حكمها الصادر في ١٥ إبريل سنة ١٩٣٠ المنشور في الجريدة القضائية السنة الأولى رقم ٥١ في الاستئناف رقم ٢٥ سنة ١٩٣٠

« وحيث أنه لا نزاع في أن المعنى المتفق عليه المستفاد من عبارة الموارث الحالية عن الوصية وهي العبارة الواردة في قانوني الانجليين والأرمن الكاثوليك هو الموارث بالمعنى المفهوم لأن هذين القانونين قد وضعاً في الأصل باللغة الفرنسية على ما يظهر والمادة الرابعة من القانون المدني المختلط ذكرت الموارث الطبيعية والموارث الايصائية حسب اصطلاح الأفرنج

succession naturelle et succession testamentaire

والمراد بالثانية مجرد الوصية .

« وحيث أن الاستدلال في موضوع الوصية بأحكام بيع المريض مرض الموت الواردة في القانون المدني وبأن هذه الأحكام مستمدة من الشريعة الغراء وبأن هذا البيع من قبيل الوصية مهما بلغ من قوته فإنه مجرد اعتراض على التشريع القائم لا تملك المحاكم أن تأخذ به في صدر الوصية . إذ ليس هذا البيع معدوداً من الأحوال الشخصية مثلها ولا أحكامه أحكاماً عامة بل هي أحكام استثنائية واردة على القانون المدني فلا يقاس عليها فضلاً عن عدم جواز الاجتهاد في موطن النص . لأنه لو كان مراد الشارع أن تكون الوصية كمذا البيع في الحكم لما أخرجها من اختصاص المحاكم الأهلية ولما فاته أن ينص في المادة ٥٥ من القانون المدني نفسه أو في مادة أخرى من مواده على بطلانها إذا صدرت لوارث كما نص على بطلان بيع المريض مرض الموت . ولا يبرز ذلك الاستدلال ما قيل من أن القانون المدني لاحق في صدوره للامحة المجلس الملي

للأقباط الارثوذكس فإن هذه اللائحة قد عدلت بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ الذي أقره البرلمان. وقد نصت المادة ١٦ منه وهي المادة الواردة في لائحة سنة ٨٣ كما نص قانون الانجليين في سنة ١٩٠٢ وقانون الأرمن في سنة ١٩٠٥ على أن الوصية مازالت من اختصاص المجلس الملى. وإذا كان المفهوم أن الشارع قصد اطلاق حكم الشريعة الاسلامية عليها فان شرط الأخذ بالمفهوم ألا يعارض صريحا فاذا عارضه يعمل بالصريح عملا بالمبادئ الشرعية نفسها.

« وحيث ان محكمة النقض نفسها قد حكمت بأن الحكم الصادر بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بالفصل في صحة وصية لايجوز الطعن عليه بمقولة أنه أهمل الفصل في الدفع المقدم بطلان هذه الوصية إذ عدم الاختصاص لايجعل محلا لبحث مثل هذا الدفع (راجع حكمها الصادر في ٩-٢-١٩٣٣ المنشور في المجموعة الرسمية السنة الرابعة والثلاثين رقم ٩٢) وهذا تطبيق سليم للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المانعة لها من نظر الوصية أو تأويل الحكم الصادر فيها من الجهة المختصة . » وحيث أنه لما تقدم ترى المحكمة أن النصوص القانونية القائمة حتى اليوم وهي النصوص التي لايسعها الان تطبيقها لا تسمح بالتعرض لحكم المجلس الملى فيتعين اذن رفض الدعوى .

(قضية الست هيلانه ابراهيم عبدالملك ضد الست لولوي يعقوب يوسف أبو شنب وأخرى رقم ٣٦٧ سنة ١٩٣٥ برئاسة وعضوية حضرات القضاة كامل حنا واحمد سيد احمد وعبد صالح نور)

٢٨

محكمة بنى سوييف الكلية الاهلية

٣٠ مارس سنة ١٩٣٧

وصية . اختصاص المجلس الملى القبطى الارثوذكسى .
بنظرا . دون المحاكم الاهلية .

المبدأ القانونى

المجلس الملى القبطى الارثوذكسى هو

المختص وحده بالفصل في صحة وصية القبطى الارثوذكسى شكلا وموضوعا طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ الذى حل محل لائحة سنة ١٨٨٣ .

ولا يتقيد في حكمه إلا بالنصوص القانونية المعمول بها في الكنيسة القبطية كما هو ظاهر من أسباب الحكم في الدعوى رقم ٣٦٧ سنة ٩٣٥ كلى بنى سوييف الخاصة بوصية الانجلى (١) ومن المذكرة الايضاحية المرافقة لقانون الانجليين الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ . وليس للمحاكم الاهلية حق النظر في الوصية أو تأويل الاحكام التى تصدر فيها من الجهة المختصة عملا بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليهم قد دفعوا بعدم اختصاص هذه لمحكمة بنظر الدعوى ثم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها وذلك فيما يتعلق بالاطيان والمنزلين بحجة ان المجلس الملى للأقباط الارثوذكس هو المختص بالفصل في الوصية المؤرخة في ١٢ يونيه سنة ٩٢٤ التى تناولت هذه الاعيان وان هذا المجلس قد حكم نهائيا بصحتها وان حكمه حائز لقوة الشيء المحكوم فيه

« وحيث ان موضوع الدعوى ليس طلب الحكم رأسا بطلان الوصية بل هو طلب تثبيت ملكية اعيان لاشك في ان المحكمة هي المختصة بالفصل فيه ولم يسبق لها الفصل فيه فيكون الدفاعان في غير محلها ويتعين رفضهما اما ان الحكم في موضوع الملكية متوقف على مصير الوصية فهذا شيء آخر » وحيث ان المدعية تطلب نصيبها الشرعى في

(١) يراجع هذا الحكم رقم ٢٧ المذكورة له

الأعيان الميمنة بصحيفة الدعوى من أطيان ومنزليين على اعتبار أنها تركت عن مورثها المرحوم صليب يوسف ولكن المدعى عليهم يدفعون دعواها بصدر وصية إليها واليه بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤ من مورثهم جميعا ذكر فيها مقدار ما أوصى به لها وبأن المجلس الملى قد حكم بصحتها في مواجهتها « وحيث أن المدعية تقول أن هذه الوثيقة ليست وصية بدليل أن عنوانها « عقد تفريد أطيان ومنازل » .

« وحيث أن الوصية هي تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع . والوثيقة صريحة في النص على ذلك إذ جاء فيها ما يأتي « على أن لأحد منهم يملك شيئا في حال حياتي مادمت موجودا » فهي وصية وإذا لم يكن العنوان دقيقا ولا الاصطلاح الشرعي المذكورا فذلك لا ينفى أنها وصية لأن العبرة بالمعاني لا بالمباني .

« وحيث أن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قد نصت على أنه « ليس لهذه المحاكم أن تنظر في مسائل الوصية وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية » والمادة ١٦ من الأمر العالي الصادر بلائحة المجلس الملى في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ قد نصت على أن الأحوال الشخصية هي « الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة » . وهذا الكتاب هو كتاب قدرى باشا . وقد وردت الوصية فيه . فلا نزاع إذن في أن الوصية معدودة قانونا حتى الآن من الأحوال الشخصية . وقد سلم حكم النقض الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٤ بذلك رغم نقد التشريع .

« وحيث أن المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس هو المختص بالفصل في هذه الوصية عملا بالمادة

١٦ من قانونه وقد حكم نبائيا بصحتها بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ في مواجهة المدعية فلا تعتبر مالكة إلا لما تخصص لها فيها من الأطيان ومقدارها فدانين و ٢٠ قيراطا . وظاهر أن الموصى لم يحرمها من أطيان بل كاد يوصي لها بنصيبها الشرعي فيها .

« وحيث أن الدفاع عن المدعية لم ينازع في اختصاص المجلس الملى بنظر الوصية والفصل فيها من جميع نواحيها وأهمها موضوعها ولكنه استند إلى ما جاء بالأسباب التي استطردت إليها محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ وإلى حكم محكمة الاستئناف المقدم منه الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٥ المبني على حكم محكمة النقض السالف الذكر .

« وحيث أن هذه المحكمة قد أفاضت البحث في الموضوع في الدعوى رقم ٣٦٧ سنة ١٩٣٥ التي حكمت فيها اليوم واستعرضت نصوص القوانين القائمة والنافذة حتى اليوم في مصر وقررت أنه لا يسعها إلا تطبيق هذه القوانين مهما بلغ من قوة نقدها لأنها لا تملك الاعتراض على التشريع بل يجب عليها تطبيقه . وهو لا يسمح للمحاكم بالنظر في موضوع الوصية ولا تأويل الحكم الذي يصدر فيها من الجهة المختصة كما نصت على ذلك المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وقضت به محكمة النقض في ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ « وحيث أن المحكمة تسكتفي في هذه الدعوى بالإشارة إلى أسباب الحكم في الدعوى السالفة الذكر إلا أنها ترى أن تشير هنا بأسباب إلى أمرين جوهريين : الأول منهما ما قيل من أنه ليس للأقباط الأرثوذكس قانون أحوال شخصية صحيح . والثاني أنه لم يرد في قانون مجلسهم الملى نص كنص المادة ٢٢ من قانون الانجيليين الصادر

في أول مارس سنة ١٩٠٢ القاضي باتباع القانون الكنسى في مسائل الأحوال الشخصية ومنها الوصية .

« وحيث انه فيما يتعلق بالامر الأول فإن قانون الأحوال الشخصية منشور في قاموس الإدارة والقضاء كقانون الانجليين وغيرهم . ولا يصح الطعن فيه بحجة أنه لم يعتمد من الحكومة لأن جميع قوانين الأحوال الشخصية في البلاد لم تعتمد بقانون حتى الآن وما زالت الحكومة تنتظر رأى اللجنة التى شكلت لوضع قانون أحوال شخصية موضوعى للمسلمين يكون المرجع الوحيد في مسائل أحوالهم الشخصية لكن هذا لا يمنع من وجود قواعد شرعية واردة في متون الكتب الشرعية ومعمول بها في المحاكم .

« وحيث ان علة وضع نص المادة ٢٢ في قانون الانجليين وبيان مأخذ قانون أحوالهم الشخصية واضحان في المذكرة الايضاحية التى قدم بها قانونهم لمجلس النظائر في سنة ١٩٠٢ ويحسن هنا نقل عبارتها حرفيا في هذا الصدد فقد جاء فيها ان : « مسألة قانون الأحوال الشخصية الواجب اتباعه ربما كانت أهم مسألة في المشروع ومن المظنون عند العموم أن أعضاء الطوائف الغير اسلامية لهم قانون ثابت في الأحوال الشخصية خاص بهم ولكن هذا الظن خلوعن الصحة بالمرّة فيما يتعلق بأعضاء الطائفة الانجيلية الوطنية فإن أغلبهم متشيعون لكنائس غربية الاصل وقانون الأحوال الشخصية لأعضاء هذه الكنائس في البلاد الاصلية معمول على حسب جنسيتهم لا عقائدهم . فمن الضروري اذن أن يسن قانون للأحوال الشخصية للرعايا الوطنيين الذين بصيرورتهم انجليين تركوا قانون الأحوال

الشخصية للطائفة التى كانوا تابعين لها أولا . والافق تحضير مثل هذا القانون بمعرفة سلطات الكنائس الانجيلية المهتمة الموجودة الآن بالقطر المصرى بدلا من أن يترك لكل كنيسة أمر وضع قانون لنفسها . وقانون الأحوال الشخصية الذى صار الاتفاق عليه هو المتبع بالكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ما عدا التعديلات المذكورة بعد . وهو مأخوذ من قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطائفة القبطية التى كان تابعا لها في الاصل معظم متشيعي هذه الكنيسة » . (راجع هذه المفكرة في قاموس الادارة والقضاء الجزء الخامس ص ٤٢١) .

« وحيث ان المدعى عليهم لم ينازعوا المدعية فيما أوصى به لها في وثيقة الوصية فثبت اثبات ذلك والزامها بالمصاريف الخاصة بالملكية . ولا محل في هذه الحالة للحكم بثبوت الملكية لأن اثبات عدم المنازعة هو التعبير الصحيح قانونا كما قضت محكمة النقض بذلك في أحد أحكامها . « وحيث انه فيما يتعلق بنصيب المدعية في الاموال المنقولة فقد ثبت من مجموع التحقيق الذى أجرته المحكمة وعلى الاخص من شهادة شهود النفي الذين ترجح شهادتهم على شهود الاثبات لمطابقتها للعقول ان المورث لم يترك سوى المنقولات المنزلية التى ذكروها وقيمتها لا تزيد على ٣٥٠ قرشا وثورين ثمنهما ٢٥٠ قرش وجاوسه ثمنها ١٢٠٠ قرشا وبقره ثمنها ١٠٠٠ قرش وحماره ثمنها ١٥٠ قرشا وعشرة أرادب من القمح تقدر المحكمة ثمنها بمبلغ ١٢٠٠ قرش فيكون المجموع ٦٤ جنيها تستحق المدعية ثمنه وهو ٨ جنيهات فيتعين الحكم على المدعى عليهم بهذا المبلغ ومصاريفه

(قضية الست خنية صليب يوسف ضد عبد الله صليب وآخرين رقم ١٩٩ سنة ١٩٣٥ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة بكامل حنا واحد سيد احمد ومحمد صالح نور) .

٢٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

مسئولة . ناظر وقف . وكيل لإدارة الوقف . شخصية .

معنوية . أهمله . أو قصيره . موجب لها

المبدأ القانوني

إن ناظر الوقف وكيل لإدارة الأوقاف وال
الموقوفة نيابة عن المستحقين لأنه يمثل جهة
الوقف وهي شخصية معنوية تمثل المستحقين
وهو في هذا يباشر الدعوى التي في صالح
الوقف وضده . وإذا كانت له اجرة فإنه يسأل
عن قصيره اليسير والجسيم والقول بأن الناظر
وكيل عن المستحقين ليس غريباً عما قال به
بعض أئمة الشرع كالإمام محمد وليس ثمة ما يمنع
من تطبيق قواعد القانون المدني بما نصت
عليه قواعد الوكالة في المادة ٥٢١ . فإذا اجر
الناظر بدون أن يحتاط أو أهمل اتخاذ
الاحتياطات تأميناً لسداد المستحق وكان
الواقف اشترط أن لا يؤجر للمأطل أو لمن
يعسر استخلاص الأجرة منه كانت المسؤولية
واقعة حتماً على الناظر شخصياً .

المحكمة

« من حيث أن ملخص الدعوى ينحصر في
أن وزارة الأوقاف الناظرة السابقة وفي وقت
تنظرها على وقف المرحوم حسن باشا المناستري
قد أجرت ١٨٣ فدانا و ١١ قيراطا و ١٢ سهما
لعللى أحمد عبد العال بعقد رسمي (مستند ١ من
الحفاظة التي قدمها المدعى) لمدة سنتين من أول
أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى نهاية سبتمبر سنة ١٩٢٦)
باعتبار أجرة الفدان الواحد ٥ جنيهات و ١١٠

مليمات بشروط وقيود معينة في عقد الإيجار وقائمتي
المساحة والمزاد (مستند ٢ من الحفاظة السابقة
الذكر) ومن بين هذه الشروط ما نص عليه في
المادة الثامنة من عقد الإيجار وأن المستأجر
ممنوع من أن يزرع صيفياً أكثر من ثلث المساحة
أو يكرر الزراعة في بقعة واحدة لمدة سنتين
متتاليتين ولو زرعت بمعرفة المستأجر السابق
والا ترتب على ذلك أن يدفع المستأجر إيجار
الفدان الواحد مضاعفاً . ولكن المستأجر زرع
قطنا أكثر من ثلث الزمام بما مقداره ٥٥ فدانا
و ٥ قراريط و ١٦ سهما وكرر الزراعة سنتين
فيما مساحته ٧٩ فدانا و ١٩ قيراطا و ١٦ سهما
فحرت الوزارة محضراً وقع عليه المستأجر بتاريخ
٢ مايو سنة ١٩٢٦ — وتعهده فيه بدفع الغرامة
الصيفية مع آخر قسط مقبل مستحق (المستند
٣ من حفاظة المدعى) ورفعت الوزارة بعد
ست سنوات في يولييه سنة ١٩٣٢ الدعوى ٢٤ سنة
١٩٣٣ كلى المتبا ضد المستأجر للطالبة بمبلغ
٧٥٨ جنيهاً و ١٢٩ مليماً قيمة التعويض المستحق
فدفع المستأجر بسقوط الحق في المطالبة بهذا المبلغ
لأنه أجرة مضي على استحقاقها أكثر من خمس
سنوات غير أن محكمة المتبا حكمت في ١٠ مايو
سنة ١٩٣٢ بطلبات الوزارة . وأمام محكمة
الاستئناف في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٤ قضى في
الدعوى ٢٧٩ سنة ١٩٣٤ قضائية بتأييد الحكم المستأنف
بناء على طلبات الناظر الجديد لأن صفة الوزارة
كانت قد زالت في فبراير سنة ١٩٣٤ — وأمام
محكمة النقض وفي مواجهة الناظر الجديد وبدون
حضور الوزارة وفي الدعوى ٧٠ سنة ٥ ق (المستند
٤ حفاظة المدعى) حكمت المحكمة بسقوط الحق
في المطالبة بالمبلغ المطالب به لأنه تعويض يأخذ

حكم الأجرة من حيث استحقاقه ونظام دفعه عملاً بالمادة ٢١١ من القانون المدني ولأنه مضى على استحقاقه أكثر من خمس سنوات

« وحيث أن المدعى رفع هذه الدعوى ضد وزارة الأوقاف يطالبها بالمبلغ الذي ضاع على جهة الوقف بسبب إهمال الوزارة في رفع الدعوى بعد خمس سنوات مما انبنى عليه أن سقط الحق في المطالبة به لأن وزارة الأوقاف شأن كل ناظر وكالة بأجر عن جهة الوقف وهي شخصية معنوية تمثل المستحقين والناظر وكيل جبراً لا بطريق الاختيار فتسأل عن خطئها اليسير والجسيم . ولهذا طالب المدعى وزارة الأوقاف بمبلغ ٨٨١ جنيهاً و ٣٨٨ ملياً منه مبلغ ٧٥٨ جنيهاً و ١٢٩ ملياً قيمة الغرامة القطنية المحكوم بسقوط الحق فيها و ٢٦ جنيهاً و ١٨٠ ملياً مصاريف الدعوى أمام محكمة المنيا و ٢ جنيهاً لإتعايب محاماه أمام محكمة المنيا و ٢٦ جنيهاً و ١٨٠ ملياً مصاريف الدعوى أمام محكمة الاستئناف و ٢ جنيهاً إتعايب محاماه أمام هذه المحكمة الأخيرة و ١٠ جنيهاً إتعايب محاماه أمام محكمة النقض و ٦ جنيهاً و ٩٠٠ ملين مصاريف النقض و ١٠ جنيهاً إتعايب محاماه أمام محكمة النقض و ٥٠ جنيهاً عن مصاريف أخرى » وحيث أن ناظر الوقف وكيل لإدارة الأموال الموقوفة نيابة عن المستحقين لأنه يمثل جهة الوقف وهي شخصية معنوية تمثل المستحقين وهو في هذا يباشر الدعوى التي في صالح الوقف وضده وإذا كانت له أجرة فإنه يسأل عن تقصيره اليسير والجسيم - والقول بأن الناظر وكيل عن المستحقين ليس غريباً عما قال به بعض أئمة الشرع كالإمام محمد وليس ثمة ما يمنع من تطبيق قواعد القانون المدني بما نصت عليه قواعد الوكالة في المادة ٥٢١ وإذا أجز الناظر بدون أن يحتاط

وأهمل اتخاذ الاحتياطات تأميناً لسداد المستحق وكان الواقف اشترط عليه أن لا يؤجر لماطل أو لمن يسر استخلاص الأجرة منه كانت المسؤولية واقعة حتماً على الناظر شخصياً

وإذا كانت قواعد الشريعة السمحاء نفسها تبرر الضمان على الناظر الذي يضيع أموال المستحقين المقبوضة بأمانة سماوية وهي أمانة في يده وطلبه بها المستحقون - فالرجوع في حالة التفريط والإهمال الزم وأوجب إذا طالبه المستحقون بإيجارات متأخرة في ذمة المستأجرون ولكنه أهمل تحصيلها (يراجع بهذا المعنى ما نشر في المجموعة الرسمية السنة ٤ - ٦٩٢/٤١ وعلى مجلة المحاماة السنة ٤ عدد ٥٧١ ص ٧٤٦ والمجموعة الرسمية ال ٢٥ ع ٥ ص ٨٤ ومجلة المحاماة السنة ٥ ع ٢١٨ ص ٢٥١ ومجلة المحاماة السنة ٥ ص ٢٥١ و ٧٠٥)

« وحيث أنه بفرض القول بأنه لا يوجد تعاقب صريح بين المستحقين والناظر - مع أن هذه الوكالة مستندة يقيناً من تمثيله لجهة الوقف وهي شخصية معنوية لا بد لها من يدير شئونها كمدير الشركة وهو مسئول إذا أهمل - فإن نص المادة ١٥١ من القانون المدني الأهلي لا يمنع من الرجوع على كل من ارتكب أي عمل عما وقع بخطئه أو إهماله

« وحيث أنه عن موضوع الدعوى وخطأ الوزارة فإنه ثابت أن المدعى عليها استصدرت في ٢ مايو سنة ٩٢٦ من المستأجر تعهداً وسكتت عن مطالبته لأكثر من ست سنوات ثم رفعت الدعوى في يولييه سنة ١٩٢٢ ولا يمكن القول بأنها لم تكن تعرف محل إقامة المستأجر لأنه مبين في عقد الإيجار فلم لم ترفع عليه الدعوى بمتأخر المبالغ المطالب به والإجارة قد انتهت في سبتمبر سنة ١٩٢٦ وكيف أمكنها الحصول على آخر قسط من مبلغ الإيجار

بدون ان تطالب بقيمة الغرامة القطنية والقول بأن المستأجر لم يكن له محل اقامة معين لا يمنع الوزارة من مباشرة الدعوى بأعلانه للنيابة بعد عمل التحريات « وحيث ان الادعاء بأن وزارة الاوقاف باشرت الدعوى واستصدرت حكيم في مصلحتها ولم تكن خصما أمام محكمة النقض هو ادعاء في غير محله لأنه على كل ذوى الشأن عدم الجمل بقواعد القانون ونظرياته والمبدأ الصحيح كما ذهبت في ذلك محكمة النقض بحق هو أن قيمة الغرامة القطنية المنصوص عليها في العقد تأخذ حكم الأجرة من وجهة دوريتها ومن وجهة سقوطها اذا مر على استحقاقها خمس سنوات ولا يجديها نفعا بأن بعض الاحكام أيدتها إذ لو انها بادرت إلى رفع الدعوى قبل مضي خمس سنوات لانتهى الأمر

فهو البحث في قيمة الاغتراف في مبدل القانون والمسلم به أن المسئول مدنيا لا يستفيد من اختلاف وجهات النظر القانونية إذا كان الأمر من الواضح بحيث لا يوجد محل للبحث وتقرير قاعدة معطية

« وحيث انه عن الضرر الذي أصاب المدعى بصفته فالناتج أن جهة الوقف قد حرمت من مبلغ الغرامة القطنية وقدره ١٢٩ مليا و ٧٥٨ جنيها وأصابها ضرر المصاريف القضائية وهي عبارة عن مبلغ ١٨٠ مليا و ٢٦ جنيها مصاريف محكمة الدنيا ومبلغ ١٨٠ مليا و ٢٦ جنيها مصاريف محكمة الاستئناف و ٩٠٠ مليم و ٦ جنيها مصاريف النقض و ١٠ جنيها اتعاب محاماة عن كل درجات التقاضي (كما هو مبين بحكم محكمة النقض) « وحيث انه لذلك يتعين الحكم على وزارة الاوقاف بأن تدفع للمدعى بصفته مبلغ ٣٨٩ مليا و ٨٢٧ جنيها ولا عمل للحكم بمبالغ أخرى لأنه لم

يثبت ضرر خلاف ماسبق بيانه ولا محل للحكم بالفاذ لأنه لا مبرر له قانونا (قضية الاستاذ عبد القادر بك فؤاد المناطري بصفته ضد وزارة الاوقاف رقم ١٠٠٩ سنة ١٩٣٦ لك رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد زيد واسكندر جرجس وعبد العزيز سليمان)

٣٠

محكمة طنطا السككية الاهلية

٢٥ إبريل سنة ١٩٣٧

اختلاس أشياء محجوز عليها . مجرد قتلها خوفا من التلف أو الضياع . غير معاقب عليه . تصرف المالك في متاعه المحجوز عليه خطأ . لا يدينه أيضا

المبدأ القانوني

من المقرر قضاء وفقه أن مجرد نقل المالك الأشياء المحجوز عليها من مكانها المجرد الخوف عليها من الضياع والتلف لا عقاب عليه كما ذهبت المحاكم والشرح إلى أن حكم المادة ٢٨٠ عقوبات لا ينطبق على المالك الذي يختلس متاعه الذي حجز عليه خطأ مع متاع شخص آخر أثناء حجزه وقع على أموال ذلك الشخص لأنه مادام الحجز لم يقع ضده فهو في حيل من أخذ متاعه المملوك له ولا يحول دون ذلك وقوع الحجز عليه بغير حق لأن الدائن الحاجز لم يتعلق حقه بذلك المتاع قط فلا يمكن أن يحل به ضرر من جراء اختلاس صاحبه له كما أن عدم التجاء المالك في هذه الحالة إلى استرداد متاعه بالطريق القضائي لا يفيد توفر القصد الجنائي عنده .

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه القضية تتناقص في أن احمد احمد شوشه أبلغ عمدة ايار بتاريخ

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بأنه في ١٧ من ذلك الشهر عين حارسا على زراعة أذرة قائمة بالغيط في حيز قضائي أوقفته عليها صالحة اسماعيل زوجة أبيه ضد أبيه بحكم شرعي وأن الزراعة المحجوزة ملكه هو والمتهم الذي زرعها بطريق الشرك ولا يخص أباه شيء منها وأنه أخبر المتهم بتوقيع الحجز وحذره من قطع الأذرة فإكان منه إلا أن انتهز فرصة غيابه وقطع الأذرة ولما سئل المتهم عن هذه الشكوى قال أنه قطع الأذرة خوفا من تلفها لأنه شريك فيها ثم قرر أمام محكمة أول درجة أنه هو ومالك الأرض قطعاً الذرة خوفا من تلفها أما الحارس المشتكى فقد قرر في التحقيق أن المتهم قطع الأذرة ووضعها في الجرن خوفا من تلفها لأنه شريك فيها ولم يستطع منعه من ذلك ولم يبدد منها شيئا ولما سئلت الدائرة الحاضرة أجابت بأن المتهم قطع الذرة ونقلها إلى الجرن ولم يبدد منها شيئا ولا تعرف الميعاد المحدد للبيع ثم قررت أمام محكمة أول درجة أن نصف الأذرة المحجوزة ملك للمتهم والنصف الآخر ملك لمدينها وأنها لا تعلم من الذي أخذ نصيب المدين «ومن حيث أن النيابة العمومية وجهت التهمة إلى المتهم بأنه اختلس أذرة محجوزا عليها وملوكة له مع علمه بالحجز أي أن التهمة قاصرة على نصيب المتهم في الأذرة المحجوزة

«ومن حيث أنه ظاهر بما تقدم أنه لم يبدد شيئا من الأذرة ولم تخف عن نظر المحضر في اليوم المحدد للبيع وكل ما في الأمر أن المتهم قطعها ونقلها من الغيط إلى الجرن بغير أمر من القضاء

«ومن حيث أنه حتى إذا أصبح اعتبار هذا

القول في ذاته مكونا للركن المادي في جريمة اختلاس الأذرة المحجوزة بالمعنى المقصود في المادة ٢٨٠ عقوبات لأنها لم تكن في حراسة المتهم فإنه على الرغم من ذلك لا يجوز معاقبته على هذا الفعل لانعدام القصد الجنائي أي نية الغش والتدليس - ومن المقرر قضاء وفقها أنه إذا نقل المالك الأشياء المحجوز عليها من مكانها لمجرد الخوف عليها من الضياع والتلف فلا عقاب عليه كذلك ذهبت المحاكم والشرح إلى أن حكم المادة ٢٨٠ عقوبات لا ينطبق على المالك الذي يحتل متاعه الذي حجز عليه خطأ مع متاع شخص آخر أثناء حجزه وقع على أموال ذلك الشخص لأنه مادام الحجز لم يقع ضده فهو في حل من أخذ متاعه المملوك له ولا يحول دون ذلك وقوع الحجز عليه بغير حق لأن الدائن الحاجز لم يتعلق حقه بذلك المتاع قط فلا يمكن أن يحل به ضرر من جراء اختلاس صاحبه له كما أن عدم التجاء المالك في هذه الحالة إلى استرداد متاعه بالطريق القضائي لا يفيد توفر القصد الجنائي عنده (راجع في هذا كتاب شرح قانون العقوبات للمرحوم أحمد بك أمين الطبعة الثانية صحتي ٦٩١ و ٦٩٢ والموسوعة الجنائية لجندى عبد الملك بك الجزء الأول صحيفة ٤٠٣ بند ٣١ والمراجع التي أشار إليها)

«ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف على غير أساس ويتعين الغاؤه وتبرئة المتهم مما نسب إليه عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات

(قضية النيابة ضد إبراهيم محمد شوشه رقم ١٢٩٨ سنة ١٩٣٧ س رئاسة ومضوية حضرات القضاة محمد عزمي ومحمد عباس زكي وعبد الحمم الجمال وحضور حضرة محمد سعيد خضير أفندي وكيل النيابة)

٣١

محكمة مصر السكينة الأهلية

٣١ مايو سنة ١٩٣٧

١ - حق - سوء استعمال الحق - الغرض الأساسي هو الاضرار .

عدم جواز التمسك به

٢ - استعمال الحق - بغير مصلحة - إساءة . وجوب رفع الضرر .

٣ - إساءة في استعمال الحق - الجزاء - مال أو عين . أو

إزالة العمل .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز استعمال الحق إذا كان الغرض

الأساسي منه هو الاضرار بالغير

٢ - استعمال الحق بغير مصلحة يعتبر إساءة

تستوجب رفع الضرر

٣ - جزاء الإساءة في استعمال الحق إما

أن يكون مالياً أو عينياً أو ما يرمى إلى منع

وقوع الضرر أو إزالة وجه الإساءة

المحكمة

» بما أن محصل هذه الدعوى حسب أقوال المدعين

يتلخص في أنهما يملكان عمارة من ست طبقات

كل طبقة أربع شقق يحدهما من الجهة الشرقية أرض

فضاء ملك الجمعية السورية المصرية للأروام

الأرثوذكس المشمولة برئاسة المدعى عليه . ومنذ

أن قام المدعيان بتشديد هذه العمارة والجمعية تعمل

جهد طاقتها لمناوئتهما . ففي يونه سنة ١٩٣١

أنذرتها الجمعية بسد الشبايك المطلة على الجمعية

من الجهة الشرقية للعمارة وكان ذلك على أثر

انقطاع المدعى الأول عن مديد المساعدة للجمعية —

ثم رفعت الجمعية ضدّها دعوى في يولييه سنة ١٩٣٣

طلبت فيها سد هذه الشبايك فقضت المحكمة بنسب

خبير باشر مأموريته وقدم تقريراً جاء به أن

بعمارة المدعى عليهما (المدعين) شبايك وبلكونات

مطلّة على أرض فضاء متروكة من ملكهما وعلى

بعد أكثر من متر من ملك المدعى (المدعى عليه)

الذي ليس له الحق في التضرر من هذه الفتحات ما عدا

فتحة الفراندة البحرية المرموز لها على الرسم بحرف ح

فأنها مطلّة في الأدوار العليا على أرض الكنيسة

بالتعامد بدون ترك مسافة بينهما وبين ملك الجمعية

ولذلك يجب اغلاق هذه الفتحة في جميع الأدوار

الخسنة العليا وعدم الانتفاع بها في هذه الأدوار —

وقد حكمت المحكمة في يوم ٢٦ يونه سنة ١٩٣٤

بالزام المدعى عليهما (المدعين في هذه الدعوى)

بسد هذه الفراندة ورفض الدعوى فيما عدا ذلك .

وعقب ذلك أقامت الجمعية حائطاً مكان السور

المشترك بارتفاع يزيد عن عشرين متراً وبذلك

حجبت النور والشمس والهواء عن الواجهة

الشرقية للعمارة المملوكة للمدعين

وعلى أثر ذلك رفع المدعيان دعوى اثبات

حالة قضى فيها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بتعيين

خبير لاثبات حالة آثار السور القديم وبناء السور

الجديد الذي شرع المدعى عليه في إقامته وبيان

ما إذا كان هناك ضرر على مباني المدعين وما هي

هذا الضرر وسببه

وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره

الذي جاء في خلاصته « أن السور الحديث الذي

أقامته الجمعية في حدود عمارة المدعين وفصل

بينهما وبين الأرض الملحقة بالكنيسة غرباً وشرقاً

لأرض المدعين تناول موقعه جزءاً داخلياً في

حدود ملكية المدعين بسبب الوضع والمقاس

المبينين بالرسم — وفي الوقت نفسه أقامته بارتفاع

شاهق لا يقل عن عشرين متراً كان من بواعثه

عدم تخلل ضوء الشمس والنور والهواء بالواجهة

الشرقية للعمارة المذكورة وأصبحت غير صحيحة

وانحط بسبب هذا التصرف قيمة العمارة إلى ٢٥٪

من مجموع العمارة وإلى ٥٠٪ بالنسبة إلى الشقق

في هجر هذه النظرية القديمة والقضاء عليها تدريجيا مجاريا في ذلك مقتضيات الأحوال متمشيا مع روح العصر متأثرا بحاجيات المجتمع وظهر أثر ذلك من الحد من حرية الفرد الشخصية وحرية الملكية وتغيرت الأسس التي كانت تبني عليها قواعد احترام الملكية وتقديسها وأخذت تحول من حق شخصي للفرد يتمتع به على هواه الى حق لا يجب استعماله في غير ما وضع له وفي غير الاستعمال الطبيعي العادي بمعنى أنه اذا لم يقصد باستعمال الحق تحقيق أية منفعة شخصية يكون قد خرج بحقه هذا عن الحدود المشروعة له .

أن نظرية سوء استعمال الحق نظرية قررتها بعض الشرائع الوضعية الحديثة واستنبط رجال القضاء والفقه قاعدتها من المبادئ العامة — راجع ديموج ج ٤ بند ٦٧٨ وبلانيول مختصر ج ٢ بند ٨٧١ وجوسران (روح الحقوق بند ٢٣٥) مازو ج ١ بند ٥٦٣ — أن نظرية سوء استعمال الحق طبقتها المحاكم الفرنسية (قبل أن يتعرض لها شراح القانون) في نواح متعددة من النشاط القانوني للأفراد والجماعات كحق الملكية وحق التقاضي والتأمينات والحقوق الناشئة عن علاقات الأسرة وغير ذلك من الحقوق حتى شملت أغلب الحقوق الضرورية (جوسران من بند ١٣ إلى بند ٢٠٥ ومازو ج ١ بند ٥٨٢ إلى ٥٩١) . وفي القوانين الحديثة فريقان — فريق أخذ بالنظرية وقصرها على قصد الاضرار بالغير وفريق آخر أقرها على إطلاقها . فن الفريق الأول (أولا) القانون المدني الألماني الصادر في عام ١٨٩٦ حيث نصت المادة ٢٢٦ على أنه لا يباح استعمال الحق إذا لم يكن له من غرض سوى الاضرار بالغير :

L'exercice d'un droit n'est

الواقعة في النهاية الشرقية للعمارة عدا الطابق الأخير منها ويتبع ذلك حكما قيمة الاستغلال على واقع هذه النسبة أيضا »

وقال الخبير أن انفراد الجمعية بمحجب النور والشمس والهواء حتى أصبحت هذه العمارة في قسمها الشرقي غير صحية وقصر إقامة السور في حدود ملك المدعين دون باقي الأمكنة المشرقة على الكنيسة وما يلحقها من الفضاء بما يدل على أن الجمعية تعمدت الاضرار بهذه العمارة دون باقي الأمكنة المذكورة

وقد ذهب المدعيان الى أن إقامة السور مقصود بها انفراد الضرر المادي بالصرف لعمارة المدعين وأنه تطبيقا لنظرية سوء استعمال الحق يخول لها أن يطلبوا إزالة هذا السور وتعويضهما عن الضرر الذي لحقهما في المدة السابقة لتاريخ رفع الدعوى ومن تاريخ رفعها عن إزالة ذلك السور

وقد دفع المدعى عليه الدعوى بأن القانون صريح في أن المالك حر في ملكه وأن من حقه أن يتفقد بأرضه الاتفاح التام المطاق ولا يسمع لغيره بالاتفاح بها لأن معنى الملكية هو اطلاق حرية المالك بالاتفاح بملكه على الوجه الذي يراه بشرط أن لا يتعدى طبعاً على الغير بعمل إيجابي يرتب حقاً على أرضه

« وبما أنه وإن كان القانون أباح للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء وتبعه في ذلك القضاء حيناً فيما سبق اعتماداً على أن حق الملكية هو حق مطلق لا يمكن تقييده بأي قيد لمجرد منفعة الجيران وأن البحث فيما إذا كان العمل مقصوداً به الاضرار أو لا هو بحث للبواعث وأمر يدخل في النيات إلا أنه نظراً لاطراد زيادة السكان واتساع نطاق العمران بدأ علماء القانون والفقه يتحولون عن هذا الرأي كما أخذ القضاء الحديث

le jardin du voisin si, en construisant son immeuble, elle a respecté la distance d'un mètre exigée par l'article 6 C. C.

2) Le propriétaire qui a construit à la limite de sa propriété un mur dont le sommet arrivé à mi-hauteur des fenêtres du troisième étage de l'immeuble voisin, ce qui obscurcit les chambres des différents appartements de cet immeuble se trouvant du côté du mur, ne peut prétendre avoir usé de son droit comme s'il avait bâti un immeuble de rapport; la construction d'un tel mur, faite sans utilité réelle, ne constituant pas l'exercice normal du droit de propriété. Ayant donc abusé de son droit, le propriétaire du mur doit le démolir tout en conservant le droit de clôturer sa propriété au moyen d'un mur ne dépassant pas 3m. 50 de hauteur.

ثانيا — ومنها ما قضى بأنه لو اتقى قصد الضرر وإنما وقع من المالك في استعمال حقه إهمال ترتب عليه هذا الضرر يعتبر ذلك إساءة تستوجب منع الضرر (يزاجع حكم محكمة أسبوت الأهلية في ١٦ مارس ١٩٢٥ محاماه س ٦ ص ٤٣٥ — وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤ جازيت س ١٥ ص ٨٦ رقم ١٢٦) حيث جاء به :

Si le propriétaire a le droit, en principe, d'user de sa propriété comme il l'entend, son droit est limité par le droit égal de son voisin, et la conciliation de ces droits doit être envisagée dans

pas permis, lorsqu'il ne peut avoir d'autre but que de causer dommage à autrui

(ثانيا) القانون المدني النمساوي ينص في الفقرة الثانية من المادة ١٢٩٥ المعدلة بالقانون الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩١٦ على أنه يلزم بالتعويض من يستعمل حقه بطريقة تتنافى مع الآداب وبنية ظاهرة في الاضرار بالغير (ثالثا) القانون المدني الصيني الصادر في سنة ١٩٢٩ حيث قرر في المادة ١٤٨ أنه لا يجوز استعمال الحق إذا كان الغرض الأساسي منه هو الاضرار بالغير

L'exercice d'un droit ne peut avoir pour but principal de nuire à autrui

ومن الفريق الثاني : (أولا) القانون المدني السويسري الصادر في عام ١٩٠٧ في الفقرة الثانية من المادة الثانية حيث تنص على أن « القانون لا يحمي الإساءة الظاهرة في استعمال حق من الحقوق »

L'abus d'un droit qui porterait prejudice à un tiers n'est pas protégé par la loi.

والقضاء المصري أهلي ومختلط في تطبيق هذه النظرية أحكام عديدة أولا منها ما قضى بأن استعمال الحق بغير مصلحة لصاحبه يعتبر إساءة تستوجب رفع الضرر لأن انتفاء المصلحة في استعماله حق من الحقوق يدل في الظاهر على أن القصد من هذا الاستعمال الذي يضر بالغير هو مجرد إحداث الضرر (استئناف مختلط في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ — جازيت س ٢٠ ص ١٧٩ رقم ١٦٦ Bullitin س ٤٢ ص ٢٧) حيث جاء به :

1) On ne peut reprocher à une partie d'avoir ouvert des fenêtres dans un mur qui donnent vue, par la force des choses, sur

عمارة المدعين بصفة خاصة من الانتفاع بالمزايا الطبيعية السابق بيانها خصوصا بعد أن أخفق في طلب سد الشبايك والنوافذ المفتوحة من تلك العمارة ومع أنه لا ضرر يحصل للكنيسة وزائريها إذا استفادت العمارة بهذه المزايا وقد كان في وسع المدعى عليه لو كان حسن النية أن يقيم الحائط بارتفاع يتناسب مع عدم تمكن ساكني العمارة من رؤية المترددين على الكنيسة أما وهو لم يقم بالسور إلا بارتفاع يحجب العمارة بأكملها فتكون أركان نظرية سوء الاستعمال في أقصى حدودها متوافرة ويكون المدعى مسئولا عن الضرر الذي حاق بالمدعين من جراء إقامة ذلك السور سواء أكان لعدم وجود منفعة شخصية للكنيسة أو المترددين عليها في إقامته على ذلك الارتفاع أو أكان للضرر بعمارة المدعين ولا شك أن في هذه وتلك إساءة تستوجب رفع الضرر

هذا وبما يجب التنويه إليه أن لا محل لما أثاره طرف الخصومة خاصة بملكية الأرض المقام عليها السور لأن هذا الأمر فضلا عن أنه لم يكن من ضمن الطلبات المطروحة أمام المحكمة في هذه القضية فإن طرفي الخصومة يصران في جميع أدوار القضية وأمام الخبير أن السور الحالي قد أقيم على أرض السور القديم تماما وقد كان السور القديم مقاما برضاء الطرفين والمحكمة تحفظ للطرفين كامل حقوقهما في هذا الشأن بإجراءات أخرى إذا كان لذلك وجه

«وبما أنه بعد ذلك يتعين البحث في مدى جزاء الإساءة في استعمال الحق

اتفق إجماع فقهاء القانون في الوقت الحاضر على أن جزاء الإساءة ليس مقصورا على الحكم بالتعويض المالي بل أنه قد يكون من هذا القبيل وقد

un esprit d'équité, et de manière à atténuer dans la mesure du possible les inconvénients résultant du voisinage.

En conséquence, lorsqu'un propriétaire ne justifie pas de raisons de nécessité ou de réelle utilité qui l'auraient amené à faire construire une clôture de son terrain une palissade en bois d'une hauteur de 10 mètres, portant ainsi une atteinte à la jouissance normale de l'immeuble du voisin même si le dernier ne jouit pas d'un droit de vue, il y a abus du droit générateur de responsabilités, et les tribunaux doivent ordonner la demolition partielle de la clôture, alors même que celle-ci aurait été élevée en l'absence de tout esprit de malveillance ou de vexation, mais simplement comme conséquence d'une appréciation erronée du droit de propriété

وبما أنه يتبين مما تقدم أن نظرية سوء الاستعمال أصبحت نظرية معترف بها

«وبما أنه يخلص من وقائع الدعوى السابق بيانها أن المدعى عليه أقام الحائط على ارتفاع يزيد عن العشرين مترا كما هو ثابت من تقرير الخبير ومحضر انتقال المحكمة وأن هذه الحائط أضرت بعمارة المدعين ضررا بليغا إذ حجبت النور والهواء وضوء الشمس عن الوجهة الشرقية للعمارة — ولم يبد المدعى عليه سببا معقولا لإقامته لهذه الحائط بهذا الشكل وبذلك الارتفاع وبعد إنشاء الكنيسة بزمان طويل، والمحكمة ترى من ظروف القضية أن هذه الحائط لم تقم إلا لأهم تمكين

المحكمة كما هو ثابت بمحضر الانتقال ولأن الضرر عن عمارة المدعين يمكن عدم تجددده مستقبلاً بأبقاء السور في مقابل الدور الأرضي لعمارة المدعين والدور الأول والدور الثاني فوق الأرض على أن لا يزيد السور عن مترين من أرضية الدور الثاني فوق الأرض وإزالة ما زاد من ذلك من مباني السور . ذلك مع حفظ الحق للمدعى عليه بصفةه في تنفيذ الحكم الصادر في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٤ في القضية ١٤٦٩ سنة ١٩٣٣ كلى مصر ذلك الحكم القاضي بسد فتحة الفراندة البحرية المرموز لها على الرسم بحرف ح في جميع الأدوار العليا من عمارة المدعين .

مانيا

عن طلب مبلغ ١٠٠ جنيه عما أصاب
المدعين من الضرر لغاية تاريخ رفع الدعوى
— وعن مبلغ ٣٠٠ قرشاً يومياً من تاريخ رفع
الدعوى لحين إزالة السور

أن المقصود من هذا الطلب هو تعويض عما وقع من الضرر فعلاً حتى تاريخ إزالة هذا الضرر والمدعين الحق في المطالبة بتعويض عن هذا الضرر غير أن المحكمة تفرضه بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصرى فقط لتلقاء الخسارة التي لحقت بالمدعين من تخفيض إيجار الشقق بسبب الحرمان من النور والهواء لغاية تاريخ رفع هذه الدعوى وبمبلغ نصف جنيه مصرى يومياً من التاريخ التالى لرفع هذه الدعوى حتى إزالة مباني السور كما سبق بيانه . على أن تكون الإزالة بمعرفة المدعى عليه وبمصاريف من طرفه في ظرف أسبوع من يوم الفصل نهائياً في هذه الدعوى وإن تأخر كان للمدعين الحق في إجراء هذه الإزالة بمعرفة المدعى وبمصاريف من طرفها يرجعان بها على المدعى عليه

يكون تعويضاً عينياً يرمى إلى رفع الضرر أو منع وقوعه — على أن الجزاء العيني لا يكون بصورة واحدة في جميع الحالات بل هو على أشكال مختلفة — فمنه ما يرمى إلى إزالة وجه الإساءة بحيث لا تعود ومنه ما يرمى إلى منع وقوع الضرر الذى يترتب عليها بمنع الفعل الذى يعد إساءة وفي الصورة الأولى يقترن الجزاء العيني غالباً بتعويض مالى فأما التعويض فعما وقع من الضرر فعلاً وأما الجزاء العيني فلينع تجددده في المستقبل . ومن أمثلة هذا الجزاء الحكم بإزالة حائط بناء شخص على حدود ملكه بغير مصلحة جدية له وترتب على ذلك ضرر الجار (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة صادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ السابق ذكره - وجوسران روح الحقوق نبذة ٣٣١) وأما عن الصورة الثانية فيكون الجزاء مانعاً من وقوع الضرر الذى يترتب على الإساءة في استعمال حق من الحقوق ومن الأمثلة العملية لذلك ما قضت به محكمة الزقازيق الكلية الأهلية بالحكم الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماه س ١٠ رقم ٩٢ ص ١٨٠ في دعوى خوصم فيها شخص بصفته وكيلًا عن آخرين مقيمين في خارج القطر فتنازل هذا الوكيل عن صفة الوكالة في الدعوى بقصد عرقلتها وتحميل المدعى متاعب جمة في اعلان خصومه في محل وجودهم بالخارج فأعتبرت المحكمة ذلك إساءة منه في استعمال حقه في التنجى عن الوكالة بأن اعتبرته ممثلاً لموكليه في الدعوى تمثيلاً قانونياً صحيحاً .

» وبما أنه على ضوء هذا البيان يتعين النظر في طلبات المدعين .

أولاً

عن طلب مدم السور

أن المقصود من هذا الطلب هو جزاء عيني لمنع تجدد الضرر في المستقبل وهو في محله غير أن

مآلنا : بالنسبة لطلب النفاذ

لا ترى المحكمة الحكم به لعدم وجوبه في مثل

هذه الحالة

(قضية حبيب بك مسيحه وأخرى ضد مشيل بك لطف الله
بصفته رقم ١٥٠٨ سنة ١٩٣٦ ثك رئاسة وعضوية حضرات
القضاة عبد الحميد رشدي وأحمد يوسف ومحمد صدقي)

٣٢

محكمة أسيوط السككية الأهلية

١٢ يوليو سنة ١٩٣٧

طلب إخلاء - القيمة المقدرة بمرة قلم الكتاب أقل من
عشرين جنيهاً . لا توجد مدة بانية . غير معين القيمة .
جواز استئنافه .

المبدأ القانوني

تنص المادة ٣٤٦ مرافعات على أن الدعاوى
المتعلقة بفسخ الايجار تدخل في تقديرها أجرة
المدة الباقية لنهاية الايجار وهذا النص يمكن
أن يؤدي إلى أن الفسخ أو بالتالي الإخلاء
يقدر بقيمة الأجرة عن المدة الباقية لنهاية
الايجار في حالة وجود مدة باقية أما إذا لم توجد
مدة باقية فما لا شك فيه أن تكون قيمته غير
معينة لأن مدلول هذه المادة يؤدي إلى ذلك .
فضلا عن أن القانون لم ينص في أي ناحية أخرى
من نواحيه على طريقة للتقدير في هذه الحالة .
فطلب الإخلاء إذا رفع مستقلاً قائماً بذاته .
وبصرف النظر عن تقدير قلم الكتاب له إذا
كانت القيمة المقدرة أقل من النصاب النهائي
للقاضي الجزئي يعتبر طلباً غير معين القيمة
فيجوز حينئذ استئنافه طبقاً للمادة ٣٤٥
مرافعات .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه رفع هذه الدعوى

ابتداء على المستأنف يطلب فيها الحكم بالزامه بأن
يدفع إليه مبلغ ٦٨٠ قرشا قيمة ريع الدور
الثالث من المنزل المين بصحيفة الدعوى عن المدة
من أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ لغاية مايو سنة ١٩٣٦
بخلاف ما يستجد لغاية الإخلاء والتسليم
الخ... وفي جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ قصر
طلباته أمام محكمة أول درجة على الإخلاء وتنازل
عن طلب متأخر الريع فقضت له محكمة أول
درجة بإخلاء الدور الثالث المذكور . فرفع
المستأنف هذا الاستئناف ودفع المستأنف عليه
بعدم جوازه لقلة النصاب معتمداً في ذلك على أن
الدعوى رفعت أصلاً بمبلغ الـ ٦٨٠ قرشا سالف
الذكر والذي تنازل عنه وأن طلب الإخلاء المفضي
به قدره قلم الكتاب بمبلغ ١٠٢٠ قرشا عبارة
عن ريع سنة بواقع ٨٥ قرشا شهرياً . ومن ثم
فهو لا يعدو النصاب الجائز استئنافه .

« وحيث ان طلب الإخلاء بعد تنازل المستأنف
عليه عن قيمة الريع أصبح طلباً مستقلاً قائماً بذاته
Chef de demande فالذي يتعين الفصل فيه
هو ما إذا كان هذا الطلب بمجهول القيمة أم من
الطلبات التي يمكن تقديرها طبقاً للقانون المرافعات
بصرف النظر عن تقدير قلم الكتاب له الذي
لأناشير له على الحضور فيما يختص بحق رفع
الاستئناف إذ الغرض منه التوصل إلى تحصيل
الرسوم من المتقاضين .

« وحيث انه لا مندوحة في هذا من
الاسترشاد بما ورد في القانون خاصة بتقدير
الدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار بالنسبة لجواز
استئنافها إذ أن الإخلاء ما هو إلا نتيجة طبيعية
للفسخ .

« وحيث ان المادة ٣٤٦ مرافعات تنص على ان
الدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار تدخل في تقديرها
أجرة المدة الباقية لغاية الايجار . وهذا النص

٣٣

محكمة أسبوط السكية الأهلية

قرار حضرة قاضي الاحالة

٢٦ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - اختصاص قاضي الاحالة . تقدير الدليل الموضوعي . لازم
- ٢ - قرار حفظ . صادر من رئيس النيابة . كتاب مسبب وموقع عليه ومؤرخ . كفايته طبقاً للمادة ٤٢ نج
- ٣ - اعتراف في القانون المصري كالفرنسي . بخلاف القانون الانجليزي . عل تقدير المحكمة

المبادئ القانونية

- ١ - وظيفة قاضي الاحالة كما أرادها الشارع ونص عليها القانون لا يمكن أن تستقيم الا إذا شمل اختصاصه بمبحث الموضوع ووزن الدليل فهو بوضعه بين تقدير النيابة وقضاء محكمة الجنايات قد قصد به تحقيق ضمانه للمتهم ضد الاسراف في الاتهام من ناحية النيابة العامة فلا يصل إلى محكمة الجنايات بغير دليل يقطع أو على الأقل يرجح إدانته .

- ٢ - لم يشترط القانون في قرارات الحفظ ألفاظاً خاصة فكل قرار صدر من رئيس النيابة كتابة مسيماً مفصلاً بمضى ومؤرخاً دالاً بصريح اللفظ على أن التهمة لا تقوم على أساس صحيح هو قرار حفظ قد اشتمل على ما توجبه المادة ٤٢ تحقيق جنایات .

- ٣ - لا يؤخذ الاعتراف في القانون المصري قضية مسلمة كالقانون الانجليزي بل هو كما في فرنسا يخضع لتقدير القاضي كغيره من الأدلة يفحصه ويستوثق منه ويراقب صحته بالشهادة ومن الأوراق التي بين يديه

يمكن أن يؤدي إلى أن الفسخ أو بالتالي الاخلاء يقدر بقيمة الأجرة عن المدة الباقية لنهاية الايجار في حالة وجود مدة باقية أما إذا لم توجد مدة باقية فيما لا شك فيه أن تكون قيمته غير معينة لأن مدلول هذه المادة يؤدي إلى ذلك . فضلاً عن أن القانون لم ينص في أي ناحية أخرى من نواحيه على طريقة للتقدير في هذه الحالة . فيجوز حينئذ استئنافه طبقاً للمادة ٣٤٥ مرافعات التي تقضى بجواز استئناف الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية إذا كان المدعى به غير معين .

وحيث أنه على ضوء هذه القاعدة وقياساً على حالة الايجار يتضح أن المستأنف عليه وقد قصر طلبه على الاخلاء يكون هذا الطلب غير مقدر القيمة ونجائز الاستئناف .

وحيث أنه فوق ما تقدم فإن المستأنف عليه بنى دعواه ابتداءً على ان المستأنف إنما يضع يده على العين محل النزاع بلا عقد sans titre أى أنه زعم بأنه مغتصب لها . وطلب منه ريعها الذي تنازل عنه أخيراً . فإذا كان من العسير أن يمتدى إلى تقدير طلب الاخلاء في حالة وجود عقد إيجار مبرم بين طرفي الخصومة ومحددة فيه الأجرة فمن باب أولى يكون هذا التقدير محالاً في حالة الادعاء بالاغتصاب والمطالبة بالريع المبني تقديره حتماً على مجرد الظن والتخمين . وليس ثمة شك في أن القاضي ممنوع أصلاً من البحث في تقدير الدعاوى غير مقدرة القيمة المطروحة أمامه وعلى الأخص إذا كان هذا البحث لن يؤدي به إلى تقديرها بالضبط بل على وجه التقريب فقط . وحيث لما تقدم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه والحكم بجواز الاستئناف

(قضية محمد محمد ومبه قاسم اندى ضد محمد ومبه قاسم السمكري رقم ١٤١ سنة ١٩٣٧ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن بك نجيب وكيل المحكمة مصطفى كامل وعبد المجيد المرسي)

المحكمة

« بما ان النيابة العامة قد اتهمت محمود على
على مزارع ومن أهالي كوم اسفحت بانه في يوم
٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بكوم اسفحت مركز
ابى تيج ضرب عبد الله حسن حسن احمد بعضى
على رأسه فأحدث به الاصابات المينة بالتقرير
الطبي وتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك
قتله ولكن الضرب أفضى الى موته وقدمته في يوم
٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ للحالة طالبة احالته على
محكمة الجنايات للفصل في التهمة المنسوبة اليه طبقا
للادة ١/٢٠٠ من قانون العقوبات .

« وبما انه بعد سماع أقوال شهود الاثبات طبقا
لنص المادة ١/١١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات
وسماع الايضاحات التى رأينا لزوم طلبها من النيابة
العامة والمتهم وبعد الاطلاع على ملف الدعوى
قد ثبت لدينا ان وقائع هذه الدعوى تلخص في
ان اعتداء بالضرب وقع على المجنى عليه عبد الله
حسن احمد حوالى الساعة الثالثة من مساء اليوم
الخامس والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٦
طير خبره لنائب العمدة توفيلس بسكالس فانتقل
الى منزل المصاب حيث علم منه أن محمد على على
وسيد على على قد احداثا به الاصابات التى تركت
ما به من جروح واستلم من المجنى عليه بلاغا كتابيا
يؤيد تلك الرواية ثم انصرف نائب العمدة عائدا
الى مسكنه وهناك تقدم له المتهم محمود على على
بلاغ يعترف على نفسه فيه بانه اعتدى على
عبد الله حسن احمد المجنى عليه بالضرب دفاعا عن
نفسه عندما اعتدى هذا الاخير عليه بسكين لم تصبه
ولكنها مزقت جلبابه واستشهد شهودا ثلاث هم
عبد المال عيسى وعبد الرحمن محمود ومحمود عثمان
يؤيدون روايته :

وقد حاول ملاحظ البوليس في الساعة
البامنة والدقيقة ٥٠ من مساء اليوم المذكور وحضرة

وكيل النيابة في الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من صباح
اليوم التالى أن يفوزا من المجنى عليه باسم من اعتدى
عليه ولكن على غير جدوى حيث اجاب بما يفيد
أنه قد نسي اسمه الامر الذى علله حضرة مفتش
الصحة في محضر النيابة بأنه ظاهرة قد تصحب
الارتجاج المخي الناتج عن الاصابة وهو نظر صائب
قد أيدته الكشوف الطبية المرافقة التى دلت على
ما أصاب المجنى عليه من تهتك في المخ بسبب
نزيف فيه .

وقد قرر سيد حسن احمد اخ المجنى عليه في
محضر النيابة أن حسين محمد بن محمد بن علي في مسكنه
وابلغه بأن محمد على على وسيد على على ضربا عبد الله
حسن احمد اثناء ان كان يسير معه تخلف الى مكان
الحادث حيث وجد المجنى عليه مصابا وعلم منه
ما كان من تعدى الشخصين المذكورين عليه .

وشهد حسين محمد بن محمد بن محمد بن علي في مسكنه
المجنى عليه الى محل تجارة لمحمود عثمان عبد القادر
لشراء بضاعة منها فوجداها مغلقة وما أن سارا
الى الجهة القبلية منها حتى قام محمد على على وسيد
على على بضرب المجنى عليه — وقد علل هذا
الشاهد الحادث بما علله الشاهد الذى قبله من
وجود نزاع على أرض بين المجنى عليه وبين
المتهمين وعززت نور احمد أرملة المجنى عليه
روايات الجميع حين قررت انها علمت بالحادث
من الشاهدين السابقين على التفصيل الذى ورد
في أقوالها كما أنها انتقلت الى مكان الحادث وعلمت
من زوجها أنه أصيب من محمد على على وسيد على على
أما المتهم محمود على على المعترف فقد ادعى
انه كان يسير في الطريق مصادفة حين قابله المجنى
عليه عبد الله حسن احمد وحاول الاعتداء عليه
بسكين فقابل الاعتداء بمثله وضربه دفاعا عن نفسه
واستشهد الشاهدين عبد المال عيسى وعبد الرحمن

عوض الذين تصادف سيرهما في محل الحادث وقتذاك كما استشهد محمود عثمان عبد القادر الذي كان في محله القريب من مكان الحادث وعمل محاولة الاعتداء عليه برغبة المجنى عليه في أن يثار منه لآخ له سبق أن قتله بعض أبناء عمومة المتهم محمود علي علي .

وقد شهد عبد العال عيسى وعبد الرحمن محمود عوض ومحمود عثمان بما يؤيد رواية المتهم محمود علي علي ونسب الأول والثاني وجودهما في مكان الحادث إلى الصدقة حين كانا يقصدان أبي تيج فلما أن رأيا ما حصل عادا إلى منزلتهما وقرر الثالث أنه كان موجودا في محل تجارته

وبعد ان انتهت النيابة من اجراءات التحقيق أصدر صاحب العزة رئيس النيابة أمرا كتابيا مسببا مؤرخا في ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧ خرج منه . بأن وقائع الحادثة مجتمعة تتم على أن مانسب للمتهمين الثاني والثالث . محمد علي علي وسيد علي علي لا يقوم على أساس صحيح . واستبعد اسميهما من الاتهام وأمر بتقديم المتهم محمود علي علي للاحالة .

وفي جلسة الاحالة المنعقدة في يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٧ عدل المتهم محمود علي علي عن اعترافه وذكر أنه اعترف غير جدي ما قصد به إلا افتداء أخويه محمد علي علي وسيد علي علي وأعلن أن الواقعة التي نسبها إلى نفسه قد دبرها بينه وبين شهوده بقصد إفلات أخويه من يد العدالة وفي جلسة ٤ مايو سنة ١٩٣٧ سمعت أقوال شهود الاثبات وهم عبد العال عيسى وعبد الرحمن محمود ومحمود عثمان علي الوجه المبين تفصيلا بالمحضر قُبتوا على ما شهدوا به في تحقيقات النيابة ثم سمعت الايضاحات التي روى لزوم سماعها من النيابة العامة والمتهم بجلستي ٥ و ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ .

وبما انه يتعين قبل الفصل في هذه الدعوى بيان مدى سلطة قاضي الاحالة في استعراض الموضوع وتقدير الدليل بعد أن اضطربت أقوال الشراح وأحكام المحاكم في تحديد ماله من الحقوق إزاء تقدير الوقائع وهو اضطراب قد ساعد عليه اختلاط عبارة الشارع وغموض النصوص

وبما ان هذه الأحكام والآراء تدور بين تضيق اختصاص قاضي الاحالة الى حد ينزع منه حق وزن الدليل ويحصر سلطته في تقدير الشبهات ويجعل منه قاضيا يتعلق اختصاصه بالشكل وبالاجراءات أكثر مما يتعلق بالموضوع — وبين توسيع هذا الاختصاص بالاعتراف لقاضي الاحالة يبحث الدليل ووزن الاتهام

وبما ان أغلب آراء الشراح لا يمكن الخروج منها برأي قاطع يضع دستوراً واضحاً لاختصاص قاضي الاحالة إذ قد ترددوا جميعاً في حيرة ظاهرة بين هذين الرأيين فالأستاذ محمد مصطفى القلي يقول في كتابه « أصول قانون تحقيق الجنايات ص ٢٣٠ أن قاضي الاحالة يجلس ليأذن بالخصومة أمام محكمة الجنايات » مهمته قاصرة على التثبت من أن الاتهام يقوم على أساس له شيء من الاعتبار يجعل الحكم بادانته محتملاً — لا يتطلب القانون اقتناعه عند الاحالة بالادانة — جائز له أن يحيل متهما على محكمة الجنايات وهو يشك في ادانته مادام يرى ان أدلة الاتهام لها شيء من الوزن — يفسر الشك ضد المتهم وليس لصالحه .

وبينا يقول الأستاذ أحمد نشأت بك في كتابه شرح قانون تحقيق الجنايات صفحة ١٥٦ بند ٢٢٩ « أن قاضي الاحالة قاضي اجراءات مهمته استيفاء اجراءات الاتهام ومراعاة صحة التطبيق القانوني — يحيل الدعوى إلى المحكمة بالامارات الظاهرة المحتملة إذا به يتطلب منه أن لا يتساهل

l'existence contre l'accusé de charges suffisantes pour renvoyer aux assises, et cet examen complémentaire est une garantie que l'on a voulu donner aux accusés

مشيرا الى أن التقرير بأن لاوجه لايتطلب أدلة قاطعة على البراءة .

" Il ne doit pas subordonner l'ordonnance de non — lieu à l'existence de preuves décisives d'innocence .

ثم يذكر أن الاحالة على المحكمة لا تشترط أدلة نهائية قاطعة على الادانة .

Pour rendre une ordonnance de renvoi il ne doit pas exiger de preuves définitives et décisives de culpabilité

مؤلفه المذكور الجزء الثاني ص ١٠٨

بند ٧٨٢ .

« وبما ان أحكام المحاكم لم تزد عما قرره الشراح فلم تكشف عن هذا الاتهام والغموض ولم تستقر بخبرتها العملية على تقدير واحد فقد حكمت إحداها بأن وظيفة قاضي الاحالة قاصرة على جعل الدعوى صالحة للحكم « المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٨ رقم ١٣ » . وحكمت محكمة النقض في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ (المجموعة س ٢٣ ص ١٤٩) بأن « وظيفته استنتاج وجود قرينة للاتهام » . وقررت أودة المشورة بمحكمة أسبوت في ٢٤ إبريل سنة ١٩٣٧ في القضية رقم ٨٣٤ كلى أسبوت سنة ١٩٣٦ أن « ليس له مناقشة الأدلة مناقشة تفصيلية » . وقضت محكمة النقض في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ المجموعة س ١٥ ص ٢٣٦ وفي ٢ يونيو سنة ١٩١٧ المجموعة س ١٨ ص ١٧٤ بأن « مهمته قاصرة على البحث عما اذا كانت توجد أدلة

التساهل كله في تقدير الأدلة وان لا يحيل المتهم على محكمة الجنايات بمجرد اتهامه من المجنى عليه أو غيره بل يجب أن يتعزز ذلك بدلائل كافية لاحتمال وقوع الفعل منه

وبينا يذكر الاستاذ على زكى العرابي باشا في كتابه « المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية » الجزء الاول الطبعة الاولى ص ٢٦٧ وص ٢٦٨ أن احتمال التهمة أساس الاحالة على المحكمة وثبوتها أساس الحكم وان سلطة القاضي لا تمتد الى البحث عما اذا كان المتهم مدانا أو توجد ضده أدلة Preuves بل هي قاصرة على بحث احتمال ادائته أو وجود شبهات أو دلائل Indices ضده مشيرا في ذلك الى مؤلفات فستان ميل ج ه ن ٢٠٧٤ ومنتجان ج ٢ ن ٢٠ وماروج ٣ ن ٩٨٤ ولبرواتفان مادة ١٢٧ ن ٤٩٩ اذا به يعقب على هذا بان وجود الشبهات أو الدلائل لا تكفي لاحالة المتهم على محكمة الجنايات بل يجب على قاضي الاحالة تقديرها والتأكد من كفايتها اذ ما وجد إلا ليمنع عن المتهم الاتهام المبني على عدم التروى الذى يوقف البرىء موقف الاتهام الامر الذى يضر بشرفه وحرية وماله ويضعف من احترام القضاء بأحكام البراءة .

وقال الاستاذ جرانمولان في كتابه شرح قانون تحقيق الجنايات المصرى الطبعة الثانية الجزء الاول ص ٢١٢ بند ٣٦٠ أن القانون قد أوجد للمتهم ضمنا باعادة فحص قضيته امام الاحالة

" La loi ménageant au prévenu une garantie spécial consistant dans un second examen de l'affaire par un juge de renvoi, وقد حتم عليه التأكد من وجود أدلة كافية للاتهام

" Le juge doit s'assurer de

الجنايات . وإذا لم ير أثراً لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه .
« وبما أن مهمة حجرة الاتهام في القانون الفرنسي هي البحث عن وجود أدلة أو إشارات لها من القوة ما يكفي للإحالة (المادة ٢٠٢ فرنسي) ونصها : -

" Hors le cas prévu par l'article précédent, les juges examineront s'il existe contre le prévenu des preuves ou des indices d'un fait qualifié crime par la loi, et si ces preuves ou indices sont assez graves pour que la mise en accusation soit prononcée

« وبما أن الشارع المصري قد نقل هذا المعنى في باب اختصاص قاضي الإحالة وأورد في النص الفرنسي للبادء ١٢ تشكيل كلمة Indices دون كلمة Preuves وهذا مادعى الكثير من الشراح إلى التعليق على هذا الاختلاف الظاهر بأن المشروع قد تعمد تضيق اختصاص قاضي الإحالة فاسقط اختصاصه من بحث الأدلة إلى بحث الإشارات - ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن مترجم المادة كانت تنقصه الدقة في تعرف المعاني العربية الصحيحة إذ ترجم présomptions بشبهة وترجم indices بدلائل مع أن المعنى اللغوي الصحيح للأولى قرائن أحوال وهو معنى يستفاد كذلك من مناقشات هيئة الجمعية التشريعية التي بحثت القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ الذي عدل المادة ١٤٨ تحقيق جنايات إذ أن قرائن الأحوال تحمل القاضي على البحث الدقيق الشامل - كما أن كلمة indices وأصلها اللاتيني indicum معناها الإشارات الظاهرة المحتملة signe apparent

إذا حصل تحقيقها وثبتت صحتها فيما بعد يمكن أن يبنى عليها اعتقاد محكمة الجنايات وليس من مأمورية البحث عن صدق الشهود وصحة شهاداتهم » وحكت بعض المحاكم بما يزيد في اختصاصه في تقدير الوقائع والأدلة المقدمة في الدعوى المطروحة أمامه (نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٠٨ و ١٠٨ ونقض ١٢ مارس سنة ١٩٣١ النشرة ص ٩٤ ونقض ٢٦ يونيو ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث قاعدة رقم ١٤٩ الذي قضى بأن قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى المبني على عدم عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع لا يصح الطعن فيه لدى محكمة النقض بل يكون الطعن فيه لدى غرفة المشورة)

« وبما أنه يجب للخروج من هذا الخلل المختلف من الآراء والمبادئ إلى رأى صريح واضح يحدد اختصاص قاضي الإحالة ويضبط تقديره بما يتفق مع قصد الشارع وحكمة التشريع استعراض الأدوار التي مر بها قاضي الإحالة والفكرة من وضع نظامه على ضوء مصدر هذا التشريع ونصوص القانون الخاصة به .

« وبما أن نظام قاضي الإحالة قد أنشئ بمقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الذي نقل هذا النظام عن نظام حجرة الاتهام Chambre d'accusation في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ثم عدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ الذي ورد في مذكرته الإيضاحية ما يشير إلى أن الإحالة نظام قصد به تحقيق الضمان الذي رأى الشارع تقريره لصالح المتهم وأثبت القانون اختصاصه في المادة ١٢ تشكيل التي نصت على أنه إذا رأى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية بأمر بأحالتها إلى محكمة

تحقيق الجنايات و ٢٩ تشكيل والأولى توجب على النيابة « رفع الدعوى إذا كانت الجناية ثابتة ثبوتاً كافياً » والثانية توجب على قاضى التحقيق « إحالة الجناية على محكمة الجنايات إذا كانت ثابتة ثبوتاً كافياً » وما يتفق مع حكم محكمة النقض فى أول مايو سنة ١٩٣٠ - ١٠٥٧ سنة ٤٧ قضائية الذى أباح للنيابة الموازنة بين أدلة الادانة والبرامة والترجيح بينهما « إذ لا شك أن الشارع لا يمكن أن يتطلب من سلطة التحقيق والاثام دقة فى فحص الدليل تزيد عما يتطلبه من قاضى الاحالة الذى لا يمكن بحال أن تنفصل عنه صفة القضاء وما تحتمه من دقة فى وزن الأدلة وخاصة بعد أن أجاز له الشارع بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ سماع الشهود وتعديل التهمة الواردة فى تقرير الاتهام أو تشديدها بما ينطبق على الوقائع التى يزأها بين يديه وما خوله بمقتضى القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من سلطة تقدير الاعذار والظروف المخففة المحيطة بالدعوى وهو اختصاص لا يمكن أن يتحقق فى مجموعه الا بدراسة الموضوع وبمبحث الأدلة من أسسها ومناقشتها وتقديرها ولهذا رأى الشارع أن يضع من خلله ضماناً فى نظام غرفة المشورة ومحكمة النقض وجعل لها حق مراجعة أعمال قاضى الاحالة فى الحدود التى بينها القانون بما يجعل من هذه المجموعة كلها شبه درجة ابتدائية لنظر الجنايات « وبما أنه تبين من كل ما تقدم أن وظيفة قاضى الاحالة كما أرادها الشارع ونص عليها القانون لا يمكن أن تستقيم إلا إذا شمل اختصاصه بمبحث الموضوع ووزن الدليل فهو بوضعه بين تقدير النيابة وقضاء محكمة الجنايات قد قصد به تحقيق ضمانه للتنهم ضد الأسراف فى الاتهام من ناحية النيابة العامة فلا يصل إلى محكمة الجنايات بغير دليل يقطع أو على الأقل يرجح ادانته .

et probable ; signe apparent, qui tend à établir un fait, sans en être une preuve.

وطبيعى ان الامارات أقل من الأدلة وان الأدلة والدلائل جمع دليل انما الأولى جمع قلة والثانية جمع كثرة وبالتالي اعم فى المعنى من الأولى

ولعل الشارع فيما تصرف قد رأى فى فصل الشارع الفرنسى بين كلمتى *preuves—indices* بحرف « أو » Ou ما يدل على تعادل فى المعنى ولعل المترجم قد اراد فى ترجمته ان يزيد فى النص بما فات الشارع وهو وان كان تعليلاً لا يسلم من الاعتراض الا ان الظروف قد كفلت بتديد الشكوك ورفع اللبس بما افصحت عنه الهيئة التشريعية بجلاء لامية فيه .

« وبما أنه فضلاً عما يبدو من ان النص العربى للمادة ١٢ تشكيل الذى عرض على مجلس شورى القوانين ثم الجمعية التشريعية كان ينص على الدلائل لا الامارات وناقشه الاعضاء واجازوه وإن كان رأيهم استشارياً بما فهموه من مدلول لفظه العربى فان مناقشات الجمعية التشريعية حول القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ قد افصحت عن فكرة الشارع بما يقوى من اختصاص قاضى الاحالة ولا يدع مجالاً للتعليق على هذا النقص الوارد فى النص الفرنسى بالمادة ١٢ تشكيل إذ يستفاد من مجموع هذه المناقشات ان قاضى الاحالة هو السلطة الفاصلة بين المتهم وبين الاتهام المقدر للأدلة بعد بحثها لمعرفة كفايتها ودرجة ثبوتها فلا يحيل متهما الى محكمة الجنايات الا بعد ثبوت التهمة عليه بأدلة كافية .

ص ٦١٥ و ٦٣٠ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧٢٠ من مضابط دور الانعقاد الأول للجمعية التشريعية ١٩١٣ - ١٩١٤ طبعة س ١٩١٤ .

« وبما ان هذا التفسير هو ما يتفق مع مدلول النصوص التى وردت فى المادتين ٤٣ من قانون

« وبما انه يتعين على ضوء ما قدمنا فحصر الأدلة التي تقدمت بها النيابة العامة ضد المتهم محمود علي علي ويجب تحديد مركزه باستعراض ما قام في التحقيق من الأدلة سواء منها ما اقتصر عليه أو اتصل بغيره بمن أصدر صاحب العزة رئيس النيابة بشأنهما قرارا كتنايا مسيا مفصلا ممضى مؤرخا دالا بصريح اللفظ على أن التهمة بالنسبة اليهما لا تقوم على أساس صحيح وهو قرار قد اشتمل على ما توجيه المادة ٤٢ | تحقيق جنايات وليس كما وصفته النيابة خطأ في جلسة الاحالة المتعقدة في ٥ مايو سنة ١٩٣٧ من أنه قرار لا يفيد الحفظ إذ أن القانون لم يشترط في قرارات الحفظ الفاظا خاصة (نقض في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول قاعدة ٢٧٢)

« وبما انه ليس هناك من مانع يمنع من بحث ما اتصل بغير المتهم من أدلة لا تحديدا لموقف محمد علي علي وسيد علي علي اللذين قد انتهت الدعوى بالنسبة لهما بقرار الحفظ الصادر من النيابة بل تحديدا لمركز المتهم محمود علي علي بعد تعرف أدلة الدعوى ماله منها وما عليه .

« وبما انه قد ثبت من التحقيقات أن المجنى عليه عبد اللاه حسن احمد قد قرر من بادية الامر عقب اصابته بأن محمد علي علي وسيد علي علي ضرباه وروى هذه الرواية لكل من قابله عقب الاصابة فذكرها لأخيه سيد حسن ولأرملته نور احمد ولنائب العمدة توفيلس بسكالس وقد شهد من سبق ذكرهم من الشهود بما يؤيد سماعتهم تلك الرواية من المصاب

« وبما ان المجنى عليه لم يشر أي اشارة تدل على ان المتهم محمود علي علي قد ارتكب الحادث أو أنيدا له فيه واتفق معه في هذا شاهده حسين محمد بن الذي كان يسير الى جنبه وقت الحادث والذي قرر أن

محمد علي علي وسيد علي علي ضربا المجنى عليه وان المتهم محمود علي علي أو أحدا من شهوده لم يكن موجودا في زمان الحادث ومكانه وقد اتضح أنه وان كان هذا الشاهد ضعيف الابصار الا أن مانعا لا يمنعه عن امكان تمييز أشخاص اعتدوا على من كان يسير الى جانبه مادام قد ثبت من تقرير حضرة الطبيب الشرعي ان في مقدوره عد الأصابع على بعد مترين وفي استطاعته تمييز لون بعض الملابس على مسافة مترين ونصف .

« وبما ان أخ المجنى عليه وغيره من أولياء الدم قد ثبتوا في مراحل التحقيق جميعها على اتهام محمد علي علي وسيد علي علي وقرروا أن لا يد للمتهم محمود علي علي فيها وذكر سيد حسن أخ المجنى عليه أن محمود علي علي ما تقدم إلا ليفتدى أخويه محمد علي علي حتى يمكن اعتماد تعيينه عمدة على بلده وسيد علي علي لأنه كبير العائلة

« وبما انه ما كان على المجنى عليه أو أولياء دمه من حرج في اتهام المتهم محمود علي علي ولو مع أخويه ولو انه اعتدى عليه حقا أو لو انه كان يلقي الاتهام جزافا وهو رأى ينحو بنا ناحية الحذر في تقدير اعتراف المتهم أمام النيابة — ذلك الاعتراف الذي عدل عنه أمام الاحالة كذلك يدعونا للاحتياط في وزن أدلة الشهود الذين أتى بهم المتهم تأييدا لاعترافه عدم اشارة المجنى عليه أو شاهده حسين محمد بن إلى وجودهم في مكان الحادث وقت حصوله .

« وبما ان أول ما يلاحظ بالنسبة للمتهم محمود علي علي أن دخوله إلى القضية كان مفاجئا بصورة تترك محالا للاعتقاد بأنه تعمد ان يلصق نفسه بالواقعة الصاها إذ لا شك ان انتقال نائب العمدة الى مسكن المجنى عليه ثم عودته إلى محله قد أخذ من الوقت ما استغله المتهم في تدبير شغل وقتنا

النسب التي بين هذا الشاهد وبين سيد علي ما يحيط قوله بخيوط الشك الذي شاب أقوال زميله الشاهدين السابقين وخاصة بعد أن ظهر من الاطلاع على الشكوى الادارية رقم ١٤٩ هـ إداري أبي تيج سنة ١٩٣٦ أن سبب الحادث الذي أجمع عليه أولياء الدم وهو النزاع الثابت في هذه الأوراق على محصول الأرض المنزوع ملكيتها والموضوعة تحت الحراسة القضائية إنما كان بين المجنى عليه وبين محمد علي علي وسيد علي علي في شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ ولم يكن للمتهم محمود علي علي أي دور فيه

وبما أن الاعتراف في القانون المصري لا يؤخذ قضية مسلمة كالقانون الانجليزي بل هو كافي فرنسا يخضع لتقدير القاضي كغيره من الأدلة

L'aveu reste, comme toute preuve soumis à la libre appréciation du juge.

(جرائم ولان - شرح تحقيق الجنايات جزء أول ص ١٧٩ بند ٣٠٤) يفحصه ويستوثق منه ويراقب صحته بالشهادة وغيرها من الأركان التي بين يديه (جارو ٢ ن ٤٦١ - نقض ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ مج عدد ٥٧)

وهو فضلا عما قيل في شأنه فقد عدل عنه المتهم وعلل صدوره بما نرى معه أن شهادة شهود الاثبات التي قامت على غير سند من أقوال المجنى عليه وشاهده وباقي أولياء الدم والتي قطع عليها سبيل الوصول الى مضاف الأدلة ما اعترضها من أسباب سلف يانها لانكون تلك الأدلة التي ترجح معها الأدلة الكافية

(قضية النيابة ضد محمود علي علي رقم ٨٥٧ سنة ١٩٢٦ رئاسة حضرة القاضي اسماعيل غري)

وانتهى ببلاغ كتابي اذ أنه مما يبدو غريبا ان حادثة شروع في قتل كما يصورها المتهم تقع في رابعة النهار ووسط مساكن البلد فلا تصل لنائب العمدة عن طريق الاستغاثة والأهالي كما هو المألوف دائما في مثل هذه الأحوال بل عن طريق المتهم الذي حصلت محاولة الاعتداء عليه وبلاغ كتابي كذلك يبدو غريبا ان تكون تلك الاصابات المتخلفة بالمجنى عليه ناتجة عن دفع اعتداء لم يمزق الاجلباوا وان لا يضبط المتهم السكين من يد المجنى عليه الذي اقعده الضرب في مكان الحادث أو يتقدم بعصاه لنائب العمدة تدليلا على ما ادعاه من حسن نية.

وبما انه وان كان عبدالعال عيسى وعبدالرحمن محمود قد شهدا بما يؤيد اعتراف المتهم في تحقيقات النيابة الا انهما قد اضطربا في أقوالهما من حيث تعليل سبب وجودهما في مكان الحادث بما قرراه من أنهما كانا قاصدين أبي تيج فتصادف مرورهما في مكان الحادث وقت حصوله فخافا وعادا الى منزلهما ولم يعللا ذلك الخوف أو يسببا عدولهما عن متابعة سيرهما إلى الجهة التي كان في عزمهما الذهاب اليها أو يذكرا سبب عدم ابلاغهما ما حصل أمامهما لأحد من رجال الحفظ هذا فضلا عن أن الموقف الذي ادعاه المتهم لنفسه - بأعترافه بالجرم في تحقيقات النيابة - ان صح لكان مانعا يمنعه من التعرف على من حضر إلى مكان الحادث وقت حصوله وخاصة من أولئك الاشخاص ذوي الموقف السلبي الذين لم يقفوا إلى النهاية أو يتقدموا لقبض المشاجرة

وبما انه وان كان محمود عثمان قد أيد الاعتراف الصادر من المتهم أمام النيابة إلا أن في شهادة حسين محمد من أن محل تجارته كان مغلقا وفيما أشار إليه سيد حسن أخ المجنى عليه من علاقة

القضايا المستعجلة

٣٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥

١ - حراسة قضائية - عمل تحفظي استثنائي - الغرض منها .

الحصول على ديون . ليس منها

٢ - حراسة قضائية - للحصول على الديون . أحوالها . حالة

ريج الوقف . حالة الدائن المرتين أو صاحب حق

الاختصاص عند نزع الملكية وحالة الانفاق عليها

٣ - خزانة - لسداد باقي ثمن عقار . عدم تسجيل البائع

لبيع . إهماله . خطأه عليه .

المبادئ القانونية

١ - إن إجراء الحراسة القضائية عمل تحفظي استثنائي الغرض منه المحافظة على حقوق الملكية وما يتفرع عنها . من حقوق عينية صيانة للثروة العقارية لا يحكم به إلا عند الضرورة القصوى والخطر الداهم لما في ذلك من شل يد صاحب تلك الأموال من أهم مظاهر تخولها له حقوقه عليها وهي أعمال الإدارة فلا يقضى به كوسيلة للحصول على الديون لمخالفة ذلك لطبيعته ولمنافاته لطرق التنفيذ الجبري المنصوص عنها في قانون المرافعات على سبيل الحصر

٢ - إن العلم والقضاء استقرا على إمكان طلب الحراسة كطريق للحصول على الديون مراعاة للصالح العام وصيانة للعمليات من العبث بها وحفظا لحقوق الدائنين من الضياع وتنفيذا للاتفاقات القائمة به وذلك في ثلاث

أحوال الأولى أن يكون المدين مستحقا في ريع وقف سواء أكان هو نفس الناظر أو خلفه أو المستحق الوحيد في الريع أو معه آخرون إذا لم يكن له أموال أخرى يمكن التنفيذ عليها خلاف نصيبه في الاستحقاق وكان التنفيذ يحجز ما للمدين لدى الغير على هذا النصيب غير مجدى أو مشر إما لكون الناظر متفق مع المدين على عدم السداد بالتقرير غشاً أو تدليساً بعدم وجود استحقاق له أو بعدم التقرير أصلاً واستمراره على دفع الاستحقاق له بالرغم من الحجز المتوقع تحت يده ولأنه هو نفس المستحق المحجوز على دينه فتوضع اعيان الوقف في هذه الحالة تحت الحراسة القضائية لتحصيل الديون المستحقة في ذمته من حصته في الريع وذلك صيانة لحقوق الدائنين الذين تعاملوا مع المدين المستحق وحفظاً لها من الضياع - الثانية - أن يكون الدائن مرتبها تأمينياً أو صاحب حق اختصاص واتخذ اجراءات نزع ملكية على عقارات مدينه أو رهونه أو متوقع عليها الاختصاص فيحق له عقب تسجيل التنبية وضع العقارات المذكورة تحت الحراسة القضائية وتحصيل ريعها وإيداعه في خزانة المحكمة لتوزيعه كالثمن سواء بسواء تحقيقاً لعملية الحاق الثمار بالعقار - الثالثة - وجود اتفاق بين الدائن والمدين على وضع عين أو اعيان معينة من عقارات الآخر تحت

الحراسة القضائية عند التقصير في الوفاء لاستيفاء الدين من ريعها ففي هذه الحالة توضع الأعيان المتفق عليها تحت الحراسة القضائية تنفيذا لهذا الاتفاق بشرط واحد وهو أن يثبت للمحكمة وجود خطر على حقوق الدائن من عدم تنفيذه لسبب سوء إدارة المدين أو إهماله فيها أو تعمد ذلك بغرض تضييع حقوق الدائن وتقليل الضمان عنها المستمد من هذا الشرط

ولا يجوز لقاضي الأمور المستعجلة وضع عقار تحت الحراسة القضائية في حالة أخرى غير متفق عليها بموجب التعاقد والقول بأن اجراءات نزاع الملكية تأخذ وقتا طويلا وتعطل الدائن من الحصول على دينه لا يبرر وحده طلب الحراسة

٣ - عدم تسجيل البائع عقد البيع الذي وافق على تنفيذه في دعوى المطالبة بياقي الثمن مع ان باب خيار الفسخ كان مفتوحا لديه لا مكان أخذ اختصاص على العقار المبيع ثم نزاع ملكيته بالسبل التي قررها القانون لا يصح من فساد دعوى طلب الحراسة للاستيلاء على باقي الثمن من ريع العقار إذ عليه اللوم وحده في التقصير في المحافظة على حقوقه

المحكم

« من حيث ان وقائع الدعوى تحصل في أن المدعيات بعن للمدعى عليهما الأول والثاني ومورث الباقي بضمانة وتضامن صليب بك كامل ٣٥ فدانا و ٣ أسهم موضحة الحدود والمعامل بالعريضة بعقد بيع عرفي رقم ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ولم يسجل حتى الآن بضمن قدره ٨٠٠ جنيه

دفع منه وقت التعاقد ٥٥٠ جنيها والباقي وقدره ٢٥٠ جنيها اتفق على دفعها في آخر سبتمبر سنة ١٩٣٥ مع الفوائد بواقع ٩ في المائة سنويا ونص في البند السادس منه على أحقية البائعات في فسخ التعاقد بدون حكم قضائي أو تنبيه أو إنذار واستلام الأطيان المبيعة بما عليها من مبانى أو وابورات ووضعها تحت الحراسة القضائية لحين تمام الاستلام في حالة تقصير المشتري في الوفاء بالتزام دفع باقي الثمن في الميعاد المتفق عليه وتنفيذ العقد باستلام المشتري للقدر المبيع واستغلاله بالزراعة والتأجير حتى الآن ولتأخيرهم في دفع باقي الثمن رفع المدعيات عليهم دعوى أمام محكمة مصر تقيدت بنمرة ١٠٩٧ سنة ١٩٣٥ بالمطالبة بالباقي المذكور والفوائد وقضى فيها لصالحهن في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وأعقبتهن بهذه الدعوى بطلب وضع الأطيان المبيعة تحت الحراسة القضائية ليستولين من ريعها على الثمن بدلا من اتخاذ إجراءات تنفيذ عليها قد تطول مدتها .

« ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الثلاثة الآتية :

- الأول - طبيعة اجراء الحراسة وغرض المشرع منه - الثاني - الأحوال التي استقر العلم والقضاء على اعتبار الحراسة فيها وسيلة من وسائل تحصيل الديون - الثالث - وهل احدى هذه الأحوال متوافرة في الدعوى الحالية أم لا .

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة قانونا ومستمدة من نصوص المواد ١٧٦ و ٩١١ مدني و ٢٨ مراقبات أن اجراء الحراسة القضائية عمل تحفظي استثنائي مؤقت الغرض منه المحافظة على حقوق الملكية وما يتفرع عنها من حقوق عينية صيانة للثروة العقارية ولأحوال البلد الاقتصادية لا يحكم به إلا عند الضرورة القصوى والخطر

يؤنيه سنة ١٩٣٠ و ١٨ مارس سنة ١٩٣١ و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٩ و ١٢ مايو سنة ١٩٣١ الجازيت عدد سبتمبر سنة ١٩٣١ صحائف ٣٧٧ و ٣٧٨ نبذة ٤٢٣ و ٤٢٤) - الثانية - أن يكون الدائن مرتبها تأميناً أو صاحب حق اختصاص واتخذ اجراءات نزع ملكية على عقارات مدينه المرهونه أو المتوقع عليها الاختصاص فيحق له عقب تسجيل التنبيه وضع العقارات المذكورة تحت الحراسة القضائية وتحصيل ريعها وايداعه في خزانه المحكمة لتوزيعه كالتن سواء بسواء تحقيقاً لعملية الحاق الثمار بالعقار (مواد ٥٤٥ مرافعات أهلى و ٦٢٢ مختلط) وهذه الأخيرة تنص على امكان طلب الحراسة فيها الحراسة القضائية اذا كانت غير مؤجرة - الثالثة - وجود اتفاق بين الدائن والمدين على وضع عين أو أعيان مدينه من عقارات الأخير تحت الحراسة القضائية عند التقصير في الوفاء لاستيفاء الدين من ريعها ففي هذه الحالة توضع الأعيان المتفق عليها تحت الحراسة القضائية عند حصول التقصير وتنفيذاً لهذا الاتفاق الذى يكون شريعة المتعاقدين وينتج أثره القانونى بينهما وليس فيه ما يخالف القانون أو النظام العام أو الآداب بشرط واحد وهو أن يثبت للمحكمة وجود خطر على حقوق الدائن من عدم تنفيذه بسبب سوء ادارة المدين أو اهماله فيها أو تعمله ذلك بغرض تضييع حقوق الدائن وتقليل الضمان عنها المستمد من هذا الشرط فاذا لم يتضح ذلك من وقائع الدعوى وظهر منها أن المدين يدير الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية ادارة طيبة ويصونها من العبث بها ويحفظها من الخراب والدمار وأن قيمتها تفيض على مبلغ الدين وزيادة فتقضى برفض الحراسة بالرغم من وجود هذا الشرط (يراجع فى ذلك الاستئناف المختلط ٩ مايو سنة ١٩٣٤ المجموعة

الداهملا فى ذلك من شل يد صاحب تلك الاموال عن أهم مظاهر تخولها له حقوقه عليها وهى أعمال الادارة وعلى ذلك فلا يقضى بها كوسيله للحصول على الديون لمخالفة ذلك لطبيعتها ولمنافاته لطريق التنفيذ الجبرى التى نص عليها قانون المرافعات فى وسائل على سبيل الحصر (الاستئناف المختلط ١٤ يناير سنة ١٩٣١ الجازيت عدد سبتمبر سنة ١٩٣١ صحيفه ٣٩٠ نبذة ٤٣٧ وآخر فى مايو سنة ١٩٢٤ الجازيت عدد يولييه سنة ١٩٢٥ صحيفه ١٨١ نبذة ٢٩٧)

« ومن حيث إنه يستثنى من ذلك ثلاثة أحوال استقر العلم والقضاء على امكان طلب الحراسة فيها كطريق للحصول على الديون وذلك مراعاة للصالح العام وصيانة للعاملات من العبث بها وحفظا لحقوق الدائنين من الضياع وتنفيذا للاتفاقات القائمة - الأولى - أن يكون المدين مستحقاً في ريع وقف سواء أ كان هو نفس الناظر أو خلافه أو المستحق الوحيد في الريع أو معه آخرين إذا لم يكن له أموال أخرى يمكن التنفيذ عليها خلاف نصيه فى الاستحقاق وكان التنفيذ بحجز ما للمدين لدى الغير على هذا النصيب غير مجدى أو مشمر إما لكون الناظر متفق مع المدين على عدم السداد بالتقرير غشاً أو تدليسا بعدم وجود استحقاق له أو لعدم التقرير أصلاً واستمراره على دفع الاستحقاق له بالرغم من الحجز المتوقع تحت يده أو لأنه هو نفس المستحق المحجوز على دينه فتوضع أعيان الوقف فى هذه الحالة تحت الحراسة القضائية لتحصيل الديون المستحقة فى ذمته من حصته فى الريع وذلك صيانة لحقوق الدائنين الذين تعاملوا مع المدين المستحق وحفظاً لها من الضياع إذ بغيرها يستحيل عليهم الحصول على ديونهم (أحكام الاستئناف المختلط فى ١١

سنة ١٩٣٣ — ٣٤ صحيفة ٣٨٥ واستئناف
مختلط ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٣ الجازيت عدد نوفمبر
سنة ١٩٢٣ صحيفة ٢٧ نبذة ٤١ وآخر في أول
مايو سنة ١٩٢٤ الجازيت عدد يوليه سنة ١٩٢٥
صحيفة ٦٨١ نبذة ٢٩٧

« ومن حيث انه بناء على ذلك فقد أجمع
القضاء المختلط على عدم امكان وضع العين المبيعة
تحت الحراسة القضائية كطلب البائع لاستيفاء باقي
الثمن من ريعها تنفيذا للاتفاق الحاصل بينه وبين
المشتري على ذلك إلا اذا كان الاخير يعمل على
تضييع حقوق الاول في الضمان المأخوذ عليها
إما بتركها بورا بغير زراعة ان كانت أطيانا أو
عدم صيانة مبانيها وتركها تتداعى ان كانت مباني
(يراجع في ذلك استئناف مختلط في ٢٥ يونيه
سنة ١٩٢٢ الجازيت عدد مايو سنة ١٩٢٥ صحيفة
١٣٣ نبذة ٢٢٠ . آخر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٩
المجموعة نمرة ٢١ صحيفة ٣٨٣ وثالث في ٢٥
ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة نمرة ٢٢ صحيفة ٥١)
« ومن حيث فضلا عن ان الشرط الوارد

في البند السادس من عقد البيع الرقم ١٦ أكتوبر
سنة ١٩٢٩ الذي يتمسك به المدعيات خاص
بأمكان وضع الأطيان المبيعة تحت الحراسة القضائية
في حالة فسخ التعاقد لا تنفيذ العقد ويجب تطبيقه
في الحالة الاولى فقط فلم يتضح من ورق الدعوى
ومستندات المدعيات ووقائعها ما يثبت حصول خطر
على الباقي من الثمن المحكوم به المطلوب الحراسة
من أجله إذ المدعى عليهم قائمون بزراعة الأطيان
خير قيام وقيمتها تفيض على الباقي من الدين وبمجرد
التأخير في سداد مبلغ بسيط من الأموال
لا يؤكد قيامه .

« ومن حيث ان كون الطرفين أتفقا على
أدخال آلة الري التي أنشأها المدعى عليهم ضمن

ضمان المدعيات لسداد باقي الثمن وتقصير الأولين
في دفع الباقي من ثمنها واتخاذ الشركة البائعة
لأجراءات تنفيذ عليها لا يؤثر هو الآخر على
فساد هذه الدعوى لما سبق القول عنه من ان
الحراسة متفق عليها في حالة فسخ العقد فقط لا تنفيذه
« ومن حيث ان طول إجراءات نزع الملكية
وعدم إمكان المدعيات بسبب ذلك من الحصول
على دينهن حالا لا يبرر طلب الحراسة كما قدمنا
إذ أن الإجراءات المذكورة هي الطريق الوحيد
الذي رسمه القانون لكل دائن للحصول على دينه
من عقارات مدينه والزامه باتباعها وصيانة
لحقوق الجميع .

« ومن حيث ان عدم إتخاذ المدعيات أى عمل
نحو تسجيل عقد البيع الذي وافقن على تنفيذه
بدعوى المطالبة بباقي الثمن مع أنه باب خيار الفسخ
كان مفتوحا لديهن لأمكان أخذ اختصاص على
الأطيان المبيعة ثم نزع ملكيتها بالسيل الذي قرره
القانون لا يغير من فساد هذه الدعوى إذ عليهن
اللوم وحدهن في التقصير في المحافظة على حقوقهن
(قضية الست بانوت صروف وآخرين ضد بولص افندى
صليب وآخرين رقم ١٥٨٤ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي
محمد علي راتب)

٣٥

محكمة اسكندرية السككية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٨ يناير سنة ١٩٣٧

تأجير . من شريك في عين على المشاع . اختلاف
الآراء بشأن صحة من عدمه . تعلقه بأصل الحق . عدم
اختصاص القاضي المستعجل بطلانه

المبدأ القانوني

وان كان معظم الشراح يرى أن الايجار
الصادر من أحد الشركاء للعين عن جميع الملك

الشائع أو عن جزء منه باطل بالنسبة لباقي الشركاء إلا أن البعض لا يزال غير موافق على هذه النظرية ويرى أنه يجوز للمالك على الشيوع أن يؤجر نصيبه الشائع .

وبناء على ذلك يكون بطلان الايجار في هذه الحالة غير مقرر بنص قانوني بل هو مسألة اجتهادية لا تزال مشارخلاف بين الشراح كما أنه من المتفق عليه أن هذا الايجار يعتبر صحيحاً نافذاً بين المتعاقدين طالما لم يعترض عليه باقي الشركاء .

ومؤدى ذلك أنه لا يمكن اعتبار المستأجر حائزاً بغير سند أو مغتصباً للعقار بحكم القانون ويكون الفصل في هذا البطلان ماساً بحقوق الخصوم ومن اختصاص محكمة الموضوع وحدها وخارج عن اختصاص القضاء المستعجل الذى لا يتحقق إلا إذا كان البطلان واقماً بحكم القانون أو أمراً مقررراً لانزاع فيه سواء بحكم سابق أو باتفاق صريح بين الخصوم

كما أنه يشترط لاختصاصه في مثل هذه الحالة وجود استعجال طارئ أو خطر محقق المحكمة

« حيث أن دعوى المدعيتين تلخص في أنهما بموجب عقد البيع المسجل في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المقدمة صورته منهما تملكان ثلثى المنزل المبين بالصحيفة وتملك الثلث الثانى اختهما هانم محمد عماره بموجب نفس العقد وانها أجرت للبدعى عليهما الدور الأول العلوى منه ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٧ بدون رضاهما فتكون هذه الايجارة باطلة لصدورها من غير مالك وبناء على هذا البطلان يعتبر المدعى عليهما حائزين للدور

العلوى المذكور بغير سند ومغتصبين له فيحق لهما الالتجاء للقضاء المستعجل للحصول على حكم بطردهما منه .

« وحيث إن المدعى عليهما قدما عقد إيجار مؤرخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ يفيد استئجارهما من الست هانم محمد عماره المذكورة شقة بهذا المنزل بالدور الأول العلوى لمدة ستة شهور ابتداء من ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ لغاية ١٨ يونيه سنة ١٩٣٧ بايجار قدره ٢٠٠ قرش شهرياً كما قدما أيضاً مؤرخاً أول يناير سنة ١٩٣٧ يفيد قيامهما بدفع الايجار عن شهر يناير سنة ١٩٣٧

« وحيث أن الست هانم محمد عماره طلبت دخلها خصماً ثالثاً في الدعوى ودفعت بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها لأن النزاع فيها يمس حقوق الخصوم وطبقاً للمادة ٢٨ مرافعات يخرج عن اختصاصه .

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم بيانه أن الست المذكورة مصلحة محققة في الدعوى فبتعين المحكم بقبولها خصماً ثالثاً فيها .

« وحيث أنه وإن كان معظم الشراح والمحاكم ذهبوا تطبيقاً للقواعد القانونية إلى أن الايجار الصادر من أحد الشركاء للعين عز جميع الملك الشائع أو عن جزء منه مقرر أو شائع باطل بالنسبة لباقي الشركاء الذين لم يوافقوا عليه لصدوره من غير ذى صفة لأن طبيعة الشيوع تقتضى أن يكون كل شريك مالكا لكل جزئية من جزئيات العقار فيستحيل على الشريك المؤجر أن ينفذ التزامه إذ لا يستطيع تسليم العين المؤجرة للمستأجر وحتى إذا سلمها له فيمكن لباقي شركائه استردادها منه (راجع ذلك عقد الايجار للسهنورى صحيفة ١١٢ بند ٨ وما يليه والمراجع العديدة المشار إليها فيه والاحكام المختلطة والأهلية المبينة به وبمراجع

القضاء من نمرة ٣١٦٨ إلى ٣١٧١ الجزء الثاني ومن نمرة ٦٤١٩ إلى ٦٤٢٢ بملحق الجزئين الأولين) غير أنه هناك بعض الشراح لا يزال غير موافق على هذه النظرية ويرى أنه يجوز للمالك على الشيوع أن يؤجر نصيبه الشائع بغير حاجة لموافقة باقي الشركاء (راجع بودري وقال جزء أول صحيفة ١٣٢)

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن بطلان الأيجار في هذه الحالة غير مقرر بنص قانوني بل هو مسألة اجتهادية لا تزال مثار خلاف بين الشراح يضاف إليه أنه من المتفق عليه بينهم أن هذا الأيجار يعتبر صحيحاً نافذاً بين المتعاقدين طالما لم يعترض عليه باقي الشركاء (عقد الأيجار للسهنوري) ومؤدى ذلك أنه لا يمكن اعتبار المستأجر حائزاً للعقار بغير سند وبالتالي مغتصباً له بحكم القانون ومتى كان الأمر كذلك يكون الفصل في هذه المسألة ماساً بحقوق الخصوم ومن اختصاص محكمة الموضوع وحدها إذ من المقرر أن اختصاص القضاء المستعجل لا يتحقق إلا إذا كان البطلان واقعاً بحكم القانون أو أمراً مقررًا لا نزاع فيه سواء بحكم سابق أو باتفاق الخصوم الصريح وهي الأحوال التي يترتب عليها اعتبار المستأجر مغتصباً أو حائزاً للعقار بغير سند والتي تبرر هذا الاختصاص (راجع في ذلك حكم محكمة لييج بلجيكا ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ محاماة ٤ صحيفة ٨٩١ وحكم مصر مستعجل محاماة ١٣ صحيفة ٥٨٣)

« وحيث أنه من جهة أخرى يشترط لاختصاصه أن يكون هناك استعجال طارئ أو خطر محقق ولم يظهر من ظروف الدعوى ما يفيد تحقق هذين الأمرين إذ لا ضرر من استمرار المدعى عليهما مستأجرين للدور موضوع الدعوى طالما يقومان

بدفع الأجرة إلى أن يفصل نهائياً في مسألة البطلان من محكمة الموضوع المختصة . « وحيث أنه يتضح من جميع ما تقدم أن الدعوى من جميع الوجوه خارجة عن اختصاص القضاء المستعجل ومن ثم بتعين الحكم بعدم اختصاصه .

[قضية السيدتين فيسة محمد عمارة وأخرى ضد محمد عبد الله وآخرين رقم ١١٤ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي عبد الحميد عمر وشاحي]

٣٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٩ يوليو سنة ١٩٣٧

- ١ - اشكال . مناه . مرماه . إيقاف التنفيذ
- ٢ - سند الدعوى . حكم . ليس خالياً من النزاع . لا يستبر باطلا . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بغير الحجر المترتب عليه
- ٣ - حكم غرامة . صادر ابتدائياً . ليس نهائياً . عدم جواز التنفيذ به . حق ظم الكتاب وحده .
- ٤ - قاضي الأمور المستعجلة . مدى سلطته في أمر إيقاف للتنفيذ بالبيع . بالنسبة للفرامة المحكوم بها ابتدائياً . طلب رفع دعوى براءة ذمة

المبدأ القانوني

رفعت أمام محكمة ابتدائية دعوى مطلوب فيها الحكم بصحة التوقيع على عقد بيع - فطعن المدعى عليه فيها بالتزوير في هذا العقد وقضى برفض الطعن والزام مدعيه بالغرامة . فاستأنف الحكم . ثم انتهى النزاع صلحاً بين الطرفين وبتصديق محكمة الاستئناف على أساس تنازل المتمسك بالعقد المطعون فيه عن العقد وعن دعواه وتنازل المدعى بالتزوير في مقابل ذلك عن طعنه كإبصار في الصلح على إقالة المدعى

برفع دعوى بطلب براءة ذمته من الغرامة في
أجل معين تحدده

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان الست زليخه
محمود وآخرين رفعوا الدعوى نمرة ١٣٢٢ سنة ٢٩
لدى محكمة مصر الكلية ضد المدعى قدم فيها عقد
طعن فيه المدعى بالتزوير . وقضت المحكمة في
٤ ابريل سنة ٩٣١ برفض الطعن والزام المدعى
بغرامة ٢٠ جنيا . فاستأنف المدعى هذا الحكم الى
محكمة استئناف مصر الأهلية - وكان أن تصالح
مع خصمه في الدعوى الموضوعية ودعوى التزوير
وبتنازل مقدم العقد عنه وعن التمسك به وبذلك
انتهى النزاع . فصدقت محكمة الاستئناف على
محضر الصلح في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ومضت
على ذلك سنوات عدة وإذا بقلم الكتاب ينفذ على
المدعى بغرامة الطعن فأوقع حجرا على منقولات
المدعى وحدد لليع يوم ١٣ يوليو سنة ٩٣٧ .
فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بقبول
هذا الاشكال والغاء الحجز المتوقع بناء على طلب
المدعى عليه في ٧ يونه سنة ٩٣٧ . وايقاف التنفيذ
« وحيث ان المحكمة لا ترى - ابتداء - كيف
يكيف المدعى هذه الدعوى بأنها اشكال في التنفيذ
يطلب الحكم بقبوله شكلا ثم يطلب فيها الغاء الحجز
والأصل أن الاشكال هو عقبة تعترض التنفيذ
لا يمكن أن يكون موضوعه إلا طلب ايقاف التنفيذ
الذي لم يتم بعد .

« وحيث ان سند الدعوى - وهو أن الحكم
القاضي بتغريم المدعى بغرامة التزوير قد ألغى
بالصلح الذي تم بينه وبين خصمه في دعوى التزوير
وأصبح لا وجود له قانونا - هو سند ليس خاليا
من كل نزاع - كما سيلي - بحيث يعتبر ان الحجز
الذي وقع وفاء لمبلغ الغرامة باطل بطلانا يدخل

من الغرامة المحكوم بها - قام قلم كتاب المحكمة
بعد مدة بالتنفيذ على المدعى بالغرامة فرفع هذا
دعوى اشكال في التنفيذ طالبا الغاء الحجز -
قررت المحكمة المبادئ الآتية - أولا - ان
الاشكال هو عقبة تعترض التنفيذ لا يمكن
أن يكون موضوعه إلا طلب ايقاف التنفيذ
الذي لم يتم بعد - ثانيا - ان سند الدعوى
وهو حكم الغرامة . وقد ألغى بالصلح الذي
تم بين الخصمين في دعوى التزوير . وأصبح
لا وجود له قانونا . هو سند ليس خاليا من كل
نزاع بحيث يعتبر أن الحجز الذي وقع وفاء
لمبلغ الغرامة باطل بطلانا يدخل في اختصاص
قاضي الأمور المستعجلة القضاء به . فان هذا
الاختصاص محدود بأن يكون بطلان الحجز
بحيث لا يحتمل نزاعا فيصبح عقبة مادية لا تتعلق
بها حق للحاجز من حبس المال المحجوز عليه
عند تصرف المدين . وبذلك لا يمس الحكم
بالغائه موضوع الحق بين الطرفين - ثالثا - أن
الحكم بالغرامة ابتدائيا لا يحتمل التنفيذ في ذاته
الا اذا أصبح انتهائيا . ولا يملك طرفا دعوى
التزوير حق التصالح على الغرامة المفضى بها
ومن حق محكمة الاستئناف وحدها الفصل فيه
- رابعا - أن لقاضي الأمور المستعجلة أن
يعرض - مع هذا - للصلح الحاصل بين الطرفين
وأسباب الجد ليفصل في أمر التنفيذ بايقاف
البيع . حتى تفصل محكمة الموضوع في النزاع
الخاص بالغرامة . أو الاستمرار فيه
ويرى أن تكليف المدعى باثارة هذا النزاع

في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة القضاء به فان هذا الاختصاص محدود بأن يكون بطلان الحجز بحيث لا يحتمل نزاعا فيصبح عقبة مادية لا تتعلق بها حق الحاجز في حبس المال المحجوز عليه عن تصرف المدين . وبذلك لا يمس الحكم بالغائه موضوع الحق بين الطرفين .

« وحيث ان الثابت من وقائع الدعوى أن المدعى استأنف الحكم الصادر من محكمة مصر في القضية ١٣٢٢ سنة ٩٢٩ القاضي برفض طعنه بالتزوير في عقد البيع الصادر من احمد افندي خليل القباني بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٨ - وقد قدم الطرفان محضر صلح صدقت عليه محكمة استئناف مصر في القضية نمرة ١٠٢٠ سنة ٤٨ قضائية اتفق فيه الطرفان على : - أولا - التنازل عن التمسك بعقد البيع المطعون فيه بالتزوير . وعن الدعوى نمرة ١٣٢٢ سنة ٢٩ المطلوب فيها الحكم بصحة التوقيع على هذا العقد : - ثانيا - في مقابل ذلك تنازل المدعى عن الطعن بالتزوير : - ثالثا - اقالة المدعى من الغرامة المقررة بها من محكمه اول درجة » وحيث ان امرين لا جدل فيهما : - الاول - أن الحكم القاضي بتغريم المدعى بغرامة الطعن بالتزوير هو حكم ابتدائي لا يحتمل التنفيذ في ذاته إلا اذا اصبح انتهائيا - الثاني - أن الطرفين في دعوى التزوير لا يملكان حق التصالح على الغرامة المقررة بها » وحيث ان المحكمة ترى أن النتيجة الطبيعية لذلك أن من حق محكمة الاستئناف - بل واجبها - أن تفصل في أمر الغرامة طالما أن الصلح بين الطرفين لا يؤثر عليها وان بهذا الصلح يلغى الحكم المستأنف أو يعدل بحسب ما يتفق عليه الطرفان وبذلك ترقب المحكمة مقدار الجد في الصلح والتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها بالتزوير » وحيث ان القول بالعكس يؤدي إلى نتيجة غريبة

شاذة - فالحكم الابتدائي يعتبر لا يزال قائما بالنسبة للغرامة التي قضى بها - الا أنه لا يحتمل التنفيذ لأن الاستئناف عنه رفع في الميعاد القانوني . وإذا كان الاستئناف لم يتناول الغرامة قائما لأنها نتيجة تبعية لطلب الغاء الحكم بأكمله - وقد استأنف المدعى الحكم وتصالح مع خصمه في موضوع دعوى التزوير - وإذا كان هذا الصلح لا يؤثر على الغرامة ذاتها فلم يكن لدى المدعى حيلة لتوجيه الاستئناف إلى قلم الكتاب لأنه ليس خصما في الدعوى أصلا . وهكذا يتبين كيف أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في أمر الغرامة فصلا مستقلا عن التصديق على الصلح - الا إذا قيل أن في هذا التصديق معنى الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من غرامة وهو قول غير مسلم به لأن المحكمة لم تفكر في ذلك وإلا لعرضت له في تصديقها على الصلح ولأن الفصل في الغرامة يقتضى حكما تلغى به محكمة الاستئناف الحكم المستأنف فيزول أثره قانونا » وحيث ان محصل القول أن في حكم محكمة الاستئناف نقضا وقعت فيه المحكمة للطرفين أن يسلكا السبيل القانوني لتلافيه . الا أن هذه المحكمة تعرض - مؤقتا - للصلح بين الطرفين وأسباب الجدل فيه لتفصل في أمر التنفيذ بالايقاف أو الاستمرار » وحيث ان الطرفين تصالحا على تنازل الست زليخة محمود الهيدى وآخرين . المدعين في الدعوى الموضوعية - عن التمسك بالعقد المطعون فيه وعن الدعوى بطلب صحة التوقيع عليه كلية . » وحيث ان المحكمة لا ترى كيف يكون الطعن بالتزوير قليل الشأن بعيد عن الجدل إذا كان الخصم المتمسك بالورقة المطعون فيها قد تنازل عنها وعن الدعوى بطلب صحة التوقيع عليها . » وحيث ان المحكمة تقضى بعدم اختصاصها بالفصل في طلب الغاء الحجز فالنزاع في قيام الحكم

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى عليه الاول أوقع على المدين حجرين تنفيذين أحدهما في ٢٧ يونيه سنة ٩٣٧ حدد للبيع فيه ١٩ يوليه - والثاني - في ٣ يوليه وحدد للبيع فيه ٢٧ يوليه وللدعى قبل المدعى عليه أكثر من الدين الذي يدعيه عليه بمقتضى الحكم الصادر في القضية نمرة ٢٢٢٥ سنة ١٩٣٢ كلى مصر فضلا عن انشغال ذمته بمبالغ أخرى وبذلك لا يكون ثمة محل للحجز وفضلا عن ذلك فان المدعى قد أوقع حجرا تحت يده محدداً لنظر الدعوى بتثبيته لدى محكمة السيده الجزئية جلسة أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بطلان الحجرين المتوقعين في ٢٢ يونيو و٣ يوليه سنة ٩٣٧ وبايقاف البيعين المحدد لها ١٩ و ٢٧ يوليه سنة ٩٣٧ حتى يفصل في الدعوى المرفوعة من المدعى على المدعى عليه الاول والمحدد لنظرها جلسة يوم أول سبتمبر سنة ٩٣٧ لدى محكمة السيده الجزئية . وقد تنازل المدعى عن طلب بطلان الحجرين وقصر الدعوى على طلب إيقاف البيع .

« وحيث ان المدعى عليه الاول أوقع حجرين على المدعى بتاريخ ١٩ يونيو و ٣ يوليه سنة ٩٣٧ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة الخليفة الجزئية في القضية نمرة ٢٧٨٧ سنة ١٩٣٦ وفاء لمبلغ ٨٤٠ ملياً و ١٩ جنينها وقد تمديد للبيع فيهما ١٩ و ٢٧ يوليه سنة ٩٣٧

« وحيث ان المدعى أوقع حجرا تحفظيا تحت يده على المبلغ المستحق للدعى عليه الاول بمقتضى الحكم السابق بصحيفة أعلنت في ١٨ يوليه سنة ٩٣٧ وفاء لمبلغ ١٤٠٠ قرش وتمديد لنظر دعوى صحة الحجز لدى محكمة السيده الجزئية جلسة يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧

الابتدائي سند التنفيذ بالحجز هو نزاع تتوافر فيه أسباب الجدل . وهو مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالغاء الحجز

« وحيث ان المحكمة توقف التنفيذ بالبيع حتى تفصل محكمة الموضوع في هذا النزاع وتكلف المدعى بأثارة هذا النزاع . برفع دعوى بطلب براءة ذمته من هذه الغرامة في أجل معين تحدده .

« وحيث ان المحكمة توقف الفصل في المصاريف حتى ترى محكمة الموضوع رأيها في النزاع بين الطرفين وعلى أساس ما تقضى به يلتزم أحد الطرفين أو الآخر بمصاريف هذه الدعوى .

(قضية احمد قنديل خليل القباني ضد فلم كتاب محكمة مصر وآخر رقم ١١٨٠ سنة ٩٣٧ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

٣٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٣١ يوليه سنة ١٩٣٧

حجز تحفظي . تحت يد الحاجز بناء على حكم تنفيذي صادر ضده . مانع من الوفاء . الابداع . شرط لايقاف التنفيذ بالبيع ضده . واجب المحضر كذلك

المبدأ القانوني

الحجز التحفظي المتوقع من مدين تحت يده عن حكم نهائي صادر ضده وان كان يمنع حقا من وفاء الدين الذي على الحاجز لمداينته إلا انه لا يمنع من استمرار التنفيذ الا إذا أودع هذا الحاجز قيمة هذا الدين في خزانة المحكمة على ذمة الفصل في طلب تثبيت الحجز المتوقع تحت يده . وهو واجب المحضر أيضاً المكلف بالبيع فعليه إذا استمر في البيع أن يودع المتحصل منه في خزانة المحكمة حتى يفصل في أمر الحجز المتوقع تحت يد الحاجز .

« وحيث ان المحكمة لا تعرض لكل ما أثاره الطرفان من البحث في علاقتهما ببعض الناشئة من الحكم الصادر من محكمة مصر الكلية في القضية نمرة ٢٢٥٥ سنة ١٩٣٢ : ولا ما تفرع عنه من علاقات ودعاوى أخرى . فان الحجز الذى أوقعه المدعى تحت يده فى ١٨ يولييه سنة ١٩٣٧ هو عنصر جديد تستقر به علاقة الطرفين على وجه معين لا حاجة معه إلى بحث آخر : - أولا - فهو دليل على أن أى حق يدعيه المدعى على المدعى عليه الأول ناتجا من الحكم الصادر فى القضية نمرة ٢٢٥٥ سنة ١٩٣٢ أو غيره من العلاقات أو الدعاوى بينهما . لا يثبت له دينا تقع بينه وبين المدعى عليه الأول قبله المقاصة القانونية بدليل انه أوقع به حجزا تحفظيا ولا تزال الدعوى بطلب تتيته قائمة - ثانيا - أن هذا الحجز يعلق للمدعى حقا بالمبلغ الذى يستحق عليه للمدعى عليه الأول مهما كان هذا الحجز مشوبا بيطلاق . فهو حجز قائم حتى يقضى بالغائه أو رفض الدعوى بصحته .

« وحيث ان هذا الحجز مانع حقا من وفاة

الدين الذى للمدعى عليه الأول قبل المدعى . إلا أنه لا يمنع استمرار التنفيذ إلا إذا أودع قيمة هذا الدين فى خزينته هذه المحكمة على ذمة الفصل فى طلب تثبيت الحجز المتوقع تحت يد المدعى .

« وحيث ان هذا بالذات هو واجب المحضر المكلف بالتنفيذ ، فان عليه إذا استمر فى البيع أن يودع المتحصل منه فى خزينته المحكمة حتى يفصل فى أمر الحجز المتوقع تحت يد المدعى

« وحيث انه لذلك تكلف المحكمة المدعى بإيداع المبلغ الذى توقع الحجزان وفاء له بناء على طلب المدعى عليه الأول وإلا استمر التنفيذ بالبيع وفى هذه الحالة تكلف المحضر بإيداع المتحصل من البيع فى خزينته المحكمة

« وحيث ان المحكمة تلزم المدعى بمصاريف هذه الدعوى فالحكم فيها ليس بالاتقريب للحكم القانون كان المفروض على المحضر المكلف بالتنفيذ أدائه من نفسه .

(قضية المعلم سيد خليل عبد الباقى المقاول وحضر معه الاستاد محمد أمين عامر ضد شافى احدى صالح وآخرين رقم ١٣١١ سنة ١٩٣٧ - رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

قضايا المحكمة الجزئية

٣٨

محكمة شبين الكوم الجزئية الاهلية

١٦ إبريل سنة ١٩٣٦

معارضة . فى حكم غيائى . صادر بتثبيت حجز تحفظى . وجعله حجزا تنفيذيا . وملن . اعتباره ورقة متعلقة بالتنفيذ . أو مذكور فيها حصول التنفيذ . عدم رفع المعارضة فى بحر ٢٤ ساعة . عدم قبولها . المبدأ القانونى

إن الصورة التنفيذية للحكم القاضى بتثبيت

الحجز وجعله حجزا نافذا هى ورقة متعلقة بالتنفيذ أو على الأقل مذكور فيها حصول التنفيذ أو هى متعلقة بحجز حكمت المحكمة بجعله حجزا تنفيذيا ومذكور فيها هذا الحجز الذى أصبح كذلك . فلا إعلان الحاصل عن هذا الحكم يعتبر ورقة متعلقة بالتنفيذ أو على الأقل مذكور فيها حصول التنفيذ . ومضى أربعة وعشرين ساعة بعدها يعتبر إعلانا للمحكوم

عليه بتنفيذ الحكم الصادر عليه بما يمنع قبول المعارضة شكلاً .

المحكم

« حيث ان المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لتقديمها بعد المعيار

» وحيث ان الحكم المعارض فيه صدر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ غيائياً بالزام المعارض وآخر يدعى عبد الحميد محمد مكرم متضامنين بأن يدفعاً للمعارض ضده مبلغ ١٢٠٠ قرش وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً والمصاريف والنفاذ بغير كفالة وأعلن هذا الحكم للمعارض في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ في شخص نجله طريف صبيح الصواف المقيم معه لغايه

» وحيث ان المادة ٣٢٩ مرافعات نصت على قبول المعارضة في الأحكام الغيائية إلى الوقت الذي يعلم فيه الغائب بتنفيذها والمادة ٣٣٠ مرافعات نصت على اعتبار علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضي ٢٤ ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ » وحيث ان نقطة البحث في هذه القضية هي هل اعلان الحكم الصادر بتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً يعتبر ورقة متعلقة بالتنفيذ أو ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ أم لا

» وحيث انه لا شك في أن الصورة التنفيذية للحكم القاضي بتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً هي ورقة متعلقة بالتنفيذ أو على الأقل مذكور فيها حصول التنفيذ أو هي متعلقة بحجز حكمت المحكمة بجعله حجزاً تنفيذياً . ومذكور فيها حصول هذا الحجز الذي أصبح تنفيذياً فالاعلان الحاصل عن هذا الحكم يعتبر ورقة متعلقة بالتنفيذ أو على الأقل مذكور فيها حصول التنفيذ

ومضي ٢٤ ساعة بعد وصوله لشخص الخصم المحكوم عليه غيائياً أو لمحله الأصلي كما هي الحال في حالتنا هذه يعتبر اعلانه بتنفيذ الحكم الصادر عليه لا يجوز بعده المعارضة في ذلك الحكم

» وحيث ان القول بغير ذلك فيه انكار للواقع إذ أن الحجز أصبح في الواقع بصدور هذا الحكم حجزاً تنفيذياً - شأنه شأن أي حجز توقع تنفيذاً للحكم بعد صدوره اما ما يقتضيه هذا الحكم من نشر ولصق ويبيع فليس تنفيذاً ابتداءً وانما هو استمرار في التنفيذ

» وحيث انه لا يمكن الاعتراض في حالتنا هذه بما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣٠ مرافعات التي نصت على عدم جواز تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة إلا بعد اعلانها بثمانية أيام - أولاً - لأن العلة التي حدت بالشارع إلى النص على هذا القيد وهي حيث المحكوم عليه على الوفاء وتمكينه من تفادي الحجز على أمواله باعلانه بالحكم قبل البدء في التنفيذ بوقت كاف لوفاء المدين غير الماطل هذه العلة غير متوفرة في حالتنا إذ ان الحجز متوقع فعلاً بصفة تحفظية قبل رفع الدعوى - ثانياً - لأن من العبث مطالبة المحكوم له غيائياً بتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً بأن لا ينفذ حكمه إلا بعد اعلانه بثمانية أيام - إذ ماذا يكون تنفيذ الحكم في هذه الحالة !! أهر بالنشر واللصق أم بالبيع وقد قدمنا أن هذه الاجراءات ليست تنفيذاً ابتداءً وانما هي استمرار في التنفيذ

» وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد حالة ما اذا كان التنفيذ المؤقت مذكوراً بالحكم كما هو الحال في الحكم المعارض فيه

» وحيث انه بناء على ما تقدم تكون المعارضة قد عملت بعد مضي أكثر من ٢٤ ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ أو مذكور فيها حصول التنفيذ

يطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٨٠ جنيها مع باقي الطلبات قيمة القسط الثاني المستحق دفعه في آخر يولييه سنة ١٩٣٦ بمقتضى محضر الصلح المقدم منه تحت نمرة ١ حافظة ٤ دوسيه المؤرخ ١٧ يولييه سنة ١٩٣٥

« ومن حيث ان المدعى عليه لا ينكر على المدعى دعواه إلا أنه رفع دعوى فرعية يطلب الحكم بالمقاصة القانونية بين دينه الذي يزعمه وبين هذا المبلغ وبالزام المدعى بأن يدفع له مبلغ ٤٠ مليا و٥٧ جنيها مع باقي طلباته وقرر بأن المبلغ المطالب به في الدعوى الأصلية هو من أتعاب قضايا كان يباشرها حضرة الاستاذ المدعى عن المدعى عليه ومن بينها القضية المنضمة نمرة ٥٦٩٠ سنة ١٩٣١ مدني ديروط وأن المدعى قد أهمل إهمالا جسيما في دفاعه عن المدعى فيها بحيث ترتب على هذا الإهمال أن ضاع عليه مبلغ ٤٠ مليا ١٣٧ جنيها وهذا أكثر بكثير من قسط يولييه سنة ١٩٣٦ لذلك لا يستحق المدعى شيئا من هذا القسط ويجب المقاصة فيه والزامه بدفع الفرق .

« ومن حيث ان المدعى في الدعوى الفرعية قد فصل دفاعه فاذا به يتلخص في أنه بتوكيل الاستاذ شفيق افندي خارف الدعوى ٥٦٩٠ في سنة ١٩٣١ مدني ديروط ضد فرغلي محسب وجاد الرب موسى وعدل طلباته فيها أخيرا إلى الزامها بتسليمه ٤٠ رطلا و١٨٤ قطارا من القطن أو دفع الثمن مرتكنا في ذلك إلى عقد ايجار مشروط فيه دفع الايجار عينا أي قطنا ومشروط فيه أن الحكم يكون نهائيا غير قابل لمعارضة أو استئناف وأن الشرط الأخير هذا كان يستدعي من الاستاذ شفيق افندي اتباعاها والتفاتا خاصين إلا أنه على العكس من هذا فقد أهمل كل الإهمال في دفاعه إذ أنه لم يرد على وكيل الخصوم الذي طلب تطبيق قانون التخفيض على هذه الحالة

وبالتالي يتعين قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم قبول المعارضة شكلا لتقدمها بعد الميعاد (قضية صيبح حسن الصواف ضد عبد الرحمن محمد القواس رقم ١١٤٤ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي عارف محمد)

٣٩

محكمة ديروط الجزئية الأهلية

١٤ فبراير سنة ١٩٣٧

- ١ - المحامي بمصر . - يشترك في عمل المحامي ومخض الدعوى في فرنسا . مسئولية في هذه الحالة . بقدر عمله في كل منهما .
- ٢ - مسئولية المحامي . أحوالها . يان .

المبادئ القانونية

- ١ - أن المحامي في مصر هو الذي يؤدي العمل الذي يقوم به المحامي ومخض الدعوى Avoué في فرنسا تفريعا على هذا لا يسأل المحامي في مصر إلا في حدود مسئولية كل منهما في اختصاصه في فرنسا ومعنى هذا أن المحامي لا يسأل عن خطئه الفاحش في حالة ما إذا كان يؤدي عمل المحامي وعن خطئه اليسير إلا في حالة ما إذا كان يؤدي عمل المحاضر
- ٢ - من أحوال مسئولية المحامي أن يتراخى في إقامة دعوى حتى تمضي المدد المسقطة للحق أو أن يتنازل عن حكم صادر لصالح موكله أو أن يحضر في دعوى واحدة عن خصمين مختلفي المصلحة أو أن يغفل بيانا من البيانات الجوهرية التي يحتمها القانون إلى غير ذلك من الأخطاء التي لا يجديها المحامي لنفسه عذرا يرجع إلى نص في القانون أو إلى رأي ثقة من الثقة .

المحكمة

« من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى

لا في المرافعة الشفوية ولا في مذكرته المقدمة ردا على مذكرة الخصوم الأمر الذي من أجله أخذت المحكمة بطلب الخصوم وحكمت بالتنقيص مع أن قانون التخفيض لا يسرى على هذه الحالة لأن الإيجار مطلوب عينا لا نقدا وقد اعتبرت المحكمة سكوتها عن الرد من مبررات التسليم بصحة دفاع هؤلاء الخصوم وليس للأستاذ شفيق افندي أن يتذرع بخطأ القاضي فلو كان الأستاذ أدى ما مورثه على الوجه الأكمل وأطلع المحكمة على القانون لكان من المؤكد ألا تأخذ المحكمة بوجهة نظر الخصوم وأن لا تعتبر سكوتها تسليما بصحة دفاع الخصوم كما أن محكمة الالتماس سجلت عليه الأهمال

« ومن حيث أن المدعى في الدعوى الفرعية بني نظرية مسؤولية المحامي على المادة ١٥١ مدني وما بعدها والمادة ١٣٨٣ فرنسي المقابلة لها وعلى المادة ٥٣١ مدني وعلى موسوعات دالوز تعليقا على المادة ١٣٨٣ فرنسي التي بينت التزامات l'avoué, l'avocat بالتفصيلات المبينة في مذكرته من الصحيفة ٦ الى الصحيفة ٨

« ومن حيث أنه قبل الفصل في الدعوى الفرعية يتعين على المحكمة بحث القضية ٥٦٩٠ سنة ١٩٣١ مدني ديروط والاطلاع على محاضر جلساتها وما تقدم فيها من مذكرات من الطرفين لتقف منها على ما إذا كان هناك ثمة إهمال ينسب إلى الأستاذ شفيق افندي حنا يوجب مسؤوليته أم لا

« ومن حيث أنه من المسلم به قضاء أنه متروك أمر تقدير الأهمال لقاضي الموضوع إذ أن القانون والشراح وأحكام المحاكم لم يذكروا أنواعه على سبيل الحصر بل أن من تصدى منهم لذلك ذكره على سبيل المثال فقط

« ومن حيث أنه تبين من محضر الجلسة الأول

أن محامي المدعى عارض في التأجيل كما عارض فيه في جلسة ٢١ يونيه سنة ٩٣٢ بناء على طلب المدعى عليهما لادخال ضمان إذ قرر بأن دعوى الضمان لا تؤثر الدعوى الأصلية كما دافع في جلسة ١٢ - ٧ - ٩٣٢ دفاعا مستفيضا أبان فيه ظروف الدعوى وقصد المدعى عليهم من ادخال ضمان كما شرح الدعوى شرحا وافيا في مذكرته الأولى المودعة تحت نمرة ١٠ دوسيه الدعوى المنضمة ومذكرته التكميلية المودعة تحت ١٥ دوسيه الدعوى المنضمة أيضا ومثل هذا المحامي مثل المحامي النابه يقظ لا كمثل المحامي المهمل النائم الغافل

« ومن حيث أن كل ما أمكن أن ينسبه إليه المدعى على ما تقدم ينحصر في أنه لم يرد على دفاع الخصم في طلب تنقيص الإيجار وفقا لقانون التخفيض وأنه لو رد لاقتنع القاضي بعدم سريان القانون على هذه الحالة

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى محضر الجلسة الذي طلب فيه محامي المدعى عليهم التنقيص وإلى ما كتبه في مذكرته عن هذا في الصحيفة ٣ من المذكرة المودعة تحت ١١ دوسيه القضية المنضمة تبين أن محامي المدعى عليهم طلب هذا الطلب وهو يعتقد تمام الاعتقاد بأن طلبه هذا أن يحجب لمخالته للقانون إذ ذكر في محضر الجلسة عن هذا بالنص « وهل ينطبق التخفيض على قناطر القطن فاذا كان فيه تخفيض يكون ما علينا .. » كما ذكر في المذكرة في الصحيفة سالفة الذكر « أو مقدار إذا لم تأخذ المحكمة بالتخفيض »

« ومن حيث أن وكيل المدعى عليه في الدعوى الفرعية دفع بأن عدم الرد على هذا الطلب من جانب محامي المدعى لا يمكن اعتباره إهمالا ما يوجب مسؤوليته إذ اعتقد بحسن نية أن هذا الطلب لا يستحق ردا ما لأن القانون واضح وظاهر في

إليه بها الموكل وان مخالفته لهذه الواجبات توجب مسئولته التأديبية — فقط ولا توجب مسئولته الجنائية إلا في حالة إنشاء الأسرار ولا المدنية إلا في حالة وجود غش أو تزوير أو إهمال إذ قال

" Elle n'est-civil, c'est-à-dire qu'elle ne donne lieu à des dommages-intérêts, que dans le cas de dol, de fraude, ou de negligence "

ويقصد من هذا الإهمال الذي رفعه إلى مرتبة الغش والتزوير أن يكون الإهمال فاحشا وقد عبر عنه دالوز تعليقاً على المادة ١٣٨٣ مدني فرنسي الجزء الثالث Codes Annotés ص ٧١٦ وما بعدها بالخطأ الفاحش Erreur grossière

وقد ذكر جارسونيه من باب المثال عن الإهمال الموجب للمسئولية الغياب عن الحضور في الدعوى إهمالاً من المحامي وقد حكمت بهذا محكمة بوردر في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٧ بحكمها المنشور في Dalloz Pratique 87-3-96 كما ذكر في هذا البند أيضاً أن المحامي لا يكون مسئولاً عن فتاويه أو دفاعه أكثر من مسئولية القاضي في أحكامه ولا يمكن مقاضاته عن خسارته في قضية ترفع فيها بحسن نية حيث قال

" L'avocat n'est pas plus responsable de ses conseils que le magistrat de ses jugements, et ne peut être actionné pour la perte d'un procès qu'il a conseillé ou plaidé de bonne foi "

وبما يزيد في أن العقد لا يعتبر عقد وكالة بالمعنى المقصود من الوكالة ما ذهب إليه المؤلف المذكور في البند ٢٥٤ إذ قال بأن الاتعاب التي يتقاضاها المحامي لا تعتبر من قبيل الأجر بل تعتبر من قبيل اعتراف الموكل للجميل أكثر من اعتبارها أجر عمل

هذا الأمر إذ لو وجد أن هناك لبساً أو غموضاً في تفهيم القانون لما أغفل الرد على هذا الطلب

» ومن حيث أن المحكمة ترى قبل التقرير باعتبار ما تقدم إهمالاً يمكن محاسبة المحامي عليه مدنياً أم لا أن تسترشد بأراء الشراح في هذا الصدد

» ومن حيث أن جارسونيه فصل في كتابه Traité de Procédure جز. أول في البند ٢٥٢ ص ٢٢٢ إلى البند ٢٥٤ مسئولية المحامي فذكر في البند الأول المذكور ما معناه أن عقد اتفاق المحامي وتوكيله لا يعتبر عقد وكالة بالمعنى المعروف في القانون إذ قال :

" Que l'avocat plaide ou qu'il consulte il n'est pas le mandataire de son client etc.

غير أنه عقد معترف بصحته قانوناً وتنشأ عنه التزامات على طرفي عاقديه صراحة أو ضمناً كما تنشأ عنه الآثار التي يقررها العرف أو العدالة ولا يمكن مسئولية المحامي بصفته وكيلًا بالمعنى المقصود في الوكالة إلا إذا توكل في عمل خارج عن حدود الأعمال القضائية ولو أنها لا تتفق مع كرامته ومهنته وهذا العقد عقد غير مسمى إذ قال

" C'est de ces contrats innommés, pleinement valables en droit français, qui obligent à tout ce qui est expressément ou tacitement convenu, et à toutes les suites que l'usage ou l'équité leur donnent "

كما أنه حصر في البند ٣٥٣ واجبات المحامي وعددها في ثلاثة أمور — أولها — الدفاع في القضية التي توكل فيها وقبلها ولا يتركها حتى ولو غير رأيه فيها بعد تمحيصها قبل أن يمكن موكله من توكيل غيره — ثانيها — أن يبذل في القضية كل مجهود وعناية يستطيعها — ثالثاً — أن يراعى كل التسكتم في الأسرار التي يدلى

بيانا من البيانات الجوهرية التي يحتمها القانون إلى غير ذلك من الأخطاء التي لا يجد فيها المحامي لنفسه عذرا يرجع إلى نص في القانون أو إلى رأى ثقة من النقا (راجع كتاب المسؤولية المدنية للاستاذ مصطفى مرعى ص ٧٢) وليست الحالة في هذه الدعوى إحدى هذه الحالات

« ومن حيث ان ما استند اليه المدعى في الدعوى الفرعية في مسؤولية المحامي على ماورد بأسباب حكم الالتماس الصادر عن دعوى الايجار في القضية ٣٥٧٩ سنة ١٩٣٤ المتضمنة من ان المحكمة التي فصلت في قضية الايجار كانت معذورة في خطئها لعدم الرد من جانب محامي المدعى في تلك الدعوى لا يبرر مسؤولية المحامي المدنية إذ أن قاضي الالتماس سجل خطأ المحكمة التي أصدرت الحكم في دعوى الايجار وأبعد ضمنا مسؤولية المحامي إذ قال في حيثيات حكمه مانصه « والمفروض ان القاضي يقضى في المسائل القانونية بما يوحى اليه فهمه واجتهاده لا بما يوحى اليه الخصم - والأخذ من القاضي بوجهة نظر قانونية خاطئة لا يمكن نسبته مطلقا لعمل الخصم »

« ومن حيث انه بما تقدم فان المحكمة لا تقر المدعى في الدعوى الفرعية على اعتبار عدم رد وكيله على طلب التخفيض إهمالا بوجب المسؤولية المدنية خصوصا ولم يجرؤ المدعى المذكور على القول بأن عدم الرد كان عن سوء قصد من محاميه أو غش منه

« ومن حيث انه لا يفوت المحكمة بعد أن فصلت وقائع الدعوى ووصلت إلى البحث القانوني على نحو ما تقدم - ان ترجع للوصول إلى سر رفع الدعوى الفرعية أثناء المطالبة بهذا القسط وعدم رفعها أثناء المطالبة بالقسط الأول الذي حصل فيه الصلح بالمحضر المقدم صورته تحت نمرة ٢ حافظة

" A une rémunération qu'on appelle honoraires au lieu de salaire, pour indiquer qu'elle n'est moins le paiement. d'un travail que la reconnaissance d'un bienfait" « ومن حيث أنه لا تعارض بين ما تقدم وبين ماورد في موسوعات دالوز التي أورد محامي المدعى في الدعوى الفرعية في مذكرته على مسؤولية المحامي avocat ومحضر الدعوى avoué في فرنسا من ان أولهما مسئول عن خطئه الفاحش erreur grossière وثانيهما مسئول عن خطئه اليسير

« ومن حيث ان المحامي في مصر هو الذي يؤدي العمل الذي يقوم به الاثنان في فرنسا وتطبيقا على هذا فانه لا يسأل المحامي في مصر إلا في حدود مسؤولية كل منهما في اختصاصه في فرنسا ومعنى هذا أن المحامي لا يسأل عن خطئه الفاحش في حالة ما اذا كان يؤدي عمل ال avocat وعن خطئه اليسير الا في حالة ما اذا كان يؤدي عمل ال avoué

« ومن حيث ان الخطأ الذي اقترضه المدعى في الدعوى الفرعية أو ما يسميه إهمالا بفرض حصوله انما قد وقع من المحامي وهو يؤدي عمله بصفته avocat

« ومن حيث انه على أسوأ الفروض فان هذا لا يمكن اعتباره خطأ فاحشا ولا إهمالا فاحشا كذلك يوجب المسؤولية المدنية

« ومن حيث انه علاوة على هذا فان المحكمة ترى انه بما يؤخذ على المحامي ويصالح لأن يكون أساسا لمسألكه أن يتراخى في اقامة دعوى حتى تمضي المدة المسقطة للحق أو أن يتنازل عن حكم صادر لصالح موكله أو ان يحضر في دعوى واحدة عن خصمين مختلفين المصلحة أو أن يغفل

٤٠

محكمة الواسطى الجزئية الأهلية

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٧

١ - دعوى إثبات صحة التعاقد . حقيقتها . هي التزام
بنقل الملكية . بمتضى حكم

٢ - دعوى إثبات صحة . التعاقد . سندها المادة ١١٧ مدنى
غياب المدعى عليه فيها . غير مانع من الحكم عليه
بمصاريفها .

المبادئ القانونية

١ - البائع ملزم بموجب عقد البيع العرفى
بنقل ملكية الشيء المبيع للمشتري وللمشتري
حق شخصى يتمكن به من إكراه البائع على
الوفاء بما التزم به . وهذا الالتزام هو التزام
بفعل شئ Obligation de faire فما دام
محل هذا الالتزام عملا هو نقل الملكية فالالتزام
العينى يمكن بدون مساس بحرية المدين الشخصية
ويمكن الحصول على حكم ليحل هذا الحكم محل
السند الناقص

٢ - دعوى إثبات صحة التعاقد سندها
القانونى المادة ١١٧ مدنى وعلى ذلك فيلزم
بمصاريفها الخصم المحكوم عليه فيها إذ الحق
فى رفع هذه الدعوى ليس قاصرا على حالة عقود
البيع بل يشمل عقد البيع الشفوى الذى لا تنطبق
عليه المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون المرافعات
ولأنه قبل صدور قانون التسجيل كان يمكن
تسجيل عقد البيع العرفى بدون دخل للبائع
ودعوى إثبات صحة التعاقد يقصد منها طلب
تنفيذ التزام وليس لمن اشترى بعقد غير
مسجل أن يطلب تنفيذ التعهد عينا ان خرجت
العين من تحت يد البائع وقت الطلب أى

فى دوسيه والذى يقطع وقت حصوله أن كل
طرف تنازل من جانبه عن جزء من حقه إذ أن
دعوى الالتماس كان قد فصل فيها بالرفض
قبل حصوله وكان فى وقتها ملحوظ أن
أتعاب قضية الايجار المذكورة قد دخل فى
المبلغ الذى حرر عنه الصلح فلو كان المدعى
يعتقد بصحة دعواه الفرعية لما تأخر قط عن
مهاجمة خصمه بدعواه الفرعية هذه أثناء تلك
الدعوى ويظهر أنه ما لجأ اليها فى هذا القسط الا
لاكتساب الوقت فى دفع القسط أو لآخذه
بنظرية من يلحق طلقا نارا على خصمه إن أصابه
كان بها والا فكفاه ذعرا وكفاه ما أصابه من
النقد العلنى الذى وجهه اليه فى مهنته التى هى رأس
ماله فى الحياة وما أوجده حوله من الشكوك
والظنون أو اما لسبب آخر يعرفه هو غير أنه
نسى أن عين العدالة ساهرة لاتنم

« ومن حيث ان المحكمة قبل الخروج من
الدعوى لاتضمن بتسجيل الشكر والثناء على محامى
المدعى فى الدعوى الفرعية للمجهود الجبار الذى
أنه ليصل بأبحاثه القيمة التى دونها فى مذكرته
الى الغاية التى ينشدها موكله فى هذا الصدد كما
لاتنسى أن تسجل الشكر والثناء لوكيل المدعى
فى الدعوى الاصلية لما أبداه أحدهما فى المرافعة
الشفوية وثانيهما فى مذكرته

« ومن حيث انه لما تقدم تكون الدعوى
الاصلية فى محلها ويتعين الحكم بما طلبه المدعى
فيها والفوائد بواقع ٥ فى المائة من تاريخ المطالبة
الرسمية والنفاذ لأنها مبنية على سند معترف به
وتكون الدعوى الفرعية على غير أساس ويتعين
رفضها .

(قضية الاستاذ شفيق سنا ضد الخواجه عباد ابراهيم رقم
٣٦٠٣ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضى احمد احمد عوض)

أن أساس دعوى اثبات صحة التعاقد هو طلب تنفيذ تعهد - والدعوى التي سندها المواد ٢٥١ مرافعات وما بعدها هي دعوى شكلية وأما دعوى صحة التعاقد فهي دعوى يبحث القاضي موضوعها .

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه باع للدينين ١٤ سهما و٩ قراريط بناحية بنى نصير بثمان قدره ٨٠ جنيها وقد استلم البائع الثمن وتعهد باستحضار المستندات المثبتة للملكية وتقديمها لقلم المساحة في وقت تعين بالعقد وذلك كي يتمكن المشتريان من تسجيل عقد البيع المؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩٣٤ ولما لم ينفذ تعهده رفع المدعيان الدعوى الحالية وطلبا الحكم بثبوت البيع ليقوم الحكم مقام العقد

« وحيث انه عند امتناع البائع عن تنفيذ تعهده وهو ملزم بموجب عقد البيع بنقل الملكية للمشتري فللمشتري حق شخصي *droit personnel* يتمكن به من اكراه البائع على الوفاء بما التزم به أى اكراهه على نقل الملكية

« وحيث انه مادامت القواعد القانونية العامة تقضى بالزام المدين البائع باحترام تعهده وتجبره قهرا على تنفيذ ما التزم به والزام البائع بنقل ملكية الشيء المبيع وذلك بتمكين المشتري من التسجيل انما هو التزام بعمل فما دام محل هذا الالتزام عملا هو نقل الملكية فالالتزام العيني ممكنا بدون مساس بحرية المدين الشخصية وقد نصت المادة ١١٧ من القانون المدنى على أنه اذا امتنع المدين عن وفاء ما هو ملزم به فيجوز للدائن أن يتحصل على الأذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين هذا ومصاريف الوفاء على المدين

« وحيث انه نتيجة للالتزامات الشخصية التي على البائع والناشئة عن عقد البيع الغير مسجل

يتعين على البائع أن يمكن المشتري من عمل التسجيل وذلك نتيجة للالتزام البائع بنقل ملكية العين المبيعة للمشتري فان امتنع فللمشتري أن يقاضيه للتصديق على الامضاءات الموقع بها على العقد العرفي بدعوى اثبات صحة التوقيع أو للاعتراف بصحة العقد بدعوى اثبات صحة التعاقد فاذا رفض البائع أداء ذلك فكما هو مقرر بالنسبة لكل التزام بعمل شئ *Obligation de faire* يمكن الحصول على حكم ليحل الحكم محل السند الناقص *Insuffisant* وتنتقل الملكية بتسجيل هذا الحكم (كامل مرسى بك « اشهار التصرفات العقارية » مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة العدد الرابع صفحة ٦٣١) « وحيث ان محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٣ (الطعن رقم ٤٨ و ٥٣ سنة ٢ قضائية) قررت أن دعوى اثبات التعاقد سندها المواد ٢٥١ مرافعات وما بعدها التي بينت الطريقة العملية للالتزام كل موقع على ورقة عرفية بالاعتراف بامضائه أو ختمه وعلى المادتين ٩٨ و ١١٧ من القانون المدنى القائلتين بان للتعهد حق الخيار في طلب الوفاء بالتعهد الاصلى .

« وحيث انه يتعين البحث لمعرفة أى الأساسين أولى بالاعتبار إذ هناك نتيجة عملية للارتكان على أيهما يمكن الاستناد عليه إذ يتوقف الفصل فيمن الملزم بمصاريف الدعوى تبعا للاخذ بأى الأساسين وذلك لأنه في حالة تحقيق الخطوط الاصلى يعتبر قانون المرافعات غياب المدعى عليه في دعوى الاقرار بالسند قرينة قانونية على صحة السند فمصاريف الدعوى تكون على الدائن لأن المدين لم يخطئ في شئ (مادة ٢٥٢ مرافعات) - وإن جعل الأساس المادة ١١٧ مدنى فان مصاريف الدعوى يلزم بها الخصم المحكوم عليه فيها

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن أساس الدعوى وسندها من القانون هو المادة ١١٧ مدني وذلك لأنه مادام من المسلم به أن حق المشتري في رفع دعوى إثبات صحة التعاقد ليس قاصرا على حالة عقود البيع التي حررت كتابة بل يشمل عقد البيع الشفوي الذي لا يمكن أن تطبق عليه المواد ٢٥١ مرافعات وما بعدها وفوق ذلك فقبل صدور قانون التسجيل كان عقد البيع العرفي يمكن تسجيله بغير دخل للبائع فان أراد المشتري زيادة في الاحتياط رفع دعوى تحقيق الخطوط الاصلية ليطلب من البائع الاقرار بصحة السند فمن المعقول أن يتحمل رافع الدعوى بمصاريفها أما الآن بعد قانون التسجيل فان امتنع البائع عن تنفيذ تعهده الخاص بنقل الملكية وذلك بتمكن المشتري من تسجيل عقده ورفعت دعوى قضى فيها بأن البائع أهمل في تنفيذ التزامه فهو الملزم بالمصاريف طبقا لنص المادة ١١٣ مرافعات التي تقضى بأن مصاريف الدعوى يلزم بها الخصم المحكوم عليه فيها وفوق ذلك فمن المسلم به أن ليس لمن اشترى بعقد غير مسجل أن يطلب تنفيذ التعهد عينا إلا إذا ثبت وجود العين تحت يد المدين البائع وقت الطلب فان خرجت من تحت يده باحدى تصرفات التملك الصحيحة أصبح هذا الحق غير جائز (استئناف مصر ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ المحاماه ١١ رقم ١٤١ صفحة ٢٥٤) أى أن أساس الدعوى التي ترفع من المشتري بتمكنه من تسجيل عقده هي دعوى قصد بها تنفيذ التعهد . هذا ويجب أن يلاحظ أن الدعوى التي سندها المادة ٢٥١ مرافعات هي دعوى شكلية ليس فيها أقل مساس بالموضوع وهي من الدعاوى التي يقصد فيها تعجيل النزاع وتبحث فيها المحكمة اعتراف الخصم بالامضاء أو الختم دون تعرض لبحت النزاع وأما الثانية التي ترفع

طبقا للمادة ١١٧ مدني (دعوى اثبات صحة التعاقد) فهي من الدعاوى التي يبحث القاضي موضوعها من جميع جهاتها لأنها خاصة بطلب تنفيذ تعهد

« وحيث انه من كل ذلك يتضح أن أساس دعوى اثبات صحة التعاقد هو المادة ١١٧ مدني . ويتعين الزام المدعى عليه بمصاريفها لأنه هو المحكوم عليه فيها

(قضية محمد غانم عبادة وأخرى ضد الشيخ شاكرا الجبل رقم ٦٥٦ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي على أبو الفيط)

٤١

محكمة الخليفة الجزئية الأهلية

٦ مارس سنة ١٩٣٧

- ١ - ايجار اشخاص . فسخ العقد . بنير التراضي . جواز المطالبة بالتعويض . حدوده
- ٢ - رفت . بعد الحصول على شهادة بحسن السير والسلوك وفي وقت مناسب . لاجل التعويض .

المبادئ القانونية

- ١ - حالة فسخ ايجار الاشخاص بين المتعاقدين تنشأ إما من التراضي أو من حصول خلاف بين الطرفين وفي الحالة الاولى ليس لأحد الطرفين أن يطالب الآخر بشئ مطلقا . وفي الحالة الثانية يصح للمستخدم أن يطالب بتعويض في حدود المادة ٤٠٣ مدني أهلي إذا كان هناك مدة محدودة في العقد وفي حدود المادة ٤٠٤ مدني أهلي إذا لم تكن هناك مدة محدودة .

- ٢ - حصول العامل على شهادة من السيد الذي كان يشتغل طرفه بحسن السير والسلوك مدة خدمته عنده قرينة على أن خروج العامل من الخدمة كان باتفاق الطرفين وأنه لا يصح

خلاف بين الطرفين — وفي الحالة الأولى ليس لأحد من الطرفين أن يطالب الآخر بشيء مطلقاً. وفي الحالة الثانية يصح للمستخدم أن يطالب السيد بتعويض طبقاً للمادة ٤٠٣ مدني أهلي إذا كان هناك مدة محددة والمادة ٤٠٤ مدني إذا لم يكن هناك مدة محددة.

« ومن حيث أن المحكمة ترى أن حصول العامل على شهادة من السيد الذي كان يشتغل طرفه بحسن السير والسلوك مدة خدمته عنده قريبة على أن خروج العامل من الخدمة كان باتفاق الطرفين وأنه لا يصح للعامل أن يطالب بتعويض ما لأن ركن الضرر غير متوفر في الدعوى إذ أن العزل من الخدمة لم يكن في وقت غير مناسب بل كان في الوقت المناسب له

« ومن حيث أنه يتبين مما تقدم أن المدعى غير محق في دعواه ويتعين رفضها
(قضية عبد الخالق اسماعيل ضد محمود محمد رقم ٣٥ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد علام)

٤٢

محكمة بيا الجزئية الأهلية

٦ ابريل سنة ١٩٣٧

- ١ - مستأجر . حقه شخصي
- ٢ - دعوى استرداد الحيازة . لمنع تعرض بالقوة للعين المؤجرة جوازها للمستأجر دون دعوى اليد
- ٣ - تعرض قانوني . حق المستأجر بالنسبة له . طلب حماية وضع يده أو فسخ عقد الإيجار مع الضمان المباديء القانونية

- ١ - حق المستأجر الناشئ من عقد الإيجار هو حق شخصي قبل المؤجر له الذي التزم بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة
- ٢ - لأنه وإن جاز للمستأجر أن يرفع دعوى استرداد الحيازة لمنع كل تعرض مادي

للعامل أن يطالب بتعويض ما لأن ركن الضرر غير متوفر في الدعوى إذ أن العزل من الخدمة لم يكن في وقت غير مناسب بل كان في الوقت المناسب له
المحكمة

« من حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى بطريق المعافاة وطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٥٠ جنيهاً لأنه اشتغل عنده عشر سنوات بمرتب شهري ثلاثة جنيهات بصفة ترزي في محله وفي ١١ يولييه سنة ١٩٣٦ فاجأه بفصله من عمله بدون أي سبب بحجة الضائقة المالية.
« ومن حيث أن المدعى عليه قرر في مذكرته ومرافعته أنه لم يفصل المدعى من محله ولم يفكر في الاستغناء عنه وإنما أظهر المدعى رغبته في ترك المحل ليلاحق بعمل آخر وطلب شهادة بحسن سيره وسلوكه لحررت له بتاريخ ١٢ - ٨ - ١٩٣٥ ولو كان قد طرده من محله كما يدعى لما كان هناك داعٍ لتحرير مثل هذه الشهادة .

« ومن حيث أن المدعى قدم المستند ٢ في حافظته المقدمة بتاريخ ٢٩ - ١١ - ١٩٣٦ وهو شهادة صادرة من المدعى عليه يقول فيها أن عبد الخالق حسن « المدعى » قد اشتغل بصفة ترزي بمحله السكائن بشارع محمد علي مدة من الزمن وكان في خلال تلك المدة حسن السير والسلوك في عمله وأمين وقد تحررت هذه الشهادة بناء على طلبه .

« ومن حيث أنه ليس بين الطرفين تعاقد محدد المدة فيعتبر أن تعاقدتهما شفوي بدون تعيين مدة ويجوز لكل من المتعاقدين طبقاً للمادة ٤٠٤ فسخ العقد في أي وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ .

« ومن حيث أن حالة فسخ إيجار الأشخاص بين المتعاقدين حال تنشأ إيمان التراضي أو حصول

يقع بالقوة على العين المؤجرة فانه لا يحق له أن يرفع دعوى وضع اليد التي يجب لرافعها أن يكون حائزاً للصفات المنصوص عنها في المادة ٧٦ من القانون المدني

٣ - ليس للمستأجر أمام التعرض القانوني إلا أن يطلب من المؤجر له حماية وضع يده أو استعمال حقه في طلب فسخ الايجار كنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني مع حقه في الرجوع عليه بدعوى الضمان

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الحكم بصفة مستعجلة باعادة وضع يده على ١٧ قيراطا و ٣ فدانين مبنية حدودها بعريضة الدعوى قائلاً انه استأجر هذا القدر من المدعى عليه الاخير لمدة ثلاث سنوات تنتهى في ١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ووضع يده عليه وانتفع به من بدء الايجار . وبتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ سلبت هذه الاطيان للمدعى عليه الثاني بموجب محضر تسليم تنفيذ الحكم حراسة استصدرته المدعى عليها الاولى ضد المدعى عليه الاخير المؤجر للمدعى وقد دفع المدعى عليه الثاني بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وأبدى كل من الخصوم دفاعه كما هو مبين بمحضر الجلسة وبالمذكرات الختامية

« وحيث انه بالرجوع إلى المستندات وأوراق الدعوى تبين أن المدعى يستند على عقود ايجار أحدها تاريخه ٢٠ - ٧ - ١٩٣٤ يتضمن استئجار المدعى لفدان من المدعى عليه الاخير بمحوض كرت شرق المصرف لمدة سنة تبدى من نوفمبر سنة ١٩٣٤ وتنتهى في نوفمبر سنة ١٩٣٥ وعقد آخر تاريخه أكتوبر سنة ١٩٣٥ يتضمن استئجار المدعى من المدعى عليه الاخير لثلاث فدادين وسبعة عشر

قيراطا بمحوض كرت والميعان على ثلاث قطع مبنية حدودها بالعقد المذكور لمدة سنتين ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٣٥ لغاية ١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بالنسبة لفدانين من هذا القدر ولمدة سنتين ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٣٦ لغاية ١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ بالنسبة للقدر الباقي وهو فدان وسبعة عشر قيراطا وعقد ثالث تاريخه ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٦ يتضمن استئجار المدعى من المدعى عليه الاخير لفدان بمحوض الغرايين لمدة سنة تبدأ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتنتهى في أكتوبر سنة ١٩٣٨ وآخر تاريخه ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ يتضمن استئجار المدعى من المدعى عليه الاخير لفدانين بمحوض الحيمرة لمدة سنة تبدأ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ وتنتهى في أكتوبر سنة ١٩٣٨ ويقول المدعى ان هذه العقود ثابتة التاريخ ب وفاة المدعى عبد الله حسن الموقع على الثلاثة الاخيرة منها بصمة ختمه بصفته شاهدا وتبين ان محضر التسليم المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ يتضمن فدانين ينطبق حدودهما تماما مع الفدانين الواردين بعقد الايجار الثاني المؤرخ ١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ والذين ينتهى ايجارهما في أكتوبر ١٩٣٧ ويتضمن فداناً وسبعة عشر قيراطاً تتفق بعض حدودها دون الكل مع بعض حدود الفدان وسبعة عشر قيراطا الواردة بعقد أكتوبر سنة ١٩٣٨ وهى التى ينتهى ايجارها فى أكتوبر سنة ١٩٣٨

« وحيث ان ماذهب إليه المدعى عليه الثاني من ان المدعى لا صفة له فى رفع الدعوى يتطلب البحث فى حقيقة حق المستأجر الناشئ من عقد الايجار .

« وحيث انه لا نزاع فى أن حق المستأجر هو حق شخصى قبل المؤجر له الذى التزم بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة وهذا هو الرأى الغالب

الذى جرى عليه الفقه والقضاء فأول التزام يلتزم به المؤجر هو تسليم الشيء المؤجر الى المستأجر « وحيث انه وان جاز للمستأجر أن يرفع دعوى استرداد الحيازة لمنع كل تعرض مادي يقع بالقوة على العين المؤجرة له فانه لا يجوز له أن يدعى أن عقد الايجار يكسبه حقا عينيا يحق له بمقتضاه أن يرفع دعوى وضع اليد لأن رافع هذه الدعوى يجب أن يكون حائزا للصفة المنصوص عنها في المادة ٧٦ من القانون المدني فان قام نزاع قانوني بين حق المؤجر وحقوق الآخرين على العين المؤجرة فليس أمام المستأجر الا أن يطلب من المؤجر له أن يحسم وضع يده ومنع التعرض له ان كان من قبيل التعرض القانوني المبني على ادعاء حق كما سبق وإلا جاز له أن يطلب فسخ الايجار كنص المادة ٣٧٤ من القانون المدني مع حقه في الرجوع عليه بدعوى الضمان ولا يجوز الأخذ بغير هذا الرأي لأن المستأجر ليس مكلفا بالدفاع عن حقوق المؤجر له ضد الآخرين مع قعود صاحب الحق ولأن صاحب الحق نفسه أدرى بالدفاع عن حقه من الآخرين هذا فضلا عن أنه لا توجد رابطة قانونية بين المدعى المستأجر من المدعى عليه الأخير وبين المدعى عليه الثاني الذى عين حارسا كطلب المدعى عليها الأولى والقول بأن المستأجر من مصلحته الاستمرار في وضع يده لحين نهاية مدة الايجار لا يتجتم عليه مقاضاة من يدعى حقا على العين مادام له حق الرجوع على المؤجر بدعوى الضمان ومادام المؤجر ضامنا للمستأجر التعرض له في الانتفاع بالعين المؤجرة (انظر نص المادة ٣٧٤ من القانون المدني وراجع حكم محكمة مصر بتاريخ ٣ - ١٠ - ١٩٢٧ وحكم محكمة جرجا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ المحاماه

السنة الثانية العدد الثالث ص ٣٦١ و ٣٨٧ وحكم محكمة الزقازيق الكلية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ المحاماه السنة السادسة عشرة العدد الثالث ص ٦١٥ وما بعدها، راجع جارسون الطبعة الثانية الجزء الأول ص ٦٢٥ ودالوز العمل الجزء الأول ص ١٩٧)

« وحيث انه لا نزاع في أن تعرض المدعى عليه الثاني هو من قبيل التعرض القانوني لأنه معين حارسا قضائيا بمقتضى حكم قضائي وواجب عليه تنفيذ هذا الحكم لإدارة حركة الأرض واستغلالها وتسليم المدعى عليها الأولى نصف ريعها وإيداع الباقي في خزانة المحكمة .

« وحيث ان قول المدعى بأن هذا التسليم يعتبر في حكم التعرض المادي بالقوة غير صحيح لأن المدعى كان يعلم بظروف الدعوى والتسليم وهو بنفسه بصفته شيخا للخبراء كان يبحث عن المدعى عليه الثاني لاستلامه الأرض التي حكم بتعيينه حارسا عليها ولم يكن هناك ما يمنعه من عمل اشكال فزعمه أن التسليم حصل خلصة منه قول مردود بما سبق « وحيث انه لما سبق يكون المدعى غير محق في رفع هذه الدعوى ويكون الدفع بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة في محله

« وحيث انه لا محل بعد ذلك لبحث الموضوع وما يتعلق بصحة الدعوى وجديتها وبالطعن على عقود الايجار المقدمة فيها ما دامت الدعوى غير مقبولة .

(قضية تمام عيد المنعم سيد ضد الست توفيقه سليمان عكاشه وآخرين رقم ١٦٠٣ سنة ١٩٣٧ - رئاسة حضرة القاضى عبد الرحمن ابراهيم جنيته)

مترتب على هذا الحكم الباطل .
المحكم

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يقول فيها بعد كلام طويل أنه رفعت ضده الدعوى ٢٥٥٦ سنة ١٩٣٤ من المدعى عليها الأولى وقدم حكم فيها ضده وأن المدعية فيها أعلنته في جميع اجراءات الدعوى بالنيابة على اعتبار أن ليس له محل معروف بالقطر المصري وأن العقار رسا مزاده على المعلن إليه الثالث ولهذا فهو يطلب الحكم بطلان عريضة دعوى نزع الملكية في القضية ٢٥٥٦ سنة ١٩٣٤ وحكم مرسى المزاى الذى بنى عليها إلى آخر طلباته

« ومن حيث ان دعوى نزع الملكية المشار اليها رفعت من المدعى عليها الأولى ضد المدعى وآخر في ١٩ مايو سنة ١٩٣٤ واعلن فيها المدعى في شخص حضرة نائب نيابة دمياط لعدم الاهتداء اليه كنص العبارة الواردة بالاعلان على حين أنه بالرجوع إلى القضية ١٤١٧ سنة ١٩٣٤ المرفوعة من المدعى نفسه ضد زكية الحويل وحامد خليل الحويل بطلب قيمة حصة في ريع بينه في عريضة دعواه ذكر في عريضة هذه الدعوى المعلنة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤ أى قبل دعوى نزع الملكية المشار اليها بشهرين فقط . ذكر في هذه العريضة عنوان وصناعة المدعى وهذه القضية اعلان من قلم كتاب هذه المحكمة في ٤ ابريل سنة ١٩٣٤ باعلانه بالمحل الذى عينه قلم الكتاب في اعلانه وخطوب المدعى شخصيا وهذا المحل هو محل تجارة عبده عثمان تاجر أخشاب يورسعيد بشارع دلسبس قسم أول ولا يقلل من هذا الاجابة التى حررها المحضر في القضية نمرة ٣٩٤٨ سنة ١٩٣٧ فان اعلانتها سابق على هذا الاعلان والمدعى لا يؤخذ بتعمد التحريف في اعلانه من

٤٣

محكمة دمياط الجزئية الاهلية

١٠ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - أوراق المحضرين . البيانات الخاصة بها . اغفالها . بطلانها
- ٢ - أوراق المحضرين . اعلانتها بالنسبة للأشخاص الغير معلومة لهم محل بالقطر المصري بعد التحريات اللازمة اعلانتها للنيابة العمومية .
- ٣ - دعوى نزع ملكية . اعلانتها للنيابة . دون محل المعلن الصحيح . بطلانها . وبطلان الاجراءات جميعها .

المبادئ القانونية

- ١ - البيانات الخاصة بالأوراق التى تعلن على أيدي قلم المحضرين والمشار إليها بالمادة ٣ مرافعات هي بيانات أساسية وإغفالها يترتب عليه اعتبار العمل لاغيا
- ٢ - في حالة الأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصري فتعلن الأوراق إلى النيابة العمومية إنما على شرط أن المدعى أو المحضر يكونان قد أجريا فعلا كافة التحريات اللازمة للوقوف على محل إقامة الخصم المطلوب اعلانه ولم يتمكنوا مطلقا من معرفة المحل المذكور بطريقة ما ، وفي حالة عدم ذكر مقام به المحضر في سبيل الاهتداء إلى المعلن إليه كان الاعلان لاغيا

- ٣ - إذا رفعت دعوى نزع ملكية واعلن فيها الخصم في شخص حضرة وكيل النيابة مباشرة بدون اعلانه في محل إقامته الصحيح المعلوم لخصمه كان الاعلان باطلا وينبى على ذلك بطلان كافة الاجراءات بما فيها حكم مرسى المزاى وهذا البطلان جوهري لا يصححه اقرار وكيل المدعى عليه الذى لم يعلن لاجراء

جانب خصمه ويؤيد هذا أن المدعى عليها وأخاها حامد خليل الحويل رفع الدعوى نمرة ٧٢ سنة ١٩٣٤ دمياط وأعان المدعى في مكان آخر

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى القضية نمرة ٢٥٥٦ سنة ١٩٣٤ المرفوعة من زكية خليل الحويل تبين أن المدعية المذكورة رفعت دعواها وأعلنت المدعى رأساً في شخص حضرة نائب نيابة بورسعيد وعلى هذا سارت الاجراءات في هذه الدعوى وما تلاها من الاجراءات

« وبما أن المادة ٣ من قانون المرافعات تنص على ضرورة أن تكون الأوراق التي يصير إعلانها على أيدي المحضرين مشتملة على بيانات فيها اسم ولقب المعان اليه وصنعتة أو وظيفته ومحلّه ومقرر أيضاً أن كل ورقة يجب أن تعلن لشخص المعان اليه أو لمحلّه الأصلي فإذا أجاز بصفة استثنائية إعلان بعض الأوراق التي لا يعلم لأصحابها محل بالقطر المصري إلى قلم النائب العمومي فذلك لا يكون إلا بشرط أن الخصم الطالب الإعلان أو المحضر المكلف به يكونان قد أجريا فعلاً كافة التحريات اللازمة للوقوف على محل إقامة الخصم المطلوب إعلانه ولم يتمكن مطلقاً من معرفة المحل المذكور بطريقة ما وعليه إذا خلت ورقة الإعلان المسجلة للنياحة من البيانات وهذه البيانات يقوم بها المحضر مينا ما عمله في سبيل الاهتمام إلى المعان كانت لاغية ولا يعتبر مبدأ لسريان الاستئناف واستئناف ٧ يونيو سنة ١٨٩٨ القضاء ص سنة ٣٥٥ « وأنه وإن كان هذا الحكم قد ورد في باب إعلان حكم قابل للاستئناف إلا أن ما جاء فيه يمشي تماماً مع ما سيأتي في المادة ٢٢ مرافعات فإن هذه المادة تقول بأن « المواعيد السابق بيانها والجراءات المقررة في المواد التي نحن بصددتها و٦ و٧ و٨ و٩ و١٣ تقضى مراعاتها والا فيكون العمل لاغياً » وفي هذا تقول محكمة الاستئناف العليا

بحكمها الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ محاماه س ه ص ١٢٣ « ما يأتي :- أن الغرض من الاجراءات التي أوجب الشارع اتباعها في الاعلانات إنما هو ضمان وصول الاعلان إلى علم صاحب الشأن فإذا ثبت للمحكمة أن الاجراءات التي اتبعت في اعلان ورقة كانت ترمي إلى اخفاء الاعلان عن صاحبه في المدة التي يجيز له القانون فيها استعمال حقه حتى ترتب على ذلك انقضاء هذه المدة فتكون الاجراءات باطلة ويجب عدم التبعويل على اعلان عمل في هذه الظروف بقصد اسقاط حق الخصم . متى تقرر هذا وجب القول بأن المدعى عليهما الأول والثاني كانا يعلمان تماماً في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤ تاريخ رفع الدعوى نمرة ١٤١٧ سنة ١٩٣٤ محل إقامة المدعى . هذا إذا تهردا من إبلاغهما به وكونه أخاها وهذا ليس محل جدل فإقدامهما على اعلانه بعد ذلك وفي جميع أدوار هذه الدعوى وغيرها في شخص حضرة وكيل النيابة إنما يقصد منه الحيلولة بينه وبين اتخاذ طريق المحافظة على حقه وقه قبلهما . هذا البطلان جوهرى لا يصححه . واتفق وكيل آخر عنه سواء كان هذا متعمداً ذلك أم لجهل أو غيره وعلى هذا فلا عبرة بالأقرار الحاصل في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٥ بين المدعى عليهما الأولين ووكيل المدعى والمدعى عليه الأخيه لأنه كما سبق القول فإن موافقة الوكيل على التوزيع بعد ذلك لا يصحح موقف المدعى عليهما الأولين ويتعين الحكم للمدعى بطلاناته

(قضية محمد اقدى خليل الحويل ضد زكية خليل الحويل وآخرين رقم ٩٧ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضى احمد احمد عبد الله)

قضاة المحاكم المختلطة

وإغفال هذا الاجراء. يترتب عليه أن لا يكون
للدائنين الذين كان لهم الحق في الانتفاع بهذا
التسجيل أن يحتجوا بحقوقهم الناقصة قبل مشتر
سجل عقد ملكيته ولو ذكر في العقد أن هذه
الاملاك ناشئة عن التفليسة

(استئناف ليب جاد غانيل ضد يل وشركاه رئاسة
المسيو فان أكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٥٨)

٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة -

٧ مايو سنة ١٩٣٦

(١) و (٢) عقار بالتبعية . الآت زراعية . صفتها
كسقول . اعتبارها . حكمه .

المبادئ القانونية

١ - طبقاً للمادة ١٨ مدني مختلط تعتبر أموالاً
ثابتة الأشياء التي وإن كانت منقولة بطبيعتها فإنها
تأخذ حكم العقار طبقاً للغرض الذي قصده مالك
الأرض منها (التبعية الزراعية) أو بالنسبة لما قصده
صاحب المصنع (التبعية الصناعية) سواء كان الحاجات
الزراعة أو الصناعة . وهذا بغض النظر عن حالتها
بالذات فيما إذا كانت مما لا يمكن نقله بغير تلف أو هلاك
وتشمل الآلات الزراعية المعتبرة ثابتة بالتبعية
الوابورات والطلبات والمعدات الميكانيكية المماثلة
المخصصة لرى الأرض ومن غير حاجة للبحث
فيما إذا كانت مثبتة أو متحركة وسواء كانت قابلة
لنقل بلا تلف أو هلاك من عدمه إذ هذا الشرط
لا يتعلق إلا بالعقارات المشار إليها بالمادة ١٦ مدني
مختلط والتي يكون لها وضع ثابت أصلاً طبيعياً
كان أو صناعياً (١)

(١) أنظر استئناف مختلط ٤-٤ - ١٩١٢ (المجموعة ٢٧-٢٥٥)

و ١٨ - ٢ - ١٩١٥ (المجموعة ٢٧ - ١٦٧)

٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ مايو سنة ١٩٣٦

استئناف . مطالبة الضمان ابتدائياً بالتعويض من نتائج
ادارة الحارس . تعديل الطلب الى المطالبة بالتضامن
استئنافياً . طلب جديد . عدم قبوله .

المبدأ القانوني

إذا طلب المدعى الحكم على خصومه بالتعويض
بصفتهم ضمناً عن ادارة الحارس . ثم جاء أمام الاستئناف
وطالبهم كمستولين أصلاً وبطريق التضامن عن
الضرر الحاصل بخطأ الحارس في الادارة فإن هذا
يعتبر طلباً جديداً لا يقبل لأول مرة أمام الدرجة
الاستئنافية

(استئناف بركلين فيابو ضد جان ديسبريس وآخرين .
رئاسة المسيو فان أكر . مجلة التشريع والفتاوى السنة ٤٨ صحيفة
٢٥٨)

٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ مايو سنة ١٩٣٦

حكم بالتصديق على صلح في تفليسة . وجوب تسجيله . لنفاذ
حق الرهن لصالح الدائنين . اغفاله . عدم الاحتجاج
به على مشتر مسجل .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر بالتصديق على صلح في تفليسة
يجب تسجيله للحفاظ على حقوق الدائنين في الرهن
على املاك المدين . إذ حق الرهن هذا يخضع لقاعدة
أساسية لا تتحقق الا بتسجيل الحكم ذاته (١)

(١) أنظر استئناف مختلط في ٢٢ - ٤ - ١٩٠٣

(المجموعة ١٥-٢٤٦) و ١٢٠ - ١٥٠ - ١٩١٤ (المجموعة ٢٣-٣٨٣)

و ١٧ - ٦ - ٩١٤ (المجموعة ٣٦ - ٤٥٧)

٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مايو سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص المحاكم الأهلية . بقسمة عقار وبيع .
رغم وجود رهن حيازي باطل . مقرر

٢ - استئناف . دفع بطلان رهن حيازي امامه لا يعتبر طلباً جديداً .

٣ - رهن حيازي . على المشاع في عقار . شرط الحيازة معدوم . بطلان .

المبادئ القانونية

١ — اذا تمسك شخص بعقد رهن باطل حاصل على أعيان مشاعة فهذا لا يؤثر على قيام اجراءات القسمة والبيع أمام المحكمة الأهلية لاختصاصها بها بين جميع الداخلين في الدعوى ومن غير أن يكون لغيابه أى تأثير على صلاحيتها

٢ - من تمسك بحق بدعوى انه يعطيه حقوقا معينة يصح الاحتجاج قبله بعدم شرعية هذا الحق ويطلانه وذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى .
فاذا تمسك اجنبى بحق رهن حيازي فانه يصح الاحتجاج ضده ولأول مرة أمام الاستئناف .
يطلان عقده هذا لجريانه في حصة شائعة في عقار ما . ومن غيران يعتبر مثل هذا الدفع بمثابة طلب جديد لا يقبل أمام الاستئناف

٣ - يبطل الرهن الحيازي الحاصل عن حصة شائعة في عقار إذ الحيازة فيه شرط أساسى لصحته والحيازة معدومة أصلا في حالة الشيوع (١)

(استئناف الست نفيه محمد حسن الخشاب ضد محمد على كركر
رئاسة المسيو هوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٢)

(١) انظر استئناف ١٩ — ٤ — ١٩١١ (المجموعة ٢٣)

(٢٦٦) ٢٦٦ / ٤ / ١٩١٦ (المجموعة ٢٨ — ٢٧٧)

٢ — لا تزول عن الآلة الرافعة صفتها الثابتة كمعيار بالتبعية لمجرد أنها ذات قوة محركة كبيرة وأنها تستعمل لرى عدة أملاك زراعية لملاك مختلفين مادام الغرض الأساسى من وضعها هو لرى أراضي المالك الأصلي (١)

(استئناف عزالدين عيسى بلعوم ضد بركشير انجنيرنج كيان
رئاسة المسيو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٥٩)

٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مايو سنة ١٩٣٦

(١) و (٢) تعهدات . شرط جزائى . حالة التنفيذ الجزئى
أو عدم التنفيذ . التعويض . الضرر الحاصل . علاقة
الشرط به . اتقاء الضرر أصلا . رغم الشرط الجزائى .
رفض التعويض .

المبادئ القانونية

١ - الشرط الجزائى المقرر لمجرد التأخير عن تنفيذ تعهد ما يصبح معدوم السبب إذا كان التعهد الاصلى بالذات لم ينفذ أصلا (٢)

٢ - فى احوال الشرط الجزائى على القاضى أن يبحث إذا كان قد أصاب الدائن أو لم يصبه ضرر ما فى حالة عدم تنفيذ التعهد المنصوص عنه منه فيه فاذا اتقى الضرر ومهما كانت نصوص الشرط الجزائى جازمة . فان طلب التعويض يجب أن يرفض (٣)

(استئناف عبده . ر . شلا ضد الست زبيده أمين محمد
حسن رئاسة المسيو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٢)

(١) انظر استئناف مختلط ٦-٦ - ١٩١٢ (المجموعة ٢٤-٢٩٤)

و ٢٥ - ٢ - ١٩١٤ (المجموعة ٢٧ - ١٦٧) وانظر عكسه

حكم استئنافى ٢١ - ١٢ - ١٩١٥ (المجموعة ٢٨ - ٦٧)

٢ - انظر استئناف ١٠ / ٥ / ١٩٢٥ (المجموعة ١٧ - ٢٥٩)

(٣) انظر حكم الدوائر المجتمعة فى ٩ - ٢ - ١٩٢٢

(المجموعة ٣٤ - ١٥٥)

٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مايو سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص القضاء المختلط . افلاس تاجر . المدين والدائن وطنيان . وجود دائنتين مرتنتين اجانب . مصلحة مختلطة . ثابت .

٢ - تاجر . انقطاعه عن العمل التجارى . ديونه سابقة عليه . جواز اشهار افلاسه .

٣ - تاجر . افتراضه مبالغ جسيمة . اعتبارها لحاجات التجارة .

٤ - اختصاص عقارى . قيده . ليس دليلا على التوقف عن الدفع

٥ - افلاس . اشهاره . ميعاد التوقف عن الدفع . البروتستات الحاصلة . لا تحدده .
المبادئ القانونية

(١) لا يمنع من اختصاص المحاكم المختلطة أن المدين المفلس والدائن نازع الملكية هما رعية محلية إذ المصلحة المختلطة تتحقق حتما بالنسبة لحقوق الدائنتين المرتنتين الاجانب المحتملة والتي لا يمكن أن تكون اجراءات التفليسة بمنآة عنهم (١)

(٢) يجوز اشهار افلاس المدين ولو كان قد انقطع عن العمل التجارى إذا كانت ديون التجارية سابقة على هذا التاريخ (٢)

(٣) تعتبر السلفيات الجسيمة التي يعقدها التاجر قروضا حاصلة لحاجاته التجارية

(٤) مجرد قيد اختصاص عقارى لا يعنى بالذات حالة التوقف عن الدفع

(١) قارن استئناف ٣٠-٤ - ١٨٩٠ (المجموعة ٢ - ١٦٥)
و ١٣ - ٤ - ١٩١٠ (المجموعة ٢٢ - ٢٦٦) و ٢٣ - ٥ - ١٩١٧
(المجموعة ٩ - ٤٩٩) وانظر استئناف ١٥ - ٦ - ١٩٣٣
(المجموعة ٤٥ - ٣٢٨)

(٢) أنظر استئناف ١٨ - ٥ - ١٩١٠ (المجموعة ٢٢ - ٣١٣)
و ١٩ - ٤ - ١٩٢٢ (المجموعة ٣٤ - ٣٤٤)

(٥) البروتستات الحاصلة بين آونة وأخرى لاتصلح لتحديد ميعاد توقف المفلس عن الدفع
(استئناف سيد احمد كاره ضد محمد ابراهيم حاتم رئاسة المستر برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٦)

٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ مايو سنة ١٩٣٦

ايجار أشياء - محل معد لصنع شنت . لا يعتبر مصنعا .
مواعيد التنيه بالنسبة له للاخلاء . كالمقرر بالمادة ٤٦٨ مدنى مختلط .

المبدأ القانونى

لا يبعد المحل المؤجر لصنع الشنت من المصانع أو المنشآت الصناعية . وعليه فتكون مواعيد التنيه بالاخلاء بالنسبة له طبقا لما نص عليه بالمادة ٤٦٨ مدنى مختلط

(استئناف اجابون استغراكى ضد سيد حنفى رئاسة المستر برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٧)

٥١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

نزع ملكية للنفقة العامة . الاستيلاء على العقار . قبل الاجراءات المتبعة قانونا . موجب التعويض .
المبدأ القانونى

الاجراءات المنصوص عنها بالمادة ٢٢ من قانون نزع الملكية للنفقة العامة - الرقم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ - يجب ان تسبق استيلاء الحكومة على العقار المنزوع ملكيته . وفي مخالفتها ما يستوجب التعويض كتصرفات تعسفية (١)

(استئناف الحكومة المصرية ضد شركة أوجست بشارديه رئاسة السيوفان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٧)

(١) قارن عكس ذلك استئناف ٢٠ - ١ - ١٩٢١ (المجموعة

٤٣ - ١٦١)

(١٥)

المبادئ القانونية

(١) المالك الذي يجرى اراضيه إلى قطع البناء وينشئ فيها شوارع لمنفعة العقارات التي يجرى تشييدها بمعرفة المشتري لهذه القطع مستقبلا ويبيع الانتفاع بهذه الشوارع - ولو ذكر أنها خصوصية - انتفاعا ناقصا أو كاملا لا مرور الجمهور لحسب بل ولا إقامة أعمال ذات صفة عامة - كالنور ورصف الشوارع على حساب الحكومة ووضع الاسلاك الكهربائية ومواسير المياه الخ - لا يحق لمثل هذا المالك مطالبة صاحب حق الامتياز لاحدى هذه المنافع العامة - كشركة الغاز مثلا - برفع الاسلاك الموضوعة في هذه الشوارع ودفع التعويض مقابل الانتفاع بها (٢) مجرد قيام أحد الأفراد بفتح شارع من غير مراعاة لأحكام المادة التاسعة من قانون التنظيم الرقم ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ لا يعنى أن هذا الشارع المستعمل بمعرفة الجمهور لم ينشأ فعلا إنما يفيد فقط أن انشاء هذا الشارع فيه مخالفة للقانون

(٣) تكتسب الملكية العامة بمضى المدة المكسبة المؤسسة على تخصيص الملك الخاص للمنفعة العامة وفي بحر المدة القانونية . فإذا كان الأمر خاصا بإنشاء شوارع فإن إدماجها في الملك العام يثبت من جهة عن نية مالك الأرض في تخصيص جزء منها لإنشاء الشوارع وقيام أصحاب المصلحة العامة فعلا بأعمال دالة على هذا التخصيص من جهة أخرى وذلك في بحر المدة الطويلة المكسبة للملكية (١)

(٤) تخصيص أرض معدة لمنفعة طريق عمومي في أعمال خاصة بالمدن لا يمكن تصوره كما في حالة

(١) انظر استئناف ٢٧ - ١٢ - ١٩٣٤ (المجموعة

٤٧ - ٨٦)

٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

- ١ - تحكيم . النص على اختيار المحكمين ثالث . استئناف حكمهم . قابلية له
- ٢ - مقالة مبانى . عدم تحديد الفئات المتفق عليها بالتفصيل . لا يعتبر اتفاقا بالجملة .
- ٣ - تحكيم . عدم النص على استئناف الحكم . مراعاة قواعد العدل .

المبادئ القانونية

(١) اذا صرح في عقد التحكيم للمحكمين المعيّنين باختيار ثالث فإن هذا لا يفيد - وطبقا للمادة ٧٩٥ مرافعات مختلط - أن حكمهم غير قابل للاستئناف خصوصا اذا كان عقد التحكيم قد أجاز مثل هذا الطعن

(٢) اذا لم يعمل مقدما رسم للبيان المراد اقامتها وتصميم تفصيلي يمكن أن يظهر منه أن تحديد الفئات المقررة في عقد المفاوضة كان نتيجة دراسة تامة فلا يمكن اعتبار أن القيمة المقررة به عبارة عن مقالة إجمالية

(٣) اذا لم ينص في شرط التحكيم على حق الاستئناف وكان قد نص عليه في صلح حاصل بعدها فيكون لهيئة التحكيم الفصل في النزاع طبقا لقواعد العدالة

(استئناف ماهر حسن فراج ضد جوسبي كارييري . رئاسة المسيو فان أكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٦٧)

٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

- ٢٨١ - شوارع . مقامة بمعرفة المالك بد تقسيم اراضيه . الانتفاع بها للجمهور ومصالح عامة . استعمالها كذلك بمعرفة شركات ذات امتياز عام . تخصيصها كذلك . عدم جواز إزالة هذه المنافع العامة . نتائج ملكية . اكتسابها بمضى المدة . لخدمة المصلحة العامة بعد تخصيصها كذلك . جوارزه .
- ٤ - طريق عام . استخدامه كذلك . الفرق بينه وبين الطريق الخاص . أحواله

طريق ريفي خاص - لحق المرور وحده ومع عدم
الآخذ بمطالب الحياة المعصرية الحاضرة كشروعات
المياه والغاز . والاسلاك الكهربائية والتليفونية
والمجاري الخ (١)

(استئناف شركة ليون للغاز ضد مصطفى بك رشيد رئاسة
المسيو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٧)

٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مايو سنة ١٩٣٦

١ - تركة . ديون التركة . وتعهدات الورثة قبلها . التزامهم
سداد الديون . وايداعها في الخزينة على ذمة الدائنين .
٢ - تركة . مستغرة بالديون . ايلولها لذمة الدائنين .
توزيع الدين بنسبة حقوق كل منهم . حالة الوارث الدائن .
مسارته بغيره من الدائنين . بمسكه بالمقاصة . غير جائز .
المبادئ القانونية

(١) يعتبر الورثة في مواد التركات الأهلية
مسؤولين شخصيا عن ديون التركة بمقدار المنفعة
الحاصلة لكل وارث من التركة (٢) ولهم ايقاف
الاجراءات الموجهة ضدهم بايداع المبالغ المستحقة
مع فوائدها القانونية في خزينة المحكمة ليجرى
توزيعها بين دائني التركة

(٢) اذا كانت تركة مالائني بديون المورث
فانها تؤول جميعها الى مجموعة الديانة ومن غير
تمييز أحدهم عن الآخر فيها اضرارا بالآخرين .
والأمر كذلك أيضا بالنسبة للوارث الذي
يدعى أن له حقا على التركة إذ عليه كالغير تمام
أن يطالب بدينه ضمن ديون التركة وعلى قدم
المساراة مع غيره من الدائنين ومن غير أن يكون

(١) قارن استئناف ١٤ - ٤ - ١٩٣١ (المجموعة ٤٣ -

(٣٤٨

(٢) أنظر استئناف مختلط ٢١ - ٣ - ١٩٢٨ (المجموعة

(٤٠ - ٢٣٩)

له حق التمسك بالمقاصة .

(استئناف ماري أرمله - جورج سرسق ضد ليون موبال
رئاسة المسيو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٩)

٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ مايو سنة ١٩٣٦

١ و ٢ - نزع ملكية . راسى عليه مراد . حالة التبرص .
واستحقاق بعض العقار المزروع ملكيته . المطالبة بتخفيض الثمن .

المعارضة في قائمة التوزيع المؤقت - فوات مبداعها . القائمة
النهائية . حالة الراسى عليه المراد . استثناء منها

المبادئ القانونية

(١) يلتزم البائع برد ثمن قطعة الأرض المعينة
الحدود بدقة . بعد أن نزعا الغير من يد الراسى
عليه المراد بناء على مستندات ملكية صحيحة

(٢) يستثنى من المبدأ القائل بعدم قبول
المعارضة في قائمة التوزيع النهائية لعدم قيام
المعارض بالاجراءات المقررة في قائمة التوزيع
المؤقتة والاحكام الصادرة في المعارضة وذلك
في حالة تغير الظروف مما لم يكن منظورا وقوعه
أثناء تحرير القائمة المؤقتة وما يترتب عليه لزوما
اجراء تعديل حتمى في هذه القائمة (١) كما في
حالة نزع ملكية الراسى عليه المراد المطالب
بتنقيص الثمن والذي لم يتقدم بهذا الطلب إلا بعد
مضى مواعيد المعارضة في قائمة التوزيع المؤقتة
وكان هو رغم وضع يده المستمر الظاهر يجمل
خطر نزع الملكية الحقيقي

(استئناف صمويل بزاقين ضد است اخواتها رضوان حجازى
رئاسة المسيو هوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٩)

(١) أنظر استئناف ١٨ - ٥ - ١٩١٩ (المجموعة ٣١ -

(٢١٩

٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مايو سنة ١٩٣٦

١ - حجز عقارى - عقد ايجار ثابت التاريخ . تجديد بدونه .

تسجيل تنبيه نزع الملكية قبله . عدم الاحتجاج به ضد الدائن نازع الملكية

٣ - قاضى الامر المستعجل . عدم اختصاصه بالفصل

في صورية عقد ايجار من عدم اختصاصه بتقدير ظروف

للصورية . وعدم تفاده لتسليم الحارس القضائى

المبادئ القانونية

(١) اذا كان عقد الايجار ثابت التاريخ ثم

تأثر عليه بالتجديد بعد ذلك من غير اثبات

تاريخه . فيصح الأخذ بهذا التاريخ الظاهر للتجديد .

على أنه إذا كان نال لتاريخ تسجيل تنبيه نزع

الملكية فلا يحتج بالتجديد ضد الدائن نازع الملكية

(٢) إذا لم يتضمن عقد ايجار اطلاق زراعية

نصا على دفع الايجار مقدما ولكنه يتضمن فعلا

النص على هذا الدفع بناء على تخصيص الايجار

لدفع المتأخرات الخاصة بما دفع مقدما لخدمة

الزراعة والأموال الاميرية الممتازة قانونا لجانب

الخزينة فان مثل هذا التأجير لا يحتج به على الدائن

الذى سجل من قبل تنبيه نزع الملكية

(٣) اذا لم يكن من سلطة قاضى الأمور

المستعجلة التقرير بصورية عقد الايجار أو صحته فان

له تقدير ظروف الحال الدالة على صورية العقد

أو عدم الاحتجاج بها قانونا ويحق له أن يرفض

دعوى المتمسك بهذا العقد للاعتراض على تسليم

الأطيان للحارس

(استئناف بك الاراضى المصرى ضد احمد عبدالقادر

حسن رئاسة المستر برنان المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٧٢)

٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٠ مايو سنة ١٩٣٦

١ - النقل النهري - خطأ رئيس صندل - في مناورة حاصلة

لمنع تصادم - لا يعتبر خطأ جسيما

٢ - الخطأ الجسيم - في الملاحة النهرية - تقديره حسب

العرف الثابت

٣ - تأمين - دفع المؤمن القيمة خطأ - حقه في مطالبة الفاعل

بالتعويض بطريق الحلول

٤ - خطأ جسيم - الغش - الفارق بينهما

المبادئ القانونية

(١) ان خطأ المناورة الحاصل بحسن نية بمعرفة

رئيس الصندل بقصد اجتناب التصادم مع

مركب جاءت مواجهة لا يكون عناصر الخطورة

التي يحتملها الخطأ الجسيم .

(٢) يقدر الخطأ الجسيم في الملاحة النهرية حسب

العرف الجارى من أزمنة طويلة في أحوال شحن

الصنادل ومهما كانت هذه الاعتبارات فاسدة

في الظاهر .

(٣) إذا قام المؤمن بتسوية حساب التأمين

بناء على طلب المؤمن له فلا يعتبر هذا مانعا له

من الحلول محل المؤمن له ضد الفاعل الاصلى

في المطالبة بالتعويض عن الضرر الحاصل

(٤) هل يعتبر الخطأ الجسيم عائلا للغش (لم تحل)

(استئناف شركة البواخر النيلية المتحدة ضد اليانس استجار

فرين انشورانس كومبانى رئاسة المستر برنان المجلة والسنة

المذكورتين ص ٢٧٨)

٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ مايو سنة ١٩٣٦

١ - صورية . جواز اثباتها بجميع الطرق

٢ - اعتراف - غير قابل للتجوزة . التمسك به . في حالة عدم

الاثبات بأى طريق آخر

المبادئ القانونية

- ١ - تثبت صورية عقد بالنسبة للغير بجميع طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن (مبدأ ثابت)
- ٢ - لا يحتاج بعدم جواز تجزئة الاعتراف الا في حالة انعدام أى إثبات آخر بمعنى أن الواقعة لا يستقيم اثباتها إلا بهذا الاعتراف بخلاف ما إذا كانت قد ثبتت من غير التمسك به وبطرق اثبات أخرى (١)

(استئناف باسيلي امتاتيلو ضد الست دوراد وآخرين
رئاسة الميسو هوريبه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨١)

٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٣٠ مايو سنة ١٩٣٦

- ١ و ٢ بيع الدين والحالة - الضمان فيها . حق الضامن في الرجوع
بكمال الدين - اعتباره موكلاً توكيلاً ضمناً

المبادئ القانونية

- ١ - الضمان الحاصل في عقد وسند واحد عن دين قابل للتحويل لتحريره بين أجنب لا يقع تحت أحكام المادة ٤٣٩ مدني محتلط ويجوز تحويله رأساً من غير حاجة إلى رضا الضامن .

- ٢ - للتنازل إليه بالضمان الحق كموكل ضمناً في تحصيل الجزء من الدين المحول الزائد عن الدين المضمون كما له حق التقاضي للحصول على كامل الدين (٢)

(استئناف جورج منسى ضد بيبس وشركاه رئاسة الميسو هوريبه
المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨١)

- (١) أنظر أحكام استئناف ٣٠ - ١ - سنة ١٨١٠ (المجموعة ٢ - ٢٦١) و ٣٠ - ٥ - ١٩١٢ (المجموعة ٢٤ - ٣٧٣)
و ٢٩ - ٦ - ١٩١٥ (المجموعة ٢٧ - ٤٤٤) و ١٥ - ٦ - ١٩٢١ (المجموعة ٣٣ - ٣٩٦)

- (٢) أنظر استئناف ٦ مايو سنة ١٨٩١ (المجموعة ٣ - ٣٣٠)

٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ مايو سنة ١٩٣٦

- ١ - طلبات - تعديلها . حق المدعي في ذلك . في نطاق الطلبات
الاصولية - توجيهها في الجلسة وإعلانها للخصم الغائب
- ٢ - استئناف - حق التصدي - شامل لكامل الموضوع
- ٣ - بيع نزع الملكية - حق الحائز للقار . مداه
- ٤ - بيع . الشرط الفاسخ . المبني على مخالفة العقد - مطلق
- ٥ - رهن - نزع الملكية - لهجرة الرهن - مداه . حدوده

المبادئ القانونية

- (١) يجوز تقديم الطلبات المعدلة التي لا تخرج عن حد الطلبات الاصلية بكامل أحوالها ونواحيها في دعوى واحدة سواء بالجلسة من غير اعلان سابق إذا كان الخصوم جميعاً حاضرين أو باعلان عن يد محضر في ميعاد ثلاثة أيام بالاقبل قبل الجلسة بالنسبة للغائبين .

- (٢) لانزاع في حق تصدي محكمة الاستئناف لنظر الموضوع والفصل فيه سواء فيما قضت فيه محكمة الدرجة الأولى أو فيما لم تر حاجة للفصل فيه (١)

- (٣) يعتبر خطراً يوازي نزع الملكية ويوجب الضمان قانوناً حالة الحائز الذي توجه إليه اجراءات نزع ملكية مقامة ضد البائع له من دائته المرتين - الذي له حق تجريد مدينه هذا - ولو لم تصل الاجراءات إلى حد نزع الملكية فعلاً (٢)

- (٤) بما ان الشرط الفاسخ مقدر في كافة العقود التبادلية المبنية على مخالفة العقد وفي جميع الأحوال التي لا يفي فيها أحد المتعاقدين بتعهداته فان للبشترى الحق في حالة عدم قيام البائع بتنفيذ التزاماته على

- ١ - أنظر استئناف ١٦ - ٤ - ١٩١٦ (المجموعة ٢٨ - ٢٠٠)
- ٢ - أنظر استئناف ٣١ - ٥ - ١٩١٤ (المجموعة ٣٦ - ٤٠٣)
و ٢٥ - ١١ - ١٩١٥ (المجموعة ٢٨ - ٣١)

التوالى قبل دائه المرتهن بالنسبة للأقساط المتفق عليها أن يختار فسخ عقد البيع (١)

(٥) ولو أن قواعد عدم تجزئة الرهن تبيح بصفة عامة للدائن المرتهن أن يوجه إجراءاته كإشياء بالنسبة لهذا العقار أو ذلك مما يدخل في الرهن ولكن لا يكون إلا مركز ذلك في حالة قيام الدائن - ومن غير أى مصلحة شخصية مشروعة - في اتخاذ إجراءاته للحصول على دينه بالنسبة للعقار الذى تصرف فيه لآخر بدلا من اتخاذه بالنسبة للعقار الباقي في ملك هذا المدين ويضطره لذلك إلى تسوية مركزه مع الحائز ومن غير أن يتخلص أيضا من نزع ملكية باقى عقاراته

(استئناف حس محمد واكد ضد موديس يهودا موسى ليفى رئاسة المسير هوربيه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٢)

٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مايو سنة ١٩٣٧

١- حوالة بالدين - قبولها ضمنا أثناء إجراءات سابقة - وفي دعوى مستعجلة - اعتبارها نهائية - حق الدائن بمقتضاها في طلب الحراسة

٢- حراسة قضائية - لتنازل عنها مؤقتا بناء على اتفاق بين - عدم تنفيذه - غير مانع من اعاده طلبها

المبادئ القانونية

١- إذا لم يحصل نزاع ما بالنسبة للتحويل الحاصل والذي سار الدائن بمقتضاه في إجراءات نزع الملكية ضد مدينه سواء كان ذلك أثناء الإجراءات الحاصلة أو في دعاوى مستعجلة سابقة فتلتزم صفة الدائنية لهذا الدائن نهائيا باعتباره محولا اليه ويكون له بذلك الحق في المطالبة بالحراسة القضائية ومن غير أن يحتج ضده ببطالان التحويل لعدم قبول الحوالة طبقا للمادة ٤٣٦ مدنى مختلط

١ - أنظر استئناف ٣١ - ٥ - ١٩١٤ (المجموعة ٢٦ - ٤٠٣)

٢ - مجرد الوعد بتسوية الدين من قبل الدائن وبشروط معينة وترتب عليها قبوله ورفع الحراسة لا يعتبر - الا باتفاق عكسى - استبدال الدين ولا يمنع الدائن - في حالة عدم تنفيذ الاتفاق وبعد مضي وقت كاف - من المطالبة من جديد وبطريق الاستعجال بوضع أملاك المدين تحت الحراسة القضائية

(استئناف شركة التصدير الشرقية ضد ورثة عبد الفتاح ابو ريس رئاسة المسير برتن المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨٨)

٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مايو سنة ١٩٣٧

١ و٢ اختصاص المحاكم المختلطة - في المنازعات الخاصة ببنك

التسليف العقارى - على أساس نظرية المصلحة المختلطة

بعض النظر عما ورد في عقد تأسيسها - وتطبيقا لنظرية

النظام العام - لاخلاف عليها -

المبادئ القانونية

(١) بنك التسليف الزراعى - وهو شركة مصرية مساهمة اشتركت الحكومة في رأس مالها بحق النصف وبعض المصارف المالية الاجنبية بمصر بحق النصف الآخر - ليس مصلحة حكومية - ففي حالة المازعة مع رعايا محليين تكون المحاكم المختلطة مختصة بنظرها رغم كل نص مخالف لذلك في عقد تأسيسها -

(٢) مهما كانت إرادة الحكومة المصرية أو الأفراد فلا يمكن أن يؤثر هذا في التفريق بين اختصاص الجهتين القضائيتين المختلطة والأهلية (١) على أساس نظرية المصلحة المختلطة التى لها صفة النظام العام في محيط النظام القضائى ذاته -

(استئناف بنك التسليف الزراعى ضد وديع هرمس رئاسة المسير برتن - المجلة والسنة المذكورتين ص ٩٢٨)

١ - قارن استئناف مختلط ٢٦ - ٣ - ١٨٩٦ (المجموعة ٨ - ١٨١)

٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ مايو سنة ١٩٣٦

١ - إيجار أشخاص . بناء بمعرفة مقاول . اجراء تصليح فيه بعد اتمامه . غير مانع من التزامه بترميمات أخرى ضرورية .

٢ - مقاول . اقامته بناء فاسدا . رغم موافقة المالك . مسؤوليته . حدها .

المبادئ القانونية

١ - إذا قام المقاول بعد اتمام بناء العقار بأجراء بعض تصليحات لازمة على حسابه الخاص

فان هذا لا يمنع من التزامه بالقيام بعمليات ترميمات أخرى ظهرت ضرورتها فيما بعد .

٢ - إجازة المالك للمقاول باقامة بناء على أساس فاسد لا يؤثر في مسؤوليته (١) اللهم الا إذا لم يكن في نية الطرفين المتعاقدين أن يدوم البناء قائما أكثر من عشرة سنوات

(استئناف البير شامبيون ضد الدكتور لماردو . رئاسة المستر برثن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٩٤)

١ - انظر أحكام ٢٤ - ٦ - ١٩٠٣ (المجموعة ١٥ - ٣٥٩) و ٢٩ - ٤ - ١٩٣٦ (المجموعة ٣٨ - ٢٧٩)

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والأحكام الجنائية			
تفتيش . الأذن به . ظهور جريمة . وجود قرائن تدل على وقوعها . صحة التفتيش . (المادة ٣٠ تحقيق)	١٠ مايو ١٩٣٧	١	١
ضرب أفصى إلى موت . توافر ظرف سبق الأصرار قبل المتهمين . إداتهما (المادة ٢٠٠ / ٢٤)	» » ١٠	٢	٢
إثبات . اعتراف المتهم في محضر البوليس . جواز الأخذ به قانوناً .	» » ١٠	٣	٣
تزوير . ركن الضرر . مخالصة . التزوير فيها بقصد التخلص من فوائد ربوية متنازع فيها . عقاب (المادة ١٨٣ ع)	» » ١٧	٤	٤
دعوى مدنية . الحكم ابتدائياً بادانة المتهم وإلزامه بتعويض . استئناف المتهم . الحكم . الحكم استئنافياً ببراءته . إغفال الدعوى المدنية إغفالاً تاماً . نقض .	» » ١٧	٦	٥
زنا . أدلته . بيانها في المادة ٢٣٨ على سبيل الحصر . وجود شخص بمنزل مسلم بالحمل المخصص للحريم (المادة ٢٣٨ ع)	» » ١٧	٨	٦
تبيد . تسليم نقود على سبيل الوكالة . عدم مشروعية العقد المسلم بمقتضاء المال . اختلاس المال . عقاب (المادة ٢٩٦ ع)	» » ٢٤	٩	٧
وصف التهمة . تغييره . متى يكون مخالفاً بحق الدفاع ؟ . متهم باحراز مخدر . اعتباره شريكاً بالمساعدة في بيع هذا المخدر . عدم الخروج عن وقائع الدعوى الثابتة ، لا إخلال بحق الدفاع .	» » ٣١	١٠	٨
سب . حكم ابتدائي بعقاب متهم وإلزامه بتعويض . تأييد العقوبة استئنافياً ورفض التعويض . لاتناقض . أساسه ليس المقاصة وإنما هو خطأ الجنى عليه .	» » ٣١	١١	٩
(٢) قضاء محكمة النقض والأحكام المدنية			
١ - وقف . محاسبة الناظر . تعيين لجنة لمحاسبته في حجة الوقف .	» » ١٣	١٣	١٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
لا يمنع المحاكم الأهلية من نظر دعوى حساب من مستحق على الناظر ٢ - نفقة . تقدير نفقة مؤقتة . سلطة القاضي الأطلاقية في ذلك . ١ - إثبات . مقاوله بناء . المدعى عليه ليس تاجراً . لا عبء بالصيغة التجارية للعمل - ٢ - نقض وإبرام . حكم . وقوع أخطاء . في بعض تقاريره القانونية . سلامة الحكم في نتيجته . لا نقض . ١ - بيع في مرض الموت . طعن بعض الورثة عليه - ثبوت الطعن . إجازة أحد الورثة له . شرط صحته . استخلاصها من أقوال قررها أمام المجلس الحسي . جوازه . نفاذ البيع في حصة المجيز . دين . استبداله . إثبات الاستبدال . استنتاج حصوله ، ورقة مخالصة . ورقة ملحقة بها مرفقها بصورتها (المادة ١٨٧ مدني) ١ - دعوى بوليصة . تصرفات المدين في أمواله بمقابل . التبرعات . الفرق بينهما في حكم المادة ١٤٣ مدني . التواطؤ بين المدين والمتعاقدين معه . وجوب إثباته - ٢ - دعوى بوليصة . دعوى بطلان رهن . تأسيسها على الصورية . عدم الطعن على الدين الحاصل من أجله الرهن . لا قيام لدعوى بطلان الرهن . دعوى تزوير . أدلة التزوير . إعلانها . مضي ميعاده . الحكم بسقوط الدعوى . جوازي . دليل جديد . تقديمه بعد الميعاد . قبوله . جائز (المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠ مرافعات) (٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية . ١ - الوقف . تعريفه . هو عقده . أي أصل عقد الوقف . ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية . منعها من نظر المنازعات المتعلقة بأصل الوقف . أي أركان العقد وشروط صحته . غيره . تختص به ٣ - وقف في مرض الموت . لا يتعلق بركن الوقف ولا شروط	١٣ مايو ١٩٣٧ » » ٢٠ » » ٢٧ » » ٢٧ » » ٢٧	١٥ ١٦ ١٨ ٢١ ٢٣	١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥
١٦	٢٥ أبريل ١٩٣٦	٢٥	

السنة الثامنة عشرة

فهرست

العدد الاول .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
صحته . ليس من أصل الوقف . - ٤ - أهلية المتصرف . طبقاً لأحوال الشخصية . أهلية الواقف . لا يدخل فيها مرض الموت . عقد الواقف في مرض الموت . صحته في ذاته . ليس شرطاً من شروط صحته . - ٥ - حق الوارث . يستمد من الشرع . الطعن في تصرف مورثه . هو طلب إبطاله . كطلب تبعية لدعوى المطالبة بحقه الميراثي . عدم تعلقه بأصل الوقف - ٦ - بطلان العقد . في مرض الموت . بطلان نسبي . غير متعلق بأصل العقد - ٧ - وارث . اعتباره من الغير . بالنسبة لتصرفات مورثه . بقصد حرمانه . حاله بالنسبة للوقف . غير متعلق بأصله - ٨ - المادة ١٦ من لائحة الترتيب . نصها دال على التخصيص والتقييد . فيما يتعلق بأصل الوقف .			
- ١ - اتفاق بين مؤجر ومستأجر . على مضاعفة الأجرة - في حالة تكرار الزراعة الواحدة . أو الزيادة عن المقرر زراعته . مشروعيته - ٢ - زيادة الأجرة في حالة حصول مخالفة للعقد . لا تعتبر تمويضا - ٣ - زيادة الأجرة . اعتبارها شرطاً جزائياً . شرط الحكم بها . حاله - ٤ - تكليف بالوفاء . تعهد بالامتناع عن فعل شيء . لا محل له	١٦ مارس ١٩٣٧	٣٥	١٧
حكم مرسى المزداد . استلام صورة تنفيذية منه . شرطه . أداء الالتزامات التي يقررها القانون . الاعفاء من دفع الثمن . مع وجود ارباب ديون مسجلة . غير مؤثر .	» » ١٦	٣٨	١٨
استئناف . دفع بعدم قبوله . للاتفاق على أن الحكم نهائي . النزاع حاصل على الصفة وصحة التحويل الحاصل عن عدمه . شرط التحكيم . غير متعلق به . رفض الدفع وقبول الاستئناف .	» » ٢٣	٤١	١٩
معارضة في تنبيه نزع ملكية . من اختصاص المحكمة المرفوع أمامها دعوى نزع الملكية . ذكره ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بالنسبة	» » ٢٣	٤٢	٢٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
لنزع الملكية الحاصل من الحكومة . غير مؤثر على هذه القاعدة ١ - حكم صحة التوقيع . عدم أمر المحكمة بتسجيله . غير مؤثر ٢ - حكم غيابي بصحة الامضاء . إعلانه . كاف . مانع من سقوطه ٣ - حكم غيابي بصحة التوقيع . عدم اعلانه في بحر الستة شهور . سقوط الحق فيه . ليس من النظام العام . قبوله صراحة أو ضمنا ولو بعد الميعاد . مانع من سقوطه . عقد القسمة . عدم تسجيله . لا يوجب فسخه أو بطلانه . طلب صحة التوقيع . لاتمام هذا الاجراء . لازم . تصرف . من محجور عليه للغفلة . قيام سبه وقت التصرف بالذات . ثبوت علم المتصرف إليه بحالته . وعدم دفع ثمن . بطلانه ١ - استئناف . عن قرار قاضي اليوع . في غير حالة الحكم بالبيع . ميعاده . طبقا للقواعد العامة - ٢ - استئناف . عن قرار قاضي اليوع . برفض طلب انتهاء دعوى البيع . جوازه - ٣ - مرسى مزاد . بعد زيادة العشر . عدم قيام الراسى عليه المازاد بالدفع بعد الانذار . إعادة البيع على ذمته . صحته ١ - اضراب . عن العمل في مصنع . طلبا لزيادة الأجرة . فسخ العقد ورفت العمال المضربين - ٢ - مسئولية صاحب المصنع عن الاضرار الحاصلة للعمال أثناء عملهم أو بسببها . معدومة . (٤) قضاء المحاكم الكلية ١ - تقادم . بالنسبة لمحكوم عليه في جنائية . غير معتبر من مفقودى الأهلية . سريانه عليه - ٢ - محكوم عليه في جنائية . حقه في التصرف في أمواله بالوقف والايضاء وغيره . تعاقد مع الغير بواسطة القيم عليه . - ٣ - قوة قاهرة . بالنسبة لمحكوم عليه في سجنه . لا تعتبر كذلك . ولا توقف التقادم .	٢٣ مارس ٩٣٧	٤٣	٢١
	١٣ ابريل ٩٣٧	٤٦	٢٢
	» » ١٣	٤٩	٢٣
	» » ٢١	٥٣	٢٤
	» » ٢٥	٥٥	٢٥
	٦ مارس ٩٣٧	٥٦	٢٦

السنة الثامنة عشرة

فهرست

العدد الاول

نوع الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧	٦٣	٣٠ مارس ١٩٣٧	وصية . اختصاص المجلس الملى الانجلى بها طبقا للأمر العالى الرقم أول مارس سنة ١٩٠٢ . لاحق للحاكم الاهلية فى نظرها
٢٨	٦٧	٣٠ » »	وصية . اختصاص المجلس الملى القبطى الارثوذكسى بنظرها دون المحاكم الاهلية .
٢٩	٧٠	٢٢ ابريل ١٩٣٧	مسئولية . ناظرو وقف . وكيل لإدارة الوقف . شخصية معنوية . إهماله أو تقصيره . موجب لما .
٣٠	٧٢	٢٥ » »	اختلاس أشياء محجوز عليها ، مجرد نقلها خوفا من التلف أو الضياع . غير معاقب عليه . تصرف المالك فى متاعه المحجوز عليه خطأ . لا يدينه أيضا .
٣١	٧٤	٣١ ايو ١٩٣٧	١ - حق . سوء استعمال الحق . الغرض الاساسى هو الأضرار . عدم جواز التمسك به - ٢ - استعمال الحق بغير مصلحة . إساءة . وجوب رفع الضرر - ٣ - إساءة فى استعمال الحق . الجزاء مالى أو عينى أو إزالة العمل .
٣٢	٧٩	١٢ يوليو ١٩٣٧	طلب إخلاء . القيمة المقدرة . بمعرفة قلم الكتاب أقل من عشرين جنيا . لا توجد مدة باقية . غير معين القيمة . جواز استئنافه .
٣٣	٨٠	٢٦ مايو ١٩٣٧	١ - اختصاص قاضى الاخالة . تقدير الدليل الموضوعى . لازم . - ٢ - قرار حفظ . صادر من رئيس النيابة . كتاب مسبب وموقع عليه ومؤرخ . كفايته طبقا للبادة ٤٢ تبج - ٣ - اعتراف فى القانون المصرى كالفرنسى . بخلاف القانون الانجليزى . محل تقدير المحكمة .
			(٥) القضاء المستعجل
٣٤	٨٨	١٢ اكتوبر ١٩٣٥	حراسة قضائية . عمل تحفظى استثنائى . الغرض منها . الحصول على ديون . ليس منها - ٢ - حراسة قضائية . للحصول على الديون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
أحوالها . حالة ربيع الوقف . حالة الدائن المرتهن أو صاحب حق الاختصاص عند نزع الملكية وحالة الاتفاق عليها - ٣ - حراسة لسداد باقي ثمن عقار . عدم تسجيل البائع لعقد البيع . إهماله . خطأه عليه	.		
تأجير . من شريك في عين على المشاع . اختلاف الآراء بشأن صحته من عدمه . تعلقه بأصل الحق . عدم اختصاص القاضي المستعجل بطلانه .	٢٨ يناير ١٩٣٧	٩١	٣٥
اشكال . معناه . مرماه . إيقاف التنفيذ - ٢ - سند الدعوى . حكم ليس خاليا من النزاع . لا يعتبر باطلا . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة برفع الحجز المترتب عليه - ٣ - حكم غرامة . صادر ابتدائيا . ليس نهائيا . عدم جواز التنفيذ به . حق قلم الكتاب وحده - ٤ - قاضي الأمور المستعجلة . مدى سلطته في أمر إيقاف التنفيذ بالبيع . بالنسبة للغرامة المحكوم بها ابتدائيا . طلب رفع دعوى براءة ذمة .	١٩ يوليو ١٩٣٧	٩٣	٣٦
حجز تحفظي . تحت يد الحاجز بناء على حكم تنفيذي صادر ضده . مانع من الوفاء . الإيداع . شرط لإيقاف التنفيذ بالبيع ضده . واجب المحضر كذلك .	٣١ » »	٩٦	٣٧
(٦) قضاء المحاكم الجزئية			
معارضة . في حكم غيابي . صادر بتثبيت حجز تحفظي وجعله حجراً تنفيذياً . ومعلن . اعتباره ورقة متعلقة بالتنفيذ . أو مذكور فيها حصول التنفيذ . عدم رفع المعارضة في بحر ٢٤ ساعة . عدم قبولها	١٦ أبريل ١٩٣٦	٩٧	٣٨
١ - المحامي بمصر . يشترك في عمل المحامي ومحضر الدعوى في فرنسا . مسئولية في هذه الحالة . بقدر عمله في كل منهما	١٤ فبراير ١٩٣٧	٩٩	٣٩

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢ - مسئولية المحامي . أحوالها . بيان .			
١ - دعوى إثبات صحة التعاقد . حقيقتها . هي التزام بنقل الملكية . بمقتضى حكم - ٢ - دعوى إثبات صحة التعاقد . سندها المادة ١١٧ مدني . غياب المدعى عليه فيها غير مانع من الحكم عليه بمصاريفها .	٢٨ فبراير ١٩٣٧	١٠٣	٤٠
١ - ايجار اشخاص . فسخ العقد بغير التراضي . جواز المطالبة بالتعويض . حدوده - ٢ - رفت بعد الحصول على شهادة بحسن السير والسلوك وفي وقت غير مناسب . لا محل للتعويض .	٦ مارس ١٩٣٧	١٠٥	٤١
١ - مستأجر . حقه شخصي - ٢ - دعوى استرداد الحيازة . لمنع تعرض بالقوة للعين المؤجرة . جوازها للمستأجر دون دعوى اليد - ٣ - تعرض قانوني . حق المستأجر بالنسبة له . طلب حماية وضع يده أو فسخ عقد الايجار مع الضمان .	٦ ابريل ١٩٣٧	١٠٦	٤٢
١ - أوراق المحضرين . البيانات الخاصة بها . إغفالها . بطلانها - ٢ - أوراق المحضرين . اعلانها بالنسبة للأشخاص الغير معلومة لهم محل بالقطر المصري بعد التحريات اللازمة . اعلانها للنيابة العمومية - ٣ - دعوى نزاع ملكية . اعلانها للنيابة . دون محل المعلن الصحيح . بطلانها . وبطلان الاجراءات جميعها	١٠ مايو ١٩٣٧	١٠٩	٤٣
(٧) قضاء المحاكم المختلطة			
استئناف . مطالبة الضمان ابتداءً بالتعويض عن نتائج ادارة الحارس . تعديل الطلب إلى المطالبة بالتضامن استئنافياً . طلب جديد . عدم قبوله .	٧ مايو ١٩٣٦	١١١	٤٤
حكم بالتصديق على صلح في تقييسة . وجوب تسجيله . لنفاذ حق الرهن لصالح الدائنين . إغفاله . عدم الاحتجاج على مشتر من سجل	٧ » »	١١١	٤٥
١ و ٢ - عقار بالتبعية . آلات زراعية . صفتها كمتقول . اعتبارها . حكمه .	٧ » »	١١١	٤٦

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧	١٢ مايو ١٩٣٦	١ و ٢ - تعهدات . شرط جزائي . حالة التنفيذ الجزئي أو عدم التعويض . الضرر الحاصل . علاقة الشرط به ، انتفاء الضرر أصلا رغم الشرط الجزائي . رفض التعويض
٤٨	١٢ » »	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . بقسمة عقار وبيعه ، رغم وجود رهن حيازي باطل . مقرر - ٢ - استئناف . دفع بطلان رهن حيازي أمامه . لا يعتبر طلبا جديدا - ٣ - رهن حيازي . على المشاع في عقار . شرط الحيازة معدوم . بطلانه .
٤٩	١٣ » »	(١) اختصاص القضاء المختلط . إفلاس تاجر . المدين والدائن وطنيان . وجود دائنين مرتين أجنب . مصلحة مختلطة . ثابت . ٢ - تاجر . انقطاعه عن العمل التجاري . ديونه سابقة . جواز اشهار إفلاسه - ٣ - تاجر . اقراضه مبالغ جسيمة . اعتبارها لحاجات التجارة . - ٤ - اختصاص عقارى . قيده . لادليل على التوقف عن الدفع - ٥ - اشهار إفلاس . ميعاد التوقف عن الدفع . البروتستات الحاصلة . لا تحدده .
٥٠	١٣ » »	ايجار أشياء - محل معد لصنع شئ . لا يعتبر مصنعا . مواعيد التنبية بالنسبة له . كالمقرر بالمادة ٤٦٨ مدني مختلط
٥١	١٤ » »	نزع ملكية للنفقة العامة . الاستيلاء على العقار . قيل الاجراءات المتبعة قانونا . موجب للتعويض .
٥٢	١٤ » »	١ - تحكيم . النص على اختيار المحكمين لثالث . استئناف حكمهم . قابليته له - ٢ - مقاوله مباني . عدم تحديد الفئات المتفق عليها بالتفصيل . لا يعتبر اتفاقا بالجملة - ٣ - تحكيم . عدم النص على استئناف الحكم . مراعاة قراعد العدل .
٥٣	١٤ » »	١ و ٢ - شوارع . مقامة بمعرفة المالك بعد تقسيم أراضيه . الانتفاع بها للجمهور ومصالح عامة . استعمالها كذلك بمعرفة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
شركات ذات امتياز عام . تخصيصها كذلك . عدم جواز إزالة هذه المنافع العامة . نتائجها - ٣ - ملكية . اكتسابها بمضي المدة . لخدمة المصلحة العامة بعد تخصيصها كذلك . جوازه - ٤ - طريق عام . استخدامه كذلك . الفرق بينه وبين الطريق الخاص . أحواله			
١ - تركة . ديون التركة . وتعددات الورثة قبلها . التزامهم سداد الديون . وايداعها في الخزينة على ذمة الدائنين - ٢ - تركة . مستغرة بالديون . أيلولتها لذمة الدائنين . توزيع الدين بنسبة حقوق كل منهم . حالة الوارث الدائن . مساواته بغيره من الدائنين . تمسكه بالمقاصة غير جائز	١٤ مايو ١٩٣٦	١١٥	٥٤
٢٠١ - نزاع ملكية . راسى عليه مزاد . حالة التعرض . واستحقاق بعض العقار المنزوع ملكيته . المطالبة بتخفيض الثمن . المعارضة في قائمة التوزيع المؤقت . قوات ميعادها . القائمة النهائية . حالة الراسى عليه المزاد . استثناء منها	» » ١٩	١١٥	٥٥
٢٠١ - حجز عقارى - عقداً بجار ثابت التاريخ - تجديده بدونه . تسجيل تنبيه نزاع الملكية قبله . عدم الاحتجاج به ضد الدائن نازع الملكية - ٣ - قاضى الأمور المستعجلة . عدم اختصاصه بالفصل في صورية عقد ايجار من عدمه - اختصاصه بتقدير ظروف الصورية . وعدم نفاذه لتسليم الحارس القضائى	» » ٢٠	١١٦	٥٦
١ - النقل النهري - خطأ رئيس صندل - في مناورة حاصلة لمنع تصادم . لا يعتبر خطأ جسيماً - ٢ - الخطأ الجسيم - في الملاحة النهرية - تقديره حسب العرف الثابت - ٣ - تأمين - دفع المؤمن القيمة خطأ - حقه في مطالبة الفاعل بالتعويض بطريق الحلول	» » ٢٠	١١٦	٥٧
٤ - خطأ جسيم . الغش . الفارق بينهما			
١ - صورية . جواز اثباتها بجميع الطرق - ٢ - اعتراف -	» » ٢٦	١١٦	٥٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
غير قابل للتجزئة . التمسك به . في حالة عدم الاثبات بأي طريق آخر ١ و ٢ - بيع الديون والحوالة . الضمان فيها . حق الضامن في الرجوع بكامل الدين - اعتباره موكلا توكيلا ضمناً	٢٦ مايو ١٩٣٦	١١٧	٥٩
١ - طلبات . تعديلها . حق المدعى في ذلك . في نطاق الطلبات الأصلية . توجيهها في الجلسة وإعلانها للخصم الغائب - ٢ - استئناف . حق التصدي . شامل لكامل الموضوع - ٣ - بيع نزع الملكية . حق الحائز للعقار . مداه - ٤ - بيع . الشرط العاسخ . المبني على مخالفة العقد . مطلق - ٥ - رهن . نزع الملكية . تجزئة الرهن . مداه . حدوده	٢٦ » »	١١٧	٦٠
١ - حوالة بالدين . قبولها ضمناً أثناء إجراءات سابقة . وفي دعوى مستعجلة . اعتبارها نهائية . حق الدائن بمقتضاها في طلب الحراسة - ٢ - حراسة قضائية . التنازل عنها مؤقتاً بناء على اتفاق معين . عدم تنفيذه . غير مانع من إعادة طلبها	٢٧ » »	١١٨	٦١
١ و ٢ - اختصاص المحاكم المختلطة - في المنازعات الخاصة بينك التسليف العقاري . على أساس نظرية المصلحة المختلطة بغض النظر عما ورد في عقد تأسيسها . وتطبيقاً لنظرية النظام العام . لاختلاف عليها .	٢٧ » »	١١٨	٦٢
١ - إيجار أشخاص . بناء بمعرفة مقاول . اجراء تصليح فيه بعد اتمامه . غير مانع من التزامه بترميمات أخرى ضرورية - ٢ - مقاول . إقامته بناء فاسدا . رغم موافقة المالك . مسئولية . حدها .	٢٧ » »	١١٩	٦٣

مجموعة القواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض والأبرام في المواد المدنية

هذه المجموعة تشتمل القواعد القانونية التي قررتها أحكام الدائرة المدنية لمحكمة النقض والأبرام الصادرة في المدة من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ (أى من بداية عملها) لغاية آخر السنة القضائية السادسة (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٦) مع أهم الأحكام الصادرة في هذه المدة وعليها هوامش قيمة ومذيلة بفهرسين أحدهما هجائي والآخر جاري على حسب ترتيب مواد القانون ومجدول بالأحكام التي لم تنشر برمتها مبين فيه مواضع نشرها بالمجموعة الرسمية أو بمجلة المحاماه وقد أخرجها حضرة الاستاذ محمود احمد عمر سكرتير محكمة النقض والأبرام على نسق بمجموعته الجنائية ترتيبا وطبعاً . ولا شك أن رجال القانون يقدرون فائدة هذه المجموعة النفيسة التي تعتبر بحق مرجعا من أوثق المراجع في مسائل القانون المدني وقانون المرافعات .

ومجلة المحاماه تهنيء واضع هذه المجموعة على مجهوداته الموفقة المتواصلة في خدمة القانون .

قضاء الأمور المستعجلة

وضع حضرة الاستاذ محمد علي راتب وكيل نيابة الأزبكية الآن وقاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الكلية الأهلية سابقا — مؤلفا قبا في « قضاء الأمور المستعجلة » تناول فيه بحث كل ما يتعلق بالقضاء المستعجل من جميع نواحيه شاملا لأبحاث متعددة عن هذا القضاء في فرنسا وفي المحاكم المختلطة والأهلية ولقد كان المشتغلون بالقانون في حاجة قصوى إلى مثل هذا المؤلف القيم ، ولاغنى عن الاطلاع على محتويات هذا السفر الفريد في نوعه . وقد صدره بكلمة افتتاحية جامعة لحضرة صاحب المعالي الأستاذ محمد صبرى أبو علم وهي شهادة ناطقة غنية عن أى إسهاب .

وقد سد هذا المؤلف القيم فراغا كبيرا وهو خير معين لحل المشكلات القانونية التي تعرض للقاضى أو للمحامى في هذا النوع من القضاء . وتقدر مجلة المحاماه المجهود الذى بذله حضرة المؤلف في وضع هذا الكتاب وتثنى عليه الشاء المستطاب

المحكمة

مجلة قضائية

نقد هاتفاً للمامة

السنه الثامنة عشرة

اكتوبر سنة ١٩٣٧

العدد الثاني

(سعد زغلول)

نريد تشريعاً يحفظ الحرية سعتها وللنظام كيانه

Les hommes ne pouvant vivre sans tyrannie la plus acceptable
est encore celle des lois

Gustave Le Bon

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بأدارتها ترسل بعنوان « ادارة مجلة المحاماة وتحريرها »
بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقا)

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشر في هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد	
٣	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
٥	» » » » » المدنية
٦	» » » استئناف مصر الكلية الأهلية
٦	» » المحاكم الكلية
١	حكم صادر من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة مصر الأهلية
٤	أحكام صادرة من القضاء المستعجل بمحكمتي مصر واسكندرية الكليتين
٤	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٢٠	حكماً صادراً من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة

لجنة التحرير

محمد يوسف — رافع اسكندر

قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية (١)

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة زكي برزى بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك
واحمد مختار بك مستشارين وحضرة الأستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف)

٦٤

٧ يونيو سنة ١٩٣٧

نقض وإبرام . أسباب الطعن . تقديمها . ميعاده . العبرة
بوصولها فعلا إلى قلم الكتاب . وضعها بمكتب البريد
في الميعاد القانوني . وصولها إلى القلم بعد ذلك . لا تقبل .

المبدأ القانوني

العبرة في تقديم أسباب الطعن بطريق
النقض والإبرام هي بوصول تقرير هذه
الأسباب فعلا إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد
القانوني . فإذا سلمت الأسباب إلى مكتب
البريد أو إلى أية جهة أخرى كان المعول عليه
هو تاريخ وصولها فعلا إلى أحد قلمي الكتاب
أنفى الذكر في الميعاد وليس تاريخ تسليمها
إلى أية جهة أخرى .

المحكمة

« حيث أن الطاعن قدم وجها لطعنه هو عدم
ختم الحكم في الميعاد فنحته هذه المحكمة في ١٠
مايو سنة ١٩٣٧ مهلة عشر أيام ليقدم ماعسى أن
يكون لديه من الأسباب وهي المدة المقررة قانونا
لهذا الغرض فكان منه أن حرر أسبابا لطعنه بعث
بها إلى قلم كتاب محكمة النقض بطريق البريد
فوصلت هذا القلم في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٧ أى بعد
أن انتهى الميعاد الممنوح وكان غلاف التقرير يحمل
ختم مكتب البريد بما يفيد أن الطاعن سلم تقريره
إلى مكتب البريد في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ .

« وحيث أن العبرة في تقديم أسباب الطعن
بطريق النقض والإبرام في الميعاد هو وصول
التقرير الخاص بها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت
الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض والإبرام وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة
حامد بك فهمي المستشار بهذه المحكمة

(طامن احمد محمد عبد العال ضد النيابة رقم ١٢١٤ لسنة ٧٢ ق)

٧ يونيو سنة ١٩٣٧

(المادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)
المبدأ القانوني

المحكمة

» وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون نمرة ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات لا تعتبر الا مزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية وغير الرسمية المحتوية على مورفين مادة مخدرة معاقبا على احرازها إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها ٢ في الألف على الأقل ومؤدى ذلك أنه إذا لم تبلغ نسبة المورفين ذلك المقدار في تلك الأمزجة والمستحضرات فلا يعتبر الجوهر مخدرا فيتعين حينئذ لاستحقاق العقاب في حالة إحراز هذه المركبات أن يبين الحكم القاضى بالعقوبة نسبة المورفين فيها. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين تلك النسبة في المستحضر المضبوط فيكون ناقص البيان إذ يتعذر على محكمة النقض في هذه الحالة مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما ويتعين إذا نقضه ولا محل اذا لبحث الوجه الآخر من الطعن .

(طعن محمد دسوقي إبراهيم ضد النيابة رقم ١٤٦ لسنة ٧ ق)

٦٦

٧ يونيه سنة ١٩٣٧

قتل عمد . نية القتل . استنتاج المحكمة توافرها من تصويب
آلة نارية . الى مقتل من جسم المجنى عليه . عدم تمام
الجريمة . عدم بيان الموضع الذي اعتبر مقتلا . نقض .
المبدأ القانوني

اذا دللت المحكمة على توافرية القتل العمد
لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (هي آلة
نارية) وتصويبها نحو المجنى عليه الى مقتل من
جسمه ثم أضافت الى ذلك أن الجريمة لم تتم
لسبب خارج عن ارادة المتهم هو انفراج ساقى
المجنى عليه صدقة عند اطلاق العيار عليه مما
جعل المقدوف يصيب جلبابه فقط دون
جسمه ولم تبين الموضع الذي اعتبرته مقتلا
فان المحكمة تكون قد استنتجت نية القتل من
واقعة غير مبينة لانه من الممكن عقلا أن يكون
المتهم قد أطلق العيار نحو ساقى المجنى عليه
ومع عدم بيان المحكمة كيف اعتبرت هذا الموضع
مقتلا من الجسم تكون محكمة النقض عاجزة
عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة
في الحكم تطبيقاً سليماً وهذا يقضى نقض الحكم .

المحكمة

» حيث ان حاصل الوجه الثالث من أوجه
الطعن أن المحكمة عند تدليلها على نية القتل لدى
الطاعن قالت أنها ثابتة من استعمال آلة قاتلة
وتصويبها في مقتل مع أن الثابت أن الثقوب التي

وجدت بجلباب المجنى عليه لم تكن أمام مقتل مما
يجعل تدليل المحكمة في غير محله
» وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه أن
المحكمة دلت على نية القتل العمد لدى الطاعن
باستعماله لآلة قاتلة وفي آلة نارية وتصويبها نحو
المجنى عليه على مقتل من جسمه وإصابة ملابسه
فقط ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن ارادته وهو
صدقة انفراج ساقى المجنى عليه عند إطلاق العيار
عليه مما جعل المقدوف يصيب جلبابه فقط دون
جسمه .

» وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يبين الموضع
الذي اعتبره مقتلا من جسم المجنى عليه واكتفى
بالقول أن الطاعن صوب الآلة النارية نحو المجنى
عليه على مقتل من جسمه ثم أضاف بعد ذلك أن
الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة القاتل وهو
صدقة انفراج ساقى المجنى عليه عند إطلاق العيار
عليه مما جعل المقدوف يصيب جلبابه فقط دون
جسمه وهذا يمكن أن يؤدي عقلا إلى أن الطاعن
عند ما أطلق العيار صوبه نحو الساقين ولكن
المحكمة لم تبين كيف يكون هذا الموضع مقتلا
من الجسم وهذا النقص في البيان يعيب الحكم لانه
بهذا الوضع تكون المحكمة استنتجت نية القتل
من واقعة لم تبينها مما يمنع محكمة النقض من مراقبة
تطبيق القانون تطبيقاً سليماً على الواقعة الثابتة في
الحكم .

» ومن حيث لما تقدم يتعين نقض الحكم
المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات
للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى
(طعن يوسف عبدالقائم ناصف ضد النيابة رقم ١٤٦٥ سنة ٧)

قضاء المحكمة التقيضية لإبرام المدنى

٦٧

٣ يونيه سنة ١٩٣٧

مستراية تقصيرية . أساسها . حكومة . مشروع عام . احتمال

حصول ضرر منه . عمله بطريقة فنية . لا مسئولية .

(المادة ١٥٣ من القانون المدنى)

المبدأ القانونى

المسئولية التقصيرية لا ترتب إلا عن خطأ يجر الى ضرر . والحكومة فى هذا كبقية الأفراد لا تسأل عن الضرر إلا إذا كان قد حدث عن خطأ وقع منها . وإذن فهى غير مسئولة عن الضرر الذى يحتمل حصوله من مشروع عام قامت به مادام هذا المشروع قد عمل بطريقة فنية .

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على وجهين : الأول - بطلان الحكم المطعون فيه لأن أسبابه جاءت مبهمه بجملة غير كافية ويقول الطاعن فى بيان ذلك أن محكمة أول درجة استندت فى قضائها بالتعويض على ماثبت لها من تقرير الخبيرين المعين أولها فى دعوى اثبات الحالة والثانى فى الدعوى الموضوعية وقد اتفق الخبيران فى رأى على أن الرشع الذى أضر بأرض الطاعن وأتلف مباني منزله ناشئ من تسرب مياه الجناية التى انشأتها وزارة الاشغال من غير أن تتخذ من أعمال الحيطه ما يكفل عدم تسرب المياه للملكه فلما ألغت محكمة الاستئناف هذا الحكم لم ترد على أسباب الحكم المستأنف ولا على تقريرى الخبيرين اللذين أخذ بهما ذلك الحكم وأصبحت جزءا منه وهذا يبطل الحكم المطعون فيه

— الثانى — مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد المسئولية المقررة فى المادة ١٥٣ من القانون المدنى ويقول الطاعن أنه يكفى للحكم بالتعويض لمن أصابه ضرر ناتج عن الأعمال العامة التى تقوم بها الحكومة أن يثبت وقوع الضرر فقط ولو لم يكن هناك خطأ ما وعلى ذلك فما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا مسئولية على الحكومة من الاضرار المحتمل حصولها من مشاريعها العامة مادام أنه لم يقع منها إهمال أو خطأ فى تنفيذها جاء مخالفا للقانون .

« وحيث أنه بالنسبة للوجه الأول فإنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذكر موضوع دعوى الطاعن وما قرره كل من الخبيرين من أن الضرر الذى يطالب المدعى عليها بتعويضه راجع إلى إنشاء الجناية التى رشحت مياهها إلى أرضه فأتلفت الزرع وأحدثت صدع المباني وما قدره كل منهما تعويضا لهذا الضرر - ذكر بعد ذلك ما يأتى :

« وحيث ان هذه المحكمة لا تطعن لتقرير « الخبيرين إذ الثابت أن الجناية المشار اليها « أنشئت بمحاذاة ترعة السبخة وان المياه « لا تمر بها إلا لمدة المناوبات ثم تظل بعد « ذلك جافة ولا يمكن أن تتأثر أطيان « المستأنف ضده من مرور المياه بالجناية « أكثر من تأثرها بمياه ترعة السبخة التى « تغذى الجناية والتى تمر بها المياه بصفة « مستديمة ومنسوبها بطبيعة الحال أعلى من « منسوب الجناية أو مواز له . « وفى هذا الذى ذكره الحكم المطعون فيه من نقي نسبة الرشع

إلى مياه الجناية للأدلة التي ما قبلها ما يكفي للرد على أسباب حكم محكمة الدرجة الأولى وعلى تقريرى الخبيرين ولذا يتعين رفض هذا الوجه .

» وحيث بالنسبة للوجه الثانى فان المحكمة لم تخطئ فى نفي المسئولية عن الحكومة لعدم وقوع خطأ أو إهمال منها فان المسئولية التقصيرية لا تترتب إلا عن خطأ والحكومة فى هذا كبقية الأفراد وقد جاء فى الحكم المطعون فيه أن الحكومة لا يمكن أن تكون مسئولة عن الضرر المحتمل حصوله من مشاريعها العامة مادامت تلك المشاريع عملت بطريقة فنية . وعلى ذلك يتعين رفض هذا الوجه أيضا

(طعن يعقوب بك بياوى حضر عنه الأستاذ سباحى بك ضد وزارة الأشغال رقم ١١ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعمدة محمد لبيب عطية باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه باشا ومحمد فهمى حسن بك وحامد فهمى بك وعلى حيدر حجازى بك مستشارين وحضرة صاحب العزة ذكى خير الابونجى بك وكيل نيابة الاستئناف)

٦٨

٣ يونيه سنة ١٩٣٧

نزع ملكية . الاملاك الزراعية الصغيرة . عدم جواز توقيع الحجز عليها . مناطق . تحصيل كون المالك مزارعا أو غير مزارع . موضوع .

(القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦)

المبدأ القانونى

ان القيود والشروط الخاصة بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة مقصورة بنص القانون الذى وضعها على من تكون مهنته هى الزراعة ويكون وقت نشوء الدين غير مالك لأكثر من خمسة أفدنة . أما التاجر أو المحترف بحرفة أخرى يعتمد عليها فى

رزقه فلا ينطبق عليه هذا القانون . وتحصيل كون مالك الأرض زارعا أو غير زارع هو مما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى ولا يدخل فى رقابة محكمة النقض .

المحكمة

» حيث ان الطعن بنى على ثلاثة وجوه يحصل الوجهان الأول والثانى منها فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه وتقول الطاعنة فى بيان هذين الوجهين أن قانون الخمسة الأفدنة شرع لحماية أصحاب الملكية الصغيرة متى كان صاحبها قد جعلها أساسا لمعيشته معتمدا عليها فى حياته سواء كان يزرع بنفسه أم بواسطة غيره وسواء أكان مقيما بالأطيان أم بعيدا عنها ولكن محكمة الاستئناف قد خالفت روح هذا القانون باعتمادها فى حكمها بعدم حماية هذا القانون لها على القول بأنها متزوجة بوكيل محام وتقيم معه فى مصر . أما الوجه الثالث فبناءه الاخلال بحق الدفاع بمقولة أن القضية عند ما حجزت للحكم تصرح للطاعنة بتقديم صورة من حكم محكمة النقض والابرام الصادر فى مثل موضوع الدعوى الحالية فى القضية رقم ٥ السنة السادسة القضائية فقدمت مع هذا الحكم صورة ائذار التشرذ الذى علمت بعمله لزوجها الذى هجرها ويعاشر غيرها فرفض فلم الكتاب قبوله وكان يتعين على المحكمة مدأجل الحكم لتقديم الانذار

» وحيث ان محكمة الاستئناف عند الكلام على قانون الخمسة الأفدنة قالت « وبما أن » « المستأنف عليها الأولى دفعت بعدم » « جواز جواز نزع ملكيتها » « وبما أن هذا القانون لا يحصى إلا صغار » « الزراع الذين ليس لهم من الاطيان وقت »

- «نشوء الدين إلا خمسة أفدنة أو أقل ولا يعتبر»
«زارعا طبقا لنص هذا القانون إلا من كانت»
«حرفته الأصلية الزراعة»
«وبما أنه لم يقدّم دليل على جانب الست»
«استيرة مرقس المذكورة على أنها تتخذ الزراعة»
«حرقة للتعيش منها بأن تزرع بنفسها أو تستعين»
«في ذلك بأشخاص آخرين إذ أن كل ما تستند»
«عليه في أنها تبشر زراعة أطيانها ما جاء»
«بعريضة الاستئناف خاصا باعلانها وأنه حجز»
«عليها إداريا للأموال المستحقة بعد انذارها»
«بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ وأنه حجز عليها»
«أيضا في ٢٠ إبريل سنة ١٩٣٤ وعينت حارسة»
«على ما حجز عليه ولا يفيد محضر الحجز الرقم»
«٢٠ إبريل سنة ١٩٣٤ إلا أنها وادّعت اليد»
«على أطيانها وأنها خوطبت في شخص زوجها»
«فؤاد إبراهيم كما أن الاعلان الذي تملك به»
«ما هو إلا إخطار بتأجيل بيع المحجوز عليه»
«إداريا نظير المال أما عريضة الاستئناف فكل»
«ما ورد بها أنه عند اعلان الست استيرة بمنزل»
«زوجها قرر الزوج المذكور أنها لا تقيم معه»
«في تاريخ الاعلان بل تقيم ببلدتها فيشأ بمركز»
«اشمون لحصول شقاق بينهما . وكل هذا»
«لا يدل على أنها تحترف بالزراعة وبالعكس ذلك»
«قد ثبت أنها متزوجة من فؤاد إبراهيم وكيل»
«محام وأنها تقيم معه بالقاهرة . وذلك من عقد»
«الرهن الرسمي المؤرخ في ٢٣ سبتمبر سنة»
«١٩٢٧ إذ ورد به أن الست استيرة مرقس»
«أسعد تقيم مع زوجها فؤاد إبراهيم هلال»
«ببحارة درب الخف بقسم باب الشرعية ، ومن»
«عقدى البيع الوقائي المؤرخين في ٧ أغسطس»
«سنة ١٩٢٣ اللذين ورد بهما أيضا أنها تقيم»
«في القاهرة بالجهة المذكورة وقد أعلنت الست»
«المذكورة في ٢١ يناير سنة ١٩٣٤ بتبنيها نزع»
«الملكية . وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٥»
«بعريضة نزع الملكية بالقاهرة بمنزل زوجها»
«وخوطبت في دعوى نزع الملكية مع شخصها»
«وبما أنه من كل ما تقدم ترى المحكمة أن»
«استيرة مرقس أسعد لم تكن من صغار الزراع»
«الذين يحميمهم القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣»
«المعدل»
«وحيث أن الواضح من هذا البيان أن محكمة»
«الاستئناف - بعد أن ذكرت دفع الست استيرة»
«وضعت القاعدة القانونية التي يجب تطبيقها على»
«صورة الدعوى وهي لا تختلف في وضعها عما»
«استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن القيود»
«والشروط لحظر الحجز على أملاك الزراع مقصورة»
«بنص القانون على كون المدين زارعا بمهنته لا تاجرا»
«أو محترفا مهنة أخرى يعتمد عليها في رزقه وكونه»
«وقت نشوء الدين لا يملك أكثر من خمسة أفدنة»
«ثم أوردت المحكمة جميع الأدلة التي تتركن عليها»
«الطاعة لتأييد دفعها وبحث هذه الأدلة وناقشتها»
«وأنت على أصل ملكيتها لهذه الأطيان وتاريخ»
«تملكها لها وأوضحت المحكمة أنها كانت تقيم مع»
«زوجها في هذا التاريخ وخلصت من كل ذلك إلى»
«القول بأن الست استيرة ليست من صغار الزراع .»
«وحيث أنه لا غبار على الحكم المطعون فيه»
«لأن جهة تأويل القانون ولأن جهة تطبيقه على»
«أن جميع ماتعبيه الطاعة على هذا الحكم مما يتعلق بفهم»
«الواقع في الدعوى وهذا ما لا يدخل تحت رقابة محكمة»
«النقض ولذا يتعين رفض الوجهين الأول والثاني .»
«وحيث أن الوجه الثالث متعين الرفض»
«أيضا لأن وقت تقديم الانذار كان باب المرافعة»
«في الدعوى قد أقفل ولم تصرح المحكمة للطاعة إلا»
«بتقديم صورة حكم محكمة النقض الذي استندت

الدعوى باحالتها على التحقيق فجزؤه القطعى لا يصبح انتهائياً بمجرد عدم استئنائه ولا برضاء من له الحق فى استئنائه بتنفيذ ذلك الجزء التمهيدي القاضى بالتحقيق وإنما هو يصبح إنتمائياً إما بفوات ميعاد استئنائه بعد اعلانه وإما بقبوله من المحكوم عليه والتنازل عن حقه فى استئنائه .

٢ - إذا صدر حكم فى مسألة من مسائل الخصومة ثم صدر حكم فى موضوع الدعوى مؤسس على هذا الحكم وكان الظاهر من صحيفة الاستئناف أن المستأنف لم يذكر فيها تاريخ الحكم الأول ولم يطلب من محكمة الاستئناف الغاءه بصريح القول على ما جرى به العرف من طلب إلغاء كل حكم مستأنف ولكن كان الواضح أن المستأنف قد قصد أن يستأنفه مع استئنائه حكم الموضوع وذلك لاسبابه فى صحيفة الاستئناف فى إيراد ما كان عنده من الأدلة على خطئه وطلبه الحكم بعدم قبول الدعوى فإن هذا الاستئناف يعتبر شاملاً

قد حاز قوة الشيء المحكوم به - والواقع أن هذا الحكم لم يمل إلى الطاعين ولم تمض المدة القانونية لاستئنائه (٢) أن الحكم المشار إليه قد استأنفه الطاعان فلا لأن استئناف الحكم الصادر فى موضوع القضية يشمل جميع الأحكام التى صدرت قبل ومنها الحكم الصادر برفض الدفع الخاص بسقوط دعوى الضمان

(٣) أن الطاعين تمسكوا فى عريضة الاستئناف والمذكرة أمام محكمة الاستئناف بسقوط الحق فى رفع دعوى الضمان (٤) أن المطعون ضد محال تمسكوا فى مذكرتهما بأن الحكم بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ قد حاز قوة الشيء المحكوم به .

الرأى عن الشق الأول من هذا الوجه وهو موضوع الحكم

القطعى الذى يحتل شطراً فرعياً

أن الحجة الواردة فى الحكم المطعون فيه نصها كما يأتى:

إليه عند المرافعة فى الدعوى دون أى مستند آخر فإذا كانت الطاعنة تأخرت فى تقديم هذا الانذار فاللوم عليها ولا حرج على قلم الكتاب فى رفض قبوله أو على المحكمة فى عدم مد أجل الحكم لتمكينها من تقديمه على أنها لم تثبت أنها تقدمت لها بمثل هذا الطلب .

(طعن الست استير قمر قس وحضر عنها الاستاذ فيليب بشارة ضد غريال حنا منصور افندى وآخر وحضر عن الاول الاستاذ راغب اسكندر بك رقم ١٣ سنة ٧ ق بالحجة السابقة)

٦٩

٣ يونيو سنة ١٩٣٧ (١)

١ - استئناف . حكم . قطعى فى جزء من الخصومة . تمهيدى فى موضوع الدعوى . جزؤه القطعى . متى يصبح نهائياً ؟

٢ - استئناف . حكم فى مسألة من مسائل الدعوى . صدور حكم مؤسس عليه . استئنائه . متى يكون هذا الاستئناف شاملاً للحكم الأول ؟

٣ - نقض وإبرام . اعتبار الاستئناف شاملاً للحكم الموضوع والحكم المؤسس هو عليه . إعادة القضية . إيمتها الى محكمة الاستئناف للفصل فى موضوع الاستئناف . (١) المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم الصادر فى الدعوى قطعياً فى جزء من الخصومة وتمهيدياً فى موضوع

(١) فيما يلى نص المذكرة المقدمة من النيابة العمومية فى هذا الطعن وهى بقلم حضرة صاحب العزة الاستاذ زكى بك خير الأبو تيجى رئيس النيابة العمومية أمام محكمة النقض والابرام :

أوجه الطعن

الوجه الأول - يتحصل هذا الوجه فى أمور أربعة (١) أركمة الاستئناف أخطأت فى تطبيق القانون لأنها اعتبرت أن الحكم الصادر من محكمة الرافق الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ الذى قضى برفض الدفع الخاص بسقوط الدعوى لقوات المدة القانونية المحددة لرفع دعوى الضمان اللبيب الخفى قاطع فى موضوعه ولم يستأنف بهذا يكون

للحكّمين الأول والآخر .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الحكم الصادر في مسألة من مسائل الدعوى انه قد صار انتهاياً لعدم استئنائه وأن الاستئناف لا يتناول الا الحكم الموضوعي المؤسس على ذلك الحكم ورات محكمة النقض أن الاستئناف يشمل الحكمين معاً كان لمحكمة النقض مع نقض الحكم المطعون فيه كله أن تقرر أن الاستئناف قد رفع عن الحكمين معاً وأن تعيد القضية برمتها إلى محكمة الاستئناف لتفصل في موضوع الاستئناف دائرة أخرى من جديد .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الأول أن محكمة الاستئناف حين قضت بتأييد الحكم المستأنف المؤرخ في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الصادر في موضوع الدعوى بالتعويض قد أخطأت في تطبيق القانون . ووجه الخطأ أنها اعتبرت الاستئناف المرفوع من الطاعنين مقصوراً على هذا الحكم فقط مع أنه مقصود به أيضاً التظلم من الحكم السابق صدوره في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ القاضي برفض مدافع به الطاعنان من أن الدعوى المرفوعة عليهما إنما هي دعوى تضمين عن عيب خفي ظهر في البيع كان يجب رفعها في ظرف ثمانية أيام من تاريخ العلم بهذا العيب ولكنها لم ترفع فيه بل

لمضى المدة والثاني بإحالة الدعوى إلى التحقيق إنما هو حكم قطعي فرعي وتمهيدى أيضاً (انظر أيضاً كتاب ابى هيف في المرافعات ص ٨٠٣ بند ١١١٣)
وجاء في المذكرة الإيضاحية لقانون محكمة النقض المصرية ص ٢٤ ما يأتي « اذا كان الحكم قد فصل في دفع فرعى أو موضوعى وقضى في نفس الوقت بإجراء تحقيق فيجوز أن يرفع عنه طلب نقض لانه لا يكون حيثل مجرد حكم تمهيدى بل هو يحوى حكماً قطعياً أيضاً »

ومضى تبين ذلك يكون الشطر القطعى من الحكم مستقلاً عن التمهيدى بمعنى انه اذا قبل المحكوم عليه الحكم التمهيدى فلا يبرى هذا القبول على الشطر القطعى ويبقى حق استئنائه باقياً طالما أن الميعاد لم يتقضى (حكم محكمة الاستئناف الاصلية الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٣ بمجموعة رسمية سنة ٥ عدد ٢٥ ص ٢٤) وانظر حكم محكمة الاستئناف المخالطة الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٧ والمنشور في الجازيت سنة ٧ ص ٢٨ نمرة ٥٣ الذى قضى بأن الاحكام القطعية الفرعية لها استقلال يستلزم استئنافها في ميعادها الخاص بها ولو اشتمل الحكم أيضاً على نص تمهيدى .

ويقول جلاسون وتيسيه في الجزء الثالث ص ٣٣٥ بند ٨٧٩ أنه اذا احتوى الحكم على جزء تمهيدى وجزء قطعى فيكون استئناف الشطر القطعى في بحر شهرين من تاريخ اعلانه بعد ايضاح ما تقدم نفوذ إلى ما يترك به الطاعنان في الشق الأول من هذا الطعن وهو أن الحكم لم يعلن ولم تمض المدة القانونية لاعلانه

« وحيث انه فيما يختص بالدفع الخاص بسقوط الدعوى لانها لم ترفع في ظرف ثمانية أيام فان هذا الدفع قد فصل فيه بالحكم الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ وهذا الحكم قاطع في موضوعه ولم يستأنفه المستأنفان فيكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به ولا محل لاعادة النظر فيه مرة اخرى امام هذه المحكمة »
اما الحكم الذى صدر في الدعوى بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣٥ والذى قضى برفض الدفع بسقوط دعوى الضمان للعيب الخفى ثم إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ان السهم قديم فهو حكم فرعى avant faire droit لانه قضى في مسألة فرعية أى قبل الفصل في موضوع الدعوى وهو طلب التعويض وهذا الحكم يشتمل على شطرين أولهما الحكم برفض الدفع الخاص بسقوط دعوى الضمان وهذا حكم قطعى لانه قطع نقطة موضوعية قانونية وهى الدفع بسقوط الدعوى — définitif والشطر الثانى الحكم بالإحالة الى التحقيق وهذا حكم تمهيدى اذ قضى بإجراء التحقيق وبدل أيضاً تلى مأسوف تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

وقد أجمع الشراح على ان الحكم القطعى هو ما يقطع في أية نقطة كانت في الدعوى سواء تعلقت بالقانون او بالوقائع ولو لم تصل مباشرة بأصل النزاع (انظر جارسونية وسيزاربرى جز ٣ ص ٢٨٤ بند ٦٢٥ ودالوز براتيك تحت عنوان أحكام بند ٧ و ٣٤ وجلاسون وتيسيه جز أول ص ٢٩٦ بند ٢٣٤) وذكر جارسون وسيزاربرى في المرجع المشار إليه ان الحكم الذى يشتمل على شطرين أحدهما الحكم بسقوط الحق

رفعت بعد فواته ، ثم اعتبرت هذا الحكم الفرعى أنه قد صار انتهائيا لعدم استئنافه من الطاعنين ولهذا لم تر محلا لاعادة نظره ثم مضت في بحث الدعوى على ما دل عليه التحقيق من أن السمسار المبيع لم يكن جديدا كما كان يجب أن يكون وفق شروط عقد البيع ورأت أن الحكم الصادر

بالتعويض في محله ولذلك قضت بتأييده فوق حكمها مخالفا للقانون ولذلك طلب الطاعنان نقضه وإعادة القضية الى محكمة الاستئناف لتحكم فيها دائرة أخرى من جديد .

« وحيث ان النيابة العامة انضمت الى هذا الطلب .
« وحيث ان محكمة الاستئناف بعد أن ذكرت

وهذا قول صحيح يؤيده الواقع بدليل الشهادة التي قدمها الطاعنان (مستد رقم ٢ من حافظتهما) وهي الصادرة من قلم كتاب محكمة القضاة بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٧ والوارد بها أن حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ لم تسلم منه صورة للآن أى أنه لم يعلن للطاعنين اذ لا يتسنى اعلانه بدون استلام صورة رسمية له .

وقد ورد النص في المادة ٣٥٣ مرافعات « أن الميعاد الذى يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم او لمحله الاصلى او المدين » ولم يعلن هذا الحكم الى الطاعنين لذلك يظل حقهما في الاستئناف باقيا طالما ان الحكم لم يان اليهما لأن الاعلان هو اشراره بائنا مريان ميعاد الاستئناف ويبقى هذا الحق اذا لم يمان الحكم الى ان يسقط بمعنى خمس عشرة سنة اسوة بباقي الحقوق (جلاسون وتيسيه جزء ٣ ص ٣٤٧ بند ٨٧٣ وحكم محكمة باريس ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٦ المنشور في مرسى سنة ٩٧ جزء ٢ ص ٧٢)

ينفرع على هذا ان الطاعنين على حق مبدئيا في القول بأن ميعاد الاستئناف لم ينقض لأن الحكم لم يعلن اليهما . ولوان هناك بعض اعتبارات خاصة بهذه الدعوى سنوضحها فيما يأتى

اما اعتراض المطعون ضدهما الوارد في مذكرتهما ومؤداه ان حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ الصادر برفض الدفع والاحالة الى التحقيق انما هو حكم تميدى ولم يستأنفه الطاعنان ولم يحفظا بحق استئنافه بل رضيا به وسارا في التحقيق وسمعت شهادة شهودهما فهذا قول لا ينهض على أساس قانونى صحيح لأن الشعار الخاص برفض الدفع ليس تميديا بل هو قطعى كما سلف البيان ولم يبد من الطاعنين ما يدل على رضائهما بهذا الشطر من الحكم اما السير في التحقيق وسماع شهودهما فهو تنفيذ للقسم التميدى من الحكم وهو مستقل عن الجزء القطعى وتنفيذ الاول لا يمد قبولا للثانى وحتى تنفيذ الحكم التميدى لا يمنع من استئنافه عند استئناف الحكم في الدعوى طبقا للمادة ٣٦١ مرافعات التى تقضى بأنه لا يترتب على التأخير في استئناف الحكم التميدى الى تاريخ استئناف الحكم في الموضوع سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ الحكم التميدى برضائه .

ما تقدم لا يعتد بهذا الاعتراض .

اما الاعتراض الثانى الوارد في ص ٢ من مذكرة المطعون ضدهما ولخواه ان الحكم المذكور هو حكم تميدى ولا يجوز ان يرفع عنه نقض طبقا للمادة ٩ من قانون النقض فهذا اعتراض لا محل له لأن الطاعنين لم يطعنوا في الحكم المذكور بل كل طعنهما موجه الى حكم محكمة الاستئناف الذى قضى بان حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ حاز قوة التوى المحكوم به وموضوع الطعن في الوجه الاول منحصر في انه لم يهر تلك القوة وقد نصت المادة ٩ على ان الخصوم ان يطعنوا بالنقض في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف اما الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية فمقاصرة على حالة ما اذا كانت هذه الاحكام استئنافية لاحكام المحاكم الجزئية في قضايا وضع اليد ومسائل الاختصاص فقط وليست هذه الحالة منها .

الشق الثانى من الوجه الاول — ملخصه ان الحكم الذى

قضى برفض الدفع بسقوط دعوى الضمان للميب الخفى قد استأنفه الطاعنان فلا لان استئناف الحكم الصادر في موضوع يشمل جميع الاحكام التى صدرت قبلا ولان المستأنفين تمسكا في عريضة الاستئناف وفي المذكر بسقوط الحق في رفع دعوى الضمان الموضوع : شرح المادة ٣٦٢ مرافعات والاحكام الاخرى

التي يشملها استئناف الحكم في أصل الدعوى

الرأى — ان العبارة التى يطلقها الطاعنان بدون تعليل وهي ان استئناف الحكم الصادر في الموضوع يشمل جميع الاحكام التى صدرت . لا يحسن للكوت عليها . لان المادة ٣٦٢ مرافعات نصت على ان استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الاحكام التحضيرية او التمهيدية التى سبق صدورهما في الدعوى وقد سبق البيان بان الحكم الصادر برفض الدفع انما هو حكم قطعى فلا يعد تميديا ولا تحضيريا لذلك يخرج عن مدلول هذا النص ويلزمه مبدئيا استئناف مستقل

ولكن بالرغم من هذا فان النتيجة التى وصل اليها الطاعنان صحيحة اى ان استئناف الحكم في الموضوع يشمل استئناف الحكم الذى قضى برفض الدفع في هذا النزاع والقاعدة الاولى انه اذا صدرت عدة احكام قطعية في

بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة، ذكرت محكمة الاستئناف ما نصه: «وحيث انه فيما يختص بالدفع الخاص بسقوط الدعوى لأنها لم ترفع في ظرف ثمانية أيام فقد فصل فيه بالحكم الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ وهذا الحكم قاطع في موضوعه ولم يستأنفه المستأنفان فيكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به ولا محل

sans examiner l'exception fondée sur l'expiration des délais d'appel contre ce second jugement.

(انظر هذا المبدأ في حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٢ والمنشور في دالوز بروديك سنة ١٨٩٢ جزء اول ص ٥٥٩ . انظر ايضا دالوز برتوار تحت عنوان استئناف مدني بند ٧١١ و ١١٧٦ و ١١٧٩)

ويقول جلاسون وتسيه جزء ٣ ص ٥٤٢ بند ٨٨٣ بعد ان بسط القاعدة ان استئناف احدى الطلبات لا يسرى على الطلبات الاخرى

Il n'en serait autrement que s'il y avait indivisibilité, un dépendance nécessaire entre les divers chefs du jugement.

ويقول جارسويه وسيزاربري جزء ٦ ص ١٨٢ بند ١٠١٠ ما يأتي: بعد أن استعرضنا قاعدة وجوب حصر الاستئناف في الحكم الذي استؤنف دون سواء من الاحكام التي صدرت في الدعوى .

Ces règles cessent, d'ailleurs, de s'appliquer par la force même des choses, si les jugements non attaqués sont indissolublement liés avec celui qui est visé dans l'acte d'appel, si deux jugements rendus contre une partie condamnée, l'un à donner une somme d'argent, l'autre à en payer les intérêts, l'appel du premier s'applique nécessairement au second, car si les juges d'appel déclarent la créance inexistante elle n'aura pu produire des intérêts.

ويقول ابوهيف في كتابه المرافعات ص ٩٠٠ بند ١٣٣٣ (اذا كان هناك قضية صدرت فيها احكام متعددة فالاستئناف لا يشمل الا الحكم الذي استؤنف بالذات والاحكام المرتبطة به تمام الارتباط)

وتطبيقا لهذا المبدأ نقول ان هناك ارتباطا وثيقا بين الحكم

في وقائع الدعوى أن المستأنفين (الطاعين) طلبوا الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أصليا الغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى واحتياطيا عدم قبولها لأنها لم ترفع في ظرف ثمانية أيام من تاريخ العلم بالعيب الخفي ومن باب الاحتياط الكلي رفضها والزام المدعين

الدعوى فلا بد من استئناف كل منها استئنافا مستقلا والا فان استئناف احدهما لا يتناول الاحكام الاخرى ولا تنظر محكمة الاستئناف الا بالحكم الذي استؤنف عملا بالقاعدة

Tantum devolutum quantum appellatum

أي لا يطرح أمام الاستئناف الا ما استؤنف من وجوه النزاع . ولكن الفقهاء ادخلوا استثناء في مدى هذه القاعدة مع اغفال القانون لها وهي حالة ما اذا كان هناك ارتباط بين الاحكام القطعية او اذا كان احد تلك الاحكام نتيجة للآخر فان الاستئناف الاول يتناول حتما استئناف الآخر وهذا مبادئنا اليه العمل وراحت به الحاجة . مثلا اذا صدر حكم بالدين ثم صدر آخر بالفوائد واستؤنف حكم الدين فقط ولم يستأنف حكم الفوائد بل مضى ميعاده فلمحكمة الاستئناف عند نظرها موضوع الدين ان تتناول حكم الفوائد فاذا لغت الاول لان الدين سقط اولاً لانه غير مستحق قانونا لتحكم ايضا بالغاء حكم الفوائد ولوقت موعده استئنافه لان المنطق يقضي بذلك اذ لا يمكن تصور قيام الحكم بالفوائد عن دين قضى بسقوطه او عدم استحقاقه

جاء في دالوز برانك تحت عنوان استئناف في المواد المدنية بند ٦٠ ما يأتي

Mais lorsqu'un jugement n'est que l'exécution et la suite d'un jugement antérieur l'appel de celui-ci emporte appel de celui-là.

De même encore, si dans une affaire il a été rendu successivement deux jugements l'un rejetant une exception d'incompétence et l'autre statuant au fond, l'effet de l'appel du jugement sur la compétence s'étend nécessairement au jugement sur le fond, alors même que l'appel de ce dernier jugement aurait été interjeté en dehors des délais légaux. En conséquence, dans ces conditions la cour peut, en infirmant le jugement sur la compétence mettre à néant le jugement rendu sur le fond

لإعادة النظر فيه مرة أخرى أمام هذه المحكمة
« وحيث أن حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥
المذكور قضى . أولاً — برفض الدفع بسقوط
الحق في رفع الدعوى — ثانياً — وقبل الفصل في
الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت
المدعيان بكافة الطرق بما فيها البينة أن المسمم المبيع

برفض الدفع بسقوط دعوى الضمان للعيب الخفي والحكم بالتعويضات
لأن الحكم بالتعويضات لم تقم له قائمة الآن بعد رفض الدفع
وهذا ظاهر لأنه لو حكم مثلاً بقبول الدفع واعتبرت محكمة
أول درجة أن قدم المسمم المبيع كان ميباً خفياً لترتب على
ذلك أن دعوى الضمان ارتكنا على ذلك العيب الخفي تسقط
لعدم رفعها من تاريخ العلم بالمبيع وفي المستندات المقدمة ما يدل
على فوات الميعاد بمضي زمن طويل بعد العلم وعندئذ لا يكون هناك
محل للحكم بالتعويض للطعون ضدها - ولكن بعد أن قضت المحكمة
الابتدائية بأنه ليس هناك عيب خفي وبالتالي برفض الدفع
بسقوط دعوى الضمان حكمت المحكمة بالتعويض استناداً على
عدم تنفيذ العقد ووجود خطأ في البضاعة المباعة .

من ذلك يتضح أن الحكم الثاني ترتب على الأول وكان
نتيجة له ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً

وإذا تناولنا المسألة من ناحية أخرى لرأينا أن منطق الأشياء
يقضي حتماً دسريان الاستئناف في الموضوع على الحكم في الدفع
بسقوط دعوى الضمان ذلك لأن الحكم القطعي الذي قضى برفض
الدفع لم يملأ للآن وبالتالي يظل حق الطاعنين في استئنافه باقياً
فكيف العمل وقد صدر الحكم بالتعويض انتهائياً ارتكنا على أنه
لم يكن هناك عيب خفي لو أنه رفع الطاعنان استئنافاً في الميعاد
عن الحكم الذي قضى برفض الدفع ؟ وما العمل
لو صدر من محكمة الاستئناف حكم بالناء حكم ١٤ فبراير سنة
١٩٣٥ وبقبول الدفع وبسقوط دعوى الضمان لأن العيب كان
خفياً ؟ . . .

إلا يؤدي هذا إلى التناقض في الأحكام يستلزم الطعن
بالنقض طبقاً للمادة ١١ من قانون محكمة النقض ؟ والا
يطيل هذا في أجل الخصومة وليس جديراً بأن يتناول استئناف
الحكم في التعويض نظير الحكم في الدفع بسقوط دعوى الضمان
الذي يرتبط به حتى لا يكون باب الخصومة مفتوحاً ؟
هذه الاعتبارات العمالية مضافاً إليه الأسانيد الفقهية المشار إليها
تجملنا على القول بأن استئناف الحكم في التعويض في هذه
الدعوى يشمل حتماً استئناف الحكم في الدفع بسقوط الدعوى
وعليه تكون نظرية الطاعنين صحيحة لهذه الأسباب .

لها كان محصلاً قديماً غير المحصول المتفق عليه
« وحيث أن الجزء الأول من هذا الحكم
الخاص بالدفع بسقوط الحق في الدعوى لرفعها
بعد انقضاء الميعاد الواجب رفعها فيه هو بغير شك
حكم قطعي صادر في جزء من الخصومة غير أن
مثله لا يصبح انتهائياً بمجرد عدم استئنافه ولا

على أن محكمة النقض المصرية قضت في تاريخ ٢ نوفمبر
سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٣٧ سنة ٣ قضائية بأن استئناف
الحكم الصادر في الموضوع لا يشمل الحكم الصادر باختصاص
المحكمة لأن حكم الاختصاص هو حكم قطعي لا يبيد ولا
تخصيري واستئنافه يكون على حدة وطبقاً للأوضاع القانونية
وبهذا تذهب محكمة النقض مذهباً يخالف الفقه القروى .
وتلقاً هذا لا بد من أحد أمرين فإما أن تأخذ محكمة
النقض بنظرية أن استئناف الحكم في الموضوع يشمل استئناف
الحكم الذي قضى برفض الدفع بسقوط دعوى الضمان وعندئذ
يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ قانوناً إذ اعتبر أن حكم
١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ حاز قوة الشيء المحكوم به حاله أنه ليس

حكماً نهائياً وكان استئنافه مطروحاً أمامها ولم تفصل فيه
وأما أن لا تأخذ المحكمة بهذا المبدأ وتعتبر أن استئناف
الموضوع لا يشمل استئناف الحكم بالدفع وعندئذ يظل هذا
الحكم القطعي ابتدائياً كما كان لأنه لم يعلن للآن وبالتالي لم
ينقض ميعاد الاستئناف بالنسبة له وعلى ذلك يكون الحكم
المطعون فيه قد اخطأ خطأ قانونياً أيضاً لمخالفته نص المادة ٢٣٢
مدني التي تقضي بأن قوة الشيء المحكوم به لا تلحق إلا بالأحكام
التي صارت نهائية وقد حكمت محكمة النقض بتاريخ ٢٥ أبريل
سنة ١٩٢٥ في الطعن رقم ٨١ سنة ٢ قضائية أنه إذا اشتمل
الحكم التمهيدي بتعيين خبير على الحكم قطعياً في واقعة فلا يكون
نهائياً إلا إذا قبله المحكوم عليه أو سقط حق الاستئناف فيه

الموضوع

يجوز أن يكون الاستئناف مفهوماً ضمناً من العبارات
الواردة في عريضة الاستئناف

الفق الثالث — أن الطاعنين يقولان إنهما
عسكا في عريضة الاستئناف وفي المذكرة أمام محكمة
الاستئناف بسقوط الحق في رفع دعوى الضمان أما استناد
الطاعنين إلى المذكرة التي قدمها أمام محكمة الاستئناف فلا يستند
به لانهما لم يقدمها صورة رسمية من هذه المذكرة وقد قضت
محكمة النقض مراراً بأنه لا يسمع قول من لا يقدم المستندات
التي تؤيد طعنه (انظر الطعن رقم ١٨ سنة أولى في ٩ نوفمبر
سنة ١٩٣١ و ٥ سنة ٣ في ٣ مارس سنة ١٩٣٣ و ٨٧ سنة ٣

برضاء من له الحق في استئنافه بتنفيذ ذلك الجزء.
الآخر التمهيدي القاضي بالتحقيق في موضوع
الدعوى. وإنما يصبح انتهائيا إما بفوات ميعاد
استئنافه بعد اعلانه وإما بقبوله من المحكوم عليه
والتنازل عن الحق في استئنافه.

« وحيث أنه يظهر من الشهادة المقدمة لهذه

المحكمة من الطاعنين التي استخرجها من قلم كتاب
محكمة الزقازيق الابتدائية أن أصل هذا الحكم
(حكم فبراير سنة ١٩٣٥) لم يسحب لغاية يوم
٧ فبراير سنة ١٩٣٧ فهو اذن لم يعلن للطاعنين
لغاية ذلك التاريخ .

« وحيث أنه يظهر من صحيفة الاستئناف أن

في ١٧ مايو سنة ١٩٣٤)

أما عن عريضة الاستئناف (مستند نمرة ٦ من حافظة
الطاعن) فقد اشتملت على التمسك بالنفع بسقوط الحق في
رفع دعوى الضمان لضيء أكثر من ثمانية أيام من تاريخ العلم
بالعيب الخفى وكذلك اسببا في ايراد الأدلة التي يرتكن
اليها الطاعنان في هذا الدفع وكل هذا مفصل في عريضة الاستئناف
ثم في خاتمة عريضة الاستئناف اصرا على إلغاء الحكم المستأنف
وعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى واحتياطيا عدم قبول
الدعوى لأنها لم ترفع في ظرف ثمانية أيام من تاريخ العلم
بالعيب الخفى

إنما فات الطاعنين أمر واحد وهو أنها لم يذكر في
عريضة الاستئناف تاريخ الحكم التي قضى برفض النفع
المذكور ولم يطلب بصريح العبارة أنهما يطلبان من محكمة
الاستئناف إلغاء

على أن التفسير الصحيح للقانون يجب أن يقوم على التمسك
بالجوهر دون العرض واستقراء المعنى والمراد دون الالفاظ
والعبارات الشكلية وهذا هو روح التشريع المصرى اذ ورد
النص في المادة ١٣٨ مدنى انه يجب تفسير العقود حسب القرض
الذى يظهر ان المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوى للالفاظ
المستعملة فيها

ويتفرع على هذا انه يسوغ القول بأن الطاعنين قصدا
استئناف الحكم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ بدليل تمسكهما
بالدفع في عريضة الاستئناف والتدليل عليه بالاسباب وإصرارهما
على الدفع في منطوق العريضة

ولوان القانون يحتم ذكر تاريخ الحكم في عريضة
الاستئناف الا انه يجوز التجاوز عن ذلك تساعا اذا كانت
عريضة الاستئناف تتضمن على ما سواه ذلك الحكم بحيث
أن العبارات الواردة فيها تتم على الحكم المذكور بدون شك .
فتمين الوقائع والموضوع الدارجة في الحكم يقوم مقام تاريخ
الحكم في الدلالة عليه بطريقة قاطعة .

وقد جرى القضاء المصرى على هذا التجاوز اذ مدر حكم
من محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ وهو

المنشور في مجلة المحاماة سنة ٣ عدد ٢٥٧ ص ٣٣٨ والذي
يقرر المبدأ الآتى :

« خلوعريضة الاستئناف من بيان تاريخ الحكم المستأنف
لا يوجب حتما بطلانها اذا كانت سائر البيانات المدونة في
العريضة تكفى لتعيين الحكم المستأنف »

وفي حكم آخر صدر من محكمة الاستئناف في ٢٨ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٨ عدد ٩٩
ص ١٨٨ ورد انه اذا اشتملت العريضة على بيان موضوع
الدعوى التي صدر فيها الحكم بياناً كافياً مع تحديد نصه بحيث
لا يكون هناك مجال للشك بأنه هو الحكم المقصود استئنافه
فلا عمل للبطلان ولو مع اجمال ذكر التاريخ لان قصد القانون
من اشتراط ذلك هو بيان الحكم وتعيينه حتى لا يكون هناك
التباس بغيره (انظر الاحكام الواردة في كتاب مرجع القضاء
على قانون المرافعات نمرة ٩٠٦٩ و ٩٠٧٠ و ٩٠٧١ و ٩٠٨٠)
بما تقدم يسوغ اعتبار الحكم المذكور قد طرح بطريقة
استئنافه على محكمة الاستئناف مع استئناف الموضوع ومع ذلك
لم يشر الحكم المطعون فيه الى ما جاء في عريضة الاستئناف وهل
هذا يعد استئنافا بالمعنى الصحيح أم لا ولا عبرة بما ورد في
عريضة الاستئناف من طلب إلغاء الحكم والدفع بعدم الاختصاص
بصفة أصلية وبسقوط الحق في رفع دعوى الضمان بصفة احتياطية
لانه يظهر ان الطاعنين أرادا استدراك الخطأ الذى وقع فيه أمام
محكمة أول درجة بتمسكهما بالنفع بسقوط دعوى الضمان
قبل الدفع بعدم الاختصاص كما سنوضح ذلك في الوجه الرابع
من الطعن .

وبما تقدم ياتى في الشق الاول أو الثانى أو الثالث من
الوجه الاول من وجوه الطعن لحكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ لم
يصح نهائيا لذلك يكون الحكم المستأنف قد أخطأ في القول
بأنه حاز قوة الشيء المحكوم به .

الشق الرابع

.

الوجه الثانى

.

.

الطاعنين وان لم يذكر فيها تاريخ هذا الحكم ولم يطلبوا من محكمة الاستئناف الغاء بصريح القول على ما جرى به العرف من طلب الغاء كل حكم يستأنف ، الا أنهم قد قصدوا حقا إلى استئنافه مع استئناف الحكم الصادر في الموضوع بالتعويض لأنهما أسبها في صحيفة الاستئناف في إيراد ما كان

عندهما من الأدلة على خطئه وانتهيا من هذا الاسباب إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى لأنها لم ترفع في ظرف ثمانية أيام من تاريخ العلم بالعيب الخفى وفي هذا ما يكفي للدلالة على أن الاستئناف الذي رفع كان عن الحكيم . وهذا النظر يؤكد أن الحكم الصادر بالتعويض مؤسس

الوجه الثالث

الموضوع : تفسير العقود وسلطة قاضي الموضوع . التحكيم ومتى يكون التنازل عنه تنازلا ضمنيا . الدفع بعدم الاختصاص ومتى يجب التمسك به

يتحصل هذا الوجه في أن محكمة الاستئناف أخطأت في رفضها الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنه نص في عقد الاتفاق المؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ على أنه إذا حصل اختلاف في تأويل جنس البضاعة فالمشتري ملزم باستلامها حسب شروط هذا العقد وذلك التأويل يحل بالتحكيم الذي يكون حكمه ساري المفعول على الطرفين . وبما أن الخلاف بين الطرفين متعلق بالجنس فتكون محكمة الاستئناف قد أخطأت في اعتبار أن هذا النزاع لا يعد خلافا في الجنس ولا ينطبق عليه شرط التحكيم وبالتالي أخطأت في رفض الدفع بعدم الاختصاص

الرأي : أن الحكم المطعون فيه أبان أن قدم السهم هو عيب ظاهر يلحظه التاجر عند الشراء ولا يدخل في الجنس ولا في الوزن ولذلك لا محل للتحكيم وورد فيه أيضا أن المستأنفين كان يجب عليها في مبدأ الخلاف أن يلجأ للتحكيم إذا رغبوا فيه وليكنها وقد سكتا عن الالتجاء للتحكيم إلى أن يبيع السهم فقد أصبح التحكيم بلا فائدة ولذلك حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم الاختصاص ارتكابا على هذه الأسباب والأسباب الواردة في حكم أول درجة . أما الأسباب الواردة في الحكم الابتدائي فهي كما يأتي « وحيث أنه عن الدفع بعدم الاختصاص فإن المقصود بعبارة جنس البضاعة إذا كان المطلوب سهم « صني » والبضاعة المسئلة من السهم الياباني أو المصري أما القول بأن الخلاف في نوع البضاعة المسئلة يدخل تحت الخطأ في الجنس فهو تحميل للأعطاء ما لا تحمل . أما ما يتظلم منه الطاعنان فهو للتفسير الذي فسرته محكمة الاستئناف للبند السادس من عقد البيع ومدلول عبارة « جنس البضاعة » وماهية الخلاف فيه الذي يستلزم التحكيم طبقا لنص البند المشار إليه

ولا يخفى أن محكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير العقود تفسيرا تحمله عباراتها ولا رقابة لمحكمة النقض في هذا وقد اضطرت

أحكام محكمة النقض المصرية على هذا المبدأ في الأحكام الآتية حكم ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٤٠ سنة ١
٢ > ٢ يونيو > ١٩٣٢ > > > ٧ > ٢
حكم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٣١ سنة ٢
١٩ > ١٩ يناير > ١٩٣٣ > > > ٨٥ > ٢
٧ > ٧ ديسمبر > ١٩٣٣ > > > ٢٨ > ٣
٢١ > ٢١ مارس > ١٩٣٥ > > > ٨٣ > ٤
لذلك يكون التفسير الوارد في الحكم المطعون فيه والذي اعتبر أن جنس البضاعة لا يقصد به قدم الحصول أو جده من سلطة قاضي الموضوع ولا محل لطرحه أمام محكمة النقض أما رفض الدفع بعدم الاختصاص فلا غبار عليه بعد أن أبان الحكم المطعون فيه بأنه ليس هناك خلاف على جنس البضاعة وبالتالي ليس هناك محل للتحكيم ويترتب عليه أن المحاكم العادية مختصة وعليه يكون الدفع بعدم الاختصاص واجب الرفض على أنه فات محكمة الاستئناف أن تعمل برفض الدفع بعدم الاختصاص لسببين آخرين بارزين في الدعوى -

أولا - أن التحكيم عقد من العقود يمتثل الرضا بين المتعاقدين لذلك يجوز الدول عنه برضا الطرفين أيضا شأن كل العقود والرضا إما أن يكون صريحا أو ضمنيا فإذا نص العقد على وجوب التحكيم عند قيام الخلاف في مسألة معينة أو قام الخلاف فعلا ورفع أحد الطرفين دعواه أمام المحاكم العادية فيعتبر أنه عدل عن شرط التحكيم وتنازل عنه ضمنا ثم إذا حضر الطرف الآخر في الدعوى وسار في اجرائها بعد تنازلا ضمنا عن التمسك بشرط التحكيم وبذلك ينتهي الحكم برضا الطرفين .

وقد جاء في حالوز تحت عنوان تحكيم بند ٥٠ (أنه إذا رفع النزاع إلى المحاكم يعتبر التحكيم قد عدل عنه إذا أعلن أحد طرفي العقد الطرف الآخر أمام القضاء ولم يحتج الخصم الآخر) انظر هذا المبدأ أيضا في جلاسون ونسيه جزء ٥ ص ٣٣٩ بند ١٨١٦ وجارسون وسيراربري جزء ٨ ص ٥١٤ بند ٢٥٦ والثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضدهما رفعوا دعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة المتصورة المختلطة وأمام محكمة المتصورة المختلطة ولم يتمسك الطاعنان بالتحكيم وكذلك رفعت الدعوى أمام محكمة الرقازيق الأهلية ولم يدفع الطاعنان إلا بسقوط

في الواقع على الحكم السابق له الصادر برفض الدفع بدليل أن قدم السمسر لو كان يعتبر عيبا خفيا كما يرى الطاعنان لكان قبل دفعهما المتعاق بعدم رفع الدعوى في الميعاد الواجب رفعهما فيه ورفضت الدعوى من أساسها .

» وحيث انه يبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد اخطأ في اعتبار الحكم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ أنه قد صار انتهايا لعدم استئنافه مع أنه لم يعلن وقد استؤنف مع الحكم الصادر في ديسمبر سنة ١٩٣٥ وقد ترتب على هذا الخطأ أن

الدعوى لمضى أكثر من ثمانية أيام على العلم بالعيب أي انهما اغفلا التمسك بشرط التحكيم إلى أن قطعت الدعوى شوطا طويلا وإلى أن صدر الحكم برفض الدفع وحالة الدعوى إلى التحقيق في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ وهذا يعد تنازلا ضمينيا عن شرط التحكيم ولا يسمح قولهما بعد ذلك

وهما النص الحرفي للأسباب التي ارتكبت عايبا محكمة الاستئناف » وحيث انه فيما يختص بالدفع الخاص بسقوط الدعوى لانتهاها لم ترفع في ظرف ممانية أيام فإن هذا المدفع قد فصل فيه بالحكم الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ وهذا الحكم قاطع في موضوعه ولم يستأنف المستأنفان فيكون قد حاز قوة الشيء المحكوم به ولا محل لإعادة النظر فيه مرة أخرى أمام هذه المحكمة ؟

الامر الثاني — ان الطاعنين لم يتمسكا بالدفع بعدم الاختصاص استنادا على التحكيم الا في مذكرتهما الختامية بعدم صدور الحكم في الدفع القرعى وبعد تنفيذ الحكم التميدى وسماع الشهود أمام محكمة أول درجة كما ورد ذلك في الحكم المطعون فيه مع انه كان يتعين عليهما ان يقدموا هذا الدفع قبل ابداء أى دفع أو أى طلب قرعى أو موضوعى *In limine litis* وهذا عملا بنص المادة ١٣٤ مرافعات الذى يقضى بان الدفع بعدم الاختصاص ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابداءه قبل ماعداه من أوجه الدفع وقبل ابداء اقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى سواء أ كانت أصلية أو فرعية

ورد النص في المادة ٣٣٣ مدنى ان قوة الشيء المحكوم به لاتصل بالاحكام التى صارت انتهاية - وتقول محكمة الاستئناف ان الحكم قاطع في موضوعه (أى قطعى) ولم يستأنف المستأنفان وهذا قول لا يكفى لأن محور الحكم قوة الشيء المحكوم به اما عدم استئناف الحكم فهو أحد الأركان التى يجب توفرها ليكون الحكم انتهايا وفات محكمة الاستئناف وان هناك أركانا جوهرية أخرى وهى (١) وجوب ان يعلن الحكم الى الطاعنين (٢) وجوب ان ينقض ميعاد الاستئناف (٣) فى حالة عدم اعلانه أو عدم فوات ميعاد الاستئناف يجب ان يثبت من الاوراق أو الوقائع ما يدل على ان المحكوم عليه قبل الحكم صراحة أو ضمنا - ويدون هذا لا بعد الحكم انتهايا وبالتالي لا يحوز قوة الشيء المحكوم به بمجرد انه حكم قطعى أو لمجرد عدم استئنافه اذ قد يبقى حق الاستئناف باقيا لمدة ١٥ سنة بالرغم من انه قطعى أو بالرغم من عدم استئنافه وذلك الى ان يعلن وإلى ان ينقض الميعاد المحدد قانونا لرفعه أو الى ان يرضى المحكوم عليه بالحكم رضا صريحا أو ضمنيا .

ويقول جلاسون وتيسيه جزء ٥ بند ١٨١٦ ص ١٣٣٩ ان الدفع بعدم الاختصاص استنادا الى شرط التحكيم يجب ان يدفع به قبل أى وجه من وجوه الدفع

avant toutes autres exceptions et défenses والمدعى عليه بعد تنازلا عن الدفع بمجرد عدم التمسك به عند افتتاح الخصومة

الوجه الرابع

الموضوع : متى يعتبر الحكم انتهايا

ملخص هذا الوجه

(١) ان الحكم المطعون فيه ساء مبيها وضامضا حيث انه لم يبين الأسباب التى ارتكبت عليها لاعتبار ان قدم السمسر وجدته لاتدخل ضمن تأويل الجنس الذى نص عليه فى عقد البيع (٢) انه لم يبين ايضا الأسباب التى ارتكبت عليها لاعتبار ان الحكم الصادر فى الدفع بسقوط الحق فى رفع الدعوى قد حاز قوة الشيء المحكوم به

اما الشق الثانى من هذا الوجه فهو طعن وجهه تنضم الى الطاعنين فيه وتطلب بطلان الحكم المطعون فيه

وبناء عليه تكون محكمة الاستئناف قد قصرت فى أسبابها تقصرا ظاهرا وان السبب الذى ترتكن عليه فى الحكم إنما هو سبب غير كاف (*motif inopérant*) اذ يترك نقطة النزاع بلا تحليل كاف وهذا ما يسميه الشراح

Manque de base légale

(انظر جلاسون وتيسيه جزء ٣ ص ٤٨٠ بند ٩٥٢ وينظر حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩١٣ والمتشور فى برى سنة ١٩١٤ جزء أول ص ٢٦٢)

وجاء فى حكم محكمة النقض المصرية فى الطعن رقم ٣١ سنة ٣ الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان القصور الذى يفسد الحكم هو القصور فى الأسباب الموضوعية قصورا يعجز محكمة النقض عن المراقبة

الفعل الضار الذي ترتبت عليه الوفاة عنه .
أما تمسكه بأن العين المملوكة له مؤجرة للغير
وبذا انتقلت حيازتها القانونية لهذا الغير وبأنه
اشتراط عليه أن يقوم هو بالتصليحات اللازمة
وإذن فإن المسؤولية عن الضرر الذي وقع
تنتقل إلى المستأجر فذلك لا يجديه في دفع
المسؤولية عنه ولكنه لا يمنعه من الرجوع على
المستأجر منه إذا رأى أنه مسئول أمامه .

المحكمة

« حيث ان كل ما جاء بأوجه الطعن مردّه
ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق
القانون وفي تأويله في النقطتين الآتيتين :
الاولى — انه بالرغم من أن الحكم الذي
أصدرته محكمة النقض الجنائية في ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٣١ الذي قضى ببراءة الطاعن من تهمة
الاهمال في بناء البلكون ذلك الحكم الذي اكسبه
الحق في سقوط المسؤولية المدنية عنه فان الحكم
المطعون فيه قد اعتبر الطاعن مسئولاً عن الضرر
الناتج عن هذا الاهمال نفسه استناداً إلى
ما جاء بالحكم الاستثنائي الصادر من محكمة
جناح الاسكندرية الذي قضى بادائته والذي أثبت
وجود مخالفات فنية في بناء البلكون اعتبر الطاعن
مسئولاً عنها مع أن هذا الحكم قد ألغته محكمة
النقض وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد
خالف الحجية المستفادة من حكم محكمة النقض
المذكورة — الثانية — أن الشقة التي ترتب على انهيار
بلكونها سقوط مورث المدعى عليها في الطعن
ووفاته كانت مؤجرة للسيدة هيلين ما كرى فكانت
هي الحائزة لها فالذي يترتب على هذه الحيازة أن
تكون هي المسئولة عن كل ضرر يصيب الغير
من جراء إهمالها في القيام بصيانة البلكون هذا

صدر الحكم بتأييد الحكم الصادر بالتعويض بغير
بحث في استئناف الحكم الصادر في ١٤ فبراير سنة
١٩٣٥ ولهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه كله
والتقرير بأن الاستئناف قد رفع عن الحكيم
وإعادة القضية برمتها لمحكمة الاستئناف لتفصل فيها
دائرة أخرى من جديد .

(طعن الحواجه الياس نجيم وآخر عنهما الاستاذ
حسين محمد الجندى ضد محمود مصطفى البارودي وآخر .
وعن الاول الاستاذ عبدالله فكرى خليل رقم ١٤ سنة ١٩٣٧
بالمحنة السابقة)

٧٠

١٧ بونيه سنة ١٩٣٧

مسئولية تقصيرية . مالك . اهماله في صيانة ملكه . بلكون .
تهدمه . اصابة أحد الافراد بسبب ذلك . مسئولية
المالك . متى تنتفى ؟ مسئولية المستأجر .

المبدأ القانوني

إن القانون المصري لا يعرف إلا المسؤولية
التقصيرية المبنية على خطأ المتسبب . فإدام
الحكم قد أثبت تقصير المالك في ترميم بلكون
منزله مما نشأ عنه وفاة أحد الافراد فانه يكون
مسئولاً قبل ورثة المتوفى عن تعويض هذا
الضرر . ولا تنتفى هذه المسؤولية إلا بنفى

وهذا المبدأ ينطبق على هذا الحكم لان القصور ظاهر في
اسبابه ويتعذر على محكمة النقض مراقبة توفر الاركان الموضحة
آخراً . كذلك لم يذكر الحكم في اسبابه ما اذا كان الدفع بعدم
سماع الدعوى استناداً الى قوة الشيء المحكوم به قد دفع به الخصم
أم جاء من تلقاء نفس المحكمة لانه اذا كان الامر صادراً من
المحكمة فيكون هناك مخالفة للقانون لان هذا الدفع يقوم على
المصلحة الفردية هونسي ولا يجوز للمحكمة ان تحكم به من
عند انهار الحكم خال من العناصر التي تمكن محكمة النقض من المراقبة
في هذه النقطة ايضاً .

بما تقدم نرى نقض الحكم المطعونه واحالة القضية الى
دائرة أخرى من محكمة الاستئناف للحكم فيها رئيس النيابة
زكي خير الابوتيجي

فضلا عن أن هذه السيدة قد التزمت في عقد استئجارها بأجراء كل التصليحات اللازمة للعين المؤجرة فاخلالها بما التزمت به يجعلها وحدها المسئولة عن تعويض هذا الضرر .

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى أتى على ذكر أوجه التقصير التي أحصتها محكمة أول درجة على الطاعن والتي تجعله مسئولا بالتعويض عن الضرر الذي لحق المدعى عليها اعتبره مسئولا فقط عن إهماله صيانة البلكون وتعهده بالأصلاح واستبعد من أوجه التقصير كل إهمال آخر تمشيا مع حكم النقض السالف فقال ما يأتي .

« وحيث أنه فيما يتعلق بحكم محكمة النقض »

« الرقم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ الذي قضى »
 « ببراءة المستأنف من جريمة الجنحة فإنه ظاهر »
 « من الاطلاع على هذا الحكم أن التهمة »
 « المسندة إلى الأستاذ ايلي عاداه هي إهماله في »
 « بناء البلكون أما الإهمال في إصلاح البلكون »
 « وصيائه فلم تتناوله التهمة ورأت المحكمة أن »
 « أن الأستاذ المذكور قد وكل أمر البناء إلى »
 « مهندس معتمد ولم يشترك هو في مباشرة »
 « البناء ولذلك قضت ببراءته من التهمة المسندة »
 « إليه أما عن الإهمال في إصلاح البلكون »
 « وصيائه فقد نصت محكمة النقض في أسباب »
 « حكمها على أن النيابة العمومية أن ترفع »
 « الدعوى العمومية عن الإهمال بهذه الصورة »
 « إذا شامت فمن ذلك يتبين أن محكمة النقض لم »
 « تبحث موضوع إهمال المستأنف في إصلاح »
 « البلكون وصيائه لأن التهمة الموجهة »
 « للمستأنف لم تتناوله ويكون غير صحيح اذن »

« القول بأن محكمة النقض تفت في حكمها المسئولية »
 « المدنية عن المستأنف »

« وحيث أنه بصرف النظر عن مسئولية »
 « المستأنف عن الإهمال في بناء البلكون التي »
 « يرتكن المستأنف في درئها على حكم محكمة »
 « النقض فإنه مما لا ريب فيه أن المستأنف »
 « مسئول عما يترتب على تقصيره وإهماله في »
 « صيانة البلكون وإصلاحه وقد أفاض الحكم »
 « المستأنف في إثبات هذا الإهمال قبله وترى »
 « المحكمة الأخذ بما جاء فيه بهذا الضدد »

« وحيث أن المسئولية التي أخذت بها محكمة الاستئناف هي المسئولية التقصيرية العادية المبنية على إهمال الطاعن في صيانة ملكه ذلك الإهمال الذي ترتب عليه مباشرة الضرر الذي أودى بحياة المرحوم ايزاك ملخو ولا تنفي هذه المسئولية إلا بنى الفعل الضار عن التسبب فيه فلا يفيد في نفيها ما تمسك به الطاعن من أن الحيازة القانونية للعين المؤجرة قد انتقلت إلى المستأجرة ولا ما اشترطه على المستأجرة من قيامها هي بالتصليحات ونقل المسئولية عليها لأن القانون المصري لا يعرف إلا المسئولية التقصيرية المبنية على خطأ التسبب ومادام أن الحكم المطعون فيه قد أثبت تقصير الطاعن في ترميم بلكون منزله فإنه يكون مسئولا قبل ورثة المتوفى وهذا لا يمنع من الرجوع على المستأجرة منه إذا رأى أنها مسئولية أمامه .

(طعن الافوكاتو ايلي عاداه وحضر عنه الأستاذ ادوار قصيرى بك ضد الست ريكيثا بيانو عن نفسها وبصفقتها وحضر عنها الأستاذان زكى عريبي وفليكس موسى بنزافين رقم ٢ سنة ٧٧ بالهيئة السابقة)

٧١

١٧ يونيه سنة ١٩٣٧

دعوى انكار الخطوط . بصمة الختم . انكارها . القضاء .
رد الايصال الموقع به على الختم وبطلانه . لا يجوز .
المبدأ للقانوني

ما دامت الدعوى المطروحة على المحكمة
هى دعوى إنكار بصمة الختم الموقع به على
الايصال المتنازع عليه فلا يجوز للمحكمة بعد
أن تكون قد استظهرت صحة الختم أن تقضى
برد هذا الايصال وبطلانه . ان ذلك يعد اقحاما
لدعوى التزوير (وهى غير قائمة) فى دعوى
الانكار المنظورة بما يجعل أسباب الحكم
متخاذلة متعينا نقضها فى الشق الخاص بالانكار
ونقض الحكم فى هذا الشق يترتب عليه حتما نقضه
أيضا فى الجزء الملحق به الخاص بموضوع النزاع
المحكم.

« بما ان أهم ما جاء فى أسباب الطعن وفى
المذكرة الشارحة لتلك الأسباب أن الحكم المطعون
فيه بعد أن سلم بأن البصمة المنكورة هى البصمة
الحقيقية لختم المدعى عليه فى الطعن ناقش شهادة
الشهود وخلص منها بأنها تفيد ان ايصال ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٢٨ لم يصدر من عباده عوض عبد العال وأنه
لذلك يتعين القضاء برد وبطلان ذلك الايصال .
ويدعى الطاعن انه مادامت القضية تضمنت
انكار بصمة الختم الموقع به على الايصال فكان من
المتعين على محكمة الاستئناف وقد اطعانت الى
صحة البصمة فى ذاتها ان تنهى الانكار بالتقرير بأنها
بصمة صحيحة قضاؤها بالرد وبطلان مستند فيه
الى انه ثبت لها ان السند لم يصدر من عبادة هو
خروج عن حدود دعوى الانكار خروجاً يعيب
الحكم ويقتضى نقضه .

هذا هو أهم ما يستخلص من تقرير الطعن
مشروحاً بمذكرة الطاعن .

« وبما ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين فى
صدره ان عباده عوض عبد العال (المدعى عليه
فى الطعن) انكر بصمة الختم الموقع به على ايصال
١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وأنه لذلك قضى بإحالة
الدعوى الى التحقيق بالمضاهاة وبالبينة وتم هذا
بعد ان بين الحكم ذلك قال :

« وحيث انه ولو ان الخبير قرر ان بصمة الختم
« الموقع بها على الايصال المذكور تشابه ختم
« المستأنف ضده الموقع به على دفتر تصديقات
« محكمة ابى تيج الجزئية الأهلية سنة ١٩٣٢ إلا
« ان شهادة الشهود الذين سمعوا فى التحقيق
« يستدل منها على ان الايصال المذكور لم يكن
« موجودا تحت يد المستأنف فى تاريخ لاحق
« لتاريخ السند المذكور
ثم أخذ الحكم يناقش أقوال أولئك الشهود
وخلص من هذه المناقشة الى قوله :

« وحيث انه لذلك ترى هذه المحكمة أن
« الايصال المطعون فيه بالانكار لم يصدر من
« المستأنف ضده ويتعين الحكم برده وبطلانه
« وبما ان هذا الذى جاء به الحكم المطعون فيه
يدل بجلاء على أن محكمة الاستئناف أقحمت دعوى
التزوير وهى غير قائمة فى دعوى الانكار المنظورة
ولا ريب فى أن هذا الاقحام يجعل أسباب الحكم
متخاذلة ويتعين اذن نقضه فى الشق الخاص بالانكار
« وبما ان نقض الحكم فى هذا الشق يترتب
عليه حتما نقضه أيضا فى الجزء الملحق به وهو
الخاص بموضوع النزاع — أصله وفوائده —
بدون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

(طعن الشيخ محمد خليفة محمد اسماعيل وحضر عنه الاستاذ
محمد توفيق خليل بك ضد عباده عوض عبد العال رقم ٢٢ سنة
٧٧ بالمهنة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٧٢

٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧

- ١ - مستأجر من الحكومة . وضع يده على الأرض المؤجرة وعلى غيرها خفية . أجرأه تحسينات فيها . غير مصرح بها في العقد . اعتبره سيء النية . حق المالك في طلب إزالتها . طلب التعويض . لمجرد الأمل في شرائها . رفضه .
 - ٢ - فضولي . إثراء على حساب الغير . التحسينات التي أدخلها المستأجر في العين المؤجرة بتغير لئن المالك . لا تطبق عليها .
- المبادئ القانونية

١ - إذا وضع بعض الأفراد أيديهم على عين متنازع عليها بطريق الإيجار من الحكومة بعقد حدد حقوق وواجبات كل طرف قبل الآخر - وسواء كانت العقود تشمل كل الأرض أو بعضها كأن يزرع بطريق الخفية ثم يربط عليهم بعد المقاس ويدفعون عنه الأجرة كباقي الأطنان الواردة في تلك العقود لأن اليد في الحالين هي يدمستأجر . فالتحسينات التي يلزم بها المالك لمن قام بها هي التي تعمل بحسن نية بمعنى أن من يقدم عليها يكون معتقدا أنه مالك للأرض الواضع اليد . أما إذا ثبت العكس فيعتبر سيء النية ويكون ملزما بناء على طلب المالك بإزالة ما أحدثه على مصاريفه كما في حالة هؤلاء المستأجرين إذا دخل التحسينات على الأرض لمجرد الأمل في شرائها متى رغبت الحكومة في بيعها لا يمكن أن يترتب عليه أي حق على العين يبيح للمستأجرين مطالبة

المالك بتعويض نظير ما أدخلوه من تحسين على الأرض المؤجرة

٢ - تطبيق نظرية الفضولي على حالة المستأجر الذي أدخل تحسينات في الأرض المؤجرة وعلى اعتبار أن المالك انتفع من عمل المستأجر محله هو ما إذا كان المستأجر يعمل لحساب المالك . فلا تنطبق عليها حالة المستأجر الذي يعمل لحسابه الخاص وبغرض الوصول إلى الانتفاع بالعين المؤجرة . كما أن نظرية الإثراء لا تنطبق لأن الإثراء كان بسبب وهو عقد الإيجار . فإذا كان المستأجر غير مأذون له بعمل شيء فلا محل لمطالبته على أساس الإثراء على حساب الغير

المحكمة

« حيث أن الوقائع تلخص في أن للحكومة بجهة نفيسة مركز الرقازيق أطيانا مساحتها سهم وه قراريط و ٣٦٠ فداناً بالقطعة نمرة ٧٤ ويقول المستأنف عليهم الأربعة الأول أن هذه الأطنان كانت كشباناً من الرمال ومستنقعات ولم تكن تصلح للزراعة والاستغلال فقاموا بإصلاح جزء كبير منها مساحته ٨ أسهم و ١٢ قيراط و ٧٣ فداناً وأقاموا بها مباني وغرسوا أشجاراً بما زاد في قيمتها وأن الحكومة بدلا من أن تباع لهم هذا الجزء الصالح كما كانوا يأملون باعتبه ضمن باقي الأطنان إلى عبد الهادي بك محمد المستأنف عليه الأخير الذي باعها بدوره للمستأنف ضد هم السادس والسابع والثامن وهؤلاء باعوها للمستأنف عليه الخامس الذي شرع في نزاعها من تحت أيدي

المستأنف عليهم الأربعة الأول مما اضطروهم لرفع هذه الدعوى يطلبون فيها الحكم بالمبالغ التي صرفت في إصلاح الأرض المذكورة .

« وحيث ان محكمة الرقازيق الكلية قضت بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ بنذب خير لمعاينة الأرض المتنازع عليها وتقدير قيمة الاصلاحات التي تمت فيها . فاستأنفته الحكومة للأسباب التي ارتكنت عليها في صحيفة استئنافها وبالمذكرات المقدمة منها .

« وحيث ان أوجه الاستئناف التي تتركن عليها المستأنفة ترجع جميعها إلى أنه متى وجد بين المتخاصمين رابطة عقدية فان أحكام العقد هي التي تكون مناط تحديد علاقة الطرفين ببعضهما وأما التحسينات التي يلزم المالك بها فهي التي تعمل في أرضه بحسن نية .

« وحيث انه لا خلاف في أن المستأنف عليهم الأربعة الأول وضعوا أيديهم على عين النزاع بطريق الايجار بمقدد حدد حقوق وواجبات كل طرف قبل الآخر وسواء عليهم ان كانت هذه العقود تشمل كل الأرض أو بعضها كانوا يزرعون بطريق الخفية ثم يربط عليهم بعد المقاس ويدفعون عنه الأجرة كباقي الاطيان الواردة في تلك العقود إذ هذه التفرقة لا أهمية لها من الوجهة القانونية مادامت اليد في الحالين يد مستأجر .

« وحيث انه بالرجوع لعقد الايجار تبين أنه ورد في البند الثامن مانصه : « يتعهد المستأجر في حالة ما يغرس في الأرض المؤجرة اليه أشجارا أو نخيلا أو أشجار فواكه أو خلافة بازالتها على مصاريفه قبل انتهاء مدة الاجارة أو تسليمها للحكومة دون أن يكون لهم حق في المطالبة بتعويض ماعن ذلك » كما جاء في البند العاشر أن المستأجر يتعهد في نهاية مدة الاجارة أن يسلم الأرض خالية المباني .

« وحيث انه يستفاد من هذا الحظر الصريح في البندين السابقين أن المستأجر كان يعلم أنه غير مصرح له باجراء تغييرات او عمل انشاءات الا بأمر المالك فان أحدث شيئا منها وهو على بينة بما ذكر كان مسمى النية وفي هذه الحالة يكون ملزما بإزالة ما أحدثه بدون أن يكون له حق الرجوع على المالك بما أوجده من التحسينات في العين المؤجرة « وحيث ان القول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة لا يستسيغها العقل ولا تتفق والمبادئ القانونية السليمة إذ يكفي لمستأجر عين من الاعيان لمدة معينة أن يحدث بعض التحسينات أو أن يقيم بناء في العين المؤجرة رغم ارادة المالك فيحصل على حق وضع اليد على تلك العين وحبسها حتى يحصل على قيمة ما صرفه في التحسينات أو فيما أقامه من البناء مخالفا في ذلك نصوص العقد التي تحرم عليه اجراء ما ذكر .

« وحيث ان التحسينات التي يلزم بها المالك لمن قام بها هي التي تعمل بحسن نية بمعنى أن من يقدم عليها يكون معتقدا أنه مالك للأرض الواضع اليد عليها أما اذا ثبت العكس فيعتبر سوء النية ويكون ملزما بنسأء على طلب المالك بإزالة ما أحدثه على مصاريفه .

« وحيث ان المستأنف عليهم الأربعة الأول لم يدعوا يوما ملكيتهم للأطيان التي أدخلوا عليها التحسينات وكل ما يزعمون هو مجرد أمل في شرائها متى رغبت الحكومة في بيعها ولا يمكن أن يترتب على مجرد الأمل أي حق على العين يبيح للمستأنف عليهم المذكورين مطالبة المستأنفة بتعويض نظير ما أدخلوه من تحسين على الأرض المؤجرة .

« وحيث ان المستأنف عليهم المذكورين أضافوا أيضا في مذكراتهم أن وزير الحرية ذكر بيانا أمام مجلس النواب بخصوص الصفقة موضوع

النزاع نعى على الحكومة تصرفها فيها بالبيع لغيرهم وأعطاهم الأولوية في شرائها دون المستأنف عليه الأخير .

« وحيث انه تبين من الاطلاع على محضر جلسة ١١ ابريل سنة ١٩٣٤ لمجلس النواب أن وزير الحرية أدلى ببيان خاص باستبدال بعض أملاك الدولة بأجزاء من معاشات بعض الموظفين ولكن المجلس لم يتخذ أى قرار من شأنه اعطاء المستأنف عليهم حق ملكية الارض التى نزع من تحت أيديهم أو تغيير العلاقة التى تربطهم بمصلحة الاملاك بصفتهم مستأجرين للأرض المذكورة وأنهم مقيدون فى ذلك بنصوص القانون العامة فى الايجار والنصوص الخاصة الواردة فى عقد التأجير .

« وحيث ان المستأنف عليهم كانوا ادعوا أمام الخبير الذى ندب لاثبات حالة الاطيان أن الحكومة سبق أن باعت لمورثهم محمد على أبو زيد خمسة أفدنة وكسور ثم استردتها منه بعقد تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٢٢ وأنها تعهدت فى هذا العقد الأخير أنها تبيعه ١٠٠ فدان ضمنها ٧٣ فداناً موضوع هذه الدعوى وقالوا أن العقد المذكور سجل بمحكمة المنصورة بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ .

« وحيث ان هذه المحكمة تمشياً وراء هذا الادعاء لا مكان تحقيق حسن نية المستأنف عليهم فيما أجروه من التحسينات أصدرت حكماً تمهيدياً بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ بالتصريح للمستأنف عليهم المذكورين بتقديم صورة هذا العقد ولكنهم عجزوا عن ذلك رغم تأجيل القضية مرات لهذا الغرض .

« وحيث ان المستأنف عليهم أثاروا أخيراً فى مذكرتهم إلى امكان اعتبارهم فضولين فى

التحسين الذى أجروه يحق لهم محاسبة الحكومة عنه مادامت أنها انتفعت به أو تطبيق نظرية الأثرأء على حساب الغير بغير سبب على اعتبار أن المالك انتفع من عمل المستأجر على أنه بما يجب ملاحظته أن محل ذلك كله إذا كان المستأجر يعمل لحساب المالك فى الغرض الأول وهو هنا إنما كان يعمل لحسابه الخاص وبغرض الوصول الى الانتفاع بالعين المؤجرة كما أن الأثرأء هنا كان بسبب وهو عقد الايجار وكان المستأجر فى هذه الحالة غير مأذون بعمل شئ من ذلك .

« وحيث بناء على ما ذكر تكونت دعوى المستأنف عليهم من جميع النواحي على غير أساس قانونى ويتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى (استئناف مديرية الشرقية ضد على أبو زيد المنيارى عن نفسه وبصفته وآخرين وحضر عن الاربعة الأول الاستاذ على يوب وعن الخامس الاستاذ احمد نجيب براده بك وعن السادس والسابع والثامن الاستاذ رياض المصرى وعن الأخير الاستاذ ابراهيم عبد الهادى رقم ٨٠٥ سنة ١٩٣١ وثلاثة وعشرون حضرات اصحاب العزة حسن زكى محمد بك وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٧٣

٢٩ ابريل سنة ١٩٣٧

بيع . من شخص لآخر . وفاة البائع . تصرف الورثة بعده لآخر . وتسجل عقد الآخر . نقل الملكية اليه . حقوق المشتري الاول . مجرد التزامات شخصية . قاعدة « ان لا تركة الا بعد وفاة الدين » غير مانعة من تصرف الورثة المبدأ القانونى

باع عمرو إلى بكر أطيانا . ولم يسجل الأخير العقد . وتوفى عمرو . وتصرف ورثته ببيع هذه الاطيان الى زيد الذى سجل عقده قررت المحكمة انه طبقاً للمادة الأولى من قانون التسجيل لم تنتقل ملكية الاطيان المبيعة إلى بكر . وكل ما يمكن أن يترتب على العقد

الصادر له هو مجرد التزامات شخصية بين المتعاقدين . وطالما أن المشتري الأول - بكر - لم يكتسب حقا عينيا على تلك الأطنان وحقوقه الشخصية قاصرة على البائع له دون الغير فليس له أن يطلب انتزاع تلك الأطنان من المشتري الثاني الذي اشتراها من الورثة وانتقلت ملكيتها اليه بتسجيل عقود شرائه وفقا للقانون . ولأن الملكية في هذه الحالة تظل باقية للبائع وتنتقل بعد وفاته الى ورثته الذين يحلون محله في التزاماته قبل المشتري في شأن هذه الأطنان . والقول بغير ذلك يجعل الأطنان المبيعة بغير مالك بعد وفاة المورث . وإلى أن يتم تسجيل عقد المشتري منه . ومادام أن الملكية قد انتقلت للورثة بعد وفاة مورثهم فالتصرف الصادر منهم بالبيع يعتبر صادرا من مالك . وتنتقل ملكية الأطنان المبيعة إلى المشتري منهم بتسجيل عقودها وقاعدة « أن لا تركة إلا بعد سداد الدين » لا تمنع من حلول الورثة محل مورثهم في حقوقه والتزاماته في حدود التركة بحيث أن التركة تنتقل إلى الورثة محملة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات

المحكمة

« بما أنه لا نزاع فيه وما هو ثابت من المستندات المقدمة في الدعوى أن المرحوم عبد الفتاح بك محرم مورث المستأنف عليهم عدا الأول باع إلى عبد الرازق عبد الجواد المستأنف عليه الأول المذكور ١٢ قيراطا و ٣١ فدانا بموجب عقدين عرفيين مؤرخين في ٩ مارس سنة ١٩٢٧ وغير مسجلين . وبعد وفاة البائع تصرف ورثته إلى

المستأنف عبد الحميد بك حسين جاويش في الأطنان المذكورة بالبيع ضمن أطنان أخرى بمقتضى ثلاث عقود أولها مؤرخ في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ومسجل في ٦ منه وثانيهما مؤرخ في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ومسجل في ٢٣ منه والثالث مؤرخ أيضا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ومسجل في ٢٢ منه . وبما أن المستأنف عليه الأول رفع هذه الدعوى أمام المحكمة الابتدائية بطلب تثبيت ملكيته إلى ال ١٢ قيراطا و ٣١ فدانا المذكورة وتسليمها له وكف منازعة المستأنف له فيها واحتياطيا بطلان عقود البيع الصادرة إلى المستأنف من ورثة البائع له عن تلك الأطنان واعتبارها كأن لم تكن والغاء كافة التسجيلات المتوقعة بموجبها مع تسليمه الأطنان المذكورة وكف منازعة المستأنف له فيها . ومن باب الاحتياط الكلي الزام ورثة البائع المنوه عنهم بأن يدفعوا له من تركه مورثهم مبلغ ٢٩٤ مليا و ٩٩٢ جنيها قيمة الثمن المدفوع منه والتعويض . وقد قضت محكمة أول درجة بحكمها المستأنف الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٣٦ بطلان العقود الصادرة للمستأنف من ورثة البائع عن الأطنان المبينة بعريضة الدعوى وبالغاء كافة التسجيلات المتوقعة بموجبها مع تسليم الأطنان المذكورة للمستأنف عليه الأول وكف منازعة المستأنف له فيها مع الزام المدعى عليهم في الدعوى بالمصاريف وباتعاب المحاماة وحفظ حق المدعى في التعويض نظير الحرمان من الانتفاع مدة النزاع ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات . فقبل المستأنف عليه الأول هذا الحكم واستأنفه المشتري الثاني عبد الحميد بك حسن جاويش طالبا الغاء فيما قضى به ورفض دعوى المستأنف عليه الأول والزامه بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين .

« وبما ان المستأنف عليه الأول يستند في دعواه الى عقدى البيع العرفيين الصادرين اليه من المرحوم عبد الفتاح بك محرم المؤرخين في ٩ مارس سنة ١٩٢٧ ويقول أنه يملك الاطيان المبيعة اليه بموجبهما بوضع اليد عليها مدة خمس سنوات بالسبب الصحيح قبل البيوع الصادرة الى المستأنف وأن مجال المفاضلة بين العقود بالتسجيل محله أن تكون هذه العقود صادرة من بائع واحد أما في الدعوى الحالية فإن البائع له وهو المورث غير البائعين للمستأنف وهم الورثة وأن شخصيتهم تغاير شخصية المورث اعتمادا على القاعدة الشرعية « أن لا تركة الا بعد سداد الديون » .

« وبما أن المستأنف يتمسك بتسجيل عقوده ويقول بأنها مفضلة على عقدى المستأنف عليه الأول لأنهما لم يشهرا بالتسجيل وبأنه لا حق للمستأنف عليه في طلباته المحكوم لها قبله وتمسه للأسباب التي بينها في عريضة استئنافه ومذكرته الختامية المقدمة لهذه المحكمة .

« وبما أن المادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل قضت بوجوب تسجيل جميع العقود التي من شأنها انشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله... الخ ونصت على أنه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم وأنه لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين .

« وبما ان عقدى بيع المستأنف عليه الأول لم يسجلا فلكية الاطيان المبيعة بهما لم تنتقل اليه وكل ما يمكن أن يترتب على هذين العقدين وهو مجرد التزامات شخصية بين المتعاقدين .

« وبما انه طالما أن المستأنف عليه الأول لم

يكسب حقا عينيا على تلك الاطيان وحقوقه الشخصية قاصرة على البائع له دون الغير فليس له أن يطلب انتزاع تلك الاطيان من المستأنف الذي اشتراها من الورثة وانتقلت ملكيتها اليه بتسجيل عقود شرائه وفقا للقانون ولا محل لما يقرره المستأنف عليه الأول من أن الورثة انما باعوا للمستأنف ما لا يملكون لسبق تصرف مورثهم في الاطيان بالبيع له لأنه مادام أن الملكية لم تنتقل الى المستأنف عليه الأول من البائع له لعدم تسجيل عقده فإن هذه الملكية تظل باقية للبائع وتنتقل بعد وفاته إلى ورثته الذين يحلون محله في التزاماته قبل المشتري في شأن هذه الاطيان . اذ أن القول بغير ذلك يجعل الاطيان المبيعة بغير مالك بعد وفاة المورث وإلى أن يتم تسجيل عقد المشتري منه . ومادام أن الملكية قد انتقلت للورثة بعد وفاة مورثهم فالتصرف الصادر منهم للمستأنف بالبيع يعتبر صادرا من مالك وقد نقلت ملكية الاطيان المبيعة منهم إلى المستأنف بتسجيل عقود البيع الخاصة بها طبقا للقانون .

« وبما ان قاعدة « أن لا تركة الا بعد سداد الدين » لا تمنع من حلول الورثة محل مورثهم في حقوقه والتزاماته في حدود التركة بحيث إن التركة تنتقل إلى الورثة محملة بها لها من حقوق وما عليها من التزامات .

« وبما انه لا محل لتمسك المستأنف عليه الأول بوضع اليد الخمس سنوات مع السبب الصحيح لأن محل هذا أن يكون البيع الحاصل له قد صدر له من غير مالك أما في حالة صدور بيعين من مالك واحد فالتفاضل بينهما يكون بالتسجيل .

« وبما انه بما تقدم يكون ما قضت به محكمة أول درجة من بطلان عقود البيع الصادرة من ورثة المرحوم عبد الفتاح بك محرم والغاء التسجيلات

المتوقعة بموجبها وتسليم الأُطيان للمستأنف عليه الأول وكف منازعة المستأنف له فيها . كل ذلك في غير محله ويتعين الغاؤه .

« وبما ان المستأنف عليه الأول لم يستأنف حكم محكمة أول درجة بشأن الطلبات التي قضت فيها بالرفض فلا يسع هذه المحكمة أن تتعرض لها . (استئناف عبد الحميد بك حسن جاويش وحضر عنه الأستاذ ساجا حبشي بك ضد عبد الرزاق عبد الجواد وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ حليم لوقا رقم ٨٢٣ سنة ٥٣ برئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن رفعت بك وامين حسني بك وجندى عبد الملك بك مستشارين)

٧٤

٤ مايو سنة ١٩٣٧

١ - مرض الموت . تعريفه . حالته . احتباس البول والبروستاتا . عدم اعتبارها منها .

٢ - عقد بيع . مستوف اركانه القانونية . فرض عدم دفع الثمن . مع النص على القبض . غير مؤثر . صحته المبادئ القانونية

(١) المعول عليه في ماهية مرض الموت انه هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض وان الأمراض التي تتناول سنة (أو أكثر) ولا يحصل فيها ازدياد أو تغيير في حالة أصحابها تعتبر تصرفاتهم بعد السنة كتصرفات الصحيح .

فاذا كان البائع مريضاً مرضاً مزمناً مدة طويلة جداً باحتباس البول وتضخم البروستاتا وظل يزاول أعماله خارج الدار حتى مرض قبل وفاته بنحو ثلاثة أيام إما بحمى ومات بها أو مات بالشيخوخة ولم يثبت مطلقاً أن مرضه المزمن قد تزايد فجأة وشعر البائع بخطورته وقد صدر البيع وهو في حالته العادية يؤدي

أعماله خارج الدار حسب سنه وذلك قبل أن يلزم منزله في مرضه الأخير فالعقد الصادر منه يعتبر صحيحاً ولا يكون قد صدر في مرض الموت

(٢) إذا فرض في البيع الصادر انه لم يحصل دفع ثمن ، كان العقد عقد هبة أخذت شكل بيع استوفى أركانه وشروطه القانونية وقد نص فيه على قبض الثمن وان المشتري وضع يده على العقار المبيع وأصبح له حق التصرف فيه ولزمته الضرائب من تاريخ العقد ؛ مثل هذا العقد صحيح وواجب القضاء بصحته

الممكن

« حيث انه عن كون هيئة محكمة الاستئناف التي حكمت بتأييد الحكم الابتدائي بالاحالة على التحقيق عدلت في هذا الحكم وهي لا تملك التعديل فانه ليس من اختصاص هذه الهيئة النظر في ذلك فضلاً عن أن تحقيق ما اذا كان البيع قد حصل في مرض الموت أم لا يشمل تحقيق دفع الثمن من عدمه خصوصاً وأن الشارع قد افترض أن هذا البيع وصية والوصية تبرع إذ قد نصت المادة ٢٥٥ مدني على أنه يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمة المبيع زائدة على تلك مال البائع .

« وحيث ان المحكمة تأخذ من مجموع التحقيقات التي حصلت أمام النيابة وأمام المحكمة الابتدائية ومجموع شهادة الشهود اثباتاً ونقياً أن البائع لم يمرض مرضه الأخير الذي أقعده داره حتى الموت إلا قبل وفاته بيومين أو ثلاثة وكان

قبل ذلك في حالته العادية بحسب سنه وكان مالكا لقواه العقلية والمعول عليه في ماهية مرض الموت أنه هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض وأن الأمراض التي تتناول سنة (أو أكثر) ولا يحصل فيها ازدياد أو تغير في حالة أصحابها تعتبر تصرفاتهم بعد السنة كتصرفات الصحيح (أنظر المرحوم محمد بك زيد شرح الأحوال الشخصية سنة ١٩٢٤ جزء ثان ص ٣١٤-٣١٦ وقال ابن عابدين ص ٣٧٧ جزء خامس والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وإن صيرته ذا فراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه، وقد حكم بأن تصلب الشرايين وإصابة القلب والكلى بالتلف من الأمراض المزمنة التي لا يصح اعتبارها في الأصل مرض موت لبطء سيرها وعدم احساس المريض بخطورتها ولكن إذا اشتدت هذه الأمراض فجأة وشعر المريض بتفاقم خطورتها ومات بهاوجب اعتبارها مرض موت - مرجع القضاء ٥٩٦٧ ملحق الجزئين الأول والثاني وحكم أيضا برفض الطعن في بيع إذ قال الطاعن أنه حدث في مرض الموت ولكنه لم يبين نوع المرض الذي مات به مورثه ولا طريقة اثباته - مرجع القضاء ٢٧١٤ الجزء الثاني، وحكم بأن الشيخوخة ليست مرض موت - مرجع القضاء ٢٧١١ الجزء الثاني و٥٩٦٦ ملحق الجزئين الأول والثاني، وحكم بأن مجرد قرب تاريخ البيع من تاريخ الوفاة لا يثبت أن البائع كان مريضا وقت البيع خصوصا إذا لم يبين الطاعن في البيع بحصوله في حالة المرض أي قرينة على وجوده أو بيان نوعه - مرجع القضاء ٥٩٦٣ الملحق المذكور « وحيث أنه واضح بما تقدم أن البائع كان مريضا مرضا مزمنًا مدة طويلة جدا من ١٠ إلى ١٥

سنة - وقدرها بعضهم بثلاثين سنة - باحتباس البول وتضخم البروتستاتا وظل يزاول أعماله خارج الدار حتى مرض قبل وفاته بنحو ثلاثة أيام أما بحمى ومات بها كما قال ابنه المستأنف عليه الأول (وشهادة الطبيب قد تكون معززة لذلك) أو مات بالشيخوخة ولم يثبت مطلقا أن مرضه المزمن قد تزايد فجأة وشعر البائع بخطورته وقد صدر البيع منه وهو في حالته العادية يؤدي أعماله خارج الدار حسب سنه كما تقدم وذلك قبل أن يلزم منزله في مرضه الأخير بنحو أسبوعين إذ أن تصديقه على العقد في بني سويف كان في ٦ يناير سنة ١٩٣٠ ووفاته كانت في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ ولزم منزله قبل الوفاة بثلاثة أيام تقريبا ويظهر أن المستأنف عليهم أنفسهم يشعرون بذلك إذ طعنوا أولا بتزوير العقد ثم اضطربوا وطعنوا بالتزوير وحصوله في مرض الموت معا ثم طعنوا بأنه حصل في مرض الشيخوخة .

« وحيث أن المحكمة ترى من كل ذلك أن البيع المطعون فيه لم يحصل في مرض الموت ولا حاجة بعد ذلك للبحث فيما إذا كان المستأنف دفع ثمنًا أم لا . لأنه على فرض أنه لم يحصل دفع ثمن كان العقد عقد هبة أخذت شكل بيع استوفى أركانه وشروطه القانونية وقد نص فيه على قبض الثمن وأن المشتري وضع يده على العقار المبيع وأصبح له حق التصرف فيه ولزمته الضرائب من تاريخ العقد (٤ يناير سنة ١٩٣٠) ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والحكم بصحة عقد البيع المصدق عليه بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٠ ومسجل في نفس التاريخ الصادر من المرحوم خير الله خليفه إلى المستأنف محمد عبد الجيد خير الله عن ١٢ سهما و٦ قراريط و٨ أفدنه والحكم برفض دعوى المستأنف علم قبل

المستأنف فيما يتعلق بطلب ثبوت ملكيتهم إلى نصيبهم الشرعي في هذا القدر

(استئناف الشيخ محمد عبد الجيد خير الله وحضر عنه الاستاذان محمد حسن واسرائيل معروض ضد الشيخ عبد الجيد خير الله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود بك فهمي جندية رقم ٤٧٠ سنة ١٣٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب المرة محمد زغول بك وعبد الله اسماعيل بك واحد نشأت بك مستشارين)

٧٥

٦ مايو سنة ١٩٣٧

استئناف . من حكم - صادر وفق طلبات الخصم . أو الرضا . به وفي أمر متعلق بالنظام العام . جواره

المبدأ القانوني

إنه وإن كان من المقرر قانونا أنه إذا حكم لشخص بطلباته ورضى بما حكم له به فلا يقبل منه استئناف الحكم إلا أنه يشترط لتطبيق هذه القاعدة أن لا يكون الحكم قد صدر في أمر متعلق بالنظام العام فإذا كان الحكم قد صدر في أمر من هذا القبيل فلكل من يدعى من طرفي الخصومة مخالفة هذا الحكم للنظام العام أن يستأنفه ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم قد صدر وفق طلباته أو يكون قد رضى به لأنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف النظام العام أو الرضاء به

المحكمة

« بما أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف أو عدم جوازه واحتياطيا بسقوط الحق في اقامته وذلك للأسباب الآتية - أولا - أن الحكم المستأنف جاء مطابقا لطلبات المستأنفين - ثانيا - أن المستأنفين رضيا بالحكم المستأنف ونفذه فعلا . - ثالثا - أنه بعد تنفيذ الحكم المستأنف لم يبق هناك مصلحة أو محل لاستئنافه - رابعا - أنه لا محل لطلب الغاء حكم الايقاف مع أن الدعوى

غير موقوفة الآن بل هي منظورة بجلسة المرافعة. « وبما أنه وإن كان من المقرر قانونا أنه إذا حكم لشخص بطلباته ورضى بما حكم له به فلا يقبل منه استئناف الحكم إلا أنه يشترط لتطبيق هذه القاعدة أن لا يكون الحكم قد صدر في أمر متعلق بالنظام العام فإذا كان الحكم قد صدر في أمر من هذا القبيل فلكل من يدعى من طرفي الخصومة مخالفة هذا الحكم للنظام العام أن يستأنفه ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم قد صدر وفق طلباته أو يكون قد رضى به لأنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف النظام العام أو الرضاء به .

« وبما أن الحكم المستأنف قضى بايقاف دعوى المستأنف عليه حتى تفصل المحكمة الشرعية فيما إذا كان المنزل موضوع النزاع موقوفا أو ملكا معتبرا أن هذا النزاع يتعلق بأصل الوقف وأنه بذلك يدخل في ولاية المحاكم الشرعية .

« وبما أن محكمة أول درجة قد فصلت بحكمها المستأنف في مسألة متعلقة بالقوانين المنظمة لاختصاص محاكم من نوعين مختلفين من حيث وظيفة كل منها أي في مسألة خاصة بالنظام العام ويطعن المستأنفان في هذا الحكم بأنه خالف النظام العام إذ أحال نزاعا من اختصاص المحاكم الأهلية الفصل فيه إلى المحاكم الشرعية التي لا ولاية لها عليه البتة .

« وبما أن هذا الطعن مما يجوز للمتمسك به استئناف الحكم الصادر في النزاع ولو رضى به أو صدر وفقا لطلباته لأن رضاه لا قيمة له ما دام الأمر متعلقا بالنظام العام .

« وبما أن تنفيذ الحكم المستأنف لا يسقط الحق في الاستئناف والحال كما ذكر على أن الذي نفذ الحكم ورفع الأمر إلى المحكمة الشرعية إنما هو المستأنف عليه لا المستأنفان .

تدخل المحكمة فله أن يجعله أقل من الثمن
الأساسي للزيادة في أول الأمر
المحكمة

« حيث ان المستأنفة تزعم أن الاجراءات
التي سبقت حكم مرسى المزاد الأخير وقعت باطلا
لمخالفتها للقانون لحكم البيع ومرسى المزاد المبني
عليها باطل أيضا وذلك لأنه بعد أن رسا مزاد
العقارات على المستأنف عليها بالثمن الأساسي وقدره
٣٠٠ جنيه زاد وكيل الست المستأنفة العشر وفي
الجلسة التي تحدت رسا المزاد عليه بمبلغ ٤٦٠
جنيها ولما لم يدفع هذا الثمن بعد اذاره قانونا أعادت
المستأنف عليها المذكورة الاجراءات على ذمته
على أن يكون الثمن الأساسي ثلاثمائة جنيه بدلا
من ٣٣٠ جنيها وهو الثمن المحدد بعد زيادة العشر
» وحيث ان المستأنفة زادت أيضا أن المحكمة
بدأت في الزيادة الأخيرة حوالى الساعة الثانية
مساء بعد انصراف المتقاضين عن المحكمة الأمر
الذى مكن المستأنف عليها من الانفراد في تحديد
الثمن لعدم وجود المزايدين فرسا عليها المزاد بالثمن
الأساسي وقدره ٣٠٠ جنيه .

« وحيث ان إجراءات إعادة البيع على ذمة
الراسي عليه المزاد الأول مبينة في المواد ٦٠٦
وما بعدها من قانون المرافعات ويتلخص في أنه
بعد تهديد المشتري المتخلف عن الدفع في بحر الثلاثة
أيام التالية لاندازه جاز لطالب إعادة البيع أن
يقدم عريضة لقاضى البيوع أو للقاضى الجزئى
لتعين يوم للبيع الثانى ويسبق هذا البيع عمل النشر
واعلان ذوى الشأن وهذه الاعلانات يجب أن
تشمل فوق البيانات المقررة في حق البيع الاول
على اسم الراسي عليه المزاد أى المشتري المتخلف
واسم طالب إعادة البيع والثمن المعين للزيادة

» وبما ان الحكم المستأنف ولو أنه قضى بالايقاف
إلا أنه بهذا الايقاف قد فصل في مسألة الاختصاص
إذ جعل النظر في كون المنزل المتنازع عليه ملكا
أو وقفًا للمحاكم الشرعية دون المحاكم الأهلية ويكون
إذن للمستأنفين مصلحة في استئناف لانهما يريدان
أن الاختصاص في هذا النزاع هو للمحاكم الأهلية .
» وبما انه مما تقدم تكون الدفوع المقدمة من
المستأنف عليه على غير أساس .

(استئناف نجيب بك فهمى وآخر وحضرتهما الاستاذان
عمر عمر ورياض يعقوب ضد زكى بك فهمى وحضر عنه
الاستاذ عزى استينو رقم ٢٤٥ سنة ٤٤ ق رئاسة وعضوية
حضرات اصحاب العزة حسن رفعت بك وامين حسنى بك
وجندى عبد الملك بك مستشارين)

٧٦

٢٥ مايو سنة ١٩٣٧

إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاد - تحديد الثمن
الأساسي الذى تبني عليه الزيادة الجديدة - موطن البيع الأول

المبدأ القانوني

أن الأولوية الواردة في المادة ٦٠٨ مرافعات
(عن النشر كاليانات المقررة في حالة البيع
الأول) عند ذكر الثمن المعين للزيادة عليه
كما كان في الأول ليست هي أولوية الزيادة بعد
زيادة العشر بدليل ما جاء بصريح النص
الفرنسي للمادة المذكورة عن هذه الأولوية بقوله
"la mise à prix qui sera celle de la première
vente"

فالثمن الذى تحدد في البيع الأول هو الذى
يكون أساسا للبيع بعد اعادته على ذمة الراسي
عليه المزاد ، ويؤيد هذه الفكرة ما جاء في
المادة ٦٩٨ مرافعات محتاط المعدلة سنة ١٩١٢
بان طالب البيع هو الذى يحدد الثمن دون

عليه كما كان محددًا قبل البيع الأول

« وحيث أن الاجراء في هذه الدعوى قد تم طبق القانون فإن المستأنف عليها بعد أن أنذرت المشتري بالدفع ومضت المدة المقررة قدمت طلبا لحضرة قاضى اليوع بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٣٦ بتحديد يوم لبيع العقار على ذمة الراسى عليه المزاد واجراء النشر والتعليق حسب القانون وقد اشر القاضى على هذا الطلب بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٣٦ بتحديد يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٣٦ لاعادة البيع وكلف الطالبة باعلان الراسى عليه المزاد وأمر قلم الكتاب باجراء النشر والتعليق طبق القانون فقام قلم الكتاب المذكور بهذا الاجراء واعتبر الثمن الذى تبنى عليه المزايدة هو عين الثمن الذى تحدد قبل البيع الاول وقدره ثلاثمائة جنيه طبقا للمادة ٦٠٨ مرافعات .

« وحيث ان قول المستأنف بأن الأولوية الواردة في المادة المذكورة عند ذكر الثمن المعين للمزايدة عليه كما كان في الاول انما هي أولوية المزايدة بعد زيادة العشر ينقضه ما جاء بصريح النص الفرنسى للمادة ٦٠٨ عن هذه الأولوية :

“ La mise à prix qui sera celle de la première vente ”

ولا شك أن البيع الأول هو الذى تحدد فيه الثمن بثلاثمائة جنيه لا ٣٣٠ جنيها بعد زيادة العشر

« وحيث ما يؤيد أن فكرة المشرع ترمى الى ذلك ما جاء في المادة ٦٩٨ مرافعات محتلت المعدلة سنة ١٩١٢ بأن طالب البيع هو الذى يحدد الثمن دون تدخل المحكمة ولذا له أن يجعله أقل من الثمن الأساسى للمزايدة في أول الامر إذ المظنون أن الثمن كان عاليا فلم يستطع المشتري دفعه فضلا عن ان قيمة العقار قد تكون انحطت لسبب من الاسباب كهلاك جزء من المبيع ويكون من مصلحة الطالب

اجراء هذا التقيص حتى يباع العقار ويرجع بالفرق على المشتري المتخلف .

« وحيث بناء على ما ذكر يكون مازعمته المستأنفة من أن المستأنف عليها أدخلت الغش على القاضى حتى حددت الثمن ب ٣٠٠ جنيه أو أن المستأنف عليها نفسها هى التى تدخلت وحددت الثمن على غير أساس .

« وحيث ان رفض قاضى اليوع طلب الايقاف لأن المستأنفة سخرت أجنبيا برفع دعوى استحقاق بعقد عرفى امام المحكمة المختلطة انما هو قضاء صحيح للأسباب التى ذكرها لأنه لم يكن الغرض من الدعوى المذكورة ولا من تدخل مقرر الزيادة زكريا افندى درويش ولد المستأنفة الا عرقلة التنفيذ .

« وحيث عن السبب الثانى من أسباب الاستئناف فانه تبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٣٦ التى تم البيع فيها للست المستأنف عليها أن جميع الاجراءات روعيت ولم تحصل منها مخالفة للقانون فانه بعد أن طلب رافع دعوى الاستحقاق الايقاف وناقشت المحكمة المستندات التى يرتكن عليها رفضت هذا الطلب وأمرت المحضر بقراءة النشرة دون أن يؤجل الحكم لآخر الجلسة كما ادعت المستأنفة ولما لم يتقدم مزايدون قبلت الطالبة الشراء بالثمن الأساسى لحكمت المحكمة برسو المزاد عليها .

(استئناف للست أنيسة محمد على عقده وحضر عنها الاستاذ محمد عبد الوهاب ضد الست حافظة السيد ابو غطاس وحضر عنها الاستاذ حسين الجندي رقم ١١٩٠ سنة ١٣٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك وامين زكى بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٧٧

٢٥ مايو سنة ١٩٣٧

اختصاص - عدم تجديد تسجيله في بحر العشر سنوات .
اعتباره لاغيا - انعدام أثره . بالنسبة لحائز العقار ولسقوط
حق التتبع . تنبيه نزع الملكية الحاصل من الدائن وتسجيله
في بحر هذه المدة . غير مؤثر على هذا البطلان .

المبدأ القانوني

إذا لم يحدد صاحب حق الاختصاص
التسجيل قبل مضي العشر سنوات المنصوص
عنها بالمادة ٥٦٩ مدني - وبالإحالة على المادة
٥٩٩ مدني - فيسقط هذا التسجيل ويصبح
لاغيا وكأنه لم يكن ويترتب على سقوط هذا
التسجيل زوال حق التتبع الذي بموجبه يتخذ
الدائن صاحب الاختصاص اجراءات نزع
الملكية . ومتى كان الأمر كذلك وتطهرت العين
من التسجيل المترتب عليه حق التتبع فلا يكون
لهذا الدائن حق نزع ملكية العين من الحائز لها
وإذا كان هذا الدائن قد أعلن تنبيه نزع
الملكية الى الحائز وسجله على العين قبل مضي
العشر سنوات من تاريخ تسجيل الاختصاص
فانه لا يترتب على ذلك أى تغيير في شكل
المسألة - أولا - لأن إلغاء التسجيل المذكور
يرجع إلى وقت حصول التسجيل فيجعله
كأن لم يكن - وثانيا - لأن تسجيل تنبيه نزع
الملكية لا يترتب عليه وجود حق عيني على
العقار المنزوعة ملكيته

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتحصل
في معارضة المستأنف في تنبيه نزع ملكية أعلن
اليه من الست بزاده حسين بصفته حائز للعقار

المطلوب نزع ملكيته وفاء لدين لها على ذلك العقار
ثابت بتسجيل اختصاصين ضد المرحوم محمد بك
حسن سالم مورث البائع إلى المستأنف وذلك
التسجيل سابق على تسجيل البيع الصادر اليه ،
« وحيث ان المستأنف كان قد طلب الغاء
التنبيه للأسباب التي بينها في إعلان هذه المعارضة
وقد بحثت المحكمة الابتدائية وجوه دفاع المستأنف
واعتبرته مستولا عن مبلغ ٦٦٤ مليا و ٥١١ جنهما من
مبلغ ٤٠٤ مليا و ٢٦١٤ جنهما المطلوب بورقة التنبيه
« وحيث ان المستأنف قد استأنف الحكم
الابتدائي طالبا الغاء الحكم بالغاء التنبيه واعتباره
كأن لم يكن للأسباب التي ذكرها في إعلان استئنافه
وهي أسباب موضوعية متعلقة بأوجه الدفع التي
قدمها للمحكمة الابتدائية ولم تأخذ بها .

« وحيث ان المستأنف قد جاء في مذكرته
(رقم ١٨ دوسيه هذا الاستئناف) ودفع بسقوط
تسجيل الاختصاصين اللذين بسببهما تتبع الست
بزاده العين المطلوب نزع ملكيتها بالتالي بسقوط
حقها في نزع الملكية .

« وحيث انه لا جدال في أن الاختصاصين
المأخوذون لمصلحة الست بزاده قد تسجلوا على العين
في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ولم يحدد تسجيلهما قبل
مضي عشر سنوات من ذلك التاريخ كما أنه لا جدال
في أن ورثة الست بزاده يعتمدون على تسجيل هذين
الاختصاصين في تتبع العين وهي تحت يد المستأنف
بصفته حائزا لها ولا يعتمدون على شيء آخر .

« وحيث ان المادة ٥٩٩ مدني تنص على
أن الدائن الذي تحصل على اختصاصه بعقارات
مدينه يكون له من يوم تسجيل ذلك الاختصاص
نفس الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري ،

« وحيث ان المادة ٥٦٩ مدني تنص على ان
تسجيل الرهن يصير لاغيا اذا لم يحدد في ظرف

خلو العين من الحق العيني المتخذة بسية إجراءات نزع الملكية أن يرفع دعوى باستحقاقها (رابعا) لأن الأتليان الواردة بتنييه نزع الملكية المعارض فيه تزيد عما يملكه المستأنف بمقدار فدائين و ٨ قراريط و ١١ سها .

« وحيث أنه بالنسبة للأمر الأول فإن مجرد وجود الدين في ذمة المدين لا يجعل للدائن حق نزع ملكية عقار غير مملوك لمدينه ولا جدال في أن المستأنف يملك العقار المنزوع ملكيته بعقد صحيح توفرت فيه شرائط نقل الملكية .

« وحيث أنه بالنسبة للأمر الثاني فإن آثار سقوط التسجيل تظهر من وقت السقوط الذي يترتب عليه انعدام حق الدائن في تتبع العقار وبالتالي انعدام حقه في اتخاذ إجراءات نزع الملكية .

« وحيث أنه بالنسبة للأمر الثالث فإن حق اعتراض حائز العقار على إجراءات نزع الملكية من طريق رفع دعوى الاستحقاق لا يكون الا عندما يتخذ الدائن تلك الإجراءات في وجه مدينه وحده متجاهلا تصرفه السابق فيها لمن هو حائزها أما إذا كان الدائن قد اتخذ إجراءات نزع الملكية في وجه المدين وفي وجه الحائز أيضا كما هو حاصل في هذه الدعوى فإنه يكون للحائز حق الاعتراض على تلك الإجراءات من طريق المعارضة في تنبيه نزع الملكية شأنه في ذلك ك شأن المدين الأصلي تماما

« وحيث أنه بالنسبة للأمر الرابع فإن معارضة المستأنف لا تمس الا الأرض المملوكة له دون غيرها فإذا كان تنبيه نزع الملكية يشمل أرضا أخرى لا تزال مملوكة للمدين الأصلي فما على وارثي الدائنة الا السير في نزع ملكيتها .

(استئناف ومبا بك تادرس وحضر عنه الاستاذ كامل جرجس ضد دولة الست بزاده حسين حسن سالم وآخرين رقم ١٩٧ سنة ٥٣ ق بالمهية السابقة)

عشر سنين من وقت حصوله وعلى أن تجديد التسجيل بعد مضي العشر السنوات يجعل ورقة الرهن من تاريخ تجديد التسجيل لا من تاريخ التسجيل الأول .

« وحيث أنه بناء على هذه النصوص يكون تسجيل الاختصاصين الصادرين لمصلحة الست بزاده قد سقط وأصبح لاغيا وكأنه لم يكن ويترتب على سقوط هذا التسجيل زوال حق التتبع « droit de suite » الذي بموجبه اتخذت الست بزاده إجراءات نزع ملكية الأرض وهي تحت يد المستأنف بصفته حائزها .

« وحيث أنه متى تطمرت العين من التسجيل المترتب عليه حق التتبع فلا يكون للدائن حق نزع ملكيتها من يد حائزها .

« وحيث أنه وإن كانت الست بزاده الدائنة قد أعلنت تنبيه نزع الملكية الى المستأنف وسجلته على العين قبل مضي العشر السنوات من تاريخ تسجيل الاختصاصين الا أن هذا الأمر لا يصح أن يترتب عليه أى تغيير في شكل المسألة (أولا) لأنه يترتب على عدم تجديد التسجيل أن يصبح التسجيل لاغيا وهذا الالغاء يرجع الى وقت حصول التسجيل فيجعله كأن لم يكن (ثانيا) لأنه لا يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية وجود حق عيني على العقار المنزوعة ملكيته .

« وحيث أن وارثي الست بزاده لا ينازعان في حصول سقوط تسجيل الاختصاصين ولكنهما يقولان ان هذا الأمر لا يمنعهما من الاستمرار في إجراءات نزع الملكية (أولا) لأن الدين لا يزال باقيا في ذمة المدين الأصلي (ثانيا) لأن البحث في آثار سقوط التسجيل يكون عند توزيع ثمن المبيع بعد انتهاء إجراءات نزع الملكية (ثالثا) لأن لكل دائن حق اتخاذ إجراءات نزع ملكية العين التي يعتبرها مملوكة لمدينه وعلى من يدعى

قضاء المحاكم الكلية

٧٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

٧ يناير سنة ١٩٣٧

أصل الوقف . ما يمس وجوده الشرعى وصحته ونفاذه .

رضا الداف . بحث في أصله .

المبدأ القانونى

أصل الوقف هو كل ما يمس وجوده الشرعى واعتباره صحيحاً نافذاً . فالبحث فى أن رضا الواقف كان صحيحاً فيكون وقفه صحيحاً أو واقعاً عن تدليس فيكون وقفه باطلاً بحث فى أصل الوقف

ومحكمة الاستئناف بدواثرها المجتمعة ومحكمة النقض والأبرام حكمتا بأن نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية هو نص عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه وهو لعموميته وإطلاقه يقتضى حتماً أن كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أية ناحية يكون هذا التعلق سواء كان من ناحية صحته وبطلانه أم كان من ناحية أخرى فإن المحاكم الاهلية ممنوعة من نظر النزاع فيها منعاً باتاً لا استثناء فيه . المحكم

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى ضد المدعى عليها وقالت فى صحتها ان المدعى عليه الأول تزوج بالمرحومة حضرة صاحبة السمو الأميرة امينه هانم حلیم ورزق منها بابنتين هما المدعية والمدعى عليها الثانية وان المدعى عليه الأول اوهم زوجته الأميرة المذكورة ان زوج

المدعية وقت ان كان وكلاء عنه وعن الأميرة أساء ادارة املاكها وما زال يوهما بذلك حتى أوغر صدرها ضد المدعية وزوجها وجعلها تقف جميع أطيانها عليه بعد وفاتها وتحرم كريمتها المدعية فوقفت فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بمحكمة اسكندرية الكلية الشرعية بنمرة ١٤٧ متتابعة ١٧ سهماً و ١٢ قيراطاً و ٧٧٠ فدانا بناحتى قلندول والروضة بما عليهما عن المبانى والأشجار ثم وقفت منزلاً بالمطرية ضواحي القاهرة مساحتها ٣٣٢٢ متراً مربعاً بحجة وقف صادرة بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢٥ بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية

« وحيث ان المدعية تطلب الحكم بإعلان هاتين الوقفتين لأنهما صدرتا من الأميرة المورثة بسبب ما ادخله المدعى عليه الأول من الغش والتأثير على ارادتها وهى ضعيفة مريضة خاضعة لتأثيراته كما تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لثلاثة اثمان الاطيان والعقارات الموضحة بالوقفتين المذكورتين وما يتبعها من الآلات والأدوات الزراعية والمواشى والمنقولات وتسليم هذا النصيب اليها والزام من يحكم عليه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه

« وحيث انه فيما يتعلق بطلب الحكم بإعلان الوقفتين المذكورتين فقد دفع الحاضر عن المدعى عليهما بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظره استناداً الى المادة السادسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية قائلاً ان الحكم بصحة او بطلان الوقف يدخل فى المسائل المتعلقة بأصل الاوقاف التى نصت المادة المذكورة على منع المحاكم الاهلية من نظرها

« وحيث انه ظاهر من صحيفة دعوى المدعية

انها ترتكن في الحكم بطلان الوقفتين المذكورتين على ان رضا الواقعة وقت الايقاف لم يكن صحيحا بل كان مشوبا بسبب غش أو تدليس المدعى عليهما على النحو المبين في الصحيفة

« وحيث ان أصل الوقف هو كل ما يمس وجوده الشرعى واعتباره صحيحا نافذا فالبحث في الدعوى الحالية في أن رضا الواقعة كان صحيحا فيكون وقفها صحيحا او واقعا عن تدليس فيكون وقفها باطلا بحث في أصل الوقف بالمعنى المذكور وقد حكمت محكمة الاستئناف بدواثرها المجتمعة بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٨ بأن المسائل المتعلقة بأصل الوقف التي منعت المحاكم الأهلية من نظرها عملا بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هي ما تعلقت عليه حجته من شروط في الصيغة أو في أهلية الواقف أو في الموقوف أو في الجهة الموقوف عليها وهذا الحكم منشور في المجموعة الرسمية التاسعة والعشرين صحيفة ١٣٨ وحكمت محكمة الاستئناف في ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ بأن البحث في أهلية الواقف تنصب في الواقع على أصل الوقف وقد حكمت محكمة النقض والابرار في ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ بان نص المادة السادسة عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه وهو لعموميته واطلاقه يقتضى حتما ان كل مسألة متعلقة بعقد الوقف من أية ناحية يكون هذا التعلق سواء أكان من ناحية صحته وبطلانه أم كان من ناحية أخرى فان المحاكم الأهلية بمنوعة من نظر النزاع فيها منعابا لا استثناء فيه وحجة محكمة النقض في هذا ان أصل الوقف هو ذات عقد الوقف واركانه ككل عقد وهو عاقد يصدر منه العقد وعين هي محل العقد وإيجاب من العاقد متشخص بها نوع العقد فكل بحث في الشروط التي يجب توفرها في كل

ركن من هذه الاركان ماس بأصل الوقف وقد حكمت محكمة النقض والابرار في ٦ يونيو سنة ١٩٣٥ بما يؤيد الحكم السابق وكان النزاع متعلقا بوقف المريض مرض الموت

« وحيث ان المحكمة ترى لما ذكر ان الدفع في محله ويتعين قبوله والحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الطلب الخاص بطلان الوقفتين السابق ذكرهما واما الطلب الثانى المتعلق بتثبيت ملكية المدعية الى حصتها الشرعية في الاطيان الموقوفة فيتعين ايقاف الفصل فيه حتى يفصل من الجهة المختصة في الطلب الأول

(قضية السيدة فاطمة شريفة هانم وحضر عنها الاستاذ محمد على علوبة باشا ضد صاحب السعادة الجنرال محمد شريف باشا وآخرين وحضر عن الاول الأستاذ عزيز بك خانكي رقم ٢٨٩ سنة ١٩٣٢ ك رئاسة عضوية حضرات القضاة حلیم برسوم ومحمد زكى حسين ومحمد عبد الكريم الصنقى)

٧٩

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٣٧

- ١ - ايجار الأشخاص . حالة الخادم . مكافأة . حقه فيها . معدوم التعويض . حدوده
- ٢ - عقد ايجار الأشخاص . مدته . غير معينة . حق الفسخ . جوازه في أى وقت . شرطه . أن لا يكون في وقت غير لائق التعويض . مداه . شروطه
- ٣ - خادم . فصله . له أسبابه . التعويض . معدوم . المبادئ القانونية

١ - لم يضع القانون المصرى في باب ايجار الأشخاص نصا يعطى الحق للخادم في المطالبة بمكافأة عن مدة خدمته والحق الوحيد الذى أباحه له في حالة فصله من الخدمة هو المطالبة بالتعويض في الأحوال والشروط المبينة بالمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ مدنى والقياس

على موظفى الحكومة ثم الاستشهاد باللوائح التى قررت لهم معاشات ومكافآت قياس مع الفارق لأن هذه اللوائح تعتبر بمثابة قانون أو عقد ينظم العلاقة بين الموظف والحكومة أما بين السيد والخادم فلا يوجد شيء من ذلك اللهم إلا إذا تحرر بينهما عقد خاص يقرر مثل هذه المكافآت

٢ - إذا لم تحدد مدة معينة لعقد إيجار الأشخاص يجوز لكل من المتعاقدين فسخه فى أى وقت أراد بشرط أن يكون الفسخ فى وقت لائق ، ومن المجمع عليه فقها وقضاء أنه إذا كان الفسخ فى وقت غير لائق لا يكون للطرف الآخر إلا حق المطالبة بالتعويض . والتعويض فى هذه الحالة أساسه خطأ المتعاقد الذى يفسخ العقد دون أن يخطر الطرف الآخر قبل الفصل بمدة كافية يتمكن فيها من البحث عن عمل آخر أو سوء استعماله لهذا الحق إذا كان الفصل بغير سبب مقبول ولذلك يكون أساس البحث عند تقدير مبلغ التعويض هو معرفة هذا الميعاد اللائق ليس إلا وهو أمر متروك للقضاء حسبما يراه من ظروف كل حالة وينبنى على ذلك أنه لا يحق للخادم إذا فسخ الخدم العقد القائم بينهما أن يطالبه بالتعويض على أساس أن هذا الفسخ أضر بسمعته أو دعا إلى الشك فى ذمته .

٣ - من المتفق عليه فقها وقضاء أنه لا يقبل من الخادم أن يدعى أن فصله كان فى وقت غير لائق ومن ثم لا يكون له الحق فى أى تعويض إذا كان فصله من الخدمة مبنيًا

على خطئه أو نزوعه إلى عدم احترام نظام العمل بوجه عام أو تقصيره فى أداء واجباته أو عصيانه أوامر رؤسائه أو ارتكابه أموراً معوجة أو إتيانه أعمالاً تبعث على عدم الثقة به وتوجب الشك فى ذمته أو تدل على عدم أمانته إذ من غير المعقول أن يلتزم الخدم فى مثل هذه الأحوال بإبقاء الخادم عنده وهو بهذه الصفات المحكومة

« حيث أن دعوى المدعى تتلخص فى أن المدعى عليه بصفته مدير محل قلاده أنطون أو « نورماند ميدلند مهندسين باسكندرية » استخدمه مهندساً ٩٢٠ رئيساً للحسابات هذا المحل وكان يقوم بعمله خير قيام إلى أن كان يوم ١٤ يناير سنة ١٩٣٦ وكان المدير المذكور غائباً باسوان حيث حضر أخوه الخواجه منصور قلاده أنطون الذى لا علاقة له بإدارة محل اسكندرية لاختصاصه بإدارة محل القاهرة وطلب منه تغيير الميزانية فأجابته بأن الميزانية وضعت وسجلت ولا يستطيع تغييرها حتى يحضر المدير فما كان منه إلا أن طرده من المحل فاضطر لتبليغ الأمر تلغرافياً للمدعى عليه فرد عليه تلغرافياً بعدم أحداث أى تغيير حتى عودته ولما عاد فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ساء ما حصل من أخيه فأعاد المدعى لعمله وصرف له مرتب شهر يناير سنة ١٩٣٦ ولكن ما كاد يحل يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٣٦ حتى عاد الخواجه منصور قلاده أنطون للمحل وحدث بينه وبين أخيه سوء تفاهم كبير وصمم على اخراج المدعى من المحل فأصدر له المدعى عليه أمراً بالكف عن العمل حتى يجد حلاً للوضوء فانتظر مدة طويلة بلا نتيجة وأخيراً اضطر لرفع هذه الدعوى طالباً فيها الحكم على المدعى عليه بصفته

بأن يدفع له مبلغ ٦٥٦ جنياً منه ٣٥٦ جنياً بصفة مكافأة على أساس مرتب شهر عن كل سنة من سنى الخدمة التى كان مرتبه فيها يتراوح من ٢٢ جنياً إلى ١٥ جنياً و ٣٠٠ جنيه بصفة - تعويض - أولاً - لأنه رقت فى وقت غير لائق بعد خدمة طويلة وبدون مبرر - وثانياً - لما لحقه من الضرر بسبب هذا الرقت إذ أثار حوله كثيراً من الشكوك وحمل الناس على أن تظن أن فى الأمر شيئاً » وحيث أن المدعى عليه رغم اعلانه قانوناً لم يحضر بجميع جلسات القضية

» وحيث أن الخواجه منصور قلاده أنطون حضر بأول جلسة وطلب دخوله خصماً ثالثاً فى الدعوى وقرر قاضى التحضير قبوله فيها .

» وحيث أنه لا نزاع بين الخصوم فى أن المدعى عليه والخصم الثالث شريكان فى محلات قلاده أنطون وإن كان المدعى عليه استقل بإدارة محل اسكندرية وأخوه بإدارة محل القاهرة إلا أن لكل حصّة فى رأس المال وهما مسئولان معاً عن إدارة المحلين أمام الغير وما يقوم به أحدهما يعتبر ملزماً للآخر وليس ما يمنع مطلقاً من اشتراك أحدهما مع الآخر فى إدارة المحل الذى استقل به وفضلاً عن ذلك فهناك توكيل من المدعى عليه للخصم الثالث يحق له بمقتضاه أن ينوب عنه فى إدارة محل الاسكندرية والمدعى لم ينزع فى كل هذه الأمور وتصرفاته مع الخصم الثالث أثناء مدة خدمته تويدها تمام التأيد فهو يعترف بأنه كان فى شهر يوليو يقوم بإدارة محل الاسكندرية بدلا من أخيه لغيابه بأوروبا وقدم له كشوف الحساب التى طلبها كما أنه فى شهر يناير كان يقوم بهذه الإدارة أيضاً نيابة عن أخيه وقت غيابه بأسوان ومن كل ذلك يتضح أن للخواجه منصور قلاده مصلحة جديدة تبيح له حق التدخل فى الدعوى

للدفاع عنها سيما وإن الدعوى فى الواقع مرفوعة ضد الشركة لأحد الشركاء بصفته الشخصية » وحيث أن الخصم الثالث يدفع الدعوى بأنه فى شهر يوليو سنة ١٩٣٥ عند قيامه بإدارة محل الاسكندرية طلب من المدعى أن يقدم له كشفاً بحساب مرتبات المستخدمين فلاحظ بالكشف الذى قدمه له أن أحدهم كامل صليب مدين بمبلغ ٩٣٠ ملياً و ٣٣٣ جنياً ويخصم من مرتبه خمسين قرشاً شهرياً ولما كانت توجد بين مستندات المحل ورقة بخط الخواجه الكسان تاريخها أول ابريل سنة ١٩٣٢ يجب بمقتضاها أن تكون قيمة الخصم ٥٠٠ قرش شهرياً راجع المدعى فى ذلك وطلب منه بياناً صحيحاً فأضاف بالكشف السابق عبارة بخلاف ٦٠ جنياً ولكنه لم يقتنع وطلب كشفاً آخر فقدم له الكشف الثانى وذكر به أن دين كامل صليب ٤٢٠ ملياً و ٨٣٣ جنياً والخصم هو ٥٠ قرشاً شهرياً ولكن هذا الكشف لم يأت بجديد فأصر على استخراج كشف صحيح بجميع دين هذا الموظف فقدم له المدعى كشفاً ثالثاً يتضح منه أن مقدار هذا الدين ٤٦٨ ملياً و ١٦٤٧٧ جنياً فأدهشته هذه النتيجة وراح يبحث عن حقيقتها فى دفاتر حسابات المحل فتبين له أن هذا الدين ليس على كامل صليب وحده بل منه مبلغ ٧٥١ ملياً و ٤٧٧ جنياً بحساب مفتوح باسم ابنة الدكتور لويس كامل صليب و ٩٣١ ملياً و ١٧١ جنياً بحساب آخر مفتوح باسم ابنة الآخر ادوار كامل صليب والباقي دين عليه شخصياً منه ٢٨٧ ملياً و ٧٩ جنياً بحساب سلفيات المستخدمين ومبلغ ١١٥ ملياً و ٩٩٨ جنياً بحساب الزمامات فتحقق له عندئذ أن المدعى كان يحاول اخفاء هذه النتيجة منه وذلك بتواطئه مع كامل صليب ومع أخيه مدير المحل وهذا يثبت سوء

تصرفه وخطئه الفاحش ويوجب عدم الثقة به وتلقاء ذلك يحق له قانونا فصله من خدمته .

« وحيث انه يلاحظ مبدئيا أن لاحق للدعى في المطالبة بمبلغ المكافأة الآتف ذكرها لأن القانون المصرى في باب ايجار الاشخاص لم يضع نصا يقرر هذه المكافأة وينظم قواعدها والحق الوحيد الذى أباحه للخادم في حالة فصله من الخدمة هو مطالبة السيد بالتعويض في الأحوال وبالشروط المبينة بالمادتين ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدنى والقياس على موظفى الحكومة ثم الاستشهاد باللوائح التى قررت لهم معاشات ومكافآت قياس مع الفارق لأن هذه اللوائح تعتبر بمثابة قانون أو عقد ينظم العلاقة بين الحكومة وموظفيها أما بين السيد والخادم فلا يوجد شيء من ذلك اللهم إذا تحرر بينهما عقد خاص يقرر مثل هذه المكافآت وعلى هذا رأى معظم الشراح والأحكام (راجع حكم مصر الكلية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ محاماه ١٢ عدد ٥٠٩ صفحة ١٠١٦ والمراجع العديدة المشار إليها فيه) وبناء على ذلك تكون مطالبة المدعى بمبلغ ٣٥٦ جنيها بصفة مكافأة على غير أساس صحيح

« وحيث انه فيما يتعلق بالتعويض فانه طبقا للسادة ٤٠٤ مدنى يجوز للمتعاقدين في ايجار الاشخاص اذا لم تحدد مدة معينة للايجار فسخ العقد في أى وقت أرادا بشرط أن يكون الفسخ في وقت لائق . ومن المجمع عليه فقها وقضاء انه إذا كان الفسخ في وقت غير لائق لا يكون للطرف الآخر إلا حق المطالبة بالتعويض والتعويض في هذه الحالة أساسه خطأ المتعاقد الذى يفسخ العقد دون أن يخطر الطرف الآخر قبل الفصل بمدة كافية يتمكن فيها من البحث عن عمل آخر أو سوء استعماله لهذا الحق اذا كان الفصل بغير

سبب مقبول ولذلك يكون أساس البحث عند تقدير مبلغ التعويض هو معرفة هذا الميعاد اللائق ليس إلا وهو أمر متروك للقضاء حسب ما يراه من ظروف كل حالة » راجع حكم استئناف مصر ٢٨ - ١٢ - ١٩٣١ محاماه ١٢ صفحة ٩٧٧ وحكم طنطا ١٣ يناير سنة ٩٣٣ محاماه ١٣ صفحة ١١٣٧ « وينبنى على ذلك انه لا يحق للخادم إذا فسخ الخدموم العقد القائم بينهما ان يطالب بالتعويضات على أساس ان هذا الفسخ أضر بسمعته أو دعا إلى الشك في ذمته ومن ثم يكون ما جاء بمذكرة المدعى من هذا القليل لقيمة قانونية له .

« وحيث انه من المتفق عليه فقها وقضاء انه لا يقبل من الخادم أن يدعى أن فصله كان في وقت غير لائق ومن ثم لا يكون له الحق في أى تعويض إذا كان فصله من الخدمة مبنيًا على خطئه أو نزوعه إلى عدم احترام نظام العمل بوجه عام أو تقصيره في أداء واجباته أو عصيانه أو اسر رؤسائه أو ارتكابه أمورا معوجة أو إتيانه أعمالا تبعث على عدم الثقة به وتوجب الشك في ذمته أو تدل على عدم أمانته إذ من غير المعقول أن يلتزم الخدموم في مثل هذه الأحوال بإبقاء الخادم عنده وهو بهذه الصفات » راجع مرجع القضاء جزء ثانى من نمرة ٣٠٩٧ الى نمرة ٣٠٩٨ وملحق الجزئين الأولين نمرة ٦٣١٠ و ٦٣١٤ و ٦٣١٥ ودى هلنس جزء ثالث بند ٤٢ باب ايجار الاشخاص وبودرى مع واهل في عقد الايجار جزء ثانى صفحة ٣١ بند ١٦٨٥)

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على الكشف المقدم من الخصم الثالث بحافظته الأولى المؤرخة ٦ - ٦ - ١٩٣٦ المكتوب بالقلم الرصاص والذى يقول انه محرر بخط المدعى عليه ولم ينزع

المدعى فى ذلك انه أمره فيه بخصم ٥٠٠ قرش شهريا من مرتب كامل افندى صليب سدادا للدين الذى عليه ومع ذلك لم يخصم المدعى فى جميع الكشوف المقدمة فى الدعوى الا ٥٠ قرشا شهريا وعلى هذا الأساس كان لابد من انقضاء سنين عديدة لسداد جميع الدين المطلوب منه أو على الأقل الدين الذى عليه شخصيا ولا نزاع فى أن هذا يعد خطأ جسيما ومخالفة صريحة لأمر الرئيس المدعى عليه وخروجها عن نظام العمل ويدعو إلى الشك فى ذمة المدعى بصفته رئيس الحسابات والى عدم الاطمئنان إلى عمله سيما وأن كامل صليب هذا موظف معه بالمحل بل هو رئيسه والاعتقاد الوحيد الذى يتبادر إلى الذهن عن هذا التصرف انه لم يعمل إلا بحباة له « وحيث انه زيادة على ذلك فان كشوف مرتبات مستخدمى المحل عن شهر يوليو سنة ١٩٣٥ المقدمة من الخصم الثالث بحافظته الثالثة المؤرخة ١٩٣٦ - ٦ - ٦ تؤيد دفاعه الذى سبق بيانه اذ جاء بالكشف الأول منها ان دين كامل صليب ٢٤٠ مليا و٢٣ جنيها وامام اسمه أضيفت عبارة « بخلاف ١٠٠ جنيها » وذكر بالكشف الثانى ان دينه ٤٢٠ مليا و٨٣ جنيها فقط فى حين انه بالكشف الثالث ثبت انه ٦٦٨ مليا و١٦٤٦ جنيها وهو ما لم يذكره بالكشفين السابقين وهذه الكشوف كلها مكتوبة بخط المدعى ومع انها عن مدة واحدة وعن موضوع واحد فانها تختلف فيما يتعلق بدين كامل صليب ولا يدل هذا التصرف إلا على شيء واحد وهو محاولة المدعى اخفاء دين هذا المستخدم عن الخصم الثالث وهو تصرف غير برى يدل على عدم الامانة ويدعو إلى الشك وعدم الاطمئنان .

« وحيث انه من الثابت ان المدعى لم يقتصر ذلك إلا فى وقت اشتداد الخصام بين الشقيقين

وبدلا من ان يعمل على صفاء الجو بينهما اذا به يقف فى صف أحدهما ويحاول اخفاء تصرفاته مع أحد مستخدمى المحل عن شريكه الآخر تلك التصرفات الخارجة عن المألوف إذ من الغريب ان يقرض صاحب محل أحد مستخدميه مبلغا كبيرا كالذى سلف بيانه وليت الأمر يقف عند هذا الحد بل يوزع هذا القرض على ثلاثة أشخاص وتدرج ضمن أربعة حسابات محتافة كما يتضح من الكشوف المقدمة بحافظة الخصم الثالث الرابعة المؤرخة ١٩٣٦ - ٦ - ٦ .

« وحيث ان المدعى يقول انه غير مسئول عن هذه القروض لأنها عملت بأمر رئيسه المدعى عليه ولكن هذا القول لا يبيح له أن يعتمد إخفاء أمرها عن شريكه الآخر وهو وإن كان حقيقة غير مسئول عنها إلا أن واجب الامانة الذى كان مفروضا أن يتحلى به كان يلزمه بأن يقدم للخصم الثالث بيانات صحيحة عنها بمجرد أول طلب

« وحيث ان المدعى يقول تبريرا للخلاف الواقع بين الكشوف الثلاثة الآنف ذكرها أن الخصم الثالث طلب فى مبدأ الأمر كشفا عن السلفيات البسيطة التى يأخذها مستخدمو المحل بضمان مرتباتهم فقدم الكشف الأول ثم عاد وطلب كشفا آخر عن السلفيات التى أخذوها بصفتهم عملاء للمحل فقدم له الكشفين الآخرين ولكن هذا القول فى غير محله ويكذبه العنوان الذى أعطاه نفس المدعى للكشوف الثلاثة إذ انها كلها عن بيان ماهيات مذكورين شهر يوليو سنة ١٩٣٥ ولو كان الخصم الثالث طلب كل كشف عن موضوع خاص لكان اختلف عنوان كل منها

« وحيث انه زيادة على ذلك فانه لم يرد بكل هذه الكشوف شيء عن توزيع قروض كامل صليب بالطريقة السابق بيانها عليه وعلى ولديه

وباربع حسابات مختلفة وهوماتين للخصم الثالث بعد الاطلاع على دفاتر الحسابات كما سلف ذكره ولم يقصد المدعى باغفال هذه البيانات الجوهرية الا اخفاء امرها عن الخصم الثالث مما لآلة لهذا المستخدم من جهة وسترا لآعمال شريكه غير الطبيعية من جهة أخرى

« وحيث ان هذا التصرف يدل على أن المدعى اخطأ خطأ فاحشا مع الخصم الثالث عند ما حاول أن يخفى عنه حقيقة دين هذا المستخدم والظروف الأخرى المحيطة به وهذا يثبت انه غير أمين في أداء واجبه ولا يصلح أن يكون محل ثقة صاحب المحل » وحيث انه بناء على جميع الأسباب المتقدمة وتطبيقا للمبادئ السالف شرحها يحق لصاحب المحل المذكور ان يفصله من خدمته فوراً بغير سابق انذار ودون ان يكون مسئولاً عن أى تعويض » وحيث ان حكاية الميرانية التي جعلها المدعى أساساً لدعواه لا أهمية لها إذ لا دليل في القضية على أنها هي سبب فصله الذي لا يرجع الا لمسألة الكشوف الآنف ذكرها

« وحيث انه لا يؤثر على صحة هذا السبب ان المدعى استمر يحصل على مرتبه من شهر يولييه سنة ١٩٣٥ الى فبراير سنة ١٩٣٦ لانه ثابت أن الخصم الثالث في هذه المدة كان يفحص حسابات المحل ويراجع افعال المدعى وهو يقول انه أوقفه عن عمله طول هذه المدة حتى تتضح نتيجة هذا البحث فكان من الطبيعي ان يصرف له جميع مرتبه عنها » وحيث انه يلاحظ أخيراً انه مع أهمية هذه الدعوى وخطورة تبيجتها فان المدعى عليه لم يحضر فيها مطلقاً ولم يهتم بها وأكثر من ذلك فانه يستنتج من الاطلاع على صورة الخطاب المقدمة من الخصم الثالث وهو الخطاب الذي اعترف المدعى بارساله للمدعى عليه بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦

ان هناك اتفاقاً بينهما على رفع هذه الدعوى وكل ذلك ينفي عن وجود تواطؤ بين الاثنين وربما كان الغرض منه الأضرار بالخصم الثالث

« وحيث انه بناء على جميع ما تقدم تكون دعوى المدعى من جميع الوجوه على غير أساس ومن ثم يتعين رفضها والزامه بمصاريفها (قضية خا افندي يوسف عطا ضد الخواجه الكسان فلاده انطون وآخر رقم ٣٤٣ سنة ١٩٣٦ لك رئاسة وعضوية حضرات للقضاة يوسف بك شهدى وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاحي ومحمد مراد الناضوري)

٨٠

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

٢٦ ابريل سنة ١٩٣٧

- ١ - استئناف المتهم . في مخالفة . شرطه . الحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف .
- ٢ - كلمة عقوبة . بالمادة ١٥٣ تج . خاصة بالمقربات الأصلية والتبعية . التعويض . خارج عنها .

المبادئ القانونية

- ١ - ان حق المتهم في استئناف الأحكام الصادرة في المخالفات عملاً بنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥٣ تحقيق جنايات مقيد بضرورة الحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف من العقوبات الأصلية أو التبعية . وفي هذه الحالة يحق له استئناف التعويض مهما قلت قيمته تبعاً للاستئناف المرفوع عن العقوبة . كما قيد حقه أيضاً في استئناف التعويض في حالة ما إذا لم يحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف بضرورة أن يكون التعويض المقضى فيه زائداً عن النصاب الجائز للقاضي الجزئي الفصل فيه انتهائياً عملاً بنص المادة ٢٦ مرافعات وفي

هذه الحالة يكون استثنائه قاصراً على التعويض دون العقوبة وفي غير هذه الأحوال لا يقبل استثنائه إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

٢ - أن المقصود بكلمة عقوبة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٥٣ تحقيق جنایات هو المعنى اللغوي للكلمة وهو التعذير . فمى إذا لا تشمل إلا العقوبات الأصلية أو التبعية الوارد ذكرها بقانون العقوبات والقرارات واللوائح ولذا لا يعتبر القضاء بالتعويض عقوبة بالمعنى المقصود من الكلمة .
المحكم

« حيث ان الاستئناف رفع من المتهم عن حكم قضى بتغريمه مبلغ عشرين قرشا وبالزامه أن يدفع لبلدية الاسكندرية مبلغ ١٦٧ قرشا والمصاريف المدنية

» وحيث ان جواز مثل هذا الاستئناف أصبح مثار خلاف بين قضاء المحاكم وبين شراح القانون المصرى فى مؤلفاتهم الحديثة فيرى فريق جوازه من ذلك محكمة الاسكندرية الصادر بجلسته ١٠ يوليو سنة ١٩٢٩ محاماه سنة ١٠ حكم رقم ٨٥ صحيفة ١٦٥ . وحكم المحكمة المذكورة الصادر بجلسته ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ محاماه سنة ١٧ عدد ٦ حكم رقم ٣١٨ وقد أخذ بهذا رأى استنادا إلى الحكم الأول حضرة الأستاذ جندى بك عبد الملك فى موسوعته الجنائية الجزء الأول - ويرى الفريق الثانى عدم جواز مثل هذا الاستئناف من ذلك حكم محكمة الاسكندرية الصادر بجلسته ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ محاماه سنة ١٦ عدد ٣ حكم رقم ١٣١ صحيفة ٣٤٩ وقد أخذ بهذا رأى الدكتور محمد مصطفى القللى الأستاذ بكلية الحقوق فى مؤلفه

الحديث أصول قانون تحقيق الجنایات « وحيث ان أهم ما يستند اليه أصحاب الرأى الأول فى تكوين عقيدتهم هو القول بأن المادة ١٥٣ قديمة قبل تعديلها بمرسوم ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ ثم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٢٨ كانت تجيز للحكوم عليه استئناف كل حكم اشتمل على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعويضات أو الرد أو المصاريف وان المشرع عند وضعه النص الحالى للمادة أسقط كلمة أو التعويضات عمدا فأصبح نص الفقرة الثانية من المادة يقضى بجواز استئناف الأحكام الصادرة فى مواد المخالفات من المتهم إذا حكم عليه بعقوبة غير الغرامة والمصاريف واستخلصوا من هذا التصرف أن الشارع قصد من اسقاط كلمة «التعويضات» من النص الحالى من المادة أن يبيح للتمم استئناف حكم المخالفة هذا كلما قضى عليه بشئ زائد عن الغرامة والمصاريف . ولكن يستقيم معهم هذا رأى اضطروا إلى القول بأن الشارع لم يقصد من كلمة عقوبة معناها التعذيرى المتعارف عليه لغة وقانونا بل قصد منها معنى أعم وهو كل ما يحكم به على المتهم ، ودلوا على صحة أخذهم بهذا التفسير بالقول بأن الشارع عند وضعه النص الفرنسى للمادة ١٥٣ الحالى عبر عن كلمة عقوبة بكلمة Condamnation وهى كلمة عامة تشمل كل ما يحكم به سواء جنائيا أو مدنيا .

« وحيث ان المحكمة ترى فى تفسير الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ تحقيق جنایات على هذا النحو خروجاً على ما قصده الشارع من صريح عبارتها وتأويلا لالفاظها بما لا يتحمله . إذ أن تعبير الشارع بكلمة «عقوبة» فى الفقرة الثانية من المادة ظاهر فى الدلالة على أن ما قصده منها هو معناها اللغوى وهو التعذير وهو أيضا المعنى

التعذير المقصود منها وخصوصا وقد كان يكفي لتعرف معنى الكلمة الفرنسية والأخذ في ترجمتها بمعنى دون الآخر النظر في الطرف الذي استعملت فيه فإذا ما استعملت في قانون تحقيق الجنايات أو قانون العقوبات كان مقطوعا بأن المقصود منها الأحكام الصادرة في المواد المستوجبة للتعذير وإذا ما استعملت في القانون المدني أو المرافعات مثلا كان المقصود منها الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

« وحيث أن إسقاط كلمة « التعويضات » عند وضع النص الحالي للمادة لا يمكن أن يفهم منه لاصراحة ولا ضمنا أن المشرع أباح للمتهم حق الاستئناف كلما حكم عليه بالتعويضات مهما قلت قيمتها مع الغرامة والمصاريف دون غيرها من العقوبات التبعية بل المفهوم منه أن الشارع أراد بإسقاط هذه الكلمة إرجاع الأمور إلى أوضاعها القانونية وإزالة ما بالنص القديم للمادة من حشو لم يكن له مقتضى وتحديد الأحوال الجائز فيها الاستئناف في مواد المخالفات بما يتفق مع روح العدالة وإزالة كل نقص استبان للقضاء عند تطبيق النص القديم . ولا يرد على هذا بأن الشارع لا يزال يستعمل في النص الحالي كلمة « المصاريف » مع أن حكمها حكم التعويضات ولم يسقطها كما أسقط « التعويضات » إذ من مقارنة النصين وتمعن عبارة كل منهما يتبين الفارق الكبير في الكيفية التي استعملت فيها كلمة « المصاريف » في كل من النصين فقد استعمل في النص القديم كما استعمل غيرها من الألفاظ مثل التعويضات والرد بعد كلمة « أو » في حين أنه استعملها في النص الحالي مضافة إلى كلمة الغرامة بأن استعمل « و أو العطف » وشتان في المعنى بين التعبيرين إذ المقصود بالنص الحالي « الغرامة والمصاريف » كعقوبة

الاصطلاحى القانونى الذى اتبعه المشرع عند وضعه قانون تحقيق الجنايات وقانون العقوبات فقد صدر الشارع قانون تحقيق الجنايات بالمادتين الأولى والثانية ومن مقتضى أولاهما عدم جواز توقيع العقوبات المقررة قانونا للجنايات والجنح والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك . ومن مقتضى المادة الثانية أن لا تقام الدعوى العمومية بالعقوبة إلا من النيابة العمومية كما وأنه أيضا عرف كلمة « عقوبة » بقانون العقوبات وقسم العقوبات إلى أصلية أورد ذكرها بالمواد من ١٣ إلى ٢٣ . وتبعية أورد ذكرها بالمواد من ٢٤ إلى ٣١ ولا يمكن مع هذا أن تفترض أن الشارع عند وضعه المادة ١٥٣ تحقيق جنايات الحالية شذ عن هذه القاعدة وعدل عن هذا المعنى إلى معنى غيره لا يتفق مطلقا مع روح التشريع ولا مع صريح معنى اللفظ وإلا لو جاز القول بغير هذا لكان في هذا عبثا يجب تزيه الشارع عن ارادته إياه

« وحيث أنه من غير المفهوم أن يكون تعبير الشارع عن كلمة « عقوبة » بالنص الفرنسى للمادة بكلمة « Condamnation » سببا في أن تنسب إليه رأيا لم يراه ومعنى لم يقصده إذ من المتفق عليه أن كلمة « Condamnation » كما تحتمل الحكم في المواد المدنية والتجارية تحتمل أيضا وبلا أدنى شك الحكم أيضا في الأحوال المستوجبة للتعذير سواء في الجنايات أو الجنح أو المخالفات ففى تقرير هذا ووضح أن الشارع استعمل كلمة « عقوبة » لتكون مرادفة لكلمة « Condamnation » الواردة بالنص الفرنسى ومعبرة لدلولها وجب إذا عند تفسير النص الفرنسى للكلمة الأخذ بشرطها الذى يتفق مع معنى الكلمة العربية ألا تذهب في التأويل إلى حد لا يتفق مع معنى

ولا غرامة في ذلك إذ القضاء بالمصاريف الجنائية أو عدم القضاء بها هو من مستلزمات الدعوى الجنائية سواء كان في القضية مدعى مدنى أو مسئول عن حقوق مدنية أو لم يكن ومن ثم لا يكون هناك محل للمقارنة بين كلمة المصاريف في النص الحالى وكلمة التعويضات في النص القديم الذى لو أخذنا في تفسيره بقواعد اللغة لكان معناه أن الشارع في النص القديم اراد اعتبار كلمة التعويضات «عقوبة كالغرامة والحبس وما إليها» استنادا إلى قوله في النص «كل حكم اشتمل على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعويضات أو الرد أو المصاريف» وهو ما لم يقصده الشارع مطلقا ولذا رأينا سارع عند وضع تعديل المادة في سنة ١٩٢٦ إلى حذف هذا الحشو وإزالة هذا اللبس فظهرت المادة في ثوبها الجديد الصادر بشأنه القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٢٨ واضحة بالفاظها صريحة بمعانيها أن الشارع قصد بعبارة «عقوبة غير الغرامة والمصاريف» التعذير بأنواعه المبينة بقانون العقوبات والقرارات واللوائح سواء كان ذلك في مواد المخالفات أو في الجناح أو في الجنايات «وحيث لما تقدم جميعه ترى المحكمة أن حق استئناف المتهم للأحكام الصادرة ضده في مواد المخالفات مقيد بضرورة الحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف من العقوبات الأصلية أو التبعية وفي هذه الحالة يحق له استئناف التعويض مهما قلت قيمته تبعا للاستئناف المرفوع عن العقوبة كما قيد حقه أيضا بالنسبة للتعويض في حالة ما إذا لم يحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف بضرورة أن يكون التعويض المقضى فيه زائدا عن النصاب الجائز للقاضى الجزئى الفصل فيه انتهائيا طبقا لنص المادة ٢٦ مرافعات وفي هذه الحالة يكون استئنافه قاصرا على التعويض دون

العقوبة وذلك عملا بصريح النص الوارد بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٥٣ من قانون تحقيق الجنايات وفي غير هذه الأحوال لا يقبل استئنافه الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . «وحيث أن الحكم المستأنف لم يتضمن أى نوع من هذه العقوبات الأخرى كما وان التعويض المقضى به يدخل ضمن القدر الجائز للقاضى الجزئى الفصل فيه انتهائيا عملا بنص المادة ٢٦ مرافعات

«وحيث أن النيابة العمومية دفعت بالجلسة بأن استئناف المتهم غير جائز ويتعين قبول هذا الدفع والحكم بعدم جواز الاستئناف

(قضية النيابة وأخرى ضد ابراهيم سليمان الجوهري رقم ١١٦٥ سنة ١٩٣٧ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد محمود واحد حسنى وعبد الحيد يوسف وحضور حضرة الاستاذ محمود على وكيل النيابة)

٨١

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٠ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - عقد إيجار أشخاص . فسخ . اضراب . ليس مسوغا شرعيا له . استمراره . موجب له .
- ٢ - عامل . فصله . في حالة الخطأ الجسم . التعويض . رفضه .

المبادئ القانونية

- ١ - انه وإن كان الاضراب لا يعتبر مسوغا شرعيا لفسخ عقد الإيجار بل يعتبر موقفا له لأن نية الفسخ من قبل العامل المضرب معدومة إذ لم يلجئه إلى الاضراب الا قوة قاهرة تمنعه مؤقتا من تنفيذ العقد الا أنه في حالة ما إذا استمر الاضراب بحيث يظهر منه بجلاء نية الفسخ من قبل العامل أو أخذ العامل بنيته .

- ٢ - ان الخطأ الجسم من مسوغات فصل

العامل بدون تنبيه سابق اذ كان الخطأ والاهمال مما يمكن استنتاجهما من مجموع الظروف . فالعامل الذى بعمله أصبح غير أهل للبقاء فى وظيفته والذى بسلوكه قد فقد ثقة مخدمه فيه يحق للمخدوم فصله بدون تنبيه أو إنذار وبدون تعويض .

المحكمة

« حيث انه من المسلم به بين الطرفين ان المستأنف عليه كان يشتغل بورشة المستأنف وقد حدث أن خفض المستأنف أجور العمال وقبلوا هذا التخفيض واستمروا بأجورهم المنخفضة وفى ١٥ - ٥ - ١٩٣٤ كتبوا إلى المستأنف يطلبون ارجاع ماخفضه من مرتباتهم إليهم وإلا يضربون وفعلا حصل الاضراب ورجع منهم من رجع وفصل من فصل .

« وحيث انه ظاهر من مذكرات طرفى الدعوى ان مكتب العمل توسط فى الموضوع فالمستأنف يقول أن مكتب العمل للاضراب توسط بين الطرفين فأصر العمال على موقفهم والمستأنف عليه يقول ان العمال لم يوسطوا مكتب العمل إلا قبل الاضراب ولما لم يفلح فى إجابة مطالبهم برجع مرتباتهم إليهم كاملة لجأوا إلى اتحاد نقابات العمال فكتب المحافظة للمستأنف بتاريخ ١٥ - ٥ - ١٩٣٤ خطابا يضربون موعدا اما لاجابة مطالبهم أو الاضراب عن العمل ولما لم تفلح المحافظة نفذوا مرسومه وأضربوا يومى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ ولما رجعوا إلى عملهم يوم ٣٠ - ٥ - ١٩٣٤ فرجئوا بالفصل

« وحيث انه تبين من الاجراءات المقول من المستأنف عليه بأن العمال اتخذوها ان الاضراب أمر متفق عليه وانهم اتخذوه سلاحا ليرغموا به

المستأنف ليرد أجورهم إليهم لأن من وسطوهم فى الأمر لم يفلحوا فيه إلا أن المستأنف عليه ينكر اشتراكه فى الاضراب مدعياً أنه كان مريضاً وقد قدم شهادة من أحد الدكاترة يؤيد بها مزاعمه . « وحيث انه تبين من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن المستأنف عليه كان مع المضربين يوم حصول الاضراب وان المستأنف طلب إليه الرجوع لعمله فلم يقبل ورجع غيره بعد تخييره فى الرجوع

« وحيث انه بعد ذلك أرسل المستأنف إلى المستأنف عليه خطابا بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٣٤ يقول له فيه « تلقاء اصرارك وامتناعك عن العودة إلى العمل من ٢٨ مايو وأيضاً غيابك الطويل بدون سبب نرى أنفسنا مضطرين لاستبدال غيركم بكم وان تحليكم من الآن من عملكم لدينا وبذلك نضع حداً لهذا الاهمال الضار بمصالحنا لمسلكتكم الضار بمصنعنا » وقد رد المستأنف عليه على هذا الخطاب فى ١٢ يونيه بما يفيد أنه لم يضرب يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ وأنه كان قد أخذ أجازة مرضية من المستأنف بالتغيب « وحيث ان الاضراب قد وقع فعلا من العمال ومن بينهم المستأنف عليه كادل التحقيق على ذلك « وحيث انه ثابت من ظروف الدعوى ان العمال قبلوا تخفيض الأجرة وظلوا مدة يتقاضون الأجر المنخفض وانهم انما أرادوا باضرابهم أن يرغموا المستأنف أن يرجع عن التعديل فى الأجر الذى اتفقوا عليه .

« وحيث انه وان كان الاضراب لا يعتبر مسوغاً شرعياً لفسخ عقد الايجار بل يعتبر موقفاً له لأن نية الفسخ من قبل العامل المضرب معدومة إذ لم يلجئه الى الاضراب إلا قوة قاهرة تمنعه

مؤقتاً من تنفيذ العقد إلا أنه في حالة ما إذا استمر الاضراب بحيث يظهر منه بجلاء نية الفسخ من قبل العامل أو أخذ العامل بنيتة

« وحيث أنه ظهر من مجموع التحقيق أن المستأنف عليه دعى للرجوع لعمله كباقي زملائه الذين رجعوا فلم يمثل واستمر بعد رجوع اخوانه منقطعاً عن العمل حتى ألجأ المستأنف إلى أن يرسل له خطابه المؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٣٤ ينبته فيه بفصله .

« وحيث أن استمرار المستأنف عليه في تنفيه بعد رجوع زملائه وانتهاء اضرابهم رغم عدم مرضه كما ادعى يبرر فصله ويكون الفصل في هذه الحالة أساسه سلوك المستأنف عليه .

« وحيث أنه من المتفق عليه قضاء أن الخطأ الجسمي من مسوغات فصل العامل بدون تنبيه سابق وكان الخطأ والاهمال يمكن استنتاجها من مجموع الظروف (يراجع التعليقات على المادة ٤٩٢ مدني مختلط بلاجي الجزء الثالث ص ١٨٩ نوته ٩٩٨) .

« وحيث أنه يعتبر خطأ جسمياً موجبا للفصل بدون تنبيه أو انذار وبدون تعويض العامل الذي بعمله أصبح غير أهل للبقاء في وظيفته والذي بسلوكه قد فقد ثقة مخدمه (يراجع حكم المحكمة المختلطة الصادر في يوم ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٣ تعليقا على المادة ٤٩٢ ومنشور بالجزء الثالث من بلاجي تحت نمرة ٦٢ والحكم الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ ومنشور تحت نمرة ٦٨) « وحيث أنه لما ظهر من التحقيق من أن المستأنف عليه لم يكن مريضاً وأنه كان مضرباً مع غيره وأنه خير في الرجوع فلم يمثل واستمر مضرباً من ٢٨ مايو متعصباً في الرجوع بعد انتهاء الاضراب ورجوع زملائه حتى أرسل

له خطاب الفصل يكون قد فقد ثقة مخدمه وأصبح بعمله هذا غير أهل للبقاء في عمله ويستحق الفصل

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فإن التخفيض الذي احتج به العامل وأضرّبوا بسببه وطلبوا رجوع مرتباتهم إليهم كاملة فقد قبلوه مدة طويلة وحوسبوا على أساسه فبذلك تكون أجورهم قد اتفق عليها معدلة ويمكن أن يعتبروا باضرابهم أنهم لا يريدون احترام ما اتفقوا عليه وأرادوا بعملهم هذا واستمرارهم فيه أن يكرهوا صاحب العمل ليرغموه على زيادة لم يتفق عليها وأزاء توقعهم عن العمل بالأجر المتفق عليه يكون لصاحب المصنع الحق في فصل المتوقفين عن العمل بلا حاجة إلى تنبيه واستخدام غيرهم بمصنعه منعاً من تعطيل أعماله والاخلال بتعهداته قبل الغير ولو فعل هذا لا يكون قد أخل بالتزاماته ولا يحق للمستأنف عليه مطالبته بالتعويض

(قضية الخواجا أرهين شايلا كيان وحضر عنه الاستاذ عبد المقصود متولى ضد محمد أفندي إبراهيم وحضر عنه الاستاذ محمد شوكت التوتى رقم ٧٠ سنة ١٩٣٧ من رئاسة وصنوية حضرات القضاة إبراهيم احمد شلبي بك رئيس المحكمة ومحمد صادق حمدي وحسن عبد الوهاب يس)

٨٢

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

شفعة . ميعاد الثلاثين يوماً . المنصوص عنه بالمادة ١٥ . هو رفع الدعوى . عدم قيد الدعوى فيه . لا يسقطه .

المبدأ القانوني

ان نص المادة ١٥ من قانون الشفعة صريح في أن المطلوب إجراؤه في ميعاد الثلاثين يوماً هو رفع الدعوى على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن بدائرتها العقار فاشتراط

(أولا) في أن النص الفرنسي للمادة ١٥ قد عر عن رفع الدعوى بعبارة *La demande doit être introduite* (وثانيا) أن قانون الشفعة قانون ضيق وحق الشفعة حق ضعيف وناقص (وثالثا) أن ميعاد الثلاثين يوما الذي حدده القانون لرفع الدعوى هو ميعاد سقوط (*déchéance*) لا ميعاد تقادم (*prescription*) فلا يقبل الوقف أو الانقطاع ولذا لا يقطعه مجرد إعلان الدعوى مثل ميعاد التقادم

« ومن حيث ان النص الفرنسي للمادة ١٥ من قانون الشفعة لم يأت بجديد بل جاء بنفس التعبير الوارد بعنوان الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلى وبالمادة ٣٣ من هذا القانون فعنوان الباب هو (*Introduction d'instance etc.*)

والمادة ٣٣ تقول :

« Les parties introduisent l'instance par voie de citation signifiée par l'huissier à la requête du demandeur »

فكلمة (*introduite*) التى جاءت بالمادة ١٥ من قانون الشفعة مطابقة إذن لما جاء بالمادة ٣٣ مرافعات وهذه المادة الأخيرة صريحة كل الصراحة فى تعريف المقصود بتلك الكلمة فقد ذكرت أنها تعنى مجرد تكليف الخصم بالحضور بواسطة المحضر أما القيد فقد تكلمت عليه المادة ٥٠ من قانون المرافعات وعبر عنه نصها الفرنسي بلفظ (*inscrire*) وهو يختلف عن لفظ (*introduire*) تمام الاختلاف وبذلك تنهار الحجة المستندة الى النص الفرنسي « ومن حيث ان القول بأن حق الشفعة ضعيف وناقص أو أن قانون الشفعة قانون ضيق هذا القول على فرض صحته لا يعنى أن يلجأ المفسرون الى وضع قيود واضافة شروط لم يضعها الشارع نفسه ولا فكر فيها لأنه مهما كان حق الشفعة ضعيفا أو

قيد الدعوى أيضا فى ذلك الميعاد غريب عن النص ويعتبر تعديلا للقانون لا تفسيرا له . والحجج التى قام عليها رأى بعض الأحكام وشرح القانون المصرى فى باب الشفعة لا تقوم على أساس معين فالنص الفرنسي لم يأت بجديد فيها إذ هو عين ما نص عنه بالمادة ٣٣ مرافعات وهى تعنى مجرد التكليف بالحضور . وأما القيد ذاته فقد تكلمت عنه المادة ٥٠ مرافعات وعبرت عنه بلفظ آخر ، ولا شأن للاجتهاد بالنص الصريح أو الحق المستمد من القانون ومن الشرع ولو كان مكروها . كما لا محل لبحث ما إذا كان ميعاد الثلاثين يوما هو ميعاد سقوط أم ميعاد تقادم لأن المطلوب هو عمل معين تطلب القانون إجراؤه فيه .

المحكمة

« من حيث انه بالنسبة للدفع بسقوط الحق فى الشفعة لعدم قيد الدعوى فى ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة فيها فنص المادة الخامسة عشرة من قانون الشفعة صريح فى أن المطلوب إجراؤه فى الميعاد المذكور هو رفع الدعوى على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار فاشتراط قيد الدعوى أيضا فى ذلك الميعاد هو اشتراط غريب عن النص ويعتبر تعديلا للقانون لا تفسيرا له . وأنه وإن كانت أحكام كثيرة قد أخذت بالمبدأ الذى يستند إليه الدفع المذكور كما أيده كثيرون من شراح قانون الشفعة من مصريين وأجانب أمثال المسيو دوهلس وعبد السلام ذهنى بك ومحمد كامل مرسى بك إلا أنه بتمحيص الحجج التى اعتمدوا عليها يتضح أنها لا تقوم على أساس متين فمذه الحجة تحصل

مكروها فهو حق مستمد من القانون ومن الشرع ولا محل لحرمان صاحبه منه بغير نص والقضاء انما نصب لايصال الحقوق الى اربابها لا لابتكار الوسائل لحرمانهم منها

« ومن حيث ان البحث فيما إذا كان ميعاد الثلاثين يوماً ميعاد سقوط أم ميعاد تقادم لا محل له في هذا المقام لأننا بازاء عمل معين تطلب القانون اجراءه في ذلك الميعاد وطالبا الشفعة يقولان أنهما قد قاما بذلك العمل على الوجه المطلوب أما المستأنفة ومن تحتج برأيهم فيقولون ان هذا العمل أقل مما يشترطه القانون والنص في جانب طالبي الشفعة كما قدمنا . ولربما كان لهذا البحث محل لو أن الدعوى رفعت بعد انقضاء الثلاثين يوماً واعتذر الطالبان بعذر من قيل اسباب وقف مدد التقادم أو انقطاعها فعندها كان يجب أن يدور البحث لمعرفة ما إذا كان هذا الميعاد مما يقبل وقفاً أو قطعاً . أما والدعوى قد رفعت قبل مضي الميعاد فالبحث في طبيعة هذا الميعاد يخرج بالأمر عن نصابه ويبعد الكلام عن موضعه

« ومن حيث انه لو كان الشارع قد أراد اشتراط قيد الدعوى أيضاً في ميعاد الثلاثين يوماً لما تأخر عن الافصاح عن هذا كما فعل بالنسبة لدعوى الاسترداد (المادة ٤٧٨ مبدلة) وبالنسبة للاستئناف (المادة ٣٦٣ مرافعات)

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة إذ قضى برفض الدفع المذكور » ومن حيث أنه بالنسبة لطلب إلغاء حكم الاحالة إلى التحقيق فقد تبين لهذه المحكمة أن نفس طالبي الشفعة اشتريا في ١٤ مارس سنة ١٩٣٠ ٣ قرارات و ٣ أفدنة شائعة مع ذات الأرض موضوع هذه الدعوى بسعر الفدان الواحد ١٩٢

جنيها كما قدمت المستأنفة عقد مشتري البائعة اليها من المالكه الاصلية البائعة لطالبي الشفعة وهو صادر في ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ بسعر الفدان ٨٠ جنيها مصريا كذلك قدمت وردى مالى سنة ١٩٣٦ سنة ١٩٣٧ وهما يدلان على أن مال الفدان يبلغ نحو ١٢٠ قرشاً في السنة ومن ذلك ترى المحكمة أن الثمن المبين بعقد البيع الصادر إلى المستأنفة وهو ٦٠ جنيها للفدان هو الثمن الحقيقي أما إقرار البائعة أمام محكمة أول درجة بأن ثمن الفدانين والقيراطين الحقيقي هو ٨٥ جنيها فلا يسرى إلا عليها ولا يربط المستأنفة كما أنه ظاهر الفساد من المستندات المذكورة فلا تعول المحكمة عليه ولا ترى ضرورة للاحالة إلى التحقيق لاثبات حقيقة الثمن

« ومن حيث ان الدعوى صالحة للفصل في موضوعها من المستندات المشار اليها فترى المحكمة التصدي للموضوع والفصل فيه طبقاً للبادة ٣٧٠ مرافعات

« ومن حيث انه بعد أن تبين أن حق الشفعين قائم لم يسقط وانهما شريكان على الشيوع في الأرض المبيعة وأن الثمن الوارد بعقد البيع هو الثمن الحقيقي يتعين القضاء لها بأخذ تلك الأرض بالشفعة بذلك الثمن وقدره ١٢٥ جنيها خلاف رسوم التسجيل والتصديق

« ومن حيث ان كلا الطرفين خسر الدعوى من وجه وكسبها من وجه آخر فترى المحكمة قسمة مصاريف الدرجتين بينهما على السواء والمقاصة في انعاب المحاماه

(قضية سيده محمد أبو بريكة وحضر عنها الاستاذ كامل سيدهم ضد حامد عبد العزيز عبد العاطي وآخر وحضر عنها الاستاذ علي زغلول رقم ١٥٦ سنة ١٩٣٧ من رقالة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمي ومحمد عباس زكي وإبراهيم واصف)

٨٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٥ مايو سنة ١٩٣٧

دعوى حساب . تكييفها . مدى مسئولية المدعى عليه فيها .
تأنيده . التفريق بينها . وبين دعوى التعويض عن هذا
الحساب .

المبدأ القانوني

أن المسئولية في دعوى الحساب لا تتعدى بيان ما وصل إلى يد المسئول عن ذلك الحساب في مدة بعينها وبيان المنصرف منه في تلك المدة وما إذا كان الثبوت المقدم ، سواء أ كان هذا الثبوت بطريق الدليل الكتابي أم كان بطريق آخر ، يؤيد مفردات هذين البابين المتحصل والمنصرف فتمت بذلك انتهت هذه المسئولية وانتهت دعوى الحساب تبعاً لها فإذا مانسب إلى المسئول عن الحساب خطأ أو تقصير أو إهمال أو نحوها مما عساه يؤثر في الأموال التي يديرها كان محل هذا دعوى أخرى تختلف في طبيعتها وفي موضوعها عن دعوى الحساب .

المحكم

« حيث تبين من الاطلاع على أقوال المدعية بعريضة دعواها وأمام هذه المحكمة في جميع ادوار المرافعة انها تستند في طلباتها الختامية الى ما ظهر من بعض نواحي نتيجة تقرير الخبير الذي ندبته هذه المحكمة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ لاداء المأمورية المينة وهي تلخص في فحص الحساب المقدم من المدعى عليها عن المدة من أول سنة ١٩٢٩ إلى نهاية سنة ١٩٣١ بعد الاطلاع على كافة المستندات المؤيدة لهذا

الحساب والمودعة بيد ان الوزارة وتصنيفية وبيان ما في ريع أعيان وقف المرحوم محمد قفطان باشا المشمول بنظارتها والذي تستحق فيه المدعية نصيباً ومقدار هذا النصيب . وقد تضمنت هذه المأمورية مأمورية أخرى هي تقدير أجر المثل لتلك الاعيان

« وحيث ان المسئولية في دعوى الحساب لا تتعدى بيان ما وصل إلى يد المسئول عن ذلك الحساب في مدة بعينها وبيان المنصرف منه في تلك المدة وما إذا كان الثبوت المقدم ، سواء كان ذلك بطريق الدليل الكتابي أم كان بطريق آخر ، يؤيد مفردات هذين البابين - المتحصل والمنصرف - فتمت بذلك انتهت هذه المسئولية وانتهت دعوى الحساب تبعاً لها فإذا مانسب إلى المسئول عن الحساب خطأ أو تقصير أو إهمال أو نحوها مما عساه يؤثر في الأموال التي يديرها كان محل ذلك دعوى أخرى تختلف في طبيعتها وفي موضوعها عن دعوى الحساب . في الحالة الأولى انما يطلب المدعى بياناً لما كانت عليه الحال في مدة المحاسبة وفي الحالة الثانية ، بعد أن يقوم المدعى بإثبات ما كان يجب أن تكون عليه تلك الحال إذا لم يقصر المدعى عليه أو لم يهمل أو لم يخطئ . ، فإنه يطالب بتعويض عن الضرر الذي يقدر بمبلغ من النقود يعادل الفرق بين الحالة بحسب تقدير المدعى عليه والحالة التي أثبتتها المدعى ، والخصومة في الأول ترجع إلى عدم تقديم الحساب الصحيح أما في الثانية فإنها ترجع إلى التقصير أو الإهمال أو الخطأ الخ . ودعوى الحساب - في حدودها القانونية - لا يطلب فيها الحكم بمبلغ من النقود وإنما يطلب فيها الحكم على المدعى عليه بالزامه بأداء عمل من الأعمال « Obligation de faire » وعلى العكس فيها فان الدعوى الأخرى وهي دعوى

بحسب رأيه هو ولم يقصد من ذلك خطأ بالمعنى المقصود من مدلول هذه العبارة

(قضية السيد زهرة هاشم سليم وحضرها الاستاذ محمد حسن ضد وزارة الاوقاف رقم ٢٠٢ سنة ١٩٣٣ ك رقعة وعصرية حضرات القضاة محمد عبد العزيز كامل ومحمد امين للشاهد وحسن عبد البر)

٨٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

قرار قاضى الاحالة

٢٠ يونيه سنة ١٩٣٧

- ١ - جنحة . حق النيابة وقاضى التحقيق في الاحالة على محكمة الجنب .
ضد المتهم القائب . حضور المتهم بعدها لا يبرر الاجراءات .
استمرار نظرها والحكم فيها امامها .
- ٢ - قاضى الاحالة . احالة المتهم غايبا على محكمة الجنب الجزئية . طبقا لمرسوم ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ . وحق غرفة المشورة أيضا فيه . حكم القاضى الجزئى .
معارضة المتهم . امام غرفة المشورة . لا تبيح احالة المتهم من جديد امام قاضى الاحالة .
- ٣ - اعادة الاجراءات . امام قاضى الاحالة من جديد حاله .

المبادئ القانونية

- ١ - للنسابة ولقاضى التحقيق أن يحيلوا قضية جنحة ضد متهم غائب على محكمة الجنب لنظرها فاذا حضر المتهم قبل المحاكمة أو بعد المحاكمة فلا تعاد الاجراءات من جديد امام سلطة التحقيق بل ان محكمة الجنب هي التى تحقق وتحكم فيها فلا تتخلى عن سلطتها إلى سلطة التحقيق بعد رفع الدعوى امامها
- ٢ - كذلك يكون لقاضى الاحالة طبقا لسلطته بالمرسوم الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ بدلا من تقديم المتهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا باحالة الدعوى الى القاضى الجزئى المختص . وهذا الحق مقرر أيضاً

التعويض يطلب فيها الحكم بالزامه بدفع مبلغ معين من النقود . Obligation de donner وقد تقرن بالمسؤولية فى الحالة الأولى مسؤولية جنائية فيدخل المدعى عليه تحت أحكام المادة ٢٩٦ عقوبات اذا كان تصرفه فى الاموال التى يديرها بمناصت عليه تلك المادة أما فى الحالة الثانية فلا يتصور شئ من ذلك لأن الاموال فى الحالة الأولى هى أموال المدعى أو دعمايد المدعى عليه ووصلت له لحساب المدعى فاذا ما طلب الحكم ببيان هذه الاموال أو بما أثمرته ان كان ثمة ثمرة لها والحكم بنتيجة ما يظهر فانما يطلب الحكم فى أموال نفسه وهذا على خلاف دعوى التعويض فان المدعى انما يطلب الحكم له فى أموال المدعى عليه بما يعوض ضرراً لحق به

« وحيث انه تبين من الاطلاع على الأوراق ان المدعى بنى طلباته على أساس مظهر من نتيجة تقرير الخبير الذى قدر أجر المثل للاعيان الموقوفة فيه من الخروج بدعوى الحساب والحكم بنتيجته عن حدودها الطبيعية فتستحيل تلك الدعوى الى دعوى الاغتصاب ويكون مركز المدعى عليها كمركز المعتصب لا مركز ناظر الوقف وشتان بين يد هذا ويد ذاك وبين مسؤولية الأولى ومسؤولية الثانية فى الحالتين

« وحيث انه متى تقرر ما تقدم وجب الوقوف بدعوى الحساب والحكم بنتيجته عند حدودها الطبيعية »
« وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعية لا أساس لها

« وحيث انه مما ينبغى الاشارة إليه ماورد بتقرير الخبير فى جملة مواضع منه عن الخطأ الذى قال أنه فى الكشف فانه ظاهر من الاطلاع على ذلك التقرير وملحقه أن الخبير إنما قصد بالخطأ والتصحيح ما يجب أن تكون عليه تلك الكشف

لغرفة المشورة . وفي هذه الحالة تأخذ القضية
بمجرى اللجنة العادية في الاجراءات والحكم
فيفصل فيها قاضي المحكمة الجزئية بحسب أحكام
قانون تحقيق الجنايات . فاذا ما أصدر قاضي
الاحالة قراره غيايياً باحالة المتهم على المحكمة
فلا يكون لحضوره أمام غرفة المشورة أو القبض
عليه قبل المحاكمة أى تأثير على هذا القرار
٣ - ان إعادة الاجراءات امام قاضي
الاحالة في الظروف المشار اليها بالمادة ١٢
من قانون تشكيل محاكم الجنايات فقرة ب
لا تكون الا في حالة ما اذا صدر أمره
باحالة المتهم غيايياً على هذه المحكمة وليس
على محكمة الجناح ولم يكن سبق حضوره امام
قاضي الاحالة أو قبض عليه أو حضر قبل
الحكم في القضية من محكمة الجنايات (قانون
رقم ٧ لسنة ١٩٢٤)

المحكم

بعد الاطلاع على قرار قاضي الاحالة الصادر
في هذه الدعوى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٧
ونصه « قررنا غيايياً بالنسبة للمتهمين الأول والثاني
وحضوريا بالنسبة للثالث إحالة القضية على محكمة
عابدين الجزئية للفصل فيها »
وبعد الاطلاع على قرار غرفة المشورة الصادر
فيها بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٣٧ ونصه « حكمت
المحكمة غيايياً للمتهم الثاني وحضوريا للمتهمين
الأول والآخر بقبول المعارضة شكلاً وبارجاء
النظر في موضوعها بالنسبة للمتهمين الثلاثة وإعادة
القضية لحضرة قاضي الاحالة بالنسبة للمتهم الأول
لنظرها من جديد وقررت بحبس المتهم الأول
حسن يوسف المرشدي أربعة عشر يوماً على ذمة
القضية »

» حيث انه من المقرر أن النيابة ولقاضي
التحقيق ان يحبلا قضية جنحة ضد متهم غائب على
محكمة الجناح لنظرها فاذا حضر المتهم قبل المحاكمة
أو عند المحاكمة فلا تعاد الاجراءات من جديد
أمام سلطة التحقيق بل أن محكمة الجناح هي التي
تحقق وتحكم فيها فلا تتخلى عن سلطتها إلى سلطة
التحقيق بعد رفع الدعوى أمامها après avoir été saisi
(فيما يخص النيابة مواد ٤٣ و ١٦٢ و ١٦٣ تحقيق
جنايات وفيما يخص بقاضي التحقيق وأودة المشورة
١١٨ و ١٢٣ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٢ و ١٦٣ تحقيق
جنايات) - وكذلك يكون الحال لقاضي الاحالة
مستمدا سلطته من المرسوم الصادر في ١٩ أكتوبر
سنة ١٩٢٥ بدلا من تقديم المتهم إلى محكمة
الجنايات أن يصدر أمر باحالة الدعوى إلى القاضي
الجزئي المختص « مادة أولى من المرسوم » وهذا
الحق مقرر أيضاً لغرفة المشورة « مادة ثالثة من
مرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ » وفي هذه الحالة
تأخذ القضية بمجرى اللجنة العادية في الاجراءات
والحكم فيفصل فيها قاضي الامور الجزئية بحسب
أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب
الثالث من قانون تحقيق الجنايات (مواد ١٥٦
و ١٥٧ و ١٦٢ و ١٦٣ تحقيق جنايات)

» » وحيث انه بناء على ما تقدم لا يكون
لحضور المتهم الأول حسين يوسف المرشدي
أمام غرفة المشورة أو القبض عليه قبل المحاكمة
أى تأثير على قرار قاضي الاحالة بتاريخ أول مايو
سنة ١٩٣٧ « الصادر غيايياً بالنسبة للمتهم الأول
حسين يوسف المرشدي وغيايياً للثاني وحضوريا
بالنسبة للمتهم الثالث » باحالة القضية على محكمة
عابدين الجزئية للفصل فيها لظروف مخففة طبقا
لمرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥
» وحيث ان إعادة الاجراءات أمام قاضي

الاحالة في الظروف المشار اليها بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات فقرة ب لا تكون إلا في حالة ما اذا صدر أمر بأحالة المتهم على محكمة الجنايات غايبا « وليس على محكمة الجنج » ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاحالة أو قبض عليه أو حضر قبل الحكم في القضية من محكمة الجنايات « ق ٧ سنة ١٩٢٤ »

« وحيث انه ثابت بمقتضى قرار غرفة المشورة الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٣٧ انه أثناء نظرها للمعارضة المرفوعة من النيابة العمومية في أمر الاحالة الصادر في هذه القضية تطبيقا للبادة الأولى من مرسوم ١٩٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لم تفصل الغرفة في الموضوع بل أوقفت النظر فيه وأمرت بإعادة القضية لقاضي الاحالة بالنسبة للمتهم الأول لنظرها من جديد وبنت غرفة المشورة قرارها ورأيها على حضور المتهم أمامها عند نظر المعارضة وعلى مجرد احتمال هو أنها ربما فصلت في الطعن موضوعا بأحالة الدعوى على محكمة الجنايات فتحصل الاحالة حينئذ في هذه الظروف دون أن تكون قد سمعت أقوال المتهم أمام قاضي الاحالة . فلا بد في هذه الحالة من إعادة الاجراءات بالتطبيق للمادة ١٢ من تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث اتنا نرى ان إعادة الاجراءات أمامنا من جديد ليس لها محل في الحالة التي هي عليها الدعوى الآن وذلك للأسباب المبينة في صدر هذا القرار ويزاد على ذلك أن قرارنا الأول الصادر بأحالة المتهم للمحاكمة أمام المحكمة الجزئية باق ولم يبلغ بعد فهو واجب الاحترام . وأما واقعة حضور هذا المتهم أمام غرفة المشورة وقبل محاكمته أمام محكمة الجنج الجزئية فليس من شأنه إعادة القضية لسلطة التحقيق من جديد كما أن حضوره قبل احتمال الغاء قرار الاحالة واحالته

على محكمة الجنايات بمعرفة غرفة المشورة ليس من شأنه أيضا أن يفتح باب الاجراءات أمامنا من جديد « وحيث ان قرار غرفة المشورة بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٣٧ المشار اليه الصادر برد الدعوى الينا قبل الفصل في موضوع الطعن فيه معنى تكليف قاضي الاحالة الأول بإعادة النظر من جديد في الدعوى مع خلو القانون من النصوص التي تصرح بذلك . وإذا سائرنا هذا الرأي - من طريق التسليم الجدلي - كان لنا طبعاً أى لقاضي الاحالة في هذه الحالة السلطة الكاملة في التصرف في الدعوى فإذا أصدرنا أمراً بأحالة حضورياً على محكمة الجنايات نكون قد فوتنا بهذا العمل الجديد على غرفة المشورة نظر موضوع المعارضة ذلك لأن قرار قاضي الاحالة الصادر حضورياً بأحالة الدعوى على محكمة الجنايات لا يقبل الطعن فيه وهذا مستفاد من المواد ١٢ - ١٥ تشكيل محاكم الجنايات لأن قاضي الاحالة ليس قاضي موضوع ويمكن للمتهم أن يتظلم بما شاء أمام محكمة الجنايات « راجع الفقرة ٢٤٧ من كتاب سعادة احمد نشأت بك المستشار في شرح تحقيق الجنايات صحيفة ١٧٨ » وتكون النتيجة في هذه الحالة ان القضية تحال على محكمة الجنايات حضورياً - ويتعلق القضاء فيها أمام محكمة الجنايات - دون وجود طريق للطعن في القرار حتى تعاد لغرفة المشورة فلا تملك غرفة المشورة نزاعها من يدى المحكمة الجنايات للفصل في موضوع المعارضة المرفوعة أمامها والتي كانت أوقفها الى حين إعادة النظر ولو صح الأمر فرضاً أعني لو جاز أن نفرض إعادة القضية بعد ذلك إلى غرفة المشورة للفصل في موضوع المعارضة تكون المصلحة من نظر المعارضة قد انعدمت وتلاشت فعلاً وحقيقة وترغم في هذه الحالة على أن تقر في موضوع

المعارضة الاحالة على محكمة الجنايات تمشيا وراء قرار قاضى الاحالة ومجاراة لهذا القرار ويكون من نتيجة ذلك أن تصبح في هذه الدعوى مغולה الأيدى فلا تبقى أمامها من سلطة الاشراف شيء وهي السلطة التي أراد الشارع وضعها في يدها بصفتها سلطة عليا للتحقيق

« وحيث ان لمحكمة الجنح المستأنفة المنعقدة بهيئة غرفة مشورة لنظر الطعون في اجراءات قاضى الاحالة هي درجة ثانية لقضاء التحقيق وقد قررت محكمة النقض أنها تعتبر درجة ثانية بالنسبة لقاضى الاحالة » مجموعة رسمية سنة ١٩٢٣ رقم ٤٠ - راجع كتاب سعادة نشأت بك شرح تحقيق الجنايات فقرة ٢٥٥ صحيفة ١٨٥ - ومن المسلم به أن لها بمقتضى المادة ١٢ فقرة ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات كل السلطة التي لقاضى الاحالة الأول فهي عبارة أخرى قاضى احالة ممتاز ويمكن تلقيها بقاضى احالة أعلى - فاذا قبلت المعارضة فالمحكمة المشكلة بهيئة غرفة مشورة تتبع في القضية الاجراءات المقررة لقاضى الاحالة اذا كانت القضية جنائية » قانون نمرة ٧ سنة ١٩١٤ « ويقول سعادة نشأت بك المستشار تعليقا على هذه المادة أنه لا يوجد ما يمنعها من إعادة القضية للنيابة لاستيفاء التحقيق أو أن تجرى بنفسها تحقيقا تكميليا بما أنها درجة أعلى بالنسبة لقاضى الاحالة الذى يملك ذلك وان ما تملكه السلطة الادنى تملكه السلطة الأعلى الا إذا وجد مانع وقد أتى على حكم صادر من محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية بهيئة غرفة مشورة مؤيدا لهذا الرأي » مجموعة رسمية سنة ١٩١٩ رقم ٨٩ راجع كتاب سعادة نشأت بك صحيفة ١٨٢ في التعليقات « وبناء عليه يكون لغرفة المشورة سلطة الاحالة على محكمة الجنايات ولها سماع دفاع المتهم في موضوع الجنائية وتحقيقه ولها إجراء

تحقيق تكملى أو تكليف النيابة بذلك طبقا للمادة ١٢ فقرة ٤ تشكيل محاكم الجنايات

« وحيث ان الغرض الذى توخاه الشارع من إعادة الاجراءات عند عدم حضور المتهم أمام قاضى الاحالة هو أن لا يقدم متهم لمحكمة الجنايات دون الأدلاء بأوجه دفاعه وتحقيقها وهذا الغرض يمكن كما تقدم الاشارة الى تحقيقه بمعرفة غرفة المشورة وبذلك لا يفوت على المتهم الضمان الذى أراده الشارع من وضع المادة ١٢ ب

« وحيث ان المادة الثانية من المرسوم الصادر في ١٩ - ١٠ - ١٩٢٥ قد أبت لغرفة المشورة السلطة المتقدم ذكرها - فقد ورد فيها أنه إذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمرا بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات مراعية في ذلك الاجراءات المقررة لقاضى الاحالة وهذا التعبير الأخير وهو أنها تراعى في ذلك الاجراءات المقررة لقاضى الاحالة مما يؤيد الرأي المتقدم

« وحيث لمجموع ما تقدم يكون حضور المتهم أمام غرفة المشورة ممثلا تماما لحضوره أمام قاضى الاحالة الأول فاذا صدر قرارها حضوريا في مواجهة المتهم بعد سماع دفاعه أمامها كانت المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تقضى بإعادة الاجراءات في الاحالة الغياية غير منطبقة لان الاحالة حاصلة في هذه الحالة حضورية ذلك لأن المتهم كما تقدم يكون قد مثل أمام قاضى احالة أعلى « وحيث لمجموع ما تقدم نرى عدم جواز إعادة الاجراءات أمامنا من جديد بالحالة التي هي عليها الدعوى الآن للاعتبارات السابق بيانها والتي نلخصها فيما يأتى : -

- ١ - أن قرارنا صادر غيايا بإحالة المتهم على محكمة الجنح لاعلى محكمة الجنايات
- ٢ - أنه لا يوجد نص في قانون تشكيل محاكم

الأول المشار اليه بالمادة ١٢ ققرة ب تشكيل
محاكم الجنايات

فلهذه الأسباب

ونظرا لأن قاضي الاحالة لا يملك الاتصال
بقضاء غرفة المشورة مباشرة طبقا لنصوص قانون
تشكيل محاكم الجنايات الأصلية والمعدلة
لذلك قررنا

١ - عدم جواز إعادة الاجراءات أمامنا من
جديد بالحالة التي هي عليها الدعوى الآن

٢ - إعادة القضية للنياية العمومية

(قضية النياية ضد حسن يوسف المرشد وآخرين رقم ١٢٨٠
سنة ١٩٣٦ كلى مصر رئاسة حضرة القاضي رزق ميخائيل)

الجنايات ولا قانون تحقيق الجنايات يسمح
لغرفة المشورة بنذب قاضي الاحالة لاجراء تحقيق
أو تكليفه باعادة النظر في دعوى سبق له الفصل فيها
٣ - أنه لو فرض وقبلت غرفة المشورة الطعن في
قرار قاضي الاحالة والنته موضوعا ووقع الاحتمال
الوارد الاشارة اليه في قرارها فيكون قرارها
صادرا بحالة المتهم على محكمة الجنايات حضوريا
لاغيايا

٤ - أن حضور المتهم أمام غرفة المشورة وسماعها
لدفاعه واختصاصها بعمل كل اجراء يمكن عمله
أمام قاضي الاحالة الاول يعتبر حضورا له أمام
قاضي إحالة أعلى يملك ما يملكه قاضي الاحالة

القضية المستعجلة

يعتبر قاطعاً في الحق أو موضوع التقاضى وهو
خارج عن اختصاصها أما اذا كان الاجراء
المذكور غير محتمل معه نظر الموضوع امام
المحكمة المختصة أو انتهى بالفصل امام المحكمة
المستعجلة فهي المختصة وحدها بالمصاريف
وبناء على ذلك فيختص قاضي الأمور
المستعجلة بالنظر في أوامر تقدير اتعاب الخبراء
أو الحراس والمعارضات التي تحصل فيها
وكذلك المعارضات التي تحصل في الأوامر
الصادرة منه بتقدير المصاريف على الخصم الآخر.
المحكم

ومن حيث ان وقائع الدعوى تحصل في
أن المعارض رفع دعوى مستعجلة على سليمان
بدوى وآخرين أمام هذه المحكمة تقيدت ينمرة
١١٢٢ سنة ١٩٣٤ طلب فيها تمكينه من تهيئة الارض
المؤجرة اليه للزراعة وفيها حضر الخصوم ودفعوا
(٧)

٨٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالفصل في مصارف
الدعوى . واتعاب الخبراء والحراس . وفي المعارضات
في أوامر تقدير المصاريف

المبدأ القانوني

الرأى الراجع في اختصاص قاضي المواد
المستعجلة بنظر المعارضات في قائمة المصاريف
القضائية أنه يجب بحث كل حالة على حدة
فاذا كان الاجراء الوقى المنظور أمام المحكمة
يتطلب معه نزاع امام محكمة الموضوع . كما
في دعاوى اثبات الحالة وفي بعض قضايا الحراسة
مثلا . أبتت المحكمة المستعجلة الفصل في
المصاريف لمحكمة الموضوع لأن قضاءها فيها

بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ثم بعدم قبولها ضمنهما المحكمة لل موضوع وحجرت القضية للحكم ومذكرات وفي اثناء ذلك تنازل المدعى عن دعواه فقضت المحكمة بذلك في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ولأن في معنى طلبات المعارض وأقواله في محاضر الجلسات ما يفيد حقيقة طلب تنفيذ عقد الايجار قدر المعارض ضده الدعوى برسوم نسبية لامقررة وحرر بذلك قائمة وقع عليها حضرة رئيس المحكمة وأعلنت إلى المعارض وعارض فيها في الميعاد فحدد المعارض ضده لنظر المعارضة جلسة أمام إحدى الدوائر الكلية فقضت بحالتها على هذه المحكمة عملا بنص المادة ١١٨ مرافعات فدفع الحاضر عن المعارض ضده في الجلسة بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأن قائمة الرسوم صادرة من حضرة رئيس المحكمة والمختص بالمعارضة فيها غرفة المشورة وهي إحدى الدوائر النكابة عملا بنص المادتين ٤٧ و ٤٨ من لائحة الرسوم وفي الموضوع بتأييدها الآن محصل الدعوى طلب تنفيذ عقدا ايجار ويجب في هذه الحالة تحصيل رسوم نسبية مهما كان شكل الدعوى والهيئة التي نظرتها

عن الرفع بعدم الاختصاص

« من حيث ان الكلام عن الدفع يدور حول الأمور الثلاثة الآتية - الأول - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في مصاريف الدعوى ومداه وحدوده - الثاني - ما هي المصاريف المذكورة - الثالث - الكلام على المواد ١١٨ مرافعات و ٤٧ و ٤٨ من اللائحة وتأثير توقيع حضرة رئيس المحكمة على القائمة

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فقد اختلف الشراح والمحاكم في فرنسا على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في القضاء بمصاريف

الدعوى المنظورة أمامه فقال فريق بانه غير مختص بالقضاء فيها في جميع الأحوال لأن عمله لا يتعدى الاجراءات الوتية والتحفظية والقضاء بالمصاريف منه فصل قطعي في الالتزام بها وقال ثان بولايته في ذلك اطلاقا سواء بصفة ابتدائية أو استثنائية طبقا للقاعدة القائلة بأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع وبأن كل هيئة قضائية مختصة بالفصل في مصاريف الدعوى التي تنظرها وقال ثالث ورأيه الراجع بعدم وضع قاعدة ثابتة لذلك تسرى على جميع أنواع القضايا والدعاوى وبأنه يجب بحث كل حالة على حدة فاذا كان الاجراء الوتقي المنظور أمام المحكمة يتطلب معه نزاع أمام محكمة الموضوع كما في دعاوى اثبات الحالة وفي بعض قضايا الحراسة مثلا أبتت المحكمة المستعجلة الفصل في المصاريف لمحكمة الموضوع لأن قضاءها فيها يعتبر قاطعا في الحق او موضوع التقاضي وهو خارج عن اختصاصها أما اذا كان الاجراء المذكور غير محتمل معه نظر الموضوع أمام المحكمة المختصة أو انتهى بالصلح أمام المحكمة المستعجلة فهي المختصة وحدها بالمصاريف إذ لا معنى من تكليف الخصام رفع دعوى بالمصاريف أمام محكمة لم تنظر الدعوى أصلا وحرمان محكمة نظرتها من القضاء فيها وما يترتب على ذلك من زيادة في المصاريف وصعوبات في التقاضي وخلافه (راجع في ذلك كتاب مارنيك عن القضاء المستعجل جزء ثاني صحيفة ٢١٣ وما بعدها نبذة ٣٢٢ وما يليها وأيضا تعليقات دالوز على المادة ٨٠٨ مرافعات فرنسي صحيفة ١١٢٩ نبذة ١٤ و ١٥)

Jugé toutefois que le juge de référés peut en adjuger les dépens; alors surtout qu'aucune instance n'est engagée au principal.

(ودالوز العملي جزء ٣٨ صحيفة ٧٥٦ نبذة ٢٢٤)

« ومن حيث ان القضاء المختلط سار على

منه فيما يتعلق بالفصل في الأوامر الصادرة بتقدير المصاريف على اختصاص المحاكم التي صدر منها الحكم في المعارضة بنظرها منعقدة بهيئة غرفة مشورة دون أية محكمة أخرى وذلك مهما كان نوع المحكمة الصادر منها الحكم جزئية كانت أو كلية - ابتدائية - أو استئنافية .

« ومن حيث ان المادتين ٤٦ و ٤٨ من لائحة الرسوم تخالفا المادة المذكورة في تعيين اختصاص المحكمة الواجب نظر المعارضة في قوائم الرسوم أمامها - وكل ما هنالك أن الأولى قررت بصرح العبارة بأن الرسوم والمصاريف المستحقة للخزانة عن الدعاوى الجزئية تحرر بها قائمة ويستصدر عليها أمرا من القاضي الجزئي أما الأخرى المتعلقة بالقضايا السككية يستصدر الأمر فيها من حضرة رئيس المحكمة وقررت الثانية بأن المعارضات في القوائم تنظر أمام أودة المشورة للمحاكم الجزئية إذا صدرت منها القائمة أو إحدى الدوائر السككية إذا كانت صادرة من حضرة رئيس المحكمة في دائرة اختصاصه وباعتبارها عن قضية كلية

« ومن حيث ان القرار الصادر في ٢٠-١٢-١٩٣٠ بإنشاء محكمة في مدينة القاهرة لنظر الأمور المستعجلة التي كانت تدخل أصلا في دوائر محاكم معينة نص على اعتبارها من ضمن المحاكم الجزئية السكائية في دائرة محكمة مصر وسماها بمحكمة الأمور المستعجلة الجزئية وعلى ذلك فلها الحق وحدها في اصدار قوائم المصاريف ونظر المعارضات فيها عملا بالنصوص المتقدمة

« ومن حيث ان كون مقرها في محكمة مصر السككية لا يغير من طبيعتها وكونها محكمة جزئية مستقلة بذاتها لها اختصاص عينه القانون لافرع من المحكمة الكلية كقاضى التحضير مثلا

« ومن حيث ان ارتباطها في الأعمال الكتابية

هذا الرأي الأخير في معظم أحكامه وخول لقاضى الأمور المستعجلة الحق في القضاء بمصاريف الدعوى على من خسرها اذا انتهى النزاع بالقرار المستعجل أو أصبح مع صدور القرار المذكور رفع دعوى الموضوع محتلا غير مؤكدة (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختطة الصادر في ديسمبر سنة ١٩٣٣ ومنشور بالجازيت المختلط عدد يولييه سنة ١٩٣٤ صحيفة ٣١١ نبذة ٣٥٧)

La jugo de référés, malgré le caractère provisoire de sa decision, peut prononcer condamnation aux frais, le caractère provisoire de cette condamnation se manifestant uniquement en ce qu'elle pourra être mise à néant avec toutes les autres dispositions de l'ordonnance par le tribunal competent pour connaître du fond .

« ومن حيث انه طبقا للقاعدة المتقدمة فقد استقرت المحاكم المذكورة على اختصاص محكمة الأمور المستعجلة في النظر في أوامر تقدير اتعاب الخبراء والحراس والمعارضات التي تحصل فيها وكذلك المعارضات التي تحصل في الأوامر الصادرة بتقدير المصاريف على الخصم الآخر (يراجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف المختطة الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ وفي ١٨ يناير سنة ١٩١٣ المجموعة المختلطة سنة ٢٥ صحيفتي ٧٠ و ٤٥٧)

Ainsi le tribunal des référés a compétence pour taxer les honoraires du sequestre qu'il a nommé et pour connaître de l'opposition à son ordonnance .

« ومن حيث ان المحكمة المذكورة تفصل في المعارضات المذكورة لا باعتبارها من الأمور المستعجلة الداخلة في المادة ٢٨ مرافعات أهلى او ٨٠٦ مرافعات فرنسي وانما بصفتها متفرعة من القرار الصادر في الاجراءات المستعجلة المطروحة أمامها . « ومن حيث انه فضلا عن القاعدة العامة المذكورة فقد نص قانون المرافعات في المادة ١١٨

بالمحكمة الكلية لا يؤثر هو الآخر على مركزها القانوني وطبيعته الناشئة من القرار الذي صدر باعتمادها وما ينشأ عن ذلك من حقوق خولها القانون « ومن حيث ان العمل على عكس ذلك منذ انشاء المحكمة لا يغير في اختصاص خوله لها القانون إذ أن العادة لا تلغى نصا صريحا في القانون .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وأن قائمة المصاريف المعارض فيها خاصة بحكم صدر من هذه المحكمة تكون وحدها المختصة بنظرها في هيئة غرفة مشورة اذ استصدارها من حضرة رئيس المحكمة لا يمكن أن يغير من طبيعة الاختصاص القانوني لنظر المعارضات في أوامر تقدير المصاريف والمنصوص عنه في المادة ١١٨ مرافعات ويكون لذلك الدفع على غير صواب ويتعين رفضه

(قضية مصطفى اقدى محمد صلاح ضد قلم كتاب محكمة مصر الكلية الاهلية رقم ١١٢٢ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

٨٦

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

١٢ فبراير سنة ١٩٣٥

اختصاص قاضي الامور المستعجلة - في الامر بالاجراءات التحفظية . أو بمنع التنفيذ أو استمراره . من النظام العام الاتفاق على ما يخالفه . باطل . مساس النزاع بالموضوع . أو حصول نزاع جدي . بشأن تنفيذ الاحكام . واجب لخدمه .

المبدأ القانوني

ان شرط عدم مساس قاضي الامور المستعجلة بالموضوع . في قراره المؤقت

بالاجراءات التحفظية أو بمنع التنفيذ أو استمراره من النظام العام فلا يمكن لطرفي الخصوم أن يتفقا على خلافه كما يتعين على القاضي المذكور الحكم بعدم اختصاصه من تلقاء نفسه اذا ما ظهر له المساس بالموضوع في الدعوى المطروحة امامه حتى ولو لم يدفع بذلك الخصوم امامه . او اذا ما حصل نزاع جدي امامه في الموضوع أو بشأن تفسير الاحكام المنفذ بها انعدمت عنه الولاية ويتعين عليه القضاء بعدم الاختصاص . ولأن احكامه مؤقتة لا تؤثر على قضاء الموضوع ولا يمكنه الحكم بما يخالفه ويغايرها مغايرة تامة

المحكم

« من حيث ان وقائع الدعوى تتحصل في أن المدعى باع للمدعى عليه أطيانا قدرها ٩٦ فدانا و ٨ قراريط و ١٩ سهما مبيتة بالعريضة بثمن إجمالي قدره - ٩٦٠٠ جنيها - تعهد الأخير بدفعها بكيفية . موضحة بعقد البيع الرقيم ٤ يناير سنة ١٩٣٠ ثم باع بموافقة المدعى جزءا من هذه الأطيان لآخرين وسدد جزءا من الثمن ولتأخيره في سداد الباقي رفع المدعى دعوى عليه أمام محكمة مصر الكلية بصحة التعاقد وبالباقى من الثمن وقضت عليه المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٣ بضحة التعاقد وبالزامه بمبلغ ٦٠٦٠ جنيها و ٩٣٥ مليما والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية .

استأنف الطرفان هذا الحكم فعدلته المحكمة الاستئنافية إلى إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٧٧١٥ جنيها و ٦٢٥ مليما من ذلك . مبلغ ١٧١٥ جنيها و ٦٢٥ مليما بصفته مدينامع المشتريين

٢٠٥٥ جنيها و ٥٣٠ مليا . بموجب الحكم الاستثنائي الصادر ضده مع تنازله عن الشرط المعلق عليه التنفيذ وباختصاص قاضي الأمور المستعجلة بإيجاب تنفيذه فورا بالنسبة لهذا المبلغ ولما لم يوف المدعى عليه التزاماته بالكامل اتخذ المدعى الطريق الأول لحول السند المحرر عليه لأجنبي ورفع دعاوى حراسة وغيرها أمام المحكمة المختلطة وتنفيذ أيضا على المشتريين ثم عاد ادراجهم ميمما نحو الطريق الثاني ورفع هذه الدعوى وطلب فيها الحكم بصفة مستعجلة تنفيذ الحكم الاستثنائي فيما يختص بمبلغ ٢٠٥٥ جنيها و ٥٣٠ مليا بصرف النظر عن الشرط الوارد فيه فدفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى للمساس في الموضوع أو أصل الحق المقرر بعقد الاتفاق والمتنازع عليه لوجود فوائد ربوية به ولأنه سدد مبالغ كثيرة طورا بنفسه وأخرى من المشتريين منه من أصل المبلغ الباقي للمدعى .

« ومن حيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول الأمور الثلاثة الآتية : - الأول - مدى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة وهل يجوز له الفصل في الموضوع مع اتفاق الخصوم على ذلك أم لا - الثاني - عقد اتفاق ٥ يونيه سنة ١٩٣٣ والحقوق والالتزامات الواردة به وتأثيره على الحكم الاستثنائي - الثالث - هل يحق لهذه المحكمة مع اتفاق الطرفين على اختصاصها أن تأمر بتنفيذ الحكم الاستثنائي بمبلغ متنازع عليه لم يرد فيه كلية ولم تشمله مع مساس ذلك بالموضوع

« ومن حيث انه بالنسبة للأمر الأول فمن المقرر في المادتين ٢٨ و ٣٨٦ مرافعات أهلي المقابلة للبواد ٨٠٦ وما بعدها مرافعات فرنسي أن قاضي الأمور المستعجلة مختص بالنظر في غير

المدينة أسماؤهم بأسباب الحكم والباقي وقدره ٦٠٠٠ جنيه بصفته مدينا أصليا وفوائد المبلغ المحكوم به جميعه بواقع ٥ ٪ في السنة من ١٢ مارس سنة ١٩٣١ وعلفت حق المدعى في تنفيذ الحكم جميعه بعد تحرير العين المبيعة منه للمدعى عليه من كافة الحقوق العينية الناشئة بفعله أو بفعل من تلقى عنهم حق الملكية بعد أن اتضح لها أن العين المبيعة مرهونة للبنك العقاري من المدعى على مبلغ يعادل المحكوم به دون إخطار المدعى عليه بذلك وقت البيع ولأن الحكم المذكور شل يد المدعى عن التنفيذ الا بعد الوفاء بالالتزام الوارد به من ماله اتخذ مع المدعى طرقا أرهاية عديدة أمام المحكمة المختلطة كما حدد له يوما للحضور ودفع كامل المبلغ وفك رهنية البنك العقاري مما جعل الأخير يتفق بضمانة آخر معه بموجب عقد رقم ٥ يونيه سنة ١٩٣٣ على زيادة المبلغ المحكوم به الى ١٠٥١٥ جنيها و ٦٢٥ مليا حصل منه على مبلغ كبير من المشتريين والباقي وقدره ٩٥٧٧ جنيها و ٤٢٩ مليا بخلاف الفوائد اتفق على سداه بالكيفية الآتية - أولا - مبلغ ٧٥٢١ جنيها و ٨٩٠ مليا قيمة دين البنك العقاري على العين المبيعة يلتزم المدعى عليه مع ضامنه بالتضامن بدفعه للبنك حسب شروط وقيود القانون رقم ٧ سنة ١٩٣٣ - ثانيا - مبلغ ١٣٣٠ جنيها و ٣٠٠ مليم تحرر به عليه وعلى الضامن سنداً تحت الاذن لمدة معينة بفائدة معينة مع تعهدهما بتقديم تأمين عقارى وفاء لأدائه - ثالثا - مبلغ ٧٢٥ جنيها و ٢٣٠ مليا الباقي قبل المشتريين تعهد الضامن أيضا بدفعه له في مدة محددة واتفق في البند السادس منه على أن الإخلال بأحكام العقد المذكور يعطى للمدعى الحق في تنفيذه كاملا عليه وعلى الضامن أو التنفيذ عليه وحده بمبلغ ١٣٢٠ جنيها و ٣٠٠ مليم + ٧٢٥ جنيها و ٢٢٠ مليا =

وقرر تلك القاعدة في دعوى حراسة متفق على أحقية الدائن المرتهن فيها في عقد الرهن عند استحقاق الدين واختصاص القضاء المستعجل بنظرها .

Est valable la clause inserée dans un contrat d'ouverture de crédit avec constitution d'hypothèque suivant laquelle en cas d'exigibilité de la créance, le créancier pourrait recourir, après sommation, au juge des référés aux fins de demander la mise sous sequestre des biens, en tant seulement que cette clause concerne la mesure de séquestre non point en ce qu'elle concerne la compétence du juge des référés qui, étant d'ordre public, n'est pas susceptible d'une prorogation conventionnelle .

« ومن حيث ان القول بخلاف ذلك يترتب عليه نتائج غير قانونية ومتعارضة مع روح المشرع في ماهية وطبيعة قرارات القضاء المستعجل فيمكنه مثلا مع اتفاق الطرفين الفصل في المسائل المتعلقة بالملكية أو الحقوق العينية المتفرعة عنها أو في الأمور الخاصة بالتعويضات أو فسخ العقود أو بطلانها أو تفسيرها أو تصحيح أخطاء الأحكام المادية أو تفسيرها الى غير ذلك من الحقوق الموضوعية الصرفة مع أن أحكامه مؤقتة لا تؤثر على قضاء الموضوع ولا يتقيد بها ولا يمكنه الحكم بما يخالفها ويغيرها مغايرة تامة

« ومن حيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فالظاهر من مطالعة عقد الاتفاق المطلوب تنفيذ البند الأخير منه أنه يحتوي على حقوق والتزامات جديدة لم ترد في الحكم الاستثنائي المراد التنفيذ به إذ تزيد فيه على المبلغ المحكوم به استثنافيا بما يزيد عن ثلاثة آلاف جنيه وخصص التنفيذ بالحكم المذكور لأعلى المبالغ الواردة به والمتعلقة بدين البنك العقاري بل عن المبلغ الذي أضيف عليه بعد ذلك لفائدة المدعى والذي لا يشمل الحكم المذكور

الأحوال المنصوص على اختصاصه بها قانونا بنص خاص فهي — أولا — الأمور المستعجلة الوقتية التي يخشى عليها من فوات الوقت — ثانيا — المنازعات والاشكالات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والمستندات الواجبة التنفيذ — ويشترط في كلتا الحالتين ألا يكون للحكمة تأثير في أصل الحق المتنازع عليه أو أن يتعرض لتفسير الأحكام أو السندات محل التنفيذ فإذا حصل نزاع جدى أمامه في الموضوع أو بشأن تفسير الأحكام المنفذ بها انعدمت عنه الولاية ويتعين عليه القضاء بعدم الاختصاص (يراجع في ذلك مارنيك جزء ثانى على القضاء المستعجل صحيفة ١٨٨ وما بعدها)

« ومن حيث ان الموضوع Le principal ليس معناه الضرر Dommage الذى يلحق الاختصاص من القرار الوقتى الذى يصدره القاضى المذكور مهما كان مبلغه وتأثيره عليهم وعلى ثروتهم وعدم امكان تعويضه بحكم لاحق من محكمة الموضوع أو غيرها وإنما معناه الحقوق والالتزامات المتنازع عليها والواجب طرحها أمام قاضى الموضوع وحده يقضى فيها بعد الاطلاع على مستندات الطرفين ودفاعهما بحكم قاطع لها

« ومن حيث ان شرط عدم مساس قاضى الأمور المستعجلة بالموضوع في قراره المؤقت بالاجراءات التحفظية أو بمنع التنفيذ أو استمراره من النظام العام لا يمكن لطرفى الخصوم أن يتفقا على خلافه كما يتعين على القاضى المذكور الحكم بعدم اختصاصه من تلقاء نفسه إذا ما ظهر له المساس بالموضوع في الدعوى المطروحة أمامه حتى ولو لم يدفع بذلك الخصوم أمامه (يراجع في ذلك نفس المرجع صحائف ٧ وما بعدها وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الجازيت عدد ٢٨٥ يولييه ١٩٣٤

أن يستشكل فيه كما يشاء فيه تعارض للاختصاص كما قدمنا وتحايل على تحويل هذه المحكمة الفصل في الموضوع .

« ومن حيث انه لكل ذلك يكون الدفع على حق ويتعين قبوله والقضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .. »

(قضية الحواجه عزيز بحرى وحضر عنه الأستاذ عزيز بك خانكى ضد امين ائندى ابراهيم كساب رقم ٣٤٩ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضى محمد على نائب)

٨٧

محكمة اسكندرية السكية الاهلية

قاضى الامور المستعجلة

٤ فبراير سنة ١٩٣٧

١ - فسخ الايجار . بسبب تأخير الايجار . جوازى
٢ - اخلاء . بصفة مستعجلة . شرطه . تحققة من قبل التقاضى أو التراضى . مساهمة بحقوق الطرفين . عدم اختصاص للقضاء المستعجل به .

٣ - ايجار . انتهاء مدته . بغير تجديده . التجديد . حاله .
٤ - ايجار . تجديد . احتمال ذلك . خروجه عن اختصاص القضاء المستعجل . النظر فيه . من النظام العام .

المبادئ القانونية

١ - انه وان كان طبقاً للمادة ٣٨٨ مدنى يفسخ الايجار إذا تأخر المستأجر فى دفع الأجرة فى مواعيدها إلا أنه من المقرر أن هذا الفسخ أمر جوازى متروك تقديره لمحكمة الموضوع .

٢ - واختصاص القضاء المستعجل بطرد المستأجر فى هذه الحالة لا يتحقق إلا اذا كان الفسخ قد تقرر قبل الالتجاء اليه بالتقاضى أو بالتراضى وفيما عدا ذلك يكون الفسخ أمراً موضوعياً والفصل فيه يمس حقوق

ولم يصدر به حكم من القضاء بعد والذى ليس لهذه المحكمة ان تعرض له او تفصل فى أحقية المدعى له من عدمه لمساسه بحق المدعى عليه إذ أنه فى الواقع فصل فيه .

« ومن حيث انه فضلاً عن ذلك فالظاهر من ورق الدعوى ومستندات نفس المدعى عليه أن المدعى سلك الطريق الأول الذى ذكره فى العقد والخاص بتنفيذ شروطه كاملة فحول السند لاجنبى تحويلنا قلاً للملكية والمحال اليه طالب المدعى عليه به عن طريق القضاء المختلط كما اتخذ اجراءات تحفظية وتنفيذية على المدعى عليه والمشتري والضامن نحو الحصول على المبلغ الذى يريد بهذه الدعوى التصريح بالتنفيذ به بموجب الحكم الاستثنائى ويكون لذلك فى الاذن بما طلبه فصل فى حقوق متنازع عليها عن مبالغ وأقلام غير ثابتة مقدارها بالضبط

« ومن حيث انه علاوة على ذلك فالتصريح المذكور معناه فى الواقع حكم جديد من هذه المحكمة على المدعى عليه بالمبلغ الجديد الوارد فى العقد والذى لم يصدر به الحكم من المحكمة الاستثنائية وفصل فى الحق الخاص به لا يمت الى الامور الداخلة فى اختصاص قاضى الامور المستعجلة بصفة ما لا يمكن اعتباره أمراً مستعجلاً وقتياً لما فيه من القضاء فى الموضوع أو إشكالا فى التنفيذ لأن التنفيذ لم يحصل بعد حتى يعتبر اشكالا .

« ومن حيث ان كون العارفين اتفاقاً على اختصاص هذه المحكمة بالتصريح بالتنفيذ مع تعديل الشرط الوارد فى الحكم أو تغييره لا يحوّلها وظيفة القضاء فى ذلك لمساس ذلك بالموضوع الأمر الممنوع عنها النظر فيه كلية .

« ومن حيث ان القول باعطاء الأمر بالتنفيذ بالمبلغ الوارد فى العقد والمدعى عليه بعد ذلك

الخصوم فيكون خارجاً عن اختصاص القضاء المستعجل .

٣ - إنه وإن كان طبقاً للمادة ٣٨٢ مدنى ينتهى الايجار بانتهاء مدته وطبقاً للمادة ٣٨٥ مدنى لا احتياج للتنبيه باخلاء العين المؤجرة إذا كانت مدة الايجار معينة إلا أنه طبقاً للمادة ٣٨٦ إذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعاً بالشئ المؤجر برضاء المؤجر اعتبر ذلك تجديدأ للايجار

٤ - إذا كانت ظروف وقرائن الدعوى تدل على احتمال وجود هذا التجديد فلا يمكن إعتبار المستأجر فى هذه الحالة مختصاً للعين المؤجرة بصفة قاطعة ويكون الفصل فى هذا الأمر من اختصاص محكمة الموضوع لمساسه بحقوق المستأجر وبالتالى خارجاً عن اختصاص القضاء المستعجل . ومن المقرر أن القواعد الخاصة باختصاص هذا القضاء من النظام العام ويجوز للمحكمة أن تفصل فيها من تلقاء نفسها حتى مع غياب المدعى عليه .

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعى تلخص فى أن المدعى عليه استأجر منه بموجب عقد الايجار المقدم منه المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الاطيان الميينة بالصحيفة لمدة سنة تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بايجار قدره ٦٣١٨ قرشا وقد تأخر فى سداد الايجار فى ميعاده ويترتب على هذا التأخير فسخ العقد كما أنه لم يسلبه الاطيان المؤجرة عقب نهاية السنة المذكورة ويعتبر الآن مختصاً لها لذا رفع هذه الدعوى طالباً الحكم فيها بطرده من هذه الاطيان وتسليمها له مع الزامه بالمصاريف

والاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وذلك لتوفر صفة الاستعجال إذ يجب أن تجهز الأرض لزراعة القطن قبل فوات أوانها « وحيث انه طبقاً للمادة ٣٨٨ مرافعات يشترط لاختصاص القضاء المستعجل عدم المساس بحقوق الخصوم

« وحيث انه وان كان طبقاً للمادة ٣٨٨ مدنى يفسخ عقد الايجار إذا تأخر المستأجر فى دفع الأجرة فى مواعيدها إلا أنه من المقرر أن هذا الفسخ أمر جوازى متروك تقديره لمحكمة الموضوع حسب ظروف كل قضية ومن المتفق عليه أن اختصاص القضاء المستعجل لا يتحقق إلا إذا كان الفسخ قد تقرر قبل الالتجاء إليه إما بالتقاضى أو بالتراضى كأن يكون مشروطاً بالعقد وقوعه من تلقاء نفسه أو بحكم القانون أو بغير مرافعة بلا حاجة لانذار أو تنبيه أو تكليف بالوفاء أو ماشابه ذلك

« وحيث انه بمراجعة عقد الايجار يتبين أنه بالبند الثالث منه لم يتفق فيه إلا على أن التأخير فى سداد الأجرة فى مواعيدها يعطى الحق للمؤجر فى فسخ العقد ولم يرد به أى نص آخر عن مدى هذا الحق وشروطه فكأنه لم يضاف شيئاً على الحق العام المقرر لكل مؤجر بمقتضى نص القانون وهو المتروك أمر تقديره لمحكمة الموضوع كما ذكر

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم بالفسخ فى هذه الحالة أمراً موضوعياً خارجاً عن اختصاص القضاء المستعجل لأن الفصل فيه يترتب عليه المساس بحقوق الخصوم

« وحيث انه وان كان متفقاً بالعقد على أن الايجار ينتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وان كان طبقاً للمادة ٣٨٢ مدنى ينتهى الايجار بانتهاء

» وحيث انه يتضح من جميع ما تقدم أن السببين اللذين يبني المدعى دعواه عليهما خارجان عن اختصاص القضاء المستعجل .

» وحيث انه وان كان المدعى عليه غائباً الا أنه من المقرر أن القواعد الخاصة باختصاص القضاء المستعجل من النظام العام ويحق للمحكمة أن تفصل فيها من تلقاء نفسها ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى (قضية حسن بك محمود ضد بيومي عباس القاضي رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي عبد الحميد همر وشاحي)

٨٨

محكمة الاسكندرية السككية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

٢٨ يناير سنة ١٩٣٧

- ١ - اشكال . من محجوز عليه . في يوم البيع . جوازه
- ٢ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة . تقديره حقوق الطرفين . للفصل في المسائل المستعجلة . كإيقاف التنفيذ .
- ٣ - تضامن لا يفترض . كلمات ضمان « غرورم والزام » لا يفيد .

المبادئ القانونية

١ - يجوز للمحجوز عليه أن يرفع إشكالا في يوم البيع على أن لا يمس الا الاجراءات التالية دون أن يؤثر على الاجراءات السابقة .

٢ - لقاضي الامور المستعجلة حق تقدير حقوق الخصوم في الدعوى المستعجلة المرفوعة امامه لا ليحكم فيها بحكم يقيدهم بل ليصل من هذا إلى الفصل في المسألة المستعجلة المعروضة عليه مثلاما إذا كان هناك موجب لاستمرار أو إيقاف التنفيذ .

٣ - التضامن لا يفترض ولا يستتبع

(٨)

مدته وطبقا للবাদة ٣٨٥ مدنى لا احتياج للتية باخلاء العين المؤجرة اذا كانت مدة الايجار معينة إلا انه طبقا للبادة ٣٨٦ مدنى اذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعا بالشئ المؤجر برضاء المؤجر اعتبر ذلك تجديدًا للايجار » وحيث ان المدعى معترف بأقواله بأن المدعى عليه واصل يده الآن على الأطنان المؤجرة ويزرع بها رسيما وفولا أى انه استمر منتفعا بالأطنان المؤجرة بعد انتهاء مدة الايجار بما يقرب من ربع سنة .

» وحيث ان المدعى لم يرفع دعواه إلا في ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ وسكوته لغاية هذا التاريخ طول تلك المدة الطويلة يدل غالبا على رضاه باستمرار انتفاع المدعى عليه بالأطنان المؤجرة وعلى انه كان يعلم بذلك تمام العلم .

» وحيث انه يتضح من ذلك ان في القضية ظروفًا وقرائن يمكن أن يستنتج منها ان للمدعى عليه حقا على الأطنان المؤجرة وأن وضع يده عليها الآن لا يمكن اعتباره بصفة « طاعة اغتصاباً » بغير سند .

» وحيث انه من المتفق عليه أن اختصاص القضاء المستعجل بطرد واضع اليد من العقار لا يتحقق الا إذا كان مغتصبا له وحائز له بغير سند » وحيث انه وان كان يحق للمؤجر عقب انتهاء مدة الايجارة مباشرة أن يلتجأ لهذا القضاء لاستلام العين المؤجرة من المستأجر بناء على أنه في هذه الحالة أصبح وضع يده عليها بلا سند وفي حكم الاغتصاب فان الأمر يتغير تماما لو كانت ظروف الدعوى تدل على تجديد الايجار برضاء المؤجر كما في الدعوى الحالية إذ في هذه الحالة يكون الحكم بطرد المستأجر ماسا بحقه وخارجا عن اختصاص القضاء المستعجل .

ضمنا بل لا بد أن يكون بالفاظ صريحة تدل عليه وإن كان ليس من الضروري استعمال كلمة التضامن إلا أنه يجب أن لا تكون العبارة المستعملة مبهمة وغامضة ولا تفيد عبارة (ضمان غروم والزام) معنى التضامن لأن الكفالة تنتهى عادة بغرم أو الزام الكفيل بالدين فكأن هذه العبارة لم تزد شيئا .

المحكمة

« حيث أن وقائع هذا الاشكال تلخص في أن المستشكل ضده طه مرسى يداين من يدعى ابراهيم منصور الذى كان موظفا بمكتب المستشكل بمبلغ ٣٣ جنيا و ٦٨٠ مليا بموجب محضر الصلح المصدق عليه بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٣٦ في القضية ٧٦٦ مدنى المنشية سنة ١٩٣٦ وبموجب البند الأول منه تنازل المستشكل ضده عن مبلغ ٨ جنيات و ٦٨٠ مليا مقابل تعهد المدين المذكور بدفع الباقي وقدره ٢٥ جنيا مقسطا على ٢٥ قسطا في أول كل شهر جنيه واحد ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦ بحيث إذا تأخر في سداد قسطين متوالين يستحق جميع الدين بما في ذلك المبلغ الذى حصل التنازل عنه بدون تنبيه ولا انذار وبالبند الثانى من هذا الصلح ضمن المستشكل ضمان (غروم والزام) بأن يقوم بسداد المبلغ المذكور حسب الشروط المبينة بالبند الأول طالما أن المدين ابراهيم منصور موظفا في مكتبه وبالبند الثالث اتفق جميع هؤلاء الخصوم على بقاء الحجز التحفظى الذى أوقعه المستشكل ضده ضد المدين تحت يد المستشكل بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٥ ويقول المستشكل ضده أنه لم يستلم من الأقساط المبينة آنفا إلا الأقساط الأربعة الأولى لغاية

أول أغسطس سنة ١٩٣٦ ثم تأخر المدين والمستشكل في دفع الأقساط التالية لغاية أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ في مواعيدها فطبقا للبند الأول من الصلح يصبح جميع الدين مستحقا بمجرد مرور تاريخى القسطين المستحقين في أول سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩٣٦ بلا تنبيه أو انذار لذلك وطبقا للبند الثانى من الصلح أوقع بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ضد المستشكل حجرا تنفيذيا من أجل الباقي من الدين وقدره ٣١ جنيا و ١٦٠ مليا وحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وعند الشروع في هذا البيع رفع المستشكل هذا الاشكال بحجة أنه أخرج المدين من خدمته ابتداء من ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وبذلك وطبقا للقيد المنوئ عنه بالبند الثانى وهو (طالما أن المدين موظف بمكتبه) يكون غير مسؤول إلا عن الأقساط الأربعة المستحقة لغاية أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ ومقدارها ٤ جنيات دفعها بالجلسة للمستشكل ضده الذى قبل استلامها خصما من دينه ويطلب الحكم بقبول الاشكال شكلا وموضوعا بإيقاف التنفيذ حتى يفصل في برامة ذمته من الدين المحجوز من أجله وقد رفع فلا دعوى بهذا الموضوع محدد لها جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٧ أمام محكمة المنشية الأهلية كما يتضح من صورة الاعلان المقدمة منه

« وحيث انه من المقرر أنه يجوز للمحجوز عليه أن يرفع إشكالا في يوم البيع على أن لا يمس إلا الاجراءات التالية دون أن يؤثر على الاجراءات السابقة فيكون الاشكال مقبولا

« وحيث ان المدين ابراهيم منصور طلب دخوله خصما ثالثا في الدعوى وظاهر مما تقدم أن له مصلحة محققة ولم يعترض على دخوله أحد فيتعين الحكم بقبوله

« وحيث ان المستشكل يبنى إشكاله على أمرين «الأول» أنه لا يعتبر طبقا للبند الثاني من الصلح ضامنا متضامنا وإنما هو كفيل عادي فقط وكان يتعين على المستشكل ضده أن يبدأ بالتنفيذ على المدين الأصلي أولا إذ لا يحق له التنفيذ عليه إلا بعد تجريد المدين و«الثاني» أن مسؤوليته في هذه الكفالة تنتهي بمجرد خروج المدين من خدمته كما يدل على ذلك القيد الوارد بنهاية البند الثاني المذكور وهو (طالما أنه موظف في مكتبه)

« وحيث ان المستشكل ضده يقول رداً على ذلك أن المستشكل ضمن ضمان غروم والزام وفي ذلك معنى التضامن ويحق له أن ينفذ عليه مباشرة لأن له حق اختيار أحد المدينين المتضامنين كما أنه بالبند الثاني ضمن المستشكل سداد الدين حسب الشروط المبينة بالبند الأول ومنها أنه في حالة حصول التأخير في دفع قسطين متواليين يستحق جميع الدين بدون تنبيه ولا إنذار وقد تحقق هذا الشرط بمجرد مضي تاريخي أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ وأول أكتوبر سنة ١٩٣٦ وعدم دفع قسطينهما وفي هذين التاريخين كان المدين موظفاً بمكتبه بلا نزاع فيكون القيد المعلق عليه ضمانه بنهاية البند الثاني متوفراً أيضاً وبذلك أصبح من التاريخ الثاني أي أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ مسؤولاً عن سداد جميع الدين

« وحيث أنه فيما يتعلق بالأمر الأول من الأمرين المتنازع عليهما في هذا الاشكال فإنه من المقرر طبقاً لنص المادتين ١٠٨ و ٤٩٨ من القانون المدني أن التضامن لا يفترض ولا يستتج ضمناً بل لابد أن يكون بالفاظ صريحة تدل عليه وان كان ليس من الضروري استعمال كلمة التضامن

إلا أنه يجب أن لا تكون العبارة المستعملة مهمة وغامضة وذلك ما لم يرد نص قانوني خاص على التضامن (راجع التأمينات الشخصية والعينية للدكتور كامل بك مرسى طبعة سنة ١٩٢٧ بند ٣٦ وواتون شرح القانون المدني الجزء الثاني صحيفة ٤١٣) وقد قضى بناء على ذلك من محكمة الاستئناف المختلطة في ٥ فبراير سنة ١٩١٨ بمجموعة التشريع والأحكام ٣٠ صحيفة ٢٠٢ بأن لفظ (غروم) لا يفيد التضامن وهذا معقول لأنه ليس صريحاً في الدلالة على التضامن لأن الكفالة عادة تنتهي بغرم الكفيل فكان هذا اللفظ لم يزد شيئاً ومثله تماماً في هذا المعنى كلمة (الزام) الواردة معه في البند الثاني من الصلح أي انهما لا يؤديان معنى التضامن إذا اقترنا بعبارة الضمان العادي

« وحيث أنه وان كان هذا التفسير أمراً موضوعياً الفصل فيه من اختصاص محكمة الموضوع إلا أنه من المقرر ان لقاضي الأمور المستعجلة حق تقدير حقوق الخصوم في الدعوى المستعجلة المرفوعة أمامه لا يحكم فيها بحكم يقيدهم بل ليصل من هذا التقدير الى الفصل في المسألة المستعجلة المعروضة عليه وهي في هذا الاشكال ما إذا كان هناك موجب لاستمرار أو إيقاف التنفيذ

« وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى المحكمة الآن أن للمستشكل كفيل عادي غير متضامن مع المدين في سداد الدين فما كان يجوز للمستشكل ضده أن يبدأ بالتنفيذ عليه قبل تجريد المدين طبقاً للمادة (٥٠٢) مدني

« وحيث أنه فيما يتعلق بالأمر الثاني فإن القيد الوارد بالبند الثاني من محضر الصلح وهو (طالما ان المدين موظف بمكتب المستشكل) يحتمل عدة تفسيرات فكل من تفسير المستشكل والمستشكل ضده كما سلف إيضاحه جائز وكذلك يحتمل جداً

٨٩

محكمة مصر السكية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٣١ يولييه سنة ١٩٣٧

١ - حراسة - تحديد أجلها بانتهاء الشيوخ بالتقاضى أو

التقاضى . وتدوية ديون التركة . عدم إهلاك ذلك .

عدم رفعها

٢ - دعوى استبدال حارس - اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة - في مناقشة حساب إدارة الحارس . قاصر

على تعرف عمومية سوء الإدارة دون تفصيله .

المبادئ القانونية

١ - إذا حدد حكم الحراسة أجلها تحديدا

أصبح حائزا لحجية نهائية لا يستطيع أحد

الطرفين التحال منها وكان الأجل هو انتهاء

الشيوخ في التركة بقسمتها بالتقاضى أو الرضا

وكان فوق ذلك من أسباب الخلاف مديونية

التركة بديون تكاد تكون مستغرقة لها ولم

يثبت ان أمر هذه الديون قد سوى نهائياً

فخلصت التركة مما يهددها من جرائها تحتم

رفض طلب انتهاء الحراسة

٢ - إذا جاز في دعوى استبدال الحارس

أن يناقش الحارس عن إدارته فكل ما يحتمله

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة من ذلك

هو أن يناقش مناقشة سريعة لتعرف ما في

إدارته من سوء ظاهر يصل إلى حد عدم

الأمانة وما عدا ذلك من نقاش موضوعي فهو

بطبيعته خارج عن اختصاص قاضي الأمور

المستعجلة فضلاً عن أن الفصل في دعوى

استبدال الحارس لا يستلزمه أصلاً .

قيام تفسير آخر يتضح من الإجابة على السؤال الآتي

وهو :- بفرض أن المستشكل أصبح بعدمضى تاريخي

أول سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩٣٦ مشلول

بصفته كفيلاً عن سداد جميع الدين الذي أصبح

مستحق الأداء طبقاً للبند الأول فهل هذه المسؤولية

تظل قائمة سواء بقي المدين الأصلي في المستقبل في

خدمة المستشكل أو خرج منها أو بمعنى آخر هل

لا يؤثر ترك المدين خدمة المستشكل في المستقبل

على مسؤوليته بصفته كفيلاً وإن كانت تقرر من

قبل طبقاً لتفسير المستشكل ضده ترى المحكمة أن

الإجابة الصحيحة التي تنبئ عنها عبارة البند الثاني

الآنف ذكرها هي زوال هذه المسؤولية ولو أنها

تقررت من قبل لأنه غير معقول بالمرّة أن يلتزم

المستشكل بسداد شيء غير مستحق عليه للمدين الأصلي

« وحيث أنه من المعلوم أن الصلح وإن كان

مصدقاً عليه من المحكمة إلا أنه لا يعتبر حكماً نهائياً

فاصلاً في حقوق الخصوم بل هو بمثابة عقد رسمي

وهذا الاحتمال المشار إليه آنفاً المؤدى للتفسير

الذي تراه المحكمة لم يكن في ذهن المتعاقدين وقت

الاتفاق عليه ويتعين للفصل فيه الرجوع إلى محكمة

الموضوع وعلى كل حال فهو أمر له وجاهته

ويصلح أساساً لإيقاف إجراءات التنفيذ التي

يياشرها المستشكل ضده

« وحيث أنه ينبغي على جميع ما تقدم أن يكون

السيان الذي يبنى المستشكل عليهما إيقاف التنفيذ

مقبولين فيتعين الحكم بإيقاف التنفيذ حتى يفصل

نهائياً في النزاع من محكمة الموضوع

(قضية اشكال عمد أفندي حسن القبانى ضد طه أفندي

مرسى وآخر رقم ٨١ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي

عبدالمجيد عمر وشاحي)

المحكمة

« حيث ان الدعوى تحصل في أن المدعى عليه الأول رفع على المدعى وباقي المدعى عليهم الدعوى ١٠٢٩ سنة ١٩٣٥ مستعجل طلب فيها الحكم بإقامة المدعى عليه السابع حارساً قضائياً على أطيان وأموال تركة المرحوم جرجس بك عبد الشهيد لأداء المأمورية المينة في صحيفة الدعوى - وفي ٢١ يونيه سنة ١٩٣٥ قضت هذه المحكمة بإقامة المدعى عليه السابع حارساً قضائياً على المخلج والأطيان بالقيود والتحفظات التي رأت المحكمة لزوم اتباعها تحقيقاً للعدالة - والمدعى يعلم أن لدى المدعى عليه السابع من أعماله الخاصة مالا يسمح له بأداء الحراسة على وجه صحيح فشرع في رفع استئناف عن الحكم إلا أن المدعى عليهم وسطوا بعض خيار الناس في الأمر فقبل المدعى التنازل عن الاستئناف اكتفاء بما شمله الحكم من قيود وما اتفق عليه بعقد الصلح المؤرخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٥ إلا أن ما خشاها المدعى وقع فعلاً فقد حالت أعمال المدعى عليه السابع عن أداء مأمورية الحراسة فوكلها إلى أخيه المدعى عليه الأول فسأت الإدارة وأنتج حساب المخلج خسارة في سنة ١٩٣٥ ثم ربحاً في سنة ١٩٣٦ يعادل الخسارة السابقة . وأتجر لحسابه الخاص فتناقضت مصالحته مع مصلحة التركة . وأهمل المحافظة على المحصول وأمر بعدم اطلاع المدعى على الحساب . وقد زالت الظروف الخاصة التي أحاطت بالتركة في سنة ١٩٣٥ فزالت بذلك الحاجة إلى الحراسة . وفضلاً عن ذلك فقد لوحظ في اختيار المدعى عليه السابع للحراسة شروط خاصة وفرت للمدعى ضمان حسن إدارته . وقد انعدم كل أثر لذلك فرفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم أصلياً بانهاء الحراسة واحتياطياً باستبدال المدعى عليه السابع بحارس آخر .

« وحيث ان الطلب الأصلي بانهاء الحراسة لا يحتمل غناء بحث كبير . فقد حدد حكم الحراسة أجلها تحديداً أصبح حائزاً للحجية نهائية لا يستطيع أحد الطرفين التحلل منها . وهذا الأجل هو انتهاء الشيوع في التركة بقسمتها بالنقاضي أو الرضا » وحيث - فضلاً عن ذلك - فان الفكرة المتمشية في أسباب الحكم والتي استند إليها القضاء بالحراسة هي الشيوع في الملك . والخلاف الذي شجر بين الشركاء . وقد عرضت المحكمة في بيان ما قد يجره من سوء العاقبة إلى مديونية التركة بديون تكاد تكون مستغرقة لها .

« وحيث - مع ذلك - فلم يثبت بعد أن أمر هذه الديون قد سوى نهائياً تخلصت التركة مما يهددها من جرائها . فلا يزال أمر هذه التسوية مشروعاً لم يبرم بعد

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطلب الأصلي

« وحيث ان المدعى يسند طلبه الاحتياطي إلى الأسباب الآتية : - أولاً - ان المدعى عليه السابع قد وكل أمر الحراسة إلى المدعى عليه الأول وغيره من الموظفين فاتجروا في الأقطان لحسابهم الخاص وبذلك تناقضت مصالحتهم مع مصلحة التركة - ثانياً - ان الإدارة قد ساءت سوءاً كبيراً بين المدعى وأوجه في مذكرته الختامية المقدمة في ملف الدعوى

« وحيث ان المحكمة لا تستطيع أن تغفل - ابتداءً - الإشارة إلى الصلح الذي تم بين المدعى والمدعى عليه الأول عقب صدور الحكم بالحراسة فله في تقديرها أثر . فقد تنازل المدعى عن ضمانات عدة قدرت المحكمة أنها تكفل له إشرافاً ومصلحة في الإدارة ووكّل إلى الحارس الاتجار في القطن

لحسابه توكيلا لا يقبل الفسخ عن سنة ١٩٣٥ - سنة ١٩٣٦ . وقبل أن يبيع حصته في العقارات وأن يورد ثمنها في خزينة الروكية بعد خصم مبلغ ضئيل . وعدل الأجل الذي حددته المحكمة لتقديم حساب عن إدارة الحراسة فأصبح سنوياً وتنازل عن حقه في اخطاره ببيع المحصول . وفي قبول الاصلاحات التي تلزم للمحاج . وقبل أن تزرع الاطيان لحساب الحراسة بدلا من تأجيرها .

« وحيث - حقاً - أن شيتا من ذلك لا يمنع المدعى من مناقشة الحارس الحساب إلا أن فيه دليلا على مبلغ الثقة التي حباه بها . وهل أدل على ذلك من أنه وكل اليه الاتجار - وهو تصرف - باسمه ولحسابه ؟ . وبذلك تسقط دعواه بعدم كفايته للحراسة .

« وحيث ان التسليم جدلا بأن الحارس أناب عنه المدعى عليه الأول في الإدارة لا يصح في ذاته مأخذا . فله أن يوكل عنه من يشاء وليس في ذلك ما يضير المدعى وقد كان المدعى عليه الأول هو الذي فاضل المدعى في الصلح الذي تم عقب صدور حكم الحراسة . وكان الممثل للورثة فيه وقد أبرم بين الطرفين فعلا

« وحيث ان المحكمة تقدر في طعن المدعى في إدارة الحراسة أمرين ثابتين لهما أثر هام قاطع في هذا الطعن - أولا - ان المدعى أقر في جلسة المرافعة بأنه ليس لديه ما يأخذه على إدارة المحلج - ثانيا - أنه أرسل للحارس خطابا تاريخه ٢٠ مارس سنة ١٩٣٧ قرر فيه أنه متضامن معه في كل اعتراض يوجه لحساب الزراعة أو غيرها وأنه مسئول معه في كل التزام يترتب على هذا الحساب .

« وحيث ان المحلج وحده عملية جسيمة في التركة تستلزم إدارة دراية بقدر ما يترتب على الاتجار

من خطر . فاذا كانت قد سلمت من طعن المدعى عليها فلا شبهة في أن ذلك نجاح للحراسة . ودليل على مقدار ما يؤديه الحارس في الاضطلاع بها من حنكة وأمانة .

« وحيث ان المحكمة لا تغني بعد ذلك بما ذهب إليه المدعى من أن المدعى عليه الأول كان يتجر باسمه . وان الإدارة أنتجت في سنة ١٩٣٥ خسارة . فلا يفهم كيف يقر بأن ليس لديه ما يأخذه على إدارة المحلج ثم يعود إلى وقائع لم يقيم عليها شبهة فضلا عن دليل مقنع . فلا اتجار المدعى عليه الأول ثابت . والخسارة في سنة ليست دليلا على شيء إطلاقا . فالأسعار دائمة التقلب . والرأي بين التجار قد يختلف . وبقدر الاختلاف يكون الربح أو الخسارة . على أن اتجار الحارس باسم المدعى ولحسابه ليس داخلا في مأمورية الحراسة التي قضت بها المحكمة . فهو بذلك إنما ينفذ عقد اتفاق خاص بينه وبين المدعى له أن يسأله عنه بدعوى عادية .

« وحيث - من ناحية ثانية - ان إقرار المدعى في خطابه للحارس المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٧ لا يدل فقط على أنه أطلع على الحساب ووافق عليه بل ذهب إلى حد التضامن معه قبل باقي الورثة فيما عسى أن يترتب على الحساب من الالتزامات . وفي هذا دليل على اقتناع بالحساب واستعداد للدفاع عنه وتحمل مسئوليته .

« وحيث انه اذا جاز - في دعوى استبدال الحارس - أن يناقش الحارس عن إدارته . فكل ما يحتمله اختصاص قاضي الأمور المستعجلة من ذلك هو أن يناقش مناقشة سريعة لتعرف ما في إدارته من سوء ظاهر يصل إلى حد عدم الأمانة - وما عدا ذلك من نقاش موضوعي

من إقرار المدعى بصحة الحساب في وقت كانت السنة الزراعية فيه قد انتهت .

(تقديم حبيب أفندي عبد الشهيد وحضر عنه الاستاذ محمد حسن
ضد الاستاذ كامل أفندي جرجس عبد الشهيد وآخرين رقم
١١٥٠ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

فهو بطبيعته خارج عن اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة فضلا عن أن الفصل في دعوى استبدال
الحارس لا يستلزمه أصلا .

» وحيث أنه إذا كان الأمر كذلك فليس
أدل على أمانة يد الحارس - أو على الأقل - على
أن ما يؤخذ على إدارته هي أمور لا تؤثر في نزاهته

قضايا المحاكم الجزئية

٩٠

محكمة أشمون الجزئية الأهلية

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٥

١ - أهلية مطلقة أو مقيدة - خضوعها لأحكام الأحوال

الشخصية - نقص الأهلية - موجب لبطلان العقد

بطلانا نسبيا - أثره - دعوى الإثراء بلا سبب

٢ - صبي مميز - له أهلية الاختيار وأهلية الإدارة - حدودها

٣ - عقد - بطلانه - زوال آثاره - بطلان لنقص الأهلية

آثاره بالنسبة لفائدة الأهلية - والمتعاقد معه

٤ - إثراء بلا سبب - قواعدها - شروطها .

المبادئ القانونية

١ - أن الأهلية مطلقة أو مقيدة تخضع
في أحكامها لقانون الأحوال الشخصية وتؤثر
في صحة العقد . ونقص الأهلية يجعل العقد باطلا
بطلانا نسبيا وهذا دون تمييز بين ما إذا كان
العقد في ذاته قد أضر بغير ذي الأهلية وما إذا
كان لا يضر . وليس لمن تعاقد مع غير ذي
الأهلية إلا أن يرجع على هذا الأخير بدعوى
الإثراء بلا سبب

٢ - الصبي المميز غير الممنوع أي الذي
بلغ الثامنة عشر ولم يصدر في شأنه قرار يمنعه

من مباشرة أعمال الإدارة يقابل في الشريعة
الإسلامية الصبي المميز المأذون . فله أهلية
الاغتناء وأهلية الإدارة محدودة بمحدود معينة
وشيء قليل من التصرف

٣ - من المقرر أنه متى تقرر بطلان
العقد اعتبر كأن لم يكن وتزول آثاره سواء
كان ذلك فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير .
إلا أنه إذا كان البطلان راجعا لنقص الأهلية
سواء كان ذلك لقصر أو حجب وتمسك ناقص
الأهلية بالبطلان كان له أن يسترد مادفعه
للطرف الآخر كاملا أما الطرف الآخر فلا
يسترد من ناقص الأهلية إلا بالتقدير الذي
استفاده . هذا طبقا لقواعد الإثراء بلا سبب
أي لا يرد إلا أقل القيمتين قيمة ما استلمه أو
القدر الذي استفاده منه

٤ - أن القاعدة التي يبنى عليها الإثراء
أساسها الخسارة التي حلت بالمدعي والضرر
الذي قد وقع فعلا بخروج شيء من ماله في
نظير دخول ما يقابله من مال المدعي عليه
وأن تكون المنفعة بلا سبب وقائمة وقت
المطالبة أو على الأقل يكون المدعي عليه قد

حصل على ثمرتها كاملة . وشرط الاثراء أن تكون ثروة المدعى عليه قد نمت وزادت قيمتها نقدا أو بما يقوم به مال

المحكمة

« من حيث أنه قد استبان من الاطلاع على السند اساس الدعوى الحالية أنه مؤرخ ٨-٣-١٩٣٤ ودال على أن المدعى عليه قد تسلم من المدعى مبلغ ٤١٤ قرشا تعهد بسدادها اليه وقت الطلب » ومن حيث أن المدعى عليه دفع بطلان التعاقد إذ أنه قد صدر منه حالة كونه قاصرا حيث قد ولد بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٣ (راجع الشهادة المرفقة)

« ومن حيث أنه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن المدعى عليه كان قاصرا وقت القرض » ومن حيث أنه من المقرر قانونا . أن مجرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر . ومن حصل على بطلان مشاركة لعدم أهليته لا يكون ملزما إلا برد قيمة المنفعة التي حصل عليها تنفيذا للمشاركة من المتعاقد معه ذي الأهلية (م ١٣١ من القانون المدني)

« ومن حيث أن المدعى أصر من ناحيته على أن المدعى عليه إنما تسلم المبلغ الثابت بالسند لقضاء امرين قد عادا عليه بمنفعة . وهما الزواج وشراء أطياف خاصة »

« ومن حيث أنه من المقرر قانونا أن » الحكم في الأهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها العاقد » (م ١٣٠ مدني) فيخلص من النصوص المتقدمة أن الأهلية - مطلقة أو مقيدة - تخضع في أحكامها لقانون الأحوال الشخصية في حالة المصرى . وأنها تؤثر في صحة العقود وأن نقص الأهلية يجعل العقد باطلا بطلانا نسبيا وهذا دون تمييز ما إذا كان

العقد في ذاته قد اضر بنير ذى الأهلية . وما إذا كان لا يضر . وليس لمن تعاقد مع غير ذى الأهلية إلا أن يرجع على هذا الأخير بدعوى الاثراء . بلا سبب « ومن حيث أنه من المفهوم بداهة أن الوقت

الذي يجب أن تتوافر فيه الأهلية لعقد معين هو الوقت الذي يتم فيه هذا العقد . وأن الأهلية في مصر تخضع لقانون الأحوال الشخصية بالمصرى المسلم يخضع في أهليته للشريعة الإسلامية والمصرى غير المسلم يخضع لقانون الأحوال الشخصية

« ومن حيث أن فقهاء الشريعة الإسلامية قرروا أن العاقد بنفسه لنفسه إما أن يكون تام الأهلية أو ناقصا أو ناقصا فتام الأهلية هو الحر البالغ العاقل المطلق التصرف في أملاكه وحكم عقودهم وتصرفاته أنها تكون صحيحة نافذة متى استوفت شرائطها مهما كان نوعها . وكذلك جميع العقود والتصرفات التي من شأنها أن تضر بأصحابها . وفاقدا الأهلية نوعان . الصبي غير المميز وهو من لم يبلغ من العمر سبع سنوات والثاني المجنون وهو من زال عقله . وحكم عقود كل منهما أنها باطلة مهما كان نوعها أما ناقص الأهلية فهو الصبي المميز والمعتوه . ومن يلحق بهما في عدم اطلاق التصرف . وهم ذوو الغفلة والسفيه والمدين »

« ومن حيث أنه لا يهم المحكمة أن تتقصى ما أورده علماء الشريعة الإسلامية إذ طر في الخصوم من المسلمين المصريين وذلك بالنسبة لعقود وتصرفات الصبي المميز . وهو الذي يتجاوز السبع سنوات إلى حين البلوغ ويعرف معنى العقد ويقصده ويميز بين الغبن اليسير والفاحش ويعلم أن البيع سالب للبيع جالب للثمن وأن الشراء بعكس ذلك . فلقد أجمعوا على أن يكون ما قد باشره من عقود دائرة بين النفع والضرر كالبيع والقرض والزواج ينظر فإن كان محجورا عليه

كانت هذه العقود كلها موقوفة على اجازة وليه أو وصيه . فان أجازها نفذت وإلا بطلت . وإن كان الصبي مأذونا له بالتجارة جاز له أن يباشر بنفسه ما من شأنه أن يباشره التجار ولا ينفذ من تصرفاته وعقوده ما كان غير متعلق بالتجارة . (راجع كتاب المعاملات للشيخ أحمد أبو الفتح ص ١٤٦)

« ومن حيث ان المشرع المصرى قد أقر هذه القواعد فى جملتها إلا أنه نظمها تنظيماً يتفق مع الضرورات الاجتماعية وتشعب المعاملات المدنية لجعل حكم الأعمال الدائرة بين النفع والضرر وتتضمن أهلية الإدارة وأهلية التصرف أن لأهلية للقاصر فيها لا يملك مباشرتها غير الولي أو الوصي بأذن المجلس الحسبي أى ان فى كل الأحوال التى يكون فيها خطراً على أموال القاصر فى البيع والقرض (راجع نص المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية) أى أن حالته فيها حالة الصبي المميز ولم تجزله إلا تسلم أهواله لديرها بنفسه متى بلغ الثامنة عشر سنة ولم يمنع من التصرف (م ٢٩ من قانون المجالس الحسبية) » ومن حيث انه يتبين من ذلك أن الصبي المميز غير الممنوع . أى الذى بلغ الثامنة عشر ولم يصدر فى شأنه قرار يمنعه من مباشرة أعمال الإدارة يقابل فى الشريعة الإسلامية الصبي المميز المأذون . فله أهلية الاغتناء وأهلية الإدارة محدودة بمحدود معينة وشئ قليل من التصرف (بأن يتصرف فى دخله مدة إدارته) (مادة ٣١ من قانون المجالس الحسبية)

« ومن حيث ان المدعى عليه يدخل فى عداد الصبية المميزين . اذ انه قد جاوز الثمانية عشر وقت القرض لحكم تعاقد البطلان الذى لما سبق بيانه من أسباب . إذ لا تهرىج من المجلس الحسبي

بمباشرة هذا القرض ولا إذن من الولي . إن كان وليه حياً . وذلك لأن عقد القرض من العقود المترددة بين النفع والضرر . وهى باطلة بطلاناً نسبياً . سواء وفقاً للقواعد الشرعية الإسلامية أو القواعد الوضعية .

« ومن حيث ان المدعى أجاب على دفع المدعى عليه بأنه قد استفاد من هذا القرض فيجب أن يرد قيمة المنفعة التى حصل عليها

« ومن حيث انه من المقرر قانوناً أنه متى تقر بطلان العقد اعتبر كأن لم يكن وزالت آثاره سواء كان ذلك فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير إلا أنه إذا كان البطلان راجعاً لنقص الأهلية سواء كان ذلك لقصر أو حجر وتمسك ناقص الأهلية بالبطلان كان له أن يسترد ما دفعه للطرف الآخر كاملاً أما الطرف الآخر فلا يسترد من ناقص الأهلية إلا بالقدر الذى استفاده هذا طبقاً لقواعد الآثار بلا سبب . فهو لا يرد بمقتضى قاعدة رد ما أخذه دون حق بل بمقتضى قاعدة الآثار بلا سبب . وفى هذا رعاية استثنائية لأموال ناقص الأهلية إذ لا يرد إلا أقل القيمتين قيمة ما استله أو القدر الذى استفاده منه وهذا حكم خاص لا يتفق مع زوال أثر التعاقد بتقرير بطلانه وهذا حكم يتفق مع الشريعة الإسلامية فيما قضت به . إذ قررت المادة ٢١٨ من كتاب مرشد الحيران بأنه «إذا تعامل شخص مع ناقص الأهلية فالتعقد باطل ولكن له الرجوع على ناقص الأهلية بمقدار ما أثرى»

« ومن حيث انه وإن كان القانون لم يبين شروط الآثار ودعواه إلا أن الفقهاء حاولوا وضع ضوابط معينة أكدوا وجوب تحققها وتوافرها من حيث حصول الآثار فعلاً فى حال المدعى عليه ولا يتحقق هذا الشرط إلا إذا حصل مباشرة

بسبب الخسارة التي حلت بالمدعى . وأنه يجب أن يكون الضرر الذي حل بالمدعى قد وقع فعلاً . أى خروج شيء من مال المدعى في نظير دخول ما يقابله من مال المدعى عليه . وأن تكون المنفعة بلا سبب وأن تكون هذه المنفعة قائمة وقت المطالبة أو على الأقل يكون المدعى عليه قد حصل على ثمرتها كاملة (يراجع والتون التزامات جزئية ص ١٧٩ المراجع التي به)

» ومن حيث انه بالنسبة لشرط الأثر . فقد اوجبوا ان تكون ثروة المدعى عليه قد نمت وزادت قيمتها نقداً أو بما يقوم به مال . (راجع حكم محكمة النقض بفرنسا في ١-٢-١٩٠١ سيري ١٩٠١-١-١٩٢)

» ومن حيث انه وفقاً للقواعد السابق بيانها لا يعتبر ناقص الأهلية قد استفاداً أخذها إلا اذا كان قد وفى به ديناً واجب الأداء . أو اشترى به شيئاً مفيداً أو رمم به عقاراً أما إذا بدده في ملامه أو في المقامرة أو في شيء غير مفيد فلا يعتبر انه استفاد منه شيئاً

» ومن حيث ان المدعى قرر بان المدعى عليه قد صرف ما استولى عليه من مال في ناحيتين الأولى الزواج والثانية شراء عقار

» ومن حيث انه بالنسبة للوجه الأول . فان الزواج لا يعتبر من التصرفات التي تزيد في ثروة القاصر . بل توجب عليه تكاليف قد يكون لاقبل له بها قور ثروة أدبية لا مادية ولا يمكن تقويمها بمال حتى يمكن عند الموزانة تقدير ما يعادل هذه الفائدة وما يناسبها للقضاء بالرد وفقاً لما سبق وضعه من ضوابط وقيود (راجع المحاماة السنة الأخيرة ص ٩٣ رقم ٧١٠)

» ومن حيث انه بالنسبة لواقعة شراء الاطيان فانه ليس ثمة شك في انه لو قام دليل على صحة هذه

الواقعة واستبان ان جزءاً من الدين الثابت بالسند قد خصص لهذا الشراء وأن الاطيان لا تزال باقية في ملك المدعى عليه أو حصل التصرف فيها لمصلحة عادت على القاصر أو بعد البلوغ ليس ثمة شك في أن المدعى يكون على حق في اقتضاء ما يعادل الفائدة التي عادت على المدعى عليه من هذا الشراء » ومن حيث ان المحكمة لا ترى والحالة هذه

بدا من احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة صحة ما يدعيه من أن المدعى عليه اشترى عقاراً بعد القرض بقليل أو سابقاً اليه بزمان قصير وعلى كل أن الثمن الذي دفعه يدخله أو كان من المبلغ الذي تسلمه بمقتضى السند قوام الدعوى الحالية على أنه يؤيد ما يدعيه بتقديم شهادة رسمية بملكية المدعى عليه تكون سابقة على واقعة القرض أى من أول مارس سنة ١٩٢٢ لغاية الآن وللدعى عليه النفي وإثبات العكس بالطرق ذاتها .

(قضية عبد النبي عبد الرحمن شاطيه ضد موسى شرف الدين القنوي رقم ١٧٩٥ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

٩١

محكمة كوم حمادى الجزئية الأهلية

١١ يناير سنة ١٩٣٦

محام - مسئوليتقبل موكله - مداهما - حق الدفاع . مطلق .
الخطأ فيه . مع حسن النية . غير موجب لها .

المبدأ القانوني

المحامى غير مسئول قبل موكله إلا عن أداء ماعهد به اليه بما تقتضيه أحكام القانون ونصوص التوكيل فاذا أخطأ في طريق دفاعه فلا مسئولية عليه لأنه بحكم مهنته حر في اختيار الطريق الموصل للحق كما يمل عليه تفكيره مادام حسن النية أصل مقرر في عمله بشرط

أن تكون له مزايا المحامي التي تجعله غالباً بعيداً عن الخطأ والشطط

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطالب الأستاذ المدعى عليه بمبلغ ١٥٦ قرشاً قائلاً أنه عرض عليه أن يوكله في شأن طلب توزيع مبلغ ١٧ جنيهاً و ٤١٠ ملهمات مودع بالخزينة هوقيمة ثمن أطيان نزع ملكيتها ورسا مزادها على آخر في القضية ٥٢٦٢ سنة ١٩٣٢ مدنى كوم حمادة باعتباره من أرباب الديون المسجلة وله حق رهن مسجل على العين المذكورة ويدان المدين المنزوع ملكيته في مبلغ ١٢ جنيهاً بمقتضى عقد الرهن المذكور فأشار عليه برفع الدعوى التي قيدت تحت نمرة ١٤٢٧ سنة ١٩٣٥ مدنى كوم حمادة ووكله فعلاً للحضور فيها بمقتضى عقد إتفاق مؤرخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٥ مقابل أتعاب قدرت بمبلغ ١٢٠ قرشاً من ذلك مبلغ ستين قرشاً قبضها المدعى عليه والباقي يدفع عند صدور الحكم لصالح المدعى ودفع رسوم الدعوى وقدرها ٩٦ قرشاً وظهر له أنه أخطأ المشورة وكان رفع الدعوى في غير محله حيث حكمت المحكمة بعدم قبولها وبنت حكمها على أن هذا الطلب له اجراءات خاصة منصوص عنها في قانون المرافعات في المواد ٥١١ وما بعدها لم يتبعها ويقول المدعى في عريضة دعواه أن المدعى عليه لا يستحق ما أخذه من الاتعاب وملزماً أيضاً بما كبده من مصاريف الدعوى وجملة ذلك ١٥٦ قرشاً هو المبلغ المطالب به .

« وحيث انه بالرجوع إلى صيغة عقد الاتفاق المحرر بين المدعى والمدعى عليه تبين أن المدعى وكل المدعى عليه « يقوم بنفسه بمباشرة دعوى بأحقية المدعى إلى مبلغ ١٢ جنيهاً ضد رمانة السيد طرايه وآخرين » أى أن التوكيل

حدد موضوع الوكالة وانصب على مباشرة المدعى عليه للدعوى التي رفعها ضد رمانة السيد طرايه وآخرين « وحيث أن المحامي مسئول قبل موكله عن أداء ما عهد به اليه بما تقضيه أحكام القانون ونصوص التوكيل طبقاً للبادة ١١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماه أمام المحاكم الأهلية .

« وحيث انه بالرجوع إلى الدعوى رقم ١٤٢٧ سنة ١٩٣٥ مدنى كوم حمادة تبين أن المدعى عليه اتبع نصوص التوكيل وحضر أمام المحكمة لمباشرة الدعوى طبقاً لمقتضى اتفاق أما أنه لم يكن موقفاً في التكيف القانونى لحقوق المدعى فذلك راجع إلى درجة اجتهاده واعتباره أن ذلك هو السيل الذى يتبع للحصول على الحق إن صح أنه هو الذى كيف الدعوى ورسم الطريق إليها وإن كان العكس فإن الموكل لم يغير من حدود الوكالة فليس له إلا أن يتحمل نتيجة خطأه مادام الوكيل اعتقد أن الدعوى مكسوبة فلم يشر عليه باتباع طريق آخر .

« وحيث ان المحكمة ترى أن المحامي غير مسئول إذا أخطأ المرمى في طريق دفاعه لأنه بحكم مهنته حر في اختيار الطريق الموصل للحق كما يملى عليه تفكيره مادام حسن النية أصل مقرر في عمله ومادام باب الاجتهاد مفتوحاً ونصوص القانون قابلة للتغير والقوانين نفسها قابلة للتعديل فهو حر في إبداء ما يعن له من الآراء ولو كانت بعيدة كل البعد عن الصواب غير أنه يجب أن تكون له مزايا المحامي التي تجعله غالباً بعيداً عن الخطأ والشطط والقول بغير ذلك يقفل باب الاجتهاد ويضيق نطاق حرية البحث والاستقصاء اللازمين لابلأغ الفقه والقضاء درجة الكمال .

« وحيث ان المدعى عليه لما ظهر له عدم

سداد الرأي السابق بادر باتباع الطريق الذي رسمه القانون وأظهر استعداداه لمباشرة الإجراءات لو أن المدعى قام بدفع الرسم المطلوب .

(قضية عبد القوي محمد خليل ضد الاستاذ)
رقم ١٢٣ سنة ١٩٣٦ رثاء - حضرة القاضي عبد الرحمن جنيته

٩٢

محكمة الخليفة الجزئية الأهلية

١٧ مارس سنة ١٩٣٧

ملكية . وضع يد المدة الطويلة . بواسطة الترية . على مساكن
وسط الجبانات . حقهم فيها . المرسوم الصادر
في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ - غير مؤثر .

المبدأ القانوني

لا يصح منازعة الترية فيما يسكنون فيه من مساكن قديمة وسط الجبانات بحجة أنها من المنافع العامة إذا ثبت أنهم اكتسبوا ملكيتها بوضع اليد المدة الطويلة وتقرر لهم بمقتضاها حق امتلاك خاص قبل تاريخ صدور مرسوم تحديد الجبانات الذي صدر بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ لأن المادة الثالثة من المرسوم المذكور نصت صراحة على أنه لا يترتب على صدور هذا المرسوم أن تنزع الحكومة ملكية أية قطعة من الأرض التي يكون مقررا عليها حق امتلاك خاص في الوقت الحاضر

المحكمة

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى تلخص في أن سعادة محافظ مصر رفع الدعوى نمرة ٢٨٦٨ سنة ٩٣٠ مدنى الخليفة ضد المدعى عليه قطر قطر النوبى وطلب فى صحيفتها الحكم بأبوت ملكية الحكومة لقطعة أرض مساحتها ٤٦٦ متريمترا و ٦٩ مترا مربعا لأن هذه الأرض من ضمن جبانة السيد

نفيسة ومن المنافع العامة وقد تعدى عليها المدعى عليه باقامة مباني سنة ٩٢٨ كما طلب المدعى الحكم بزاله التعدى فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخه وإلا تجرى الحكومة ازالته بمصاريف ترجع بها على المعلن اليه مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ - وحكم غيايبا بالطلبات بتاريخ ٢٢ - ٩ - ١٩٣٠ ولما عارض المحكوم ضده فى الحكم قضى بتاريخ ٢٣ - ٣ - ٩٣١ بقبول المعارضة شكلا وقيل الفصل فى الموضوع بنذب خير فى الدعوى لتطبيق مستندات الطرفين فاستأنف المعارض الحكم التمهيدى المذكور وقضى بتأييده فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ فى الاستئناف رقم ٨٦٧ مصر مستأنف سنة ١٩٣١ ولما أعيدت القضية لمحكمة الخليفة بأشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وأثبت فيه النتيجة الآتية « والحاصل أن المنزل المتنازع فيه داخل ضمن أرض جبانة السيدة نفيسة المخصصة للدفن الآن كما اتضح ذلك من تطبيق الخريطين الخاصتين بتحديد الجبانات » فقضت محكمة الخليفة بتاريخ ١٤ - ١١ - ٩٣٢ برفض المعارضة موضوعا وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه وألزمت المعارض بالمصاريف ورفع المعلن إليه استئنافا عن هذا الحكم تقيد بنمرة ٤٦٨ استئناف جزئى مصر سنة ٩٣٣ ودفع فى صحيفة الاستئناف بعدم قبول الدعوى المرفوعة من سعادة المحافظ بصفته رئيسا للجنة الجبانات لأن هذه اللجنة لا يدخل فى اختصاصها رفع دعاوى عن أراضي الجبانات التابعة للمنافع العامة لأنها لجنة إدارية تختص فقط بحفظ وصيانة وتحسين الجبانات ومحكمة مصر هيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٢ - ١١ - ٩٣٣ بقبول الاستئناف شكلا وبعدم قبول دعوى المستأنف عليه لرفعها من غير ذى صفة وإلزامه بمصاريف الدرجتين

ومبلغ ٢٠٠ قرش أنعاب محاماه
وبناء على هذا الحكم رفعت وزارة الداخلية
باعتبارها الوزارة المختصة بصفتها ممثلة للحكومة
هذه الدعوى وأعلنت صحيفة للدعى عليه قطر
قطر التوبى المذكور بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٥
وحددت لنظرها بهذه المحكمة جلسة ١٦ - ١٠ - ٣٥
طالبة الحكم بتبعية الأرض الموضحة الحدود
والمعالم فى صحيفة الدعوى للمنافع العامة باعتبار
أنها جزء من جبانة السيدة نفيسة وإزالة المباني
التي أقامها على قطعة الأرض المذكورة فى ظرف
أسبوعين من تاريخ اعلانه بالحكم والا تقوم
الحكومة بإزالتها بمصاريف من طرفها مع الزامه
بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ
بلا كفالة

« ومن حيث ان وزارة الداخلية تستند ضمن
مذكرتها الى أن الأرض المتنازع عليها من أراضي
الجبانات فهي من الأملاك العامة التي لا يمكن
تملكها بوضع اليد مهما طال الوقت

« ومن حيث ان المدعى عليه يستند الى المرسوم
الصادر بتاريخ ١٠ - ٢ - ١٩٢٤ وحدد الجبانات
وذكر بالمادة ٣ منه انه لا يترتب على هذا
المرسوم أن تنزع الحكومة ملكية أية قطعة من
الأرض التي يكون مقرراً عليها حق امتلاك خاص
فى الوقت الحاضر

« ومن حيث ان حضرة محامى وزارة الداخلية
يقول فى مذكرته رداً على ذلك (ان المشرع لم
يقصد بالمادة الثالثة من المرسوم السابق الذكر أن
يعترف للأفراد بحق ملكية مقرر على الجبانات
لأنه لو كان ذلك قصده لتضارب مع ما ذكره
صراحة فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من
هذا المرسوم فقد حفظت هذه الفقرة للحكومة
حقها على أراضي الجبانة كما يتضارب مع مبدأ

ثابت قد اضطرر عليه القضاء من زمن بعيد
كما يتضارب أخيراً مع المفهوم من دياجة المرسوم
نفسه . وحقيقة هذا النص أن واضع المرسوم
خشى عند وضعه هو والخريطة الملحقة به أن تعدو
هذه الخريطة على أجزاء لم تكن أصلاً من ضمن
الجبانة ولم تكن يوماً من أملاك المنافع - وأراد
الاحتياط لذلك بوضع هذا النص

« ومن حيث ان مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤
المذكور جاء فى المادة الأولى منه بيان للجبانات
التخصصة لموتى المسلمين الواقعة شرق مدينة القاهرة
وجنوبها - وذكر من ضمنها جبانة السيدة نفيسة
وجاء بالمادة الثانية أنه يخرج من التخصيص للدفن
بمقتضى البيانات والحدود الموضحة بالقوائم
والخرائط المرفقة مواقع وأراضى ومناطق أثرية
ذكرها وأهمها الفقرة الثانية التي يتمسك بها
حضرة محامى الحكومة ونصها (الأراضي المشغولة
بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الامام
الشافعى والامام الليثى مع حفظ جميع حقوق
الحكومة على هذه الأراضي) . وجاء بالمادة الثالثة
وهي التي يتمسك بها المدعى عليه ما نصه (ولا
يترتب على مرسومنا هذا أن تنزع الحكومة
ملكية أية قطعة من الأراضي التي يكون مقرراً
عليها حق امتلاك خاص فى الوقت الحاضر)

« ومن حيث ان المحكمة ترى أن التعميم
الذى ورد فى المادة الثالثة لا يتناقض مع الفقرة
الثانية من المادة الثانية من مرسوم ١٠ فبراير
سنة ١٩٢٤ المذكور لأن المراد بالفقرة الثانية
النص على منطقة منازل معينة احتفظت الحكومة
بحقها عليها بسبب أنها بمجموعات متجاورة أو لاى
سبب آخر قام فى ذهن المشرع فى ذلك الوقت
أما المادة الثالثة فقد نصت على أن أى قطعة من
الأراضي التي يكون مقرراً عليها حق امتلاك خاص

وقت صدور هذا المرسوم فلا يترتب على صدور المرسوم المذكور نزع الحكومة للملكيتها

« ومن حيث ان الذي يؤيد هذا التفسير هو أن الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم المذكور نصت على «المواقع المقام عليها مساجد أو قرقولات أو مبان أخرى مخصصة لمنفعة عامة وكذا الأراضي المستعملة كطرق عامة أو سكك حديدية» ولم يذكر شيئاً عن مساكن خدمة الأضرحة والمساجد مع أن هذه أملاك خاصة لا عامة وتكون غالباً في منطقة المسجد أو الضريح ومع ذلك جاء في قرار لجنة الجبانات الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٦ من محافظ مصر بصفته رئيساً للجنة المذكورة في المادة ٦ من القرار المذكور مانصه (جميع المباني الموجودة الآن داخل حدود الجبانات لا يصرح بتجديدها ولا ترميمها عدا الخيشان والمدافن ومساكن خدمة الأضرحة والمساجد كل في منطقتة الخاصة فيجوز ذلك برخص من اللجنة) فكانه استثنى هذه المساكن مع عدم وجود استثناء لها في القانون وجعلها قابلة للإصلاح والتجديد كالخيشان والمدافن ولا شك أن ما يسرى على خدمة الأضرحة والمساجد يسرى على خدمة المدافن والخيشان وهم الترية وصبيانهم وأنباعهم

« ومن حيث ان المحكمة ترى ان المدعى عليه طبقاً لنص المادة الثالثة من مرسوم ١٠-٢-٩٢٤ لا يصح نزع قطعة الأرض المتنازع عليها منه والتي كان واضعاً اليد عليها قبل صدور المرسوم المذكور هو ووالده من قبله

« ومن حيث ان وضع يد المدعى عليه المدة الطويلة غير متنازع عليه لأن حضرة محامي الحكومة لم يتعرض لوضع اليد لا أمام الخبير ولا في مذكرته وكل المذكرة بنيت على أن

الأملاك العامة لا تملك بمضى المدة مهما طالت وقد بينا أن مرسوم تحديد الجبانة استثنى بنص صريح مثل المنطقة المتنازع عليها ولو أنها في وسط الجبانة وتشملها حدودها

« ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان دعوى المدعية في غير محلها ويتعين رفضها (قضية وزارة الداخلية ضد قطر قطر التربي وحضر عنه الاستاذ عبد المقصود متولى رقم ٢٣٤٢ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة للقاضي محمود علام)

٩٣

محكمة الواسطى الجزئية الأهلية

٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

١ - قوة الشيء المحكوم به - الفصل في الأصل يمتد للاجزاء والملحقات .

٢ - واقعة المديونية تخالف واقعة السداد . عدم البحث في براءة الذمة . لا يمنع من رفع الدعوى بها .

المبادئ القانونية

١ - من المسلم به أن الفصل في مسألة خلافية بين الطرفين يمنع تجديد النزاع فيها . والفصل في الأصل يمتد للاجزاء والملحقات . والعود لفحص طلبات المدعى أو دفع المدعى عليه التي كانت محل نزاع محظور والممنوع إعادة النظر فيه هو النزاع الذي كان محل مناقشة وقضى فيه

٢ - تختلف واقعة المديونية عن واقعة السداد فإن تناول القضاء لفحص تعاقب ذمة المدين بالمدين وصحته فقط ولم يتناول بحث براءة الذمة فليس هناك ما يمنع من رفع دعوى لاثبات السداد بعد القضاء بالمديونية . إذ العبرة بما حصلت المنازعة عليه وقضى فيه إن صراحة أو ضمناً إذ الأحكام قوة فيما يقضى به ضمناً

المحكمة

« حيث ان المدعى عليها الاولى واخرى رفعتا الدعوى رقم ٨١١ سنة ١٣٥٥ ضد المدعى وطلبتا الحكم بمبلغ الرهن الثابت بالعقد المؤرخ ١٠ ابريل سنة ١٢٨٨ فدفع المدين بالاستهلاك قائلا ان ربيع الفدان ممانية جنهات سنويا وقدمت المدعيتان عقد ايجار وايصالين وقد قضى في الدعوى المذكورة بما تبقى من مبلغ الرهن

« وحيث ان الدعوى الحالية رفعت من المدين لاجراء عملية استهلاك دين الرهن بعد ان قضى في الدين بالدعوى المنضمة ابتداء واستئنافا ودفع المدعى عليه في درجتي التقاضى بالاستهلاك وقد طلب محامى المدعى عليها القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

« وحيث انه من المسلم به ان الفصل في مسألة خلافية بين الطرفين يمنع تجديد النزاع فيها والفصل في الاصل يمتد للاجزاء والملحقات فما دام قد فصل في أصل الشئ فلا يجوز تجديد النزاع في أجزائه أو ملحقاته إذ العود إلى فحص طلبات المدعى أو دفوع المدعى عليه التي كانت محل نزاع فصل فيه القضاء صراحة أو ضمنا محظور « وحيث ان الممنوع إعادة النظر فيه هو النزاع الذي طرح قبلا على القضاء وقضى فيه سواء أكان داخلا ضمن طلبات الخصوم أو أوجه دفاعهم والعبرة بما حصل النزاع عليه وقضى فيه

“ Il faut pour connaitre ce qui a été effectivement jugé rechercher non seulement quelle était la demande, mais, de plus, quelle a été la contestation, telle que l'a déterminée l'exception du défendeur accueillie par le jugement

دالوز العملي « قوة الشئ المحكوم فيه » بند ٧٦ وبند ١٢٨ وراجع أيضا لا كوست « قوة الشئ المحكوم فيه » بند ٣٢٤ أى ان المهم هو معرفة الطلبات والدفوع التي كانت محل نزاع وفصل فيها إن صراحة أو ضمنا

« وحيث انه في حالتنا طالبت الدائنة مدينها بالدين فدفع بالاستهلاك وقد قضى بالدين وتناول القضاء فحص واقعتى المديونية والسداد وهذا مانع من إعادة النظر في الدعوى بعد الفصل فيها « وحيث ان المدعى يقول ان الدعوى السابقة موضوعها الدين وأما الحالية فموضوعها سداده والمديونية والسداد واقتتان مختلفتان

« وحيث انه ولو أنه قيل ان القضاء بالمديونية معناه ان القاضى فحص مشغولية ذمة المدين بالدين فقضاؤه بالدين دليل على ان ذمة المدين مشغولة بالدين وان المدين لم يوفه للدائن على ان هذا رأى مرجوح والرأى الراجح ان واقعة المديونية تختلف عن واقعة السداد فان تناول القضاء فحص تعلق ذمة المدين بالدين وصحته فقط فلم يتناول بحث براءة الذمة فليس هناك ما يمنع من رفع دعوى لاثبات السداد بعد القضاء في المديونية والعبرة بما حصلت المازعة عليه من الواقعتين — واقعة المديونية وواقعة السداد — وقضى فيه (راجع لا كوست المرجع السابق بند ٤١٣) حيث قال:

Le tribunal qui affirme un droit n'affirme pas, par cela seul, que le droit est encore existant.

« وحيث انه في الدعوى الحالية ادعى المدين السداد وتناقش فيه وفصلت فيه المحكمة ضمنا بالدعوى المنضمة فليس له الآن ان يطلب إعادة النظر فيما قضى فيه قبلا ولو ان القضاء في واقعة السداد كان قضاء ضمنا اذ لاحكام قوة فيما تقضى له ضمنا

Les decisions judiciaires ont l'autorité de la chose jugée sur les questions qu'elles résolvent implicitement, aussi bien que sur celles qu'elles tranchent formellement

دالوز العملي « قوة الشئ المحكوم فيه » بند ٦٢ وراجع أيضا لا كوست ١٤٣ و ٤١٣

« وحيث انه لذلك يتعين القضاء بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

(قضية زين العابدين زين بدوى ضد البت اسمه بنت احمد حسن الجبل رقم ٥٣٩ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى على أبو النيط)

قضاة المحاكم المختلطة

على ان الدائن نازع الملكية لم يقدم له أدلة ملكية
المدين المزوع ملكيته وأن المالكين الحقيقيين هم
خلافه . إلا إذا كان هذا الغير محتصما فيها

(استئناف رقائيل - كل ضد بوا كفلو وشركاؤهم - رئاسة المسو
فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٩٤)

٩٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مارس سنة ١٩٣٦

مسئولية مدنية - في الحوادث - العمل بأحكام القانون المدني
المبدأ القانوني

ان احكام المسؤولية المدنية مقررة صراحة
في المواد ٢١٢ وما بعدها من القانون المدني
المختط فلا محل للأخذ بخلاف ما تنص عليه بدعوى
التمسك في شأن الحوادث بمبادئ العدالة والقانون
الطبيعي

(استئناف كامل اتندي وليب ضد شركة البحيرة المصرية المساهمة
رئاسة المسو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٩٦)

٩٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مايو سنة ١٩٣٦

حراسة قضائية - على تركة المدين - سلطة الحارس - دفع
نفقة للورثة - تمثيل الحارس للدائنين فيها - الحكم
الصادر بالنفقة - سارى عليهم . معارضة الخصم الثالث .
غير جائزة

المبدأ القانوني

للحارس المعين على تركة بالاتفاق بين الدائن
والمدين بقصد المحافظة لا على حقوق الاولين
لحسب بل وعلى مصالح الآخرين أيضا وانقاذ
ما يمكن انقاذه من التركة كل السلطة التامة في
ادارة حركة أعيانها فلا يعترض على تصرف له

٩٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مايو سنة ١٩٣٦

مسئولية - حوادث - الخطأ - اثباته - المخاطر المترتبة على
الآلات العصرية - نتائجها

المبادئ القانونية

(١) تتحدد المسؤولية عن الحوادث بما يثبت
بطريقة جازمة بالنسبة لفاعلها ويستبين منها السبب
المباشر للحوادث وتدير العلاقة بين السبب
والنتيجة (١)

(٢) قد لا يكون الحادث ناشئا عن خطأ
مفروض قضائيا . إذ الحياة العصرية مع ما يتخللها
من الوسائل الآلية وما تقتضيه من مخاطر محتملة .
بحيث لا يكون المقبول اجتماعيا أو المفروض
قضائيا تحميل نتائجها دائما على كاهل غير من
كان ضحية لها

(استئناف السيده دوتلد دوناتو ضد عبه عبد الرسول جاد الله
رئاسة المسو فان اكر مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٨ ص ٢٩٤)

٩٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مايو سنة ١٩٣٦

دعوى الراسى عليه المزداد - باثبات ملكية مدنيه . في غير
مواجهة مدعى الملكية - فيها . لا تقبل

المبدأ القانوني

لا يقبل من الراسى عليه المزداد الدعوى ببطلان
نزع الملكية ومرسى المزداد الحاصل لصالحه بناء

(١) قارن استئناف ٤ - ٥ - ١٩١٦ (المجموعة ٢٨ -
٢٩٧) و ١٦ - ٥ - ١٩٣٦ (المجموعة ٣٨ - ٤٤٣)
و ١ - ١٢ - ١٩٢٧ (المجموعة ٤٠ - ٦٤)

منه تعمد سلب كل ماله من عقار مملوك سواء بدفع مبالغ له فيما بعد بواسطة الغير أو سدادا لمبالغ سابق دفعها له . وهذا وذاك أدنى من الثمن بمراحل . ففي هذه الأحوال لا يكون للبشترى - وهو الدائن في الواقع - سوى حق استرداد المبالغ المستحقه له فعلا

(استئناف للست امتية سيد احمد الديب بصفتها ضد جلب سوك جفته رئاسة الميسوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٠٤ و ٣٠٥)

١٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - شفعة - رفعها من جملة شفعاء بانذار وعريضة واحدة . جوازها .

٢ - بيع - ملق على شرط الشفعة فيه - من تاريخ العلم به المبادئ القانونية

(١) تقبل دعوى الشفعة المرفوعة من عدة شفعاء وبعريضة واحدة ولو تنازل أحدهم للآخرين إذا كان الانذار بالرغبة في الشفعة قد حصل منهم باعلان واحد ومع ذات طلب الشفعة وفي ميعاد خمسة عشر يوما

(٢) في حالة البيع المعلق على شرط يبدأ سريان ميعاد الأخذ بالشفعة من تاريخ علم الشفع ببيع لا من تاريخ تحقق هذا الشرط بالذات (١)
(استئناف الحاج عثمان عبد القادر على ضد شركة مكك حديد الدلتا الضيقة ليمتد رئاسة الميسوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٥)

(١) قارن استئناف ١٥ - ١١ - ١٩٠٠ (المجموعة ١٣ - ١٧) و ٢ - ٦ - ١٩٠٤ (المجموعة ١٦ - ٣١٣) و ١ - ٢ - ١٩٠٦ (المجموعة ١٨ - ١٠٣) و ٢٩ - ٤ - ١٩٣٠ (المجموعة ٤٢ - ٤٦٣) (١٠)

بما كان للورثة أن يفعلوه به لو لم تنزع التركة من أيديهم . وبهذا يكون له أن يدفع بعض المبالغ من الأيراد قضاء لحاجيات الورثة المعيشية . ويعتبر الحارس ممثلا للدائنين في الدعوى المرفوعة بطلب نفقة مؤقتة لهؤلاء الورثة وليس لهؤلاء الحق في رفع معارضة الخصم الثالث .

(استئناف شركة الرهن العقاري ضد الفريد ليرى رئاسة الميسوفان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٩٦) .

٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ يونيو سنة ١٩٣٦

صلح - اعطاء مهلة للدفع - مخالفة شروط الدفع - سقوط الحق في الانتفاع بها

المبدأ القانوني

لا يكون الصلح المعلق على شرط نافذا إلا إذا التزم كل طرف بتنفيذ تعهداته فيه . فإذا نص في العقد على أن عدم دفع الاقساط المتفق عليها في ميعاد معين يسقط حق المدين في المهلة المعطاة له لسداد الدين . فإن حقه في الانتفاع بهذا الاجل يسقط بمجرد فوات هذا الميعاد وانذاره بذلك (استئناف الست اليس روفيه ضد راؤول كجيل رئاسة المستر برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٩٧)

٩٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

بيع - صادر من محجور عليه للشفة قبل الحجر بزمان قصير - انعدام الرضا فيه . بطلانه . حق المشتري في استرداد ماله

المبدأ القانوني

يعتبر لاغيا لانعدام الرضا عقد البيع الصادر من سفيه قبل الحجر عليه يومين وكان ظاهرا

تبين كذلك عدم صحة الوقائع التي أريد تأسيس هذه اليقين عليها (مبدأ مقرر)

(استئناف اليرديشي ضد الست ووزة - من ديشي رئاسة الميو هوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٠٦)

١٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - حساب . عن اعادة بعض اولاد المورث التركية في حياته

وبرضاه منه . مطالبته به . غير جائز

٢ - ادارة تركية - مسؤولية كل فرد من الورثة . التضامن

بينهم . معدوم

٣ - تصرفات من مورث . لبعض ورثته . بطلانها . غير

موجب للتضامن في نتائج

٤ - اختصاص المحكمة المدنية - دعوى مرفوعة على اخصام

عديدين . افلاس اقدم - غير مانع منه

المبادئ القانونية

١ - ان ادارة حركة اطيان المورث في

السنوات السابقة على وفاته بواسطة بعض من

اولاده وباجازة صريحة ارادية من المورث لا يترتب

عليه اى مسؤولية او التزامات من جانبهم او بتقديم

حساب عنها وهذا لا ينفي مسئوليتهم عما يكون

باقيا لديهم من الاموال

٢ - طبقاً لاحكام الشريعة لا يعتبر كبداً أن

يسأل الوارث بازاء باقى الورثة المدعين إلا عن حصته

في التركة فليس للوارث الذى لا يد له في ادارة التركة

ان يطالب بعضاً منهم وبطريق التضامن عما

استولوا عليه من الايراد إذ لا يعتبر بمجرد

استيلائهم عليه في ذاته شبه جنحة يستوجب

التضامن بين الورثة

٣ - إذا استحصل بعض الورثة المسلمين من

مورثهم على عقود يبيع اضراراً باقى الورثة وألغيت

فيها بعد تطبيقاً للبادة ٣٢٠ مدني مختلط فلا يترتب

١٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - ايجار أشياء - تأجير من الباطن - خلافاً للمقد . رضا

المؤجر ضمناً - حقه في مقاضاة المستأجر مباشرة

٢ - اعلان دعوى - بطلان - عدم التمسك به - زواله

المبادئ القانونية

(١) إذا كان المستأجر من الباطن قد شغل المحال

المؤجرة برضاء من المؤجر الاصلى ضمناً ورغم

تحريم عقد الايجار فلا يعتبر شاغلاً لها بغير سند

بل على أنه متنازل إليه برضاء المؤجر وبهذا

يلتزم قبله بكافة الالتزامات التي تعاقد عليها المستأجر

الاصلى كما يكون للمؤجر الحق في مطالبة المستأجر

من الباطن بالايجار مباشرة .

(٢) هل تعتبر باطلة صحيفة افتتاح الدعوى

المرفوعة من شركة منحلة والتي لم تعلن إلى

المصفين أو الشركة التي حلت محلها بل للمدير السابق؟

(لم يفصل فيها .) وعلى أى حال فان هذا البطلان

يسقط إذا استلمت الشركة الجديدة هذا الاعلان

ثم حضرت في الدعوى من غير اتصافها بأنها شركة

منحلة ولم ترفع دفعا يبطلان هذه الصحيفة .

(استئناف فيليب شامبان وشركاه ضد دائرة النيل عمرو ابراهيم

رئاسة الميو هوريه . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٠٦)

١٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

بين حاسمة - ظهور كذبها . او كيديتها او عدم صحة الوقائع

المبنية عليها . رفضها

المبدأ القانوني

لا تقبل اليقين الحاسمة الموجهة للخصم اذا

كانت الوقائع المتعلقة بها سبق أن كشفت ظروف

الدعوى يبطلانها . أو اذا ظهر أنها كيدية . أو

على هذا اعتبار فعلمهم هذا بمثابة جنحة أو شبه جنحة يستوجب التضامن

٤ - إذا كانت الدعوى مرفوعة على صحة ضد عدة خصوم وكان أحدهم في حالة إفلاس فتكون المحكمة المدنية مختصة من غير حاجة لاجراء خاص بالنسبة لهذا المفلس في تحقيق ديونه

(استئناف عبد الحميد فتح الله ضد عبد الرزاق فتح الله رئاسة المسير موريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٠٧)

١٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - ٣ - توزيع بين الغرماء - حالة الدائن الأول المسجل

الراسى عليه المزا - والمتنازل اليه من الخائز للعقار

المعارضة في قائمة التوزيع - تمثيل المشتري المتهور

في الاستئناف - مركز هؤلاء جميعاً - وحق الدائن

المرتبة الأول في الدين - حدوده - احواله

المبادئ القانونية

(١) ليس للمشتري المتهور fol enchérissenr

الذي يصبح مدينا في الفرق بين ثمن مرسى المزا والثن الراسى به بعد اعادة البيع على ذمته أى مصلحة مبدئيا في دفع هذا الفرق لهذا الدائن أو

ذاك من الداخلين في التوزيع ولهذا فان عدم

تمثيله في الاستئناف لا يمنع المحكمة من الفصل في

المعارضة المقدمة في قائمة التوزيع

(٢) للمستأنف عليهم في مواد القسمة بين

الغرماء أن يتمسكوا بطلباتهم الختامية المبينة في

مذكراتهم الابتدائية ومن غير حاجة لرفع

استئناف أصلى أو فرعى كما لهم أن يطلبوا أصليا

الغاء الحكم المستأنف إذا كان سلوك الاخصام

الآخرين في الدعوى أو طلباتهم من شأنه أن

يعرض مصالحهم للخطر خصوصا إذا كان

المستأنفون فيها قد تغيروا بعد رفع الاستئناف

بصفة صحيحة .

(٣) إذا تنازل الخائز للعقار لصالح أول دائن مسجل الذى رسى عليه المزا بعد ما عن دينه المترتب في ذمة المدين المزروع ملكيته بناء على نزع ملكية الاعيان المبعة فانه يجعل مركز الراسى عليه المزا بازا هذه الاعيان والتي كان له أن يختص بثمانها في التوزيع مساويا لمركز أول دائن مسجل رسى عليه المزا ويكون من حقه مع هذا أن يتمسك بالمقاصة الحاصلة بين ثمن مرسى المزا الذى هو مدين به وبين المبلغ المستحق له كدائن لغاية يوم المبيع وبمقدار هذا الفرق . على ان هذه المقاصة معلقة بطبيعة الحال على التقدم بهذا الدين في التوزيع وقبوله فيه نهائيا . ويعتبر الرجوع فيه ساريا من تاريخ مرسى المزا

ومع هذا ففي حالة اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزا فليس لهذا المشتري المتهور احياء دينه بطلب توزيع المبالغ الناتجة من البيع الجديد والمودعة بالخزينة أو احواله باقى الدائنين على التوزيع بالنسبة له بصفته مدينا في الفرق بين ثمن البيع الأول والثاني لأن دين الخائز المتنازل عنه للرأسى عليه المزا - وهو المشتري المتهور - لا يجوز توزيعه إلا بمقدار هذا الفرق فقط

(استئناف وردة أندريا مونتو ضد سليمان بك عوض رئاسة المسير موريه - المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٨ و ٣٩)

١٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣٦

١ و ٢ - آلة رى - عقار بالتبعية - مجرد اعدادها لرى

الأراضي المجاورة - لا تصبح منقولا . الحجز عليها

كذلك - ولو بأمر مستجل بطلانه

المبادئ القانونية

(١) لا تفقد آلة الرى صفة التبعية للعقار

طبقا لروح المادة ١٨ مدنى مختلط - وتصبح

إلى استبعاد هذا الدين أو التخفيف من أثره
٢ - لا يخضع تحويل الدين العقاري الى
إجراءات شكلية خاصة وهو يشمل التنازل عن
الضمان الذي يتصل به إذ الفرع يتبع الأصل (١)
٣ - طلب ادخال دين في التفليسة يكفي لمنع
سقوط الحكم الغيابي (٢) حتى ولو كان الدائن
صاحب حق رهن عقارى

٤ - ولو انه يجوز للدائنين المرتهين أو الممتازين
طبقاً للمادة ٣٣٨ من القانون التجارى المختلط
حتى بعد اشهار الافلاس ان ينزعوا ملكية
العقارات المؤمنة سداداً لديونهم فان هذا لا
يعفيهم من ضرورة تحقيق ديونهم قبل اتخاذ أى
إجراء منهم (٣) .

(٥) تنص المادة الثالثة عشر من القانون رقم
١٣ لسنة ١٩١٣ الخاص بالتسجيل على أنه لا يصح
التمسك في وجه الغير بتحويل دين مضمون برهن
عقارى أو بامتياز عقارى ولا التمسك بالحق الناشئ
من حلول شخص محل الدائن في هذه الحقوق بحكم
القانون أو الاتفاق ولا التمسك كذلك بالتنازل
عن ترتيب الرهن العقارى إلا إذا حصل التأشير
بذلك بهامش التسجيل الأصيل . إنما هذه الحقوق
تبقى نافذة بين المتعاقدين أنفسهم فان فكرة الغير إنما
تشمل في هذا الباب أولئك الذين يتلقون من
المحالين حقوقاً على الدين المحال . وربما نالهم ضرر
بناء على أو بسبب إهمال التأشير المنصوص عنه .
وهذا يعد حتماً من هذا النظر بمجموعة ديانة التفليسة
للدين المحول عليه .

(استئناف ورتة يوسف فارس ضد بنك مصر رئاسة المستر
برتن المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٣ و ٣١٤)

- (١) انظر استئناف ٥ - ٦ - ١٩١٧ (المجموعة ٧ - ١٤٨)
و ١٧ - ٦ - ١٩٢٠ (المجموعة ٣٢ - ٣٥٨) .
(٢) انظر استئناف ٢٥ - ١١ - ١٩٠٢ (المجموعة ١٥ - ١٣)
(٣) انظر استئناف ٢٢ - ٥ - ١٩١٧ (المجموعة ٢٩ - ٤٤٨)

منقولاً لمجرد أنها معدة لرى اراضى للملاك
المجاورين ومن غير نقلها من مكانها الثابت .
ويبدو الامر واضحاً إذا كانت هذه الآلة مثبتة
في الأرض بالأسمنت المسلح وفي بناء خاص وبحيث
لا يمكن نزاعها منه إلا بهدم هذا البناء جزئياً .
٢ - لا يجوز الحجز كنفول على آلة أصبحت
عقاراً بالتبعية فلا يمكن حجزها مستقلاً عن العقار
التابعة له وبمجرد حصول حجز كمذا ونقل الماكينة
بعدها بناء على أمر قاضى الأمور الوقفية طبقاً
للمادة ٥٣٠ مرافعات مختلط لا يؤثر على هذا
البطلان . بل ويمطى أيضاً للدائن المرتهن على
الأعيان المذكورة الحق في المطالبة بالتعويض عن
الضرر الحاصل .

(استئناف صادق بك قلبى ضد شركة يوركفير الهندسى بمصر
رئاسة المسموهوريه المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١١ و ٣١٢)

١٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ - تفليسة - المنازعة في الديون - جوازها من دائن قبل
او متازع في حقه - رفع دعوى أصلية بها
- ٢ - حوالة دين عقارى - لا تخضع لاشكال خاصة .
تشمل التنازل عن الضمان العقارى
- ٣ - طلب دخول في التفليسة - مانع من سقوط الحكم الغيابي .
- ٤ - تفليسة - دين عقارى . جواز تنفيذه . سبق تحقيقه .
- ٥ - حوالة دين عقارى . التأشير على هامش التسجيل بهذا
التنازل . تأثيره بالنسبة للغير . وتأثيره بالنسبة
للمتعاقدين .

المبادئ القانونية

- ١ - طبقاً للمادة ٣٢٣ تجارى مختلط يجوز
لكل مدائن سواء كان دينه مقبولا أو متازعاً فيه
أن ينازع بدعوى مستقلة أمام المحكمة في كل دين
صار تقديمه أو قبوله ويقدم كل المطاعن المؤدية

١٠٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ - مسئولية مدنية . عن حادث . مصاريف الدعوى المستعجلة . بناء على الحادث . عدم التزام المجنى عليه بها . حاله
 - ٢ - تعويض أدبي . عن حادث . تقديره . كيفيته
- المبادئ القانونية

١ - لا يتحمل المجنى عليه في حادث مصاريف الدعوى المستعجلة التي استدعاها امتناع صاحب الحادث عن الاعتراف بالمسؤولية سواء بعد حصولها مباشرة أو أثناء الاجراءات المستعجلة . كما لا يلتزم أيضا بمصاريف آل الخبرة الذي رأى القاضي المستعجل لزومها محافظة على حقوق المجنى عليه

٢ - إن التعويض عن الضرر الأدبي لا يقدر إلا بكل حيلة ودقة . وأن يكون في حدوده الجائزة فلا يتخذ سبيلا إلى مغامرة قضائية وفي محيط يخرج به عن كل نظر معقول (استئناف كنت سلاتروس ضد أروجيت بإدريت رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٧)

١٠٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ و ٢ - حق المرور . تقديره . التعويض عنه . كيفيته . اثبات مشروعيته . حمل الاثبات .

المبادئ القانونية

١ - يجب أن تقدر حالة حق المرور في أرض الغير بالنسبة لكيفيته وتأثيره في الأرض المقرر عليها هذا الحق .

٢ - يجوز تقدير التعويض عن حق المرور إما سنويا - وفي هذه الحالة يكون في مقابل الضرر الحاصل سنويا للأرض المرتفعة - وإما جملة

واحدة أي بمبلغ معين يكون موازيا لقيمة هذه الأرض (١) إذ إنشاء هذا الحق شبيه بالبيع الجبري سواء بسواء .

٣ - لا يثبت حق المرور قانوناً إلا للدلاك الذين يتبين قضائياً أن لا منفذ لهم من أرضهم . (استئناف اخوان سان جوزيف الكرملي ضد محمد بك شريف رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٧)

١٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يونيو سنة ١٩٣٦

قوة الشيء المحكوم فيه . متى تحوزها أسباب المبدأ القانوني

يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه في أسبابه إذا لم تكن مجرد بيانات تفصيلية تضمنت بحث وتحليل لموضوع النزاع بالذات وتقدير الموضوع الذي يجب أن يفصل فيه القاضي بالذات كما شملت جوهر المسائل التي نص عليها الحكم . (استئناف محمود علي عمر ضد الست كترين ماستيلو رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٧)

١١٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ - استحقاق عقارى . عن أعيان . بيع القسم الأول منه . اعتباره أصلياً بالنسبة له . وفرعى بالنسبة للباقي . مواعيد الاستئناف . تتبع ذلك
 - ٢ و ٣ - مضي المدة المكينة . في الوقف . عدها بانها عليه .
- المبادئ القانونية

١ - إذا رفعت دعوى استحقاق عن أعيان رضى مزاد القسم الأول منها ولم يتم بيع القسم الثاني بعد فيجب اعتبارها أصلية بالنسبة للأول وفرعية للثاني فيما يختص بدعوى نزاع الملكية

(١) أنظر استئناف ١٥ - ١ - ١٩٣٥ (المجموعة ٤٧ - ١١٣)

وعلى هذا يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للحكم الصادر فيها عن القسم الأول هو ستون يوماً ولا يكون الا عشرة أيام بالنسبة للاستئناف الفرعى عن القسم الثانى . ولا يغير شيئاً من هذا الميعاد مجرد أن القسم الأخير حاصل عن أعيان موقوفة فيكون ميعاد استئنافه الفرعى أيضاً عشرة أيام (١)

٢ - صفة الوقف من حيث انه قيد على الملكية لا يفترض وجوده الا بمقتضى عقد رسمى صريح فاذا سقطت حجة انشاء الوقف لآى سبب من الاسباب المبينة بالمادة ٧٦ مدنى مختلط فلا يمكن اعتبار الوقف قائماً بمضى المدة طويلة كانت أو قصيرة

٣ - لا ينطبق مضى المدة الخمسى الذى وضع لحماية الغير حسنى النية على الوقف الذى يتضمن انشاؤه عقد ارادى من طرف واحد وهو الواقف الذى يخلع على ماكه صفة الحبس عن التصرف الآبد (استئناف وزارة الارواق ضد ايلي فلاما كس رئاسة الميسو فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢١٨)

١١١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - استئناف . التنازل عنه . بعد اعلان الحكم ومضى مواعيد الاستئناف . اعتباره قبولاً للحكم . اعتراض المستأنف عليه . لا يجدى

٢ - ناظر الوقف . تنازله عن حق الاستئناف . لا يملكه شرعاً

٣ - حيز تحت اليد . تقدير الدين نهائياً . وثبته بحكم . حتى

المبادئ القانونية

(١) التنازل عن الاستئناف الحاصل أثناء نظر

(١) انظر استئناف ٢ - ٤ - ١٩٠٣ (المجموعة ١٥ - ٢٣٠)

و ٣٠ - ٥ - ١٩٠٦ (المجموعة ١٨ - ٣٠٠)

الدعوى وبعد اعلان الحكم المستأنف ومضى مواعيد استئنافه يتضمن قبولاً له فلا يقبل من المستأنف طلباته فى الاستئناف والتصميم على نظره رغم هذا التنازل ويجب القضاء برفض الاستئناف وتأيد الحكم .

(٢) ولو أن لناظر الوقف صفة التقاضى كمدعى أو مدعى عليه ولكنه لا يملك حق التنازل عن الطعون التى يمنحه القانون - كالاستئناف مثلاً - إذا كان هذا التنازل من شأنه المساس بحقوق الوقف وكيانه التى لا يملكها الناظر إلا باذن القاضى الشرعى (١) .

(٣) لا يملك الدائن حقه فى المبلغ المودع باسم مدينه أو لحسابه إلا بمقتضى حكم بشأن الحجز الحاصل عن المبلغ المحجوز والذى قدره قاضى الامور الوقتية تقدير أم وقتاً وفى غير مواجهة المدين ويجب تقديره نهائياً بعد عرض الامر على المحكمة وصدور حكمه فيها فى مواجهة المدين (استئناف وقف حسن اغا شنان ضد هنرى سكا كنى رئاسة الكونت دى اندينو المجلة والسنة المذكورتين ص ٣١٩) .

١١٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - معارضة الخصم الثالث . بين دائرتين منهن . فى دعوى بين

دائن ومدين باعتبار دينه دين تركه . جوازها

٢ - غرامة . الحكم بها . فى معارضة الخصم الثالث . حتمية .

المبادئ القانونية

١ - تقبل المعارضة من الخصم الثالث والمرفوعة

(١) انظر استئناف ٢٩ - ٣ - ١٩١٢ (المجموعة ٢٤ -

٢٤٥)

١١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٦

مضى المدة المسقط . بالمادة ٢٧٥ مدني مختلط . مرياتها على
الدفع في آجال معينة . وبالنسبة للربح . لا تنطبق
المبدأ القانوني

لا تسري مضي المدة المسقط المنصوص عنها
بالمادة ٢٧٥ مدني مختلط إلا على كل ما يستحق
دفعه في آجال معينة متفق عليها . فلا تنطبق هذه
الحالة على الربح الذي يطالب به ويكون تحصل
بلدون وجه حق كالنصب مثلا (١) ؟
(استئناف حسن بك البدوي الشريفي ضد دائرة حضرة صاحب
السمو الامير يوسف كال رئاسة الميسر هورييه المجلة والسنة
المذكورتين ص ٣٢٠)

(١) انظر استئناف مختلط ٢٧ - ١ - ١٨٩٢ (المجموعة ١٤ -
٨٠) و ٢٥ - ٥ - ١٩٠٥ (المجموعة ١٧ - ٢٩٨)

من دائن مرتين عن حكم في دعوى مرفوعة بين
دائن ومدين ويكون من شأنها المساس بطبيعة
حقوقه بالنسبة لما يدعيه الدائن المذكور . كما إذا
كان من شأن دين هذا الدائن حسب الدعوى
انه مستحق على التركة وبذلك يكون له طبقا للشرعية
الاسلامية حق ممتاز بالنسبة لعلاقة دين الدائن
المرتين بأحد الورثة شخصا

٢ - الغرامة المنصوص عنها بالمادة ٤٢٣
مرافعات مختلط والخاصة بمعارضة الخصم الثالث
هي غرامة جنحة وتحكم بها المحكمة من تلقاء نفسها
بنقض النظر عن طلبات المعارض ضدهم فيها

(استئناف شركة الرهن العقاري المصري ليمتد ضد محمود احمد
دوبدار رئاسة الميسر هورييه . المجلة والسنة المذكورتين ص
٣٦٩ و ٣٢٠)

العدد الثاني

فهرست

الستة الثامنة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٤	١٣٣	٧ يونيو ١٩٣٧
٦٥	١٣٤	٧ » »
٦٦	١٣٥	٧ » »
٦٧	١٣٦	٣ يونيو ١٩٣٧
٦٨	١٣٧	٣ » »
٦٩	١٣٩	٣ » »

(١) قضاء محكمة النقض والأبرام الجنائية
نقض وإبرام . أسباب الطعن . تقديمها . ميعاده . العبرة بوصولها
فعلا إلى قلم الكتاب . وضعها بمكتب البريد في الميعاد القانوني .
وصولها إلى القلم بعد ذلك . لا تقبل .

مواد مخدرة . مورفين . مستحضر محتو على هذه المادة . متى
يعتبر مخدرا معاقب عليه . وجوب بيان نسبة المورفين الداخلة فيه
بالحكم . اغفاله . نقض . (المادة الأولى فقرة ثانية من القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

قتل عمد . نية القتل . استنتاج المحكمة توافرها من تصويب
آلة نارية إلى مقتل من جسم المجنى عليه . عدم تمام الجريمة . عدم
بيان الموضع الذي اعتبر مقتلا . نقض .

(٢) قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية
مستولية تقصيرية . أساسها . حكومة . مشروع عام . احتمال
حصول ضرر منه . عمله بطريقة فنية . لا مسئولية (المادة ١٥٣ من
القانون المدني)

نزع ملكية . الأملاك الزراعية الصغيرة . عدم جواز توقيع
الحجز عليها . مناطه تحصيل كون المالك مزارعا أو غير مزارع .
موضوعي (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم
١٠ لسنة ١٩١٦)

١ - استئناف . حكم . قطعي في جزء من الخصومة . تهديد في
موضوع الدعوى . جزؤه القطعي . متى يصبح نهائيا ؟ - ٢ - استئناف .
حكم في مسألة من مسائل الدعوى . صدور حكم مؤسس عليه .
استئنافه . متى يكون هذا الاستئناف شاملا للحكم الأول ؟

٣ - نقض وإبرام . إعتبار الاستئناف شاملا للحكم الموضوع والحكم

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٠	١٧ يونيو ١٩٣٧	المؤسس هو عليه . إعادة القضية برمتها إلى محكمة الاستئناف للفصل في موضوع الاستئناف مسئولية تقصيرية . مالك . إهماله في صيانة ملكه . بلكون . تدممه . إصابة احد الأفراد بسبب ذلك . مسئولية المالك . متى تنقضي ؟ مسئولية المستأجر
٧١	١٧ » »	دعوى انكار الخطوط . بصمة الختم . إنكارها . القضاء برد الايصال الموقع به على الختم وبطلانه . لا يجوز . (٣) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية
٧٢	٢٧ ابريل ١٩٣٧	١ - مستأجر من الحكومة . وضع يده على الأرض المؤجرة وعلى غيرها خفية . اجراؤه تحسينات فيها . غير مصرح بها في العقد . اعتباره سوء النية . حق المالك في طلب ازلتها . طلب التعويض . لمجرد الأمل في شرائها . رفضه - ٢ - فضولي . اثره على حساب الغير . التحسينات التي يدخلها المستأجر في العين المؤجرة بغير اذن المالك . لا تنطبق عليها .
٧٣	٢٩ » »	بيع . من شخص لآخر . وفاة البائع . تصرف الورثة بعده لآخر . وتسجيل عقد الآخر . نقل الملكية اليه . حقوق المشتري الأول . مجرد التزامات شخصية . قاعدة « أن لا تركة إلا بعد وفاء الدين » . غير مانعة من تصرف الورثة
٧٤	٤ مايو ١٩٣٧	١ - مرض الموت . تعريفه . حالته . احتباس البول والبروستاتا . عدم اعتبارها منها - ٢ - عقديع . مستوف أركانه القانونية . فرض عدم دفع الثمن . مع النص على القبض . غير مؤثر . صحته .
٧٥	٦ » »	استئناف . عن حكم . صادر وفق طلبات الخصم . أو الرضاء به . وفي أمر متعلق بالنظام العام . جوازه .

السنة الثامنة عشرة

فهرست

العدد الثاني

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٦	١٥٨	٢٥ مايو ٩٣٧	إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزداد . تحديد الثمن الأساسى الذى تنبى عليه المزايدة الجديدة . هو ثمن البيع الأول
٧٧	١٦٠	٢٥ » »	اختصاص . عدم تجديد تسجيله فى بحر العشر سنوات . اعتباره لاغيا . انعدام أثره . بالنسبة لحائز العقار ولسقوط حق التبعية . تنبيه نزاع المالكية الحاصل من الدائن وتسجيله فى بحر هذه المدة . غير مؤثر على هذا البطلان
٧٨	١٦٢	٧ يناير ٩٣٧	(٤) قضاء المحاكم الكلية أصل الوقف . ما يمس وجوده الشرعى وصحته . ونفاذه . رضا الواقف . بحث فى أصله
٧٩	١٦٣	٣٠ » »	١ - ايجار الاشخاص . حالة الخادم . مكافأة . حقه فيها معدوم . التعويض . حدوده - ٢ - عقد ايجار الاشخاص . مدته . غير معينة . حق الفسخ . جوازه فى أى وقت . شرطه . أن لا يكون فى وقت غير لائق . التعويض . مداه . شروطه - ٣ - خادم . فصله . له أسبابه . تعويض . معدوم
٨٠	١٦٨	٢٦ أبريل ٩٣٧	١ - استئناف المتهم . فى مخالفة . شرطه . الحكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف - ٢ - كلمة عقوبة . بالمادة ١٥٣ تج . خاصة بالعقوبات الأصلية والتبعية . التعويض خارج عنها
٨١	١٧١	٢٠ مايو ٩٣٧	١ - عقد ايجار اشخاص . فسخ . اضراب . ليس مسوغا شرعيا له . استمراره . موجب له - ٢ - عامل . فصله . فى حالة الخطأ الجسيم التعويض . رفضه
٨٢	١٧٣	٢٤ » »	شفعة . ميعاد الثلاثين يوما . المنصوص عنه بالمادة ١٥ . هو لرفع الدعوى . عدم قيد الدعوى فيه . لا يسقطه .
٨٣	١٧٦	٢٥ » »	دعوى حساب . تكييفها . مدى مسئولية المدعى عليه فيها . نتائج . التفريق بينها . وبين دعوى التعويض عن هذا الحساب
٨٤	١٧٧	٢٠ يونيو ٩٣٧	قاضى الاحالة ١ - جنحة . حق النيابة وقاضى التحقيق فى الاحالة على محكمة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
الجنح . ضد المتهم الغائب . حضور المتهم بعدها . لا يعيد الإجراءات . استمرار نظرها والحكم فيها أمامها . - ٢ - قاضي الإحالة . إحالة المتهم غيابيا على محكمة الجنح الجزئية . طبقا لمرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وحق غرفة المشورة أيضا فيه . حكم القاضي الجزئي . معارضة المتهم . أمام غرفة المشورة . لا تبيح إحالة المتهم من جديد أمام قاضي الإحالة . - ٣ - إعادة الإجراءات أمام قاضي الإحالة من جديد . حالته .			
(٥) القضاء المستعجل			
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالفصل في مصاريف الدعوى . واتعاب الخبراء والحراس . وفي المعارضات في أوامر تقدير المصاريف .	٣١ ديسمبر ١٩٣٤	١٨١	٨٥
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في الأمر بالاجراءات التحفظية أو بمنع التنفيذ أو استمراره . من النظام العام . الاتفاق على ما يخالفه . باطل . مساس النزاع بالموضوع . أو حصول نزاع جدي بشأن تنفيذ الأحكام . موجب لعدم	١٢ فبراير ١٩٣٥	١٨٤	٨٦
- ١ - فسخ الإيجار . بسبب تأخير الإيجار . جوازي - ٢ - إخلاء بصفة مستعجلة . شرطه . تحققه من قبل بالتقاضي أو التراضي . مساسه بحقوق الطرفين . عدم اختصاص القضاء المستعجل به . - ٣ - إيجار . انتهاء مدته . بغير تنبيه . التجديد . حالته - ٤ - إيجار . تجديده . احتمال ذلك . خروجه عن اختصاص القضاء المستعجل . النظر فيه . من النظام العام	٤ فبراير ١٩٣٧	١٨٧	٨٧
- ١ - إشكال . من محجوز عليه . في يوم البيع . جوازه - ٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . تقديره حقوق الطرفين . للفصل في المسائل المستعجلة . كإيقاف التنفيذ - ٣ - تضامن لا يفترض . كلمات ضمان . « غروم والزام » لا تنفيده	٢٨ يناير ١٩٣٧	١٨٩	٨٨

السنة الثامنة عشرة

قهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - حراسة . تحديد أجلها بانتهاء الشيوع بالتقاضي أو التراضي وتسوية ديون التركة . عدم انهاء ذلك . عدم رفعها - ٢ - دعوى استبدال حارس . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . في مناقشة حساب ادارة الحارس . قاصر على تعرف عمومية سوء الادارة دون تفاصيله	٣١ يولييه ١٣٧٩	١٩٢	٨٩
(٦) قضاء المحاكم الجزئية ١ - أهلية مطلقة أو مقيدة . خضوعها لأحكام الأحوال الشخصية . نقص الأهلية . موجب لبطلان العقد بطلاناً نسبياً . أثره . دعوى الأثر بلا سبب . - ٢ - صي يميز . له أهلية الاغتناء وأهلية الادارة . حدودها - ٣ - عقد بطلانه . زوال آثاره . بطلان لنقص الأهلية . آثاره بالنسبة لفاقد الأهلية . والمتعاقد معه - ٤ - اثر بلا سبب . قواعدها . شروطها	١٢٦ أكتوبر ١٣٥٩	١٩٥	٩٠
محام ، مسئوليته قبل موكله . مداها . حق الدفاع مطلق . الخطأ فيه مع حسن النية . غير موجب لها .	١١ يناير ١٣٦٩	١٩٨	٩١
ملكية . وضع يد المدة الطويلة . بواسطة التريية . على مساكن وسط الجبانات . حقهم فيها . المرسوم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ . غير مؤثر	١٧ مارس ١٣٧٩	٢٠٠	٩٢
١ - قوة الشيء المحكوم به . الفصل في الأصل يمتد للاجزاء والملحقات - ٢ - واقعة المديونية تخالف واقعة السداد . عدم البحث في براءة الذمة . لا يمنع من رفع الدعوى بها .	٢٤ مايو ١٣٧٩	٢٠٢	٩٣
(٧) قضاء المحاكم المختلطة مسئولية . حوادث . الخطأ . إثباته المخاطر المترتبة على الآلات العصرية . نتائجها .	٢٨ مايو ١٣٦٩	٢٠٤	٩٤
دعوى الراسى عليه المزداد . إثبات ملكية مدينه في غير مواجهة مدعى الملكية فيها . لا تقبل	٢٨ » »	٢٠٤	٩٥

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
مسئولية مدنية . في الحوادث . العمل بأحكام القانون المدني	٢٨ مايو ١٩٣٦	٢٠٤	٩٦
حراسة قضاية . على تركة المدين . سلطة الحارس . دفع نفقة	» » ٢٨	٢٠٤	٩٧
للورثة . تمثيل الحارس للدائنين فيها . الحكم الصادر بالنفقة . سارى عليهم . معارضة الخصم الثالث .			
صلح . اعطاء مهلة للدفع . مخالفة شروط الدفع . سقوط الحق في الانتفاع بها	٣ يونيو ١٩٣٦	٢٠٥	٩٨
بيع . صادر من محجور عليه للسفه قبل الحجر بزمان قصير .	» » ٩	٢٠٥	٩٩
انعدام الرضاء فيه . بطلانه . حق المشتري في استرداد ما دفعه			
١ - شفعة . رفعها من جملة شفعاء بانذار وعريضة واحدة .	» » ٩	٢٠٥	١٠٠
جوازه . - ٢ - بيع معلق على شرط . الشفعة فيه . من تاريخ العلم به			
١ - ايجار أشياء . تأجير من الباطن . خلافا للعقد . رضاء المؤجر	» » ٩	٢٠٦	١٠١
ضمنا . حقه في مقاضاة المستأجر مباشرة - ٢ - اعلان دعوى .			
بطلانه . عدم التمسك به . زواله .			
يمين حاسمة . ظهور كذبها . أو كيديتها . أو عدم صحة الوقائع	» » ٩	٢٠٦	١٠٢
المبنية عليها . رفضها .			
١ - حساب . عن إدارة بعض اولاد المورث التركة في حياته	» » ٩	٢٠٦	١٠٣
وبرضاء منه . مطالبتهم له به . غير جائز - ٢ - ادارة تركة . مسئولية			
كل فرد من الورثة . التضامن بينهم . معدوم - ٣ - تصرفات من مورث .			
لبعض ورثته . بطلانها . غير موجب للتضامن . نتائج - ٤ -			
اختصاص المحكمة المدنية . دعوى مرفوعة على اخصام عديدين . افلاس			
أحدهم . غير مانع منه .			
١ - ٣ - توزيع بين الغرماء . حالة الدائن الأول المسجل	» » ٩	٢٠٧	١٠٤
الراسى عليه المزداد . والمتنازل إليه من الحائز للعقار . المعارضة			
في قائمة التوزيع . تمثيل المشتري المتهور في الاستئناف . مركز			
هؤلاء جميعا . وحق الدائن المرتهن الأول في الدين . حدوده . أحواله .			
١ - ٢ - آلة رى . عقار بالتبعية . مجرد اعدادها لرى	» » ٩	٢٠٧	١٠٥

السنة الثامنة عشرة

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
الأراضي المجاورة . لا تصبح منقولا . الحجز عليها كذلك . ولو بأمر مستعجل . بطلانه .			
١ - تفضيصة . المنازعات في الديون . جوازها من دائن قبل او متازع في حقه . رفع دعوى أصلية بها - ٢ - حواله بدين عقارى . لا تخضع لاشكال خاصة . تشمل التنازل عن الضمان العقارى - ٣ - طلب دخول في التفضيصة . مانع من سقوط الحكم الغيابي - ٤ - تفضيصة . دين عقارى . جواز التنفيذ . سبق تحقيقه . - ٥ - حواله . دين عقارى . التأشير على هامش التسجيل بهذا التنازل . تأثيره بالنسبة للغير . ونتائجه بالنسبة للمتعاقدين	١٠ يونيو ١٩٣٦	٢٠٨	١٠٦
١ - مسئولية مدنية . عن حادث . مصاريف الدعوى المستعجلة بناء على الحادث . عدم التزام المجنى عليه بها . حالته - ٢ - تعويض ادبي . عن حادث . تقديره . كفيته	» » ١١	٢٠٩	١٠٧
١ و ٢ - حق المرور . تقديره . التعويض عنه . كفيته . اثبات مشروعيته . حمل الاثبات .	» » ١١	٢٠٩	١٠٧
قوة الشيء المحكوم فيه . متى تحوزها أسبابه .	» » ١١	٢٠٩	١٠٩
١ - استحقاق عقارى . عن أعيان . بيع القسم الأول منه . اعتباره أصليا بالنسبة له . وفرعى بالنسبة للباقي . مواعيد الاستئناف . تتبع ذلك - ٢ و ٣ - مضى المدة المكسبة في الوقف . عدم سريانها عليه	» » ١١	٢٠٩	١١٠
١ - استئناف . التنازل عنه . بعد اعلان الحكم ومضى مواعيد الاستئناف . اعتباره قبولا للحكم . اعتراض المستأنف عليه . لا يجدى	» » ١٦	٢١٠	١١١
٢ - ناظر الوقف . تنازله عن حق الاستئناف . لا يملكه شرعا . - ٣ - حجز تحت اليد . تقدير الدين نهائيا وتثنيته بحكم . حتمى	» » ١٦	٢١١	١١٢
١ - معارضة الخصم الثالث . بين دائن مرتين . فى دعوى بين دائن ومدين باعتبار دينه دين تركه . جوازها - ٢ - غرامة . الحكم بها فى معارضة الخصم الثالث . حتمية .	» » ١٦	٢١١	١١٣
مضى المدة المسقطه . بالمادة ٢٧٥ مدنى مختلط . سريانها على الدفع فى آجال معينة . بالنسبة للربيع . لا تنطبق .	» » ١٦	٢١١	١١٣

المحكمة

ملحق

العدد الثاني

أكتوبر سنة ١٩٣٧

بقانون العقوبات وتحقيق الجنايات المختلط والمراسيم بقوانين

الصادرة في غيبة البرلمان

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

رأت هيئة التحرير أن تتابع النشاط التشريعي الذي تقوم به وزارة العدل فاعتزمت أن تنشر من حين لآخر في ملاحق مستقلة القوانين الجديدة وملحقاتها من مذكرات وتقارير ومناقشات برلمانية .

وقد عنّى أن أبدأ في هذا الملحق بنشر ملخص مقارن لقانون العقوبات الجديد مع قانون سنة ١٩٠٤ والتعديلات التي وقعت عليه خلال الثلاثين سنة الماضية . بحيث يكون سهل المأخذ . سهل المراجعة . ذا كراً نص المواد الجديدة كاملة . ثم ألحقته بالذاكرة الايضاحية وتقريرى لجنّى الحقانية بمجلسى الشيوخ والنواب . وكذا المناقشات الهامة التى جرت بالمجلسين بصدد بعض المواد للرجوع إليها . والاستئارة بها .

أما قانون تحقيق الجنايات المختلط ولأنه قاصر على المحاكم المختلطة فقد اكتفيت بنشر مذكرته الايضاحية وتقريرى لجنّى الحقانية لمجلسى الشيوخ والنواب . ولم يجر بشأنه مناقشات هامة فى المجلسين . وهو بلا شك النواة للقانون الأهلى المنشود . بما حواه من المبادئ الجديدة . وبذا يتوفر لرجال القانون والفقهاء بحث ما اعتزمت الوزارة من التعديلات فيه لتوحيدهما وسريان قانون واحد على سكان البلاد أجمعين . فيتأمنون بأبحاثهم وخبرة الماضى الوصول الى أحدث الآراء وأوفقها فى محيطنا ووطننا .

ونشرنا بعدها القوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ثم عرضت عليه فى دور غير عادى فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٧ فصادق عليها . وهى المراسيم بقوانين رقم ٨٨ الى ٩٥ لسنة ١٩٢٧ وذيلناها بمذكرة وزارة الحقانية عنها جميعها وكذا تقريرى لجنّى الحقانية بمجلسى الشيوخ والنواب بشأنها . وبعض هذه القوانين مكمل للتعديلات التى أدخلت على اختصاص المحاكم المختلطة . وما يقترن بها من اختصاص المحاكم الأهلية واختصاص المحاكم المصرية للأحوال الشخصية وغيرها .

كذا بتعديل خطير فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وخاصة المادة الخامسة عشرة منها وكذلك بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية .

وصدر أيضاً مرسوم بقانون خاص بالاجراءات التى تتخذ وفقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات توفيقاً بينها وبين المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يتعلق باختصاصها فى الحكم بالإكراه البدنى وما يترتب على ذلك فى حالة تطبيق مادة قانون العقوبات بعدها

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

راغب اسكندر

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧^(١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام المحاكم
الاهلية وقانون العقوبات الذى تطبقه المحاكم المختلطة ويستعاض عنهما
بقانون العقوبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى عابدين فى ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٥٦ (٣١ يولية
سنة ١٩٣٧) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

محمود غالب

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٧١ الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٧ بعد ان صادق
عليه مجلس النواب بجلسته ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ ومجلس الشيوخ بجلسته ٢٩ يولية سنة ١٩٣٧

قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٦

مقارنة بنصوص القانون السابق عليه

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		الكتاب الأول — أحكام ابتدائية
		الباب الأول — قواعد عمومية
١	١	بقيت على أصلها مع حذف « إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية »
٢	٢	بقيت على أصلها مع حذف عبارة « مع مراعاة الاستثناء السابق » في صدر المادة
٣	٣	على أصلها مع حذف عبارة « تابع للحكومة المحلية »
٤	٤	على أصلها
٥	٥	أضيف لها الفقرتان الاتيتان : وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية غير أنه فى حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون العقوبات

لما كانت الحاجة ماسة لوضع قانون للعقوبات يسرى بعد إلغاء الامتيازات على المصريين والأجانب على السواء .

ولما كان قانون العقوبات الأهلى الصادر فى سنة ١٩٠٤ أحدث من قانون العقوبات المختلط فضلاً عما أدخل عليه منذ وضعه من تعديلات جعلته أوفى بالغرض .

لذلك رأت اتخاذه أساساً لهذا المشروع وقد اكتفى الآن بإدخال ما دعت إليه الحاجة الملحة من التعديلات والاضافات وما اقتضاه تعميم تطبيقه من التغيير فى بعض النصوص واقتصر فى هذه المذكرة على بيان الأسباب التى اقتضت التعديلات الجوهرية .

أما أبواب القانون التى لم تشر إليها هذه المذكرة فقد بقيت على أصلها من غير تغيير فى أحكامها .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٨ - ٦	٨ - ٦	ارتكابه فى فترة محددة فان انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها على أصلها
١٢ - ٩	١٢ - ٩	الباب الثانى - أنواع الجرائم على أصلها
		الباب الثالث
		القسم الأول - العقوبات الأصلية
١٣	١٣	على أصلها
١٤	١٤	على أصلها مع حذف عبارة « مقيداً بالحديد »
١٥	١٥	« بدون قيد بالحديد »
١٦	١٦	« غير مقيد بالحديد »
١٨ و ١٧	١٨ و ١٧	على أصلهما مع حذف كلمات « بالمواد من ٢٧١ إلى ٢٧٣ » من المادة ١٨
٢٠ و ١٩	٢٠ و ١٩	على أصلهما

الكتاب الأول

الباب الأول - قواعد عمومية

المادة ١ - هى المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ مع حذف العبارة الأخيرة منها وهى « إلا إذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية » وذلك لأن هذا الاستثناء أصبح لا محل له بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون ليطبق على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

المادة ٢ - هى المادة ٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « مع مراعاة الاستثناء السابق » للأسباب المتقدمة .

المادة ٣ - هى المادة ٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « تابع للحكومة المحلية » للأسباب عينها .

المادة ٥ - هى المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مضافاً إليها فقرتان دعا اليهما سد نقص فى التشريع ذلك بأن المادة الخامسة المذكورة تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على الماضى

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٢١	٢١	تعدلت كالآتي : « تبندى مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إنقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي »
٢٢ و ٢٣	٢٢ و ٢٣	على أصلهما
		القسم الثاني - العقوبات التبعية
٢٤	٢٤	على أصلها
٢٥	٢٥	تعدلت الفقرة « رابعاً » هكذا : « إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين قياً لهذه الإدارة تقره المحكمة ، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة . ويكون القيم الذى تقره المحكمة أو تنصبه تابعاً لها في جميع ما يتعلق بقوامته

وبمقتضى هذا المبدأ : (أولاً) لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة لفعل لم يكن معاقباً عليه وقت ارتكابه . (ثانياً) لا يجوز أن يحكم على شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التى كانت موضوعة لها وقت ارتكابها . على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسرى أحكامها سواء على الأفعال التى ترتكب من تاريخ نفاذها أو على الأفعال التى ارتكبت قبل ذلك إذا كانت هذه القوانين أصلح للتميم كالقوانين التى تلغى بعض الجرائم أو تخفف العقوبة فى بعضها ولذلك فإن المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ بعد أن نصت على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » قررت أنه مع « هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للتميم فهو الذى يتبع دون غيره » ومعنى هذا أنه إذا صدر القانون الجديد بعد الحكم نهائياً فلا يستفيد منه المحكوم عليه مع أن العدل يقضى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين المقترحتين إضافتهما إلى هذه المادة على أنه « إذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية » .

على أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضى المدة التى ينهى فيها القانون عن فعل أو يأمر به وإلا ضاع الغرض المقصود من القانون .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		ولا يجوز للحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حساباً عن إدارته
٢٦ و ٢٧	٢٦ و ٢٧	وتحذف كلمتي « أو غايباً » من الفقرة « خامساً » على أصلهما
٢٨	٢٨	على أصلهما مع تعديل المادة ١٩٨ بالمادة ٢٣٤ والمادتان ٣١١ و ٣٢٢ بالمواد ٣٥٤ و ٣٦٦ و ٣٦٧
٢٩	٢٩	على أصلهما مع استبدال كلمة « القوانين » بدلا من « الأوامر العالية »
٣٠ و ٣١	٣٠ و ٣١	على أصلهما
٣٢ — ٣٨	٣٢ — ٣٨	القسم الثالث — تعدد العقوبات على حالها

وهذا هو ما دعا الى اضافة الفقرة الثانية .

والمبادئ المقررة في هاتين الفقرتين مأخوذتها في بعض القوانين الحديثة كالقانون الايطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ (المادة الثانية منه) ومشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة السادسة) .

الباب الثالث - العقوبات

المادة ١٤ - هي المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد حذف من المادة الأصلية عبارة « مقيداً بالحديد » .

المادة ١٥ - هي المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة « بدون قيد بالحديد » .

المادة ١٦ - هي المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ وحذفت منها عبارة « غير مقيد بالحديد » وذلك لأن طريقة تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية ليس محلها قانون العقوبات بل لائحة السجون .

المادة ٢١ - هي عبارة عن الفقرة الأولى من المادة ٢١ الأصلية مع حذف الفقرة الثانية فيها إذ لم يبق لها محل بعد إلغاء الدرجة الاستثنائية في الجنايات .

المادة ٢٥ - هي المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إبدال عبارة « ولا يجوز للحكوم عليه أن

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٣٩ — ٤٤	٣٩ — ٤٤	الباب الرابع — اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة على حالها
٤٥ — ٤٧	٤٥ — ٤٧	الباب الخامس — الشروع على أصلها
٤٧ مكررة (ق) ٨٤ سنة ١٩٣٣	٤٨	الباب السادس ^(١) — الاتفاقات الجنائية على أصلها عدا حذف الفقرة الأخيرة منها
٤٨	٤٩	الباب السابع — العود على أصلها مع إضافة فقرة أخيرة جديدة وهي : « وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة »
٤٩	٥٠	على أصلها
٥٠	٥١	على أصلها مع إضافة عبارة « أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم » بعد كلمة « تزوير » الثانية

يتصرف في أمواله . . . » بعبارة « ويحرم المحكوم عليه أيضا من التصرف في أمواله » ليكون التعبير واحدا في كل أجزاء المادة ، ومع قصر حكم الفقرة الخامسة على الأحكام الحضورية أسوة بباقي فقرات هذه المادة .

الباب السادس

الاتفاقات الجنائية

المادة ٤٨ — هي المادة ٤٧ مكررة التي أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ وقد حذفت منها الفقرة الأخيرة التي أضيفت إليها بالمرسوم بقانون رقم ٨٤ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ ونصها : « وفي حالة ارتكاب جناية أو عدة جنایات نتيجة لاتفاق جنائي تم بين أكثر من شخصين يعنى من العقوبة المقررة للاتفاق الجنائي ومن العقوبة المقررة للجناية أو الجنایات التي وقعت من بادر عن عدا المحرضين من الجناة بأخبار الحكومة ودلها على الوسائل التي توصل فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين » .

(١) أصلها « الباب الخامس مكرر » .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
المادة الأولى والثانية من قانون رقم ٥ الصادر في ١١ يوليـو سنة ١٩٠٨	٥٢	مادة جديدة : « إذا ارتكب العائد في حكم المادة السابقة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله إلى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر وزير الحقانية بالإفراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود »
	٥٣	مادة جديدة : « يجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة السابقة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو شرع في ارتكابها مدة الإفراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الإفراج عنه إفراجاً نهائياً . وفي هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشرين سنة

وذلك لأنه إذا كان من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة يستحق الاعفاء من العقوبة فإنه لا يستحق الاعفاء منها إذا كان الأخبار لم يقع إلا بعد ارتكاب جناية أو عدة جنائيات نتيجة للاتفاق . على أن خطورة بعض الجنائيات أو صعوبة إثباتها مما يسوغ الاعفاء في هذه الحالة أيضا وهذا هو مراءاه القانون إذ نص على الاعفاء في الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل (المادة ١٠٢) وجناية الرشوة (المادة ١٠٩) وتزيف المسكوكات (المادة ٢٠٧) وتزوير أختام الحكومة أو إحدى المصالح العمومية أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة . . . الخ (المادة ٢١٢) .

الباب السابع

العود

المادة ٤٩ — أضيفت الفقرة الأخيرة إلى هذه المادة لاعتبار الإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة في العود أسوة بالجرائم المنصوص في الفقرة التي قبلها .

المادة ٥١ — هي المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت إليها عبارة « أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم » بعد عبارة « ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٥١	٥٤	استبدلت العبارة الأولى منها كالآتي « للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذى سبق الحكم عليه الخ » وغيرت المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بدلا من المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ — و ٣٥٥ و ٣٦٧ بدلا من المواد ٣٢١ و ٣١٠
٥٢	٥٥	الباب الثامن — تعليق تنفيذ الأحكام على شرط تعدلت بالآتي : - « يجوز للمحكمة عند الحكم فى جنائية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . ويجب أن تبين فى الحكم أسباب إيقاف التنفيذ . ويجوز أن يجعل الإيقاف شاملا لاية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم »

أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير » وذلك لسد نقص فى نص هذه المادة كثيرا ما لوحظ فى تطبيقها وليكون نصها متفقا مع القانون رقم ٥ الصادر فى ١١ يولى سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الاجرام والذى رتب ادماج بعض نصوصه فى هذا الباب .

المادتان ٥٢ و ٥٣ — قد رتب ادماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ الصادر فى ١١ يولى سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الاجرام فى باب العود ووضعها عقب المادة ٥١ من المشروع لارتباطها الوثيق بها إذ أنها كلها متعلقة بالمجرم الذى يتخذ السرقة وما فى حكمها من الجرائم عادة له وجعل حكم المادة الثانية من القانون المذكور جوازا بعد أن كان وجوبيا لأن التطبيق أثبت أنه لا يتناسب فى كثير من الحالات مع ظروف الجريمة وأضيف إليها المشروع ليكون نصها متفقا مع نص المادة التى قبلها .

وقد أصبحت المادة الأولى المادة ٥٢ من المشروع وأصبحت المادة الثانية المادة ٥٣ منه .

الباب الثامن — تعليق تنفيذ الأحكام على شرط

قد أدخلت تعديلات جوهرية على هذا الباب فى شروط إيقاف التنفيذ وسلطة المحكمة فيه وإجراءاته والغاء الإيقاف .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
	٥٦	مادة جديدة : « يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبتدىء من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائياً . ويجوز إلغاؤه (١) إذا صدر ضد المحكوم عليه فى خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر عن فمل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بعده و (٢) وإذا ظهر فى خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم بالمنصوص عليه فى الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به
	٥٧	مادة جديدة : « يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التى أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور . وإذا كانت العقوبة التى بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضاً أن يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التى قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة »
٥٣	٥٨	تعدلت كالآتى « يترتب على الالغاء تنفيذ العقوبة المحكوم

أما شروط إيقاف التنفيذ فمنها ما يتعلق بالجاني ومنها ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتعلق بالعقوبة .
ففيما يتعلق بالجاني يشترط لجواز الأمر بإيقاف التنفيذ ألا يكون له من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون (المادة ٥٥)
وقد ترك الأمر لفطنة القاضى وحسن تقديره فلم يشترط ما اشترط فى قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الجاني بعقوبة على درجة معينة من الجسامة بل جعل للقاضى الحق فى إيقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للتهمة مادام يرى من الظروف المتقدم ذكرها ما يبعث على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كما له أن لا يوقف التنفيذ حتى مع خلو صحيفة المتهم من السوابق إذا رأى من تلك الظروف أن لا أمل فى صلاح حاله . على أن صحيفة السوابق هى من أهم العناصر التى يتمكن بها القاضى من معرفة أخلاق المحكوم عليه وماضيه ويستعين بها على تكوين رأيه فى الإيقاف
ويشترط فيما يتعلق بالجريمة أن يكون الحكم صادراً فى مواد الجنح والجنایات (المادة ٥٥) وفيما يتعلق بالعقوبة أن يكون الحكم صادراً بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة (المادة ٥٥) أو بهما معاً . وكان الأمر بوقف تنفيذ حكم صادر بالغرامة غير جائز فى قانون العقوبات الأهل فاجازه المشروع أسوة بالقانون الفرنسى والقانون الإيطالى لأنه ليس من الانصاف إذا حكم فى قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس من

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٥٤	٥٩	بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت تعديت كالآتي : « إذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بإلغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن »
٥٥ - ٥٨	٦٠ - ٦٣	الباب التاسع - أسباب الإباحة وموانع العقاب على أصلها
٥٩	٦٤	الباب العاشر - المجرمون الأحداث عدلت كالآتي : لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة
(جديدة)	٦٥	ونصها كالآتي : « إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على سبع سنين وتقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة جناية أو جنحة يأمر القاضي إما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره في المستقبل وإما

إيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة . ويجوز جعل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية كمرافقة
البوليس والحرمان من حق الانتخاب كما يجوز أن يشمل جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم
كاعتبار الحكم سابقة في العود (المادة ٥٥ فقرة أخيرة) ولم يكن هذا جائزا في قانون سنة ١٩٠٤
وقد اقتبسه المشروع من القوانين الحديثة .

وأما عن سلطة المحكمة فتمت توفرت الشروط السابق بيانها يجوز للقاضي أن يأمر بإيقاف
التنفيذ أي أن الايقاف اختياري متروك لتقدير القاضي فله أن يأمر به بناء على طلب الخصوم أو
من تلقاء نفسه كما أن له أن يرفضه ومتى أمر بالايقاف تعين عليه أن يذكر أسباب ذلك في الحكم (المادة ٥٥) .
وقد أجاز المشروع الأمر بالايقاف أكثر من مرة لمجرم واحد خلافا لما يقضى به قانون
سنة ١٩٠٤ من عدم جواز الايقاف أكثر من مرة للمجرم نفسه .

وإذا كانت حالة المحكوم عليه تمكنه من أداء التضمينات المالية المحكوم بها لمن أصابه
ضرر من الجريمة ومن دفع المصاريف جاز تعليق إيقاف التنفيذ على أدائها في أجل معين (المادة ٥٦)
فاذا قام المحكوم عليه بأدائها في الأجل المحدد استمر الايقاف وإلا ألغى بمقتضى حكم جديد
تصدره المحكمة التي أمرت بالايقاف بناء على طلب النيابة العمومية أو المدعى بالحق المدني بعد
إعلان المحكوم عليه (المادة ٥٦) .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٦٠	٦٦	<p>بارسالة إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .</p> <p>وإذا ارتكب مخالفة فللقاضي أن يوجهه في الجلسة أو أن يمر بتسليمه لأحد من ذكرها في الفقرة السابقة . فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص موثمن يتعهد بحسن سيره في المستقبل أو إلى معهد خيري لمدة لا تزيد على أسبوع »</p> <p>تعديلت كالآتي :</p> <p>إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنسية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً وإذا ارتكب جنسية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين »</p>

واشترائط أداء التضمينات والمصاريف مأخوذ عن القانون الإيطالي (المادة ١٦٥) .

وأما عن الاجراءات فيكون الأمر بالإيقاف في نفس الحكم القاضي بالعقوبة (المادة ٥٥) ويكون لمدة خمس سنين تبتدىء من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً (المادة ٥٧) ولا حاجة بعد هذا للأنذار الذي تنص عليه المادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤

وأما عن إلغاء الإيقاف فنص المشروع على أنه يجوز : (أولاً) إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال الخمس سنوات حكم بالحبس لمدة تزيد عن شهر في جريمة ارتكبت قبل ذلك الحكم أو بعده ، (ثانياً) إذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الإيقاف حكم بالحبس مدة تزيد عن شهر ولم تكن المحكمة قد علنت به (المادة ٥٧) .

ويستفاد من ذلك أن حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ لا يسقط حتماً بمجرد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد عن شهر في خلال الخمس السنين ولا بمجرد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه المدة بل يجب لحرمان المحكوم عليه من إيقاف التنفيذ صدور حكم بإلغائه . والإلغاء كالإيقاف متروك لتقدير القاضي .

ويصدّر الحكم بالإلغاء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٦١	٦٧	عدلت كالآتي : « إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه عن اثنتي عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة أية جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنبحة أو المخالفة المقررة قانوناً أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في الجنايات أن يأمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقاً لأحكام المادة ٦٥
(٦١ مكررة) ق ٢٧ لسنة (١٩٣١)	٦٨	وكذلك يجوز له في مواد الجنح والجنايات أن يأمر بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة « على أصلها
٦٢	٦٩	عدلت كالآتي : « إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لأحد من ذكروا في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة في خلال سنة من تاريخ الأمر بتسليمه يحكم على من تسلمه بغرامة لا تزيد على خمسين قرشاً مصرياً إن كانت الجريمة الثانية مخالفة وبغرامة لا تزيد على جنيتين مصريين إن كانت جنحة وبغرامة لا تزيد عن أربعة جنديات مصرية إن كانت جناية «

وإذا كانت العقوبة التي بنى عليها الإلغاء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ جاز أيضاً أن يصدر حكم الإلغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية (المادة ٥٨) . ويترتب على الإلغاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات التبعية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت (المادة ٥٩)

الباب العاشر - المجرمون الأحداث

قد أدخلت على هذا الباب بعض تعديلات أهمها :
(١) أن الصغير الذي يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنه وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب المنصوص عليها في القانون .

(٢) حذف التأديب الجسماني من عداد هذه الوسائل

فأما عن الأمر الأول فن المقرر في بعض القوانين الحديثة أن الصغار (الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة سنة أو أربع عشرة سنة) لا يسألون جنائياً عن أعمالهم ففى فرنسا قضى القانون الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ بأن الصغير الذي يقل عمره عن ثلاث عشرة سنة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٦٣ و ٦٤	—	ألفيتا
٦٤ (ق ٢٧) لسنة (١٩٣١)	٧٠	على أصلها مع الاحالة على المواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ المقابلة لل مواد القديمة في هذه المادة
٦٥ — ٦٧	٧١ — ٧٣	على أصلها . مع استبدال كلمة « السادس » بـ « السابع » في المادة ٦٥ . و « على » بدلا من « عن » في المادة ٧٢
٦٨	٧٤	الباب الحادي عشر — العفو عن العقوبة والعفو الشامل عدلت كالآتي : « العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى اسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقرر قانوناً « ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالادانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك »
٦٩	٧٥	على أصلها
	٧٦ (جديدة)	ونصها كالآتي : « العفو الشامل يمنع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمجو حكم الادانة . ولا يمس حقوق الغير إلا إذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك »

العادية وإنما تتخذ بشأنه طريقة من طرق الوصاية والملاحظة كأن يعتمد به الى جمعية من الجمعيات المعدة لحماية الطفولة أو يوضع في مأوى . وفي ايطاليا نص القانون الصادر في سنة ١٩٣٠ على أن الصغير الذي لم يباغ من العمر أربع عشرة سنة كاملة لا يكون مسئولاً عن عمله وأن هذا الصغير اذا ارتكب جريمة يؤمر بوضعه في مدرسة خاصة معدة للتربية أو باطلاق سراحه تحت الملاحظة (انظر المواد ٩٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ من قانون العقوبات الايطالي) .

لهذا ونظرا لأن الصغير في مثل هذه السن يكون قابلاً للاصلاح والتهذيب من جهة ويكون من الخطر على أخلاقه وضعه في السجن بين المجرمين من جهة أخرى فقد رتب ألا يحكم على الصغار من سن ٧ الى ١٢ سنة بالعقوبات العادية بل تتخذ في شأنهم وسائل الاصلاح والتأديب . وبذلك أصبح المجرمون الأحداث مقسمين في المشروع الى أربعة أقسام : القسم الأول، الصغار دون السابعة وهؤلاء لا يجوز اقامة الدعوى عليهم اطلاقاً . القسم الثاني ، الصغار بين السابعة والثانية عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في شأنهم وسائل الملاحظة والتربية والتأديب . القسم الثالث ، الأحداث بين الثانية عشرة والخامسة عشر وهؤلاء يكون القاضي مخيراً بين أن يتخذ في شأنهم وسيلة من وسائل الملاحظة والتربية أو أن يحكم عليهم بالعقوبة مخففة على الوجه المبين في المشروع . القسم الرابع ، الأحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		الكتاب الثاني
		الجنايات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها
		الباب الأول — الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج
٧٠	٧٧	على أصلها مع استبدال عبارة « كل مصرى » بدلا من « كل من »
٧١	٧٨	على أصلها
٧٢	٧٩	على أصلها مع إضافة كلمة « أو طائرات » بعد كلمتي « أو سفنا »
٧٣ — ٧٥	٨٠ — ٨٢	على أصلها مع حذف كلمات « أو بحال معاهديها » من المادة ٧٣ قديمة
	٨٣	المقابلة للمادة ٨٠ الجديدة ونصها « كل شخص آخر وصل بطريق الرشوة أو الغش أو الاكراه إلى اختلاس هذه الرسومات فسلها إلى العدو أو إلى مأمورى دولة أجنبية يعاقب بعقوبة الموظف أو مأمور الحكومة المقررة في المادة السابقة وبحسب الأحوال المبينة فيها وإذا كانت هذه الرسومات قد وجدت في حيازة من سلمها دون استعمال وسائل غير مشروعة تكون العقوبة السجن

عليهم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بل تخفض هذه العقوبات على الوجه المنصوص عليه في المشروع .

وأما عن الأمر الثاني فإن الشرائع الحديثة لم تدخل عقوبة الجلد في قوانينها ولهذا رأت إلغاؤها من القانون المصرى .

وقد استعيض عنها في المخالفات التي تقع من الصغار بين السابعة والثانية عشرة بالتوبيخ . ونص على إمكان تسليم من يرتكب منهم مخالفة إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد خيرى لمدة لا تزيد عن أسبوع عند عدم وجود أحد الوالدين أو من له الولاية على النفس .

وبناء على ذلك أصبحت النصوص المعدلة الخاصة بالمجرمين الأحداث كما يأتي :

المادة ٦٦ — تنص هذه المادة على ما يتخذ من طرق الملاحظة والتربية نحو الصغير الذى يزيد عمره عن سبع سنين ويقل عن إثنتى عشرة سنة كاملة وقد فرقت بين حكم الجناية والجنحة وحكم المخالفة على الوجه الآتى : « إذا ارتكب الصغير جناية أو جنحة يأمر القاضى إما بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه للملاحظة حسن سيره في المستقبل وإما بارساله إلى مدرسة لإصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

وإذا ارتكب مخالفة فللقاضى إما أن يوبخه في الجلسة أو يأمر بتسليمه لأحد ممن ذكروا في

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٧٦	٨٤	في الحالة الأولى من المادة ٨٢ والحبس من سنتين إلى خمس في الحالة الثانية من المادة المذكورة «
	٨٥	على أصلها
	(جديدة)	نصها : « يحكم أيضاً بالعقوبات المقررة في المواد من ٧٧ إلى ٨٣ إذا ارتكبت الجريمة اضراراً يلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك »
٧٧ (١)	٨٦	الباب الثاني - الجنايات والجناح المضرة بالحكومة من جهة الداخل
٧٨	٨٧	على أصلها
٧٩	٨٨	على أصابها
		تعدلت كالآتي : « يعاقب بالاعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسي ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو احرز قنابل أو ديناميتاً أو مفرقات أخرى بنية ارتكاب أمر مما ذكر .

الفقرة السابقة فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة حسن سيره في المستقبل أو الى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع .

وقد نسيج المشروع على منوال القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ من حيث عدم جواز ارسال الصغار الى الاصلاحية في المخالفات فقد يكفي توبيخ الصغير الذي يرتكب مخالفة اذا كان قد نشأ في بيئة صالحة أما اذا كان الصغير ممن لا يجدي فيهم التوبيخ فللقاضي أن يأمر بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه لمراقبة سيره . ولما كان الوالدان أو الولي على النفس مطالبين شرعاً بالعناية بتأديب الولد وتربيته فقد رئي ألا يتوقف تسليمه اليهم على تعهدهم بملاحظة حسن سيره في المستقبل كما ينص القانون الاهلي الحالي ورئي أيضاً اعتبارهم مسئولين عن حسن سيره بغير حاجة لأخذ هذا التعهد عليهم . فان لم يوجد للصغير والدان ولاولي على النفس فللقاضي أن يأمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة سيره أو يعهد به الى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع .

وبما تجب ملاحظته ان غير الوالدين والولي لا يكون مسئولاً عن الصغير الا اذا تعهد بملاحظة سيره وأن التسليم الى شخص مؤتمن يكون كالتسليم الى الوالدين أو ولي غير مقيد بمدة ما بخلاف التسليم الى معهد خيري فانه لا يكون لاكثر من أسبوع .

المادة ٦٨ - تنص هذه المادة على طرق الملاحظة والتربية التي يجوز اتخاذها بشأن الصغير

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٨٠ و ٨١	٨٩ و ٩٠ ٩١ (جديدة)	ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها على أصاها
	٩٢ (جديدة)	ونصها : « يعاقب بالاعدام كل من تولى لغرض اجرامى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع ويعاقب كذلك بالاعدام كل من استمر رغم الأمر الصادر له من الحكومة في قيادة عسكرية أيا كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها »
	٩٣ (جديدة)	ونصها : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في عساكر الجيش أو البوليس فطالب إياهم أو كاهم العمل على تعطيل أو إضراب الحكومة الصادرة بالتجنيد أو استخدامهم

الذى يزيد عمره على اثنتى عشرة سنة ويقل عن خمس عشرة سنة وهى التسليم للوالدين أو لمن له حق الولاية على النفس في الجرائم هوما والارسال الى الاصلاحية فى الجنح والجنايات . وقد روى أن وسائل التوبيخ أو التسليم الى شخص مؤتمن أو الى ملجأ خيرى لا تلائم من فى هذه السن اذا ارتكب مخالفة وان الأنسب أن يحكم عليه بالعقوبات العادية المقررة للمخالفة إن لم يكن له والدان أو ولى على النفس .

المادة ٧٠ - تنص هذه المادة على ما يترتب من مسئولية على تسليم الصغير إلى والديه أو الولى على نفسه أو إلى شخص مؤتمن عليه .

وتقتضى هذه المسئولية الحكم على من تسلمه بغرامة اذا ارتكب الصغير جريمة فى خلال مدة سنة من تاريخ الأمر بتسليمه .

وقد رأتى الاينظر فى تقدير هذه الغرامة الى نوع الجريمة الاولى التى حصل بسببها التسليم بل الى نوع الجريمة الثانية التى ارتكبها الصغير بعد ذلك فنص على أن الغرامة لا تزيد عن خمسين قرشا اذا كانت الجريمة الثانية مخالفة ولا عن جنيتين إذا كانت الجريمة الثانية جنحة ولا عن أربعة جنيات إذا كانت جنائية

وجعلت مدة السنة تبدئ من تاريخ الأمر بالتسليم لا من تاريخ ارتكاب الجريمة الاولى كما ينص القانون الأهلى .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
	٩٣ (جديدة)	فى ذلك — فاذا ترتب على هذا الأمر أو التكليف أثره بأن تعطل تنفيذ أوامر الحكومة بسبب طاعة العساكر لهذا الأمر أو التكليف غير المشروعين يعاقب بالاعدام أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذين أطاعوا هذه الأوامر غير المشروعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة « ونصها » يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلاح أو تولى فيها قيادة ماسوا. أكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضى أو الأموال المملوكة للحكومة أو جماعة من الناس أم كان ذلك لمقارمة القوة العسكرية المأمورة بمطاردة مرتكبى هذه الجنايات . وأما أفراد هذه العصابات الذين لم يتولوا فيها رئاسة أو قيادة ما وقبض عليهم فى محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة «
	٩٤ (جديدة)	» يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصبة المذكورة فى المادة السابقة أو نظمها أو أعطاها أو جاب إليها

الباب الحادى عشر — العفو عن العقوبة والعفو الشامل

نصت المادة ٤٣ من الدستور على أن الملك له حق العفو وتخفيض العقوبة . ونصت المادة ١٥٢ منه على أن العفو الشامل لا يكون إلا بقانون فلا حاجة إلى النص على ذلك فى قانون العقوبات . ولذا اقتصر المشروع فى هذا الباب على بيان الآثار المترتبة على كل منها .

الكتاب الثانى

الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العامة وبيان عقوباتها

الباب الأول — الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

المادة ٧٨ — هى المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أبدلت منها عبارة « كل من »، بعبارة « كل مصرى » وذلك لأن الفعل المعاقب عليه فيها هو خيانة فى حق الوطن لا تنسب بطبيعتها إلا لمصرى . وهذه المادة مأخوذة أصلا عن المادة ٧٥ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٤٢ من القانون الايطالى اللتين تشترطان أن يكون مرتكب هذه الجريمة وطنيا .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤونات أو دخل في مخبرات إجرامية بأى كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديرها وكذلك كل من قدم لها مساكن أو محلات يأوون إليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم «
٨٢	٩٥	على أصلها مع الاحالة إلى المواد الجديدة ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤
٨٣	٩٦	على أصلها مع الاحالة على المواد السابقة
٨٤	٩٧	على أصلها مع الاحالة على المواد السابقة أيضا
٨٥	٩٨	على أصلها مع الاحالة على المواد السابقة كذلك
٨٦	٩٩	على أصلها
	١٠٠ (جديدة)	ونصها كالآتى : « لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتنه على كل من كان فى زمرة العصابات المنصوص عليها فى أحكام

المادة ٨٠ - هى المادة ٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إضافة « الطائرات » إلى الأشياء المعاقب على تسليمها للعدو .

المادة ٨١ - هى المادة ٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف عبارة « أو بحال معاهدتها » اكتفاء بالمادة ٨٦ التى وضعت خصيصا للجرائم التى ترتكب اضرارا يلد حليف أو شريك لمصر
المادة ٨٤ - هى مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب لسد نقص فى المادة ٨٣ من المشروع المقابلة للمادة ٧٥ من القانون الأهلى ذلك لأن هذه المادة الأخيرة تنص على عقاب « كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانى فسلم تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو للمأموريه . . . الخ » ولكنها أغفلت النص على عقاب كل شخص آخر غير الموظفين والمأمورين يتوصل بطريق الرشوة أو الغش أو الاكراه الى اختلاس هذه الرسومات ويسلمها إلى العدو أو الى مأمورى دولة اجنية توجد لديه هذه الرسومات بدون استعمال وسائل غير مشروعة فيسلمها كذلك . فسد المشروع هذا النقص بإضافة المادة ٨٤ وهى مقتبسة من القانون الفرنسى (مادة ٨٢)

المادة ٨٦ - هى أيضا مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب حتى يمكن العقاب على الجرائم المضرة

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنها عند أول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه إذا لم يكن قبض عليه إلا بعيداً عن أماكن الاجتماع الثوري بلا مقاومة ولم يكن حاملاً سلاحاً . ففي هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصياً من الجنايات الخاصة «
٨٧	١٠١	على أصلها
٨٨	١٠٢	» »
		الباب الثالث — الرشوة
٨٩	١٠٣	على أصلها
٩٠	١٠٤	» »
٩١	١٠٥	» »
٩٢	١٠٦	» »
٩٢ مكررة (١)	١٠٧	» »

بأمن الدولة في زمن الحرب إذا ارتكبت اضراراً يبلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك

الباب الثاني

الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

المواد ٩٢ إلى ٩٥ - هي عبارة عن المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل التعديل الذي أدخل في سنة ١٩٢٢ على الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل فإنه لما عدل هذا الباب بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ألغيت منه تلك المواد وكذا المادة ٨٩ منه دون مبرر لهذا الإلغاء ولما كانت المواد المذكورة تنص على جرائم من الخطورة بمكان لأنها تتعلق بعصيان الجيش وبالنهب الحاصل من عصابات مسلحة رأت ضرورة إعادتها إلى مكانها .

المادة ١٠١ — هي المادة ٨٦ القديمة السابقة على سنة ١٩٢٢ ولما كانت هذه المادة تنص على إعفاء من العقوبة في أحوال خاصة كان مكانها الطبيعي قبل المادة ١٠٢ مباشرة التي تنص على إعفاء عام من العقوبات المقررة لجناية الفتنة .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٩٣ معدلة (ق. رقم ٩٧ لسنة ١٩٢٩)	١٠٨	على أصاها
٩٤ — ٩٦	١٠٩ — ١١١	على أصلها مع الإحالة في المادة ١١٠ على المادتين ١٠٦ و ١٠٨ منها
		الباب الرابع — اختلاس الأموال الأميرية والغدر
٩٧	١١٢	على أصاها
٩٨	١١٣	» »
٩٩	١١٤	» »
١٠٠	١١٥	» »
١٠١	١١٦	» »
١٠٢	١١٧	» »
١٠٣	١١٨	» »
١٠٤	١١٩	على أصاها مع استبدال العبارة فيها بكلمات « للقوات البرية أو البحرية أو الجوية »

الباب السادس

الأكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

المادة ١٣٢ — هي المادة ١١٥ من قانون ١٩٠٤ مع تعديل في نصها اقتضاء إلغاء السخرة في البلاد .
والنص الجديد يعاقب الموظف العمومي في حالتين :
(الأولى) إذا أوجب على الناس عملا في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك . سواء أكان قد استخدمهم في هذا العمل بأجر أو بغير أجر ، (الثانية) إذا استخدم أشخاصا فرض عليهم عمل يجيزه القانون في عمل آخر غير المفروض عليهم .

الباب السابع

مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره

المادة ١٣٥ — هي مادة جديدة أضيفت الى هذا الباب للمعاقبة على الإهانة التي ترتكب في حق موظف عمومي أو شخص مكلف بخدمة عمومية بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		الباب الخامس - تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها
١٠٥	١٢٠	على أصلها
١٠٦	١٢١	»
١٠٧	١٢٢	»
١٠٨	١٢٣	»
١٠٨ مكررة (١)	١٢٤	على أصلها مع إضافة (أو القروية) في آخر الفقرة الأخيرة
١٠٩	١٢٥	على أصلها
		الباب السادس - الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس
١١٠ - ١١٤	١٢٦ - ١٣٠	على أصلها
١١٥	١٣١	معدلة كالآتي : - « كل موظف عمومي أوجب على الناس عملاً في غير الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك أو استخدم أشخاصاً في غير الأعمال التي جهموا لها بمقتضى القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن

أو الرسم . وذلك لأن المادة ١١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ لا تعاقب إلا على الإهانة التي ترتكب بالإشارة أو القول أو التهديد فإذا أرسل شخص إلى موظف عمومي كتاباً أو تلغرافاً أو رسماً يتضمن إهانة له بسبب تأدية وظيفته فإن فعله لا يكون جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١١٧ . لذلك رُئي أن يعاقب على إهانة الموظفين بالوسائل المذكورة بنفس العقوبات المقررة للإهانة بالإشارة أو القول أو التهديد لأن هذه الإهانات كلها من نوع واحد وفي درجة واحدة من الأهمية .

المادة ١٣٦ - هي أيضاً مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يزعمجون السلطات العامة أو الجهات الإدارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالأخبار عن كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها : وهذا النص مقتبس من القانون الإبطالي (مادة ٦٥٨) .

المادة ١٣٧ - هي المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت إليها عبارة « أو بسبب تأديتها » بعد عبارة « أثناء تأدية وظيفته » قياساً على قانون العقوبات الفرنسي الذي أخذ عنه حكم المادة ١١٨ والذي يعاقب على التعدي والمقاومة سواء أوقعا أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها وتوفيقاً بين هذه المادة والمادة ١١٧ التي تعاقب على الإهانة في كلتا الحالتين .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١١٦	١٣٢	الحكم عليه بقيمة الأجور المستحقة لمن استخدمهم بغير حق . على أصلها
١١٧	١٣٣	الباب السابع — مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره على أصلها
—	١٣٤ (جديدة)	« يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة السابقة إذا وجهت الإهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم »
—	١٣٥ (جديدة)	كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الإدارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية بأن أخبر بأى طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا وجود لها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية أو بأحدى هاتين العقوبتين وتقضى المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التى تسببت عن هذا الانزعاج

الباب الثامن

هرب المحبوسين وإخفاء الجانين

المادة ١٤١ — هى المادة ١٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير عبارة «أو تواطأ على ذلك»،
فى النص العربى بمبارة «أو تغافل عنه» لأنها الترجمة الصحيحة لعبارة (ou y aura connivé)
الواردة فى النص الفرنسى وهذا التغيير يمكن من معاقبة الحارس إذا تغافل عن هرب الشخص المكلف
بحراسته ولو لم يتواطأ معه على الهرب .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

اقتصر فى قانون سنة ١٩٠٤ على حماية النخبرات التلغرافية والتليفونية والمواصلات بطريق السكك
الحديدية ولما كان من الضرورى أن تتناول هذه الحماية طرق المواصلات الأخرى فقد عدل نص
المادتين ١٤٥ و ١٤٧ من ذلك القانون تعديلا من شأنه تعميم الحماية بحيث تشمل المواصلات العامة
كلها سواء أكانت برية أو مائية أو جوية .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملحوظات
١١٨	١٣٦	على أصلها مع اضافة « أو بسبب تأديتها » بعد عبارة أثناء تأدية وظيفته
١١٩	١٣٧	على أصلها مع تغيير المادة ٢٤١ بدلا من المادة ٢٠٥
		الباب الثامن — هرب المحبوسين واخفاء الجانين
١٢٠	١٣٨	على أصلها
١٢١	١٣٩	»
١٢٢	١٤٠	على أصلها مع تغيير عبارة « أو تواطأ على ذلك » بعبارة أو « تغافل عنه »
١٢٣	١٤١	على أصلها
١٢٤	١٤٢	»
١٢٥	١٤٣	»
١٢٦	١٤٤	»
١٢٦ مكررة (١)	١٤٥	»
١٢٧	١٤٦	»

وقد اقتضى هذا تعديل عنوان الباب الثالث عشر وجعله « تعطيل المواصلات » المادة ١٦٩ — وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من يعرض للخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو يعطل سيرها بأية طريقة كانت . وكانت المادة ١٤٥ تعاقب على تعطيل سير قطارات السكك الحديدية فقط دون غيرها من وسائل النقل العامة فأصبحت الجملة شاملة لكل هذه الوسائل . والنص الجديد يعاقب على أمرين : التعطيل والتعريض للخطر ولو لم يحصل تعطيل بالفعل وكان هذا مستفاد من النص القديم أيضا . ولكن روعي في النص الجديد حذف الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى التعطيل والتعريض للخطر وقد كانت مذكورة في النص القديم على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

المادة ١٧١ — وضعت هذه المادة بدلا من المادة ١٤٧ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لأحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين فيها للخطر وكانت المادة ١٤٧ تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية . . . الخ وذلك للأسباب المشار إليها فيما تقدم .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٢٨ — ١٣٥	١٤٧ — ١٥٤	الباب التاسع — فك الأختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة على أصلها
١٣٦	١٥٥	الباب العاشر — اختلاس الاقناب والوظائف والاتصاف بها بدون حق على أصلها
١٣٧ (أ) (١) ق ٥٥ سنة ١٩٣١	١٥٦	»
١٣٧ (ب) مكررة ق ٥٥ سنة ١٩٣١	١٥٧	»
١٣٧ (ج) ق ٥٥ ١٣٧ مكررة	١٥٨	على أصلها مع استبدال عبارة « المواد الثلاث السابقة » بعبارة « المادتين السابقتين » وحذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة وهي (وذلك بدون اخلال بتطبيق الخ)
(٤) (١)	١٥٩	الباب الحادي عشر — الجنح المتعلقة بالأديان على أصلها
١٣٨	١٦٠	

الباب الرابع عشر

الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

المادة ١٨٦ — عدلت العقوبة بالتشديد فجعلت الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيتها ولا تزيد على مائتي جنيه وخص بالذكر من الهيئات النظامية البرلمان أو أحد المجالسين .
ولما كانت الاهانة أو السبب الموجه إلى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات أو السلطات أو المصالح دون تعيينهم قد يلحق الهيئة أو السلطة أو المصلحة نفسها فقد رئي أن يشار في هذه المدكرة إلى أن الاهانة التي تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة .

المادة ١٩٠ — شددت العقوبة الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المزورة بسوء قصد مراعاة لما يترتب على هذه الجريمة من الضرر بالمصلحة العامة وترك تقدير هذا الضرر للمحاكم لحذف وصفه بجسيم لتعذر وضع حد بين الجسيم وغيره .

المادتان ١٩١ و ١٩٢ — رئي الرجوع إلى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة النشر ودعاوى القذف والسب وإفشاء الأسرار فأخذ نص هاتين المادتين

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٢٩	١٦١	على أصلها مع تعديل أرقام المادتين ١٤٨ و ١٥٠ بالمادة ١٧١ الباب الثاني عشر — ائتلاف المباني والآثار وغيرها <u>من الأشياء العمومية</u>
١٤٠	١٦٢	على أصلها الباب الثالث عشر — تعطيل المواصلات
١٤١	١٦٣	على أصلها
١٤٢	١٦٤	» »
١٤٣	١٦٥	» »
١٤٤	١٦٦	» »
١٤٥	١٦٧	تعديلت كالآتي : — « كل من عرض للخطر عمداً سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن »
١٤٦	١٦٨	على أصلها مع تعديل أرقام المادتين ٢٠٤ أو ٢٠٥ بالمادتين ٢٤٠ أو ٢٤١
١٤٧	١٦٩	تعديلت كالآتي : — « كل من تسبب بغير عمد في حصول

عن المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ ، وذلك لأن نشر المرافعات في هذه الجرائم هو ترديد لها ومضاعفة لآثارها بلا مبرر .

وقد أضيفت في المادة ١٩٢ النعاوى التي ترى المحاكم نظراً لنوع وقائعها أن تحظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب

المادة ١٩٦ — هي المادة ١٦٦ (ثالثة) وقد حذفت منها عبارة « ومحاكمته أمام المحاكم المصرية » لأن هذه العبارة أصبحت لا محل لها بعد ان ألغيت الامتيازات الأجنبية وأعد القانون لتطبيقه على جميع سكان القطر بلا تمييز .

المادة ٢٠٠ — جعلت أحكام هذه المادة الخاصة بتعطيل الجريدة في حالات العيب في الذات الملكية أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش بحيث تناول أيضاً حالات الإهانة والقذف والسب إذا تضمنت طعناً في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات (المادة ٣١٠) مراعاة لخطورة هذه الجرائم جميعها

الباب السادس عشر

التزوير

المادة ٢٠٦ — هي المادة ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير في بعض الأشياء المعاقب على تزويرها أو تقليدها أو استعمالها مع العلم بتزويرها . فقد كان من بينها « فرمان أو أمر عال » فحذف

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		حادث لأحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً . أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس «
١٤٧ مكررة (بقانون ١٣١٣ سنة ١٩٣١)	١٧٠	على أصلها
		الباب الرابع عشر — الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها
١٤٨ (١)	١٧١	على أصلها
١٤٩	١٧٢	» »
١٥٠	١٧٣	» »
١٥١	١٧٤	استبدلت كلمة « نشر » بكلمة « ترويج » في الفقرة « ثانياً » وأضيف في آخرها العبارة الآتية « ويعاقب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها

الفرمان لعدم وجوده الآن وأبدل الأمر العالي بأمر ملكي أو قانون أو مرسوم أما الفرمانات القديمة القائمة فاذا ارتكب تزوير فيها فانه يقع تحت حكم النصوص التي تعاقب على التزوير . ومن بين الأشياء الواردة في المادة ١٧٤ أيضاً « ختم الحكومة أو ولى الأمر » وقد استبدلت بها خاتم الدولة أو امضاء الملك أو ختمه .

المادة ٢٢٥ — هي مادة جديدة تقضى باعتبار بصمة الأصبع كالامضاء في تطبيق أحكام التزوير وقد أدى إلى إضافتها شيوع هذا النوع من التزوير في مصر فكثيراً ما يحدث أن يصمم المزور بأصبعه أو أصبع غيره على ورقة وينسب البصمة إلى شخص آخر . وقد اختلفت المحاكم في اعتبار هذا الفعل تزويراً حتى أن محكمة النقض والأبرام نفسها ترددت في هذا الأمر فقضت أولاً بأنه لا يعد تزويراً لأن المادة ١٧٩ ع حصرت التزوير في وضع امضاءات أو أختام مزورة أو تغيير المحررات .. الخ . ولم تنص على بصمة الأصبع . ثم عدلت عن هذا الرأي واعتبرت هذا الفعل تزويراً لأن من يصمم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب هذه البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والاتحال طريقة من طرق التزوير المادى .

وحسباً لهذا الخلاف قد أضيف النص الجديد الذى يسوى بين بصمة الأصبع والامضاء في تطبيق أحكام التزوير .

(١) المراد ١٤٨ وما بعدها إلى المادة ١٦٧ استبدلت بغيرها وذلك بالأحكام الواردة في القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٥٢	١٧٥	على أصلها
١٥٣	١٧٦	» »
١٥٤	١٧٧	» »
١٥٥	١٧٨	» »
١٥٦	١٧٩	» »
١٥٦ مكررة	١٨٠	» »
١٥٧	١٨١	» »
١٥٧ مكررة	١٨٢	» »
١٥٨	١٨٣	» »
	١٨٤	» يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بأحدى الطرق المتقدم ذكرها البرلمان أو أحد المجالسين أو غيرهما من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة »
	(جديدة)	

المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ — رئي أن يدمج في باب التزوير القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمعاقبة على ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوراثة والوفاة أو في عقد الزواج لأنه ينص على صورة من التزوير معاقب عليها بعقوبات مخففة كما هو الشأن في صور أخرى واردة في الباب نفسه فالمادة ٢٢٨ هي المادة الأولى من ذلك القانون والمادة ٢٢٩ هي المادة الثانية منه .

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تقع على الأفراد

الباب الأول — القتل والجرح والضرب

المادة ٢٣٨ — هي المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على القتل خطأ . وقد رفع الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة لهذه الجريمة إلى ثلاث سنين والحد الأقصى للغرامة إلى مائة جنيه لأن العمل أظهر أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ المذكورة وهي الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا لا تكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما أو التي يتعدد فيها المجنى عليهم .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٥٩	١٨٥	معدلة كالآتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب »
١٦٠ و ١٦٠ مكررة	١٨٦	تعدلت كالآتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أدخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى »
١٦١	١٨٧	على أصلها
١٦٢	١٨٨	تعدلت كالآتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي

المادة ٢٤٥ — هي المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في عبارتها الفرنسية قصد به إزالة لبس فيها . فان هذه المادة تعاقب على الضرب الذي يقع « بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من شخص أو أكثر ضمن عصابة أو تجمهر ، ولف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء » ويشمل العقاب في هذه الحالة جميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . وقد استقر قضاء محكمة القضا والأبرام على أن « التوافق » معناه « قيام فكرة الأجرام بعينها عند كل من المتهمين أي توافر خواطرم على الأجرام واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا إلى ما تتجه إليه خواطمر سائر أهل فريقه من تعمد إيقاع الأذى بالجنى عليه فهو لا يستوجب سبق اصرار أو اتفاق على الضرب »

ونظراً لأن النص الفرنسي للمادة ٢٠٧ المذكورة جاء فيه لفظ (accord) مقابل لفظ « توافق » في النص العربي وهذا اللفظ الفرنسي قد يؤدي إلى اللبس إذ قد يفهم منه وجوب اتفاق المتهمين على الضرب مع أنه يكفي توافق خواطرم على ذلك كما تقدم بيانه فقد أبدلت في النص الفرنسي عبارة (agissant de commun accord) بعبارة (agissant dans le même but)

المادة ٢٤٤ — هي المادة ٢٠٨ من قانون ١٩٠٤ التي تعاقب على الجرح خطأ وقد رفع فيها الحد الأقصى لعقوبة الحبس إلى ستة أشهر لأنه لوحظ في العمل أن الحد الأقصى للحبس المنصوص

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٦٣.	١٨٩	<p>جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً للغير، إذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تذكر السلم العام أو أن تلحق ضرراً بالمصلحة العامة »</p> <p>على أصلها مع حذف كلمة « فقط » بعد كلمة « العقوبتين » وتغيير كلمة « من قانون العقوبات » بعبارة « من هذا القانون » وتعديل الفقرة الثانية كالآتى :</p> <p>« ولا عقاب على مجرد نشر موضوع الشكوى أو على مجرد نشر الحكم . ومع ذلك ففى الدعاوى التى لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكى أو بأذنه »</p>

عليه فى المادة ٢٠٨ المذكورة (وهو شهران) لا يكفى فى الأحوال التى يكون فيها الخطأ جسيماً أو التى يتعدد فيها المجنى عليهم .

ألغيت المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ لأن ما نصت عليه من أن الدية يصير تقديرها والحكم بها شرعاً فى الأحوال التى تجوز فيها بدون إخلال بالعقوبات المدونة فى القانون هو امر لا يحتاج إلى نص .

الباب الثانى — الحريق عمداً

المادة ٢٥٨ — هى المادة ٢٢٣ مكررة من قانون سنة ١٩٠٤ المعدلة بالقانون رقم ٩٣ الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ . وقد رأتى أن يضاف فى آخر الفقرة الثانية منها بعد لفظ « الأعدام » « أو الاشتغال الشاقة المؤبدة » حتى يكون حكم هذه الفقرة متفقاً مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٠ التى تنص على حالة مماثلة .

الباب الثالث — إسقاط الحوامل ... الخ

المادة ٢٦٣ — هى المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إضافة القوابل الى الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب صفتهم . وكانت المادة ٢٢٧ تنص على الأطباء والجراحين والصيدالة فقط . فأضاف اليهم المشروع القوابل لأن اشتغالهم بالتوليد يؤهلهم لمعرفة وسائل الإسقاط

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٦٤	١٩٠	على أصلها مع إضافة عبارة « فى غير الدعاوى التى تقع فى حكم المادة السابقة » فى صدر المادة وتغيير رقم المادة ١٤٨ بالمادة ١٧١
١٦٥	١٩١	على أصلها
١٦٥ مكررة	١٩٢	» »
١٦٥ ثالثة	١٩٣	تعديلت كالآتى : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها إذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم إذا كان قاضى التحقيق قد أمر بجعل التحقيق سرىاً أو إذا كانت النيابة العمومية قد حظرت إذاعة شئ عنه مراعاة لاحقاق الحق أو للآداب أو لظهور الحقيقة »
١٦٦	١٩٤	على أصلها
١٦٦ مكررة	١٩٥	» »
١٦٦ ثالثة	١٩٦	على أصلها مع حذف جملة (ومحاكمته أمام المحاكم المصرية)

والدلالة عليها أو استعمالها . وقد أضاف الشارع الفرنسى أيضا القوابل الى المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الفرنسى بمقتضى القانون الصادر فى ٢٧ مارس ١٩٢٣

المادة ٢٦٤ — هذه المادة هى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تنص على أنه لا عقاب على الشروع فى الاسقاط وقد سلخت من المادة ٢٢٧ وجعلت مادة مستقلة لاختلاف الحكمين فيها

الباب الرابع — هتك العرض وافساد الأخلاق

المادة ٢٧٠ — هى المادة ٢٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع رفع السن الى ٢١ سنة وهوسن الرشد بمقتضى قانون ترتيب المجالس الحسنية .

المادة ٢٧٢ — هى مادة جديدة أضيفت الى قانون العقوبات لمعاقبة القوادين الذين يعولون فى رزقهم كله أو بعضه على ما تكسبه النسوة من الدعارة لأن قانون سنة ١٩٠٤ لم يكن فيه نص يعاقب على ذلك مع خطورته

والنص الجديد مأخوذ من المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات الايطالى ،

المادة ٢٧٤ — هى المادة ٢٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ التى تنص على عقاب المرأة الزانية وقد أضيفت عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس حتى يكون للقاضى حق اختيار إحدى العقوبتين

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٦٦ خامسة	١٩٧	على أصلها
١٦٧	١٩٨	» »
١٦٧ مكررة	١٩٩	تعدلت كالآتي : « إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأكثر ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الأمر بأية طريقة من طرق الطعن .
		فاذا كانت موالة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجench أو إلى محكمة الجنائيات يطلب أمر التعطيل من محكمة الجench أو من محكمة الجنائيات على حسب الأحوال

تبعاً لظروف الدعوى

المادة ٢٧٧ - هي المادة ٢٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب الزاني وقد عدلت العقوبة فيها

تبعاً لتعديل المادة السابقة .

الباب الخامس - القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق

وسرقة الأطفال وخطف البنات وهجر العائلة

المادة ٢٩٣ - هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب للمعاقبة على جريمة هجر العائلة . وهي

جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة وقد أدخلت في بلجيكا بالقانون الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩١٢ وفي فرنسا بالقانونين الصادرين في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ وفي إيطاليا بقانون العقوبات الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

والنص الجديد يعاقب كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع

ولما كانت هذه الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر في الروابط العائلية فقد رئي تعليق المحاكمة

فيها على شكوى صاحب الشأن .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
١٦٨ (ق ٩٧ سنة ١٩٣١ و ق ٣٥ سنة ١٩٣٢)	٢٠٠	ويجوز إصدار أمر التعطيل كلما عادت الجريمة إلى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه ويبطل فعل أمر التعطيل إذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه لأقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة تعديت كالاتي: — «إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسؤول أو الناشر أو صاحب الجريدة في جناية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٣٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة في الأحوال الأخرى. فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها.

ويترتب على ذلك أن يكون لصاحب الشأن بعد تبليغه عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى مادامت لم تنته بحكم نهائي، وترتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية

وقد فتح المشروع للمحكوم عليه باب الخلاص من العقوبة حتى بعد أن يصبح الحكم الصادر بها نهائيا فص على أنه إذا أدى ما تجب في ذمته أو قدم كفيلًا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة.

الباب السادس — شهادة الزور واليمين الكاذبة

المادة ٢٢٩ — هي المادة ٢٥٨ مكررة التي أضيفت إلى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٧٧ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ ونظراً لأهمية عمل المترجمين رثى ضماناً لقيامهم بهذا العمل على الوجه المطلوب تهديدهم بالعقاب إذا أغلوا عن قصد بواجب الأمانة أسوة بالخبراء.

الباب السابع — في القذف والسب وإفشاء الأسرار

تمشيا مع التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وللأسباب عينها أدخلت في هذا الباب القواعد الجديدة الآتية :

المادة ٣٠٦ — رفع الحد الأقصى للعقوبة في النص الجديد واستغنى عن عبارة « عيب معين » اكتفاء بعبارة « خدشا للشرف أو الاعتبار »

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		وإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة تساوى مدة العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .
١٦٩	٢٠١	وإذا حكم بالعقوبة مرة ثالثة في جريمة مما ذكر بالفقرة الثانية وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الثانى وجب تعطيل الجريدة مدة تساوى المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى على أصلها مع استبدال صدر المادة كالآتى :- « إذا ألقى أحد رجال الدين » بدلا من « إذا ألقى أحد رؤساء الديانات » وإضافة « أو فى مرسوم » بعد كلمة قانون وحذف « أو فى امر صادر من الحضرة الخديوية »
		الباب الخامس عشر — المسكوكات الزيوف والمزورة
١٧٠	٢٠٢	على أصلها
١٧١	٢٠٣	» »
١٧٢	٢٠٤	» »
١٧٣	٢٠٥	» » مع تغيير رقمى ١٧٠ و ١٧١ برقمى ٢٠٢ و ٢٠٣

المادة ٣٠٧ — هذه المادة لم تكن موجودة فى التشريع القديم وقد نصت على أنه إذا كانت الجرائم المشار إليها فى المواد من ١٨٣ إلى ١٨٧ و ٣٠٥ و ٣٠٨ قد ارتكبت بطريق النشر فى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والتقصوى للعرامة إلى ضعفها . وفى حالة السب فى حق أحد الأفراد التى لم ينص فيها على حد أدنى جعل هذا الحد عشرين جنيا .

وبدئى أن ارتكاب هذه الجرائم بطريق النشر فى الجرائد والمطبوعات بعد التفكير والنزوى يجعل لها من الخطورة مالا يكون لها إذا وقعت بمجرد القول فى الشوارع أو غيرها من المحلات العامة فى وقت غضب أو على أثر استفزاز خصوصا إذا كانت الألفاظ التى تكونها مما يرد عادة على السنة العامة .

ومن جانب آخر فإن حملات السب أو القذف فى الصحف قد يتخذها بعض من لا خلاق لهم سبيلا للكسب أو غيره من الأغراض الشخصية . لذلك يكون تشديد عقوبة الغرامة فى هذه الحالة له ما يبرره

المادة ٣٠٨ — يعتبر التشريع الحاضر « الطعن فى الأعراض » ظرفا مشددا للقذف والسب . وقد كانت كلمة « الأعراض » مترجمة فى النص الفرنسى بعبارة معناها الحرفى « شرف العائلات » فكانت المقابلة بين الأصل والترجمة مثارا لبعض الشكوك فى مدلول المعنى المقصود كما كانت مثارا لتأويلات مختلفة . والواقع أنه إذا كان معنى العرض اصطلاحا لا يتناول إلا ما يتصل بالأمور

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		الباب السادس عشر — <u>التزوير</u>
١٧٤	٢٠٦	على أصلها واستبدلت كلمات « فرمان أو أمر عال — ختم الحكومة أو ولي الأمر » بما يقابلها في المادة الجديدة وهي « أمر ملكي أو قانون أو مرسوم » — « خاتم الدولة أو امضاء الملك أو ختمه »
١٧٥ — ١٨٥	٢٠٧ — ٢١٧	على أصلها
١٨٥ مكررة (بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٣)	٢١٨	» »
١٨٦ — ١٩٠	٢١٩ — ٢٢٣	» »
١٩١ (ق ١٧ سنة ١٩٣٣)	٢٢٤	عدلت كالآتي : — « لا تسرى أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة » .

الجنسية فان عبارة « شرف العائلات » تتضمن فضلا عن العرض كل ما يمت إلى الشرف من النواحي الأخرى

لذلك رثى توحيدا للعبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الاعراض وسمعة العائلات من جهة أخرى أن تعدل عبارة « طعنا في الأعراض » في النص العربي بعبارة « طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات » وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » حماية عرض المرأة والرجل على السواء لأن النص القديم كان محلا لتفسير يقصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة « أو خدشا لسمعة العائلات » حماية العائلات مما يخدش سمعتها ولو كان موجها إلى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلا بالعرض أم بغيره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روعي في ذلك كله ضرورة وضع حدا لاستهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها في الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات لنهش أعراضهم وإيذائهم في شرفهم وكرامتهم والاساءة إلى سمعتهم لأغراض شخصية دنيئة .

وقد نقل النص العربي الجديد إلى النص الفرنسي بالعبارة المقابلة له .

وقد جمعت المادة ٣٠٨ في نص واحد حكيم منفصلين وردا في القانون القديم بشأن القذف والسب وجعل تطبيق هذا الظرف المشدد شاملا لبعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
المادة الأولى من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣	٢٢٥ جديدة	« تعتبر بصمة الأصبع كالامضاء في تطبيق أحكام هذا الباب »
	٢٢٦	« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر في اجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة بأخذ الأعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يحبل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الأعلام على أساس هذه الأقوال . ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاماً بتحقيق الوفاة والوراثه ضبط على الوجه المين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك »
المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣	٢٢٧	« يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانوناً لضبط عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم لها أوراقا كذلك

وللأسباب عينها التي تبرر النص الجديد للمادة ٣٠٩ رثى أنه اذا وقعت الجريمة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب ألا يقل الحد الأدنى للحبس عن ستة شهور وللغرامة عن نصف الحد الأقصى .

الباب العاشر — النصب وخيانة الأمانة

المادة ٣٣٩ - هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يعطى شيكا لا يقابله رصيد بنى بقيمته وقد كان من المتعذر قانونا إدخال هذا الفعل فى مادة النصب . والنص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسى (المادة ٤٥٢) وهو يعاقب معطى الشيك فى الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كان الشيك الذى أعطاه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . فلا يكفى أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فوق ذلك أن يكون قابلا للسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه (ثانيا) إذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك . (ثالثا) إذا سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا ينفى بقيمة الشيك (رابعا) إذا أمر البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته ويشترط للعقاب فى كل هذه الأحوال أن يكون المتهم عالما بأن الرصيد لا ينفى بقيمة الشيك .

وزير الحقانية

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق . ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .
		الباب السابع عشر — الاتجار في الأشياء الممنوعة وتقايد علامات البوستة والتفرفات
١٩٢ و ١٩٣	٢٢٨ و ٢٢٩	على أصالهما
		الكتاب الثالث
		الجنايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس
		الباب الأول — القتل والجرح والضرب
١٩٤ — ٢٠٠	٢٣٠ — ٢٣٦	على أصلها

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب عن مشروع قانون العقوبات

أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسته ١٤ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع هذا القانون فبحثه في
جلساتها المنعقدة في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ صباحا ومساء ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الاستاذ
المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية .

وتشرف اللجنة بعرض نتيجة بحثها مشروع هذا القانون فيما يلى :

كان من نتائج اتفاقية مونترو أن سلت الدول المتعاقدة لمصر بمخضوع الأجانب للتشريع المصرى
وأن يستمر بقاء المحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ على أن تنظم في خلال فترة
الانتقال بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الملحق نصها باتفاقية مونترو .

وبناء على ذلك أصبح من حق الحكومة المصرية إصدار تشريع يسرى على الأجانب ، فوضعت
مشروع قانون تحقيق الجنايات ليعمل به أمام المحاكم المختلطة (وقد أقره مجلس النواب بجلسته ٢٠
يولييه سنة ١٩٣٧) ثم أتبعته بمشروع قانون العقوبات الذى رأت أن تكون أحكامه سارية على
المصريين والأجانب على السواء وأن يعمل به أمام المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية معا من يوم ١٥
أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٢٠١	٢٣٧	على أصلها مع إحلال المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦
٢٠٢	٢٣٨	على أصلها مع تعديل فى العقوبة فأصبحت كالآتى : « يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى »
٢٠٣ — ٢٠٦	٢٣٩ — ٢٤٢	على أصلها
٢٠٧	٢٤٣	« مع إحلال المادتين ٢٤١ و ٢٤٢
٢٠٨	٢٤٤	عدلت العقوبة كالآتى : « بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية »
٢٠٩ — ٢١٥	٢٤٥ — ٢٥١	على أصلها ومع إحلال المادتين ٣٨٧ و ٣٨٩ المادة ٣٨٩
٢١٦		فقرة أولى وثالثة « بآخر المادة ٢٤٦ ألغيت
		الباب الثانى — الحريق عمدا
٢١٧	٢٥٢	على أصلها مع جعل نص العقوبة هكذا « ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة »
		على أصلها

من أجل هذا كان لزاما عليها الرجوع إلى قانون العقوبات الأهلى الحالى لتعرف ما إذا كان بحالته الراهنة صالحا للعمل به أمام السلطتين المذكورتين أم أنه يجب إدخال تعديلات عليه أو وضع تشريع جديد من أساسه .

ولما كان قانون العقوبات الأهلى الحالى يضارع أحدث القوانين العصرية فضلا عن تمثيه مع العادات والأخلاق القومية ومسايرته للتشريعات الحديثة ونعقب خطى الإصلاح فلا يجد مبدأ صالحا إلا وأخذ به وكان الشارع المصرى فى عنايته بإصلاح القانون إذا وقع خلاف بين المحاكم على أمر عنى بتقرير المسألة واضحة حتى يزول الخلاف ويرتفع اللبس . وكلما وجد نصا يتنافر مع الأخلاق الفاضلة اهتم بتقريره اليها ، لذلك كان حقا على الحكومة أن تتخذ أساسا لمشروع قانون العقوبات الجديد . وقد انتهزت الحكومة هذه الفرصة السانحة لإدخال تعديلات جديدة عليه إلمتها تطورات الحوادث وما استحدثته العلم الجنائى من قواعد ومبادئ جديدة ليكون مضارعا لأحدث القوانين الجنائية .

ولما كان القانون الحالى فى جملة صالحا للعمل به أمام المحاكم المختلطة لم تحتج يد الإصلاح إلى كثير من التعديل والتبديل وبقي الأصل فى جملة على حاله وعدلت طائفة قليلة من أحكامه كما تناول المشروع بعض تعديلات جوهرية استلزمها تطور العلم الجنائى الحديث .

فمن التعديلات الجوهرية التى أدخلت على هذا القانون أن ألغى النص القديم الذى كان موجوداً

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
٢١٨ و ٢١٩	٢٥٣ و ٢٥٤	على أصلها
٢٢٠ مدلة بق ١٣ لسنة ١٩٣٣	٢٥٥	» »
٢٢١ و ٢٢٢	٢٥٦ و ٢٥٧	» »
٢٢٣ (١٣ لسنة ١٩٣٣)	٢٥٨	على أصلها وأضيف فقط فى الفقرة الثانية منها بعد لفظ «الاعدام» عبارة «أو الاشغال الشاقة المؤبدة»
	٢٥٩ (جديدة)	«فى الاحوال المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٥٥ إذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من الحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة الحبس» الباب الثالث - إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشربة والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة
٢٢٤ - ٢٢٩	٢٦٠ - ٢٦٦	على أصلها مع اضافة كلمة «أو قابلة» فى المادة ٢٦٣ وجعل المواد الجديدة بالمادة ٢٦٥ منها : ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢

فى المواد الثلاث الاولى من القانون التى تستثنى من الخضوع لقضاء المحاكم المصرية «الأجانب الذين لم يكونوا خاضعين إذ ذاك لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية» إذ أصبح هذا الاستثناء لا محل له بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وسلمت الدول ذوات الامتيازات لمصر بخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها .

وقد عنى المشروع بادخال تعديلات هامة على باب «المجرمين الأحداث» فألغى التأديب الجسمى الذى لم يكن له نظير فى الشرائع الأجنبية ، اللهم إلا فى القانون الانجليزى .

واتبع مبدأ عدم الحكم على الصغير من سن ٧ إلى ١٢ سنة بالعقوبات العادية ، ورأى أن تتخذ فى شأنه وسائل الاصلاح والتأديب لأنه فى مثل هذه السن يكون قابلا للاصلاح والتأديب ، فضلا عما يتعرض له من الخطر الاخلاقى بوضعه فى السجن بين المجرمين . إلى غير ذلك من الأحكام التى حوّاها هذا الباب مما لوحظ فيه مصلحة الصغير والعمل على إصلاحه وفى الرجوع إلى النصوص الجديدة ما يقنع بفائدة هذا التعديل وصلاحيته . كما أدخل المشروع تعديلات جوهرية على باب «تعليق تنفيذ الأحكام على شرط» فنص على شروط إيقاف التنفيذ وسلطة المحكمة فيه وإجراءاته وإلغاء الإيقاف .

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		<u>الباب الرابع - هتك العرض وإفساد الأخلاق</u>
٢٣٠	٢٦٧	على أصلها
٢٣١ (٢٩٢ سنة ١٩٢٢)	٢٦٨	» »
٢٣٢ (٢٩٢ سنة ١٩٢٢)	٢٦٩	تعديلت فيما يتعلق برفع السن فأصبح ثمانى عشرة سنة بدلا من ١٦ سنة
٢٣٣	٢٧٠	تعديلت فيما يتعلق برفع السن فأصبح « الحادية والعشرين »
٢٣٤	٢٧١	على أصلها مع تعديل المادة ٢٣٠ بالمادة ٢٦٧
	٢٧٢	« كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على مائكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس » (جديدة)
٢٣٥	٢٧٣	على أصلها مع ذكر المادة الجديدة
٢٣٦	٢٧٤	على أصلها
٢٣٧	٢٧٥	تعديلت كالآتى « ويماقب أيضا بتلك المرأة بنفس العقوبة »
٢٣٨	٢٧٦	على أصلها
٢٣٩	٢٧٧	تعديلت كالآتى - « كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه

وأضاف إلى باب التزوير مادة جديدة « ٢٢٧ » تقضى باعتبار بصمة الأصبع كالأصبع فى تطبيق أحكام التزوير أدى إلى إضافتها شيوخ هذا النوع من التزوير فى مصر . وقد استند فى ذلك على حكم محكمة النقض والابرام المصرية التى اعتبرت هذا الفعل تزويراً ، إذ رأت بحق أن من يصم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب هذه البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر . والاتحال طريقة من طرق التزوير المادى .

وقد عنى المشروع بجرائم السب والقذف خصوصا ما يقع منها بواسطة المطبوعات إذ انتشر هذا النوع انتشاراً دلى على استهتار بعض الصحف والمجلات وخوضها فى الشؤون الخاصة للأفراد والعائلات والتعريض بسمعتهم وإيذائهم فى شرفهم والاساءة اليهم لغير غرض شريف ، فكان حتما على الشارع المصرى أن يعمل لاستئصال جرثومة هذا الداء ويضع له العلاج الواقى ليقى الأمة من شروره وليحمى الأخلاق من التدهور . ولا يتسنى ذلك إلا برفع العقوبات المقررة فى القانون الحالى إلى الدرجة التى تتناسب مع الجريمة ودرجة وقعها فى النفوس .

وقد أضاف المشروع أحكاما جديدة تكفلت المذكرة الإيضاحية ببيانها .

وكما سبق أن تقدم حضرة النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان بمشروع قانون بمعاقة من يعطى شيكا مع علمه بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملحوظات
٢٤٠ و ٢٤١	٢٧٨ و ٢٧٩	هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور « على أصاها
٢٤٢ — ٢٤٩	٢٨٠ — ٢٨٧	الباب الخامس — القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وسرقة الأطفال وخطف البنات
٢٥٠ — ٢٥٣ مكرره (١٩٣٢ سنة ١٩٣٢)	٢٨٨ — ٢٩٢	على أصلها
	٢٩٣ (جديدة)	« كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ يدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجرة حضاية أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع عليه الدعوى إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن

كل الرصيد أو بعضه بعد إعطاء الشيك بحيث يصبح الباقي لا يبق بقية الشيك أو بعضه بعد إعطاء الشيك بحيث يصبح الباقي لا يبق بقية الشيك أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع . وقد ورد في مشروع قانون العقوبات نص يحقق الغرض الذي رمى إليه حضرة النائب المحترم باقتراحه . ولما أن كانت هذه الأحوال كثيرة الوقوع وكان من المتعذر قانونا تطبيق مادة النصب على هذه الأفعال فقد رعى الأخذ بهذا النص وإقراره خصوصا أنه مقتبس من التعديل الذي أدخله المشرع الفرنسى فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ على مشروع قانون العقوبات الفرنسى (مادة ٤٥٢) استعرضت لجنة الحفائية مشروع القانون المعروض عليها وبعد أن توافرت على دراسته دراسة وافية أقرته إلا مادة واحدة وهى المادة (٥٦) فألغتها لأن المشروع علق إيقاف التنفيذ على دفع المحكوم عليه التضمينات المالية المقضى بها لمن أصابه ضرر من الجريمة وفى ذلك خلط بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة ولا يجوز أن يعلق إيقاف تنفيذ حكم على دفع التضمينات ، لأن للمحكوم له طريقا آخر رسمه القانون للحصول عليها ، خصوصا لأن إيقاف التنفيذ له حكمة خاصة ، فاتباع الطريق الذى رسمته المادة (٥٦) يخالف الحكمة التى قصدتها المشروع لتكون أساسا للحكم بإيقاف التنفيذ ولم يتناول التعديل سوى إلغاء أو تعديل بعض فقرات من مواد قليلة .

بم اللجنة تشرف بغرض نتيجة بحثها على المجلس رجاء الموافقة على مشروع القانون كما أقرته اللجنة .

سكرتير اللجنة — عبد الحميد عبد الحق رئيس اللجنة — على حسين

رقم المادة القديمة	رقم المادة الجديدة	ملاحظات
		هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد عن سنة وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجبده في ذمته أو قدم كفيلاً يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة «
		<u>الباب السادس — شهادة الزور واليمين الكاذبة</u>
٢٥٨ — ٢٥٤	٢٩٨ — ٢٩٤	على أصلها
٢٥٨ مكررة بقانون رقم ٧٧ سنة ١٩٣٣	٢٩٩	» »
٢٥٩ و ٢٦٠	٣٠٠ و ٣٠١	على أصلهما
		<u>الباب السابع — القذف والسب وإفشاء الأسرار</u>
٢٦١ } ق ٩٧ سنة ١٩٣١	٣٠٢	على أصلها مع الإشارة إلى المادة ١٧١
٢٦٢ }	٣٠٣	على أصلها مع حذف الفقرة الثانية منها
٢٦٣ و ٢٦٤	٣٠٤ و ٣٠٥	على أصلهما
٢٦٥ (ق ٣٥ سنة ١٩٣٢)	٣٠٦	تعديت كالآتي :- « كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين «
	٣٠٧ (جديدة)	« إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها ولم يحز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيهاً «
	٣٠٨ (جديدة)	« إذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبينة في المواد ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧

ملاحظات	رقم المادة الجديدة	رقم المادة القديمة
على أن لا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور »		
تعدلت كالآتي : « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥ و ٣٠٦، ٣٠٨ على ما يسنده أحد الخصام في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية »	٣٠٩	٢٦٦
على أصلها .	٣١٠	٢٦٧
الباب الثامن — السرقة والاغتصاب		
على أصلها	٣٢٧—٣١١	٢٨٤—٢٦٨
الباب التاسع — التفالس		
على أصلها	٣٣٥ و ٣٢٨	٢٩٢ و ٢٨٥
الباب العاشر — النصب وخيانة الأمانة		
على أصلها	٣٣٦	٢٩٣
« يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يني بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » على أصلها مع جعل السن الحادية والعشرين سنة كاملة	٣٣٧ (جديدة)	
على أصلها	٣٣٨	٢٩٤
» »	٣٣٩	٢٩٤ مكررة
	٣٤٣ — ٣٤٠	(ق ١٠ سنة ١٩١٢)
الباب الحادي عشر — تعطيل المزادات والغش الذي يحصل في المعاملات التجارية		٢٩٨ — ٢٩٥
على أصلها	٣٥١ — ٣٤٤	٢٩٩ — ٣٠٦

ملاحظات	رقم المادة الجديدة	رقم المادة القديمة
الباب الثاني عشر — ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء <u>بالنمرة المعروفة باللوتيرى</u>		
على أصلها	٣٥٣ — ٣٥٢	٣٠٨ — ٣٠٧
الباب الثالث عشر — التخريب والتعذيب والاتلاف		
على أصلها مع الإشارة في المادة ٣٥٧ إلى المادة ٣٥٥	٣٦٠ — ٣٥٤	٣١٥ — ٣٠٩
على أصلها مع حذف الفقرة الأخيرة من المادة القديمة	٣٦١	٣١٦ (ق ٣٧ سنة ١٩٣٣)
على أصلها	٣٦٢	٣١٧
تعديلت كالآتي : — « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنياً ولا تزيد عن ثلثمائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحرز قنابل أو ديناميتاً أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ على هذه الجريمة »	٣٦٣	٣١٧ مكررة
على أصلها	٣٦٤ — ٣٦٨	٣٢٢ — ٣١٨
الباب الرابع عشر — انتهاك حرمة ملك الغير		
على أصلها	٣٦٩ — ٣٧٣	٣٢٧ — ٣٢٣
الباب الخامس عشر — التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة والاعتداء على حرية العمل		
على أصلها	٣٧٤ — ٣٧٥	٣٢٧ مكررة و ٣٢٧ (٣)
الكتاب الرابع — في المخالفات		
<u>المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية</u>		
على أصلها	٣٧٦	٣٢٨
ألغيت		٣٢٩

ملاحظات	رقم المادة الجديدة	رقم المادة القديمة
<u>المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية</u>		
على أصلها	٣٧٧ — ٣٨٠	٣٣٣ — ٣٣٠
<u>المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية</u>		
على أصلها	٣٨١ — ٣٨٤	٣٣٧ — ٣٣٤
<u>المخالفات المتعلقة بالآداب</u>		
على أصلها	٣٨٥	٣٣٨
<u>المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية</u>		
على أصلها	٣٨٦	٣٣٩
<u>المخالفات المتعلقة بالأموال</u>		
على أصلها	٣٨٧ — ٣٨٩	٣٤٢ — ٣٤٠
<u>المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس</u>		
على أصلها	٣٩٠	٣٤٣
<u>المخالفات المتعلقة بالأشخاص</u>		
على أصلها	٣٩١ — ٣٩٢	٣٤٥ — ٣٤٤
» »	٣٩٣ — ٣٩٤	٣٤٧ — ٣٤٦
<u>المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية</u>		
على أصلها	٣٩٥	٣٤٨

مناقشات مجلس النواب (١)

بصد مشروع قانون العقوبات

جرت المناقشات التالية بجلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ بصد المادة ٢٥ من القانون وهي :

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي أيوب — نصت الفقرة ٤ من هذه المادة على أن المحكوم عليه بعقوبة جنائية يحرم من ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ، فالحكم بعقوبة جنائية يستتبع فقدان المحكوم عليه للأهلية وللتنصرف . ومن أجل هذا وضع هذا النص . ولكننا نجد في الفقرة ٣ من هذه المادة نصا على حرمان المحكوم عليه من الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال ، أي أنه غير أهل في هذه المدة لتأدية مجرد شهادة وهي ليست من الخطر والأهمية كالتنصرف في الأموال ، فما معنى لأن يبقى الحرمان من الأهلية لأداء الشهادة مستمرا طول مدة العقوبة في حين أن الحرمان من الأهلية في التنصرف موقوف بمدة الاعتقال فقط ؟

ولم أوجه نظر حضراتكم إلى أن هناك فرقا بين مدة العقوبة ومدة الاعتقال لأنه إذا حكم على شخص بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات فإن هذه الخمس السنوات هي مدة العقوبة ، أما مدة الاعتقال فتتقص بمقدار الربع ، لأن المحكوم عليه يمكنه في السجن ثلاثة أرباع المدة فقط ، ومن هذا يتبين الفرق بين نص الفقرة وورابعا ، ونص الفقرة ووثالثا ، ولذلك أرى أن تكون مدة الحرمان الواردة في الفقرة «رابعا» مساوية لها في الفقرة «ثالثا» أي أن تكون المدة واحدة في الحالتين .

ولي ملاحظة أخرى على الفقرة «رابعا» فقد نص الجزء الأخير منها على أنه لا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بالإيصاء أو الوقف أو بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . والشخص الذي يفقد أهلية التنصرف بسبب الحكم عليه في جنائية والذي يقضى الحال بتعيين قيم عليه مفروض فيه طبعا أنه محروم من حرية التنصرف في أملاكه — ولكن الغريب هنا أن هذه الفقرة تستثنى من هذا الحرمان التنصرف بغير عوض كالإيصاء والوقف فكيف تمنعه من التنصرف بعوض بينما يتيح له الوقف والوصية ، ثم تمنعه في الوقت ذاته من الهبة وكل هذه تصرفات بغير عوض ؟ فما هو الفارق بين الحالتين ؟ إنني أرى أن يحرم المحكوم عليه من التنصرف في أملاكه بتاتا إلا بإذن من المحكمة . أما أن نتيح له الوصية والوقف بغير إذن المحكمة فهذا غير مقبول منطقيا .

قد يقال إن وجود الشخص في السجن مانع له من التنصرف بعوض اضرارا بدائنيه . فإذا كان الأمر كذلك فإن ما يقال هنا قد يقال عن كل شخص محكوم عليه بالحبس ولو في جنحة . وما دنا قد قضينا بعقوبة التبعية فمن الواجب أن يكون المحكوم عليه محروما من التنصرف بغير عوض ، واقترح تعديل نص الجزء الأول من الفقرة الثانية كالآتي :

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله سواء كان التنصرف بعوض أو بغير عوض إلا بإذن من المحكمة المدنية ،

(١) رأينا أن نكتفي من مناقشات مجلس النواب بصد قانون العقوبات على ما كان منها ذا اثر في تعديل مادة أو حذفها أو جلاء مادة من القانون امام المجلس . وقد كان مقررا للجنة الحقانية حضرة النائب المحترم السيد محمد عبد الهادي الجندی بك

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — بالنسبة للاعتراض الأول نصت الفقرة ورابعا، من المادة ٢٥ على حرمان المحكوم عليه من إدارة أشغاله الخاصة فى أمواله وأماله مدة اعتقاله، لأنه لا يمكن ولا يجوز للمحكوم عليه أن يباشر أعماله مدة اعتقاله، فيحتاج بطبيعة الحال لقيم، أما بالنسبة للحرمان من الشهادة أمام المحاكم المنصوص عليها فى الفقرة ثالثا فمدة العقوبة هى مدة عدم الأهلية سواء أكان المحكوم عليه داخل السجن أم خارجه لا يحتاج المحكوم عليه فى هذه الحالة لمباشرة شىء بنفسه أو بواسطة غيره. وهذا هو سبب التفريق بين الفقرتين ثالثا ورابعا، أما إدارة أعماله الخاصة بأمواله وأماله فإن وجوده فى السجن مانع من مباشرتها كما قلت. أما الاعتراض المنصب على جواز التصرف بالأىصاء أو الوقف فإن الحكمة فى هذا الجواز ظاهرة لأن الشىء الموصى به لا ينتقل للموصى إليه إلا بعد وفاة الموصى. فإذا حصل اضرار بالدائنين من هذه الوصية فهى بطبيعة الحال لا تسرى عليهم، وكذلك الحال فى الوقف إذامس مصلحة الدائنين. أما التصرفات بعوض ففروض أنها تتم للتهديب أو للتخلص من الدائنين. ولذلك ترك الشارع أحكامها للقانون العام. ومع ذلك فإن للمحكمة المدنية أن تأذن فى التصرف للحاجة الماسة إذا لم يكن هناك ضرر على أصحاب الشأن من الجناية التى وقعت، وفى كل الحالات لا يتأثر الدائن بالوصية أو الوقف

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — وضع المشرع الفقرة السادسة من المادة ٢٥ نقلا عن قانون العقوبات المعدل الذى صدر فى سنة ١٩٠٤ ووقت صدوره لم يكن المشرع قد أخذ بنظرية رد الاعتبار فى القوانين المصرية، ولذلك نصت الفقرة سادسا على عدم صلاحية المحكوم عليه أبدا لىكون عضوا فى الهيئات الميينة فى الفقرة الخامسة. وإطلاق النص الآن على الوجه المبين فى الفقرة سادسا مع وجود قانون رد الاعتبار فيه تعطيل لأحكام هذا القانون، لأنه إذا حكم برد اعتبار المحكوم عليه ترتب على ذلك محو أثر الحكم ثم محو أثر العقوبة التبعية. ولكن المحكوم برد إعتباره لا يستفيد من رد الاعتبار مع وجود الفقرة سادسا من المادة ٢٥ — وبما أننا وافقنا على قانون تحقيق الجنايات المختلط الذى اعترف برد الاعتبار فى المادتين ٣٥٤ و ٣٥٥ منه، فأرى أن الفقرة سادسا بنصها الحاضر تتناقض أولا مع قانون رد الاعتبار وتتناقض ثانيا مع المادتين ٣٥٤ و ٣٥٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط.

لذلك أقترح أن تضاف الى الفقرة سادسا عبارة « مالم يحكم برد اعتباره »

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — لا تتنافى الفقرة سادسا من المادة ٢٥ مطلقا مع قانون رد الاعتبار، ولا مع المادتين ٣٥٤ و ٣٥٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط، لأن المفروض أن نص الفقرة سادسا يطبق فى حالة الحكم بعقوبة الجناية. فإذا صدر حكم برد اعتبار المحكوم عليه فإن أثر الجريمة يزول ويترتب عليه زوال الأثر التبعية لها، أى أن المفهوم من الفقرة سادسا ألا يكون قد صدر حكم برد الاعتبار.

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — لا أرى حاجة للتعديل الذى اقترحه حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى، لأنه إذا صدر حكم برد الاعتبار فسيزول أثر الحكم وما لحقه من العقوبة التبعية. وتمحى سوابق المحكوم عليه. ويتمتع بكامل حقوقه.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — صدر قانون رد الاعتبار بعد قانون العقوبات الذى صدر فى سنة ١٩٠٤ فوضع الفقرة سادسا من المادة ٢٥ بشكلها الحاضر يتنافى مع قانون رد الاعتبار ، فيجب أن يكون النص صريحا
الرئيس — لحضرة النائب المحترم أن يقدم اقتراحه كتابة .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — تشير الفقرة سادسا إلى نتائج الحكم الذى يصدر ضد المحكوم عليه فى قضية جنائية طالما أن هذا الحكم قائم ، فاذا صدر الحكم برد الاعتبار انبنى عليه نحو نتائج الحكم فى الجنائية وما ترتب عليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ غالى ابراهيم — تنص الفقرة سادسا على عدم صلاحية المحكوم عليه أبدا . لأن يكون عضوا فى إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة . وكلمة « أبدا » لا معنى لها لأنها تفيد التأييد ، مع أنه اذا صدر حكم برد الاعتبار فانه يحى أثر الحكم ونتائجه . ولذلك أرى حذف كلمة « أبدا »
حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — لى كلمة تعلقيا على إجابة حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية . لقد أبدت لخصراتكم رأيي فيما يتعلق بالتوقيت الوارد فى الفقرة رابعا واقترحت أن يكون حرمان المحكوم عليه من إدارة أشغاله مدة العقوبة لامتدة الاعتقال . فكان رد حضرة ينحصر فى أن هذا الحرمان سيبه اعتقال المحكوم عليه ، لأنه متى كان معتقلا لا يستطيع إدارة أملاكه فتكون العلة التى يستند اليها من الحرمان هى الاعتقال . ويدور المعلوم مع علته وجودا وعدما كما يقولون . ولكن من الناحية الفقهية أظن أننى أكون على حق إذا قلت أن هذا التعليق خالف الصواب نوعا ، لأن الحكمة أو العلة التى دعت إلى حرمان المحكوم عليه من إدارة أملاكه ليست الاعتقال فقط وإلا كانت العلة قائمة بالنسبة لكل شخص يحكم عليه بالحبس ، ولو كان الحبس بسيطا . وإنما العلة الحقيقية هى أن هذا الحرمان عقوبة تبعية ، استلزمها عرف الشارع بصدر عقوبة جنائية عن جرم شديد . وبناء على ذلك يكون الحرمان تابعا لعقوبة الجنائية ونوعا من الجزاء على الجريمة . ومادنا بصدد مجاراته واعتبار الحرمان نوعا من أنواع الجزاء فيكون هذا الجزاء قائما مادامت العقوبة قائمة . والعقوبة هنا قائمة ولو خرج المحكوم عليه من الاعتقال . أما فيما يتعلق بالتصرفات فلا زلت أوجه نظر حضراتكم كمحام أنه لا يصح مطلقا أن يباح لأشخاص أن يتصرفوا تصرفات جائزة ، متى كان يمكن الغاء هذه التصرفات . وأرى أنه لا يصح التصرف عن طريق الوقف أو الايصاء افرضوا حضراتكم أن شخصا لم يكن له وارث واختلس أموال الحكومة ويريد أن يهرب أملاكه حتى يضيع على الحكومة حقوقها فيوصى ثم يموت بالسجن : فالوصية صحيحة طبقا للنص الحالى . ويجوز أن تجد الحكومة صعوبة فى إبطالها . فلا يصح إذن أن يقال انه يمكن إبطال تصرفات المحكوم عليه وفى الوقت نفسه نسمح له بهذا التصرف .

وإذا أردنا أن نسلم له بهذا التصرف فلماذا لا نسمح له بالتصرف فى أملاكه بعوض ؟ إن الحرمان يا حضرات النواب أساسه هنا أن الشخص المحكوم عليه بعقوبة جنائية يعتبر فى نظر القانون قد فقد أهلية التصرف أسوة بالقاصر أو المخبول أو المجنون عليه . وليس يستوى فى عرف القانون أن مجنونا عليه لعته أو محكوما عليه بعقوبة جنائية ومحرم عليه إدارة أملاكه حتى بالتأخير أو بتحصيل الربح بواسطة وكيل يسمح له فى الوقت نفسه أن يقف ما يملكه أو يوصى به وأن يكيد لدائنيه حتى تكون لهم بعد ذلك

قدرة على التقاضي ثم توفيق في النجاح ، فاذا قلنا إن شخصا فقد أهلية التصرف وجب أن نكون منطقيين ، فما دام قد فقد أهلية التصرف بعوض وجب عدلا ومنطقيا حرمانه من التصرف بغير عوض
 حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أرى أن مقالته حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب صحيح بالنسبة للوقف لأنه من غير المعقول أن يسمح للمحكوم عليه بعقوبة جنائية أن يقف أطيانه والوقف كما تعلمون له أثر مباشر وقد يكون له أثر على الدائنين لذلك أرى أن يعلق تصرف المحكوم عليه بالوقف على إذن المحكمة .

أما الأيضاء فله شأن آخر ، لأن الوصية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت فإدام أن المحكوم عليه يعمل في دائرة الشريعة الغراء أو في دائرة ما تسمح به شريعته أودياته ، فمن الجائز أن يسمح له أن يوصي أما التصرف بالوقف فإني متفق في الرأي فيه مع حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب ألا يسمح به على إطلاقه إلا باذن المحكمة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب — أوافق على تعديل اقتراحى طبقا لما أشار به معالي وزير المالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — أرى أن حكم الوقف تحكم الوصية لا ترد عليهما الأضرار التي أشار إليها حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب .

الرئيس — هل الرأي الذي أبداه معالي وزير المالية هو رأى الحكومة ؟

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — معالي وزير الحقانية يذهب لأوسع مما قلته .

حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية — أنا موافق على الرأي الذي أبداه حضرة الأستاذ المحترم على أيوب ، (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — إني معارض للرأي الذي أبداه حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب ومخالف أيضا لوجهة نظر معالي وزير الحقانية . والواقع ، يا حضرات النواب ، أن الإباحة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية أن يتصرف بالوصية أو بالوقف قد يكون لها من الفوائد الاجتماعية والعائلية ما لا يصح معه حرمانه من ذلك ، فقد يكون للرجل ابنة واحدة ويرى أن أجله قد لا يمتد إلى نهاية مدة العقوبة فيريد أن يقف أمواله على ابنته الوحيدة ، لأنه لا يريد أن تذهب لعاصب أو لقريب بعيد قد يكون معاديا له فالوقف في هذه الحالة يجب أن يباح للمحكوم عليه أما الوصية فهي تصرف مضاف إلى ما بعد الموت وليس هذا فقط بل يملك الموصى أن يرجع فيما أوصى به في أي وقت شاء فلا ضرر على أحد مطلقا من السماح للمحكوم عليه بها .

قالوا حضراتكم إن المحجور عليه لا يملك أن يقف ، فكيف يسمح للمحكوم عليه بهذا التصرف وهما في الحكم سواء ، وردى على ذلك أن المحجور عليه لسفه أولعته يجوز له أن يقف أمواله ولا يتعرض له أحد وهذا هو المأخوذ به شرعا .

ترون حضراتكم أن القانون في وضعه وصيغته الحالية احتاط لهذه الظروف التي قد يرى المحكوم عليه فيها أن أجله لا يمتد إلى ما بعد مدة العقوبة ويريد أن يعدل موارثه بالوصية أو بالوقف . أما القول بأن هذا قد يضر بدائنيه فيجب أن يستبعد من المناقشة ومن كل حساب ، لأن للدائنين الذين أضر بهم تصرف المحكوم عليه بعقوبة جنائية الحق في إبطال تصرفه ولا يصح قياس العقود

التي تصدر بغير عوض كالوصية أو الوقف بالعقود التي بعوض ، فهذه قد يتعرض فيها الدائن لصعوبات لا ثبات سوء نية المشتري أو سلامة نيته وقد تلافى الشارع ذلك بالنص على أن العوض يكون باذن المحكمة ولا يصح أن تقاس عقود العوض بعقود الوصية أو الوقف لذلك أرى الاحتفاظ بصيغة المادة كما عدلتها اللجنة .

المقرر — أعتقد أن معالى على زكى العرابى باشا ، وقد كان استاذاً لهذه المادة فى كلية الحقوق ، يذكر أن قانون العقوبات عند عرضه على الجمعية التشريعية فى سنة ١٩٠٤ كان خلواً من هذا النص فأضاف المرحوم الشيخ محمد عبده إليه القيد الخاص بالايضاء والوقف وقد دارت حول ذلك مناقشة طويلة كان مبنأها أن الايضاء هو تملك إلى مابعد الوفاة ولكل دائن أن يتبع أملاك مدينه فلا ضرر اذن على الدائنين مطلقاً من هذا التصرف وفى الامكان ابطال الوقف إذا ثبت أنه صدر اضراراً بحقوق الدائنين إلا إذا كان ريعه ينى بسداد الدين ، لذلك أرى ابقاء النص كما عدلته اللجنة .

أما فيما يتعلق بالفقرة السادسة وما أثاره بشأنها حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى فقد نصت المادة ٣٥٤ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « يترتب على إعادة الاعتبار نحو الحكم بالادانة بالنسبة للمستقبل » وفى هذا النص ما يقنع حضرة العضو المحترم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسبوطى — أرى إبقاء المادة على أصلها والحكمة فى وضع هذه المادة هى إيجاد شىء من الرقابة على تصرفات المحكوم عليه بمقوبة جنائية فقد فرض الشارع أن هذا الشخص الذى ارتكب جنائية هو فى حالة عقلية غير طبيعية أو فى حالة شاذة فأراد أن يضع رقابة على تصرفاته الضارة به أو التى تدور بين الضرر والنفع ، أما التصرفات المفروض فيها الخير أو المصلحة له فلا محل للرقابة عليها ولذلك أجاز القانون التصرفات التى لمحض الخير كالوصية والوقف ، أما التصرفات التى تدور بين النفع والضرر فإن القانون لم يمنعها كما قال الأستاذ على ايوب وإنما قيدها بقيد لأن نص المادة لا يمنع المحكوم عليه أن يبيع أو يرهن ولكنه يقول « لا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله الا بالايضاء أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية »

فالتصرفات التى يحتل فيها الضرر قد وضع عليها المشرع رقابة هى رقابة المحكمة المدنية التى من شأنها أن تراجع هذه التصرفات فإن رأت أنها فى مصلحة المحكوم عليه أو أنها لا تضره أو تضر أحداً أجازتها أما إذا رأت أن المحكوم عليه قد يضرار بتصرفه هذا أو ان هذا التصرف قد يمس شخصاً آخر أو يتعارض ومصلحة دائن فلها الحق فى أن تقضى بعدم جوازه .

وهناك فيما يختص بالتصرفات التى فى مصلحة المحكوم عليه رقابة عامة تنشأ عن الاجراءات الطويلة المعقدة التى يستلزمها انشاء الوقف .

اذ أنه يشترط فى اتمام الوقف أن يكون باسهاد شرعى . فهذه الاجراءات الطويلة التى تستتبع رقابة المحكمة الشرعية قصد منها الشارع فى الواقع اعطاء المتصرف نوعاً من المهلة للتفكير والتروى . ولهذا أرى أن المادة تميز التصرفات بعوض وإنما قيدت هذا بضرورة موافقة المحكمة الابتدائية

أما التصرفات بدون عوض أو المقصود منها وجه الخير فهذه لارقابة عليها مطلقا . وهو ما وافق عليه .
 حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — انى أخالف حضرة الزميل المحترم الأستاذ
 على أيوب فيما ذهب اليه ويخيل الى أن المسألة بعيدة كل البعد عن الآراء التي أدلى بها حضرات الزملاء .
 إذ ليست العلة في حرمان المحكوم عليه من التصرفات أنه ناقص الأهلية أو سفيه تجب حمايته أو حماية
 أهله من تآمجه سفيهه وإنما العلة في ذلك اقضاء المحكوم عليه من الهيئة الاجتماعية تحقيرا لشأنه .

وقد اتبع في تقدير أحكام السفهه والمعتوه مبدأ التفرقة بين التصرفات الضارة والدائرة بين النفع
 والضرر . وقال فقهاء الشريعة ان التصرفات النافعة نفعا محضا كقبول الهبات يجوز للسفيه قبولها
 أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فمنع من مباشرتها لأنها قد تجر على نفسه خطرا وعلى أمواله
 ضررا ، أما هنا في حالة المحكوم عليه بعقوبة جنائية فالمقصود هو تحقير شأنه وزيادة إيلامه ومنع
 تعامله مع أفراد الهيئة الاجتماعية . وفي الإيضاء لا يتعامل المحكوم عليه مع أحد مطلقا وكذلك الحال
 في الوقف ، وإنما هي تصرفات تتم بينه وبين نفسه ولا تستلزم منه الاتصال بالمجتمع أصلا .

أما القياس على الحجر فليس هذا محله . ولذلك ورد في المادة « يحرم من كذا . . . » ولم يقل
 يحجر عليه و فرق بين الحجر والحرمان ولما كانت هذه عقوبة فاني أرجو بقاء المادة على أصلها
 مادامت العلة مختلفة عنها في حالتى المحجور عليه والسفيه .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — انى أخالف حضرة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في قوله
 أن غرض المادة هو التحقير وزيادة الإيلام ، إذ أنه لا يحق للشارع أن يحقر مذنباً لأنه مذنب ،
 والذي يبدو لي صحيحاً فيما أعتقد أنه لا يجوز لشخص حكم عليه بعقوبة جنائية أن يتعامل أى نوع من
 أنواع المعاملات المدنية وهو بعيد عن الهيئة الاجتماعية إذ أنه يكون في السجن حيث يقضى عقوبة
 الجريمة التي ارتكبها وقد تكون الأشغال الشاقة وهي بطبيعة الحال لا تجعل له من الوقت أو الإرادة
 أو سلامة التقدير ما يمكنه من التعامل كباقي الناس .

ولذلك كان حقا علينا أن نقول بأنه يجب التسليم بحق المحكوم عليه في الإيضاء من غير حاجة
 لأذن المحكمة لأن الإيضاء تمليك مضاف إلى ما بعد الموت ، وهو عمل إنساني لا ضرر منه . أما
 الوقف فخكه غير هذا ، ولقد أشار الأستاذ كامل صدقي بك إلى حالة الوقف تقرب من حالة الإيضاء
 ولكنى أرجو أن يلاحظ أنه يجب التفرقة بين الحالتين ، فالوصية لا تنفذ إلا بعد سداد الديون ، فلا
 يضار الدائنون بها ، أما الوقف فقد يضر بالدائنين ، ولذلك لا يجوز استعمال هذا الحق دون إذن
 من المحكمة .

ولذا أرى أنه من حق الإنسانية أن يسمح للمحكوم عليه بالتصرف بالإيضاء مادام لا يترتب على
 ذلك اضرار بالغير ، وأما في حالة الوقف فليس الأمر كذلك . ولو أنه قد يصح أن ينشأ دون أن
 يكون من ورائه ضرر بالغير إلا أن القانون المدني أشار في بعض نصوصه إلى أن الوقف قد يلحق
 ضررا بالدائنين .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — إذا ترتب على الوقف ضرر بالدائنين
 فإنه يبطل .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — نعم يبطل ولكن هذا ينهض دليلا لنا لاعلينا ، فاذا كان للمحكمة أن تبطل هذا الوقف فيجب أن تستأذن فيه أولا . أما الوصية فليس منها ضرر على أحد .
يا حضرات النواب المحترمين : أرجو أن تلاحظوا الفرق بين حالتين الأولى حالة تصرف السجين بالبيع ، وقد لا يكون في ذلك إضرار بغيره وإنما لاحتمال حدوث الضرر رأى المشرع وجوب استئذان المحكمة فيه . أما الحالة الثانية وهي حالة الايضاء فلا احتمال فيها أن يحدث إضرار بالغير ولذا أرجو قصر التعديل الذي اقترحه الأستاذ على أيوب على الوقف وإباحة الايضاء .
حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون :

حضرات النواب المحترمين : قدمت اقتراحا وهو مماثل للاقتراح الذي قدمه حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد أيوب ، فقد بدأ لي أن المحكوم عليه في جناية — وقد يكون الحكم بالسجن المؤبد — لا يمكنه أن يتصل بغير زملائه في السجن وهم من المجرمين ، وقد يخشى أن يوصى لاحدهؤلاء المجرمين بمن سيخرجون قبله من السجن أو يقف عليه وقفا بقصد الانتقام من أقاربه ولذا رأيت أنه لا ضرر مطلقا في أن يكون التعديل عاما بحيث يؤخذ إذن المحكمة في كل تصرف سواء أكان التصرف بالايضاء أم بالوقف حتى نأمن من هذه الناحية على المحافظة على أموال المحكوم عليهم ولذا أؤيد اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازي البرقوقي — إني أوافق على رأى اللجنة فالواقع يا حضرات الزملاء المحترمين أن المقصود من سجن المحكوم عليه في عقوبة جناية هو الحد من حريته الشخصية وحرمانه كذلك من حريته في إدارة أمواله أو التصرف فيها وليس معنى هذا أن تهدر أموال المحكوم عليه وتترك نهبا مقسما بل على عكس ذلك فإن المشرع لم يقصد إلا المحافظة على أموال المحكوم عليه ، فجعل للمحكمة حق تعيين قيم عليه وإلزام هذا القيم — إذا لزم الأمر — أن يقدم حسابا للمحكمة عن إدارة أموال المحكوم عليه كلها طلبت منه ذلك . فالمشرع اذن يريد أن يحد من حرية المحكوم عليه وفي الوقت نفسه يريد المحافظة على أمواله .

يرجع الخلاف الذي قام بيننا الى ما ورد في مشروع القانون من أن المحكوم عليه يحرم من التصرف في إدارة أمواله الا بالايضاء أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة المدنية .

يا حضرات الزملاء المحترمين : لا يصح أن نحتج بأن تصرف المحكوم عليه بالايضاء أو الوقف قد يضر بمصلحة الدائنين لأن هذه تعتبر تصرفات تبرعية ولا يمكن أن تقف حائلا دون حق الدائنين لأنها تبطل من تلقاء نفسها إذا كان لدى الدائن أى مستند لاثبات صورية هذا التصرف وأن القصد منه الإضرار به . إن السبب في إباحة الحق للمحكوم عليه في التصرف في أمواله بالايضاء أو الوقف يرجع إلى أنه هو الذى يمكنه أن يزن عمله ويقدره وليس في حاجة إلى عناصر خارجية لتقدير ما إذا كان تصرفه صحيحاً أو غير صحيح ، ولكن الأمر على عكس ذلك في مسألة التصرفات التبادلية من بيع وخلافه فإنه بسبب انقطاع الصلة بينه وبين العالم خارج السجن لا يمكنه أن يقدر ما إذا كان عمله في صالحه أو في غير صالحه فهو بعيد عن الأسواق لسبب وجوده في السجن ولا يمكنه أن يعاين العقارات أو

المنقولات التي يريد شراءها . ولذا جعل المشرع للمحكمة حق الرقابة على تصرفاته . من أجل هذا أؤيد اللجنة في التعديل الذي أدخلته على المادة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — لقد أشار الأستاذ المحترم كامل صدقي بك إلى أن الوقف فيه معنى الهبة ، فليسمح لي أن أخالفه في ذلك ، لأن معنى هذا أنه إذا حصلت هبة أثناء حياة المحكوم عليه بصرح بها ، وهذا ما لم يقل به أحد ، إذ أن الهبة والعقود التبادلية وما يماثلها من التصرفات الأخرى قد منعت لأن جميع هذه التصرفات تقع أثناء حياته وقد تضر بالغير لكن الإيضاء تملك مضاف إلى ما بعد الموت . إني لأعارض ما قاله الأستاذ كامل صدقي بك — لأنني ألح في تحفيز الكلام — ولا أعارض أيضا فكرة أن الوقف قد يقصد منه وجه الخير وإنما قد يكون المقصود منه غير ذلك كأن يرغب مدين في عرقلة أعمال الدائنين فيقف أملا كه تهربا منهم ولو زنا ما ، وإني لا أقول بمنع هذا التصرف الذي قد تظهر آثاره حالا أو في المستقبل وإنما أعلق صحته على إذن المحكمة ، أما القول بأن هذا التصرف صحيح لأن فيه معنى الهبة فهذا لا يجوز الأخذ به . أما القول بأن سبب سماح الشارع بالوقف هو تعلق صحته على القيام بإجراءات طويلة يتم معظمها على يد القاضي الشرعي فإني — مع احترامي للمحكمة الشرعية — أرد على ذلك بأنه قد يكون للوقف أثره في التصرفات المدنية وهذا ما جعلني أوافق الأستاذ علي أيوب في اقتراحه بالسماح للمحكوم عليه بعقوبة جنائية أن يباشر التصرفات التي من شأنها التملك لما بعد الموت مادامت لا تضر الدائنين ، أما التصرفات الأخرى سواء أكانت بالبيع أم بالهبة أم الوقف فيجب أن نكون فيها منطقيين مع أنفسنا ومع القانون ومع المحكمة الحقيقية من القانون فنسمح بها بعد الحصول على إذن من المحكمة المدنية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ علي السيد أيوب — إن الوقف هو التصرف الذي لا أريد أن يسمح به إلا بإذن من المحكمة لأنني لم أقترح منع المحكوم عليه من الوقف بتاتا بل قصدت حداثته مشروطا بضرورة الحصول على إذن من المحكمة ولا يمكن أن ينصرف إلى الذهن أن الوقف يعمل فقط لإضرار الدائنين حتى تصح حجة القائلين بالسماح للمحكوم عليه بالوقف فقد يعمل الوقف أيضا لإضرار بالعدالة وتنكيلا بها كأن يرتكب شخص جنائية ويحكم عليه فيها بناء على شهادة زوجه أو أبنائه فلا ينبغي إذن أن نسله سلاحا يكيد لهم به في السجن بوقف أملا كه على غيرهم وربما كانوا من أعدائهم وهم في الوقت ذاته لا يستطيعون الادعاء بأنهم دائنون وليس في وسعهم أن يطلبوا إبطال الوقف أو يدعوا أن لهم عليه ديونا سابقة ، ومن هذا ترون حضراتكم أن إشراف المحكمة المدنية ضروري وواجب لا لخدمة الأشخاص والمصالح الحقة فحسب بل لخدمة العدالة ذاتها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — إن التعديل الذي اقترحه الأستاذ علي أيوب سبق أن تقدم مثيله في مشروع قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ . وقد وجد إذ ذاك من قال انه يجوز للجرم الذي أمضى حياته في السجن أن يتقرب إلى الله بالهبة أو الوقف أو الوصية لجهة خيرية أو لاية جهة يريد بها ولذلك أجاز الشارع وقتذاك الوقف والإيضاء فهل الفترة التي انقضت بين سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٣٧ حققت هذا الغرض ؟ يمكنني أن أقول كقاضٍ اشتغل بالقضاء سبعة عشر عاما إن هذا الغرض لم يتحقق بل العكس فالشخص الذي حكم عليه بعقوبة جنائية إما قاتل أو سارق وغالبا ما يلجأ

إلى الحيلة بوقف أملاكه لينتقم من ضحاياه اليتامى الذين تركهم بلا عائل . فالتعديل الذى يطلبه الأستاذ على أيوب إنما هو رجوع إلى الحقيقة والصواب وخصوصاً أننا لا نقصد حرمان المجرم من مباشرة التصرف وإنما نقيده بقيد واحد وهو اشتراط الحصول على إذن من المحكمة المدنية ولا غضاضة فى الرجوع إلى هذه المحكمة إذ أنها قد تكون مختصة بالفصل فى دعوى التعويض التى ترفع من عائلة المجرم عليه — وفى هذه الحالة يمكن للمحكمة أن تزن الأمور وأن تمنع الوقف أو الإيصال — ومن هذا ترون حضراتكم أن التعديل معقول جداً ومتماش مع العدالة .

أما القول بجواز ابطال الوقف أو الإيصال تسوية لمركز عائلة المجرم عليه إذ كيف تستطيع تلك العائلة المطالبة بابطال الوقف بعد أن تركها المجرم تنزور جوعاً . وبعدكم من السنين تبطل هذه التصرفات ؟

وقد جرت العادة بين الأهالى أنه عندما يتم تصرف من التصرفات يدخل اليأس قلوب المطالبين باطلاله فلا يقومون بأى إجراء فى هذا الشأن ولهذا كله أنضم إلى زميلى الأستاذ على أيوب وأرى أن كل تصرف يجب أن يكون باذن من المحكمة المدنية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — ليس من عادة الشارع أن يتدخل فى عواطف الناس لغير داع تقتضيه المصلحة . فالوقف والإيصال سيان هما من أعمال التبرع ومن التصرفات التى تتم دون مقابل ولا يمكن أن تتعارض مع حق أى دائن . أما قياس معالى وزير المالية الوقف بالهبة فليسمح لى معاليه بأن أقول أنه قياس مع الفارق لأن شرط الهبة أن تكون منجزة فيخرج الموهوب بما أخذ من ملك الواهب فى الحال ولا يمكن أن تصل إليها أيدي الدائنين . أما الوقف فيبقى وقفاً ويكون عرضة للإبطال فى أى وقت وللمجرد الطلب دون الحاجة إلى جهد يبذل لأنه من التصرفات التى تعمل دون مقابل . ولقد ساق حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب فى هذا الباب لحضراتكم مثلاً أراد أن يستجلب به العاطفة فقال إنه قد يحتمل أن يكون شهود الإثبات على المجرم من أهله أو ورثته ، فيلجأ إلى الانتقام منهم بأن يحرمهم ميراثه بواسطة الوقف ، وإنى أرى أن حالة كهذه لا تتحقق إلا فى القليل النادر إذ يندر أن يشهد على الشخص المتهم ذروه فيرسلوا به إلى الليمان . ولنا أن نتساءل عما يقترحه حضرة النائب المحترم عن العلاج لمثل هذه الحالة ؟

إذا خرج شخص من السجن وأراد أن يقف وقفاً يحرم به عائلته فهل يريد حضرة الزميل أن يستصدر تشريعاً يمنع به هذا الوقف ؟ ولا ضرب مثلاً آخر رجل حكم عليه بالسجن خمس سنوات ولم يكن يعتقد أن يمتد به العمر إلى نهاية هذه المدة فهل إذا خرج من سجنه بعد انقضاء ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليه يريد حضرة الزميل المحترم أن يضع تشريعاً يقضى بأن كل محكوم عليه خرج من السجن لا يصح له أن ينشئ وقفاً يحرم به من شهد من أهله ضده فى الجريمة التى حوكم من أجلها ؟ لا شك أن مثل هذه المسائل لا يصح أن تكون أساساً للتشريع فالتشريع لا يوضع إلا للمسائل العامة ولا يجدر أن يتخذ وسيلة للتحكم فى عواطف الناس .

وقد يكون هناك محكوم عليه ليس له إلا عاصب واحد وهذا العاصب من أعدائه فهل يجوز أن

تتحكم في عواطف الرجل ونمنعه من اتخاذ أى تصرف يحرم به هذا العاصب من التمتع بماله من بعده ؟
انى أعتقد ان مثل هذا التحكم غير جائز .

حضرة النائب المحترم حمد الباسل باشا - إن المسألة المعروضة على بساط البحث الآن مسألة قانونية يتبادلها رجال القانون ولست أتكلم فيها من الوجهة القانونية لأنى أعد نفسى فضوليا إذا أنا تعرضت إليها من هذه الناحية . وكل ما أريد أن أقرره أن تصرفات المسجون ليست من التصرفات المعتبرة شرعا سواء أكان ذلك أمام المحاكم أم أمام التشريع الألهى . إذ يجب لصحة التصرف أن يكون الشخص حراً طليقاً وأن يكون عاقلاً راشداً فهذا السجين يعد وهو فى سجنه منقوص الإرادة مسلوب الحرية ولهذا لا يصح أن تباح له جميع التصرفات الا باذن من المحكمة المدنية سواء أكانت تلك التصرفات كبيرة أم صغيرة بمقابل أم بغير مقابل ، وأنى أرى ذلك درءاً للشبهات لأن هؤلاء الأشخاص تنقصهم صفة رئيسية لا يتم تصرف بغيرها وهى صفة الحرية .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية - ان الاعتبار التى ذكرها سعادة حمد الباسل باشا ووصفها - تواضعاً منه - بأنها لا تمت الى البحوث القانونية بصلة هى فى نظرى اعتبارات عملية وإنى أوافق على المبدأ الذى بنيت عليه . ولكنى أخالفه فيما يتعلق بالاىضاء لأنه تملك مضاف الى ما بعد الموت وهو فى الوقت ذاته تصرف انساني ومن حق الرجل الذى يعتقد أنه سيموت فى السجن أن يتصرف فى ماله باذن من المحكمة المدنية وهذا بخلاف الحال فى الوقف كما سأبين ذلك بعد . ولقد أطلعنى الآن الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية على حكم صادر من محكمة النقض الفرنسية يمنع صراحة المحجور عليه قانونياً بحكم القانون (L'interdit légal) من الاىضاء وهذا هو الاستثناء الوحيد فى فرنسا وهناك طبعاً لا يوجد نظام الوقف كما هو عندنا . فلماذا إذن نفرق بين الاىضاء والوقف ؟ : لقد سلم حضرة كامل صدقى بك بأنه قد يكون فى بعض الأحيان ضرر من الوقف . وقال بأن الأستاذ على أيوب ضرب مثلاً بأنه قد يقف شخص كل أمواله اضراراً بوارث له شهد ضده . وهذه الحالة تخالف الوصية التى لا تنفذ الا بنسبة ثلث المال فقط . فما قولكم إذن فى شخص شهد ضد قريب له وهى حالة يقول حضرة كامل صدقى بك عنها أنها نادرة مع أننى عند ما كنت محامياً كانت عندى قضايا : لم يكن الشاهد فيها الا الزوجة أو الابن . فهذه الحالة التى يقولون أنها نادرة يجب على الشارع أن يفترضها ويتوقعها . افترضوا أن أجنبياً غنى شهد لمصلحتى ولو ظلماً وأردت مكافأته فأنشأت لمصلحته وقفا ينطوى على غبن لورثتى ودائتى ، هلا يعرض أمر هذا الوقف على المحكمة ؟ وما دام حضرة الزميل المحترم قد سلم معى أن الوقف قد يغير أثناء حياة الواقف فلنترك للمحكمة سلطة التقدير فى هذا الشأن . أما عن الوصية فهمى لا تنفذ الا بعد الموت . ومع ذلك فالمحكوم عليه لا يمكنه أن يتصرف بالوصية فى أكثر من الثلث سواء أكان فى السجن أم مطلق الحرية .

أما الوقف فقد يقصد به عمل خيرى أثناء الحياة فيكون حكمه حكم التصرفات الأخرى كالهبة والبيع والشراء وما الى ذلك فيجب أن يخضع لرأى المحكمة المدنية فإذا كان خيراً حمد القاضى للمحكوم عليه هدايته فى أنه تبرع لعمل خيرى فيجيز هذا الوقف ، أما اذا تبين له أن الغرض من الوقف

هو النكابة بالغير أو تزوير أو تأييد لشهادة زور أو اضرار بالدائنين فلا يقر له هذا التصرف ، وإذا اقتضى الأمر أن تنظر المحكمة الشرعية في بعض الحالات فلا مانع عندي أن يسمح للقاضي الشرعي في أن يبحث فيما إذا كان في هذا الوقف اضرار بالدائنين من عدمه ولو أن في هذا اخراجاً للامر عن سلطة القاضي المدني . اذن لا بد أن تكون هناك هيئة مختصة لترى ما إذا كان هذا التصرف لم يقصد به اضرار بأي إنسان ، ولا أرى مانعاً من هذا مادامنا قد سمحنا بأن يكون الامر كذلك في جميع العقود ولا استثنى من هذا الحكم سوى الوصية ، لذلك أرى أن يقتصر التعديل الذي تقدم به حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد ايوب على الوصية ، أما الوقف فثله مثل التصرفات الأخرى . الرئيس — قدم اقتراح من أكثر من عشرين عضواً باقتفال باب المناقشة ، فهل توافقون على ذلك ؟ (موافقة عامة) .

الرئيس — سيؤخذ الرأي الآن على الاقتراحات التي تقدمت من بعض حضرات النواب المحترمين بتعديلات في المادة الخامسة والعشرين بحسب ترتيبها :

(١)

اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ على ايوب نصه ،، أقترح تعديل الجزء الأول من الفقرة ،، رابعاً ،، من المادة ٢٥ على الوجه الآتي : (رابعاً) ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة العقوبة . . . الخ .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية - لا توافق وزارة الحفانية على هذا التعديل . الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح بتفضل بالوقوف ؟ (وقف اثنان) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

الرئيس — قدمت ثلاثة اقتراحات بتعديل الجزء الثاني من الفقرة الرابعة : الأول من حضرة النائب المحترم الأستاذ على ايوب ونصه : ،، أقترح أن يكون نص الجزء الثاني من الفقرة الرابعة هكذا : ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة . . . الخ ،، والثاني من حضرة النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون بالنص ذاته .

والثالث من حضرة النائب المحترم حمد الباسل باشا ونصه ،، أقترح أن تكون تصرفات المسجون كلها باذن من المحكمة المدنية ، لأنه عادم الحرية وهي ركن من أركان صحة التصرفات ،، وبما أن الاقتراحات بالتعديلات لا يجوز أن تسبب فيحسن ضم هذا الاقتراح إلى اقتراح الأستاذ على ايوب هذا ولما كانت الاقتراحات الثلاثة بمعنى واحد وهو عدم جواز تصرفات المحكوم عليه إلا باذن من المحكمة المدنية سواء في ذلك الهبة أو الوصية أو الوقف أو غيرها ، فسيؤخذ الرأي على اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد ايوب .

حضرة النائب المحترم الأستاذ على السيد ايوب - اطلب أن يؤخذ الرأي أولاً على تعديل التعديل

الرئيس - يؤخذ الرأي أولاً على التعديل الأوسع .
 حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية - اوافق على هذا الاقتراح ولا ارى سبباً للتفرقة بين الوقف والوصية لأن الوقف والوصية - في رأيي - اخطر من التصرفات الأخرى (تصفیق) .
 حضرة صاحب المعالي وزير المالية - وانا منضم لرأي زميلي حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية الرئيس - الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم الاستاذ علي السيد يتفضل بالوقوف (وقفت أغلبية) (تصفیق)

أشير إلى المادة ١٥٨ ونصها : « ١٥٨ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية مديرو الجرائد أو الرسائل الدورية أو ملتزمو طبعها إذا لقبوا في جريدتهم أو رسالتهم الدورية شخصاً بلقب أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة وهم يعلمون أنه ليس شخصاً بلقب أو برتبة أو حائزاً لذلك اللقب أو تلك الرتبة أو الوظيفة أو الصفة النيابية . »

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى - أقترح حذف المادة لأنها وضعت لظرف خاص فقد كان بعض أصحاب الجرائد في وقت من الأوقات يكرمون بعض الأفراد بأن يلقبهم باللقاب ليسوا حائزين لها مثل إسناد لقب « صاحب المعالي » للدكتور أحمد ماهر أفندى أو الأستاذ مكرم عبيد أفندى أو الأستاذ محمود فهمى النقراشى أفندى . وما دام وضع هذه المادة كان لمحاربة هؤلاء الرجال وأمثالهم ، فلا ارى حكمة لبقائها لاني لا أعرف من هو المجنى عليه في هذه المادة .

إن الرتب الممنوحة أصبحت الآن كثيرة وفي الابقاء على هذه المادة إرهاق لمديري الجرائد والكتاب لأنها تلزمهم بالبحث والتنقيب في كشوف الرتب قبل ذكر اسم أى فرد .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — بصرف النظر عن الأسباب التى أدت فيما مضى إلى وضع هذه المادة فلا نرى محلاً لحذفها لأن فى ذلك ما يفيد إباحة ما كانت تحرمه مثل حالة من يتخذ لنفسه صفة للنيابة بغير حق .

حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — أفهم أن حرمان فرد ما من لقبه يكون موجبا للمسئولية ولكن إذا قال شخص لآخر « فلان بك » فهل فى هذا ما يدعو للعقاب ؟ لقد أصبح الكل بكوات ولا يوجد « أفندى » الآن (ضحك) هل يراد من الكتاب أن يبحثوا دائماً فى كشوف الرتب والنياشين كي يكونوا بمنجى من العقاب ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — لو روعيت الدقة فى تطبيق هذه المادة لعوقب ثلاثة أرباع سكان القطر لأن كل فرد يلقب الآخر « بك » . إن حالة من يعتمد انتحال صفة النيابة أو يعتمد تلقب نفسه بلقب ليس حائزاً له . هذه الحالة لا شك أظهر فى باب تحدى القانون من أن يقول إنسان « يا زهير بك » أو « يا توفيق بك » (ضحك) ويقبل المخاطب هذا اللقب . إننا معشر الصحفيين دائماً معرضون للوقوع تحت حكم هذه المادة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الجديدى — الواقع أن الركن الأساسى لهذه الجريمة هو أن يكون الإنسان عالماً بعدم حيازة من يلقبهم بلقب أو رتبة أو صفة نيابية عامة بهذه الألقاب والصفات العامة

وإن لم يتوفر ركن العلم فلا عقاب . ولا شك أن إثبات العلم أمر من الصعوبة بمكان فإذا قال شخص انه لا يعلم ولم يقدم دليل على علمه فلا سبيل إلى تطبيق هذه المادة . وعلى ذلك يمكن القول بأن تطبيقها نادر جدا .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ وظل قانون العقوبات يطبق من ذلك الحين إلى أن وضعت هذه المادة فلم تكن هناك حاجة إليها وإنما كان وضعها لظروف خاصة . إن منح الرتب غير مقصور على مصر وكانت تركيا تصدر هذه الرتب ذاتها ومع ذلك لم تسن تشريعا كهذا ، وأعتقد أن في بقاء هذه المادة احراجا كبيرا واعترافا منا بحالة كنا نألم منها كثيرا

لذلك أنضم الى حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى في اقتراحه حذف المادة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — عند ما يطلب من المجلس الموقر أن يرفض الموافقة على هذه المادة رفضا باتا ، إنما يطلب اليه ذلك تثبيتا لقاعدة من أسس قواعد التشريع : تلك هي أن التشريع لا يوضع من أجل حادثة فردية ، ولا يصح وضعه ليمس أشخاصا بذواتهم ، بل يوضع تأييدا لقواعد عامة وصيانة للصالح العام والمادة التي نحن بصدها إنما وضعت على أساس شخصى صرف ، فلا أعتقد مطلقا أن طلب حذفها يحتاج الى وقت طويل .

هذا ، وقد أشار حضرة الزميل المحترم الأستاذ أمين والى إلى أن المحاكم المصرية قطعت شوطا طويلا بعد وضع قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ والقانون المدنى أيضا ، فلم يجد الوسط المصرى أنه في حاجة الى وضع تشريع كهذا الذى أشارت اليه المادة ، ولكن لما جاءت الظروف الاستثنائية وأريد جعل القانون سلاحا فى الخصومات السياسية والمباراة الحزبية ، وضعت هذه المادة . فان لم تقضوا عليها لذاتها وجب أن تقضوا عليها محوا للذكريات السيئة التي تثيرها فى ثنائياها . (تصفيق حاد)

حضرة الأستاذ المحترم وكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — بعد المناقشات التي دارت حول هذه المادة تفوض الحكومة الرأى للمجلس (تصفيق)

الرئيس : — لدى اقتراح من حضرتى النائبين المحترمين الأستاذ زهير صبرى والأستاذ محمد أمين والى ونصه :

« نقتراح حذف المادة (١٥٨) »

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

(وقفت أغلبية)

الرئيس — إذن بعد أن قرر المجلس حذف هذه المادة يصبح رقم المادة التي تليها (١٥٨)

بدلا من (١٦٠) .

أشير الى المادة ٢٧٤ ونصها :

« ٢٧٤ — المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت ، ،

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية - تقترح الحكومة تعديل هذه المادة بحذف العبارة الآتية منها « أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا » .

المقرر - توافق اللجنة على هذا التعديل . (تصفيق)

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية - روعى فى هذا التعديل أن القوانين فى البلاد الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وإسبانيا كلها تعاقب على هذه الجريمة بالحبس فقط حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسىوطى - مع موافقتى على هذا التعديل ومع رغبتى فى تشديد العقوبة أرجو أن تضاف إلى المادة الفقرة الآتية، ومع سقوط حقوقها الشرعية ، حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية - لا يتعرض قانون العقوبات لمثل هذه المسائل الشرعية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسىوطى - أردت من إضافة هذه الفقرة أن تشعر المرأة الزانية أن هناك عقوبة أشد من الحبس وهى سقوط حقوقها الشرعية ، تحول دون رفعها دعوى مدنية بمطالبة زوجها بمؤخر صداقها ولا مانع من أن تقوم المحاكم الشرعية بتطبيق نصوص قانون العقوبات .

المقرر - هذه المسألة لها قيود أخرى شرعية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل حسن الأسىوطى - لا أرى معنى لأن يحكم على امرأة فى جريمة زنا بعقوبة ثم تطالب زوجها فى الوقت نفسه بمؤخر صداقها وبنفقة شرعية . حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية - هذه مسألة متروكة لمحاكم الأحوال الشخصية لتفصل فيها فى حدود القوانين التى تطبقها .

حضرة النائب المحترم محمد قرقى بك - أشكر للحكومة اقتراحها حذف الغرامة الواردة فى هذه لأن تشديد العقوبة هنا مستحب ، ولكن لى اعتراض على الجزء الأخير منها ونصه « ولكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها له كما كانت » فلو أن انسانا قتل آخر وجاء أهل القتيل ونزلوا عن الدعوى فهل ينزل الحاكم عنها ؟ كلا ربما يكون نزول أهل القتيل مخففا للتعويض فقط فاعطاء الزوج حق وقف تنفيذ الحكم غير مقبول لأن هذا حق الله فى أرضه وحق الفضيلة والأخلاق التى يجب المحافظة عليها . لا أفهم معنى لأن يؤخذ برأى الزوج الذى هبطت حرارة دمه إلى درجة الصفر حتى يرضى بزنا زوجته عن طيب خاطر وقبل وقف تنفيذ الحكم الصادر عليها . ان هذا مفسدة للأخلاق لذلك أرجو أن يسلب هذا الحق من الزوج

حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب - حضرات النواب المحترمين :

اسمحوا لى أن اعارض اقتراح الحكومة الخاص بحذف النص على الغرامة .

يجب يا حضرات النواب ان يترك للقاضى أوسع مدى من الحرية فى تقدير العقوبة إذ المرأة تخطئ كما يخطئ الرجل ، وقد تخطئ فى ظروف خاصة وتحت مؤثرات ربما كان الزوج أكبر عامل فيها . فمن الشدة أن نقيد القاضى ونلزمه بالحكم على الزانية بالحبس ، وقد تظهر أمامه ظروف تدعو استعمال منتهى الرأفة بالمرأة الزانية وما دام الأمر سيطرح على القاضى وهو الذى سيستعرض

الظروف المحيطة بالجريمة وهو الذى سيقدرها فليس من العدل أن نقيده ونحرمه من أن يستعمل أوسع مدى فى التقدير . يجب أن نترك له حق تقدير الجريمة وظروفها ونبيح له الحق فى الحكم بالغرامة أو الحبس حسب الظروف المحيطة بالمرأة المخطئة . يجب أن يكون لنا فى الآتياء أسوة حسنة وكلنا يعلم قصة السيد المسيح حينما قدمت اليه المرأة الزانية فصفع عنها بعد أن قدر ظروفها . وكلنا يعرف ظروف الحياة وأنقال الحياة وبيئة المرأة وضعفها وإهمال الرجل لها وانصرافه الى ملاذه ومتعته . أنا لا أقول إن هذه مبررات للخطيئة لأن الخطيئة لا تبرر ، ولكنه اذا ماتصدينا لمعاقبة من أخطأ يجب أن نكون انسانيين ويجب ان نعلم أن الانسان لا ينساق للخطيئة فى كل الظروف بمحض رغبته أو ارادته وقد تحيط بالمرأة الزانية عوامل قاسية فلماذا نحرمها من عطف القاضى ؟ ان العالم يتهم الرجال بأنهم يشرعون للرجال وينسون النساء وليس من العدل أن يفرق القانون بين عقوبة الزوجة الزانية وبين عقوبة الزوج الزانى ، نعم ليس من العدل أن نفرق بين العقوبتين بالحكم على الزوجة بالحبس لمدة سنتين دون الغرامة بينما يقضى بالحكم على الزوج بالحبس لمدة ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشر جنيهاً . لذلك أرجو ابقاء المادة على أصلها لينفسح المجال أمام القاضى فى تقدير الظروف الملازمة للجريمة

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية -- العقوبة واحدة بالنسبة للأثنين .
حضرة النائب المحترم الاستاذ على أيوب -- كلا ليست واحدة لأن عقوبة الزوجة فى هذه المادة هى الحبس سنتين وغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيهاً وهأنتم تريدون حذف الغرامة والاقتصار على الحبس . أما عقوبة الزوج فموضحة بالمادة ٢٧٧ وهى الحبس لمدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً مصرية فالعقوبة ليست واحدة . ألا يكفى أن نكيل للمرأة القصاص ضعفين أو ثلاثة ثم نحرمها من عطف القاضى الذى ستطرح عليه الجريمة والذى سيلم بظروف الزوجة التى دفعها للجريمة ؟ قد تكون الزوجة بائسة أو مسلووبة الارادة فيجب ان نبيح للقاضى ان يقدر ظروفها ويحكم عليها بالحبس أو بالغرامة . لهذه الأسباب اعارض الاقتراح وأصم على ابقاء المادة على أصلها
حضرة النائب المحترم الاستاذ محمد توفيق دياب - اخالف حضرة النائب المحترم الاستاذ على أيوب فيما ذهب اليه .

الرئيس -- اذن انت مؤيد للتعديل .

حضرة المحترم النائب الاستاذ محمد توفيق دياب -- نعم وسبب ذلك انه مع رغبة جميع حضرات النواب المحترمين فى حذف الغرامة ، فأننى على ما اعتقدوا وقرن ان القضاء سينظر فى الجرائم التى من هذا القبيل بعين العطف والنظر الدقيق خصوصاً إذا وقعت الجريمة من الجانب المستضعف وهو جانب المرأة . ولكن مما لا تستسيغه النفوس أن تكون الغرامة مهما كبرت عقاباً لجريمة الزنا والتفريط فى العرض . أن هذا الجزاء تأباه النفوس الكريمة وعندى أن الحكم ببراءة الزوجة الزانية قياساً على براءة القاتل فى جرائم القتل العاطفية خير من أن يقال أن هذه الزانية قد حكم عليها بغرامة كأنها ارتكبت مسألة عادية لاعلاقة لها بالفضيلة ولا بالأخلاق . وفى اعتقادى أنه لا يصح مطلقاً أن تكون الغرامة مهما كبرت قيمتها ، عقوبة للزوجة الزانية .

انتقل الى الكلام على الفقرة الأخيرة من هذه المادة ونصها « لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها كما كانت ». هذه الفقرة تجعل مصائر الأخلاق والبيوت معلقة على رضا زوج بمعاشرة زوجته بعد أن ترتكب جريمة الزنا ويحكم عليها من أجل هذه الجريمة ، لأنه هكذا أرادوهكذا رضى . وكلكم تعلمون أنه لا يخلو مجتمع من أزواج يتهاونون بفطرتهم في الاعراض بل لا يخلو من أزواج لا يتعففون عن دفع زوجاتهم إلى الانغماس في هذه الرذيلة ليرتزقوا من هذا السبيل ، فاذا ما ضبطت المرأة تقدم الزوج وهو معوان لها على الدناءة وقرر رضاها بمعاشرتها فتسقط العقوبة . أليس هذا نوعا من أنواع التيسير في الزنا؟ أفهم أن عقوبة الحبس تنفذ أولا تنفذ ، ولكن على ألا تكون بإرادة الزوج بل تكون بإرادة القاضى حسب الظروف . لذلك أعترض على هذه الفقرة وأطلب حذفها .

حضرة المحترم الأستاذ الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٤ ليست جديدة ولكنها موضوعة في قانون العقوبات ومن يوم وضعه إلى الآن، ولقد وضعت لاعتبارات أخرى غير التي أشار إليها حضرات النواب المحترمين فهناك الظروف العائلية والنفسية التي تحمل الزوج على أن يرضى بما تقتضيه هذه الفقرة وهي نوع من أنواع العطف المتروك للزوج . ولا تنطبق هذه المادة على الأشخاص الذين يتجرون بأعراض زوجاتهم فإن هذا معاقب عليه بمقتضى المادة السابقة التي تقضى بأن ...

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقي بك — إنى أؤيد الحكومة في حذف عقوبة الغرامة من النص المعروض علينا الآن . والواقع أن كل الشرائع الأجنبية التي وقع عليها نظرى لم يرد في قوانين عقوباتها نص يقضى بغرامة ما في جرائم الزنا . أذكر لكم القانون الفرنسى مثلا فقد حتم في المادة ٣٣٧ منه أن يكون عقاب الزانى في هذه الحالة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث شهور على حين أن القانون المصرى يبيح للقاضى أن يقضى في مثل هذه الحالة بأقل من ذلك فقد ذكر للعقوبة حدا أعلى ولم يقيد بحد أدنى . وفضلا عن ذلك فالقانون الفرنسى يبيح للقاضى أن يقرن عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة فلا أقل عندنا من أن نحذف عقوبة الغرامة ومع ذلك فنحن بهذا الوضع نمنع تيسيرا وتسيلا أكثر مما هو موجود بالشرائع الأجنبية مع أن داعى المحافظة على الدين والأخلاق عندنا أوجب والزم . أما ما جاء في الجزء الأخير من المادة ٢٧٤ الخاص بوقف تنفيذ الحكم فاني أرى ان هذه مسألة لا تتعلق بالزوج والزوجة فقط بل تقضى الظروف على الرجل حرصا على مستقبل أولاده ومحافظة على سمعة الأسرة ألا يستمر في دعوى الزنا . وقد أشار الى ذلك حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية وأظن أن المادة بعد التعديل الذى طلبته وزارة الحفانية أصبحت تتفق والحكمة التي يجب أن يتبعها التشريع .

الرئيس — طلبت الحكومة حذف عبارة « أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا » الواردة بالمادة ٢٧٤ فهل توافقون على ذلك ؟
(موافقة عامة) .

الرئيس — اقترح حضرة النائب المحترم توفيق دياب أن تستبدل كلمة « يوقف » الواردة بالمادة

كلمة « يقف » فهل توافقون على هذا التعديل ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — إذن تكون المادة ٢٧٤ بعد التعديل الذى أدخل عليها كالآتى
« المرأة المتزوجة التى ثبت زناها يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين . لكن لزوجها ان
يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه معاشرتها له كما كانت »

فهل توافقون على هذا النص ؟

(موافقة عامة) .

أشير إلى المادة ٢٧٦ ونصها :

« الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل او اعترافه
او وجود مكاتيب أو أوراق أخر مكتوبة منه أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم »
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد كامل الأسيوطى — تضاربت أحكام المحاكم كثيرا فى تفسير
الأدلة الواردة بالمادة ٢٧٦ من قانون العقوبات فقد صدرت أحكام باعتبار هذه الأدلة واردة فى
المادة على سبيل الحصر ، وظاهر نص المادة يؤيد هذا الاعتبار . ولكن هناك أحكاما أخرى كثيرة
ذهبت الى اعتبار أن هذه الأدلة انما وردت على سبيل التمثيل لا الحصر وأيدها فى رأيها بعض الشراح
الفرنسيين . وقد نظرت المحاكم قضايا كثيرة من هذا النوع ووجدت فيها وقائع لم يرد ذكرها فى
المادة ومنع ذلك اعتبارها المحاكم دليلا على الزنا . وقد ذهب جارسون وغيره من الشراح الفرنسيين
الى أن الأدلة الواردة بهذه المادة لم ترد إلا على سبيل التمثيل . لذلك نريد أن نسمع من وزارة
الحقانية رأيها فى هذا الموضوع وأن تتمكن — والفرصة سانحة الآن — من وضع حد لهذه
الاختلافات .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — ان المادة التى يشير اليها حضرة النائب
المحترم لم يتناولها التعديل الأخير . وأرى أنه لا محل لتناولها بالتفسير الآن فقد تكون هناك أمام
المحاكم قضايا منظورة ولا يجوز لنا أن نوجه القاضى فى مادة لم نضعها من جديد .

حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل صدقى بك — المادة ظاهرة المعنى ونصها واضح لا لبس فيه
ولا غموض والأدلة فيها مذكورة على سبيل الحصر إذ قد نصت المادة على أن الأدلة التى تقبل
وتكون حجة على المتهم بالزنا هى كذا وكذا . ولا أرى أن فى وجود قضايا منظورة أمام المحاكم
ما يحول دون إبداء هذا القول .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — اذا كان حضرة الأستاذ المحترم الوكيل
البرلمانى لوزارة الحقانية يرى أن فى تناولنا أى مادة بالتعديل مساسا بقضايا لا تزال
منظورة بعد ...

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — لم أعترض على تعديل أى مادة وانما

كان اعتراضى منصبا على تفسير مادة لم تعدلها الحكومة ولا اللجنة . وهذا كان التفسير لا معنى له
اذ أنه فى الواقع لا يكون الا فى النصوص التى يتناولها التعديل .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — ارجو ألا ينسى حضرة الأستاذ المحترم ان
التفسير الذى يؤثر فى القضاء هو الذى تجمع عليه الهيئة التشريعية ، ولكن اذا عرض أثناء مناقشة
نائب تفسير يقصد منه تعديل نص مادة فلا يمكن ان يفهم القاضى ان فى هذا التفسير توجيها له .
الرئيس — ان ما قاله حضرة الوكيل البرلمانى يرجع فى الواقع الى ان حضرة النائب طلب
تفسيرا للمادة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — الآن فهمت . انتقل بعد ذلك الى العبارة
الآخيرة الواردة فى آخر المادة والتى تقول « أو وجوده فى منزل مسلم فى المحل المخصص للحريم »
ولا شك عندى ان هذا الدليل من أدلة الزنا اثر من آثار عهد الممالك ايام كانت البيوت منقسمة الى
قسمين احدهما للسيدات ويسمى (الحرم لك) وآخر للرجال ويسمى (السلام لك) ، ايام كان وجود
رجل بين الاثنيات فى (الحرم لك) دليلا معقولا على الزنا وهذه مسألة يجب ان تتسامى عنها فى عصرنا
الحاضر فقد تقضى ضرورات الأعمال ومقتضيات الظروف وجود رجال أجانب فى الأماكن
المخصصة للحريم حتى فى غياب أصحاب المنازل . وأن أخلاق المرأة المصرية وكرامتها تترأ بنا ان نبقى
هذه المادة فى وضعها الحالى والرأى الأعلى للجلس . (تصفيق)

حضرة النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون — أرى ان المادة ٢٧٦ أوردت أدلة
جريمة الزنا على سبيل الحصر . ولكن أحد الزملاء أشار الى ان بعض الأحكام قضت بأن هذه الأدلة
لم ترد فى المادة إلا على سبيل التمثيل . والواقع أن الدليل الأول المذكور فى المادة الخاص « بالقبض
عليه حين تلبسه بالفعل » هو وحده الذى ذهبت المحاكم فى تأويله مذاهب شتى ، إذ أن القبض على
الزانى فى حالة التلبس مسألة مطاطة واسعة ، فقد يعتبر قاض من القضاة واقعة على انها حالة تلبس
وقد لا يعتبرها قاض آخر كذلك ولحكمة النقض الرأى الأعلى دائما .

الرئيس — لم يقدم احد اقتراحات بخصوص المادة ٢٧٦

فهل توافقون عليها ؟

(موافقة عامة) .

أشير الى المادة ٢٧٧ ونصها :

« كل زوج زنى غير مرة فى منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر
بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او غرامة لا تتجاوز عشرة
جنيهات مصرية »

حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه — أرى أن تحذف من المادة عبارة
« تكون قد أعدها لذلك » إذ انى لا أفهم ان شرط الاعداد هو الذى يؤدي الى العقوبة ، فافترضوا

انه وجدت امرأة عرضا في منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال انه لا يعاقب لانه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض؟ إذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع . وما دام قد ثبت أن الرجل ارتكب جريمة الزنا غير مرة وجب رفع القيد الثاني . ولا أرى إذن ضرورة لعبارة « تكون قد أعدها لذلك » وأطلب حذفها .

معالي النائب المحترم مكرم باشا عبيد - إني أوافق حضرة الأستاذ اسماعيل حمزه على اقتراحه ، وأزيد عليه اقتراحا برفع عبارة « غير مرة » وفي الواقع أن الرجال قساة جدا أيها السادة لأنهم هم الذين يشرعون لأنفسهم . وإني أنضم لحضرات النواب الذين تكلموا عن الدين ، لآلاتنا نطبق الدين على الدنيا ، بل لأن الدين هو مثلنا الأعلى . وكل منا يرجو أن تنتشر الفضيلة بين الناس ونتمكن في المستقبل من معاقبة كل أنواع الزنا مهما كانت ظروفه وحياتنا الاجتماعية الحالية تجعل الشارع يتردد عند تقرير عقوبة الزاني ، ولا يمكن ان يصل التشريع الوضعي إلى مستوى التشريع السماوي ، وليس معنى هذا ان الشريعة الغراء أو الشرائع الأخرى قاسية في عقوباتها لأن الواقع أنه يجب أن يعاقب الزاني أيا كان وفي كل حالة . ولكن الاعتبارات الاجتماعية كما قدمت هي التي تجعل الشارع يتردد في العقوبة . على انه في الوقت نفسه لا يجوز ان نسمع صراحة للرجل ان يزني من غير عقاب ولا ان يزني بحضور امرأته او في منزل الزوجية ، فهو ان فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالرافة ووجب على الشارع ان يوقع عليه العقوبة التي يستحقها ، واغلب ظني ان هذا أقل إنصاف منا كرجال للفضيلة ذاتها وللبراة في ذاتها (تصفيق)

ولذلك أوافق على حذف عبارتي « غير مرة » و « امرأة تكون قد أعدها لذلك » الواردتين بالمادة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه - اقترح حذف عبارة « او غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات » إذا أنه يجب الاقتصار على عقوبة الحبس والمساواة في هذا الصدد بين الرجل والمرأة حضرة المحترم الأستاذ زهير صبرى - حضرات النواب المحترمين : الواقع أن النساء يتهمتنا نحن الرجال بأننا حينما نشرع نراعى مصلحتنا دائما ونعمل ضدهن وقد ترتب على ذلك أن قامت في بلاد العالم ثورة نسوية ترمي الى تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل . وليست محاولات النساء لدخول برلمانات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها الامظها لهذه الثورة . لقد وضع الرجل كل الشروط اللازمة للحفاظ على العرض ففرض على الزوجة كل العقوبات في حين أنه أقل منها أو خففها عن نفسه ، مع أن العدالة تقضى بأن تكون عقوبة الزاني هي ذات العقوبة المفروضة على الزانية . فالمادة ٢٧٧ من المشروع تنص على حالة الزوج الذي زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر الخ : فالمشرع اشترط في هذه المادة ثلاثة شروط ، وهي : الاعداد ، والتعدد ، ووقوع الفعل في منزل الزوجية ، ولكنه لم يفعل مثل ذلك لصالح المرأة . فالرجل له أن يزني في الخارج كما يشاء وله أن يزني مرة واحدة في منزل الزوجية . أما المرأة فلا تستطيع

شيئا من ذلك وإلّا نالها العقاب . فلم لاتركها كالرجل تعمل ما تشاء خارج منزل الزوجية حتى يكون هناك تعادل ومساواة على الأقل ؟

يا حضرات النواب المحترمين . لقد أجمع علماء النفس على أن الرجل هو السبب في دعاره المرأة لأنها قد تندفع في هذا السيل انتقاما من زوجها ومبادلة الخطيئة بالخطيئة . ولقد كان الواجب أن يعاقب الرجل قبل أن تعاقب المرأة لأنه هو الذى ساقها الى مهاوى الدعاره

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — لقد رسم هذا القانون حدود الزوج وحدود الزوجة ولذا لا يصح أن تقاس عقوبة أحدهما بعقوبة الآخر . فقد نص على عقوبة الحبس للرجل الذى يقتل زوجته وهى متلبسة بجريمة الزنا . ولكن ليس كل رجل يفعل ذلك ، فقد يتسامح الزوج في هذا الحق ويكتفى برفع الدعوى العمومية على زوجته فيحكم عليها بالحبس سنتين ، فكان اذن يجب كي نسوى بين الزوجين ، أن يباح للزوجة حق قتل زوجها في حالة التلبس بالزنا . وإنى أوافق على التعديل الذى تقدم به معالى وزير المالية بشرط أن تبقى العقوبة كما هى الآن .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الحديدي . حضرات النواب المحترمين : لقد قصد الشارع بالمادة المطروحة امام حضراتكم ان يعاقب شخصا يملن القول عنه بأنه مستهتر بجريمة العلاقة الزوجية . ولو نظرنا الى هذا الفعل في ذاته لوجدنا أن ضرره لا يقتصر على مجرد ارتكابه لحسب ، بل قد يجر الزوجة على إتيان مثله إما معاندة منها لزوجها أو رغبة في محاكاته انتقاما منه وتشفيا ، لهذا كان لزاما علينا في هذه الحالة أن نتشدد في توقيع العقوبة . لذلك أرى ان الاقتراح الخاص بحذف عقوبة الغرامة اقتراح وجيه وأؤيد معالى مكرم باشا في رأيه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون — يحق لنا أن نتساءل بعد أن حذفت عقوبة الغرامة ، هل للزوجة أن تقف تنفيذ الحكم كما يجوز للرجل ؟

الرئيس — سنأخذ الرأى الآن على الاقتراحات التى قدمت من بعض حضرات النواب المحترمين بتعديلات في المادة ٢٧٧ بحسب ترتيبها وهى :

أولا — اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى ونصه :

« اقترح أن تكون المادة ٢٧٧ كالآتى :

« كل زوج زنى وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على سنتين » فالموافق على الاقتراح يقف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

ثانيا — اقتراح من حضرات النواب المحترمين محمود عبد النبي بك والشيخ احمد أبو مديرة وعبد المنعم مصطفى خليل بك نصه :

« نرى تعديل المادة ٢٧٧ بما يأتى :

« كل متزوج زنى فى منزل الزوجية أو غيره وثبت عليه الزنى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر . » . فالموافق على هذا الاقتراح يقف . (وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الاقتراح .

ثالثا — اقتراح من حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه ونصه :
(اقترح حذف عبارتى « غير مرة » و « بامرأة تكون قد أعدها لذلك » من المادة ٢٧٧ التى أصلها ٢٧٩ من مشروع الحكومة) .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — توافق الوزارة على هذا التعديل فيصبح نص المادة كما يأتى : « كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . »
حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لشؤون القصر — إن اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه يحتوى على شقين . فأخذ رأى على أحد شقيه فيه تضييع لقيمة الاقتراح .
الرئيس — إن حضرة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزه قدم اقتراحين بتعديلات فى المادة ٢٧٧ وأحدهما الاقتراح الذى تلوته قبل الآن على حضراتكم .
فالموافق عليه يتفضل بالوقوف . (وقفت أغلبية) .

الرئيس — إذن يصبح نص المادة بعد التعديل هكذا « كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية »

الرئيس — (خامسا) اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك نصه :
« أقترح استبدال كلمتى (بدعوى الزوجة) بكلمات (بناء على طلب الزوجة) .
حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — سبق أن وافق المجلس على المادة ٢٧٣ من هذا المشروع وفيها عبارة « بناء على دعوى زوجها » فلا أرى محلا لهذا التعديل .

الرئيس — الموافق على اقتراح حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك يتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض هذا الاقتراح .

خامسا — اقتراحان أحدهما من حضرة النائب المحترم الأستاذ أنطون جرجس أنطون ونصه :
« ولكن للزوجة أن توقف تنفيذ هذا الحكم برضاها معاشرتها له كما كانت » .
والثانى من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ونصه :

أقترح جعل المادة ٢٧٧ كالآتى :

« كل زوج زنى فى منزل الزوجية بامرأة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر .
وللزوجة أن توقف التنفيذ بقبولها معاشرة زوجها »

ولما كان هذا الاقتراح الأخير يحتوى على شقين الأول مماثل لاقتراح حضرة النائب المحترم

الاستاذ اسماعيل سليمان حمزه الذى وافق عليه المجلس الآن والشق الثانى يتفق مع اقتراح حضرة النائب المحترم الاستاذ أنطون جرجس أنطون فيؤخذ رأى على الشق الثانى مع اقتراح الاستاذ أنطون . فالموافق عليه يتفضل بالوقوف . (وقتت أقلية) .

الرئيس — إذن تقرر رفض الشق الثانى من هذا الاقتراح واقتراح الاستاذ أنطون جرجس . سادسا — اقتراح من حضرة النائب المحترم الاستاذ اسماعيل سليمان حمزه ونصه : « اقترح أن تحذف من المادة ٢٧٧ عقوبة الغرامة »

حضرة الاستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — الوزارة توافق على هذا الحذف .

الرئيس — الموافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف . (وقتت أغلبية) .

حضرة النائب المحترم الاستاذ محمد توفيق دياب — لا أرى معنى لكلمة المذكورة الواردة بعد عبارة « بدعوى الزوجة » فأقترح حذفها .

حضرة الاستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — نوافق على حذف هذه الكلمة .

الرئيس — إذن أتلو على حضراتكم نص هذه المادة بعد التعديلات :

« ٢٧٧ — كل زوج زنى فى منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس

مدة لا تزيد على ستة شهور » . فهل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

اشير إلى المادة ٢٩٣ ونصها :

« ٢٩٣ — كل من صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته او اقاربه او اصهاره أو أجرة حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه الا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة .

وفى جميع الاحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجبى فى ذمته او قدم كفيلًا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة ، ، .

حضرة الاستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية

وضعت هذه المادة لتطبق امام المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية وتعلمون حضراتكم أن المحاكم المختلطة من اختصاصها — طبقا لاتفاقية مونترو ولائحة التنظيم القضائى — ان تفصل فى مواد الاحوال الشخصية للآجانب .

لذلك كان من الضرورى أن يضمن قانون العقوبات نصا يعطى للمحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة حق عقوبة الحبس بالنسبة لمن صدر عليه حكم قضائى واجب النفاذ بدفع نفقة ، وهذا النص لا يمكن أن يقوم عليه اعتراض لوجود نص يماثله فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو نص المادة ٣٤٧

فمنك اختصاص للمحاكم الشرعية وهنا اختصاص للمحاكم الاهلية والمختلطة ولمن شاء أن يلجأ إلى أى الجهتين حتى ينظر فى حذف اختصاص المحاكم الشرعية .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبده محمود البرتقالى - سترتب على العمل بهذه المادة سحب نصف القضايا التي تنظرها المحاكم الشرعية (ضحك) هذا رأيي ولحضراتكم الرأي الأخير . فالمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تجعل لهذه المحاكم حق الفصل في قضايا متجمد النفقات . لهذا لا أرى مبررا لوضع هذه المادة بقانون العقوبات بالنسبة لقضايا النفقات التي صدرت بها أحكام من المحاكم الشرعية لأنها هي التي أصدرت تلك الأحكام فيجب أن يكون لها وحدها حق الفصل في تنفيذها لأن المحاكم الشرعية أدري بتنفيذ الأحكام التي تصدرها . فوضع هذه المادة في قانون العقوبات فيه انتقاص لاختصاص المحاكم الشرعية واعتداء صارخ على حقوق عدد كبير ممن لهم آمال في مثل هذه القضايا أمام المحاكم الشرعية خصوصا أن كثيرا من قضايا النفقات المختلطة تنظر الآن أمام المحاكم الشرعية . لهذا أقترح حذف هذه المادة .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام — أؤيد حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية فيما قاله . وليست هذه بأول مرة تشترك المحاكم الأهلية والمحاكم الشرعية في نظر مسائل متشابهة . فقد نص القانون المدنى على بعض مسائل جعل للمحاكم الأهلية حق الفصل فيها كالمهر والجهاز والنفقات في أحوال معينة في حين أن هذه المسائل تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية وأرد على حضرة الزميل المحترم الشيخ عبده محمود البرتقالى فيما يتعلق باختصاص المحاكم الأهلية بالحكم بالحبس في حالة التنفيذ بمتجمد النفقة ، فأقول انه اذا توقع حجز بناء على حكم شرعى ثم انتهى إلى تبديد فاية جهة يحاكم أمامها المبدد لا شك أنه يحاكم أمام المحاكم الأهلية التي تقضى عليه بالعقوبة . إذن فالاختصاص الذى قضت به هذه المادة للمحاكم الأهلية ليس غريبا ولا محل لاعتراض حضرة الزميل المحترم عليه .

حضرة النائب المحترم محمد أمين والى — أضيف الى ما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ غنام إن هذه المادة لم تعتد على اختصاص المحاكم الشرعية فقط بل إنها اعتدت أيضا على اختصاص المجالس المليية التي تختص بالحكم في النفقات ، ومع ذلك لم يعترض أحد من زلائنا الاقباط في هذا المجلس على هذه المادة وأرى من جانبي أن في اختصاص المحاكم الأهلية والمختلطة بالفصل في هذه المسائل توحيدا للأحكام وانسجاما في التشريع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك — أكتفى بما قاله حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام وأنضم إليه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — أخالف حضرة الوكيل البرلمانى كما أخالف زميلى الأستاذ غنام فيما ذهبوا إليه . وأرى أنه من واجبنا أن نواجه الحقائق بشجاعة إذ ليس من حسن التشريع يا حضرات النواب المحترمين أن تختص جهتان قضائيتان بالفصل في مسألة واحدة .

الرئيس — هل حضرة النائب المحترم يؤيد الأستاذ البرتقالى في رأيه ؟

حضرة النائب المحترم الأستاذ عمر عمر — لست مؤيدا لأحد . وإنما لى رأى خاص قلت إنه ليس من حسن التشريع أن يكون أمر من الأمور من اختصاص جهتين قضائيتين

مختلفتين في وقت واحد وأن يعاقب عليه بمقوبة مخففة من إحدى هاتين الجهتين وبمقوبة أشد من الجهة الأخرى، فتحكم المحاكم الشرعية على من يتمتع عن دفع النفقة، بالحبس شهرا بينما تقضى عليه المحاكم الأهلية بالحبس مدة قد تصل إلى سنة فالمحاكم الأهلية والمختلطة هي المحاكم العادية التي تختص بالفصل في جميع الجرائم، وقد اعتبرت هذه المادة الامتناع عن تنفيذ أحكام النفقة جريمة من نوع خاص وجعلت للمحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة حق الفصل فيها في حدود اختصاصها. أما المحاكم الشرعية فاختصاصها قاصر على مسائل الأحوال الشخصية. فإذا فرض أن شخصا حكم عليه بنفقة وعمل على عرقلة تنفيذ هذا الحكم فإن عمله هذا يعتبر بموجب التشريع الجديد جريمة ويحاكم مرتكبها أمام المحاكم الأهلية أو المختلطة. وأذكر أنه عند بحث هذه المادة في لجنة الحقانية أبدت اللجنة رغبتها لوزارة الحقانية في ضرورة إعادة النظر في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تتعلق بهذا الموضوع. إذا كنا نريد أن نرعى مصلحة المتقاضين قبل مصلحة الوكلاء والمحامين وجب علينا أن نبقى الاختصاص للمحاكم الأهلية والمختلطة لأن من مصلحة من حكم له بالنفقة أن يلجأ إلى تلك المحاكم ويرفع إليها أمر من حكم عليه بالنفقة وامتنع ثلاثة شهور متوالية عن أدائها وتعمد عرقلة تنفيذ الحكم إذ أن عقوبة الحبس التي تحكم بها هذه المحاكم قد تصل إلى سنة، وهذا سلاح يهدد الممتنع عن أداء النفقة. ولهذا أرى محافظة على حقوق المتقاضين ألا تتردد وزارة الحقانية إذا رأت أن هناك لبسا في تعرف جهة الاختصاص في أن تقدم بالتشريع الذي يلغى اختصاص المحاكم الشرعية في هذا الأمر.

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية — أرى أنه لا محل للكلام في إلغاء المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لأن هذه اللائحة ليست محل بحث المجلس الآن. وبطبيعة الحال عند إعادة النظر في اللائحة المذكورة ستراعى وزارة الحقانية جميع الاعتبارات التي ذكرها حضرة النائب المحترم.

حضرة النائب المحترم الأستاذ أمين والى — سمعنا الليلة من حضرة الزميل المحترم الأستاذ عمر عمر أن العقوبة التي تقضى بها المحاكم الشرعية على من يتمتع عن دفع النفقة هي الحبس شهراً، في حين أن المحاكم الأهلية والمختلطة بموجب المادة ٢٩٣ من هذا القانون تعاقب بالحبس مدة قد تصل إلى سنة. وقد قال حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية إنه يجوز التقاضى إلى أى الجهتين. ولما كانت القاعدة القانونية تقضى بتوقيع أخف العقوبتين على المتهم فانتا لو أخذنا بتفسير حضرة الوكيل البرلمانى لعطلنا نص المادة ٢٩٣. لذلك أرجو من حضرة أن يصحح عبارته ويصرح بأن المحاكم الأهلية والمختلطة هي دون غيرها المختصة بالحكم في هذه الجريمة.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — أعترض على ما قاله حضرة النائب المحترم عمر عمر، وبنوع خاص على العبارة التي وردت في كلامه وهي أن نواجه بشجاعة وزارة الحقانية. حضرة النائب المحترم الأستاذ على أيوب — لسببنا في معرض إلغاء تشريع قائم لم يكن معروضا علينا.

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — إن هذه الملاحظة من حق رئيس المجلس

وأرجو أن أسترشد عما إذا كان يحق لنائب يود أن يعقب على كلام زميل له أن تكون له الحرية في الكلام .

الرئيس — لحضرة النائب المحترم الحق في الكلام اذا كان في الموضوع المعروض للبحث .
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب — كلمتي تتعلق بالموضوع الذي أثاره حضرة الأستاذ عمر عمر عن اختلاف العقوبات التي تصدر من جهات اختصاص متباينة . ولدى حل لهذا الاشكال - ومع أنني لست من رجال القانون إلا أن القانون قائم على الذوق السليم . "Bon sens" وهو أن تحدد العقوبة بنوع من التشريع لا يجعل هناك تفاوتاً بين ما تحكم به المحاكم الشرعية ، مادامت الجريمة واحدة وهي الامتناع عن دفع النفقة . وبذلك لا تسلب المحاكم الشرعية اختصاصها كما قال حضرة الأستاذ عمر عمر .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمود عز العرب — أرى أن هذه المادة لا تمس بأية حال اختصاص المحاكم الشرعية ، كما فهم خطأ حضرة الأستاذ الشيخ محمود البرتقالي ، وهذا الاختصاص بين في لائحة إجراءات تلك المحاكم وهي ليست محل بحث الآن فلامعنى للكلام فيها ، والذي أريد أن أبينه هو أن هذه المادة فضلاً عن كونها لم تمس اختصاص المحاكم الشرعية كما قلت فإنها تناولت حالتين — تختص أولاهما بالمحاكم الأهلية وقد خولت المادة لهذه المحاكم أن تحكم بعقوبة الحبس على كل من يحاول تعطيل تنفيذ أحكام النفقات الواجبة التنفيذ ، وتختص الثانية بالمحاكم المختلطة التي لها حق توقيع العقوبة على كل من يحاول تعطيل تنفيذ أحكام النفقات الصادرة من المحاكم القنصلية أو أحكام المحاكم الشرعية بعد العمل بهذا القانون . لهذا كله أرى أن اختصاص المحاكم الشرعية لم تمسه هذه المادة بأي شيء .
حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — يقول الأستاذ عمر عمر انه يجب أن تقدم بشجاعة ونواجه الحقيقة لنكون على بينة من الأمر . وكان له أن يقول هذا لو أقام الدليل على أن المحاكم الشرعية لم تقم بواجبها خير قيام ، حتى يكون لكلامه نصيب من الصحة . (ضجة)
الرئيس — إنه لم يقل هذا فتكلم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — ليس هناك مبرر لما يذهب إليه حضرتته فإن المحاكم الشرعية قامت بواجبها خير قيام وهي سائرة في نظر قضاياها دون أن يعاب عليها عمل من أعمالها .

الرئيس — لم يتعرض الأستاذ عمر عمر بشيء من هذا . فأرجو قصر الكلام على الموضوع .
حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — ولماذا يريد أخذ هذا الاختصاص من المحاكم الشرعية ؟

الرئيس — لتوحيد الاختصاص القضائي .

حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي — إن أحكام النفقات صادرة من المحاكم الشرعية ، فلا أجد مبرراً لتنفيذها بواسطة محاكم أخرى ، بل المحاكم الشرعية ، هي التي يجب أن تفصل في التنفيذ .

حضرة النائب المحترم الاستاذ محمود سليمان غنام — أرى أن ما أبداه حضرة النائب المحترم الاستاذ محمد أمين من أن هناك عقوبتين متناقضتين جدير بالنظر ، وأقترح توفيقاً بين النصين أن تكون العقوبة فى هذه المادة هى الحبس مدة لا تزيد على شهر أو الغرامة التى لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، حتى يكون هناك تناسب بين نص لائحة المحاكم الشرعية ونص هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم الاستاذ على السيد أيوب — لتقدير العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة يجب مقارنتها بالعقوبة الأخرى التى نصت عليها المواد السابقة فى نفس هذا الباب ، إذ أن هذه المادة وما سبقها قصد بهما إلى حماية أمور تتعلق بنظام الأسرة فى المادة التى تسبقها نص المشروع على عقوبة الحبس لغاية سنة أو غرامة لغاية ٥٠ جنيهاً ، وهى عقوبة من يرتكب أمراً فى حق الطفل ، وفى حق من له رعايته ، والمادة المراد تعديلها تنص على عقاب من يمتنع عن نفقة من تجب نفقتهم عليه بعد الحكم بها ، وأما العقوبة التى خولها المشروع للمحاكم الشرعية فلم يكن يقصد بها مجازاة الممتنع عن الانفاق ، بل قصد بها إلى تخويل محاكم الأحوال الشخصية سلطة تنفيذ أحكام النفقة بطريقة الإكراه البدنى . وهذه الأحكام لا تخرج عن كونها أحكاماً مدنية . ولم يكن معروفاً فى التشريع المصرى طريقة الإكراه البدنى لتنفيذ الأحكام المدنية . فكان هذا الذى خول للمحاكم الشرعية تجديداً فى التشريع اقتضاء الحرص على تنفيذ أحكام النفقات . أما المادة التى نحن بصددتها فقد جعلت من الإخلال بواجب الانفاق بعد الحكم به جريمة معاقبا عليها ، فنصت على عقوبة تعتبر إلى حد ما رادعة . فالفرق فى الأساس فى التشريع السابق والحالى هو السبب فى الخلاف بين العقوبتين . على أن المشرع لم يرد بالمادة المطروحة عليكم أن يلزم القاضى بأن يحكم بعقوبة الحبس لمدة سنة حتماً . إذ للقاضى أن ينزل ما شاء إلى الحد الأدنى ، وله أيضاً أن يحكم بالغرامة . وذلك طبعاً وفقاً لظروف كل دعوى وما يحيط بكل متهم من حالات واعتبارات . والقاضى الجنائى يملك من الوسائل لتعرف ظروف المتهم المقصر فى النفقة أكثر مما يتيسر للقاضى الشرعى .

فالأول يستطيع أن يستعين بالنيابة العمومية التى تملك الاتصال بالبوليس فتقدم إليه جميع المعلومات التى تمكنه من تقدير ظروف المتهم وعلاقاته وحالاته أما القاضى الشرعى فلا يسمع إلا ما يقدم له الخصمان من أدلة ، مثله كمثل كل قاض مدنى . ويلاحظ أن ما أعطى للمحاكم الشرعية من سلطة الحبس كطريق من طرق الإكراه البدنى للتفويض لم يكن كافياً ، بدليل أن الشكوى لم تنقطع من اليتامى والآيامى والأرامل والمساكين بسبب تعنت من تجب عليهم النفقة وتحايلمهم على عدم أدائها ، فإذا جاء المشرع بعقوبة رادعة من شأنها أن تزيل أو تقلل أسباب الشكوى ، فلا يمكن أن يكون هذا محل اعتراض . وإذا كان ما تملكه المحكمة الشرعية من حق الحبس لمدة شهر لا يتكافأ مع الجرم الذى يرتكبه الممتنع عن النفقة فلا يعتبر هذا مبرراً لتقيص العقوبة التى تقضى بها هذه المادة . وأن المقصر عن أداء النفقة بعد الحكم بها مع قدرته عليها لأشد جرم من السارق ، ويستحق العقاب الصارم الشديد . لذلك أرى بقاء نص المادة كما هو . (تصفيق) .

حضرة صاحب المعالى وزير الحفانية — إذا أقر المجلس نص هذه المادة لم يبق محل للنص الوارد

في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فنحن نتمسك الآن بنص المادة ، حتى إذا ما أقرتموه تقدمنا بمشروع قانون نلغى به النص الوارد في تلك اللائحة (تصفيق) .

الرئيس — بعد تصريح معالي وزير الحفانية يقرر حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام أنه تنازل عن اقتراحه .

أما اقتراح حضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ عبده محمود البرتقالي فهذا نصه .
(أقترح تقييد المادة بأنها لا تسرى على النفقات الصادرة من المحاكم الشرعية عملاً بالمادة ٣٤٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١) . فالموافق على هذا الاقتراح يقف ؟ (وقتت أقلية) .

الرئيس — إذن رفض المجلس الاقتراح .
فهل توافقون على المادة ٢٩٣ (موافقة عامة) .

تليت المادة ٣٣٧ ونصها :

« ٣٣٧ — يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكا مع عليه بأنه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يبنى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع »
الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي — اقترح أن تضاف عبارة « بسوء نية » الى هذه المادة ، حتى تكون متفقة مع الاقتراح الذي سبق أن قدمه حضرة النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان ورأى المجلس حفظه اكتفاء بأن مشروع هذا القانون سيتضمن الغرض الذي يرمى إليه . لقد جرت العادة في الوقت الحاضر ، تأثراً بظروف الأزمات ، على التعامل بالشيكات ، فتكتب لأجل معينة على أن تدفع في مواعيد الاستحقاق ، وقد يحل الموعد ويتعذر صرف الشيك لعسر التاجر مع أنه كان حسن النية وقت تحريره ، فهل من الانصاف أن توقع عليه عقوبة الحبس ؟ كما أقترح أن تضاف إلى آخر المادة عبارة « بغير مبرر شرعي » . ولتوضيح اقتراحي أضرب مثلاً . تاجر اشترى بضاعة على أن يتسلمها في ميعاد معين وحرر بثمنها شيكا يصرف في تاريخ معين ، فكيف لا يستطيع هذا التاجر أن يمنع صرف الشيك إذا حل موعد تسليم البضاعة ولم تسلم إليه ، مع أن هذا حق شرعي له ؟

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — تكون المسألة إذن مدنية .

حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي — نعم ، هي مدنية . ومع ذلك يكون التاجر معرضاً لعقوبة الحبس أو الغرامة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إنى أوافق حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالي على إضافة عبارة (بسوء نية) لكن مع حذف عبارة « مع عليه » . وتلاحظون حضراتكم أن هذه المادة لم تكن أصلاً في القانون المصرى ، وقد اقتبست عن القانون الفرنسى ، والأصل الفرنسى يشترط سوء النية (mauvaise volonté) فمن رأى أن تدرج في التشريع لهذا الأمر وتترك

للقاضى تقدير سوء النية ، وتحذف عبارة (مع علمه) لأن سوء النية يشمل العلم وعدم العلم .
 حضرة النائب المحترم الاستاذ كامل صدقى بك — لأستطيع النفقة بين سوء النية والعلم ،
 كما أفهم أن شخصا يحمل مقدار رصيده فى البنك ، ثم هو مع هذا الجهل يعطى شيكا أى (سنداً
 بدل نقد) وتفرض فيه بعد ذلك حسن النية ، وهل يمكن التفريق فى هذه الحالة بين سوء
 النية والعلم ؟ أما ما يقترحه حضرة النائب المحترم من إضافة عبارة إلى آخر المادة تمكن محرر الشيك
 من وقف صرفه لسبب مشروع ، فأراه اقتراحاً جديراً بموافقة المجلس .

حضرة صاحب المعالى وزير المالية — أضرب مثلاً لما تسأل عنه حضرة النائب المحترم كامل
 صدقى بك ، فمن الجائز أن يحرم شخص شيكا وهو يعلم أنه ليس له رصيد فى البنك ولكنه ينتظر
 أن يكون له رصيد فى موعد الدفع بنى بصرف قيمة الشيك ، فليس فى هذا جريمة وإن كان فيه
 إهمال ظاهر فوجه نظرى أن قانوننا لم يمكن يعاقب على التصرف إطلاقاً ، وقد بدأنا نضع العقوبة
 فيه ، فلا نكون ملبيين أكثر من الملك ، فنصدر قانوننا أشد حكماً من الفرنسى الذى اقتبسنا
 منه حكم هذه المادة . وفى ظنى أن حضرة النائب المحترم الاستاذ كامل صدقى بك يسلم معى بأنه قد
 يكون هناك علم ولا يكون سوء نية . فيحسن ألا نأخذ الأمور طرفة وأن نترك التقدير للقاضى فإذا
 اتضح له سوء النية أصدر حكمه بالعقوبة .

حضرة النائب المحترم محمد يوسف بك — أرى أنه من الواجب النظر إلى سبب تحرير الشيك
 فن الجائز أن يعطى شخص ولده شيكا ليقبض به مبلغاً من النقود يصرفه فى الشئون الخاصة به أو بولده
 فأطلاق المادة يخلق من هذه الحالة جريمة ويقرر عليها عقوبة . ولنفرض أن تاجراً أو أحداً
 من الناس أعطى خادمه شيكا ليصرف قيمته ثم ظهر أن لارصيد له فى البنك أو الرصيد نفذ قبل
 تقديم الشيك ، فهل فى هذه الحالة قصد جنائى أو سوء نية ؟ إن إيراد النص على إطلاقه غير مفهوم
 ولا معقول ، بل الواجب بحث السبب الذى دعا إلى تحرير الشيك وإعطائه . وإذا اشترت شيئاً مثلاً ،
 وحررت عقداً بالشراء ثبت فيه أن الثمن مدفوع ولم ينص على طريقة دفعه ، هل دفع نقداً أو دفع
 شيكا ، ثم اتفقت مع البائع على أن أعطيه شيكا بالثمن يصرف قيمته من البنك فى تاريخ معين ، فإن
 هذا العقد يكسبني حقاً من غير شك ، ولكن إعطائى شيكا حيث لارصيد لى فيه نوع من النصب
 والاحتيال والغش . ولهذا أقترح ما يأتى : (يحكم بهذه العقوبة على كل من أعطى تحويلاً على آخر
 بمبلغ من النقود لإنشاء حق له أو التخلص من حق عليه . . . الخ) . ولتوضيح هذا أذكر أن شخصاً
 يديننى مثلاً بألف جنيه ، فطالبنى بها حين لم تكن معى ، فأعطيته شيكا بقيمة الدين وتسلمت منه سند
 الدين أو مخالصة به ، وبهذا خلصت من الدين ولم أدفع إلا ذلك الشيك الزائف المغشوش الذى ليس
 له أصل ولكنته إيهام فى إيهام صحيح أن القصد الجنائى ثابت فى هذه الحالة ، ولكن ورود النص
 على هذا الوجه : (يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى شيكا) لا يجعل هذا الإطلاق مفهوماً أو
 معقولاً . أنذا جاءنى صديق وسألنى مبلغاً من المال ، فحررت له شيكا ليس له رصيد يقابله ، يقال
 أتى ارتكبت جريمة ولا بد من العقوبة عليها ؟ أعتقد أنه يجب أن تتضمن المادة بيان السبب المشروع

الذى دعا إلى تحرير الشيك بأن تضاف عبارة (لإنشاء حق له أو التخاص من حق عليه) . هذا من حيث الشق الأول من اقتراحى أما شقه الثانى فيتناول الحالة التى لا يكون فيها الرصيد وافيا بقيمة الشيك ، ولنفرض أن شخصا أعطى شيكا بألف جنيه ، ولم يكن الرصيد عند تقديم الشيك إلا ٩٩٠ جنيها فقط . فهل ترون فى هذه الحالة جريمة يجب العقاب عليها ؟ إتنى أرى كما أشرت إليه فى اقتراحى أن يتسامح فى هذا النقص القليل مادام الجانب الأكبر من النقود محفوظا لدى البنك ، فانه قد يحدث الخطأ فى حساب الرصيد وضبط مقداره ، وقد يبلغ هذا الخطأ ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ نقصا أو زيادة . لهذا قلت فى اقتراحى إن النقص الذى يتجاوز عنه يجب ألا يزيد على ثلث قيمة الشيك . وبناء على هذا أتلو على حضراتكم نص المادة كما اقترح تعديلها . (يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى تحويلا على آخر بمبلغ من النقود لإنشاء حقه أو التخلص من حق عليه مع علمه بأنه لا يقابل التحويل رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد اعطائه التحويل كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بثلاثى قيمة التحويل أو أمر المسحوب عليه التحويل بعدم الدفع) . ولهذا أرجو من المجلس الموقر الموافقة على هذا الاقتراح

الرئيس — أماى اقتراحات ثلاثة : الأول مقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى ونصه : أقترح جعل المادة كالآتى : « يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل رصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر بعدم دفع الشيك بدون سبب شرعى » والثانى مقدم من حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالى ونصه : أقترح تعديل المادة ٣٣٧ وجعلها كالآتى : « يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله وقت الوفاء رصيد قابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك وقت الاستحقاق أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بنير مبرر شرعى » .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — إن الحكومة توافق على هذا التعديل بإضافة عبارة « بسوء نية » وتستلزم الصياغة أن تحذف عبارة « مع علمه بأنه » لأن عبارة « سوء النية » وضعت بدلا من عبارة « مع علمه بأنه الخ » .

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا — وتكون صياغة المادة كما يلى « من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد » .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية — يستلزم السياق كذلك أن يستبدل بكلمة « أن » الواقعة بين كلمتى « أو » و « الرصيد » كلمة « كان » لتكون هكذا « أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك » .

الرئيس — إذن تكون المادة بعد التعديل كما يأتى : « يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع بدون مبرر شرعى » .

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية - لا توافق الحكومة على اضافة عبارة بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى لأنها تثير إشكالا مدنيا ويستحسن أن يترك تقدير ذلك للقضاء .

الرئيس - الموافق على اضافة عبارة « بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى يقف » (وقفت أقلية)
الرئيس - اذن تكون المادة بعد التعديل كما يأتى : « يحكم بهذه العقوبات على كل من اعطى بسوءنية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقى لا ينى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى - لى كلبة فى اقتراح حضرة النائب المحترم عبد المجيد الرمالى .

الرئيس - إذا كانت الكلمة فى الموضوع فلا . أما فى الصياغة فلا بأس .
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى - تضمن الاقتراح عبارة لم يؤخذ فيها رأى المجلس وهى عبارة « وقت الاستحقاق » وقد تضمنها كذلك اقتراح حضرة النائب المحترم السيد عبد الحميد البنان . وهذه مسألة هامة جدا لأنه يجب أن يكون الرصيد موجودا فى البنك وقت تحرير الشيك .

الرئيس - لا يمكن المطالبة بالقيمة المحرر بها الشيك إلا عند حلول موعد الاستحقاق ، فلو كان الموعد مثلا فى أول الشهر ، وذهب المحرر إليه الشيك قبل ذلك بشرة أيام إلى البنك فلا يمكنه الوقوف منه على ما إذا كان المحرر الشيك رصيد أو لا

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى - أن المادة تقول « أو سحب بعد اعطاء الشيك » والمفهوم من ذلك أن السحب قد يكون قبل الاستحقاق أى أن المبلغ كان موجودا بالبنك وسحب بعد إعطاء الشيك وقبل الاستحقاق

الرئيس - إن المفروض هو وجود المبلغ وقت الاستحقاق وهذا واضح من المادة
حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد مغازى البرقوقى - مادام المجلس يوافق على هذا التفسير فأنا مكنتف به

حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية - والحكومة توافق على هذا التفسير
الرئيس - بقى الاقتراح الثالث المقدم من حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد يوسف بك ونصه :
« يحكم بهذه العقوبة على كل من أعطى تحويلا على آخر بمبلغ من النقود لانشاء حق له أو التخلص من حق عليه مع علمه بأنه لا يقابل التحويل رصيد قائم وقابل للسحب أو أن الرصيد أقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد إعطاء التحويل كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقى لا ينى بثلى قيمة التحويل أو أمر المسحوب عليه التحويل بعدم الدفع » . فالأقتراح قد اشتمل على شقين . فالشق الأول ينصب على من أعطى تحويلا لانشاء حق له أو التخلص من حق عليه فلنأخذ رأى أولا على هذا الشق والموافق عليه يقف . (وقفت أقلية)

إذن تقرر رفض هذا الشق من الاقتراح
والشق الثاني ينصب على أن الرصيد أقل من قيمة التحويل بقدر الثلث أو سحب بعد إعطاء
التحويل كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لابنى بثلى قيمة التحويل .
فالموافق على هذا الشق من الاقتراح يقف (لم يقف أحد)
الرئيس -- إذن تقرر رفض هذا الشق من الاقتراح كذلك ويصبح الاقتراح بذلك مرفوضا
والآن هل توافقون على تعديل المادة ٣٣٧ على الوجه الآتى . « يحكم بهذه العقوبات على كل
من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك
أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لابنى بقيمة الشيك أو أمر
المسحوب عليه الشك بعدم الدفع » (موافقة عامة)

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

عن مشروع قانون العقوبات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على كمال حيشه بك)

تشعر لجنة الحقانية بنشوة السرور والاعتباط ، وهى تتقدم لمجلس الشيوخ الموقر بأول مشروع
قانون سيطبق إذا أقره المجلس على جميع سكان القطر المصرى . وإنه لفخر عظيم . وقد سبق لهذه
اللجنة أن تشرفت بتقديم تقريرها عن مشروع قانون تحقيق الجنايات الذى ستطبقه المحاكم المختلطة
فى فترة الانتقال وصادق عليه المجلس . أما مشروع هذا القانون ، فهو قانون العقوبات وستطبقه
المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية على السواء ، فهو نافذ على جميع من حملته أرض مصر وأظلمته سماؤها .
وهذه أولى ثمرات — بل أهم ثمرات — مؤتمر إلغاء الامتيازات والمعاهدة التى تفضل المجلس
باقرارها ، وكان من نتيجتها استرداد مصر لحقها الطبيعى الأزلى فى سن القوانين التى تسرى على
جميع سكان القطر المصرى . وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بحثا تمهيدا يوم ٢١ يوليه
سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية .
ثم أحيل المشروع إلى اللجنة فأقرته بجلسته ٢٧ يوليه سنة ١٩٣٧ . يشمل قانون العقوبات الحالى
٣٤٨ مادة ، مقسمة إلى أربعة كتب . الكتاب الأول خاص بالأحكام الابتدائية . الكتاب الثانى
خاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها . الكتاب الثالث خاص بالجنايات
والجنح التى تحصل لآحاد الناس . الكتاب الرابع خاص بالمخالفات .

الكتاب الأول - يحتوى على الأحكام الابتدائية وهى مقسمة إلى عشرة أبواب منها باب أنواع
الجرائم . وباب العقوبات من أصلية وتبعية . وباب العقوبات التبعية وباب الاتفاقات الجنائية .
وباب العود وباب الأحكام المعاق تنفيذها على شرط . وباب أسباب الإباحة . وموانع العقاب .
وباب المجرمين الأحداث . وباب حق العفو الخ . وقد أصبح هذا الكتاب فى المشروع أحد عشر

بأن باب الاتفاقات الجنائية كان أصلاً الباب الخامس مكرراً ، فأصبح في المشروع الباب السادس . وقد كان هذا الكتاب يحتوى على ٦٩ مادة فأصبح في المشروع ٧٧ مادة . والسبب في هذه الزيادة يرجع بالأخص إلى إدماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥٣٤٥٢ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادى الاجرام فوضعنا بالمادتين ٥٣٤٥٢ من المشروع في باب العود ، بعد المادة ٥١ من المشروع إذ أنها كلها متعلقة بالمجرم الذى يتخذ السرقة وما فى حكمها من الجرائم عادة له - مع تعديل حكم المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ المذكور وجعله جوازياً بعد أن كان وجوبياً . كما أضيف على هذه المادة المشروع ليكون النص متمشياً مع المادة التى قبلها . وكذلك فى باب الاتفاقات الجنائية أفردت له مادة خاصة بعد أن كانت مواد مكررة . وأهم التعديلات التى أدخلت على هذا الكتاب ما أدخل فى المواد الثلاث الأولى من إطلاق حكم المادة على كل قاطن فى القطر المصرى مع حذف الموجود فى القانون الحالى (إلا إذا كان خاضعاً لقضاء المحاكم الأهلية) أو تابعاً للحكومة المحلية . وهذا ناشئ عن سيادة الدولة فى التشريع على كافة سكان القطر المصرى دون استثناء . وقد حذف من الباب الثالث الخاص بالعقوبات عبارة « مقيداً بالحديد » (مادة ١٤) أوبدون قيد بالحديد (مادة ١٥) « أو غير حاد » . « ومقيداً بالحديد » لأن المشروع اعتبر هذا من إجراءات لائحة السجون الداخلية ، ولا لزوم لوجودها فى أصل القانون أما باب تعليق تنفيذ الأحكام على شرط فقد أدخلت عليه تعديلات جوهرية كما هو واضح بالمذكرة التفسيرية المرفقة بمشروع القانون . وأهم هذه التعديلات أن المشروع لم يقيد القاضى فى إيقاف التنفيذ بضرورة عدم سبق الحكم على الجانى بعقوبة . بل جعل للقاضى الحق فى إيقاف التنفيذ حتى مع وجود السوابق للمتهم مادام يرى من الظروف ما يبعث على الاعتقاد أنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم . ومن أهم التعديلات أيضاً فى هذا الباب أن المشروع أباح الحكم بإيقاف التنفيذ حتى فى حالة الحكم بغرامة والقانون الحالى لا يبيح ذلك ، وهذا مقتبس من القانون الفرنسى والإيطالى لأنه ليس من العدل إذا حكم فى قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم عليه بالحبس بإيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالغرامة . والمشروع الحالى جعل الإيقاف شاملاً أيضاً لاية عقوبة قومية ، كرقابة البوليس والحرمان من حق الانتخاب ، كما جوز أن يشمل الإيقاف جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم (المادة ٥٥ - فقرة أخيرة من المشروع) ولم يكن هذا جائزاً فى قانون سنة ١٩٠٤ . ومن أهم التعديلات فى هذا الباب أن المشروع أجاز الإيقاف أكثر من مرة لمجرم واحد بخلاف قانون سنة ١٩٠٤ . ويكون إلغاء الإيقاف جوازياً إذا صدر ضد المحكوم عليه فى خلال خمس سنوات حكماً بالحبس لمدة تزيد على شهر كما قرر المشروع أو إذا ظهر فى خلال هذه المدة أن المحكوم عليه قد صدر ضده قبل الإيقاف حكم بالحبس لمدة تزيد على شهر ولم تسكن المحكمة قد علمت به . إنما إلغاء الإيقاف لا يكون حتى بمجرد الحكم عليه ، ولا بمجرد ظهور حكم سابق ، بل يجب أن يصدر حكم من المحكمة بمجرمان المحكوم عليه من إيقاف التنفيذ ، وهكذا يكون الإلغاء كإلغاء متروكاً لتقدير المحكمة . كما أجاز المشروع أيضاً للمحكمة التى تصدر الحكم ضد

متهم سبق انتفاعه بإيقاف التنفيذ أن تنص في حكمها على إلغاء النفاذ السابق . فيرى من هذا أن المشروع أدخل تعديلات كثيرة في باب تعاقب تنفيذ الأحكام على شرط ، وهي تعديلات جوهرية أوحاها إليه روح التشريع الحديث في الدول المختلفة وهي في الواقع مبادئ عصرية توافق اللجنة على الأخذ بها .

المجرمون الأحداث : من التعديلات الهامة التي أدخلها المشروع في الباب العاشر من الكتاب الأول بخصوص المجرمين الأحداث أنه حذف التأديب الجثماني من وسائل إصلاح الصغير . وقد قسم المشروع المجرمين الأحداث إلى أربعة أقسام : القسم الأول : الصغردون السابعة ، فلا تجوز إقامة الدعوى عليه مطلقا . القسم الثاني : بين السابعة والثانية عشرة ، فلا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية بل تستعمل معه وسائل الملاحظة والتربية مع منع التأديب الجثماني والجلد . والقسم الثالث : الصغير بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، وقد أعطى المشروع سلطة للقاضي فهو مخير بين أن يتخذ في شأنه وسائل الملاحظة والتربية أو يحكم عليه بالعقوبة العادية مخففة على الوجه المبين في المشروع . والقسم الرابع : الصغير بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة فلا يجوز الحكم عليه بالاعدام ولا بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، بل تخفض العقوبات بالنسبة له على الوجه المنصوص عليه في المشروع . وقد بينت المادة ٦٨ من المشروع طرق الملاحظة والتربية التي يجوز اتخاذها بشأن الصغير .

باب العفو الشامل : اقتصر المشروع في هذا الباب على بيان الآثار المترتبة على العفو الشامل اكتفاء بالمادتين ٤٣ و ١٥٢ من الدستور ، إذ الأولى خاصة بحق الملك في العفو وتخفيض العقوبة أما الثانية فخاصة بالعفو الشامل ، وهو لا يكون إلا بقانون . ولهذا فلا حاجة إلى النص على ذلك في قانون العقوبات .

هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على الكتاب الأول من قانون العقوبات الحالي .
ومجلس النواب أقر المشروع مع حذف المادة ٥٦ وعدل الفقرة رابعا من المادة ٢٥ الخاصة بالعقوبات التبعية إلى النص الآتي : « لا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته ، وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن إدارته »
وبحذف المادة ٥٦ أصبح الكتاب الأول ٧٦ مادة بعد أن كان ٧٧ مادة في المشروع الأصلي
الكتاب الثاني : الجنايات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

ويشمل هذا الكتاب سبعة عشر بابا ، بقيت بأسمائها وعددها في المشروع كما كان في قانون سنة ١٩٠٤ ماعدا الباب الثالث عشر فقد أعطى عنوانا شاملا (تعطيل الموصلات) أي كافة الموصلات بأنواعها ، وذلك تمشيا مع التطور الحديث وضرورة حماية وسائل المواصلات برية أو بحرية أو جوية وأهم الأبواب التي تناولها التعديل الباب الأول الخاص بالجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج . فقد أضيفت الطائرات إلى الأشياء المعاقب على تسليمها للعدو في المادة ٨٠ من المشروع .

وأضيفت مادة جديدة وقصد المشرع بإضافتها سد نقص في المادة ٧٥ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلة للمادة ٨٣ من المشروع إذ كانت المادة ٧٥ تعاقب كل صاحب وظيفة أو مأمور مكلف بحفظ رسومات الاستحكامات الخ. فسلم تلك الرسومات للعدو، فالمادة الجديدة المضافة تنص على عقاب كل شخص آخر غير موظف يتوصل بطريق الرشوة أو الغش أو الاكراه الخ. فيسلبها كذلك وهي مادة ضرورية، وقد أنصف المشروع بوضعها. وكذلك المادة ٨٦ أضيفت للمعاقبة على الجرائم المضرة بأمن الدولة في زمن الحرب إذا ارتكبت إضرارا ببلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو فيشتبك. وقد أدخل المشروع في الباب السابع الخاص بمقاومة الحكام والتعدي عليهم بالسب وغيره مادة جديدة هي المادة ١٣٥ للمعاقبة على الإهانة في حق موظف بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرنيم. لأن المادة ١١٧ من القانون الحالي لا تعاقب إلا على الإهانة بالإشارة أو القول أو التهديد. فإذا أرسل شخص إلى موظف رسماً يتضمن إهانة له بسبب وظيفته ففعله الآن لا يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧ ولهذا وجب وضع المادة ١٣٥ الجديدة. وكذلك أدخل المشرع مادة جديدة هي المادة ١٣٦ لمعاقبة من يزعمون السلطات العامة ومن في حكمها بالأخبار عن كوارث أو أخطار لا وجود لها. وأكثر التعديلات التي أدخلت في الباب الثالث عشر الخاص بتعطيل المواصلات ناشئة عن كثرة طرق المواصلات الحديثة وزيادة أهميتها وبعض تعديلات لفظية مبنية في المواد من ١٦٥ إلى ١٧٢ من المشروع. أما الباب الرابع عشر فقد عني بالجنايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها فشددت بعض العقوبات عند ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المزورة لسوء قصد (مادة ١٩٠) كما شددت العقوبة في حالة الإهانة أو السب الموجه إلى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٨٦. والباب السادس عشر الخاص بالتزوير أهم تعديل فيه هو اعتبار بصمة الأصبع كالامضاء في التزوير وقد أضاف المشرع هذا النوع الجديد من التزوير لشيوعه في مصر بعد أن ترددت محكمة النقض والابرام في نسبة بصمة أصبع إلى شخص تزويراً لأن المادة ٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤ حصرت التزوير في الامضاءات والاختام وتغيير المحررات، ولم تنص على بصمة الأصبع ولو أنها عدلت عن هذا الرأي واعتبرت هذا الفعل تزويراً. ولهذا رأى المشرع النص على ذلك صراحة في المادة ٢٢٧، ولما كان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ينص على معاقبة من يرتكب الغش في مادتى تحقيق الوارثة والوفاة أو في عقد الزواج، رأى المشرع أن يدمج هذا القانون في المشروع الحالي فوضعه في المادتين ٢٨٨ و ٢٢٩. وأقر مجلس النواب مواد هذا الكتاب بتعديل المواد ٩١ و ١٢٠ و ١٨٨ من المشروع الأصلي بأن أضاف لفظة (أو طائفة حرية) على المادة ٩١ وأضاف لفظة (الجوية) على المادة ١٢٠ وفي المادة ١٨٨ أضاف لفظة (المتقدم ذكرها) قبل كلمتي (بمقام قاضى أو هيبة) وهو تعديل واجب لتويز المادة. وكما حذف المادة ١٥٩ من المشروع الخاصة بعقاب مدير الجريدة الخ.. إذا لقب شخصاً الخ...

الكتاب الثالث

بقى هذا الكتاب على أصله بالنسبة لعدد أبوابه الخمسة عشر وعنواناتها ماعدا عنوان الباب الخامس الخاص بالقبض على الناس وحبسهم وسرقة الاطفال وخطف البنات فقد أضيف اليه هجر العائلة وهي جريمة جديدة على قانون العقوبات وقد أحسن المشرع صنعا بادخال هذه الجريمة وفي الباب بالذات إذ وضع لها المادة ٢٩٥ . والشرائع الحديثة تعاقب على هذه الجريمة فقد أدخلت على قانون عقوبات بلجيكا سنة ١٩١٢ وفي فرنسا سنة ١٩٢٤ وفي ايطاليا سنة ١٩٣١ . والنص الجديد يقضى بمعاقة كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقات الزوجة أو أحد الأقارب أو أجره الحضنة الخ . وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبية عليه . ولأن هذه الجريمة تمس نظام الأسرة وتؤثر في الروابط العائلية جعل المشرع المحاكمة فيها معلقة على شكوى صاحب الشأن كما جعل لصاحب الشأن بعد التبليغ الحق في التنازل عن الشكوى قبل الحكم فيها نهائيا ورتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية ..

وذهب المشرع الى أبعد من هذا فنص على عدم تنفيذ العقوبة بعد صيرورة الحكم نهائيا اذا أدى المحكوم عليه ما تجبى في ذمته أو قدم كفيلا يقبله صاحب الشأن . وأهم التعديلات التي وردت في الباب الاول الخاص بالقتل والجرح والضرب هو ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من المشروع المقابلة للمادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ الخاصة بالقتل الخطأ فقد رفع المشروع الحد الأقصى لعقوبة الحبس الى ثلاث سنين وللغرامة الى ١٠٠ جنيه لما ظهر من أن عقوبة المادة ٢٠٢ الحالية لا تكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما كما في حالة تعدد المجنى عليهم .

وكذلك رفع المشرع الحد الأقصى في عقوبة الاصابة الخطأ الى ستة أشهر بدلا من شهرين وذلك في المادة ٢٤٦ من المشروع المقابلة للمادة ٢٤٤ الحالية وقد غنى في الباب الثالث (إسقاط الحوامل) بإضافة القوايل إلى الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب ضعفهم علاوة على الأطباء والجراحين والصيدالة وذلك في المادة ٢٦٥ من المشروع المقابلة للمادة ٢٢٧ من القانون الحالي .

وقد غنى المشرع بمجعل المقرة الأخيرة من هذه المادة مادة قائمة بنفسها من النص على عدم العقوبة على الشروع في الاسقاط أما في الباب الرابع الخاص بهتك العرض وإفساد الأخلاق فأهم تعديل حصل فيه هو رفع سن المجنى عليه

وقد غنى المشرع بادخال مادة جديدة هي المادة ٢٧٤ لمعاقة القوادين الذين يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه النسوة من السجارة ولم يكن في القانون الحالي نص كهذا .

ومن التعديلات الهامة أن أضاف المشرع في الباب السادس الخاص بشهادة الزور واليمين الكاذبة المادة ٣٠١ ونص على عقاب المترجمين إذا أخلوا ، عن قصد ، بواجب الأمانة أسوة بالخبراء .

ولما كان المشرع قد أدخل تعديلات على الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاص بالجناح والجنايات متمشيا مع هذه النظرية أدخل التعديلات الموضحة في الباب السابع من الكتاب الثالث الخاص بالقذف والسب وإفشاء الأسرار . وليس من السهل تلخيص ماورد من هذه التعديلات بل الأسهل الرجوع إلى نص المواد والمذكرة الايضاحية المرافقة لمشروع القانون . ومن التعديلات الجوهرية التي عني بها المشروع ما أدخله على الباب العاشر من الكتاب الثالث على جرائم النصب وخيانة الأمانة بإضافة المادة ٣٣٩ وهي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يعطى شيكا لا يقابله رصيد بقى بقيمته وهذه الجريمة معاقب عليها في قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٥٢ . ومعطى الشيك يعاقب حتى إذا وجد رصيد له ولكنه أقل من القيمة أو إذا كان له رصيد وسحبه بعد اعطاء الشيك وكذلك إذا أمر الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته . ومجلس النواب أقر المادة ٣٣٩ بحذف عبارة « مع عليه بأنه » وأضاف « كلمة بسوء نية » ... وقد أحسن المشروع بمقابلة الفاعل في هذه الجريمة بعد أن أصبح التعامل بالشيكات شائعا ، وقد أدخل لجنة الحقانية لمجلس النواب تعديلات على المواد ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ . ففي المادة ٢٧٠ ، ٢٧١ رفعت السن في جريمة هتك العرض إلى ثمانى عشرة سنة . والمادة ٢٧٢ رفعت السن من ثمانى عشرة سنة إلى الحادية والعشرين في جريمة التحريض وإفساد الاخلاق . والمادة ٢٧٤ حورت تحويرا لفظيا لفظة رزقه الى معيشته وفي المادة ٢٧٦ حذف جواز الحكم بالغرامة بالنسبة لعقوبة الزنا .

وفي المادة ٢٧٩ حذف عبارات « غير مرة » « بامرأة تكون قد أعدها لذلك » « والمذكورة » وحذف جواز الحكم بالغرامة . والمادة ٣٤٠ رفعت سن الجنى عليه في حالة الاستهواء إلى إحدى وعشرين سنة بدلا من ثمانية عشرة سنة متمشيا مع قانون الحماية الجنسية بخصوص سن الرشد .

الكتاب الرابع

أما الكتاب الرابع الخاص بالمخالفات فبقى عن أصله كما هو في قانون سنة ١٩٠٤

كلمة ختامية

وقد كان يهم اللجنة أن تحافظ على إبقاء نمر المواد المشهورة لأنها « أصبحت علما » لبعض الجرائم وهي محفوظة عن ظهر قلب جميع المشتغلين بالقانون من رجال القضاء والنيابة والمحاماة . فاذا ذكرت المادة ٢٠٦ أو ٢٠٥ أسرع إلى خاطر جريمة الضرب وإذا ذكرت المادة ١٩٤ تمثل للذهن جريمة القتل وهكذا الأمر في مواد التزوير والقتل الخطأ والاصابة الخطأ وجرائم التبديد والاختلاس والنصب وغير ذلك .

وكم يكون مفيدا أن يتمكن المشرع من المحافظة على إبقاء هذه المواد لمسمياتها ولكن تبين للجنة استحالة هذا الأمر استحالة مطلقة ولا تدخلت الأبواب في بعضها واختلط الأمر وأصبح من المتعذر جعل الجرائم المتماثلة في باب واحد بل وفي كتاب واحد .

صدر قانون العقوبات الأهل في سنة ١٩٠٤ . وقد وضع على أحدث النظم وقتها فوق كونه ملائما لاعدادات البلد وأحوالها وقد تطور هذا القانون بتعديلات عدة متمشية مع التشريعات الحديثة. لهذا عندما فكر في وضع قانون جديد للعقوبات يسرى على جميع سكان القطر المصرى رأى المشرع المصرى اتخاذ قانون العقوبات الأهل أساسا لمشروعه ولذلك فانه في كثير من المواد ومن الأبواب لم يمس شيئا فيها ولم يدخل عليها إلا التعديلات التي أشير إليها في هذا التقرير . وفي المذكرة التفسيرية المرافقة لمشروع القانون . واللجنة تشرف بعرض نتيجة عملها على مجلس الشيوخ الموقر بأمل الموافقة على مشروع القانون نظرا لما فيه من مزايا وتعديلات جوهرية مهمة متمشية مع تطور الحالة الاجتماعية في القطر المصرى . وقد وافقت عليه باجماع الآراء.

رئيس اللجنة
كامل إبراهيم

٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧

مشروع قانون العقوبات (١)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على كمال حبشه بك)
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون على وجه الاستعمال كما نظره مجلس النواب ؟
(موافقة) .
الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على أن يبين كل من حضراتكم المادة التي يريد أن يتناولها بالمناقشة حتى تكون هذه المادة دون غيرها محل المناقشة والتلاوة كما جرينا على ذلك في مشروع قانون تحقيق الحنايات أمام المحاكم المختلطة ؟
(موافقة) .
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك — سأتناول بالمناقشة الفقرة الأخيرة من المادة الأولى ١٨٩ وسأطلب إلغاؤها .
حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — سأتناول بالمناقشة المواد من ٢٧٥ إلى ٢٧٩ ثم المادة ٢٩٣ .
حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك — سأتناول بالمناقشة نفس المواد التي سيتناولها حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك .
الرئيس — الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك .
حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — حضرات الشيوخ المحترمين : أتقدم إلى حضراتكم ببيان أمر خطير لأنه مرتبط بأسرتنا وآدابنا وتقاليدها التي يجب أن تمسك بأهدابها ولا نهمل منها شيئا : ذلك لأن المواد (٢٧٣ إلى مادة ٢٧٧) من قانون العقوبات المعروض عليكم نظره الآن قد

[١] جرت المناقشات أعلاه بشأن مشروع قانون العقوبات بمجلس الشيوخ المنعقد في ٢٧ يوليوسنة ١٩٣٧

أباح أمرًا حرمة كل الشرائع . ذلك هو الزنا . فان المادة ٢٧٥ نصها : « لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوة زوجها إلا أنه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه زوجته كالمبين في المادة ٢٧٩ لا تسمع دعواه عليها » ، ومعنى هذا هو إباحة الزنا لأحد الزوجين إذا كان الآخر ملتزمًا بهذه الحالة وليس هناك شرع من الشرائع يبيح ذلك خصوصًا في بلادنا التي هي بلاد إسلامية . وقد نص الدستور على ذلك في المادة ١٤٩ حيث جاء فيها مانصه « الاسلام دين الدولة . واللغة العربية لغتها الرسمية » ، فإذا كان الاسلام هو دين الدولة فكيف يسوغ فيها إصدار قانون يشتم منه رائحة إباحة الزنا ؟

المقرر — المادة التي يشير اليها حضرة الشيخ المحترم واردة في قانون العقوبات الذي صدر سنة ١٩٠٤ ولم يتناولها مشروع القانون المعروض على حضراتكم بأي تعديل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — هل المناقشة ستتناول قانون العقوبات المعمول به الآن أم ستتناول التعديلات التي أدخلت على بعض مواده ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — سأتناول بالمناقشة المواد التي ينتهها .
حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير الحقانية) — ليسمح لي حضرة الرئيس أن أقرر ما قلته في مجلس النواب من أنه يحسن ألا يتناول المجلس بالمناقشة إلا المواد المعدلة لأن القانون المعمول به الآن صدر من تاريخ بعيد وأرى أن المقام لا يتسع لمناقشة المواد جميعها ويمدّن بعد التصديق على مشروع القانون أن يتقدم حضرات الاعضاء باقتراح بتعديل المواد التي يروم تعديلها لأن التعديل يحتاج إلى بحث طويل خصوصًا لأن هذا القانون يعتبر من النظام العام والوقت لا يتسع لبحثه مادة فمادة . (تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك — إن التقرير وزع علينا الآن فقط ولا أعرف المواد المعدلة فيه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — المواد المعدلة واردة في التقرير الذي وزع علينا .

المقرر — مفروض أن كل شخص يعرف قانون العقوبات المعمول به الآن .
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيلي — لقد مضى على قانون العقوبات المعمول به الآن ثلاثة وثلاثون عامًا من غير تعديل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك — أنا هنا في مقام التشريع ولي أن أتناول بالمناقشة أية مادة .

حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير الحقانية) أرجو من حضرة الرئيس أن يأخذ الرأي في حصر المناقشة في المواد المعدلة .

الرئيس — سبق أن قرر المجلس أن لا يوضع موضع المناقشة والتلاوة إلا المواد التي يطلب حضرات الاعضاء ان يتناولوها بالمناقشة فهل توافقون حضراتكم على أن يكون حق حضرات الاعضاء قاصرا على المواد المعدلة ؟ (موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك — اذن سيتناول بحسب المادة ٢٩٣ من

مشروع القانون وهذا نصها : « كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة لزوجته أو أقاربه أو أصهاره أو أجره حضانة أو رضاعة أو مسكن وامتنع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبيه عليه بالدفع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن وإذا رفعت بعد الحكم عليه دعوى ثانية عن هذه الجريمة فتكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة . » وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما تجب في ذمته أو قدم كفيلًا يقبله صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة . هذه المادة تخالف المادة (٣٤٧) من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم الشرعية حيث جاء فيها ما نصه : « إذا امتنع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك إلى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائلتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتثل حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوما . »

فمن حق القاضي وهو قاضي الأسرة الذي يتعرف عن أحوالها وعن أسرارها بما لا يمكن لغيره أن يتعرفه من حقه أن يحكم بالحبس على المحكوم عليه مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما فقد تكون المدة عشرة أيام أو خمسة عشر يوما والحكمة في ذلك مراعاة الرحمة والشفقة على المحكوم عليه لأن صلة الزوجية أو صلة القرابة لم تزل باقية بين الطرفين فإذا كان الحكم شديدا كما هو موجود في قانون العقوبات كان ذلك أدعى إلى التنافر وحل روابط الزوجية أو الأسرة وهذا مما لا يصح تشريعه لأن الشرائع إنما جاءت لتربط الأفراد والجماعات والأسر ببعضها وتبث فيما بينهم روح المودة والرحمة ولم تأت شريعة تبث روح الشقاق بين هؤلاء فالمادة الموجودة بقانون المحاكم الشرعية الخاصة بالحبس ليس فيها إلا كل الرحمة بالنسبة للمحكوم عليه لأن الحكم زجر له لدفع ما عليه فإذا كان هينا كان ذلك ادعى لرجوعه عن غيه واتفاقه مع المحكوم له . وقد رأينا كثيرا ما يرجع المحكوم عليه إلى زوجته أو إلى ابنه أو إلى قريبه المحكوم له فيتصافى معهم ويترك الشقاق . فالمادة ٢٩٣ من القانون المعروف على حضراتكم مخالفة كل المخالفة لروح التشريع من جهة ومن جهة أخرى فإنها تتناقض مع المادة ٣٧٤ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ الخاص بالمحاكم الشرعية . ومن الواجب حذف المادة المذكورة من قانون العقوبات حتى يوجد تشريع فيه مصلحة لكل الأمة سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين ويشملهم قانون واحد للأحوال الشخصية يكون الحاكم به هو القاضي الشرعي الذي هو أول قاض وجد ولم يكن معه وقت وجوده غيره فكان هو الحاكم في الدماء والأموال والأعراض وأصبح الآن ليس له إلا جزء قليل من ذلك وهو مواد الأحوال الشخصية فلا يجوز أن يسلب منه هذا الحق وهو من أخص اختصاصه . لهذا أطلب حذف المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات اكتمالاً بالمادة ٣٤٧ من قانون الأحوال الشخصية .

حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير الحفانية) - المادة ٢٩٣ تشمل المسلمين وغير المسلمين مصريين وغير مصريين . أما المادة الشرعية فتعاصرة على المصريين الخاصين لولاية الحاكم الشرعية وبطبيعة الحال كان للمادة الشرعية لزوما قبل وضع هذه المادة . أما وقد وضعت المادة التي نحن بصدد حذفها فلا يبقى بعد التصديق عليها مجال للمادة الشرعية . إذ المادة الجديدة أعم وأردع وكما

قلنا في مجلس النواب ووعدنا هيئة المجلس بالعمل على حذف نص المادة الشرعية لعدم لزومها ، فانا نعد هيئة هذا المجلس الموقر بذلك الحذف بعد التصديق على للمادة الجديدة . (تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبل — مادة القانون الموجودة في المحاكم الشرعية لم ينص فيها على عقوبة ما وإنما الجزاء الوارد بها وسيلة لالغاء المحكوم عليه إلى الدفع . وحكم الحجز في المحاكم الشرعية ليس عقوبة لأن الذي يؤمر بدفع ماعليه من نفقة ويمتنع عن تسديدها يحبس مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما فاذا دفع المبلغ الذي حجز من أجله في أى وقت من هذه المدة أفرج عنه في الحال . كما أن مدة الحبس لا تسقط النفقة المحكوم بها على الشخص . فلا تعارض إذن في المادتين ، فهذه مادة اتخذت كوسيلة للدفع وتلك مادة تضمنت عقوبة لجريمة .

حضرة صاحب المعالي محمود غالب باشا (وزير الحقانية) — تضمنت المادة الجديدة الأمرين معا فهي تقرر عقوبة على الامتناع عن الدفع وفي الوقت نفسه تعتبر وسيلة لالغاء الممتنع إلى تسديد ما عليه .

الرئيس — الموافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك — يتفضل بالوقوف . (لم يقف أحد) .

الرئيس — يقرر المجلس رفضه اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق القاضي بك .
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكلك بك — اخواني المحترمين نصت الفقرة الاولى من المادة ١٨٩ من مشروع قانون العقوبات المعروض على حضراتكم على ما يأتى : « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى فى الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها فى جلسة سرية أو فى الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو فى الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » . وقد ورد فى تعليقات الوزارة واللجنة على المادتين ١٩١ و ١٩٢ فى الصفحة ٤٢ من تقرير اللجنة ما يأتى : رأتى الرجوع الى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة النشر ودعاوى القذف والسب و افشاء الأسرار فأخذ نص هاتين المادتين عن المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ ، وذلك لأن نشر المرافعات فى هذه الجرائم هو ترديد لها ومضاعفة لآثارها بلا مبرر . وقد أضيفت فى المادة ١٩٢ الدعاوى التي ترى المحاكم نظرا لنوع وقائعها أن تحظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب . فانا أطلب حذف الجزء الأخير من الفقرة الاولى من المادة ١٨٩ ونصها : « أو فى الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب أو فى الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » . أطلب هذا الحذف لثلاثة أسباب : الاولى أن النص مخالف صراحة للدستور والثانى أنه مخالف للمبادئ العامة المعمول بها فى التشريع الحديث فى الأمم المتعدنة جميعا . والثالث أن العمل أثبت فى مصر أن المصلحة العامة لا يمكن أن تتحقق إلا بحذف هذا النص . أما عن مخالفتها للدستور فتجدون حضراتكم فى الفصل الرابع من الدستور تحت عنوان السلطة القضائية المادة ١٢٩ تنص على ما يأتى : « جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بمجلسها

سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب . فسرية الجلسة لا يمكن أن تدخل في حق المشرع إذ لا يستطيع المشرع أن يصدر قانوناً يقول فيه إن نوعاً من أنواع القضايا يجب أن تكون الجلسة فيه سرية . إنما الأمر في ذلك للمحكمة وحدها وهذا التشريع المعروض على حضراتكم فيه نوع من الإلزام يجعل الجلسة سرية . لماذا ؟ لأن قاعة المحكمة يا حضرات الزملاء المحترمين كقاعة هذه الجلسة لا تتسع مادياً إلا لعدد معين من الناس . فإذا عرضت قضية هامة كان للرأي العام شوق للاشراف على ما يجري فيها اضطرت المحاكم في أحوال كثيرة إلى أن تُصرف تذاكر لحضور هذه الجلسات ومعنى صرف التذاكر أنها بحكم عدم اتساع القاعة المادى لا تستطيع أن تفسح مجال العلنية لكل من يريد حضور الجلسة فهي تقصر العلنية على عدد معين تتسع له قاعة الجلسة . فإذا فرض أن القاعة تتسع لآلاف من الناس - ولا أظن هذا ممكناً في قاعة محكمة الاستئناف التي تعد أكبر قاعات الجلسات في مصر - كان معنى هذا أنه إذا طالب عشرة آلاف شخص حضور جلسة حرم تسعة آلاف منهم حق الحضور لوجود هذا المانع المادى الذى كان موجوداً من يوم ظهور القانون في مصر . المتبع في مصر وفي كل بلاد الدنيا وجميع قوانينها أن تكون العلنية في أوسع حدودها عند نظر القضايا التي يجوز الاثبات فيها وسماع المحكمة الشهود . لماذا أبيع للصحف نشر ما يجري في المجالس النيابية ومجالس المديرية - أبيع هذا لأن للرأي العام حقاً في الاشراف على المحاضر حتى يطمئن من ناحيته إلى أننا نقوم من ناحيتنا بما يرضى الأمة التي تعتبر مصدر السلطات جميعاً . القاضى يا حضرات الاخوان مستقل بحكم الدستور ليس لوزير الحقانية ولا لسل من مجلسى البرلمان أن يوجه له ملاحظات أو يقول له أخطأت ، إنما الذى يشرف على القاضى هو الرأي العام . اعتبار القاضى إن الرأي العام يوافق على أحكامه ويعتبرها مظهر للعدالة هو الكفيل بأن يودى القاضى واجبه لأنه يخشى هذا الاشراف . هذا هو سر العلنية التي أبحث في جميع البلاد ما لم تر هيئة المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب . أنا اذا ذكرت العلنية في كل البلاد قائماً أعتمد على التقرير المقدم لحضراتكم من الحكومة ولجنة الحقانية في مجلسكم الموقر . إذا نظرتكم حضراتكم الى التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات لوجدتموها جميعاً مستمدة اما من القانون الابطالى الموضوع في سنة ١٩٣٠ باعتباره من أحدث التشريعات وإما من القانون الالماني وهو كالايطالى في ذلك . وإما من القانون السويسرى . فمن أين استمدت هذه الفقرة التي أطلب حذفها من المادة ١٨٩ ؟ هي مستمدة مما سميتموه وسميناه العهد البغيض البائد وهو عهد وزارة صدقي باشا وهي على هذا النحو مخالفة صارخة صريحة لكل مبادئ التشريع في العالم . إخواني المحترمين . هذه العبارة لا تخالف المصلحة العامة فحسب بل تضر بها إضراراً بالغاً جداً . على أى ضوء وضعت وزارة صدقي باشا هذه المادة ؟ وما الذى استلمته لوضعها ؟ أقول لحضراتكم ما نذكرونه جميعاً وهو أن محكمة جنابات مصر كانت تنظر في قضية الخطابات المزورة برئاسة صاحب المعالي محمود غالب باشا وزير الحقانية اليوم وقد كانت القضية مقدمة للمحكمة على أن المتهمين فيها الأستاذ محمد توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد والأستاذ عزيز ميرهم بصفته شريكاً له بالمساعدة . وقد تم التحقيق فيها بصفة سرية وجرى فيها كل شيء طي الكتمان . بدأت المحكمة تحقق والصحف تنشر التحقيق والناس يقرأون فتنبه الرأي العام إلى أن هناك قضاء عادلاً يحق الحق وينصف المظلوم تقدم

الناس إلى المحكمة وعلى رأسها وزير الحقانية اليوم من كل فج وصوب كل بدليل فانقلبت القضية كلها مرة واحدة رأساً على عقب : الجاني مجنياً عليه والشهود جناة . وثبت أن الشهود قواطوا ليفسدوا سير العدالة وليدسوا على القضاء . تصوروا حضراتكم ماذا كان يحدث لو أن الصحف لم تنشر شيئاً عن التحقيق وحصرت الجلسة العامة في مائة وخمسين شخصاً أو ثلاثمائة شخص . ما الذي كان يظهر العدالة لو أن اجراءات العلنية لم تكن وافية ؟ كان حتماً وقوع الظلم بالآبرياء . حدث في قضية القنابل الأولى أن تقدم شهود على أثر النشر والاذاعة فيما يختص بالدكتور نجيب اسكندر فلما نظرت القضية في المحكمة وتقدم الشهود براء الدكتور نجيب بعد أن كان على مقربة من باب السجن . إذن كان النشر في هذه القضايا وفي كل القضايا التي يجوز فيها الاثبات خير معوان للعدالة . كانت حكومة ذلك العهد تقف الأمة كلها في وجهها كما كانت الصحف جميعاً تناهضها فنشر ما يجري لتحقيق الحق . رأت الحكومة إذ ذاك أنه لا بقاء لها في مناصبها إلا إذا عاشت في الظلام فسنت هذا القانون ووضعت هذا النص ، فلما ولي العهد البائد كما سميتموه وسميناه وجاءت وزارة نسيم باشا بظلمها عطف الشعب والوفد وعطفكم جميعاً كان أول ما طلب اليها إلغاؤه هذا النص البغيض عدو العدالة وناصر الظلم . فإذا ما طلبت إلى حضراتكم أن توافقوني على إلغاء هذه العبارة فلأسباب وجيهة . لو أن هذا النص كان قاصراً على قضايا السب أو القذف في حياة الأشخاص الخاصة لكان مقبولاً . إلا أنه لا يتناول الصحف وحدها وجرائم القذف فحسب بل يتناول كل الجرائم العامة التي تقع عن طريق الاذاعة . لو أن خطيباً من الخطباء أو سياسياً من الساسة أو وزيراً من الوزراء لم يستطع أن يدلي برأيه في الصحف والبرلمان فقام وأدلى بمعلومات خطيرة وقدم للمحكمة معلومات تتعلق بسلامة الدولة أو باختلاسات أو بمقاولات قدمت فيها الرشى . لو أن هذا كله وقع وقدم المتهمون إلى المحاكم لكننا جميعاً وكان الشعب معنا في غلظة نامة وشقاء وبؤس . يذهب الناس ليروا من نوافذ القاعة ما يجري في المحكمة فيبعدون البوليس لأنهم يريدون الاشراف على العدالة . لقد أقسمت على الدستور أن تظل الجلسات علنية فأستحلفكم بالله وأستحلف بخاصة القاضي محمود غالب الذي أظهر النزاهة المعروفة في قضية الخطابات ، أن يوافق وتوافقوا على حذف هذا النص لأنه مزعج لا بالنسبة للصحافة ولكن بالنسبة إلى مجموع الأمة . ماذا حدث بسبب توافر العلنية في القضايا الهامة الماضية ؟ في قضية التلغرافات المتعلقة بالسودان التي اتهم فيها المرحوم الشيخ علي يوسف : وماذا حدث في قضية كتاب وطنيتي التي اتهم فيها المرحوم محمد فريد بك تلغف الناس جميعاً من أسوان وقنا إلى الاسكندرية إلى معرفة كيف تجري العدالة . فكروا حضراتكم في هذا وفكروا طويلاً في رفع الظلمة ونشر النور . وأرجوكم أن تحاسبوا أنفسكم وأن يناسب الوزراء معكم أنفسهم قبل إقرار هذا النص (تصفيق)

حضرة الاستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) — أراد حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك أن يستشير احساسات حضراتكم ببعض أمثلة ضربها . والواقع أن الأمثلة التي ضربها تؤيدنا في التعديل الذي قدمناه . تكلم حضرته عن بعض القضايا التي نظرت أمام المحاكم كقضية الخطابات المزورة فهذه القضية لو أنها حدثت الآن لجاز مع النص المعروف

على حضراتكم أن تنشر فهي ليست من الجرائم الداخلة في باب جرائم الصحف الذي تتكلم فيه. فما معنى أنه يضرب المثل بها ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — نريد أن نفهم هذا.
حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) — المنع قاصر على قضايا السب والاهانة والعيب والقذف وما مائلها التى تنشر فى الصحف .
حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — قضية الخطابات هى من قضايا القذف
حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) — أرجو عدم مقاطعتى . قضية الخطابات كان متهما فيها الأستاذ عزيز ميرهم بالتزوير وحقيقة كان معه صحفى متهم بالنشروهى لم تكن من القضايا العامة التى يحرم النشر فيها كذلك قضايا القنابل والاغتيالات السياسية وغيرها من القضايا التى يقول ان رأى العام تتبعها . نعود إلى مسأرة حجج حضرة الشيخ الدكتور نهيكل بك . يقول إن فى النص المعروض على حضراتكم مخالفة للمادة ١٢٩ من الدستور التى تقرر مبدأ العلانية ولكن فات حضرته أنها تقررها فى جلسات المحاكم وليس فيما ينشر فى الصحف أى أن العلانية قاصرة على الجلسات والحكم الذى يصدر فى القضية ينشر فى الصحف وأظن أن حضرة الشيخ المحترم هيكل بك يذكر أن الحكم فى قضية نزاهة الحكم كان مكونا من ثلاثمائة أو أربعمائة صفحة . من المصلحة إذا عرضت قضية من قضايا السب أو القذف أن تعرض على الجمهور الحقيقة كاملة بنشر الحكم . أما أن تعرض عليه أخبار مزيفة أو كتب ملفقة أو إجابات شهود مخزلة أو جزء من المرافعات فليس هذا عرضا صادقا صحيحا إنما العرض الصادق الصحيح هو الذى يتضمنه الحكم الذى ينطق بالحقيقة كاملة وهذا لم يمنع النص المعروض . أما المقارنة بين جلسات البرلمان ولسات المحاكم فهى مقارنة مع الفارق لأن جلسات البرلمان تنظر فيها المسائل العامة التى تهم الناس جميعا ولا تنظر فى المسائل الشخصية أو المطاعن أو السباب بل لوائحها الداخلية تحرم ذلك أما جلسات المحاكم فانما تعرض فيها قضايا الأفراد والقضايا الخاصة ولو أنها فى بعض الأحيان تنظر فيها قضايا تهم المصلحة العامة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — هل لمثل هذا التشريع مثيل ؟
حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) — نعم له مثيل ويعلم حضرة الدكتور هيكل بك ما اتجهت إليه انجلترا فى التشريع من خطر نشر الاجراءات فى بعض القضايا التى تمس سمعة العائلات . وفى قانون رومانيا وهو من أحدث القوانين حرم نشر بعض قضايا القذف فليس بدعا أن يتضمن التشريع المقدم مثل هذا النص إذ ليس فيه مخالفة للدستور ولا للمصلحة العامة وهى مصونة بالاطلاع على الحقيقة بنشر الحكم . ألا يرى حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك أنه من المصلحة بدلا من أن يقذف شخص بعبارات لو سمعها الجمهور من غير أن يسمع ما عداها . أليس أولى له أن يسمع الدليل والدليل العكسى . فاذا كان الحكم متضمنا لذلك فقيه غنى وكفاية . ولا شك ياسيدى أن إباحة نشر المرافعات فى مثل هذه القضايا منعت كثيرين ممن هوجوا فى أعراضهم وشرفهم من أن يلجأوا الى المحاكم لأن الشكوى قد تكون بشأن نشر عبارة

صغيرة في مجلة قد لا تقرأ فاذا رفع الأمر إلى المحاكم وأبيح النشر لجريمة قد يثبت أنها ملفقة فان هذا قد يمنع الكثيرين من التقدم للنيابة والقضاء . فاذا منعنا هذا لتقدموا بالشكوى للنيابة ثم للمحكمة وهناك الحكم فيما بعد لمن شاء أن ينشره فيطلع الناس عليه . وليس فيما قدمناه مخالفة للدستور أو مساس بالمصاحبة العامة أو تفويت الحق أو مضارة للصحف . (تصفيق)

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — سمعتم رد الحكومة على ماقالته وردها يؤيدني كلمة بكلمة فيما قلت . تقول الحكومة فيما يتعلق بالمحافظة على شرف العائلات وكيانها أن القانون يمنع النشر وانما معنا في أن القانون في غير هذه الفقرة يمنع النشر . ولكن الذي قلته وأقوله إنه فيما يتعلق بالمصلحة العامة كاتهام موظف عام بالتلاعب بمصلحة من مصالح الدولة بأن ارتشى أو زور أو سرق ونشر هذا فالتاس يريدون أن يسمعوأ مايقوله الشهود .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقاينة) وما يقوله القضاء أيضاً .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — وهنا نص على أن أية صحيفة تنشر بقصد التأثير على القضاء تعاقب أى اتى كصحفى إذا نشرت ما يقصد به التأثير على القضاء أعاقب . أما إذا نشرت ما يقال فى الجلسة كما تنشر مضابط جلسات المجلس فأتى أخدم الحقيقة . يقولون القضاء جالس يسمع . ولكن هناك عين ترقب القضاء . هناك عين الله ترقبه . وهناك ماتقولونه أتم وغيركم . هناك صوت الشعب وهو من صوت الله يجب أن يرقب القضاء خصوصاً فى مثل هذه القضايا . القاضى بشر يريد أن يستلهم الجو الذى حوله خصوصاً فى مثل هذه القضايا . لم أرد أن أتكلم عن قضية نزاهة الحكم لأنى كنت شبه طرف فيها . هذه القضية سمعت فيها المحكمة شهادة الشهود ومرافعة الدفاع نحو شهرين كاملين . هذه القضية كانت تتعلق بأن مقاولات فى الدولة تقدر بمئات الآلاف من الجنيمات حصل فيها تلاعب فكيف يعرف الجمهور ما كان يجرى فيها إذا لم تنشرها الصحف ؟ يقول حضرة الوكيل البرلمانى إن الحكم فى هذه القضية بلغ ثلاثمائة صفحة وأنا أوكد لحضراتكم أنى شخصياً — وأنا صحفى ويهمنى الأمر — لم أقرأه لأنى إذا ما سمعت أن الحكم صدر بالبراءة فلا يعنى قراءته ، ولكن ما يهمنى الرأى العام أن يعرفه هو ما أدلى به الشهود مثل حضرة محمود بك فهمى وكيل وزارة الأشغال وقتئذ فكما كون اقتناعاً عند المحكمة فانه يكون اقتناعاً عند الجمهور . يقول حضرة الوكيل البرلمانى إن الحكم إنما يعبر عن الحقيقة القضائية ولكن الحقيقة إنما يعبر عنها يوم يعبر عما يشعر به الجمهور . إذا عرضت على القضاء قضية سرقة عنزة وفلانة شهدت فيها بكيت وكيت فلا مانع من نشر ذلك . أما سرقة خزانة الدولة بيد لص أعظم من ستافسكى الفرنسى الذى تبعه الجمهور وقتله . فى مثل هذه الحالة يراد أن يوضع على عيون الجمهور غشاوة وعلى أفواههم أقفال .

إجابة لطلب حضرة الأستاذ البيل أقول لحضراتكم إنكم إذا أقرتم هذه المادة يجب علينا وعلى صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة وعلى كل من طعن على سياسة صدقى باشا أن يعتذر

له وأنا أول من يعتذر لأنه يحق لدولته أن يقول لقد اتهمتموني بأني عدو الشعب وأنتي أصدرت تشريعا قلم إنه ضد الشعب فجاء الشعب بنوابه وشيوخه فأقرني عليه . أؤكد لحضراتكم أني لا أتكلم كصحفي ولا كرجل حزبي . أقول لكم قدروا . قدروا اليوم الذي تقفون فيه بين يدي الله يوم تموت . قدروا يوما تكونون فيه في المعارضة ولستم في الحكم وتعامل صحفكم كما عوملت أيام حكم صدقي باشا . الشيء الوحيد الذي أعيبه أتا دائما متأثر بموقفنا من الحكم والمعارضة . فهذا التشريع حسن ونحن في الحكم . وهو بغض ونحن خارجه . أعيدكم أعيدكم . أعيدكم من أن يكون هذا التفكير متسلطا عليكم . قدروا هذا اليوم يوم البأساء والضراء يوما نفكر فيه أكثر من يوم النعمة فالإنسان يعيش عشر سنين في نعمة ولكن يزول أثرها بليلة واحدة يقضيها في السجن يعذب فيها ويهان . ولا يجد رجلا يدافع عنه فلا صاحب المقام الرفيع النحاس باشا ولا معالي مكرم باشا ولا معالي غالب باشا يمكنه أن يدافع عنه لأنه إذا فتح فته يقدم للحاكمة وإذا قدم أصبح في غيابة الجب بالنسبة للجمهور . فأرجو حضراتكم أن تقدروا هذا . أنا لست مشغلا بالصحافة السياسية وبعيد عن أن أكون مناضلا سياسيا . ومن يدري - فضميري لا كرجل حر دستوري بل كإنسان . أقول قدروا هذا اليوم وراقبوا الله وراقبوا أبناءكم لأنه سيأتي يوم بقدر فيه أن هذا التشريع سيسقيهم المر والحنظل . (تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أوافق حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك فيما اقترحه من حذف عبارة « أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب » من الفقرة الأولى من المادة ١٨٩ لأنني لأرى محلا لها وقد شكونا من أثرها في العهد الماضي . وأوافق على بقاء عبارة « أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » إذا كانت تنطبق على جرائم القذف وانتهاك الاعراض التي أشار إليها حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — مثل هذه الجرائم لها نصوص أخرى في القانون أما النص الذي اقترحت الغاء فهو خاص بالنشر عن الأعمال العامة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — إذن لأفهم معنى للحد من حرية النشر في المسائل العامة . نحن لا يمكننا أن نقر مثل هذا التشريع الظالم . الرئيس — ماذا يقترح حضرة الشيخ المحترم .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — أقترح حذف عبارة « أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون » . الرئيس — إذن حضرتك متفق في الرأي مع حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر — نعم خصوصا وأن هذا التشريع وضع في عهد حكومة سابقة وجربناه واعتراضنا عليه لأننا وجدناه ظلما ولا يصح أن نوافق عليه بحجة أن له مثيلا في التشريعات الأجنبية . ربما يقال إن الوقت لا يتسع لإجراء تعديل في القانون فهل يراد بذلك أن نقر تشريعا اليوم ثم نأتي بعد شهر أو شهرين ونطلب تعديله ؟ أظن أن هذا لا يليق وبخاصة أن

هذا أول تشريع يطبق على الأجانب والمصريين على السواء فيجب أن تمر فترة يستقر فيها التشريع بدون تعديل حتى يشعر الأجانب أننا نسير على أسس ثابتة . يجب أن يتم التعديل الآن . ومجلس النواب موجود وأظنه لا يعارض فيه .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباري بك - في الواقع أن الخلفيين في هذه المسألة بين من يؤيدها ومن يريد حذفها فالدكتور هيكل بك أوضح الخطر والعيوب من عدم إباحة نشر الجرائم المتعلقة بالمسائل العامة . ولكن حضرة الوكيل البرلمانى تكلم في مسألة أخرى . حضرة الشيخ المحترم الدكتور هيكل بك لم يطلب إباحة النشر في جرائم القذف ونهش الأعراس فما المعنى في أن يحيد حضرة الوكيل البرلمانى عن الموضوع ويحيل الكلام في موضوع آخر . ما المعنى في أن يترك سبيل البحث ويسلك سبيلا آخر مع علنا بقدرته في الخطابة وقوته في الإقناع . كل ما رده حضرة الوكيل البرلمانى أن قضية نزاهة الحكم التى يحرم نشر أمثالها في المستقبل بلغت صحائف الحكم فيها ثلاثمائة صفحة وأن الناس اكتفوا بها . إن الرقابة وحكم العلانية خير لنا . إذا أردنا أن نتخذ هذا الطريق وجب أن نعدل قانوننا القضائى والدستور ونصرح بأن القضايا تنظر في جلسات سرية كما كان الحال قديما . لا يصح اللعب بالعقول ولا المخاطرة في التشريع . القضايا التى لاتهم الشعب نجعلونها علنية بينما التى تهمة لأنها تتعلق بحقوقه وكرامته وبصفة النزاهة في الموظفين نجعلونها سرية . يقول هيكل بك انه إذا سرى هذا التشريع فانه يتوب ويستغفر لمن سنوه في سنة ١٩٣١ أن . هؤلاء معذورون لأنهم لم يروا حكم الشعب رغم إرادته فكانوا كلما ساروا تلقى عليهم القنابل وتطلق عليهم الرصاص وتشهر في وجوههم الأسلحة فاذا ما فكروا في سن تشريع مثل هذا مهما كان ظالما فلم العذر لأنهم في حاجة للدفاع من أنفسهم لأنهم جاءوا على غير إرادة الشعب . ولكن ما رأيكم في حكومة قامت على أكتاف الشعب ولم تر مصر من زمن بعيد وزارة مثلها جاءت باتفاق جميع الأحزاب على قيامها . وزارة قامت برضى الأمة واتفاق من جميع الأحزاب ، فهى الأولى من غيرها بأن تشرف على مصالح الشعب ، وتولى حفظ حقوقه ، هذه الوزارة لا عذر لها يوم . تضع قيوداً تضعف من حقوق الشعب الذى أولاهم ثقته . وأول عمل لوزارة رفعة نسيم باشا - بناء على نصائح . وإيحاء من جانب رجال هذه الوزارة الحاضرة قبل توأيمهم الحكم - هو إلغاء ما فعله المستبدون السابقون في سنة ١٩٣١ ونحن نعرف أن وزارة رفعة نسيم باشا من يوم توليها الحكم إنما جاءت تمهيداً لوزارة الوفد . فمن العيب أن ترجع هذه الوزارة الحاضرة - بعد أن تولت الحكم وبعد أن ألغى رفعة نسيم باشا بناء على إيحائها ما ألغاه - وتعيد ما سبق لها أن عاقبه بسبب قضية لجريدة الكشكول أو غيره . فهل يجوز بسبب قضية نافذة أن تشرع ما تشرع الآن .

حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم : (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) وهل قضية الكشكول يمسها هذا التعديل وهى تنظر في جلسة سرية ومع ذلك فلا محل مطلقا للتعرض لقضية منظورة أمام القضاء . لأن هذا يخالف كل التقاليد في مجالس العالم .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك . قل لى إذن ما الباعث على إحياء هذا النص ؟ هل هو قضية جريدة البلاغ .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا : (وزير المالية) — سأرد على حضرتك وأقول لك الباعث .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك : ليرد على الآن معالي الوزير فقد يكون فى رده برهان « مقنع » لى . فاكتنى به عن كلامى .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا : (وزير المالية) — بعد أن تنتهى حضرتكم من الكلام أرد عليكم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك : وأنا كذلك أحتفظ لنفسى بالكلام أيضاً .
حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الهلباوى بك : إني لا أرى محلاً . ولا أعرف حاجة الحكومة لإحياء نص قبر من ثلاث سنوات . والوزارة حائزة لكل تقننا . والطمأنينة شاملة كل الشعب . والشعب يزداد كل يوم فى ثقافته . وفى إدراكه وفى رشده . فلماذا — وثقة هذا الشعب رأس مالنا تحرم هذا الشعب من الاطلاع على مايجرى فى قضايا تتعلق بالمصلحة العامة . يقول حضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية : إن القاضى بمحص القضايا . ولكن القاضى — وهو بمحص — يجب أن تكون له أجنحة حوله تشهد على تمحيصه . كما أننا ونحن فى هذا المجلس ولن استقلالنا ، تشرف علينا هذه الجماهير . فلم لا تشرف أيضاً على القاضى ؟ والإشراف يكون لمن يقرأ أقرالنا فى القضايا . فلم نجرم الجماهير من أن تسمع مايجرى أمام القضاء ؟ حرمان الجماهير من هذا أمر صعب جداً . وأصعب علينا فوق هذا أننا — وقد وقفنا إلى أن تنال فى العهد الحاضر ثقة الأمم الأجنبية النازلة جالياتها فى بلادنا — أصعب علينا أن تكون فاتحة أعمالنا فى هذا العهد . هذا التعديل بعد تلك الثقة . وأن نرى منا فريقاً من المثقفين يضرع إلى الحكومة بأن تعدل عن هذا التشريع . كنا نحب أن يكون هذا التشريع مرضياً للجميع وأن يمر عندنا بالاجماع . كل قانون يجوز فيه أن يمر بالأغلبية . ولكن كان خيراً لهذا القانون أن يمر باجماعنا . ولن يشرف الحكومة الحاضرة أن يخرج اثنان أو ثلاثة من حضرات الشيوخ على هذا الاجماع ولذلك ألتبس ان تعيد الحكومة نظرها فى هذه المادة

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — حضرات الشيوخ المحترمين : تدهشنى هذه المهاجمة الشديدة لنص برى . وتدهشنى أيضاً اللغة التى استعملت فى نقد هذا النص . حتى إن حضرة زميلنا الفاضل الهلباوى بك رأى أنه لايجب أن يشذ عن الموافقة على هذا القانون اثنان أو ثلاثة من حضرات الشيوخ . وأقول لحضراتكم إن مجلس النواب وافق على هذا القانون بالاجماع وفيه المعارضة . ولم يعترض واحد منها على نص من هذا القانون وأعضاء المعارضة به كانوا جميعاً موجودين وأخذت الآراء ولم يعترض واحد منهم وليس معنى هذا أن مجلس الشيوخ ليست له الحرية المطلقة . كثير فى نظر حضرة الشيخ المحترم الهلباوى بك أن يشذ واحد أو اثنان من حضراتكم عن الموافقة على هذا القانون بينما أحزاب المعارضة بالاجماع فى مجلس النواب وافقت عليه . هذا ما أقوله من جهة الشكل .

حضرة الشيخ المحترم ابراهيم الطلباوى بك — الذى قلته هو أنه — ومركزكم من الشعب ما نعرف — لا يلبق بكم أن تتقدموا بمشروع يشذ عن الموافقة عليه اثنان أو ثلاثة من الشيوخ .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — لا يجوز الاعتراض بهذا . بدليل أن مجلس النواب وافق على هذا المشروع بالاجماع . لندخل فى الموضوع ذاته . ما الذى يضير حضرات المماضين من وجود هذا النص ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — لا يضيرنا شخصيا شيء . إنما يضير البلد والعدالة .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — إذا كان لا يضيركم فهو لا يضير البلد من باب أولى . قيل إن اليهود المظلمة — وأتم أدري بها وبوسائلها — لم تكن بحاجة لمثل هذا النص . نعم لم تكن بحاجة إلى قوانين تسنها . لأنها كانت تغفل الجرائد إقفالا . وتصادر وتغلق الصحف بأمر إدارى من غير أن يحاكم أصحابها أمام القضاء . أما نحن فنقول إننا دفعنا بكرامتنا وأعراضنا . بكرامة الحكومة . بكرامة المصرى المقذوف فى عرضه . الذى سب سبا علينا . إلى القضاء . وله الكلمة النهائية . قالوا : ولم لا تسمحون لنا بنشر المرافعات . انهم يبتغون من اباحة النشر أن يعيدوا نشر القذف فى مرافعة فلان . وفى شهادة هذا وذاك . يريدون تكرار نشر القذف . الطعن . السب . وكل ما أرادته الحكومة إزاء هذه الحال أن تحصر أمرها وتبقيها فى دائرة القضاء العادل . وإذا ما صدر حكم . نشر هذا الحكم . ولكنهم يريدون أن ينشروا ابتداء من إرسال الشكوى . والبلاغ للنيابة . حتى المرافعات والشهادات ليعيدوا فى كل ما ينشرونه . السب والقذف والطعن فى كل مرة . ما الذى يريدونه ؟ يريدون أن يسمح بنشر المرافعات . بما فيها من تعريض وهجوم . بما فيها من طعن على الأعراض بغير حق . ثم إذا صدر الحكم بعد ذلك بغرامة . فإنها تدفع . هذا ما حصل . وهذا ما يراد أن يحصل . وأنا أربأ بهذا المجلس الموقر أن يسير فى هذا السبيل . ماذا يريدون من النشر فى أرض حرية الصحافة فيها مضمونة مكفولة بمقتضى الدستور . ماذا يريدون ؟ انهم يريدون حرية القذف . حرية الطعن . لكى يرد على لسانهم أن مكرما والنحاس والطلباوى مثلا لصوص غير أشرف . يريدون الطعن فى الأعراض ولو حكم عليهم بغرامة عشرين جنيا . يدفعها من يريد دفعها . ومن له مصلحة فى هذا الطعن يتقدم بدفعها . أية حرية تعارضها الحكومة . وأية كرامة تعتدى عليها . كل ما نريده هو صون الكرامات . للحكومة أو لغيرها . ما هذه الغيرة الغريبة التى تبدو الآن ؟ يقولون : إنكم أحييتكم نصوصا قديمة . نعم يا سيدى . نحى بعض هذه النصوص لأنها لا تتعارض مع الدستور . ولا مع الحرية . ولأننا لا نريد يوما . ما دامت الحياة النيابية موجودة وما دام الدستور قائما . لا نريد أن نلجأ إلى إغلاق الصحف وتعطيلها بوسائل الاستبداد لا نريد أن نعمل على تعطيل الحياة النيابية . ولا إلغاء الدستور . وإنما نريد أن نعمل فى جو هادئ . كريم . نقبل أن ننتقد حيث يجب الانتقاد . وإنما لا نريد أن يشهر بنا نحن الحكومة نفسها ونحن الشيوخ والنواب . والبرلمان نفسه . وحتى لا يجد رجل البرلمان نفسه . أو الموظف أو حتى رجل الشارع نفسه . مهانا مطعونافيه مقدوفا فى حقه . ثم يرد هذا القذف وينشر كل يوم فى الجرائد .

وحضراتكم أدري بأن طلبهم الغرض منه نشر القذف بحجة نشر خبر في الجرائد . كل يوم يحدث ألف قضية قذف . ولا ينشر منها شيء في الجرائد . لأنه ليس من داع لهذا النشر فما هذه الغيرة التي تبدو الآن على الحرية من جراء هذا النشر . وعلى من من الناس هذه الغيرة . أيجوز أن تكون على متهم . على مجرم . إذا ثبت للقضاء إجرامه فالحكم صادر عليه وهو في حالة الحكم عليه لا يستحق شفقة . ماهو المرمى . كل الذي يراد — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أن تحفظ للناس كراماتهم أمام بعض الصحف . وقد رأيتم حضراتكم أن هذه الصحف لم تتورع أصلاً عن التنادي في نشر القذف . والآ كاذب . والافتراء مرات . وقد أرسلت لها بلاغات رسمية من الحكومة ترجو فيها هذه الصحف متوسلة اليها لتعدل عن خطتها . حتى لا تلجئ الحكومة لسن قانون يزجرها . فأبت واستمرت هذا المرعى . لأنها تريد الحرية وتفهمها على أنه ينبغي أن يسير فيها إلى حد الفوضى . وقد استمرت تنشر الآ كاذب . والمطاعن في الأعراض . واتهامات بالسرقة . اتهامات لرئيس الحكومة الذي ضحى بما ضحى في سبيل خدمة هذا البلد . في كرامته . وفي ذمته .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — لم يقل أحد بذلك .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — لا تماثلوا حضراتكم هذه الأغراض وصونوا الدستور . صونوا كراماتكم قبل أن تصونوا السفهاء . نحن لانقول: اقتلوا الجرائد . ولكننا نطلب ألا تمكنوا القاذف من نشر قذفه كل يوم . مرة على لسان شاهد . ومرة على لسان محام . ومرة في صورة خبر . وسيلتنا وسيلة الضعيف . ولكنها وسيلة كريمة . نحن ضعاف أمام الظلم ولا يمكننا أن نظلم أحداً في صورة إنصاف لأنفسنا . ولكن إذا شئنا أن نكون أقوياء كالذين أظهروا قوتهم وقتاً ما في إلغاء الدستور . وإغلاق الجرائد . من غير حاجة إلى نص في القانون لكان ذلك في مقدورنا . ولكننا لم نشأه . ولن يأتي ذلك اليوم الذي نرضى فيه بأن نلجأ إلى مثل هذا . لن يكون هذا اليوم الذي يرضى فيه رجل منكم على مكرم أو وزير غيره . يرضى عليه بأن يلجأ إلى طريق ذير دستوري لحماية شخصه . حتى عرضه . في أي سبيل هذه الغيرة ؟ أهى على الحق ؟ أهى على الكرامة ؟ أهى على الحرية ؟ أهى على الدستور ؟ إن هذا لأمر غير مفهوم .

الرئيس — مهلاً يا معالي الوزير . أرجو أن تهون من الأمر .

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — ربما يكون القاذف بريئاً . ولكنه على كل حال متهم بالقذف . فهل يصح أن يتكرر نشر ألفاظ بذيئة وتكرار النشر أسوأ من القذف إنهم يقولون . إذا كان القذف مما يجوز إثباته أمام القضاء علناً . فلماذا لا ينشر ؟ ولكن هل يكون الإثبات على صفحات الجرائد . والنشر إذا كان يساعد . فانه قد يضر . والشهوات السياسية لها فعلها . وكل له لونه السياسي . فما هي مصلحة العدالة في أن يكون الإثبات بالنشر . فإذا كان الإثبات وحده هو الغرض . فهو متوفر بالعلانية في القضاء . والقاضى يأمر بالإثبات وكل من يستطيع أن يثبت . فما الداعى بعد ذلك للنشر ؟ الجلسة في الأصل علنية . وسرية إذا رأى القاضى أن تكون سرية . وأظن أن حضراتكم تعلمون أنه أمام المحاكم مئات من قضايا القذف . ولا تنشرها الصحف فهل يجب نشر القذف . لأنه في عضو الحكومة أو في وزيرها . إن رجل الشارع أيضاً يستحق العناية .

ونحن نرى مئات من قضايا القذف لا تنشر ولا يشكو أحد من ذلك . وكل شيء يسير سيره الطبيعي حرية الشاهد مكفولة . فما الذي يراد من النشر . يراد منه أن يشهر الخصم السياسي بخصمه . موقفى كموقف خصمى . إنه يريد أن يشهر ولو دفع مائة جنيه غرامة فى هذا السبيل . فمؤلا لو أنهم يعلمون أنهم لا يستطيعون النشر والتشهير . فعندئذ تصان كرامات الناس . وتصان حقوقهم . وتصان العدالة فى أظهر وأجلى مظاهرها . هذا مآرأته الحكومة . ولعل أكبر دليل على أن هذا القانون لم يكن وزرا . ولم يكن عيبا . ولم يكن ذنبا غير معتبر . أنه مر باجماع الرأى فى مجلس النواب ولم يعترض عليه واحد من المعارضين . (تصفيق حاد)

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكى بك - بديع جداً أن يترافع معالى وزير المالية هذه المرافعة العظيمة فى هذا الموضوع . واودأولا أن آخذ أولى حججه وآرائه التى استفتح بها وختم كلامه . قال لحضراتكم : إن الدليل على أن هذا النص مقبول ولا عيب فيه ، أنه تقررت الموافقة عليه بالاجماع فى مجلس النواب . سيدى الوزير : لا تنتظروا من الناس - وأنتم تقدمون لهم فى ثلاثة أيام . ميزانية عشر وزارات ، وثمانين قانونا ، منها قانون تحقق الجنائيات ، وقانون العقوبات ، وغير ذلك من أثقال الأعمال - أن يقوموا بدراسة كل هذه الأشياء دراسة وافية كاملة شاملة ، فإذا لم يكونوا قد أدوا كل شيء ، فليس الذنب ذنبهم ، ونحن نرى القاضى يعتذر إذا ما أخطأ الحكم بأن سبب ذلك أن لديه مائتى قضية . فالذين لم يعارضوا فى القانون من إخواننا بمجلس النواب قد يكونون لم يقرأوه ، لأنهم قد رأوا مثلاً أن الأولى منه بدراستهم مشروع اتفاق قناة السويس أو معاهدة تركيا مع مصر مثلاً . فما افتتح به معالى الوزير إذن كلامه ، وما اختتم به . لأراه حجة تقوم على أن هذا القانون صالح . هذه هى حجته الشكلية ، وأما حجة الموضوع ، فيقول معاليه عنها : ماذا يغنيكم من منع النشر؟ ولماذا لا تتقون بالقضاء؟ ليس الأمر امر ثقة، ولكن المهم فى الأمر أن تظل نفس القاضى قوية لا يلعب بها الحاكم . يا حضرات الاخوان . لماذا فرضت علنية الجلسة؟ لأن القاضى المرتشى - إذا لم تكن الجلسة علنية - لا يعلم عنه أحد أنه مرتش . وكذلك القاضى الخائف من الحكومة - لأنه يريد ترقية ، أو تعيين قريب له لا يعلم أحد أنه يخاف الحكومة . فهنا نحن نريد كفالة القاضى من نفسه ، لا أقول إن القضاء سيئون . ولكن هم ككل الناس فيهم الضعيف وهذا الضعيف يجب ان يزال من نفس كل واحد منهم . يقول معالى الوزير : أنا أريد أن أحمى نفسى وأحمى كرامتى وألأوبالذات . وأنا أقول : إننا هنا جميعاً نريد أن نحمى كرامة كل رجل . لا يجوز النشر فى كل ماله علاقة بحياة المرء الخاصة ، كل ما يتعلق بأسرته . بكرامته الشخصية . هذا ما لا يتعرض له أحد مطلقاً . قضية ليس فيها شيء من مصلحة عامة ، لم يطلب أحد النشر عنها . إنما القضايا الأخرى ذات المصلحة العامة . ما الذى يغضب الوزير أن يتم فيها ؟ أن ينشر اتهامه عنها . يجب أن نفهم جميعاً أن لكل منصب جاهه من ناحية أخرى . كان ألفونس الثالث عشر ملك إسبانيا مهددا بالقتل يوماً قبل أن يعزل من منصبه . جاء البوليس السرى يوماً وقال له : إن مؤامرة حيكت له ، وأن قبلة ستلقى عليه فى كنيسة قرر أن يذهب للصلاة فيها . وقال له : مولاي جلالة الملك ، إبقاء على حياتك الغالية لمصلحة الشعب المتشوق لطاعتك ، الظامى لنورك . نرجو أن تبقى فى بيتك . ولا تذهب للكنيسة حتى لا تدمر القبلة هذه

الحياة الغالية. أتدرون حضراتكم بماذا أجاب القونس الثالث عشرة؟ قال: كلا. سأذهب للكنيسة، ويجب - كما أتمتع بجاه منصبي - أن أتحمّل خطر الحرقه. أنا ملك يجب أن أحمّل نتائج مركزى، كما أتمتع بجاه الملك. فالرجل الذى يتولى عملا عاما. وزيرا كان أو غير وزير. يجب أن يحمّل خطر الحرقه، يجب أن يقول: إني سأتهم فى يوم ما، سأتهم بأنى قاتل للحرية، خاتق لإياها. سأتهم، فإذا ما أيقنت بأنى برىء فيما سأعمل. أقدمت وإذا ما اتهمت بأنى أعطيت مقاوله وأخذت منها رشوة، فلا أقدم للقضاء ولا أشهد على براءتى خمسة عشر مليوناً. إذا ما خرجت بريئاً طاهر اليد. إذا برئت، لا ينهض بى الحكم فى هذه القضية وحدها، ولكن ينهض بى مدى حياتى. كذلك إذا أراد شخص أن يقفل الأبواب من أسوان إلى الاسكندرية، حتى لا يسمع أحد عنه شيئاً سواء أكان له أم عليه، فاسمحوالى أن أقول صراحة: إن هذا الرجل يتهم نفسه. أشد من اتهام غيره له. يامعالى الوزير: كى واتقوا كل الثقة أن أعراضكم. وكرامتكم الذاتية — كعرض كل مصرى — فوق رموسنا لا نقبل مطلقاً أن يعتدى عليها. ولكن أعمالكم العامة يجب أن تتسع صدوركم فيها للنقد، بل للاتهام، يوم تتسع الصدور فى هذا — كما يحصل فى إنجلترا وفى فرنسا وغيرهما من البلاد الديمقراطية — تؤكد لكم يومئذ أن الطهر، وأن النزاهة كلها تتجلى أمام الناس فى روعة وفى رهبة. ولكن يوم تحبس كل هذا عن الناس باسم أننا سنقدم لهم ورقة فيها حكم القضاء. اسمحوالى أن أقول صراحة أن أكثر الناس سيقولون إننا لم نقرأ شيئاً. ما الذى يهمنى من هذا الأمر، وأنا شخصياً لا أشتغل الآن بصحافة سياسية؟ لكن الذى يعنينى فى الأمر هو الحكومة. لا المعارضة. لأننا إذا كنا نريد أن نكون ديمقراطيين حقاً، لانتزع نزعة جديدة بهذا التشريع وإن كنا نريد أن نعود إلى إلغاء الدستور وإلى اليد الحديدية، وإلى العهد البائد. فلا تقرر هذا. فان قررناه وأصدرناه فنحن يد حديدية ونحن عهد بائد. أقول ذلك صراحة يا حضرات الزملاء فان الرجل الذى يدافع عن نفسه فى الظلام ليس هو الذى يتصدر لقيادة الجماهير وعهدى به أنه كان يتقدمهم ولم يكن يعنيه أن يقف الجندى فى وجهه فلا يبالى به ويدفعه. كنت أريد من معالى مكرم عبيد باشا وهو المحامى النابه أن يقف ضد هذا القانون ولا يؤيده. ولو أن هذا القانون صدر فى عهد صدق البائد لكان معاليه أول الثائرين عليه. وإني أقول له شخصياً أن يراجع ضميره ويؤدى واجبه ويعلم أن مثله سيقضى حياته فى السياسة وأن الأيام دول وأنه سيكون خارج الحكم يوماً ما. فيجب على معالى مكرم باشا أن يعمل حساباً لخطر المهنة ومهنته السياسية. نرجو أن لا يضيق صدره بشئ ولا يخشى منا نقداً. إننا نحرض الحرس كله على حياته الشخصية وعلى عرضه سواء كان فى الحكم أو خارجه وسواء كنا معه فى رأى أو مخالفين ولكن فيما يتعاق بالعمل الذى يمس الصالح العام فإنه مفروض علينا أن نعمل فى النور لا فى الظلام حتى لانسى إلى أنفسنا وأوطاننا.

حضرة المحترم الأستاذ محمد صبرى أبو علم (الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية) — بمناسبة ما جاء أثناء كلام الدكتور هيكى بك عن القضاة أعتقد أنه لم يكن هناك محل لهذه المناقشة لأن القضاء قد اثبت فى كل الظروف والمناسبات نزاهته واستقلاله سواء أكان القضاء قابلياً للعزل أم غير قابلياً كالمستشارين الذين من اختصاصهم الفصل فى جرائم الصحف. أما الكلام عن المصلحة العامة فى قضايا القذف

فنى رأى أن هذا التشريع يقررها ولا يقرها للمعارضة أن تثير فى هذا المجلس ما تشاء من الأمور المتعلقة بالمصلحة العامة ولها أن تتهم وأن تتهم فى حدود القانون واللائحة والصحف حرة فى نشر ما يدور من مناقشات تثيرها المعارضة ضد الحكومة فى مجلس البرلمان لأن هذا القانون لا يقيدوها ولا يحرم مثل هذا النشر مادام مقصودا به الصالح العام . أما المناقشات التى تدور فى المحاكم فى أمثال قضايا القذف والسب ونهش الأعراس فإن فى نشرها ترديدا للتهم وهدما للكرامات فيجب أن تكون فى دائرة محصورة لا يعلم الجمهور عنها شيئا مادامت أمام القضاء . ويجب ألا يشغل رأى العام بما لا يهمه ولا يعنيه فتريجه ونحافظ على كرامات الناس وأعراضهم . وحسب رأى العام أن يطلع على الحكم بعد أن يقول القضاء كلمته وكلمة القضاء هى أصدق الكلمات وكفى بها شهيدا . (تصفيق) .

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — تكلم حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك طويلا عن مسألة العلنية فى أثناء المحاكمة على جرائم النشر ولا أدرى ما الذى يقصده من كلمة العلنية ويدولى أنه يخلط بين العلنية والنشر فى الصحف .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين هيكل بك — لئن أقصد بالعلنية أن ينشر فى الصحف كل ما يدور أثناء المحاكمة حتى يطلع رأى العام على تفاصيل هذه المحاكمة . ولا يستطيع الاطلاع عليها إلا عن طريق النشر ولو كانت المحاكمة علنية ، فهذه الجلسة مثلا تعتبر علنية فى حين أنها لا تتسع إلا بعدد محدود . فاذا قلنا العلنية قصدنا أن ينشر ما يدور فيها على رأى العام ولو أمكننا أن نجعل فى كل قرية مذياعا لتحقيق الغرض من العلنية على وجه أكمل .

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا (وزير المالية) — إذن سأناقش حضرة الشيخ المحترم على هذا الأساس الذى بنى عليه تقدمه . قد يكون هذا الأساس حقا وعدلا عند ما لا يوجد قذف أو سب أو نهش للأعراض . تلاحظون حضراتكم أن هذه القضايا ليست من القضايا التى ترفع عادة بطريق اللجنة المباشرة بل النيابة وهى هيئة قضائية محترمة هى التى تتولى رفع هذه القضايا بعد أن تستوثق من أدلة الاتهام ومن أن هناك تهمة وجريمة جديدة تتعلق بأعراض الناس وكراماتهم . فهل بعد أن ترفع أمثال هذه القضايا ليقول القضاء فيها كلمته الفاصلة . هل يصح يا حضرات الأعضاء أن نبيع النشر لترديد هذه التهم فى الصباح وفى المساء فيصبح المجنى عليهم مضغخة فى الأفواه تلوك الألسنة أعراضهم وقد يتأخر الفصل فى هذه القضايا عدة شهور . نقول هل إذا منعنا نشر وترديد هذه الفضائح فى الصحف حماية لأعراض المجنى عليهم يقابل ذلك بالاعتراض ويقال إن فى هذا انتهاكا للعلنية وحجرا على حرية النشر . إن النص لم يوضع لحماية أشخاص معينين . ولا لحماية مكرم أو غيره بل وضع لحماية أى إنسان يتعرض لانتهاك حرمة والاعتداء على كرامته . والجريمة التى من هذا القبيل لا يرفع أمرها إلى القضاء من مبلغ أو موقوف . ولكنها النيابة — تلك الهيئة القضائية التى وكل إليها الاتهام — هى التى تقوم برفعها وهى أشبه ما تكون بقاض بل هى قاضى تحقيق قهى تقرر أن هناك جريمة وترفع الأمر للقضاء ليقول كلمته لذلك لا يسوغ مطلقا أن يترك المجنى عليه فريسة يشهر بعرضه حتى يصدر القاضى حكمه .

انظروا حضراتكم كيف يكون حال المجنى عليه وكيف يكون مركزه في الهيئة الاجتماعية بعد أن تلوئت سمعته وقد تركنا الصحف تشهر به وتردد هذه التهم فإذا ما أصدر القاضي حكمه وكان هذا الحكم يقضى بالبراءة فأية قيمة تكون لهذه البراءة بعد أن أصبحت كرامته مضغة في الأفواه . إن هذا النوع من الجرائم يجب أن يحاط بسياسج من التشريع لظروفه الخاصة فليس من اللائق أن توجه التهمة إلى وزير من الوزراء مثلاً له كرامته في وزارته وبين موظفيه ثم يباح للصحف نشر هذه التهم وترديدها وإذاعتها بين الناس في كل صباح ومساء فيطلع عليها مرءوسوه . ما الذي يبقى له أيها السادة من الهيئة والكرامة . فإذا ما وافقنا على هذا القانون قام حضرة الشيخ الدكتور محمد حسين هيكل بك وقال لكم انظروا ماذا يقول مكرم أنه يدافع عن قانون لو كان خارج الحكم لكان أول الثائرين عليه . أنني أؤكد لحضراتكم بذمتي وشرفي وضميري أنني حين اطلعت على هذا القانون لم أتردد دقيقة واحدة في الموافقة عليه لما فيه من مزايا . أؤكد ذلك لحضراتكم وأنا رجل مهنتي المحاماة أحب الصراحة والعلانية وأحب إذا تكلمت أن يسمعي أكبر عدد ممكن ولكن المحامي لا ينبغي له أن يستغل مهارته حيث توجه الطعن في الأعراض والاعتداء على الكرامات ، أننا حين نسن مثل هذا القانون إنما نلوم على الصحف أن تتبادى في نشر التهم التي ينظرها القضاء ولسنا في ذلك متعتين ولا مستبدين . إن المجنى عليه في مثل هذه الجرائم لا يريد أكثر من أن يمنع ترديد التشهير به حتى يفصل القضاء في أمره . إن استمرار نشر التهم في الصحف يشجع السابين وفي الوقت الذي تنهار فيه كرامة المجنى عليه تروج هذه الصحف على حساب أشخاص قد يكونون أبرياء . إن أمثال هذه الصحف التي تعيش على كرامات الناس وأعراضهم يجب أن تصادر وتغلق وأن يقطع دابرها ولكنا لم نطالب بذلك ولم نعمله بل أردنا بهذا القانون أن نضع حدا لاسترسالها في هذا العدوان . ما هذا الغضب الذي استولى على إخواننا المعارضين وما هو السبب في إثارة هذا الغضب . لقد سألت زميلي حضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم عند ما دخلت القاعة وأنا أمهل موضوع المناقشة عن السر في هذا الغضب فقال إن سبب ذلك هو النص على حرمان الجرائد من نشر المرافعات في قضايا القذف . أفلا ترون حضراتكم أن المعارضة في هذا لم تثر ولم تغضب إلا حبا في المعارضة لذاتها ولتجد لنفسها في النقد سيلا إلى الكلام . أظن أن الحكومة عند ما تطلب إليكم حماية أعراض الناس حتى يصدر القاضي حكمه لا يصح أن يغضب ذلك أحد . ما الذي يضير الجرائد أن تعبر وهي حرة في نشر الأحكام بعد أن يقول القضاء فيها كلمته . لقد أثار دولة محمد محمود باشا في مجالس النواب موضوعا ذكر فيه أنه طلب إلى النيابة العمومية القبض على أحد الصحفيين فلم تجب هذا الطلب . وقد تبين أن هذه الرواية لا نصيب لها من الصحة . ولكن هذا يدل على الثقة بالنيابة وأن النيابة ضمان عظيم وهي لا تتردد في القيام بواجبها إذا دعيت بحق إليه ضعوا أنفسكم يا حضرات الشيوخ موضع المجنى عليه وأعرضوا أن شيخا من حضراتكم طعن في كرامته وفي نزاهته وقيل أنه رجل مرتش ورفعت النيابة الدعوى العمومية على من قذفه فهل يصح أن تترك الصحف تردد هذه المطاعن وتنشرها فتلوها الألسنة في المجالس قبل أن يفصل القضاء فيها . ألا ترون أن في ذلك ما يجرح كرامته ويسىء إلى سمعته ولا علاج بعد ذلك ولا دواء فإن الجرح أصبح بالغاً لا يندمل فإن الجمهور بعد اطلاعه

على ما نشرته الجرائد من المطاعن المثالب يكف عن تجديد انتخابه حتى ولو أصدر القاضى حكمه ببراءته
وفى انجلترا صدر قانون يحرم على الصحف نشر كل ما يتعلق بقضايا الطلاق لما فى نشرها من أسرار
العائلات وانتهاك لحرمانها مع أن قضايا الطلاق شخصية يرفعها الزوج أو ترفعها الزوجة أمامنا فإن
النيابة هى التى تقوم برفع الدعوى العمومية لأن التهمة ثابتة فى نظرها . هل هناك ضرر من أن تكف
الجرائد عن نشر هذه المطاعن حتى يصدر القضاء كلمته . أوكد لحضراتكم أننى لولا ثقى بتقدير
المعارضة فى قانون حماية الاعراض وماذا يضيرنا لو ترك الأمر للقضاء حتى يفصل فيه وكلية القضاء هى
الكلمة العليا وهو المرجع الأخير . (تصفيق)

حضرة الشيخ المحترم لويس أخوخ فانوس افدى - أنا طلبت الكلمة قبل تقديم هذا الاقتراح
وأنا أعارض فى طلب إقفال باب المناقشة (ضجة) .

(أصوات : لقد استوفى الموضوع بحثاً)

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة (موافقة)

الرئيس — يؤخذ رأى إذن على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور محمد حسين
هيكل بك الخاص بحذف عبارة « وفى الدعاوى المتعلقة بالجرائد المنصوص عليها فى هذا الباب أو فى
الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون من المادة ١٨٩ » فمن يوافق على هذا الاقتراح
فليتفضل بالوقوف (لم يقف أحد)

الرئيس — إذن هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة (موافقة)

الرئيس — ليتلى مشروع القانون .

ملاحظة (وتلى مشروع القانون ، وصدق عليه) . اهـ

القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٧

بإصدار قانون تحقيق الجنايات
أمام المحاكم المختلطة (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه
مادة ١ - ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل
به أمام المحاكم المختلطة بقانون تحقيق الجنايات المرافق لهذا القانون
مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
من قوانين الدولة

صدر بسراى عابدين فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٣١ يولييه سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الحقانية
محمود غالب

(١) نشر القانون بالوقائع المصرية بالعدد ٧١ الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٢ بعد أن صادق عليه مجلس النواب بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٣٧ ومجلس الشيوخ بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ . ولم تر حاجة الى نشره ا كفاء بالاحالة عليه .
وقد ذيلنا دياجة القانون بمذكرة وزارة الحقانية عن مشروع القانون وتقرير لجنى الحقانية بمجلسى النواب والشيوخ .
ويستطيع القراء أن يلبوا بالمبادئ الجديدة التى تضمنها هذا القانون . والنزى يشير نواة تتخذى فى تعديل قانون تحقيق الجنايات
أمام المحاكم الأهلية والنزى أصبح تعديله مما تتجه اليه أفكار رجال القانون والقضاة والمحاماة .

مذكرة وزارة الحقانية

عن مشروع قانون تحقيق الجنايات المختلط

يمثل هذا المشروع في عمومه الأسس والقواعد الموجودة في كل من قانوني تحقيق الجنايات الأهلى والمختلط مع إدخال ما رأتى من التعديلات عليها مما دعت إليه ضرورة استكمال النقص أو إصلاح العيب الذى أظهره العمل في كثير من المواضع ، وبما استوجبت ملاحقة الخطى الواسعة

ونذكر لهذه المناسبة أن زميلنا الأستاذ محمود سليمان غنام عضو مجلس النواب وجه إلى حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية سؤالاً عما إذا كان في نية الوزارة - بمناسبة تقديمها مشروع قانون جديد لتحقيق الجنايات لتطبيقه في المحاكم المختلطة في فترة الانتقال - أن تقدم للجلسة أيضاً تعديلاً لقانون تحقيق الجنايات المعمول به الآن في المحاكم الأهلية متضمناً ما جاء في مشروع القانون المختلط من مبادئ وأحكام عامة حتى لا يكون ثمة فارق بين القانونين . فأجاب حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية (معالي وزير الحقانية حالا) بجملة ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٧ بما يأتي :

(١) أثير في الفقرة الثامنة من ماحق المادة الثالثة عشرة من معاهدة التحالف والصداقة الى أن نظام الانتقال يقتضى أعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات يعمل به أمام المحاكم المختلطة بمناسبة نقل اختصاص المحاكم التفصليّة الجنائي إليها .
(٢) ولما دخلت المعاهدة في دور التنفيذ عقب تبادل التصديق عليها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ شكل مجلس الوزراء لجنة لأعداد هذا القانون وتوفرت اللجنة على هذا العمل وأتمته في ثلاثة أشهر . وكان مما اقتضى إتمامه في هذه الفترة القصيرة أن يكون ضمن وثائق الوفد المصرى الى مؤتمر مؤتمره ليطلع عليه من يشاء من أعضاء المؤتمر .

(٣) وظاهر أن الإشارة التي وردت في ماحق المعاهدة بشأن أعداد هذا القانون اقتضاها ما هو معروف من أن قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم المختلطة قانون قديم لم تراجع أحكامه ونصوصه منذ وضع عام ١٨٧٥ لأن الحاجة لم تنس إلى تطبيق كل أحكامه بسبب اختصاص هذه المحاكم المحدود في المسائل الجنائية

(٤) على أنه في الوقت الذى شكلت فيه اللجنة التي عهد إليها بأعداد قانون تحقيق الجنايات المذكور شكل مجلس الوزراء من جديد لجنة تعديل وتوحيد قانون تحقيق الجنايات والعقوبات للعمل بهما أمام المحاكم الأهلية والمختلطة وقد شرعت هذه اللجنة عقب تشكيلها مباشرة في النظر في تعديل ما اقتضت الظروف تعديله من أحكام قانون العقوبات الأهلى ليصبح صالحاً للتطبيق أمام المحاكم الأهلية والمختلطة .

(٥) ولست في حاجة الى أن يان الأسباب التي قضت بالأسراع في وضع قانون تحقيق الجنايات للمحاكم المختلطة لم تكن متوافرة بالنسبة لقانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم الأهلية ، فقانون هذه المحاكم قد تناولته بالتعديل والتفصيل عدة مرات منذ وضعه حتى أن الكثير من أحكام ونصوصه نقل للقانون الذى وضع للمحاكم المختلطة

(٦) كما أنى لست بحاجة الى أن أؤكد لحضرائكم أن اللجنة ستراعى في المشروع الذى تضعه للمحاكم الأهلية والمختلطة كل ما تضمنه مشروع القانون الذى وضع للمحاكم المختلطة من ضمانات لحسن سير العدالة وصيانة المصلحة العامة مستهدية في ذلك بما يظهره تطبيق هذا القانون أمام المحاكم المختلطة فليس من سياسة الحكومة مطلقاً أن تضع للمقاصين أمام المحاكم المختلطة - وبخاصة في المسائل الجنائية - ضمانات لا يتمتع بها الحاضرون لاختصاص المحاكم الأهلية ، وأما سياستها أن يكون التشريع للمصريين والأجانب واحداً سواء في ذلك ما تعلق بقوانين الموضوع وما تعلق بقوانين الإجراءات فلا تفرق ولا تميز بين وطني وأجنبي . وعند ما انتهى اللجنة من وضع المشروع المحقق لهذه الأغراض والمبادئ سنبادر الحكومة الى تقديمه للبرلمان لينظره ويقول فيه كلمته . ونرجو ان تتمكن من ذلك في الدورة المقبلة . اه .

ولا شك ان رجال القانون - وقد فتح الباب واسعاً امامهم بقانون تحقيق الجنايات والمبادئ الجديدة التي تضمنتها فضلاً عن التجارب العديدة التي تناولها القانون الأهلى الحالي - سيدلون بإبحاثهم وواسع معارفهم ومعلوماتهم للوصول بالقانون المنشور الى خير ما يترجمي للأهلىين آجمعين

التي خطاها علم القانون على العموم والعلوم الجنائية على الخصوص في الفترة الطويلة التي انقضت منذ وضع ديتك القانونين إلى اليوم . فقد مست الحاجة إلى مواجهة صور النشاط الإجرامي بعد أن اتسع مجاله ونشطت حركته بما يسرت له المدنية الحاضرة والاختراعات والاكتشافات الحديثة . فأصبح واجب التشريع ملاحقة هذا النشاط ومجاراته في خصائصه من السرعة والاستعانة بالوسائل التي أوجدها العلم الحديث . لذلك كانت سرعة الاجراءات هي الطابع المميز للقوانين الحديثة في المواد الجنائية ، فقد روعي فيها التخلص من الاجراءات المعقدة التي كانت تعطل حركة سير العدالة غير محققة بحال شيئاً من الضمانات التي كانت مقصودة . فبسطت الاجراءات بحيث يستطيع تحقيق الواقعة والفصل فيها في وقت قصير يضمن للعدالة أثرها في النفوس ويحمي نشاطها من عيب التراخي أو البطء الذي من شأنه أن يضعف أثر القصاص ويقوى روح الاستهتار بالقانون والاستخفاف بأحكامه . وذلك من غير إلتقاص الضمانات الجوهرية التي تحمي الحرية الفردية وتقوى الموازنة بين مصلحة المجموع في حماية كيانه ومصلحة الفرد في حماية حريته ، فحققت هذه القوانين من وراء هذا التبسيط مزايا السرعة والاقتصاد في النفقات وتخفيف العمل عن كاهل القائمين بخدمة العدالة . وقد روعيت هذه الاعتبارات في وضع هذا المشروع واستهدى فيما أدخل من التعديلات ببعض التشريعات الحديثة كالتشريع الايطالي والتركي ، كما استرشد بالقانونين الألماني والنمساوي وبما طرأ على قانون تحقيق الجنايات الفرنسي من التطورات . وقد اعتمد في وضعه إلى حد كبير على أعمال اللجنة التي شكلت بوزارة الحقانية في سنة ١٩٢٧ لوضع نظام للاجراءات الجنائية أمام المحاكم المختلطة .

ولم يكن ثمة بد من ترتيب أحكام هذا المشروع على نسق أقرب إلى المنطق مما هي عليه في القانون الحالي وأكثر اتساقاً مع القواعد العلمية لكي يبدو كلا مترابط الأجزاء محكم الحلقات مستغنياً بنفسه على قدر الامكان عن غيره من القوانين . ولذلك خصص الكتاب الأول للدعوى الجنائية والدعوى المدنية والتحقيق الابتدائي وهو يشمل سبعة أبواب - الأول - عن كل ما يتعلق بالشكوى والتبليغ وطبيعة الدعوى الجنائية - والثاني - عن الدعوى المدنية - والثالث - عن الصلح في المخالفات ، - والرابع - عن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة - والخامس - عن جمع الاستدلالات الأولية - والسادس - عن طرق مباشرة الدعوى الجنائية - والسابع - عن التحقيق الابتدائي . أما الكتاب الثاني فقد خصص لجهات الحكم في المسائل الجنائية . فذكر في الباب الأول منه القواعد العامة المتبعة أمام هذه الجهات وفي الباب الثاني القواعد المشتركة بين محاكم المواد الجزئية ومحاكم الجنح وفي الثالث القواعد الخاصة بمحاكم المواد الجزئية وفي الرابع القواعد المتعلقة بمحاكم الجنح وخصص الخامس لمحاكم الجنايات . أما الباب السادس فقد بينت فيه الاجراءات التي تتبع في حق المتهمين الغائبين في مواد الجنايات . وعقد الكتاب الثالث لبيان طرق الطعن في الاحكام قد كرت فيه قواعد الاستئناف والطعن بالنقض والابرام وإعادة النظر والتنازل عن طرق الطعن .

وجعل الكتاب الرابع لبيان قواعد الارتباط واحكام البطلان والاختصاص وايقاف الدعوى وأحكام تسليم الأشياء المضبوطة وغير ذلك من القواعد المتبعة في كل الاجراءات الجنائية على السواء . أما الكتاب الخامس فقد خصص لتنفيذ الاحكام ولقواعد سقوط العقوبات فبينت فيه القواعد الخاصة بالمصاريف وبالتنفيذ وما يعترضه من المسائل الفرعية ، ثم ذكرت فيه أحكام سقوط العقوبات

بعضى المدة . وخصص الكتاب السادس لبيان أحكام الافراج تحت شرط وأحكام رد الاعتبار . وقد وجد التعديل والاصلاح سبيله الى كل باب من هذه الأبواب تقريبا على صور تختلف تبعا لخطر المسائل التى يعالجها . ففى المواد من ١ الى ٩ أعيد تنظيم أحكام التبليغ ووضعت قواعد خاصة بالشكاوى لاسيما فى الأحوال التى يعاق فيها القانون السير فى الاجراءات الجنائية على تبليغ المجنى عليه . فقد أوجب تقديم الشكوى فى مدة ثلاثة شهور من تاريخ العلم بالجريمة حتى لاتزول معالمها وحتى لايتخذ التبليغ وسيلة للتهديد . كما بينت القواعد الخاصة بالشكوى ومن له حق تقديمها وسحبها مما كان محلا لاجتهاد المحاكم والشرح كذلك نص على انه اذا توقفت الاجراءات على سبق الاذن بها من بعض الجهات فان سحب الاذن بعد صدوره لا يترتب عليه أى أثر وذلك لأن الجهة التى أصدرت الاذن ليست خصما فى الدعوى فلا يجوز ان تظل الدعوى مرهونة برأيها . وادخل على نظام الدعوى المدنية الوارد فى المواد من ١٠ الى ٢٢ تعديل جوهرى فالغى حق رفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدنى اقرارا لمبدأ حصر الدعوى العمومية فى يد النيابة . واحتيط لمصاحبة المجنى عليهم المدعين بمحقق مدنية بأن أوجبت على النيابة إذا رأت ألا محل للسير فى الدعوى رفع الامر لنقضى التحقيق ليقرر ما يراه فيها وجعل للنيابة وللشخص الحق فى الاعتراض على قبول الدعوى المدنية حتى قبل أن تحال القضية إلى المحكمة ، وذلك بالمعارضة أمام غرفة المشورة . ثم نص على اعتبار غياب المدعى بالحق المدنى بعد إعلانه بالجلسة تركا لدعواه ، كما نص على عدم قبول معارضته فى الأحكام التى تصدر فى غيبته . وعلى أن تنازل المدعى بالحق المدنى عن دعواه أمام المحكمة الجنائية يمنعه من رفعها إلى المحكمة المدنية إلا إذا حفظ لنفسه هذا الحق عند التنازل . وقد كان لإثبات المعاملات المدنية أمام المحكمة الجنائية خاضعا للقواعد المقررة فى القانون المدنى إلا أن القضاء الجنائى اضطر فى أحوال كثيرة إلى الحد من مدى تطبيق هذه القواعد حتى أصبح تطبيقها مقصورا على دائرة ضيقة ، وهذا طبيعى لأن القاضى الجنائى يحكم بأشد العقوبات بناء على اقتناعه الذى يتكون بكل طرق الاثبات ، فلا محل لتقييده بقواعد الاثبات المدنية فيما هو أقل خطورة من الأحكام الجنائية . خصوصا وأن له من وسائل التحقيق لكشف الحقيقة ما لا يملكه القاضى المدنى فلا محل لتقييده بقواعد قد تؤدي إلى ضياع هذه الحقيقة فضلا عن ذلك فان النيابة العمومية التى تتولى مباشرة الدعوى الجنائية لم تكن طرفا فى التعاقد حتى يمكن مطالبتها بتقديم الدليل المدنى عليه . لهذه الاعتبارات نص المشروع على أن يتبع فى المسائل المدنية التى تعرض فى القضايا الجنائية قواعد الاثبات الجنائية . وقد نص المشروع على أن الأحكام الجنائية تقيد المحكمة المدنية حتما فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها للمتهم ولو كانت هذه الأحكام قد صدرت بناء على قواعد الاثبات الجنائية . كذلك روعى تنظيم المسائل الأولية المتعلقة بالأحوال الشخصية ونص على وجوب إيقاف الدعوى كلها استلزام السير أو الحكم فيها الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية على أن يحدد الخصوم أجل لاستصدار حكم فيها فان انقضى الأجل من غير أن يفصل فيها جاز للمحكمة الجنائية أن تفصل فى القضية غير مقيدة بقواعد الاثبات فى مسائل الأحوال الشخصية ونص أيضا على جواز إيقاف الدعوى الجنائية حتى يفصل فى الدعوى المدنية المتعلقة بها إذا رأت محل لذلك (المادة ٢١) وهذا النص لا يستلزم طبعاً أن تقيد المحكمة الجنائية بالحكم المدنى الذى يصدر . وقد قرر المشروع القاعدة الأساسية التى تقضى بأن اتخاذ الاجراءات الجنائية يوقف سير

الدعوى المدنية التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا (المادة ٢٠) . وقد نقلت أحكام الصلح في المخالفات المقررة في القانون الاهلي الحالي إلى الباب الثالث (في المواد من ٢٣ إلى ٢٥) لما ظهر من فائدتها في تخفيف العمل وتفادي المحاكمات عن المخالفات القليلة الأهمية وقد بقيت قواعد سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة كما هي بوجه عام (المواد من ٢٦ إلى ٣٠) ولكن رُئي ألا تتجدد مدة السقوط بأكملها كلما اتخذ إجراء قاطع لها حتى لا يظل المتهم مهددا بالدعوى مهما تقدم العهد على الجريمة فنص على ألا تطول مدة السقوط مهما تكررت الاجراءات القاطعة لأكثر من نصفها في الجنايات والجنح ولا لأكثر من ستة شهور في المخالفات وبيئت الاجراءات التي من شأنها قطع مدة السقوط وجعل من بينها إجراءات الاستدلال ورفع الدعوى المدنية كما نص على عدم جواز رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة . وقد نظم المشروع في (المواد ٣١ إلى ٥٦) جمع الاستدلالات وبين آثارها القانونية والحدود التي تفصلها عن التحقيق بمعناه الاصطلاحي . ففي القانون الحالي تعتبر إجراءات البوليس القضائي في أحوال التلبس من إجراءات التحقيق ، أما فيما عدا ذلك فلا تكون إلا مجرد تحريات ليس لها أثر قانوني . وقد رُئي أن لا محل لهذا التفريق فجعل عمل البوليس في الاجراءات الجنائية تحت عنوان جمع الاستدلالات . ونص على أن مباحثه تكون تحت إشراف النيابة كما نص على وجوب مراعاة أوضاع معينة فيها تكفل بقدر الامكان تحقيق الغاية منها . وبما استحدثه المشروع في هذا الباب نصه على عدم جواز تحليف الشهود اليمين أثناء جمع الاستدلالات إلا في حالة استثنائية استدركها وهي حالة احتمال أن الشاهد لا يستطيع تأدية شهادته بعد ذلك مؤيدة باليمين أمام السلطة المختصة بحالة المرض أو الاصابة الشديدة أو السفر ونصه على إجازة تحليف الخبراء الذين يطلب منهم تقديم آرائهم في تقارير مكتوبة . وقد رُئي أن لا تعرض على قاضي التحقيق كل قضية مهما كانت قليلة الأهمية وأن لا يكون تحقيقه واجبا إلا في قضايا الجنايات التي ترى النيابة العمومية السير فيها (مادة ٦١) أما قضايا الجنح فقد ترك للنيابة الخيار في أن تطلب من القاضي تحقيقها أو لا تطلبه حسبما تبينه من ظروف الدعوى . فاذا رأت أن عناصر الاستدلال التي جمعت كافية للسير في تحقيقها في الجلسة كان لها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وللتهم إذا رأى أن قضيته تحتاج إلى تحقيق بواسطة قاضي التحقيق أن يعترض على هذه الاحالة . وقد بين المشروع طريق ذلك الاعتراض وإجراءاته ورتب على قبول الاعتراض بطلان ورقة التكليف بالحضور ووجوب تحقيق الدعوى أمام قاضي التحقيق (المادة ٥٨) . على أن حق النيابة في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة في مواد الجنح مقيد بوجوب سماع أقوال المتهم في محضر الاستدلال أو ثبوت عدم إمكان استجوابه لغيبته أو لاستحالة معرفة محل إقامته (المادة ٥٧) والعلة في ذلك أن عناصر الدعوى لا تعتبر متوفرة إلا بعد سماع أقوال المتهم فانها قد تكشف عن عناصر أخرى ربما حملت النيابة على العدول عن المحاكمة أو على رفع الأمر إلى قاضي التحقيق . وإذا كان المتهم مقبوضا عليه تعين على النيابة إذا رأت رفع الدعوى مباشرة أن تقيمها في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت القبض عليه وفي هذه الحالة يجب على المحكمة أن تفصل في القضية في الجلسة الأولى إلا إذا طلب المتهم التأجيل أو كان التأجيل ضروريا

لسبب آخر ، وفي حالة التأجيل تنظر المحكمة في حبس المتهم احتياطيا أو الافراج عنه (المادة ٥٩) أما إذا لم يتيسر النيابة تقديم القضية في ظرف أربع وعشرين ساعة ورأت إبقاء المتهم مقبوضا عليه وجب عليها عرض الأوراق على قاضى التحقيق ليأذن باستمرار القبض مدة أو مددا لا يزيد مجمرها بحال على أربعة أيام أو يتولى هو التحقيق (المادة ٦٠) والملاحظ في ذلك هو التوفيق بين الانتفاع بنظام جمع الاستدلالات وعدم إطالة مدة القبض المسموح بها للضبطية القضائية إذا كانت هذه الإطالة لا يقتضيها استيفاء الأدلة أو ضرورة إجراء تحقيق بمعرفة القاضى بل مجرد انتظار عمل أو إجراء لا يتوقف إتمامه غالبا على نشاط رجال الضبطية كورود صحيفة السوابق أو الكشف الطبى أو نتيجة التحليل . وقد ركز المشروع التحقيق الابتدائى فى يد قاضى التحقيق (المواد ٦٢ وما بعدها) وبين حقوق الخصوم فيه فنص على وجوب حضور النيابة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا إذا رأى القاضى أن يجزئ في غير حضورهم (المادة ٩٢) . وقد أوجب المشروع على قاضى التحقيق عند استجواب المتهم أن يبين له خلاصة الوقائع المسندة اليه . كذلك أوجب عليه أن يعين للمتهم عند استجوابه محاميا إذا طلب ذلك ولم يكن له محام . ورتب البطلان على مخالفة هذا الاجراء إلا في أحوال الاستعجال فقد رفع هذا الواجب عن القاضى مخافة تفويت مصلحة قد لا تنهى التحقيق فيما بعد (المادة ٩٤) . وقد خول المشروع للقاضى سلطة التقرير بأن لاوجه لاقامة الدعوى إذا رأى أن الفعل لا عقاب عليه أو أن الأدلة لا تكفى لاقامة الدعوى كما خوله سلطة إحالة الدعوى على المحكمة في مواد الجنح والمخالفات . وهذا هو المتبع في القانون الأهلى والقانون الفرنسى . أما في مواد الجنايات فنظرا لخطورتها ودقة التصرف فيها في غالب الأحيان فقد رأى أن لاينفرد قاضى التحقيق بأحالتها على محكمة الجنايات ولذلك نص على أنه إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة تبرر رفع الدعوى العمومية فيها فيحيلها إلى غرفة المشورة لتقرر فى إحالتها على محكمة الجنايات أو على محكمة أخرى أو تقرر بأن لاوجه لاقامة الدعوى أصلا . وقد جعل قرار قاضى التحقيق بأن لاوجه قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة (المادتان ١٢٦ و ١٣٠) . ومن المبادئ المقررة في القانون الحالى أن قاضى التحقيق متى تصرف فى القضية بأحالتها قاما تخرج من يده نهائيا ولا يجوز له أن يباشر فيها بعد ذلك إجراء ما . والمحكمة التى تنظر فى القضية هى التى تقوم بكل ما تدعو اليه الحاجة من وجوه استكمال التحقيق . والواقع أن هذا الفصل بين سلطتين هما بحكم وظيفتهما وطبيعة عملهما متمايزتان ومتصلتان يصعب تعليله ، ولذلك لم يؤخذ به فى كثير من القوانين ولم يؤخذ به كذلك فى المشروع . فجعل لقاضى التحقيق حتى بعد إحالة القضية الى المحكمة أن يجرى تحقيقات تكميلية بناء على طلب النيابة نفسها أو اذا التمس المتهم منها ذلك فاذا تبين للقاضى من التحقيق الجديد أن أمرا للاحالة الصادر منه فى غير محلة فله أن يصدر قرارا بذلك (المادتان ١٤٥ و ١٤٦) . وبهذا وفر المشروع على المحكمة بكامل هيئتها وقتا وجهدا يكفى ان يقوم به قاض واحد هو مختص بذلك أصلا ، وكان من حقه أن يجزئ لو ثبتت له ضرورته فى الوقت المناسب . ولا تخفى الفائدة التى تعود من تفادى المضى فى إجراءات المحاكمة العلنية متى ظهر ما يستوجب العدول عنها ، وإن هذه الفائدة تزداد وضوحا إذا كانت القضية قد أحليت بغير أن

يستجوب المتهم لعدم إمكان القبض عليه ولذلك نص المشروع (المادة ١٤٤) على أنه إذا قبض على المتهم بعد صدور أمر الإحالة كان لقاضي التحقيق ولغرفة المشورة بحسب الأحوال وبعد استجواب المتهم أن يقررا إلغاء أمر الإحالة أو إبقائه .

ولعل أهم ما يتصل بهر حلة التحقيق السلطات التي يملكها المحقق أو المأمور القضائي والتي يترتب على استعمالها تقييد للحريات . فقد أبقى المشروع للبوليس القضائي سلطة القبض على الأشخاص في حالة التلبس بالجريمة وفي بعض الجرائم الأخرى الخطيرة التي وردت على سبيل الحصر في المادة ٥١ وذلك أسوة بما هو معمول به في القانون الأهلي . كذلك خول له حق تفتيش شخص المتهم في نفس هذه الأحوال (المادة ٥٤) وهو ما كان من قبل موضع شك وخلاف في التأويل نظراً لخلو القوانين الحالية من نص على ذلك . وخول له أيضاً في الأحوال عينها حق تفتيش محل المتهم وما يستتبعه ذلك من حق تفتيش في من يوجد بهذا المحل يشبه أنه يخفي شيئاً مما يجري التفتيش من أجله (المادة ٥٤) . وقد عني المشروع بتنظيم إجراء التفتيش فنص على تمكين المتهم من حضوره إن كان موجوداً وإلا يسمح بحضوره لأحد أقاربه البالغين أو أحد القاطنين معه أو أحد جيرانه (المادة ٥٥) . وضمنا لسرية المكاتب نص على أنه في حالة ضبط المكاتب والأوراق المختومة أو المقفلة بأية طريقة كانت لا يجوز للنيابة ولا للبوليس الاطلاع على محتوياتها إلا بإذن من حازها وإلا وجب رفع الأمر إلى قاضي التحقيق ليطلع هو على هذه الأوراق ويأمر بضم ما يرى ضمه منها إلى ملف الدعوى بعد سماع أقوال الخصوم (المادة ٤٣) . وأجيز للنيابة أن تضبط الرسائل البريدية والبرقية على ألا يطلع عليها إلا قاضي التحقيق ليأمر بما يراه نحوها ، أما من عدا النيابة العمومية من رجال الضبطية القضائية فليس له إلا أن يحظر مصلحة البريد أو التلغراف بعدم تسليم الرسائل إلى أن تنظر النيابة في الأمر (المادة ٤٤) وخول للبوليس القضائي ضبط الأشياء والأسلحة والأدوات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو يفيد في إظهار الحقيقة (المادة ٣٨) وخول له بشروط خاصة وضع الاختام على المحلات محافظة على ما يوجد بها من الآثار التي قد تفيد في كشف الحقيقة (المادة ٣٩) . كذلك جعل للبوليس حق منع المحادثات التليفونية وحق تسمعها (المادة ٤٤) الأمر الذي كان محلاً للشك من قبل . أما قاضي التحقيق فسلطته بالضرورة أوسع من ذلك ولكنها قيدت ببعض قيود منها أنه لا يستطيع البدء في عمله من تلقاء نفسه وبغير طلب من النيابة (المادة ٦٢) ومنها أنه عند قيامه بتفتيش منزل المتهم أو غيره يجب عليه أن يمكن من يجري التفتيش في محله من الحضور بنفسه إذا كان موجوداً والا فيحضر عنه أحد أقاربه أو أحد جيرانه (المادة ٧٦) ومن ذلك يتضح الفارق بين سلطة قاضي التحقيق وسلطة رجال الضبطية القضائية فهؤلاء لا يملكون إلا ما خولهم القانون ، أما هو فيملك ما يحظره عليه . على أنه في مباشرة هذه السلطة الواسعة خاضع لرقابة غرفة المشورة التي أجاز المشروع للخصوم التظلم إليها من قراراته والتي لها حق الاشراف على سير التحقيق والارشاد إلى كل ما يضمن حسن سيره كالتنبيه إلى ضرورة انجازه (المادة ٦٤) . وبديهي أن كل ما يجيزه قاضي التحقيق لغيره أو يأذن فيه يملك هو أن يباشره بنفسه ، فله أن يفتش

وأن يضبط الخ ولكن عليه في بعض الأحيان أن يياشر بعض هذه الاجراءات بنفسه فلا يجوز له اتداب غيره للاطلاع على الأوراق المغلفة وإن جاز له في ظروف استثنائية إشراك غيره من رجال السلطة القضائية في عملية فرزها (المادة ٧٨) .

وقد نص المشروع على أنه يجوز لقاضى التحقيق حجز المتهم لفحص قواه العقلية ووضعه تحت الاختبار وقد بينت المادة ٧٣ شروط وحدود هذه السلطة . وبهذا وضع المشروع مسألة كانت موضوع لبس وخلاف نظرا لحلو القانون الحالى من نص عليها . وأهم ما تنبغى الإشارة اليه من سلطات قاضى التحقيق هو الحبس الاحتياطى ، فقد كان هذا الاجراء ولا يزال ميدانا تتضارب فيه الأفكار والآراء . فهو من جهة قيد ثقيل للحرية ويبدو ظالما إذا أسفرت المحاكمة عن براءة المتهم المحبوس . وهو من جهة أخرى احتياط من العبث بالأدلة ومن إفلات المتهم . فضلا عن أن بقاء المتهم ، طلق السراح بعد ارتكاب الجريمة يثير شعور الناس من إيمانهم بسلطة القانون وفعالة الاقتصاص من المجرم ، لذلك تنازع هذا الموضوع من القانون تياران مختلفان باختلاف وجهة النظر : أحدهما يذهب إلى أن الحرية الشخصية أولى بالاعتبار وأجدر بالحماية فيجئح إلى تقييد سلطة التحقيق في الحبس الاحتياطى وبنالو في الضمانات التى تحصر هذا الحق فى أضيق حدوده ، والثانى يحرص على أمن المجتمع وضرورة الدفاع عنه ويعتبر الحبس الاحتياطى أخف الضررين فيميل إلى إعطاء سلطة التحقيق فيه حقوقا واسعة . وقد كان القانون الفرنسى ميدانا تداول السبق فيه أنصار الرأين وانتهى الحال فى سنة ١٩٣٥ إلى إقرار قواعد رأت أنها توفى بين كل الاعتبارات . وعلى هدى ما استقر عليه التشريع فى فرنسا حيث تمتع الحرية الشخصية بأوسع الضمانات وضع هذا المشروع أحكام الحبس الاحتياطى (المواد ٩٩ وما بعدها) .

وقد لوحظ أن وجود التحقيق فى يد قاض ضمان كاف يفتى عن المبالغة فى تقييد سلطة الحبس الاحتياطى فأطلق حقه فيه فى كل جنابة أو جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس أو بعبقوبة أشد . ولكن رأت مع ذلك أن ينص على أن الحبس الاحتياطى لا يكون الا لمدة شهر ينتهى باتتهائه إلا اذا طلب قاضى التحقيق أو النيابة من غرفة المشورة تجديده فىكون لها أن تجده لمدة أو مدد لا يتجاوز كل منها شهرا حتى يتم التحقيق ، على أن تسمع اقوال النيابة والمتهم عند كل تجديد (المادة ١٠٥) . ولقاضى التحقيق بطبيعة الحال ان يفرج عن المتهم فى أى وقت وللنيابة أن تعارض فى هذا الافراج أمام غرفة المشورة . ويترتب على تقديم هذه المعارضة فى ميعادها وقف تنفيذ أمر الافراج الى أن يفصل فيها بما أن قيام ميعاد المعارضة نفسه يوقف التنفيذ (المادة ١١١) . وقد روعى فى ذلك أنه ما دام قاضى التحقيق لا يستقل بالأمر بالافراج بل عليه فى ذلك رقيب من غرفة المشورة فالأحوط ألا ينفذ أمر الافراج حتى تبدى غرفة المشورة رأيا فيها وإلا فقد تصبح المعارضة عديمة الجدوى بهرب المتهم عقب الافراج عنه . ولهذا النص نظير فى التشريع الفرنسى . ولم يفت المشروع تخويل المتهم حق طلب الافراج عنه من قاضى التحقيق وتخويله حق المعارضة فى رفض طلبه . ويجوز أن يقيد الافراج بالضمان كما يجوز أن يكون بغير ضمان (المادة ١١٣) . وقد أجزى للقاضى مع الافراج أن يحرم على المتهم الإقامة فى جهة معينة أو يلزمه بالإقامة فى جهة أخرى غير

الجهة التي وقعت فيها الجريمة (المادة ١١٣) . وقد راعى المشروع في ذلك حماية شخص المتهم والمحافظة على الأدلة واحترام شعور أهل الجهة التي وقعت فيها الحادثة . وقد نص على ضرورة إجابة طلب الافراج بالضمان في مواد الجرح الا اذا خيف أن يعرقل الافراج ظهور الحقيقة أو خيف أن يهرب المتهم أو كان المتهم خطرا على الامن العام . وفي هذه الاحوال يتعين تسبيب قرار الرفض (المادة ١١٥) . أما في مواد الجنايات فلا يجب الافراج بحكم القانون وانما يجوز للقاضي أن يأمر به مع الكفالة (المادة ١١٦)

وبما لا شك فيه أن قيمة أى تشريع خاص بالاجراءات الجنائية تتوقف على مدى نجاحه في التوفيق بين الضمانات التي تكفل صحة الحكم وبين الاجراءات التي تضمن عدم الابطال في اصداره . وقد راعى المشروع في النصوص الخاصة بالمحاكمة وطرق الطعن في الاحكام التوفيق بين الغرضين المذكورين . فانه من المسلم به أن كثرة الاحكام الغيائية وكثرة الطعن في الاحكام بطريق المعارضة والاستئناف لا ترجع في الغالب إلى موانع حقيقية حالت بين المتهمين وبين الحضور أو إلى عيوب جديده تكون قد شابت الاحكام المطعون فيها — بل كثيرا ما ترجع إلى رغبة المتهمين في تعطيل سير القضايا بالتخلف عن الحضور فيها أو رغبتهن في اطالة الاجراءات وتأخير تنفيذ الاحكام بالطعن فيها بكل طرق الطعن الجائزة قانونا . وقد سهل لها ذلك في التشريع الحالي عدم تقييده حرية المتهم في الغياب وسمّاحه بالمعارضة في كل الاحكام الغيائية مهما كانت القضية تافهة واجازة الاستئناف في قضايا الجرح أيا كانت العقوبة ، كما سهل عدم ايجاب القانون الحكم على المتهم بمصاريف ما يفشل فيه من طرق الطعن التي يسلكها . وليس بخاف ما يترتب على ذلك من ضياع وقت القضاة ورجال النيابة وأقلام الكتاب وإرهاقهم بعمل لا فائدة فيه ولا تستفيد منه العدالة شيئا . وقد عني المشروع بتدبير علاج لهذه الحال فقضى بأن حضور المتهم أمام محكمة الجرح أو المواد الجزئية في احدى الجلسات ثم غيابه بعد ذلك يجعل الحكم الذي يصدر عليه حضورياً لا يجوز فيه المعارضة (المادة ٢٠٦) . وكذلك يعتبر الحكم حضورياً اذا انسحب المتهم من الجلسة بعد حضوره فيها (المادة ٢٠٥) وقد أجاز لمحكمة الجرح أن تأمر بالقبض على المتهم الذي لم يحضر وابقائه تحت تصرف النيابة إلى أن يصدر الحكم في الدعوى على وجه الاستعجال (المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧) . كذلك قضى المشروع بأن من يستأنف من الخصوم ، عدا النيابة ، حكما صادرا من محكمة المواد الجزئية ثم لا يحضر في الجلسة المحددة لنظره يعتبر متنازلا عن استئنافه وتقضى المحكمة برفضه ولا يجوز له الطعن في هذا الحكم الأخير بطريق المعارضة (المادة ٢٥٧) وأوجب في جميع الأحوال على المحكمة أن تقضى مع العقوبة بالمصاريف كما تقضى على كل من يخسر طعنا بمصاريف ذلك الطعن (المواد ٣٠٢ وما بعدها) . هذا الحكم ليس إلا تطبيقا للقاعدة العامة التي جرت عليها كل الشرائع الأخرى والتي تقضى بأن من خسر الدعوى يلزم بمصاريفها . ورغبة في عدم تعطيل الفصل في القضايا رأى المشروع أن لا محل لالزام المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية إذا كان هذا الفصل يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية فأوجب على المحكمة — إذا

كانت تصفية التعويض أو تقديره أو الفصل فيما يجب رده يستلزم تحقيقا طويلا يعطل الدعوى العمومية - أن تقضى في الدعوى الجنائية وتتخلل عن الدعوى المدنية وتكلف الخصوم برفعها إلى المحكمة المدنية المختصة (المادة ٢٠٠) . وما يتصل بهذا الشأن ما اتخذته المشروع من وسائل لتبسيط إجراءات الفصل في الجرائم القليلة الأهمية . فقد اعتبر الجرح التي لا يحكم فيها إلا بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات في حكم المخالفات وجعل نظرها من اختصاص محكمة المواد الجزئية (المادة ٢١٢) . ثم أخذ فيما يتعلق بالمخالفات وبهذه الجرح بنظام الأمر الجنائي بدلا من نظرها بالطرق العادية (المواد ٢١٦ وما بعدها) وهذا النظام يقتضى أن تعرض النيابة الأوراق على قاضى المراد الجزئية وتطلب منه كتابة أن يصدر بعد الاطلاع عليها وبغير مرافعة - أمرا جنائيا بتوقيع عقوبة الغرامة على المتهم . ولا تزيد الغرامة التي يمكن الحكم بها في هذه الحالة على ١٠٠ قرش عدا المصاريف والملحقات والتعويضات المدنية الواجب الحكم بها . وعلى القاضى أن يرفض الأمر إذا وجد أن التهمة غير ثابتة أو أنه لا يمكنه الحكم للدعى بالحقوق المدنية بالتعويضات وأن المتهم يستحق عقوبة أشد من هذه الغرامة أو أن هناك ما يدعو إلى نظر القضية بالطريق العادى . وقد روى في ذلك كله أن التظلم من هذا الأمر غير جائز لالنيابة ولا للدعى بالحقوق المدنية . ولا يلزم القاضى بتسبيب الأمر الجنائى ، ولكن يجب إعلان هذا الأمر للمتهم ويجوز له أن يعارض فيه أمام القاضى وأن يطلب محاكمته بالطريق العادى . ومعارضة المتهم لا تمنع المحكمة من تشديد العقوبة عليه . وإذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يعتبر متنازلا عن المعارضة أما إذا حضر فنظر قضيته بالطريق العادى . وحكمة تشريع نظام الأمر الجنائى ترجع إلى ظاهرة لوحظت في قضايا المخالفات والجرح القليلة الأهمية ، إذ شوهد أن غالبية المتهمين فيها يتعمدون عدم الحضور كسبا للوقت وتعطيلا لسير الدعوى حتى تصدر الأحكام عليهم غيايا ثم تعلن إليهم فيعارضون فيها ولا يحضرون فيصدر حكم في المعارضة ثم يستأنفون . وهكذا تستنفد كل مراحل التقاضى ولا يتغير في الغالب الحكم الأول الذى صدر في الدعوى غيايا بناء على الأوراق . كما شوهد أن عددا غير قليل ممن ترفع عليهم الدعوى في هذه القضايا لا يكلفون أنفسهم عناء الحضور مكثفين برأى القاضى في شأنهم راضين بالعقوبة التي يوقعها عليهم غيايا . وقد قصد بالأمر الجنائى اختصار المرحلة التي تنتهى عادة بصدر الحكم الغيابى وأن يستعاض بالأمر الجنائى عن هذا الحكم الذى يصدر مثل الأمر بناء على الأوراق بحيث لا يكون التكليف بالحضور ونظر القضية في جلسة علنية من أثر في الحكم أو في رأى القاضى ، بل لا يكون له من نتيجة سوى ضياع الوقت ومضاعفة العمل . وهذا النظام هو ونظام الصلح في المخالفات يكمل أحدهما الآخر ، ولم يأخذ به المشروع إلا بعد أن أثبت العمل به في كثير من البلاد الأجنبية فائدته ونجاحه .

ومن المسائل التي كانت محل بحث عند وضع المشروع مسألة تشكيل محاكم الجرح والمخالفات . وهل يؤخذ فيها بنظام القاضى الفرد كما هو الحال في القضاء الأهلى ، أم يؤخذ فيها بالنظام المعمول به الآن في المحاكم المختلطة من قصر القضاء المنفرد على قضايا المخالفات وجعل الفصل في قضايا الجرح كلها لثلاثة قضاة يفصلون فيها نهائيا بحكم لا يقبل الاستئناف : وقد استقر الرأى على حل وسط

دعت اليه اعتبارات خاصة بنظام المحاكم المختلطة، فجعل من اختصاص القاضى المنفرد قضايا المخالفات وقضايا الجنح البسيطة التى لا يجوز الحكم فيها بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات (المادة ٢١٢) على أن تكون الأحكام قابلة للاستئناف فى الأحوال الواردة فى المادة ٢٤٩ ، وجعل نظرية الجنح لدائرة مشكلة من ثلاثة قضاة يفصلون فيها نهائيا كما جعل لهذه الدائرة نظر استئناف الأحكام الصادرة من قاضى المواد الجزئية (المادة ٢٢٢) . أما محاكم الجنايات (المواد ٢٢٨ وما بعدها) فتشكل بحسب المشروع من خمسة قضاة منهم اثنان ، على الأقل ، من مستشارى محكمة الاستئناف ويكون تشكيلها وتحديد أدوار انعقادها من اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . وقد نص على أن هذه المحاكم تعقد فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة وبور فؤاد وفى غيرها من البلاد التى تعينها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . كما نص على أن القضايا ترفع إلى محكمة الجهة التى حققت فيها إلا إذا رأت النيابة رفعها إلى محكمة أخرى فطلب ذلك من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . أما الاجراءات المتبعة أمام محكمة الجنايات فهى فى عمومها نفس الاجراءات المقررة فى النظام الأهلى بمقتضى قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ . وقد نص أيضا على طريقة انتداب المدافعين عن المتهمين فى مواد الجنايات وعلى واجبه وأتعابه (مواد ١٤٧ وما بعدها) بما يتفق أيضا والنظام المقرر فى قانون تشكيل محاكم الجنايات وكذلك الحال فيما يتعلق بأوامر الاحالة وبسلطة المحكمة فى تعديل التهمة أو تشديدها أو إصلاح الخطأ أو تدارك السهو الذى يقع فى هذه الأوامر ، وإنما رأت تحقيقا للفائدة والمصلحة جعل النصوص الخاصة بذلك عامة وغير مقصورة على محاكم الجنايات (المواد ١٣٦ وما بعدها والمادة ١٩٨) . وتمتاز الاجراءات أمام محاكم الجنايات بحسب المشروع بتعديل جوهرى فى نظام الغيبة ، فقد رأت أنه لا فائدة من صدور حكم غيابى على المتهم فى جنابة متى كان هذا الحكم يسقط من نفسه بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه وتعاد الاجراءات كلها من جديد والآخر الوحيد الذى يترتب على هذا الحكم فى النظام الحالى هو أن مدة سقوطه هى المدة المقررة لسقوط العقوبة لا مدة سقوط الدعوى . لذلك لم يجر المشروع إصدار أحكام غيابة فى قضايا الجنايات وإنما نص على تدابير من شأنها أن تكره المتهم على الحضور وأن تزيد من النشاط فى تعقب المتهم الهارب (المواد ٣٣٦ وما بعدها) . فقد أجاز المشروع ، بعد إعلان المتهم بالدعوى حقيقة أو حكما ، أن تنظر المحكمة فى غيابه وتحقق أدلتها محافظة عليها من مضى الوقت ، كما أجاز للنياحة أن تطلب من المحكمة معاقبة المتهم على غيابه بغرامة من ١٠ إلى ١٠٠ جنيه وبالحبس من أسبوع إلى سنة أو باحدى هاتين العقوبتين . فإذا أصر المتهم على الغياب بعد فترة لا تقل عن ستة شهور جاز تكرار توقيع عقوبة جديدة عليه كالعقوبة السابقة بشرط ألا يزيد مجموع مدد الحبس عن مدة العقوبة المقررة قانونا للجريمة التى يحاكم من أجلها ، وهذه الأحكام يجوز للمحكمة سحبها والعدول عنها بعد حضور المحكوم عليه وبناء على طلبه . وقد جاز المشروع أيضا للمحكمة أن تعين حارسا على أموال المتهم الغائب ، إذا رأت ذلك لازما لتحصيل حقوق المجنى عليه أو المصاريف وكل ما قد يحكم به على المتهم ، وتبقى الحراسة إلى حين صدور الحكم

الحضورى أو وفاة المتهم أو ثبوت غيبته المنقطعة . وينشر حكم الحراسة فى الجريمة الرسمية . ومن تاريخ نشره يفقد المتهم حقه فى التصرف فى أمواله إلا بالوصية أو غيرها من التصرفات بين الأحياء . ويمتاز المشروع على القانون الحالى فى هذا الموضوع بأنه يرمى إلى تعقب المتهم دائماً بتكرار الاجراءات ضده ، كما يرمى إلى المحافظة على أدلة الدعوى بإعادة تحقيقها أمام المحكمة خشية تأثرها بمضى الوقت أما عن مدة السقوط فقد اكتفى فى شأنها بأن اتخاذ الاجراءات أمام محكمة الجنايات فى حق المتهم الغائب يقطع سريانها .

ولم يدخل المشروع على القواعد الحالية للطعن فى الأحكام عدا ما سبق ذكره إلا تعديلات جزئية مثل النص على عدم جواز المعارضة من المستول عن الحقوق المدنية ومن المدعى بها فى الأحكام الغيابية (المادة ٢١١) والنص على إجراء ما من شأنه الثبوت من تسلم المتهم ورقة التكليف بالحضور قبل الحكم عليه غيابياً (المادة ٢٠٨) وعلى أن ميعاد المعارضة يبدأ من تاريخ إعلان المتهم شخصياً بالحكم الغيابى وإلا فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالتنفيذ (المادة ٢٠٩) . وحكمة هذا النص الأخير ظاهرة إذ يجب ألا يحرم من المعارضة إلا من يثبت بطريقة أكيدة عليه بالحكم الغيابى الذى صدر عليه وعدم رفعه معارضة عنه فى الأجل الذى حدده القانون ، وكالنص على أن استئناف أحد الخصوم يترتب عليه مد ميعاده خمسة أيام بالنسبة للباقيين (المادة ٢٥٠) وذلك لنفس الأسباب التى شرع من أجلها الاستئناف الفرعى فى المواد المدنية . على أنه رتب فى الوقت نفسه عدم قصر حق هذا الاستئناف عن المستأنف عليه الأصل بل تخويله لساائر الخصوم تحقيقاً للعدالة والمساواة فى المواد الجنائية وتحاشياً لتناقض الأحكام فى الجريمة الواحدة ، لاسيما وأن الاستئناف الفرعى لا يكلف نظره كثيراً من الجهد والوقت مع قيام الاستئناف الأصيل . وقد حذا المشروع فى هذا الصدد حذو القانون الفرنسى . ونص أيضاً لداعى الاقتصاد والسرعة على أن قلم الكتاب يحدد للمستأنف عند تقريره الاستئناف تاريخ الجاسة ويعتبر هذا إعلاناً به للمستأنف ، فإذا تغيب المتهم الذى استأنف وحده فليس له حق المعارضة فى الحكم الذى يصدر فى استئنافه . وبينت الآثار التى تترتب على الاستئناف سواء من جهة التنفيذ (المادة ٢٥٤) أو من جهة ما يتناوله الاستئناف من الحكم المستأنف والخصوم فى الدعوى (المواد ٢٥١ وما بعدها) . أما فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض والابرام فأهم وجوه التعديل فيه معالجة المشروع للوقف الناشئ عن عدم ختم الحكم المطعون فيه فى الميعاد القانونى . فقد نص المشروع على أن الخصم الذى يريد الطعن فى الحكم بطريق النقض إذا وجد أن الحكم لم يختم فى ميعاد الثمانية الأيام أن يخطر قلم الكتاب بأنه اتخذ محلاً مختاراً له فى دائرة المحكمة ، فإذا ما ختم الحكم يعلنه قلم الكتاب بصورة منه فى ذلك المحل ومن تاريخ ذلك الإعلان يبدأ ميعاد الطعن (المادة ٢٦٢) ويسد هذا النص نقصاً كبيراً إذ أنه كان يكفى فى هذه الحالة أن يقرر الطعن لهذا السبب وحده ثم ينظر النقض على أساسه فتعطى محكمة النقض للطاعن ميعاداً آخر يقدم فيه أسباب طعنه وقد لا يجد مطعناً قانونياً على الحكم ولا يخفى ما فى ذلك من ضياع للوقت والعمل . كذلك نص المشروع على أنه إذا حكم على عدة أشخاص فطعن فيه بعضهم بالنقض وقبل طعنه فإن الحكم ينقض بالنسبة

للحكوم عليهم جميعا إلا إذا كان وجه الطعن خاصا بمن رفعه (المادة ٢٧٦) وقد أملت هذا النص مقتضيات العدل والمساواة فاذا رأت محكمة النقض والابرام أن الفعل المسند للطاعن لأعقاب عليه مثلا يعين عدلا أن يستفيد شريك الطاعن من هذا الحكم. وبين المشروع الأحوال التي ينقض الحكم مستهديا بما جاء في قانون النقض المدني (المادة ٢٥٩). ولم يجوز المشروع المعارضة في الأحكام التي تصدر غيايا من محكمة النقض والابرام (المادة ٢٦٩) وبذلك وضع حدا للخلاف القائم بين فقهاء القانون والمحاكم في هذا الشأن. وبين الأحوال التي تتولى فيها محكمة النقض الحكم في الدعوى بعد قبول الطعن (المادة ٢٧٠) والأحوال التي تحيل فيها الدعوى أو تعيدها للحكم فيها من جديد (المادة ٢٧١) وقد رأت أن ينص في المشروع على أن ما يقع في أسباب الحكم من الأخطاء القانونية التي لم تؤثر في منطقته لا توجب النقض وكذلك الحال بالنسبة للخطأ في ذكر مواد القانون (المادة ٢٧٤). ولكن المشروع من ناحية أخرى قيد سلطة المحكمة التي تحال إليها الدعوى فإذا كان الطعن مرفوعا من المتهم وحده ونقض الحكم وأحيلت الدعوى لمحكمة أو دائرة أخرى فلا يجوز الحكم عليه بأكثر مما قضى به الحكم المقوض (المادة ٢٧٥) لكيلا ينقلب سعى الطاعن لمصلحته وبالأعلى عليه. وقد أضاف المشروع إلى الأحوال التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام الجنائية حالة ما يكون الحكم المطعون فيه قد صدر بناء على ورقة ثبت تزويرها بعد صدوره (المادة ٢٧٨) وذلك لكي يتساوى في هذا الشأن الأحكام الصادرة بناء على شهادة الزور والأحكام الصادرة بناء على أوراق مزورة خصوصا وأن هذه الحالة الجديدة منصوص عليها في قانون المرافعات وأن اعتماد المحاكم الجنائية على الأوراق وانخداعها بها كثير الوقوع وأشد خطرا منه في المسائل المدنية. والواقع أنه بما لا يسوغ أن يبقى حكم بني مثلا على تقرير خبير مزور في حين يبطل حكم بني على شهادة الزور على أن تزوير الورقة يجب كما في حالة شهادة الزور أن يثبت بحكم حتى لا تنقضي الأحكام النهائية مهددة بتكرار المطاعن عليها. وقد عني المشروع بالنص على جواز تنازل الخصوم فيما عدا النيابة عن حقهم في الطعن في الأحكام، فذكر أنه ليس للنيابة أن تنازل عن الطعن بعد رفعه، أما باقي الخصوم فلمهم أن يتنازلوا عن الطعن سواء بعد رفعه أو قبل رفعه ولو كان ذلك قبل انقضاء المواعيد (المادة ٢٧٩).

أما فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة على العموم فقد أدخل المشروع بعض تعديلات، منها طريقة إعلان المحبوسين وتحرير تقارير طعنهم في الأحكام والأوامر (المواد ١٥٢ وما بعدها) والقواعد التي أدخلت بهذا الشأن هي المقررة الآن بالأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١، ومنها جواز دخول المستول عن الحقوق المدنية في الإجراءات (المادة ١٥٥) والنص على جواز تحليف المدعى بالحقوق المدنية اليمين وسماحه كشاهد في حالة ما إذا طلب هو ذلك أودعته المحكمة إليه (المادة ١٦٩). وحكمة هذا النص ظاهرة فإن المجنى عليه قد يكون هو الشاهد الوحيد في الدعوى فترى المحكمة لكي تظمن إلى أقواله أن يؤيدها بالقسم. ومنها النص على حظر رد الشهود مع تحويل طائفة منهم حق الامتناع عن الشهادة كالأقارب والأصهار للدرجة الثانية أ (المادة ١٧٢). وقد احتاط المشروع في الوقت نفسه، تحقيقا لحسن سير العدالة، فلم يجوز الامتناع عن الشهادة إذا كان الممتنع هو المجنى عليه في

الجريمة أو المبلغ عنها أو كان مدعيا بحق مدني أو كانت الجريمة وقعت لإضراراً بقريب آخر من الأقرباء أو الأصهار المذكورين أو اذا مست الحاجة لسماع الشهادة لعدم وجود دليل آخر على الجريمة أو كان الدليل القائم غير كاف . ونص على أنه يجوز للأشخاص المؤتمنين على أشرار معاقب على أفعالها أن يمتنعوا عن أداء الشهادة عنها إلا إذا أذن لهم بالشهادة من استودعهم السر (المادة ١٧٣) . ونص من جهة ثالثة على عدم جواز سماع شهادة الموظفين عن الوقائع التي علموا بها بسبب وظائفهم إذا كانت مما يجب أن يظل محوطاً بالكتمان لتعلقه بمصالح الدولة وذلك ما لم يأذنهم رئيسهم بالشهادة (المادة ١٧٤)

ومن أهم ما يميز به المشروع تشدده في ضمان علانية وشفوية المحاكمة وفي الاتيني المحاكم الجنائية أحكامها إلا على ما يجري أمامها في الجلسة من تحقيقات في مواجهة الخصوم وهو في سبيل ذلك قد حرص على عدم جواز الاعتماد على التحقيقات الابتدائية أو الاستدلالات إلا إذا كان ما جاء بها قد تلى علناً في الجلسة في الحدود والقيود التي نص عليها والتي روعي في تقريرها مواجهة ضرورات استثنائية تجعل تلاوة هذه الأوراق أمراً لا بد منه نظراً لتعذر حضوره وقد استهدى المشروع في ذلك بقوانين تركيا والمانيا والنمسا وغيرها من القوانين الأجنبية . والواقع أنه ما دام الشاهد موجوداً يمكن حضوره أو أحضاره من غير أن يترتب على ذلك ضرر جسيم له أو تعطيل لسير العدالة فإنه يتعين سماعه عملاً بالقاعدة العامة التي تقضي بأن تحقق المحكمة الدعوى بنفسها وأن يكون تحقيقها هذا حضورياً أي في مواجهة الخصوم . أما أن تعتمد المحكمة على أقوال شاهد في التحقيقات الابتدائية من غير أن تكون قد سمعته في الجلسة أو تليت أقواله فيها ومكن الخصوم من مناقشتها والرد عليها وتمحيصها فقيه إخلالاً بظاهر بأصول المحاكمات الجنائية . ولا شك أن تلاوة الأوراق في الجلسة لا تحقق من معنى العلنية والمواجهة ما يحققه حضور الشاهد شخصياً وسماع أقواله مباشرة أمام المحكمة ومناقشة الخصوم له . ومن ثم كانت القاعدة هي وجوب حضور الشهود والاستثناء هو تلاوة الأوراق المتضمنة أقوالهم في التحقيقات عند تعذر حضورهم . وقدين المشروع حالات هذا الاستثناء على سبيل الحصر أما غير الشهود مثل آل الخبرة فإن حضورهم بذواتهم لا يزيد في قيمة ما يدونونه أو في تيسير استظهار الحقيقة كما هو الشأن في حضور الشاهد وسماعه أمام المحكمة . وما يقال عن تقارير الخبراء ينطبق على محاضر المعاينات ونحوها مما تحرره سلطات التحقيق اثباتاً لمشاهداتها (المادتان ١٨٦ و ١٨٧) . والأحوال التي أجازت فيها تلاوة أقوال الشاهد في التحقيق هي حالة وفاته أو إصابته بمرض عقلي أو سفره أو عدم معرفة محل إقامته وتعذر حضوره لأسباب هامة كالمرض وبعد الشقة . وكذلك حالة امتناع الشاهد عن أداء الشهادة مع وجوب أدائها (المادة ١٨٢) . وأجيزت أيضاً تلاوة أقوال الشاهد أمام الخبير وأثناء جمع الاستدلالات في الأحوال المتقدمة كما أجازت تلاوة أقواله في التحقيق إذا لم يحضر بعد تكليفه بالحضور تكليفاً صحيحاً (المادة ١٨٣) . وأجيزت تلاوة أقواله لتذكيره بواقعة قرر أنه لا يذكرها أو لمواجهة بالتناقض بين ما قرره في التحقيقات (المادة ١٨٤) . وضمان لالتزام الحدود المتقدم ذكرها نص المشروع (المادة ١٨٥) على أنه لا يجوز فيما عدتلك الأحوال أن يبنى الحكم على أقوال شهود في محضر الاستدلالات أو شهادتهم

في التحقيق الابتدائي وإلا كان الحكم باطلا . ومما يتصل بهذا الموضوع ما نصت عليه المادة ١٧٧ من المشروع من أنه إذا رأت المحكمة تبذر تحقيق دليل أمامها كسباغ شاهد نذبت لذلك أحد أغصانها أو قاضى التحقيق فإن محضر هذا التحقيق يجب أن يتلى في الجلسة تحقيقا لمعنى العلنية . كذلك يتصل بهذا الشأن ما جاء في المادة ١٨٨ من أنه إذا طلب إلى المتهم أثناء المرافعة إيضاح بعض الوقائع فامتنع أو أوضحها بما يخالف أقواله في التحقيق أو الاستدلالات جازت تلاوة أقواله فيها . ولما كان المتهم قد يصدر عنه في التحقيقات الابتدائية أو الاستدلالات الأولية اعتراف بالفعل المنسوب إليه فقد حرص المشروع على تتيه المحكمة إلى وجوب العناية والاحتياط في الأخذ به فنص (المادة ١٨٩) على أنه لا يجوز الأخذ بهذا الاعتراف إذا رأت المحكمة أنه صدر عن وعد أو تهديد أو أية وسيلة أخرى قصد بها حمله على الاعتقاد بأنه قد يكون من وراء اعترافه فائدة ينجحها أو ضرر يتيه . ويلاحظ أن المشروع قد أعطى الخصوم كامل الحرية في إثبات ما يهمنهم لإثباته من الوقائع المتعلقة بالدعوى تحت إشراف المحكمة التي لها أيضا من تلقاء نفسها سلطة تحقيق أى دليل تراه مستجبا في إظهار الحقيقة (المادة ١٦٧) . وتقرير هذا الحق نتيجة لازمة لتبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته وعدم تقيده في ذلك بما يتقيد به القاضي المدني (المادة ١٨٥) ذلك المبدأ الذي راعاه المشروع إلى أقصى حد حتى إنه أطرح من أجله وجوب اتباع قواعد الإثبات المدنية في المسائل المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية . وقد روعى لداعي الاقتصاد في الوقت ولعدم إطالة أمد التقاضى أن يباح للمحكمة قصر عدد المحامين الحاضرين مع المتهم أمامها على اثنين منهم فقط (المادة ١٩٢) إذا رأت أن هذا العدد يحقق مصلحة الدفاع ولا يخل بحق المتهم فيه ، وقد استنبط هذا النص من القوانين الحديثة . ولما كان القانون الحالي قد اكتفى في أحكام بطلان الإجراءات بنصوص متفرقة بصدد مواضيع خاصة بما اضطر المحاكم والشرح إلى التماس معظم قواعد بطلان الإجراءات في قانون المرافعات بعد قياس الإجراءات الجنائية على الإجراءات المدنية في المواضع التي يصح فيها . وهذا القياس فقد حرص المشروع على تدارك هذا النقص فعقد بابا خاصا لقواعد بطلان الإجراءات الجنائية جمع فيه هذه القواعد بعد تهذيبها على أساس ما استقر عليه رأى الفقهاء والقضائي وعلى هدى أحكام بعض القوانين الأجنبية فأصبحت بذلك بعيدة عن الغموص الذي كان يشوبها فقد عني المشروع في المادة ٢٨٣ بالنص على وجوه البطلان المتعلقة بالنظام العام فذكر فيها ما تعلق منها بتشكيل المحكمة وبصفات القائمين بالقضاء أو بعمل النيابة العمومية وبضرورة تمثيل النيابة في الإجراءات الجنائية ومساعدة المتهم والدفاع عنه . ونص في المادة ٢٨٤ على تصحيح الأخطاء المادية التي تقع في القرارات والأحكام وعلى إمكان إجرائه إما بمعرفة الجهة التي أصدرتها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . ونص في المادة ٢٨٥ على حق القاضي في الحكم ببطلان الأجراء من تلقاء نفسه ، كما نص فيها على أن النيابة العمومية وغيرها من الخصوم لا يجوز لهم التمسك بوجه بطلان تسبواهم فيه أولا مصلحة لهم في التمسك به . كذلك تقرر أن بطلان الأجراء يزول إذا أدى الأجراء الغرض منه بالنسبة لجميع الخصوم كما يزول إذا قبل صاحب المصلحة في البطلان آثار الأجراء ولو قبولا ضمنا . كذلك إذا وقع الأجراء الباطل في حضور

المتهم بالتحقيق الابتدائي أو في حضور المدافع عنه أمام محكمة الجنايات أو الجرح فأنه البطلان يزول بعدم اعتراض عليه من المتهم أو النيابة العمومية (المادة ٢٨٧) . على أن المشروع لم يشترط وجوب تمثيل المتهم في الجلسة التي وقع فيها البطلان إذا كانت الواقعة مجرد مخالفة .

ولما كان بطلان إجراءات التحقيق لا أهمية له في الواقع إلا من ناحية تأثيره على قيمة الأدلة أو الإجراءات المقدمة للحكمة عند نظرها في الدعوى فقد نص المشروع على عدم جواز التمسك به إلا في الحدود المذكورة (مادة ٢٨٨) ، وبما يتصل بذلك بطلان ورقة التكليف بالحضور فإن هذا البطلان يفقد حكمته إذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل في الأحوال التي يجوز له فيها التوكيل إذ يكون قد تحقق المقصود من هذا الاجراء بحضور المتهم - ولذلك نص المشروع على أن حضور المتهم أو وكيله يزيل ما في ورقة التكليف من بطلان ، على أن يكون للمتهم في هذه الحالة طلب تأجيل نظر القضية ويتبغى إجابته إلى ذلك إذا كان بطلان ورقة التكليف بالحضور ناشئاً عن عدم مراعاة مواعيد التكليف بالحضور (المادة ٢٨٩) .

وقد حددت قواعد الاختصاص المكاني فنص على أن الاختصاص الأصلي يكون لمحكمة محل وقوع الجريمة (المادة ٢٩٠) فإن لم يعرف فيكون لمحكمة محل ضبط المتهم وإلا فلحكمة إقامته (المادة ٢٩١) وفيما يتعلق بالجرائم التي تقع خارج القطر يكون الاختصاص لمحكمة القاهرة إذا لم يتيسر الأخذ بقاعدة من القواعد السابقة (المادة ٢٩٢) . وقد عني المشروع أيضاً بتدبير وسيلة لفض تنازع الاختصاص بنوعيه السلبى والإيجابى سواء فيما بين سلطات التحقيق أو فيما بين سلطات الحكم . وذلك برفع الأمر إلى محكمة الاستئناف منعقدة بمهنة محكمة نقض وإبرام (المادتين ٢٩٣ و ٢٩٤) . وبما استحدثه المشروع نصه على أنه إذا حكمت محكمة الجرح بعد نظرها في الدعوى والتحقيق فيها بعدم الاختصاص على اعتبار أنها جناية كان حكمها هذا بمثابة أمر بالإحالة على محكمة الجنايات ووجب أن يشتمل على البيانات الواجب ذكرها في أمر الإحالة (المادة ١٩٧) . وقد وفر هذا النص الوقت والعمل بتفادى إعادة القضية إلى سلطة التحقيق لتصدر أمراً بالإحالة فيها .

وقد بين المشروع طريقة إيقاف الدعوى عند ظهور عنه المتهم (المادتين ٢٩٥ و ٢٩٦) وأوجب قياساً على الحبس الاحتياطى خصم المدة التي يقضيها المتهم محجوزاً في أحد محلات المجازيب من مدة العقوبة التي قد يقضى بها عليه بعد شفاؤه . وأفرد المشروع باباً (المواد ٢٩٧ وما بعدها) فصلت فيه أحكام تسليم ما يضيظ أثناء تحقيق الدعاوى الجنائية من أشياء وينت فيه الجهات التي خول لها أن تقضى بهنجا التسليم . وقد اهتم المشروع في ذلك بما وضع في القوانين الأجنبية من القواعد التي قصد بها التيسير على الناس في استرداد ما لهم من الأشياء التي استوجب ضبطها لتحقيق القضايا الجنائية أو الحكم فيها من غير حاجة إلى رفع دعاوى أمام المحاكم المدنية تكبد هم المشاق والنفقات . وتخفيفاً لآثر الجريمة على المجنى عليه قد حرص المشروع على أن يمكنه من استرداد المال الذي خرج من يده بسنيها بأسرع طريق . وروغى في الوقت نفسه ألا تزدهم دور المحاكم بأشياء لم يبق موجب لحفظها بها . والتسليم وإن اعتبر بمقتضى النصوص الواردة في المشروع صحيحاً فإنه لا يمنع : أولى الشأن من المطالبة بحقوقهم أمام المحاكم المدنية المختصة . على أنه إذا كان التسليم قد أمرت به

المحكمة الجنائية بناء على طلب المجنى عليه الذى ادعى بحقوق مدنية فان هذا يمنع هو والمتهم من الالتجاء بعد ذلك الى المحاكم المدنية (المادة ٢٩٩) .

أما المصاريف (المواد ٣٠٢ وما بعدها) فقد جرى المشروع على قاعدة إلزام المتهم بها متى ثبت ارتكابه للجريمة وذلك وفقاً لما هو مقرر في معظم القوانين الأجنبية واتباعاً للقاعدة المقررة في المواد المدنية لأن المتهم يجب أن يتحمل المصاريف التى تسبب فيها بارتكابه الجريمة التى اقتضت تلك المصاريف . وقد بين المشروع القواعد والاحكام المختلفة الخاصة بالمصاريف . وليس فيما ذكره القانون من قواعد تنفيذ العقوبات ما يستحق الإشارة إليه بصفة خاصة إلا نصه على عدم جواز التنفيذ بالإكراه البدنى على من حكم عليهم مع إيقاف التنفيذ ولا على المجرمين الأحداث (المادة ٣٢٦) ولولا ذلك لضاعت الفائدة من إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس التى حكم بها مع الغرامة أو المصاريف . أما الأحداث فالغالب أن لا مال لهم حتى يكرهوا على التنفيذ فيه فضلاً عما فى حبسهم من الخطر عليهم . وقد أجاز المشروع تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة الحرية على الحبلى الى ما بعد وضع حملها (المادة ٣١٧) وأوجب وقف التنفيذ اذا أصيب المحكوم عليه بمرض خطر على حياته (المادة ٣١٨) كما أوجب ايداع من يحن من المحكوم عليهم فى محل المصابين بالأمراض العقلية مع خصم المدة التى يقضيها فى هذا المحل من العقوبة (المادة ٣١٩) وروعى فى هذا وذاك عوامل الرحمة ودواعى الرفق والانسانية . وأجيز تسديد العقوبات المالية على أقساط فى الاحوال الاستثنائية التى تدعو الى قبول عذر المحكوم عليهم (المادة ٣٢٣) وأوجب المشروع تحقيقاً للعدالة خصم مدة الحبس الاحتياطى من مقدار العقوبة التى يحكم بها على المتهم أياً كانت (المادتين ٣١٦ و ٣٢٥) . وقد عالج المشروع ما تضاربت فيه الآراء بشأن الجهة التى تختص بالفصل فى النزاع الذى يقع بين النيابة والمحكوم عليه فى تنفيذ الاحكام الجنائية فنص فى المادة ٣٣٢ على أن كل اشكال وكل نزاع فى التنفيذ بين النيابة العمومية والمتهم يطرح أمام المحكمة التى صدر منها الحكم المتعلق به هذا الخلاف واحتاط المشروع فنص على انه اذا كان الاشكال قد نشأ بعد انقضاء دور انعقاد محكمة الجنايات فانه يطرح امام محكمة الجناح وذلك كي لا يتعطل الفصل فى النزاع مع أن له بطبيعة الحال صفة الاستعجال .

وقد عنى المشروع بوضع باب خاص بسقوط العقوبة بالتقادم نص فيه على أن هذا التقادم ينقطع بالتبض على المحكوم عليه وبكل عمل من أعمال التنفيذ علم به المحكوم عليه (المادة ٣٣٤) وينقطع أيضاً اذا ارتكب المحكوم عليه خلال المدة جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها (المادة ٣٣٥) وهذا تعديل طالما نادى به المشتغلون بالعلوم الجنائية وقد قرره فى كثير من القوانين الحديثة لأنه لا محل لأن يتسامح المجتمع فى تنفيذ العقوبة بضى وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تمادى فى الإجرام والاساءة اليه .

وقد أورد المشروع قواعد الافراج تحت شرط (المواد ٣٣٧ وما بعدها) وهى فى عمومها القواعد المذكورة فى لائحة السجون الصادر بها الأمر العالى فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ، ولم يجر المشروع

منع هذا الافراج إلا اذا كان المحكوم عليه قد قام بجميع التزاماته المدنية المترتبة على الجريمة وذلك ما لم يثبت قهره (المادة ٣٤٠) وقد روعي في ذلك أنه ليس من العدل أن يتمتع الجاني بحريته كاملة على مرأى من المجنى عليه قبل أن يكفر عن ذنبه ويعوض الضرر الذي أحدثه . وبما أخذه المشروع عن بعض القوانين الحديثة وجوب اشراف السلطة القضائية على الافراج عن المحكوم عليهم قبل تمام تنفيذ العقوبة فنص في المادة ٣٣٩ على أن وزير الداخلية يأمر بهذا الافراج بناء على طلب مفتش عام السجون وموافقة النائب العام . كما نص في المادة ٣٤٢ على أن وزير الداخلية يأمر بالغاء أمر الافراج بناء على طلب المحافظ أو المدير وموافقة النائب العام . وأجيز للنائب العام أن يأمر بالقبض مؤقتا على من أفرج عنه تحت شرط وعليه في هذه الحالة أن يطلب قرار الوزير في ظرف خمسة عشر يوما بحيث اذا انقضى هذا الزمن ولم يبلغ أمر الافراج يخلى سراح المقبوض عليه (المادة ٣٤٣) . كذلك خصص المشروع بابا لاعادة الاعتبار أورد فيه (المواد ٣٤٥ وما بعدها) أحكام المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ ولم يخالفه إلا في جعله الفصل في طلب رد الاعتبار من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها الطالب وقد لوحظ في ذلك التيسير على الناس وعدم شغل محاكم الجنايات بكثرة الطلبات لاسيما وهي لا تعقد إلا في ادوار محددة .

تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب^(١)

أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسته ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٧ مشروع هذا القانون ، فبحثته في جلساتها المنعقدة في ٢٨ يونيه و ٥ و ٧ و ١٢ يوليه سنة ١٩٣٧ ، وحضر هذه الجلسات حضرة الاستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية ، كما حضر احداها حضرة الاستاذ السيد مصطفى بك مندوبين عن وزارة الحقانية .

وتشرف اللجنة بعرض نتيجة بحثها مشروع هذا القانون فيما يلى :

في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ قبض الله لمصر امضاء معاهدة تحالف بينها وبين بريطانيا العظمى بعد مفاوضة بين رجال الدولتين ، كان الفوز فيها لرجالنا البررة الأمناء الذين جاهدوا في سبيل خلاص مصر من مختلف أغلالها وتمتعها بحريتها واستقلالها . وقد ورد في المادة الثالثة عشرة من المعاهدة أن صاحب الجلالة الملك والامبراطور يعترف بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ولذلك اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اتخاذ التدابير العاجلة للوصول إلى الغاء الامتيازات في مصر ، وما يتبع ذلك حتما من القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المضرى على الأجانب ، وذلك بأن تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول نوات الامتيازات بقصد :

(١) صادق مجلس النواب بدد المتفقة على هذا القانون بجلسته ٢٦ يولي سنة ١٩٣٧ كما صادق عليه مجلس الشيوخ بتاريخ

٢٩ يولي سنة ١٩٣٧ وأصدر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ وتشر بالوقائع المصرية .

(ا) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة مباشر ، فى خلال مدة الانتقال ، الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى ، وفى نهاية فترة الانتقال المذكورة تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

وفى فترة الانتقال لا يكون للمحاكم المختلطة أى اختصاص تشريعى ولا أن تتعرض لمشروعية القوانين المصرية التى تسن أو تعدل لتكون سارية على الجميع من مصريين وأجانب . وبعد أن تمت الموافقة على هذه المعاهدة وصدر المرسوم بها وإنفاذها ، وجهت مصر دعوة إلى الحكومات ذوات الامتيازات فى مصر مؤرخة فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ للاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مونترو .

وقد كلل الله أعمال موفدى مصر بالنجاح فى هذا المؤتمر أيضا ، إذ أعلنت فيه الدول المتعاقدة إلغاء الامتيازات إلغاء تاما فى القطر المصرى . وسلت لمصر بخضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها على ألا يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأن يستمر بقاء المحاكم المختلطة الموجودة الآن لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ تنظم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى ، الملحق نصها باتفاقية مونترو ، وسميت المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ « فترة الانتقال »

وإذ تقرر نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة أصبح واجبا على الحكومة المصرية أن تسن القوانين الجنائية التى سيجرى العمل بمقتضاها أمام المحاكم المختلطة . فندبت لهذا العمل الجليل لجنة من نخبة رجال القضاء والمشتغلين بالقانون وعهدت إليها فى وضع قانونى العقوبات وتحقيق الجنائيات .

بدأت اللجنة عملها بقانون تحقيق الجنائيات . ولما كان قانون تحقيق الجنائيات المختلط قد طال عليه العهد ولم تمسه يد التعديل والتنقيح فعاد غير ملائم لمقتضيات التشريع الحديث اتخذت اللجنة أساسا لعملها قانون تحقيق الجنائيات الاهلى ، لأن أحكامه تماشى مع التطورات التى تعاقبت والوسائل التى أجدها العلم ، فأصبح بها يضارع أحدث القوانين الجنائية المعمول بها فى الدول الأجنبية .

وقد ورد بالمذكرة الايضاحية المرافقة لمشروع القانون المذكور أن اللجنة « استهدت فى عملها وما أدخلته من التعديلات على هذا القانون ببعض التشريعات الحديثة كالتشريع الايطالى والتركى ، كما استرشدت بالقانونين الالماني والنمساوى ، وبما طرأ على قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى من التطورات واعتمدت كذلك الى حد كبير على أعمال اللجنة التى شكلت بوزارة الحقانية سنة ١٩٢٧ لوضع نظام الاجراءات الجنائية أمام المحاكم المختلطة » .

وبعد أن أتمت اللجنة المذكورة وضع هذا القانون وقدمته الحكومة الى مجلس النواب أحاله على لجنة الحقانية لبحثه .

عنيت لجنة الحقانية يبحث هذا القانون الذي تنجبه كل العناية إلى جعله موافقا لأحدث النظم الجارى عليها العمل الآن في الممالك المتمدينة ، ودرسته بابا بابا ومادة مادة بمزيد اليقظة والعناية . وقد ظهر لها أن اللجنة التي قامت بهذا العمل قد توخت الدقة وحسن التنسيق . فوافقت لجنة الحقانية عليه مع إلغاء بعض النصوص وتعديلا . بعضها الآخر مما يضمن حسن سير العدالة ويتفق مع روح التشريع الحديث .

وترى اللجنة قبل أن تبدى رأيها وما عن لها من ملاحظات على مشروع القانون المعروض عليها أن تشير أولا إلى الطرائق التي اتبعت في وضع هذا القانون ، وما أدخل من تعديلات ، وما أثبت من نصوص اقتضتها اتفاقية مونثرو ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة المرافقة لها . وتلخص تلك الطرائق فيما يلي :

عنى المشروع أولا بتبسيط الاجراءات المقدمة الطويلة التي كانت تعوق سير العدالة بالسرعة المطلوبة . ثم أضاف إلى أبواب قانون تحقيق الجنايات الأهلى أبوابا جديدة أملت فيها الحوادث .

(أ) كتنخيص باب لفض تنازع الاختصاص فيما بين سلطات التحقيق أو فيما بين سلطات

الحكم (مادة ٢٩٣ وما بعدها) وذلك برفع الأمر عند الخلاف إلى محكمة الاستئناف منعقدة نهية محكمة نقض وإبرام لفصل فيه وتعين من الذى يختص من القاضين أو المحكمتين بالدعوى

(ب) وأفرد بابا فصل فيه أحكام تسليم ما يضبط من الأشياء أثناء تحقيق الدعاوى الجنائية (مادة ٢٩٧ وما بعدها) .

(ج) وخصص بابا أورد فيه قواعد الاختصاص المكانى (مادة ٢٩٠ وما بعدها) .

(د) أدخل المشروع كذلك باب الإفراج تحت شرط (مادة ٣٧٧ وما بعدها) ناقلًا أحكامه

(هـ) وأضاف بابا خاصا برد الاعتبار (مادة ٣٤٥ وما بعدها) نقل فيه أحكام المرسوم

بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ جميعا ، ولم يخالفه إلا في جهة الاختصاص ، فجعل الفصل في

طلب زد الاعتبار من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقيم في دائرتها الطالب بدلا من محكمة

الاستئناف ، يريد بذلك التيسير على الطالب وعدم شغل محاكم الجنايات بكثرة الطلبات ،

لا سيما وهي لا تعقد إلا في أدوار معينة .

(و) عقد بابا خاصا لقواعد بطلان الاجراءات جمع فيه ما كان منها مبعثرا في القانون المفعول

به الآن .

فتلافى بذلك نقصا كانت المحاكم تضطرب بسببه إلى التماس قواعد بطلان الاجراءات من قانون

المرافعات بعد قياس الاجراءات الجنائية على الاجراءات المدنية في المواضع التي يصح فيها هذا القياس

أما اجراءات التحقيق والمحاكمة وتعيين جهات الاختصاص وحدود سلطاتها وطريقة تشكيلها فقد

أدخل عليها المشروع تعديلات جمة ينت في المذكرة الايضاحية المرافقة للمشروع .

وما بقى بعد ذلك من أحكام فهو منقول جملة بأصله أو بتحويل أو تنقيح فيه من قانون تحقيق

الجنايات الأهل الحالى ماعدا باب ١ المجرمين الأحداث ، فقد رتب أن مكانه قانون العقوبات ، ولذلك سكت عنه مشروع قانون تحقيق الجنايات .

عرضت اللجنة لمواد مشروع القانون فدارت المناقشات ، وما استقر عليه الرأى فى أثرها .

المادة ٧

خول المشروع فى المادة السادسة منه الشاكى حق الزول عن شكواه مالم يصدر بشأنها حكم نهائى . ثم اشترط فى الفقرة الأولى من المادة السابعة لصحة التنازل شروطا كانت مشار الجدل فى اللجنة . فاعترض على القيود الموضوعية لصحة قبول تنازل الشاكى عن شكواه ، لما فى ذلك من عرقلة سير العمل وعدم تيسير التنازل لمن يريد . وأشار إلى أنه من المستحسن أن يترك الأمر إلى السلطات المختصة ، وأن يكون التنازل بأى طريقة ثبت حصوله .

غير أن الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية وجه النظر إلى أن هذه القيود وضعت للمصلحة العامة وخشية أن يلجأ الناس إلى ارسال خطابات مزورة بالزول عن الشكاوى ، فالنص إذن إنما قصد به التثبت من صحة التنازل والتأكد من صدوره من ذوى الشأن .

فلما استوفيت المناقشات ، قبل مندوب وزارة الحقانية إلغاء البقرة الأولى من المادة المذكورة . وعلى ذلك رأت اللجنة أن تلحق الفقرة الثانية منها بالمادة السادسة لتكون فقرة أخيرة لها ، إذ أنها تنص على الحالى متممة لها ومن مستلزماتها .

المادتان ١٧ و ١٩

اعترضت أغلبية اللجنة على الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ ، إذ لوحظ أنه قصد بالفقرة الثانية منها اعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه إذا لم يحضر الجلسة المحددة لنظر الدعوى أو لم يرسل وكلاء عنه . وأغفل المشروع اقتراض وجود أعذار أو حدوث طوارئ للمدعى المدنى تحول دون حضوره الجلسة أو إرساله من يذوب عنه ، فتضيع عليه حقوقه بهذا التضييق الذى لا مبرر له إذ يحتمل كثيرا أن يصادف المدعى المدنى ما يعوقه قهرا عن الوصول إلى المحكمة أو أن تنزل به نازلة لا تمكنه من ارسال محام عنه . فأجاب حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية عن ذلك بأن هذه الفكرة عرضت للجنة التى أعدت مشروع القانون ، فرأت أنه إذا طرأ على المدعى المدنى طارئ يمنع من حضور الجلسة ، فعليه أن يعث بريقة للمحكمة ، وهى تقدر عذره فتؤجل القضية إذا قبلت العذر . فعرض أحد حضرات الأعضاء أن تستبدل بالفقرتين الأخرتين من المادة ١٧ فقرة واحدة نصها كما يأتى : « وإذا لم يحضر المدعى بالحقوق المدنية أو لم يرسل وكلاء عنه بعد استلام إعلان صحيح جاز للمحكمة أن تحكم فى الدعوى . ويكون له حق المعارضة . أما إذا حضر الجلسة ولم يبد طلبات جاز للمحكمة أن تحكم فى الدعوى . ولا تقبل معارضته فيما تقضى به المحكمة ، وفى التعديل بهذه الكيفية صون للحقوق . فرد حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية قائلا أنه يرى بقاء المادة ١٧ كما هى باعتبار أن المدعى المدنى تارك لدعواه فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة المذكورة ، دون اضرار بحقوقه المدنية ، إذ يكون له أن يرفع دعواه بها امام المحكمة المدنية ، لأنه لا يعتبر فى هذه الحالة نازلا عن هذه الحقوق ، بل لا إذا كان باختياره ، طبقا

لنص المادة ١٩ من مشروع هذا القانون ، وأنه يمكن أن تضمن اللجنة تقريرها ، هذا التفسير . وقد رأت اللجنة بقاء المادة ١٧ على أصلها أخذا بهذا التفسير .

المادة ٢٠ .

أوجبت هذه المادة على المحاكم المدنية والتجارية - إذا رفعت إليها دعوى ارتكبت بشأنها جريمة أن تفصل في المنازعات المتعلقة بذلك طبقا لما قضت به المحاكم الجنائية التي فصلت في الدعوى ، ولو كانت قد طبقت قواعد الإثبات الخاصة بالمواد الجنائية . فعارض هذا الرأي فريق من اللجنة لأن النص الوارد به هادم لقواعد الإثبات المدني التي لا تتيح شهادة الشهود على أكثر من ألف قرش ، ولأن في الإخذ بهذا النص مخالفة صريحة للقواعد المدنية المعمول بها في كثير من الشرائع المتعددة ، ولا معنى مطلقا لأن تخالف المحاكم الجنائية هذه القاعدة وقد أشار أحد حضرات الأعضاء إلى الأضرار التجميعية التي تنجم عن العمل بهذا المبدأ ، وضرب لذلك مثلا يوضح الضرر الذي ينشأ عنه قائلا : إذا أعطى شخص آخر مبلغ ثمانية جنيه على سبيل الأمانة فاختلسها المودع لديه ورفعت عليه الدعوى العمومية ، ثم جاء أمام المحكمة الجنائية بشهود يشهدون بأنه رد المبلغ لصاحبه بلا إيصال ، وأخذت المحكمة بأقوال الشهود وقضت بالبراءة ، سقط حق صاحب المال في مقاضاة خصمه مدنيا وضاع ماله ، إذ صريح النص ملزم للمحاكم المدنية أن تفصل في المنازعات المتعلقة بذلك طبقا لما قضى به نهائيا من المحكمة الجنائية التي فصلت في الدعوى . وأجاب حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية عن هذه الاعتراضات بأن المبدأ الذي جاءت به المادة ٢٠ المذكورة مأخوذ عن القانون الإيطالي ، وأن اللجنة التي كانت مشكلة بوزارة الحفانية سنة ١٩٢٧ لأعداد مشروع قانون تحقيق الجنايات المختلط ، بحثت هذا الموضوع بحثا مستفيضا وأقرته . وطلب إبقاء النص على حاله . وبعد المناقشة كان رأى الأغلبية في جانب إبقاء النص على حاله .

المادة ٤٤ .

اعترض أحد حضرات الأعضاء على تحويل مأمورية الضبطية القضائية حق تسمع المحادثات التليفونية أو منعها لما في ذلك من المخالفة الواضحة لنصوص الدستور ولما في ذلك من انتهاك حرمت المنازل والتجسس على أسرار العائلات ، فضلا عن أن هذا العمل لا ترجى منه فائدة تبلغ الحد الذي يبرره فقد يتصل تليفونيا من يرغب في إثبات الجريمة على خصمه ليوقع به ، وقد يكون الذي يوكل إليه نقل مثل هذه المحادثات غير ثقة فيتأني من ذلك سوء استعمال هذا الحق . ولم يفت اللجنة أن تشير إلى أنه رضع في مشروع قانون العقوبات عقوبة لمن يسب غيره تليفونيا - إذا عرف طبعاً - ومعنى ذلك أن المحادثات التليفونية لا يمكن التأكيد من المتخاطبين فيها ولا مغرقة أشخاصهم إلا إذا كان التخاطب بين أصدقاء متعارفين . وبعد المناقشة وافق حضرة الوكيل البرلماني اللجنة على حذف الفقرة الأخيرة من هذه المادة .

الباب السادس

لاحظ أحد حضرات الأعضاء أن مشروع القانون خلو من النص على ما لمحكمة الاستئناف .

— كما هو وارد في المواد ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٦٢ من قانون تحقيق الجنايات و ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — من حق طلب رفع الدعوى العمومية على من يتضح أثناء نظرها دعوى جنائية مطروحة أمامها أنه فاعل أصلي أو شريك في الجريمة . فقال حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية إن التشريع الحديث يتجه نحو الفصل بين سلطة التحقيق ، وإقامة الدعوى ، وبين سلطة المحاكمة ، وإنه ليس هناك ما يمنع المحكمة ، إذا ظهرت لها أدلة ضد شخص لم تدخله النيابة ، أن تطلب منها إدخاله ، واكتفت اللجنة بذلك .

المادة ٨٠

لاحظ أحد حضرات الأعضاء أن النص على وجوب تحليف الشاهد اليمين لم يذكر فيه شيء عن الشهود الذين تسمع أقوالهم على سبيل الاستدلال كحالة كون الشاهد صغير السن أو غير ذلك ، فرد مندوب وزارة الحقانية بأن هذا الأمر متروك لتقدير القاضي ، ويرجع فيه إلى مانص عليه في قانون المرافعات وقد أحالت المادة ٩١ عليه .

المادة ٨٦

دارت المناقشة أولاً بشأن العقوبة التي تصدر من غرفة المشورة وطلب أحد حضرات الأعضاء الاكتفاء بجعلها لا تتجاوز خمسة عشر يوماً . فأجاب حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية بأن هذا النص وارد بالقانون المختلط الحالي . ولاحظ أحد حضرات الأعضاء كذلك أنه نص بقانون تحقيق الجنايات الأهلي في المادتين ٨٥ و ٨٦ والمادة ٨٩ من قانون تحقيق الجنايات المختلط على أن القاضي لا يصدر حكمه على الشاهد إلا « بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية » وطلب أن يضاف هذا القيد في المادة المذكورة فوافق مندوب الحقانية على أن تضاف الفقرة الآتية في آخر المادة : « وذلك بعد سماع أقوال النيابة العمومية في جميع الأحوال » ووافقت اللجنة على ذلك بالإجماع .

المادة ٩٥

رأى أحد حضرات الأعضاء أن يضاف إلى الفقرة الثانية ونصها (وعليه أن يستجوب في خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر كل شخص مقبوض عليه) عبارة « من وقت تنفيذ أمر القبض عليه » . فأجاب مندوب الحقانية بأن المفهوم ألا يستمر المتهم المقبوض عليه أكثر من أربع وعشرين ساعة قبل استجوابه . واكتفت اللجنة بذلك البيان .

المادة ١٥٤

لاحظ بعض حضرات الأعضاء أن وزير الداخلية قد خول سلطة إصدار قرار بسريان أحكام هذه المادة على أي سجن من السجون المركزية بلا رجوع إلى وزارة الحقانية وطلب تعديل الفقرة الأخيرة كالآتي « ويجوز لوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحقانية أن يصدر قراراً ... » . فعارض حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية في التعديل لأن هذا النص منقول عن لائحة السجون حرقياً . وأن الأخذ بهذا الاقتراح ربما يترتب عليه تغيير في النماذج المعدة للعمل بهذه السجون ولأنه لا ضرر من الاستمرار على الحالة الحاضرة . وبعد المناقشة وافقت اللجنة على بقاء الفقرة المذكورة كما هي .

المادة ١٩٢

اعترض فريق كبير على تحويل المحكمة سلطة قصر عدد المدافعين عن المتهم على محامين اثنين أثناء المرافعة متى رأت لزوما لذلك ، لما في هذا الاجراء من التضيق على حرية الدفاع وتحويل المحكمة سلطة لامبرر لها ، وقد دلت التجارب على أن لبعض المتهمين ثقة خاصة بمحام ، فاذا عين له أقرباؤه اثنين أو يزيد ، وصمم صاحب الشأن على أن يضيف اليهم من المحامين من هو محل ثقته فكيف يجوز للمحكمة أن تمنعه ؟ وكيف يكون العمل إذا قسم المحامون - وكانوا متعددين - دفاعهم بينهم ، وفاجأهم القاضي في الجلسة باستعمال هذا الحق الذي خوله إياه القانون ؟ أليس في ذلك حرج على حرية الدفاع وتعسير للقيام بالواجب حق القيام ؟ وبعد المناقشة وافق حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقاية على إلغاء هذه المادة . وقد قررت اللجنة بالاجماع الموافقة على إلغائها .

المادة ٢٠٥

قضت هذه المادة بأن الحكم الذى يصدر على المتهم الذى يغادر الجلسة بعد أن حضر فيها بعد حضوريا . وقد عارضت أقلية في اللجنة ، إذا لم تبين كيف يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لشخص لم يحضر الجلسة إلا هنيهة ، ثم طرأ عليه ما اضطره إلى تركها ، والأحكام لا تعتبر حضورية إلا اذا حضر المتهم وأبدى دفاعه . ورد حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقاية على هذا الاعتراض بأن المفهوم من هذه المادة هو ان يكون المتهم حاضرا أثناء نظر الدعوى ثم يغادر الجلسة بعد ذلك . اما اذا ثبت انه كان غير موجود عند النداء على القضية عد الحكم غاييا . وبعد المناقشة اتفقت الآراء على تعديل نص المادة بالصورة الآتية . « الحكم الذى يصدر على المتهم الذى يغادر الجلسة بعد ان حضر فيها لا يجوز فيه المعارضة » .

المادة ٢٠٦

واعترض كذلك على هذه المادة التى تنص على اعتبار الحكم حضوريا إذا كان المتهم قد حضر بنفسه أو اناب عنه وكيله في جلسة سابقة ثم غاب بعد ذلك ولم يرسل وكيله عنه ، إذ انه قد يطرأ عليه عذر قهرى يمنعه من حضور الجلسة ، على حين أن حالته المالية ربما لا تمكنه من توكيل محام عنه ، وربما قضى عليه بالحبس ثلاث سنين دون أن يقدر عذره الذى اضطره للغبية ، ودون ان يبدى دفاعا ، فيكون في هذا من التصرف في حكم المقادير ما لا يمكن الأخذ به . وان احتج بأن هذه الاجراءات سارية في المسائل المدنية ، فان هذا التعليل لا يمكن التعويل عليه إذ أن الاجراءات المدنية هي غسيريها في المسائل الجنائية فالذى يحكم عليه في دعواه المدنية له حق الاستئناف ، فضلا عن أن الأحكام المدنية تصدر بناء على مستندات تقدم . أما الحكم الجنائى في هذه الحالة فلا استئناف له ، ثم إن أدلة الثبوت الجنائية هي غيرها في المسائل المدنية كما ذكر آنفا ، فلا يصح إذن قياس الجنائى على المدنى وبعد المناقشة اقترح حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقاية أن تضاف الى المادة الفقرة الآتية : « ويجوز له أن يعارض في الحكم إذا أثبت قيام عذر منعه عن الحضور أو إرسال وكيل » . وبعد البحث قررت الاغلبية الأخذ باقتراح حضرة الوكيل البرلمانى .

المادة ٢٢٠

أجاز المشروع للمحكمة عند نظر المعارضة ان تقضى بغرامة أشد من الغرامة التي قضى بها في الأمر . لم يلاق هذا النص قبولا وعارض فيه بعض حضرات الأعضاء لأنه جاء هادما للقاعدة الماثورة وهي أن المتهم لا يضار بمعارضته ، إذ المفروض أن المتهم لا يعارض في الحكم إلا سعيًا وراء طلب البراءة أو تخفيف العقوبة ، وإلا فلا معنى للمعارضة التي تسمى إلى من يلجأ إليها برجاء الوصول إلى حق طبيعي . فضلا عن أن هذه القاعدة سارت عليها محكمة النقض والابرام ، وأقرها هذا المشروع في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٥ التي تنص على أنه « إذا قضى بنقض الحكم بناء على طعن المتهم وحده فلا يجوز بحال للمحكمة التي أحيلت عليها الدعوى أن تحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المنقوض » فأجاب حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية بأن هذا النص وضع لمنع المعارضات المقصود بها المطاولة في الاجراءات وقرر به جزاء عادل للمطاولة حيث رد إلى القاضي حرية تقديره متى حضر أمامه المتهم . على أنه لا مانع عنده من حذف هذه الفقرة وقد قررت اللجنة حذف الشطر الأخير من المادة . وعليه أصبح نصها كما يأتي : « إذا حضر المعارض في الجلسة التي كلف بالحضور فيها يلغى الأمر وتجرى محاكمته طبقا للاجراءات العادية » .

المادة ٢٢٢

لاحظ أحد حضرات الأعضاء أن نص المادة يحدد اختصاص محكمة الجنج بمجعل حكمها انتهايا غير قابل للاستئناف ، على حين أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية ، وهي التي لا تحكم بأكثر من ثلاثة اشهر حبسا ، فكيف يمنح الذي يحكم عليه بعقوبة الحبس الى ثلاثة أشهر حق استئناف الحكم الصادر عليه . ويحرمه المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنج بالحبس ثلاث سنوات . فعارض حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية هذا الرأي ، قائلا إن السبب في تقرير مبدأ عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنج هو أنها تصدر من ثلاثة قضاة ، وفي ذلك الضمان الكافي بخلاف أحكام المواد الجزئية فاتها تصدر من قاض واحد . وقد انضمت أغلبية لرأي حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية . وبعد المناقشة رأت أغلبية اللجنة بقاء المادة على أصلها .

المادتان ٢٣٢ و ٢٣٤

اعترض أحد حضرات الأعضاء على الميعاد الذي حددته المادة ٢٣٢ لإعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور ، إذ جعلت هذا الميعاد ثلاثة أيام كاملة قبل الجلسة ، وهذا الموعد ضيق . وإذا لوحظ أن القانون أوجب في المادة ٢٣٤ على المتهم أن يعلن شهوده قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ، وجب تمشيا مع هذين النصين أن يعلنهم في نفس اليوم الذي تعلن فيه النيابة . واقترح أحد حضرات الأعضاء أن يعلن المتهم بأمر الاحالة قبل الجلسة بوقت كاف كما يتعين أن يعلن أيضا بورقة التكليف بالحضور . لأن المتبع الآن أن يعلن المتهم بقائمة شهود وورقة اتهام قبل الجلسة بعشرة أيام . فرد حضرة الوكيل البرلماني بأن المادة ٢٣٤ قاصرة على الشهود الذين تعلنهم النيابة ولا تسرى على الشهود الذين يعلنهم المتهم . وبعد المناقشة عدلت اللجنة بموافقة حضرة الوكيل البرلماني نص المادة كالآتي : « يجب أن تعلن النيابة إلى المتهم :

- (١) صورة من أمر الاحالة قبل الجلسة بعشرة أيام كاملة وورقة التكليف بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة ، وذلك خلاف مواعيد المسافة .
- (٢) أسماء الشهود الذين تريد إحضارهم وذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة .

المواد من ٢٤٢ إلى ٢٤٦

اعترض أحد حضرات الأعضاء على هذه المواد لأن المشروع اتجه بها إلى اتخاذ طارق قاسية لا كراه المتهم الغائب على حضور جلسة المحاكمة فأجاز لها أن تحكم على الغائب بغرامة من عشرة جنبيات إلى مائة جنيه وبالحبس من أسبوع إلى ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا استمر غياب المتهم جاز الحكم عليه ، وفي فترات لا تقل كل منها عن ستة شهور ، بعقوبات أخرى لا يتجاوز مجموعها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون للجريمة موضوع الدعوى . وتكون هذه العقوبات مستقلة عن الحكم الذي يصدر في الدعوى الأصلية .

فيرى من مراجعة هذه النصوص أن القانون فرض عقوبة لا يبررها عدل على من يغيب ولا يحضر الجلسة . وقد أضاف المشروع إلى هذه الشدة الحجر على تصرفات المتهم الغائب بوضع أمواله تحت الحراسة ضمانا لوفاء المبالغ المستحقة لمن أضرت به الجريمة ولسداد المصاريف وغيرها مما قد يحكم به عليه . والملاحظ في هذه النصوص أن المشرع أحل نفسه محل من يكون له حق التعويض وافترض مقدما أن المتهم سيحكم عليه ، فعمد إلى المحافظة على الحقوق المذكورة بهذه الاجراءات ، مع أن القواعد المدنية لا تجيز له هذا الحق بحال . ولم يلتفت المشروع في صورته هذه إلى ما يترتب على هذا التصرف من حرمان عائلة المتهم الغائب مما يقوم بمعيشتهم . فرد حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية على ذلك بأن الأحكام الواردة في هذه المواد هي أحكام تهديدية القصد منها حمل المتهم الغائب على الحضور ، ومع ذلك فإن الأحكام الصادرة بمقتضى هذه المواد جائزة الاقالة منها ، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة تقبل أن تكون الحراسة على جزء من أموال المتهم الغائب بما لا يجاوز ضمان المصاريف وغيرها مما قد يحكم به عليه . وبعد المناقشة وافقت اللجنة بالأغلبية على بقاء المادتين ٢٤٢ و ٢٤٣ على أصلهما ، وعلى تعديل نص المادة ٢٤٤ كالآتي : « يجوز للحكمة أن تعين حارسا على أموال المتهم الغائب أو بعضها إذا رأت » وأن يضاف إلى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٦ القيد الآتي : « ومن تاريخ هذا النشر لا يكون للمتهم الحق في إجراء تصرف بين الأحياء في أمواله الموضوعة تحت الحراسة »

المادة ٢٥٠

اعترض على النص بعدم إضافة مواعيد المسافة للبعد المحدد للاستئناف . وطلب أحد حضرات الأعضاء النص على عدم حساب مواعيد المسافة وبعد مناقشة وافق حضرة الوكيل البرلماني لوزارة الحقانية على أن تستبدل بعبارة « ولا تزداد على هذه المدة مواعيد المسافة » عبارة « وذلك خلاف مواعيد المسافة » ووافقت اللجنة بالاجماع على هذا التعديل .

المادة ٢٥٧

قضت هذه المادة بأنه إذا كان المتهم هو المستأنف وحده ولم يحضر يرفض استئنافه ولا يكون له حق المعارضة فرأى أحد حضرات الأعضاء أن يخول المستأنف في هذه الحالة حق المعارضة ، إذ من الجائز أن يكون غيابه لعذر قهرى .

فأجاب حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية بأن الغرض من هذا النص منع المماطلة التى قد يلجأ إليها المحكوم عليه بعدم حضور جلسة الاستئناف كسبا للوقت . وبعد المناقشة رأت أغلبية اللجنة بقاء النص على حاله .

واللجنة تشرف بعرض نتيجة بحثها على المجلس رجاء الموافقة على رأيها .

رئيس اللجنة

سكرتير اللجنة

على حسين

عبد الحميد عبد الحى

تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

على مشروع قانون تحقيق الجنايات المختلط

بحثت لجنة الحقانية بجلستى ٢١ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع هذا القانون بحثاً تمهيدياً وحضر الجلسة الأولى حضرة الاستاذ المحترم محمد صبرى ابو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية . ثم أحال المجلس على اللجنة بجلسته ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع هذا القانون فظرت بجلسته ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ وأفرته وفيما يلى تقريرها عنه : استقرت أمور مصر السياسية بمعاودة التحالف والصداقة التى أبرمت فى العام الماضى واستردت سيادتها التشريعية الكاملة بعمدة معاهدة مونتريو فتمت لها مظاهر الاستقلال والسيادة والسلطان جميعا . ولا يسع اللجنة — وهى بصدد أول تشريع تصدره الحكومة المصرية ليسرى على كافة ساكنيها . إلا أن تغلبت أشد الاغتياب بجنى أولى ثمرات السيادة وأتم مظاهر السلطة التشريعية باستصدار مشروع قانون تحقيق الجنايات . هذا القانون الذى وضع على أحدث النظم القضائية المصرية والذى كفل للمتقاضين والمجتمع أكبر الضمانات وأوفاهما حتى يمكن القول بأن هذا التشريع بما تفخر به مصر ويعتز به القضاء سواء فى مبادئه أو إجراءاته أو ضماناته .

وقد جاء هذا المشروع وافيا بالغرض ومحققا للعدالة مع مطابقته لروح العصر وتمشييه مع أحدث المبادئ والنظم المعمول بها فى الدول الراقية وخاصة ما تضمنه من تبسيط الاجراءات والعمل بنظام قاضى التحقيق ، ليس هذا فحسب بل لقد تضمن المشروع أبواباً جديدة جاءت محفقة لحسن سير العدالة فوضع حداً لمسائل متنوعة كانت مثار خلافات ومنازعات كما استحدث أبواباً جديدة وعمل على تنظيم كثير من شؤون التحقيق والاجراءات تفادياً من التقصير وطمعاً فى الوصول إلى الحق من أقرب سبيل . وقد أدخلت لجنة الحقانية بمجلس النواب بعض تعديلات على مشروع القانون ووافق عليها حضرة مندوب وزارة الحقانية وأقرها مجلس النواب وتناولت هذه التعديلات المواد التالية .

المادة ٧ — حذفت الفقرة الأولى من المادة السابعة من المشروع وكانت تناول القيود التى وضعها الشارع لصحة قبول تنازل الشاكي عن شكواه حتى يترك الأمر إلى السلطات المختصة وأن يكون التنازل بأى طريقة تثبت حصوله . وألحقت الفقرة الثانية من المادة السابقة إلى المادة السادسة لتكون فقرة أخيرة لها .

المادة ٤٤ — حذفت الفقرة الأخيرة من هذه المادة لما فيها من المخالفة الواضحة لنصوص

الدستور ولما في ذلك من انتهاك حرمت المنازل والتجسس على أسرار العائلات فضلا عن أن هذا العمل لا ترجى منه فائدة تبلغ الحد الذي يبرره .

المادة ٨٦ — أضيف القيد التالي على المادة وهو « ذلك بعد سماع أقوال النيابة العمومية في جميع الأحوال » .

المادة ١٦٧ — استبدلت كلمة « رقابة » بكلمة « إشراف » .

المادة ١٩٢ — حذفت وأصلها « يجوز للمحكمة أن تقصر عدد المدافعين عن المتهم على اثنين أثناء المرافعة متى رت لزوما لذلك » .

المادة ٢٠٥ — استبدلت عبارة « يعتبر حضوريا » بعبارة « لا تجوز فيه المعارضة » .

المادة ٢٠٦ — أضيفت العبارة التالية للمادة « ويجوز له أن يعارض في الحكم إذا ثبت قيام عذر منعه عن الحضور أو إرسال وكيل » .

المادة ٢١٦ — استبدل لفظ « عدا » بلفظ « فضلا عن »

المادة ٢٢٠ — حذفت العبارة التالية « ويجوز للمحكمة في حالة الحكم على المتهم أن يحكم عليه في حدود القانون بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر » .

المادة ٢٣٢ — استبدلت الفقرة الأولى من المادة بالفقرة الآتية : « صورة من أمر الاحالة قبل الجلسة بعشرة أيام كاملة وورقة التكليف بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وذلك خلاف مواعيد المسافة » .

المادة ٢٥٠ — استبدلت عبارة « ولا تزداد على هذه المدة مواعيد المسافة » بعبارة « وذلك خلاف مواعيد المسافة » وذلك في آخر الفقرة الأولى من المادة وبما اشتمل عليه القانون من المبادئ الجديدة إلغاء حق رفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني إقرارا لمبدأ حصر الدعوى العمومية في يد النيابة . فلا يباح رفعها مباشرة من المدعى المدني كيلا تتخذ الدعوى المباشرة وسيلة للتشهير أو سلاحا للتكيد ، ولم يفته في هذه النقطة أن يدع الأمر هملا بل رأى احتياطيا لحق المجنى عليهم المدعين بالحق المدني أنه إذا رأت النيابة الأمل للسير في الدعوى ان ترفع الأمر لقاضي التحقيق وقراره محل معارضة أمام غرفة المشورة . وتلك جميعها ضمانات وكفالات قررهما المشروع لأطراف الخصومة بما يصون مصالحهم المختلفة . نظم المشروع كذلك قيام الدعوى المدنية إلى جانب الدعوى العمومية نظما يحمل المدعى الجاد على ملاحظة دعواه . فإذا غاب بعد إعلانه يعتبر تاركها ولا تقبل معارضته في الحكم الغيابي واعتبر تنازله عن دعواه أمام المحكمة الجنائية مانعا من رفع الدعوى أمام المحكمة المدنية إلا إذا احتفظ بحقه في ذلك صراحة وهذا جميعه حث له على متابعة الخصومة وعنى المشروع أيضا عناية خاصة بمسألة الاختصاص وقسم ذلك تقسيما يحقق سرعة الفصل فيها بما لا يتنافى مع استعمال وسائل الدفاع مجتمعة فجعل للقاضي الفرد حق الفصل في المخالفات والجنح قليلة الأهمية (وهي التي عقوبتها الحبس لثلاثة شهور أو الغرامة لغاية عشرة جنيهات) . وأدخل عليها نظام الأمر الجنائي تستصدره النيابة من القاضي بالغرامة لغاية مائة قرش وينفذ هذا الأمر على المتهم وتنتهى به الدعوى مالم يعارض فيه المتهم ويطلب نظر دعواه بالطريق العادي . أما باقي الجنح فتتظرها هيئة مكونة من ثلاثة قضاة وتفصل فيها نهائيا كما تفصل هذه الهيئة في استئناف الأحكام التي يصدرها القاضي الفرد ،

أما تنظيم محاكم الجنايات فمضى المشروع بتشكيلها من خمسة قضاة ثلاثة منهم على الأقل من بين مستشاري محكمة الاستئناف وحظر عليها إصدار الأحكام الغيائية لما في ذلك بعد المعارضة من تكرار لا مبرر له في الاجراءات بل جعل لها حق إجراء التدابير التي من شأنها إكراه المتهم على الحضور أمامها كالحكم عليه فرعيا بالغرامة أو بالحبس وكتعيين حارس على أمواله يمنع المتهم من التصرف فيها ، كل هذا مع مواصلة تعقبه وجعل اتخاذ أى إجراء من هذه الاجراءات مانعا من سريان المدة المسقطه للعقوبة كما أحاط المشروع الطعن في الأحكام بضمائم واسعة المدى جمعت بين تحقيق الغرض منها وسرعة الفصل فيها مع أنه لا يحكم غيائيا على المتهم إلا بعد التثبت من وصول الاعلان إليه فان ميعاد المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ اعلانه شخصيا بالحكم أو عليه بالتنفيذ ، وفيما يختص بالاستئناف أوجب أن يعلن المستأنف يوم التقرير بالجلسة التي تحدد لنظره وتلك ميزة فوق ما فيها من أسراع بالفصل في الاستئناف فان فيها أيضاً توفيراً للتفقات التي تتطلبها الاعلان والجهود التي تبذل في سبيله والمصالح التي تعطل بسببه . كما استحدث المشروع الاستئناف الفرعى لجميع أطراف الخصومة عند ما يستأنف أحدهم وفي هذه الحالة يمتد الميعاد خمسة أيام أخرى وهي مدة كافية ليعلن المستأنف الفرعى رأيه ويحدد مركزه . أما فيما يتعلق بالنقض فقد قضى المشروع على علة كانت ولا تزال ظاهرة في تحديد الموقف القانوني عند عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية أيام المحددة لهذا الغرض فلم يعلق على هذا الاجراء الآلى أى أثر سوى أن يتخذ المتهم محلاً مختاراً له يخطر به قلم الكتاب فيعانه فيه بالحكم عند ختمه ومن تاريخ هذا الاعلان يبدأ ميعاد النقض وبذلك تلافى قصصاً وسد باباً للتسوية . وقرر المشروع في هذا الباب أحكاماً عادلة منها أن قبول الطعن بالنسبة للطاعن يستفيد معه من كان مساوياً له في المركز ولو لم يقدم طعناً . وكذا قرر مبدأ الحكم بالمصاريف على المتهم المدان وعلى من يخسر أى طعن يتقدم به . وقرر كذلك أن المحكمة الجنائية ليست مقيدة بالدعوى المدنية إذا كانت تعطل الدعوى الجنائية بل لها أن تتخلى عنها وتكف الخصوم رفعها للمحكمة المدنية ولما كان القاضى الجنائى يحكم في المسائل الجنائية باقتناعه فقد حلله المشروع من التقيد بالأحكام المدنية وعلى الأخص لأن النيابة لم تكن طرفاً في التعاقد حتى تطالب بالدليل المدنى . ولذلك نص على أن يتبع في المسائل المدنية اثنتى تعرض في التضايي الجنائية قواعد الاثبات الجنائية . وأن الأحكام الجنائية هي التي تقيد المحكمة المدنية ولو كانت صدرت بناء على قواعد الاثبات الجنائية . ولم يدع المشروع أمر الجريمة معلقاً إلى الأنا نهاية بل رأى أن لا تتجدد مدة السقوط مهما تكررت كلما اتخذ إجراء قاطع لاكثر من نصفها في مواد الجناياب والجنح ولاكثر من ستة شهور في مواد المخالفات كما أوضح الاجراءات القاطعة بأن منها إجراءات الاستدلال ورفع الدعوى المدنية التي نص على عدم جواز رفعها أمام المحكمة الجنائية إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بمضى المدة كما نص على انقطاع التقادم بالقبض على المحكوم عليه وبكل عمل من أعمال التنفيذ علم به المحكوم عليه وبارتكابه جريمة مماثلة . وقد وافقت اللجنة باجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب . وهي تشرف برفع تقريرها إلى هيئة المجلس الموقرة للواقعة عليه

رئيس اللجنة

كامل ابراهيم

مرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٧ (١)

بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وعلى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ، وبناء على ما عرضه

علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

- مادة ١ — فيما يتعلق بتحديد اختصاص المحاكم المختلطة تشمل كلمة «أجانب» علاوة على رعايا الدول الموقعة على اتفاق مونثرو الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر ، رعايا الدول الثماني الآتية :
- المانيا - النمسا - المجر - بولونيا - رومانيا - سويسرا - تشيكوسلوفاكيا - يوغوسلافيا -
- مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له ؟

صدر بهراي المتزه في ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

محمد صبرى أبو علم

(١) نشر بالعدد ٩٢ غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ هو والمراسم بقوانين التالية من ٨٩ الى ٩٥ .

مذكرة تفسيرية

لكي تتحدد صورة النظام التشريعي والقضائي في مصر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ على الوجه الذي يخلص من الاتفاق الخاص بالنسبة للامتيازات ومن لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة يجب أن تتخذ تدابير تشريعية في شأن المحاكم المختلطة والتشريع الذي ينطبق على الأجانب كذلك في شأن المحاكم الأخرى التي تعدل اختصاصها تبعاً لذلك .

١ — مشروع مرسوم بقانون

بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول

عرفت المادة (٢٥) من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة لفظ أجنبي فهو لا يشمل غير رعايا الدول التي تتمتع بالامتيازات والتي وقعت اتفاق مونثرو وغير رعايا الدليل الأخرى التي ينص عليها فيما بعد بمرسوم .

وقد أبلغت الحكومة المصرية الدول عند مادت إلى مؤتمر الامتيازات أنها قد قررت بسط اختصاص المحاكم المختلطة على رعايا ثمان دول عدا الدول الاثني عشرة الموقعة على اتفاقية مونثرو وكانت تلك المحاكم تعتبرهم خاضعين لاختصاصها كما أنها عند توقيع اتفاقية مونثرو أصدرت تصريحاً بهذا المعنى وبشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة تنفيذاً لذلك القرار .

مرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧
خاص بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة

نحن فاروق الاول ملك مصر .

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تطبق المحاكم المختلطة مع قانون العقوبات الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون تحقيق الجنايات الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ القانون المدنى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة وقانون التجارة البحرى المختلطة وكذلك القوانين واللوائح المصرية المعمول بها فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٧ .

مادة ٢ — تلغى أحكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات . وبناء على ذلك تلغى على وجه الخصوص :

(١) القانون الصادر فى ٩ اغسطس سنة ١٨٦٣ بخصوص المستخدمين لدى قناصل الدول الاجنبية فى سائر الممالك المحروسة .

(٢) القانون الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٨٦٧ (٧ صفر سنة ١٢٨٤) باعطاء الأجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية .

(٣) المواد من ١ الى ١٢ ومن ٢١٧ الى ٢٢٠ من القانون المدنى المختلط .

(٤) الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بشأن لوائح الضبط التى تطبقها المحاكم المختلطة .

(٥) الدكرى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٩١ بشأن قانون رخص الصنائع (البائنات) .

(٦) الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠١ بشأن رفع القضايا من موظنى الوكالات السياسية أو من موظنى القنصليات (القواصين) .

(٧) الفقرات من ٣ الى ٧ من المادة ٩ (ثانيا) من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

(٨) المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات .

٢ — مشروع مرسوم بقانون

بشأن التشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة

ان التشريع الذى يجب على المحاكم المختلطة تطبيقه فى عهدنا الجديد على عكس التشريع الذى كانت تطبقه حتى الآن ، يستند الى ارادة الشارع المصرى وحدها .

وعلى ذلك فانه يكفى أن يكون قانون مصرى قائما فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لأن يوجب على المحاكم المختلطة تطبيقه وذلك دون بحث فيما اذا كانت قد وافقت عليه الدول أو بحكمة الاستئناف المختلطة أم لم توافق عليه . والمادة الاولى من المشروع ترمى الى تحديد مركز الأجانب فى هذا الشأن وهى تفيد أولا الى القوانين الكبرى بما فى ذلك قانون العقوبات وتحقيق

(٩) الاحكام الآتية التى قضت استثناء بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية :
الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من الأمر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ الخاص
بالآلات البخارية .

المادة ٣١ من القانون رقم ١ الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات العمومية .
الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ الخاص
بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

المادة ١٣ من القانون رقم ١٥ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ الخاص بالاحتياطات الصحية
للوفاة من الأمراض المعدية .

القانون رقم ٥ لسنة ١٩١٧ بشأن اختصاص المحاكم المختلطة فى مواد المخالفات .
المادة ١٠ من القانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢١ الخاص بالاحتياطات التى تتخذ
لابادة جودة لوز القطن ودودة بذرة القطن .

المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنات .
المادة ٦ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة .
الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ الخاص بمنع
زراعة الخشخاش (أبو النوم) فى مصر .

المادة ٢١ من المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٨ الخاص بتجارة الاسمدة
والمخصبات .

المادة ٨٦ من القانون الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩ الخاص بالصيدليات .

(١٠) الاحكام الخاصة بالأجانب الواردة فى المادتين ٥ و ١٤ من الأمر العالى الصادر فى
١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بخصوص عوائد الأملاك المبنية والأمر العالى الصادر فى ١١ إبريل سنة
١٨٨٦ الخاص ببلجان التقدير ومجلس المراجعة فى موضوع عوائد الأملاك المبنية وكذلك المادة
٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٩ الخاص بزيادة عوائد الأملاك المبنية فى مدينة القاهرة .

الجنابات الجديدان . وقد اقتضى توسيع الاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة بتعديل قانون العقوبات وتحقيق الجنابات القديمين
وكان قصورهما ظاهرا . فأعدت الحكومة المصرية قانونين جديدين تطبقهما المحاكم المختلطة من ١٥ أكتوبر (أما قانون العقوبات
فستطبقه المحاكم الأهلية ايضا) وقد استحسن ان يستمر العمل بالقوانين الأخرى (المدنى والمرافعات المدنية والتجارية والتجارية
البحرى) حتى توضع نصوص جديدة .

وقد عقببت المادة الأولى على ما تقدم أن جعلت جملة التشريع المصرى القائم فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ساريا على الجانب
بما فى ذلك القوانين التى لم تكن حتى الآن تطبق عليهم كلها أو بعضها .

على أن من بين النصوص التشريعية التى كانت تطبقها المحاكم المختلطة ما هو مترتب على الامتيازات أو ما يثبت للجانب
امتيازاً أو اعفاء أو ما يضع لهم نظاما يختلف عن النظام الموضوع للصيرين . والمادة الأولى من اتفاق مونترو التى ألغت
الامتيازات النافذة تامة من جميع الوجوه لا يقتصر أثرها على انهاء المعاهدات والاتفاقات والمعاهدات وكافة الاتفاقات الدولية التى
يتكون منها نظام الامتيازات بل أنها تستجحب حتما إلغاء النصوص التشريعية التى هى فى ساحة القانون المصرى الداخلى مظهر ذلك
النظام وآية وجوده .

(١١) الأحكام الآتية الخاصة بالعقوبات التى تطبق تبعا لجنسية المتهم :

القرار الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ بشأن التكفف .

الدكرى الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ بعقاب من يحفر فى أرض للحكومة بلا رخصة .

القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ الخاص بالمخالفات المتعلقة بالآداب .

الفقرة الثانية من المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٦ الخاص بتقرير بعض

المحظورات على أنواع الصيد .

المرسوم بقانون رقم ٦٧ الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الخاص بالعقوبات التى تطبقها

المحاكم المختلطة فى أحوال مخالفة القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للتجار

بالمحدرات واستعمالها .

(١٢) الأحكام المبينة بعد فيما تضمنته من نص على تدخل الهيئات القنصلية :

المادة ٥١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط .

الفقرة الثانية من المادة ٤ من الأمر العالى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ والخاص بالآلات

البخارية .

الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ١ الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات

العمومية .

الفقرة الثانية من المادة ٥ من القانون رقم ١٣ الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ والخاص

بالمحلات المتعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .

الفقرة الثالثة من المادة ١٩ من القانون رقم ٢٧ الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ والفقرة

الآخيرة من المادة ١٩ من القانون رقم ٥ الصادر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ الخاص بنزع الملكية

للمنافع العامة .

الفقرة الخامسة من المادة ٧ والفقرة الثالثة من المادة ٢٠ والفقرة الآخيرة من المادة ٣٢ والفقرة

الخامسة من المادة ٣٣ والفقرات من ٣ إلى ٩ من المادة ٤١ من اللائحة الجزئية الصادرة فى ١٣

مارس سنة ١٩٠٩

الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٧ الخاص بتقرير الاحتياطات التى يعمل

بها للوقاية من الكوليرا .

وقد حققت المادة الثانية من المشرع هذا الأمر المترتب على إلغاء الامتيازات إذ أثبتت القاعدة العامة بأن كل أحكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات أصبحت باطلة وملغاة واذ عدت فى غير حصر التطبيقات الرئيسية لهذه القاعدة العامة .

وبما يقع عليه الإلغاء مواد القانون المدنى المختلط الى بطلت أو انقضت قائمتها بإصدار لائحة التنظيم القضائى الجديدة للمحاكم

المختلطة والقوانين واللوائح العثمانية التى ظلت تطبق فى مصر ومرسوم سنة ١٨٨٩ الخاص باللوائح التى تطبقها المحاكم المختلطة

ومرسوم أول مارس سنة ١٩٠١ الذى كان ينظم المركز القانونى للموظفين السياسيين والقنصلين وللموظفين القنصليات (القواصين)

وأحكام اللائحة الجزئية التى تقضى بمنح إعفاءات والمادة ٢٢ من قانون المطبوعات التى وضعت قواعد خاصة للأجانب فى جرائم المطبوعات .

وقد ضمن التعداد الوارد فى المادة ٢ طائفة من الأحكام لا تلائم مع قواعد الاختصاص الجنائى كما عرفت لائحة الجديدة

الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من المرسوم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ والخاص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثرية .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من القانون رقم ١ الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ الخاص بالملاريا .

الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من المرسوم الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٣١ بالاجراءات الخاصة بتحصيل رسم الاتاج على الكبريت المخزن بالبلاد .

الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الاتاج على الكحول .

المادة ٢ من المرسوم الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والخاص بالطرق التي تتبع في حجز وبيع الأثمار والمحصولات والموجودات والمواشي والعقارات المملوكة في حالة عدم دفع الأموال أو العشور في مواعيد استحقاقها .

الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القرار الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص لا مئة مصلحة التنظيم .

مادة ٣ — استثناء من أحكام المادة ٣٨ من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور والمادة ١٢ من الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن السكك الزراعية والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٣ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٠٥ بمنع رى الأراضى الشراقي والمادة ٢ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٣ بمنع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم تصدر العقوبات المنصوص عنها في القوانين والأوامر العالية المذكورة من المحاكم المختلطة عندما يكون مرتكب المخالفة أجنبيا .
مادة ٤ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر برأى المنتزه في ٦ شبان سنة ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

محمد صبرى أبو علم

لتنظيم القضاء للمعالم المختلطة اما لانها بسطت اختصاص المحاكم المختلطة استثناء على غير الأجانب واما لانها وضعت قواعد خاصة لمحاكمة الأجانب ، كذلك يقع الالتاء على الأحكام التي تقضى بتدخل السلطات القضائية وعلى الأحكام التي وضعت في الحدود التي بينها ذكرتها ٣١ يناير سنة ١٨٨٦ والتي لا تقضى بالنسبة للأجانب إلا بقوة المخالفة في حين أنها تقضى في نفس الجرائم بقوة أشد بالنسبة للمصريين .

والمشروع المرافق يقضى فيما يتعلق بالقوانين التي ستطبق على الأجانب والتي تنص على عقوبات توقعها محاكم إدارية أن تصدر العقوبات المنصوص عليها في القوانين المرافرة إليها في المادة الثالثة من المحاكم المختلطة عند ما يكون مرتكب المخالفة أجنبيا .

مرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧

بتعديل الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ،

وبعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ،

وبعد الاطلاع على لائحة تنظيم المحاكم المختلطة الصادرة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تلغى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

ويستبدل بها الأحكام الآتية :

» مادة ١٥ (أولا) تختص المحاكم الأهلية بالنظر فى كل المنازعات المدنية والتجارية

عدا المنازعات التى تكون بين الأجانب الخاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة أو التى يكون أحد

هؤلاء الأجانب طرفا فيها .

(ثانيا) وتختص المحاكم الأهلية مع ذلك بالنظر فى المنازعات المدنية والتجارية التى تكون بين

هؤلاء الأجانب (سواء أكانوا من أهل الدول الأجنبية أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة فى

حماتها) الذين ينتسبون إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال

الشخصية أو بينهم وبين الأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم الأهلية ، ما لم يختار هؤلاء الأجانب

القضاء المختلط وإذا أعلن أحدهم فيها يتعلق بتلك المسائل للحضور أمام محكمة أهلية فى قضية لم يسبق

له فيها قبول القضاء الأهلى وجب عليه إذا اراد الدفع بعدم اختصاص المحكمة التى رفعت إليها القضية

أن يقدم هذا الدفع بخطاب مسجل أو بأعلان على يد محضر أو فى أول جلسة على الأكثر فإن لم يفعل

أصبحت المحكمة مختصة .

- ٣ مشروع مرسوم بقانون

بتعديل مرسوم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بشأن تنظيم المحاكم الأهلية

وقد ترتب على تعديل اختصاص المحاكم المختلطة وعلى الاختصاص على التعرف الجديد لكلمة « أجنبى » توسيع اختصاص

المحاكم الأهلية . لذلك لم يكن هناك مندوحة من إعادة النظر فى أحكام المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لللائمة

بينها وبين الموقف الحاضر .

وقد بينت المادة ١٥ (أولا) بالنسبة للمسائل المدنية والتجارية والمادة ١٥ (حادى عشر) فقرة أولى بالنسبة للمسائل

الجنائية القواعد العامة التى يقوم عليها الاختصاص الجديد للمحاكم الأهلية مراعية فى تلك ما تقرر للمحاكم المختلطة من الأحكام

فى المواد ٢٥ فقرة أولى و ٤٤ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

على أن هذه اللائحة الأخيرة بعد أن أثبتت فى المائتين المذكورتين القواعد العامة لاختصاص تلك المحاكم عقيبت عليها

(ثالثا) وتكون المحاكم الأهلية مختصة كذلك بالنسبة لكل أجنبي يقبل الخضوع لقضائها ويجوز أن يستفاد هذا الخضوع من شرط صريح يخولها هذا الاختصاص أو (أولا) من أن الأجنبي نفسه رفع الدعوى أمام المحاكم الأهلية أو (ثانيا) من أنه لم يدفع بعدم اختصاصها قبل صدور الحكم في دعوى حضر فيها بصفته مدعى عليه أو خصما ثالثا .

ويترتب على الخضوع لقضاء محكمة ابتدائية الخضوع لقضاء المحاكم العليا التي من نوعها .
(رابعا) لا يجوز للمحاكم الأهلية أن تنظر في دعوى ليست بذاتها من اختصاصها ولو كانت مرفوعة بطريق التبعية لدعوى أصلية سبق رفعها إليها . على أنه يجوز لها أن تنظر في هذه الدعوى التبعية إذا رأت الجهة القضائية التي رفعت إليها أن من مصلحة العدالة تكليف الخصوم برفعها أمام المحاكم الأهلية . ويجوز للمحاكم الأهلية في دعوى مرفوعة أمامها تعتبر تبعية لدعوى أصلية سبق رفعها أمام المحاكم المختلطة أن تكلف الخصوم برفع الدعوى التبعية إلى المحاكم المختلطة إذا رأت وجوب ذلك لمصلحة العدالة .

(خامسا) استثناء من أحكام المادة (١٥ - أولا) لا تخضع لقضاء المحاكم الأهلية الشركات ذات الجنسية المصرية المؤسسة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ التي للأجانب فيها مصالح جدية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطا يجعل الاختصاص للمحاكم الأهلية أو إذا قبلت الخضوع لولاية هذه المحاكم طبقا لنص المادة (١٥ ثالثا) .

(سادسا) لا تختص المحاكم الأهلية بمسائل التفالس إذا كان أحد الدائنين الداخلين في الاجراءات اجنبيا .

(سابعا) في حالة انشاء رهن عقارى لصالح اجنبي على عقار مهما تكن جنسية واضع اليد أو المالك لا تكون المحاكم الأهلية مختصة بالنظر في صحة هذا الرهن وما يترتب عليه من آثار بما في ذلك بيع العقار جبرا وتوزيع ثمنه .

لا يسرى هذا الحكم على الرهن العقارى المنشأ بعد تسجيل عمل من أعمال التنفيذ العقارى في قلم الرهون

بأحكام أخرى إما بالتضييق من تلك القواعد أو بالتوسع فيها . مثال ذلك حق الخيار الخاص ببعض الأجانب والخضوع الاختيارى لقضاء المحاكم الأهلية والدعوى التبعية والشركات المصرية والتفالس والرهن لصالح أجنبي والدفع المتعلقة بالأحوال الشخصية وتغيير الجنسية وأعمال السيادة والحكم في جرائم معينة . وقد نص اتفاق موقر على ما يقابل بعض تلك الأحكام لمصلحة المحاكم الأهلية . (المواد ٦ و ٧ من الاتفاق) وذلك لكي يعد اختصاصها على الأجانب فيما جاء ذكره في تلك المواد . وقد أوردت المادة ١٥ رابعا وتاسعا وحادى عشر (فقرة ثانية) نصوص مواد الاتفاق السالف ذكرها فاستقرت بذلك هذه النصوص في موضعها الطبيعي أى في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . على أنه فضلا عما ذكر لابد من أن تنص لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وهي المحاكم العامة على مانعت عليه لائحة تنظيم المحاكم المختلطة من خروج من القواعد العامة في الاختصاص تطبيقا منها أو توسيعا فيها .

ولذلك فإن المواد ١٥ و ١٥ (ثانيا) و ١٥ (ثالثا) و ١٥ (خامسا) و ١٥ (سادسا) و ١٥ (سابعا) و ١٥ (ثامنا) و ١٥ (عاشرا) من هذا المشروع تقابل المواد ٢٥ فقرة خامسة و ٢٦ و ٢٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ فقرة ٥ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة .

(ثامنا) اذا دفعت قضية مرفوعة أمام المحاكم الأهلية بدفع يتعلق بالأحوال الشخصية لأحد الخصوم الداخلين فيما يختص بتلك الأحوال فى ولاية جهة قضائية أخرى ويجب على تلك المحاكم اذا رأت ضرورة الفصل فى الدفع قبل الحكم فى موضوع الدعوى أن تقف الحكم فى الموضوع وأن تحدد للخصم الموجه اليه الدفع ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من القاضى المختص .
فان لم تر لزوما لذلك أغفلت الدفع وحكمت فى موضوع الدعوى .
(تاسعا) لا يترتب على تغيير جنسية أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى تغيير اختصاص المحكمة التى رفعت اليها على الوجه القانونى .

(عاشرأ) ليس للمحاكم الأهلية أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة ولا يجوز لها كذلك أن تفصل فى ملكية الأملاك العامة .
على أن تلك المحاكم دون أن يكون لها تأويل عمل ادارى أو ايقاف تنفيذه تختص :
(١) فى المواد المدنية والتجارية بكل المنازعات التى تقع بين الأفراد والحكومة بشأن عقار أو منقول .

(٢) بدعاوى المسئولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب اجراءات ادارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح .

(٣) فى كل المسائل الأخرى التى يخولها القانون النظر فيها .

(حادى عشر) فى المواد الجنائية تختص المحاكم الأهلية بالنظر فى كل الجرائم عدا الجرائم التى يرتكبها الأجانب الخاصعون لاختصاص المحاكم المختلطة .
وتختص كذلك بمحاكمة الفاعلين الأصليين والشركاء أيا كانت جنسيتهم فى الجنايات والجنح الآتية :

(١) الجنايات أو الجنح التى ترتكب مباشرة ضد قضاة ومورى المحاكم الأهلية أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب نأديتها .

(٢) الجنايات والجنح التى ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الصادرة من المحاكم الأهلية .

وهذا هو الغرض من نصوص الراد ١٥ (ثانيا وثالثا وخامسا وسادسا وسابعا واثمنا وعاشرا) التى تقابل المواد ٢٥ فقرة خامسة و ٢٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٩ و ٤٣ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

ولما كانت القاعدة التى وضعها المادة ٣٦ من لائحة التنظيم المختلطة قد وردت على خلاف الأصل الذى قرره المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة وجب أن يكون تأويلها على سبيل الحصر والتضييق ، وعلى ذلك فان حالات إنهاء رهن عقارى لصالح أجنبى بعد تسجيل عمل من أعمال تنفيذ العقارى لدى المحاكم الأهلية لا يمكن أن تدخل فى اختصاص المحاكم المختلطة ، ولذلك نص المرسوم بقانون على هذه الحالة فى الفقرة لثانية من المادة ١٥ (سابعا) .

ولما كان عدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنسبة للأجانب لم يعد مطلقا لذلك ينبى أن يخرج من اختصاص المحاكم المختلطة كل ما يتعلق بحق الاختصاص الذى يحصل عليه أجنبى قبل شخص خاضع لقضاء المحاكم الأهلية لأن هذه الحالة لا تدخل فى عبارة إنهاء رهن عقارى .

(٣) جنايات وجنح التفالس بالتقصير أو التدليس في قضايا التفالس التي تختص المحاكم الأهلية بنظرها. تشمل عبارة مأموري المحاكم الكتبة ومساعدتهم الذين حلفوا اليمين القانونية والمترجمين الملحقين بالمحكمة والمحضرين الأصليين لالأشخاص الذين تنتدبهم المحكمة عرضا للقيام باعلان أو بغيره من أعمال المحضرين ،

أحكام وقية

مادة ٢ — تختص المحاكم الأهلية بالنظر في القضايا التي تكون من اختصاصها طبقا لأحكام هذا القانون والتي رفعت امام المحاكم المختلطة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ متى أحيلت هذه القضايا بناء على طلب الخصوم وموافقة جميع ذوى الشأن الى المحاكم الأهلية بالحالة التي وصلت اليها الاجراءات المتابعة بنظرها والحكم فيها .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له ؟
صدر بمرأى التوقيع في ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الحقانية
محمد صبرى أبو علم

مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ .

بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور
وعلى المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

وأخيرا فان الحكم الوقى الذى تنص عليه المادة الثانية يقابل ما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة . وهو يرمى الى أن تكون للمحاكم الأهلية بالنسبة للقضايا التي أصبحت من اختصاصها بعد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وكانت قد رفعت قبل ذلك الى المحاكم المختلطة نفس السلطة التي خولت لهذه المحاكم بالنسبة للقضايا التي رفعت قبل هذا التاريخ امام المحاكم القنصلية .

٤ — مشروع مرسوم بقانون

بشأن اختصاص المحاكم المصرية للأحوال الشخصية

وقد رأت من الضروري بمناسبة نقل مسائل الأحوال الشخصية من اختصاص المحاكم القنصلية الى اختصاص المحاكم المختلطة أن تبين لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة ، هو المقصود بالأحوال الشخصية وكذلك القواعد التي تتبع لتحديد القانون الواجب التطبيق في كل حالة .

رسمنا بماهوات

مادة ١ — تختص محاكم الاحوال الشخصية المصرية بالنظر في المنازعات والمسائل الخاصة بالاحوال الشخصية فيما يتعلق بغير المصريين اذا كان قانون البلد الواجب التطبيق وفقا لاحكام المادة (٣) قانونا غير اجنبي

ويظل الاجانب (سواء اكانوا من اهل الدول الاجنبية أم من رعاياها أم من اهل البلاد الواقعة في حمايتها) الذين ينسبون الى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الاحوال الشخصية خاضعين لقضاء تلك المحاكم في هذه المواد .

مادة ٢ — تشمل الاحوال الشخصية — المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة وعلى الأخص الخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر (الدوطة) ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والبنوة والاقرار بالابوة وانكارها والعلاقات بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار وتصحيح النسب والتبني والوصاية والقيامه والحجر والاذن بالادارة وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالهبات والموارث والوصايا وغيرها من التصرفات المطلقة إلى مابعد الموت وبالغية وباعتبار المفقود ميتا

مادة ٣ — يرجع في حالة الشخص وأهليته الى قانون بلده وفي الشروط الموضوعية المتعلقة بصحة الزواج الى قانون بلد كل من الزوجين .
والى قانون بلد الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاصة بعلاقات الزوجين بما فيها التفريق والطلاق والتطليق وكذلك في آثار تلك العلاقات بشأن الاموال
وفي حقوق الوالدين والابناء وواجباتهم المتبادلة الى قانون بلد الاب
وفي الالتزام بالنفقة الى قانون بلد المدين بها
وفي المسائل المتعلقة بالبنوة وتصحيح النسب والاقرار بالابوة وانكارها الى قانون بلد الاب .
وفي المسائل المتعلقة بصحة التبني الى قانون بلد كل من المتبني والمتبنى .

وقد نصت المادة ١٠ من الاتفاق على نفس التعريف ونفس القواعد التي لتحدد القانون الواجب التطبيق لكي تكون تلك الاحكام واحدة بالنسبة للمحاكم القضائية التي قد تختص باختصاصها في مسائل الاحوال الشخصية وبالنسبة للمحاكم المصرية وذلك منعا لكل نزاع في الاختصاص بين المحاكم ذات الشأن في مسائل الاحوال الشخصية .
لذلك كان من الواجب على الشارع المصري أن يبنى بتحديد اختصاص المحاكم المصرية للاحوال الشخصية في جهتها طبقا لتلك الأسس والقواعد . وهذا مايرى اليه المشروع الرابع من هذه المراسيم بقوانين .
فعبارة « المحاكم المصرية للاحوال الشخصية » لا يقصد بها المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية المعترف بها لحسب ، بل تشمل كذلك المجالس الحسبية والمحاكم الاهلية .

ومحاكم الاحوال الشخصية هذه التي تختص أصلا في كل الاحوال التي يكون الخصوم فيها مصري الجنسية تكون مختصة كذلك في حالة وجود خصم غير مصري الجنسية اذا كان للقانون الواجب التطبيق ليس قانونا اجنيا أى قانون بلد احدى الدول التي يخضع رعاياها لقضاء المحاكم المختلطة .

وفي المسائل المتعلقة بآثار التبني الى قانون بلد المتبنى
وفي الوصاية والفيامة والاذن بالادارة الى قانون بلد القاصر .
وفي المواريث والوصايا الى قانون بلد المتوفى أو الموصى .
وفي الهبات الى قانون الواهب وقت الهبة .
وتشمل عبارة (قانون البلد) فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذه المادة عدا ما تقدم كل قانون ديني تطبقه
محكمة مصر للأحوال الشخصية .
مادة ٤ - إذا كانت جنسية شخص غير معروفة أو كان له في آن واحد عدة جنسيات يعين
القاضي القانون الواجب تطبيقه .
وإذا كان لشخص في آن واحد الجنسية المصرية في نظر مصر و جنسية دولة أجنبية أو أكثر
نظر تلك الدولة أو الدول ، كان القانون الواجب تطبيقه هو القانون المصري .
مادة ٥ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٣٧

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له
صدر بمرأى المتزده في ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الحقانية
محمد صبرى أبو علم

مرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧

خاص بالاجراءات التى تتخذ وفقا للمادة (٢٩٢) من قانون العقوبات

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات والمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

وقد استلزم الحال أن يضمن هذا المرسوم بقانون احكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم
المختلطة ليستكمل بذلك بيان الأحوال الماخلة فى اختصاص المحاكم المصرية بتعريف شروط امتداد ذلك الاختصاص على
الأجانب أى رعاية البول المشار إليها آنفا .

أما بقية مواد المشروع فقد نقلت فيها التعريفات والقواعد التى أشارت إليها المادة ١٠ من الاتفاقى والى نص عليها فى
المواد من ٢٨ الى ٣٠ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة وبهذا تصبح مسائل الأحوال الشخصية خاضعة فى مصر
الى قواعد واحدة سواء فيما يتعلق بتعريف هذه المسائل أم بتحديد القانون الواجب التطبيق فيها . على أنه لما كانت المحاكم
المصرية للأحوال الشخصية تطبق شرائع دينية فقد رأى من الضرورى أن يبين فى المادة الثالثة ان عبارة قانون البلد ليست
قاصرة على القوانين الدنيوية كما هو الحال فى المواد المشار إليها من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .
لذلك يشرف وزير الحقانية بأن يعرض مشروعات الراسم بقوانين الآتية المرافقة لهذه المذكرة على مجلس الوزراء
حتى اذا وافق عليها يتفضل برفعه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليها .

وزير الحقانية

محمد صبرى أبو علم

تجريدا فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٧

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — لا يجوز في الاحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الاجرامات المنصوص عنها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو بأجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن قد استنفد الاجراءات المشار اليها في المادة ٣٤٧ المذكورة

مادة ٢ — اذا نفذ بالاكره البدني على شخص وفقا لحكم المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات استنزلت مدة الاكره البدني الاولى من مدة الحبس المحكوم به . فاذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الاكره البدني الذي سبق انفاذه فيه .

مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له ؟

صدر بمرأى المترو في ٦ شعبان ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

محمد صبرى أبو علم

مرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٧

بتعديل الباب الرابع من الكتاب الاول (المواد من ٦٨ الى ٧٦) من قانون

المرافعات المدنية والتجارية المختلط

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وعلى لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تلغى المواد من ٦٨ إلى ٧٦ (الكتاب الرابع من الباب الاول و٥ تبليغ النيابة

العمومية ،) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط وتستبدلها الأحكام الآتية :

مادة ٦٨ — تتدخل النيابة العمومية في كل دعوى تتصل بالأحوال الشخصية أو الجنسية وإلا كان الحكم باطلا .

مادة ٦٩ — يجوز للنيابة العمومية أن تتدخل أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية في الدعاوى الخاصة :

(١) بالقصر وناقصى الأهلية والغائبين .

(٢) بالهبات والوصايا المرصدة لغرض خيرى .

(٣) بالأوقاف في الأحوال المبينة بالمادة ٣٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

(٤) بتنازع الاختصاص .

(٥) برد القضاة ومخاصمتهم .

(٦) بالافلاس .

مادة ٧٠ — في الأحوال المبينة في المادتين السابقتين ينبغى على كاتب الدائرة المختصة بنظر الدعوى تبليغ النيابة العمومية كتابة بمجرد قيد الدعوى بالجدول .

مادة ٧١ — في جميع الأحوال تمنح النيابة العمومية بناء على طلبها ميعاد ثمانية أيام على الأقل لتدلى بأقوالها ويبتدىء هذا الميعاد من اليوم الذى يرسل فيه إلى النيابة ملف الدعوى مشتملا على مستندات الخصوم ومذكراتهم . ومع ذلك ففي الدعاوى المستعجلة يجوز نقص هذا الميعاد إلى ثلاثة أيام .

مادة ٧٢ — يجوز أن يقع تدخل النيابة في أى جلسة ويدخل في ذلك الجلسة المخصصة للمرافعة .

مادة ٧٣ — يجوز للمحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى أن تأمر بأن ترسل إلى النيابة العمومية أية دعوى يدور فيها البحث حول مسألة تتعلق بالنظام العام أو الآداب العامة .

مادة ٧٤ — في جميع الدعاوى التى تكون فيها النيابة العمومية طرفا منضا فقط لا يجوز للخصوم بعد إدلاء النيابة بأقوالها أن يطلبوا الكلام أو أن يقدموا مذكرات جديدة بل يسمح لهم فقط بتقديم بيان كتابى إلى المحكمة اذا كان القصد منه تصحيح الوقائع .

مادة ٧٥ — يجوز للمحكمة في الأحوال الاستثنائية التى ترى فيها ضرورة لفتح باب المرافعة أن تأمر بذلك اذا قدمت أوراق أو مستندات جديدة .

مادة ٧٦ — يشار في الحكم الى طلبات النيابة العمومية مع بيان الاتجاه الذى ترمى اليه . «

مادة ٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر بمراى المنتزه في ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

م. مصطفى النحاس .

وزير الحقانية

محمد صبرى أبو علم

مرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧

خاص بالاجراءات فى مواد الاحوال الشخصية

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور :

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضاف الى قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلط كتاب خامس عنوانه « فى الاجراءات المتعلقة بمواد الاحوال الشخصية » ونصه مرفق بهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به ابتداء من ١٥ اكتوبر

سنة ١٩٣٧

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان فى اول اجتماع له ؟

صدر بمرأى المتنزه فى ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ (١١ اكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحقانية

محمد صبرى أبو علم

الكتاب الخامس

الباب الاول

فى الغياب وقرينة الوفاة

٨١٧ - إذا كان الحال بحسب قانون بلد الأجنبي يقتضى تدبير إدارة مؤقتة للأموال التى تركها بعد غيابه فلكل ذى شأن وللنيابة العمومية تقديم طلب بذلك للمحكمة الابتدائية التابع لها المحل الأخير للغائب .

٨١٨ - إذا كان الحال بحسب قانون بلد الغائب يقتضى تقرير الغياب أو الوفاة أو التمكين من وضع اليد أو أى إجراء آخر فالحكم بذلك يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية بناء على طلب ذوى الشأن أو النيابة العمومية .

ويجب نشر ملخص الطلب فى الجريدة الرسمية دفعتين بين الأولى والثانية ثلاثين يوما .

ويجب لصق هذا الملخص دفعتين أيضا فى المواعيد المبينة بالفقرة السابقة على باب آخر منزل كان يشغله الغائب وكذلك على باب المحافظة أو المديرية التابع لها آخر منزل كان يشغله الغائب .

٨١٩ - للمحكمة إذا رأت محلا لذلك أن تقرر فى غرفة المشورة اجراء تحقيق لاثبات جميع

الظروف التى تودى الى استيقاظها عن الوقائع .

٨٢٠ - عند تصفية ممتلكات غائب تطبق فيما يتعلق ببيع المنقولات أحكام هذا القانون الخاصة ببيع المنقولات المحجوزة وتطبق فيما يتعلق ببيع العقارات الأحكام الخاصة ببيع عقارات القصر .

الباب الثاني

في إجراءات متنوعة بشأن الزواج

الفصل الاول

في المعارضة في الزواج

٨٢١ - لكل شخص له بمقتضى قانون البلد الواجب تطبيقه حق المعارضة في اتمام صيغة الزواج أن يستعمل هذا الحق بتكليف طرفي الزواج المزمع بالحضور أمام المحكمة الابتدائية .

٨٢٢ - ورقة التكليف بالحضور تكون مشتملة على البيانات الآتية وإلا كانت باطلة :
(أولا) الصفة التي تخول المدعى حق المعارضة في الزواج .

(ثانيا) المحل المختار في البلدة الكائن بها مركز المحكمة المختصة بالنظر في المعارضة .

(ثالثا) أسباب المعارضة .

(رابعا) النص الكامل للأحكام القانونية التي تبني عليها المعارضة .

وتعلن صورة من ورقة التكليف الى الجهة التي تتولى إتمام صيغة الزواج وعلى هذه الجهة أن تشرع على الأصل ويوقف هذا الاعلان اتمام صيغة الزواج حتى يصدر الحكم النهائي في المعارضة .

٨٢٣ - يشتمل استئناف الحكم الصادر في معارضة الزواج على تكليف بالحضور أمام محكمة الاستئناف في ميعاد خمسة أيام من اعلانه ولا تحسب مواعيد المسافات .

٨٢٤ - لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة غاييا برفض معارضات الزواج .

٨٢٥ - تفصل المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف على وجه الاستعجال .

ولها في حالة الحكم برفض ممارسة الزواج أن تقضى بالتعويضات على المعارضين غير الوالدين .

الفصل الثاني

في طلب بطلان الزواج

٨٢٦ - اذا كان قانون البلد الواجب تطبيقه يجيز طلب بطلان الزواج يرفع هذا الطلب طبقا للشروط المبينة في ذلك القانون وبالطرق المعتادة إلى المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن الزوج ولو لم يكن للزوجين محل توطن واحد .

الفصل الثالث

في التفريق الجثماني والطلاق

٨٢٧ - اذا كان قانون بلد الزوج وقت إتمام صيغة الزواج يجيز طلب التفريق الجثماني أو الطلاق فعلى الزوج الذي يرغب في رفع دعوى بطلب ذلك أن يكلف الطرف الآخر بالطرق

المعتادة بالحضور أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل توطن الزوج ولو لم يكن للزوجين محل توطن واحد .

فاذا كان قانون البلد يقضى بأن يسبق رفع دعوى الطلاق سعى في الصلح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية .

٨٢٨ — لرئيس المحكمة المطروح أمامها النزاع أن يصدر بناء على طلب يقدم له أمرا غير قابل للطعن يأذن به للزوجة بالاقامة مؤقتا في منزل يتفق عليه الطرفان أو يعينه من تلقاء نفسه وله أن يأمر أيضا بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وأن يقضى بكافة الاجراءات الوقتية أو المستعجلة لمصلحة الزوجة والأولاد وأن يفصل في الطلبات الخاصة بالنفقة عن المدة التي تستغرقها الدعوى . على أن الاجراءات الوقتية التي تقرر بأمر من الرئيس يجوز أن تدل أو أن تكمل أثناء سير الدعوى بحكم من المحكمة .

٨٢٩ — على الزوجة أن تثبت إقامتها بالمنزل المعين لها كلما طلب منها ذلك وإذا لم تقم بهذا الاثبات جاز إعفاء الزوج من دفع النفقة وضم الأولاد إليه إذا كانوا قد سلموا للزوجة .

٨٣٠ — تنظر الدعوى ويفصل فيها بالطرق المعتادة

ويجوز رفع دعوى الطلاق أو التفريق الجثماني الفرعية بمجرد تقديم طلب بهما الى المحكمة وللحكمة في كل الأحوال أن تأمر بأن تكون الجلسة سرية .

٨٣١ — لكل من الزوجين بمجرد رفع الدعوى وبأمر يصدر من الرئيس ويكون قابلا للطعن أن يتخذ لضمان حقوقه فيما يتعلق بالاموال الاجراءات التحفظية التي يجيزها قانون البلد الواجب تطبيقه

٨٣٢ — لا يجوز توجيه اليمين الى أحد من طرفي الخصوم عن الوقائع التي بنيت عليها الدعوى ويجوز سماع شهادة الاقارب عدا الأولاد وكذلك يجوز سماع شهادة خدم الزوجين .

٨٣٣ — إذا لم تعلن ورقة التكليف بالحضور الى المدعى عليه شخصيا ولم يحضر بالجلسة تأمر المحكمة قبل الفصل في موضوع الدعوى بنشر اعلان في الجرائد التي تعينها بقصد احاطة المدعى عليه المذكور علما بالدعوى المرفوعة عليه

٨٣٤ — تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا بالفريق الجثماني أو الطلاق في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه شخصيا .

فاذا لم يعلن الحكم الغيابي الى المحكوم عليه شخصيا وجب نشر ملخص منه في الجرائد المخصصة لنشر الاعلانات القضائية وتقبل المعارضة في الثمانية أشهر التالية للنشر

الفصل الرابع

في الاذن للمرأة المتزوجة

٨٣٥ — اذا كان قانون البلد يقضى بأن تحصل المرأة المتزوجة على اذن من الزوج للمطالبة بحقوقها ورفض الزوج ذلك الاذن فللزوجة بعد انذار الزوج بأربع وعشرين ساعة أن تقدم طلبا لرئيس

المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن الزوج ويصدر الرئيس أمراً يرخص فيه بتكليف الزوج الحضور في يوم محدد لابتداء أسباب رفضه الاذن .
وبعد سماع أقوال الزوج أو اذا لم يحضر تفصل المحكمة في طلب الزوجة بعد سماع طلبات النيابة العمومية . وتقضى المحكمة على وجه الاستعجال في غرفة المشورة .
ولا يجوز الطعن في الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف .

الباب الثالث

في الاجراءات الخاصة بولاية الأب

٨٣٦ — يجوز للشخص الذي له الولاية في الاحوال التي يجيز فيها قانون البلد ذلك أن يطلب من المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطنه تسليم الولد الى اصلاحه أو أى معهد آخر مماثل تابع للحكومة أو معتمد منها والمحكمة بعد استيفاء المعلومات اللازمة تسمع أقوال النيابة العمومية وتستجوب الولد وتقضى المحكمة في غرفه المشورة .

٨٣٧ — تكون مصاريف هذا الاجراء على الطالب فاذا عجز عن دفعها تكون المصاريف على الشخص الملزم بنفقة الولد فاذا كان عاجزاً أيضاً اضيفت الى جانب الحكومة

٨٣٨ — إذا كان الوالدان عاجزين عن القيام بالولاية أو كانا محجورين عليهما أو أساء استعمال سلطتهما إساءة فاحشة أو ارتكبا إهمالاً جسيماً جاز الحكم بسلب الولاية منهما طبقاً للشروط الواردة في قانون بلدهما ويصدر الحكم بذلك من المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية أو أى شخص له شأن .

٨٣٩ — في الاحوال التي يجيز فيها قانون البلد ذلك يجوز رد الولاية إلى الوالدين بقرار من المحكمة الابتدائية التي قضت بسلبها .

٨٤٠ — إذا كان من الواجب الحصول على اجازة من جهة القضاء لتصرف قانوني يراد اتمامه بين قاصر ووليّه يقدم الطلب بذلك إلى رئيس المحكمة المختصة ويقضى الرئيس فيه بأمر على العريضة .

٨٤١ — إذا طرأ أثناء سير دعوى أمام القضاء خلاف بين مصالح أولاد مشهولين بولاية شخص واحد أو بين مصالحهم ومصلحة الولي يعين وصي خاص للأولاد بناء على طلب النيابة العمومية أو أى شخص له شأن .

ويكون هذا التعيين من المحكمة المطروح أمامها الدعوى أو من مجلس العائلة على حسب القانون الواجب تطبيقه .

وتطبق الأحكام الواردة في هذا الكتاب بشأن تعيين الوصي .

الباب الرابع - في دعاوى المطالبة بحالة أو إنكارها

٨٤٢ - كل دعوى بالمطالبة بإثبات حالة شخصية أو بإنكارها ترفع بالشروط المبينة في قانون البلد الواجب التطبيق أمام المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن المدعى إن كانت دعوى مطالبة بإثبات حالة وأمام المحكمة التابع لها محل توطن الشخص الذي لا تقرر حالته إن كانت دعوى إنكار .
 فإذا كانت دعوى إنكار أبوة موجهة ضد قاصر فلا يجوز رفعها قبل أن يعين للقاصروصى خصومة
 ٨٤٣ - تكون مدة التقادم للدعاوى المتعلقة بالحقوق المالية المترتبة على دعاوى المطالبة بحالة شخصية خمس عشرة سنة مالم ينص قانون البلد على مدة أقصر .

الباب الخامس - في التبنى

٨٤٤ - متى كان قانون بلد الشخص الذى يريد التبنى وقانون بلد الشخص المراد تبنيه يجيزان التبنى يتقدم الطرفان شخصيا أمام رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن أحدهما لإبداء الاقرارات وإتمام الاجراءات التى ينص عليها هذان القانونان ويحرر محضر بذلك .
 ٨٤٥ - إذا قضى قانونا البلدين أو أحدهما بوجوب التصديق على التبنى من جهة القضاء يعرض قلم الكتاب على المحكمة من تلقاء نفسه المحضر المحرر فى خلال عشرة أيام من تاريخه
 ٨٤٦ - بعد استيفاء البيانات اللازمة تحقق المحكمة فى غرفة المشورة ما إذا كان شروط قانونى بلدى الطرفين صاحى الشأن قد توفرت جميعا . وتحكم المحكمة بعد سماع أقوال النيابة العمومية وبغير حاجة لاجراءات أخرى وبدون ذكر أسباب بأن ثمة محلا للتبنى أو بالأعلا محل له .

الباب السادس - فى الاذن للقاصر

٨٤٧ - يجوز الاذن للقاصر بالتجارة إذا كان قانون بلده يبيع ذلك وبحسب الشروط التى ينص عليها . ويتم ذلك بإقرار من الشخص الذى يملك حق الاذن فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطنه ويحرر محضر بذلك فإذا قضى قانون البلد بوجوب التصديق من جهة القضاء على الاذن يعرض قلم الكتاب على المحكمة من تلقاء نفسه المحضر المحرر فى خلال عشرة أيام من تحريره وتقضى المحكمة فى غرفة المشورة .

الباب السابع - فى تصحيح الشهادات الخاصة بالحالة المدنية

٨٤٨ - يكون تصحيح الشهادات الخاص بالحالة المدنية لأجنبى والذى يكون قد حرر فى مصر بأمر على عريضة يصدره رئيس المحكمة الابتدائية التى تم فى دائرتها تحرير الشهادات وتحال العريضة إلى النيابة العمومية لتبدي رأيها كتابة .
 ٨٤٩ - ويطلب تصحيح الاحكام الصادرة بإثبات الولادة أو الوفاة من المحكمة التى أصدرتها
 ٨٥٠ - إذا ترتب على التصحيح المطلوب إثارة مسألة تتعلق بحالة الشخص المدنية رفع الطلب بالطرق المعتادة إلى المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن المدعى .

الباب الثامن - في الوصاية والقيام

٨٥١ - على الورثة البالغين والمأمورين أو الموظفين العموميين الذين قاموا بإثبات وفاة أجنبي ترك أطفالاً قصراً أو قاموا بتحرير إلهاد وفاته أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العمومية لدى المحكمة الابتدائية التي وقعت في دائرتها الوفاة وذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة .

٨٥٢ - كلما نص قانون البلد على قيام وصاية وإلى أن يتم تنظيم تلك الوصاية يكون لرئيس المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن القاصر أن يتخذ الاجراءات المستعجلة اللازمة لمصلحة شخص القاصر أو أمواله وذلك بناء على طلب أحد أقارب القاصر أو أنسابه أو طلب النيابة العمومية أو من تلقاء نفسه وله عند الاقتضاء أن يأمر بوضع الاختام وتعيين وصي مؤقت .

٨٥٣ - في جميع الأحوال التي يقضى فيها قانون بلد القاصر بأن يكون تعيين الوصي بيد مجلس العائلة يدعو القاضي الجزئي التابع له محل توطن القاصر ذلك المجلس بناء على طلب أى شخص له شأن أو النيابة العمومية أو من تلقاء نفسه وإذا كان تعيين مجلس العائلة للوصي قد تم في غيبة الوصي وجب إخطاره بذلك في ميعاد ثلاثة أيام من التعيين .

٨٥٤ - في الأحوال التي يقضى فيها قانون بلد القاصر بأن يكون تعيين الوصي من اختصاص السلطة القضائية أو السلطة الادارية تتولى المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن القاصر تعيين الوصي في جلسة منعقدة بغرفة المشورة وذلك بناء على طلب أى شخص له شأن أو النيابة العمومية أو من تلقاء نفس المحكمة . تعيين المحكمة وصيا للشخص الذي يقضى بتعيينه قانون بلد القاصر ما لم تحل أسباب مشروعة دون ذلك التعيين .

فاذا لم يتيسر اتباع أحكام قانون البلد عينت المحكمة وصيا آخر ويجوز أن يكون الوصي من غير أسرة القاصر على أن تكون الأفضلية للأشخاص الذين ينتمون إلى جنسية القاصر .

٨٥٥ - يعين مشرف وصاية أو نائب عن الوصي في الأحوال التي ينص قانون البلد على ذلك التعيين .

٨٥٦ - يرجع في أسباب الامتناع عن قبول الوصاية لقانون بلد الوصي . ويجب على الوصي الذي يعينه مجلس العائلة أن يبدى أسباب امتناعه أمام المجلس المنعقد بناء على طلب مقدم من الوصي الى قاضي المواد الجزئية في مدة عشرة أيام من إخطاره بالتعيين وله في حالة الرفض أن يرفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية . فاذا كان الوصي معيناً من المحكمة وجب عليه أن يبدى أسباب امتناعه أمامها في خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره بالتعيين .

٨٥٧ - ترفع المعارضة في تعيين الوصي من الاشخاص الذين لهم بمقتضى قانون بلد القاصر حق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعيين .

٨٥٨ - يجب على الوصي الذي يعتذر عن قبول تعيينه أو الذي يطمع في تعيينه أن يدير شؤون الوصاية حتى يقال من مأموريته .

- ٨٥٩ — يتولى الاشراف و الرقابة على الوصاية طبقا لقانون بلد القاصر إما مجلس العائلة واما النيابة العمومية في الأحوال التي يعهد فيها قانون البلد بالرقابة الى سلطة قضائية أو ادارية .
- ٨٦٠ — في كل الأحوال التي يشترط قانون البلد فيها أن يحصل الوصى للقيام ببعض الأعمال على اذن من السلطة القضائية أو الادارية يمنع ذلك الاذن بأمر على عريضة يصدره رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بعد أن تبدى النيابة العمومية رأيها كتابة .
- ٨٦١ — يشكل مجلس العائلة طبقا لقانون بلد القاصر . وفي الأحوال التي يتعذر فيها تشكيله طبقا لذلك القانون يجوز لقاضى المواد الجزئية أن يدعو للانضمام لذلك المجلس أفراد عائلة القاصر المقيمين بدائرة المحكمة وأصدقاء المتوفى أو أشخاصا ذوى سيرة حسنة ويفضل المنتمون إلى نفس جنسية القاصر . ويرأس قاضى المواد الجزئية مجلس العائلة ويكون صوته مرجحا عند تساوى الأصوات
- ٨٦٢ — يجب أن تكون قرارات مجلس العائلة مسية كلما حتم ذلك قانون بلد القاصر أو رأت أغلبية الأعضاء الحاضرين محلا لذلك .
- ٨٦٣ — في الأحوال التي ترفع فيها الى المحكمة الابتدائية طعون في قرارات مجلس العائلة من الاشخاص الذين لهم صفة تخول لهم ذلك تقضى المحكمة في غرفة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية .
- ٨٦٤ — يجب على الوصى أن يتنحى عن الوصاية متى طرأت عليه أسباب لعدم الأهلية أو عدم جواز الجمع

الفصل الثانى فى الحجر

- ٨٦٥ — يقدم كل طلب بالحجر من الاشخاص الذين يبيع لهم قانون البلد تقديمه إلى المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن الشخص المطلوب الحجر عليه . وتأخذ المحكمة رأى مجلس العائلة اذا كان قانون البلد يقضى ذلك ولا يجوز أن يكون عضوا في المجلس المذكور الاشخاص الذين طلبوا الحجر .
- ٨٦٦ — وتقضى المحكمة في الطلب في جلسة علنية وعلى طالبي الحجر تقديم الشهود والمستندات . وتستجوب المحكمة المدعى عليه قبل الحكم . ويكون الاستجواب بحضور النيابة العمومية .
- ٨٦٧ — إذا حكم بالحجر فيعين وصى على المحجور عليه وتطبق أحكام المواد من ٨٥٢ إلى ٨٦٤ من هذا القانون .
- ٨٦٨ — لا ينتهى الحجر الا بحكم قضائى ويجوز للمحجور عليه أو لمن له شأن أن يطلب برفع الحجر وتأمر المحكمة برفعه متى وجدت أنه لا مبرر له وتقضى المحكمة على وجه الاستعجال في غرفة المشورة وتسرى على طلبات رفع الحجر بنفس القواعد الخاصة بطلبات الحجر من حيث التحقيق أو الحكم أو نشر القرار .

الفصل الثالث — في المشرفين

٨٦٩ — كلما اقتضى قانون البلد تعيين مشرف يكون تعيينه إما بيد مجلس العائلة إذا كان قانون البلد يقضى بذلك أو بيد المحكمة الابتدائية في كافة الأحوال التي يجعل فيها القانون المذكور هذا التعيين من اختصاص السلطة القضائية أو الإدارية .

الفصل الرابع — في القيم على ذى الغفلة والسفيه

٨٧٠ — كل طلب بتعيين قيم على ذى الغفلة أو السفيه يقدم إلى المحكمة الابتدائية التابع لها محل توطن الشخص الذي يراد وضعه في القيامة وتطبق في ذلك أحكام المواد ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٨ .

الفصل الخامس — في القواعد المشتركة للوصاية والاشراف والقيامة

٨٧١ — إذا تعارضت مصالح عديم الأهلية مع مصالح ممثله القانوني فللنيابة العمومية ولكل من له شأن أن يطلب إلى المحكمة الابتدائية تعيين وصي أو قيم خاص .

٨٧٢ — على الوصي والمشرف والقيم في آخر كل سنة تقديم الحسابات التفصيلية عن إدارته إلى النيابة العمومية وتكون هذه الحسابات مشفوعة بالمستندات المؤيدة لها .

٨٧٣ — يقدم الوصي أو المشرف أو القيم الذي تنتهي مأموريته إلى النيابة العمومية تقريراً عن إدارته وكذلك حساباً ختامياً ويضع الأموال تحت تصرف الشخص الذي كان يتولى تمثيله أو مساعدته أو تحت تصرف ورثته أو إلى الشخص الذي حل محله في المأمورية .

٨٧٤ — يفحص التقرير والحساب الختامى ويعتمدان من السلطة المختصة .

فاذا اعتمد التقرير والحساب وسلت الأموال تقرر هذه السلطة إخلاء طرف الوصي أو المشرف أو القيم .

٨٧٥ — الوصي أو المشرف أو القيم الذي يرتكب إهمالاً جسيماً أو يسىء استعمال سلطته أو يأتى أموراً تجعله غير لائق بعزل بناء على طلب النيابة العمومية أو كل من له شأن بما في ذلك الإقاصر إذا كان في سن التمييز . ويجوز عزله كذلك لأي سبب آخر ينص عليه قانون البلد .

٨٧٦ — لا تقضى المحكمة في غرفة المشورة ولا المجلس العائلي بالعزل إلا بعد التحقيق ودعوة صاحب الشأن .

٨٧٧ — كل قرار من مجلس العائلة يوجب قانون البلد التصديق عليه يرفع إلى المحكمة الابتدائية .

قرارات مجلس العائلة بتعيين أو ابدال أو عزل الوصي أو المشرف يجب رفعها للتصديق عليها .

ويجب أن تحدد القرارات المشار إليها في الفقرتين السابقتين الميعاد الذي يجب فيه تقديمها

لتصديق المحكمة . وإذا لم يقم الوصي أو أى شخص آخر كلف بطلب التصديق بتقديم هذا الطلب في الميعاد المحدد جاز لكل عضو في المجلس أن يسير في طلب التصديق على مصاريف من كان مكلفاً به .

وتقضى المحكمة في ذلك في غرفة المشورة بعد سماع أقوال النيابة ويثبت الحكم بالتصديق في ذيل القرار المصدق عليه .

٨٧٨ — اذا لم يقيم الوصى أو المشرف أو القيم بتنفيذ قرارات المحكمة أو لم يراع الالتزامات المفروضة عليه قانونا جاز للمحكمة أو لقاضى المواد الجزئية الذى يرأس مجلس العائلة أن يحكم عليه بغرامة من ٥ جنيهات الى ٢٠ جنيتها أو بحرمانه من أجره كله أو بعضه اذا كان له أجر .

٨٧٩ — اذا حضر الوصى أو المشرف أو القيم الذى تخلف عن الحضور وأبدى أعذارا مقبولة ونفذ أوامر المحكمة أو المجلس ترفع عنه العقوبة .
وتكون الأحكام الحضورية الصادرة بالحرمان من الأجر كله أو بعضه قابلة للاستئناف وفى الحدود المينة فى هذا القانون .

٨٨٠ — على الكاتب أن يعلق فى اللوحة المخصصة للإعلانات القضائية صورة من كل قرار أو حكم حاز قوة الشئ المحكوم فيه بتعيين أو ابدال وصى أو مشرف أو قيم أو بانهاء مأموريتهم وذلك فى بحر عشرة أيام من صدوره .

٨٨١ — بعد فى كل محكمة ابتدائية سجل للوصاية والاشراف والقيامه . وعلى الكاتب أن يسجل عن كل مادة من المواد المشار اليها فى ورقة خاصة البيانات الآتية :

(أولا) اسم ولقب وحالة وسن وجنسية ومحل الشخص الذى عين له وصى أو مشرف أو قيم .
(ثانيا) اسم ولقب ومحل وجنسية الوصى أو المشرف أو القيم . (ثالثا) تاريخ الحكم القاضى بالتعيين . (رابعا) تاريخ الجرد . (خامسا) تاريخ تشكيل مجلس العائلة إذا وجد وتواريخ انعقاده مع بيان القرارات التى أصدرها . (سادسا) تواريخ التقارير أو حسابات الادارة المقدمة من الوصى أو المشرف أو القيم . (سابعا) بيان كل حكم أو قرار صادر بعد تعيين الوصى أو المشرف أو القيم .
٨٨٢ — تكون السجلات خاضعة لمراقبة النيابة العمومية . وتدون البيانات الواردة فى المادة السابقة بلا مصاريف . ولكل شخص أن يطلع على السجل وأن يطلب مستخرجات منه .

٨٨٣ — فى جميع الأحوال المينة فى هذا الباب تكون الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية أو من قاضى المواد الجزئية واجبة النفاذ ولو مع حصول الاستئناف .
ومع ذلك فللمحكمة المنظور أمامها الاستئناف أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يصدر حكمها .

الباب التاسع — فى النفقات

٨٨٤ — تختص محكمة المواد الجزئية بنظر دعاوى النفقة إذا كان المطالب به لا يزيد فى مجموعه على ١٥٠ جنيتها سنويا ويحكم انتهائيا إذا لم تتجاوز قيمة الطلب ٦٠ جنيتها سنويا .
ولا تنظر محكمة المواد الجزئية فى الدعاوى المينة فى الفقرة السابقة إذا كانت مرتبطة بدعوى الطلاق أو التفريق الجسمانى .

الباب العاشر - في اجراءات متنوعة بشأن التركات

الفصل الاول - احكام عمرية

٨٨٥ - إلى أن تنتهى القسمة ومع عدم الاخلال بالاحكام التى تطبق بالنسبة للدعاوى العقارية تكون الدعاوى الخاصة بتركة أجنبي متوطن بالقطر المصرى من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع لها مكان افتتاح التركة . ويكون وضع الاختتام وعمل الجرد وفتح الوصايا من اختصاص محكمة المواد الجزئية التابع لها المكان الذى ينبغى عمل تلك الاجراءات فيه . ويكون تعيين مدير مؤقت من اختصاص محكمة المواد الجزئية التابع لها مكان افتتاح التركة

٨٨٦ - يكون اثبات الوراثة بناء على طلب يقدم من كل من له شأن الى محكمة المواد الجزئية التابع لها مكان افتتاح التركة .

ويجب أن يشتمل الطلب على اسم المتوفى وحالته المدنية وتاريخ وفاته وموطنه عند الوفاة وأسماء الورثة وبيان حالتهم المدنية وموطنهم والوصايا التى يكون المتوفى أوصى بها ومرتكر عقارات التركة وتطلب المحكمة من السلطة الادارية أو السلطات القنصلية المختصة معلوماتها عن البيانات الواردة فى الطلب وللحكمة أيضا أن تقوم بنفسها بتحقيق تلك البيانات .

وعلى الطالب بعد اتمام التحريات أن يعلن الوراثة بالحضور أمام المحكمة فاذا لم تقم منازعة من جهة الوراثة تحرر المحكمة الاشهاد طبقا للبيانات الواردة فى العريضة والمعلومات التى أبلغت اليها . ويكون هذا الاشهاد حجة مالم يصدر حكم قضائى بادخال وراثة آخرين أو اخراج وراثة سبق إدخالهم

الفصل الثانى - فى وضع الاختتام ورفعها وفى عمل الجود

٨٨٧ - يجوز للأشخاص الآتى بيانهم أن يطلبوا وضع الاختتام: (أولا) جميع الذين يدعون بحق لهم فى التركة . (ثانيا) منفذ الوصية إذا كان قانون البلد يأذن له بذلك . (ثالثا) جميع الدائنين للمتوفى الذين بيدهم سند واجب التنفيذ أو الذين أذن لهم من القاضى الجزئى بأمر على عريضة . (رابعا) الأشخاص المقيمون مع المتوفى وكذلك خدمه فى حالة غياب الزوج أو الوراثة أو أحد منهم .

٨٨٨ - توضع الاختتام بناء على طلب النيابة العمومية ومن تلقاء نفس المحكمة فى الاحوال الآتية (أولا) إذا كان الوارث قاصرا وليس له وصى ولم يطلب أحد الاقارب وضع الاختتام . (ثانيا) إذا كان الزوج غائبا أو غاب الوراثة أو أحدهم . (ثالثا) إذا كان المتوفى لم يترك وارثا معروفا . ويجوز أيضا وضع الاختتام بناء على طلب القنصل الذى كان تابعا له المتوفى إذا كانت للمعاهدات القنصلية تخوله هذا الحق .

٨٨٩ - توضع الاختتام بيد كاتب محكمة المواد الجزئية بمجرد اطلاعه على الامر الصادر من هذه المحكمة على عريضة

٨٩٠ - يكون محضر وضع الاختام مشتملا على البيانات الآتية: (أولا) تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة (ثانيا) اسم الطالب وصناعته ومحل إقامته ومحل المختار في البلدة التي بها مركز المحكمة ما لم يكن مقبلا بها. (ثالثا) تاريخ الأمر الصادر بوضع الاختام (رابعا) أثبات حضور الاطراف وأقوالهم (خامسا) بيان الأماكن والمكاتب والخزائن والدواليب التي وضعت الاختام على أبوابها. (سادسا) وصف موجز للأمتعة التي لم توضع عليها الاختام. (سابعا) تعيين الحارس الذي يقدم له إذا توفرت فيه الشروط المطلوبة وإذا لم يقدم له حارس فيذكر اسم الحارس الذي يعينه كاتب المحكمة من تلقاء نفسه.

٨٩١ - تبقى مفاتيح الأقفال التي توضع عليها الاختام تحت يد كاتب محكمة المواد الجزئية إلى أن ترفع تلك الاختام وعلى الكاتب ذكر ذلك في المحضر.

٨٩٢ - إذا وجدت عند وضع الاختام وصية أو أوراق أخرى مختومة يثبت الكاتب شكها الخارجي وختمها والكتابة التي على ظاهرها إن وجدت ويوقع الأطراف على المظروف مع الحاضرين ويعين اليوم والساعة التي سيقوم فيها بتقديم الحرز إلى قاضي المواد الجزئية.

٨٩٣ - يقوم الكاتب بناء على طلب كل من له شأن أو طلب النيابة العمومية بالتفتيش على الوصية التي يحظر بوجودها فإن وجدت فعليه اتباع الاجراءات السابق بيانها.

٨٩٤ - الأحرار التي توجد مختومة يفتحها قاضي المواد الجزئية في اليوم والساعة المحددين في المحضر بدون حاجة إلى تكليف بالحضور ويثبت القاضي حالتها ويأمر بارسالها بالطرق الادارية الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تفتح التركة في دائرتها لا يداعها فيه.

٨٩٥ - إذا ظهر من الكتابة الموجودة على ظاهر الاحراز المختومة أو بأي دليل كتابي آخر أن هذه الاحراز مملوكة لغير أصحاب الشأن في التركة يأمر القاضي قبل فتحها باستدعائهم في ميعاد يحدده ليحضروا فتح الاحراز ويتولى القاضي فتحها في اليوم المحدد سواء حضروا أم لم يحضروا. وإذا كانت الاحراز لا تخص التركة يسلمها اليهم بدون أن يبين مشتملاتها أو يعيد ختمها حتى تسلم اليهم عند أول طلب.

٨٩٦ - إذا وجدت وصية مفتوحة يثبت الكاتب حالتها وعليه أن يراعى أحكام المادة ٨٩٤

٨٩٧ - إذا وجدت الأبواب مغلقة أو قامت عقبات عند وضع الاختام أو نشأت اشكالات قبل وضع الاختام أو بعده يفصل قاضي المواد الجزئية باعتباره قاضيا للأموار المستعجلة.

٨٩٨ - إذا وجد عند وضع الاختام أشياء يتعذر وضع الاختام عليها أو كانت لازمة لاستعمال الاشخاص المقيمين بالمنزل فعلى الكاتب أن يبين أوصافها في المحضر وتترك الأشياء بعد جردها في مكانها وتجعل في حراسة أحد الاشخاص المقيمين في المنزل.

وإذا لم توجد منقولات يحرز الكاتب محضر عدم وجود.

٨٩٩ — لا يجوز رفع الاختام قبل مضى ثلاثة أيام من وضعها ما لم يصدر قاضى الأمور الجزئية أمراً بخلاف ذلك لأسباب مستعجلة تبين فى الأمر :

٩٠٠ — جميع الأشخاص الذين يكون لهم الحق فى طلب وضع الاختام يجوز لهم طلب رفعها ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين طلبوا وضع الاختام عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ٨٨٧ .

٩٠١ — تقدم المعارضات فى وضع الاختام أما بتقرير بذلك على محضر وضع الاختام أو بعريضة ترفع الى قاضى المواد الجزئية :

ويجب أن تشمل صحيفة المعارضة على البيانات الآتية :

(أولاً) المحل المختار فى دائرة المحكمة التابع لها مكان وضع الاختام ما لم يكن المعارض مقيماً فيها (ثانياً) بيان محدد لسبب المعارضة .

٩٠٢ — ترفع الاختام بناء على أمر يصدر من قاضى المواد الجزئية على عريضة تقدم له من أحد المستحقين . ويدين الأمر اليوم والساعة التى ترفع فيها الاختام ويجب إعلان الأمر قبل الرفع بأربع وعشرين ساعة بمعرفة الطالب الى الزوج الذى على قيد الحياة والى الورثة والى منفذ الوصية ان وجد والى الموصى لهم بنصيب فى التركة أو ببعض أعيانها أو أموالها اذا كانوا معروفين ولهم محل توطن بالفطر المصرى . ويقوم هذا الاعلان مقام التنبيه بحضور رفع الاختام .

٩٠٣ — إذا كان أخذ الورثة عديم الأهلية فلا ترفع الاختام قبل أن يبين له وصى أو مشرف .

٩٠٤ — يكون محضر رفع الاختام مشتملاً على البيانات الآتية : (أولاً) التاريخ . (ثانياً) اسم الطالب وصناعته ومحل إقامته ومحل المختار . (ثالثاً) ذكر الأمر الصادر برفع الاختام . (رابعاً) ذكر التنبيه المنصوص عليه فى المادة ٩٠٢ . (خامساً) إثبات حضور الأطراف وأقوالهم . (سادساً) بيان حالة الاختام وما اذا كانت سليمة أو غير سليمة وفى حالة عدم سلامتها بيان التغييرات الطارئة عليها منع حفظ الحق فى رفع الأمر الى جهة الاختصاص بسبب التغييرات المذكورة .

٩٠٥ — إذا لم يقم نزاع بشأن تسلم الأشياء والأوراق الموضوع عليها الاختام فتسلم الى صاحب الشأن بدون بيان أوصافها .

٩٠٦ — إذا قام نزاع بشأن حقوق الارث أو بشأن استرداد بعض أو كل الأشياء والأوراق الموضوع عليها الاختام وأعان المنازع أو المسترد معارضته فى التسليم بدون بيان الأوصاف الى كاتب محكمة المواد الجزئية الذى قام بوضع الاختام فيأمر القاضى الذى قدمت له العريضة بطلب رفع الاختام بأن يعمل جرد .

٩٠٧ — لا يقبل قلم المحضرين إعلان المعارضة فى التسليم بدون بيان الأوصاف ما لم يكن مرفقاً به إيصال بإيداع الرسوم اللازمة لعمل محضر الجرد كما تقضى به لائحة الرسوم .

٩٠٨ — يتولى كاتب محكمة المواد الجزئية عمل الجرد بناء على طلب الأشخاص الذين لهم حق طلب رفع الاختام ويحرر المحضر بحضور من يوجب قانون البلد حضورهم .

٩٠٩ — يشتمل محضر الجرد فضلاً عن البيانات العامة بجميع المحاضر على البيانات الآتية :

(أولا) بيان أوصاف وقيم الأشياء مقدرة تقديرا دقيقا . (ثانيا) ذكر نوع الأشياء المصنوعة من المعادن الثمينة والمجوهرات ووزنها وعيارها . (ثالثا) بيان عدد القطع النقدية . (رابعا) وصف السندات التي للتركة والتي عليها والأسهم .

وتنمر الأوراق من أولها إلى آخرها ويؤشر عليها . وإذا وجدت دفاتر أو سجلات تجارية تثبت حالتها وتنمر كذلك صحائفها ويؤشر عليها ما لم يكن مؤشرا عليها من قبل . وإذا وجد بياض في الصفحات المكتوبة عملاً مخطوط مهشرة . وتسلم الأمتعة والأوراق إن وجدت إلى الشخص الذي يتفق عليه وفي حالة عدم الاتفاق تسلم إلى من يعينه قاضي المواد الجزئية بناء على طلب شفوي من الكاتب يثبت في المحضر .

٩١٠ - إذا اقتضى الأمر اتخاذ إجراءات أخرى لحفظ التركة فللقاضي المواد الجزئية أن يعين مديرا مؤقتا للتركة بناء على طلب كل من له شأن أو النيابة العمومية ويحدد القاضي مدى سلطة هذا المدير

الفصل الثالث - في قسمة التركة

٩١١ - في جميع الأحوال التي يشترط فيها قانون البلد أن تكون القسمة بواسطة القضاء يرفع الطالب الأمر إلى المحكمة التابع لها مكان افتتاح التركة وذلك بتكليف بالحضور يعلن إلى الورثة والدائنين المعارضين . وإذا وجد عديمو أهلية أو غائبون لهم مصالح متعارضة في القسمة يعين لكل منهم وصي أو مشرف خاص .

٩١٢ - تطبق في بيع المنقولات والعقارات أحكام المادة ٨٢٠

الفصل الرابع - في التركة المعلق قبولها على شرط الجرد

٩١٣ - إذا كان لوارث الأجنبي بمقتضى قانون البلد الواجب تطبيقه حق قبول الارث بشرط الجرد وجب عليه أن يعمل اقرارا بذلك في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي افتتحت التركة في دائرتها .

٩١٤ - لا يترتب أي أثر على الاقرار المنصوص عليه في المادة السابقة ما لم يسبقه أو يلحق به جرد أموال التركة في الميعاد الذي يحدده قانون البلد . وإذا بدى بعمل الجرد في الميعاد المذكور ولم يتم فلرئيس المحكمة أن يصدر أمرا على عريضة بامتداد الميعاد للأجال التي يراها لازمة لاتمام الجرد .

٩١٥ - في أثناء المدة التي يعمل فيها الجرد أو التي يقبل فيها الارث بشرط الجرد يعتبر الشخص المستحق للارث مديرا مؤقتا للتركة وله بهذه الصفة حق النيابة عن التركة وعليه الحضور في الدعاوى التي ترفع عليها . فإذا امتنع عن الحضور توكل المحكمة الدعوى بناء على طلب النيابة العمومية حتى يعين بفضل سعيها وصي للخصومة .

٩١٦ - إذا كان قانون البلد يجيز بيع منقولات التركة دون التوقف على قبول الارث بشرط الجرد فللوارث أن يطلب الاذن مباشرة هذا البيع إن كان في مصلحة التركة . ويمنع الاذن بأمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة بعد ابداء رأى النيابة العمومية كتابة .

وبين الأمر طريقة البيع وشروطه ويعين محل ايداع الثمن الناتج عن البيع إلى أن يقبل الوارث .

الفصل الخامس — في التنازل عن التركة

٩١٧ — اذا أجاز قانون البلد التنازل عن التركة تحصل التنازلات باقرارات في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها مكان افتتاح التركة وذلك بالشروط المبينة في القانون المذكور .
وتتظر هذه المحكمة في كافة الدعاوى الخاصة بالتنازلات .

الفصل السادس — في الأوصياء على التركة الشاغرة

٩١٨ — إذا توفي شخص ولم يكن ورثته حاضرين أو معروفين أو كان جميع الورثة الحاضرين أو المعروفين قد تنازلوا عن التركة فللمحكمة الابتدائية أن تعين وصيا للتركة الشاغرة بناء على طلب كل من له شأن أو النيابة العمومية . وعلى الوصي أن يثبت حالة التركة بمحضر جرد . ولا يمكنه أن يبيع المنقولات إلا بالأوضاع المبينة في هذا القانون لبيع الأشياء المحجوز عليها . وإذا عين غير مصلحة الأملاك وصيا على التركة وجب عليه أن يبلغ تلك المصلحة خبر تعيينه في عشرة أيام . وعلى المصلحة المذكورة أن تباشر في بلد المتوفى الأصلي التحريات اللازمة لمعرفة ما إذا كان هناك ورثة . فإذا لم يظهر أى وارث في خلال سنة من تاريخ التبليغ المشار إليه في الفقرة السابقة وجب على الوصي أن يسلم التركة باعتبارها تركة بلا وارث إلى مصلحة الأملاك .

الباب الحادى عشر — في الاجراءات أمام غرفة المشورة

٩١٩ — كل طلب يرفع إلى غرفة المشورة يقدم بعريضة تودع في قلم كتاب المحكمة المختصة مشفوعة بالمستندات اللازمة .

ويرسل قلم الكتاب في الأربع والعشرين ساعة من تاريخ الايداع العريضة والمستندات إلى رئيس المحكمة الذى يأمر بتبليغها للنياحة العمومية وينتدب قاضيا لعمل التقرير في اليوم الذى يحدده .

٩٢٠ — لا تقبل المعارضة في القرارات الصادرة من غرفة المشورة .

٩٢١ — يجوز الطعن بطريق الاستئناف في الأحكام الصادرة من غرفة المشورة . ويرفع الاستئناف أمام غرفة المشورة بمحكمة الاستئناف بعريضة تقدم إلى رئيس هذه المحكمة تودع في قلم الكتاب مشفوعة بجميع المستندات المؤيدة لها . وينظر في الاستئناف ويحكم فيه على وجه الاستعجال .

٩٢٢ — فضلا عن البيانات التى يجب ذكرها في جميع الأحكام يشتمل القرار الصادر من غرفة المشورة على نص أحكام قانون البلد الذى بنى عليها .

٩٢٣ — تودع القرارات في قلم الكتاب بمعرفة رئيس المحكمة في الأربع وعشرين ساعة من تاريخ التوقيع عليها .

- ٩٢٤ — تبدأ مواعيد الاستئناف من يوم إيداع الحكم فى قلم الكتاب .
- ٩٢٥ — للنيابة العمومية أن تستأنف كل حكم يصدر من غرفة المشورة بالطرق وفى المواعيد المبينة فى الفصل الثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .
- ويرفع استئناف النيابة العمومية بعريضة تقدم إلى رئيس محكمة الاستئناف وتعلن لصاحب الشأن فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب .
- ولصاحب الشأن عشرة أيام من تاريخ اعلانه لرفع استئناف فرعى بعريضة توجه لرئيس المحكمة وتودع فى قلم الكتاب .

المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٧

خاص بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية والمحلية والقروية

نحن فاروق الاول ملك مصر ،
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزراء الداخلية والمالية والصحة العمومية ؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هوآت

مادة ١ — الرسوم الآتية :

- (١) الرسوم المضافة الى عوائد الاملاك المبينة أو الرسوم المربوطة على هذه الاملاك .
- (٢) الرسوم المقررة على المحلات العمومية (المقاهى والمطاعم) والمحلات الصناعية والتجارية
- (٣) الرسوم المقررة على محلات بيع المشروبات الروحية .
- (٤) الرسوم المقررة على الأسواق بصفها محلات عمومية
- (٥) رسوم العربات والدراجات .
- (٦) رسوم الملاهى .
- (٧) الرسوم المقررة على قوارب الصيد .
- (٨) عوائد الرصيف .
- (٩) الرسوم المقررة على محالجات الاقطان .

وكذلك جميع الرسوم البلدية الاخرى المعمول بها فى المدن والقرى فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ أو التى ستقرر بعد هذا التاريخ وفقا للقوانين واللوائح المنظمة للمجالس البلدية أو المحلية أو القروية تحصل من جميع السكان على السواء بغير حاجة الى أى تعهد بدفعها .

مادة ٢ — يكون فرض الرسوم المبينة بالمادة السابقة وتعديلها والغاءها وفقا للأوضاع المبينة فى القوانين واللوائح المذكورة .

مادة ٣ — على وزراء الداخلية والمالية والصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ويعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان في أول اجتماع له .

صدر بإسراى المنتزه في ٦ شعبان سنة ١٣٥٦ (١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير الصحة العمومية

عبد الفتاح الطويل .

تقرير لجنة الحقانية

بمجلس النواب

عن المراسيم بقوانين التي صدرت بعد قض دور الانعقاد الثاني للهيئة النيابية السادسة أحال المجلس على لجنة الحقانية بجلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ المراسيم بقوانين الآتية :

١ — مرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول

٢ — مرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ خاص بالتشريع الذي تطبقه المحاكم المختلطة

٣ — مرسوم بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية

٤ — مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية

٥ — مرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ خاص بالاجراءات التي تتخذ وفقاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات

٦ — مرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٧ بتعديل الباب الرابع من الكتاب الأول (المواد من ٦٨ إلى ٧٦) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المختلطة

٧ — مرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ خاص بالاجراءات في مواد الأحوال الشخصية وقد عقدت اللجنة لبحث هذه المراسيم بقوانين أربع جلسات في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ حضرها معالي وزير الحقانية ، كما حضر إحداها حضرة وكيل وزارة الحقانية . وأطلعت اللجنة على المذكرات التفسيرية المرافقة لها . فتبين أن الشرائط المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور متوافرة في هذه المراسيم بقوانين : وأن صدورهما اقتضته ضرورة لا تتحمل التأخير لوجوب

العمل بهذه المراسيم بقوانين ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ تنفيذاً للاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات ولائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة وما يترتب عليهما

ولاحظت اللجنة أثناء بحث المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالاجراءات في مواد الأحوال الشخصية أن كلمة « وصى » استعملت في بعض المواضع « للوصى أو القيم » وكلمتي « مشرف أو قيم » استعملتا كذلك في مواضع مختلفة . كل منهما محل الأخرى . فطلبت اللجنة إيضاحاً عن ذلك فأدلى معالي الوزير بما يأتي :

« إن كلمة « وصى » تستعمل في قوانين البلاد الأجنبية في الأحوال التي يكون فيها الشخص منوعاً عن التصرف منعا مطلقاً . فتطلق على من يشرف على شؤون القاصر أو المحجور عليه حجراً تاماً . ويعبر عنها بالفرنسية بكلمة tuteur

أما ناقص الأهلية كالمأذون له بالتجارة والموضوع تحت الاختبار وغيرهما من الأحوال المماثلة فيختار له في تلك البلاد من يكمل أهليته ، ويسمى هذا المكمل في بعض البلاد curateur (قيم) وفي بعضها الآخر Conseil judiciaire (مشرف) . وقد عبر المرسوم عن ذلك بكلمتي « مشرف أو قيم » وقد روعي في وضع هذا المرسوم ألا يتعد كثيراً عن استخدام المصطلحات الأجنبية في هذا الشأن نظراً لأن قوانين الأحوال الشخصية الأجنبية هي التي ستطبقها المحاكم المختلطة بالنسبة للأجانب الذين لم تحتفظ دولهم بقضاها القنصلي في مصر »

لهذا لم تر اللجنة محلاً لتغيير المصطلحات الواردة في بعض مواد هذا المرسوم اكتفاءً بأثبات هذا الإيضاح .

ولاحظت اللجنة وقوع بعض أخطاء مطبعية بسيطة في بعض هذه المراسيم كما نشرت بالوقائع المصرية ووعده معالي وزير الحقانية بالعمل على تصحيح هذه الأخطاء المطبعية واكتفت اللجنة بذلك وليس للجنة اعتراض على هذه المراسيم بقوانين وتشير على المجلس بالموافقة على ذلك

رئيس اللجنة

عن سكرتير اللجنة

علي حسين

السيد سليم

ملحوظة - المراسيم بقوانين رقم ٨٨ الى رقم ٩٥ صادق عليها مجلس النواب بتاريخ

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ومجلس الشيوخ بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

فهرست

ص	ص	(١) القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (قانون العقوبات)
٤٤	١ إلى ٤٤	ومذكرته الايضاحية وتقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب
٧٥	٢٥ »	(٢) مناقشات مجلس النواب بصدد المشروع
٨١	٧٥ »	(٣) تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ عن المشروع
٩٨	٨١ »	(٤) مناقشات مجلس الشيوخ عن المشروع
٩٩		(٥) نص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ (تحقيق الجبايات المختلط)
١٠٠	١١٦ إلى	(٦) مذكرة وزارة الحقانية عن المشروع
١٢٥	١١٦ »	(٧) تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب عنه
١٢٧	١٢٥ »	(٨) » » » » الشيوخ
١٢٨		(٩) مرسوم بقانون رقم ٨٨ سنة ١٩٣٧ (عن توسيع اختصاص المحاكم المختلطة)
١٢٩		(١٠) » » » » ٨٩ (بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة)
١٣٣		(١١) » » » » ٩٠ (بتعديل لائحة المحاكم الاهلية)
١٣٦		(١٢) » » » » ٩١ (باختصاص محاكم الاحوال الشخصية المصرية)
١٣٨		(١٣) » » » » ٩٢ (بالاجراءات التى تتخذ وفقا للبادءة ٢٩٢ عقوبات)
		(١٤) » » » » ٩٣ (بتعديل الباب الرابع من الكتاب الاول من قانون
١٣٩		المرافعات المختلط
١٤١		(١٥) » » » » ٩٤
١٥٥		(١٦) » » » » ٩٥ (برسوم المجالس البلدية والمحلية والقروية)
		ملحوظة — (وبذيلها فى الهوامش مذكرة وزارة الحقانية الايضاحية)
١٥٦		(١٧) تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب عن هذه المراسيم بقوانين

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة لأهلها

السنة الثامنة عشرة

نوفمبر سنة ١٩٣٧

العدد الثالث

انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، قيل : كيف أنصره ظالماً ، قال تهجره وتردّه عن الظلم ، فان ذلك نصره
(حديث شريف رواه البخاري)

Nul possede d'autre-droit que celui de toujours faire son devoir.

(Comte, Auguste)

جميع النخبات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بإدارتها ترسل بعنوان « إدارة مجلة المحاماة وتحريرها »
بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوي سابقا)

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشر في هذا العدد الأحكام الآتية :

- عدد
- ٥ أحكام صادرة من محكمة النقض والأبرام الجنائية في شهر يونيه سنة ١٩٣٧
- ٨ » » » استئناف مصر الأهلية
- ٧ » » المحاكم الكلية
- ٥ أحكام صادرة من القضاء المستعجل
- ٦ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
- ٢٠ حكماً صادراً من محكمة استئناف اسكندرية
- كما ختمنا البحث ببحث شيق عن آثار زيادة العشر في البيوع الجبرية للاستاذ الجارم
- القاضي الأهلى

لجنة التحرير

محمد يوسف — رافع اسكندر

المحكمة

شهر نوفمبر

سنة ١٩٣٧

قضية محكمة النقض لإبراهيم الجبائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة زكي برزي بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد كامل الرشيدى بك
واحمد مختار بك مستشارين وحضرة محمد جلال صادق بك رئيس نيابة الاستئناف)

بلاغاً كاذباً مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي
الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اعتبر الواقعة
المنسوبة للطاعن قذفاً في حق موظف عمومي مع
ان الواجب اعتبارها بلاغاً منطبقاً على المادة ٢٦٣
عقوبات إذا كان البلاغ صحيحاً أو على المادة
٢٦٤ عقوبات ان كان كاذباً ولا يتعارض ذلك مع
كون البلاغ حصل بطريقة علنية .

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم هي انه
أثناء مرور مهندس الزراعة ابراهيم افندى الجزار
وبصحبه معاونه شديد افندى محمود ذكري وشيخ
الحفراء عبد السلام محمود مقلد وشيخ البلدة عثمان
رشوان سعيد تقدم الطاعن وأخبر أولهم انه توجد
زراعة برسيم بجوار زراعة قطن مملوكين لابراهيم
مشرف وان زراعة البرسيم مرو حديثاً وبها كآفة

١١٤

١٤ يوتيه سنة ١٩٣٧

قذف - إسناد أمر معين - بصفة علنية - معاقبة عليه إذا صح .

عجزه عن الإثبات . اعتباره بلاغاً كاذباً - غير لازم

المبدأ القانوني

إذا أسند المتهم للجنى عليه علناً أمراً معيناً
يوجب إذا صح معاقبته مع علم المتهم بذلك
وعجزه عن إثبات حقيقة ما أسنده إلى الجنى عليه
بصفته (موظفاً عمومياً عمدة) فتكون أركان
جريمة القذف متوفرة جميعها . ولا يعفيه من
العقاب في هذه الحالة أن ما وقع منه كان على سبيل
التبليغ متى أثبت الحكم أنه كان سبب النية فيما فعل
وأنه قصد التشهير بالجنى عليه فلا يستفيد من
حكم المادة ٢٦٣ عقوبات وبدهى أن كل ذلك
لا يمنع أيضاً من اعتبار ما حصل من المتهم

بزراعة القطن ديدان لم يبلغ عنها العمدة (المجنى عليه) لانه أخذ رشوة قدرها خمسون قرشا من ابراهيم مشرف وكرر الطاعن هذا القول وأكده فانتقل المهندس وتبين له صحة أقوال الطاعن فيما يختص برى البرسيم ووجود الديدان وان كان الغيطان غير متجاورين ، ثم أخذ شيخ الخفراء الطاعن الى محل العمدة لمحاسبته على ما بدر منه في حقه حيث كان هناك معاون الادارة احمد افندي القداح فكرر الطاعن أقواله أمام الجميع بصوت مرتفع وزعم ان دفع المبلغ حصل أمام خاله عثمان رشوان سعيد فقدم العمدة بلاغا للمعاون لتحقيق ما عراه اليه الطاعن .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان أثبت تفوه الطاعن بالعبارات السابق يانها علنا ونسبته للعمدة أخذ الرشوة وبعد ان أثبت كذب هذه الواقعة (واقعة الرشوة) بأدلة تؤدي إلى ما استخلصه منها — عرض إلى دفاع الطاعن فقال — « انه » وان جاز القول بان هذه الوقائع تعتبر تبليغا كاذبا إلا انه لا شيء في القانون يمنع من اعتبارها قذفا أيضا إذ البلاغ الكاذب نوع من أنواع القذف لا تشترط فيه العلانية فاذا توافرت أركانه وزاد عليها ركن العلانية جاز اعتبار الحادث قذفا وبلاغا كاذبا معا وتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ثم أضاف الحكم إلى ذلك ان النيابة اقتصرت على توجيه تهمة القذف وقد توافرت أركانها من حيث العلانية واسناد واقعة معينة ان صححت لا وجبت عقاب من أسندت اليه وهي تهمة الرشوة فلا يكون ثمة محل لبحث تهمة البلاغ الكاذب التي تضمنتها الوقائع السابقة . وقد اخذ الحكم الاستثنائي المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي وأضاف عليها « ان سوء نية المتهم (الطاعن) وقصده التشهير بالمجنى عليه ثابتان من التحقيق ومن قيام الضغينة في نفسه اذ هو معترف بالبوليس بان

يلنه وبين العمدة المجنى عليه نزاع رسمي .
« وحيث انه يبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه اذ أدان الطاعن على اساس انه قذف علنا في حق المجنى عليه قد اصاب الحقيقة لأن اركان جريمة القذف قد توفرت جميعها حيث اسند الطاعن للمجنى عليه علنا امرامعينا يوجب اذا صح معاقبته مع علم الطاعن بذلك وعجزه عن اثبات حقيقة ما اسنده الى المجنى عليه بصفته عمده — ولا يعفيه من العقاب في هذه الحالة ان ما وقع منه كان على سبيل التبليغ لأن الحكم أثبت انه كان سيء النية فيما فعل وانه قصد التشهير بالمجنى عليه فلا يستفيد اذا من حكم المادة ٢٦٣ عقوبات التي تنص على ان لا يحكم بهذا العقاب (أي عقاب القذف) على من اخبر بالصدق وعدم سوء القصد للحكام القضائيين او الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . وبد هي ان كل ذلك لا يمنع ايضا من اعتبار ما حصل من الطاعن بلاغا كاذبا مع سوء القصد متى توفرت أركانه .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني هو ان الحكم الابتدائي اعتبر الواقعة فعلا واحدا مكونا لجرائم متعددة وطبق المادة ٣٢ وعاقب الطاعن على الجريمة التي عقوبتها اشد وهي القذف ويقول الطاعن ان ذلك خطأ في تطبيق القانون لأن الواقعة لم تكون جرائم متعددة وانما كونت جريمة واحدة سواء أكانت قذفا ام بلاغا كاذبا .

« وحيث ان الواقع في الدعوى الحالية هو ان المحكمة لم تعرض الى المادة ٣٢ عقوبات الامن قبيل البحث النظري ولكنها في الحقيقة قصرت ادانة الطاعن على واقعة القذف المرفوعة لها ولم تطبق المادة ٣٢ عقوبات .

(طعن عبد الحميد ابراهيم احمد ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ١٤٦٧ ستنق ٧)

١١٥

١٦ يونيه سنة ١٩٣٧

استئناف - من متهم - عن حكم صادر ضده، برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي . ميعاده - من تاريخ صدوره

المبدأ القانوني

تنص المادة ١٧٧ تحقيق جنايات على أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابياً فلا يبتدىء، فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة . وإذا كان الحكم المستأنف صادراً في معارضة مرفوعة من المتهم فهو حكم غير قابل للمعارضة وإن كان صدر غيابياً ويبتدىء إذا ميعاد الاستئناف من يوم صدوره . ولا محل للقول بأن ميعاد استئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه لصدوره غيابياً لأن حكم القانون صريح في هذه الحالة بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من التاريخ الذي لا تكون المعارضة فيه مقبولة .

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتلخص في ان المحكمة الاستئنافية أخطأت فيما ذهبت اليه من وجوب إعلان الحكم الغيابي الصادر في المعارضة إذ قضاء محكمة النقض قد استقر على أن ميعاد الطعن بطريق الاستئناف أو بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر في المعارضة يبتدىء من تاريخ صدور هذا الحكم لا من تاريخ إعلانه سواء أكان الحكم صادراً باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان المتهم قد غاب من أول جلسة أم كان الحكم صادراً بالتأييد في حالة حضور المتهم بجلسة المعارضة وغيابه بعد ذلك في الجلسة التي صدر فيها الحكم - وتقول

الطاعة أن محكمة ثاني درجة إذ قضت بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم شكلاً تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . « وحيث ان الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة الجزئية حكمت على المطعون ضده غيابياً بالحبس شهرين مع الشغل فعارض وحكم في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ بتأييد الحكم الغيابي . فاستأنف الطاعن الحكم المذكور في ٩ مارس سنة ١٩٣٧ وطلبت النيابة العمومية الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني فلم تجب المحكمة هذا الطلب وقضت بقبول الاستئناف شكلاً قائلة أن الحكم الصادر في المعارضة لم يكن في مواجهة المحكوم عليه فيعتبر كأنه غيابي فلا يسرى ميعاد الاستئناف الا من تاريخ أعلانه والمتهم لم يعلن به فيبقى باب الاستئناف مفتوحاً ،

« وحيث ان المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أن ميعاد الاستئناف يبتدىء من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيابياً فلا يبتدىء، فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة وإذا كان الحكم المستأنف صادراً في معارضة مرفوعة من المتهم فهو حكم غير قابل للمعارضة وان كان صدر غيابياً ويبتدىء إذا ميعاد الاستئناف من يوم صدوره ولا محل للقول بأن ميعاد استئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه لصدوره غيابياً لأن حكم القانون صريح في هذه الحالة بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من التاريخ الذي لا تكون المعارضة فيه مقبولة . وهذا التاريخ في الدعوى الحالية هو التاريخ الذي صدر فيه الحكم المستأنف برفض المعارضة وتأيد الحكم فلا ضرورة أذن لإعلان الحكم كي يبدأ ميعاد الاستئناف .

« وحيث أن الحكم المستأنف صدر في ١٦

فبراير سنة ١٩٣٧ ولم يرفع الاستئناف عنه الا في ٩ مارس سنة ١٩٣٧ فيكون الاستئناف رفع بعد الميعاد القانوني ولذلك يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الاستئناف شكلاً قد اخطأ في تطبيق القانون فيتمين نقضه وتطبيق القانون والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً .

(طعن النيابة ضد مصطفى جابر محمود رقم ١٤٧٢ سنة ٧ ق)

١١٦

١٤ يونيو سنة ١٩٣٧

اختلاس - وكيل شركة - تمصيله مبالغ من عملاء . عدم توريدها . طلبه المقاصة مع تأمين مدفوع منه وغير مستحق الوفاء . عجزه عن الرد مع مطالبته باعتبار ذلك .

المبدأ القانوني

إذا حصل المتهم بصفته وكيلاً عن شركة ما مبلغاً من عملائها واستولى عليه لنفسه وعجز عن الوفاء به بعد المطالبة فان هذا يعتبر كافياً لتحقيق جريمة التبديد وليس له أن يتمسك بالمقاصة فيه مع التأمين المودع منه لدى الشركة ، اذ لم يكن مستحق الوفاء . فاذا هو لم يرد المبلغ المتحصل بعد مطالبته به وجب اعتباره مختلساً لما حصله وحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات .

المحكم

« حيث أن مبنى الطعن أن لاجريمة فيما نسب للطاعن إذا أن ما حصل منه لا يخرج عن كونه نزاعاً مدنياً وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الشركة التي وقفته عن العمل بدون مبرر وتسلم مندوبها ما بعدته بعد خصم ما يستحقه من تأمين وعمولة وغيرها واعطاء مخالصة بذلك واثبتتها المحقق في محضره ، وجاء بعد ذلك وكيل الشركة والرئيس

المباشر للطاعن واعاد عمل الحساب بحضور شاهدين واتضح صحته ، إلا أن وكيل الشركة أدعى بغير حق أن التأمين لا يرد إلا بعد مضي ثلاث سنوات حسب شروط عقد الاستخدام مع أن الواقع هو أن الشركة لا تفعل ذلك إلا إذا كان المستخدم مديناً لها .

« وحيث أن الواقعة الثابتة بالحكم الابتدائي الذي نأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هي أن الطاعن وهو عامل لدى شركة ما كينات سنجر ومكاف بتحصيل مال الشركة لدى الغير حصل فعلاً على مبلغ ١٤ جنيتها من عملاء الشركة على ذمة توريدها فآخذه لنفسه وامتنع عن توريده مع مطالبته بذلك مراراً « وحيث أن هذا الذي أثبتته الحكم المطعون فيه من حصول الطاعن على مبلغ ١٤ جنيتها من عملاء الشركة بصفته وكيلاً عنها واستيلائه عليه لنفسه وعجزه عن الوفاء بعد المطالبة كاف لتحقيق جريمة التبديد ، أما ما يدفع به الطاعن من أنه حصل على مخالصة من وكيل الشركة بقويسنا فقد نفاه الحكم لأسباب موضوعية لا يحصل لاثارتها أمام محكمة النقض ، وأما ما يدفع به من أن له تأميناً مودعاً لدى الشركة وأن ما حصل عليه من مالها لدى الغير يوازي التأمين الذي سبق أن أودعه فقد رد الحكم المطعون فيه بما يفيد عدم الأخذ به . لما ثبت للحكمة من أن هذا التأمين لا يرد إلا بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ فصل المستخدم حتى يصفى الحساب بين الطرفين ويتضح خلوط طرف المستخدم وذلك طبقاً لشروط عقد الاستخدام .

« ومن حيث أنه مادام التأمين المودع من الطاعن لدى الشركة لم يكن مستحق الوفاء فليس له أن يتمسك بالمقاصة فيه ويجب عليه رد كل ما يحصله من مال الشركة لدى الغير بصفته وكيلاً عنها فاذا هو لم يرده بعد مطالبته به وجب اعتباره

مختلصا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٢٩٦ عقوبات ويكون الحكم المطعون فيه إذ أدانته على هذا الأساس قد أصاب الحقيقة ويكون الطعن متعين الرفض .

(طعن ظه سيد أحمد ضد النيابة رقم ١٤٨٠ سنة ٧ ق)

١١٧

٢١ يونيو سنة ١٩٣٧

١ - حكم - عدم ختمه في الميعاد - غير كاف للبطلان . اعطاء مهلة للطاعن . لتقديم الاسباب

٢ - سبق الاصرار - ظرفه - سلطة محكمة الموضوع بالنقض فيه ، رقابة محكمة النقض . قاصرة على خروج الحكم على حكم القانون . أو استنتاجه من وقائع نائية عنه عقلا

٣ - نية القتل - سبق الاصرار ، منفصلان عن بعضهما . اتفاق على القتل . لا تؤدي الى توفره . تقديره .

٤ - تقرير الطعن - عدم تقديمه في الميعاد . وحدة الموضوع وعدم التجزئة بالنسبة لطاعن آخر . استفادته منه

المبادئ القانونية

(١) استقر قضاء محكمة النقض والابرار على أن عدم ختم الحكم في الميعاد لا يكفي وحده لبطلان الحكم وعلى أن للطاعن في هذه الحالة - إذا تمسك بهذا الوجه في الميعاد القانوني - الحق في طلب مهلة لتقديم ما عسى أن يكون لديه من الاسباب

(٢) أن ظرف سبق الاصرار وإن كان من الأمور الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع إلا أن لمحكمة النقض حق مراقبته إذا خرج في حكمه عما يقتضيه سبق الاصرار قانونا أو إذا استنتجه من وقائع لا تؤدي عقلا إلى ما استنتجه منها .

(٣) ان نية القتل وظرف سبق الاصرار

هما أمران منفصلان ولا يستلزم توفر نية القتل أن يكون سبق الاضرار عليه متوفرا أيضا والاتفاق على القتل بين المتهمين لا تؤدي بطبيعتها الى توفر سبق الاصرار

وسبق الاصرار يستلزم بطبيعتها أن يكون الجاني قد فكر في القتل ورتب ما عزم عليه وتدير عواقبه وهو هاديء البال فاذالم يتيسر له التدبير والتفكير وارتكب الجريمة وهو تحت تأثير عامل الغضب والهياج فلا يكون سبق الاصرار متوافرا

فاذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم تدليلا على توفر ظرف سبق الاصرار هي أن نية القتل والاصرار عليه متوافران لدى المتهمين فانه قبل قيام الاول من المسكان الذي كان به المتهم الثاني - الطاعن - على مقربة من محل الحادثة كانا قد عقدا النية على قتل المجنى عليه وقام المتهم الاول بحمل بندقيته لهذا الغرض حتى اذا استدريج المجنى عليه للحضور بحجة مقابلة المتهم الثاني تخلف عنه واطلق عليه المقتدوفين النارين قاصدا قتله . فلا يمكن القول بتوفر ركن سبق الاصرار لأن عامل الهدوء والتدبير في العواقب غير متوافر

(٤) إذا لم يقدم أحد الطاعنين تقريرا بأسباب طعنه في الميعاد مما يدعو الى اعتبار طعنه غير مقبول شكلا الا أنه نظرا لوحدة الموضوع وعدم قابليته للتجزئة يستفيد هذا من نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثاني

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن

المقدمة من الطاعن المذكور ان الحكم المطعون فيه لم يختم في الميعاد القانوني ولذلك يتعين نقضه .
« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان عدم ختم الحكم في الميعاد لا يكفي وحده لبطلان الحكم وعلى ان للطاعن في هذه الحالة (إذا تمسك بهذا الوجه في الميعاد القانوني) الحق في طلب مهلة لتقديم ماعسى ان يكون لديه من الاسباب وقد طلب فعلا هذه المهلة ومنحتها له المحكمة وقدم الاسباب التي يرتكن عليها في طلب نقض الحكم ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .
« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في ان محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون اذ اعتبرت ان القتل حصل بسبق الاصرار مع ان الواقعة الثابتة في الحكم لا تؤدي الى توفر سبق الاصرار .

« وحيث ان ظرف سبق الاصرار وان كان من الامور الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع إلا ان لمحكمة النقض حق مراقبته إذا خرج في حكمه عما يقتضيه تعريف سبق الاصرار قانونا أو إذا استنتجه من وقائع لا تؤدي عقلا إلى ما استنتجه منها .

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم هي ان الشيخ أحمد عبد العال والشيخ عبد المؤمن عبد الناصر وآخرين من بانوب من مزارعي هذا الأخير حصلوا على إذن برى أطيانهم لمدة أربع وعشرين ساعة تبدأ من الساعة السابعة من صباح يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٣٦ الى الساعة السابعة من صباح اليوم التالي وكان من أثر ذلك ان نبه الشيخ عبد المؤمن عبد الناصر على مزارعيه ومن بينهم المجنى عليه خشابي عبد الرحمن بان لا يمكنوا أحدا من الناس من أخذ شيء من المياه المرخص بها لهم حتى يتم ري زراعته (أي زراعة الشيخ عبد المؤمن)

ومستأجره ، وفي صباح ٢٧ مايو سنة ١٩٣٦ وهو يوم الحادثة حول الساعة الثامنة صباحا قام خشابي عبد الرحمن المجنى عليه ومعه جاد سليم حسين للبرور على المجري التي بها مياه الري المرخص بها فقابلهما الطاعن عبد الغني محمد ناصر ولما كان هذا الأخير يعلم ان شريكه في الزراعة فتحا سدا بالمجري للوصول المياه الى زراعتهما طلب من المجنى عليه ومن معه بانهما اذا وجدا المياه أطلقت على زراعة القطن التي له فلا يقومان بمنعها فأجاباه بالايجاب ولكنهما لما وصلا الى محل زراعة الطاعن وشريكه وجدا المياه منطلقة بها فعمدا الى سد الفتحة واتفقا في هذا الوقت أن مر الطاعنان الأول والثالث وكلاهما في خدمة الطاعن الثاني ورأيا أن المياه سدت عن زراعة مخدومهما فعادا اليه وأخبراه بذلك فكبر عليه الأمر لا خلاف المجنى عليه وزميله ما وعداه به في الصباح من ترك المياه تروى أرضه وعول على التخلص من المجنى عليه الذي يعرف انه يستهين به ويقف حجر عثرة في طريقه واتفق مع الطاعن الأول على ان يكون وسيلة للوصول الى قصده الاجرامي فأرسل الطاعن الثالث لاستدعاء المجنى عليه لمقابلته ولكنه بلغ من حقه انه لم ينظر عودة رسوله الطاعن الثالث بل أرسل على الأثر الطاعن الأول يحمل سلاحا لتنفيذ ما قصده من قتل المجنى عليه فذهب الطاعن الأول المذكور وطلب الى المجنى عليه الحضور لمقابلة مخدومه فأجاباه لطلبه وفيما هو سائر معه إذ تخلف الطاعن الأول قليلا وأطلق على المجنى عليه مقدوفين ناريتين من البندقية التي كان يحملها والتي عهد بها اليه الطاعن الثاني قبل ذلك للحراسة قاصدا قتله فأصابه وقتله لوقته وكان الطاعن الثاني على مقربة منه وسمع صوت العيارين ولاذ الاثنان بالهرب .

الحال بأن اتفق وهو تحت هذا التأثير مع الطاعن الأول على القتل وقام هذا لفوره ونفذ ما اتفقا عليه على مقربة من الطاعن الثاني ومسموحه فلا يمكن القول بتوفر ركن سبق الاصرار لأن عامل هدوء البال والتدبر في العواقب غير متوافر وهو ما أثبتته الحكم نفسه .

« وحيث انه لما تقدم تكون المحكمة إذ استنتجت سبق الاصرار من الوقائع الثابتة في الحكم قد أخطأت في هذا الاستنتاج لأن الوقائع لا تؤدي اليه عقلا ولذلك تكون الواقعة الثابتة في الحكم هي اتفاق الطاعن الثاني مع الأول على قتل المجنى عليه عمدا بدون سبق اصرار فيتعين نقض الحكم وتطبيق المواد ١٩٨ فقرة أولى و ٤٠ و ٤١ عقوبات .

« وحيث ان الوجه الثالث من أوجه الطعن يتحصل في أن الوقائع الثابتة بالحكم (مع التسليم بها جدلا) لا تؤدي الى ثبوت اشتراك الطاعن الثاني في جريمة القتل .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين الأدلة التي استند اليها في ادانة الطاعن الثاني على أساس انه اشترك مع الطاعن الأول بطريق الاتفاق والتحريض وهي تؤدي عقلا الى ما استخلصه منها الحكم من توفر الاشتراك خلافا لما يدعيه الطاعن فذكر الحكم ضمن ما ذكره أن الطاعن الثاني سمح للطاعن الأول بأن يفارقه حاملا سلاحه وقد كان الوقت نهارا لا حاجة فيه لحمل سلاح محشو بالمقذوفات ولم يكن فريز الذي كان أرسله لاستدعاء المجنى عليه قد عاد بعد حتى يمكن ان يقال ان المجنى عليه تأخر عن الحضور فأرسل هذا أى الطاعن الأول يستعجله وانه ليس أدل على تلك النية أى نية القتل من ان الطاعن لما ذهب لاستدعاء المجنى عليه لم تبد منه أية إشارة

« ومن حيث ان محكمة الموضوع دلت على توفر ظرف سبق الاصرار على القتل بان قالت (ان نية القتل والاصرار عليه متوافران لدى المتهمين فانه قبل قيام الأول من المكان الذي كان به المتهم الثاني — الطاعن — على مقربة من محل الحادثة كنانا قد عقدوا النية على قتل المجنى عليه وقام المتهم الأول بحمل بندقيته لهذا الغرض حتى اذا استدرج المجنى عليه للحضور بحجة مقابلة المتهم الثاني تخلف عنه واطلق عليه المقذوفين الناريين قاصدا قتله) .

« ومن حيث انه يبين من عبارة الحكم هذه ان المحكمة خلطت بين نية القتل وسبق الاصرار عليه ودلت عليها بواقعة واحدة وهي اتفاق الطاعن الثاني مع الأول على قتل المجنى عليه مع ان نية القتل وظرف سبق الاصرار هما امران متفصلان ولا يستلزم توفر نية القتل ان يكون سبق الاصرار عليه متوفرا ايضا ، واما الواقعة التي استندت اليها المحكمة في توفر سبق الاصرار وهي الاتفاق على القتل فلا تؤدي بطبيعتها الى توفر سبق الاصرار لان هذا الاتفاق كما جاء بالحكم نفسه حصل في الحال بعد تهيج الطاعن بسبب عليه بسد المياه عن أرضه وقد تمت الجناية فعلا بعد هذا الاتفاق مباشرة وفي الحال .

« وحيث ان سبق الاصرار يستلزم بطبيعته ان يكون الجاني قد فكر في القتل ورتب ماعزم عليه وتدبر عواقبه وهو هادى البال فاذا لم يتيسر له التدبر والتفكير وارتكب الجريمة وهو تحت تأثير عامل الغضب والهياج فلا يكون سبق الاصرار متوافرا .

« وحيث ان الواقعة الثابتة في الحكم كما تقدم يانها تلخص في أن الطاعن الثاني عندما علم بخلف المجنى عليه وعده وسده المياه عن أرضه تهيج وكبر عليه الامر فعول على قتل المجنى عليه ونفذ ذلك في

يمكن ان تحمل على المقاومة أو المعارضة في اجابة طلب المتهم الأول بالذهاب معه فقد أجاب بالتردد وسار معه مطمئنا ولكن هذا تنفيذا لما دبره مع المتهم الثاني تخلف عنه وأطلق عليه المقذوفين اللذين أوديا بحياته ثم أضاف الحكم الى ذلك انه ليس هناك أية مصلحة للمتهم الأول أصلا في قتل المجنى عليه ولا في رى القطن لأن القطن الذى أريد ربه كان لاثنين من مزارعى الطاعن الثانى وهو الذى يعنيه أمرهما حتى انه عند مقابله للمجنى عليه وزميله فى الصباح طلب اليهما ان لا تمنع المياه عنهما وانه وان وجدت حزازات فى النفوس فهى بين المتهم الثانى والمجنى عليه لا شأن للأول بها والمتهم الأول (القاتل) أجير عند الثانى (الطاعن) يأتمر بأمره فلم يرد الأخير القتل ويندبه اليه لما خطا خطوة نحو القتل — وقد استند الحكم فى توفر اشتراك الطاعن الثانى الى أدلة أخرى كثيرة عددها وكماها يؤدى الى ما استخلصه منها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه لا أساس له .

« وحيث ان الطاعن الأول لم يقدم تقريرا بأسباب طعنه فطعنه غير مقبول شكلا إلا انه نظرا لوحدة الموضوع وعدم قابليته للتجزئة يستفيد من نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثانى من جهة عدم توفر سبق الاصرار إذ يجب اعتبار ما وقع منه قتلا عمدا بدون سبق اصرار منطبقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى عقوبات خلافا لما ذهب اليه الحكم من تطبيق المادة ١٩٤ عقوبات .

« وحيث انه لما تقدم وبعد الاطلاع على المواد ١٩٨ فقرة أولى عقوبات بالنسبة للأول و ١/١٩٨ و ٤٠ و ٤١ عقوبات للثانى يجب النزول بالعقوبة المقررة بها ومعاقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة بها ورفض

الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن عثمان حنيفه عثمان وآخرين ضد النيابة رقم ١٣١١ سنة ٧ ق)

١١٨

٢١ يونيو سنة ١٩٣٧

طعن بطريق النقض استقلالا، فى حكم قاصر على صحة تفتيش منزل - عدم قبوله

المبدأ القانونى

الطعن فى الأحكام بطريق النقض غير جائز إلا فى أحكام آخر درجة التى تفصل نهائيا فى الموضوع أو التى تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن ولا يستثنى من ذلك الامانصة عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيقا لجنايات التى وضعت بمقتضى القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ والتى أجازت الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار الحكم فى الموضوع . وهذا الاستثناء يؤيد القاعدة الأصلية المتقدمة ببيانها والتى جرى عليها قضاء محكمة النقض بصفة مستمرة . فلا يجوز استقلالا الطعن بطريق النقض فى حكم اقتصر على الفصل بصحة تفتيش منزل الطاعن ولم يفصل فى الموضوع فهو اذا لم ينه الخصومة

المحكم

« حيث ان الطعن فى الأحكام بطريق النقض لا يجوز طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الا فى أحكام آخر درجة التى تفصل نهائيا فى الموضوع او التى تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن ولا يستثنى من ذلك الامانصة عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ المذكورة التى وضعت بمقتضى القانون

نمرة ٦٨ سنة ١٩٣١ التي اجازت الطعن بطريق
النقض في احكام آخر درجة الصادرة في مسائل
الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية بدون
انتظار الحكم في الموضوع وهذا الاستثناء يؤيد
القاعدة الاصلية المتقدمة يانها والتي جرى عليها
قضاء محكمة النقض بصفة مستمرة.

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اقتصر على
الفصل بصحة تفتيش منزل الطاعن ولم يفصل
في الموضوع فهو اذا لم ينف الخصومة فيكون
الطعن فيه بطريق النقض استقلالاً لا غير جائز قانوناً .
« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم جواز
الطعن مع مصادرة الكفاله .
(طن جميل منصور عبدالعزير عند النيا بقرقم ١٣١٨ سنة ٧ق)

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

١١٩

٢٥ مايو سنة ١٩٣٧

اثبات بالبينة بناء على أوراق ومستندات صادرة من أحد الطرفين
للاخر بعد التخالص . اعتبارها بمبدأ ثبوت بالكتابة - جوازه

المبدأ القانوني

رفع أخ ضد أخيه دعوى بمطالبة بمصاريف
دعوى كانت مرفوعة منه لصالحهما معاً
وبناء على عقد اتفاق محرر بينهما . فأبرز المدعى
عليه جملة خطابات صادرة من أخيه المدعى
يفيد بعضها قيامه بدفع بعض هذه المصاريف
والبعض الآخر بمطالبة بكالة رسوم استئناف
وخلافه . وتمسك الأخ بهذه المستندات
باعتبار أنها تجعل التخالص من الدين المدعى
به قريب الاحتمال طبقاً للمادة ٢١٧ مدني

فقررت محكمة الاستئناف أنه بغض النظر عن
افتراض صحة النظرية التي يتمسك بها المستأنف
(المدعى أصلاً) من عدم جواز الاثبات بالبينة فإن
مثل المستندات السابق يانها تعتبر مبدأ ثبوت
بالكتابة على قيام الأخ - المستأنف عليه -
بسداد نصيبه في المصاريف في مواعيدها وتجزئ

له تكملة هذا الدليل بشهادة الشهود وبقرائن
الأحوال .

الحكم

« حيث ان وجه اعتراض المستأنف على حكم
محكمة أول درجة ينحصر في ان علاقة الاخوة
بين الطرفين بصفة عامة وفي هذه الدعوى بصفة
خاصة لا يمكن اعتبارها مانعاً من التعامل بالكتابة
تتيح تكملة الاثبات بالشهود والقرائن طبقاً للمادة
٢١٥ من القانون المدني وانه بفرض تحكيم العادة
لمعرفة ما إذا كان هذا المانع موجوداً أو غير
موجود فانه ظاهر من أوراق هذه الدعوى ان
الاخوين كانا يتعاملان دائماً بالكتابة دون
الالتفات إلى أي اعتبار آخر

« وحيث انه بغض النظر عن افتراض صحة
هذه النظرية فان المستأنف عليه تمسك أمام محكمة
أول درجة وأمام هذه المحكمة بوجود أوراق
صادرة اليه من المستأنف تجعل التخالص من الدين
المدعى به قريب الاحتمال بما ينطبق على المادة
٢١٧ مدني

« وحيث انه بالاطلاع على حافظة المستأنف
عليه تبين ان مهاجمة خطابات واردة اليه من
المستأنف منها ما يفيد استلامه نصيب المستأنف
(٢)

١٢٠

٨ يونيو سنة ١٩٣٧

اثبات بالينة - مبدأ ثبوت بالكتابة - جوازه سلباً - حالة
السكوت أو الامتناع عن الاجابة - أو غموض
أقواله - جوازه .

٢ - إثبات - ورقة مقدمة في الدعوى . سلطة قاضي الموضوع
في تقديرها .

المبادئ القانونية

١ - ليس من الضروري أن يكون مبدأ
الثبوت بالكتابة إيجابياً دائماً بل يصح أن
يكون سلبياً أيضاً . وقد تقرر أن مبدأ الثبوت
بالكتابة قد ينتج من عدم ذكر أمر في ورقة
تحتويه عادة - كما إذا لم يذكر الورثة في محضر
جرد أموال مورثهم - دينا من الديون
فان هذا يصح اعتباره مبدأ للثبوت بالكتابة
بالنسبة للتخلص من هذا الدين . يؤيد ذلك
أن القانون قد نص في المادة ١٦٢ مرافعات
على أنه في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه
يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع بما
يؤذن باثبات الوقائع المبينة عليها الأسئلة
بالينة ولو كانت المسألة مما لا تجوز القوانين
الاثبات فيها بذلك . كما أنه من المقرر علماً
وقضاء بفرنسا أن انكار الخصم المستجوب
أو سكوته أو غموض أقواله أو تعارضها
يصح اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة .

٢ - لقاضي الموضوع سلطة مطلقة في
اعتبار ما اذا كان الحق المراد اثباته قريب
الاحتمال بالورقة التي يتمسك بها الخصم أم لا متى
كانت هذه الورقة صادرة من الخصم الآخر

عليه في جزء من مصاريف هذه الدعوى كالا يصال
المؤرخ في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ وموقع عليه من
المستأنف باستلامه مبلغ ١٣٥٠ قرشا قيمة نصف
مصاريف نقض القضية المستأنفة التي حكم فيها بان
العقد عقد وصية وفي هذا احتمال كبير على ان
من دفع مصاريف النقض يكون قد دفع المصاريف
السابقة عليه ومنها ما يفيد طلب ارسال نصيب
المستأنف عليه في تلك المصاريف كالحطاب المؤرخ
٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وفيه يطلب المستأنف من
المستأنف عليه ارسال نصف مبلغ ٥٥ جنيتها المستحق
لقلم الكتاب كالة رسوم الاستئناف عند سحب
الحكم فلو ان المدعى انفرد بدفع الرسم عند رفع
الاستئناف لما اكتفى بان يطلب نصف الرسم
التكيلي كما انه يوجد خطابات أخرى يطلب فيها
المستأنف على التابع أن يرسل اليه المستأنف عليه
نصيبه في كل مبلغ يريد ان يدفعه للسير في تلك
الدعوى

« وحيث انه لا جدال في ان مثل هذه
المستندات تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة على قيام
المستأنف عليه بسداد نصيبه في المصاريف في
مواعيدها وتجزئه تكمل هذا الدليل بشهادة الشهود
وبقرائن الأحوال ولا محل بعد هذا البيان
لاعتراض المستأنف بان هذه الخطابات كانت
ترسل من حين لآخر لأخيه المستأنف عليه يطلب
فيها منه اداء بعض المبالغ

« وحيث بناء على هذا السبب الأخير وحده
يتعين تأييد الحكم المستأنف ولا محل للفصل في
الموضوع لأن الدعوى غير صالحة لذلك

(استئناف واصف قزمان اتدى وحضر عنه الاستاذ
عبد المحسن عبد الباري ضد باسيلي قزمان اتدى وحضر عنه
الاستاذ رزق صليب رقم ٢٨٧ سنة ٥٤ ق رئاسة وعضوية
حضرات أصحاب العزة محمد زغلول بك وأمين زكي بك ومحمد
زكي على بك مستشارين)

المحكمة

« حيث أن حكم محكمة أول درجة في محله لأسبابه التي تأخذ بهامذه المحكمة أما قول المستأنف في السبب الرابع من أسباب استئنافه أنه مثل في الشكوى عن واقعة عرض الـ ٢٠٠ جنيه فأنكر ما فإن ذلك ينفيه إذ الثابت في الأوراق هو أنه أفهم ما جاء بأقوال المستأنف عليه الأول حكيم مرجان (وهي بمعنى ما جاء في حكم محكمة أول درجة) فقال أنه فهم ما جاء بأقوال حكيم مرجان وأن ما قرره غير صحيح بالنسبة لكلامه بأنه عرض عليه مبلغ ٢٠٠ جنيه فهذه العبارة تفيد أنه لم ينكر أن حقيقة الثمن ٣٥٠ جنيتها أو أنه امتنع عن الإجابة عن ذلك أو سكت وعدم إنكاره ذلك أو الامتناع عن الإجابة عنه أو السكوت عليه يصح اعتباره مبدأ للثبوت بالكتابة إذ أنه ليس من الضروري أن يكون مبدأ للثبوت بالكتابة إيجابيا دائما أي أن تشير الورقة إلى الحق المراد إثباته بشكل إيجابي كما هو الغالب بل يصح أن يكون مبدأ للثبوت بالكتابة سلبيا أيضا أي أن تشير الورقة إلى الحق بشكل سلبى. وقد تقرر أن مبدأ الثبوت بالكتابة قد ينتج عن عدم ذكر أمر في ورقة تحتويه عادة - كما إذا لم يذكر الورثة في محضر جرد أموال مورثهم ديناً من الديون فإن هذا يصح اعتباره مبدأ للثبوت بالكتابة بالنسبة للتخلص من هذا الدين » انظر بودرى وبارد تعهدات جزء ٣ القسم الثانى طبعه ثانية رقم ٢٦١٢ وحكم النقض الفرنسى الذى أشار إليه » وما يؤيد ذلك أن القانون نفسه قد نص في المادة ١٦٢ مرافعات على أنه في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع بما يؤذن باثبات الوقائع المبينة عليها الاستئلة بالبيئة ولو كانت المسئلة بما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك. ومن المقرر

علما وقضاء في فرنسا أن إنكار الخصم المستجوب أو سكوته أو غموض أقواله أو تعارضها يصح اعتباره مبدأ للثبوت بالكتابة » انظر دالوز العملى جزء ٩ ص ٥٧ على كلمة دليل رقم ١١٤٧ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٦ و ١١٥٨ »

« وحيث أنه من جهة أخرى فإن لقاضى الموضوع سلطة مطلقة في اعتبار ما إذا كان الحق المراد اثباته قريب الاحتمال بالورقة التي يتمسك بها الخصم أم لا متى كانت الورقة صادرة من الخصم الآخر (انظر أوبرى طبعة خامسة جزء ١٢ رقم ٧٦٤ ص ٣٦٤ هامش ٥٩ والمراجع والأحكام العديدة التي أشار إليها وكذلك بودرى وبارد المشار إليهما رقم ٢٦١٤ والمراجع والأحكام الكثيرة التي أشار إليها كذلك) وترى المحكمة لما تقدم اعتبار ما جاء في الشكوى المشار إليها مبدأ للثبوت بالكتابة كما ذهبت إلى ذلك محكمة أول درجة » وحيث أنه عن تمسك المستأنف بالخطاب الذى قدمه برقم ٨ فى حافظته رقم ٤ من ملف الدعوى الابتدائية وقد نوه عنه فى السبب الثالث من أسباب استئنافه قائلا أن المستأنف عليهما الأول والثانية يقولان فيه انهما لا يبيعانه المنزل بأقل من ٥٢٠ جنيتها - قد اطلعت المحكمة على هذا الخطاب فوجدت أن المستأنف عليه الأول حكيم مرجان يقول فيه « المنزل كلفنى ٥٢٠ جنيتها خلاف مصاريف أخرى. وآخر كلام نسمعه بدون تردد - وهنا انتهى السطر وعند السطر التالى قطع جزء من ورقة الخطاب ثم لصقت ثانيا - » وجاء بعد ذلك دورين فوق الدكاكين يؤجرب ٨٥٠ قرشا أو ٧٥٠ قرشا بالعدم بحساب أن الشقة ١٨٠ قرشا كما تقدم والناس تشع فى المعاملة ولو أكون أنا موجود فى البلد أو بجواره لا أسمع فيه ولا بـ ٦٠٠ جنيه الخ » والقطع واللصق ظاهران ماديا ومن

انقطاع عبارة الخطاب كما تقدم - وقد أشر عليه كاتب المحكمة بأنه قدم لهذه الحالة - ومثل هذا الخطاب بالصفة المتقدمة لا قيمة له ولا يصح التعويل عليه

« وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف وهو أنه جاء في عقد البيع صراحة أن الثمن ٥٢٠ جنياً وإن أثبتت صورته بين المتعاقدين لا يجوز إلا بالكتابة فإن مبدأ الثبوت بالكتابة إذا كملته القرائن والشهود قام مقام الكتابة وهذا هو موضوع الدعوى نفسه

« وحيث أنه بالنسبة لما جاء في السبب الثاني من أسباب الاستئناف أيضاً من أنه لم يحصل اعتراض على الثمن في دعوى صحة التوقيع التي رفعها المستأنف فإنه على فرض صحة ذلك ليس من الضروري حصول هذا الاعتراض في مثل تلك الدعوى مادام المستأنف عليهما لم ينكرا توقيعهما على العقد

« وحيث أنه بما تقدم ومن أسباب الحكم المستأنف التي لا تتعارض مع هذه الأسباب يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف الخواجه فلاده قرياقص خير الله وحضر عنه الأستاذ شاكرك الشجاع ضد حكيم افندي مرجان جرجس وآخرين وحضر عن الأولين الأستاذ إسرائيل معوض وعن الثالث الأستاذ عياد أبو الخير رقم ٣٠٧ سنة ١٤٠٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن زكي محمد بك وعبد الله إمام عيل بك واحد نشأت بك مستشارين)

١٢١

١٢ يونيو سنة ١٩٣٧

١ - وقف - محاسبة الناظر السابق - بواسطة الناظر اللاحق -

وقبض المتوفر من ريع الوقف - جوازه .

٢ - وقف خيرى - حسابه - حق مقاضاة الناظر السابق

بمأنه - ثابت .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن ناظر الوقف هو الذى

يمثل جهة الوقف ووظيفته هي القيام بمصالحه والاعتناء بأموره من إدارة وتحصيل غلاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفه الشرعية على ما شرطه الواقف . والقيام بمصالح الوقف يخول الناظر الجديد الحق في قبض ما يكون متوفراً من ريع الوقف تحت يد الناظر القديم وقت عزله لصرفه في الأوجه المخصصة بكتاب الوقف . وهذا يقتضى أن يكون له الحق في مطالبة الناظر القديم بتقديم حساب عن مدة إدارته وتسليم ما يكون باقياً في ذمته لجهة الوقف عن تلك المدة .

٢ - القول بأن للمستحقين دون ناظر الوقف الحق في مقاضاة الناظر السابق ومطالبته الحساب إن جاز بالنسبة للأوقاف الأهلية فإنه لا يجوز بالنسبة للأوقاف الخيرية التي يوجد من بين مستحقيها الفقراء والأرامل والسيارة والمارة وأبناء السبيل وذوو البيوت التي أختى عليها الدهر .

المحكم

« بمان وزارة الأوقاف العمومية رفعت هذه الدعوى ضد المستأنف عليه . أولاً . بصفتها العامة طبقاً للأنحة اجراءاتها المصدق عليها بالأمر العالى الصادر فى ١٣ يولى سنة ١٨٩٠ - وثانياً بصفتها ناظرة على وقف المرحوم احمد المنشاوى باشا المعروف بالوقف الجديد ووكيله عن حضرة حافظ بك المنشاوى الناظر المنضم لها - ثالثاً بصفتها وكيلة عن صاحب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر والمعاهد الدينية . طالبة إلزام المستأنف عليه بان يقدم حساباً مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له عن جميع الجهات الخيرية الواردة بكتاب وقف

المرحوم احمد باشا المنشاوى المعروف بالوقف الجديد عن مدة تنظره على هذا الوقف من تاريخ تعيينه في ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ الى ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ تاريخ ضم وزارة الاوقاف وحافظ بك المنشاوى ثقة له مع اذنهما بالانفراد . حتى بعد تقديم هذا الحساب ومناقشته بحكم عليه بنتيجته . وقد دفع المستأنف عليه بعدم قبول الدعوى من وزارة الاوقاف بصفتها المذكورة فحكمت المحكمة الابتدائية بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى من المدعية بمقتضى ولايتها العامة على الاوقاف الخيرية المحضة وبصفتها ناظرة على وقف المنشاوى الجديد ورفض هذا الدفع وجواز قبول دعواها بالنيابة عن فضيلة شيخ الجامع الأزهر وفي الموضوع برفضها .

« وبما ان وزارة الاوقاف استأنفت هذا الحكم فيما عدا ما قضى به من حيث عدم قبول دعوى الوزارة بمقتضى ولايتها العامة على الاوقاف الخيرية المحضة وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول دعواها بصفتها ناظرة على الوقف الجديد وفيما قضى به من رفض دعواها بصفتها وكالة عن فضيلة شيخ الجامع الأزهر والزام المستأنف عليه بان يقدم للوزارة بصفتها ناظرة على وقف المنشاوى الجديد ووكالة عن الناظر المنضم حسابا عن الخيرات المشروطة للوقف ذاته طول مدة تنظره وأن يقدم لها بصفتها وكالة عن فضيلة شيخ الجامع الأزهر والمعاهد الدينية حسابا عن حق المعاهد في وقف المنشاوى عن المدة المذكورة . حتى بعد تقديم الحساب ومناقشته بحكم عليه بنتيجته .

« وبما أنه ما دام أن الوزارة لم تستأنف الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى منها بمقتضى ولايتها العامة على الاوقاف الخيرية المحضة

فلا يسع هذه المحكمة أن تعرض للبحث فيما للوزارة من حقوق بمقتضى تلك الولاية ويتعين عليها أن تقصر بحثها على الأجزاء المستأنفة من الحكم أى على ما لها قبل المستأنف عليه بصفتها ناظرة على وقف المنشاوى الجديد ووكالة عن الناظر المنضم وبصفتها وكالة عن فضيلة شيخ الجامع الأزهر » وحيث أنه فيما يختص بالأمر الأول فإن المستأنف عليه يدفع الدعوى بأنه لا يجوز للوزارة بصفتها ناظرة على الوقف أن تطالب الناظر السابق بحساب عن مدة إدارته

« وبما ان الثابت من المستندات المقدمة من الوزارة أنه بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ قررت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية ضم كل من وزير الاوقاف العمومية وحافظ بك المنشاوى مشتركين معا إلى محمد افندى شوقى الخطيب (المستأنف عليه) ناظر وقف احمد باشا المنشاوى في النظر على الوقف الصادر من محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ مع إذنهما بالانفراد بأدارة شئون الوقف المذكور دونه » وبما ان طلبات الوزارة قاصرة على حساب

الخيرات المشروطة بكتاب الوقف « وبما انه من المقرر أن ناظر الوقف هو الذى يمثل جهة الوقف ووظيفته هى القيام بمصالحه والاعتناء بأموره من ادارة وتحصيل غلاته وصرف ما اجتمع منها فى مصارفه الشرعية على ما شرطه الواقف

« وبما ان القيام بمصالح الوقف يخول الناظر الجديد الحق فى قبض ما يكون متوفرا من ريع الوقف تحت يد الناظر القديم وقت عزله لصرفه فى الاوجه المخصصة بكتاب الوقف وهذا يقتضى ان يكون له الحق فى مطالبة الناظر القديم بتقديم حساب عن مدة ادارته وتسليم ما يكون باقيا فى

ذمته لجهة الوقف عن تلك المدة

«وبما انه بما يؤيد هذا الرأي ماورد في الجزء الثاني من الفتاوى المهدية صفحة ٢٦٨ من «ان عزل القاضى الناظر المنصوب من طرف قاض من القضاة على وقف يصح اذا تحقق الداعي لعزله من خيانه او مصلحة لجهة الوقف فاذا وجد احد الامرين يكون للقاضى عزله والا فلا واذا تم العزل فلمن يلى تلك الوظيفة محاسبة المعزول على ما استولاه من ريع الوقف وقبض كل ما يتضح قبله مستحقا لغيره»، وما ورد ايضا في هذا الجزء من الفتاوى المهدية صفحة ٤٧١ «و اذا عزل الناظر وولى غيره بالطريق الشرعى أمر بدفع فائض الوقف له . وماورد في الفتاوى الخيرية بالجزء الاول صفحة ١٨٠ من أن «الحق المجمع على حقيقته والحكم المتفق على شرعيته الحكم للتولى حالا بأخذ الغلات وقبض المتحصلات ليصرفها فيما شرطه واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهرا وترفع يده عنه جبر» وما يؤخذ استنتاجا من المادة ٢٢٨ من قانون العدل والانصاف لقدرى باشا نقلا عن تنقيح الحامدية صفحة ٢٠٤ ونصها «يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة بأمضاء القاضى فاذا كتب المتولى ما قبضه من ايراد الوقف وما صرفه في مصارفه الشرعية في كل سنة بموجب دفتر مصدق عليه من القاضى فليس لمن يتولى النظر بعده أو غيره أن يكلفه باعادة المحاسبة عن المقبوض والمصرف في السنين الماضية المضبوط حسابها في الوقف المذكور» . وقد سبق أن قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٤ بأنه يجوز لاحد الناظرين مطالبة شريكه في النظر بتقديم حساب عن ايرادات الوقف ومصرفاته في المدة التى كان منفردا فيها بالادارة

«وبما أن صفة وزارة الاوقاف ومصلحتها في

مطالبة الناظر السابق بتقديم حساب عن مدة إدارته ظاهران إذ أنها تمثل جهة الوقف ومن حقها وواجبها القيام بمصالح الوقف والمستحقين فيه «وبما أن القول بان للمستحقين دون ناظر الوقف الحق في مقاضاة الناظر السابق ومطالبته بالحساب أن جاز بالنسبة للأوقاف الأهلية فانه لا يجوز بالنسبة للأوقاف الخيرية كالوقف موضوع هذه الدعوى الذى يوجد من بين مستحقيه الفقراء والأراامل والسيارة والمارة وأبناء السبيل وذوو البيوت التى أخنى عليها الدهر بغير حصر ولا تعيين «وبما أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى من وزارة الاوقاف بصفتها ناظرة على وقف المنشاوى الجديد ووكالة عن الناظر المنضم في غير محله ويتعين قبول دعواها بهذه الصفة

«وبما أن دعوى الوزارة بصفتها وكالة عن فضيلة شيخ الجامع الأزهر قد قبلتها المحكمة الابتدائية ولم يستأنف المستأنف عليه محمد افندى شوقى الخطيب الحكم في هذا الصدد

«وبما أن وجود دفاتر الوقف ومستنداته تحت يد وزارة الاوقاف لا يعفى المستأنف عليه من وجوب تقديم الحساب المطلوب منه طالما أن الوزارة قد أظهرت استعدادها في مراجعتها ومذكرتها بان تجعل دفاتر الوقف ومستنداته تحت تصرفه ليستجمع منها ما يراه لازما لتقديم الحساب المطلوب (استئناف وزارة الاوقاف صدالا ستاذ محمد شوقى الخطيب وحضر عنه الاستاذ ادوار قصيرى بك رقم ١٩٦ سنة ٥٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة حسن رفعت بك وأمين حنى بك وجندى عبد الملك بك مستشارين)

١٢٢

١٣ يونيو سنة ١٩٣٧

نزع ملكية - بطلان اجراءاتها - حائز العقار - وجوب التنبيه
عليه بالدفع أو التخلية . لازم . مجرد تعهده بالسداد
أو العلم بنزع الملكية أو البيع - غير كاف .

المبدأ القانوني

إن حقوق الامتياز المترتبة على عقارات
ومنها حق امتياز البائع بالنسبة لثمن المبيع
المستحق له هي عبارة عن رهون قانونية ممتازة
يسرى عليها حكم المادة ٥٧٤ من القانون المدني
والتي توجب التنبيه على الحائز للعقار المنزوع
ملكيته تنبيهاً رسمياً بدفع الدين أو بتخلية
العقار وبعد مضي الثلاثين يوماً المقررة
في قانون المرافعات للتنبيه بالوفاء والانداز بنزع
الملكية ولا يسقط هذا الالتزام بمجرد تعهد الحائز
بدفع باقي الثمن إلى نازع الملكية أو مجرد
إدخاله في الدعوى المرفوعة على المشتري منه
بالمطالبة بباقي الثمن دون أن يصدر به حكم
على هذا الحائز . ودون أن يتخذ ضده أى
إجراء ما . حتى ولو كان يعلم باجراءات نزع
الملكية والبيع . إذ هذا لا يسقط حق الحائز
في التمسك بطلان هذه الاجراءات لعدم التنبيه
عليه بدفع الدين أو التخلي عن العقار .
ولأن العلم لا يقوم مقام التنبيه الذى حتم
القانون إجراؤه .

المحكمة

وبما أن وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن
الخواجه فيتا ابراهيم فرحات المستأنف عليه الأول
باع قطعة أرض مساحتها ٥١٦ متراً و ٣١ سقاً

إلى محمد السعيد سيد احمد ويس على هوى
المستأنف عليهما الثانى والثالث بمقتضى عقد مؤرخ
في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ ومسجل في ١٤ أغسطس
من السنة المذكورة في نظير مبلغ ٢٧١ جنيهاً
و ٦٣ ملياً دفع منه عند التعاقد مبلغ ٦٧ جنيهاً
و ٨١٣ ملياً والباقي من الثمن وقدره ٢٠٣ جنيه
و ٢٥٠ ملياً تعهد المشتريان بسداده للبائع على
ثلاثة أقساط سنوية متساوية يستحق الأخير منها
في أول فبراير سنة ١٩٣٩ . ونص في البند الخامس
من هذا العقد على أن البائع يحفظ لنفسه حق
امتياز البائع تأميناً للسداد باقى الثمن - وبموجب
عقد مؤرخ في ٨ مارس سنة ١٩٣٧ ومسجل في
١٧ يولييه سنة ١٩٣٠ باع محمد السعيد سيد احمد
أحد المشتريين المذكورين إلى آمنه بنت مصطفى
محمد جامع المستأنفة ٣٩٩ متراً مربعاً من الأرض
التي سبق أن اشتراها من الخواجه فيتا ابراهيم
فرحات بالعقد السالف الذكر نظير مبلغ ١٣٥
جنيهاً و ٥٣١ ملياً دفع منه نقداً وقت التعاقد ٣٣
جنيهاً و ٩٠٦ ملياً والباقي من الثمن وقدره ١٠١ جنيه
و ٦٢٥ ملياً تعهدت المشتريه « المستأنفة » بسداده
إلى الخواجه فيتا ابراهيم فرحات المذكور مباشرة
على ثلاثة أقساط سنوية متساوية يحل آخرها في
أول فبراير سنة ١٩٣٩

وبما أن الخواجه فيتا ابراهيم فرحات رفع
بعد ذلك الدعوى رقم ١٦٣ سنة ١٩٣٣ بنها
الجزئية على المستأنف عليهما الثانى والثالث
المشتريين منه بطلب إلزامهما متضامين بمبلغ
٤٧١٨٠ قرشاً صاغاً قيمة الباقي له من ثمن
الأرض المبيعة منه لهما . فأعلنا المستأنفة ضامنة
في الدعوى وحكمت المحكمة بتاريخ ٧ ديسمبر
سنة ١٩٣٢ بالزام المشتريين المذكورين بأن يدفعوا

للخواجه فينا ابراهيم المبلغ المطلوب وفوائده ولم تقض المحكمة على المستأنفة بشيء لأن المدعى عليهما لم يطلبوا في عريضة الضمان الحكم لهما على الضامنة بما عساه أن يحكم به عليهما للمدعى وحفظت لهما المحكمة الحق في هذا الطلب — وبناء على هذا الحكم اتخذ الخواجه فينا ابراهيم فرحات اجراءات نزع الملكية ضد المستأنف عليهما الثاني والثالث عن قطعة الارض المبيعة منه اليهما البالغ مساحتها ٥١٦ مترا و ٣١ ستي بما عليهما من المباني وفاء لباقي الثمن المحكوم له به ضدتهما وصدر له حكم بذلك من محكمة بنها الجزئية بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ٣٢٢٩ سنة ١٩٣٣ . وبتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ رسا مزاد ٢٨٦ مترا و ٣٦ ستي من الارض المشار اليها بما عليهما من المباني وهو القطعة المبيعة الى المستأنفة من المستأنف عليه الثاني والمنزل الذي أقامته عليهما — على المستأنف عليه الاول طالب البيع — وبعد زيادة العشر أعيدت اجراءات البيع عن هذه القطعة فرسا مزادها على الشيخ محمود عبد الكريم المستأنف عليه الرابع بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٣٦ في نظير مبلغ ٢٠٢ جنيه وفي الجلسة التي رسا فيها هذا المزاد تقدم احمد مصطفى جامع بتوكيل عن المستأنفة وقال انه يتمسك بطلان الاجراءات بناء على نص المادة ٥٧٤ مدني لأن موكلته المذكورة اشترت المنزل المطلوب نزع ملكيته وهي حائزة للعين وانه غير مستعد لدفع الدين الآن والمحكمة لم تلتفت لطلباته للأسباب المبينة في حكمها

« وبما أن المستأنفة رفعت هذه الدعوى بطلب بطلان اجراءات نزع الملكية والبيع لأنها حائزة للعقار المنزوع ملكيته ولم يتخذ في حقها الاجراءات المنصوص عليهما في المادة ٥٧٤ مدني

« وبما أن المستأنفة حائزة للعقار المنزوع ملكيته بمقتضى عقد البيع الصادر اليها من المستأنف عليه الثاني بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٧ والمسجل في ١٧ يوليو سنة ١٩٣٠

« وبما ان حقوق الامتياز المترتبة على عقارات ومنها حق امتياز البائع بالنسبة لثمن المبيع المستحق له هي عبارة عن رهون قانونية ممتازة يسرى عليها حكم المادة ٥٧٤ من القانون المدني

« وبما أن هذه المادة تقضى بانه اذا كان العقار المطلوب التنفيذ عليه في يد حائز آخر لا يجوز الدائن المرتهن ان يشرع في نزع ملكيته الا بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسميا بدفع الدين او بتخلية العقار وبعد مضي الثلاثين يوما المقررة في قانون المرافعات للتنبيه بالوفاء والا نذار بنزع الملكية

« وبما ان المستأنف عليه الاول كان يجب عليه طبقا لهذه المادة أن ينبه رسميا على المستأنفة قبل شروعه في نزع الملكية بدفع المتأخر له من الثمن او بالتخلية

« وبما ان عدم قيامه بهذا التنبيه يترتب عليه بطلان اجراءات نزع الملكية بطلانا جوهريا ولا يمنع من ذلك مجرد تعهد المستأنفة في الورقة المؤرخة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بدفع باقي الثمن الى المستأنف عليه الاول ولا مجرد ادخالها ضامنة في الدعوى المرفوعة من المستأنف عليه الاول ضد المستأنف عليهما الثاني والثالث يباقي الثمن دون أن يصدر به حكم عليها ودون أن يتخذ ضدها أي اجراء كما ان علمها بأجراءات نزع الملكية والبيع لا يسقط حقها في التمسك بطلان هذه الاجراءات لعدم التنبيه عليها بدفع الدين او التخلي عن العقار لان العلم لا يقوم مقام التنبيه الذي حتم القانون اجراءه

«وبما انه لكل ما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنفة بطلباتها (استئناف الست آمنة مصطفى محمد جامع وآخرين وحضر عنها الاستاذ انور زقوله ضد الخواجة فينا ابراهيم فرحات وحضر عن الاول الاستاذ مأمون المرصفي وعن الرابع الاستاذ عبد العزيز بك رقم ٣٣٦ سنة ٥٤ ق بالهيئة السابقة)

١٢٣

١٥ يونيه سنة ١٩٣٧

نفاذ معجل - حتميته في المواد التجارية - الكفالة - شرط لازم له - الاعفاء - قاصر على الحالات الواردة بالمادة ٣٩١ مرافعات - المقارنة في هذه الحالة بالمواد المدنية -

المبدأ القانوني

إن شرط تقديم الكفالة واجب حتما في المواد التجارية عندما يقضى بالنفاذ المعجل بنص المادة ٣٩٠ مرافعات ولا يمكن الاعفاء منه إلا في الحالات الواردة بالتحديد في المادة ٣٩١ مرافعات ولأن عبارة «إن طلب ذلك» الواردة بصدر المادة المذكورة لا يمكن أن تكون قاصرة على الاعفاء من الكفالة في المواد التجارية دون المدنية لأن ذلك يؤدي إلى ترجيح المواد المدنية على التجارية فيما يتعلق بالنفاذ مع الاعفاء لاشتراط الطلب في الثانية دون الأولى كما أنه لا يفهم من أن مجرد طلب الاعفاء في المواد التجارية كاف للحكم به لأن شرط تقديم الكفالة إنما وضع لمصلحة المحكوم عليه ولا يمكن سلبه هذا الحق بمجرد طلب المحكوم له في جميع الأحوال .

المحكم

« حيث أن المستأنف يعترض على وصف الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة من ناحيتين الأولى أن محكمة أول درجة قضت بالنفاذ المعجل

دون أن تذكر الأسباب التي دعت إليه الأمر الذي يجعل الحكم باطلا طبقا للسادة ١٠٣ مرافعات ومن الناحية الثانية فإنها مع حكمها بالنفاذ لم تشترط الكفالة مع أن المادة تجارية ويجب اشترط الكفالة طبقا للمادة ٣٩٠ مرافعات

« وحيث فيما يخص الاعتراض الأول فإنه متى كانت المادة تجارية كما هي الحال في هذه الدعوى فإن النفاذ واجب بحكم القانون ولو لم ينص عليه في الحكم بشرط تقديم الكفالة طبقا للمادة ٣٩٠ مرافعات ولذا لا داعي لذكر الأسباب ومن ثم لا بطلان . « وحيث فيما يخص الوجه الثاني فإن شرط تقديم الكفالة واجب حتما في المواد التجارية عندما يقضى بالنفاذ المعجل بنص المادة ٣٩٠ مرافعات السالفة الذكر ولا يمكن الاعفاء منه إلا في الحالات الواردة بالتحديد في المادة ٣٩١ مرافعات ولأن عبارة أن طلب ذلك الواردة بضد المادة المذكورة لا يمكن أن تكون قاصرة على الاعفاء من الكفالة في المواد التجارية دون المدنية لأن ذلك يؤدي إلى ترجيح المواد المدنية على التجارية فيما يتعلق بالنفاذ مع الاعفاء لاشتراط الطلب في الثانية دون الأولى كما أنه لا يفهم من مجرد طلب الاعفاء في المواد التجارية كاف للحكم به لأن شرط تقديم الكفالة إنما وضع لمصلحة المحكوم عليه ولا يمكن سلبه هذا الحق بمجرد طلب المحكوم له في جميع الأحوال

« وحيث ان المستأنف طلب احتياطيا تأييد النفاذ بشرط الكفالة وهذا الطلب قانوني فيتعين تعديل الحكم وجعل النفاذ بشرط تقديم الكفالة (استئناف الشيخ محمد مصطفى عزام وحضر عنه الاستاذ السيد حامد فهمي ضد ابراهيم بك فرج أبو الجدايل وآخر وحضر عن الاول الاستاذ ابراهيم سعيد رقم ٥٧١ سنة ٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العري محمد زغلول بك وامين زكي بك ومحمد زكي علي بك مستشارين)

١٢٤

١٥ يونيو سنة ١٩٣٧

استحقاق - راسى عليه مزاد ثانى - بطريق التواطؤ بينه وبين
الراسى عليه المزاد الاول - وبعد اغفائه من
دينه - غير مؤثر على حقوق الدائن المرتهن -
بناء على حكم مرسى المزاد الاول .

المبدأ القانونى

مع الافتراض بصحة النظرية القائلة بأن
المشتري المتخلف يكون مالكا إلى أن يرسو
المزاد بعد إعادة البيع وأن يتحمل هلاك المبيع
إلى أن يرسو المزاد على غيره وأن المشتري
الجديد يعتبر مالكا من يوم المزاد الاول
فتسقط لمصلحته جميع الحقوق العينية التى
منحها المشتري المتخلف للغير فان محل الأخذ
بهذه النظرية أن يكون الاجراء الحاصل
لإعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف عن
دفع الثمن واقعا بطريقة جديدة أما إذا حصل
بطريقة صورية وبالتواطؤ مع ذلك المشتري
لحرمان من تحصل منه على حقوق عينية فانه
يقع باطلا ولا يصلح أساساً لحق .

فاذا كان الثابت أن الراهن للاطيان
موضوع دعوى الاستحقاق رسى مزادها عليه
فى سنة ١٩١٦ وأنه وضع يده عليها من هذا
التاريخ حتى تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية
الحاصل من المرتهن فى سنة ١٩٣٣ ثم جاء دائن
هذا الراهن - وهو فى الحالة المعروضة والده -
وبعد سكوته أكثر من خمسة عشر سنة .
وبعد أن ثبت إعفاء ابنه من هذا الدين بعد
مرسى المزاد عليه . وإذ شرع الدائن المرتهن

فى اتخاذ إجراءات ضد مدينه لعدم دفع الاجرة
المتأخرة عليه والحاصل عنها هذا الرهن التأمينى
قدم طلباً بإعادة البيع على ذمة ولده الراسى عليه
المزاد ورست عليه الاطيان فى سنة ١٩٣٥
فعلا وبعد تسجيل تنبيه نزع الملكية بسنتين
فتعتبر هذه الاجراءات كلها بأنها حاصلة بطريق
التواطؤ بين الدائن والمدين (الاب والابن)
فباطلة ولا أثر لها على حق المرتهن .
المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طلب
فيها تثبيت ملكيته الى ١١ فدانا و ١٢ قيراطا
وع أسهم مرتكنا على سيبين أولهما وضع يده
على العين المتنازع عليها من ١٣ مارس سنة ١٩١٦
تاريخ رسو المزاد على ولده المستأنف عليه محمد
ابراهيم دعبس حتى تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية
الحاصل من وزارة الاوقاف بتاريخ ٢٣ سبتمبر
سنة ١٩٣٣ وثانيهما حكم مرسى المزاد الصادر
له بتاريخ ٢٥ إبريل سنة ١٩٣٤ لتخلف ولده عن
دفع الثمن فى المزاد الاول ومحكمة أول درجة
قضت بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ برفض دعواه
فاستأنفه للأسباب المبينة بصحيفة استئنافه والواردة
بالمذكرات المقدمة منه .

« وحيث ان الأسباب التى ارتكن عليها
المستأنف لم تخرج عن السببين المقضى برفضهما من
محكمة أول درجة ففيا يخص وضع اليد فان
المستأنف يناقض نفسه فيه فينبى يدعى ان وضع
يده كان بنية التملك لأن دينه فى المرتبة الاولى
ويستغرق الثمن الراسى به المزاد تراه يقول فى
مذكرته أنه خشى لشقاق وقع بينه وبين ولده
ان يكون لطولة سكوته أثر على حقه فى المطالبة
بالثمن فلجأ إلى الطريق القانونى فى مطالبة الراسى

عليه المزداد بوفاء الثمن فقدم طلبا للمحكمة المختلطة بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩٣٠ بفتح التوزيع ضد محمد ابراهيم دعبس وهذا الاجراء أن دل على شيء فانما يدل على أن لم يكن واضعا يده بنية التملك لأن المالك لا يسعى في نقض النتيجة التي يرمى إليها من وضع اليد بطلب ثمن العين التي يرغب في تملكها. هذا فضلا عما لا حظته محكمة أول درجة من أن ابراهيم دعبس المذكور كان يطلب في الدعوى الحالية أن يقضى له بالتسليم مع الملكية. فلو أنه كان واضع اليد لما رأى وجوب التسليم.

وحيث أن المستأنف عاب على محكمة أول درجة أنها لم تبحث الدعوى على وجهها الصحيح وتبين حق كل من الخصوم من الوجهة القانونية ورأى من المستبعد أن يقال أن الوالد في سنة ١٩١٦ عندما قبل إعفاء ولده من إيداع الثمن بالخزانة وهو حق تتيحه له المادة ٦٧ من قانون المرافعات المختلط كان ينوى أن يكون لهذا الإعفاء أثر يتخذه سلاحا ضد وزارة الأوقاف في سنة ١٩٢٩.

وحيث أنه مع الافتراض بصحة النظرية القائلة بأن المشتري المتخلف يكون مالكا إلى أن يحكم برسو المزداد بعد إعادة البيع وأن يتحمل هلاك المبيع إلى أن يرسو المزداد على غيره وإن المشتري الجديد يعتبر مالكا من يوم المزداد الأول وتسقط لمصلحته جميع الحقوق العينية التي منحها المشتري المتخلف للغير فإن محل الأخذ بهذه النظرية أن يكون الاجراء الحاصل من المستأنف لإعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف عن دفع الثمن واقعا بطريقة جديدة أما إذا حصل بطريقة صورية وبالتواطؤ مع ذلك المشتري لحرمان من تحصل منه على حقوق عينية كما هو الحال مع وزارة الأوقاف فيقع باطلا ولا يصلح أساسا لحق.

وحيث أن الأدلة متوافرة على أن المستأنف

ما كان يقصد الرجوع على ابنه بالثمن بعد أن أعفاه من دفعه وإنما قصد تملكه العين الراسي مزادها عليه تملكيا لارجوع فيه ومن هذه الأدلة :

أولا — أن المستأنف سكت من مارس سنة ١٩١٦ تاريخ رسو المزداد حتى يولييه سنة ١٩٣٠ أي أكثر من خمس عشرة سنة ولم يكلف ولده بالدفع أو يطلب فتح التوزيع إلا بعد فوات مدة الاجارة المعطاة للتأخير من وزارة الأوقاف وظهور ما في ذمته من التأخر منها وقدره ١٢٨٨ جنيها و٣٩ مليا مع أن الدائن الجدي الذي يرغب في الحصول على دينه لا يصبر مثل هذه المدة المسقطة للحقوق إلا إذا كان يرى إلى الاعفاء النهائي يؤدي ذلك تصريح المستأنف لولده يأخذ الصورة التنفيذية من حكم مرسى المزداد وتسجيلها ونقل التكليف باسمه ودفع الأموال الأميرية من طرفه شأن المالك الهادي الذي لا ينتظر معارضة من أحد.

ثانيا — اعطاء هذه الأقطان لوزارة الأوقاف سنة ١٩٢٩ تأمينا لدفع الاجرة وتسجيلها على رأى من المستأنف دون أن يبدو منه أي اعتراض على ذلك مع أن المستأنف المذكور لو لم يكن عالما بما حصل وراضيا عنه لا سارع في اتخاذ الاجراءات ضد ولده وأنذر الوزارة بحقيقة الواقع.

وحيث أنه لم يقل أحد بان التواطؤ بدأ من تاريخ اعفاء المستأنف لولده من ايداع الثمن الحاصل في مارس سنة ١٩١٦ كما يدعى ابراهيم دعبس إنما الذي ثبت أنه بعد أن عجز محمد ابراهيم دعبس سنة ١٩٢٩ عن دفع الاجرة المتأخرة عليه وتأكد من شروع الوزارة في اتخاذ الاجراءات لنزع ملكية مدينها من الأقطان المؤمنة عندئذ هم المستأنف بطلب التوزيع ثم باعادة بيعها على ذمة ولده حتى رست عليه في سنة ١٩٣٥ بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية بسنتين.

١٢٥

١٥ يونيو سنة ١٩٣٧

فوائد - بحكم أو سند - سقوطها - بمضى خمس سنوات ،
مطلق .

المبدأ القانوني

إن المحكمة التي أرادها الشارع من وضع المادة ٢١١ مدني هي عدم ارهاق المدين بتراكم الفوائد حتى يصبح في غير طاقته القيام بعبئها الثقيل وهذه المحكمة تقضى بسقوط الفوائد التي حل أجلها وانقضت على استحقاقها مدة خمس سنوات أيأ كان نوعها سواء أكانت الفوائد متفقاً عليها أم كانت سارية بحكم القانون أو محكوماً بها من المحاكم .

لمحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى مبينة ببيان كافيا
بأسباب الحكم المستأنف .

« وحيث ان نزاع المستأنف واعتراضه على حكم محكمة أول درجة ينحصر في وجهين الأول عن مبلغ المائة جنيه المحول من عبد العزيز افندي حمزاوي المدين الاصل الى المستأنف ورفع هذا الأخير الدعوى بموجه على مصطفى حماد المدين الذي اضطر لدفع المبلغ المذكور الى جرجس فرج بعد أن قضت المحكمة به عليه ويدعي المستأنف أن هذا المبلغ لا علاقة له بالدين المرفوع عنده دعوى نزاع الملكية الحالية وانما كان ثمن سباح استجره عبد العزيز افندي حمزاوي - أما الوجه الثاني نفاص بالفوائد التي لم تحتسبها له محكمة أول درجة واعتبرت أن حقه سقط في المطالبة بها لمرور أكثر من خمس سنوات من تاريخ استحقاقها وادعى أنه متى صدر حكم بهذه الفوائد كما هي الحال

وحيث أن محمد ابراهيم دعيس استتر وراء والده ولم يحضرا أثناء هذه نظر الدعوى ابتدائياً ولا استئنافياً ولم يعترض على شيء من الاجراءات بغية وصول المستأنف لافلات التأمين من يد وزارة الأوقاف وضياع الدين الذي في ذمته لها الأمر الذي يؤيد وجود التواطؤ بينهما .

« وحيث فيما يخص وزارة الأوقاف فانه لا يمكن أن ينسب لها الإهمال في قبول العين المرهونة من المستأجر بسبب ما جاء بحكم مرسوم المزداد من أن الراسي عليه المزداد يدفع الثمن لأن نازع الملكية أعفاه من ايداعه بالخزانة اذ المادة ٧٩ مكررة من القانون المدني التي أضيفت بالقانون رقم ٧٩ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٣ تجوز للدائن المرتهن للعقار اذا كان حسن النية أن يتمسك بوضع اليد الحاصل من المدين الراهن مدة خمس سنوات اذا أثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن .

« وحيث أن رسو المزداد تم في سنة ١٩١٦ وقد مضى على تسجيل الحكم الصادر به ونقل تكليف الاطيان على محمد ابراهيم دعيس الراهن للوزارة أكثر من خمس سنوات بل ما يقرب من الخمس عشرة سنة وهو واضع اليد عليها وقائم بدفع الأموال الأميرية عنها وفي هذا أكبر مظاهر الملكية التي تجعل الوزارة حسنة النية في التمسك بوضع يد مدينها الراهن للاطيان .

« وحيث بناء على هذه الأسباب وعلى ما جاء في الحكم المستأنف غير مخالف لها يتعين تأييد الحكم المذكور .

(استئناف الشيخ ابراهيم دعيسى وحضر عنه الاستاد محمد حسن ضد وزارة الأوقاف وآخر رقم ٢٠٩ سنة ١٣٥٩ هـ بالهيئة السابقة)

في هذه الدعوى فلا يسقط الا بمضى خمس عشرة سنة .

« وحيث فيما يخص الاعتراض الاول فان محكمة اول درجة كانت على حق فيما ذهبت اليه للأسباب المستفيضة التي ذكرتها في حكمها والتي تأخذ بها هذه المحكمة

« وحيث ان المستأنف قدم أخيرا أمام هذه المحكمة سنيين تحت الاذن يفيدان مديونية عبد العزيز افندي حمزاوى المدين الاصلى أولهما بمبلغ ١٦٥٠ قرشا تاريخه ٢٨ أغسطس سنة ٩٢٣ و ثانيهما بمبلغ ١٦٤٠٠ قرش تاريخه ٢٦ يولييه سنة ١٩٢١ ومذكور في صليهما أن قيمتهما وصلت ثمن سباخ ويظهر أنه يريد أن يرتكن في ذلك على سبق وجود معاملة بينه وبين مدينه خارجة عن موضوع الدين المطلوب نزع الملكية من أجله وأن مبلغ المائة جنيه المتنازع عليه يدخل ضمن هذه المعاملة .

« وحيث ان المستأنف ظن أن هذا التدليل يوصله الى الاستنتاج الذى يرمى اليه وفاته أنه مذكور في السنيين المستشهد بهما بصريح اللفظ أن القيمة ثمن سباخ بخلاف سند المائة جنيه السابق تحويله فانه مذكور به أن القيمة وصلت نقدية الامر الذى حدا بالمستأنف أن ادعى في مذكرته الاولى أن قيمة هذا السند وصلت عبد العزيز حمزاوى نقدا ثم عدل عن ذلك إلى القول بأنها مقابل ثمن سباخ وعجز عن تأييد زعمه هذا بأى دليل أو قرينة إذ لو صح هذا الادعاء لذكر في صيغة التحويل الحاصل في سنة ١٩٢٠ وهو نفس التاريخ المحرر فيه أحد السنيين الآخرين أن القيمة وصلت ثمن سباخ ولهذا تصبح دعوى المستأنف من هذه الناحية على غير أساس .

« وحيث عن الاعتراض الخاص بالفوائد

فانه من المتفق عليه فقها وقضاء أن المحكمة التي أرادها الشارع من وضع المادة ٢١١ مدنى هي عدم إرهاب المدين بتراكم الفوائد حتى يصبح في غير طاقته القيام بعينها الثقيل وهذه المحكمة تقتضى الحكم بسقوط الفوائد التي حل أجلها وانقضت على استحقاقها مدة خمس سنوات أيا كان نوعها سواء أ كانت الفوائد متفقا عليها أم كانت سارية بحكم القانون أو محكوما بها من المحاكم .

« وحيث انه لا نزاع في ان المستأنف لم يتخذ أى اجراء قانونى بخصوص المطالبة بهذه الفوائد من سنة ١٩١٦ حتى سنة ١٩٢٤ كما ان المبالغ التي دفعها المدين الاصلى في سنتى ٢١ و ٢٣ لم تكن منصبه الا على اصل الدين كما قرر ذلك المدين المذكور في مذكراته ولم يتقدم من المستأنف ما يدل على اتفاقه معه على خصم شيء منها من الفوائد المستحقة أو التي تستحق بعد ولهذا يكون المبلغ الذى أسقطه الحكم الابتدائى ولم يحاسب للمستأنف على أساس قانونى وتؤيده فيه هذه المحكمة .

« وحيث ان المستأنف عليها عند ما عارضت في التنبه تطلبت أيضا من كون المستأنف أدخل احدى عشر فدانا وكسور مما تملكه ضمن الاطيان المطلوب نزع ملكيتها مع ان ذمة مضمونها لم تكن مشغولة إلا بمبلغ ٨٨ جنيه وكسور من الفوائد ولهذا كانت محكمة اول درجة على حق في إخراج اطيانها والاكتفاء بالجزء المملوك للمدين .

« وحيث بناء على هذه الأسباب وعلى ما جاء بالحكم المستأنف غير مخالف لها يتعين تأييد الحكم المذكور .

(استئناف جرجس افندي فرج وحضره الاستاذان محروس مرجان وكيل قيسر ضد الست حايات هانم عبد العزيز عن نفسها وبصفقتها وآخر وحضر من الاول الاستاذ عبد الستار خليفة رقم ٢٢٨ سنة ٥٤ ق بالهيئة السابقة)

١٣٦

١٥ يونيو سنة ١٩٣٧

استئناف وصف. نفاذ منجل - كتاب وقف واشهاد شرعيين .

مرتب شهري مقرراً بمقتضاهما . الحكم به . ضد
ناظر الوقف . صحته .

المبدأ القانوني

إذا ثبت من كتاب الوقف وإشهاد التغيير أن المستحق فيه فوق استحقاقه مرتباً شهرياً مقرراً يضره على من يحضر في المنزل من الضيوف وأن هذا المرتب يدفع له من مجموع الوقف في كل شهر . ويكون مستحقاً له . وواجب الاداء فلا نزاع في أن هذين المستثنين رسميان يستوجبان الحكم بالنفاذ بلا كفالة . ضد ناظر الوقف طبقاً للمادة ٣٩١ مرافعات . إذ مثل هذا الالتزام تتحملة جهة الوقف بمقتضى كتاب الوقف وإشهاد التغيير وتعتبر من هذه الوجهة طرفاً فيهما .

المحكمة

« حيث ان البحث الآن قاصر على استئناف الوصف فإن المستأنفة تنظم من شمول الحكم المستأنف بالنفاذ بلا كفالة وتطلب الغاء بالنسبة لذلك مستندة إلى أمرين : الأول أنها تنازع المستأنف عليه في استحقاقه لما حكم له به فضلاً عن أنه غير واجب الاداء في نظرها . والثاني أنها لم تكن طرفاً في السند الرسمي الذي قضت محكمة اول درجة بالنفاذ بناء عليه كما تنص على ذلك المادة ٣٩١ مرافعات مدنية .

« وحيث انه فيما يتعلق بمنازعة المستأنفة لاستحقاق المستأنف عليه وزعمها أن ما حكم له به غير واجب الاداء فان المناقشة في ذلك ترجع إلى

البحث في موضوع الدعوى وهذا لا محل للخوض فيه للتقرير بان الحكم المستأنف قد صادف الصواب من عدمه وانما البحث الآن يتناول فقط ما اذا كان القضاء بالنفاذ قد صدر وفقاً للقانون بناء على الوقائع الثابتة في الحكم باعتبار أنها صحيحة .

« وحيث ان محكمة أول درجة قضت بالنفاذ المعجل بلا كفالة بالاستناد على أن مبنى الدعوى مستند رسمي لانزاع فيه وظاهر من الاسباب أن هذا المستند هو كتاب الوقف وإشهاد التغيير وقد أثبتت المحكمة في الخييات بانه جاء في الاشهاد المذكور أن للمستأنف ضده فوق استحقاقه مرتباً شهرياً مقداره عشرة جنيهات لأجل صرفه من طرفه على من يحضر في المنزل من الضيوف وأن هذا المرتب يدفع له من مجموع الوقف في كل شهر وقررت بناء على ذلك وللاسباب الأخرى المبينة بحكمها أحقية المستأنف عليه لما صدر الحكم له به وأنه واجب الاداء له .

« وحيث ان المستأنفة لم تنازع في صحة كتاب الوقف والاشهاد المشار إليهما كما انه لانزاع في أن هذين المستثنين رسميان وإذن يكون استناد محكمة أول درجة عليهما للحكم بالنفاذ بلا كفالة طبقاً للمادة ٣٩١ مرافعات في محله ويكون الاعتراض الأول للمستأنفة على غير أساس ويتعين عدم الأخذ به

« وحيث انه بالنسبة لما تعترض به المستأنفة من أن القيد الذي تشترطه المادة ٣٩١ مرافعات وهو سبق كون المحكوم عليه طرفاً في السند الرسمي غير متوفر في هذه الدعوى لأنها بصفةها ناظرة على الوقف لم تكن طرفاً في هذه السندات الرسمية وإنما هي تستمد سلطتها في الادارة من الشروط الواردة بكتاب الوقف أو من القاضي الشرعي « وحيث ان الدعوى لم ترفع على المستأنفة

« وحيث انه يتضح مما تقدم جميعه ان محكمة أول درجه قدأضابت في شمول حكمها بالنفاذ وبلا كفاية طبقا للمادة ٣٩١ مرافعات ومن ثم يكون الاستئناف الوصفي على غير أساس ويتعين رفضه

(استئناف الست حته خايل نخله وحضر عنها الاستاذ احمد زغلول ضد اسحاق لقندي نخله وحضر عنها الاستاذ عزوز اسكندر رقم ٣٩١ سنة ٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكي محمد بك وهداه اسماعيل بك واهمد نشأت بك)

بصفتها الشخصية حتى تشترط ان تكون طرفا في كتاب الوقف وفي اشهاد التعيير وإنما هي في الواقع مقامة على جهة الوقف التي تمثلها المستأنفة بصفتها ناظرة فطلب الالتزام واقع على الجهة المذكورة لاعلى الناظرة وهذا الالتزام تتحمله جهة الوقف بمقتضى كتاب الوقف وإشهاد التعيير فهي تعتبر من هذه الوجهة طرفا فيهما وإذن يكون اعتراض المستأنفة بالنسبة لذلك في غير محله

قضاء المحاكم الكلية

النظر عن كيفية طلبها فلا يهم بعد هذا أن يطلب الدائن الحكم بها أو لا يطلب إذ أنها بعد استحقاقها بحكم القانون أو الاتفاق تكون حقا كباقي الحقوق فاذا استحققت الفوائد واقتصر الدائن في دعواه على المطالبة باصل الدين فلا يعتبر هذا وحده تنازلا منه عن الفوائد بل يبقى حقه في المطالبة بها أثناء سير الدعوى أو بدعوى مستقلة يرجعها الى اليوم الذي صارت فيه مستحقة بحكم القانون أو الاتفاق أو يوم استحقاق أصل الدين أو التكليف الرسمي بوفائه أو المطالبة الرسمية به حسب الأحوال المحركة

« من حيث ان المدعين سبق أن استصدروا على المدعى عليه حكما نهائيا بالزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٧٢٧ جنيا و ٦ مليم مع المصاريف وأتعاب المحاماة ثم جاءوا فرفعوا الدعوى الحالية بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ طالبين إلزامه بفوائد ذلك المبلغ بسعر خمسة في المائة سنويا من يوم رفع الدعوى السابقة في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

١٢٧

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٣ يناير سنة ١٩٣٦

فوائد - حق الدائن فيها - من يوم استحقاقها بحكم القانون أو الاتفاق . أو من يوم استحقاق أصل الدين . أو التكليف الرسمي بوفائه أو المطالبة الرسمية بها .

المبدأ القانوني

لانزاع أن التكليف الرسمي بالوفاء المشار إليه بالمادة ١٢٠ مدنى أهلى وما يقابلها فى القانون الفرنسى والمختلط إنما هو التكليف الرسمى بأصل الالتزام لا التكليف الرسمى بدفع التعويض . والمعقول أن الشارع أحل بالمادة ١٢٤ اجراء المطالبة الرسمية محل اجراء التكليف الرسمى المنصوص عنه بالمادة ١٢٠ ولم يرد أكثر من هذا أى أن الفوائد بدلا من أن تستحق من تاريخ تكليف المدين رسمياً بتنفيذ تعهده طبقا للقاعدة العامة تكون مستحقة من يوم مطالبته رسمياً بتنفيذه أى دفع مبلغ الدين الذى فى ذمته . وما دام أن مراد الشارع هو تعيين التاريخ الذى تصبح فيه الفوائد مستحقة بغض

إلى تمام الوفاء به .

« ومن حيث أن المدعى عليه دفع هذه الدعوى بأوجه ثلاثة . (- الأول) أن الفوائد القانونية لا تستحق إلا من يوم المطالبة الرسمية بها لا بأصل الدين (والثاني) أن لا حق للمدعين في طلب فوائد عن مدة تزيد على خمس سنوات هلالية طبقا للمادة ٢١١ مدني أهلي (والثالث) أنه بعد صدور الحكم النهائي اتفق مع المدعين على تقسيط المبلغ المحكوم به بدون فوائد وقام فعلا بسداد بعض الأقساط . ولذلك كله طلب رفض الدعوى .

« ومن حيث أنه عن الوجه الأول قد نصت المادة ١٢٤ مدني أهلي على أنه : (إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك) وهذا النص منقول حرفيا عن المادة ١٨٢ مدني مختلط وحكم المادتين أخذ عن النص القديم للمادة ١١٥٣ من القانون المدني الفرنسي قبل تعديلها في ٧ أبريل سنة ١٩٠٠ وكانت تقضى بأن الفوائد لا تستحق إلا من يوم المطالبة فيما عدا الأحوال التي يقرر القانون فيها سريانها من تلقاء نفسها .

Ils ne sont dus que du jour de la demande, excepté dans le cas ou la loi les fait courir de plein droit

أما العبارة الفرنسية للمادتين الأهلية والمختلطة فهكذا :

Quand l'objet de l'obligation consiste en une somme d'argent, les intérêts sont dus, mais seulement du jour de la demande en justice etc.

وقد جاء قانون ٧ أبريل سنة ١٩٠٠ في فرنسا فأبدل كلمة « المطالبة » (demande) بكلمة « الانذار بالدفع » sommation de payer أما النص المصري فبقى على حاله .

« ومن حيث أن هذه القاعدة الواردة بالمادتين المذكورتين من القانونين الأهلي والمختلط وكذلك بالنص القديم للمادة الفرنسية إنما قررت استثناء من حكم المواد ١٢٠ أهلي و ١٧٨ مختلط و ١١٤٦ فرنسي السابقة عليها التي تقضى بأن التضمينات لا تستحق إلا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا (mise en demeure) ومن المسلم به أن هذا الاستثناء بني على اعتبارات دينية أي أنه محاولة من المشرع لارضاء العقيدة الدينية بقدر الامكان على أن تطور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية قد حدا بالشارع الفرنسي إلى إلغاء هذا الاستثناء فسبق بذلك الشارع المصري في هذا المضمار وإنما هم في هذا المقام معرفة الحد الذي أراد المشرع الوصول إليه في الاستثناء المذكور وهل كان يعني أن الفوائد لا تستحق إلا إذا أفصح الدائن عن نيته صراحة في اقتضاها وسلك سبل الجد في هذا الإفصاح باعلانه مدينه للحضور لسماع الحكم بها أم أن قصد الشارع لا يعدو أن التكليف الرسمي بوفاء الالتزام الذي يوجب في الأحوال العادية استحقاق التضمينات إذا توافرت باقي شروطها يجب أن يكون أشد قوة أي بشكل اعلان دعوى لكي يجعل الفوائد التي هي تضمينات عن تأخير الوفاء بدين النقود مستحقة .

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن التكليف الرسمي بالوفاء المشار إليه بالمادة ١٢٠ مدني أهلي وما يقابلها في القانونين الفرنسي والمختلط إنما يراد به التكليف الرسمي بتنفيذ أصل الالتزام لا التكليف

« ومن حيث ان نية الشارع هذه تتضح أيضا من أن نفس المادة ١٢٤ تستثنى من حكمها حالة ما اذا كان العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون فى أحوال مخصوصة يقضى بغير ما قضت به أى بأن الفوائد تستحق من تاريخ آخر معين كتاريخ استحقاق أصل الدين مثلا وهو ما ينص عليه فى كثير من العقود كما نصت عليه المادة ٤٢٧ مدنى أهلى الواردة فى باب الشركات (راجع كتاب العقود المدنية الصغيرة لمحمد كامل مرسى بك ص ٤٧ بند ٥٩) أو كتاريخ التكليف الرسمى بدفع أصل الدين كنصر المادة ٣٣٠ مدنى الواردة فى باب البيع أو تاريخ دفع أو استعمال المبالغ المطلوب ردها كنصر المادتين ١٤٦ و ٥٢٦ مدنى ولا شك أن الشارع لم يفكر فى جميع تلك الأحوال الا فى تاريخ استحقاق الفوائد لا فى الطريقة التى تطلب بها كما أنه جعل نصب عينيه دائما أصل الدين ولهذا دلالة الكبيرة (١).

الرسمى بدفع التعويض واذن فالشارع كان يتكلم فى هذا المقام على تاريخ استحقاق التضمينات لا على طريقة طلبها ومادام الأمر كذلك فالمفهوم بداهة أن الاستثناء الذى جاء به بعد هذا إنما كان فى نفس الموضوع لا فى موضوع آخر لأنه لم تبدر منه كلمة واحدة تفيد أنه ترك التفكير فيه ودخل فى غيره وإلا لو كان أراد هذا لأعرب عنه صراحة . وعلى ذلك فالمعقول أن الشارع أحل بالمادة ١٢٤ اجراء المطالبة الرسمية محل اجراء التكليف الرسمى الذى نص عنه فى المادة ١٢٠ ولم يرد أكثر من هذا أى أن الفوائد بدلا من أن تستحق من تاريخ تكليف المدين رسميا بتنفيذ تعهده طبقا للقاعدة العامة تكون مستحقة من يوم مطالبة رسميا بتنفيذ التعهد أى دفع مبلغ الدين الذى فى ذمته وقد رأى الشارع على ما يظهر فى هذا القدر مع تحديد نصاب الفائدة كفاية لارضاء الشعور الدينى فلا محل للذهاب أبعد مما سار فى هذا السبيل .

(١) ننشر فيما يلى أسباب الحكم الاستثنائى عن هذه القضية (رقم ٣ سنة ٥٤ قضائية) الصادر بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٧ برئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن بك زكى وعبد الله بك اسماعيل واحمد بك نشأت المستشارين . وهو مؤيد للحكم الابتدائى المذكور

« من حيث أن حكم محكمة أول درجة فى محله لأسبابه التى تأخذ بها هذه المحكمة فيما يتعلق بوقت استحقاق الفوائد وتضيف إليها أن هذا هو الرأى الذى رجحه القضاء فى فرنسا وأيده بعض الشراح لما كانت المادة ١١٥٣ مدنى فرنسى مثل مادتنا قبل تعديلها فى ٧ ابريل سنة ١٩٠٠ (أنظر تعليقات دالوز على القانون المدنى الجديد ١٩٠١ - ١٩٠٥ على المادة ١١٥٣ ص ١٠٦٠ رقم ١٦٨ وما بعده) كما أن القضاء المختلط قد سار على ذلك أيضا (أنظر تعليقات بسطاووروس على المادة ١٨٢ من القانون المدنى المختلط رقم ١ و ١١ و ١٢ وقارن أيضا رقم ٢٨ و ٣٨) أما الأحكام المختلطة التى استند عليها المستأنف فى مذكرته وقال أنها منشورة فى مجموعة التشريع والقضاء المختلط فقد وجدت عن نقطة أخرى إلا الحكم رقم ٢٦٠٢ فى الجدول العشرى لهذه المجموعة وهو المنشور فى السنة ١٩ ص ١٢٢ وهذا الحكم لم يبين سيا النظرية وكذلك المسيو دوهلس (جزء ٢ ص ١١٥ رقم ١٣٣) وأيضا قد اتبعت هذا الرأى محكمة الاستئناف الأهلية فى حكمها الصادر فى ١٥ ديسمبر (٤)

« ومن حيث أنه متى تقرر أن مراد الشارع هو تعيين التاريخ الذي تصبح فيه الفوائد مستحقة بغض النظر عن كيفية طلبها فلا يهم بعد هذا أن يطلب الدائن الحكم بها أولا يطلب اذ أنها بعد استحقاقها بحكم القانون أو الاتفاق تكون حقا كباقي الحقوق لصاحبه أن يطلب به أولا يطلب كما له أن يتنازل عنه اذا شاء ولكن التنازل لا يستتج بطبيعة الحال من مجرد عدم المطالبة فاذا استحققت الفوائد ولكن الدائن اقتصر في دعواه على المطالبة بأصل دينه فقط فلا يعتبر هذا وحده

تنازلا منه عن الفوائد بل يبقى له الحق في أن يضيفها الى طلباته أثناء سير الدعوى أو أن يطلب بها بعد ذلك بدعوى مستقلة ويرجعها الى اليوم الذي صارت فيه مستحقة بحكم القانون أو الاتفاق وهو يوم استحقاق أصل الدين أو التكليف الرسمي بوفائه او المطالبة الرسمية به هو حسب الأحوال .

« ومن حيث أن هذا التفسير هو الذي سارت عليه محكمة النقض والارام في فرنسا قبل قانون ٧ أبريل سنة ١٩٠٠ كما أخذت به محكمة الاستئناف الأهلية (راجع تعليقات دا للوز على المادة ١١٥٣

سنة ١٩٣٢) أما الحكم بالاستئناف الآخر الذي تمسك به المستأنف فقد وجد عن نقطة أخرى (

« وحيث انه عن تمسك المستأنف بأنه بعد أن صدر الحكم بالاستئناف بالدين اتفق الطرفان على تقسيط المبلغ المحكوم به ولم يحتفظ المستأنف عليهم بالفوائد وهذا يدل على أن نيتهم كانت منصرفة عنها وأن فكرتهم كانت بعيدة كل البعد عن المطالبة بها فانه قد استند على حكم اشكال استئناف صدر من محكمة طنطا الأهلية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٥ وحكم معارضة في تنبيه نزع ملكية أمام المحكمة المختلطة صادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وقدم صورة من الحكم الاول وترجمة رسمية للحكم الثاني وقد جاء في الحكم الاول أن المستأنف قدم ورقة مؤرخة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ اتفق بمقتضاها مع المستأنف عليهم على سداد مبلغ ١٥٠ جنيها من قيمة الدين المحكوم به على ثلاثة أقساط دفع أولها في تاريخ تحرير تلك الورقة وتعهد بدفع الثاني قبل يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ والثالث قبل ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وإذا قام بذلك فيتنازل المستأنف عليهم عن التنفيذ الحاصل بمقتضى حكم الدين وعدم التنفيذ بالباقي حتى يفصل في النقض المرفوع من المستأنف وهذه الورقة المؤرخة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ لم يقدمها المستأنف لهذه المحكمة لتطلع على كل ما فيها وتفسرها بما تراه على أنها على النحو المتقدم لا تفيد تنازل المستأنف عليهم عن الفوائد وظاهر منها أن الغرض من الاتفاق الذي حصل بمقتضاها هو عدم استمرار المستأنف عليهم في التنفيذ إذا دفع المستأنف فعلا مائة جنية أخرى في الميعادين المذكورين بعد أن دفع ٥٠ جنيها يوم تحرير الورقة — أما الحكم المختلط المشار اليه الذي رأى أن الدين سدد بدفع القسطين المذكورين ودفع ٢٠٠ جنية أمام المحكمة المختلطة المستعجلة وإيداع ٦٢٢ مليا و ١٧٨ جنيها في الخزائن والمقاصة في الباقي بعد نزاع قام بشأن هذه المقاصة فان هذا الحكم وهذا التسديد لا يدلان أيضا على التنازل عن الفوائد ولا يزيدان على قوة ورقة ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ شيئا .

بغير زوجه وخالف ذلك التعهد كان للزوجة الصادر لها التعهد حق التعويض عما أصابها من ضرر مادي وأدبي عن شار كمافي مورد حياتها .
٢ - إذا تعهد الزوج بتطليق زوجته كان هذا التعهد باطلا لأنه يحل الحرام ويحرم الحلال .

المحكم

« بما ان المدعية تطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع لها مبلغ ٢٠٠ جنيه استنادا الى التعهد المؤرخ في ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ »

« وبما ان الوقائع تلخص في ان المدعى عليه تزوج من المدعية في ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ وبسبب نزاع قام بين المدعية وزوجة اخرى للمدعى عليه تراضى الطرفان بمقتضى التعهد سالف الذكر على ان يقوم المدعى عليه بتطليق الزوجة الاخرى في مدة شهرين من تاريخ هذا التعهد - وأن لا يتزوج زوجة اخرى خلاف المدعية والا يكون ملزما بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه للمدعية وقد سوف المدعى عليه فلم يطلق الزوجة الاخرى وتزوج زوجة ثالثة في يوم ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣٣ ولما رفعت المدعية هذه الدعوى تطالب المدعى عليه بمبالغ استدانها منها والتعويض المتفق عليه بمقتضى ذلك التعهد وحكم لها بمبلغ الدين طلقها المدعى عليه في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ »

« ربما ان موطن النظر هو تعرف قيمة تعهد المدعى عليه الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ هل هو تعهد صحيح قانونا ملزم للمدعى عليه ويجب عليه القيام بما تعهد به أولا »

(١) عن الشطر الاول من التعهد

تطليق الزوجة الاخرى

« ان هذا النزاع بين زوجين مسلمين خاضعين للشريعة الاسلامية الغراء ومن قواعد هذه الشريعة - أولا - ان لا ضرر ولا ضرار - ان نتيجة هذا الشرط هو الضرر المؤكد بالزوجة

فرنسي بند ١٧٢ واستشاف مصر الاهلية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ محاماة سنة ١٣ ص ٨٧٨) وهو رأى الاستاذين بودرى وبارد في كتابهما عن الالتزامات جزء ١ بند ٥١٥ ورأى كثيرين غيرهما من الشراح في فرنسا وكذلك رأى الاستاذين محمد كامل مرسي بك وسيد مصطفى بك في كتابهما عن العارية وأحكام الفوائد ص ١٧٧ .
« ومن حيث أنه لذلك كله ترى المحكمة ألا حق للمدعى عليه في الوجه الاول من أوجه دفاعه .
« ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثاني فالمادة ٢١ مدنى أهلى صريحة في أن الفوائد يسقط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات هلالية فيتعين الأخذ بهذا الدفع واحتساب الفوائد ابتداء من خمس سنوات هلالية سابقة على رفع الدعوى الحالية الى يوم الوفاء بأصل المبلغ السابق للحكم به ورفض ما زاد على ذلك من الفوائد .

« ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأخير فالمدعى عليه لم يقدم أى دليل على ما ادعاه من حصول الاتفاق بينه وبين المدعين على التيسيط بدون فوائد ولا على قيامه بوفاء بعض الدين فلا يتسنى والحالة هذه الأخذ بمجرد قوله .

(قضية الشيخ عبد الفتاح يونس موسى العطاوى وآخرين رخص عنهم الاستاذان ادوار مشرق وعبد العليم سلام ضد الشيخ محمد يونس موسى العطاوى رقم ٦ لسنة ١٩٣٥ ك رئاسة وتنوية حضرات القضاة محمد عزمى ومحمد خليل وحسين عاشور)

١٢٨

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٩ ابريل سنة ١٩٣٧

١ - تعهد كتابى - من الزوج - بعدم التزوج بغير زوجته - مخالفته .

الضرر المادى والادبى - حقها في التعويض

٢ - تعهد - من الزوج - بتطليق زوجته . بطلانه

المبادئ القانونية

١ - إذا تعهد الزوج كتابة بعدم التزوج

من النساء معا وان هذا العدد هو منتهى العدد المشروع لأن في الزيادة على الاربع خوف الجور عليهن بالعجز عن القيام بحقوقهن وأساس ذلك في التشريع قوله تعالى في صورة النساء « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى الا تعولوا » يستخلص من هذه الآية حسب أقوال المفسرين أصلان :

الأول - أن الزوج بأكثر من واحدة إلى أربع مباح ابتداء

الثاني - إذا خاف الرجل الجور وعدم العدل بين نسائه إذا تزوج بأكثر من واحدة يحرم عليه الزوج بأكثر من واحدة .

والأصل الثاني قيد الأصل الأول وهذا القيد مقصود به منع الضرر الذي ينشأ عن استعمال الحق الأصلي في الزوج بأكثر من امرأة واحدة وتبين ذلك من قوله تعالى في الآية الكريمة ذلك أدنى الا تعولوا أي أقرب من عدم الجور والظلم في الزوج بتقيد بعدم الضرر المتوقع من خوف عدم العدل بين الزوجات يؤخذ - بجلاء - بما تقدم ان الزوج له مطلق الحرية شرعا في الزوج بأكثر من واحدة وان عليه هو تقع التبعة في هذا التقدير فلو تعاقد الزوج على أن لا يتزوج بزوجة أخرى غير زوجته لكان في حدود الشريعة السمحاء وكان مثل هذا التعهد صحيحا وليس فيه ما يخالف النظام العام « وبما ان الثابت من وقائع هذه القضية ان المدعى عليه رغم تعهده المؤرخ ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ بان لا يتزوج زوجة أخرى خلاف المدعية قد تزوج في يوم ١٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ زوجة ثالثة كالثابت بالقسيمة المودعة بملف القضية وباقراره بمحضر جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧

الأخرى المشتراط طلاقها وبأولادهما من المدعى عليه ولا شك في ان الضرر في الشريعة الإسلامية يجب ازالته شرعا - ثانيا - كل شرط صحيح الا شرط أحل حراما أو حرم حلالا . لا جدال في ان ذلك الشرط يحرم الحلال وهو قيام الزوجية ويؤدي الى احلال الطلاق محله أو بعبارة أخرى تحريم الحق الحلال الشرعي الذي اباحه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز بقوله « وانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وجاء في الحديث للصحيح عن النبي (صلعم) « الزواج مثنى » وجاء في حديث آخر « تناكحوا تناسلوا فاني مباه بكم الامم يوم القيامة » والطلاق ولو انه حق مشروع للزوج الا انه مكروه شرعا وقد جاء في الحديث الشريف « أبغض الحلال عند الله الطلاق » والشرع لم يبيحه الا في حالة استحالة قيام الحياة الزوجية كما فرضها الله تعالى بقوله « فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان » وقد فرضت الشريعة السمحاء في الحياة الزوجية الهدوء والرضى والحنان والشفقة والتضامن فقد جاء في الكتاب الكريم « وجعل لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » هذا من وجهة الشريعة الغراء اما من وجهة القانون المدني فان هذا القانون لا يقر أي التزام يضر بالغير كما ان ذلك فيه مخالفة للنظام العام الذي رص على المحافظة على كيان الاسر « وبما أنه يؤخذ من وقائع هذه الدعوى وظروف القضية أن حياة المدعى عليه وزوجه الأخرى في طمأنينة ووثام ولذلك يكون هذا الشرط باطلا شرعا وقانونا ويكون عدم عمل المدعى عليه به غير موجب لاية مسئولية مدنية ومن ثم يتعين رفض الدعوى بالنسبة لهذا الشرط

(٢) عن الشرط الثاني من التعهد

عدم الزوج زوجة أخرى غير المدعية اتفق جمهور المسلمين على جواز انكاح أربع

المبادئ القانونية

- ١ - يباح للصحف في القانون المصري أن تنشر وقائع ومحاضر الجلسات العلنية بشرط أن يكون ذلك بأمانة وحسن نية وفي غير الأحوال الممنوعة بنص صريح وهذا الحق يشمل التحقيقات السابقة التي تكون أجريت في الدعوى في حالة تلاوتها بالجلسات العلنية
- ٢ - حق نشر الأحكام التي تجيز المادة ١٦٥ عقوبات نشرها قاصر على وقائعها وأسبابها ولا يحق للناشر أن يتناولها بالشرح والتعليق من عنده وإلا كان مسئولاً عن عمله
- ٣ - واجب الأمانة في النشر يقتضى إيراد وقائع الدعوى كاملة أو نشر خلاصة وافية عنها تسمح بتقديرها في مجموعها فلا يجوز الاقتصار على نشر وجهة خصم دون وجهة الخصم الآخر أو على نشر وقائع قليلة في دور من أدوار التحقيق وعدل عنها فيما بعد من غير أن يشار إلى هذا العدول وفي هذه الحالة يعتبر الناشر مهملًا إهمالاً يوجب مسئوليته حتى ولو لم يكن سيء النية .

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتلخص في ان المدعى في سنة ١٩٢١ تعرف بسيدة اسرائيلية وتوثقت العلاقة بينهما على مر السنين وتطورت الى علاقة غرامية ثم إلى وعد بالزواج واستمرت تلك العلاقات حتى أواخر سنة ١٩٣٢ حيث صرح المدعى تلك السيدة بأنه لا يرغب في الزواج منها وفي غضون تلك المدة كان يقترض منها عدة مبالغ كما كانت تسلبه مبالغ أخرى لاجراء بعض أعمال

» وبما انه بما تقدم يكون المدعى عليه قد خالف الشطر الثاني من التعهد سالف الذكر واوجد المدعية في حال ادبية لا تنطبق الحياة فيها وقد انبنى على هذه الحال ان اتجهت الحياة الزوجية وجهة أخرى غير الوجهة التي خصصت اليها واصبحت معقدة وشائكة وغير مواتية للحكمة التي من اجلها شرع الزوج وامست في خبر كان حتى انفصمت عراها بفعل المدعى عليه واختتمت المأساة بطلاق

المدعية في يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٧

» وبما انه قد انتاب المدعية ضرر مادي وادبي من فعل المدعى عليه اذا وجد لها والزواج بالمدعية قائم من شاركها في مورد حياتها ادبيا وماديا فتكون المدعية محقة بالمطالبة بتعويض عن الضرر الناتج من هذا الشطر الثاني من التعهد . والمحكمة ترى ان التعويض المقدر بالتعهد سالف الذكر خصص التعويض عن حالتين وبان ان احدهما لا تعويض عنها ولذلك تفرض المحكمة عن مخالفته للحالة الاخرى تعويضا قدره خمسون جنينيا مصرياً وتحكم به على المدعى عليه مع رفض طلب شمول الحكم بالنفاذ لعدم وجوبه قانوناً .

(قضية الست وحضر فيها الاستاذ محمد احمد المحرقى ضد رقم ١٥٦١ - سنة ١٩٣٦ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة عبد الحميد رشدي واحمد يوسف ومحمد صدق)

١٢٩

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٥ مايو سنة ١٩٣٧

- ١ - صحافة - حقها في نشر وقائع وعضر الجلسات العلنية . شرطه . بأمانة وحسن نية . شامل التحقيقات السابقة .
- ٢ - نشر الاحكام - طبقاً للمادة ١٦٥ ع . قاصر على الوقائع والاسباب - حق الناشر في التعليق - محذور .
- ٣ - النشر . الأمانة فيه . إيراد الوقائع كاملة . ذكر البعض دون البعض الآخر . مسئولية عنه .

لحسابها وأخيرا أخذ منها ٤٠ جنيها للاستعانة على عمل لدى إحدى الشركات بمصر ولما عاد أبلغها بأنه اتفق مع مدير هذه الشركة على توظيفه بها وأنه في حاجة إلى مبلغ ١٥٠ جنيها يدفعه إليها بصفة تأمين ولما لم يكن لديها هذا المبلغ سمعت حتى اقترضت ١٠٠ جنية من آخر حرر بها سنداً عليها وعلى المدعى وبعد ذلك أبلغت تلك السيدة النيابة بأن المدعى نصب عليها وأوهمها كذبا بحكاية توظيفه بالشركة المشار إليها واستولى منها بهذه الحيلة على المبالغ المذكورة وسارت النيابة في التحقيق وأخيرا وجهت له تهمة انه في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٢ بدائرة قسم محرم بك توصل الى الاستيلاء على النقود المينة بالتحقيق باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهامها بوجود مشروع كاذب وواقعة مزورة واحداث الأمل بتسديد المبالغ التي أخذها منها بطريق الاحتيال بأن أوهمها بأنه سيشتغل في شركة بمصر وأنه سيدفع ١٥٠ جنيها تأميناً للشركة المذكورة ومبلغ ٤٠ جنيها لمدير الشركة برأيه سيتقاضى منها مرتباً شهرياً ٢٥ جنيها ومسكناً مجاناً وأنه سيسدد المبالغ التي أخذها منها وفوائدها وقدم لها خطاباً نسب صدوره الى مدير الشركة الوهمية تأييداً لمزاعمه ومحكمة جنح العطارين حكمت بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ٧٢٨ جنح محرم بك سنة ١٩٣٣ بحبسها ثلاث شهور مع الشغل والإقامة بان يدفع للسيدة الآنف ذكرها تعويضاً مبدئياً قدره ٢١ جنيها فاستأنف هذا الحكم وبعد نظره بعدة جلسات حكمت محكمة استئناف جنح اسكندرية في القضية رقم ٧٧٥٩ سنة ١٩٣٣ بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ببراءته ورفض الدعوى المدنية وأثناء نظر القضية بالاستئناف نشرت عنها جريدة . . . التي يملكها ويديرها المدعى عليها ثلاث مقالات بثلاثة أعداد

مختلفة - المقالة الأولى بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٤ بعنوان « الخطيب النصاب أمام محكمة الجنح الاستئنافية » وجاء بها بعد ذكر اسم المدعى ووصف التهمة ما يأتي
« وحيث ان المدعى اقام هذه الدعوى يقول فيها ان جريدة . . . نشرت هذه المقالات بنية سيئة وتعمدت فيها تحريف وقائع القضية ونشرها على غير حقيقتها والحق هذا النشر به ضرراً أدبياً ومادياً يحق له المطالبة بتعويضه ، لذا يطلب الحكم على المدعى عليها متضامنين بان يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنية والمصاريف والأتعاب ونشر الحكم الذي يصدر في ثلاث جرايد عرية وجريدة افرنكية على نفقتها وكذلك بجريديتهما . . . مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة

« وحيث ان الفصل في الدعوى يستلزم مبدئياً معرفة حكم القانون المصري عن حق نشر ما يدور بجلسات المحاكم العلنية من مرافعات ومناقشات .
« وحيث ان هذا الحق مقرر في فرنسا بنص صريح وهو الفقرة الثالثة من المادة ٤١ من قانون الصحافة التي تبيع للصحف نشر وقائع ومحاضر الجلسات العلنية بشرط ان يكون ذلك بأمانة وحسن نية ولا عقاب على النشر في هذه الحالة حتى ولو تضمن قذفاً ، اما في القانون المصري فلا يوجد نص صريح مثل هذا انما يمكن القول به بطريق الاستنتاج العكسي من الفقرة الثانية من المادة ١٦٥ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ التي تعاقب من ينشر بغير امانة وبسوء قصد ما يجري في الجلسات العلنية للمحاكم اذ مؤدى هذا النص عدم العقاب في حالة النشر بأمانة وبحسن نية اي اباحة النشر وهذه الاباحة في الواقع من لوازم علنية الجلسات واحدى نتائجها الطبيعية وبها يتسنى للرأى العام

ولغرض المصلحة العامة والوقائع الواردة بها مطابقة للحقيقة ومستمدة من الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المدعى والتحقيقات التي أجريت في القضية وكان وقت النشر هذا الحكم لا يزال قائماً محترماً فلا تريب ولا مسئولية عليهما .

« وحيث أنه بمراجعة هذه المقالات ومقارنة عباراتها بالتحقيقات التي تمت في قضية الجنبه والأحكام التي صدرت فيها تبين الملاحظات الآتي بيانها : (١) أن الجريدة لم تنشر خبر هذه التهمة إلا أثناء نظرها أمام محكمة الجنبه الاستئنافية مع أنها لم تهتم بنشرها لافي تاريخ حصولها ولا أثناء قيام النيابة بتحقيقها ولا عقب صدور الحكم الابتدائي فيها بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ مباشرة إذ أول مقالة نشرت عنها كانت في ٥ يناير سنة ١٩٣٤ أي بعده بما يقرب من ثلاثة شهور ويمكن أن يستنتج من ذلك أن الناشر لم يكن يقصد الاغرضاء معيناً من مقالاته أثناء نظرها بالاستئناف

(٢) مع الاهتمام بنشر هذه المقالات في هذا الوقت فإن الجريدة لم تسرع بنشر الحكم النهائي الصادر ببراءة المدعى وهذا الموقف السلبي لا يمكن أن يكون نزيهاً وعلى أقل تقدير يعد اهمالاً كان يتعين على الجريدة أن تتحاشاه وبما يؤكد أنها بعداعلاها بصحيفة هذه الدعوى في ١٩ مارس سنة ١٩٣٥ اسرعت بنشر نياً هذا الحكم بمدد اليوم التالي أي بعد نحو أربعة شهور ونصف من تاريخ صدوره .

(٣) تكرار نشر ثلاث مقالات بعبارات متقاربة في تواريخ مختلفة أثناء نظر القضية بالاستئناف فقط يدل على أن الناشر كان يتعمد تكرار إذاعة التهمة التي كانت منسوبة للبدعى ولا يمكن أن يكون مقصوداً بهذا العمل مجرد المصلحة العامة

مراقبة ما يجري فيها . إنما من المهم أن يلاحظ أن هذا الحق ليس مطلقاً بل هو مقيد بالأحوال الممنوع فيها النشر صراحة والواردة على سبيل الحصر بالمادتين ١٦٣ و ١٦٤ عقوبات .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالأحكام نفسها فقد اباحت الفقرة الثانية من المادة ١٦٣ عقوبات المعدلة بالمرسوم بالقانون الآنف الذكر حق نشرها ولم يستثن منها إلا الأحوال التي لا يجيز القانون إقامة الدليل على الأمور المدعى بها ومثل ذلك القذف أو السب إذا لم يكن موجهاً لموظف عمومي اللهم إلا إذا كان النشر بناءً على طلب صاحب الشأن أو أذنه فيكون مباحاً .

« وحيث أنه وإن كانت المواد ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ الآنف ذكرها لا تشير إلا إلى نشر ما يجري بالجلسات من مرافعات ومناقشات إلا أنه من المقرر أنها تشمل أيضاً التحقيقات السابقة في حالة تلاوتها في الجلسات العلنية وبناءً على ذلك يجوز نشر هذه التحقيقات مع المرافعات والمناقشات التي تجرى بالجلسات العلنية

« وحيث أنه يخلص من جميع ما تقدم أنه فيما عدا الأحوال الممنوعة بنص صريح يجوز للصحف أن تنشر (١) ما يجري في جلسات المحاكم العلنية من مرافعات ومناقشات (٢) الأحكام الصادرة منها (٣) وقائع التحقيقات السابقة التي تكون تليت بالجلسات العلنية بشرط أن يكون هذا النشر بأمانة وحسن نية . (راجع في ذلك تفصيلاً شرح قانون العقوبات للرحوم أحمد بك أمين صفحة ٥٣٩ وما بعدها والتشريع السياسي في مصر لعبد اللطيف بك محمد بند ٣٩٦ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٣١٠ وما بعدها والمراجع المشار إليها بهما .)

« وحيث أن المدعى عليهما يقولان أن المقالات الثلاث الآنف ذكرها نشرت بحسن نية

(٤) العناوين التي اعطاها الناشر لمقالاته الثلاث تنبئ عن هذا الغرض وهي في مجموعها تعتبر تعليقا من عنده لاتسيغه وقائع القضية وان كان يباح طبقا لما تقدم ذكره نشر الأحكام الا أنه من المقرر أنه يجب ان يكون ذلك قاصرا على وقائعها وأسبابها والا يتناولها الناشر بالشرح والتعليق والا كان مستولا (محكمة السبب ٣ يوليو سنة ١٨٦٤ التشريع السياسي بند ٣٩٨)

(٥) نسب الناشر للمدعى في المقالة الأولى ان... قال عنه بتحقيقات النيابة انه افلس وانه كان يشتغل مع شخص يدعى... وكلاهما نصاب وان كان... قال ذلك أمام النيابة الا انه تبين بجلاء من مراجعة شهادته أمام المحكمة بالجلسة العلنية انه عدل عنه اذ لم ينسب للمدعى انه افلس وانه نصاب وكل ما قاله عنه انه أصيب في رأس ماله عند ما كان يشتغل في المقاولات من وزارة الأشغال وكان واجب الأمانة في النشر يقتضى ايراد شهادة... كاملة ولا يقتصر منها على ما قرره بالنيابة ويترك ما قاله امام المحكمة وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية (في حكمها الصادر بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٨٤ دالوز ٨٠ - ١ - ٨ - ٣٢٨ التشريع السياسي بند ٤٠٩) مثل هذه الحالة موجبة للمسئولية حيث قالت «يجب على الناشر ان ينقل خلاصة وافيه بحيث يمكن ان يترك مجالا لتقدير الادعاءات المتباينة للاتهام والدفاع او بمعنى آخر يجب الا يقصر أخباره على احدى الكفتين الدفاع او الاتهام بل يجب ان تكون العبارة بما حوت تسمح بتقدير الدعوى في مجموعها» ومن ذلك يتضح ان الناشر فيما يتعلق بشهادة... لم يكن امينا في نقله ولم يتحر الحقيقة جيدا.

(٦) نسب الناشر للمدعى في المقالة الأولى انه اعترف أمام المحكمة بكل الوقائع واورد هذه العبارة بكيفية تدعو الى اعتقاد كل قارىء بأن

المدعى اعترف بوقائع النصب أى بصحة الاتهام الموجهة اليه في حين ان محضر الجلسة خال من اى اعتراف من هذا القيل والمدعى بجميع أدوار التحقيقات كان يدفع التهمة بأن الموضوع مدنى ولا جريمة فيه وان استيلاءه على المبالغ كان على سبيل القرض الذى لا يحميه قانون العقوبات وانه لم يستعمل اية طريقة من طرق النصب والاحتيال وان القرض كان بفوائد ربويه فاحشة وقد اخذت المحكمة الاستئنافية بوجهة نظره هذه وبما جاء باسباب حكمها ان حالة المدعى المالية استغلت في ابشع صور الربا الفاحش اذ فوائد هذا القرض بلغت نحو سبعين في المائة وانه كان ضحية... الغير الذى حاول ان يحصل منه على مبلغ ثمانين جنيا. ومع اهتمام الناشر بتضمين مقالته الأولى معظم أدلة الاثبات وقد شغلت ما يقرب من ثلاثة ارباع عامود فانه كفى بكتابة خمسة أسطر فقط عن أقوال المدعى وليس ذلك فقط بل جعل ضمنها حكاية الاعتراف الآنف ذكره وذلك كله بما يدعو الى الاعتقاد بصحة التهمة وفساد دفاعه وكان واجب الأمانة وحسن النية يقتضيان ان تكون عبارة المقالة شاملة لجميع التهمة اثباتا ونقيا بناء على المبدأ السالف ذكره.

٧ - كذلك المقالتان الاخيرتان اقتصرتا على ذكر ناحية الاتهام دون أية اشارة فيهما لدفاع المدعى وهذا الامر لا يفيد أن الناشر كان في كتابته محايدا.

٨ - عبارة المقالة الثالثة تشتمل على قارىء بأن المدعى ممن يتاجرون بعلاقاتهم بالنساء فعنوانها «التقاضى بعد الحب» وبدأت بذكر الرجل الذى نصب على خطيبته ووعداها بالزواج وحصل منها على ١٥٠ جنيا ثم تباطأ في انجاز وعده وأخيرا نكث عنه وأبى الزواج بها وكان الواجب ألا

تكون هذه العبارة بهذا الشكل المقتضب سببا وأن وقائع الدعوى والتحقيقات التي أجريت فيها ما كانت تستسيغها مطلقا .

« وحيث أنه يتضح من جميع هذه الملحوظات أن ناشر هذه المقالات الثلاث لم يكن أميناً في نقله ولم يتحر الحقيقة جيداً كما وأنه من جهة أخرى لم يكن حسن النية بالدرجة التي يتطلبها القانون لإباحة حق النشر وبناء على ذلك يكون مسئولاً عن تعويض ما يكون لحق المدعى من ضرر بسببها وحتى لو كانت نيته السيئة غير متوفرة تماماً فإنه على أقل تقدير يعتبر مهملاً إهمالاً جسيماً كان من نتيجته أن نشرت وقائع التهمة ناقصة غير شاملة لوجهتي نظر الاتهام والدفاع بما كان لا يسمح بتقديرها تقديراً صحيحاً بل على العكس كانت يدعو إلى الاعتقاد بصحة الاتهام ومن المقرر أنه في هذه الحالة يكون مسئولاً عن تعويض الأضرار التي تنتج عن هذا الإهمال طبقاً للمادة ١٥١ مدني » وحيث أنه ثابت أن المدعى يشتغل بأعمال المقاولات العامة ومثل هذه المقاولات لانزاع في أنها تؤثر على سمعته وتلحق به ضرراً أدياً يحق له المطالبة بتعويضه .

« وحيث أن المدعى عليهما بصفتها صاحبي جريدة ومديرها مسئولان بالتضامن عن أعمال ناشر هذه المقالات وتعويض الأضرار التي تنشأ عنها طبقاً للمادة ١٥٢ مدني .

« وحيث أن المحكمة بناء على جميع ظروف الدعوى تقدر مبلغ التعويض بمائة جنيه فقط مراعية في ذلك أن واقعة القرض في حد ذاتها كانت صحيحة وأن العلاقة كانت قائمة حقيقة بين المدعى والسيدة الاسرائيلية وغير ذلك من الظروف الأخرى التي استنتجت منها محكمة العطارين توفر جريمة النصب وقضت بناء عليها بأدانة المدعى ومن ثم يتعين الحكم له بهذا المبلغ ،

وحيث أنه فيما يتعلق بطلب نشر هذا الحكم فهو في محله غير أن المحكمة ترى ألا كفاء بنشره بجريدة التي نشرت بها المقالات الثلاث .

« وحيث أن الدعوى ليست من أحوال النفاذ بلا كفالة فيكون هذا الطلب على غير أساس (قضيت ضد صاحباً ومدير جريدة رقم ٢٠٣ سنة ١٩٣٥ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدي بك وكيل المحكمة وعبد الحيد عمر وشاحي ومحمد مراد للاضوري)

١٣٠

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٤ أيار سنة ١٩٣٧

١ - المحكمة التجارية - اختصاصها بنظر المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية - والمنازعات الناشئة عن تنفيذها ، ومنها الاشكالات .

٢ - أوامر - من مصلحة الجمارك - بتنفيذ غرامات جمركية ليست أوامر إدارية . حق المحاكم الأهلية . في تفسيرها أو إيقاف تنفيذها

٣ - غرامات جمركية - صفتها المدنية كتعويض . وصفها الجنائية . كمعقوبة . نتائجها .

٤ - الإكراه البدني - طريق التنفيذ بالقرابة . وصفه احتياطي .

٥ - إكراه بدني - تعدد عقوباته . كافي الغرامات . وعقوبات الحبس .

٦ - تنفيذ بالشغل - بدل الحبس أو الإكراه البدني . جواز تعدده .

المبادئ القانونية

١ - المحكمة التجارية المختصة بنظر المعارضة في قرارات اللجنة الجمركية هي المختصة بالفصل في جميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذه القرارات أو بتعبير آخر جميع اشكالات تنفيذها .

٢ - الأوامر الصادرة من مصلحة الجمارك

بتنفيذ الغرامات الجزائية لا تعتبر أوامر إدارية والمحاكم الأهلية غير ممنوعة من تفسيرها أو إيقاف تنفيذها لأن اختصاص اللجان الجزائية بالفصل في جرائم التهريب الجزائية ليس اختصاصاً إدارياً بل هو في الواقع اختصاص قضائي خاضع لمراقبة القضاء.

٣ - للغرامات الجزائية صفتان فهي بمثابة تعويض عما نال الخزينة من الضرر بسبب حرمانها من الضرائب الجزائية كما لها في الوقت نفسه صفة جنائية تعتبر بمقتضاها عقوبة إذ لا يكتفى فيها طبقاً للمادة ٢٣ من لائحة الجمارك بالحسك بغرامة ماثلة للضرية الجزائية بل هي تعادل ضمها على الأقل ويجوز أن تصل في حالة العود إلى أربعة أو ستة أضعافها كما أن من لم يقم بدفعها تنفذ عليه بالأكره البدني إلى الحبس البسيط.

٤ - للأكره البدني في القانون المصري صفتان في وقت واحد فهو من جهة طريق مباشر للتنفيذ واختبار للقدرة على الدفع من شأنه حمل ذوى اليسار من المحكوم عليهم الذين يخفون أموالهم على وفاء ما عليهم ، ومن جهة أخرى يعقاب احتياطي لازم إذ لولاه لكان المعسرون في مأمن من العقاب على كل جريمة معاقب عليها بالغرامة

٥ - وكما تتعدد عقوبات الغرامة دائماً وعقوبات الحبس بحيث لا تزيد في مجموعها عن ست سنوات ، ولما كان الأكره البدني يعتبر عقوبة وينفذ على المحكوم عليه بالحبس البسيط فيكون كذلك متعدد بحيث لا تزيد مجموع مدته عن ست سنوات

٦ - وكذلك يتعدد دائماً التنفيذ بالشغل في عمل يدوي أو صناعي إذا اختاره المحكوم عليه بدل عقوبة الحبس البسيط الذي لا يزيد عن ثلاثة شهور أو بدل التنفيذ عليه بالأكره البدني لتحصيل العقوبات المالية المحكوم بها عليه المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى لا نزاع فيها وهي تلخص في أن المدعين وآخر يوغسلافي يدعى ديمتري بافتافيلكو قتلش اتهموا بتهريب عدة رسائل من الجبن في خلال سني ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ دون دفع الرسوم الجزائية المقررة عليها وعملت عن كل رسالة قضية خاصة إنما حكم من اللجنة الجزائية باسكندرية في جميع القضايا في يوم واحد هو ٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ إذ قضت بتغريم متهمي كل قضية متضامين بالغرامة المقررة بالمادة ٣٣ من اللائحة الجزائية وبلغ مجموع هذه الغرامات نحو ٥٢٠٠ جنيه ولم يقيم المحكوم عليهم بدفعها فبناء على المادة الخامسة من القانون رقم ٩ سنة ١٩٠٥ نفذت عليهم بطريق الأكره البدني طبقاً للمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات المصري وذلك بأوامر تنفيذ صادرة من مصلحة الجمارك لسجن اسكندرية كل أمر منها قضى بحبس كل متهم في كل قضية ٩٠ يوماً عن الغرامة المحكوم عليه بها ولم يعارض المدعون في قرارات اللجنة الجزائية المذكورة فأصبحت بالنسبة لهم نهائية . أما فيلكوفتش فعارض أمام المحكمة التجارية المختلطة باسكندرية وإلى الآن لم يفصل في معارضته ولكنه بمجرد أن مضى على حبسه ٩٠ يوماً أقام دعوى مستقلة أمام المحكمة المذكورة طلب فيها الحكم بالإفراج عنه فوراً بحجة أن التنفيذ بالأكره البدني لا يتعدد مهما تعددت الغرامات

رفض الدعوى بناء على ان التنفيذ بالا كراه البدني
يتعدد دائما كما تتعدد الغرامة دائما طبقا للبادة
٣٧ عقوبات

عن الدفع بعدم الاختصاص

« حيث انه طبقا للبادة ٣٣ من لائحة الجمارك
الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٠ المعارضة في
قرار اللجنة الجمركية ترفع من المتهم المحكوم عليه
بالغرامة الجمركية أمام المحكمة التجارية ذات
الاختصاص وهي بالنسبة للبدعي محكمة اسكندرية
الكلية

« وحيث انه طبقا للبادة الخامسة من القانون
رقم ٩ بند ١٩٠٥ يجوز تنفيذ العقوبات المالية
المحكوم بها من اللجان الجمركية أو من المحاكم
التي تنظر المعارضات المقدمة عن قرارات هذه
اللجان بطريق الا كراه البدني طبقا للبادة ٢٦٧
وما بعدها إلى المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق
الجنايات ويصدر الأمر بتنفيذ الا كراه البدني
المذكور من أمين الجمرك أو من يقوم مقامه

« وحيث انه يتضح من هذه النصوص ان
الجهات المختصة بالفصل في الجرائم الجمركية هي
أولا - لجان الجمارك ثم المحاكم التجارية بطريق
المعارضة أمامها وان المختص بتنفيذ العقوبات
المالية المحكوم بها في هذه الجرائم سواء من
اللجان الجمركية وحدها في حالة عدم المعارضة فيها
أو من المحاكم التجارية بعد رفع المعارضة عنها هي
مصلحة الجمارك فهي التي تباشر اجراءات التنفيذ
على مال المحكوم عليهم كما انها في الوقت نفسه هي
التي تصدر أوامر الا كراه البدني بحبسهم في حالة
امتناعهم عن الدفع وهذه السلطة تشبه تماما سلطة
النيابة العمومية عند قيامها بتنفيذ الأحكام الجنائية
« وحيث ان المدعين لا يتعرضون في دعواهم
لقرارات اللجنة الجمركية ولا يطعنون عليها من

المحكوم بها فلا يصح حبسه أكثر من هذه المدة
طبقا لنص المادة ٢٦٧ - ودفعت الحكومة في
تلك الدعوى بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظرها
لان المدعى يوجب سلا في اي تابع لدولة غير متمتعة
بالامتيازات والمحاكم الاهلية هي المختصة بمحاكمته
في المسائل الجنائية ومن جهة أخرى فان أوامر
الحبس صادرة من مصلحة ادارية هي مصلحة
الجمارك في حدود اختصاصها والمحاكم ممنوعة من
تفسير الأوامر الادارية او إيقاف تنفيذها كما طلبت
رفض الدعوى بناء على ان التنفيذ بالا كراه البدني
يتعدد دائما . وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦
حكمت تلك المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص
وبالافراج عن المدعى فورا فاستأنفت الحكومة
هذا الحكم وقضى أخيراً من محكمة استئناف
اسكندرية بتأييده بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٧
في القضية رقم ١٤٠ سنة ٦٢ قضائية - وبعد ذلك
اقام المدعون هذه القضية بتاريخ ٢٦ ابريل سنة
١٩٣٧ طالبين فيها الافراج عنهم فورا والزام المدعى
عليه الاول بالمصاريف متمسكين بحكم المحكمة
المختلطة المذكور . ودفع الحاضر عن المدعى عليهما
بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى
لأنها تتعلق بمسألة جنائية وهي الافراج عن مسجون
والغاء الأوامر الصادرة بحبسه وهي من
اختصاص المحاكم الجنائية بعد ان اصبحت قرارات
اللجنة الجمركية نهائية لعدم معارضة المدعين فيها
ومن جهة أخرى فان هذه الأوامر الادارية صادرة
من مصلحة الجمارك في حدود اختصاصها وطبقا
للبادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ليس
لهذه المحاكم ان تفسرها او توقف تنفيذها وكل ما
يملكه المدعون هو المطالبة بالتعويضات إذا كانت
هذه الأوامر مخالفة للقوانين وهم في دعواهم
لا يطالبون بأي تعويض . اما في الموضوع فطالب

حيث هي بأى طعن سواء من جهة القانون أو الوقائع ويسلبون بأنها أصبحت نهائية ومن حق مصلحة الجمارك تنفيذها وإنما ينازعون في طريقة التنفيذ التي تباشرها ويقولون أنه لا يحق لها أن تأمر بحبسهم أكثر من ٩٠ يوما طبقا للمادة ٢٦٧ تحقيق جنابات بناء على أن الإكراه البدني لا يتعدد وظاهر أن هناك فرق كبير بين الطعن في القرار ذاته وبين الطعن على طريقة تنفيذه فيكون احتجاج مصلحة الجمارك على المدعين بأن القرارات أصبحت نهائية عديم القيمة

« وحيث أنه ينبغي على ذلك أن تكون دعوى المدعين لا تخرج عن كونها منازعة في التنفيذ أو بتعبير آخر إشكال في التنفيذ فما هي الجهة المختصة بنظره ؟ على كل حال لا يمكن أن تكون هذه الجهة مصلحة الجمارك لأنها فضلا عن أنها هي الخصم الذي ينازع المدعين فإنها جهة إدارية لا تملك سلطة القضاء إلا على سبيل الاستثناء وهو غير منصوص عنه في هذه الحالة

« وحيث أن القول باختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في هذا النزاع على غير أساس لأنه سيتبين مما يلي أن الغرامة الجزائية ليست ذات صفة جنائية فقط بل هي أيضا ذات صفة مدنية الغرض منها تعويض الضرر الذي لحق الخزانة بسبب حرمانها من رسم البضائع المهربة وهي ما حدث بالمرشح إلى أن يجعل المعارضة فيها من اختصاص المحاكم التجارية

« وحيث أن تنفيذ هذه الغرامة ما هو إلا نتيجة لقرار اللجنة الجزائية أو حكم المحكمة التجارية المؤيد لها وما دام أن القانون أعطى هذه المحكمة حق نظر المعارضة فيها فإن من الطبيعي أن تكون أيضا هي المختصة بنظر الاشكالات التي ترفع عن تنفيذها وهذا الاختصاص في الحقيقة غير متوقف

على قيام المعارضة وعدمها بل هو مستمد من تفسير نص المادتين الآنف ذكرهما ، وهذا التفسير الذي توحى به قواعد العدل والانصاف . كما يبرره ما يترتب عليه من ميزة توحيد الاختصاص بجعل جميع المنازعات المتعلقة بموضوع واحد من اختصاص جهة قضاء واحدة ، وما دام أن المحكمة التجارية هي المختصة بالفصل في الأصل أى في الغرامة الجزائية فتكون هي أيضا المختصة بجميع المنازعات المتفرعة عنها .

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون دفاع المدعى عليهما بأن المحكمة التجارية غير مختصة بنظر هذه الدعوى على غير أساس

« وحيث أن قولهما بأن الأوامر الصادرة بتنفيذ هذه الغرامة تعتبر أوامر إدارية والمحاكم الأهلية ممنوعة من تفسيرها أو إيقاف تنفيذها غير صحيح لأن اختصاص اللجان الجزائية بالفصل في جرائم التهريب الجزائية ليس اختصاصا إداريا بل هو في الواقع اختصاص قضائي خاضع لمراقبة القضاء كما تقدم ذكره ، وإذا كانت القرارات القضائية بالغرامات نفسها وهي الأصل لا تعتبر أوامر إدارية فكيف تكون هذه الصفة للأوامر الصادرة بتنفيذها وهي فرع مترتب على هذا الأصل .

« وحيث أن هذه الأوامر للأسباب السالف ذكرها تشبه من جميع الوجوه الأوامر الصادرة من النيابة العمومية بتنفيذ الأحكام الجنائية ولم يقل أحد أنها أوامر إدارية المحاكم ممنوعة من تفسيرها أو إيقاف تنفيذها .

« وحيث أنه يضاف إلى ذلك أن الدستور المصرى ينص بالمادة الخامسة على أنه لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون والمحاكم هي التي تطبق القوانين فيكون من

اختصاصها وحدها البحث فيما إذا كان أمر حبس شخص معين موافقا للقانون أم لا وإلا كان هذا النص عبثا ولغواً

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون احتمال المدعى عليهما وراء مناعة الأمر الإداري عديم القيمة ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص من وجهيه في غير محله ويتعين رفضه

عنه الموضوع

« حيث أنه يلاحظ مبدئياً أنه نظراً لأن قرارات اللجنة الجزائية الصادرة ضد المدعين بالغرامات التي ينفذ عليهم بالاكراه البدني لتحصيلها أصبحت نهائية لا يجوز لهم أن يناقشوا في قانونية تعددها فلا يحق لهم أن يدعوا أن اللجنة أخطأت في الحكم عليهم بغرامة مستقلة عن كل قضية لأن هذه المسألة كانت من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وقد انتهت المناقشة فيها بصيرورة تلك القرارات نهائية وفي هذه الحالة لا مناص من تنفيذها جميعها . ولا يبقى إلا البحث في موضوع النزاع المطروح على المحكمة بالذات وهو ما إذا كان التنفيذ بالاكراه البدني يتعدد تبعاً لتعدد الغرامات المحكوم بها أم لا

« وحيث أن الأسباب التي اعتمدت عليها محكمة الاستئناف المختلطة بالحكم الآنف ذكره والتي يتمسك بها المدعون يمكن تلخيصها فيما يأتي :
« أن الاكراه البدني في رأى الشراح والمحاكم الفرنسية لا يعتبر عقوبة بل ما هو إلا وسيلة للضغط على المدين المماطل لإجباره على دفع العقوبات المالية المحكوم بها عليه حتى لا تصبح عديمة الجدوى وما دامت هذه الوسيلة قد جرت مرة وظهرت عدم كفايتها فإنه يكون من الصعب جداً أن يبرر امتدادها لأكثر من المدة التي حددها القانون أي ٩٠ يوماً وتلقاء ذلك يكون من العبث

الاعتماد على مبدأ القانون المصري وهو تعدد العقوبات إلا ما استثنى منها بنصر صريح .
وأن المشرع الفرنسي بالقانون الصادر في ٢٢ يوليو سنة ١٨٦٧ قد احتفظ صراحة بمبدأ عدم تعدد الاكراه البدني كما يستخلص ذلك من المادة الثانية من هذا القانون ومن مذكرته الايضاحية وأما وإن قانون تحقيق الجنايات المصري لم يصدر إلا في سنة ١٩٠٤ وطبقت قواعداً الاكراه البدني الواردة به على المسائل الجزائية في سنة ١٩٠٥ فإنه من الممكن أن يفهم أن المشرع المصري الذي لم يهمل أن ينظم ويحدد تعدد العقوبات - لو كان يقصد أن يخالف مبدأ عدم تعدد الاكراه البدني المتبع من مدة في فرنسا لما كان ينقصه أن ينص على ذلك بنصوص صريحة ومن جهة أخرى فإن المشرع المصري وضع حداً لتعدد عقوبة الحبس البسيط اذ يجب ألا تزيد مدته عن ست سنوات . ومن الصعب جداً بغير نص صريح أن يقال بتعدد الاكراه البدني إلى ما لا نهاية إذ ما هو في الواقع إلا حبس بسيط سيما إذا لوحظ بالنسبة للدعوى الحالية أن المشرع المصري إلى الآن لم يجد مسوغاً لفرض عقوبة الحبس في جرائم التهريب الجزائية

« وحيث أنه بالرجوع إلى شرح القانون الفرنسي يتبين أنهم اختلفوا في طبيعة الاكراه البدني فيرى فريق منهم أنه ما هو إلا وسيلة من وسائل التنفيذ لإرغام المحكوم عليه سئ النية على دفع الغرامة المحكوم بها حتى لا يصير الحكم عديم الفائدة ويعتمدون في ذلك على صمت نصوص القانون . أما الآخرون فيرون أنه ما هو إلا عقوبة جسمانية تحمل محل الغرامة وحجتهم في ذلك أنه ينفذ به على المحكوم عليه مما يبرر أسباب اعساره وأنه متى نفذ عليه أول مرة من أجل الاعادة غرامة معينة فلا يصح التنفيذ به مرة لتحصيل تلك الغرامة ،

وان مدته تختلف حسب خطورة الغرامة المقضى بها وان حكمته هي رغبة الشارع في معاقبة المجرمين الذين يفرون من العقوبة بالاحتباء وراء الاعسار حتى يمضوا بذلك مدة الحبس (راجع في ذلك تفصيلا شوفو وهيلي جزء ٤ صفحة ٣٠٧ وجارسونيه جزء رابع نمرة ٢٣ صفحة ٦١ وبحث الاستاذ مختار عبدالله صفحة ٦٥١ المحاماه السنة العاشرة صفحة ٦١١)

« وحيث ان المشرع المشرع المصري بالمادة ٥١ من قانون العقوبات القديم نص على انه (لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف والرد بمجرد حبسه لتحصيل ذلك منه إذا كان قادرا على الدفع وقت الحبس او صار موسرا بعده) ويتضح من هذا النص ان التنفيذ بالا كراه البدني لا تترتب عليه براءة ذمة المحكوم عليه من الغرامة والرد والمصاريف بل يجوز التنفيذ من اجلها على ماله اذا زالت حالة اعساره بعد التنفيذ عليه ، او اذا كانت لديه املاك ، ويمكن ان يفهم من ذلك ان المشرع المصري كان في ذلك العهد يعتبر الا كراه البدني طريقة من طرق التنفيذ فقط ولكن تبين من مراجعة نصوص المواد ٢٦٧ الى ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات الجديد في سنة ١٩٠٤ وتعليقاتها ان المشرع مع احتفاظه بالا كراه البدني بهذه الصفة إذ قال بالتعليقات على المادة ٢٦٧ « وبذا يكون من الممكن اعتبار الا كراه البدني كطريقة للتنفيذ بالمصاريف والغرامات وغيرها » . فانه في الوقت نفسه جعله بالنسبة للغرامة عقوبة بدنية تحمل محلها إذ تنص المادة ٢٧٠ على انه (لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده من التعويضات بتنفيذ الا كراه البدني عليه ولكنه تبرأ من الغرامة الخ .) وجاء بالتعليقات عليها (نص هذه المادة) ان التنفيذ بالا كراه البدني

يقضى بأن تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة أي أن عقوبة الحبس تحمل محل عقوبة الغرامة فعلا وأما في العقوبات الأخرى فلا يزال الا كراه معتبرا واسطة للحصول على الدفع ليس إلا « وحيث أنه يتضح من ذلك بجلاء ان للا كراه البدني في القانون المصري صفتين في وقت واحد فهو كما قال جندي بك عبد الملك (الموسوعة الجنائية جزء ثاني صفحة ٧٢٧ بند ٩٤ وجران مولان تحقيق الجنايات جزء ثاني نبذة ١٠٦) من جهة طريق غير مباشر للتنفيذ واختبار للقدرة على الدفع من شأنه حمل ذوى اليسار من المحكوم عليهم الذين يخفون أموالهم على وفاء ما عليهم ومن جهة أخرى عقاب احتياطي لازم إذ لولاه لكان المعسرون في مأمن من العقاب على كل جريمة معاقب عليها بالغرامة

« وحيث إنه مما يؤيد صفة العقوبة هذه أنه لا يمكن التنفيذ بالا كراه البدني على ورثة المحكوم عليه أو على الأشخاص المسئولين معه مدنيا أي أنه له صفة شخصية مثل العقوبة تماما (جران مولان نبذة ١٠٦٥) ورغم أن المشرع المصري تحاشي ما أمكن الحكم على المجرمين الاحداث بعقوبة الحبس ولذلك نص بالمادة ٢٤٦ على عدم جواز التنفيذ عليهم بالا كراه البدني لتحصيل المصاريف والرد والتعويضات فانه في هذه المادة إجاز هذا التنفيذ بالنسبة للغرامة وقال بالتعليقات مبررا لذلك « أما الغرامات فيجوز حبس الصغير اكراما له على دفعها وإلا انعدم كل تأثير لمثل هذه الأحكام »

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون ما ذهبت اليه محكمة الاستئناف المختلطة من اعتبار الا كراه البدني وسيلة من وسائل التنفيذ ليس إلا مخالفا لحقيقة الحال في القانون الأهلي أو تلقاء صراحة

نصوصه كما سلف يانها مع الافصاح عن الغرض المقصود منها بالتعليقات لم تكن هناك حاجة للاجتهاد وترجيح آراء بعض الشراح الفرنسيين وأحكام المحاكم الفرنسية رغم الاختلاف القائم بينها وبين غيرها وإلا كان في ذلك تجاهلا لحكم القانون الاهلى الذى تحيل اليه المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥

«وحيث أنه متى تقررت صفة العقوبة للاكراه البدنى تكون كافة المبادئ المقررة في القانون المصرى للعقوبات سارية على الاكراه البدنى تماما . ومن بين هذه المبادئ مبدأ تعدد العقوبات على العموم وقد كان هو المبدأ الاصلى في عهد قانون العقوبات القديم ونص عليه المشرع بالقانون الجديد الصادر في سنة ١٩٠٤ صراحة ونظم وحدد قواعده بالمواد ٣٢ إلى ٣٨ . فالمادة ٣٣ تنص على « ان العقوبات المقيدة للحرية تتعدد إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ » والا كراه البدنى طبقا للمادة ٢٦٧ تحقيقا لجنايات ما هو إلا حبس بسيط أى عقوبة مقيدة للحرية فيجب أن يسرى عليه حكم التعدد مثل عقوبة الحبس تماما . ومن جهة أخرى فإن المادة ٣٧ تنص على ان عقوبة الغرامة تتعدد دائما . ولما كان الاكراه البدنى عقوبة بدلية تحل محل الغرامة كما تقدم ذكره فيقتضى العدل والمنطق ان يكون حكم البدل هو نفسه حكم المبدول أى يتعدد تبعاً له وتدل التعليقات على المادة المذكورة على ان المشرع عند ما وضعها كان يعتبر تعدد الاكراه البدنى أمراً مقررًا إذا قال « اعترض على ان تعدد الغرامات بغير حد قد ينشأ عنه استغراق ثروة المحكوم عليه وتحويلها من ثم إلى عقوبة المصادرة العامة » (جارو جزء ثانى صحيفة

٢٧٠) ويقتضى مع ذلك ان يلاحظ ان للقاضى فى مواد المخالفات والجنح الحق المطلق فى تنزيل الغرامات وإذا نفذت ثروة المحكوم عليه بسبب استعمال هذا الحق فاما ان تكون موارد ثروته قليلة جدا وفى هذه الحالة لا تكون النتيجة أشد من النتيجة التى يفترض حصولها لو نفذ عليه بالا كراه البدنى لتحصيل الغرامة واما ان يكون المحكوم عليه غنيا وحيث أن تكون هذه النتيجة عاقبة فساد أخلاق وسوء سلوك دائمين يستوجبان أشد العقوبات إذ معنى هذه العبارة ان التنفيذ بالا كراه البدنى لتحصيل الغرامة يتعدد سواء بالنسبة للمقير أو الغنى ولا ضرر من ذلك فى الحالتين » وقد عبر المستشار صفوت بك بكتابه القانون الجنائى صفحة ٣٤٦ عن هذا المعنى باللفظ أخرى جاء بها انه ان لم يوف المحكوم عليه بالغرامة تنفذ عليه بالا كراه البدنى الذى لا يجوز ان يزيد عن تسعين يوما لكل مبلغ مما يشعر تماما بأنه يرى ان الاكراه البدنى يتعدد بتعدد الغرامة .

« وحيث انه مما يؤيد هذا المعنى وفى الوقت نفسه يدل على الارتباط الوثيق بين الاكراه البدنى والعقوبة فى القانون المصرى ان المشرع أورد احكامه فى أول الأمر بقانون العقوبات القديم بالمواد ٢٢ و ٢٣ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ فى نفس الموضع الذى تكلم فيها على العقوبات وحتى فى سنة ١٩٠٤ بعد ان نقل هذه الاحكام إلى قانون تحقيق الجنايات فانه عندما أراد الاشارة إليه بالتعليقات لم يجد أنسب من الفصل الخاص بالعقوبات وتعددها بعد المادة ٣٨ عقوبات هذا فى حين ان القانون الفرنسى لا ينص على أحكام الاكراه البدنى إلا بقانون المرافعات .

« وحيث انه بناء على ما تقدم يكون قول محكمة الاستئناف المختلطة بأنه من العبث الاعتماد على

مبدأ تعدد العقوبات للتدليل على تعدد الاكراه البدني غير وجيه .

« وحيث انه حتى مع احتفاظ الاكراه البدني بصفته الاخرى وهي انه وسيلة من وسائل التنفيذ فانها لا تمنع من تعدده تبعا لتعدد العقوبات المالية المحكوم بها لارغام المحكوم عليه على دفعها . حقيقة ان القانون وضع حدا للاكراه البدني في كل قضية إذ اوجب أن لا تزيد مدته عن ١٤ يوما في المخالفة و ٩٠ يوما في الجناية أو البضعة ولكنه لم يقرر ذلك لإلزامه بالمتهم حتى لا ينقلب هذا الاكراه في قضية واحدة عقوبة صارمة إنما لا يمكن ان تكون هذه الرخصة مطلقة في جميع الاحوال ويترتب عليها عدم التفرقة بين من يحاكم عن جريمة واحدة أو عدة جرائم قبل الحكم عليه في واحدة منها . إذ مع القول بعدم تعدد الاكراه البدني تكون حالة المتهم الذي يتمكن من اخفاء جرائمه احسن بكثير من المتهم الذي يرتكب جريمة واحدة ويظهر أمرها فورا وفي ذلك تشجيع على ارتكاب الجرائم التي يعاقب عليها بالغرامة أو التي جرى عرف القضاء على الحكم فيها بالغرامة غالبا . ولنع هذا التشجيع في الحقيقة لم يرد المشرع المصري اتباع مبدأ القانوني الفرنسي القائل بعدم تعدد العقوبات الذي وصفه صراحة بالذكورة الايضاحية بمناقته للعدالة من حيث هي (التعليقات على المادة ٣٣) ولماذا يراد حماية من يرتكب عدة جرائم في اوقات متقاربة الامر الذي يدل على نيته الشريرة ويكتفي باكراهه مدة واحدة خصوصا إذا كان موسرا ماطلا . اليس في ذلك خروجا على الغرض الذي توخاه المشرع وهو اكراه امثال هؤلاء على دفع العقوبات المالية المتعددة المحكوم بها عليهم إذ مجرد تهديدهم بالتنفيذ عليهم بالاكراه البدني عن كل عقوبة على حدة المدة التي تتطلبها

القانون قد يحملهم على الاسراع بدفعها حتى لا يطول مدة حبسهم في حين ان الاقتصار على حبسهم مدة واحدة عنها جميعا يشجعهم على عدم سدادها وبذلك تكون اباحة استعمال وسيلة الاكراه البدني في كل قضية على حدة ذات اثر فعال وهذا يكفي مبررا لهذه الاباحة وهو ما فات محكمة الاستئناف المختلطة .

« وحيث انه حقيقة لا يوجد بالقانون المصري نص صريح عن تعدد التنفيذ بالاكراه البدني ولكن باستعمال قواعد التفسير المقررة فقها وقضاء يمكن استخلاص الرأي الصحيح في هذا الموضوع ومن بين هذه القواعد الرجوع إلى المذكرة الايضاحية للقانون ومقارنة النصوص ببعضها والاستنتاج المنطقي ثم البحث وراء القصد الذي اراده الشارع من القانون والاعراض التي توخاها من وضعه اى حكمة التشريع وقد رأينا مما تقدم انها كلها تؤدي إلى القول بتعدد التنفيذ بالاكراه البدني تبعا لتعدد الغرامة .

« وحيث ان الاقتصار على الرجوع الى القانون الفرنسي في هذا الموضوع لا تؤمن عاقبته وذلك لان المشرع المصري تعمد الخروج على قواعده والتجأ إلى مبادئ الشرائع الاخرى فأخذ عن القانون الانجليزي والاسباني والسويدي مبدأ تعدد العقوبات الغير متبع في القانون الفرنسي ووصفه بأنه لا يتفق مع العدالة من حيث هي وقال صراحة انه لا يريد ان يقلده على اطلاقه (التعليقات على المادة ٣٣ وراجع الموسوعة الجنائية جزء ثاني بند ٣١)

« وحيث انه لذلك لا يمكن الاعتماد على نص المادة الثانية من قانون ٢٢ يونيو سنة ١٨٦٧ الفرنسي او مذكرته الايضاحية سيما إذا لوحظ ان الغرض من هذا القانون في الوقائع لم يكن الا

النتيجة غريبة إذ تجعل للتشغيل حكيمين مختلفين في قانون واحد بغير نص .

« وحيث أن المحكمة بناء على جميع ما تقدم ترى أن الإكراه البدني يتعدد دائماً مثل تعدد الغرامات والعقوبات المالية الأخرى المقضى بها للحكومة وهو ما ذهب إليه واضع تعليمات النيابة العمومية بالمادة ٩٨٠ .

« وحيث أنه لا يبق بعد ذلك إلا البحث فيما إذا كان تعدد الإكراه البدني يقف عند حد أم لا .

« وحيث أن التفسير المنطقي الصحيح المستمد من مقارنة النصوص ببعضها والذي توحى إليه العدالة هو أنه لما كان الإكراه البدني حبساً بسيطاً فإنه يمنع أن لا يزيد عن الحد المقرر للحبس بالمادة ٣٦ عقوبات أي لا يزيد عن ست سنوات سنوات وبذلك لا يكون هناك محل للاعتراض بأن تعدده غير نهائي .

« وحيث أن الغرامات الجزائية في الواقع ذات صفتين في وقت واحد فهي بمثابة تعويض لما نال الخزينة من الضرر بسبب حرمانها من الضرائب الجزائية المقررة على البضائع المهربة ويظهر هذه الصفة اختصاص المحاكم التجارية بنظر المعارضات التي ترفع عن قرارات اللجان الجزائية كما أن لها في الوقت نفسه صفة جنائية تعتبر بمقتضاها عقوبة إذ لا يكتفى فيها طبقاً للمادة ٢٣ من لائحة الجمارك بالحكم بغرامة مماثلة للضريبة الجزائية بل هي تعادل ضعفها على الأقل ويجوز أن تصل في حالة العود إلى أربعة أو ستة أضعافها كما أن من لم يتم بدفعها تنفذ عليه بالإكراه البدني أي الحبس كما تقدم ذكره (راجع حيثيات حكم استئناف مصر ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ مجموعة سنة ١٩٢٠ عدد ١٠٤ صفحة ١٦٦ وحكم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مجموعة ١٩٢٦ عدد ١١

تقييد استعمال الإكراه البدني في فرنسا إذا كان مباحاً من أجل الديون التجارية والمدنية وابق فقط في المسائل الجنائية (شوفو هيلي جز' أول صفحة ٣٠٧) .

« وحيث أنه من الطبيعي جداً أن ينص في فرنسا على عدم تعدد الإكراه البدني إذ هذا يتفق تماماً مع مبدأ عدم تعدد العقوبات المتبع فيها وإلا كان المشرع الفرنسي متناقضاً . وأما وإن المشرع المصري قد أخذ بالمبدأ المخالف فيكون من المعقول أن يكون حكم الإكراه البدني فيه مختلفاً أي متعدداً . ولم لا يقال حقاً أن المشرع المصري لهذا السبب أهمل عمداً قانون ٢٢ يوليو سنة ١٨٦٧ - الألف ذكره وإن عدم النص على التعدد معناه التعدد .

« وحيث أنه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٨ عقوبات يجوز لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أن يطلب بدلاً من تنفيذ الحبس عليه تشغيله خارج السجن طبقاً للواد ٢٧١ إلى ٢٧٣ تحقيق الجنايات . وهذه المواد تتيح للمحكوم عليه بالإكراه البدني لتحصيل العقوبات المالية أن يطلب من النيابة العمومية قبل تنفيذ الإكراه عليه إبداله بتشغيله في عمل يومي أو صناعي يقوم به . فهل هذا التشغيل يتعدد ؟ لانزاع في أنه يتعدد في حالة حله محل عقوبة الحبس البسيط التي تتعدد طبقاً للمادة ٣٣ عقوبات وإلا كان في القول بالعكس خروجاً على نص القانون الصريح وإعطاء البدل حكماً يختلف عن المبدول . وإذا كان الإكراه البدني بالنسبة للعقوبات المالية لا يتعدد وبطبيعة الحال يكون التشغيل الذي يحل محله غير متعدد كذلك إلا تكون هذه

صفحة ١٦ وحيثيات حكم قنا ٤ يونيو سنة ١٩٢٩
محاماه ١٠ عدد صفحة ٧٢٧)

» وحيث انه بناء على ذلك تكون كافة الأحكام المنصوص عليها للغرامة الجنائية سارية على الغرامات الجزائية أي أنها تتعدد دائماً والتنفيذ بالاكره البدني لتحصيلها يكون كذلك متعدداً ومن ثم تكون الأوامر الصادرة بحبس كل من المدعين ثلاثة شهور في كل قضية من القضايا الآنف ذكرها وهي في مجموعها لم تصل لحد الست سنوات مطابقة للقانون فتكون دعواهم في غير محلها ويتمين رفضها .

(قضية عبد الفتاح صالح وآخرين ضد مصلحة الجمارك المصرية وآخر رقم ٢٨٠ سنة ١٩٣٧ برئاسة عضو هيئة محضرات يوسف شهدي بك وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاحي ومحمد مراد الناضوري القاضين)

١٣٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣١ مايو سنة ١٩٣٧

قوة الشيء المحكوم فيه - دعوى الدين - تناول الدفاع فيها
برائة الذمة - دعوى المدعى بعدها بذلك - غير مقبولة

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع الأول تناول البحث فيه ليس فقط أمر وجود أو سبب الدين بل أيضاً تناول أمر انتهاء مفعوله لأي سبب كان من أسباب براءة الذمة فلا يقبل من المدعى أن يدعى بعد ذلك براءة ذمته بسبب السداد مثلاً ولو قدم سنداً للتخلص عشر عليه بعد تاريخ الحكم وذلك للتخلص من نتائج الالتزام موضوع النزاع

المحكمة

» من حيث أن المدعى عليه دفع فرعياً بعدم قبول نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مرتكناً في

ذلك على الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ من محكمة مصر الاستئنافية في القضية رقم ١١٨٦ سنة ٤٩ ق . وقد أصبح هذا الحكم نهائياً وحائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . وقد دفع المدعى هذا الدفع بأن محكمة الاستئناف المذكورة قضت في حكمها بمشغولية ذمته بالدين دون أن تتعرض لتخالصه وبرائة ذمته منه . أما الدعوى الحالية فموضوعها يختلف عن موضوع تلك الدعوى إذ أن الموضوع الحالي هو براءة ذمة المدعى من ذلك الدين بمقتضى إيصال التخالص المؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

» ومن حيث انه باطلاع المحكمة على ذلك الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ والمقدمة صورة رسمية منه بحفاظتي الطرفين يتبين ان محكمة الاستئناف بحثت بحثاً مستفيضاً في كشف الحساب المحرر بين الطرفين والمؤرخ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وبعد ان ارتأت مشغولية ذمة المدعى عليه (المدعى الحالي) وعدم براءة ذمته من نتيجة ذلك الكشف قضت نهائياً بالزامه بأن يدفع للمدعى (المدعى عليه الحالي) مبلغ ٨١٣١٥٢٥ قرشاً والفوائد حتى السداد وقد حاز هذا الحكم النهائي قوة الشيء المحكوم فيه .

» ومن حيث ان ما يلاحظ بأدى ذى يده ان تاريخ الايصال موضوع الدعوى الحالية هو كما تقدم مؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وهو نفس تاريخ الحساب الختامي بين طرفي الخصوم . وان المدعى قرر في احدى مذكراته في دعوى الاستئناف وهي المذكرة المودعة بحافظة المدعى عليه تحت رقم ١٢ - انه (أى المدعى) سدد ما عليه طبقاً لذلك الحساب قبل تاريخ حصول هذا الحساب وفي هذا تناقض مع تاريخ إيصال السداد

» ومن حيث ان الحكم الاستئنافي والحائز لقوة الشيء المحكوم فيه واجب الاحترام غير انه يكون

براءة الذمة لسابقة الفصل فيها مع رفض مبلغ التعويض المرتبط بها وتحديد جلسة أخرى للرافعة في دعوى التعويض الخاصة بالطلب التالي .

(قضية محمد ائدى عثمان وحضر عنه الاستاذ ادوار نصيرى بك ضد مهران ائدى الزينى وحضر عنه الاستاذ كامل البندارى بك رقم ٦٢٩ سنة ١٩٣٦ لكرتاسة وعضوية حضرات القضاة عبد المجيد رشدى وأحمد يوسف وعبد صدق)

١٣٣

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

١٢ يونيه سنة ١٩٣٧

- ١ - اكرام - تسلط على الإرادة - حكمها في القانون الفرنسى .
أحكام النقص الفرنسية . مداه في القانون المصرى .
وأحكام المحاكم الشراعية . مجرد النفوذ الادنى . كفايته .
حاله - نص المادة ١٣٥ مدنى . مدى تطبيقها .
- ٢ - إرادة - التأثير عليها بطريق التسلط . أخذه من الظروف وقرائن الأحوال . انبثاته بالبيئة . جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ - قضت محكمة النقض والابرار الفرنسية - بالرغم من أن المادة ١١١٤ مدنى فرنسى تشير الى ان الخوف من الوالدين لا يكفى لالغاء التعاقد الا اذا صحبه اكرام فعلا - بما يفيد ان التسلط وحده كاف لفساد ارادة العاقد دون استعمال وسائل اكرام أخرى حيث قالت بأنه يمكن ابطال الهبة بين الأوصياء أو الوصية بسبب التسلط على الإرادة عندما يثبت ان ذكاه المتصرف الذى اضعفه السن كان تحت سلطان الموهوب والموصى له اذا كانا قد أبعدا من حوله اقرباءه وأصدقاءه وكانت ارادته تحت سلطانهما المطاق . ولا يتضمن القانون المصرى نصاً يمنع من اعتبار مجرد النفوذ الادنى اكراماً فاذا عرضت حالة ترى المحاكم المصرية فيها ان المتعاقد قد أثر

غير قابل لآى طعن ولا يجوز للخصوم حق المعارضة فيه ولا تقبل منهم بعد ذلك أى حجة على ما يخالف ما فيه . إذ لم يكن هناك اختلاف في الحقوق المدعى بها ولا في الموضوع ولا في السبب (المادة ٢٣٢ مدنى) .

« ومن حيث ان هذا الاتحاد في الخصوم والموضوع والسبب متوفر في هذه الدعوى الحالية ولا عبرة للقول هنا بالفرقة بين حالة الحكم بتعلق ذمة أحد الخصوم بدين وحالة براءة ذمته من هذا الدين إذ ان الحكم الاستثنائى السالف الذ كر قد فصل نهائياً في كل من هاتين الحالتين وقضى أخيراً بالالزام .

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة والتي تأخذ بها هذه المحكمة انه إذا كان الدافع الأول تناول البحث فيه ليس فقط أمر وجود أو سبب الدين بل أيضاً تناول أمر انتهاء مفعوله لآى سبب كان من أسباب براءة الذمة فلا يقبل من المدين أن يدعى بعد ذلك ببراءة ذمته - بسبب السداد مثلاً - ولو قدم سنداً للتخلص عثر عليه بعد تاريخ الحكم . وذلك للتخلص من نتائج الالزام موضوع النزاع .

Si le débat a porté non seulement sur l'existence et la cause de la dette mais encore sur son extinction alléguée par le débiteur, qui contenait par exemple avoir payé, celui-ci est désormais irrecevable à invoquer cette cause de libération alors même qu'il présentait une quittance découverte depuis le Jugement pour se soustraire à la condamnation dont il a été l'objet.

(E. Glasson Procédure Civile vol III P. 1015) .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في محله ويتعين قبوله . والحكم بعدم جواز نظر دعوى

في نفسه نفوذ أدبي الى حد اكراهه على التعاقد فلا تتردد في ابطال هذا العقد للاكراه وهذا ما ينم عليه أيضاً الشرط الثاني من المادة ١٣٥ مدني أهلي من حيث النص على وجوب مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والابوة في تقدير وسائل التأثير وخطورته بالنسبة لابطال المشاركة . وليست هذه الأمور هي التي يجب على القاضي أن يتبينها فحسب بل عليه أيضاً مراعاة صفات الشخص وصلته ومزاجه وعوائده ودرجة تربيته ومبلغ قواه الجسمانية وظروف الزمان والمكان . واذا كان من السهل أيهام الذي وقع عليه التأثير لهذه الظروف والحصول منه على رضا غير صحيح

٢- أن أساليب التأثير على الإرادة واستلابها بطريق التسلط مما يمكن استنتاجه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال كما يجوز اثباتها بجميع الطرق بما فيها البينة .

المحكم

« من حيث أن المدعية طلبت تثبيت ملكيتها إلى فدان و ١٣ قيراطا و ١٢ سهما شائعة في ١٨ فدان و ١٨ قيراط و ١٣ سهم مبنية الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها إليها

« وحيث أن المدعى عليهم لم ينازعوها في ذلك إلا أن المدعى عليه الأول نازعها في تسليم ٢١ قيراطا من هذا القدر لأنه مرهون له من المورث ضمنه أفدنة ١٩ سهما بمقتضى عقد رهن حيازي مؤرخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ومسجل في ٣ يناير سنة ١٩٣٥

« وحيث أن المدعية طعنت على عقد الرهن

الذكور بالبطلان لتسلط المدعى عليه الأول على إرادة والده المرحوم الشيخ صالح حسين سعد بعد أن بلغ من العمر تسعين سنة « وحيث أن التسلط على الإرادة المعبر عنه بالفرنسية Codlation هو نوع من الاكراه الأدبي الذي توسع في تفهمه الفقه الحديث حتى إنه أطلق على كل صنوف التحايل وما يتخذ من أنواع الدهاء المروع

« وحيث أنه بالرغم من وجود المادة ١١١٤ من القانون الفرنسي التي تشير إلى أن الخوف من الوالدين لا يكفي لالغاء التعاقد إلا إذا صحه إكراه فعلا فإن محكمة النقض والابرام الفرنسية قضت بما يفيد أن التسلط وحده كاف لفساد إرادة العاقد دون استعمال وسائل إكراه أخرى حيث قالت بأنه يمكن أيضا الهبة بين الأوصياء أو الوصية بسبب التسلط على الإرادة عند ما ثبت أن ذكاء المتصرف الذي أضعفه السن كان تحت سلطان الموهوب والموصى له إذا كانا قد أبعدا من حوله أقرباءه وأصدقائه وكانت إرادته تحت سلطانهما المطلق (موسوعات كاربنتييه جزء ١٨ صحيفة ٥٤٧ بند ١٥٥٦-١٥٦٨)

« وحيث أنه لا يوجد في القانون المصري ما يقابل المادة الفرنسية سالفة الذكر ومن ثم فإن المحاكم المصرية أكثر حرية في الأخذ بهذه النظرية وأقل تقيدا من المحاكم الفرنسية - وقد جاء في كتاب الأستاذ الدكتور السنهوري في نظرية العقد صحيفة ٤٣٩ ما نصه « لما كان القانون المصري لا يتضمن نصا يمنع من اعتبار مجرد النفوذ الأدبي إكراها بما نجد ذلك في القانون الفرنسي - المادة ١١١٤ - لذلك ترى ألا تتقيد المحاكم المصرية بنصر لا وجود له في قانونها وإذا عرضت لها حالة ترى فيها التعاقد قد أثر في نفسه نفوذ أدبي

الى حد اكرامه على التعاقد فلا تتردد في ابطال هذا العقد للاكرام »

« وحيث ان هذا ما يتم عنه أيضا الشرط الثاني من المادة ١٣٥ مدني الذي جاء فيه وجوب مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والانوثة في تقدير وسائل التأثير وخطورته بالنسبة لأبطال المشاركة . وقد زاد الشراح بأنه ليست هذه الأمور التي يجب على القاضي أن يتبينها فحسب بل عليه أيضا أن يراعي صفات الشخص وحيلته ومزاجه وعوائده ودرجة تربيته ومبالغ قواه الجسمانية وظروف الوقت والمكان - وإذا كان من وقع عليه التأثير لهذه الظروف من السهل إيهامه والحصول على رضاه منه غير صحيح - (بودري وبارد جزء أول فقرة ٣٤) ومن ثم فهم يتوسعون في تطبيق ما يقابل الشرط الثاني المذكور من القانون الفرنسي لحماية من أضعفهم المرض واستنفذتهم الشيخوخة وإن لم يتبين أفعته من أعمالهم

« وحيث أن المدعية قد بينت في مذكراتها بعض الظروف التي وقع المورث تحت تأثيرها

« وحيث أن أساليب التأثير على الإرادة واستلابها بطريق التسلط مما يمكن استنتاجه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال كما يجوز اثباتها بجميع الطرق بما فيها البيئة (محكمة استئناف أسيوط ٨ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة السنة التاسعة رقم ٤٧٧ صحيفة ٨٦١ - ومحكمة استئناف مصر ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ مجلة الأحكام السنة السابعة العدد ٣٦٠ صحيفة ٨١٥)

« وحيث أن المدعية طلبت أيضا تثبت ملكيتها لنصيبها في المنقولات المينة بصحيفة الدعوى أو ثمنها - وادعى المدعى عليه الأول أن بعض هذه المنقولات تصرف فيها المورث قبل وفاته وقال

بأن البعض الآخر يقل عما ذكرته المدعية في صحيفة الدعوى

« وحيث أنه للظروف المتقدمة ترى المحكمة قبل الفصل في الموضوع حالة الدعوى على التحقيق لتثبت المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة وليثبت المدعى عليه الأول العكس بنفس الطرق فيما يأتي
(قضية السيد عبوشة بنت صالح وحضر عنها الاستاذ عباس صالح سليم ضد حسن صالح حسين رقم ٥١٧ سنة ١٩٣٦ ك رئاسة وعضوية حضرات حسن نجيب بك وكيل المحكمة ومصطفى كامل وعبد المجيد المرسي القاضين)

١٣٣

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٧

١ - اختصاص للقضاة المستعجل - عدم تحديده في القانون .
متروك لتقدير القاضي . دعوى وضع يد . جواز اعتبارها مستعجلة .

٢ - منع التعرض والتسليم بحكم القاضي المستعجل . لا يمس الموضوع اجراء مؤقت . يدخل في اختصاصه

المبادئ القانونية

١ - لم يحدد القانون المصري بالمادة ٢٨ من أفعات المسائل المستعجلة التي تدخل في اختصاص القضاء المستعجل بل تركها لتقدير المحكمة تستنتجها من ظروف كل دعوى وقرائن أحوالها وطبيعة الحق المطالب به فيها فقد توجد من بين دعاوى وضع اليد ما يكون لها من ظروف الاستعجال ما يبرر اعتبارها مستعجلة فضلا عن أن النظام القضائي الأهلي لا يعرف قاضياً خاصاً بالأمور المستعجلة

٢ - إن حكم القاضي المستعجل إذا قضى بمنع التعرض والتسليم لا يؤثر في حقوق

المتقاضين لأنه لا يتعدى إعادة الحالة الى ما كانت عليه حتى يفصل قاضى الموضوع فى أصل الملكية . ومتى كان الاجراء مؤقتاً فإنه يدخل ولا نزاع ضمن وظيفة القاضى المستعجل المحكمة

« حيث ان الحاضر مع المستأنفين دفع بعدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة بنظر الدعوى لأنها من الدعاوى العادية التى ترفع بطريقة عادية لا بطريقة مستعجلة واستند فى ذلك ان الدعوى المرفوعة هى دعوى منع تعرض وليست دعوى دعوى استرداد حيازة فهى دعوى عادية من اختصاص القاضى العادى

« وحيث ان الحاضر مع المستأنف عليه رد على ذلك بقوله ان طلبات المستأنف عليه هى منع التعرض والتسليم ومعنى هذا هو استرداد الحيازة ولا عبرة باختلاف الالفاظ مادامت تؤدى الى مدلول واحد ومن المتفق عليه ان دعوى استرداد الحيازة هى دعوى مستعجلة ومن اختصاص القاضى المستعجل وهذا مسلم به من نفس المستأنفين فى مذكرتهم

« وحيث انه على فرض ان الدعوى دعوى منع تعرض فان القانون المصرى فى المادة ٢٨ مرافعات لم يحدد المسائل المستعجلة التى تدخل فى اختصاص القضاء المستعجل بل تركها لتقدير المحكمة تستجيبا من ظروف كل دعوى وقرائن أحوالها وطبيعة الحق المطالب به فيها ومعنى هذا انه قد توجد من بين دعاوى وضع اليد بعض الدعاوى التى يكون لها من ظروف الاستعجال ما يبرر اعتبارها دعوى مستعجلة تدخل فى اختصاص القاضى المستعجل . يضاف إلى هذا ان نظام القضاء الإلهى لا يعرف قاضيا خاصا بالامور المستعجلة

بل أنها تدخل من اختصاص القاضى الجزئى العادى وعلى ذلك فلا محل للدفع بعدم اختصاصه بصفته قاضيا مستعجلا مادام انها تدخل فى اختصاصه حتى على فرض اعتبارها من الدعاوى الغير مستعجلة (راجع حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٩ رقم ٢٣٠ ص ٤٠٥ المحاماة السنة التاسعة وحكم محكمة مصر الابتدائية الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨ رقم ١٥٦ ص ٢٥٥ السنة التاسعة)

« وحيث انه لا يصح الاعتراض بأن حكم القاضى المستعجل فى هذه الدعوى وهو يقضى بمنع التعرض والتسليم يؤثر فى حقوق المتقاضين وذلك لأن حكمه بالتسليم ومنع التعرض لن يتعدى إعادة الحالة لما كانت عليه حتى يفصل قاضى الموضوع فى أصل الملكية وهنا اجراء مؤقت يدخل ولا نزاع ضمن وظيفة القاضى المستعجل وعلى ذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله ويتعين رفضه

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فقد ثبت من الاطلاع على الصورة الرسمية من الشكوى الادارية ن ١٠٠٢ سنة ١٩٣٧ أن عمدة ناحية أبى خرس والدلال وشيخين من مشايخ ناحيتى البلايزة وأبى خرس قد قرروا بان الأرض موضوع النزاع هى ملك المستأنف ضده وفى وضع يده كما ثبت من أقوال شاهدى المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة ان المستأنف عليه المذكور هو الواضع اليد وان المستأنفين تعرضا له وفى وضع يده وهذان الشاهدان وان كانت تربطهما صلة القرابة بالمستأنف عليه إلا ان هذا لا يمنع من الأخذ بشهادتهما طبقا للقانون المصرى خصوصا وان احدهما دلال الناحية فهو بحسب طبيعة عمله أدبى من غيره بجيزة الأفراد للأطيان الواقعة فى زمام

اختصاصه والثاني شيخ بلد

«وحيث انه بالنسبة لأقوال شاهدي المستأنفين
فالمحكمة تأخذ من أقوالهما ما يؤيد دعوى المستأنف
عليه حيث قرر شاهده الأول محمد فرغلي (أنا
رأيتهما يخضران الأرض بتاعة المدعى) شهادته
تتصرف في انه لم ير المستأنفين يضعان اليد على هذه
الأرض إلا عند تخضيرها أى انه يشهد على مجرد
خسول التعرض منهما ولم يشهد على سابقة وضع

يدهما على الأرض قبل ذلك كما ان قوله ان الأرض
(بتاعة المدعى) يفهم منها ما يؤيد دعوى المستأنف
ضده وقد قرر شاهديهما الثاني أحمد درغام مثل
ماقرره الشاهد الأول

« وحيث انه لهذه الأسباب يكون الحكم
المستأنف في محله ويتعين تأييده

(قضية حماد محمد حماد وآخرين ضد عبد الله مهران عمار
رقم ٣٦٨ سنة ١٩٢٧ م رئاسة وعضوية حضرات القضاة
اسكندر فوزى وعبد العزيز الخلاوى ونواد خير الدين)

القضية المستعجلة

١٣٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الامور المستعجلة

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤

١ - قضاء الامور المستعجلة - في أصل الحق . عدمه . حقه

في إلغاء الحجز التحفظية . شرطه . صحتها في الشكل

والاوضاع . باعتبارها باطلة .

٢ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة - لخص المستندات .

لمعرفة صوريتها . حاله . جواره

١ - ولو أن قاضي الامور المستعجلة ممنوع

من النظر في أصل الحق والقضاء بطلان

الحجوز التحفظية أو صحتها لمساسه بالموضوع

الا ان شرط ذلك أن تكون الحجوز صحيحة

قانونا من حيث الشكل والايضا القانونية

والا كانت باطلة بطلانا جوهريا . ومن

اختصاص القضاء المستعجل الحكم بازالتها

باعتبارها عقبات أو صعوبات يضعها طالبها

في سبيل آخر وتركها للقضاء العادى فيه ضرر

محقق . فيكون له إلغاء حجز بصفة مستعجلة

بالغاء حجز صدر بناء على أمر من أوراق واضح

صوريتها وبناء على طلب شخص لا صفة له

٢ - ولو أنه ليس للقاضي المستعجل القضاء

بصفة العقود أو بطلانها أو صوريتها لمساسه

بالموضوع الا أنه حر في فحص كل ما يقدمه

له الخصوم من مستندات وأوجه دفاع لتحقيقها

وتقدير قيمتها القانونية لا ليحكم بها في أصل

الحق وانما ليستقصى منها ما يكون دليلا لحكمه

المستعجل وله بذلك بحث المستندات لمعرفة

صوريتها اذا كانت ظاهرة جلية

المحكمة

عن الدفع بعدم اختصاص قاضي الامور

المستعجلة بنظر الدعوى

« من حيث أن الحاضر عن المدعى عليه الأول

دفع بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة

بنظر الدعوى لأن الغاء الحجز التحفظى المتوقع

بناء على أمر من القاضي فصل في الموضوع

ومساس بأصل الحق .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى رد

على ذلك بأن الحجز المطلوب القضاء بالغائه بصفة

مستعجلة لا يعتبر حجرا بالمعنى القانونى يؤثر

القضاء به بالصحة أو الإلغاء في موضوع الحق وإنما هو عقبة مادية أو معنوية أتى بها المدعى عليه الأول باتفاقه مع الأخير لمنع المدعى من الانتفاع بالزراعة القائمة في الأرض التي استأجرها من وكيل المدعى عليه الأول والحائز لها حتى تاريخ الحجز وذلك بالرغم من إقرار نفس المدعى من التآجير والحيازة .

« ومن حيث ولو أن قاضي الأمور المستعجلة ممنوع من النظر في أصل الحق » *porter atteinte au principale* والقضاء في الحجز التحفظية بالصحة والبطالان فيه مساس بالموضوع إلا أنه يشترط في كل ذلك أن تكون الحجز المذكورة صحيحة قانوناً من حيث الشكل والأوضاع التي ألزمها القانون فإذا خالفت ذلك أصبحت باطلة بطلاناً جوهرياً وحق للقضاء المستعجل الحكم بانتهاء وعدمه باعتبارها عقبات أو صعوبات يضعها طالبها في سبيل آخر يترتب على تركها للقضاء العادي إلحاق ضرره محقق لهذا الأخير .

« ومن حيث أن محصل الدعوى الحالية طلب إلغاء حجز بصفة مستعجلة صدر بناء على أمر من أوراق واضح صوريته بناء على طلب شخص ليس له صفة - يقر بصفة وضع يد المدعى على الزراعة المحجوز عليها وبطريقة مخالفة للقانون فهو باطل بطلاناً جوهرياً أو ما هو اللاحقة كأداء في سبيل حقوق المدعى من اختصاص هذا القضاء إزالتها بإجراء وقفي منعا من ازدياد الضرر بسبب تركها للقضاء العادي ويكون لذلك الدفع على غير صواب ويتعين رفضه .

عن الموضوع

« من حيث أنه تبين من ورق الدعوى ومناقشة الطرفين في الجلسة ومطالعة مستنداتها وأوراق القضايا المضمومة - أن المدعى عليه الأول وأخرى كانا ناظرين على وقف شاهين أفندي

شاكرو في أثناء نظارتهم ما وكلا شخصاً يدعى عبد القادر أفندي راغب في إدارة أعيان الوقف نيابة عنهما (يراجع الإشارة المحررة في أسفل أصل حكم الإيجار الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ كلى بالقضية المدنية سنة المدنية رقم ١٧٨٦ سنة ١٩٣٠ مصر والواضح منها هذا التوكيل وأنه صادر إليه من محكمة مصر الشرعية مادة ٢٨٢ سنة ١٩٢٣ ومن مأمورية حلوان نمرة ٥٩ سنة ١٩٣٠ - ١٤١٩) فأجر أطيانها وقدرها ٢١ ط و ٥٨ ف إلى المدعى لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ وتنتهي في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بموجب عقد إيجار رقم ٦ إبريل سنة ١٩٣٢ ووضع المستأجر يده على الأطيان وصار يستغلها بالتأجير والزراعة ويدفع الإيجار للتولى وفي أثناء ذلك تعين المدعى عليه الثاني حارساً على أعيان الوقف ثم ناظرًا منفرداً عليها فلما رأى ذلك المدعى عليه الأول اتفق مع الأخير وهو وكيله في أداء بعض شئونه (يراجع الحافظة المقدمة من المدعى عليه الثاني وظاهر من قائمة المازاد المقدمة فيها عن هذه الأطيان عن المدة المستقبلية من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ توقيع المواعيد عليه الأخير بخاتمته باعتباره وكيلًا عن المدعى عليه الأول في جلستي ٢٣ و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٤) على توقيع حجز تحفظي صوري على زراعة المدعى باعتبار أن المدعى عليه الأخير مستأجرها من المدعى عليه الأول مع أنه لا يملك التأجير لزوال صفة الإدارة عنه ومع اعترافه وقت طلب الحجز الصوري بعدم صحة ذلك وبصوريته وإن المدعى هو الواضح اليد فعلاً على الأطيان المتوقع الحجز على زراعتها بطريق التأجير من الوكيل عبد القادر أفندي راغب (يراجع صورة الإنذار الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ والمرسل منه للمدعى عليه)

الثاني (ويقر فيه بالتأجير للبدعي ووضع اليد حيث قال فيه بنص الحرف الواحد ما يأتي : « كما كلفت المنذر إليه بالاشتراك مع الطالب في التنيه على ابراهيم على جنديه (المسدعي) مستاجر أطيان الوقف عن سنة ١٩٣٤ (الحاصل فيها الحجز) بعدم تجديد عقده لتحسن فيات الايجار لمصلحة الوقف » - وقدم طلبا لحضرة قاضي محكمة السيدة الجزئية أرفق به عقد إيجار غير مؤرخ صوري ادعى فيه أن المدعى عليه الأخير مستاجر منه الأطيان وقت تاريخ الطلب في سبتمبر سنة ١٩٣٤ (مع أن إجارة المدعى كانت لازالت قائمة) وأنه متأخر في ذمته مبلغ ٥٣ جنيتها وكسور وطلب توقيع الحجز التحفظي بالنسبة له فأمر حضرة القاضي بذلك وتمكن بسبب ذلك من توقيع الحجز على الزراعة والمواشي المبينة بحضر الحجز الرقم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ مع عدم وجود حق له في ذلك - مع أن الطريق الوحيد له مع فرض وجود مبالغ إيجار متأخرة في ذمة المدعى عليه الثالث أن يحجز تحت يدا الحارس لتنفيذا على زراعة المدعى .

« ومن حيث ولو أن ليس للقاضي المستعجل أن يقضى بصحة العقود أو بطلانها أو صوريته لمساس كل ذلك بالموضوع إلا أنه حر في فحص كل ما يقدمه له الخصوم من مستندات وأوجه دفاع لتحقيقها وتقدير قيمتها القانونية لا ليحكم بها في أصل الحق وإنما ليستقصى منها ما يكون دليلا لحكمه المستعجل وعلى ذلك فله الحق في بحث قيمة مستندات الخصوم وهل هي صورية أو حقيقية خصوصا إذا كانت صوريته ظاهرة جلية كما في هذه القضية (يراجع حكما صادرا من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٥ غازيت ٦ صحيفة ٢٠ نمرة ٤٤ وقضى بأن القاضي

المستعجل من سلطة التقدير ما يستطيع أن يعتبر عقدا بيع الأشياء المطلوب الحجز عليها بصفته عقدا صوريا وبأمر بما يستوضحه ذلك من الاجراءات (يراجع أيضا كتاب العلامة مارنيك في القضاء المستعجل صحيفة ٩٩ وما بعدها) .

« ومن حيث أنه متى تقرر ذلك وإن صورية الاجراء الذي اتخذ المدعى عليه الأول واضحة جلية من وقائع مسلم بها بمستندات صادرة منه معترف بها بذلك ومن عدم تقديمه في الجلسة ما يقيد التأجير المدعى به لعله بصوريته تكون دعوى المدعى برفع الحجز mainlevé de la saisie وما تلاه من الاجراءات على صواب ويتعين قبولها والقضاء له بطلباته مع الزام المدعى عليهما الأول والاخير بالمصاريف لتسبيهما في الدعوى ومع النفاذ عملا بنص المادة ٣٩٥ مرافعات .

(قضية الشيخ ابراهيم على جنديه ضد حسين أفندي سامي وآخرين رقم ١٢٠٢ سنة ١٩٢٤ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)

١٣٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٤

١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - باخراج مستاجر .

من شريك على الشيوع . البحث في بطلان الايجار .

موضوعي .

٢ - قضاء القاضي المستعجل - بعدم اختصاصه . من تلقاء نفسه .

إذا كانت الدعوى موضوعية . جرازه .

المبادئ القانونية

١ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة باخراج مستاجر من أحد الشركاء على الشيوع لتعلق ذلك بالموضوع ولضرورة الفصل في بطلان الاجارة الحاصلة من الشريك دون

موافقة الباقيين من عدمها من قاضى الموضوع قبل ذلك

٢ - يحق لقاضى الأمور المستعجلة أن يقضى من تلقاء نفسه بعدم اختصاصه اذا ما كانت الدعوى المرفوعة أمامه تتعلق بالموضوع وذلك عملاً بنص المادة ٢٨ مرافعات المحكمة

« من حيث ان المدعية تطلب الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف البيع المحدد له يوم ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ حتى يفصل فى دعوى الاسترداد الثانية التى رفعها بدل الأولى المحكوم فيها باعتبارها كأن لم تكن عن المنقولات المحجوز عليها مرتكبة فى ذلك الى ايصالات سداد أجرة نور ومياه .

« ومن حيث أن الحاضر عن المدعى عليه الأول « الحاجز » دفع الدعوى بأنها كيدية بغرض عرقلة التنفيذ وأن المدعية لا تملك شيئاً فى المنقولات المحجوز عليها والتى حجز عليها فى العين المؤجرة وفاء لدين إيجار واستند فى إثبات دفاعه الى حكم بالدين رقم ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ من محكمة الوايلي فى القضية المدنية نمرة ٣١٦٦ سنة ١٩٣٣ وحكم من المحكمة المختلطة فى دعوى استرداد أخرى رفعها عن نفس هذه المنقولات آخر يدعى أسعد كساب وقضى فيها بالرفض فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ وعقد اتفاق رقم ٤ يناير سنة ١٩٣٤ موقع عليه من نفس المدعية يفيد ملكية المنقولات المحجوز عليها للمدعى عليها الثانية المدينة .

« ومن حيث أنه من المبادئ المقررة أنه يحق لقاضى الأمور المستعجلة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٨ مرافعات معدلة أن يوقف البيع فى حالة رفع دعوى استرداد ثانية عقب الأولى المحكوم فيها باعتبارها كأن لم تكن بشرط

وجود أسباب هامة .

« ومن حيث ولو أنه ليس لقاضى الأمور المستعجلة أن يقضى فى مستندات الاختصاص من حيث الصحة والبطلان أو تأويل ما جاء بها من عبارات غامضة أو ما لم يرد بها من كلمات وعهود لم تثبت فيها صراحة إلا أنه حر فى فحص كل ما يقدم اليه من مستندات ودفاع من طرفى الخصوم لتحقيق كل ذلك لا ليفصل فيه بالصحة والبطلان وإنما ليصل منه إلى الحكم فى قضائه المؤقت بالإجراء المستعجل بل أن ذلك من أهم واجباته التى يلزمه بها القانون ليكون حكمه مبنياً على أسباب ودعائم ثابتة وصحيحة

« ومن حيث أنه تطبيقاً للقاعدة المتقدمة يتعين على هذه المحكمة بمحض مستندات المدعية لا لتقضى فيها فى صحة وعدم صحة دعوى الاسترداد الجديدة المتروكة أمر الفصل فيها لقاضى الموضوع بل ليفصل فى طلب إيقاف البيع الحال وفى الأسباب الهامة التى علق عليها المشرع الحكم بالإيقاف وعماً إذا كانت موجودة من عدمه .

« ومن حيث أن الواضع من ورق الدعوى ومطالعة مستندات الطرفين ومناقشة الحاضرين عنهما فى الجلسة أن المدعى عليهما الثانية استأجرت منزلاً من المدعى عليه الأول ولتاخرها فى الإيجار أوقع هذا حجزاً تحفظياً على المنقولات الموجودة فى العين المؤجرة وقضى بالدين وتثبيت الحجز المذكور غاياً من محكمة الوايلي فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ فى القضية المدنية نمرة ٣١٦٦ سنة ١٩٣٣ فسخرت المستأجرة آخر يدعى أسعد كساب برفع دعوى استرداد أمام المحكمة المختلطة عن المنقولات المذكورة وقضى فيها فى ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ وفى ٤ يناير سنة ١٩٣٤ تحررين الحاجز والمدينة والمسترد والمدعية الآن عقد اتفاق نص فيه على

المبادئ القانونية

١ - من المقرر شرعاً أن الواقف عزل الناظر الذي أقامه على الوقف بجنحة أو بغير جنحة حتى لو شرط على نفسه عدم العزل - فإذا اشترك الواقف مع غيره في النظر على الوقف ونص على أن له بغير انفراد بينهما الشروط العشرة أو جعل النظر على الوقف لمن شاء - كلها شأناً - فهذا لا يحرم الواقف أصلاً من الاستقلال بتغيير شروط النظر على الوقف إذا لم ينص بالاشتراك لا يعدو أنه حرمان للواقف من الانفراد لتغيير شرط النظر وهو شرط لا أثر له شرعاً في حرية الواقف

٢ - إذا صدر قرار من المحكمة الشرعية بتمكين شخص من وضع يده على إدارة وقف فهو إجراء تنفيذي لقرار أصدرته محكمة مختصة أيده حكم صدر منها ضد مدعى النظر برفض دعواه ولا يكون لهذا المدعى حق في الادعاء بالنظر.

٣ - مجرد قيام دعوى بعزل مدعى عليه من النظر على الوقف لا يكفي في ذاته لعل يده عن إدارة الوقف كناظر إذا لم يكن لذلك سبب يؤيده ويوفر في الدعوى ركن الخطر المبرر للحراسة.

المحكم

» حيث أن الدعوى تتحصل في أن المرحومة السيدة اسما هانم حلیم أوقفت وقفاً مشتملاً على ٩١ فدانا و ٤ ط و ٢٠ س . مبنية في صحيفة الدعوى وجعلت النظر عليه لنفسها وزوجها المرحوم المرحوم حسين باشا واصف ومن بعد وفاتها

ملكية المدينة للأشياء المحجوز عليها وأنها ضامنة للأبجار وعلى سداد الأبجار المتأخر في مواعيد معينة وبالرغم من ذلك رفعت المدعية دعوى استرداد عن هذه المنقولات ولم تقيدها قبل الجلسة بأربعة وعشرين ساعة طبقاً للقانون فقضى فيها باعتبارها كأن لم تكن - ثم رفعت المدينة بواسطة نفس الحاضر عن المدعية (الآن) دعوى نمرة ٨٩ سنة ١٩٣٤ بطلان إجراءات النشر لعدم بيان أوصاف المنقولات المحجوز عليها أمام هذه المحكمة وقضى فيها بالرفض في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ومع كل هذا ولما قرب ميعاد البيع رفعت المدعية دعوى استرداد جديدة عن هذه المنقولات عينها أمام محكمة الوابلي ثم طلبت في الدعوى الحالية القضاء بصفة مستعجلة بإيقاف البيع .

» ومن حيث أن هذه المحكمة ترى من الوقائع المتقدمة خصوصاً بعد اقرار المدعية في عقد الاتفاق السالف ذكره والموقع عليه بامضاءها بملكية المدينة لما حجز عليها وأنه ضامن للأبجار - عدم وجود ما يبرر إيقاف البيع وإن الأسباب الهامة التي علق عليها المشرع حكم إيقاف منعقدة وتكون لذلك دعوى المدعية على غير حق ويتعين رفضها .

(قضية الانسة اليس جعاضد الخوجه ليون أوهاسيان وآخرين رقم ٥ سنة ١٩٣٥ بالهيئة السابقة)

١٣٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء مستعجل

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٧

١- عزل الناظر - حق الواقف فيه . ولو شرط عدم العزل .

اشتراك في النظر على الوقف . والنص على عدم انفرادهما

في تغيير الشروط العشرة . غير مانع منه

٢- قرار - من المحكمة الشرعية - بتمكين الناظر من وضع يده .

صدوره من الهيئة المختصة - صحته .

٣ - دعوى عزل . قيامها . عدم الخطر - وانقضاء السبب . غير

كاف للحراسة

لأقرب العاصبين للمرحوم زوجها . وقد توفيت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وتوفى قبلها زوجها . وأصبح النظر حقا للمدعى . وقد حصل المدعى عليهما في غير علم المدعى على قرار بتنظرهما على الوقف المذكور . مما أدى بالمدعى إلى رفع دعوى بعزلها من النظر وإقامة المدعى فيه مكانهما محدد لنظرها جلسة يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧ لدى محكمة مصر الابتدائية الشرعية - ورفع هذه الدعوى طلب فيها إقامته حارسا قضائيا على الوقف لإدارته تنفيذا لكتاب الوقف حتى يفصل في دعوى العزل

» وحيث أن المدعى عليهما دفعا الدعوى بأن السيدة الواقعة غيرت بحجة صادرة من محكمة مصر الشرعية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ شرط النظر على وقفها فجعلته لنفسها ثم من بعدها أو عند قيام مانع لها يمنعها من النظر عليه أو الاستمرار فيه للمدعى عليهما بغير أفراد بينهما . وقد توفيت فاستصدرا قرارا من محكمة مصر الشرعية في ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ بتمكينها من النظر على الوقف أشارت فيه المحكمة إلى شرط النظر في كتاب الوقف ، إلى التغير الصادر منها بالحجة المذكورة وقد لجأ المدعى بعد ذلك إلى محكمة بني سويف الشرعية بطلب إقامته في النظر فقضى برفض طلبه » وحيث أن المدعى أسند طلب الحراسة إلى - أولا - بطلان حجة التغير الصادرة من الواقعة باعتبار أنها لا تملكه شرعا - ثانيا - إلى عدم أمانة يد المدعى عليهما . ودلل على ذلك بالتحقيقات المنضمة عن حادثة سرقة مصاغ ومجوهرات السيدة الواقعة . واستند في ذلك أيضا إلى قرائن أخرى يدل بها على عدم ركون الواقعة إلى المدعى عليهما ورقيتها في أمانتهما .

» وحيث أن المحكمة تعرض لبحث كل

سند من هذين السندين فيما يلي :
أولا - » وحيث أن الثابت من كتاب الوقف - أولا - أن الواقعة أقامت نفسها بمشاركة زوجها في النظر عليه ومن بعدها يكون له منفردا . فاذا توفى في حياتها يشاركها فيه شقيقه حسن بك واصف . فاذا توفى في حياتها أيضا شاركها فيه الأرشد فالأرشد من عصبة زوجها . فاذا توفيت من غير ذرية كان النظر للأرشد فالأرشد من عصبة زوجها - ثانيا - أنها اشترطت لنفسها وزوجها الشروط العشرة وأن يجعلها النظر على ذلك لمن شاء وكلما شاء وأن يشترط الشروط المذكورة أو ما شاء منها لمن شاء كلما شاء يفعلان ذلك جميعه معاً أو ما شاء منه كذلك . ويكررانه مرارا عديدة كلما بدأ لها فعله شرعا مدة حياتهما . فاذا توفيت الواقعة في حياة زوجها كانت الشروط العشرة وما عطف عليها لزوجها بمفرده فاذا توفى في حياتها كانت الشروط وما عطف عليها للواقعة بمشاركة حسن بك واصف فاذا توفى في حياتها تكون الشروط وما عطف عليها للواقعة بمشاركة أرشد عاصب لزوجها . يفعلان ذلك جميعه معاً أو ما شاء منه كذلك (ص ٤٢ و ٤٣ من كتاب الوقف)

» وحيث أن الثابت أيضا أن المرحوم حسن بك واصف كان على قيد الحياة عند ما شهدت الواقعة على نفسها بكتاب التغير الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣

» وحيث أن لاشبهة ابتداء في أن اشتراط الشروط العشرة للواقف أو حرمانه منها أمر لا يتدخل في حقه في إقامته ولي على الوقف أو عزله منه .

» وحيث أن المقرر شرعا أن للواقف عزل الناظر الذي أقامه على الوقف بمنحة أو بغير منحة

حتى لو شرط على نفسه عدم العزل — مادة ١٤٧ من كتاب قانون العدل والانصاف .

« وحيث انه بذلك يكون اشتراك الواقعة مع غيرها في النظر على الوقف والنص على ان لها بغير افراد بينهما الشروط العشرة . أو ان يجعلها النظر على الوقف لمن شاء كلها شاء لا يحرم الواقعة أصلا من الاستقلال بتغيير شروط النظر على الوقف . فهذا النص بالاشتراك لا يبدو انه حرمان للواقعة من الافراد بتغيير شرط النظر . وهو شرط لا أثر له شرعا في حد حرية الواقعة .

« وحيث ان المدعى عليهما قد مكننا من النظر على الوقف بقرار صدر من محكمة مصر الشرعية في حدود ولايتها الشرعية عرضت فيه لكتاب التغيير وأثره في وجوب إقامة المدعى عليهما ناظرين .

« وحيث ان لا يرد على ذلك ان هذا القرار لم يصدر في وجه المدعى فان مجرد ذلك لا يعنى شيئا كثيرا . فقد رفع دعوى إلى محكمة المنيا الشرعية طلب فيها إقامته في النظر على الوقف . رفضتها المحكمة بعد ان تبين صدور قرار التمكين المذكور .

« وحيث ان محصل ذلك ان وضع المدعى عليهما اليد على إدارة الوقف هو إجراء تنفيذي لقرار أصدرته محكمة مختصة . أيده حكم صدر في وجه المدعى برفض دعواه في النظر على الوقف . فضلا عن ان النزاع في حق الواقعة أصلا في التغيير في شرط النظر لا يتوافر فيه أسباب الجد . فلا تستطيع هذه المحكمة — بعد ذلك — ان تقرر أحقية المدعى في النظر استنادا إلى طريقة توزيع غلة الوقف وطبيعة الجهات التي تصرف عليها . ومقدار صلة المدعى بها .

ثانيا - « وحيث انه لاشبهة في ان للمحكمة الشرعية ولاية عزل الناظر المسمى في كتاب الوقف اذا تبين عدم صلاحيته للنظر .

« وحيث ان المدعى يثير الشبهة في أمانة المدعى عليهما بقرائن ترجع جميعها إلى ما قبل تغيير الواقعة لشرط النظر في سنة ١٩٢٣

« وحيث ان التسليم جدلا بان المدعى عليه الأول قد خرج عن حدود وكالته عن الواقعة بعد وفاة زوجها — فعزلته منها — وانه ارتكب من الأسباب الأخرى الكثير مما دعا إلى عدم ركونها اليه حينئذ إلا أن البحث في ذلك غير مجد . فهو رجوع إلى تاريخ قديم قد وضع كتاب التغيير له حدا نهائيا . فان معنى هذا التغيير لصالح المدعى عليهما هو ركون الواقعة اليهما وثقتها بهما . « وحيث انه بذلك لا تعنى المحكمة يبحث كل ما أورده المدعى من قرائن أساسها سير دعوى الميراث التي رفعت من المرحوم حسن بك واصف أو ما سبقها من الحوادث التي نشأت عن وكالة المدعى عليه الأول عن الواقعة .

« وحيث ان الواقعة التي نسبت للمدعى عليه الأول بسرقة مصوغات ومجوهرات الواقعة قد أجرى فيها تحقيق النيابة العمومية وانتهى إلى تقرير حفظه نهائيا لعدم الجناية . وهو قرار نتيجة سير التحقيق ويستازمه . فقد ادعت المدعى عليها الثانية ان الواقعة وهبتها المصوغات ولذلك أخذتها وسلمتها لزوجها المدعى عليه الأول ولم يثبت في التحقيق ان دعوى الهبة كانت ادعاء كاذبا قصد به ان يستر السرقة

« وحيث انه لاشبهة في ان قرار النيابة بحفظ التحقيق لا يقيد تقدير هذه المحكمة أو المحكمة الشرعية فيما ينسب للمدعى عليهما من عدم الامانة . فحفظ التحقيق لا يعنى إلا أنه لم يثبت في الواقعة عنصر الجناية المعاقب عليها . إلا أن هذه المحكمة لا ترى في التحقيق ما يستطاع معه ترجيح دعوى على أخرى وان نسبة الجناية للمدعى عليهما تقتقر إلى دليل يؤيدها

« وحيث — أخيرا — ان قيام دعوى بعزل المدعى عليهما من النظر على الوقف لا يكفي في ذاته لغل يدهما عن إدارة الوقف كناظرين إذ لم يكن لذلك سبب يؤيده ويوفر في الدعوى ركن الخطر المبرر للحراسة . وهو متف من كل ما قدمته المحكمة فيما سبق

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدعوى

(قضية كامل افندى واصف وحضرته الاستاذ عبد الرحمن الليلى ضد الدكتور حسين زهدى عنه أحد وآخرى وحضرتهما الاستاذ محمود فهمى جندية بك رقم ٥٦٢ مستعجل سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

١٣٧

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قضاء الامور المستعجلة

١٩ يوليو سنة ١٩٣٧

قضاء الامور المستعجلة - بيع بضاعة - غير سريعة التلف - علمه .

المبدأ القانونى

لا مبرر الالتجاء إلى قاضى الامور المستعجلة للاذن ببيع بضاعة مشتراه لم يستلمها المشتري مادام أن هذه البضاعة غير سريعة التلف أو سريعة تقلب الاسعار

المحكم

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص حسب أقوال المدعى في أن المدعى عليهما اشتريا منه بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ مقداراً من العفص وهو مادة تستعمل في الصباغة بثمان قدره ١٠٠٤ قرشاً دفعا منه عشرة جنيهات وتحديد يوم ١١ مايو سنة ١٩٣٧ لاستلام البضاعة ودفع باقى الثمن ولكن المدعى عليهما لم يحضرا لاستلام العفص الذى جهزه المدعى فأرسل لهما الانذار المقدم المؤرخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٧ بتحديد يومين لهما للاستلام

والاباع البضاعة والزامهما بفرق السعيرين لو بيعت بثمان أقل من ثمن الشراء ثم رفع هذه الدعوى بطلب التصريح له باجراء البيع بواسطة سمسار بحجة أن تقلب الاسعار وقابلية العفص للتلف مما يدعو إلى طلب البيع من قاضى الامور المستعجلة خشية فوات الوقت طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات

« وحيث أن المدعى عليهما يقولان أنهما دفعا من حساب الثمن ثلاثين جنيها وأن الخلاف قد وقع بينهما وبين المدعى بخصوص هذا المبلغ وكيفية الاستلام والوزن وغير ذلك ودفعا بلسان وكيلهما بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر دعوى المدعى استناداً إلى أن الفصل فيها ليس أصل الحق الممنوع عليها نظره وان الاستعجال والخطر الذى يخشى معه من فوات الوقت غير متوفر لأن العفص مادة نباتية خشبية جافة صلبة غير قابلة للتلف إلا بمرور زمن طويل فلا محل للالتجاء إلى قاضى الامور المستعجلة لاستصدار اذن منه ببيعها وقدمنا للتدليل على ذلك شهادة من بعض الصباغين والطارين تفيد أن العفص يبقى ثلاث سنوات دون أن يصيبه ضرر ما

« وحيث أنه بغض النظر عن النزاع الموضوعى فان المدعى لم يقدم ما يثبت أن مادة العفص قابلة للتلف السريع أو أنها متقلبة الاسعار بحيث يخشى الضرر من بقائها في حيازة المدعى أو استصدار اذن ببيعها من المحكمة الموضوعية دون الالتجاء إلى قاضى الامور المستعجلة بل ان انذاره للمدعى عليهما بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٣٧ خلا من أى إشارة إلى قابلية العفص للتلف أو سرعة تقلب أسعارها بل اقتصر على القول بان صفقات كثيرة ضاعت عليه وأنه يخشى من هبوط السعر

« وحيث أن العفص غير سريع التلف وغير

تقضى بطلانه .

٢ - لا محل للقول بأن إعانة وزارة المعارف

لأحدى المدارس الحرة لا يجوز الحجز عليها بحجة أنها ليست ديناً في ذمة الوزارة إذ المادة

٤١٠ مرافعات لا تمنعه ولا يحرمه إلا النص الصريح وبعبارة أخرى فإنه يجوز الحجز

على أموال المدين الموجودة تحت يد الغير وإن كان وجودها بسبب غير المديونية بمعناها الحرفي طالما أن حقه قد تعلق بها وأصبحت مطلوبة إليه .

ولا شك في أن المدارس الحرة قد تعلق حقها بالإعانة التي تقررها لها وزارة المعارف .

٣ - ليست إعانة وزارة المعارف لأحدى

المدارس الحرة هبة لا تتم إلا بالقبض لأنها

ليست تبرعاً محضاً من جانب الدولة بل أن لائحة الإعانات تشترط في سبيل منحها شروطاً

خاصة مثل صلاحية بناء المدرسة ومؤهلات المعلمين وغير ذلك من الشروط التي تحمّل

المدرسة أعباء مالية تعوضها عنها بهذه الإعانة وذلك بقصد ترقية مستوى التعليم في البلاد .

ولو أراد المشرع أن يمنع الحجز على هذه الإعانات لنص على ذلك أسوة بما نص عليه

في القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨

وليست هذه الإعانة من قبيل المبالغ الموهوبة

التي لا يصح الحجز عليها طبقاً للسادة ٤٣٦

مرافعات ، لأن هذه المادة إنما تمنع الحجز على

المبالغ الموهوبة للنفقة (à titre alimentaire)

أي للعاش من مأكّل ومشرب وغيرهما

بما هو قوام حياة المتبرع له .

سريع تقلب الأسعار فلا مبرر للألتجاء إلى هذه المحكمة لاستصدار أمر ببيعه لعدم توفر الخطر والاستعجال المنصوص عليه في المادة ٢٨ مرافعات

فقرة ثانية

« وحيث أنه مما تقدم يتعين قبول الدفع الفرعي والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر القضية

(قضية عبد الفتاح افندى السمان ضد طه افندى عبد الدايم وآخر رقم ٣٤٦ سنة ١٩٢٧ — رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

١٣٨

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧

١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - بإلغاء حجز .

موضوعي . عدمه . طالة بطلان الحجز لعب شكله . أو في أركانه . ثابت .

٢ - حجز تحت اليد - إعانة وزارة المعارف للمدارس . جوازه -

٣ - تبرع - إعانة وزارة المعارف - ليست كذلك - ليست هبة للنفقة - بالمادة ٤٣٦ مرافعات . الحجز عليها . لا مانع .

المبادئ القانونية

١ - لا يختص قاضي الأمور المستعجلة

أصلاً بالحكم بإلغاء الحجز أو بطلانها لأن

قضاءه بهذا يمس حق الحاجزين وهو حق

موضوعي ممنوع عليه أن يتعرض له بحكمه

واستثنى من ذلك أن يكون الحجز المطلوب

إلغاؤه باطلاً بطلاناً جوهرياً لا يحتمل شكاً

لعيب في إجراءاته الشكلية أو أركانه الأساسية

لأنه في هذه الحالة لا يكون ثمة حجز قائم ويكون

من اختصاص محكمة الأمور المستعجلة أن

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المدعى عليه الاول أوقع حجرا تنفيذيا بتاريخ ١٧-٦-١٩٣٧ سنة تحت يد وزارة المعارف (المدعى عليها الثانية) على مبلغ الاعانة السنوية التي منحها الوزارة للمدعى باعتباره صاحب المدرسة الرملية الكبرى بفلنج وذلك وفاء لمبلغ ٣١ جنيتها و ٥٧٧ ملها قيمة الباقي من المبلغ المحكوم به للمدعى عليه الاول في القضية ٩٨ كلئ اسكندرية سنة ١٩٣٣ فرغ المدعى هذه الدعوى طالبا الغاء هذا الحجز بحجة انه وقع باطلا (اولا) لأن مبلغ الاعانة ليس ديناً في ذمة وزارة المعارف ولا يجوز الحجز إلا على ديون المدين طبقاً للمادتين ٤١٠ و ٣١١ مرافعات - (ثانياً) لأن هذه الاعانة ليست إلهية والهبة لا تصبح حقاً للموهوب له إلا بالتبض فلا يجوز الحجز عليها وهي تحت يد الواهب وقبل ان تبض - (ثالثاً) لأن مبلغ الاعانة هو من المبالغ الموهوبة التي لا يصح الحجز عليها طبقاً للمادة ٤٣٦ مرافعات

« وحيث انه ينبغي قبل النظر في حجة المدعى على دعواه ان تقرر ان قاضي الأمور المستعجلة لا يختص أصلاً بالحكم بالغاء الحجز أو بطلانها لأن قضاءه بهذا يمس حق الحاجزين وهو حق موضوعي ممنوع عليه ان يتعرض له بحكمه طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ مرافعات وقد استثنى من ذلك ان يكون الحجز المطلوب إلغائه باطلاً بطلاناً جوهرياً لا يشمل شكاً لغيب في اجراءاته الشكلية أو أركانه الأساسية التي يحتملها القانون كأن يكون قد وقع بلا سند أو اذن من القاضي أو على ما لا يجوز حجزه بنص القانون لأنه في هذه الحالة لا يكون تمت حجز قائم لا يجوز التعرض له بالغاء . ويكون من اختصاص محكمة

الأمور المستعجلة ان تقضى بطلانه دون ان يكون لقضائها هذا تأثير في حقوق الخصوم وهذا ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (راجع في ذلك الحكم المنشور بمجلة المحاماة في السنة السادسة عشرة صحيفة ٩٦٥)

« وحيث انه لا عمل لقول المدعى أنه لا يجوز الحجز طبقاً للمادتين ٤١٠ و ٣١١ مرافعات إلا على الديون التي تكون للمحجوز عليه قبل الغير إذ أن المادة ٤١٠ تنص على أن للحاجز أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق أو المنقولات وذلك تبعاً للقاعدة العامة من أن كل أموال المدين وحقوقه ضامنة لما عليه من الديون ولا يستثنى من ذلك إلا ما منع القانون الحجز عليه بنص صريح وبعبارة أخرى أنه يجوز الحجز على أموال المدين الموجودة تحت يد الغير وإن كان وجودها لسبب غير المديونية بمعناها الحرفي الذي يتمسك به المدعى طالما أن حق المحجوز عليه قد تعلق بها لأنها مملوكة له أو مطلوبة إليه فتدخل في ذلك المبالغ أو المنقولات التي أجراها المدين أو أعارها أو أودعها عند الغير أو عهد بها إليه لنقلها أو وجدت تحت يده بعد ضياعها أو سرقها - وبذلك وز الحجز على الأموال الموهوبة أو الاعانات المرصودة لعمل من أعمال المدين طالما أن حقه قد تعلق بها وأصبحت مطلوبة إليه (راجع في هذا طرُق التنفيذ والتحفظ لأبي هيف بك طبعة أولى صحيفة ١٦٤ و ٢٨٣ و كتاب التنفيذ لعبد الفتاح السيد بك صحيفة ٩٩ و ٢٥٣) - ولا شك في أن حق المدعى قد تعلق بالاعانة التي قررت لها لمدرسته وزارة المعارف وأصبح مبلغ هذه الاعانة مطلوباً منها إليه

« وحيث أنه بالنسبة للقول بأن الاعانة

المحجوز عليها هبة لا تتم إلا بالقبض فانه ينبغي تحقيق ذلك بالرجوع إلى اللائحة الصادرة في ١٨-٣-١٩٢٥ الخاصة بمنح هذه الاعانات لمعرفة طبيعتها قانونا أهى تبرع بغير عوض في الحال أم أن لها خصائص أخرى . على أنه يحسن أن يلاحظ أن وزارة المعارف وهى صاحبة الهبة فيما يدعون لانعازض في تسليم الاعانة إلى أى من الطرفين ولا تدفع بما يدفع به المدعى من بطلان الهبة التى يطلب بالرغم من هذا الدفع أن تصرف إليه . أما اللائحة فلم تجعل هذه الاعانات تبرعا محضا من جانب الدولة بل اشترطت في سبيل منحها لأصحاب المدارس الحرة شروطا خاصة مثل صلاحية بناء المدرسة ومؤهلات معلميها وأصناف الكتب المقررة فيها وغير ذلك من الشروط التى تحمل المدرسة أعباء مالية تعوضها عنها أو عن بعضها بهذه الاعانة وذلك بقصد ترقية مستوى التعليم في البلاد ولا يمكن أن يقال أن الحكومة تعطى هذه الاعانات على سبيل الصدقات أو الخيرات بل أن هذه الاعانات ميزانية سنوية مرصودة تصدر بتوزيعها قرارات من وزارة المعارف تنفيذا لهذه اللائحة ، فليست هى من قبيل هبات الأفراد الذين يعطون الهبة حسب رغباتهم وأهوائهم بلا قيود أو حدود ولكنها مشروعات مالية تقوم بها الدولة في سبيل المصلحة العامة ولو أراد المشرع أن يمنع المحجز على هذه الاعانات لنص على ذلك أسوة بما نص عليه في القانون ١٧ سنة ١٩١٨ من عدم المحجز على مكافآت الموظفين أو إعانتهم — على أنه يكفى ان يكون هذا الأمر محل خلاف جدى من هذه الناحية القانونية ليمتنع على قاضى الأمور المستعجلة الفصل فيه ويلزمه بالتخلي عن الحكم ببطلان المحجز المترتب عليه لما تقدم من القول بأن هذه المحكمة لا تختص

بالغاء المحجوز إلا حيثما يكون بطلانها فوق كل شكل وجدل (راجع في خلاف هذا رأى كتاب التنفيذ لعبد الفتاح السيد بك صحيفة ١٤٩ وحكم محكمة الموسيقى المنشور بمجلة المحاماه السنة التاسعة صحيفة ٦٨٧)

» وحيث انه لا يبقى بعد ذلك سوى قول المدعى ان هذه الاعانة من المبالغ الموهوبة التى لا يصح المحجز عليها طبقا للمادة ٤٣٦ مرافعات وهو قول مردود بأن هذه المادة إنما تمنع المحجز على المبالغ الموهوبة للنفقة (à titre alimentaire) أى للعاش من مآكل ومشرب وغيرهما بما هو قوام حياة المتبرع له وظاهر ان وزارة المعارف لا تعطى هذه الاعانة للمدعى ولغيره من أرباب المدارس لهذا الغرض وإنما تعطىها كما سبق القول ليكون لها حق الاشراف عليها ولترقية مستوى التعليم والقيام بما تتطلبه من مطالب معينة في المدرسة . » وحيث انه يتبين من كل ما تقدم ان المحجز المطلوب إلغاؤه وقع صحيحا في أركانه الأساسية وأوضاعه الشكلية أو على الأقل فان شوائب البطلان التى يقول المدعى انها ثابتة ليست فوق كل خلاف وفي كلتا الحالتين يكون قاضى الأمور المستعجلة غير مختص بالحكم بإلغاؤه ويتعين قبول الدفع الفرعى المقدم من وكيل المدعى عليه الأول للاسباب المتقدمة والحكم بعدم الاختصاص

(قضية الشيخ مصطفى عبد الله وحضر عنه الاستاذ خليل خطاب ضد احمد اقدى عبد الله وآخر رقم ٥٢٢ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى محمد طاهر راشد)

قضايا المحاكم الجزئية

١٣٩

محكمة بيا الجزئية

سنة ١٩٣٥

احراز مفرقات - كبارود او غيره لمناسبة فرح . اوعيد

بالمادة ٣١٧ مكرره - لا تطبق عليها

المبدأ القانوني

إن الظروف التي صدر فيها القانونين رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ و ٢٧ سنة ٢٣ يتبين فيها بجلاء أن المشرع لم يقصد بوضع المادة ٣١٧ عقوبات مكررة إلا معاقبة من يصنع أو يستورد أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات المماثلة لها متى كان غرض الجاني من ذلك استعمالها في جنایات الاتلاف والتدمير . ويؤيده ما صدر من التعديل على المادة ٣١٧ عقوبات مكررة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ بتشديد العقوبة وما جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون من أن هذا التشريع الأخير إنما صدر عقب تكرار حوادث إلقاء القنابل والمفرقات في السفين الأخيرتين . فلا يعقل بداهة أن إحراز كمية قليلة من البارود بقصد إطلاقها في فرح أو في عيد تكون عقوبتها بهذه الشدة التي قد تصل إلى خمس سنوات وإذا لا ينطبق القانون على مثل هذه الحالة

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تلتخص في أن بلاغا تقدم إلى النيابة من مجهول ضد المتهم بأنه يتاجر

في أسلحة بدون رخصه ففتش دكان المتهم فوجد به كمية قليلة من البارود داخل علبة كرتون وسئل المتهم عن سبب إحرازه فقال أنه اشتراها وثمانية وثلاثين خرطوشة فارغة معدة للملاها بالبارود لإطلاقها في مولد النبي كعادة الفلاحين في الأعياد والأفراح وقد ثبت من شهادة العمدة وشيخ الخفراء أن إحراز المتهم للبارود لم يكن بقصد إجرامى وأنه كما قرر المتهم في دفاعه وقد تمت النيابة المتهم لمحاكمته عملاً بالمادة ٣١٧ ع مكرره « وحيث أنه يتعين البحث فيما إذا كانت هذه المادة منطبقة على الواقعة أم لا

« وحيث أن المادة ٣١٧ عقوبات مكررة أدخلت على قانون العقوبات بتشريع خاص هو القانون ٢٧ سنة ١٩٢٣ الذي عدل المادتين ٣١٦ و ٣١٧ عقوبات وقد دعا لإصدار هذا التشريع الحوادث السياسية والاضطرابات التي حصلت عام سنة ١٩٢٣ والأعوام السابقة له من اتلاف المباني العمومية وتخريب المواصلات وإلقاء القنابل والمفرقات فبعد أن كان نص المادة ٣١٦ عقوبات قاصراً على عقاب كل من هدم أو ضرب أو أثلف بأى طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ، فرق المشرع بين اتلاف الأموال الثابتة أو المنقولة بقصد الإساءة وكانت نتيجة الاتلاف أقل من عشرة جنيهاً فجعل العقاب في هذه الحالة الحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد

من يستعمل القنابل أو الآلات المفرقة الأخرى بنية ارتكاب القتل السياسي أو الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٨ وهي الخاصة بالشروع في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو في تغيير شيء من ذلك بالقوة فجعل العقاب الاعدام بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة ثم جعل عقاب من يصنع أو يستورد من الخارج أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات الأخرى بنية ارتكاب أمر مما سبق ذكره الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، لذلك أراد المشرع بالمادة ٣١٧ عقوبات مكررة وقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ عقاب من يصنع أو يستورد من الخارج أو يحرز القنابل والديناميت والمفرقات الأخرى ولو لم يكن غرضه ارتكاب قتل سياسي أو قلب دستور الدولة الخ . مادام قد حصل ذلك بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي وأراد المشرع بذلك حماية الأملاك الثابتة أو المباني وسير المواصلات وغير ذلك

« وحيث أنه مما سلف أن أوضحته المحكمة من استعراضها للظروف التي صدر فيها القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٣ والتي تبين فيها بجلاء أن المشرع لم يقصد بوضع المادة ٣١٧ عقوبات مكررة إلى معاقبة من يصنع أو يستورد أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات المماثلة لها متى كان غرض الجاني من ذلك استعمالها في جنائيات الاتلاف والتدمير ، يدل على ذلك وضعه لهذه المادة في الباب الثالث عشر من قانون العقوبات والذي عنوانه « في التخريب والتقيب والاتلاف » وما يريده المحكمة اقتناعا بوجهة نظرها هذه هو ما صدر أخيراً من التعديل على المادة ٣١٧ ع . مكررة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ بتشديد العقوبة وجعلها الحبس لمدة لا تقل

عن خمسين جنيتها وجعل العقوبة الحبس مدة سنتين أو الغرامة لغاية مائة جنيه متى ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته عشرة جنيتها أو أكثر ثم رفع العقوبة إلى الحبس لغاية خمس سنوات أو الغرامة مائتي جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة (كشركات الترام أو الأتوبيس) أو إذا ترتب على الفعل جعل حياة الناس أو صحتهم أو أنفسهم أو أمنهم في خطر ثم أضاف المشرع إلى المادة فقرة جديدة فجعل العقاب على من يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة الأشغال الشاقة المؤقتة متى استعمل مرتكب هذه الحوادث قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى وهذه العقوبة التي أضافها المشرع في المادة ٣١٦ عقوبات كانت في الأصل هي الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ وكان نصها « كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة » فاستبدل المشرع هذه الكلمة العامة بعبار « قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى » ثم رأى المشرع أن يسن عقابا لمن يصنع أو يستورد من الخارج أو يحرز القنابل أو الديناميت أو المفرقات الأخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي فجعل العقاب على ذلك الحبس لمدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وقد أراد المشرع بهذه المادة الجديدة أن يضرب على أيدي العابثين بالأمن والنظام حين كثرت حوادث الاتلاف والاضطرابات والقاء القنابل وأراد أن يستكمل نقصاً في التشريع الذي صدر قبل ذلك بالعام واحد وهو القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ الذي جاء معدلاً للباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فقد نص في المادة ٧٩ المعدلة بالقانون المذكور على معاقبة

المبدأ القانوني

بمقارنة نص المادتين ٥٦٩ و ٥٩٣ مرافعات يستخلص أنه يجب التفرقة بين أمرين : الأمر الأول نكول طالب البيع في الجلسة عن الاستمرار في طلب البيع فيحل محله أى دائن من أرباب الديون المسجلة ويطلب ذلك في الجلسة . الأمر الثانى . أن يقرر طالب البيع في قلم الكتاب بأنه ترك اجراءات الدعوى . وفي هذه الحالة يجوز لصنفين من الدائنين أن يحلا محله وهما (١) الدائن الذى أعلن المدين بورقة التنبيه قبل صدور حكم البيع (٢) الدائن المسجل دينه والمستحق للسداد قبل تاريخ التقرير المقدم من الدائن المباشر للاجراءات . ولم ينص القانون على الحالة التى يقرر فيها الدائن المباشر للاجراءات بتركه للمرافعة شفها . وإذا كان الاعلان في الجلسة جائزاً فليس بشرط أن يكون تقرير ترك الاجراءات بتقرير يعمل في قلم الكتاب لأن المحكمة في اجرائه إنما هو كي لا يقوم قلم الكتاب باجراء النشر . فاذا تم النشر فليس ثمت ما يمنع الدائن المباشر للبيع من التقرير بالجلسة بأنه ترك المرافعة دون التقيد بضرورة عمل التقرير بقلم الكتاب سيما وأن هذا التقرير لا يعلن لأحد . وهذا يكفي في ذاته لكي يحل دائن آخر محل الدائن تارك المرافعة في الاجراءات المحكمة

« حيث أن وكيل واصف بقطر بشاره دفع فرعياً بطلان إجراءات الحلول التى اتخذتها

عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلثمائة جنيه وما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون المذكور والمؤرخة ٣ يونيه سنة ١٩٣٣ أن هذا التشريع الأخير إنما صدر عقب تكرار حوادث القاء القنابل والمفرقات في السنتين الآخريتين فرأى المشرع رفع العقوبة لتكون رادعا ، ولا يعقل بداهة أن إحراز كمية قليلة من البارود بقصد إطلاقها في فرح أو عيد يكون العقاب عليه بالحبس لمدة تقل عن ستة شهور وقد تصل إلى خمس سنين

« وحيث أن هذا الرأي الذى قضت به هذه المحكمة في قضية مماثلة عن احراز خرطوش معمر بالبارود وطلقات رصاص (اللجنة رقم ١٢٢٣ سنة ١٩٣٢ دكرنس والحكم تاريخه ٢٢ شهر ٢ سنة ١٩٣٣) هو الرأي الصحيح وقد حكمت محكمة قنا السككية الأهلية بهذا المعنى في حكم نشر لها بجريدة الأهرام بالعدد ١٧٤٩٢ الصادر بتاريخ ١٩ شهر ٨ سنة ١٩٣٣ إذ قالت في آخر حكمها . « وحيث أنه متى تحقق أن إحراز البارود لم يكن بقصد التدمير أو الاتلاف بل كان بقصد آخر كاستعماله في الصيد والقنص أو في بث الألغام لقلاع الأحجار وغيرها فلا يسع مدلول المادة ٣١٧ مكررة ويخرج من حكمها »

وعليه يتعين الحكم ببراءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ ج

(قضية النيابة ضد محمد عبد القادر رقم ١٧١٤ سنة ١٩٣٣)
رئاسة حضرة القاضى اسماعيل زهدى وحضور حضرة محمود توفيق افندى مساعد النيابة)

١٤٠

محكمة الاقصر الجزئية

٢ مارس سنة ١٩٣٥

دائن نازله عن اجراءات البيع وتركه المرافعة . التقرير

نذلك بقلم الكتاب . غير لازم . حلول دائن آخر محله . صحته

الحكومة لعدم تقريرها بالحلول في ميعاد الشهرين المنصوص عنه في المادة ٥٩٣ مرافعات

« وحيث أن الحكومة طلبت رفض هذا الدفع مرتكبة على أن حقها ثابت بمقتضى المادة ٥٦٩ مرافعات

« وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الحكومة وهي دائنة من أرباب الديون المسجلة « وحيث أن المادة ٥٦٩ مرافعات جعلت الدائن طالب البيع هو الذي يطلب إجراء المزايدة أو يطلب هذا الطلب غيره من أرباب الديون المسجلة

« وحيث أن المادة ٥٩٣ مرافعات نصت على أن للدائن الذي طلب طلبه بنزع ملكية مدينه أن يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات بتقرير يقدمه لقلم الكتاب وفي هذه الحالة يكون للدائنين الذين أعلنوا للدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم بالبيع وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السالف الذكر الحق في تنميم الاجراءات باعتبار آخر إجراء صحيح حصل قبل مباشرته إنما يجب التمسك بهذا الحق في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من الدائن الأول

« وحيث أنه بمقارنة نص المادتين المتقدمتين يستخلص أنه يجب التفرقة بين أمرين : الأمر الأول - نكول طالب البيع في الجلسة عن الاستمرار في طلب البيع فيحل محله أى دائن من أرباب الديون المسجلة ويطلب ذلك في الجلسة - الأمر الثانى - أن يقرر طالب البيع في قلم الكتاب بأنه ترك اجراءات الدعوى وفي هذه الحالة يجوز لصنفين من الدائنين أن يحلا محله وهما - (١) الدائن الذى أعلن المدين بورقة التنبيه قبل صدور الحكم بالبيع (٢) الدائن المسجل دينه والمستحق للسداد

قبل تاريخ التقرير المقدم من الدائن المباشر للاجراءات

« وحيث أن القانون لم ينص على الحالة التي يقرر فيها الدائن المباشر للاجراءات بتركة للرافعة شفها كما حصل في هذه القضية .

« وحيث ان الاعلان في الجلسة جائز غير ممنوع فليس بشرط ان يكون تقرير ترك الاجراءات بتقرير يعمل في قلم الكتاب لأن الحكمة في اجراء ذلك التقرير إنما هي ألا يتخذ قلم الكتاب ما عهد اليه الحكم الصادر بالبيع من اجراء النشر . اما إذا تم النشر فليس ثمت ما يمنع الدائن المباشر للبيع من التقرير بالجلسة بأنه ترك المرافعة ولا يمكن التمسك بضرورة عمل تقرير في قلم الكتاب إذ في ذلك تكليف لا محل له ولا تؤدي اليه حتما عبارة المادة سيما وان التقرير الذى نص عنه في المادة ٥٩٣ مرافعات لا يعمل لأحد وقد يحصل ولا يشعر به أحد اللهم إلا ان يتبع أحد الدائنين الآخر جهود الدائن الطالب ويقف عرضا بسبب ذلك على علة أحجابه عن السير في الاجراءات اما الاعلان في الجلسة بالعود عن استمرار في الاجراءات فقيه اعلان لباقي الدائنين ومن ثم يجوز للدائن المرتهن ان يحل محله في الحال في طلب المزايدة طبقا للمادة ٥٦٩ مرافعات

« وحيث ان الذى وقع في هذه القضية هو ان الحكومة لم تكن حاضرة عند ما طلب الدائن المباشر لاجراءات البيع قبول تركه للرافعة وقضى له بذلك وقبل انتهاء الجلسة حضر مندوب الحكومة وطلب ان يحل محل الدائن وذلك يكفى إذ لا محل لعمل تقرير مادام ان الترك لم يقع بتقرير أصلا من الدائن بل وقع في الجلسة ولا محل لاشتراط ذلك التقرير فليس فيه مصلحة لأحد وبالعكس فان في قبول الدائن المرتهن في هذه

الحالة تبسيط الاجراءات قصد الوقت والمصروفات
 « وحيث ان هذا الرأي هو الذى تهدي اليه
 مقارنة النصوص والمنطق السليم وقد أخذ به
 المرحوم أبو هيف بك في كتابه المرافعات - (قارن
 قواعد الحلول صفحة ٥٩٢ بند ٩٩٧ وما يليه وعلى
 الاخص الحاشية في ذيل الصحيفة نمرة ٥٠٠ وبند
 ١٠٠٤ ص ٥٩٥ والحاشية « ا » عليه وحكم محكمة
 استئناف أسبوط الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٧
 المجموعة الرسمية ٢٩ ص ٨٧)

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع في غير
 محله وللحكومة ان تسير في الاجراءات حالة محل
 الدائن الذى ترك المرافعة ويتعين إذا رفض الدفع
 (قضية يوسف محمد محمود وآخرين ضد سليم احمد يوسف
 وآخرين رقم ٣٠٧٩ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة للقاضي عبد الحميد
 عبد الرحمن)

١٤١

محكمة ديروط الجزئية

أول يوليو سنة ١٩٣٦

مرسى مراد - اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزارد -
 تنازل طلب لبيع بعدما لسداد - اثره

المبدأ القانونى

لم يبين القانون الاهلى طبيعة اعادة البيع
 على ذمة الراسى عليه المزارد واثرها صراحة
 واختلفت آراء الشراح والمحاكم فيها . فقريق
 يرى ان ملكية المشتري بالمزارد معلقة على
 شرط توقفي فلا تنتقل الملكية الى الراسى
 عليه المزارد إلا بشرط عدم زيادة العشر في
 الاجل المحدد لها وبشرط دفعه باقى الثمن في
 الميعاد المحدد ويرى فريق ثان أن الراسى
 عليه المزارد يعتبر مالكا الى ان يتحقق الشرط
 الفاسخ فنزول الملكية عنه . واختلفوا في تحديد

الحادثة التى يتحقق بها هذا الشرط . وفي هذه
 النقطة رأيان . رأى بأن الشرط يتحقق بمجرد
 زيادة العشر ورأى بأن الشرط لا يتحقق
 الا بحكم رسو المزارد الثانى . والمحكمة تأخذ
 بالرأى الأول من المذهب الثانى استنتاجا من
 نصوص القانون فى المواد ٦٠٦ الى ٦١٣
 مرافعات وبرأى بعض الشراح . وبناء عليه فاذا
 تنازل طالب البيع عن جميع الاجراءات التى
 اتخذها . بعد ان رضى المزارد على الغير ثم اعيد
 البيع على ذمته فان من شأن هذا التنازل
 اسقاط حكم مرسى المزارد واعتباره كأن لم يكن
 المحكم

« من حيث أن شحاته جرس عبد المسيح
 طلب الحكم بنزع ملكية مدينته وسيلة بنت مخالى
 من العقار المبين بالعريضة وفاء لسداد دينه إلى
 آخر ما جاء بالطلبات وقد حكمت المحكمة بنزع
 الملكية فرسى المزارد على لبيب مبرى بحكم فى
 ٢١ يناير سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٥٥ جنيها دفع جزءاً
 يوم البيع ثم دفع جزءاً آخر فى ٩ فبراير
 سنة ١٩٣٥ ولم يدفع الباقي الأمر الذى من أجله
 أعلنه طالب البيع بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٥
 بسنده وكلفه بدفع الباقي فى ظرف ثلاثة أيام من
 تاريخه وألا يعاد البيع على ذمته ولما مضت هذه
 المدة ولم يقم الراسى عليه المزارد بدفع الباقي قدم
 الطالب طلباً لحضرة القاضى بتاريخ ٢٨/٧/١٩٣٥
 باعادة البيع على ذمته فصدر الأمر بذلك وتحدد
 لاعادة البيع جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٥ وفى
 يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ أودع الراسى عليه
 المزارد باقى الثمن وفى جلسة إعادة البيع أقر الطالب

باستلامه جميع دينه ومصاريفه من المدينة وطلب اثبات تنازله عن جميع الاجراءات التي اتخذها من بادى الامر نحو البيع — باعتبار أن الاجراءات قد انتهت .

« ومن حيث أن الراسى عليه المزاى دفع هذه الدعوى بأن حكم مرسى المزاى ملكه العين المبيعة وأنه دفع باقى الثمن قبل اليوم المحدد لاعادة البيع فلا يملك الطالب التنازل عن اجراءات البيع الأولية لتعلق حقه بالمبيع

« ومن حيث أن مثار الخلاف بين الطرفين ينحصر فيما يأتى « هل باعاده البيع على ذمة الراسى عليه المزاى يفسخ البيع الاول من تلقاء نفسه أم يبقى المبيع على ذمة المشتري إلى حصول البيع الثانى » « ومن حيث أن هذه النقطة شبيهة تماماً بنقطة زيادة العشر إذ أن القانون فى المادة ٦١١ مرافعات جعل حالة إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاى كحالة إعادته على تقديم زيادة العشر وسواهما مع بعض فى المواعيد وفى القواعد الواجب اتباعها

« ومن حيث أن القانون الأهلى لم يبين طبيعة الاعادة وأثرها صراحة فاختلفت آراء الشراح والمحاكم فيها وظهرت مذاهب فى هذا الموضوع فىرى فريق أن ملكية المشتري بالمزاى معلقة على شرط توقيفى « Une condition suspensive » فلا تنتقل الملكية إلى الراسى عليه المزاى إلا بشرط عدم زيادة العشر فى الأجل المحدد لها وبشرط دفعه باقى الثمن فى الميعاد المحدد بقائمة شروط البيع ويرى الفريق الثانى أن الراسى عليه المزاى يعتبر مالكا إلى أن يتحقق الشرط الفاسخ فتزول الملكية عنه ولكنهم اختلفوا فى تحديد الحادثة التى يتحقق بها هذا الشرط وينفسخ البيع وهناك فى هذه النقطة رأبان : الرأى الاول هو

أن الشرط يتحقق بمجرد زيادة العشر (وهو يساوى عدم دفع الثمن) ومعنى ذلك أن التقرير بالزيادة أو باعادة البيع لعدم دفع باقى الثمن بسبب الفسخ ومن هذا الرأى محكمة النقض الفرنسية . والرأى الثانى هو أن الشرط لا يتحقق إلا بحكم رسو المزاى الثانى ومن هذا الرأى الأحكام الواردة فى الهامش ١ بند ٩٤١ من كتاب التنفيذ للمرحوم ابو هيف بك وقد أخذت بالرأى الاول بعض المحاكم الأهلية ومنها محكمة استئناف مصر الأهلية فى حكمها الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ والمنشور فى مجلة المحاماة . السنة الثانية رقم ٢٨٩ صحيفة ٣٢١ ومحكمة منفوط الأهلية بحكمها الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ والمنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة رقم ٤١ ص ٥٦ ومحكمة استئناف مصر الأهلية بحكمها الصادر فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المنشور بمجلة المحاماة السنة السابعة رقم ٢٣٧ ص ٣٤٤ وهذه الأحكام قررت أن مجرد التقرير بزيادة العشر يلغى مرسى المزاى الاول وترجع العين إلى ملكية المدين حتى رسو المزاى الثانى وللمدين فى هذه الحالة أن يدفع ما عليه من الديون ويوقف كل الاجراءات المؤدية للبيع فاذا سدد الدين لدائته جاز لهذا الدائن أن يتنازل عن اجراءات نزاع الملكية ، وقد جرى البعض الآخر من المحاكم الأهلية الرأى الثانى، وقرر بأن ملكية المدين تسقط عنه بحكم مرسى المزاى الاول ولا تعود إليه بتقرير الزيادة أو باعادة البيع « ومن حيث أن هذه المحكمة تأخذ بالرأى الاول من المذهب الثانى استنتاجا من نصوص القانون فى المواد من ٦٠٦ إلى ٦١٣ مرافعات إذ نصت المادة ٦٠٦ على أنه إذا تأخر الراسى عليه المزاى عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا

بالمزايدة على ذمته — فالنص على إعادة البيع ثانية فيه معنى حصول الفسخ قانونا وإلا لو لم يكن الفسخ قد وقع لاستحالت إعادة البيع ولما أجازها المشرع بإجازته لإعادة البيع فيه معنى فسخ البيع الأول وانعدام آثاره ، والمادة ٦٠٧ تنص على أن من يكون له شأن في إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزداد المتأخر عن الوفاء يعلن سنده إليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فإن لم يف بها في ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضي المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثانى — ومعنى هذا النص أن البيع الأول قد فسخ وسمى هذا البيع بيع ثانى لأن البيع الأول أصبح معدوما وغير موجود قانونا . وتنص المادة ٦١٣ على أنه لا تقبل مزايدة في البيع الثانى من الراسى عليه المزداد الأول ولو بكفالة ومعنى هذا أن الشارع يريد إبعاد الراسى عليه المزداد الأول وطرده من المزايدة في البيع الثانى لأنه هو المتسبب في هذه الاجراءات كلها هذا من جهة ومن جهة أخرى لأن يبيع الأول أصبح مفسوخا وأن الثقة فيه أصبحت معدومة لعدم وفائه بدفع الثمن في الميعاد المحدد له في قائمة شروط البيع وفي الانذار الذى أذنبه بضرورة الوفاء في الميعاد الذى حددته المادة ٦٠٧ مرافعات « ومن حيث ان المحكمة أخذت بهذا رأى مستندة أيضا فيه إلى ما جاء مفصلا في كتاب الأستاذ نجيب بك الهلالى في الصحيفة ٤٧١ بند ٦٨٩ إذ قال بأن الفسخ في البيوع القضائية يتخذ شكلا آخر نص عليه في المواد ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ من قانون المرافعات الأهلى ويحصل عادة بإعادة البيع على ذمة المشتري المتخلف ومعنى ذلك أن المشتري الذى يتخلف عن دفع الثمن يعاد بيع المبيع على ذمته بلا حاجة لطلب فسخ أو رفع دعوى أو توقيع حجز ولذلك يقول الشراح أن

البيع في هذه الحالة يعتبر مفسوخا من تلقاء نفسه وهذه الطريقة المنصوص عليها في قانون المرافعات طريقة سريعة للفسخ وهى أقل كلفة من الطريقة المعتادة — وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٣ حكما بهذا المعنى منشورا بمجلة المحاماة السنة السادسة ص ٥١٧ إذ جاء فيه « أن الفسخ يقع من تلقاء نفسه وأنه لا يعنى الراسى عليه المزداد من الفسخ دفعه بأى الثمن بعد الميعاد المحدد وقبل الحكم بالفسخ كما صدر حكم بهذا المعنى من محكمة أبو حمص الجزئية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ بمجلة المحاماة السنة السادسة

عشر العدد الرابع ص ٤٣٥ رقم ١٨٨ « ومن حيث انه علاوة على هذا فان الأستاذ أبو هيف بك الذى يناقض هذا رأى جاء في كتابه التنفيذ الصحيفة ٦٣٣ بند ٩٥٧ على الكلام على إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزداد المتخلف أن الغرض من هذا الاجراء هو نقض حكم رسو المزداد فيما يتعلق بحقوق المشتري مع إبقاء التزاماته لأن هذه باقية بنص القانون

« ومن حيث أن الأستاذ عبد العزيز بك ناصر أتى في كتابه مرجع القضاء في المرافعات البند ١٠١٢٢ ص ٢٥٠٥ تعليقا على المادة ٦٠٦ مرافعات أنه إذا تأخر الراسى عليه المزداد في دفع الثمن في المدة المحددة بعد تكليفه بالوفاء طبقا للمادة ٦٠٧ مرافعات فان البيع يكون مفسوخا من تلقاء نفسه ولا يكون الحكم الصادر بفسخه إلا حكما مقررا لوقوع ذلك الفسخ

« ومن حيث انه علاوة على هذا فان الثابت في البيوع الاختيارية أن البيع يعتبر مفسوخا إذا لم يقيم كل طرف بتعهداته وتعهدات المشتري دفع الثمن إلا إذا اتفق على أجل له الأمر الذى لم يحصل في الدعوى الحالية إذ جاء في البند الثانى

من شروط البيع أن الراسى عليه المزداد يدفع
باقى الثمن فى العشرة أيام التالية ليوم البيع
» ومن حيث أننا سبق الكلام فيما يتعلق
بالقانون وقد بينا أحكام القانون ومقصد المشرع
من ذلك

» ومن حيث أن العدالة المطلقة تؤيد رأى
الذى تأخذ به هذه المحكمة إذ أن البيع الجبرى
ونزع ملكية المدينة من منزلها الذى تأوى إليه
أو الذى تعيش من ريعه فى هذه الظروف
والأزمة الطاحنة أمر يشق على كل نفس خصوصاً
ولم يحصل للرأسى عليه المزداد أى ضرر من هذا
الاجراء إذ له أن يسترد جميع ما دفعه ويتولى
هو بنفسه أمر استثمار مبلغه هذا فى طريق آخر
والطرق كثيرة لمن يريد الانتفاع

» ومن حيث أنه من كل ما تقدم يتعين الحكم
بإثبات تنازل طالب البيع عن جميع الاجراءات
التي اتخذها وبقاء العين على ذمة المدينة

(قضية شحاته جرس عبد المسيح ضد وسيله غالى وحضر عنها
الاستاذ حسن أبو زيد رقم ٢٤٨ سنة ١٩٣٥ - رئاسة حضرة
القاضى احمد احمد عوض)

١٤٢

محكمة الواسطى الجزئية

٣٠ مايو سنة ١٩٣٧

١ - دعويان - الارتباط بينهما - احواله - حق المحكمة فى
نظر دعوى اخرى - ولو كانت من غير اختصاصه .

المبدأ القانونى

يوجد ارتباط بين دعويين كلما كان
الفصل فى احدها يؤثر على الاخرى فصار
كل مرتبط بالفصل فى الاخرى والارتباط
يقتضى أنه إذا قضى فى الدعويين بقضاءين
مختلفين تتناقض الأحكام

ويصح لمحكمة ما عند نظر دعوى أن

تتم اختصاصها النزاع متصل بالدعوى المنظورة
تملك الفصل فى مثله ولو أنه هو بالذات خارج
عن اختصاصها فعند رفع دعوى بطلبات
متصلة أو عند رفع دعويين بمحكمة واحدة
مختصة باحدى الطلبات أو باحدى الدعويين
للقاضى أن يفصل فى الطلبات أو الدعوى
التي كانت أصلاً خارجة عن اختصاصه أن
وجد الارتباط توفيراً للمصاريف ولتلافي
تناقض الأحكام ولسرعة التقاضى . ولا
عبرة بكون اختصاص محكمة ما هو نتيجة
اتفاق الخصوم - فى الأحوال الجائز فيها
ذلك - مادام هناك ارتباط واتصال بين
الدعويين .

المحكمة

» حيث أن المدعية رفعت الدعوى الحالية
وطلبت أن يقضى لها بمبلغ خمسة جنيهاً مائة
قرش منها ثابتة بسند موقع عليه من المدعى عليه
محمد عبد الصمد ومؤرخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٣
ومشترط فيه التقاضى فى محكمة الواسطى ولو أن
الخصوم من مركز الصف والمبلغ الباقى جاء
بمذكرة المدعية أنه هو الذى تحرر به سند لأخيها
فرفع به الدعوى رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٣٧ المؤجلة
للحكم مع هذه القضية

» وحيث أن محامى المدعى عليه الأول دفع
فى بدء الخصومة بعدم اختصاص محكمة الواسطى
بنظر الدعوى بالنسبة لمبلغ الأربعة جنيهاً لأن
طرفى الخصومة من مركز الصف فضمت المحكمة
الدفع للوضع لتقضى فيهما بحكم واحد طبقاً لنص
المادة ١٣٥ مرافعات بعد أن تبين ما إذا كان هناك
ارتباط (connexité) بين هذه الدعوى والدعوى رقم
١٢٠٥ سنة ١٩٣٧ المنظورة مع هذه القضية والمحكمة

أن يفصل في الطلبات أو الدعوى التي كانت أصلا خارجة عن اختصاصه أن وجد الارتباط . وقيل أن حسن سير العدالة يبرر ذلك

(René Morel » Traité de Procédure Civile بند ٢٨٠ صفحة ٣٢٢ وما بعدها) وعلى بعضهم ذلك بنظرية تبعية الفرع للأصل فقالوا أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع فيختص بالحكم في كل منازعة تنفرع عن دعوى داخلية في اختصاصه Théori de

l'accessoire وردوا على ذلك بأن القاعدة خاصة بالدفع الموضوعية وعللوا في فرنسا السبب بتعليلات منها وجود قاعدة فرنسية قديمة ومنها تعليقات خاصة بنظام محكمهم (المرجع السابق صفحة ٣٢٤ وما بعدها) وفي القانون المصري يمكن ارجاع علة امتداد الاختصاص إلى النص الخاص برفع الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظور فيها الدعوى الأصلية (مادة ٣٤ فقرة ١ مرافعات) وإلى النصوص الخاصة بنظر دعوى الضمان (مادة ١٤٧ مرافعات التي نصت على أن للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم في دعوى الضمان) ودعاوى المدعى عليه أثناء الخصومة (مادة ٢٩٤ مرافعات وقد نصت على ضم الدعويين الأصلية والفرعية لبعضهما) والتدخل في الدعوى (مادة ٢٩٥ مرافعات) وإلى النص الخاص بارتباط دعويين ببعضهما ارتباطا يوجب نظرهما معا (المادة ١٣٧ مرافعات)

« وحيث أن المحكمة في امتداد اختصاص المحكمة هو أولا منع بطل التقاضي وثانيا توفير المصاريف على الخصوم وثالثا منع تناقض الأحكام وحسن سير العدالة

« وحيث أنه في حالتنا ثابت الارتباط فيتعين نظر الدعوى الحالية ولوانها أصلا من اختصاص محكمة الصف وذلك لأنه لو قبل الدفع

في ذلك أن اختصاص المحكمة يمتد بسبب الارتباط فيتناول الدعاوى التي بينها وبين الدعوى القائمة صلة الارتباط أي أن قيام الارتباط بين دعويين واختصاص المحكمة باحدهما كاف لاختصاصها بالحكم في الدعوى الأخرى التي هي أصلا من اختصاص محكمة جزئية أخرى . ويوجد الارتباط بين دعويين كلما كان الفصل في احدهما يؤثر على الأخرى . فصيير كل مرتبط بالفصل في الأخرى والارتباط واقعة يفحصها قاضي الموضوع لمعرفة ما إذا كانت العلاقة بين الدعويين متصلة

« Il recherche, en fait, si le lien est intime, si l'intérêt de la bonne distribution de la justice exige qu'une demande soit distraite de la juridiction normalement appelé à y statuer, « Précis de Procédure Civile » Brass

ص ٣٢٧ وما بعدها

فالارتباط يقتضي أنه إذا قضى في الدعويين بقضائين مختلفين قد تتناقض الأحكام (ملحق دالوز العمل تحت كلمة Exceptions بند ٩٧ وما بعده) « وحيث أن اتساع اختصاص المحكمة وامتداده Prorogation de juridiction قد يكون نتيجة اتفاق الخصوم — في الأحوال الجائز فيها ذلك الاتفاق - ويقال له اختياري volontaire وقد يكون نتيجة الارتباط ويقال له قضائي légale وفي الحالتين يصح لمحكمة ما عند نظر دعوى أن تمد اختصاصها لنزاع متصل بالدعوى المنظورة تملك الفصل في مثله ولو أنه هو بالذات خارج عن اختصاصها - أي أن المحكمتين من نوع قضائي واحد - فعند رفع دعوى بطلبات متصلة أو عند رفع دعويين لمحكمة واحدة هي مختصة باحدى الطلبات أو باحدى الدعويين للقاضي

نصت على أنه إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأميناً على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المبينة في القانون المدني ويترتب على هذا أن الدين التجاري المضمون بهذا الرهن لا يسقط بمضى خمس سنوات بل بمضى خمس عشرة سنة .

على أنه لا يكفي أن يكون الدين ناشئاً عن معاملات تجارية حتى يسقط بمضى خمس سنوات طبقاً لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة بل يجب أن يكون نفس السند المثبت للدين من الأوراق التجارية وهي الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم كما يتداولون أوراق النقد وتقوم مقام الدفع النقدي في المعاملات التجارية وتنقل ملكيتها من دائن إلى آخر بمجرد التظهير endossement أو بمجرد التسليم tradition بدون احتياج إلى إجراء آخر

المحكمة

« حيث أن المدعى يرتكن في دعواه على عقد الرهن المؤرخ في ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ الصادر من أحمد علي الزاع المدعى عليه الأخير ومن محمود أحمد الفرارجي مورث باقي المدعى عليهم لمصلحة المدعى وأخويه اللذين نزلا له عن نصيبهما فيه كما هو ثابت بظهر العقد

« وحيث أن المدعى عليهم يدفعون الدعوى بأمرين - الأول - إنه نص في عقد الرهن على أنه في حالة تأخر المدينين في دفع الدين في ميعاده وهو ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ فإنهم يلتزمون بتسليم المدعى المنزل المرهون ومعمل الحلوى يتنفع بهما ما دام المبلغ باقياً ويرتبون على ذلك أن المدعى

وقضى بعدم اختصاص محكمة الواسطى وجاء المدعى عليه أمام محكمة الخصوم الأصلية ودفع بحالة القضية لمحكمة الواسطى لوجود الارتباط لقبل طلبه ويمكنه الوصول إلى نفس النتيجة مع توفير المصاريف ومع تلافي تناقض الأحكام ومع السرعة في التقاضي أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الآن ولا عبرة بكون اختصاص محكمة الواسطى هو نتيجة اتفاق الخصوم باختيارهم التقاضي أمامها (النقض الفرنسي ١٠ يولييه سنة ١٩٢٩)

« Peu importe qu'il y ait eu à l'égard d'une des demandes clause attributive de compétence. »

(راجع أيضاً دالوز العملي تحت كلمة Competence بند ٢٠ وراجع لاكوست وبونفيس "Pués du Procédure Civile"

بند ٢٩٦ صفحة ١٧٢ و ١٧٣)

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع والقضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث أنه عن الموضوع فبلغ الأربعة جنهات موضوع الدعوى ثابت من السند أنها ليست للدعية ولذا فدعواها بالنسبة لهذا المبلغ واجبة الرفض

(قصة نبوية بنت عبد الصمد ضد محمد عبد الصمد آخر رقم ١١٢٨ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي علي أبو النيط)

١٤٣

محكمة شبين السكوم الجزئية

١٤ يونيو سنة ١٩٣٧

رهن - ضامن لدين تجارى . لا يستبر من الأوراق التجارية .

مقطعه بمضى المدة الطويلة

المبدأ القانوني

يعتبر الرهن الضامن لدين تجارى عقداً مدنياً طبقاً للمادة ٧٦ من قانون التجارة التي

لا يجوز له المطالبة بالدين وكل ماله أن ينتفع بالمنزل المرهون ومعمل الحلو حتى يستوفي دينه ويقولون أن الدعوى بناء على ذلك غير مقبولة - والأمر الثاني - هو أن عقد الرهن ورقة تجارية لأن الرهن ضامن لدين تجارى والأوراق التجارية طبقاً لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة تسقط بمقتضى خمس سنوات على استحقاقها وقد مضى أكثر من ذلك من تاريخ استحقاق الدين حتى وقت رفع الدعوى

« وحيث أنه عن الأمر الأول فإن هذا الشرط وضع لمصلحة الدائن حتى يطمئن إلى أنه سوف يحصل على دينه ما دام أن المدينين يضعان تحت يده هذين العقارين كضمان للدين . وليس في هذا الشرط ما يفهم منه أن الدائن قبل أن يكتفى بذلك دون المطالبة بدينه خصوصاً إذا سكنت المدينون عن الدفع أكثر من خمس سنوات

« وحيث أنه عن الأمر الثاني فإن المدعى عليهم لم يقدموا دليلاً قاطعاً على أن الرهن قصد به أن يكون ضماناً للعاملة التجارية التي بينهم وبين الراهنين وإنما يمللون ذلك بأن الدين طبقاً لعقد الرهن استحق بعد نحو شهر ونصف من تاريخ العقد ومع ذلك سكنت الدائنون أكثر من خمس سنوات مع المطالبة بالدين ولا معنى لذلك إلا أن يكون الرهن في الواقع قصد به أن يكون ضماناً للعاملة التجارية بين الفريقين . ومع أن هذه القرينة لا تكفي وحدها للتدليل على صحة دفاع المدعى عليهم إلا أن المحكمة تعتبرها قرينة وجيهة ولا ترى معنى في الواقع لسكوت المدعى وأخويه أكثر من خمس سنوات على المطالبة بدين استحق بعد أقل من شهرين إلا إذا كان دفاع المدعى عليهم صحيحاً هذا علاوة على أن

المدعى قدم دفتريين تجاريين تأييداً لدعواه وعلى هذا الأساس تناقش المحكمة دفاع المدعى عليهم « وحيث أن المدعى عليهم يذهبون إلى أن الرهن يعتبر تجارياً إذا كان الدين المضمون به تجارياً واستندوا في ذلك إلى آراء الشراح الذين أشاروا إليهم في مذكرتهم وقالوا أن هذا الرأي مستفاد من نص المادة ٧٦ من قانون التجارة

« وحيث أن المحكمة تذهب إلى عكس هذا الرأي ارتكنا إلى نص المادة ٧٦ نفسها ونعتبر الرهن الضامن لدين تجارى عقداً مدنياً - فقد نصت هذه المادة صراحة على أنه « إذا رهن تاجر أو غيره شيئاً تأمينا على عمل من الأعمال التجارية فثبت الرهن بالنسبة للتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني » على أنه لا يكفي أن يكون الدين ناشئاً عن معاملات تجارية حتى يسقط بمضى خمس سنوات طبقاً لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة بل يجب أنه يكون نفس السند المثبت للدين من الأوراق التجارية وهي الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم كما يتداولون أوراق النقد وتقوم مقام الدفع النقدي في المعاملات التجارية وتنقل ملكيتها من دائن إلى آخر بمجرد التظهير endossement أو بمجرد التسليم tradition بدون احتياج إلى إجراء آخر (حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ ومنشور بمجلة المحاماة بالسنة الرابعة عشرة بالعدد العاشر صفحته ٦٩٢) ولا شك هنا أن عقد الرهن لا يعتبر من الأوراق التجارية؛ أولاً - لأن المادة ٧٦ من قانون التجارة وقد نصت على أن هذا الرهن يثبت بالطرق المبينة في القانون المدني قد جعلته عقداً مدنياً - وثانياً - لأن عقد الرهن ليس من الأوراق التي يمكن أن تقوم مقام النقد

في التعامل بين التجار إذ لا يكفي مجرد التطهير في انتقال الدين من تاجر إلى آخر لأن الرهن يتضمن حقا عينيا على العقار المرهون فلا ينتقل هذا الحق فيما بين المتعاقدين بمجرد التنازل عنه بل لابد من التسجيل طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣

« وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع بسقوط الدين بمضى خمس سنوات طبقا للمادة ١٩٤ من قانون التجارة في غير محله ويتعين رفضه والحكم للدعي بطلباته عدا حبس العين . فإنه لا محل له لأن عقد الرهن غير مسجل .

(قضية الحاج شامى شعاع ضد احمد احمد الفراجى وآخرين رقم ٣٥٩٤ سنة ١٩٣٤ رئاسة محضره القاضى محمد ابو الوفا)

١٤٤

محكمة المنشية الجزئية

٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧

حيز تحت اليد - بناء على سند بفقعة بين زوج وزوجه واولاده - جوازه

المبدأ القانونى

لم يفرق القانون في المادة ١٠٤ مرافعات بين الديون الناشئة عن المعاملات المدنية وبين الديون الناشئة عن الاحوال الشخصية في جواز توقيع الحيز تحت اليد بموجبها على مال الدين لدى الغير فعبارة المادة صريحة وعامة ومثبتة لحق كل دائن ايا كان مادام بيده سند يثبت له دين خاليا من النزاع والتعهد بالنفقة هو منها فيجوز اجراء هذا الحيز بمقتضاه ويختص القاضى المرفوع امامه التظلم من امر الحيز من نظره والحكم فيه

المحكمة

« حيث ان المتظلم بنى تظلمه على أنه مادام الحيز قد توقع بناء على دين نفقة بما يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية دون المحاكم الأهلية فإنه يكون حيزا باطلا لصدوره من جهة لا ولاية لها لنظر موضوع الدين المحجوز من أجله

« وحيث أن هذا الوجه في غير محله لأنه تبين من الاطلاع على نص المادة ١٠٤ مرافعات الخاصة بتوقيع الحيز على مال الدين لدى الغير أن الشارع لم يفرق بين الديون الناشئة عن المعاملات المدنية وبين الديون الناشئة عن علاقات الاحوال الشخصية في جواز توقيع الحيز بموجبها على مال الدين لدى الغير إذ جاءت عبارة المادة صريحة وعامة ومثبتة هذا الحق لكل دائن ايا كان مادام بيده سند يثبت له دين خاليا من النزاع ولا نزاع في أن سند المتظلم ضدها تتوفر فيه هذه الشروط « وحيث أن المتظلم حاول بعد ذلك أن يدعى بسقوط التزامه بالانفاق على زوجته لأنه طلقها وبتسليم الزوجة المذكورة نفقة أولاده لأنه طلب ضمهم إلى حضنته ورفعت من أجل ذلك دعوى أمام المحكمة الشرعية

« وحيث ان هذه المحكمة لا يمكنها أن تخوض في بحث كل ما تقدم لخروجه عن اختصاصها وكل ما يعنى هذه المحكمة البحث فيه هو ما إذا كان سند المتظلم ضدها صالح قانونا لتوقيع الحيز بمقتضاه « وحيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على السند المذكور أنه عبارة عن تعهد صريح من جانب المتظلم بترتيب نفقة شهرية قدرها عشرة جنيهات لزوجته المتظلم ضدها وأولاده منها فهو سند ينشئ ديناً معلوم القيمة خاليا من النزاع للمتظلم ضدها بذمة المتظلم ويجوز بمقتضاه توقيع

الحجز على المرتب صدور حكم بالنفقة من جهة الاختصاص

« وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة أن التظلم في محله من حيث الحجز على المرتب ويتعين لذلك إلغاؤه وفي غير محله بالنسبة لباقي الحجز ويتعين لذلك رفضه

(قضية محمد افندي حسن زين الدين وحضر عنه الاستاذ البرت رسوم سلامة عند شركة النور وآخرين رقم ٢١٣١ سنة ١٩٣٧ - برئاسة حضرة القاضي محمد عفت)

الحجز على ما لديها لدى الغير وإلى أن يقضى بسقوط هذا الالتزام من الجهة المختصة فانه يكون واجب الاحترام

« وحيث أن المتظلم تظلم من الحجز على مرتبه المستحق لدى بلدية الاسكندرية قبل صدور حكم قضائي بالنفقة من جهة مختصة وترى المحكمة أن هذا التظلم في محله لأن القانون يشترط لصحة

قضايا المختلطة

الذي تعهد به أو تعاقد عليه . وبالعكس فالدعوى العينية يصح رفعها ضد الحائز للشيء محل النزاع (١) (٣) دعاوى البطلان والفسخ والغاء التعهدات الغير مبنية على سبب قانوني والناشئة عن عقد باطل أو معلق على شرط فاسخ قد تحقق انماهى دعاوى شخصية . كذلك الدعاوى المسماة « مختلطة » يبطلان أو فسخ أو الغاء حق عيني عقارى اذا كانت مرفوعة ضد المتعاقد معه أو ورثاه . بينهما الدعاوى العينية هي التي ترفع بطلب بطلان أو فسخ أو الغاء حق عيني اذا وجهت ضد الحائز للعقار (٢) وهذا التفريق بين هذين النوعين من الدعاوى انما اساسه ما اذا كانت الصفة العينية أو الشخصية هي الغالبة أو كانت تبعية

(استئناف ورثة حسين بك حلى الشها شرجى ضد حاجهم روزان سكي رئاسة المسيو موريه . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٨ ص ٣٢٠)

(١) انظر استئناف ٤-٥-١٩٠٥ (المجموعة ١٧ - ٢٥٣) ٢ -

٧ - ١٩٢٨ (المجموعة ٤٠ - ١٨٢)

(٢) قارن استئناف ٢٣ - ٤ - ١٩٣٠ (المجموعة ٤٣ - ٧ - ٥)

١٤٥

محكمة الاستئناف المختطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - ٣ - دعاوى عينية عقارية . دعاوى شخصية . التفريق بينها - عقد بيع - الدعوى بطلان أو الفسخ أو الالغاء . مدى اعتبارها كذلك - الحائز للعقار - توجيهها ضده . أثره .

المبادئ القانونية

(١) الدعوى التي يرفعها الورثة بطلب فسخ عقد بيع عقار لأنها تخفى هبة مستترة هي دعوى عينية عقارية ترمى الى الاعتراف بحق الملكية إذ الغرض منها تثبيت هذا الحق واستلام الاطيان موضوع العقد بحيث تعتبر عند الحكم بالالغاء انها لم تخرج عن ملكهم ابدا

(٢) ان طبيعة الحق المتنازع فيه هي التي تكيف صفة الدعوى عينية كانت أو شخصية . فالدعوى تكون هذه أو تلك تبعا لانها تحمى نهيدا من التعهدات أو حقا عينيا . والدعوى الشخصية هي التي يرفعها الدائن ضد مدينه بطلب نفاذ التزامه

بالذات اذا ما اختص بنصيب قد يترتب عليه غبن
زائد عن ربيع الثمن

(استئناف استئناف ساو باكس ضد عبد الهادي بك على مـعود
رئاسة المسيو هورييه المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٢)

١٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ يونيو سنة ١٩٣٦

اختصاص قاضي الامور المستعجلة - في الفاء حجر تحت

اليد - توقيع بناء على حكم تنفيذي - عدله - حالة حجز

بناء على حكم يقرر على الخيار - صحته

المبدأ القانوني

ليس للقاضي المستعجل - كبدأ - ان يلغى حجرا
تحت اليد توقيع بناء على سند تنفيذي كحكم مثلا
بشرط ان يكون توقيع هذا الحجز حاصلا طبقا
للحكم المبني عليه وبمراعاة القواعد القانونية الخاصة
بتنفيذه . وما لا يسها من اجراءات التنفيذ .
وليس الامر كذلك اذا كان الحكم المترتب عليه
الحجز ينصر على زد الشيء او دفع الثمن ولم يسبق
الحجز أى تنبيه بتنفيذ الشطر الاول منه (١)
(استئناف عوض السيد السبع ضد الست شفيقه محمد عبدالعزير
السبع رئاسة المستعجلين . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٤)

١٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - طلبات - أمام المحكمة الابتدائية - تعديلها - وتقديم

طلبات جديدة قبل فقل باب المراجعة . جواز

٢ - نفقة لزوجته مستحقة طبقا لشرط الواف - بناء على

رقنية حاصلة بلاغ عشر وقبل التوقف عن الدفع . حق

وكيل الديانة الحال محل الناظر المفلس في دفتها .

(١) قارن استئناف ٢٥ - ٥ - ١٨٩٣ (المجموعة ٥ - ٢٨٤)

و ٣٦ - ٢ - ١٩٠٨ (المجموعة ٢٠ - ١٠١) و ١٠ - ١١ -

١٩٣٦ (المجموعة ٣٩ - ١٠)

١٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٦

قسمة - حقوق الدائنين المرتنين على الشيوع . أثرها بالنسبة

لهم . المعارضة فيها - مداه . قياسه . الضرر . الراسى عليه

المزاد على الشيوع . مدى حفرته . نسبة لها - الغبن

فيها . ماهية

المبادئ القانونية

١ - اذا لم يعارض الدائن المرتن في قسمة
الأعيان محل الرهن . كما لم يعلن التنبيه العقارى
لجميع الشركاء . فلا حقه في التمسك بتسجيل عقد
الراهن على اعتبار انه يحل محل المعارضة
في القسمة كما نص عليه بالمادة ٥٥٨ من القانون
المدنى المختلط

٢ - ولو ان القسمة الحاصلة اضرارا بحقوق
الدائنين المرتنين تقع تحت أحكام المادة ٢٠٤
مدنى مختلط فانه لا يحق لهذا الدائن الطعن فيها
اذا لم يحصل له ضرر منها (١) كما اذا لم يثبت ان
القسمة المذكورة قد يترتب عليها ان تكون
المزايدة بثمن ادنى مما كانت تصل اليه عادة اذا لم
تحصل القسمة او بالقسمة حيث عادت بين
حقوق الشركاء جميعا

٣ - ولو أن المزايد الراسى عليه المزاد
في حصة شائعة له كل الحق مبدئيا وطبقا لحكم
مرسى المزاد وهو سند ملكيته في أن ينفذ الحكم
باستلام حصته على الشيوع رغم كل قسمة سابقة
ومخالفة لشروط البيع المترتب عليها حقه فليس
له مع هذا الحق في الطعن في هذه القسمة بالدعوى
البولسية التي لا يسوغها القانون للدائن وانما
بدعوى رد فرق الثمن كما في حالة المدين الشريك

(١) قارن احكام استئناف ٦-٤-١٨٩٨ (المجموعة ١٠ - ٢٣٠)

و ٧١ - ٣ - ١٩١٠ (المجموعة ٢٢ - ٢٠٣)

المبادئ القانونية

لا يوجد ما يمنع المدعى قانوناً وإمام المحكمة الابتدائية من تعديل طلباته موضوعاً وتقديم طلبات جديدة قبل قفل باب المرافعة في القضية (١) (٢) يحتج بالوقفية الحاصلة بلا غش سابقاً على تاريخ التوقف عن الدفع ضد جمعية الدائنين إذا نص فيها على نفقة شهرية لزوجته المفلس . فلو كمل الدائنين الحال في الوقف محل الناظر المفلس الحق في دفع هذه النفقة

(تفليسه احمد الاسمر واحد صبحى ضد الست نجيه محمد الاسمر رئاسة المستر برنثن المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٤)

١٤٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ يونيو سنة ١٩٣٦

١ - تفليسه دعوى استحقاق - من زوجة المفلس عن بيع حاصلها من الغير . القرينة القانونية المترتبة . على هذا البيع - حالة البيع الحاصل من الزوج - أثرها مقارنتها بالدعوى الأصلية - القرينة القانونية المترتبة عليه

٢ - دعوى الصورية - حق كل دائن - ليها - مداه المبادئ القانونية :

١ - تنطبق المادة ٣٧٤ تجارى مختلط على دعوى الاستحقاق التي ترفعها زوجة المفلس عن يوع عقارية عينية حاصلة من الغير وتسرى عليها القرينة القانونية بأن الثمن دفع من مال الزوج إلا إذا ثبت العكس (٢) أما البيع الحاصل من الزوج لزوجته فتسرى هذه المادة سواسية مع دعوى الصورية إذ القرينة القانونية في هذه الحالة تقضى بأن الزوج هو الذي دفع ثمن المبيع الصادر

(١) انظر استئناف ١٩ - ١ - ١٩٣٦ (المجموعة ٢٨ - ١٨٧)
(٢) أظروا استئناف ١١ - ١١ - ١٩٠١ (المجموعة ١٤ - ١٦ و ١٩١٥ - ٣ - ١٩٠٢ (المجموعة ٢٧ - ١٩) ١٢ - ١١ - ١٩٢٣ (المجموعة ٣٦ - ٧٦) و ١٣ - ٥ - ١٩٣٠ (المجموعة ٤٣ - ٤٩١)

منه مما يبنى عليه اعتبار الثمن معدوماً أو أن البيع بالذات لا وجود له

(٢) تعتبر دعوى الصورية عن عقدي بيع مستقلة عن جميع الدعاوى الناشئة عن التفليسه ومن حق كل صاحب مصلحة طلب الغائه حتى من الدائنين اللاحقين لهذا العقد (١)

(استئناف الست عديلة محمد السراوى ضد تفليسه احمد ابراهيم المدرس رئاسة المستر برنثن المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٤)

١٥٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٦

عوائد املاك - قرارات لجان ومجلس المراجعة صدرها من هيئة ادارية نظامية . نفاذاً . رقابة المحاكم عليها - معدومة

المبدأ القانوني :

إن لجان ومجلس المراجعة المنصوص عليها بذكره سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الأملاك المبليية هي محاكم إدارية فعلية ولا تكون أحكامها محل الايقاف أو الالغاء من المحاكم المختلطة . فلا يقبل طلب إلغاء قرار صادر من مجلس المراجعة بتقدير عوائد معينة لعقار ما .

(استئناف بلدية الاسكندرية ضد استرولوا ستاشيوو رئاسة المسبو فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٦)

١٥١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٦

دعوى استرداد الحيازة - شرطها الاساسى . الحيازة الفعلية وقت النصب

المبدأ القانوني

الشرط الاساسى في دعوى استرداد الحيازة هو توفر الدليل على الحيازة الفعلية وقت حدوث

١ - انظر استئناف ١٣ - ١٢ - ١٩١٧ (المجموعة ٢٩ - ٣١٢)

١٥٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦

- ١ - حوالة بالدين - بالنسبة لوطيين - عدم انطباقها على شبه العقود - أو الحوالات الناقصة
 - ٢ - شخص أدنى - كالوقف مدى تصرف الولي عليه - حدوده - خروجه عنه - غير ملزم له - التزامه - بمقدار المنفعة
 - ٣ - تعاقد - مع معجور عليه - كالوقف المتعامل معه للنية - مرياته على الوقف - معدوم
- المبادئ القانونية

(١) لا تنطبق المادة ٤٣٦ مدني مختلط الخاصة بحوالة الديون الحاصلة بين وطنيين لاعلى الديون شبه التماضية ولا على الحوالات الناقصة والناشئة عن التحويل الاصل مما يحتاج به على المدين المحال عليه (المادة ٤٣٦ مدني مختلط)

(٢) الشخص الاثني الذي لا يجوز له التعاقد الا بقيود معينة كالوقف مثله مثل القصر فالعقود المحررة بواسطة ممثلة الشرعي لا تكون حجة إذا تجاوز حدود سلطته إلا بمقدار الفائدة التي تعود عليهم من تنفيذ التعاقد الآخر ذوى الاهلية للعقد (مادة ١٩١ مدني مختلط)

(٣) من يتعامل مع فاقد الاهلية كالوقف - الذي يحرم عليه التعاقد إلا في حدود معينة - لا يعتبر حسن النية إذا لم يكن تعاقد معه طبقاً للقواعد المقررة قانوناً ومبنياً على رضا صحيح - ففي حالة البناء القائم على أرض الوقف من غير رضا المتولي عليه فتطبق عليه حالة المادة ٩٠ مدني مختلط لا المادة ٩١ منه ولا يكون لمن أقام البناء الحق في الزيادة الحاصلة في قيمة العقار

(استئناف الست زنب بنت مصطفى عثمان ضد بلا تشي حليم وشركاهم شركة المسيو هوريه - المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٧)

فعل الغير المدعى عليه بالغصب أو استعمال القوة (مبدأ ثابت)

(استئناف أمين بك على المهندس ضد أولاد وزوس رئاسة المسيو المسوقان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٦)

١٥٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣٦

دعوى الحلول - بالنسبة للحقات الدين كالمصارف - توجيه الطلب عنها استئنافاً - قبوله

المبدأ القانوني

ولو أن دعوى الحلول سواء في الحقوق والدعاوى كافة أو بالنسبة للملحقات - كالمصاريف مثلاً - لم تقدم بالنسبة لهذه الاستئنافاً فلا يمنع هذا من قبولها والحكم بها إذ الفرع يتبع الأصل قانوناً.

(استئناف الست سعاد على يوسف ضد الست اديل بالبور رئاسة المسيو فانناكر - المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٦)

١٥٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٦

استحقاق - حل الاثبات - على مدعيها - القرائن التي تمسك بها - حق الدائن في ثبوتها

المبدأ القانوني

ولو أن مدعى الاستحقاق ملزم كبداً بأثبات ملكيته وليس على المدعى عليه الحائز للعقار موضوع دعوى الاستحقاق، إلا أنه إذا كانت المستحق يتمسك بقرائن على ملكيته سواء بوضع اليد أو خلافه فيكون من حق الدائن الحاجز أن يهدم هذه القرائن بأثبات ملكية مدينه التي لا نزاع فيها (١)

(استئناف مصطفى درويش حمص ضد تقيسة محمد بك درويش حمص رئاسة المسيو هوريه - المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٢٧)

(١) انظر استئناف ٢٢ - ٦ - ١٩٣١ المجموعة ٣٣ - ٤٠٦

٢٢٠ - ١٩٣٤ (المجموعة ٤٦ - ١٩٥)

١٥٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

مقاصة - شرطها - دينان مستحقا الاداء وخاليان من النزاع

الرجوع الى خبراء . لا يحق

المبدأ القانوني :

لا تصح المقاصة القانونية إلا إذا كان الدينان مستحقا الاداء وخاليين من النزاع ومن غير أن يكون هناك مقتض لا انتظار تسويتها قضائياً بواسطة خبراء .

(استئناف الياس قصيري ضد ابراهيم سراجوسى برئاسة المستبرقن مجلة التشريع والاحكام سنة ٤٩ ص ١)

١٥٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

مستأنف - تصحيحه على مذكرته الادائية . الدعوى بانكار وكالة

محاميه . لم يثرها . غير مقبولة .

المبدأ القانوني

لا يجوز للمستأنف الذى لم يستعمل حقه فى الانكار بل وصمم على طلباته الابتدائية ان يدعى انه لم يمثل ابتدائياً بدعوى ان التوكيل الصادر لمحاميه ليس موقعا عليه منه

(استئناف على بك امين فواد ضد شارل ميلير برئاسة السيد فان اكر المجلة والسنة للذكورين ص ٦)

١٥٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

قانون الخمسة أفدنة - انطباقه على المرأة المتزوجة . ذراعة

الارض بنفسها أو بالتأجير - غير مؤثر

المبدأ القانوني

لا يفرق القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٢ الخمسة الأفدنة « فيما يتعلق بعدم جواز الحجز على الملكية الصغيرة بين الجنسين فى أحكامه فهو

ينطبق على المرأة المسلمة المتزوجة لأنها مستقلة عن زوجها فى تملكها العقار أو المنقول كما هى كذلك بالنسبة لادارة أملاكها . ولا حاجة إلى بحث ما إذا كانت هذه المرأة تزرع بنفسها أو تؤجر للغير

(استئناف عبد الله عبد الجواد زويل ضد فطومه عبد الله زويل برئاسة السيد فان اكر المجلة والسنة للذكورين ص ٧)

١٥٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - استئناف - التنازل عنه . يجب أن يكون صريحاً .

٢ - استئناف - تقديم أدلة جديدة . جوازه .

٣ - استئناف - حق غير قابل للتجزئة . الخصم الغير مستأنف . حقه فى الاستفادة منه .

المبادئ القانونية

(١) يجب ان يثبت التنازل عن حق الاستئناف بصورة معينة صريحة لاشك فيها خصوصاً اذا كان الأمر خاصاً بحكم صادر من قاضى الأمور المستعجلة الذى لا يؤثر تنفيذه على حقوق الطرفين . ف مجرد المعاونة التى قد يؤديها المستأنف للحارس المتدب لمهمة قضائية لا يمكن ان يعد قبولاً منه من غير ظهور ارادته فى ذلك صريحة جلية

(٢) لا يوجد نص او مبدأ قانونى يمنع احد الطرفين ان يقدم أدلة جديدة امام الاستئناف حاصلة بعد صدور الحكم المطعون فيه . أو يحرم على القضاء الاستئنافى من بحثها (١)

(٣) اذا كان الشخص قد اختصم ابتدائياً فى دعوى حراسة ثم تغيب ولم يرفع استئنافاً فلا يمنعه هذا من الاستفادة من الاستئناف الحاصل من أحد

(قارن استئناف ٢٥ - ٢ - ١٩٢٠ (المجموعة ٤٢ - ٣٢١) و ٣١ - ١٠ - ٣٤ (المجموعة ٤٧ - ٤) و ١٦ - ١ - ١٩٣٥ (المجموعة ٤٧ - ١٢٠))

المتخاصمين لعدم تجزئة النزاع (٢)

(استئناف فخرى بك عبد النور ضد عدلى اندراوس رثمة المستبرتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٩)

١٥٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

حكم غيابي . حضور عام عن المدعى عليه . اعتباره حضوريا .

حالة الدعوى بانكار الدالة .

المبدأ القانوني

مهما كان وصف الحكم الغياقي فانه يجب البحث عن حقيقته للفصل في كنهه القانوني (١) فاذا حضر المدعى عليه في جلسة بواسطة عام فيكون الحكم حضوريا إلا إذا اتخذ المدعى عليه سبيل دعوى انكار الوكالة اذا لم يكن قد كلف هذا المحامي بتمثيله في الدعوى

(استئناف احمد بك سرور شهاب الدين الشرف ضد بيايين اندروس رئاسة المسبوقان كر المجلة السنة المذكورتين ص ١٠)

١٦٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - حراسة مجانية . مسئولية الحارس فيها كالوكيل . عن الخطأ الجسم

٢ - حضور الخصوم - امام الاستئناف بواسطة محاميهم . تمثيل طرف بمعرفة قريب له لطلب التأجيل . اعتباره غائبا

المبادئ القانونية

(١) الحارس القضائي بلا أجر هو كالوكيل

(٢) انظر استئناف ١٢ - ٦ - ١٨٩٠ (المجموعة ٢ - ٤٣١)

و ٢٥ - ١ - ١٩١٢ (المجموعة ٢٤ - ١٠٥) و ٣١ - ١ - ١٩١٢ (المجموعة ٢٤ - ١١٨) و ٢٩ - ١١ - ١٩٢٢ (المجموعة ٢٤ - ٢٧)

(١) انظر استئناف ١٨ - ٣ - ١٨٩١ (المجموعة ٣ - ٢٣٨) وقارن حكم ١٤٤ - ٣ - ١٩٣٢ (المجموعة ٢٢٥ و ٤٤)

فيه لا يسأل إلا عن الخطأ الجسم (١)

(٢) الوكلاء المقررون أمام محكمة الاستئناف هم المحامون دون غيرهم . فاذا مثل أحد الخصمين قريبا له في آخر جلسة حيث كان مكلفا بالتماس التأجيل فيجب ان يعتبر غائبا بالجلسة المذكورة (استئناف بنك دى روما ضد احمد أبو حامد رئاسة السبوقان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١١)

١٦١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ و ٢ - مقولة - ضمن بالجملة - وحدة الثمن . أثرها . التزام المالك كالمقارل بها على السواء . أعمال اضافية - الثمن على التزام المالك لها بالكتابة . قبوله لها فعلا . التزامه بقيمتها .

المبادئ القانونية

(١) التعاقد على مقولة أشغال ضمن بالجملة هو تعاقد ينص فيه على تحديد ثمن معين مقدما لتنفيذ عدة أعمال بجملتها وكل إختلاف بين المصاريف التي تتناولها والثمن المتفق عليه يتحملة المقاول وحده له أو عليه ومهما كانت الأسباب أو نتائج التعبيرات الحاصلة (١) . ويترتب على طبيعة هذا العقد أنه لا يمكن المناقشة في قيمة الأعمال الحاصل عنها هذا الاتفاق إلا على أساس الجملة المحددة بصفة إجمالية والتي يقدرها المقاول بمحض إرادته باعتباره المسئول الوحيد عنها اللهم إلا إذا قصد التدخل بصفة تحكيمية في العلاقة المذكورة باسم آخر أو بناء على قاعدة قانونية أخرى . ففي حالة الاتفاق من مقايضة أعمال بالجملة بصفة خاصة ونص على أن الائتمان قد دونت فيها بقصد

(١) انظر استئناف ٤ - ١١ - ١٩١٤ (المجموعة ٢٧ - ٦)

و ٢٠ - ٣ - ١٩٢٤ (المجموعة ٣٦ - ٢٧٢) و ١٢ - ٨ - ١٩٢٧ (المجموعة ٤٠ - ٧٤)

١٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١ - حكم - اعلان النيابة . من غير التحرى عن محل إقامة المعلن لدى مخامير . ومع امكان اعلانه له بصفته منتدباً عنه . بطلانه

٢ - مسئولية - لجنة طبية فنية . معينة من الحكومة . لفحص طالى الاستخدام . خطأ في التشخيص . عدوها .

٣ - مسئولية - عن رفض ترشيح موظف لوظيفة حكومية . عدوها

٤ - مسئولية - قبل طبيب . عن فحص مرشح لوظيفة . في حالة الغش فقط

٥ - مسئولية - قبل طبيب . بالنسبة لمرضى أو عائلته . في حالة الخطأ الجسيم

٦ - تعرضات - للحكومة . عن دعوى كيدية . موجهة لموظف . اثباتاً لادبته وظيفته . مقرر

المبادئ القانونية

(١) لا يمكن أن يعتبر اعلان الحكم الحاصل للنيابة لعدم وجود محل إقامة معروف للمعلن اليه ومن غير أن يسعى طالبه لمعرفة محل إقامته طرف محاميه الذى تكفل بالدفاع عنه ابتدائياً خصوصاً وهو محامى من الرسوم القضائية ومن الممكن اعلانه في محله المختار

(٢) إذا انتدبت الحكومة لجنة من الاطباء ذوى الكفاية العلمية الخاصة لفحص حالة طالى الاستخدام فلا تكون مسئولة عن اخطاء التشخيص الذى قد يرتكبها اطباؤها

(٣) لا تسأل الحكومة بحال ما لعدم توظيف مرشح ما لاحدى الوظائف إذ هى حرة في استبعاد أى مرشح من غير ما حاجة لبيان الأسباب

(٤) لا يسأل الطبيب المكلف من مخدومه

تحديد مركز الطرفين وقتاً فلا يصح ولا يجوز استغلال هذه الأثمان بأى حال

(٢) على الرغم من النص في عقد مقاوله أعمال أن المالك لا يلزم بدفع قيمة الأعمال الإضافية التى يقوم بها المقاول إلا باذن كتابى منه فيلتزم المالك مع هذا بقيمتها إذا كان قد تمت عن يده وتحت مراقبته وفسر المقاول هذا التصرف بحسن نية باعتبار أنه قبول صريح إن لم يكن ضمني من المالك (٢)

(استئناف نجيب فرج ضد شركة المقاولات ليون لوران رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١١)

١٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦

بيع وفاء . اعتباره رهن حيازى . غير مصحوب بوضع اليد . بطلانه . الرهن الحاصل من الدائن بهذه الصفة غير نافذ

المبدأ القانونى

إذا ظهر من نصوص العقد أنه لا يتضمن بيع وفاء بل عقد رهن حيازى وإذا بقى المرهون في حيازة المدين فليس للدائن أن يتمسك بأن له حق عيني بالرهن فاذا رهن هذا الدائن العين رهناً عقارياً على اعتبار أنه مشترط فاسخ فلا يكون رهنه هذا صحيحاً

(استئناف ورثة محمد مصطفى دغش ضد البنك الايطالى المصرى برئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٨)

(١) انظر استئناف ١٨ - ٥ - ١٩٣٣ (المجموعة ٤٥ - ٢٩٤)

(٢) قارن أحكام - ٤ - ١٩٠٤ (المجموعة ١٦ - ١٢٥) و ٣٠ - ١٢ - ١٩٢٥ (المجموعة ٣٨ - ١٤٢)

١٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

ايجار - تجديد ضمني . لعدم التنيه . استمراره . عدم
قصره على المدة الاولى

المبدأ القانوني

النص الوارد بالعقد على تحديد الايجار لعدم
التنيه قبل انتهاء مدته بشهور معينة مقصوده أن
يسمح للطرفين باستمرار الايجار ضمناً ومن
غير تحديد أثر هذا النص بقصره على انتهاء
المدة الاولى منه

(استئناف بك مصر ضد محمد عوض الحلواني . رئاسة المستر
رئيس المحكمة والسنة المذكورة ص ٢٤)

بفحص صحة المرشحين للوظائف إلا في حالة
الغش .

(٥) ولا يسأل الطبيب بالنسبة لمريضه أو
عائلته في حالة التمهيد خيص إلا عن الخطأ الجسم
الظاهر .

(٦) يحق للحكومة المطالبة بالتعويضات عن
دعوى كيدية رفعت من شخص إذا كانت موجهة
لأحد موظفيها وفي أثناء تأدية وظيفته .

(استئناف نقولاسافيدس ضد الدكتور احمد المقاد واخرى
رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورين ١٩ و ٢٠)

بحث

آثار زيادة العشر في البيوع الجبرية

(في آثار زيادة العشر في البيوع الجبرية — وهل تعيد الملكية إلى المدين ؟ أهمية ذلك بالنسبة لتطبيق القانون الخاص بإيقاف البيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية — صمت قانون المرافعات — اختلاف الآراء في فرنسا ومصر — رأى محكمة النقض المصرية — رأى معالي مكرم باشا عبيد — منشورات من وزارة الحفانية لأقلام الكتاب — نقدهما واقتراح الأخذ في التشريع المنتظر برأى محكمة النقض الفرنسية)

— ١ —

عرض على مجلس النواب في يوم ٢٥ مارس ١٩٣٧ تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون الخاص بوقف البيوع الجبرية عن بعض الأطنان الزراعية وهو الذي قالت الحكومة في مذكرتها الإيضاحية عنه أنه مقدمة لما ستخذه نحو تسوية مشكلة الديون العقارية الناشئة عن الأزمات الحالية تسوية نهائية — وقد نصت المادة الأولى من مشروع اللجنة — وقد اعتمدها المجلس — على ما يأتي : —

« ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ تقف البيوع الجبرية لجميع الأراضي الزراعية أو المعدة للبناء وكذلك للعقارات المبنية المملوكة لمدين — إذا كانت أرضه الزراعية كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص في تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ »

وقد استوضح « حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد توفيق دياب معالي وزير المالية عما إذا كان هذا القانون يسرى على البيوع التي بدى فيها فعلا ولم تتم — كأن تكون المحكمة قضت بالبيع ورسا المزداد على الدائن ثم جاء من قرر بزيادة العشر وحددت جلسة لاعادة البيع فهل يقف البيع في هذه الحالة طبقا لهذا القانون : فأجاب معالي وزير المالية (مكرم عبيد باشا) بما يأتي « ان المسألة التي أثارها حضرة النائب المحترم هي في الواقع مسألة فقهية بحثة قد يختلف فيها الرأي — ورأى الشخصى هو ان كل بيع يقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون يقف متى توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في المشروع الحالي . على انه لا يمكن ان أجزم بما سيكون عليه رأى المحكمة في مسألة قانونية كهذه — فمثلا إذا بيعت أرض لشخص ثم تقرر فيها زيادة العشر وحدد يوم لاعادة البيع فرأى كمحام ان يقف البيع طبقا لهذا القانون — وفوق ذلك فان زيادة العشر ترجع القضية إلى حالتها الأولى كأن لم يكن قد بيع شيء لمن رسى عليه المزداد — هذا رأى أبديه ارتجالا ولكن لا أستطيع ان أجزم بما سيكون عليه رأى القضاء في حالة كهذه »

وقد عارض حضرة النائب المحترم الأستاذ كامل بك صدق هذا الرأي قائلا « إذا رسا مزداد على شخص ثم زاد آخر العشر — أعيدت اجراءات البيع ولا يمكن وقفها في هذه الحالة — مهما تم من

اتفاق بين الدائن والمدين . لأن المسألة تصبح من حق من رسا عليه المزداد ومن زاد العشر . لذلك أرى انه في مثل هذه الحالة يجب ان تسير الاجراءات ولا يمكن ان يطبق عليها نص المادة الأولى وقد انضم إلى الرأي الأخير حضرة النائب المحترم السيد محمد عبد الهادى الجندى بك ورأى وجوب تعديل النص كما رأى حضرة النائب المحترم الأستاذ السيد سليم تعديل له ليسرى القانون على الحالة التى تقرر فيها الزيادة بالعشر حماية للمدينين ، وأخيراً قال المقرر ان هذه مسألة تتعلق بتطبيق القانون وهى متروكة للسلطة القضائية وواقفه معالى وزير المالية .

(انظر مضبطة الجلسة التاسعة عشر لمجلس النواب يوم الخميس ٢٥ مارس ١٩٣٧ الملاحقة بالوقائع المصرية عدد ٤٠ يوم ١٣ مايو ١٩٣٧)

— ٢ —

وقد رأينا أن نعالج هذا الموضوع الخطير وتكلم عن طبيعة وآثار زيادة العشر وخاصة عما إذا كان من شأنها أن تعيد ملكية العقار المبيع إلى المدين فيجوز له أن يتفق مع دائنيه كأن يدفع الدين إلى نازع الملكية (والحاجز في القانون المختلط) ويتنازل الأخير عن اجراءات البيع .

وقد اختلفت آراء الشراح والمحكم في فرنسا ومصر في هذا الأمر ايما اختلاف وتعددت النظريات وما ذلك إلا لصمت قانون المرافعات فهو لم يبين صراحة ما الذى تنتجه زيادة العشر (١) أهى تنقل ملكية العقار المبيع فوراً إلى الراسى عليه المزداد الأول أم أن هذه الملكية لا تنتقل إليه إلا إذا مضت مواعيد زيادة العشر دون ان يحصل تقرير بها .

(٢) وإذا انتقلت الملكية فوراً فهل زيادة العشر تفسخ البيع وتعيد الملكية للمدين أم أن الذى يفسخه هو حكم مرسى المزداد الثانى — وبالتالى هل يستطيع المدين — أن حصلت زيادة العشر أن يبيع العقار أو يرهنه — وهل له أن يتصالح مع دائئه نازع الملكية ويدفع له دينه وينهى بذلك اجراءات البيع باعتبار أنه لا زال مالكا أم لا يجوز له ذلك حتى ولو رضى الراسى عليه المزداد ومقرر الزيادة بالعشر .

(٣) وهل إذا هلك العقار المبيع بحادث قهرى كغرق أو حريق عقب زيادة العشر وقبل حكم مرسى المزداد الثانى فعلى من يهلك — أعلى المدين أم على الراسى عليه المزداد الثانى — ثم ما الحكم إذا هلك العقار عقب البيع الأول وقبل زيادة العشر أيهلك على الراسى عليه المزداد الأول باعتباره مالكا أم على المدين .

(٤) ولئن تكون ثمرات العقار المبيع عند زيادة العشر فى الفترة ما بين حكم مرسى المزداد الأول وحكم مرسى المزداد الثانى — أتكون للرأسى عليه المزداد الأول باعتباره مالكا أم يحرم منها وتعطى للمدين باعتبار أنه مازال مالكا — وهل فى الحالة الأخيرة تعطى الرأسى عليه المزداد الأول الذى دفع الثمن ثم فسخ يبعه فوائد عن هذا الثمن ، ومن يلزم بها .

(٥) وهل يلزم تجديد تسجيلات الرهون لتحفظ مرتبتها بعد تسجيل حكم مرسى المزاد الأول أم لا يلزم ذلك

(٦) وهل ترد رسوم نقل الملكية إلى الراسى عليه المزاد الأول عند حصول زيادة العشر أم لا ترد بحال بل وتحصل رسوم غيرها عند الحكم بمرسى المزاد الثانى .

— ٣ —

ولقد رأى البعض أن ملكية العقار المبيع لا تنتقل إلى الراسى عليه المزاد فوراً بل تبقى معلقة على شرط توقينى هو أن لا يحصل زيادة العشر فى الأجل المحدد لها ، فان حصلت فالملكية تستمر للمدين . على أن هذا رأى يتعارض مع نصوص القانون التى تقضى بأن ملكية المبيع تنتقل إلى المشتري الراسى عليه المزاد فوراً — فالمادة ٥٨٧ مرافعات أهلى تنص على أن حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكية المبيع . والمادة ٥٩١ مرافعات أهلى تنص على أن البيع يقع للرأسى عليه المزاد . ولهذا لم تأخذ المحاكم المصرية أهلية أو مختلطة بهذا رأى ، أما رأى المعمول عليه فهو أن الملكية تنتقل إلى الراسى عليه المزاد تحت شرط فاسخ « La condition est resolutoire » فيعتبر الراسى عليه المزاد مالكا من يوم الشراء إلى ان يتحقق الشرط الفاسخ فزول الملك عنه وينفسخ البيع ويمتد أثر هذا الفسخ إلى الماضى بحيث يعتبر الراسى عليه المزاد كأنه لم يكن مالكا أصلا ولكنهم اختلفوا فى تحديد الحادثة التى يتحقق بها هذا الشرط وينفسخ البيع — أهى زيادة العشر أم حكم مرسى المزاد الثانى — وهناك رأيان (رأى الأول) هو ما سارت عليه محكمة النقض الفرنسية من أن مجرد التقرير بزيادة العشر يفسخ البيع الأول بدون انتظار نتيجة مرسى المزاد الثانى — مستندة فى ذلك إلى المادة ٧٠٩ من قانون المرافعات الفرنسية التى تقول أن زيادة العشر لا يجوز الرجوع فيها ، وإلى المادة ٧١٠ منه التى تقضى بأن مقرر الزيادة هو الذى يرسو عليه المزاد إذا لم يتقدم مزايده آخر فى يوم إعادة البيع . فهذان النصان يجعلان الزيادة فى رأيا عملا نهائيا يستدعى حتما إعادة بيع العقار — وإذا لحصول الزيادة يكفى وحده فى انهاء حق الراسى عليه المزاد الأول الذى زيد عليه ، ويتبع من هذا أن العقار إذا هلك بحادث قهرى كحريق أو غرق لا يلزم الراسى عليه المزاد الأول بدفع ثمنه إذ قد اعتبر كأنه لم يكن مالكا أبدا (أنظر كتاب المرافعات :

Glasson, Tissier & Morel, Traité de Procédure Civile

(الطبعة الثالثة سنة ١٩٣٢ الجزء الرابع بند ١٣٨٢ ص ٧٣٤ وأحكام محكمة النقض الفرنسية الصادرة فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٦٨ و ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٣ و ١٥ يناير سنة ١٨٧٣ و ٢٦ أبريل سنة ١٨٨١) (الأسباب) و ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٢ وهى الأحكام المشار إليها فى هامش الصفحة)

وهذا هو رأى الذى أخذ به معالى مكرم عبيد باشا

وتطبيقا لهذا رأى إذا هلك العقار قبل التقرير بزيادة العشر فان الراسى عليه المزاد يكون فى ذلك الوقت مالكا ويجب عليه دفع الثمن .

(الرأى الثانى)

يرى أغلبية الشراح الفرنسيين - وأهمهم جارسونيه وجلاسون وسيزاربرو - غير رأى محكمة النقض الفرنسية ، ويذهبون إلى أن تقرير الزيادة وحده لا يكفى للفسخ بل يجب لذلك أن يرسو المزااد فعلا ويصدر به حكم جديد لصالح شخص آخر غير الراسى عليه المزااد الأول - ويقولون أن زيادة العشر وإن كانت تعتبر عرضا مقيدا لمقررها إلا أنها لا تعتبر بيعا نهائيا (غير قابل للفسخ) ملزما للمدين وللمقرر الزيادة ومبطلا للبيع الأول للأسباب الآتية : —

أولا — من المحتمل عند إعادة البيع أن يرسو المزااد أيضا على الراسى عليه المزااد الأول إذا كان هو أعلا مزاياد وقالوا إنه فى هذه الحالة تبقى الملكية للراسى عليه المزااد الأول - ولكن ردنا على ذلك أن الملكية تقول إذ ذاك إليه بسبب جديد هو حكم مرسى المزااد الثانى وليس حكم مرسى المزااد الأول .

ثانيا — قالوا ان الملكية قد تبقى للراسى عليه المزااد الأول رغم حصول الزيادة إذا كانت باطلة - ولكن ردنا على ذلك أن المفروض فى زيادة العشر التى تفسخ البيع الأول هى الزيادة الصحيحة قانونا .

ثالثا — قالوا بأن الملكية قد تبقى للراسى عليه المزااد الأول رغم حصول الزيادة إذا كان مقرر الزيادة قد تنازل عن حقه فيها برضاء طالب البيع والدائنين - وردنا على ذلك أن الحال يختلف فى القانون الأهلى عنه فى القانون الفرنسى والمختلط ففى القانون الأهلى إذا لم يقم مقرر الزيادة باجراءات البيع الثانى قام بها قلم الكتاب من تلقاء نفسه كما سيأتى .

هذه هى حجج الشراح الفرنسيين وقد خلصوا منها الى القول بأن زيادة العشر ليست إلا تهديدا بالفسخ *une simple menace de resolution* (انظر ملحق موسوعة دالوز جزء ١٧ تحت كلمة *surenchère* فقرة ٢٨٣) فإذا هلك المبيع بعد زيادة العشر وقبل مرسى المزااد الثانى فالذى يتحمل الخسارة فى رأيهم هو الراسى عليه المزااد الأول باعتباره مالكا لم يفسخ عقده - أما اذا صدر حكم مرسى مزااد ثان بعد الزيادة بالعشر فقد تساءل الشراح عن يكون مالكا للعقار فى الفترة بين الحكمين - وبالتالي من له الحق فى الثمرات ومن يلزم بالخسارة - أ يكون المدين مالكا ؟ استبعدوا هذا وزعموا أن من رسا عليه المزااد أخيرا يعتبر كأنه كان مالكا من وقت مرسى المزااد الأول . وهم بهذا يتغاضون عن نظرية الشرط الفاسخ التى تقضى باعتبار المدين مالكا الى وقت رسو المزااد الثانى - ولكن جارسون يأتى هذه النتيجة ويصر على اعتبار الراسى عليه المزااد الثانى مالكا من يوم مرسى المزااد الأول قائلا أنه لا يقبل من نتائج نظرية الفسخ ما لا يتفق مع حكمة مشروعية زيادة العشر . وهو يرجع اعتبار المشتري الثانى مالكا من يوم الحكم الأول الى اعتبارات يقول انها مستمدة من طبيعة زيادة العشر ومن إرادة الشارع ومن غرابة أو سقم المركز الذى يكون المدين فيه مالكا للعين فى الفترة بين حكمى مرسى المزااد (كذا) وإذن فهلاك العقار بقوة قاهره يكون على الراسى عليه المزااد الأول الى وقت صدور حكم مرسى المزااد الثانى وعليه رسم انتقال الملكية رغم التقرير بالزيادة .

(جارسونيه الطبعة الثالثة ٥ بند ٤٨٠ — ٤٨٥)

أما سيزار برو - وهو منقح الطبعة الثالثة من كتاب جارسونيه سالف الذكر فانه يقول أما الشرط الفاسخ بكل نتائجه - وأما عدول عنه إلى نظرية أخرى - ويريد أن يصل إلى نفس النتائج التي رآها جارسونيه بتعليل جديد فتارة يقول أن الراسي عليه المزاو الأول يعتبر كأنه كان وكيلا ضمنا عن الراسي عليه المزاو الثاني وطورا يدعى أنه في الواقع لم يحصل بيعان بل حصل استمرار لبيع واحد ابتداء من وقت مرسى المزاو الأول وانتهى في يوم مرسى المزاو الثاني .

« Les enchères ont lieu à deux reprises, dans deux audiences, »
« elles sont séparées par un intervalle de temps, d'ailleurs assez court, »
« mais toutes les enchères sont relatives à une offre de vente unique »

ورأى سيزار برو هذا مع ما فيه من حذق ومهارة لا يخلو من عيب كما يقول جلاسون ومن معه (في كتابهم سالف الذكر صفحة ٧٣٦) فهم يرون أن هناك يعين مستقلين لاييها واحدا وأن الأفضل تطبيق النتائج العادية للفسخ أى أنه بمجرد حصول المزايدة يفسخ البيع الأول الحاصل للراسي عليه المزاو الأول وتعود الملكية للدين ولا تنزع منه إلا بصور حكم مرسى المزاو الثاني ويقولون - أن هذا الحل هو الذى سار عليه القضاء . - وهذا نص ما ذكره :-

« Quelque ingénieux que soit ce système, on peut lui reprocher
« de faire trop bon marché de la première adjudication. Celle-ci a bien
« transféré à l'adjudicataire la propriété de l'immeuble saisi, encore
« que cette propriété fût subordonnée à la condition résolutoire de la
« survenance d'une surenchère, elle n'en était pas moins pour le
« première adjudicataire un titre d'acquisition. Il s'agit bien de deux
« adjudications indépendantes. Je est donc préférable d'appliquer ici
« les conséquences ordinaires de la résolution. On décidera dès
« lors que l'anéantissement rétroactif de la propriété de l'adjudicataire
« a pour conséquence de rétablir le saisi dans sa propriété sur
l'immeuble, le saisi ne sera dépossédé que par l'adjudication sur
« surenchère, et vis-à-vis des tiers, par la transcription de cette
adjudication. C'est seulement à cette date que le second adjudicataire
« deviendra propriétaire. Telle est la solution à laquelle se tient la
Jurisprudence.

إلا أنهم بعد ذلك يضعون القاعدتين الآتيتين :-

القاعدة الأولى - حق الراسي عليه المزاو الأول بفسخ مرسى المزاو الثاني بناء على زيادة العشر.
فكانهم يصرون رغم ما ذكره آنفا على أن زيادة العشر لا تكفى وحدها للفسخ
القاعدة الثانية - بسبب هذا الفسخ يعتبر المدين المحجوز عليه مالكا للعقار حتى حكم مرسى المزاو الثاني . ثم يرتبون على ذلك ما يأتي :-

(١) لا يلزم الراسى عليه المازاد الأول بالثمن وله استرداده إن كان دفعه ولا يلزم برسم نقل الملكية ولما كانه في الوقت نفسه يلزم برد ما يكون استولى عليه من الثمرات إذ يكون أخذه لها بلا سبب sans cause وتلغى عقود الأيجار التي يكون أبرمها مع الغير .

ويبرر جلاسون هذا بأنه ما كان يصح للغير أن يتعاقد معه فإن فعل فإنه يتحمل نتيجة طيشه (٢) تنتقل الملكية من المدين إلى الراسى عليه المازاد الثاني مباشرة فالمدين هو صاحب الحق في الاستيلاء على ثمرات العقار في الفترة بين حكمى المازاد مع ملاحظة حقوق الدائنين المسجلين (أنظر المرجع السابق بند ١٢٨٣ ص ٧٣٧ — ٧٣٩)

على أن المؤلفين مع هذا لا يودون التقيد بنظرية الشرط الفاسخ ويريدون أن يستبعدوا ما يكون لها من نتائج ضارة بحجة أن زيادة العشر إنما شرعت لفائدة المدين ودائنيه حتى يصل ثمن العقار إلى أقصى حد ممكن فيجب أن لا يترتب عليها ما فيه ضرر بالدائنين وانتقاص من ضمانهم ويشيرون إلى رأى — جوسران Gosserand (طرق التنفيذ بند ٢٦٦) كما يشيرون إلى أمرين (أولهما) أن العمل جرى في فرنسا على أن لا يسجل حكم مرسى المازاد الأول (أما في القانون المصرى فواجب تسجيله) (وثانيهما) أنه مادام أن الرهن لا يحدث أثره القانونى إلا من يوم تسجيل حكم مرسى المازاد فإن التسجيلات العقارية يجب أن تجدد حتى تسجيل حكم مرسى المازاد الثانى الذى وحده يحدد حقوق الدائنين على الثمن .

(جلاسون ومن معه المرجع السابق ص ٧٤٠) — وسرى أن الحال يختلف في القانون الأهلى

— ٤ —

رأى المحاكم المختلطة

اتبعت هذه المحاكم أول الأمر رأى محكمة النقض الفرنسية وبينها محكمة الاستئناف ولكن الأخيرة عدلت عنه واتبعت رأى الشراح الفرنسيين منذ سنة ١٩١٣ على الأقل

(أنظر احكامها الصادرة في ٢٧ مايو ١٩١٢ و ١٤ أبريل ١٩١٤ و ٢٦ أبريل ١٩١٦ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وهذا الحكم الأخير منشور في المحاماه السنة التاسعة رقم ٥٤١ وكذا رقم ٤٩٩) الا انه رغم عدول محكمة الاستئناف المختلطة عن الرأى الأول فقد ظلت محكمة مصر الابتدائية المختلطة متمسكة به فاصدرت بتاريخ ٣٠ مارس ١٩١٥ حكما بمأوا بالأبحاث المستفيضة في الموضوع قضت فيه بأن ملكية العقار تعود الى المدين بمجرد الزيادة وبأن رسوم البيع لا تستحق على المشتري الراسى عليه المازاد الأول وله الحق في استردادهما مع عشر الثمن الذى دفعه (الجازيت ٥ ص ١٢٧ نمرة ٣٣) وقد دافع الافوكاتو بنجالو عن الرأى الأول — رأى لمحكمة النقض الفرنسية في مقال له نشر في الجازيت ٥ ص ١١٩ — كما دافع المسيو ايمان النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة سابقا عن الرأى الثانى في مقال له (نشر في مصر العصرية نمرة ٢٤ — ٢٥ سنة ١٩١٦) وسرى أن هناك اختلافا جوهريا بين قانونى المرافعات الأهلى والمختلط في بعض النصوص يدعو الى الأخذ برأى محكمة النقض الفرنسية في القضاء الأهلى .

— ٥ —

رأى المحاكم الأهلية

قبل أن نتكلم عن المحاكم الأهلية وآراء الشراح الوطنيين نريد أن نشير إلى فارقين عظيمين بين النصوص الفرنسية والمختلطة والأهلية : —

الفارق الأول

واجب كل من قانونى المرافعات الأهلى والمختلط على مقرر الزيادة بالعرض ان يعلن تقريره مع بيان اليوم الذى يحدد للبيع الى كل من (١) الدائن الذى طلب البيع (٢) والدائنين المسجلين (٣) وللراسى عليه المازاد — أوجب عليه ذلك فى ميعاد قدره ثمانية ايام فى القانون الأهلى وثلاثة ايام فى القانون المختلط — فان مضى هذا الميعاد ولم يتم مقرر الزيادة بالاعلان فيه فان القانون الأهلى يوجب على كاتب المحكمة أن يقوم هو بالاعلان فى خلال الثمانية ايام التالية (٥٨٠ و ٥٨٣ مرافعات أهلى) أما القانون المختلط فان الاعلان يحصل فى خلال الثلاثة ايام التالية بناء على طالب أى شخص من الاشخاص الثلاثة المتقدمة ذكرهم (وهم الدائن وطالب البيع والدائنون المسجلون والراسى عليه المازاد) فان لم يتقدم أحد من هؤلاء بالاعلان فان زيادة العشر تكون ملغاة وتعتبر باطلة لا أثر لها بدون لزوم للحكم بذلك (٦٦٢ مرافعات مختلط) فزيادة العشر فى القانون المختلط اذن لا تقيد صاحبها فى كل الاحوال ويمكنه احيانا التخلص منها — ونلاحظ — أولا — أن كلا النصين الأهلى والمختلط لم يوجب على مقرر الزيادة أن يعلن المدين بها وباليوم الذى يحدد للبيع مع من اوجب عليه إعلانهم قانونا فى حين أن الأهلى مريهم المدين قبل غيره .

ونلاحظ ثانيا أن النص المختلط وهو لم يوجب اعلان المدين بالزيادة ويوم البيع الجديد — لم يخوله حق اعلان ذوى الشأن بهما عند قعود المزايد عنه مع أن القانون الفرنسى قد أعطاه هذا الحق (المادة ٧٠٩ مرافعات فرنسى) ثم أن القانون المختلط فى الوقت نفسه لم يلزم كاتب المحكمة بأن يباشر هو الاعلان إذا لم يتم به المزايد فى حين أن القانون الأهلى ألزم الكاتب — وفى هذا وذاك كل الضرر بالمدين إذ قد يغفل دائنوه عن اعلانه أو قد يتواطأ الراسى عليه المازاد الأول مع المزايد بالعشر لمنع المزايدة — هذا الخلاف الجوهرى بين القانونيين الأهلى والمختلط أشار إليه حضرة النائب المحترم السيد محمد عبد الهادى الجندى بك عند مناقشة مجلس النواب لقانون إيقاف البيوع السابق الإشارة إليه وحدا به إلى أن يطلب تعديله بحيث تقف البيوع التى تقرر فيها بزيادة العشر — كما أن هذا الخلاف الجوهرى اعتمد عليه حضرة تاقحه بك وعبد الفتاح السيد بك فى كتابهما وقالوا بحق انه طبقا للقانون الأهلى يخلى طرف الراسى عليه المازاد الأول بمجرد التقرير بزيادة العشر — لأن مقرر الزيادة يصبح مرتبطا بتقريره لا يملك العدول عنه — فصول المزايدة تعيد للمدين الحرية التامة فى البيع والرهن والوفاء اذ الملكية زالت من يد الراسى عليه المازاد الأول وهى لم تكتسب بعد لمجرد الزيادة — فوجب أن تعود الى صاحبها الأصل المدين لأنه غير معقول أن تبقى العين بلا مالك فى المدة بين المزايدتين — أما بالنسبة للتشريع المختلط فان المؤلفين يريان أن الراسى عليه المازاد الأول يفقد ملكيته بحكم مرسى المازاد الثانى نفسه وليس بتقرير الزيادة من مجددها لأن هذا التقرير لا يلزمه (كتاب التنفيذ علما وعملا بند ٧١٤)

الفارق الثاني

في فرنسا وطبقا لرأى جارسونيه (٥ بند ٤٨٢) لضرورة لتجديد تسجيل الرهون بعد تسجيل حكم المزايد الأول - لأنه مادامت الملكية لا تعود الى المدين ومادام محظورا على المدين أن يتصرف في العقار لخروجه نهائيا عن ملكه - فلا يمكن أن يتغير مركز أصحاب الرهون بعد تسجيل حكم مرسى المزايد الأول - اذ تسجيله يجعل الرهون تنتج تليجتها النهائية -

أما في مصر فإن المادة ٥٧٠ مدنى أهلى (٦٩٤ مدنى مختلط) لاتعفى من تجديد تسجيل الرهون الا بعد فوات مواعيد زيادة العشر - فلا بد من تجديد التسجيل الى أن تنتهى العشرة الايام المقررة للزيادة من غير حصولها فإن حصلت فلا بد من التجديد حتى مرسى المزايد الثانى ونرى من هذا أن القانون المصرى بايجابه تجديد التسجيلات مدة اجراءات زيادة العشر فلا أنه يعتبر أن الملكية تعود الى المدين بمجرد زيادة العشر .

رأى المرحوم أبى هيف بك - انتقد الشراح الفرنسيين أى انتقاد ورأى عدم التقيد بالنظريات وأن تكون آثار زيادة العشر وحكم رسو المزايد الثانى مستمدة من تطبيق قواعد القانون وروحه ولكنه عندما أورد حولا اعتبرها آثارا صحيحة لزيادة العشر ذكر من بينها أن التقرير بالزيادة لا يعيد الملكية الى المدين فلا يستطيع بدفع ديونه أن يمنع المزايدة الثانية من الحصول (طرق التنفيذ والتحفظ بند ٩٥٩ و ٩٥٤) قال ذلك مع أنه سبق ان ذكر (فى بند ٩٢٦) أن نظام زيادة العشر شرع لفائدة المدين والدائنين والثروة العقارية - مع أنه ليس أصاح لفائدة المدين ودائنيه والثروة العقارية من ان يسدد المدين دينه فيحصل دائنه رافع الدعوى على مطلوبه وتعود الملكية الى المدين ويظل العقار كما كان ضامنا لدائنيه الآخرين الذين لم يتخذوا اجراءات ضده .

أحكام المحاكم الأهلية :

استنادا الى الفارقين سالفى الذكرين النصوص الفرنسية والمختلطة والأهلية اخذنا برأى محكمة النقض الفرنسية فى حكم اصدرناه بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٣ من محكمة أبى حمص الأهلية (ونشر بمجلة المحاماة السنة السادسة عشرة العدد ٤ رقم ١٨٨ ص ٤٥٣)

وقلنا فيه ان الملكية انما تعود الى المدين بمجرد التقرب بزيادة العشر - وقد سبق ان اتع هذا الرأى بعض المحاكم الأهلية من ذلك حكم محكمة استئناف مصر الأهلية الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ (ونشر بالمحاماة ٨ رقم ٢٣٩ ص ٣٢١) وحكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٦ (ونشر بالمحاماة سنة ٧ رقم ٢٣٧ ص ٢٤٤) - اما البعض الآخر من المحاكم الأهلية فقد جارى الاتجاه الحديث لمحكمة الاستئناف المختلطة (انظر استئناف ٣٠ ابريل ١٩٣٠ محاماة سنة ١٠ رقم ٤٣٣ ص ٨٦٢) حكم محكمة النقض المصرية -

أصدرت هذه المحكمة حكما بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ (ونشر بمجلة المحاماة السنة ١٣ عدد ٢

رقم ٦٠ ص ١٥٢) قالت فيه : -

(١) ان الاستناد الى المادتين ٥٨٠ و ٥٨٣ من قانون المرافعات الأهلى (وقد استند اليهما قحه بك وعبد المتاح السيد بك كما سبق القول) غير مجد لأن المراد منهما استيفاء الاجراءات المتعلقة بزيادة العشر ليس الا (وقد رأينا أن الاستناد اليهما مجد لما سبق ذكره وبالأخص لأن القانون

الأهلى تعتمد ان يخالف القانونين الفرنسى والمختلط بتخيمه على كاتب المحكمة ان يتمم هو اجراءات زيادة العشر وما ذلك الا لانه يرى ان الملكية قد عادت الى المدين بزيادة العشر)

(٢) ثم قالت محكمة النقض انه سواء كانت هذه الزيادة ملزمة ان قررها او غير ملزمة فانها ترى رأى الشراح الفرنسيين لما ذكروه من ان التقرير بالزيادة لا يعتبر بيعا نهائيا ملزما للمدين ولمقرر الزيادة وبطلان البيع الأول - ولا يؤدى حتما الى اعادة البيع - وقد سبق لنا الرد على كل حجة من حجج الشراح الفرنسيين .

(٣) ثم أضافت محكمة النقض اعتبارا آخر وهو ان المادة ٥٨٧ مرافعات تقضى بأن حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكية المبيع وإذن يجب القول بالأثر لتقرير الزيادة فى البيع الذى تم بصور حكم مرسى المازاد الأول والذى يبق قائما الى ان يسقط بصور حكم جديد - ولكن يلاحظ ان البيع إنما يقع معلقا على شرط فاسخ ولم تبين المادة ٥٨٧ مرافعات أو غيرها هذا الشرط الفاسخ فلم لا يكون التقرير بزيادة العشر ؟

(٤) على ان محكمة النقض ذكرت أخيرا وبحق انه مع عدم وجود نص صريح فى القانون يقضى بأن مجرد تقرير الزيادة بالعشر يفسخ حكم مرسى المازاد الأول فلا محل للقول بأن محكمة الموضوع (وقد كانت أخذت برأى الشراح الفرنسيين) بترجيحها رأيا على رأى فى الموضوع قد أخطأت فى تطبيق القانون .

ونحن نسجل على محكمة النقض هذا القول فلو أخذت محكمة الموضوع بالرأى الآخر وهو رأى محكمة النقض الفرنسية فلا سبيل الى نقض حكمها مما مالت محكمة النقض نفسها الى الرأى الأول إذ لا محل للقول بأن محكمة الموضوع أخطأت فى تطبيق القانون - وهو قد صحت - فى ترجيحها رأيا على رأى - ونحن نرى منعالمافدينشأ عن هذا من الفوضى ان ينص صراحة على آثار زيادة العشر فى التشريع المنتظر وان يؤخذ فيه برأى محكمة النقض الفرنسية صيانة للثروة العقارية ورحمة بالمدين .

— ٦ —

منشوران لوزارة الحفانية بخصوص زيادة العشر ونقدتهما

عرضت أخيرا على محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية قضية ظروفها كما يأتى: - حكم بنزع ملكية مدين من عقار يملكه ويبيع بالمزاد العائى - واثاء البيع توفى المدين ثم توفى أحد ورثته - ثم رسا المازاد أخيرا على الدائن طالب البيع وقد أودع فى قلم كتاب المحكمة نحو عشرين جنيتها باقى الثمن والمصاريف بعد خصم دينه - وبعد ذلك تقدم آخر وقرر بزيادة العشر فى الميعاد القانونى وأودع بقلم كتاب المحكمة نحو اثنين وعشرين جنيتها قيمة خمس الثمن والمصاريف وتحددت جلسة أخرى للبيع وفيها تنازل الدائن طالب البيع والذى رسا عليه المازاد الأول عن السير فى اجراءات البيع وعن حكم مرسى المازاد الأول كما تنازل المزايد بالعشر عن زيادته وأثبت قاضى البيوع هذا التنازل بحضور ورثة المدين الذين أعلنهم طالب البيع ولكن لما أراد الراسى عليه المازاد الأول والمزايد بالعشر ان يستردا من قلم الكتاب ما أودعه كل منهما امتنع قلم الكتاب عن ذلك بحجة ان تنازلهما أمام المحكمة كان ناقصا لانهما لم يقدمتا اعلامات شرعية بأسماء ورثة المدين وبأسماء

ورثة من توفي منهم ولم يقدموا شهادات عقارية بأسماء كل من هؤلاء الورثة ليتمكن إعلانهم جميعاً وإعلان دائيتهم أرباب الحقوق المسجلة أن وجدوا إذ لا بد من تمثيل هؤلاء والحصول على رضاهم بالتنازل عن الاجراءات وبصرف المبلغين المودعين — وقلم الكتاب إذ يتشدد على هذا النحو فأنما ينفذ منشورا أصدرته وزارة الحفانية إلى أقلام الكتاب بتاريخ ٩ فبراير ١٩٣٥ بناء على فتوى من قلم القضايا — وقد فسرتة بمنشور آخر أصدرته بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ — وهذان المنشوران أساسهما الرأي القائل بأن الملكية لا تعود إلى المدين بتقرير الزيادة بل تبقى للرأسي عليه المزداد الأول حتى حكم مرسى المزداد الثاني، على أن هذين المنشورين حتى مع التسليم بالرأى الذى استندا إليه فانهما قد أسرفا في التشدد والاحتياط اسرافا مجحفا بالمدين إذ ملخصهما ما يأتى : —

(١) إذا حضر للجلسة المحددة للبيع بعد التقرير بزيادة العشر كافة اصحاب الشأن وقرروا جميعاً باتفاق فيما بينهم إعادة الأمور إلى حالتها الأولى — وذلك بتنازلهم عن دعوى البيع وعن حكم رسو المزداد وعن التقرير بالزيادة — وأثبت لهم قاضى البيوع ذلك — فإنه يترتب على هذا ضمناً تنازل الرأسي عليه المزداد عن ملكية العقار المزروع إلى المدين — ويجب في هذه الحالة أن يؤثر قلم الكتاب بمضمون المحضر المذكور على هامش تسجيل حكم مرسى المزداد — وبعد ذلك يرد إلى كل من الرأسي عليه المزداد الأول وإلى مقرر الزيادة أماتته المودعة بعد أن يخصم منها الرسوم المستحقة له وكذا رسم نقل الملكية من الرأسي عليه المزداد الأول إلى المدين وهو ما يعادل رسم التسجيل المنصوص عنه في المادة الأولى من قانون التسجيل .

(٢) وإذا لم يكن هناك اجماع من ذوى الشأن على الاتفاق في هذه الحالة يجب على المحكمة أن ترفض اثبات الاتفاق ولها أن تأمر بشطب الدعوى ولا يجوز لقلم الكتاب في هذه الحالة أن يرد المبالغ المودعة — ولكن يجوز بعد الشطب لكل ذى شأن أن يعيد القضية للمحكمة سواء للاستمرار في اجراءات البيع أو لاثبات اتفاق جميع ذوى الشأن .

(٣) وقرر المنشوران أن أرباب الديون المسجلة للمدين المزروع ملكيته هم من أولى الشأن (٤) وأنه إذا اثبتت المحكمة خطأ الاتفاق المقدم بدون اجماع أولى الشأن فلا يرد قلم الكتاب الودائع المذكورة إلا إذا أقر بذلك من لم يدخل منهم في الاتفاق أو استصدر من له مصلحة حكماً في مواجهتهم ومواجهة قلم الكتاب .

ونلاحظ على المنشورين ما يأتى : —

أولاً — غير مفهوم سبب التشدد في اعتبار أرباب الديون المسجلة للمدين من ذوى الشأن الذين يجب تمثيلهم ورضاهم بالاتفاق — فإن هذا التشدد يستدعى استصدار اعلانات شرعية لورثة المدين المتوفى وأخرى بورثة من توفي من ورثته ثم استخراج شهادات عقارية عن كل وارث من هؤلاء الورثة وكل هذا يستغرق وقتاً كبيراً ويتطلب نفقات كثيرة سيلزم بها المدين المسكين آخر الأمر مع أن زيادة العشر إنما شرعت لمصلحته ومع أن الاتفاق الذى به ترجع الملكية إلى المدين هو في صالحه وصالح ورثته من بعده بل وفي صالح دائنيه المحفوظة ديونهما بالتسجيل على العقار والذين لم يطلبوا البيع وإنما طلبه دائن آخر أقر الاتفاق — ونرى أنه حتى مع الأخذ برأى الشراح الفرنسيين فاه يكفى أن يقر الاتفاق بعض الورثة لأنه يعتبر ممثلاً لباقي الورثة ولجميع الدائنين في هذا الاتفاق المفيد

لجميع ونلاحظ - ثانيا - أن الأخذ بالمنشورين قد ينفر الناس من التقدم للشراء في البيوع الجبرية فيضيق الغرض الذي قصده الشارع وسعى إليه بشئ الطرق وهو الوصول بالثمن إلى أقصى حد مستطاع . إذ نفرض أن الاتفاق الذي عرض على قاضي البيوع كان ناقصا لأنه لم يمثل فيه أرباب الديون المسجلة مثلا ونفرض أن المزايد بالعشر قام باستخراج أعلامات شرعية بأسماء الورثة ثم باستخراج شهادات عقارية لكل منهم حتى إذا ما عرف منها دائنيهم واتصل بهم فإنهم قد يرفضون الاتفاق . ولنفرض أنه رفع عليهم دعوى لإثبات الاتفاق لحضروا أمام المحكمة وطلبوا رفض أثباته فاجابتهم إلى ما طلبوا - نفرض هذا فلا يبقى أمام المزايد بالعشر إلا أن يعيد اجراءات البيع حتى يحصل على مبلغه المودع كما جاء في المنشورين ولكنه لا يستطيع السير في هذه الاجراءات لأنه ليس صاحب الحق القانوني فيه كما قضت بذلك محكمة النقض - فان سار القاضي في اجراءات البيع وقع حكمه باطلا لعدم استيفائه شرطا أساسيا اجرائيا تقرضه المادتان ٥٨٤ و ٥٦٩ مرافعات وهو ان يكون البيع بناء على طلب الدائن الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء (حكم محكمة النقض المدنية الرقم ٦ يونيو سنة ١٩٣٥ والمنشور بمجلة المحاماه سنة ١٦ عدد ٢ رقم ١٠٤)

وانا نلاحظ على المنشورين أيضا أنهما يتطلبان تحصيل رسوم جديدة عن نقل الملكية من الراسي عليه المزايد الأول إلى المدين - وهذه غير الرسوم السابق تحصيلها عن نقل الملكية من المدين إلى الراسي عليه المزايد الأول عن حكم مرسى المزايد الأول - والغريب أن المنشورين يطلبان من أقلام الكتاب أن تقاضى الرسوم الجديدة من الامانة المودعة من كل من الراسي عليه المزايد الأول الأول والمزايد بالعشر معا ومن غير توزيعها بينهما مع أن الملزم بها هو المدين .

وقد أخذت محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية في القضية التي ذكرنا ظروفها (وهي نمرة ٣٧١ استئناف سنة ١٩٣٧ دائرة حضرة رئيس المحكمة محمد صدقي خليل بك) برأى محكمة النقض الفرنسية وقالت ان ما حدا بها إلى الأخذ بهذا الرأي « هو الحالة المالية وتسهيل الطريق للمدين لسداد ما عليه من الديون محافظة على الثروة العقارية وكذا تسهيل للدائن والمدين لحصوله على دينه خلافا للنظرية الأولى التي توجد عراقيل لا مبرر لها أمام الدائن والمدين - هذا فضلا عن أن الحقوق العينية محفوظة برجع العين إلى صاحبها - أما ما يطلبه المستأنفان من اتفاق جميع ذوى الشأن على فسخ حكم مرسى المزايد الأول - في حالة صدور حكم ثان - فهذه اجراءات تستلزم مصاريف تروى على المبالغ المطلوب صرفها . »

وأخيرا فانا نقترح بان ينص صراحة في قانون المرافعات الجديد المنتظر على أن زيادة العشر تعيد الملكية إلى المدين ولكن في الوقت نفسه يحرم عليه ان يتصرف في العقار المنزوع ملكيته بالبيع أو الرهن أو غيره من الحقوق العينية حتى حكم على مرسى المزايد الثاني . وبأن ينص فيه على أن اتفاق المدين والدائن نازع الملكية والراسي عليه المزايد الأول والمزايد بالعشر يكفي وحده لمنع السير في اجراءات البيع الثاني والا تحصل اذ ذاك رسوم نقل ملكية جديدة بل يكتفى بالتأشير على هامش حكم مرسى المزايد الأول بالتقرير بزيادة وبهذا الاتفاق يصبح المدين مالكا للعقار حر التصرف فيه

أحمد الجارم

القاضي بمحكمة اسكندرية الاهلية

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة القضا والابرار الجنائية			
قذف . إسناد أمر معين . بصفة علنية . معاقبته عليه إذا ضح عجزه عن الاثبات . اعتباره بلاغا كاذبا . غير لازم .	١٤ نيه ٩٣٧	٢١٩	١١٤
استئناف . من متهم . عن حكم صادر ضده . برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي . ميعاده . من تاريخ صدوره .	» » ١٦	٢٢١	١١٥
اختلاس وكيل شركة . تحصيله مبالغ . من عملاء . عدم توريدها . طلبه المقاصة مع تأمين مدفوع منه وغير مستحق الوفاء . عجزه . عن الرد مع مطالبته . اعتباره كذلك	» » ١٤	٢٢٢	١١٦
١ - حكم . عدم ختمه في الميعاد . غير كاف للبطلان . إعطاء مهلة للطاعن . لتقديم الأسباب - ٢ - سبق الأصرار . ظرفه . سلطة محكمة الموضوع بالفصل فيه . رقابة محكمة النقض . قاصرة على خروج الحكم على حكم القانون . أو استنتاجه من وقائع ثابتة عقلا ٣ - نية القتل . سبق الأصرار منفصلان . عن بعضهما . اتفاق على القتل . لا تؤدي إلى توفره . تقديره - ٤ - تقرير الطعن . عدم تقديمه في الميعاد . وحدة الموضوع وعدم التجزئة . بالنسبة لطاعن آخر . استفادته منه	» » ٢١	٢٢٣	١١٧
طعن بطريق النقض استقلالا . في حكم قاصر على صحة تفشيش منزل . عدم قبوله	» » ٢١	٢٢٦	١١٨
(٢) قضاء محكمة استئناف مصر			
اثبات بالبينة . بناء على أوراق ومستندات صادرة من أحد الطرفين للآخر . بصدد التخالص . اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة . جوازه .	٢٥ مايو ٩٣٧	٢٢٧	١١٩
٢ - اثبات بالبينة . مبدأ ثبوت بالكتابة . جوازه سلبيا . خالة السكوت أو الامتناع عن الإجابة . أو غموض أقواله . جوازه .	٨ يونيو ٩٣٧	٢٢٨	١٢٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢ - اثبات ورقة مقدمة في الدعوى . سلطة قاضي الموضوع في تقديرها . ١ - وقف . محاسبة الناظر السابق . بواسطة الناظر اللاحق وقبض المتوفر من ريع الوقف . جوازه . - ٢ - وقف خيرى . حسابه . حق مقاضاة الناظر السابق بشأنه . ثابت .	١٢ يونيو ١٩٣٧	٢٣٠	١٢١
نزع ملكية . بطلان اجراءاتها . حائز العقار . وجوب التنبية عليه بالدفع او التخلية ، لازم . مجرد تعهده بالسداد او بالعلم بنزع الملكية او البيع . غير كاف .	» » ١٣	٢٣٣	١٢٢
نفاذ معجل . حتميته في المواد التجارية . الكفالة . شرط لازم له . الاعفاء . قاصر على الحالات الواردة بالمادة ٣٩١ مرافعات . المقارنة في هذه الحالة بالمواد المدنية .	» » ١٥	٢٣٥	١٢٣
استحقاق . راسى عليه مزاد ثانى . بطريق التواطؤ بينه وبين الراسى عليه المزاد الاول . وبعد اعفائه من دينه . غير مؤثر على حقوق الدائن المرتهن . بناء على حكم مرسى المزاد الاول .	» » ١٥	٢٣٦	١٢٤
فوائد . بحكم او سند . سقوطها . بمضى خمس سنوات . مطلق . استئناف وصف . نفاذ معجل . كتاب وقف واشهاد شرعيين . مرتب شهرى مقرر بمقتضاها . الحكم به . ضد ناظر الوقف . صحته .	» » ١٥	٢٣٨	١٢٥
» » ١٥	٢٤٠	١٢٦	
(٣) قضاء المحاكم الكلية			
فوائد . حق الدائن فيها . من يوم استحقاقها بحكم القانون او الاتفاق . او من يوم استحقاق أصل الدين . او التكليف الرسمي بوفائه او المطالبة الرسمية بها .	١٣ يناير ١٩٣٦	٢٤١	١٢٧
١ - تعهد كتابى . من الزوج . بعدم التزوج بنير زوجته . مخالفته . الضرر المادى والأدى . حقها في التعويض - ٢ - تعهد . من الزوج . بتطليق زوجته . بطلانه .	١٩ أبريل ١٩٣٧	٢٤٥	١٢٨
١ - صحافة . حقها في نشر وقائع ومحاضر الجلسات العلنية .	٥١ مايو ١٩٣٧	٢٤٧	١٢٩

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٠	٢٤ مايو ١٩٣٧	شرطه . بامانة وحسن نية . شامل للتحقيقات السابقة - ٢ - نشر الأحكام . طبقا للمادة ١٦٥ ع . قاصر على الوقائع والاسباب . حق الناصر في التعليق . محذور - ٣ - النشر . الامانة فيه . اراد الوقائع كاملة . ذكر البعض دون البعض الآخر . مسؤوليته عنه .
١٣١	٣١ » »	١ - المحكمة التجارية . اختصاصها بنظر المعارض في قرارات اللجنة الجمركية . والمنازعات الناشئة عن تنفيذها . ومنها الاشكالات - ٢ - أوامر . من مصلحة الجمارك . بتنفيذ غرامات جمركية . ليست أوامر ادارية . حق المحاكم الأهلية . في تفسيرها وإيقاف تنفيذها . - ٣ - غرامات جمركية . صفتها المدنية كتعويض . وصفتها الجنائية كعقوبة . نتائج - ٤ - الاكراه البدني . طريق التنفيذ بالغرامة . وكعقاب احتياطي - ٥ - اكراه بدني . تعدد عقوباته كما في الغرامات وعقوبات الحبس - ٦ - تنفيذ بالشغل . بدل الحبس أو الاكراه البدني . جواز تعدده .
١٣٢	١٢ يونيو ١٩٣٧	قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى الدين . تناول الدفاع فيها براءة الذمة . دعوى المدين بعدها بذلك . غير مقبولة .
١٣٣	٣٠ أغسطس ١٩٣٧	١ - ١ - اكراه . تسلط الارادة . حكمها في القانون الفرنسي . أحكام النقص الفرنسية . مداه في القانون المصري . وأحكام المحاكم والشرح . مجرد النفوذ الأدبي . كفايته . حالته . نص المادة ١٣٥ مدني . مدى تطبيقها - ٢ - ارادة . التأثير عليها بطريق التسلط . أخذه من الظروف وقرائن الأحوال . اثباته بالبيئة . جوازه
		١ - اختصاص القضاء المستعجل . عدم تحديده في القانون . متروك لتقدير القاضي . دعوى وضع يد . جواز اعتبارها مستعجلة - ٢ - منع التعرض والتسليم . بحكم القاضي المستعجل . لا يمس الموضوع . اجراء مؤقت . يدخل في اختصاصه .

العدد الثالث

قهرمت

السنة الثامنة عشرة

الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٤	٢٤ أكتوبر ١٩٣٤	(٤) القضاء المستعجل ١- قضاء الأمور المستعجلة . في أصل الحق . عدمه . حقه في الغاء الحجز التحفظية . شرطه . صحتها في الشكل والأوضاع . باعتبارها باطلة ٢-٢- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . لخص المستندات لمعرفة صورتها . حالته . جوازه
١٣٥	٣ نوفمبر ١٩٣٤	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . باخراج مستأجر . من شريك على الشيوع . البحث في بطلان الايجار . موضوعي ٢- قضاء القاضي المستعجل . بعدم اختصاصه من تلقاء نفسه . اذا كانت الدعوى موضوعية . جوازه
١٣٦	٢٤ أبريل ١٩٣٧	١- عزل الناظر . حق الواقف فيه . ولو شرط عدم العزل . اشتراك في النظر على الوقف . والنص على عدم انفرادهما في تغيير الشروط العشرة . غير مانع منه . ٢- قرار . من المحكمة الشرعية بتمكين الناظر من وضع يده . صدوره من الهيئة المختصة . صحته ٣- دعوى عزل . قيامها . عدم الخطر . واثتفاء السبب . غير كاف للحراسة .
١٣٧	١٩ يوليو ١٩٣٧	قضاء الأمور المستعجلة . بيع بضاعة . غير سريعة التلف . عدمه .
١٣٨	١٧ أكتوبر ١٩٣٧	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالغاء . حجز . موضوعي . عدمه . حالة بطلان الحجز لعيب شكلي . او في اركانها . ثابت . ٢- حجز تحت اليد . اغانة وزارة المعارف للمدارس . جوازه ٣- تبرع . اغانة وزارة المعارف . ليست كذلك . ليست هبة للنفقة . المادة ٤٣٦ مرافعات . الحجز عليها . لا مانع .
١٣٩	١٩٣٧	(٦) قضاء المحاكم الجزئية احراز مفرقات . كبارود أو غيره . لمناسبة فرح . أو عهد . بالمادة ٣١٧ مكرره . لا تنطبق عليها

العدد الثالث

فهرست

السنة الثامنة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
دائن . تنازله عن اجراءات البيع وتركه المرافعة . التقرير بذلك بقلم الكتاب . غير لازم . حلول دائن آخر محله . صحته	٢ مارس ١٩٣٥	٢٧٨	١٤٠
مرسى مزاد . إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد . تنازل طالب البيع بعدها للسداد . أثره .	أول يوليو ١٩٣٦	٢٨٠	١٤١
دعويان . الارتباط بينهما . احواله . حق المحكمة في نظر دعوى اخرى ولو كانت من غير اختصاصه .	٣٠ مايو ١٩٣٧	٢٨٣	١٤٢
رهن . ضامن لدين تجارى . لا يعتبر من الأوراق التجارية . سقوطه بمضى المدة الطويلة .	١٤ يونيو ١٩٣٧	٢٨٥	١٤٣
حجز تحت اليد بناء على سند بنفقة . بين زوج وزوجته وأولاده . جوازه .	٢١ أكتوبر ١٩٣٧	٢٨٧	١٤٤
(٧) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - ٣ - دعاوى عينية عقارية . دعاوى شخصية . التفريق بينها . عقد بيع . الدعوى بطلانه أو الفسخ أو الغاء . مدى اعتبارها كذلك . الحائز للدقار . توجيهها ضده . أثره .	١٦ يونيه ١٩٣٦	٢٨٨	١٤٥
قسمة . حقوق الدائنين المرتنين على الشيوع . أثرها بالنسبة لهم . المعارضة فيها . مداه . قياسه : الضرر ، الراسى عليه المزاد على الشيوع . مدى حقوقه بالنسبة لها . الغبن فيها .	١٦ يونيه ١٩٣٧	٢٨٩	١٤٦
اختصاص قاضى الأئور المستعجلة . فى الغاء حجز تحت اليد . توقع بناء على حكم تنفيذى . عدمه . حالة حجز بناء على حكم ينص على الخيار . صحته	١٧ يونيه ١٩٣٦	٢٨٩	١٤٧
١ - طلبات أمام المحكمة الابتدائية - تعديلها . وتقديم طلبات جديدة قبل قفل باب المرافعة . جوازه ٢ - نفقة لزوج مستحقة . طبقا لشرط الواقف - بناء على وقفية حاصلة بلاغش وقبل التوقف عن الدفع . حق وكيل الديانة الحال محل الناظر المفلس فى دفعها .	١٧ » »	٢٨٩	١٤٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
١ - تقييصة دعوى استحقاق . من زوجة المقلس عن بيع حاصل لها من الغير . القرينة القانونية المترتبة . على هذا البيع . حالة البيع الحاصل من الزوج . أثرها مقارنتها بالدعوى الأصلية للقرينة القانونية المترتبة عليه - ٢ - دعوى الصورية . حق كل دائن . فيها . مداه عوائد املاك . قرارات لجان ومجلس المراجعة . صدورها من هيئة ادارية نظامية . نفاذها . رقابة المحاكم عليها . معدومة .	١٧ يونيو ١٩٣٧	٢٩٠	١٤٩
دعوى . استرداد الحيازة . شرطها الاساسى . الحيازة الفعلية وقت الغصب .	١٨ يونيو ١٩٣٦	٢٩٠	١٥٠
دعوى الحلول بالنسبة للمحقات الدين . كالمصاريف . توجيه الطلب عنها . استئنافا وقبوله .	» » ١٨	٢٩٠	١٥١
استحقاق . حمل الالبات . على مدعيها . القرائن التى يتمسك بها . حق الدائن فى نفها .	» » ٢٣	٢٩١	١٥٢
١ - حوالة بالدين بالنسبة لوطنيين . عدم انطباقها على شبه العقود . أو الحوالات الناقصة - ٢ - شخص أدنى . كالوقف . مدى تصرف الولي عليه . حدوده . خروجه عنه . غير ملزم له ، التزامه . بمقدار المنفعة - ٣ - تعاقد . مع محجور عليه . كالوقف المتعامل سىء النية . سريانه على الوقف . معدوم	» » ٢٣	٢٩١	١٥٣
مقاصة . شرطها . دينان مستحقا الأداء . وخاليان من النزاع . الرجوع إلى خبراء . لايحقيقه	٤ نوفمبر ١٩٣٦	٢٩٢	١٥٤
مستأنف . تصميمه على مذكرته الابتدائية . الدعوى بانكار وكالة محاميه . لم يثرها . غير مقبولة .	» » ٥	٢٩٢	١٥٥
قانون الخمسة أفدنة . انطباقه على المرأة المتزوجة . زراعة الارض بنفسها أو بالتأجير . غير مؤثر	» » ٥	٢٩٢	١٥٦
١ - استئناف . التنازل عنه . يجب أن يكون صريحا - ٣ -	» » ١١	٢٩٢	١٥٧
			١٥٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
استئناف : تقديم أدلة جديدة - جواره - ٣ - استئناف حق غير قابل للتجزئة - الخصم الغير مستأنف - حقه في الاستفادة منه . حكم غيابي - حضور محام عن المدعى عليه - اعتباره حضوريا . حالة الدعوى بانكار الوكالة .	١٢ نوفمبر ١٩٣٦	٢٩٣	١٥٩
١ - حراسة بجانبة - مسئولية الحارس فيها كالوكيل . عن الخطأ الجسم - ٣ - حضور الخصوم . أمام الاستئناف بواسطة محاميهم . طلب بمعرفة قريب له لطلب التأجيل . اعتباره غائبا . ٢ و ١ - مقالة - بضمن الجلة - وحدة الثمن . أثرها . التزام المالك كالمقاول بها على السواء . أعمال إضافية . النص على التزام المالك لها بالكتابة - قبوله لها فعلا . التزامه بقيمتها .	» » ١٢	٢٩٣	١٦٠
بيع وفاء . اعتباره رهن حيازي . غير مصحوب بوضع اليد . بطلانه . الرهن الحاصل من الدائن بهذه الصفة غير نافذ .	» » ١٢	٢٩٤	١٦٢
١ - حكم . إعلان النيابة من غير التحرى عن محل إقامة المعلن لدى محاميه . ومع إمكان اعلانه له بصفته متديبا عنه . بطلانه ٢ - مسئولية : لجنة طبية فنية . معينة من الحكومة . لفحص طالبي الاستخدام . خطأ في التشخيص . عدما - ٣ - مسئولية . رفض ترشيح موظف لوظيفة حكومية . عدما - ٤ - مسئولية . قبل طبيب عن فحص مرشح لوظيفة . في حالة الغش فقط - ٥ - مسئولية . قبل طبيب . بالنسبة لمريضه أو عائلته . في حالة الخطأ الجسم - ٦ - تعويضات . للحكومة . عن دعوى كيدية . موجهة لموظف . أثناء تأديته وظيفته . مقرر .	» » ١٩	٢٩٤	١٦٣
ايجار . تجديد ضمنى . لعدم التنيه . استمراره . عدم قصره على المدة الأولى .	» » ٢٥	٢٩٥	١٦٤
بحث . في آثار زيادة العشر في البيوع الجبرية للاستاذ احمد الجارم القاضى بمحكمة اسكندرية السكبة الأهلية .		٢٩٦	

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نشرة قانونية للمحاماة

السنة الثامنة عشرة

العدد الرابع

ديسمبر سنة ١٩٣٧

فريضة فرضها الله - سبحانه - لكل على كل ، فجعلها نظاماً لألفتهم ، وعزاً لدينهم ، فليست تصلح
الرعية الا بصلاح الولاة ، ولا يصلح الولاة الا باستقامة الرعية
(لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب)

Les nécessités sociales évoluant plus vite que les codes, la juris-
prudence doit compléter et modifier le lois

(Gustave Le Bon)

جميع المخابرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بأدائها ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»
بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقا)

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بیان

نشرنا في هذا العدد الاحكام الآتية :

عدد	أحكام صادرة من محكمة النقض والأبرام الجنائية في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والأبرام الجنائية في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٧
٤	» » » » » المدنية » » » » »
٨	» » » » » استئناف مصر الأهلية
٦	» » » المحاكم الكلية
٥	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٤	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٢٠	حكماً صادراً من محكمة استئناف اسكندرية

كما نشرنا بحثاً لحضرة صاحب العزة الاستاذ زكي خير الأبو تيجي بك رئيس النيابة لدى محكمة النقض والابرار في «وقف التقادم للحوادث القهرية والظروف المعجزة»

لجنة التحرير

محمد یوسف - راغب اسکندر

العدد الرابع
السنة الثامنة عشرة

المحكمة

شهر ديسمبر
سنة ١٩٣٧

قضية المحكمة بالنقض والإلزام الجنائية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك
واحمد مختار بك مستشارين وحضرة محمد جلال صادق بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٦٥

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

نوبى . وجه الضرر . بيانه

المبدأ القانونى

يكفى فى بيان وجه الضرر أن يثبت الحكم
إدانة المتهم فى الفعل الذى نشأ عنه الضرر
واستوجب التعويض .

نظمكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول هو ان
المحكمة تناقضت فى حكمها المطعون فيه إذ قالت
بأن المجنى عليه وشهوده تضاربوا فى أقوالهم وقضت
بناء على ذلك ببراءة آخرين اتهموا بضرب المجنى
عليه ضربا أفضى إلى الموت ولكنها فى الوقت
نفسه أدانت الطاعنين بناء على أقوال هؤلاء
الشهود ، ولا يزيل هذا التناقض اعتماد المحكمة
على أقوال شهود آخرين لأن هؤلاء الشهود
لم يشهدوا بحضورهم واقعة الاعتداء على المجنى عليه .
« ومن حيث ان المحكمة الموضوع الحق المطلق

فى تقدير أقوال الشهود والتعويل عليها كلها
أو بعضها والآخر دون أن تناقش حسابا إذ ان
ذلك متعلق بتقدير الشهادة وهو من شأن محكمة
الموضوع وحدها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .
« وحيث ان محصل الوجه الثانى هو ان
محكمة الموضوع قد خلطت بين حادثين مستقلين
كل منهما عن الآخر ذلك بأن قالت فى صدد
الجنابة الحالية ان الاتهام ثابت قبل المتهمين
من وجود إصابات بالثانى والثالث منهم مع ان
المحكمة نفسها فصلت حادث الاعتداء على المجنى
عليه الذى وقع فى طريقه إلى المستشفى وبعيدا
عن المساكن واعتبرته حادثا مستقلا عن المشاجرة
التي تلته والتي أصيب فيها المتهمان الثانى والثالث
وعلى هذا الأساس لا تصلح إصابة اثنين منهما فى
الحادث الثانى دليلا على اعتدائهما على المجنى عليه
فى الحادث الأول .

« وحيث ان الواقع هو ان محكمة الموضوع
اعتمدت فى إدانة الطاعنين على أدلة وفيرة ولم

تكن الإشارة إلى اصابة اثنين منهما إلا احداها وظاهر من هذه الأدلة انه إذا صرف النظر عن الدليل المستمد من تلك الاصابات فان ما بقي منها يؤدي إلى الادانة التي اقتنعت بها محكمة الموضوع واذن يكون هذا الوجه غير منتج .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث هو ان محكمة الموضوع إذ عرضت لركن سبق الاصرار قالت انها لا تأخذ بما قاله احمد محمد دياب في الجلسة من ان سبب الحادثة مشاحنة حصلت بينه وبين المجنى عليه محمد المطار بسبب محراث كان يحمله على حماره فدفع المحراث ووقع هو أيضا بفعل المجنى عليه وقالت المحكمة بهذا الصدد ان هذه الواقعة لم يرد لها ذكر في التحقيقات في كل أدوارها مع ان المطلع على ملف الدعوى يرى ان محامي الطاعنين قدم طلبا كتابيا للنياية ذكر فيه واقعة المحراث المذكورة .

« وحيث انه يبين من الرجوع إلى محضر المحاكمة ان النياية قالت بشأن هذه العريضة التي أشار إليها وجه الطعن انها لم تقدم إلا بعد شهر من وقوع الحادثة وبعد ان انتهى التحقيق وان الواقعة الواردة بها لم يرد لها ذكر على لسان أحد ولم يقل عنها المتهمون شيئا لدى قاضي الاحالة وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يرى ان ما أورده بهذا الشأن في صدد الكلام على ركن سبق الاصرار لا يخرج عن فحوى ما قالته النياية من جهة عدم اشتغال التحقيق على شيء مما ادعى في العريضة عن سبب الحادثة ولم يقل أحد من الطاعنين أمام المحكمة بما يناقض ذلك ومن أجل ذلك تبضح ان ما جاء بالحكم لا يخالف شيئا مما جاء بالتحقيق خلافا لما يزعمه الطاعنون

« وحيث ان الوجه الرابع مبناه ان المحكمة في قضائها بالتعويض لم تبين وجه الضرر الذي

أصاب المدعين بالحق المدني بسبب وفاة المجنى عليه . « وحيث ان الحكم المطعون فيه أورد وقائع الجناية المسندة إلى الطاعنين وخلص إلى إدانتهم فيها ثم قدر التعويض المستحق لطالبيه ولا شك ان في ثبوت ادانة الطاعنين لدى المحكمة ما يكفي يانا للضرر الحائق بالمدعين بالحق المدني وأساسا لتقدير ما يستحقانه من التعويض

(ملن محمد اسماعيل سيد وآخرين ضد النياية وآخرين رقم ١٤٢٥ سنة ٧ ق)

١٦٦

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

حكم - تسييه . دفاع جومري . الرد عليه . اغفاله . نقض المبدأ القانوني

يجب أن يرد الحكم على ما يثار لدى المحكمة من الدفع الجوهري التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في القضية ، وإغفال الرد على مثل هذه الدفع يعيب الحكم ويستوجب نقضه . فاذا تمسك الدفاع عن المنهم بأن المجنى عليه قد انحرف بالدراجة التي كان هو راكبها إلى مؤخر العجلة الخلفية للسيارة التي كان يقودها المتهم وأن الاصابة حصلت من الجهة الخلفية بما يدل على أنها من عمل المصاب نفسه لا من عمل السائق المتهم وكانت المعاينة مؤيدة لذلك فاغفال مثل هذا الدفع الجوهري ، مع ادانة المتهم ، يستوجب نقض الحكم

المحكم

« من حيث ان محصل الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه بعد ان استبعد الوقائع التي أثبتتها حكم محكمة اول درجة جاء بوقائع أخرى لا وجود لها في التحقيق ، ثم خرج منها باستنتاج لا تقبله الوقائع الثابتة به ولا

شهادة الشهود ومنها شهادة ضابط البوليس الذى قام بعمل المعاينة والذى أثبت فى محضره انه يرجح ان المصاب اصطدم بالسيارة فى جنبها الايمن الخلفى وقد تمسك الدفـاع بما ثبت فى محضر المعاينة ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفـاع بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ، ثم أضاف الطاعن الى ذلك ان الحكم الاستثنائى رغم اضطرابه وتناقضه فى الاعتماد على الحكم الابتدائى بعد ان ذكر ما يفيد انه لم يثمر الحقيقة لم يبين علاقة السرعة او السير فى شريط الترام بالحادث الذى حصل بعد ان ثبت ان المجنى عليه انحرف على السيارة من الجهة الخلفية اليمنى لها .

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه أثبت أن ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن المتهم (الطاعن) كان يسوق سيارة نازلا من شبرا الى مصر وسائرا بها على شريط الترام وكان يتقدمه المجنى عليه راكبا دراجة وانحرف بها الى شارع ابو المعالى حيث يوجد الفرن الذى يشتغل فيه وعند الانحراف صدمت السيارة المجنى عليه ودراجته من الجانب الايمن فأحدثت به الاصابات التى أودت بحياته ، هذا الذى ذهبت اليه محكمة أول درجة غير مطابق على إطلاقه للواقع الثابت من التحقيق خصوصا بالنسبة لواقعة تقدم المجنى عليه بدراجته للسيارة التى كان يقودها المتهم وانحراف المجنى عليه بالدراجة الى شارع ابو المعالى ثم أضاف الحكم الى ذلك انه يؤخذ من أقوال الشهود مجتمعة بعد ان اثبتنا ان الوضع الصحيح لوقائع وظروف الحادثة ان المتهم (الطاعن) كان يسير بسيارته نازلا من شبرا الى مصر وسائرا بها على شريط الترام الايمن وعند اجتيازه نقطة تقاطع شارع ابو المعالى بشارع شبرا دام المتهم بالسيارة التى كان يقودها المجنى عليه الذى كان خارجا

بدراجته من شارع ابو المعالى الى شارع شبرا فأحدثت به اصابات برأسه تلك الاصابات التى أودت بحياته ثم دلل الحكم على خطأ المتهم فقال انه لم يحتط عند سيره على شريط الترام الاحتياط الخاص الواجب فى مثل ظروف سيره فى شارع أهل بالمارة وفى نقطة هى مفترق الطرق فضلا عن انه كان سائرا بسرعة ثم عقب على ذلك بقوله انه لذلك ولما ذهب اليه الحكم المستأنف من ان المتهم وهو متأخر عن الدراجة كان مطلوبا منه ان يتحرز من التصادم بها لانه كانت أمامه وفى مواجهته ولا يلتبس له عذر بعدم رؤيتها لأن اول واجبات السواق ان يلتفت الى الامام وانتهى الحكم الى القول بأنه لذلك ولما جاء بالحكم المستأنف تكون أركان الجريمة المنسوبة للتهم متوافرة .

ويبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه بعد ان استبعد الواقعة التى أثبتتها الحكم المستأنف عاد وأخذ بها وبالأدلة التى أثبتتها الحكم المذكور ، فيكون من المتعذر مع هذا الذى اثبتته الحكم معرفة أى الواقعتين اخذت بها المحكمة وأى الاسباب المنتجة لما قضت به ولا شك ان هذا التناقض يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

« ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه ظاهر من محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية ان الدفـاع عن الطاعن قرر بأن الدراجة انحرفت على مؤخر العجلة الخلفية اليمنى للسيارة قيادة المتهم وان الاصابة حصلت من الجهة الخلفية مما يدل على أنها من عمل المصاب نفسه وليست من عمل السائق ويؤيد ذلك ما ورد فى المعاينة ورغما من اثاره هذا الدفـاع الجوهري فان الحكم أغفله ولم يرد عليه مع انه لو ثبت لكان له تأثير حاسم فى تكيف الواقعة وفى مسئولية الطاعن وهذا الاغفال يستوجب نقض الحكم أيضا .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم واحالة القضية الى محكمة مصر الابتدائية الاهلية للحكم فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى .
(طن يونس محمد حسين ضد النيابة وآخرين مدعى بحق مدنى رقم ١٨٨١ سنة ٧ ق)

١٦٧

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

١ - سب خادش للاعتبار . الضابط للتمييز بين الجنح .والمخالفة . العلانية .

٢ - غرفة ناظر المدرسة . ليست محلا عموميا بطبيعتها .

(الماتان ٢٦٥ و ٢٤٧ ع)

المبادئ القانونية

١ - ليس الضابط للتمييز بين السب المعتبر جنحة والسب المعتبر مخالفة هو كون الأول يشتمل على اسناد عيب أو أمر معين ، وكون الثانى يشتمل فقط على ما يخدش الناموس والاعتبار بل الضابط الوحيد للتمييز بين الجنحة والمخالفة هو مجرد العلانية . فالسب العلنى الخادش للشرف والاعتبار يعتبر جنحة ولو لم يكن مشتملا على اسناد عيب أو أمر معين ، وكل سب لا يقع علانية فهو مخالفة وإن اشتمل على اسناد عيب معين .

٢ - إن غرفة ناظر المدرسة ليست بطبيعتها محلا عموميا . فاذا لم تكن وقت حادثة السب قد تحولت إلى محل عمومى بالصدقة فتكون العلانية غير متوفرة . وإذن فالسب الحاصل فيها أمام الناظر والمدرستين الشاهدين لا يعتبر حاصلًا فى علانية

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن هو ان محكمة الموضوع بدرجتها لم تنصف الطاعن

لأنهما لم تسمعا شهود نفيه .
« وحيث ان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية انها قررت بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ فتح باب المرافعة ليعلن المتهم (الطاعن) شهوده وقد سئل هؤلاء الشهود فعلا بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ واذن يكون ما يشكو منه الطاعن فى هذا الوجه غير صحيح .

« وحيث ان محصل الوجه الثانى هو ان الفاظ السب المنسوبة الى الطاعن ليس فيها اسناد عيب معين ولا ما يخدش الناموس والاعتبار ولذا يكون ما حصل منه مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ عقوبات . وحيث ان السب سواء كان جنحة او مخالفة يعد متوافرا اذا تضمنت الفاظه اسناد عيب معين أو خدشا للشرف والاعتبار بأى وجه من الوجوه . وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يرى أن فى الالفاظ التى صدرت من الطاعن خدشا لشرف واعتبار المجنى عليها خلافا لما يدعيه الطاعن — إذ جاء فيها ان الطاعن قال للمجنى عليها هذه الالفاظ . (انا عارفك وانت عارفانى وانت عارفة مشيك جنسه ايه وأخلاقك السيئة فى الطريق وانا مفهم الناظر عنك كل شىء) والضابط الوحيد للتمييز بين الجنحة والمخالفة هو العلانية فاذا وقع السب علنا اعتبر جنحة وإلا فهو مخالفة .

« وحيث ان محصل الوجه الثالث هو انه مع التسليم بان الالفاظ المقول بصدورها من الطاعن فى حق المجنى عليها مما يخدش الناموس والاعتبار . فإنه لى يعاقب عليها طبقا للمادة ٢٦٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات يجب حصول السب علنا أى فى محل أو محفل عمومى وتكون العلانية بأحد الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٤٨ عقوبات والمفهوم مما قرره ناظر المدرسة ان

وهذا التكليف من قبلها يجعلهم مختصين بأداء العمل المنوط بهم ويجعل لهذا العمل صفة الرسمية . فالشهادة الادارية التي يحررها العمدة أو شيخ البلد بتاريخ وفاة إنسان وبيان أسماء ورثته هي شهادة صادرة من موظف مختص بتحريرها فهي ورقة رسمية والعيب فيها بتغيير تاريخ الوفاة وهو ما أعدت هذه الشهادة لاثباته يعد تزويراً في ورقة رسمية .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان القرار المطعون فيه استند في التقرير بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية قبل المتهمين الى انكار قيمة الشهادة الادارية موضوع الاتهام مع أن هذا الأمر أصبح مفروفاً منه بعد ان قضت محكمة النقض باعتبار الشهادة الادارية ورقة رسمية وبأن تغيير الحقيقة فيها يعتبر تزويراً في ورقة رسمية . » ومن حيث ان واقع الأمر ان النيابة العامة اتهمت الأول والثاني من المتهمين بأنهما ارتكبا تزويراً في ورقة رسمية أى شهادة ادارية عن تاريخ وفاة عبد العزيز احمد العسيلي وعن أسماء ورثته وذلك بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ومع علمهما بتزويرها وذلك بأن ذكرا فيها ان عبد العزيز احمد العسيلي توفي في سنة ١٩٢٢ مع علمهما بأنه توفي في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، واتهمت الثالث بأنه اشترك مع كل من المتهمين الأولين في ارتكاب هذه الجريمة بأن اتفق معه على ارتكاب هذه الجريمة فوَقعت بناء على هذا الاتفاق ، وقدمتهم لقاضي الاحالة فأصدر قراراً بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية جاء في أسبابه « ان المنشور رقم ٦٣ الصادر « في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ الصادر من «

الحادثة وقعت في غرفة الناظر عصرأى بعد خروج التلاميذ وفي حضوره فقط وان زميلات المجنى عليها لم يحضرن إلا بعد حصول الضجة ولذا فشرط العلانية غير متوافر .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه رأى شرط العلانية متوفراً في هذه الدعوى لحصول السب في غرفة ناظر المدرسة أمام المدرسات والتلميذات وأولياتهن ، إلا انه يبين بما أثبتته المعلم نفسه في وقائع الدعوى ان السب حصل أمام زميلات المجنى عليها وأمام الناظر فقط .

« وحيث ان غرفة الناظر التي حصل فيها السب ليست محلاً عاماً بطبيعته ، ولا بالتخصيص ولم تكن وقت الحادثة قد تحولت الى محل عمومي بالصدفة — لأن الحادثة لم يحضرها سوى الناظر والمدرستين الشاهديتين ، فتكون العلانية غير متوفرة — ويكون ما وقع من الطاعن سباً غير علني وهو يعد مخالفة منطبقاً على المادة ٣٤٧ فقرة أولى من قانون العقوبات ، ولذلك يتعين نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في الدعوى الجنائية وتطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه

(طعن محمود أفندي السيد محمد ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدعى رقم ١٨٨٠ سنة ٧ ق)

١٦٨

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

تزوير في أوراق رسمية . العمدة . شيخ البلد . تحرير أيما شهادة وفاة إنسان . ورقة رسمية . التغيير فيها . تزوير في ورقة رسمية .

(منشور الداخلية رقم ٢٠ في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ والمنشور رقم ٦ في ٦ يولي سنة ١٩٣٢ المادة ١٨١ ع)

المبدأ القانوني

العمد والمشايخ تابعون لوزارة الداخلية وهي باعتبارها الجهة الرئيسية لهم مختصة بندهم للقيام بالعمل الذي ترى تكليفهم به

لوزارة الداخلية وهي بصفتها الجهة الرئيسية لهم مختصة بتدبيرهم للقيام بالعمل الذي ترى تكليفهم به وهذا التكليف من قبلها يجعل هؤلاء العمد والمشايخ مختصين بأداء العمل المنوطين به ويسبغ عليه الصفة الرسمية .

« ومن حيث ان وزارة الداخلية كلفت العمد ومشايخ البلاد بالمديريات ، ومشايخ الحارات ، والأقسام بالمحافظات ، بوجوب تحرير الشهادات التي تثبت أن البائع هو الوارث لكل أو بعض متركه المورث وذلك بحسب معلوماتهم ، كما كلفت مأموري المراكز والأقسام بأنه عند تقديم تلك الشهادات اليهم يجب اجراء التصديق على توقيعات محرريها وذلك طبقا للنشور رقم ٢٠ الرقم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٧ ، كما كلفت المراكز والأقسام بالتصديق على الشهادات الادارية التي تحرر من العمد والمشايخ ب وفاة أشخاص قبل سنة ١٩٢٤ وذلك طبقا للنشور رقم ٦ الرقم ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ - ويؤخذ من هذين المنشورين أن وزارة الداخلية سوت بين العمد والمشايخ في تخويلهم حق تحرير الشهادات المذكورة وهي صاحبة الحق في ذلك لأنها الجهة الرئيسية لهم كما تقدم القول - واذن يكون التفريق بين العمد والمشايخ الذي أخذ به القرار المطعون فيه لا أساس له ولا عبرة بما استند اليه في ذلك من اقتصار منشور محكمة الاستئناف على ذكر العمد لأن هذا المنشور ليس هو المصدر الذي يخول العمد والمشايخ سلطة تحرير تلك الشهادات ولأنه لم يذكر العمد إلا على سبيل التمثيل وكل ما يعنيه ذلك المنشور هو أن يقدم ذور الشأن شهادة ادارية صادرة من جهة مختصة بتاريخ وفاة مورث البائع قبل سنة ١٩٢٤ بدلا من الأعلام الشرعي ، وقد قدمت في الدعوى الحالية الشهادة الادارية الصادرة من المتهمين

« محكمة الاستئناف المختلطة والمنشور رقم ٦ الصادر في ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ من وكيل « الداخلية كلاهما يرجع إلى منشور صادر من « اللجنة التشريعية بالمحكمة المختلطة تحت رقم ٣٦٦٨ صادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ « ظاهر منه بالنص انه في حالة أيلولة الملكية « للبائع (او المتصرف بصفة عامة) قبل اول « يناير سنة ١٩٢٤ يجب أن ترفق بالعقد شهادة « ادارية تثبت وفاة المورث وليس من الضروري « ان تكون هذه الشهادة اعلاما شرعيا بل يكفي « ان تكون إقرارا بسيطا من العمد (الذي يقوم « بأعمال موظف الأحوال الشخصية) او « من أي سلطة ادارية مختصة . ثم اضاف القرار الى ذلك « ان المتهمين الأولين شيخان « بناحية مغاغة وليس من بينهما عمدة ولا هما « مختصان باعطاء صور من دفاتر المواليد « والوفيات واذن تكون الشهادة المطعون فيها « محررة من موظف غير مختص بتحريرها ولا « قيمة لها قانونا فيما يتعاق بتاريخ وفاة مورث « البائعين الذين منهم المتهم الثالث ولا في بيان « ورثته - وانه من جهة اخرى لم يقع خطأ « في بيان الورثة المذكورين في الشهادة المطعون « فيها وان التغيير الذي وقع في تاريخها لم يترتب « عليه أي تغيير في مركز الورثة القانوني في « العقد الذي باعوا بمقتضاه عقارا متروكا عن « مورثهم . »

« ومن حيث انه يؤخذ بما سبق ياتيه ان القرار المطعون فيه بني على ان المتهمين الأولين غير مختصين بتحرير الشهادة موضوع الاتهام لانهما ليس من العمد الذين اشار اليهم منشور اللجنة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة « ومن حيث ان العمد والمشايخ تابعون

المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان الطاعنين دفعوا بطلان محضر التفتيش لعدم الاذن بهما من النيابة وبطلان التحقيق المترتب عليهما ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع بالنسبة لتفتيش منزل محمود على عطا قائلة أنه حصل برضا أخته واما بالنسبة لتفتيش المنزل الثاني فأنها مع اعتباره باطلا قد اتخذته اساسا لحكمها بأدانة المتهمين وكل هذا خطأ إذ ان الرضا لم يثبت بمحضر ضبط الواقعة ولأنه لا يجوز اتخاذ محضر التفتيش الثاني اساسا للادانة مع أنه باطل .

« وحيث انه جاء بالحكم المطعون فيه عند الرد على هذا الدفع ما يأتي « بالرجوع إلى « الوقائع ترى المحكمة ان التفتيش الذي حصل « في منزل محمود على عطا تفتيش قانوني غير « مشوب بما يبطله وذلك لانه حصل برضا « ست على عطا (أخت الطاعن الثالث) التي « تقيم معه في منزل واحد لأنها أقرت من أول « رهلة عند سؤالها بوجود الأخشاب في منزلها « وأشارت للضابط عليها ودلت على موقعها ولم « تمنع في اخراجها من السقف الذي كانت « محتبئة فيه . »

« وحيث ان استنتاج المحكمة الرضا بحصول التفتيش من هذه الوقائع المؤدية اليه عقلا استنتاج سليم لا محل للجدل فيه امام محكمة النقض . « وحيث ان المحكمة عند ما عرضت للتهمة الموجهة للطاعنين الاول والثاني دلت عليها بأدلة أخرى غير مستمدة من محضر التفتيش الثاني الذي رأت انه باطل إذ أخذت اول الطاعنين باعترافه بأنه هو الذي حمل الأخشاب لمنزل الثالث كما أخذت بشهادة ست على عطا بأن المتهم الثاني كان يرافق الاول في حمل هذه الأخشاب وإذن فلا

الاولين بصفتهم شيخين لمصلحة المساحة ولقلم التسجيل قبلها وتسجل العقد فعلا .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه إذ اعتبر المتهمين الاولين غير مختصين بتحرير الشهادة قد أخطأ في تطبيق القانون - وما دامت تلك الشهادة صادرة من موظف مختص فهي ورقة رسمية والعبث فيها بتغيير تاريخ وفاة المورث وهو ما أعدت الشهادة لإثباته يعد تزويرا في ورقة رسمية ، ومن ثم يتعين الغاء القرار المطعون فيه واحالة القضية إلى قاضي الاحالة للتصرف فيها على أساس أن مانسب للتهمين يعد تزويرا في ورقة رسمية واشتركا فيه .

(طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة ضد محمد محمد دكروري وآخرين رقم ١٨٩٠ سنة ٧ ق)

١٦٩

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

- ١ - تفتيش بغير إذن . بطلانه . الرضا به . لا يبطله
 - ٢ - تفتيش باطل . الاعتماد على أدلة غير مستمدة منه . التمسك ببطلان التفتيش . لا يجدي
- (المراد ١٥ و ٢٥ تحقيق)

المبادئ القانونية

- ١ - التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا ما لم يرض به ذو الشأن . ولقاضي الموضوع أن يستنتج حصول هذا الرضا من الوقائع ولا شأن لمحكمة النقض معه مادام هذا الاستنتاج سليما .
- ٢ - إذا كان محضر التفتيش باطلا فعلا وكانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على أدلة غير مستمدة من محضر التفتيش فلا جدوى من التمسك ببطلان هذا المحضر .

مصلحة للطاعنين في التمسك بطلان محضر التفتيش الثاني .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه باطل لأنه اعتبر الطاعنين مسئولين عن تهمة إخفاء أشياء مسروقة مع ان تهمة السرقة الأصلية منعدمة ومتى انهارت تهمة السرقة تبتعتها تهمة الاخفاء .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم ينف وقوع جريمة السرقة كما يزعم الطاعنون بل اثبت ان الاخشاب مسروقة وان المتهمين أخفوها مع علمهم بسرقتها وكل ما في الأمر ان المحكمة رأت أن تهمة السرقة التي كانت منسوبة للطاعنين غير ثابتة عليهم وهذا الأمر لا يفيد أن السرقة لم تقع فعلا من غيرهم .

« وحيث ان الوجه الثالث يدور حول مناقشة تقدير الأدلة ضد الطاعنين وهو أمر موضوعي تملكه محكمة الموضوع وكلتها فيه حاسمة فلا سبيل لاثارته امام محكمة النقض .

(طن احمد حسين بخيت وآخرين ضد النيابة رقم ١٨٩ سنة ٧ ق)

١٧٠

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ضرب عمد . ركن العمد . تهمة من سبق الحكم . كفايته .

المبدأ القانوني

يكفي لاثبات توافر ركن العمد أن يكون العمد مفهوما من عبارات الحكم بالتعبير في

الحكم بأن المتهم ضرب المجنى عليه يفيد حتما أن هذا الفعل الايجابي من قبله صدر منه عمدا وهو كاف لاثبات ركن العمد .

المحكمة

« وحيث ان الوجه الأول يتلخص في أن الواقعة غير مبينة بالحكم اليان الكافي وذلك باغفاله يان ركن العمد في الجريمة مع أهميته إذ لا يستقيم تطبيق المادة ١٠٤ فقرة أولى من قانون العقوبات إلا إذا كان الضرب حدث عمدا .

« وحيث ان التعبير في الحكم بأن الطاعن ضرب المجنى عليه يفيد حتما أن هذا الفعل الايجابي من قبل الطاعن صدر منه عمدا وما كان الحكم بحاجة مع هذا للتعبير بصفة خاصة لركن العمد مادامت عبارته تؤدي إلى توفره .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في أن الطاعن استشهد بشاهدي نفي وتمسك بشهادتهما لكن الحكم اغفل الرد على شهادة أحدهما وأما الآخر فقد رد عليه ردا غير مطابق لما هو ثابت بأوراق التحقيق .

« وحيث ان هذا الوجه غير صحيح لأنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يرى أن المحكمة عرضت بصفة خاصة لشهادة شاهدي النفي المذكورين وذكرت ما يفيد عدم اطمئنانها اليها وفي هذا ما يكفي للرد على شهادتهما .

(طن رزق سيد احمد الرفاعي ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ١٩٠٤ سنة ٧ ق)

قضاء محكمات التقاضي بالأموال المدنية

١٧١

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

اختصاص :

٢٨١ - المبرأة . الخلع . الطلاق على مال . خضوعها
لأحكام الشريعة الإسلامية . المسائل المالية
المرتبة على رابطة الأحوال الشخصية . من
اختصاص جهة الأحوال الشخصية . اختصاص
المحاكم الأهلية بنظرها . مناطه .

٢ - الطلاق بعوض . ماهيته شرعاً . الطلاق الذي
يستوجب لزوم المال على الزوجة . كيفية .

المبادئ القانونية

١ - المبرأة والخلع أو الطلاق على مال
ليست من المعاوضات المالية التي تطبق في
شأنها أحكام القانون المدني بل هي من التصرفات
التي تدخل في نطاق الأحوال الشخصية فتخضع
لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها
وحدها التقرير ما يجب أن يتم به رضا الزوجين
وكيف يفصح عنه كل منهما فيما يصدر عنه
من إيجاب وقبول وكيف يكون الإيجاب
والقبول معتبرين شرعاً حتى تقع الفسقة
ويستحق المال .

٢ - إن مجرد الاتفاق على الطلاق وبدله
في مجلس واحد بدون حصول الإيجاب والقبول
الشرعيين لا يعتبر طلاقاً مستوجبا لزوم المال
على الزوجة . والحكم الذي يعتبر مجرد الاتفاق
على الطلاق وبدله وتنفيذه بقيام الزوجة بدفع
بعض البديل المتفق عليه تقدماً وتوقيعها على
عقد بيع وسندات إذنية استبراء لها من باقى

البديل - الحكم الذي يعتبر أن ذلك هو الذي
وقعت به الفسقة واستحق المال من غير عبء
بما ورد في وثيقة الطلاق أخذاً بقواعد الفقه
المدني هو حكم مخالف للقواعد الشرعية
الواجب الأخذ بها في هذا الموطن ويتعين
نقضه .

٣ - المحاكم المدنية ممنوعة من النظر في
المسائل المالية المترتبة على روابط الأحوال
الشخصية من مهر أو نفقة أو بدل خلع إلا
إذا كانت تلك المسائل ثابتة أصلاً ومقداراً
من جهة الاختصاص الأصلية وكانت مرفوعة
إليها للنظر في المطالبة المدنية فقط . أما إذا
كانت المسألة المتنازع عليها مما يتوقف على
حلها تعيين مدى التزام أحد الزوجين بحق مال
فيوقف الفصل فيها حتى تفصل فيها جهة
الأحوال الشخصية المختصة .

المحكم

« من حيث أن مبنى الوجه الثالث من وجوه
الطعن المرفوع من السيدة عائشة فهمي بأن محكمة
الاستئناف قد صدرت في قضائها بتأييد الحكم
المستأنف عن أن بدل الطلاق الذي حصل الاتفاق
عليه بين الزوجين الشامل لجميع ما أعطته من الأموال
والسندات الإذنية هو الذي وقع عليه الخلع وإن
الإيجاب والقبول الشرعيين لهذا الخلع حصلاً
وتكرراً في مجلسه على أساس هذا الاتفاق لا غيره
وإن تحرير وثيقة الخلع على مثل ما حررت به من
أن الخلع قد وقع على البراءة من مؤخر الصداق
ونفقة العدة ، لا يؤثر على الحقيقة وتقول الطاعنة

ان الذي وقع بينها وبين زوجها هو طلاق واحد بمقابل سمي وذكر في وثيقة الطلاق ، وان حكم الشرع الاسلامي ان البذل الذي يلزم الزوجة في الطلاق على مال هو المسمى في عقد الطلاق ، ولا يتناول ما لم يذكر فيه وان ما كان اتفق عليه في مجلس عقد الطلاق ولم يسم فيه لا يلزم الزوجة . ولذلك كان للبطلقة ان تسترد ما أخذته مطلقاً منها قبل وقوع الطلاق ، لأنها تكون قد دفعته لاهل وجه الهبة بل على انه واجب إما بمجرد الاتفاق وإما بالطلاق الذي لم يسم فيه ، ولأن من دفع شيئاً ليس واجباً عليه فله استرداده تقول الطاعنة ذلك وتدعي ان محكمة الاستئناف - إذ اعتبرت الاتفاقات السابقة على عقد الطلاق جزءاً من الإيجاب والقبول الشرعيين بالطلاق، على خلاف ما ورد بالوثيقة الشرعية - تكون قد أخطأت في عدم الأخذ في الدعوى بحكم الشرع الاسلامي الواجب الأخذ به فيها ، وتكون بذلك قد خالفت القانون الواجب تطبيقه ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان هذا المطعن فضلاً عن كونه سبياً قانونياً صرفاً كان قائماً في الخصومة ليس بجديد كما ظن الخصم بل كانت الطاعنة قد عرضته على محكمة الاستئناف وناقشها فيه خصمها ثم ناقشتها فيه تلك المحكمة على ما جاء بمحضر الاستجواب المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ثم فصلت فيه بعد ان سألتها عما إذا كان لها اعتراض على اختصاصها بالفصل في المسألة الشرعية التي أثارها وأجابها بأن لا اعتراض لها . ولهذا يكون دفع الدكتور احمد السعيد بك بجدة المطعن غير صحيح . » وحيث ان هذا المطعن في جوهره يبعث هذه المحكمة كما بعث محكمة الاستئناف من قبل على التساؤل عما يكون به الإيجاب والقبول في الطلاق

على مال ، وعما إذا كان الاتفاق بين الزوجين على ما ينبغي ان تبذله المرأة من المال لزوجها ليطلقها عليه ثم تنفيذه بإيفائها بعض هذا المال وتسليمه بياقيه سندات أذنية يوقعان الطلاق بغير صيغة أم ان هذا الطلاق لا يقع إلا بصيغة يصرح فيها الزوج بلفظ الطلاق على المال المتفق عليه . وهو يعيش أيضاً كما بعث محكمة الاستئناف على التساؤل عما إذا كان بحث هذه المسألة الشرعية من اختصاص المحكمة الأهلية أم يجب ان تفصل فيها المحكمة الشرعية . ولهذا كان من محكمة الاستئناف بعد ان سمعت المرافعة بجلسته ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ان قررت بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ فتح باب المرافعة لمناقشة الطرفين شخصياً ووكيلهما في ظروف وملابسات العقود والمستندات موضوع النزاع وفي غير ذلك بما تراه لازماً لتوير الدعوى وقد استجوبتهما في جلسة سرية فجاء في محضر الاستجواب المؤرخ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ان السيدة عائشة بعد ان ذكرت تعاسة حالتها الزوجية وانها طلبت من زوجها الطلاق فأني قالت : « فرحت لحسن سعيد باشا يفصل في المسألة وهو عارف اننا تعبنا فيقال لازم تدى له حاجة علشان يسبك ويطلع من العزالي هو فيه . لازم تتفقوا على مبلغ علشان الطلاق . ادفعي له ١٥ ألف جنيه نقدية والباقي اعلمي به كميالات . فأخذت المبلغ من البنك ورحلت لعبد الكريم رؤوف بك وأعطيته المبلغ وتاني يوم وكان يوم الاحد رحنا علشان الطلاق ومضيت العقود وبعد كده نده للبأذون وجه وقع الطلاق » . وجاء بهذا المحضر ان الدكتور قال : « هي اللي قالت لي على الطلاق وذلك قبل حصوله بأربع سنوات أو ثلاثة وفهمت من ذلك انه غير جدي وطلبت مقابل علشان تمتنع . عن هذا الطلب مائة ألف جنيه ... وأخيراً قلت

لها ما يجبي واحد يفصل في الموضوع واتفقنا على حسن سعيد باشا ورحنا كلمناه فقال انها تدفع لك ٣٠ الف جنيه وتعطيك البيت وتسيبها والسلام فرضيت .. وكان رأيي بعد هذا ان آخذ المبلغ كتعويض على المدة اللي فاتت وتعطيل عن عملي من أجلها على أساس انه من أجل التأثير على سمعتي .. « ولما سئل كيف تلقى السيدة ان تقول في مجلس الطلاق انها ابرأتك بس من مؤخر الصداق، أجاب كنا عند عبدالكريم رؤوف بك واعطتني الفلوس وعمل كل هذا وهو محاميا . ولما سئل عما إذا كانت الكمبيالات والخلع حصلا في مجلس واحد قال أيوه . ثم سئل يوم ٢٩ يونيو حصل إليه فأجاب رحنا المغرب الساعة ٧ مساء عند عبد الكريم بك وكانت الأوراق جاهزة وهي راحت والفلوس معها ووقعت على الأوراق وأنا وقعت والمأذون كان موجود وراح موقع الطلاق - ثم سئلت السيدة عائشة عما حصل في هذا اليوم فقالت : « أنا اديت الفلوس لعبد الكريم من قبل المغرب علشان يطمن ويجيبه بوقع الطلاق ورحت أنا في الميعاد فقال تعالى امضى ومضيت وبعد الامضاء أرسلوا للمأذون وجه وحصل الطلاق . ولما انتهى الاستجواب سألت المحكمة الطرفين هل ليس لكما اعتراض على اختصاص المحكمة الأهلية فأجابا بالنفي وصمما على الطلبات فأجالت منطلق الحكم لجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٣٦ .

« وحيث ان محكمة الاستئناف - بعد ان لخصت دفاع الطرفين وبعد ان قررت ان بدل الطلاق يصلح في ذاته ان يكون سببا شرعيا لاعطاء ماذن للزوج من النقود والمنزل والسندات الاذنية المقدمة بحقوقها وأوراقها بالدعوى وبعد ان قررت ان السيدة عائشة كانت في حالة

اضطرار عند تقرير هذه الالتزامات بذمتها وان الرأي الصواب الذي يتحقق به العدل هو تخفيض هذه الالتزامات إلى الحد المناسب الذي ستقضى به - بعد ذلك بحثت محكمة الاستئناف فيما يجب اعتباره قانونا وشرعا انه هو دون غيره العوض الذي وقع الطلاق عليه واستحققه الزوج ولزم الزوجة فقالت : « وحيث ان المستأنفة تذهب « إلى ان الايجاب والقبول الشرعيين لم يتبا إلا على « الأساس الموضح في وثيقة الطلاق ذاتها التي تنص « على ان مقابل الطلاق هو البراء من مؤخر « الصداق ونفقة العدة . »

« وحيث ان هذا القول منقوض بالوقائع « الثابتة والمسلم بها من الجانبين وهي الوقائع « السابقة تقريرها في صدر هذا الحكم الثابت فيها ان « الزوجين بعد محاولات كثيرة لم تنجح لجأ إلى « حسن سعيد باشا وقبل ما اقترحه عليهما على « الصورة السابقة ببيانها التي يتضح منها ان « البذل الذي حصل الاتفاق عليه لم يعدل عنه « إلى غيره وان الايجاب والقبول الشرعيين « حصلا وتكررا في مجلس الخلع وانه على « أساس هذا البذل لا غيره خصوصا وان « لاختلاف في ان تسليم المستأنفة إلى المسأنف « المبلغ والسندات تم في نفس هذا المجلس . « وحيث انه بما يؤيد ذلك ان دعوى المستأنفة « ذاتها رفعت على أساس ان بدل الخلع الذي « تم الاتفاق عليه هو نفس البذل المتقدم . « وحيث ان تحرير وثيقة الخلع بالكيفية السابقة « بيانها وإغفالها ذكر هذا المقابل لا يؤثر على « الحقيقة الثابتة المتقدمة لأن هذه الوثيقة ليست « سوى أداة ثبوت ومن المعلوم ان الحق شيء « وأداة اثباته شيء آخر فلا يصح الخلط بينهما . « ومن حيث ان المفهوم من هذا التسبيب

ان محكمة الاستئناف - بعد ان أبعدت حساباتها انها غير مختصة بحل تلك المسألة الشرعية التي انحصر النزاع فيها بين الطرفين والمتعلقة بما يمكن اعتباره شرعا ايجابا وقبولا في الطلاق الذي أوقعه الزوج على المال الذي سمي فيه ، وذلك بما أثبتته في محضر الاستجواب على لسان الوكيلين من انه ليس لهما اعتراض على اختصاصها - بعد ذلك قد كيفت هذه المسألة على موجب قواعد الفقه المدني فاعتبرت الايجاب والقبول الشرعيين قد حصلا وتكررا عند الاتفاق على تحديد بدل الخلع وعند تنفيذ هذا الاتفاق بقيام الزوجة بدفع بعض هذا البدل نقدا وبتوقيعها على عقد بيع المنزل والسندات الاذنية استبراء لها من باقية الذي لزمها بذلك الاتفاق ثم بررت هذا الاعتبار بما دوته في حكمها من ان تحرير وثيقة الخلع بالكيفية التي حررت بها وإغفالها ذكر هذا المقابل لا يؤثر على الحقيقة المتقدمة لأن هذه الوثيقة ليست سوى أداة ثبوت ولا يصح الخلط بين الحق ذاته وأداة ثبوته .

« وحيث ان كون الطلاق على مال يقع بمجرد الاتفاق عليه وعلى المال ثم بتنفيذه بإيقاع الزوجة بعضه نقدا وتسليم الزوج سندات مالية يباقيه بدون ايجاب وقبول معتبرين شرعا ، وكون عوض الطلاق هو ما أثبتته المأذون في وثيقة الطلاق او غيره مما حصل الاتفاق عليه من قبل هما مسألتان متفرعتان على معرفة بعقد الطلاق على المال ما هو وكيف يقع وما يشترط في صيغة الايجاب والقبول لاعتبارهما شرعا

« وحيث ان المبرأة والخلع او الطلاق على مال ليست من المعاوضات المالية التي تطبق في شأنها احكام القانون المدني بل هي من التصرفات التي تدخل في نطاق الأحوال الشخصية وتخضع بذلك لاحكام الشريعة الاسلامية الواجب الرجوع

اليها وحدها لتقرير ما ينبغي ان يتم به رضا الزوجين وكيف يفصح عنه كل منهما فيما يصدر عنه من ايجاب وقبول وكيف يكون الايجاب والقبول معتبرين شرعا حتى تقع الفقرة ويستحق المال .

« وحيث ان الطلاق بعوض في الشريعة الاسلامية معتبر من جانب الزوج انه يمين أي تعليق للطلاق على قبول الزوجة للعوض المشروط فيه ومعتبر من جانب الزوجة انه تملك المال بالطلاق الذي هو ملك الزوج ومعتبر في حقهما انه عقد على الطلاق بعوض اذا أوجبه الزوج فأما يكون ايجابه بتعليق الطلاق الذي هو عوضه بشرط قبولها المال الذي هو عوضها ويكون ايجابه من جانب الزوجة بتعليق عوضها الذي تعطيه بإيقاع الطلاق الذي هو ملك الزوج . وكما كان ركن الطلاق بغير مال هو لفظ الطلاق الذي جعل دلالة على معناه لغة (وهو التخليع والارسال ورفع القيد في الطلاق الصريح وقطع الوصلة ونحوه في طلاق الكناية) أو شرعا (وهو إزالة الملك والحل في النوعين) كان ركن الطلاق على مال (الذي هو عقد على الطلاق بعوض) هو الايجاب والقبول بلفظ الطلاق معلقا على المال المسمى بينهما ولذلك كان مجرد الاتفاق على الطلاق وبدله في مجلس واحد بدون حصول الايجاب والقبول على الصورة الشرعية المتقدمة الذكر لا يعتبر طلاقا مستوجبا لزوم المال على الزوجة .

« وحيث انه ينتج مما تقدم ان محكمة الاستئناف باعتبارها مجرد الاتفاق على الطلاق وبدله وتنفيذه على مثل ما ورد على لسان الطرفين بمحضر الاستجواب ، انه هو الذي وقعت به الفقرة واستحق المال وبتقريرها ان العبرة في قدر هذا المال لا تكون بما ورد في وثيقة الطلاق الى آخر ما سبق نقله عن حكمها المطعون فيه - ان محكمة

الاستئناف تكون بذلك قد أخذت في الدعوى بغير القواعد الشرعية الواجب الأخذ بها فيها وهذا يستوجب نقض الحكم المطعون فيه برمته بغير حاجة الى بحث الوجوه الأخرى المبينة في الطعنين .

» وحيث ان تلك المسائل المتقدمة الذكر هي مسائل شرعية يتوقف على حلها تعيين مدى التزام الزوجة بالبدل الذي وقع به الطلاق شرعا معلقا على قبوله منها وتعيين ذلك مما يتوقف عليه الفصل في موضوع الاستئناف وقد جرى القضاء على ألا تكون المحاكم المدنية مختصة بالنسبة الآثار المالية المترتبة على روابط الأحوال الشخصية من مهر أو نفقة أو بدل خلع إلا إذا كانت المسألة المالية ثابتة أصلا ومقدارا من جهة الاختصاص وصار الأمر في الدعوى منحصرًا في مجرد مطالبة مدنية . أما إذا كانت المسألة الفرعية الشرعية المتنازع على حكمها مما يتوقف على حلها تعيين مدى التزام أحد الزوجين بحق مالي كما هو الحال في صورة الدعوى الحالية فقد جرى القضاء على وقف الفصل فيها من تلقاء نفسه حتى تفصل فيها جهة الأحوال الشخصية المختصة .

(طعن الدكتور احمد بك - مفيد وحضرته صاحب السعادة الاستاذ توفيق دوس باشا ضد السيد عائشة هانم مهمي وحضر عنها صاحب السعادة الاستاذ محمد علي علوي باشا وطعن الاخيع ضد الاول رقم ٨١ و ٨٢ سنة ١٢٦٠ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والزه محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه باشا ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعلى حيدر حجازي بك مستشارين وعبد العزيز حلي بك رئيس نيابة الاستئناف)

١٧٢

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

١ - نقض وإبرام . شرح أسباب الطعن . المذكرة الشارحة

(المادة ١٢ من قانون النقض)

٢ - مضي المدة . المادة ٢١١ مدني - مناط تطبيقها

المبادئ القانونية

١ - إن القانون إذ أوجب إيداع مذكرة

مكتوبة من الطاعن بشرح أسباب طعنه فهذا الوجوب مقصور على حالة ما إذا كان تقرير الطعن لم يشتمل على شرح أوجه الطعن شرحا وافيا . أما إذا كان هذا التقرير مفصلا وافيا فإنه يكفي لتحقيق ما يتطلبه القانون تقديم مذكرة تحيل على تقرير الطعن . على أن الاقتضاب في مذكرة الشرح أمر يتعلق بموضوع الطعن لا بشكله فلا يجوز الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لمثل هذا السبب .

٢ - الدعاوى التي يسقط حق المطالبة فيها تطبيقا للمادة ٢١١ من القانون المدني هي الدعاوى التي يطالب فيها المؤجر مستأجره بدین الأجرة . أما الدعاوى التي يقيمها المستأجر على المؤجر بما أوفاه عنه مما هو ملتزم له به . كالأموال الأميرية مثلا . فهذه من دعاوى الديون العادية التي لا يسقط الحق في المطالبة بها إلا بمضي المدة الطويلة (خمس عشرة سنة) المحكم.

» حيث ان المدعى عليه في الطعن دفع بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى المادة الثانية عشرة من قانون انشاء محكمة النقض التي اوجبت على الطاعن ان يودع بقلم كتاب تلك المحكمة في ميعاد عشرين يوما على الأكثر من تاريخ الطعن مذكرة مكتوبة بشرح اسباب الطعن المفصلة في التقرير قائلا ان الطاعن لم يودع في هذا الميعاد سوى مذكرة مقتضبة فيكون قد خالف ما أوجبه القانون لتقصيره في القيام باجراء من الاجراءات الأصلية .

» وحيث ان القانون إذ نص على إيجاب إيداع مذكرة مكتوبة من الطاعن بشرح أسباب

طعنه فان هذا الوجوب مقصور على حالة ما إذا كان تقرير الطعن لم يشتمل على شرح أوجه الطعن شرحاً وافياً . وإذ كان ثابتاً من الاطلاع على تقرير الطعن انه واف ومشتمل على شرح اسباب الطعن فتقديم مذكرة تحيل على ما جاء مفصلاً بتقرير الطعن فيه كل ما يتطلبه القانون في هذا الشأن على ان الاقتضاب في مذكرة الشرح امر يتعلق بموضوع الطعن لا بشكله وعلى ذلك يتعين رفض هذا الدفع ويكون الطعن مقبولاً شكلاً لرفعه صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له .

« وحيث ان الطعن بني على اسباب ثلاثة

- الأول - ان من أوجه دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة ان المستأجر (المدعى عليه في الطعن هو المزم بالاموال الاميرية لأنه على الرغم من النص الوارد بعقد الايجار القاضي بالزام المؤجر بسدادها إلا ان عقد الصالح المحرر بين الطرفين لم يشر بشيء ما لهذا الالتزام لأنه كان مفهوماً وقتئذ ان يتحمل المستأجر الاموال الاميرية عبارة على الايجار المسمى بالعقد بسبب تجاوز المؤجر له عن مبلغ يربو على الثلاثة آلاف الجنيه من الثمن وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع وقد كرره الطاعن أمام محكمة الاستئناف . إلا انها أغفلت الرد عليه وهذا ما يجعل حكمها معيباً طبقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون المرافعات . - الثاني - ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون ويقول الطاعن في بيان ذلك ان دعوى المدعى (المدعى عليه في الطعن) حسب ما جاء بصحيفة دعواه مبنية انه سدد أكثر من الأجرة المطلوبة منه بمبلغ ٢١٢ جنيهاً و ٤٧٥ مليماً دفعه في الاموال وكان النزاع قائماً بينهما وبين الطاعن أمام محكمة الاستئناف المختلطة على تصفية حساب هذه الاجارة فرأت تلك المحكمة ان ذمة المطعون

ضده لا تزال مشغولة بمبلغ ١١٠ جنيهاً و ٤٤٥ مليماً ولهذا حكمت باستبعاده من طلبات المدعى عليه واعتبرته مديناً به للطاعن فأمام هذا الحكم النهائي القاضي بتصفية حساب الاجارة ما كان يجوز للمدعى عليه ان يعود لطلب تصفية الحساب من جديد ورغماً من ان الطاعن دفع امام محكمة الاستئناف بقوة الشيء المحكوم فيه لاتحاد السبب والموضوع والخصوم في كلتا الدعويين فقد رفضت هذا الدفع . - الثالث - اخطأ الحكم المطعون فيه في تفسير القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه دفع دعوى خصمه بسقوط حقه في المطالبة لمضى أكثر من خمس سنوات بين تاريخ الاستحقاق والمطالبة ومع ان المبلغ المطالب به لم يخرج عن كونه من الأجر التي يسقط حق المطالبة بها بمضى خمس سنوات . دلالية كنص القانون إلا ان الحكم المطعون فيه قد أخذ برأى محكمة أول درجة وهو ان هذا الدفع لا يصح لغير المستأجر ان يتمسك به من ان العبرة في السقوط بنوع الدين لا بصفة الشخص الذي يتمسك به ومن أجل ذلك يطلب الطاعن نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث انه بالنسبة للوجه الأول فالثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالزام الطاعن بقيمة الاموال التي سدها عنه المدعى عليه - مخالفاً في ذلك الحكم المستأنف - إلى ما جاء صراحة بعقد الايجار من انه هو المزم بها . ولا شك أن في استناد الحكم على صراحة هذا العقد فيه الرد الكافي على دفاع الطاعن أمام المحكمة وعلى ما جاء بالحكم المستأنف من اعتماده على بعض القرائن التي ذكرها . وليس في القانون ما يلزم محكمة الاستئناف بالرد على حجج الخصوم مادامت أنها تقيم حكمها على الاسباب الكافية . « وحيث انه لاصحة للوجه الثاني لأن محكمة

١٧٣

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

- ١ - حكم . تبينه . حكم ابتدائي . الغاؤه . وجوب ذكر الأسباب . تعديل . وجوب ذكر أسباب التعديل .
 - الاجزاء غير المعدلة . اعتبار أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة لها . (المادة ١٠٣ مرافعات)
 - ٢ - خبير . مباشرة عملا في غيبة أحد الخصوم وبدون اعلانه . طلاله . عدم قيامه ببعض ما ندب له . انره
- المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان من الواجب على محكمة الاستئناف عند الحكم بالنقض حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التي من أجلها قضت بالغائه ففي حالة الحكم بالتعديل فقط لا تكون ملزمة إلا بذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل وكل ما لم يتناول التعديل من الحكم يعتبر مؤيدا وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له .
- ٢ - إذا باشر الخبير أعماله في غيبة أحد الخصوم ولم يبدئه إعلان عمله بإعلان حتما . أما عدم قيام الخبير بعمل ما ندب له فلا يترتب عليه بطلان ما عمله بل يعتبر عمله في هذه الحالة زائلا . والناظر في الأمر هو المحكمة التي لا يرى ما ندب لها أن رأى ضرورة ذلك للحكم في الدعوى كما أن له أن يكفي بما قام به الخبير من الأعمال إذا وجد ما كافية لتقريره وتكوين اعتقاده . وهذا كله أمر موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ولا رقابة لها عليه .

المحكم

- « حيث ان الطعن مبني على أربعة وجوه
- الأول - يطعن في الحكم لقصور في أسبابه - الثاني - بطلان الحكم لبطلان في الاجراءات - الثالث -

الاستئناف أقامت حكمها على أساس قانوني صحيح فقالت . « وحيث انه (أي الطاعن) دفع أيضا بعدم » قبول الدعوى لسبق الفصل فيها من محكمة الاستئناف » المختلطة بموجب الحكم الصادر بتاريخ ٥ يناير » سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ٩٢٨ سنة ٥٨ قضائية » ومن حيث ان الحكم المشار اليه على فرض » التسليم بأنه فصل قضائي في مبلغ الايجار فانه لم » يتعرض لمقدار ما دفع من الأموال التي أصبحت » ديناً عادياً يطالب به دافعه وهذه الدعوى تختلف » في موضوعها عن تلك لانها متعلقة بقيمة الأموال » التي دفعها المستأنف يضاف إلى ذلك أن هذه » الدعوى سببها الاصيل عقد التسوية والاتفاق » المحرر بين الطرفين في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ » بخلاف الأخرى . وعلى ذلك يكون الدفع في » غير محله »

« وحيث انه عن الوجه الثالث مادام أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن موضوع الدعوى هو المطالبة بدين عادي هو قيمة ما دفعه المدين عليه (المستأجر) من الأموال الاميرية التي التزم بها المؤجر فماتمسك به الطاعن من سقوط من المطالبة استنادا إلى المادة ٢١٩ من القانون المدني فيها غير صحيح لأن الدعوى التي يسقط حق المطالبة تطبيقاً لهذه المادة هي الدعوى التي يطالب بها المؤجر مستأجره بدين الأجرة أما الدعوى التي يقيمها المستأجر على المؤجر بما أوفاه عنه فما هو ملزم له به فانه لا يسقط الحق في اقامة الدعوى به إلا بمضي المدة الطويلة .

(طعن محمود أمين أبو زيد أفندي وحضر عنه الاستاذ أدوار قصبري بك ضد عبد المجيد سيف النصر بك وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف رقم ١٧ سنة ٧ ق بالمحنة السابقة هذا صاحب العزة زكي خير الابريجي بك بدلا من صاحب العزة عبد العزيز حامى بك رئيس نيابة الاستئناف)

خطأ في تطبيق القانون - الرابع - تناقض الحكم على ما هو ثابت في الأوراق المقدمة .

عمد الوجهين الاول والثاني

يقول الطاعن في بيان هذين الوجهين أن محكمة مصر عند إصدارها حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بنذب خبير قد حددت في حكمها هذا ما موريت به بالوضع الآتي:

«مراجعة الحساب المقدم من المدعى عليه» (الطاعن) والاطلاع على مستندات الطرفين الموجودة «وما تقدم منها وسماع أقوالهما وتحقيق البيانات» «الواردة بالحساب للحصول على تصفية نهائية بين» «الطرفين بعد معاينة أعيان التركة وتقدير ريعها» وأن الخبير عند مباشرة العمل لم يقرر الانتقال لمعاينة تلك الأعيان بل اكتفى باستئذان الست أنيسة ميخائيل (المطعون ضدها الأولى) في أن لا يتنقل وبموافقتها إياه على ذلك فيكون الخبير قد خان واجبه لأن هذا الواجب كان يستلزم الانتقال وهو لم يتنقل ولا يمكن الاعتداد بتقرير هذا الخبير كدليل في الدعوى والحكم الذي بني في جوهره على هذا التقرير يكون قد بني على دليل غير قائم في الواقع ويعتبر خاليا من الأسباب الموضوعية والقانونية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه قد أثار هذا الدفع الدفع أمام المحكمة الابتدائية وكرره أمام المحكمة الاستئنافية ولكن محكمة الاستئناف في حكمها المطعون فيه لم ترد على دفعه بل لم تشر إليه ولم تذكره بكلمة واحدة في حكمها . ومن أجل ذلك يكون الحكم باطلا من ناحيتين - أولا - من ناحية الاجراءات لعدم انتقال الخبير لمعاينة أعيان التركة - وثانيا - من ناحية القصور في الأسباب لعدم رد المحكمة على هذا البطلان ويتعين إذن نقضه

«وحيث ان الثابت من حكم محكمة مصر الابتدائية الصادر في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٤ أن

الدكتور جندى شنوده افندى طعن في تقرير الخبير بالبطلان لمخالفته نص الحكم التمهيدى الذى نذبه بأن امتنع عن معاينة الأعيان موضوع النزاع بالرغم من تكليفه بهذه المعاينة وان المحكمة قد بحثت هذا الدفع ورأت عدم التعويل عليه واعتماد تقرير الخبير إذ قالت في حكمها المذكور مانصه .

«وحيث بعد الاطلاع على الأوراق» «والمستندات وأقوال الطرفين وتقرير الخبير اتضح» «للمحكمة بأن الخبير قام بالمأمورية على الوجه» «الأكمل وذلك لأنه ارتكن في عمله على كشف» «الحساب المقدمة من المدعى عليه (الطاعن)» «وعلى الخطاب المرسل من بسطوروس صليب» «بك للمدعى عليه بالموافقة على تأجير حصة» «المدعية الذى كان وكيلها يمثل ما تأجرت باقى» «الاطيان فلا يعول الآن على القول بأن الخبير» «لم يعاين الأرض فمقدار تكتن في تقديره على محررات» «متمسك بها طرفا الخصوم»

«وحيث ان محكمة استئناف مصر قد أيدت نظر محكمة أول درجة إذ قالت في حكمها المطعون فيه - بعد أن بينت الأسس التى أقام الخبير عليها تقريره مانصه والمحكمة لا ترى محلا للاعتراض على الطريقة التى اتخذها الخبير أساسا لتقديره»

«ومن حيث انه مما تقدم يتعين اعتماد تقرير الخبير فيما يختص بتقدير هذا الربع» ثم أخذت محكمة الاستئناف في مراجعة كشف حساب المصروفات وناقشت حكم محكمة أول درجة فيما لم تر خصمه من كشف حساب الايراد فأضافت بعضه واستبعدت البعض الآخر وانتهت من بحثها الى الحكم بتعديل الحكم المستأنف من مبلغ ٩٢٩ جنيهاً و ٣٦٤ مليماً الى مبلغ ٥٧٧ جنيهاً و ٣٦٤ مليماً ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

واقعا حتما في الحالة الأولى لا يمكن القول بمثل ذلك في الحالة الثانية لأن عدم قيام الخير ببعض ما ندب من أجله لا يترتب عليه بطلان جميع أعماله بل يعتبر في هذه الحالة عمل الخير ناقصا ولقاضي الموضوع الحق في إعادة المأمورية اليه لاستيفاء ما نقص منها ان رأى ضرورة ذلك للحكم في الدعوى كما له أيضاً أن يكتفى بما قام به الخير من الأعمال إذا وجدها كافية لتنويره وتكوين اعتقاده وهذا كله أمر موضوعي لا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه .

«وحيث ان كل ما يعيه الطاعن على الخير هو عدم قيامه بمعاينة أعيان التركة المطلوب الحساب عنها وقد أثار هذه المسألة بالذات أمام الخير أثناء قيامه بمباشرة مأموريته فعلق عليها الخير في تقريره بقوله : (نقلا عن مذكرة المدعى عليها في الطعن) « نص الحكم التمهيدى على معاينة أعيان » التركة وتقدير قيمتها . ولما كان المقصود من هذا » النص هو الوقوف على ما تساويه أعيان التركة من » «الايجار في مدة النزاع وقد بينا حسابنا عن ايجار » أطيان ناحية حفص على أساس المخالصة المحررة » «بين المدعية والمدعى عليه عن أطيان هذه الناحية » بتاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٢٥ عن المدة من سنة » « ١٩٠٩ لغاية سنة ١٩٢١ وعلى أساس خطاب » « صدر من وكيل المدعية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة » « ١٩٢٨ بموافقة المدعى عليه على تأجير أطيان هذه » « الناحية لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٩٢٩ لغاية سنة » « ١٩٣١ بالقيمة التي عرضها عليه المدعى عليه وهذا » « الخطاب مقدم لنا من المدعى عليه ضمن مستنداته أى » « بالطبع متمسك بما جاء به كما أن باقى أعيان التركة » « المقدم عنها الحساب وهى أطيان ناحية الحصة وكفرها » « والمنازل الكائنة بمصر وحلوان والسويس قد »

«وحيث انه إذا كان من أوجب الواجبات على محكمة الاستئناف عند الحكم بالغاء حكم مستأنف أن تذكر الأسباب التي من أجلها قضت بالغائه فانها في حالة الحكم بتعديله فقط لا ينصب هذا الوجوب إلا على الجزء الذى شمله هذا التعديل . أما الجزء الذى لم يشمله فيعتبر كأنه محكوم بتأييده وتبقى أسباب حكم محكمة أول درجة قائمة بالنسبة له .

«وحيث انه بما لانزاع فيه أن حكم محكمة أول درجة قد بحث دفع الطاعن الخاص يبطلان تقرير الخير لعدم إجرائه معاينة أعيان التركة المطلوب الحساب عنها وفصل فيه بأسباب معينة .

وحيث إن محكمة الاستئناف — فضلا عن أنها قد أبدت نظر محكمة أول درجة في هذه النقطة في الأسباب التي أشير إليها فيما تقدم — فهى على أية حال لم تعرض لها في التعديل الذى رأت إجرائه على جزء من حكمها ولذا تعتبر أسباب الحكم المستأنف في الدفع بالبطلان قائمة في الحكم المطعون فيه ويكون الطعن بالقصور في أسبابه في غير محله ويتعين رفضه .

يقول الطاعن انه كان الواجب على الخير إجراء المعاينة التي ندب من أجلها وانه في عدم إجرائها ببطلان للأجراءات ومن ثم يكون الحكم الذى بنى عليها باطلا واستشهد بحكم صادر من محكمة النقض في ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٣٨ سنة ٤ قضائية .

«وحيث انه بين من عبارة الطاعن في تقرير طعنه وفي المذكرة المقدمة منه بشرح أسباب الطعن انه يخلط بين الاجراءات التي يترتب عليها بطلان التقرير كأن يكون الخير باشر أعماله في غيبة أحد الخصوم وبدون اعلانه وبين استغناء الخير عن عمل من الأعمال التي ندب من أجلها اكتفاء بما قدمه له الخصوم من الأوراق — فان كان البطلان

« والقانونية ومتعينا تقضه »

عنه الوجهين الثالث والرابع

يتلخص هذان الوجهان في أن الطاعن كان أجر أطيان ناحية حفص إلى المدعو المصرى بريدان لمدة تبتدىء من سنة ١٩٢٨ وتنتهى فى سنة ١٩٣١ وان هذا العقد فسخ وانه ما كان يحق للخير أن يأخذ بقيمته فى تقدير ربيع هذه الأطيان بالنسبة للطاعن لأنه شريك والشريك واضع اليد ليس مغتصبا ولذا فهو لا يسأل إلا بما حصله فعلا من الغلة ولما كانت هذه الأطيان فى وضع يد أخيه شوقى شنوده أفندى كما يثبت ذلك الخطاب المحرر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ الصادر من المدعى عليها فى الطعن فهو المسئول عن غلتها فالزامه هو بهذه الغلة فيه خطأ فى تطبيق القانون وقضاء مناقض لما هو ثابت فى الأوراق .

« وحيث ان هذين الوجهين متعلقان بمسائل الموضوع لأن الاول منهما يؤول فى نتيجته إلى تحقيق وضع اليد على تلك الأطيان هل هو الطاعن أو أخوه شوقى أفندى ومن المسئول عن غلتها ولأن الثانى ينطوى على تفسير ورقة من أوراق الدعوى وهذا وذلك يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه ولهذا يتعين رفضهما .

(طعن الدكتور جندى شنوده أفندى وحضر عنه الاستاذ مصطفى مرعى ضد الست أنيسة ميخائيل (وحضر عنها الاستاذ ادواريك قصيرى) وآخر رقم ١٨ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

١٧٤

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧

مقد . نية المتعاقدين . أثباتها بالقرائن مع مراعاة العقد

ووضوحه . (المادتان ١٣٨ مدنى و ٢١٥ مدنى)

المبدأ القانونى

إذا كان النزاع على تعرف نية المتعاقدين قائما بين أجنبى وبين أحد طرفى العقد أو بينه

« اعتمدنا حساب المدعى عليه من واقع الكشف »
« الفرعية المقدمة منه عنها للأسباب التى أوضحناها »
« فى غضون هذا التقرير فيكون تبعا لذلك ليس هناك »
« والحالة هذه ما يستدعى الانتقال لمعاينتها وتقدير »
« ايجارها بدون مبرر — وبناء على ذلك يكون »
« طلب المدعى عليه الانتقال لا محل له للأسباب »
« التى أوضحناها »

وقد رأت المحكمة الابتدائية الأخذ بهذه الاعتبارات واعتمدت تقرير الخير وأيدتها محكمة الاستئناف فى هذا النظر وهذا أمر تملكه محكمتا الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليهما فيه . أما استشهاد الطاعن بحكم محكمة النقض الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٥ فى الطعن رقم ٣٨ سنة ٤ قضائية فلا شأن له فى الطعن الحالى لاختلاف وقائع وظروف هذا الطعن عن الطعن الصادر فيه الحكم المستشهد به ولا أدل على ذلك من أنه بالرغم من ان الطاعن فى الطعن الرقم ٣٨ سنة ٤ قضائية قال ان طعنه مبنى على اجراء اطل فقد فهمت المحكمة قصده منه وقومت عبارته بأن قالت :

« وحيث ان حقيقة ما يقصده الطاعن بهذا »
« الوجه هى عدم صدق الخير فى تقريره وعدم »
« امكان الاعتداد به كدليل فى موضوع الدعوى »
« وختمت حكمها بقولها :

« وحيث انه قد وضع أن الخير لم يبين تقسيمه »
« الأطيان إلى أجزاء مختلفة وتقديره الاجزاء »
« كل منها على معاينته الشخصية وخبرته بل انه »
« ادعى وجود هذه المعاينة وهى دعوى مخالفة »
« للواقع — فالدليل المستفاد من المعاينة الذى »
« أخذت به محكمتا الموضوع هو دليل غير قائم »
« فى الواقع وفى استبعاد هذا الدليل وهو »
« الأساس الجوهرى فى الحكمين أصبح الحكم »
« المطعون فيه خاليا من الأسباب الموضوعية »

وبينهما معا فلا جني أن ثبت بجميع الطرق النية الصحيحة للعاقدين مهما كانت ألفاظ العقد صريحة لا غموض فيها . فإذا طعن أحد الورثة في عقد صادر من المورث بدعوى أن التصرف الوارد به هو وصية لا بيع فلا شك في أن هذا الوارث هو من طبقة «الغير» بالنسبة لهذا التصرف وله الحق في أن يثبت بكافة الطرق أن النية الظاهرة من العقد وهي البيع ليست هي النية الصحيحة بل أريد به الوصية وأن البيع لم يكن منجزاً بل مضافاً إلى ما بعد الموت . والحكم الذي يستمسك بألفاظ العقد الصريحة ويمنع الاستناد إلى القرائن لإثبات أن نية المورث كانت منصرفة إلى الوصية لا إلى البيع المنجز هو حكم مخالف للقانون متعين نقضه .

المحكمة

« حيث أن أم ماجاء في تقرير الطعن يتحصل في أن محكمة الاستئناف ذهبت في حكمها المطعون فيه إلى أنه لا ينبغي للقاضي تلقاء صراحة اللفظ أن يوجب للعقد حكم التملك المضاف إلى ما بعد الموت لأن تأويل العقود لا يكون إلا عند غموض النص وإبهامه وقصوره عن بيان المعنى القانوني المقصود منه التعاقد واحتمال لغة العقد معاني مختلفة تؤدي إلى أغراض متباينة ويؤخذ من هذا أن محكمة الاستئناف تعتبر العقود بألفاظها الظاهرة مهما كان الغرض الحقيقي منها وتقول الطاعنات أن هذا الرأي خطأ ظاهر لمخالفته نص المادة ١٣٨ من القانون المدني الذي يقضي بأنه يجب تفسير المبادرات على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي للألفاظ المستعملة فيها ومن أجل هذا

تطلب الطاعنات نقض الحكم لمخالفته للقانون وفي موضوع الاستئناف بتأييد حكم محكمة اسكندرية الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢ .

« وحيث أن محور النزاع أمام محكمة الموضوع ينحصر في تعرف نية المرحوم يوسف الفقي عند تحريره العقود الأربعة المحررة كلها في ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ هل هي عقود بيع منجز صحيحة قانوناً كما ذهب في دفاعه المدعى عليه في الطعن أم هي عقود تملك مضاف إلى ما بعد الموت فهي باطلة لاختفائها وصية ولا وصية لو ارث كما قررت الطاعنات في عريضة دعواهن .

« وحيث أن محكمة أول درجة قد اعتمدت على ظروف سردها لكي تقرر بأن عقد البيع الصادر بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ من المرحوم يوسف الفقي إلى ولده المدعى عليه في الطعن وصية باطلة لعدم اجازة الورثة الآخرين إياها كما قضت بذلك بالنسبة لباقي العقود الصادرة لباقي أولاده

« وحيث أن محكمة الاستئناف قد اعترضت في حكمها المطعون فيه على هذا النظر بأن قالت : « وحيث أن مناط هذا التأويل صرف »

والعقد إلى معنى لا يقتضيه صريح لفظه »

« وحيث أن تأويل العقود حسبها توافر القول « به واطرد من قضاء وفقه لا يكون إلا عند إبهام » النص وغموضه وقعوده عن بيان المعنى القانوني » المقصود من التعاقد واحتمال لغة العقد معاني » مختلفة تؤدي إلى أغراض متباينة »

« وحيث أن للألفاظ الصريحة المستعملة في » العقد قصدا لا عفوا مبناها اللازم ودلالاتها » على نية المتعاقدين وما أرادوه من العقد وما » قصدوا إليه من الأغراض فلا يجوز إهمالها » واستبدال غيرها بها بل الواجب ملاحظة القصد » من وضعها والعمل بلازم معناها مادام لها »

بقدر انصباهم الشرعية ولا شك أنهم من طبقة الغير بالنسبة لهذا التصرف فكان لمن كل الحق في الاثبات بالقرائن أن نية التعاقد وهو البيع المذكور في العقد لم تكن هي النية الحقيقية بل أريد بها الوصية وإن البيع لم يكن منجزاً بل أضيف إلى ما بعد الموت .

« وحيث أن ابتناء الحكم المطعون فيه على القاعدة القانونية المتقدمة الذكر خطأ ظاهر لمخالفة لنص المادة ١٣٨ من القانون المدني ولما استقر عليه الرأي في أحكام محكمة النقض والابرام ولذا يتعين نقضه بدون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

« وحيث أن الدعوى غير صالحة للحكم في موضوعها .

(طعن الست مفيدة يوسف الفقى وأخريات وحضر عنهم الأستاذ أحمد مرسى بدر بك ضد الشيخ محمد يوسف الفقى وحضر عنه الأستاذ سليم انطون رقم ٢٧ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

« معنى قانونى يتفق مع مفهوم العقد فإذا بان قصد « المتعاقدين من مدلول اللفظ تعين اتباعه دون « تحرى حقيقة مستورة قد تكون وقد لا تكون « وحيث أنه بصرف النظر عما إذا كان يجوز أو لا يجوز تعرف نية المتعاقدين بالبيئة والقرائن في حقهما للوصول بذلك إلى تكييف العقد وصفه فإنه في حالة ما إذا كان النزاع قائماً على ذلك بين أجنبي وبين طرفي العقد أو أحدهما فلا شك في أنه يجوز للأجنبي أن يثبت النية الحقة للمتعاقدين بجميع الطرق مهما كانت الفاظ العقد صريحة وظاهرة .

« وحيث أن الطاعنات في هذه الدعوى هن من الورثة وادعين أن التصرف في العقد المطعون فيه هو وصية كشأن العقود الصادرة من المورث لمن ولغيرهن ولذلك وافقن على إبطالها جميعاً وتوزيع الأعيان الواردة بها على جميع الورثة

قضايا محكمة الاستئناف الإكفيلية

فيه سوى حالة الصقع الذى فيه الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها . وهو ما تأخذ به محكمة الاستئناف

المحكمة

« حيث أن الدعوى تتلخص من الأوراق المقدمة فيها وأقوال طرفي الخصوم في أن وزير الأوقاف بصفته ناظراً على وقف حسن باشا الوزير رفع هذه الدعوى أمام محكمة اسكندرية على المدعى عليهم بصفته نظاراً على وقف ترابته يطالبهم فيها بمبلغ ٤١ جنياً و ٢٧٤ ملياً حكراً متأخر عن ثلاث سنوات لغاية سنة ١٩٢٨ بواقع ١٣ جنياً و ٧٥٨ ملياً قيمة الحكر السنوى وباعتبار الحكر ابتداء من سنة ١٩٣١ بمبلغ ١٨٣ جنياً و ٤٢٥ ملياً على أساس

١٧٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

حكر - تقديره . على اعتبار الأرض خالية البناء وحالة الصقع

المبدأ القانونى

إن الاحتكار عند الفقهاء هو عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجر المثل . وقد اختلفت المحاكم في تقدير أجر المثل وهو الحكر . واستعرضت محكمة النقض والابرام هذه الخلافات في حكمها الرقيم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ واستقر رأيها على أن يكون التقدير على اعتبار الأرض حرة خالية من البناء وأنه لا يلاحظ

ملكيته ثم يجرى تقدير الحكر على أساس أن
للملكية عناصر ثلاثة — حق الاستعمال وحق
الانتفاع وحق التصرف — وان للمحكر الحقين
الأولين وللوقف الحق الأخير — وعلى ذلك
يكون تقدير الحكر بثلاث أجزا المثل الحاضر وذلك
طبقاً لحكم محكمة الاستئناف في ٣٠ مايو سنة
١٩٣٢ فباشر الخبير المأمورية وقدم تقريره متضمناً
أن مساحة الأرض ٥٠٨٠٥٥٠ ذراعاً حسب
الطبيعة وخطوط التنظيم وانها في حي تجارى مرتفع
الغلة إلا انه نظراً للظروف المالية الحاضرة فانه
يقدر ثمن الذراع المربع بثلاثة جنيهات وعلى هذا
الأساس يكون ثمن الأرض جميعها ١٥٢٤١٠٥
جنيهاً فاذا احتسب ما ريعاً سنوياً بمقدار ٥٪
يكون ثلثه ٢٥٤٢٥ رطلاً جنيهاً وهو ما يقدره للحكر
سنوياً بأكثر مما طلبه المدعى . فأصدرت المحكمة حكماً
تمهيدياً ثالثاً في ٧ ديسمبر ١٩٣٣ بنسب عبد الجليل افندى
سعد الخبير المهندس لاداء المأمورية ذاتها فقام الخبير
بها وقدم تقريره متضمناً انه يقدر جنيهاً ثمن الذراع
الواحد وان المساحة القائمة عليها المنازل الستة
تعادل ٣٨٠٤ ذراعاً ومساحة الشوارع في الأرض
المحكرة ومخصصة لمنفعة باقى الأرض القائم عليها
المنازل تعادل ١٢٨٠٧٥ ذراعاً ويرى الخبير انه
يقدر منفعة أرض هذه الشوارع الخاصة بما يوازي
٢٪ من ثمنها وانه يقدر ايجار باقى الأرض بما
يوازي ٥٪ من الثمن فيكون قيمة الحكر الذى
يقدره للأرض جميعها ١٤٣٨٧٦ رطلاً جنيهاً سنوياً
وهو ما أخذت به محكمة أول درجة في حكمها
الذى استأنفه المدعى عليهم .

« وحيث ان المسأنتين ارتكبتا في استئنافهم
على أسباب تلخص في ان الحكم المستأنف بنى
على أساس خاطئ . لانه اعتبر أن للملكية عناصر

ان قومه سيون تقدير الا حكار بالوزارة قدر الحكر
الجديد بهذه القيمة وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢
حكمت محكمة أول درجة بالحكر المتأخر وقدره
٤١ جنيهاً و ٢٧٤ ملياً وقبل الفصل في موضوع طلب
زيادة الحكر عن المدة الجديدة التي تبتدىء من
سنة ١٩٣١ ندبت حافظ افندى رضوان خبيراً
لتقدير الحكر على أساس النسبة بين الحكر و ثمن
الأرض قديماً و ثمن الأرض حالا وصرحت له
بالاطلاع على كتاب الوقف وما يقدمه اليه طرفا
الخصوم من المستندات للاستعانة بها في تقدير ثمن
الأرض المحكرة وقت تقدير الحكر القديم —
فقدم الخبير تقريراً متضمناً انه يقدر الحكر
السوى بمبلغ ٤١ جنيهاً و ٥٧٠ ملياً بعد ان استنزل
من الأرض المحكورة ٢٤٠٧٥٥ ذراعاً قال عنها
انها خرجت في التنظيم . وعلى اثر مناقشته بمعرفة
المحكمة في تقريره قدم تقريراً آخر مفصلاً يتضمن
ان ثمن الذراع في الأرض وقت انشاء الحكر سنة
١١٠٥ هجرية كان ٢٠٠ مليماً وكان الحكر السنوى
٦ جنيهات و ٧١١ مليماً وان ثمن الذراع الآن ٢٠٠
قرش وان النظار أقاموا على الأرض المحكورة ستة
منازل يفصلها عن بعضها ثلاثة شوارع خصوصية
مساحتها ١٥٢٠ ذراعاً وان التنظيم أخذ من
الأرض المحكورة ٢٤٤٧٢ ذراعاً فاستنزل الخبير
هاتين المساحتين من مساحة الأرض المحكورة
وقدر الحكر السنوى على باقى الأرض بمبلغ
٤٦ جنيهاً و ٧٣٣ ملياً

وبتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ صدر حكم
تمهيدى آخر من محكمة أول درجة بنسب خبير
آخر (محمد محمود ابو العلا افندى) لاجراء مساحة
الأرض بما فيها الشوارع الخصوصية التي أخرجها
الخبير الأول وذلك لاتتفاع الوقف بها وان
لا يستبعد من الأرض إلا ما حكم بنزع

ثلاثة حق الاستعمال وحق الانتفاع وحق التصرف وان للوقف المالك للرقبة حق التصرف فقط وذلك أخذاً بحكم محكمة الاستئناف الرقم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ في حين ان محكمة الاستئناف قد عدلت في احكامها اللاحقة عن هذه القاعدة ومع ان القضاء قد استقر على جعل أساس أجر المثل في الحكر راجعة الى المحافظة على النسبة بين الحكر وقيمة الأرض قديماً وثمن الأرض حالاً كما جاء في الحكم التمهيدى الأول الذى صدر بندب حافظ افندى رضوان الخبير وانه مع ذلك لا محل لزيادة الحكر لعدم حصول زيادة فاحشة في قيمة الأرض

« وحيث ان الاحتكار عند الفقهاء هو عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجر المثل . وقد اختلفت المحاكم في تقدير أجر المثل وهو الحكر على الصورة الموضحة آنفاً وقد استعرضت محكمة النقض والابرار هذه الخلافات في حكمها الرقم ١٤ يونيه سنة ١٩٣٤ فى القضية المدنية رقم ٤٩ سنة ٣ قضائية وبعد تمحيصها استقر رأيها على أنه يجب أن يكون التقدير على اعتبار الأرض حرة خالية من البناء وأنه لا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذى فيه الأرض المحكورة ورغبات الناس فيها وهو ما ترى هذه المحكمة الأخذ به فى هذه الدعوى

« وحيث انه وإن كان الخبراء الثلاثة الذين ندبتهم محكمة أول درجة على التوالى لم يأخذوا فى تقدير الحكر بهذه القواعد التى أقرها حكم النقض إلا أن هذه المحكمة ترى من اطلاعها على تقارير هؤلاء الخبراء ومن أقوال طرفي الخصوم والمستندات المقدمة منهم ما يساعدها على إمكان تقدير الحكر على القواعد المذكورة بغير حاجة الى تدب خبراء آخرين

« وحيث ان الخبراء الثلاثة أجمعوا على أن الأرض المحكورة واقعة فى منطقة حسنة الصقع تكتنفها الأحياء التجارية من كل ناحية ويقدر الخبير الأول والثالث جنيهاً ثمناً للذراع المربع منها وقدّر الخبير الثانى ثمنه بثلاثة جنيهاً ، فاذا لوحظ أن هذه الأرض وقت تحكيرها كانت تحد من الجهة الشرقية بمياه البحر الأبيض المتوسط كما يؤخذ من حجة الوقف المؤرخة ١٨ رجب سنة ١١٠٥ هـ أما الآن فقد ردم المجلس البلدى مسطحات واسعة من شواطئ البحر فى هذه الجهة وشيدت فوقها مباني وعمارات حديثة فضلاً عن توسيع شارع الميدان المجاور للأرض المحكورة الأمر الذى من شأنه يزيد رغبات الناس فى هذه الأرض ويرفع من قيمة صقعها .

« وحيث ان عبد الجليل افندى سعد الخبير قدر الحكر بمبلغ ١٤٣ جنيهاً و ٨٧٦ مليماً سنوياً على أساس ما قدره ثمن الأرض وغلته باعتبار ٥٪ فى بعض أجزائه و ٢٪ فى البعض الآخر فيكون حكر الذراع المربع الواحد نحو ٢٨ مليماً فى السنة تقريباً — وترى المحكمة أن هذا التقدير فى ذاته بصرف النظر عن الأساس الذى بنى عليه غير مغال فيه نظراً لحالة صقع هذه الجهة ورغبات الناس فيه وترى المحكمة الأخذ به .

« وحيث ان القول بأن لا محل لزيادة الحكر لعدم حصول زيادة فاحشة فى قيمة الأرض قول فى غير محله لأن قيمة الأرض قد زادت بالفعل زيادة فاحشة فبعد أن كان ثمن الذراع ٢٠ قرشاً وقت التحكير كما جاء فى تقرير الخبير الأول أصبح الآن ثمنه نحو ٢٠٠ قرش فضلاً عن أن الحكر بعد أن كان ستة جنيهاً وكسور ارتفع الى ١٣ جنيهاً و ٧٥٨ مليماً فى سنة ٩١٠ ثم أصبح الآن يوازي ١٤٣ جنيهاً و ٨٧٦ مليماً

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى باعتبار الحكر السنوى مبلغ ١٤٣ جنيهها و ٨٧٦ مليا فيكون قضاؤه في محله ويتعين تأييده .

(استئناف احمد أفندى ياقوت وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ذكريا العزوني ضد وزارة الاوقاف رقم ٦٦٥ سنة ٥٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد نجيب سالم بك ومحمد قصدي بك ويوسف رفعت بك مستشارين)

١٧٦

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

نفاذ مؤقت - في سند غير متنازع عليه - بنقض النظر عن المنازعة في موضوع الالتزام . جواز الحكم به - رقابة المحكمة العليا على هذا الحكم معدومة

المبدأ القانوني

ان الاعتراف بالسند يميز للمحكمة شمول الحكم بالنفاذ طبقا للمادة ٣٩٣ بصرف النظر عن المنازعة في موضوع الالتزام المبني على هذا السند . وفي حالة ما ترى محكمة أول درجة شمول الحكم بالنفاذ طبقا للمادة المذكورة فليس للمحكمة العليا سلطة عليها فيما حكمت به من النفاذ أو عدمه

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف قضى بالنفاذ المعجل بناء على ما تجيزه المادة (٣٩٣) مرافعات للمحكمة شمول الحكم بالنفاذ في حالة ما اذا كان الطلب مبنيًا على سند غير رسمي لم ينازع فيه .

« وحيث ان السند الذي ارتكن عليه الحكم المستأنف صادر من المستأنف بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ولم ينازع في صدوره منه وانما اقتصرت منازعته على ان هذا السند غير ملزم له بما طلبه المستأنف ضده .

« وحيث ان هذه المحكمة ترى ان الاعتراف بالسند يميز للمحكمة شمول الحكم بالنفاذ طبقا للمادة

(٣٩٣) بصرف النظر عن المنازعة في موضوع الالتزام المبني على هذا السند . وأنه في حالة ما ترى محكمة أول درجة شمول الحكم بالنفاذ طبقا للمادة المذكورة فليس للمحكمة العليا سلطة عليها فيما حكمت به من النفاذ أو عدمه (يراجع كتاب المرحوم ابو هيف في طرق التنفيذ والتحفظ في المواد المدنية والتجارية ص ٨٣ وما بعدها)

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للوصف .

(استئناف الاستاذ كامل يوسف صالح ضد مصطفى أفندى عبد ربه وحضر عنه الاستاذ احمد سليمان شلبي رقم ٧٤٤ سنة ٥٣ ق - بالهيئة السابقة

١٧٧

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

استئناف فرعى - مع قيام المرافعة في الاستئناف الاصلى . ولو كان قاصرا على بعض الطلبات . اطلالة

المبدأ القانوني

ان نص المادة ٣٥٧ مرافعات تجبر اطلاقا للمستأنف عليه ان يرفع استئنافا فرعيا مادامت المرافعة قائمة أمام محكمة الاستئناف . والرأى الراجح بين الشراح انه إذا تناول الحكم الفضل في عدة طلبات ورفع استئناف أصلي عن بعضها جاز للمستأنف عليه ان يرفع استئنافا فرعيا عن بقية الطلبات ولو ان الاستئناف الاصلى لم يتناولها

المحكمة

« حيث عن الاستئناف الفرعى المرفوع من من ورثة عمر بك الحديني وعبد العزيز بك الحديني المطلوب فيه تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به عن مبلغ الحسكر واستزال مبلغ ٦١ قرشا منه فقد دفع عبده أفندى حسن المستأنف الاصلى

١٧٨

١٦ يونيو سنة ١٩٣٧

تملك - وضع يد الوارث - على عين مشتركة - وضع يد غامض غير مكسب للملكية

٢ - تقدم - رفع دعوى بثبوت حق الوقف - أمام المحكمة الشرعية - قاطعة له

المبادئ القانونية

١ - إن وضع يد الوارث على عين مشتركة بينه وبين بقية الورثة يحصل منه بصفته شريكا في العين على الشيوع لامتلاكها لها بما أن المالك على الشيوع يملك في كل جزئية من جزئيات العين المشتركة . أو هو على الأقل وضع يد غامض ومن أركان وضع اليد للملك أن يكون غير غامض وقضاء محكمة الاستئناف الأهلية والمختلطة قد استقر على أن وضع يد الوارث أو أى شريك على الشيوع مهما بلغت مدته غير مكسب للملكية .

٢ - إن سريان المدة ينقطع بمجرد رفع الدعوى ولو كان ذلك أمام محكمة غير مختصة كما إذا رفعت الدعوى للمحاكم المختلطة وكان الخصام كلهم تابعين للحكومة المحلية . وإن رفع دعوى شرعية بطلب ثبوت النسب في مواجهة المعتصب للتركة يقطع مدة سقوط الحق بالتقادم . وفي فرنسا أيضاً تقرر علماً وقضاء أن رفع الدعوى أمام قضاء غير مختص يقطع سريان المدة سواء كان عدم الاختصاص نسبياً أو مطلقاً . فالدعوى الشرعية التي ترفع بثبوت ملكية الوقف والتسليم تقطع المدة مادام لم تمض المدة القانونية بين تاريخ الحكم النهائي الشرعي وبين تاريخ رفع الدعوى

بعد قبول هذا الاستئناف لأنه يتعلق بطلب مستقل لم يكن موضوع استئنافه الأصلي وأنه كان يجب عليهم أن يرفعوا استئنافاً أصلياً عن طلبهم « وحيث أن الدعوى رفعت أصلاً من عبده أفندى حسن بطلب الحكم المتأخر وسقوط الحكم عن القطعة الأرض موضوع النزاع لزوال المباني التي كانت قائمة عليها وتسليم هذه القطعة إليه والمحكمة الابتدائية قضت بحكمها المستأنف بتأخر الحكم عن المدة وبالقائمة التي رأتها ورفضت طلب الإخلاء والتسليم فرفع عبده أفندى حسن استئنافه الأصلي مقتصرًا فيه على طلب إلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالإخلاء والتسليم كما رفع المستأنف عليهم الأصليين استئنافاً فرعياً عما قضى به الحكم المستأنف فيما يختص بمبلغ الحكم

» وحيث أن نص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات يميز إطلاقاً للاستئناف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً مادامت المرافعة قائمة أمام محكمة الاستئناف والرأى الراجع بين الشراح أنه إذا تناول الحكم الفصل في عدة طلبات ورفع استئناف أصلي عن بعضها جاز للاستئناف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً عن بقية الطلبات ولو أن الاستئناف الأصلي لم يتناولها وهذا الرأى تقرره هذه المحكمة ولذا يكون الاستئناف الفرعي جائزاً ومقبولاً شكلاً

.....

(استئناف عبده أفندى حسن وحضر عنه الاستاذ مصطفى سلامه ضد وريثة المرحوم عمر بك الحديدي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ باسيلي عبد النور رقم ١٠٧٥ و ١٠٩٣ سنة ٥٣ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد نجيب سالم بك ومحمد قصدي بك ويوسف رفعت بك مستشارين)

أمام المحكمة الأهلية .

المحكم

« وحيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر بعد ذلك في هل مضت المدة الطويلة التي تمنع من سماع دعوى الوقف أم لا .
 « وحيث انه لا يصح التمسك بمدة وضع يد محمد افندي سليمان طاهر وورثته إن كانوا وضعوا يدهم على ما باعوه مفرزا لأن وضع يد الوارث على عين مشتركة بينه وبين بقية الورثة يحصل منه بصفته شريكا في العين على الشيوع لا متملكا لها بما أن المالك على الشيوع يملك في كل جزئية من جزئيات العين المشتركة — أو هو على الأقل وضع يد غامض ومن أركان وضع اليد للتملك أن يكون غير غامض وقضاء محكمة الاستئناف الأهلية والمختلطة قد استقر على ذلك أي على أن وضع يد الوارث أو أي شريك على الشيوع مهما بلغت مدته غير مكسب للملكية — أنظر مرجع القضاء جزء ٢ على القانون المدني رقم ١٤٤٢ وما بعده وكذلك محكمة النقض الفرنسية وفقها . القانون الفرنسي — أنظر دالوز العمل جزء ٩ في مضي المدة ص ١٨٩ رقم ٥٦٤ وما بعده .
 « وحيث انه عن وضع يد غير الورثة فانه ظاهر بما تقدم أن أول تصرف حصل من ورثة محمد افندي سليمان طاهر كان في أول محرم سنة ١٣٠٦ هجرية المقابل ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧ (أنظر كتاب التوفيقات الألهامية في مقارنة السنين وضع اللواء مختار باشا) ورفع الدعوى الابتدائية الشرعية رقم ٦٣ سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ على عشاوى محمد الدميكي كان في سنة ١٩١٤ ميلادية على الأكثر المقابلة سنة ١٣٣٣ هجرية وحكم فيها نهائيا سنة ١٩١٩ ميلادية أو سنة ١٣٣٨

هجزية - ورفع الدعوى الأهلية الحالية ابتداءا كان في ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ - رمضان سنة ١٣٥١ هجرية - أي أنه مضت مدة ست أو سبع وعشرين سنة هلالية بين أول تصرف والدعوى الشرعية الابتدائية وثلاث عشرة سنة تقريبا بين الدعوى الشرعية والدعوى الأهلية وأكثر من ثلاث وأربعين سنة هلالية بين أول تصرف والدعوى الأهلية فإذا كانت الدعوى الشرعية تقطع المدة فلا يكون قد مضى على سماع دعوى الوقف ثلاث وثلاثون سنة هلالية وإلا فقد مضى أكثر من ثلاث وأربعين سنة - هذا بالنسبة للتصرفات أو أول التصرفات التي دخل فيها عشاوى محمد الدميكي الذي رفعت عليه الدعوى الشرعية - أما بالنسبة للفدان الذي باعه الأسطى محمد الدميكي لبناته مفرزا محمدا بعقد ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٨ المسجل في ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ فقد تقدم القول بأنه من القطعة التي مساحتها فدانان والتي اشتراها الأسطى محمد الدميكي من ورثة محمد افندي سليمان طاهر بعقدين في أول محرم سنة ١٣٠٦ عن ١٠ قراريط و ١٦ سهما على الشيوع وفي ٨ جمادى الآخرة سنة ١٩١٣ عن ١ فدان و ١٣ قيراطا و ٨ أسهم على الشيوع أيضا ومن أول محرم سنة ١٣٠٦ هجرية و ٨ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ هجرية الى ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ المقابلة سنة ١٣٥١ ه . تاريخ رفع هذه الدعوى مضى أكثر من ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع دعوى الوقف بالنسبة للفدان المذكور مع مراعاة ما سبق ذكره من أن محمد الدميكي لم يختصم في الدعوى الشرعية واشترى رأسا من ورثة محمد افندي سليمان طاهر .
 « وحيث ان البحث بعد ذلك فيما إذا كانت الدعوى الشرعية تقطع المدة بالنسبة لعشاوى محمد الدميكي ومن تلقى الملك عنه أم لا .

« وحيث ان هذه الدعوى الشرعية حكم فيها كما سبق القول بثبوت الوقف لثلاثة ارباع الاطيان المتنازع عليها ومنع تعرض عشماوى محمد الميكي ووضع يد وزير الاوقاف على ذلك بصفته ناظرا على الوقف وذلك طبقا لما طلبته وزارة الاوقاف كما جاء فى حكم المحكمة العليا الشرعية السابق الذكر وظاهر من ذلك أن موضوع النزاع فى الدعوى الشرعية والدعوى الحالية واحد إذ طلب فى هذه الدعوى الحكم بثبوت ملكية الوقف لثلاثة ارباع نفس الاطيان وتسليمها لوزارة الاوقاف وهذا لا شك مساو لطلب اعتبار ذلك القدر وقفا ومنع التعرض له ووضع يد الوزارة عليه كما قضى بذلك الحكم الشرعى ولا يمكن القول بعد ذلك بأن الدعويين مختلفان طبيعة وموضوعا كما قالت محكمة اول درجة وحتى اذا كانت الدعوى الشرعية رفعت بطلب ثبوت الوقف فقط فان جوهر النزاع يبقى متحدا فى الدعويين لأن طلب ثبوت الوقف مساو لطلب تثبيت ملكية الوقف فلا يصح أن يقال أن المحكمة الشرعية ليست لها ولاية فى موضوع النزاع فلا يقطع رفع الدعوى أمام سريان المدة ومع ذلك فقد تقرر أمام هذه المحكمة من قديم وأمام محكمة الاستئناف المختلطة أيضا أن سريان المدة ينقطع بمجرد رفع الدعوى ولو كان ذلك أمام محكمة غير مختصة كما اذا رفعت الدعوى للحاكم المختلطة وكان الخصام كلهم تابعين للحكومة المحلية وأن رفع دعوى شرعية بطلب ثبوت النسب فى مواجهة المعتصب للتركة يقطع مدة سقوط الحق بالتقادم (انظر أحكام محكمة استئناف مصر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧ و ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ و ٢٤ ابريل سنة ١٩١٧ وأحكام الاستئناف المختلطة فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ و ١٢ يناير سنة ١٩١١ المشار اليها فى مرجع القضاء جزء ٢

على القانون المدنى رقم ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨١) وفى فرنسا أيضا تقرر علما وقضاء أن رفع الدعوى أمام قضاء غير مختص يقطع سريان المدة سواء كان عدم الاختصاص نسبيا أو مطلقا وحكم بأن رفع دعوى تعويض بسبب تنفيذ عمل من الأعمال العمومية أمام القضاء العادى يقطع المدة ولو أن الدعوى من اختصاص مجلس المديرية وان رفع الدعوى أمام قاضى الامور المستعجلة يقطع المدة اذا كان هناك طلب فى أصل النزاع (انظر دالوز العملى جزء ٩ تقادم مدنى رقم ٢٢٦ وما بعده وقد استشهدت محكمة أول درجة بهذين الحكمين وحكما ثالثا قضى بأن رفع دعوى تعويض ضد أمين نقل لفقده البضائع التى كان ينقلها لا يقطع المدة بالنسبة لدعوى أخرى ترفع عليه بناء على انه اختلس تلك البضائع وظاهر من الحكمين الاول والثانى أنهما يؤيدان فكرة قطع المدة مع ملاحظة أن أصل النزاع فى قضيتنا هو هل القدر المتنازع عليه وقف أم لا . أما عن الحكم الثالث فأصل النزاع أوسيه مختلف كلية اذ انه فى إحدى الدعويين فقد البضائع وفى الثانية جنحة اختلاسها .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فقد اشترى خصوم وزارة الاوقاف كما تبين مما تقدم من عشماوى محمد الميكي فى سنتى ١٩١٦ و ١٩١٨ أى أثناء قيام النزاع أمام المحكمة الشرعية أى أنهم اشتروا عينا وهى فى حيز اعتبارها وقفا .

« وحيث انه لذلك كله يقطع النظر عن السبب الاخير تكون الدعوى الشرعية قد قطعت المدة ولم تمض المدة القانونية بين تاريخ الحكم النهائى الشرعى وبين تاريخ رفع هذه الدعوى أمام المحكمة الابتدائية .

« وحيث انه يستخلص من جميع ما تقدم والحكم الشرعى النهائى وتقرير الخبير أن المستأنفة

حجة في طلب تثبيت ملكيتها بصفتها ناظرة على وقف المرحوم سليمان أفندي طاهر لثلاثة أرباع القطعة الأولى الميمنة في عريضة الدعوى وقدرها فدانين و٦ قرار يبط على الشيوخ وثلاثة أرباع التسعة عشر قيراطا التي باعها عشاوى محمد الديكى مفرزة محددة إلى بدوى محمد بعقد ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ المسجل في ٨ يناير سنة ١٩١٧ وفي طلب تسليم القدرين المذكورين - أما الخمسة القرار يبط التي قال الخبير عنها أن عشاوى المذكور باعها (مبانى بحرى العزبة) لأشخاص لم يدخلوا في الدعوى فإن الأوقاف لم تختصم عنها أحدا فيتعين إذن الحكم بعدم قبول دعوى المستأنفة بالنسبة لها . كذلك الفدان الذى باعه الأسطى محمد الديكى إلى بناته فقد تقدم القول بأنه لا تسمع دعوى الوقف بالنسبة له لمضى ثلاث وثلاثين سنة على وضع يد الغير عليه ويتعين إذن الحكم بسقوط حق المستأنفة بالنسبة له .

(استئناف وزارة الاوقاف بصفتها ضد محمد بدوى وآخرين وحضر مع الاول والرابع الاستاذ احمد الديوانى بك رقم ٣٧٢ سنة ١٣٠٥ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمد زغلول بك ومحمد الله اسماعيل بك واحمد نشأت بك مستشارين)

١٧٩

٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧

استئناف - من المحجوز لديهوده - عن حكم صادر بالدين وبصحة الحجز - لا مصلحة له فيه - عدم قبوله

المبدأ القانونى

نص القانون على ان اعلان المدين دون غيره فى دعوى صحة الحجز المتوقع تحت يد الغير دال على ان هذه الدعوى لا تمس إلا الدائن والمدين المحجوز عليه وأن لا مصلحة فيها للمحجوز تحت يده وإلا لنص على ادخاله فيها . والواقع ان ليس للمحجوز تحت يده أى

المحكمة
« حيث ان المستأنف ضده الأول دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف قائلا أن المستأنفة ليست سوى محجوز لديها والمحجوز لديه لا يعتبر خصما فى الدعوى المرفوعة بصحة الحجز - وأنكرت المستأنفة عليه هذا الدفاع واستندت إلى حكم من محكمة النقض وقالت أنها طلبت أمام محكمة أول درجة بطلان الحجز المتوقع تحت يدها .

« وحيث ان المستأنف ضده الأول بصحيفة واحدة أعلنت فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ أوقع حجرا تحفظيا على ما للمستأنف ضدها الثانى والثالث لدى المستأنفة ورفع الدعوى بأن كلف المحجوز عليهما المذكورين وكلف المستأنفة معهما

بالحضور أمام محكمة مصر لیسسموا الحكم عليهم (أولاً) بالزام المستأنف ضدتهما الثاني والثالث متضامنين بمبلغ ١٥٠ ملياً و ٣٢٢ جنياً (ثانياً) تثبيت الحجز المتوقع تحت يد المستأنفة وجعله نافذاً (ثالثاً) بالزام المستأنف ضدتهما المذكورين بالمصاريف ومقابل المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ وبلا كفالة.

« ومن حيث ان الحجز التحفظي على مال للدين لدى الغير هو اجراء قانوني أجازته القانون للدائن الذي ليس بيده سند غير واجب التنفيذ وفرض عليه لصحة هذا الحجز وقيامه أن يتبع في ذلك الشروط والاجراءات المبينة في الفصل الثاني من الباب التاسع من قانون المرافعات -

« ومن حيث انه من ضمن هذه الشروط أنه ينبغى على الدائن الحاجز أن يعلن المدين بالحجز الذي توقع على مدينه وأن تكون ورقة هذا الاعلان مشتملة على تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة المختصة لأجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه .

« ومن حيث ان نص القانون على اعلان المدين في دعوى صحة الحجز دون غيره دال على أن هذه الدعوى لا تمس إلا الدائن والمدين المحجوز عليه وأن لا مصلحة فيها للمحجوز تحت يده وإلا لنص على ادخاله فيها .

« ومن حيث ان الواقع أن ليس للمحجوز تحت يده أي فائدة أو مصلحة في النزاع القائم بين الدائن ومدينه سواء ما كان منه متعلقاً بأصل الدين الذي لهذا الدائن أو بصحة هذا الحجز إذ كل ما في الأمر خاصاً بالمحجوز تحت يده أن يحصل الحجز تحت يده باعلان من الدائن وأن واجبه الذي فرضه عليه القانون عقب حصول هذا

الاعلان اليه قاصر على أن يمتنع عن دفع ما يكون تحت يده من مال منقول للمحجوز عليه إلا بعد أن يصدر حكم واجب التنفيذ في دعوى الحاجز بدينه وبصحة الحجز فبناء على هذا الوضع الصحيح للمسألة يستوى عند المحجوز تحت يده أن يدفع ما عليه من الدين لدائنه هو أو للحاجز مادام أن الدفع طبقاً للحكم الذي يصدر في الدعوى التي بين الحاجز والمحجوز عليه مبرى له بما تحت يده قانوناً .

« ومن حيث ان الذي يزيد الأمر وضوحاً هو أن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات أجازت للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب من المحكمة رفع هذا الحجز وأن يعلن ذلك الطلب إلى المحجوز لديه فلم تقرر المادة اعلان المحجوز تحت يده لأن هذا الحجز لا يمس أي حق من حقوقه فلا مصلحة له في هذا الحجز أو في أي دعوى خاصة به .

« ومن حيث ان الحكم بصحة الحجز ليس معناه ثبوت مديونية المحجوز تحت يده للمحجوز عليه إنما الحكم بالصحة في هذه الحالة هو من جهة الاجراءات والأوضاع الشكلية التي نص القانون عليها وفرضها على الحاجز لمصلحة المدين المحجوز عليه فقط وهو وحده صاحب الحق في الدفع بالبطالان أو في التنازل عنه ولهذا قالوا وحكم بأن ليس للمحجوز تحت يده أن يقيم من نفسه حكماً يبطالان الحجز لأنه لا شأن له في ذلك على أن عبارة المادة ٢٢٢ مرافعات تدل على ذلك إذ جوزت له إيداع ماتحت يده في صندوق المحكمة على كل حال ولو ادعى المدين البطلان ومعنى هذا أنه لو حكم ببطالان الحجز فلا مسئولية على المحجوز تحت يده بأي حال من الأحوال فلا يجوز القول بعد ذلك بأن للمحجوز تحت يده مصلحة في التدخل في صحة

الحجز أو في بطلانه .

« ومن حيث ان القول بأن للمحجوز تحت يده كل المصلحة في الدفع ببطلان الحجز ان كان باطلا بمقولة ان استمراره تحت يده يربطه بواجبات قانونية من مصلحته أن يبادر من التحلل منها - هذا القول مبهم ولا يساعد القانون أو طبيعة الواقع على قبوله لأن صحة الحجز أو بطلانه لا يهم إلا الحاجز ومدينه كما تقدم بيانه ومن جهة أخرى فان المحجوز تحت يده ان كان مدينا للمحجوز عليه فان صحة الحجز أو بطلانه لا تؤثر على هذه المديونية سلبا أو ايجابا فهو مدين واجب عليه الأداء على كل حال سواء صح الحجز أو لم يصح واذا صح وجود مدين يتضرر من انه حيل بينه وبين دفع ما عليه من الدين بسبب الحجز الذي توقع تحت يده فان القانون كفيل له التحلل من هذا إذ نص في المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات بانه يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال ان يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز ما لم يرتفع الحجز بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه - ويرى من هذا النص ان الايداع المذكور بصندوق المحكمة مبرى لذمة المحجوز تحت يده بمقدار ما أودعه ومخرج له من ميدان انتظار الحكم بصحة الحجز - اما اذا كان المحجوز تحت يده لم يكن مدينا أصلا للمحجوز عليه وقت الحجز فلا واجبات عليه سواء حكم بصحة هذا الحجز أو ببطلانه لأن الحكم بالصحة لا يجعله مديونا بشيء لم يكن ملزما به من وقت الحجز كما تقدم بيانه

« ومن حيث انه بعد ما تقدم بيانه لا تجد المحكمة ولا ترى ان هناك أى واجب قانونى خلاف ما تقدم يترتب على الحجز يكون من مصلحة المحجوز تحت يده المبادرة الى التحلل منه - اما اذا اريد بذلك الاشارة الى ما هو واجب على

المحجوز لديه من التقرير بما في ذمته للمحجوز عليه فان هذا الواجب لا يكون إلا بعد الحكم بصحة الحجز فلا يمكن أن يفهم مصلحة للمحجوز لديه في افحام نفسه في دعوى صحة الحجز ليحكم فيها ببطلان الحجز تقاديا من التقرير في المستقبل بما في ذمته في قلم الكتاب وهذا الاقرار الاخير (أى التقرير) أقل كلفة وتعبا من الدخول في دعوى صحة الحجز وقد يحكم بالصحة فيجب التقرير وهو عمل مزدوج يخالف مصلحة المحجوز تحت يده . « ومن حيث انه فضلا عما تقدم فانه لو أخذ بالقول بأن المحجوز تحت يده المعلن في الدعوى خصم له الحق في الطعن في صحة الحجز فان هذا المبدأ يتصادم مع ما لصاحب المصلحة الأول من الحق في هذا الشأن وهو المدين المحجوز عليه إذ يجوز أن هذا الاخير لا يتمسك بالبطلان ولا يمانع في صحة الحجز وما نظن أن العقل يسيغ مع هذا أن يعتبر المحجوز تحت يده خصما له مع هذا أن يطعن في الحجز بطلانه .

وبما يجب ملاحظته هنا أن القانون المصرى لم يطلب من المحجوز تحت يده أن يقرر ما في ذمته أمام المحكمة والدخول في الدعوى كما هو الشأن في بعض القوانين الاجنبية إنما أوجب القانون المصرى أن يكون التقرير في قلم الكتاب فلم يجعل للتقرير سبيلا للدخول في الدعوى .

« ومن حيث ان ما جرى عليه العمل من إعلان المحجوز تحت يده في دعوى صحة الحجز فانه لا يخرج المسألة من نصاها القانوني ووضعها الصحيح المتقدم بيانه فهو نافذة وعمل من أعمال التجوز التي لا يصح أن تكتسب أى صفة قانونية ولهذا لا يصح القول بأن المحجوز تحت يده في هذه الحالة يعتبر خصما في الدعوى لأنه لا مصلحة له أو عليه فيها كما تقدم بيانه وطلب الحكم بصحة الحجز في مواجهته

لا يمكن معه الاستناد في التدليل على اعتباره خصما في الدعوى أو على وجود مصلحة له فيها ولو ادعى أمام المحكمة عدم صحة الحجز المتوقع تحت يده لأن الذى يوجد المصلحة ليس الدخول في الدعوى فعلا انما المصلحة تكون موجودة تبعاً لحق قد يمس موضوع الدعوى (وهى الطلبات) وهو ما لم يكن قائماً بالنسبة للمحجوز تحت يده .

« ومن حيث ان القول بأن المتفق عليه فقها وقضاء أن المحجوز تحت يده الذى أدخل في دعوى الحجز يعتبر خصماً فيها يصح له الدفع بطلان هذا الحجز — هذا القول لم تتوصل هذه المحكمة على مصادره وإذا كان المراد الإشارة إلى بعض القوانين الأجنبية في بعض الحالات فيكون هذا المقياس مع الفارق لوجود خلاف بين القانون المصرى وهذه القوانين في هذا الشأن .

« ومن حيث ان حاصل ما تقدم هو أن المحجوز تحت يده لا مصلحة له في الطعن على الحجز من حيث صحته أو بطلانه ولا يعتبر خصماً في دعوى صحة الحجز حتى مع اعلانه فيها ومع طعنه على الحجز وتستقيم هذه الدعوى بدونه ومع هذا يكون الحكم الصادر فيها صحيحاً وله أثره القانونى .

« ومن حيث ان الاستئناف هو في الحقيقة دعوى فيجب أن يكون خاضعاً لجميع الشروط المقررة لقبول الدعوى منها أن يكون المستأنف ذا صفة في الدعوى وله فائدة من هذا الاستئناف « ومن حيث انه قد تبين مما سبق ذكره أن

لا مصلحة للمحجوز تحت يده في الطعن على الحجز بالبطلان فلا يجوز له استئناف الحكم الصادر بصحة الحجز بأي حال لأنه يستوى لديه أن يدفع ما عليه من الدين (ان كان مديناً) للحاجز المحكوم له بصحة الحجز أو للمحجوز عليه فهو ملزم بالدفع على كل حال ومثله في هذا مثل الوارث الذى يقضى

في مواجهته بتفضيل أحد دائتى التركة المعترف بديونهم في قضاء دينه أولاً من مال التركة قبل دين الباقيين وقد قضى بأن لا يقبل استئناف هذا الوارث لأنه لا مصلحة له في ذلك استناداً على أنه يستوى لديه أن يدفع من مال التركة دين هذا أولاً أو دين ذاك من هؤلاء الدائنين للتركة « ومن حيث ان المدين المحجوز عليه لم يطعن على الحجز أمام المحكمة الابتدائية كما أنه لم يستأنف الحكم المستأنف الذى قضى عليه بالمبلغ وبصحة الحجز .

« ومن حيث انه مع هذا فان المستأنف وهو محجوز تحت يده قد رفع استئنافاً عن الحكم المستأنف وذلك فيما قضى به فقط من صحة الحجز طالباً بإلغاء في ذلك وبطلان الحجز المذكور فهو استئناف غير مقبول ويكون الدفع المقدم من المستأنف عليه الأول في محله .

(استئناف وزارة الاشغال ضد داود سليمان وآخرين وحضر عن الثالث الاستاذ فريد انطون رقم ٢٦٩ سنة ١٩٤٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعمدة محمود سامى باشا وكيل المحكمة ومصطفى الشوربجي بك ومحمد فتواد حنى بك مستشارين)

١٨٠

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧

- ١ - بيع وقائي - حق الاسترداد - مجرد اظهار الرغبة دون دفع الثمن - غير كاف
- ٢ - بيع وقائي - مصاريف العقد - من تسجيل وخلافه التزام البائع وقائياً بها.

المبادئ القانونية

(١) ليس مجرد اظهار الرغبة في استرداد

العين المباعة وقائياً في الميعاد دون القيام بدفع

الثمن في الميعاد نفسه كاف لحفظ هذا الحق

ولا محل بعد تعديل المادة ٣٣٨ مدنى بالقانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ للاستناد على عبارة المادة

٣٤٤ مدنى للقول بخير ذلك لأن المادة الأخيرة
انما وضعت في الواقع لبيان ما يجب على البائع
دفعه فوراً . ولوضوح نص المادة المعدلة
وخاصة نصها الفرنسى

(٢) ان ماورد بالمادة ٣٤٤ مدنى هو من
الالتزامات القانونية التى لا ضرورة للنص على
ادائها بالعقد إلا إذا اتفق الطرفان على التخلي
عنها . فالمصاريف المترتبة على البيع كمصاريف
التصديق والتسجيل الخاصة بعقد البيع الوفاى
يلتزم البائع بدفعها للمشتري

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص في
في أن المستأنفين رفعوا هذه القضية ضد المستأنف
عليه طلبوا فيها الحكم أصليا بأحقيتهم في استرداد
فدانين و ٨ قراريط والزام المستأنف عليه المذكور
بتسليمها وذلك مقابل قيامهم بدفع ثمنها له وقدره
١٦٥ جنيتها واحتياطيا طلبوا الحكم بهذه الطلبات مضافا
اليها مبلغ ٧ جنيهات و ٢٧٥ مليا بمصاريف التصديق
والتسجيل مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف في
كلا الحالتين — وقالوا في صحيفة الدعوى
الافتتاحية التى أعلنوها للمستأنف عليه في ١٧
يونيه سنة ١٩٣٦ أن هذا القدر بيع من الأربعة
الأولين منهم له وفائيا لمدة خمس سنوات نهايتها
٣ مايو سنة ١٩٣٦ وأنهم بعد أن أنذروهم
المستأنف عليه في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٦ بأن يقوموا
في الموعد المحدد بسداد هذا الثمن والمصاريف
التي أوضحها بانذاره باعوا هذا القدر ضمن
فندانان و ٨ قراريط و ٢٠ سمها بعقد
ابتدائى بتاريخ ٢٧ ابريل ١٩٣٦ الى المستأنف
الخامس بثمن قدره ٢٥٠ جنيتها واستندوا
على عقد وصفوه بأنه عقد بيع وفائى مؤرخ ٤

مايو سنة ١٩٣٦ ومسجل كليا في ٩ منه — فدفع
المستأنف عليه الدعوى بسقوط حقهم في الاسترداد
وبعدم أحقيتهم له لأنهم أولا لم يقوموا بدفع ثمن
المبيع والملحقات له في الميعاد المتفق عليه أو
يعرضوا ذلك على الأقل عرضا حقيقيا — وثانيا
لأنهم أيضاً لم يظهروا استعدادهم لدفع المصاريف
المترتبة على المبيع في الميعاد السابق الذكر وهى
مصاريف التصديق والتسجيل على عقد البيع
الوفائى المشار اليه طبقا لما هو وارد بالمادة ٣٤٤
من القانون المدنى . وقد أخذت محكمة أول درجة
بدفاع المستأنف ضده وقضت برفض الدعوى فلم
يرتض رافعو الدعوى هذا الحكم واستأنفوه
وطلبوا في صحيفة الاستئناف الغاء الحكم المستأنف
والحكم بأحقيتهم في استرداد الفدانين و ٨ قراريط
المبيعة وفائيا مقابل رد ١٦٥ جنيتها للمستأنف عليه
مع مصاريف التصديق والتسجيل وتدرها ٧ جنيهات
و ٢٧٥ مليا والزامه بالمصاريف والاعتاب ولكنهم
بمذكرتهم الأخيرة المعلقة في ١٩ اكتوبر سنة
١٩٣٧ عادوا الى الطلبات التى تقدموا بها لمحكمة
أول درجة وسبق الاشارة اليها وطلبوا القضاء بها
« وحيث ان المستأنفين اعتمدوا في صحيفة
الاستئناف وفي مرافعة الحاضر عنهم وبالمذكرتين
المقدمتين منهم لهذه المحكمة لتأييد دعواهم على :
— أولا — أنه يكتفى لاستعمالهم حق الاسترداد أن
يظهروا استعدادهم لدفع قيمة الثمن قبل حلول
الميعاد المتفق عليه لاسترداد المبيع وفائيا وأنه في
نظرهم لا داعى ولا لزوم للعرض الحقيقى واستندوا
في ذلك إلى الانذار المرسل منهم للمستأنف عليه
بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٦ الذى أوضحوا فيه
استعدادهم لدفع قيمة الثمن أى قبل حلول الميعاد
المتفق عليه لاسترداد المبيع . ويقول المستأنفون
أيضا أن العرض الحقيقى متعذر لعدم

معرفة مقدار ما صرفه المشتري من المصاريف اللازمة أو أوجه التحسن التي يختلف مع البائع في قيمتها — وثانياً — أن المستأنف عليه هو الذي فوت على المستأنفين الدفع بالفعل لتمسكه بالمطالبة بمبالغ لاحق له فيها لأنه بدأ يطلب مصاريف تحرير وتسجيل عقد البيع وقيمة الأموال الأميرية وانتهى بأن يطلب مبالغ أخرى ويأنا لهذا الوجه ذكروا أنهم حددوا للمستأنف عليه في الانذار الذي أعلنوه به بتاريخ ٢٩ — ٤ — ١٩٣٦ يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ للحضور لقلم المساحة لاستلام المبلغ والتوقيع منه على عقد البيع النهائي الذي سبق أن اتفقوا بشأنه بعقد ابتدائي بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ مع عوض الله أفندي أنيس المستأنف الخامس على أن يبيعوا إلى المذكور القدر المبيع منهم وقائيا ضمن ٢٠ سهما و ٨ قراريط وقدينين بثمان قدره ٢٥٠ جنيتها استلوا منه ٨٥ جنيتها والباقي وهو ١٦٥ جنيتها استبقوه على المشتري الجديد المذكور. لدفعه إلى المستأنف عليه في اليوم المشار إليه ولكن المستأنف عليه رفض التوقيع على العقد النهائي لهذا المشتري حتى يستلم المبلغ ومصاريف التسجيل والأموال الأميرية بما اضطرهم إلى أن يعرضوا عليه قيمة الثمن وهو ١٦٥ جنيتها عرضا حقيقيا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ على يد محضر فرفض أيضا استلامه — ويقولون تعزيزا لعدم الزامهم بدفع المصاريف المترتبة على البيع التي يطالبهم بها المستأنف عليه وهي مصاريف تسجيل العقد بأن البند السادس من عقد البيع الوفاقي اشترط رد الثمن الذي دفع إليهم ولم يرد بهذا العقد ذكر شيء من الملحقات فهو إذن أي العقد قد حدد ما يجب إرجاعه منهم . وهو الثمن الذي حصل استلامه فقط — وذكروا أيضا أنه تسامحا منهم قد عرضوا على المستأنف عليه بجلسة التحضير

بتاريخ ٤ - ١١ - ١٩٣٦ أمام محكمة أول درجة قيمة الدين ومصاريف التسجيل المذكورة وهي ٧ جنيهات و ٢٧٥ مليما فلم يقبل الاستلام . «وحيث أنه فيما يتعلق بما استندوا إليه — أولا — فإن هذه المحكمة ترجح الرأي الذي أخذت به محكمة أول درجة من وجوب إبداء الرغبة في الاسترداد ودفع الثمن فعلا في الميعاد المتفق عليه لوضوح نص المادة ٣٣٨ مدني المعدلة بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٢٢ بالنسبة لهذا الأمر وخصوصا نصها العرسي فليس إذن مجرد إظهار الرغبة في استرداد العين المبيعة وقائيا في الميعاد دون القيام بدفع الثمن في الميعاد نفسه كاف لحفظ هذا الحق ولا محل بعد تعديل هذه المادة للاستناد على عبارة المادة ٣٤٤ مدني لقول بغير ذلك لأن المادة الأخيرة في الواقع إنما وضعت خاصة لبيان ما يجب على البائع دفعه فوراً .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالوجه الثاني فإنه مما يجب ملاحظته — أولا — أن المستأنفين قالوا في صحيفة الدعوى وبمذكرتهم لمحكمة أول درجة أن المستأنف عليه امتنع عن الحضور لقلم المساحة للتوقيع على عقد الاسترداد في يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بسوء نية تفويتا للميعاد الذي يحق لهم فيه الاسترداد بينما يذكرون بصحيفة الاستئناف وبمذكرتهم الأخيرة أن المستأنف رفض التوقيع على العقد النهائي للمستأنف الخامس إلا بعد أن يستلم الثمن ومصاريف التسجيل والأموال الأميرية عن الأرض المبيعة لمدة خمس سنوات ولم ينكروا عليه الحضور في اليوم المذكور لقلم المساحة فضلا عن أنه ورد على لسان الحاضر عنهم بجلسة المرافعة أن المستأنف عليه ذهب فعلا للقلم المشار إليه في ذلك اليوم و — ثانياً — أنه مع تقرير المستأنف عليه بالحضور للقلم

السابق الذكر في يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بناء على ماورد بالانذار المعلن إليه منهم في ٢٩-٤-١٩٣٦ وعدم إنكار المستأنفين عليه هذا الأمر فانه يقول أنهم لم يحضروا في اليوم المنو عنه لقم المساحة هذا ولم يتقدم منهم مايدل على صحة ادعائهم بالذهاب إلى قلم المساحة في الميعاد السابق الذكر وأن يكون زعمهم أن المستأنف عليه فوت عليهم دفع الثمن له بالفعل في ذلك اليوم بعدم حضوره أو برفضه التوقيع على عقد البيع المقول منهم بصدوره الى المستأنف الخامس لادليل عليه .

« وحيث انه من جهة أخرى فانه لاحق للمستأنفين فيما يزعمونه من أنهم غير ملزمين بدفع مبلغ ال ٢٧٥ مليه او ٧ جنيهات مصاريف التصديق على عقد البيع الوفاي ومصاريف تسجيله إذ أن ما ورد بالعقد المذكور من أنهم حفظوا لنفسهم الحق في الاسترداد في نظير ارجاع الثمن الذي استلمه المستأنف عليه لا يخللهم من القيام بتنفيذ ما جاء بالمادة ٣٤٤ مدني بشأن المصاريف المترتبة على البيع وهي مصاريف التصديق والتسجيل المذكورة لأن ما ورد بهذه المادة هو من الالتزامات القانونية التي لا ضرورة للنص على ادائها بالعقد إلا اذا اتفق الطرفان على التخلي عنها وهذا لم يحصل في هذه الدعوى ولا دليل عليه .

« وحيث انه بفرض التسليم بأرجحية الرأي الذي يقول به المستأنفون من أنه يكفي لاحتفاظهم بحق الاسترداد أن يظهروا استعدادهم لدفع الثمن قبل حلول الأجل المتفق عليه لاجراء ذلك فانه يجب عليهم أيضا في هذه الحالة أن يبدوا استعدادهم لدفع المصاريف المترتبة على البيع (وهم ملزمون بها كما سبق البيان) في الميعاد المتفق على اجراء الاسترداد فيه طبقا لنص المادة ٣٤٤ مدني وهم لم يقوموا بذلك مع علمهم بمقدارها وذلك من الانذار المرسل لهم من المستأنف عليه بتاريخ ٢٥ أبريل

سنة ١٩٣٦ — فضلا عن أنهم أنكروا عليه كما يتضح من صحيفة الدعوى والانذار المرسل منهم له بتاريخ ٢٩/٤/١٩٣٦ الحق في طلب هذه المصاريف وفعلا لم يعرض عليه مع مبلغ الثمن في الانذار المؤرخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ — ومن ثم يكون ما رآه محكمة أول درجة بالنسبة لهذا التقصير منهم في تنفيذ ما نصت عنه المادة المشار اليها وسقوط حقهم في الاسترداد بناء على ذلك في محله ولا يفيدهم ما أجروه بعد مضي الميعاد المتفق على الاسترداد فيه من عرضهم على المستأنف عليه الثمن والمصاريف المشار اليها بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بجلسته التحضير أمام محكمة أول درجة .

« وحيث انه لما تقدم جميعه يكون الحكم المستأنف في محله وبتعين تأييده

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفين بجلسته المرافعة أمام هذه المحكمة وبالمذكرة الأخيرة تقدم بأساس آخر للدعوى وطلب أن يعتبر العقد الموصوف بأنه عقد بيع وفاي والذي استند عليه المستأنفون عقد رهن . ولكن المحكمة لا تجاريه في هذا البحث إذ أن هذا منه يعتبر طلبا جديدا لمخالفة سببه للأساس الذي بني عليه الدعوى أولا ولأنه يتقدم به أول مرة أمام الاستئناف ولم يطرحه أمام محكمة أول درجة .

(استئناف الشيخ محمد قادم محمد اسماعيل وآخرون وحضر عنهم الاستاذ امرايل معروض ضد الشيخ حبيب على خميس وحضر عنه الاستاذ أمين خليفة رقم ٥٢٥ سنة ٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكي محمد بك ومحمد هجت بك واحد مختار بجيت بك مستشارين)

١٨١

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧

- ١ - الحجر - أثر التصرفات السابقة للحكم به .
- ٢ - السفه - اعراضه - اختلافا عن حالة العتوان .
- التصرفات الحاصلة من السفه بحسن نية . صحتها -
- حالة العلم بالسفه - خلافه
- ٣ - اثبات - حالة العلم بالسفه والتعامل . وقائع - جوازه
- ٤ - قرار الحجر - بطلان تصرفات الاحقة له . والتصرفات السابقة - قابليتها للبطلان تسجيله . اثره

المبادئ القانونية

١ - انه وإن كان حكم الحجر لا يجعل الشخص غير أهل للتصرف إلا من يوم صدوره إلا أن التصرفات السابقة عليه لا يصح اعتبارها صحيحة نافذة بحكم القانون متى كانت صادرة وقت قيام حالة السفه التي تستوجب الحجر وكانت مشوبة بالتدليس .

وحكم الحجر للسفه ليس معناه أن حالة السفه تعتبر قائمة من يوم صدوره لحسب . بل هو يعتبر مثبتا لحالة سابقة كان المحجور عليه موجوداً فيها فعلاً قبل صدوره

٢ - لا تظهر اعراض السفه إلا لمن يكون متصلاً بالسفه أو عالماً بتصرفاته الدالة على السفه إذ ليس للسفه اعراض نفسانية ظاهرة كالعته أو الجنون . فالشخص الذي يتعامل مع السفه للمرة الأولى وهو حسن النية لا يدري شيئاً عن سوء تصرفاته لا يصح أن يحرم من حماية القانون الذي لا يحتم على الناس حسنى النية أكثر من التثبت من أهلية من يتعاقدون معهم . أما الأشخاص الذين يعلمون بحالة السفه ويرغبون في الاستفادة

منها فلا يحميهم القانون

٣ - إن العلم بقيام السفه والاقدام على التعامل مع السفه وقت قيامها للاستفادة منها والرغبة في الهروب من أحكام القانون كل هؤلاء من الوقائع التي يصح اثباتها بكافة الطرق القانونية فإذا لم يتيسر للقيم تقديم دليل كتابي على هذه الأمور فمن حقه أن يثبتها بالبينة والقرائن .

٤ - ان قرار الحجر بعدم أهلية الشخص ويجعل تصرفاته باطلة . أما التصرفات السابقة عليه فهي قابلة للبطلان وتعتبر صحيحة حتى يقضى ببطلانها . فتسجيل قرار الحجر هو اشارة لفقدان الأهلية .

أما طلب الحجر الذي لا يعرف مصيره ونتيجته فلا يصح إشارته بالتسجيل لأن في تسجيله إضراراً بحقوق الناس وبأشخاصهم إذ قد لا يترتب على طلب الحجر تقريره فعلاً .

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تحصل في أن المستأنفين اشتروا من المحجور عليه عوض الله عبد الملك المشمول بقوامة المستأنف عليه منزلاً في الفترة الواقعة بين تقديم طلب الحجر في ٣ مايو سنة ١٩٣٥ و صدور قرار الحجر في أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ »

« وحيث ان المجلس الحسبي قد كلف القيم برفع دعوى بطلب بطلان عقد البيع المذكور فرفع هذه الدعوى طالباً بطلانه .

« وحيث ان القيم قد بنى دعواه على أن المشتريين كانوا يعلمون وقت اقدامهم على الشراء بحالة

السفة الواقع فيها البائع وبتقديم طلب الحجر عليه وانهم رغما من كل ذلك تعاقدوا معه على البيع انتهازا للفرصة وهروبا من آثار الحجر واستند القيم الى قرائن عدة ذكرها في دفاعه .

« وحيث ان المستأنفين دفعوا دعوى القيم من وجهين أساسيين (الأول) أنه لا تأثير على قرار الحجر على التصرف الصادر من البائع اليهم لأن التصرفات السابقة على الحجر تعتبر صحيحة قانونا (الثاني) انهم كانوا خسنى النية وقد عملوا كافة

الاجراءات التي يصح أن يعملها مشتري جدي وأضافوا الى هذين الوجهين أن طلب الحجر لم يكن إلا وسيلة اتفق عليها البائع مع أخيه القيم للاضرار بهم » وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت تمهيدا

باحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أن المستأنفين كانوا يعلمون وقت الشراء بحالة سفة المحجور عليه وتقديم طلب الحجر وان المشتري حصل بطريق التواطؤ بين المحجور عليه والمشتري هروبا من من آثار الحجر وجعلت المحكمة للمستأنف عليهم حق النفي بالطرق عينها .

« وحيث ان المستأنفين قد استأنفوا الحكم التمهيدى السالف الذكر طالبين الغاءه والقضاء في أصل الدعوى برفضها مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والانتعاب عن الدرجتين وقد بنى المستأنفون استئنافهم على وجوه ثلاثة (الأول) بطلان الحكم المستأنف (الثاني) عدم وجود مبرر لاحالة الدعوى الى التحقيق (الثالث) حصول التصرف بحالة طبيعية لا تختمل طعنا .

« وحيث انه لا جدال قانونا في أن التصرفات التي تصدر للهروب من أحكام القانون أو مشوبة بالتدليس يصح الحكم بطلانها .

« وحيث انه لا جدال أيضا في أن السفه هو حالة تطرأ على الشخص تجعله غير أهل للتصرف

وتستوجب الحجر عليه حماية لأمواله من عبث العابثين .

« وحيث انه وان كان حكم الحجر لا يجعل الشخص غير أهل للتصرف إلا من يوم صدوره الا أن التصرفات السابقة عليه لا يصح اعتبارها صحيحة نافذة بحكم القانون متى كانت صادرة وقت قيام حالة السفه التي استوجب الحجر وكانت مشوبة بالتدليس والقول بغير ذلك يعطل حماية القانون لعديمي الأهلية

« وحيث ان الحكم بالحجر للسفه ليس معناه ان حالة السفه تعتبر قائمة من يوم صدوره فحسب بل هو يعتبر مثبتا لحالة سابقة كان المحجور عليه موجودا فيها فعلا قبل صدوره

« وحيث انه متى كان السفه معدما للأهلية فلا يصح مع قيامه اعتبار الشخص أهلا للتصرف » وحيث ان السفه لا تظهر اعراضه إلا لمن يكون متصلا بالسفيه أو عالما بتصرفاته الدالة على السفه إذ ليس للسفه أعراض نفسانية ظاهرة كالغته أو الجنون فالشخص الذي يتعامل مع السفيه للمرة الأولى وهو حسن النية لا يدري شيئا عن سوء تصرفاته لا يصح أن يحرم من حماية القانون الذي لا يحتم على الناس حسنى النية أكثر من التثبت من أهلية من يتعاقدون معهم - أما الأشخاص الذين يعلمون بحالة السفه ويرغبون في الاستفادة منها فلا حماية لهم من القانون » وحيث انه متى ثبت قيام السفه بحكم صادر من الجهة المختصة فان العقود الصادرة من المحجور عليه للسفه قبل تقرير الحجر تكون قابلة للطعن بالبطلان بسبب حصولها في وقت قيام السفه إلى شخص كان يعلم بقيامه .

« وحيث ان العلم بقيام السفه والأقدام على التعامل مع السفيه وقت قيامها للاستفادة منها

والرغبة في الهروب من أحكام القانون كل هؤلاء من الوقائع « faits » التي يصح اثباتها بكافة الطرق القانونية فإذا لم يتيسر للقيم تقديم دليل كتابي على هذه الأمور فإنه يكون من حقه أن يثبتها بالبينة والقرائن ، ولا يصح أن يحرم القيم من الاثبات بالبينة إلا إذا تقدم للقاضي الدليل القاطع على حسن نية من تعامل مع المحجور عليه قبل الحجر « وحيث انه وإن كان الاثبات بالبينة هو أضعف وسائل الاثبات لأن المرجع فيه إلى ذمة الشاهد وكفايته للشهادة إلا أنه لا يوجد أمام القاضي طريق آخر لاثبات الوقائع المادية التي لا تثبت عادة بالكتابة وكل ما يطلب من القاضي هو تمحيص البينة والتشكك فيها متى كانت بما لا يرتاح لها ضميره « وحيث ان في هذه القضية يقول المستأنف عليه (القيم) ان المستأنفين قد أقدموا على الشراء وهم يعلمون حالة السفه التي كان عليها المحجور عليه ويعلمون أيضا بتقديم طلب الحجر عليه وقد سارعوا في اتمام صفقة البيع قبل أن تتم اجراءات الحجر حتى لا يجرموا من الصفقة بعده

« وحيث ان المستأنف عليه قد أبان للمحكمة قرائن عدة تجعل دعواه محتملة النصديق ولم يتقدم في الوقت نفسه من جانب المستأنفين ما يجعل المحكمة تعدل عن الأخذ بهذه القرائن فيتعين والحالة هذه الترخيص للمستأنف عليه باثبات الأمور التي يدعيها بالبينة

« وحيث ان المستأنفين يقولون بطلان الحكم المستأنف لأن أحد حضرات القضاة الذين أصدره كان رئيسا للجلسة الحسبي الذي أصدر قرار الحجر وكان عضوا ببلجته المساعدة القضائية التي قررت إعفاء القيم من رسوم هذه الدعوى. « وحيث ان المحكمة لاتفهم لهذا البطلان معنى فهو لا يستند إلى سند من القانون وقد كان

في استطاعة المستأنفين أن يتخذوا اجراءات الرد ان كان لها مبرر وسبب قانوني فسكوتهم عن هذه الاجراءات يعتبر رضاء بحكم القاضي « وحيث ان القول بأن القانون يحمي دائما تصرفات السفه السابقة على قرار الحجر بدليل أن القانون لم ينص على تسجيل طلبات الحجر كما نص على تسجيل قراراته هذا القول مردود لأن قرار الحجر يعدم أهلية الشخص ويجعل تصرفاته باطلة أما التصرفات السابقة عليه فهي قابلة للبطلان وتعتبر صحيحة حتى يقضى بطلانها فتسجيل قرار الحجر هو اشارة لفقدان الأهلية ، أما طلب الحجر الذي لا يعرف مصيره ونتيجته فلا يصح اشراره بالتسجيل لأن في تسجيله اضرارا بحقوق الناس وباشخاصهم إذ قد لا يترتب على طلب الحجر تقرير الحجر فعلا .

« وحيث ان القول بأن التصرفات السابقة على طلب الحجر تعتبر صحيحة هو قول خاطيء أيضا لأن العبرة ليست بتقديم طلب الحجر بل بقيام حالة السفه والعلم بها .

« وحيث ان القول بأن المستأنفين قد قاموا بكافة الاجراءات التي تلزم للتثبت من أهلية البائع (المحجور عليه) ولمعرفة مقدار الحقوق العينية المسجلة على المبيع ولذلك فهم يعتبرون حسن النية بعيدين عن شبهة التدليس . هذا القول لا يقام له وزن لأن هذه الاجراءات لا تمنع من العلم بحالة السفه

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي في محله ويتعين تأييده ورفض هذا الاستئناف

(استئناف نقولا افندي رزق وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد سليم افندي الخناجري وحضر عنه الاستاذ محمد ابوالعزيم ابراهيم رقم ٣٦٩ سنة ١٣٤٤هـ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

توفيق لصدوره بعد بلوغه من الواحدة والعشرين
وهي السن التي يعتبر متى بلغها رشيداً وتسقط
الوصاية عنه بحكم القانون بدون حاجة إلى أية
اجراءات وانه إذا أريد منعه من التصرف فيكون
ذلك بطريق الحجر عليه وكذلك قرار الوصاية
باطل لعدم النشر عنه بالجريدة الرسمية وعلى (٢)
ان التصرفات الحاصلة من القاصر للمستأنفين
حصلت صحيحة بأمان معقولة وعلى (٣) انه لا محل
لحراسة لعدم وجود الخطر من بقاء الاطيان المبيعة
تحت يدهم إلى أن يفصل في النزاع القائم في شأنها .
» وبما ان هذه المحكمة ترى انه يلزم لصحة
القرار الصادر باستمرار الوصاية أن يقدم الطلب
عنه للمجلس الحسبي المختص قبل بلوغ القاصر سن
الرشد لانه متى بلغها أصبح رشيداً بحكم القانون
وانه لا عبرة بتاريخ صدور القرار لأن هذا
خارج عما يمكن أن يكون أصحاب الشأن مسئولين
عنه كما أن المحكمة ترى انه يجب طبقاً لنص المادة
٥٢ من القانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية
تسجيل هذا القرار بنصه أو بمضمونه في دفتر عمومي
كما يجب نشره في الجريدة الرسمية فوراً كنص
المادة ٣٠ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية
وهي متممة للقانون الخاص بترتيب هذه المجالس
كنص المادة ٤٤ من القانون المذكور وذلك ليمكن
اقتراض علم من يريدون التعامل مع القاصر بصدور
القرار باستمرار الوصاية عليه ليمتنعوا عن ذلك
والا كانوا في حل من التعامل معه لا اعتبارهم جاهلين
لسبب تحريم التصرف مع شخص بلغ سن الرشد
» وبما انه إلى أن يفصل فيما إذا كان
المستأنفون تعاملوا مع القاصر وهم يعلمون فعلا
بالقرار الصادر باستمرار وصاية المستأنف عليها
على ولدها محمد توفيق رغم عدم تسجيل القرار

١٨٢

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

- ١ - استمرار الوصاية - القرار الصادر به صحته - معاق
على تقديم الطلب عنه قبل بلوغ القاصر
- ٢ - الوصاية - القرار الصادر باستمرارها تسجيله -
والنشر عنه . لازم لصحة التعامل .

المبادئ القانونية

- ١ - يلزم لصحة القرار الصادر باستمرار
الوصاية أن يقدم الطلب عنه للمجلس الحسبي
المختص قبل بلوغ القاصر سن الرشد إذ متى
بلغها أصبح رشيداً بحكم القانون . ولا عبرة
بتاريخ صدور القرار لأن هذا خارج عما
يمكن أن يسأل عنه أصحاب الشأن
- ٢ - ليمكن افتراض علم من يريدون التعامل
مع القاصر بصدور القرار باستمرار
الوصاية عليه يجب تسجيل القرار الصادر
باستمرار الوصاية طبقاً لنص المادة ٥٢ من
قانون ترتيب المجالس الحسبية بنصه أو بمضمونه
في دفتر عمومي كما يجب نشره في الجريدة
الرسمية فوراً كنص المادة ٣٠ من اللائحة
التنفيذية لهذه المجالس وإلا كانوا في حل من
التعامل معه لا اعتبارهم جاهلين لسبب تحريم
التصرف مع شخص بلغ سن الرشد .

المحكمة

» بما ان المستأنفين بنوا استئنافهم على (١) ان
الدعوى مرفوعة من غير ذي صفة لبطالان قرار
الوصاية الصادر للمستأنف عليها على ابنها محمد

عليها حارسة لأنها بصفتها وصية خاضعة لإشراف المجلس الحسبي عليها وملزمة بعرض حساباتها وتصرفاتها عليه وفي ذلك الضمان الكافي .

(استئناف عبد الله اقدى على قرني وآخرين وحضر
 منهم الأستاذ سايأ حبشي بك ضد الست منيرة هانم صبرى
 عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الاستاذ على كمال حبشه بك
 رقم ٤٧٠ سنة ٤٤ ق رتاسة وعضوية حضرات اصحاب الدرة
 حسن زكى محمد بك ومحمد بهجت بك واحد مختار بجيت بك
 مستشارين)

ونشره بالجريدة الرسمية وفي مدى تأثير عليهم ان
 ثبتت على صيغة تعاملهم معه تكون العقود الصادرة
 منه اليهم موضع نظر ونزاع .

» وبما انه فيما يختص بوضع الاطيان محل
 النزاع تحت الحراسة الى أن يفصل في النزاع المذكور
 فترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به
 بوضعها تحت الحراسة للاسباب التي أوردها
 الحكم المشار إليه كما أنها تؤيده في تعيين المستأنف

قضايا المحاكم الكلية

قائلين فيها أنه بمقتضى عقد رهن حيازه مؤرخ
 ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ومسجل في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣
 رهن أولهما إلى ثانيهما قطعة أرض فضاء ببندر
 طنطا مساحتها ٩٧٦٧٣ مترًا ومبينة الموقع والحدود
 والأبعاد بصحيفة الدعوى وبذلك العقد مقابل
 التي جنيه اقترضها الأول من الثاني وتعهده بوفائها
 في ثلاث سنوات ثم باع المدعى الأول تلك
 الأرض إلى المدعى عليه بعقد مؤرخ ٥ نوفمبر
 سنة ١٩٣٥ ومسجل في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بثمن
 قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات قبض منها ألفا
 وأبقى الألفين لوفائها إلى المدعى الثاني صاحب
 الرهن ولكن المدعى عليه لم يف بهذا التعهد فهما
 يطلبان الحكم عليه بدفع المبلغ المذكور إلى المدعى
 الثاني وحبس العين المرهونة لحين الوفاء مع المصاريف
 وأنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بغير
 كفالة وقدا اثباتا لدعواهما عقدي الرهن والبيع
 المشار إليهما

» وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه دفع
 الدعوى (أرلا) بأنها غير مقبولة لرفعها من غير
 ذي صفة إذ العلاقة القانونية منعدمة بينه وبين
 المدعى الثاني (وثانيا) أن له الحق في حبس باقي الثمن

١٨٢

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢٧ مارس سنة ١٩٣٧

الحالة تامة أو ناقصة . أنهما . حق الدائن المحال . في
 الرجوع على المدين المحال عليه . حق الأخير في الدفع
 ضد دائته . معدوم

المبدأ القانوني

ان الاحالة سواء كانت تامة أى قصد بها
 إقالة المدين الأصلي من الدين الذى عليه
 لدائته بلا قيد ولا شرط أم كانت ناقصة أى
 لم يقصد بها ذلك فانها توجد علاقة قانونية
 مباشرة بين الدائن المحال والمدين المحال عليه
 وتعطى الأول حق مطالبة الأخير دون أن
 يكون لهذا ان يحتاج عليه بالدفع التى كان له
 ان يحتاج بها على المحيل لأن العلاقة التى تنشأ
 بينهما بقبول الاحالة مستقلة تمام الاستقلال
 عن العلاقة الأصلية التى كانت تربط المحيل
 بالمحال عليه
 المحكم

» من حيث ان المدعين أقاما هذه الدعوى

حتى يقوم البائع وهو المدعى الأول بتطهير العين من تسجيل رهن المدعى الثانى وازالة المبانى الخشبية القائمة عليها وتسليمها اليه خالية (وثالثا) بأن الباقي من الثمن أقل من ألفى جنيه بدليل ما جاء بعقد البيع الابتدائى المؤرخ ٨ يولييه سنة ١٩٣٤ الذى قدمه .

« وحيث انه بالاطلاع على عقد البيع النهائى الصادر من المدعى الأول إلى المدعى عليه بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥ تبين أن نص البند الثانى منه هو : — (هذا البيع نظير مبلغ ٣٠٠٠ جنيه ثلاثة آلاف جنيه مصرى لاغير يدفع كإأتى : « من ذلك ١٠٠٠ جنيه ألف جنيه مصرى دفع فورا ليد البائع والباقي وقدره ٢٠٠٠ جنيه ألفين جنيه مصرى خصم تحت يد المشتري قيمة دين إلى الدكتور حسين افندى مصطفى العجيزى قيمة مطلوبة من البائع بموجب عقد رهن حيازى مسجل فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ن ٩٤٤٤ بمأورية قلم الرهون المختلطة بطنطا » . كما نص البند الخامس على أن المشتري أقر بأنه وضع يده على العين المبيعة بحسب حدودها ومعالمها الموضحة بالعقد بعد معاينته إياها والتحقق منها

« ومن حيث ان المدعين يذهبان الى أن المقصود بخضم الأتقى جنيهه تحت يد المشتري وتعيين المستحق لها وسبب استحقاقه هو أن يقوم المشتري بدفعها مباشرة الى الدائن المرتهن وتخليص العين من حقه عليها وتسليمها منه بغير دخل للبائع فى ذلك أما المدعى عليه فيذهب الى أن المقصود بما ذكر هو مجرد حبس ذلك تحت يده حتى يقوم البائع نفسه بتطهير العين وتسليمها إليه خالية .

« ومن حيث ان الطرفين يسلمان بأن العين لاتزال تحت يد المدعى الثانى أى الدائن المرتهن كما أن المدعى عليه لم يدع أن عليها تسجيلات أخرى لغير الدائن المذكور .

« وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بوجهة نظر المدعين لأن المعقول أن البائع انما خصم مقدار مطلوب الدائن المرتهن تحت يد المشتري ليقوم هذا بوفائه اليه لا ليدفعه هو ثم يعود فيطلبه من المشتري يؤيد هذا ان الدائن المذكور هو صاحب التسجيل الوحيد على العين وانه على الرغم من بقائها تحت يده فإن المشتري أقر للبائع بتسليمها منه أى انه اخلاه نهائيا من واجب التسليم ليسرى هذا الأمر فيما بعد بينه وبين الدائن

« ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن الوصف القانونى الصحيح للاتفاق الذى تم بين الأطراف الثلاثة البائع والمشتري والدائن المرتهن هو الاحالة *délégation* لأن المدعى الأول وهو مدين للمدعى الثانى ودائن للمدعى عليه احوال المدعى الثانى بدينه على المدعى عليه ليستوفيه منه ورضى ثلاثتهم بذلك وهذا الرضا مستفاد من عقد البيع أولا ثم من صحيفة الدعوى أخيرا ومن شأن هذه الاحالة سواء أكانت تامة *parfaite* أى قصد بها اقالة المدعى الأول من الدين الذى عليه للمدعى الثانى بلا قيد ولا شرط أم كانت ناقصة *imparfaite* أى لم يقصد بها ذلك فانها توجد علاقة قانونية مباشرة بين الدائن المحال (*délégataire*) والمدين المحال عليه (*délégue*) وتعطى الأول حق مطالبة الأخير دون أن يكون لهذا أن يحتاج عليه بالدفع التى كان له أن يحتاج بها على المحيل (*déléguant*) لأن العلاقة التى تنشأ بينهما بقبول الاحالة مستقلة تمام الاستقلال عن العلاقة الأصلية التى كانت تربط المحيل بالمحال عاياه (راجع تعليقات دالوز الجديدة على المادة ١٢٧٦ من القانون المدنى الفرنسى نبذة ١ وما بعدها وولان وكايتان جزء ٣ طبعة رابعة صحيفة ١٠٩ و ١١٤ والنظرية العامة فى الالتزامات

للدكتور عبد السلام ذهني بك ص ٤٥١ بند ٤٥٧
وشرح القانون المدني لاحد فتحى زغلول باشا
صحيفة ١٩٦٠ وقرن أيضا حكم الشريعة الغراء
في المادتين ٨٩٠ و ٨٩١ من كتاب مرشد الحيران
للرحوم قدرى باشا

« ومن حيث مما تقدم يتضح بأجلى بيان صحة
دعوى المدعين وفساد دفاع المدعى عليه ويتعين
القضاء للمدعين بما طلبوا

(قضية الدكتور عبد العزيز بك العجوى وآخر وحضر
عنها الاستاذ العجوى ضد الخواجه يوسف عبد الملك حنا
رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة
محمد دوى ومحمد عباس زكى وعبد المنعم الجمال)

١٨٤

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٣ ابريل سنة ١٩٣٧

- ١ - مسئولية مخدوم . عن خطأ الخادم . أثناء تاديه . وظيفته
او بمناسبتها - احواله
 - ٢ - القوة القاهرة - شرطها - عدم توقع حصولها
 - ٣ - القوة القاهرة - شرطها انعدام الخطأ من جانب المدعى
ومحاولة تجنبها
 - ٤ - تعويض - حق المدعى المدنى فيه تحقيقات النيابة -
غير مقيدة له
- المبادئ القانونية

(١) المخدوم مسئول عن خطأ خادمه متى
وقع منه أثناء تاديه وظيفته أو بمناسبتها
متى كان متصلا بها اتصالا وثيقا أو متى كانت
الوظيفة هي التى هيأت للخادم ارتكاب هذا
الخطأ ولولاها لما وقع منه . ولا ينفى هذه
المسئولية ان يكون الخادم قام بهذا العمل من
تلقاء نفسه بغير امر من سيده . أو خلافا لأمره
أو انه تجاوز فيه السلطة الممنوحة له أو أراد به
قضاء . حاجة شخصية .

فاذا كلف البوليس عساكره بحراسة أحد
الأسطح فوضعوا له كشكا لا تقاوى البرد والمطر
وغطوه بقطعة من الصاج غير مثبتة به وبسبب
شدة الرياح مال هذا الكشك فسقطت قطعة
الصاج على رأس غلام وسببت وفاته كانت
الحكومة مسئولة عن هذا الخطأ . ولا يرفع
مسئوليتها ان العساكر وضعوا الكشك
بالسطح بغير أمرها أو لنفعهم الشخصى

(٢) يشترط فى القوة القاهرة ان تكون
غير متوقعة الحصول بحيث انه إذا كان من
من المعتاد حصولها فلا تأثير لها . فلا تدخل
الأحوال الجوية العادية فى اعداد القوة القاهرة
لأنها وإن كانت غير معلومة إلا انه من الممكن
انتقاؤها وهى على كل حال تختلف باختلاف
الامكنة والازمنة

(٣) يشترط للقوة القاهرة أيضا ان لا يكون
هناك خطأ من جانب المدعى وان يكون عمل
هافى وسعه لتجنبها أو لم يأت خطأ ساعد على
إحداث نتيجتها سواء كان سابقا أو لاحقا لها
(٤) تحقيقات النيابة وتصرفاتها لا تقيد
المدعى المدنى فى دعواه المدنية

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص فى
انه كان يوجد فوق سطح العقار المملوك للمدعى
عليه الأول كشك من الخشب مغطى بقطعة ثقيلة
من الصاج غير مثبتة به وفى يوم ١٤ مارس سنة
١٩٣٥ اشتد الهول فمال الكشك على الحائط
وسقطت قطعة الصاج للشارع وفى تلك اللحظة كان
الغلام سعد اسماعيل يرمى ابن المدعى واقفا
فى الشارع فوقعت قطعة الصاج على رأسه أحدثت
بها عدة إصابات نشأت عنها وفاته يوم ٢٢ مارس

سنة ١٩٣٥ وذلك كما هو ثابت من أوراق القضية رقم ٢٢٨ عوارض سنة ١٩٣٥ المضمومة .

« وحيث ان المدعين يطلبان الحكم بالزام المدعى عليهم متضامين بمبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا عن الاضرار التي لحقتهم من وفاة ابنهما وذلك على أساس أن المدعى عليه الأول مالك للعقار الذي كان الكشك موضوعا بسطحه وان المدعى عليهما الآخرين مسئولان عن أعمال رجال البوليس الذين وضعوا الكشك بالسطح بالحالة المذكورة وخصصوه لاقامة العسكرى المعين للحراسة .

« وحيث ان المدعى عليه الأول دفع الدعوى بأن الكشك غير مملوك له ولم يضعه بالسطح ولا يعلم عنه شيئا وهو غير مكلف قانونا بملاحظته .

« وحيث ان المدعى عليهما الآخرين دفعا الدعوى بعدة أمور منها (١) ان الرياح التي سببت سقوط قطعة الصاج كانت شديدة بحالة غير عادية تجعلها في حكم القوة القاهرة التي ترفع المسؤولية عن السكافة (٢) ذهبا إلى أن أصحاب المحلات التجارية المستأجرين من المدعى عليه الأول هم الذين اشتروا الكشك ووضعوه بالسطح ليقم به خفير خصوصي من قبلهم لحراسة محلاتهم (٣) الحراسة التي قام بها البوليس بعد ذلك فوق السطح كانت لمصلحة المالك بعد تعدد حوادث السرقات من السطح إذ لولاها لترك المستأجرون محلاتهم الى غيرها تكون أقل عرضة للسرقة فيجب عدل أن يتحمل المالك بتعويض الضرر الذي يقع على قاعدة الغرم بالغنم (٤) الكشك غير مملوك للحكومة ولم يضعه البوليس ولم يأمر بوضعه (٥) وعلى كل حال فالعسكرى هو المسئول عنه وحده لأنه وضعه من تلقاء نفسه لمصلحته الخاصة للاحتماء به فيكون هو المسئول عن نتيجة عمله

دون أن تكون الحكومة ضامنة لهذه المسؤولية (٦) لم يدخل المدعيان هذا العسكرى في الدعوى مع انه المسئول الأصلي .

« وحيث ان المحكمة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات من المسئول عن وضع الكشك بالسطح وصيانته وان كان هو المدعى عليه الأول أم المدعى عليهما الآخرين وقد تم التحقيق .

« وحيث انه ثابت من الكشف الطبية المرفقة بقضية العوارض الآنف ذكرها ان وفاة ابن المدعين كانت نتيجة الاصابات التي حدثت برأسه من جراء سقوط قطعة الصاج عليها .

« وحيث انه ثابت كذلك من المعاينة التي أجراها ضابط البوليس في تلك القضية أنه شاهد على السطح الكشك الخشبي موضوعا في الركن البحري الغربي كما عين قطعة الصاج التي سقطت وقال انها كانت غطاء للكشك ولم تكن مثبتة به وهذا ما أدى إلى سقوطها بعد ميل الكشك بسبب شدة الرياح وجميع الشهود الذين سئلوا سواء بتلك القضية أو أمام القاضي المنتدب للتحقيق شهدوا بهذا المعنى تماما ومن ذلك يتضح أن وفاة ابن المدعين كانت نتيجة مباشرة لسقوط قطعة الصاج المذكورة على رأسه

« وحيث انه وان كان جاء بأقوال أحد الشهود بقضية العوارض أن أصحاب المحلات التجارية هم الذين وضعوا الكشك بالسطح إلا أن التحقيق الذي أجراه القاضي المنتدب أثبت عدم صحة هذا القول وانه لا علاقة لهم بالكشك ولم يشتروه من مالهم

« وحيث انه لم يقدم في الدعوى أى دليل كما لم يشهد فيها أى شاهد بأن خفيرا خصوصيا كان يقوم بحراسة السطح ليلا نيابة عن أصحاب

المجلات التجارية بل الثابت من شهادة الشهود اثباتاً ونقياً انه بسبب تعدد حوادث السرقات بواسطة النقب من السطح عهد البوليس بحراسته الى أحد خفرائه النظاميين من بادىء الأمر ثم بعد الغاء نظام الخفر كان يقوم بهذه الحراسة أحد العساكر واستمرت هذه الحراسة حتى بعد حصول الحادثة موضوع الدعوى كما هو ظاهر من المعاينة التي أجراها القاضي المنتدب

« وحيث ان كل الشهود اجمعوا على ان المالك المدعى عليه الأول لا علاقة له بالكشك ولم يكن هو الذي رضعه أو تدخل في وضعه بالسطح فلا يمكن نسبة أى مسئولية اليه عن أى ضرر ينشأ عنه وذلك لعدم قيام أية رابطة تربطه به رغم انه مالك للعقار » وحيث ان قول الحكومة بان الحراسة فوق السطح عملت على سبيل الاستثناء كما سبق بيانه غير مقبول منها بتاتا لأن أهم وظائف البوليس حماية الأموال ومنع ارتكاب الجرائم حتى يكون كل انسان آمناً على نفسه وماله واذا كان ترمى للبوليس لسبب من الأسباب تكليف رجاله بالحراسة بطريقة معينة يراها كفيلة بمنع حوادث السرقات فهي من صميم واجباته التي يقوم بها للمصلحة العامة لا للمصلحة الخاصة

« وحيث انه تبين بجلاء من شهادة شهود الاثبات والنفي ان رجال البوليس هم الذين وضعوا الكشك بالسطح ليلتجأ اليه الخفير أو العسكرى من البرد والمطر والهواء في الشتاء اثناء قيامه بالحراسة كما انهم بعد الحادثة جاموا وأنزلوه ونقلوه لجهة أخرى كما شهد بعض الشهود بأن أحد العساكر الذين تولوا الحراسة هو الذى أحضر قطعة الصاج من أحد الحدادين الموجودين بالشارع ووضعها فوق الكشك كغطاء له كما شهد معظمهم بأن العسكرى كان

ينقل الكشك من محل لآخر فبعد ان كان موضوعاً في وسط الجهة البحرية نقله الى الركن البحرى الغربى أى الى المكان الذى كان به وقت حصول الحادث كما شهدوا كذلك بأن الصعود الى السطح بواسطة سلم أحضره رجال البوليس خصيصاً لذلك — ولم يستطع المدعى عليهما تخرج شهادة هؤلاء الشهود بأى تخرج كان فيتعين الاتخاذ بها سيما انه يؤيدها في كثير من نواحيها الحالة التي شاهدها القاضي المنتدب عندما عينته

« وحيث انه يتضح من ذلك ومما تقدم (١) أن الكشك كان موضوعاً فوق السطح لمصلحة عساكر البوليس للاحتماء به أثناء قيامهم بعملهم أى الحراسة (٢) أنه كان في حوزتهم دون غيرهم وهم الذين كانوا يتصرفون فيه وينقلونه من محل لآخر (٣) أن أحد العساكر هو الذى استحضرت قطعة الصاج ووضعها فوق الكشك بصفة غطاء (٤) انه اهمل في هذا العمل بأن لم يثبتها بالكشك تثبيتاً يمنع من سقوطها (٥) وقع هذا الاهمال منه اثناء قيامه بوظيفته أو بسببها على الأقل (٦) نشأ عن هذا الاهمال ميل الكشك بسبب شدة الرياح ووقوع قطعة الصاج على رأس ابن المدعين وتنتجت عن ذلك وفاته

« وحيث انه لا نزاع في أن اهمال العسكرى في عدم تثبيته قطعة الصاج بالكشك يعتبر خطأ لا يأتى رجل عاقل متبصر وكان يجب عليه تجنبه وهو بلا شك موجب للمسئولية

« وحيث انه لا قيمة لما تتمسك به المدعى عليهما الأخيران من أن تحقيق قضية العوارض نفي الاهمال عن العسكرى إذ انه من المقرر قانوناً أن تحقیقات النيابة وتصرفاتها لا يقيد المدعى في دعواه المدنية

« وحيث انه ظاهر ان خطأ العسكرى هو الذى

كتاب المسئولية المدنية للأستاذ مصطفى مرعي والمراجع والأحكام العديدة المشار إليها) ويرجع هذا أي في مصر نص المادة ١٥٢ مدني لعموم عبارتها عن المادة ١٢٨٤ فرنسي - وعدم تفرقتها بين خطأ الوظيفة والخطأ الشخصي *gaute personnelle* كما أشارت إلى ذلك صراحة محكمة النقض المدنية بحكمها الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٣ المحاماة السنة الرابعة عشرة العدد الأول صفحة ٤ -

وحيث أن العسكري لم يضع الكشك بالسطح الا ليلتجى اليه من البرد والمطر والهواء أثناء قيامه بوظيفته فلولا هذه الوظيفة لما كان وضع الكشك بالسطح ولما كانت حصلت الحادثة

« وحيث أنه لم يقدم في القضية أي دليل على أن العسكري قام بهذا العمل خلافا لأمر رئيسه أو من تلقاء نفسه إذ المشاهد أن البوليس كثيرا ما يضع مظلات لرجالها في الشوارع العمومية فلا يبعد أن يكون هو الذي أمر أيضا بوضع الكشك بالسطح لمثل هذا الغرض لمساواة الظروف في الحالتين على أن الشهود كما سلف ذكره شهدوا بأن رجال البوليس هم الذين وضعوا الكشك بالسطح وأنزلوه منه بعد الحادثة

« وحيث أنه لا يمكن أن يقال كذلك أن العسكري عندما نقل الكشك من محله الأصلي ووضعه بالركن البحري الغربي كان مخالفا لتعليمات رؤسائه إذ يستتبع من المعاينة وشهادة الشهود أن هذا النقل حصل إما لوضع الكشك في مكان مجاور للسلم أو ليكون العسكري في موضع يستطيع معه أن يراقب جميع السطح بسهولة ويتمكن من حراسته جيدا أي أن طبيعة الحراسة هي التي دعت لهذا النقل ومن المهم أن يلاحظ هنا أن وضع الكشك في هذا المكان جعله في مهب الرياح

أدى مباشرة لقتل ابن المدعين فلولا عدم تثبيت قطعة الصاج بالكشك لما كانت سقطت على رأسه ومؤدى ذلك أن القتل كان نتيجة مباشرة لهذا الخطأ ويرتبط به برابطة السببية - حقيقة أن شدة الرياح هي التي أدت إلى ميل الكشك ولكن لولا الإهمال لما كانت قطعة الصاج سقطت رغم هذا الميل وسيتضح مما يلي أن شدة الرياح المذكورة لا تنفي المسئولية

« وحيث أنه لا نزاع في أن عسكري البوليس تابع للمدعى عليهما ويقوم بعمله بأشرافهما فطبقا للسادة ١٥٢ مدني يكونان مسئولين عن نتيجة خطأه لأنه وقع منه في حالة تأدية وظيفته كما سلف بيانه.

« وحيث أنه لا يرفع هذه المسئولية عنهما دفاعهما بأن المحافظة لم تصدر أمرا بوضع الكشك على السطح أو بنقله من محل لآخر وأن العسكري وضعه من تلقاء نفسه لمنفعته الخاصة لأنه بفرض صحة هذا القول فإنه من المقرر قانونا طبقا للرأي الصحيح الذي سار عليه القضاء في فرنسا ومصر واعتمده معظم الشراح ترى المحكمة الأخذ به - أن المخدم مسئول عن خطأ خادمه متى وقع منه أثناء تأدية وظيفته

dans l'exercice de ces fonctions ou à l'occasion de cet exercice أو بمناسبة متى كان متصلا بها اتصالا وثيقا أو بتعبير آخر متى كانت الوظيفة هي التي هيأت للخادم ارتكاب هذا الخطأ ولولاها لما كان وقع منه ولا يهم بعد ذلك ولا ينفي مسئولية المخدم أن يكون الخادم قام بهذا العمل من تلقاء نفسه بغير أمر من سيده أو خلافا لأمره أو أنه تجاوز فيه السلطة المخولة له أو أنه أراد به قضاء حاجة شخصية (راجع

البحرية وساعد على تمكّنها منه .

« وحيث انه لا يؤثر على مسئولية المدعى عليهما الاخيرين أيضا كون العسكري الذي ارتكب الخطأ بالذات لم يعرف فلم يدخله المدعيان في الدعوى لأن المدعى عليهما طبقا للمادتين ١٥٠ و ١٥٢ مدني مسئولان معه بالتضامن ومن المقرر أنه يحق للدائن أن يقاضى أحد مدّيه المتضامين بجميع الدين فلا غبار على المدعين لاقتصارهما على مقاضاة المدعى عليهما الاخيرتين

« وحيث انه وان كان الشهود شهدوا بأن الرياح يوم الحادثة كانت شديدة إلا أنها لا تعتبر قوة قاهرة تعدم المسئولية للأسباب الآتية .

أولا — يشترط في القوة القاهرة ان تكون غير متوقعة الحصول *imprevisible* بحيث أنه اذا كان من المعتاد حصولها فلا يعول عليها . وظاهر من الاطلاع على كشف قوة الرياح المقدم من المدعى عليهما الاخيرتين انه وإن كانت قوة الرياح في يوم الحادثة ٨٢ كيلو متر في الساعة في حين انها في الاسبوع السابق كانت تتراوح بين ٣٥ و ٥٠ كيلو إلا أنه يلاحظ أن شهر مارس من أشهر الشتاء التي تشتد فيها الرياح بالاسكندرية وجميع سكانها يتوقعونها ويتخذون جميع الاحتياطات اللازمة لاتقائها . ولا أدل على ذلك من أنه يتضح من الكشف المذكور أنه في السنين السابقة كثيرا ما وصلت قوة الرياح للسرعة المذكورة بل وأزيد منها فكانت في شهر يناير سنة ١٩٢٦ - ٨٥ - كيلو وفي شهر مارس سنة ١٩٣٢ - ٩٠ - كيلو وفي شهر فبراير سنة ١٩٢٧ - ٨٦ - كيلو وفي شهر فبراير سنة ١٩٣٢ - ٨١ - كيلو وفي فبراير سنة ١٩٣٤ - ٩٠ - كيلو — وفي شهر فبراير سنة ١٩٣٥ - ١٠٨ - كيلو ومن المتفق عليه أن الأحوال الجوية العادية لا تدخل في عداد الحوادث الجبرية

لأنها وإن كانت غير معلومة إلا أنه من الممكن اتقائها وهي على كل حال تختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة — راجع في ذلك نظرية العقد للاستاذ السنهوري صفحة ٩٦٤ ووالتون جزء ثاني صفحة ١٩٨ - ثانيا . يشترط أيضا في القوة القاهرة ألا يكون هناك خطأ من جانب المدّين وأن يكون عمل مافي وسعه لتجنبها أو لم يأت بخطأ ساعد على إحداث نتيجتها سواء كان سابقا أو لاحقا لها — (راجع السنهوري صفحة ٩٦٥ ووالتون صفحة ٢٩٧) وظاهر مما تقدم ذكره ثبوت خطأ العسكري في عدم تثبيت قطعة الصاج بالكشك وهذا الخطأ سابق على اشتداد الرياح وكان من السهل على العسكري ملاقاته ولولاه لما كانت سقطت قطعة الصاج رغم اشتداد الرياح ولذلك لا تعد قوة قاهرة ولا تنفي المسئولية

« وحيث انه لا نزاع في انه لحق المدعين بسبب قتل ابنهما ضررا دني ومادى وتقدر المحكمة تعويضه مراعية في ذلك سن الابن والعمل الذي كان يقوم به وماضاع على المدعين بسبب وفاته بمبلغ ١٠٠ مائة جنيه

« وحيث انه ينبغي على جميع ما تقدم ان تكون دعوى المدعين صحيحة قبل المدعى عليهما الاخيرين فيتعين الحكم عليهما بمبلغ التعويض متضامين ورفض باقى المبلغ المطلوب وإخراج المدعى عليه الأول من الدعوى بلا مصاريف — وترى المحكمة الزام المدعى عليهما الاخيرين بجميع مصاريف الدعوى

« وحيث ان الدعوى ليست من أحوال النفاذ فيتعين رفض هذا الطلب

(قضية اسماعيل بيومى وأخرى مدزكى افندى احد منصور وآخرين رقم ٢٩٨ سنة ١٩٣٦ برئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدى بك وكيل المحكمة وعبد الحميد هر وشاحي ومحمد مراد الناضورى)

١٨٥

محكمة مصر السككية الأهلية

١٧ أبريل سنة ١٩٣٧

١ - نقل الملكية - ليس ركنا من أركان البيع . عقداً

أو عقد الهبة . الغير مسجل . منتج

لآثاره . في حق المتعاقدين وخلفائهم

٢ - المشتري . أو الموهوب له . حق كل منهما في تنفيذ

عقد . بنقل الملكية للتسجيل

٣ - عقد التبرع - هبة مستترة . ولو كان موصوفاً بقصد

آخر - صحته

٤ - غارية الاسم - حجتها على المير . حاله

المبادئ القانونية

(١) نقل الملكية ليس ركناً من أركان

البيع ولا شرطاً من شروط صحته ولكنه أثر من آثاره . فعقد البيع أو عقد الهبة غير المسجل صحيح وينتج كل آثاره في حق المتعاقدين وخلفائهم

(٢) للمشتري أو الموهوب له تنفيذ عقد البيع أو عقد الهبة غير المسجل فيم لا يحتاج إلى التسجيل دون حاجة إلى تسجيله — وفي نقل الملكية بإجراء التسجيل جبراً

(٣) عقد التبرع هو عقد البيع العبر مسجل الذي يثبت أن الثمن الوارد به لم يدفع ويعتبر هبة مستترة في صورة عقد بيع وتصح حتى ولو كان العقد موصوفاً بصفة عقد آخر

(٤) غارية الاسم حجة على المير في علاقته بالمستعير

المحكم

بما أن المدعى الأمير علي بن محمد عبد العزيز

عون قدم في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦ طلباً برئاسة محكمة مصر الابتدائية الأهلية بطلب صدور الأمر بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد البكماشى محمد كامل اقدى المدعى عليه الثانى تأميناً لمبلغ ٤٠٢٥ جنيهاً والمصاريف الاحتمالية مع تحديد جلسة لسمع المدعى عليهما بالحكم بأحقية المدعى الى ٤٠٢٥ جنيهاً والزام المدعى عليه الثانى بأن يدفع له هذا المبلغ والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية السداد والزام كل من يعارض في هذه الطلبات بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة مع تثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه الثانى وجعله حجراً نافذاً بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة

وفي يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٦ صدر الأمر بتوقيع الحجز وحدد لنظر الموضوع جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ تحضير — وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ توقع الحجز تحت يد المدعى عليه الثانى وفي يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٦ أعلن المدعى عليه الاول بصفته قياً على الأمير محمد عبد العزيز بصورة من محضر الحجز وقيدت القضية برقم ٧١٢ سنة ١٩٣٦ كلى مصر — وفي يوم ١٤ مارس سنة ١٩٣٦ تظلم المدعى عليه الاول بصفته من أمر الحجز التحفظي وطلب الحكم في الموضوع بإلغاء الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه الثانى في يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ واعتباره كأنه لم يكن مع الزام الشريف علي بن محمد عبد العزيز عون بالمصاريف والانتعاب والنفاذ بلا كفالة وقيد هذا التظلم برقم ٦٦١ سنة ١٩٣٦ كلى مصر وبجلسة ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ضم هذا التظلم للقضية ٧١٢ سنة ١٩٣٦ كلى مصر

وبما أن وقائع الدعوى تلخص حسب أقوال

المدعى في أنه بموجب عقد عرفي تاريخه ٣ مارس

سنة ١٩٣٣ باعت له جدته الأميرة الشريفة فاطمة هانم جارى ٧٥ فدانا ببنها مديرية القليوبية بثمان مقدار ٩٧٥٠ جنيها من ذلك مبلغ ٣٧٥٠ جنيها قيمة دين البنك العقاري على العين المبيعة ومبلغ ٣٠٠٠ جنيه أقرت البائعة بقبضه من يد المشتري وبمقتضى توكيل شرعى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ وكلت الأميرة البائعة ميخائيل غبريال افندى أحد كتبة الدائرة في التوقيع نيابة عنها على عود وبيع نهائية صادرة منها عوداً ابتدائية ومن ضمنها العقد الصادر للدعى وقد تضمن هذا التوكيل الشرعى بياناً شاملاً للصفقات المبيعة فنص على تواريخ العقود الابتدائية واسم كل مشتري ومقدار الاطيان المبيعة والجهة السكّانة بها والتمن المتفق عليه ثم الاقرار بقبض الثمن من يد المشتري وقد تراءى للدعى أن يتصرف فى الاطيان المبيعة له من الأميرة وأخذ يبحث عن أشخاص يرغبون فى شرائها ولكنه رأى توفيراً لرسوم التسجيل ان يصدر البيع رأساً من البائعة الأصلية الى من يشتري منه وفعلاً استصدر لإقراراً من الأميرة البائعة تاريخه ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٥ أقرت فيه أن التعاقد الذى يصدر منها عن هذه الاطيان للتغير يكون فى الحقيقة لصالح المدعى ولحسابه الخاص

وتنفذاً لهذا الاتفاق باعت الأميرة بموجب عقد عرفى فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٥ الخمسة وسبعين فدانا السابق بيعها لحفيدها المدعى الى محمد كامل افندى المدعى عليه الثانى بثمان مقدار ٧٧١٥ جنيها و٦٠٠ ملجم دفع المشتري منه ٢٠٠ جنيه على سبيل العربون وتعهد بدفع باقى الثمن بعد خصم دين البنك العقاري عند تحرير عقد البيع النهائى وفى ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٥ وقعت الأميرة بواسطة وكيلها سعيد عبدالله افندى عقد البيع

النهائى أمام قاضى العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة ودفع المشتري من الثمن مبلغ ٢٢٤ جنيها و ٨٣٠ ملجم وحل فى دين البنك العقاري وقيمته ٣٢٦٥ جنيها و ٧٧٠ ملجم ثم تعهد بدفع باقى الثمن ومقداره ٤٠٢٥ جنيها بمجرد تسجيل عقده وثبوت أن ليس على العين المبيعة تسجيل سابق عليه وفى ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٥ توفيت الأميرة فاطمة هانم جارى ولما كان الأمير محمد عبد العزيز المحجور عليه هو الوارث للأميرة فاطمة والدته شرع المجلس الحسى فى جرد تركه الأميرة المتوفاة وطعن بعض أحفاد الأميرة على تصرفاتها بأنها غير صحيحة وبفرض صحتها فهى غير قانونية ولما تعين حضرة صاحب العزة المدعى عليه الأول قيماً على الأمير عبد العزيز رأى أن لا يعتمد هذه التصرفات ومن ضمنها العقد الصادر للدعى وقد ترتب على ذلك أن امتنع المدعى عليه الثانى عن دفع باقى الثمن المستحق عليه ومقداره ٤٠٢٥ جنيها للمدعى مع أنه من حقه — وأن امتنع سعيد افندى عبدالله ندا الوكيل السابق عن الأميرة فاطمة هانم جارى عن دفع مبلغ ال ٢٢٤ جنيها قيمة ما قبضه من المشتري (المدعى عليه الثانى) من الثمن يوم التوقيع له على عقد البيع الرسمى فرفع القيم عليه الدعوى يطالبه بهذا المبلغ الأخير وأدخل المدعى عليه الأمير على خصماً فيها وهى الدعوى رقم ١٢٨٩ سنة ١٩٣٦ كلى مصر وقد عدل المدعى طلباته بمذكرته المطلع عليها فى يومى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧ وأول فبراير سنة ١٩٣٧ وطلب الحكم بصحة البيع الصادر من الأميرة فاطمة هانم جارى فى ٣ مارس سنة ١٩٣٣ لحفيدها المدعى وبأحقية المدعى فى قبض الثمن الوارد فى عقد البيع الصادر من الأميرة المذكورة الى محمد كامل افندى فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٥ وفى ٢٧

يوليه سنة ١٩٣٥ وبصحة الحجز المتوقع تحت يده وإلزامه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٤٠٢٥ جنيهاً مع الفوائد من تاريخ البيع حتى السداد وبالزام المدعى عليه الأول بصفته بالفوائد (إذا قام المدعى عليه الثاني بإيداع المبلغ) من تاريخ الإيداع حتى الصرف للمدعى مع إلزامه أيضاً بالمصاريف واتعاب المحاماة والنفاز بلا كفالة. وقد دفع المدعى عليه الأول بصفته الدعوى - أولاً - بعريضة التظلم أن عقد البيع الصادر للمدعى لم يصدر من البائعة - ثانياً - بمذكرته المؤرختين ٢٠ مارس سنة ١٩٣٧ و ٣ أبريل سنة ١٩٣٧ ذهب المدعى عليه الأول إلى أن العقد الذي يتمسك به المدعى ليس بعقد بيع بل هو بفرض صحته عقد وصية مضافة إلى ما بعد الموت وهذه الوصية باطلة ومع هذا فإن اعتبر عقد هبة فإن هذه الهبة لم تنشأ حقوقاً للمدعى لعدم تسجيلها طبقاً لنص قانون التسجيل - وقد طلب المدعى عليه الأول بصفته - أولاً - برفض دعوى المدعى مع إلزامه بمصاريفها و - ثانياً - الحكم بالطلبات الميمنة في صحيفة التظلم عن أمر الحجز

وقد قرر المدعى عليه الثاني بمحضر جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٣٦ بأن المبلغ الذي في ذمته والذي لا خلاف على مقداره مستعد لدفعه وهو ٤٠٢٥ جنيهاً مقابل شطب الامتياز في أي وقت بمن له صفة وأيضاً مستعد لإيداعه بخزانة المحكمة تحت هذا الشرط متى طلب ذلك أحد من الخصوم

«وبما أن أساس دعوى المدعى هو عقد البيع العرفي الصادر في يوم ٣ مارس سنة ١٩٣٣ وموطن البحث الآن هو معرفة : - أولاً - هل هذا العقد صحيح أو مزور ؟ - ثانياً - هل هو باطل لعدم تسجيله ؟ - ثالثاً - هل هو هبة في صورة عقد بيع أو عقد وصية ؟ - رابعاً - النزاع على الثمن والفوائد

أولاً - هل العقد صحيح أو مزور ؟
«وبما أنه فضلاً عن أن المدعى عليه لم يسلك الطريق القانوني للطعن في العقد بالانكار أو التزوير فإن العقد مؤيد بالتوكيل الشرعي الصادر من الأميرة البائعة في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ لكتاب الدائرة الذي فوضته بتوقيع الصيغة النهائية للعقد ثم الإقرار الصادر من الأميرة في يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٥ بأنها تبيع الأطياف لحساب حفيدتها تنفيذاً لعقد البيع الصادر منها له - ثم بعدول المدعى عليه الأول في مذكرة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٧ عن انكار صدور البيع من الأميرة لحفيدتها المدعى فلذلك ولأن العقد ثابت التاريخ وذلك بآبائه في صلب التوكيل الشرعي الرسمي بالبيع يوم ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ أي قبل وفاة الأميرة البائعة بسنتين ونصف سنة - يكون هذا العقد صحيحاً وصالحاً من البائعة .

ثانياً - هل هذا العقد باطل لعدم تسجيله
«وبما أن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ نص في المادة الأولى على وجوب تسجيل جميع العقود الصادرة بين الأحياء بعوض وغير عوض فساوى القانون بين عقود المعاوضة وعقود التبرع في حكم التسجيل وفي قوته . ونصت المادة المذكورة على جزاء عدم التسجيل فقالت : « ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم . » فساوى القانون كذلك في أثر عدم التسجيل بين المتعاقدين وغير المتعاقدين وأضافت المادة « ولا يكون للعقد غير المسجل من الآثار سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين . »

ولقد أثار هذا النص كثيراً من الجدل لتعرف قيمة العقد غير المسجل فيما بين المتعاقدين وما هي

الالتزامات الشخصية التي احتفظ بها القانون للمتعاقدين بالرغم من عدم التسجيل ويؤخذ (١) من الأساس الذي بني عليه قانون التسجيل وهي المادة ٧١١ من مشروع تنقيح القانون المدني البلجيكي (٢) ومن الأعمال التحضيرية والمذكرة الايضاحية لهذا القانون . (٣) ومن أقوال الفقهاء الذين شرحوا نصوص هذا القانون (الاستاذ حامد فهمي بك « المحاماة » ص ٥ ص ٦٣١ — الاستاذ عبد السلام ذهني بك المحاماة ص ٦ ص ٦٠٥ — الاستاذ عبد الوهاب محمد بك المحاماة ص ٥ ص ٨٤٧ . (٤) — ومن الاحكام التي صدرت بتطبيقه في مختلف القضايا الأهلية والمختلطة (حكم الاستئناف المختلط في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ المحاماة ص ٦ ص ٨٢٥ وحكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة ص ٨ ص ٣٢٨ وحكم ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ المحاماه ص ٨ ص ٦١٤ وحكم ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ المحاماه ص ٨ ص ٣٠٨ وحكم ٥ فبراير سنة ١٩٢٩ المحاماة ص ٩ ص ١٠٢٠ وحكم محكمة الاستئناف الأهلية والدوائر المجتمعة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ص ٨ ص ٢٩٨ وأحكام محكمة النقض والأحكام المنشورة في مجلة القانون والاقتصاد رقم ٦٩ و ٨٠ و ٨٦) يؤخذ من كل ذلك أن نقل الملكية ليس ركنا من أركان البيع ولا شرطا من شروط صحته ولكنه أثر من آثاره وأن عقد البيع أو عقد الهبة غير المسجل صحيح يخرج كل آثاره في حق المتعاقدين وخلفائهم — وأن المشتري والموهوب له يستطيع تنفيذ عقد البيع أو عقد الهبة غير المسجل فيما لا يحتاج إلى التسجيل دون حاجة إلى تسجيله — وفي نقل الملكية بإجراء التسجيل جبرا « وبما أنه يبين عما تقدم ومن وقائع الدعوى السابق بيانها أنه لا نزاع بين طرفي الخصومة في الملكية

التي انتقلت من الأميرة للمدعى عليه الثاني بحكم القانون وإنما النزاع قاصر على الثمن وهو حق شخصي لا يتوقف عليه التسجيل بصريح حكم المادة الأولى من قانون ١٨ لسنة ١٩٢٣ ومن ثم يكون العقد صحيحا من هذه الوجهة وله كل آثاره رغما من عدم تسجيله .

(٢) هل العقد لهبة في صورة

عقد بيع أو عقد وصية

ذهب المدعى عليه الأول بصفته إلى أن العقد المتمسك به المدعى لم يكن عقد بيع حقيقي للأسباب الآتية : أولا — ما جاء في الفقرة العاشرة من الصفحة السادسة من مذكرة المدعى من أن المنازعات التي وقعت بين المرحومة الأميرة فاطمة هانم جاري وبين زوجة ابنها المحجور عليه وانقسام الاخوة على بعضهم كانت نتيجة أن أجابت الأميرة طلب أحفادها المنضمين إليها فباعت لهم بعض أطيانها ولا شك لو أن الذي طلب الشراء حفيداها الأخير ان رفضت . ان معنى هذا صريح في أن البيع لم يكن بيعا حقيقيا مقابل دفع ثمن دفع بل هو إيثار فريق على فريق من أولاد ابنها الأمير المحجور عليه وأن إيثارها جعلها تحرر عقد البيع المنسوب إليها إلى المدعى وإلى الأميرين أحمد ويوسف — ثانيا — ان حالة المدعى المالية لا تسمح له مطلقا بدفع ما قيل بأنه دفع من الثمن لأنه لا يملك شيئا ولم يقدم الدليل على ملكيته شيء بل على العكس فان الكتاب المؤرخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣١ الصادر منه إلى خاله يثبت عسره المالي — ثالثا — إقرار الأميرة البائعة بمحضر معاون مجلس حسي مصر في يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أنها ليست جارية في بيع شيء من أملاكها وأنها لم تعرض شيئا من أطيانها للبيع . — رابعا — إقرار

محامي الأميرة الشرعي أمام مجلس حسي مصر في جلسة ٨ مارس سنة ١٩٣٤ بأن للأميرة بعض الأملاك.

— خامسا — إقرار محامي المدعى وإخوته احمد ويوسف أمام مجلس حسي مصر في جلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ « بأن الأميرة فاطمة رأت أن موكلية معها واثنتين من أحفادها مع والدتهما وقد حدث أن قام الأخيران بعمل مسيء لجدتهما فأرادت أن تملك ثروتها لأحفادها الثلاثة وأن رسوم الوقف والتسجيل لم يجدها فعملت التوكيل إلى غبريال أفندي لاتمام المقصود ».

« وبما انه يبين بما تقدم ومن عدم منازعة المدعى في الأسباب السابقة ومن ظروف الدعوى أن المدعى المشتري لم يكن وقت الشراء في حالة يستطيع معها دفع المبلغ المقول بأنه دفعه من الثمن المبين بالعقد مما ترى معه المحكمة أن العقد ليس بعقد بيع لأن غرض الأميرة البائنة كان إثارة المدعى حفيدها دون أخويه فيكون العقد في الحقيقة عقد تبرع ويتعين البحث بعد ذلك عما إذا كان هذا التبرع تصرفا منجزا أية هبة مستترة في صورة عقد بيع أو تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت أي وصية في صورة بيع

« وبما انه لتعرف ما إذا كان هذا التبرع منجزا أو لا يتعين الرجوع لوقائع الدعوى السابق بيانها وهذه الوقائع تدل : (١) على أن الأطيان بيعت من الجدة لحفيدها المدعى في ٣ مارس سنة ١٩٣٣ وتأيد هذا العقد بتوكيل شرعي في ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ وأنه كان في استطاعة المدعى أن يستصدر في حياة الأميرة البائنة عقدا مستوفيا صالحا للتسجيل ولكن القصد من مصاريف التسجيل — باعتراف الجدة أو العجز عن دفع المصاريف كما قرر المدعى عليه الأول بصفته — كان السبب في عدم التسجيل

وفي صدور البيع من الأميرة مباشرة للمدعى عليه الثاني (٢) تدل الوقائع كذلك على أن الأطيان التي آلت عن الأميرة للمدعى قد خرجت نهائيا من ملكيتها في حياتها للمدعى عليه الثاني بموجب عقد ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٥ المؤيد بالعقد النهائي الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٥ — وقد تم هذا البيع فيها لحساب حفيدها المدعى بموجب الإقرار الكتابي الصادر منها في ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٥ — ولا يمكن بعد ذلك التسليم وقد خرجت الأطيان نهائيا من ملكية الجدة في حياتها — بأن التصرف فيها كان مضافا إلى ما بعد الموت وهو وصية في صورة عقديع (٣) لا يجوز الادعاء بصورية العقود الصادرة من الأميرة لحفيدها والتدليل على ذلك بالعقد الصادر منها للمدعى عليه الثاني إلا في حالة قيام الدليل على أن الأميرة إنما قصدت بالبيع الأخير العدول عن البيع السابق للمدعى ولكن الثابت على العكس من ذلك أن البيع الأخيرة إنما وقع تنفيذا للبيع السابق وتأيداله وهذا الأمر ثابت من ورقة ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٥ الصادرة من الأميرة — وإذا كان البيع قد نفذ في حياة الأميرة بأن آلت الأطيان نهائيا للمدعى عليه الثاني فقد نفذ كذلك بأن آل ما دفع من الثمن مقدما ٢٠٠ جنيه لحفيدها في حياتها — ذلك المبلغ الذي تسلمه الأمير يوسف لذمة أخية المدعى وقد أرسله الأمير يوسف لأخيه شيكا على بنك مصر

« وبما انه من ذلك يكون عقد التبرع قد صدر من الأميرة منجزا أية هبة مستترة في صورة عقديع وما دامت الهبة قد حصلت بعقد موصوف بصفة عقد آخر فهي صحيحة ولا محل للأخذ بما ذهب إليه المدعى عليه الأول بصفته من أن العقد عقد وصية لأن ظروف القضية ونصوص العقد الظاهرة ظهورا تاما من المستندات المقدمة من المدعى

المدعى الذى أصبح له الحق فى قبض الثمن المعترف به المدعى عليه الثانى

فأما — عن فوائد الثمن

« وبما ان المدعى عليه الثانى ملزم بدفع فوائد الثمن الباقى فى ذمته على كل حال (١) لأن البيع منتج للثمرة . فالفوائد تستحق عن الثمن ولو لم يطالب بها (مادة ٣٣٠ من القانون المدنى) (٢) لأن الحجز تحت يد المدعى عليه الثانى لا يوقف سير هذه الفوائد (مادة ٤٢١ من قانون المرافعات) (٣) لأن ذمة المدين المحجوز لديه لا تبرؤ إلا بأيداع المبلغ المحجوز عليه خزانة المحكمة (مادة ٤٢٢ من قانون المرافعات)

(قضية سمو الامير الشريف على محمد عبد العزيز وحضر عنه الاستاذ صليب سامى بك ضد صاحب العزة محمد عبد الهادى الجندى بك بصفته وآخر وحضر عن الاول الاستاذ ادوار بك قصيرى رقم ٦٦١ سنة ١٩٣٦ كورئاسة وعضوية حضرات للنقضاء عبد الحميد رشدى واحمد يوسف ومحمد صدق)

١٨٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٨ مايو سنة ١٩٣٧

١ - حكم بالادانة - قوة الشيء المحكوم فيه - ا كناه لما أمام المحكمة المدنية . فيما يتعلق بالحادثة وثبوت ارتكاب الجريمة .

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه - فى الحكم الجنائى . لما يرتبط بمنطوقه : وبمجه بالنسبة للدوى العمومية كالادانة أو البرائة - أسباب جوهوية وأسباب عرضية - الغير بينها

٣ - خطأ مشترك - المسئولية فيه . توزيعها بنسبة خطأ كل منهم - تقديره . للمحكمة

المبادئ القانونية

(١) الحكم الصادر بالادانة يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بمحصول الحادثة وثبوت وثبوت ارتكاب المتهم لها

ومن نية الاميرة البائعة والواضحة بأقرار كتابى موقع عليه منها فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٥ يوم التوقيع على عقد المدعى عليه الثانى والتى تقرر الاميرة فيه أنها انما تبيع لحساب المدعى تنفيذا لاتفاقها معه - كل ذلك لا يؤيد الرأى الذى يتمسك به المدعى عليه الاول من أن العقد عقد وصية

رابعاً — النزاع على الثمن

« وبما انه بعد تصرف الاميرة فى ملكية الاطيان برضاء المدعى ينحصر النزاع فى الثمن وهو حق شخصى . ويتنقل البحث فى تعرف ما اذا كانت الاميرة باعت الاطيان لحسابها فاستحققت الثمن وأصبح لورثتها بعد وفاتها أم باعت الاميرة الاطيان لحساب حفيدها المدعى فاستحق الثمن وأصبح حقاً له فى ذمة المشتري المدعى عليه الثانى . لاشك بما سبق يانه أن الاميرة وهبت الاطيان لحفيدها قبل بيعها للمدعى عليه الثانى بدليل عقد البيع والتوكيل الشرعى . ولاشك أيضاً أن الاميرة لم تبيع الاطيان للمدعى عليه الثانى لإضراراً بحفيدها وانما باعتها برضائه ولحسابه بطريق التوكيل عنه بدليل اقرار ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٥ صحيح ان الوكالة لم تكن صريحة فى العقد المحرر بين الاميرة والمدعى عليه الثانى بمعنى أن الاميرة لم تعاقد فيه بصفتها وكيلة عن حفيدها ولكن وكالتها كانت مستترة فى ذلك العقد بطريق عارية الاسم لأن الاميرة ما كانت تستطيع أن تبيع صراحة بصفتها وكيلة عن حفيدها لأن ذلك يستدعى اظهار عقد شرائه منها وتسجيل هذا العقد وهو الامر الذى اراد تفاديه بالبيع المباشر ولاشك كذلك فى أن عارية الاسم حجة على المعير فى علاقته بالمستعير والعلاقة بينهما علاقة وكيل بموكل — ومضى ثبتت الوكالة بطريق عارية الاسم باتفاق ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٥ فقد أصبح ثابتاً أن الاميرة انما باعت لحساب حفيدها .

رقم ٢١٥ جنح محرم بك سنة ١٩٣٥ المضمومة
تتلخص في انه في ليلة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥
حوالي الساعة ٢ أفرنكي صباحا خرج حسين
يكر وصيف مورث المدعية من نادى اسبورتنج
كلوب الذي كان يشتغل به عاملا للجوالف قاصدا
إلى سكنه بعزبة سعد وبدلا من أن يعبر خط
ترام الرمل ويتخذ الطريق العمومي الموازي له
وهو شارع الزنايرى الواقع في الجهة البحرية
منه مشى على شريط الترام البحرى أى الشريط
الأيسر في اتجاهه إلى الرمل وفي ذلك الوقت كان
فانوس الشارع مطفأ والمنطقة مظلمة جدا وكان
قطار الرمل قادما من البلدة متجها إلى الرمل بقيادة
السائق عوض حسن جبريل وكان يسير به تنفيذا
لتعليمات صدرت له من ادارة الترام العامة على
الشريط الأيسر خلافا للمعتاد وكان قبل وصوله
لمحطة الابراهيمية انطفأ منه نور الفانوس الكشاف
الموضوع في مقدمة القاطرة من اسفلها لخلل حصل
به فلفت نظر مفتش الترام جان بانثروف إلى
ذلك فأمره بمتابعة السير بحذر حتى يصل إلى
محطة مصطفى باشا لاصلاحه ولكن السائق سار
بالسرعة المعتادة كالولم يكن نور الفانوس مطفأ
محافظة منه على المواعيد المحددة من الادارة وبعد
أن ترك الترام محطة اسبورتنج بحوالى ٢٠٠ متر
أبصر السائق على مسافة ثلاثة أمتار مورث المدعية
يعترض الشريط الأيسر فحاول الوقوف في الحال
ولكن الترام صدمه وأوقعه تحت العجلات وأحدث
به عدة اصابات نتجت عنها وفاته كما هو مبين
تفصيلا بتقرير الطبيب الشرعى وبناء على ذلك
اتهمت النيابة العمومية السائق المذكور بأنه تسبب
بغير قصد ولا تعمد في قتل هذا المورث بأن دهمه
بقاطرة الترام التي كان يقودها فأحدث به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تسببت

أى ثبوت الخطأ الذى وقع منه فيها ولا تصح
مناقشة هذه المسائل أمام المحكمة المدنية

(٢) لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه من
أسباب الحكم الجنائى إلا ما كان له ارتباط
وثيق بمنطوقه وما كان بحته لازما لزوما مباشرا
للفصل فى الدعوى العمومية أى بالادانة أو
بالبراءة أو بتعبير آخر هى الأسباب الجوهرية
التي تؤدي مباشرة للفصل فى الدعوى دون
الأسباب العرضية التي يتصدى القاضى لبحثها
لتقدير أمر من الأمور العرضية أو التبعية لأن
هذا رأى مما توسع فيه القاضى لا يصل إلى
درجة اعتباره قضاء نهائيا فى هذا الأمر وهذا
بخلاف الأسباب الجوهرية التي هى أساس
الحكم وترتبط بموضوعه ولا تقوم للمنطوق
قائمة الا بها ولذا لا يمكن التمييز بينها وبينه
ومن ثم تحوز معه قوة الشيء المحكوم فيه
وبناء على ذلك لا يجوز قوة الشيء المحكوم
فيه ما يجىء بأسباب حكم جنائى قضى بالادانة
متهم بقتل خطأ من نسبة الخطأ للمجنى عليه
فى الوقت نفسه بل يصح بحث هذا الأمر من
جديد أمام المحكمة المدنية ويبرر هذا رأى
ان المجنى عليه لم يكن خصما فى الدعوى العمومية
فلا يمكن ان يكون الحكم حجة على ورثته

(٣) فى حالة وجود خطأ مشترك يتعين
توزيع المسؤولية بين المخطئين بنسبة خطأ كل
منهم وهو أمر تقديرى متروك للمحكمة حسبما
تراه فى كل قضية

المحكمة

« حيث ان وقائع الحادثة كما يتضح من القضية

عنها الوفاة وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياطة وعدم انتباهه حيث قاد قاطرة الترام ليلاً وفي الظلام بدون ضوء في مقدمتها . وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ حكمت محكمة جناح العطارين بتغريم السائق ١٠٠٠ قرش طبقاً للمادة ٢٠٢- عقوبات وذلك بناء على ما تبين لها من خطئه لسيره بسرعة الترام العادية رغم انطفاء النور الكاشف مما كان يحتم عليه أن يخفف السرعة سيما وأنه كان يقوده على خط لم يخصص عادة لسير القطارات الآتية من الاسكندرية للرمل وفي منطقة مظلمة جداً لانطفاء نور الشارع وقالت صراحة ان هذا الخطأ هو الذي نشأ عنه مباشرة وقوع الحادث وان كانت في الوقت نفسه سلت بحصول خطأ من نفس المجنى عليه وهو سيره في طريق مغلق غير مسموح للناس بالمرور فيه وان كانت اعتبرت هذا الخطأ والظروف الأخرى المحيطة بالحادث ظروفًا مخففة إلا انها قررت صراحة أن هذه الظروف لا ترفع المسؤولية عن السائق وإن كانت تنزل بالعقاب الى حد كبير وذلك لانه لو كان سار على مهل أو لو كان الفانوس الكشاف مضاء « وقد قرر أنه استطاع أن يقف على جثة المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار من رؤيته » استطاع أن يراه على ستة أو عشرة أمتار بالنور الكاشف ولما مكنته الوقوف واتقاء اصابته وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ في القضية رقم ٤٠٢١ سنة ١٩٣٦ جناح استئناف اسكندرية

« وحيث انه لا جدال في أن هذا الحكم الصادر بادانة السائق يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بحصول الحادثة وثبوت ارتكابه لها أي ثبوت الخطأ الذي وقع منه فيها ولا تصح مناقشة هذه المسائل أمام المحكمة المدنية » حكم محكمة النقض

أول يونيو سنة ١٩٣٦ بمحكمة صفحة ٣٢٧ وظاهر مما تقدم ذكره أن خطأ السائق ينحصر في انه قاد قطار الترام بلا نور كشاف وبسرعة وذلك رغم سيره به في منطقة مظلمة جداً وعلى خط غير مخصص عادة لمرور القطارات من الاسكندرية للرمل مما كان يوجب عليه زيادة الحرص والعناية ورغم تفهيم المفتش عليه بأن يسير بحذر وعلى مهل وأسباب الحكم صريحة في أن الحادثة نشأت مباشرة عن هذه الإهمالات المستمدة في الواقع من لائحة ترام اسكندرية والرمل إذ المادة ١٤ تجعله مسؤولاً عن سرعة القطار وتلزمه بإيقافه كلما اقتضت الحال ذلك منعا لاصابة الناس وكذلك المادة ١٥ توجب عليه أن يخفض سيره أو إيقافه على مسافة كافية منعا للحوادث كما يستفاد من نص المادة ١٥ انه يجب عليه قبل قيام القطار أن يتأكد من أن المصابيح موضوعة في محلاتها المعينة لها وثابت مما تقدم ذكره انه كان يعلم باطفاء نور المصباح الكشاف من محطة الابراهيمية وفضلاً عن ذلك فان المادة ١٦ تنص على انه لا يجوز أن تزيد السرعة بأي نقطة من النقاط الكائنة في الطريق العمومي داخل المدينة عن اثني عشر كيلو متراً في الساعة وثابت من مناقشة المفتش أمام النيابة أن السرعة كانت تقرب من ٢٤ كيلو متراً في الساعة « وحيث ان المدعية تنسب كذلك لإدارة ترام الرمل ارتكاب خطأ آخر وهو تسيرها القطار القادم من الاسكندرية على الشريط الأيسر في حين أن مورثها وقت سيره على هذا الشريط كان معولاً على انه لا يمر عليه إلا القطار القادم من الرمل في مواجهته فيمكنه رؤيته بسهولة فيستطيع تبينه بالابتعاد عن هذا الشريط الى الشريط الآخر .

« وحيث انه لا يمكن نسبة مثل هذا الخطأ لإدارة

ترام الرمل لأن لائحة الترام نفسها لا تختم على السائقين اتباع الشريط الأيمن في جميع الأحوال ومن جهة أخرى لم يكن هذا التصرف بلا مبرر منها إذ يرجع في سببه إلى الرغبة في توفير المصاريف بقصر جريان التيار الكهربائي على شريط وإلى إمكان إصلاح الشريط الآخر إذا لزم الحال « وحيث أن المدعية تذهب إلى أن الحكم الجنائي لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لما ورد بأسبابه عن خطأ المجنى عليه وأهمية هذا الخطأ في تقدير العقوبة وإن هذه الأسباب لا تقيد المحكمة المدنية وتقول بعد ذلك أنه لم يحصل من مورثها أى خطأ لأن العرف جرى على إباحة المرور على خط الترام في المنطقة التي وقعت فيها الحادثة . أما المدعى عليهما فيتمسكان بما جاء بأسباب الحكم بهذا الخصوص ويقولان أن المورث كان مستهترا بحياته كل الاستهتار وإن الحادثة كانت نتيجة خطأ وحده .

« وحيث أن المبدأ الذي استقر عليه معظم الشراح والمحاكم والذي ترى المحكمة الأخذ به هو أنه لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه من أسباب الحكم الجنائي إلا ما كان له ارتباط وثيق بمنطوقه وما كان بحته لازما لزم ما مباشرا للفصل في الدعوى العمومية أى بالادانة أو البراءة أو بتعبير آخر هي الأسباب الجوهرية التي تؤدي مباشرة للحكم دون الأسباب العرضية التي يتصدى القاضي لبحثها ويبني منها رأيه لتقدير أمر من الأمور العرضية أو التبعية في الدعوى لأن هذا الرأي مهما توسع فيه القاضي لا يصل إلى درجة اعتباره قضاء نهائيا في هذا الأمر وذلك بخلاف الأسباب الجوهرية التي هي أساس الحكم وترتبط بموضوعه ولا تقوم للمنطوق قائمة إلا بها ولذا لا يمكن التمييز بينها وبينه ومن ثم تحوز معه قوة الشيء المحكوم فيه » راجع

في ذلك تفصيلا حكم اسكندرية ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٩ بمحكمة ١٠ صفحة ٣١٢ واستئناف ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ بمحكمة ١٦ صفحة ١٠٤٠ واستئناف ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٣ صفحة ٥١٧٥ ولذلك يعتبر الحكم موضوع الدعوى غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لما جاء بأسبابه من خطأ مورث المدعية يضاف إلى ذلك أن هذا المورث في الواقع لم يكن خصما في الدعوى العمومية فلا يكون الحكم حجة على ورثته وبناء على ذلك يتعين على المحكمة ألا تقيد بهذا الحكم ولا تعتبر هذا الخطأ حجة مسلمة بل يتعين عليها أن تبحث فيه من جديد

« وحيث أنه ثابت من المعاينة التي أجراها البوليس والنيابة في تحقيقات اللجنة أن خط الترام في المكان الذي وقعت فيه الحادثة مرتفع عن الشارع العمومي الواقع في الجهة البحرية منه بنحو متر ويفصل بينهما سور من السلك يبلغ ارتفاعه نحو متر كما يفصله عن أراضى نادى اسبورتج كلوب الواقعة في الجهة القبلية سور من الخشب يبلغ ارتفاعه نحو مترين ومعنى ذلك أن خط الترام في هذه الجهة ليس طريقا مفتوحا للمارة أو العربات بل هو طريق مغلق غير مسموح للناس المرور فيه . .

« وحيث أنه لا يزيل هذه الصفة ما شهد به بعض شهود المدعية في تلك التحقيقات من أن المرور على الخط في هذه الجهة متبع من مدة طويلة وجرى به العرف في جميع أوقات النهار لأنه لا يمكن مطالبة إدارة الرمل وهي المهيمنة على الخط أن تفعل لمنع المرور عليه أكثر من تسويره من الجهتين وإذا كان الناس تعمدوا مخالفة هذا الأمر فليس معنى ذلك أن تصبح هذه المخالفة أمرا مقروا وإن تكون حجة عليها

« وحيث انه زيادة على ذلك فانه تبين من مراجعة لائحة ترام الرمل ان المرور على خط الترام لا يكون مباحا إلا حيث يوجد شارع عمومي وحتى في هذه الحالة توجب المادة (٧) على جمهور الناس ان يصغروا إلى جرس التنبيه وان يحيدوا عن الخط عند اقتراب القطار

» وحيث انه من جهة أخرى ظاهر انه كان في إمكان مورث المدعية بدلا من اتباع خط الترام ان يسلك الشارع العمومي أى شارع زنايرى الواقع في الجهة البحرية دون ان يكلف نفسه أى عناء

» وحيث انه يتضح من ذلك ان المورث هو الذى خاطروا ومشى على خط الترام الممنوع المرور فيه وكان ذلك بعد منتصف الليل وفي ظلام دامس لانطفاء نور الشارع وهذا يعد خطأ منه بلا مرأ

» وحيث انه ينبني على جميع ما تقدم ان تكون الحادثة في الواقع نتيجة خطأ مشترك من الجانبين من سائق الترام ومن مورث المدعية وكل منهما مسئول حتما عن الخطأ الذى وقع منه

» وحيث انه لتوزيع المسؤولية بينهما يجب ملاحظة ما ثبت بالحكم الجنائي من ان الحادثة نشأت مباشرة عن خطأ السائق واذا كان المجنى عليه أخطأ فان هذا الخطأ لا ينفي مسؤولية السائق وإنما يترتب عليه تخفيفا فقط وترى المحكمة في هذا المقام اتباع المبدأ القائل بتوزيع المسؤولية بين المخطئين بنسبة خطأ كل منهما وهو الذى أخذ به معظم الشراح والمحاكم في مصر وفرنسا

» راجع نقض ٥ مارس سنة ١٩٣١ بمجموعة ٣٢ صفحة ٢٢٥ ونقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بحاماة ١٣ صفحة ٨٤٥ وكتاب المسؤولية المدنية للأستاذ مصطفى مرعى بند ١٣٨ وما بعده وكتاب نظرية

دفع المسؤولية المدنية للأستاذ سليمان مرقص صفحة ٢٢٠ وما بعدها والاحكام والمراجع العديدة المشار اليها فيهما وهذا الأمر على كل حال متروك لتقدير المحكمة حسبما تراه في كل قضية .

» وحيث ان المحكمة بناء على الظروف المتقدمة ترى ان الخطأ الأكبر وقع من السائق لأنه هو الذى كان يجب عليه مع انطفاء النور الكشف بالقاطرة ان يسير بها على مهل وبحذر وبعباية تامة وان يقف على مسافة كافية بمجرد رؤيته مورث المدعية على الخط والخطأ الذى ارتكبه هذا المورث لا يرفع عنه كل هذه الواجبات ولا يبيح له اهمالها وتعريض حياة الناس للخطر وتقدر المحكمة خطأ السائق بما يقرب من ضعفى خطأ المورث فيكون مسئولا عن تعويض ثلثي الاضرار التى أصابت المدعية بسبب الحادثة

» وحيث انه لا جدال في ان المدعى عليها الأولى هي المالكة لترام الرمل وأثبت عنها المدعى عليها الثانية في إدارته فتكون مسئولة عن جميع تصرفاتها والاخيرة هي التى اختارت السائق عوض حسن جبريل سائقا لترام فتكون مسئولة عن أعماله بصفته خادما لها وبناء على ذلك يكون المدعى عليهما طبقا للمادة (١٥٢) مسئولين معا عن أخطائه بالتضامن بينهما طبقا للمادة (١٥٠) مدنى

» وحيث انه لا نزاع في انه لحق المدعية من جراء الحادثة ضرر عظيم إذ فقدت زوجها وعائلها وقد كان في مقتبل العمر إذ كان يبلغ سنه من ٢٥ إلى ٣٠ سنة كما يتضح من تقرير الطبيب الشرعى كما ترك لها ثلاثة أولاد أولهم مولود في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٧ والثاني في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ والثالث ولد بعد وفاته في أول فبراير سنة ١٩٣٥ أى انهم جميعاً صغار السن

وكانوا في حاجة شديدة لوالدم للاتفاق عليهم وتربيتهم حتى يصيروا رجالا قادرين على الحياة وبحق لهم المطالبة بتعويض هذه الأضرار

« وحيث ان المحكمة مراعية مركز المورث والعمل الذي كان يقوم به بنادى الالاب والمدة التي تستغرقها تربية أولاده حتى يكبروا وما حرموا منه هم ووالدتهم بسبب فقدته تقدر تعويض الأضرار التي لحقتهم بمبلغ ٦٠٠ جنيه والمدعى عليهما طبقاً لما تقدم ذكره غير مسئولين إلا عن ثلثيه أى مبلغ ٤٠٠ جنيه وهو ما يتعين الحكم به عليهما للبدعية بصفة نهائية مع جميع مصاريف الدعوى

(قضية مشبهة عيسى عبد القادر عن نفسها وبصفها ضد مجلس بلدى اسكندرية رقم ١٠٢ سنة ١٩٣٧ ك رثاء وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدى بك وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاحى ومحمد مراد الناضورى)

١٨٧

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٦ مايو سنة ١٩٣٧

آثار - استعمال أرض تل . لا يستعمل المباني الأثرية .
لاعقاب عليه .

المبدأ القانونى

المقصود بالفقرة الثالثة من المادة ١٦ من قانون الآثار رقم ١٤ سنة ١٩١٢ وكما هو ظاهر من النص الفرنسى لها ان حقيقة الأماكن الأثرية المقصودة بها إنما هي المباني الأثرية . فاذا اتهم شخص باستعمال أرض تل من الأماكن الأثرية وأنشأ به زريبة للحيوانات فلا ينطبق عليها نص المادة المذكورة ولا تدخل كذلك تحت أى نص من نصوص قانون الآثار أو قانون العقوبات .

المحكمة

« من حيث ان ما تنسبه النيابة العامة إلى المتهمين هو أنهما فى يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ بتل الربوه بمركز كفر الزيات استعملتا أرض تل من الأماكن الأثرية وأنشأ به كل منهما زريبة للحيوانات فهى تطلب معاقبتها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من قانون الآثار رقم ١٤ سنة ١٩١٢

« ومن حيث ان الفقرة المذكورة تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط من يستعمل المقابر التي تحت الأرض والمخارج والمعابد وعلى وجه العموم الأماكن الأثرية أو بقاياها مساكن أو زرايب للحيوانات أو مخازن أو قبورا أو جبانات

« ومن حيث انه يؤخذ من وصف التهمة أن النيابة العامة تعتبر أرض التل الأثرى بصا الحجر من الأماكن الأثرية التي تشير إليها تلك الفقرة .

« ومن حيث انه بالرجوع الى النص الفرنسى للفقرة المذكورة تبين أن عبارة (الأماكن الأثرية هي ترجمة لعبارة أو بقاياها) tous les edifices ou restes d'édifices antiques فيؤخذ من هذا ان حقيقة الأماكن الأثرية المقصودة إنما هي المباني الأثرية

« ومن حيث انه ظاهر من الأوراق أن المكان المنزه عنه بوصف التهمة ليس بناء أثريا وإنما هو أرض تل لا بناء عليها

« ومن حيث انه لذلك تكون المادة المطلوب تطبيقها غير منطبقة على الواقعة المنسوبة إلى المتهمين كما انها لا تدخل تحت أى نص آخر من نصوص قانون الآثار أو قانون العقوبات العام فيتعين

(نقضية النيابة خدایہ ابراہیم عبد العزیز المسلمانی وآخر رقم ۱۶۳۹
 من سنة ۱۹۳۷ رئاسة وعضوية حضرات الفتاة محمد عزمی
 و محمد عباس زکی و حسن الطوبی و حضور حضرة الامتاذ
 محمد صادق سعد وکیل النيابة)

محكمة اسيرط الكلية الاهلية

يوما من تاريخ اعلان الرغبة . وجوبه . افعاله .
موجب البطلان

المبادئ القانونية

٢ - بفرض ان إظهار الرغبة يصح إذا حصل في مدة خمسة عشر يوما للمشتري وحده دون البائع باعتبار ان المشتري هو صاحب الشأن الأكبر في البيع وان المادة الرابعة عشرة لا ترتب على عدم اعلان هذه الرغبة للبائع أى بطلان - فان القانون يحتم في المادة الخامسة عشرة ان ترفع الدعوى على المشتري والبائع معا في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الشفيع رغبته الاخذ بالشفعة وإلا سقط الحق فيها

هـ وحيث انه إذا فرض وان اظهر الرغبة
يصح إذا حصل في مدة ١٥ يوما للمشتري وحده
دون البائع باعتبار أن المشتري هو صاحب الشأن
الا كبر في البيع وأن المادة الرابعة عشرة لا ترتب
على عدم إعلان هذه الرغبة للبائع أى بطلان
فان القانون يحتم في المادة الخامسة عشرة أن ترفع
الدعوى على المشتري والبائع معا في ميعاد ثلاثين

يوما من تاريخ إعلان الشفيع رغبته الأخذ بالشفعة
والإسقاط الحق فيها بمعنى أن احترام هذا الميعاد
بالنسبة لطرف دون الآخر غير كاف

« وحيث أنه على فرض اعتبار أن يوم ٩ يولي
سنة ١٩٣٥ (تاريخ إعلان الدعوى للمشتري)
هو اليوم الذي علم فيه الشفيع بالبيع وأن أول
إجراء صدر من الشفيع للبائع هو إعلان بصحيفة
الدعوى في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ يكون هذا
الشفيع لم يقدّم باظهار رغبته في الأخذ بالشفعة في
مدة خمسة عشر يوما من يوم علمه بالبيع ولا هو
من الناحية الأخرى قام برفع دعوى الشفعة على
البائع في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إظهار
هذه الرغبة .

« وحيث أن حق الشفعة مكروه لأنه مقيد بحرية
التعاقد وحق الملكية . ولهذا قد وثقه المشرع
بقيود عدة حتم اتباعها والإسقاط الحق فيه . ومن
ذلك حكم المادة الخامسة عشرة التي أوجبت إعلان
البائع والمشتري بالدعوى في مدى ثلاثين يوما
من يوم إظهار الرغبة المنصوص عنه في المادة
الرابعة عشرة . ومن ثم فإنه لا يمكن أن يتصور
أن الإجازة للشفيع بإعلان رغبته في الأخذ بالشفعة
للبيع بعد مضي خمسة عشر يوما يعفيه إلى
ما لا نهاية من إعلان الدعوى إلى البائع حتى يقوم
أولا بإعلان رغبته التي أبيح له التأخر في إبدائها

بعد خمسة عشر يوما من يوم علمه بالبيع وإلا
كان ذلك موجبا لزوال حكم المادة الخامسة عشرة
الصرحة في لفظها ومدلولها ومبيحة للمقصر سواء
بسلامة نية أو بغش وتدليس أنت يستفيد من
تقصيره وهو ما لا يقصده الشارع بطبيعة الحال
« وحيث أن الشفيع هو المكلف قانونا بالتحرى
والبحث عن محل إقامة كل من البائع والمشتري
حتى تصلهما الإعلانات في محل إقامتهما في الميعاد
« وحيث أن الميعاد المنصوص عنه في المادة
الخامسة عشرة سابقة الذكر مرتبط بالنظام العام
فاذا انقضى فالحكمة أن تقضى بالسقوط من تلقاء
نفسها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى وحتى لو
تنازل عنه صاحب الحق في التمسك به . (دهلتس
الجزء الثالث صحيفة ٢٧٧ بند ١٤٨ و ١٤٩ -
وحكم محكمة اسيرط الابتدائية الأهلية ٢٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٠ مجلة المحاماة السنة الحادية عشرة رقم
٤٤١ صحيفة ٨٥٧)

« وحيث لذلك يتعين أن يقضى بإلغاء الحكم
المستأنف وسقوط حق المستأنف عليه الأول في
هذه الدعوى لرفعها على البائع بعد الميعاد القانوني
طبقا للمادة الخامسة عشرة من القانون

(قضية حماد سلامة عطية ضد حامين سلامة عطية وآخر
رقم ١١٥ سنة ١٩٣٧ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة
حسن بك نجيب وكيل المحكمة ومصطفى كامل وعبد المجيد المرمي)

القضايا المستعجلة

المحكمة

« من حيث ان وقائع تلخص في ان المستشكل ضدها الاولى أخت المستشكل ولعدم قيامه بالانفاق عليها استصدرت عليه حكما غاييا من المحكمة الشرعية في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦ بالزامه بنفقة قدرها ١٢٠ قرشا شهريا ومثلها كل ستة شهور لكونها ثم عارض فيه ولم يستمر في معارضته وصار ينفق عليها ولكنه لآمر ما امتنع عن الانفاق فحجزت به على قيمة الجائز حجزه قانونا من ماهيته تحت يد المستشكل ضدها الثانية فرجع هذه الدعوى بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ الحكم المحجوز به والتصريح للمستشكل ضدها الثانية بصرف ماهيته بالكامل ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٣٥ بزعم أن المستشكل ضدها الاولى تصالحت معه عقب صدور الحكم الشرعي وتنازلت عنه بموجب ورقة رقيمة ٤ إبريل سنة ١٩٢٦ موقع عليها بصفة أصبحها كما رفع دعوى شرعية ببطالان الحكم المذكور فدفع الحاضر عن المستشكل ضدها الاولى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لمساس الفصل فيها بالموضوع أو أصل الحق بوجود دعوى البطلان أمام المحكمة الشرعية وفي الموضوع برفض الاشكال لتزوير الورقة المذكورة على المستشكل ضدها ووطن جديا بذلك بإقرار منه عليها

عنه الرفع بحرم الاختصاص

« من حيث انه من المبادئ المقررة في المادتين ٢٨ و ٣٨٩ مرافعات ان قاضي الأمور المستعجلة يختص بالصعوبات أو الاشكالات الخاصة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرطين . - الأول - . الا يطلب منه سوى ايقاف التنفيذ

١٨٩

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضي الأمور المستعجلة

٢٤ يناير سنة ١٩٣٥

١ - اشكال - اختصاص القضاة المستعجلين . تنفيذ الاحكام

والسندات . شرطه

٢ - اشكال - مبنى على مخالفة غير معترف بها - رفضه

المبادئ القانونية

(١) يختص قاضي الأمور المستعجلة في الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرطين . أولهما ألا يطلب منه سوى إيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه . لا إلغاء ما حصل منه . إلا إذا تعلق ذلك ببطالان جوهرى لا يمس القضاء لعدم تأثيره على حقوق الحاجز . وثانيهما ألا يؤثر حكم الايقاف أو الاستمرار فيه على حقوق الطرفين أو يتعرض لتفسير الاحكام أو السندات الواجبة التنفيذ سواء كانت هناك دعوى بالحق محل الاشكال أمام محكمة الموضوع من عدمه

(٢) إذا بنى الاشكال على التخالص المتنازع

عليه بإيصال أو سند أو ورقة غير معترف بها من الدائن طالب التنفيذ أو من القضاء تعين رفضه لأنه في هذه الحالة يمس الموضوع . والمستشكل الحق في الحصول على حكم بصحة الورقة المذكورة

او الاستمرار فيه لا الغاء ما حصل منه إلا إذا تعلق ذلك بطلان جوهرى لا يمس القضاء بعدم تأثيره على حقوق الحاجز . - الثانى . - ألا يؤثر حكمه بالإيقاف او الاستمرار على حقوق الطرفين او يتعرض لتفسير الاحكام أو السندات الواجبة التنفيذ سواء أكانت هناك دعوى بالحق محل الاشكال أمام محكمة الموضوع من عدمه (يراجع فى ذلك كتاب مارنيك على القضاء المستعجل جزء ثانى صحيفة ٦١٥ وما بعدها)

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان قضاء هذه المحكمة فى هذا الاشكال لا يتعلق بموضوع الحكم المنفذ من عدمه وصحته أو بطلانه بل يرمى فقط إلى استمرار إجراء مؤقت أو منعه طبقاً لما يراه من مستندات الطرفين وأرجحية حقوقهما قبل الآخر يكون الدفع غير صائب ويتعين رفضه .

عدم الموضوع

« من حيث ان المستشكل يبنى اشكاله على حصول التنازل عن الحكم المنفذ به بموجب الورقة الرقيمة ٤ ابريل سنة ١٩٢٦ الموقع عليها ببصمة اصبع منسوبة للمستشكل ضدها الاولى

« ومن حيث ان الحاضر عن المستشكل ضدها المذكورة طعن جدياً بالتزوير فى هذه الورقة وأثبت ذلك بكتابة منه عليها وان البصمة الموجودة عليها ليست لموكلته

« ومن حيث ولو ان لقاضى الامور المستعجلة عند نظر الاشكالات سلطة واسعة فى تقدير مستندات الطرفين وبحسبها وتحقيق دفاعهما من من الاوراق المقدمة أمامه وغض النظر عما يراه غير جدى منها إلا أنه يتعين عليه مع ذلك عدم المساس بحقوقهما فى إصدار قراره لخروج ذلك عن ولايته المنصوص عنها فى المادة ٢٨ مرافعات وطبقاً لهذه القاعدة فقد استقر القضاء وشرح

القانون على عدم اختصاصه فى القضاء . بإيقاف التنفيذ إذا بنى على التخالص إلا إذا كان الايصال أو السند أو الورقة المقدمة من المدين المستشكل معترف بها من الدائن طالب التنفيذ أو من القضاء فإذا أنكر الأخير صدورهما منه أو طعن فيها بالتزوير جدياً امتعت عنه ولاية القضاء . بالإيقاف ولزم الحكم بالاستمرار فى التنفيذ والمستشكل وشأنه فى اتخاذ ما يراه أمام محكمة الموضوع للحصول على حكم يؤكد لصحة الورقة المذكورة (يراجع فى ذلك المرجع المتقدم صحيفة ٤٠٠ بنبرة ٦١٨)

Le juge des référés peut également prononcer le sursis lorsque le débiteur oppose une . quittance sous seing privé reconnue par le creancier ou en justice. Mais il n'a plus ce droit, si le creancier ne comparait pas devant lui pour reconnaître une quittance, de cette nature non reconnue en justice, ou si, comparissant, il denie sa signature ou son écriture.

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك وان الحاضر عن المستشكل ضدها الاولى طعن جدياً بالتزوير فى الورقة الشاملة للتنازل عن الحكم المنفذ به والقرائن التى يرتكن اليها المستشكل لا تؤدى الى النيل من هذا الطعن يكون الاشكال على غير حق موضوعاً ويتعين القضاء برفضه واستمرار التنفيذ والمستشكل وشأنه فى اتخاذ ما يراه أمام محكمة الموضوع للحصول على حكم بصحة الورقة المذكورة إن أراد

(قضية عبد العزيز فندى فهمى رضوان وحضر عنه الاستاذ

نصر فرعون ضد الست زينب محمد رضوان وأخرى رقم ٣٦٥

سنة ١٩٣٥ رئاسة حصرة القاضى محمد على راتب)

١٩٠

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة . باخراج مستاجر .

للتأخير في دفع الأجرة . شرطه التراضي أو قضاء

القاضي .

٢ - اتفاق على الاخلاء . في حالة التأخير في دفع الاجرة

وجوب التنبيه السابق .

٣ - اختصاص القضاء المستعجل . من النظام العام

المبادئ القانونية

(١) يشترط لاختصاص قاضي الامور

المستعجلة بالحكم باخراج المستاجر من العين

المؤجرة في حالة تأخيره عن دفع الأجرة ان

يكون فسخ الايجار قد تقرر قبل رفع الدعوى

اما بالتراضي أو بحكم القاضي إذ في هذه الحالة

يعتبر مختصبا للعين المؤجرة

(٢) إذا اتفق بعقد الايجار على ان التأخير

في دفع الأجرة يترتب عليه فسخ عقد الايجار

بدون إجراءات عدائيه من المؤجر للمستأجر

بدفع الأجرة فلا يمكن القول باعتبار عقد

الايجار مفسوخا بمجرد حصول التأخير لأن

هذا الفسخ برضاء المؤجر جعل معلقا على شرط

التنبيه السابق ولذلك تكون المطالبة باخلاء

العين المؤجرة التي لم يسبقها حصول التنبيه

المذكور أمرا موضوعيا خارجا عن اختصاص

القضاء المستعجل

(٣) من المقرر ان القواعد التي يبنى عليها

اختصاص هذا القضاء المستعجل تعتبر من

النظام العام ويجوز للمحكمة ان تفصل فيها

من تلقاء نفسها

المحكمة

« حيث ان وفائع الدعوى تلخص في أن

المدعى عليه بموجب عقد الايجار المؤرخ ٢٧

يناير سنة ١٩٣٣ استأجر من المدعية الدور الأول

المبين بالصحيفة بايجار شهرى قدره ٨٠ قرشا

وتدعى بأنه متأخر في سداد أجرة خمسة شهورنهايتها

شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ولذلك رفعت ضده بتاريخ

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ قضية تطلب فيها الحكم

بالزامه بهذا المبلغ وما يستجد من الايجار وتثبيت

الحجز التحفظي ومحدد لتلك القضية أمام محكمة

كرموز جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ ثم بعد ذلك

أقامت عليه القضية الحالية طالبة فيها الحكم عليه

بصفة مستعجلة باخلاء الدور المؤجر وتسليمه اليها

خاليا اعتمادا على ان العقد أصبح مفسوخا بمجرد

تأخير المدعى عليه في دفع الأجرة في مواعيدها

طبقا للبند الخامس منه

« وحيث ان المدعى عليه دفع هذه الدعوى

بأن المدعية لم تنذره قبل رفعها

« وحيث ان البند الخامس الذي تعتمد عليه

المدعية يقول «انه اذا حصل تأخير من المستأجر عن

الدفع ولو قسط واحد مقدما فللمالك الخيار بالزامه

عدا عن دفع الأجرة والمصاريف ان ينفذ شروط

العقد وان يفسخ الايجار بدون مرافعة شرعية

بل يكتفى بعمل البروتستو عليه بعدم دفع الأجرة

في ميعادها وإخراجه حالا وقبل المستأجر بهذه

الشروط بدون احتياج للرافعة معه بذلك »

« وحيث انه وان كان هذا البند يعطى الحق

للمؤجرة في حالة التأخير في دفع الأجرة في اختيار

فسخ العقد بدون مرافعة شرعية — أى بدون

إجراءات — إلا إنه في الوقت نفسه يعلق هذا

على شرط جوهرى هو ضرورة عمل بروتستو

تلقاء نفسها .

(قضية الست للسيدة محمد عبد الوهاب ضد احمد السيد عبد الحليم رقم ٧٢ سنة ١٩٢٧ برئاسة حضرة القاضي عبدالحيد عمر وشاحي)

١٩١

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

أول مارس سنة ١٩٣٧

اشكال . بطلان تنفيذ . لحصول البيع في غير محل الحجز .
رفضه

المبادئ القانونية

إذا طلب الحازان إجراء البيع في محل غير محل الحجز بدون إذن من القاضي طبقاً للمادة ٤٦٦ مرافعات بحجة انهما يعلمان بوجود الأشياء المحجوزة فيه كانا هما المسؤولين عن نتائج هذا الاجراء إذا تبين أن الأشياء غير موجودة بهذا المحل ولا محل للقول ببطلان التنفيذ في غير محل الحجز بطلانا جوهرياً لأن المادة ٤٦٦ مرافعات لم تنص على هذا البطلان ومن ثمة فلا محل لقبول الاشكال المطلوب فيه إيقاف هذا البيع

المحكم

» حيث انه لا خلاف بين الطرفين في ان المدعى عليهما الاول والثاني قد أجرا الى المدعى عليه الثالث دكاناً من أول يناير سنة ١٩٣٦ لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٦ بإيجار شهري قدره ٢٥٠ قرشاً وانهما حجرا تحفظياً على المنقولات الموجودة في الدكان لتأخره في سداد الايجار عن شهري اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٣٦ وتوقع الحجز بمقتضى المحضر المقدم بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وتعين المدعى عليه الرابع حارساً وكان قد أُنذره قبل ذلك باخلاء الدكان في آخر مدة

أى تنبيه بعدم دفع الأجرة قبل المطالبة بالفسخ وهو الأمر الذي لم تقم به المدعية قبل رفع دعواها كما انه يتبين من الاطلاع على صحيفة الدعوى الأخرى انها اكتفت فيها بالمطالبة بالأجرة وتثبيت الحجز التحفظي فقط دون إظهار رغبته في فسخ العقد » وحيث انه يشترط لاختصاص قاضي الأور المستعجلة بالحكم باخراج المستأجر من العين المؤجرة في حالة تأخيره عن دفع الأجرة أن يكون فسخ عقد الإيجار قد تقرر قبل رفع الدعوى إما بالتراضي أو التقاضي إذ في هذه الحالة يعتبر مقتضياً للمين المؤجرة - أو أن يكون هناك خطر من استمرار بقاءه بها يتوفر معه شرط الاستعجال في القضية » وحيث ان شرط الخطر والاستعجال المذكور غير ثابت من أى دليل .

» وحيث انه لا يمكن القول بأن عقد الإيجار يعتبر مفسوخاً من تلقاء نفسه بمجرد تأخير المستأجر في دفع الأجرة لأن هذا الفسخ برضاء المؤجر معلق على شرط الانذار السابق الأمر الذي لم يتحقق كما سلف ذكره .

» وحيث انه من المبادئ المقررة في مثل هذه الحالة أنه كان يتعين على المؤجرة قبل المطالبة بالاخلاء أن تفصح عن اختيارها فسخ العقد وإن تنبه على المستأجر بدفع الأجرة حتى يحق لها أن تعتبره مفسوخاً بلامرافعة شرعية بمجرد التأخير في الدفع كنص البند الخامس وما لم يحصل هذا الانذار يكون المستأجر في حل من أن يعتقد أن المؤجرة لم تختار الفسخ وتكون المطالبة بالاخلاء أمراً موضوعياً وخارجاً عن اختصاص القضاء المستعجل .

» وحيث انه من المقرر أن القواعد التي ينشأ عليها اختصاص القضاء المستعجل من النظام العام ويجوز للمحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص من

الايجار بمقتضى الانذار المقدم المعلن الى المدعى وهو أخوه في العين المؤجرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وقبل أن يحكم في دعوى الايجار استصدرا حكما من هذه المحكمة بالاخلاء والتسليم ونفذه في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وذكر في محضر التسليم المقدمة صورته بحافظة المدعى ان الحارس وهو المدعى عليه الرابع تعهد بنقل المنقولات المحجوز عليها من محل الحجز بشارع شكور باشارقم ٤ إلى منزله بشارع الأزرق رقم ٦ بقسم كرموز ولما صدر الحكم في دعوى الايجار بالزام المدعى عليه الثالث بتأخر الايجار وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذاً شرع المدعى عليهما الأول والثاني في تنفيذ هذا الحكم فنشرا عن بيع الأشياء المحجوز عليها في الدكان الكائن بشارع سعيد الأول رقم ٢٨ بقسم العطارين كما هو ثابت من نشرة البيع المقدمة صورتها بحافظة المدعى وحددا لذلك يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٧ وقد رفع المدعى هذه الدعوى قبل يوم البيع طالبا إيقافه بحجة ان الدكان الكائن بشارع سعيد الأول نمرة ٢٨ بقسم العطارين هي دكانه ولا شأن للمدعى عليه الثالث بها وان اجراء البيع في محل غير محل الحجز أو على الأقل في غير المحل الذي نقلت اليه المحجوزات باطل قانونا وفيه اضرار وتشهير به

« وحيث ان المدعى عليهما الأولان يقولان ان المدعى والمدعى عليهما الثالث والرابع متواطئون سويا وان بعض الأشياء المحجوز عليها قد نقلت إلى الدكان التي في شارع سعيد الأول رقم ٢٨ بقسم العطارين التي سخر المدعى عليه الثالث أخاه المدعى في فتحها باسمه واستدلا على ذلك بأن محضر الجرد المحرر بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٣٧ بمعرفة نفس المحضر الذي أوقع الحجز قد ثبت فيه انه لم يجد بعض المحجوزات في مسكن المدعى عليه

الرابع بشارع الأزرق نمرة ٦ بقسم كرموز كما استدلا على التواطؤ بأن المدعى كان يشتغل بدكان المدعى عليه الثالث وأعلن بالانذار بالاخلاء في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ في مواجهته وقالوا ان عقد إيجار المدعى للدكان التي بشارع سعيد محرر بعد إعلان هذا الانذار وبعد توقيع الحجز التحفظي

« وحيث انه لا شأن لهذه المحكمة وهي ليست بمحكمة الموضوع في البحث في هذا التواطؤ المزعوم وإنما تلاحظ المحكمة من قبيل الملاحظة المجردة ان صلة المدعى بالمدعى عليه الثالث وكون بعض المحجوزات غير موجودة بمحل المدعى عليه الرابع بشارع الأزرق وكون المدعى كان مقبلا في محل المدعى عليه الثالث في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ولم يستأجر الدكان التي بشارع سعيد إلا بعد الحجز التحفظي على أخيه وتوقع إخلائه (أي المدعى عليه الثالث) من دكانه بشارع شكور باشا كل هذه الأمور قد تجعل وجهاً لقول المدعى عليهما الأول والثاني ان بعض المحجوزات قد نقلت الى دكان المدعى بشارع سعيد

« وحيث انه من جهة اجراء البيع بشارع سعيد بدون إذن من القاضى طبقا للمادة ٤٦٦ مرافعات فان الأمر لا يخلو من حالين إما ان توجد الأشياء المحجوزة بشارع سعيد يوم البيع وحيث يمكن القول بأن المدعى متواطئ على تهريب المحجوزات عنده وتكون مزاعمه على غير أساس ولا يمكن ان يحميه القانون في هذه الحالة تحت ستار المادة ٤٦٦ مرافعات وإما ان لا توجد الأشياء المحجوزة بشارع سعيد ويكون المدعى عليهما الأول والثاني مسئولين في هذه الحالة عن تمويض المدعى عن الضرر الذي قد يصيبه بالتنفيذ في محله إذا ثبت ان الدكان التي بشارع سعيد هي

دكانه حقا لأن خطأ الحاجزين في إجراءات البيع أو التنفيذ يجعلهم مسئولين قبل الغير عن الاضرار التي تنشأ عن هذه الاجراءات . فإذا طلب الحاجزان إجراء البيع في محل غير محل الحجز بدون إذن من القاضي كما هو الحال في هذه القضية بحجة انهما يعلنان بوجود الأشياء المحجوزة فيه كانا هما المسئولين عن نتائج هذا الاجراء إذا تبين ان الأشياء غير موجودة بهذا المحل . إذ ان إجراءات التنفيذ كلها يسأل عنها طالبها وليس من المقوم ان يطلب من هذه المحكمة إيقاف البيع لمجرد افتراض ان الأشياء المحجوزة قد لا تكون موجودة في محل المشتكى إذ ان هذه الحقيقة لا تظهر إلا يوم البيع وليس على المشتكى إذا أصابه الضرر يومئذ إلا ان يرجع بالتعويض على طالب التنفيذ أما القول ببطلان التنفيذ في غير محل الحجز بطلانا جوهريا فلا سند له من القانون لأن المادة ٤٦٦ مرافعات لم تنص على هذا البطلان وإنما أراد المشرع بهذه المادة إعفاء طالب التنفيذ من المسؤولية قبل الغير إذا حصل على إذن ببيع الأشياء المحجوزة في محل غير المحل الذي حجز عليها فيه فإذا لم يحصل على هذا الاذن فقد تحمل مسؤولية فعله . فما وضعت هذه المادة إلا لمصلحة طالب البيع وتيسيرا للتنفيذ ولم توضع بقصد تخيم إجراء خاص يبطل البيع أو إجراءاته السابقة عليه إذا لم يتبع (راجع في هذا كتاب التنفيذ لأبي هيف بك صحيفة ١٤٩ بند ٢٥٠ وما يليه وصحيفة ٢٢٠ بند ٣٨٥ وما يليه)

« وحيث انه يتبين مما تقدم ان الاشكال على غير أساس

« وحيث انه من جهة الدفع بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا الاشكال فلا تلتفت المحكمة اليه لأن مرجعه الى ماتوهمه الدافع

به من ان المشتكى يدعى ملكية الأشياء المحجوز عليها وليس الأمر كذلك فضلا عن ان المادة ٢٨ مرافعات فقرة أولى تنص على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام وهذا في الواقع معناه جميع الاشكالات في التنفيذ بالقيد الوحيد الذي نصت عليه هذه المادة وهو عدم التعرض لتفسير هذه الاحكام (راجع في هذا كتاب التنفيذ لأبي هيف بك صحيفة ١٢٠ بند ١٩٦ وما يليه)

(قضية ابراهيم ائدى حسن الشبكي وحضر عنه الاستاذ زكريا العزوني ضد عبد الرحمن ائدى الخولي وآخرين رقم ١٤٠ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

١٩٢

محكمة اسكندرية السككية الاهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٢ يوليو سنة ١٩٣٧

اختصاص محكمة الأمور المستعجلة - بالغاء حجز - تنفيذاً
الحكم مشمول بالفاذ . وفي مادة تجارية . لعدم
النص على تقديم الكفالة أو عدمها - عدمه

المبدأ القانوني

لا اختصاص لمحكمة الأمور المستعجلة

بالغاء حجز وقع تنفيذاً لحكم ابتدائي صدر في مادة تجارية وأمر فيه بالنفاذ المعجل دون نص على تقديم الكفالة أو عدم تقديمها لأنه ليس من شأن هذه المحكمة تصحيح الاخطاء التي تحصل في الاحكام أو الفصل في صحة ما تقضى به من النفاذ المعجل أو رفض طلب النفاذ وانطبق ذلك على أحكام القانون

المحكمة

« حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان اختصاصها بالغاء الحجز او بطلانها لا يقوم إلا حيث يكون البطلان جوهريا في اجراءات

الحجز الشكلية وأوضاعه القانونية أما إذا شابهت شوائب أخرى غير متعلقة بالشكل فلا اختصاص لقاضي الأمور المستعجلة بالنظر فيها لأن قضاءه بالبطلان يمس أصل الحق الممنوع عليه نظره طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ مرافعات (راجع الحكم الصادر من هذه المحكمة المنشور بمجلة المحاماة العددين التاسع والعاشر من السنة السادسة عشرة صحيفة ٩٦٥)

« وحيث أن مبنى هذه الدعوى الغاء حجز حصل بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٣٧ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة كرموز بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٧ في القضية ١٢٣٩ سنة ١٩٣٧ مدنى القاضى بالزام المدعى بأن يدفع للمدعى عليه الأول مبلغ ٩٠٠ مليم و ٥٨ جنيهاً مصرياً ورسم البروتستو والمصاريف ومائة قرش صاغ أتعاب محاماة مع النفاذ المعجل استناداً إلى أن هذا الحكم قد صدر في مادة تجارية ولم ينص على تقديم الكفالة طبقاً للمادة ٣٩٠ مرافعات أو على الاعفاء منها طبقاً للمادة ٣٩١ (راجع هذا الحكم بحفاظة المدعى ٤ دوسيه)

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم أن الحجز المطلوب إبطاله قد وقع صحيحاً من حيث أوضاعه الشكائية وإن طلب الغائه إنما بنى على خطأ في الحكم أو السند المنفذ به من حيث شمول حكم الدين بالنفاذ المعجل دون النص على تقديم الكفالة أو الاعفاء منها .

« وحيث أنه مع التسليم بدعوى المدعى في هذا الصدد فإنه ليس من شأن هذه المحكمة تصحيح الأخطاء التي تحصل في الأحكام أو الفصل في صحة ما تقضى به من النفاذ المعجل أو رفض طلب النفاذ وانطباق ذلك على أحكام القانون لأن الرقابة في هذا إنما هو للمحكمة العليا بالنسبة للمحكمة التي أصدرت الحكم

وواجب هذه المحكمة أن يكون النفاذ المعجل مأموراً به في الحكم ليمتنع عليها النظر في بطلان اجراءات التنفيذ أو صحتها سواء كان شمول الحكم بالنفاذ في محله قانوناً أم لا (راجع في هذا كتاب قضاء الأمور المستعجلة صحيفتى ٥٩٤ و ٦٦٧ والحكمين الصادرين من محكمتى الأمور المستعجلة المنشورين بالعدد الثانى والعشرين السابع والثامن من مجلة المحاماة للسنة السادسة عشرة صحيفتى ١١ و ٧٧٩) « وحيث أنه تبين مما تقدم أن هذه المحكمة غير مختصة بالغاء الحجز كطلب المدعى في دعواه

ويتعين الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى (قضية محمد افندى مختار عبد الفتاح ضد حسن افندى محمد شتا رقم ٣٥٩ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى محمد طاهر راشد)

١٩٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧

- ١ - استعجال - تعريفه كيانه .
- ٢ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . اجراء تحقيق - ليس منه . اثبات حالة - ياره - داخل فيه
- ٣ دفع - متعلقة بالموضوع - لا يختص القاضى المستعجل بنظرها . تحقق المصلحة - ولو من عديم الاهلية - كاف

المبادئ القانونية

(١) ان الاستعجال كما عرفه الفقهاء هو الخطر الحقيقى المحدث بالحق المطلوب المحافظة عليه والذي يجب تفاديه بسرعة قد لا تتوافر إذا ما التجأ مدعيه الى القضاء البطيء . يستمد كيانه من طبيعة الحق ذاته ومن الظروف المحيطة به لا من عمل الخصوم أو اتفاقهم . يستلهم وينتزع هذا الوصف من تكييف مدعيه وتبيان منده في صحيفة دعواه أو من بيان الوقائع التي تتكشف بمناقشة طرفي الخصومة أمامه

المستعجل وطالب الحكم بالاجراء المؤقت الذى يراه حافظا لحقوقه حتى ولو كان هذا المدعى غير أهل للقاضى أمام القضاء العادى بل يكفى تحقق المصلحة فى الدعوى دون أى شرط آخر . فالقاصر والمحجور عليه لفسفه لها هذا الحق إلا إذا كان نقص الاهلية كاملا كالمعتوه .

المحكمة

• من حيث ان حاصل دعوى المدعى . كما بينها فى صحيفة دعواه ومذكرته الختامية أن أخاه الأستاذ سالمون ايكاسيس يملك سياره ماركه هيلان رقمها ٥٣١٣ اسكندرية وقد استعارها من أخيه فى يوم السبت ٢٠ - ١١ - ١٩٣٧ لينتقل بها من المحلة إلى القاهرة لقضاء بعض شؤنه . وقد توجه بها إلى جراج المدعى عليه وأودعها فيه على أن يستلها فى صباح ليلة وصوله . إلا أن أحد خدمة المدعى عليه المخصصين لخدمة الجراج قد استقل السيارة وتسبب فى وقوع فاجعة كان ضحيتها ثلاثة أشخاص توفى أحدهم . أما السيارة فقد تهمشت تهمشا يكاد يعدم وجودها وأن الحادثة قد حقت بمعرفة جهات الاختصاص . وتحرر بها محضر بتاريخ ٢١ - ١١ - ١٩٣٧ تحت رقم ٨١ وأن المدعى عليه مسئول عن خطأ خادمه فهو لهذا يطلب تعيين خبير فى تكون مأموريته : — معانة السيارة المذكورة وهى موجودة الآن فى جراج حسن احمد محمد الكائن بشارع الأمير فاروق ليثبت حالتها ويقرر ما إذا كانت قابلة للاستصلاح من عدمه وإذا كانت قابلة للاستصلاح أن يحدد قيمة المصروفات الواجب انفاقها عليها ويبين ما إذا كانت هذه الإصلاحات كفيلا بأعادة السيارة إلى حالتها الأولى وفى حالة الرد بالنفى ماهى قيمة النقص الذى سيحدثه ذلك الاستصلاح فى السيارة المذكورة .

(٢) انه مع الاجماع على عدم جواز الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة ليأمر باتخاذ إجراءات تحقيق مؤقتة لتسكون عناصراً أو أساساً للفصل فى دعوى لم تنشأ بعد . حكمه فى ذلك حكم المحكمة الموضوعية التى لا تفصل إلا فى خصومة قائمة بين مدع ومدعى عليه . يستثنون من هذا الحكم الدعوى بطلب خير أمام قاضى الأمور المستعجلة بشرط توافر سبب الاستعجال بمناسبة دعوى لما ترفع بعد أو لا تزال عناصرها فى دور التكوين . وبعضهم يطلق القاعدة بدون قيد . وبعضهم يرى وجوب قيام الدعوى أو على الأقل توافر أسباب النزاع المبرر للتداعى .

فطلب إثبات حالة سيارة أصابها تلف فى حادث تصادم بمعرفة خبير هو من الطلبات المستعجلة لأن معالم الضرر فى السيارة قد تتغير بمضى الزمن من ناحية . وفى حرمانه من الانتفاع بسيارته زمنا طويلا إلى ان يقضى فى أسباب المسؤولية من القضاء العادى وفى شل يده عن رأب ما أصابها من صدع قد يجعل مصيرها إلى الخسارة الكاملة التى لا تحتمل معه إصلاحا .

(٣) من المتفق عليه ان ليس لقاضى الأمور المستعجلة الفصل فى الدفوع التى تتعلق بالموضوع وليس للخصم أيضا ان يشير أمامه مثل هذه الدفوع . إذ ان هذا البحث قد تقتضى معالجته أموراً تتصل بأسباب المسؤولية وعناصرها . كما انه من المقرر ان لكل ذى مصلحة الحق فى طلب خصمه أمام القضاء

« ومن حيث ان المدعى عليه أجاب على هذه الدعوى بجملة دفع — أولا — عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لعدم توافر شرط الاستعجال — ثانياً — عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لما في قضائها من مساس بموضوع النزاع — ثالثاً — عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة — رابعاً — عدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة في رفعها

« ومن حيث ان المدعى عليه وإن بين وجهه نظره بسطاً لهذه الدفع إلا أنه لما يلاحظ على هذا البيان أنه في جوهره متناقض فينبغي يقر في صدر مرافحته أن خادماً الجاراج تسلم السيارة وأن الخادم المذكور قد أخل بواجب عمله مما تسبب عنه هذا الاتلاف يعود فينكر هذه الصلة التي تربطه به . وهو تناقض إن أفاد شيئاً فعلي الأقل يجوز للمدعى أن يوجه دعواه اليه باعتبار أن مسؤوليته المدنية على الأقل محتملة وفقاً لنصوص المواد ١٥٠ وما بعدها من القانون المدني

« ومن حيث ان المحكمة بعد هذا ترى أفراد بحث خاص لكل من الدفع لثري مبلغ سندها من القانون

عدم الدفع الاول

عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى لعدم توافر شرط الاستعجال : —

« من حيث ان المادة ٢٨ مرافعات نصت في الفقرة الأخيرة منها « على أن قاضي المواد الجزئية يحكم أيضاً في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى » .

« ومن حيث انه أراء صحت القانون عن تبيان الأمور المستعجلة التي يخشى معها من فوات الوقت قد جعل الفقهاء وأحكام القضاء تبحث عن علة

هذا الاختصاص ومداه واضعة له الضوابط والقيود متزعة مما ضربه المشرع من أمثال في مواده المنشورة هنا وهناك قواعد يستقيم بها الأمر وتقف عند الحد من سلطانه إلى أمور تجعل الغلو في بسط السلطان عسيراً . ولولا هذا الجهد الذي قيد الأمر لاتسع اختصاصه إلى غير حد تقريباً كما كان شرط الاستعجال قائماً (راجع دالوز أنوتييه - مرافعات تعليقا على المادة ٨٠٦ نبذة ٢٠٥ وما بعدها)

« ومن حيث ان الأمر أصبح مستقراً - لا شبهة فيه - بأنه كلما توافر الاستعجال وكان الأمر المطلوب لا يمس المركز القانوني لأحد من طرفي الخصومة . فلقاضي الأمور المستعجلة أن يأمر به وأنه داخل في اختصاصه . . فهل أسباب الاستعجال قائمة في الدعوى الحالية ؟

« ومن حيث ان هذا السؤال يقتضي بيان معنى الاستعجال ليستقر الأمر في نصابه ويتبين ما يدفع به من جدية أو فساد

« ومن حيث ان الاستعجال كما عرفه الفقهاء في مؤلفاتهم هو الخطر الحقيقي المحقق بالحق المطلوب المحافظة عليه والذي يجب تفاديه بسرعة قد لا تتوافر اذا ما التجأ مدعيه الى القضاء البطيء . يستمد كيانه من طبيعة الحق ذاته ومن الظروف المحيطة به لامن عمل الخصوم أو اتفاقهم . يستلهم وينتزع هذا الوصف من تكييف مدعيه وتبيان سنده في صحيفة دعواه أو من بيان الوقائع التي تكشف بمناقشة طرفي الخصومة أمامه (راجع مارنيك جزء ٢ صفحة ٣٩٧ نبذة ٥٥٦ ودالوز العملي جزء ١٠ نبذة ٤ و ٥ مجموعة التشريع والأحكام المختلطة عدد ٢١ صفحة ٢٣٣)

« ومن حيث انه لا يرد على هذا أن فيمكنه المدعى أن يلجأ الى القضاء العادي . إذ في سلوك هذا الطريق . مضية للوقت . من ناحية وتمكيننا

لأسباب التلف والفساد من أن تمتد إلى السيارة فيعلوها الصدا وتنخر فيها عوامل الفناء

« ومن حيث أنه من ناحية أخرى . على فرض أن المدعى قد اسعفته الظروف فأمكنه الالتجاء إلى قاضيه العادى . فانه صاحب الاختيار ما دام أن كلا منهما قد يكون لحقه راعيا مختصا . ولا يكره على سلوك أحد السيلين متى اختار طريق التقاضى السريع ذى الإجراءات المختصرة (دالوز برايتك جزء ١٠ صفحة ١٩٦ نبذة ٣)

« ومن حيث أنه مع إجماع الفقهاء وأحكام القضاء على عدم جواز الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة ليأمر باتخاذ إجراءات تحقيق مؤقتة . لتكون عناصر وأساسا للفصل فى دعوى لم تنشأ بعد . حكمه فى ذلك حكم المحكمة الموضوعية التى لا تفصل إلا فى خصومة قائمة بين مدع ومدعى عليه يستثنون من هذا الحكم الدعوى بطلب خبير أمام قاضى الأمور المستعجلة بشرط توفر سبب الاستعجال بمناسبة دعوى لما ترفع بعد أو لا تزال عناصرها فى دور التكوين . وبعضهم يطلق القاعدة بدون قيد وبعضهم يرى وجوب قيام الدعوى أو على الأقل توافر أسباب النزاع المبرر للداعى (ذات المرجع صفحة ١٩٧ نبذة ٤٦)

« ومن حيث أنه يتبين من هذا جميعا - أن المدعى على حق فى طلبه إثبات الحالة بمعرفة خبير وذلك لأن معالم الضرر فى السيارة قد تتغير بمضى الزمن من ناحية . وفى حرمانه من الانتفاع بسيارته زمنا طويلا إلى أن يقضى فى أسباب المسؤولية من القضاء العادى وفى شل يده عن رآب ما أصابها من صدع قد يجعل مصيرها إلى الخسارة الكاملة التى لا تحتل معه إصلاحا . ولذلك يكون هذا الدفع فى غير محله ويتعين رفضه

« ومن حيث أنه بالنسبة للدفع الثانى . وهوان

فى القضاء بتعيين خبير مسامحا بالموضوع الأمر المحرم على قاضى الأمور المستعجلة

« ومن حيث أن المدعى عليه لم يبين ماهية هذا المساس الذى جسمه بلا وجه حق . إذ أسباب النزاع بينه وبين المدعى لم تطرح بعد بل مركز كل منهما سليم . والاجراء المؤقت مقصود منه إيجاد وسيلة للتوفيق بين الطرفين ليرى ما تأثيرها مستقبلا على هذا المركز القانونى القائم بوجود الحق والنزاع فيه ومداه . وهو الأمر الذى لا يملك قاضى الأمور المستعجلة المساس به ولا يزال محفوظا سليما يناضل فيه الخصمان إذا ما رفعت به دعوى الموضوع . ولا يؤثر فى هذا الأمر ذلك الاجراء المؤقت المقصود به إعداد دليل خاضع فى النهاية الى رأى قاضى الموضوع ولذلك يكون هذا الدفع كسابقه واجب الرفض « ومن حيث أنه بالنسبة للدفعين الثالث والرابع وهو عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ولانعدام المصلحة فأنهما فى الواقع دفع واحد إذ يشترط لقبول الدعوى وجود الفائدة أو المصلحة كما يشترط الصفة وكلاهما شرط من شروط قبولها . (راجع أبوهيف بك مرافعات صفحة ٣٢٣ نبذة ٤٠٩)

« ومن حيث أنه بالنسبة للفائدة أو المصلحة فانه من المقرر قانونا أنها معيار الدعوى . أى أنه لا يحق للبرء أن يرفع دعوى لانتهمه تيجتها ولا تفيده . فتى وجدت الفائدة جاز قبول الدعوى . أما الصفة فهى شرط أيضا لقبولها . وفى وجوب توافر صفة قانونية يطالب بها الخصم - أى إمكان المطالبة قانونا بما يدعى

« ومن حيث أنه وإن كان من المتفق عليه أن ليس لقاضى الأمور المستعجلة الفصل فى الدفع التى تتعلق بالموضوع وليس للخصم أيضا

أن يشير أمامه مثل هذه الدفوع . إذ أن هذا البحث قد تقتضى معالجته أموراً تتصل بأسباب المسؤولية وعناصرها (حكم محكمة الاستئناف المختلطة بمجموعة التشريع والقضاء المجموعة العشرية الثامنة عدد ٤٧٩٢)

« ومن حيث أنه من المقرر أيضاً أن لكل ذى مصلحة الحق في طلب خصمه أمام القضاء المستعجل وطلب الحكم بالاجراء المؤقت الذى يراه حافظاً لحقوقه . حتى ولو كان هذا المدعى غير أهل للتقاضى أمام القضاء العادى بل يكفى تحقق المصلحة في الدعوى دون أى شرط آخر . فالقاصر والمحجور عليه لسفه لهما هذا الحق إلا إذا كان نقص الأهلية كاملاً كالمعتوه (تعليقات على المادة ٨٠٦ مرافعات دالوزانوتيه مرافعات)

« ومن حيث أن المدعى وقد استعار السيارة من صاحبها . فهو بحكم القانون مسئول عن هلاك العارية أو تلفها (م ٦٨ مدنى) مهما كان التقصير يسيراً إذ القاعدة في عقود التبرع أن يسأل المتبرع له عن تقصيراته مهما كانت حتى الخفيفة . ولا يدرأ هذه المسؤولية عنه إلا إذا أقام الدليل على أن الضرر الذى نشأ للعين المستعارة قد حدث بسبب قهرى

« ومن حيث أن المدعى مكلف برد الشئ المستعار بعد انتهاء الاستعمال المستعار الشئ لأجله (مادة ٤٧٢ مدنى) . فهو بحكم هذه القواعد له الحق في التحدث عن الأضرار التى تصيب الشئ المستعار مادام أنه في حيازته . له مصلحة محققة في إثبات حالة هذا الشئ لتكون له عدة يدفع وقت اللزوم به متى حان أو ان الفصل في هذه الالتزامات . ومقاضاة من سبب له الأضرار بعد تقديم الدليل على قيام رابطة التبعية بين المدعى عليه وخادمه مسبب الحادثة .

« ومن حيث أن ذهاب المدعى عليه الى القول بأن حالة السيارة قد أثبتت بمناسبة التحقيقات التى أجريت في قضية اللجنة . فلا مصلحة للمدعى في دعواه . إذ فضلاً عن كونه يفتقر الى دليل . فإن هذا الإثبات ليس مقصوداً به إلا جمع عناصر الاتهام لا الأضرار المادية التى حاقّت بالسيارة ولا مقدار التكاليف التى تعيدها إلى حالتها الأولى الأمر الذى تتحقق به مصلحة المدعى في رفعها « وحيث أنه متى كان الأمر كذلك يصبح الدفع غير قويم ويتعين رفضه

« ومن حيث أنه بالنسبة للمصاريف فيتعين إبقاء الفصل فيها إلى أن تفصل فيها محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق . إذ في القضاء بها الآن مساس به وخروج على القاعدة الأصلية المخرجة عن نص المادة ٢٨ مرافعات

« ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الدعوى فلا مانع من ندب خير فني لأداء المأمورية الميينة بمنطوق هذا الحكم . ونظراً لأهمية المأمورية ترى المحكمة عدم التقيد بجدول الخبراء فتختار لها سكرتير نادى السيارات المملوك . على أن يخطر المدعى للحضور أمام هذه المحكمة لحلف اليمين قبل مباشرة المأمورية .

(قضية الخواجه روجيه ايكاسيس وحضر عنه الاستاذ فريد أطون ضد محمد عبدالفتاح بدير رقم ١٥٢ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضى محمد نجيب احد)

قضايا المحاكم الجزئية

١٩٤

محكمة بيا الجزئية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

١- دعوى تسليم - اعتبارها مستعجلة - بحسب ظروفها وتقدير

القاضي . اختصاص القضاة المستعجل بها

٢- أهلية التقاضي . أمام القضاة المستعجل . ليس شرطاً لها

المبدأ القانوني

(١) أن القضايا التي يلحقها وصف الاستعجال وتكون لذلك من اختصاص القاضي المستعجل لا حصر لها . ولأجل معرفتها يجب تطبيق تعريف الاستعجال عليها . وهو أمر تقديري متروك لفطنة القاضي فدعوى تسليم الأرض وإن كانت بطيئة بطبيعتها إلا أنها قد تكون مستعجلة إذا حاطها الاستعجال كما لو رفعها المؤجر على المستأجر عند نهاية عقد الأجرة أو رفعها مستأجر على مؤجر تأخر في تسليم العين المؤجرة أو رفعها مالك على مغتصب طارئ . أو رفعها موكل على وكيل انتهت وكالته .

٢ - لا يشترط وجود أهلية تامة للتقاضى أمام القضاء المستعجل بل كل من له مصلحة في اجراء وقته ومستعجل ان ياجأ اليه

المحكمة

» بما ان المدعين رفعوا هذه الدعوى يطلبون (أولاً) الحكم بصفة مستعجلة بمنع تعرض المدعى عليه الأول للمعان إليهما الثانى والثالث فى إل . (قراريطو ٢٧) فدانا الموضحة بالعريضة والتي استأجرها المذكوران من مورثهم الذى كان ناظراً على هذه الأرض الموقوفة والزام المدعى عليه

الأول بتسليم هذا القدر اليهما . واحتياطياً أن يقضى بتعيين حارس قضائى لاستلام هذه الأرض لإدارة حركتها وإيداع صافي ريعها بخزينة المحكمة على ذمة طرفي الخصوم حتى يفصل فى النزاع ورشح المدعون بالجلسة لذلك اثنين هما الشيخ محمد عبد الغنى أو الشيخ على طلبة « وبما ان المدعى عليه الأول دفع بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الدعوى ذلك لأن دعوى منع التعرض والتسليم دعوى موضعية عادية يقضى فيها على وجه الاستعجال فقط » وبما ان المحكمة ترى أن هذا الدفع فى غير محله وان دعوى التسليم وإن كانت بطيئة بطبيعتها إلا أنها قد تكون مستعجلة إذا حاطها الاستعجال كما لو رفعها المؤجر على المستأجر عند نهاية عقد الأجرة أو رفعها مستأجر على مؤجر تأخر فى تسليم العين المؤجرة أو رفعها مالك على مغتصب طارئ . أو رفعها موكل على وكيل انتهت وكالته (حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الأهلية الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ والمنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة عشرة صحيفة ٥٩١ الأحكام العديدة التى يشير اليها فى أسبابه) .

وعلى أن القضايا التي يلحقها وصف الاستعجال وتكون لذلك من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة لا حصر لها ولأجل معرفتها يجب تطبيق تعريف الاستعجال عليها وهذا أمر تقديري يترك لفطنة القاضي (راجع كتاب المرافعات للأستاذ أبي هيف بك - بند ١٠٥٣ وما بعده) وقد عدد الأستاذ أمثلة للقضايا المستعجلة وذكر من بينها طلب تعيين حارس قضائى على الأموال المتنازع عليها والمنازعات التي تكون بين المالك والمستأجر حينما

يتمتع الأخير عن الخروج بعد أن يكون قد حصل إنذاره طبقاً للقانون بسبب انتهاء إجارته من هذا يتضح أن دعوى التسليم قد تكون دعوى عادية وقد تكون مستعجلة حسب الظروف المحيطة بكل دعوى يستنبط القاضى المستعجل من وقائع الدعوى المطروحة أمامه هل هناك استعجال أم لا « وبما أن الدعوى الحالية وهى مرفوعة من المدعين ضد المدعى عليه الأول بعد أن أنذروه بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ بإنهاء إجارته وضرورة قيامه بتسليم الأرض وقد رفعوها فى مستهل السنة الزراعية حتى يتمكن المستأجران من مورثهم من الاتقاع بالعين وزرعها فى أو أن الزراعة لا شك فى أنها دعوى مستعجلة لهذا السبب خصوصاً وأن المدعى عليه الأول معترف فى الإنذار المؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٥ والمعلن منه لمورث المدعين بأن عقد إجارته الصادر إليه من المورث المذكور هو عن ثلاث سنوات فقط تبتدىء من نوفمبر سنة ١٩٣٣ وتنتهى فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ ولم يقل المدعى عليه الأول فى ذلك الإنذار المقدم بالحفاظة نمرة ٤ دوسيه أن تحت يده إجارة جديدة تنتهى فى سنة ١٩٣٩ والتي قدم التصريح عنها وهو المقدم بالحفاظة رقم ٥ دوسيه هذا التصريح الذى لا تاريخ له والذى هو محل طعن من المدعين للأسباب التى شرحوها تفصيلاً فى مذكرتهم والتي لا محل لبحثها هنا . فالاستعجال قائم إذن وموجود فى هذه الدعوى فيما يختص بطلب التسليم وهو لا جدال من جانب المدعى عليه الأول قائم كذلك بالنسبة للطلب الثانى وهو طلب تعيين الحارس القضائى وعليه يكون الدفع المقدم من المدعى عليه الأول بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر هذه الدعوى دفع غير صحيح . أما بالنسبة لما دفع به المدعى عليه الأول من أن المدعين لا صفة لهم فى رفع هذه الدعوى ولا فى طلب التسليم إذ هم ليسوا بنظار على هذا

الوقف حتى يحق لهم طلب استلام الأرض المملوكة للوقف فهو كذلك دفع غير وجيه إذ صفة المدعين فى هذا الطلب متوفرة لكونهم ورثة المؤجر للمدعى عليهما الثانى والثالث وقد يرجع المذكوران بدعوى الضمان عليهم باعتبارهم خلفاء للمؤجر إليهما على أنهم وهم المستحقون فى هذا الوقف والوقف شاغر من النظر ومن الخطر بقاء أعيان الوقف تحت يد المدعى عليه الأول وفى ذلك مضية لمال الوقف استحقاقهم هم . فصلحتهم محققة فى رفع هذه الدعوى ومتى وجدت المصلحة كانت الدعوى مقبولة فلا يشترط وجود أهلية تامة للتقاضى أمام القضاء المستعجل بل كل من له مصلحة فى اتخاذ اجراء وقى ومستعجل أن يلجأ إليه « راجع حكم قاضى الأمور المستعجلة بحكمة مصر الأهلية الصادر بتاريخ ١٥ - ١٢ - ١٩٣٤ والمنشور فى مجلة المحاماة السنة الخامسة عشرة ص ٢٩٠ وحكم آخر له صادر بتاريخ ٢٤ - ٨ - ١٩٣٥ ومنشور بالجريدة القضائية بالعدد ١٨ من السنة السابعة) فى حالة مماثلة للدعوى المطروحة أمام هذه المحكمة وهى مرفوعة من مستحق فى وقف يطلب إيقاف بناء وهدم فى منزل مملوك للوقف الذى يستحق فيه فقضت المحكمة بقبول الدعوى . مما تقدم يتضح أن دفع المدعى عليه الأول بأن الدعوى مرفوعة من غير ذى صفة إنما هو دفع غير وجيه ويتعين رفضه . « وبما أن المدعين يطلبون تسليم الأرض من تحت يد المدعى عليه الأول ومنع تعرضه للمستأجرين من مورثهم وترى المحكمة أن القضاء بهذا الطلب للمدعين فيه مساس بحق المدعى عليه الأول وبإجارته التى يتمسك بها والتي هى محل طعن من المدعين ومهما يكن تصريحه المقدم منه غير ثابت التاريخ ولا مسجل ومهما يكن المدعى عليه الأول المذكور معترفاً فى إنذاره المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بأن نهاية إجارته فى أكتوبر سنة ١٩٣٦ إلا أن

١٩٥

محكمة الواسطى الجزئية

٢٤ مارس سنة ١٩٣٧

١ - كفيل - حقه في الرجوع على المدين - معلق بأداء الدين .

٢ - كفيل - دفعه للدين أو أدائه بطريق آخر كالمقاصة

أو الاستبدال . حقه في الرجوع به

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن ليس للكفيل مطالبة

الأصيل بالدين قبل أن يؤديه للدائن

٢ - للكفيل الرجوع على المدين بعد

دفع الدين أو إذا أداه بطريق آخر كالمقاصة

أو الاستبدال بأن قبل الدائن الكفيل كمدين

بدل المدين الأصلي الذي أبراه مادام قد انقضى

التعهد بأحد أوجه انقضاء التعهدات المبينة على

استيفاء الدائن حقه

المحكمة

« حيث أن المدعى عليه وآخر استأجرا من

المرحوم الشيخ محمد جبر غنيم أرضا وكان المدعى

ضامنا متضامنا للمستأجرين فلما رفعت دعوى من

المؤجر ضد المستأجرين والكفيل صدقت المحكمة

على صلح تنازل فيه المؤجر عن مخاصمة المستأجرين

والتزم الكفيل بدفع مبلغ مائتي جنيه - وهو ما

تصفى بعد الحساب - وضمانا لسداد الدين وعد

الكفيل برهن ثلاثة أفدنه رهنا حيازيا للمؤجر

« وحيث أن المدعى - وقد كفل مدينين -

أراد بدعواه الحالية أن يرجع على أحدهما بحصته

فيما التزم بدفعه

« وحيث أن الأصل أن ليس للكفيل مطالبة

الأصيل بالدين قبل أن يؤديه للدائن فالكفيل لا

يطالب المدين بدفع الدين له إلا بعد أن يقوم هو

بالمحكمة لا يحق لها التعرض للموضوع ولذا ترى

عدم الحكم بالتسليم للمدعين ولا المدعى عليهما

الآخرين المستأجرين من مورثهما لأن هذا ماس

بحق المدعى عليه الأول وقضاء بفسخ إجارته

الأمر الذي يتمتع على قاضي الأمور المستعجلة

التعرض له وترى أن الطلب الاحتياطي وهو طلب

تعيين الحارس القضائي هو طلب في محله وتقضى

به إذ الوقف شاغر من النظر ومن الخطر بقاء

أعيانه تحت يد المدعى عليه الأول الذي كانت

إجارته الأولى محل طعن من الناظر السابق بالتزوير

والذي طال بسببها أمد النزاع والذي إجارته

الثانية محل طعن من المدعين والمحكمة إذ تقضى

بوضع الأرض تحت الحراسة حتى يفصل في هذا

النزاع إنما ترعى مصلحة الوقف المالك للأرض

ولا يضار بذلك المدعى عليه الأول نفسه إذ له

أن يثبت أن إجارته هذه صحيحة وصادرة إليه من

الناظر السابق وذلك عند طرح النزاع على محكمة

الموضوع ومتى يثبت ذلك كان له أن يطلب من

الحارس الذي تحت يده الأرض تسليمها إليه

وحقه في التعويض يكون مضمونا بمبلغ الربيع

الذي تكلف المحكمة الحارس بإيداعه بالخزانة حتى

يفصل في النزاع

« وبما أن المدعين رشحوا للحراسة الشخصين

السابق ذكر اسمهما إلا أن المحكمة لا تقيد بهذا

الترشيح وترى أن يكون الحارس هو محمد أحمد

أبراهيم أخ الناظر السابق والذي ثبت أنه هو

المرشح للنظارة وهو أولى بإدارة هذا الوقف من

الشخصين السابقين الأجنيين عنه

(قضية الست أنه بنت محمد فراج عن نفسها وبصفتها

وأخرى وحضر عنهم الأستاذ حسن عمر ضد صالح ربزو آخرين

رقم ١٢١ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي اسماعيل عبد الله

(رهدى)

qu'elle s'est obligée de payer pour éteindre l'obligation du principal débiteur."

بوتيه تعهدات فقرة ٤٣٠ — وراجع أيضا
دى هلتس تحت كلمة كفالة بند ٦٥ وراجع حكم
النقض الفرنسى فى حاله بمائلة لخالته استبدل فيها
الدين بأن تعهد الضامن بسداده بدل المدين وقضى
بأحقية فى الرجوع على المدين بما دفع . والحكم
فى هامش بند ٢٣٧ من لوران جزء ٢٨ الطبعة
الخامسة بند ٢٣٧ صفحة ٢٤٨

« وحيث انه ما دام قد استبدل الدين وتعهد
الكفيل بسداده فهو محق فى طلبه وفاء الدين له
ولذا يتعين الحكم له بطلباته .

(قضية سايجان الفتى سعد ضد مسعود حنا مسعود رقم
٧٨ سنة ١٩٢٧ رئاسة حضرة القاضى على أبو الفيط)

١٩٦

محكمة أبو حمص الجزئية

٢٣ يونيه سنة ١٩٣٧

طلب صورة تنفيذية من حكم . جواره . عدم تعلقه

بالصور اللاحقة من تاريخ صدوره كتمخالص ومضى

مدة أو خلافه

المبدأ القانونى

ان الطلب الخاص بالحصول على صورة
تنفيذية بدل فاقد من حكم سبق صدوره
يرجع بالخصوم وبالدعوى إلى وضعها فى
الوقت الذى صدر فيه هذا الحكم ولا يلتفت
إلى ما يطرأ من تحول صفة الخصوم أو تغير
وضع الدعوى بعد صدور الحكم أو مركز
الخصوم أو ما جد بينهم وقت طلب الصورة
وليس للمحكمة أن تبحث مع هذا الطلب فى
أمر صلح أو تخالص مدعى به بعد الحكم أو
سقوطه لمضى المدة القانونية . أو ما يعود من

بسداده وقد نصت المادة ٥٥٥ من القانون المدنى على
أنه اذا دفع الكفيل الدين le répondant qui
apayé فله حق الرجوع على المدين بجميع ما أداه
فلكفيل الرجوع على المدين بعد دفع الدين أو
إذا أداه بطريق آخر كالمقاصة أو بطريق الاستبدال
novation بأن قبل الدائن الكفيل كمدين بدل
المدين الاصلى الذى أبراه « كامل بك يرمى
التأمينات بند ٨٦ فتفسر كلمة دفع بأوسع معانيها
القانونية (ترو لنج جزء ١٧ بند ٣٣٣ صفحة ٢٩٧
حيث قال

« Le mot "paiement" se prend
dans un sens large. »

ولا تتم كيفية الوفاء فسواء أوفى الدين بالدفع
أو بالاستبدال أم بالمقاصة أم بغيرها فللموفى حق
الرجوع على المدين (بودرى وقال جزء ٢٤ بند
١٠٨٧ الطبعة الثالثة) وجاء ييلانيول وروير
الجزء الحادى عشر صفحة ٩٠٠ ما يأتى

" Les sommes réclamées par
la caution lui sont dues, même si
elle a éteint la dette autrement
que par un paiement, du moment
qu'elle l'a fait à ses dépens.

فتفسر كلمة السداد بمعناها العام أى انقضاء التعهد
بأحد أوجه انقضاء التعهدات المبينة على استيفاء
الدائن حقه (بند ١٣٨٤ بودرى المطول « تعهدات »
الجزء الثانى وراجع أيضا جيلوار جزء الكفالة
والصلح بند ١٦٨ صفحة ١٨٨) وفى المرجع
الاخير نقل المؤلف عن بوتيه فى كتابه التعهدات
الفقرة الآتية :

n'importe que le paiement ait été
un paiement réel, ou une compensa-
tion, ou une novation. En tous
ces, le caution a ce droit de
demander que le débiteur principal
la rembourse, soit de la somme
qu'elle a payée soit de celle

الفائدة على طالب الصورة لأن هذا كله يخرج عن موضوع الطلب الأصلي . ومحلّه عند التنفيذ أو طرح الأمر أمام المحكمة بصفة أصلية .
المحكم:

« حيث ان المدعين طلبوا الحكم لهم باستلام نسخة مذيبة بالضيفة التنفيذية من الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ - ٤ سنة ٩٢٢ في القضية المدنية ٢٧ سنة ٩٢٢ أبو حمص لفقد صورة الحكم الأصلية » وحيث ان المدعى عليها الرابعة عارضت في طلب المدعين ودفعت بأن الحكم الذي يطلبون صورة تنفيذية منه سقط بمضى أكثر من خمسة عشر سنة هجرية على تاريخ صدوره وأنه ليس للمدعين فائدة من الحصول عليه وعلى الأشخاص أنه على أثر صدور الحكم المذكور تصالح مورث المدعين مع المدعى عليهم وتمت بينهم قسمة فيما يختص بالمواشي والمنزل الذي كان موضوع الدعوى المذكورة فضلاً عن أن المدعى عليها الرابعة المذكورة تغيرت صفتها وزالت وصايتها عن القصر الذين كانوا في وصايتها .

« وحيث ان الحكم الذي يصدر في منازعة ما يشمل حالة النزاع القائم وقت طرح الدعوى أمام المحكمة إلى تاريخ صدور الحكم فهو تقرير لحقوق المتقاضين عن الوقائع السابقة على صدوره والتي كانت موضعاً للنزاع ولا يتعدى وضعه إلى الآثار التي تحدث عنه فيما بعد بين الطرفين .

« وحيث ان الطلب الخاص بالحصول على صورة تنفيذية بدل فاقد من حكم سبق صدوره يرجع بالخصوم وبالدعوى إلى وضعها في الوقت الذي صدر فيه هذا الحكم ولا يلتفت إلى ما يطرأ من تحول صفة الخصوم أو تغير وضع الدعوى بعد صدور الحكم كما أنه لا يلتفت إلى مركز

الخصوم أو ما جدي بينهم وقت طلب الصورة التنفيذية فان هذه الصورة ما هي إلا إحلال لحكم بدل آخر أقده صاحب الشأن أو هلك منه

« وحيث ان المحكمة التي يطلب منها صورة تنفيذية من حكم بدل فاقد ليس لها أن تبحث في أمر صلح أو تخالص مدعى بحصوله بين الطرفين بعد صدور الحكم أو سقوط هذا الحكم لمضى أكثر من خمسة عشر سنة عليه كما أنه ليس لها أن تبحث فيما يعود من الفائدة على طالب الصورة فان هذا كله خارج عن موضوع الطلب الأصلي ومحلّه عند تنفيذ هذا الحكم أو طرح الأمر أمام المحكمة بصفة أصلية إذا كان هناك وجه من الأوجه التي يتمسك بها الخصم فان الأحكام قيمتها بتنفيذها لا بالحصول عليها

« وحيث انه بما تقدم يتبين أن اعتراض المدعى عليهم في غير محله ويتعين الحكم للمدعين بطلبهم مع إلزامهم بالمصاريف

(قضية خضره حسن الشخبي عن نفسها وبصفتها ضد زكي ابراهيم الشراكي وآخرين رقم ٣٥٠ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي سعيد ذوالفقار)

١٩٧

محكمة يبا الجزئية

١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧

١ - مسئولية المالك - عن الإصابات الحاصلة من الحيوان ملكه - اقتراض الخطأ - للغير القهرى - أو خطأ الجنى عليه - مزيل لها

٢ - مسئولية المالك عن فعل الحيوان ملكه - لا ضرر حاصل من فعل الأجنبي أو من الخادم المهود اليه به - عدماً

المبادئ القانونية

١ - أن أساس التعويض المقرر بالمادة ١٥٣ مدني هو اقتراض حصول الخطأ من جانب مالك الحيوان وتبقى مسؤوليته قائمة إلى

لمن كان مخطئاً أن يشكو من ضرر لحقه نتيجة لعمله
" celui qui lui-même en faute
n'a pas le droit de se plaindre du
dommage causé par un animal. "

(J. G. Responsab. 724)
كما أنه لا يسأل المالك أيضاً عن قلة تبصر
وعدم حكمة المصاب فمن هيج أو أثار أو حرّض
حيواناً فلا يلوم إلا نفسه إذا ناله ضرر من
جراه فعله وليس له من حق في طلب أى تعويض
قل أو كثر هذا في حالة ما إذا كانت الإصابة قد
وقعت على شخص أجنبي عن المالك أما إذا كان
المصاب شخصاً عهد إليه من المالك بخدمة الحيوان
ومراعاته فما دام الحيوان أنيساً صحيحاً أليفاً فإن
المالك لا يكون معرضاً للمطالبة بتعويض الضرر
الحاصل إذا ما نتج من إهمال الخادم أو عدم
احتياطه وذلك لوجود الحيوان في عهده وتحت
رقابته

" D'après l'article, le proprié-
taire d'un animal cesse d'en être
responsable quand il en a confié
l'usage à un tiers qui l'emploie
à son propre service ou l'a sous
sa garde exclusive et à qui incombe
naturellement l'obligation de veiller
à ce qu'il ne cause aucun dom-
mage. " 21 mars 1907 B. 19.187
Palagi P. 278 No. 2

والمدعى كان جلالاً طرف المدعى عليه كما
تقدم وقد عهد إليه بالجلل للاشتغال عليه خاصة
وقد استمر على هذا المنوال حوالى الأربع سنوات
فهو أدرك الناس به ويعلم من أموره ما يخفى على
الآخرين فإذا أصيب منه فلا تعويض على مالكة
في شيء وقد حكم بأن قائد العربى مسئول عن نتيجة
إهماله وعدم احتياطه إذا أصيب من الحصان الذى
في عهده إذا قاده قيادة غير حسنة أو وضع عليه
السرع بطريقة غير فنية . وحكم أيضاً بأن

أن يقيم الدليل على أن الضرر الذى نشأ من
حيوانه هو نتيجة لعذر قهرى أو خطأ من
المجنى عليه

٢ - لا يسأل المالك عن قلة تبصر وعدم
حكمة المصاب فمن هيج أو أثار أو حرّض
حيواناً وناله ضرر من جراه فعله فليس له
الحق في المطالبة بالتعويض إذا كانت الإصابة
قد وقعت على شخص أجنبي عن المالك . أما
إذا كان المصاب شخصاً عهد إليه المالك بخدمة
الحيوان ومراعاته وما دام الحيوان أنيساً
فلا يكون المالك معرضاً للمطالبة بتعويض
الضرر الحاصل إذا كان نتيجة إهمال الخادم
أو عدم احتياطه
المحكمة

وحيث أن الدعوى تلتخص في أن المدعى كان
جمالاً طرف المدعى عليه لمدة سنين عدة وكان
مكلفاً بخدمة الجلال وقيادتها وهو بهذه الصفة عليم
بأحوالها مدرك لدقائق طباعها لكثرة مرانه
وطول عهده بمصاحبته وقد استمر على هذا
المنوال حوالى الأربع سنوات إلى أن جاء يوم
الحادثة وأخذ يطعم الجمل المعروف لديه والذى
يشتغل عليه وبعد أن انتهى من إطعامه أراد أن
يرفع له الخزام فمضه الجمل في يده اليسرى فأصيب
بالإصابة المبيته بالكشف الطبى بقضية الجنحة
رقم ٨٦٦ سنة ١٩٣٧ المنضمة والتي حفظت نهائياً
لعدم الجنابة

وحيث أن أساس التعويض المقرر بالمادة
١٥٣ مدنى هو اقتراض حصول الخطأ من جانب
مالك الحيوان وتبقى مسئولية قائمة إلى أن يقيم
الدليل على أن الضرر الذى نشأ من حيوانه هو
نتيجة لعذر قهرى أو خطأ المجنى عليه لأنه لا يجوز

الجنة رقم ٨٦٦ سنة ١٩٣٧ أن المدعى كان يعمل جمالا على هذا الجمل مدة أربع سنوات ولهذا فهو أعلم بطبائعه من مالكه وأقدر على ملافاة ضرره لخبرته المستمدة من طبيعة عمله طيلة هذه السنين ولم يكن في مقدور المدعى عليه منع الحادثة فقد قرر ما نصه حرفيا بالقسيمة رقم ٦٥٢٩٦ « اليوم حوالي الساعة ١١ صباحا كان موجوداً سعداوى محمد الجمل طرفنا مع الجمل تعلقى بقدم له حشيش علشان يأكل منه فيظهر أن يد الجمل حصلت حزام الجمل فالجمل عضه في يده اليسرى فضررنا الجمل حتى ترك الجمل » ثم قرر بالقسيمة رقم ٦٥٢٩٧ بأن الجمل كان مربوطا ، ربطه في وت قد عقر المصاب أثناء تقديمه الحشيش ليأكله وأصل الجمل صائم ، وقد أيد المدعى هذه الأقوال ولم يشذ عنها ولهذا ما كان له أن يرفع هذه الدعوى لأنه لا مسئولية على المدعى عليه في شيء وتكون دعواه على غير أساس ويتعين رفضها

(قضية سعد محمد العتر ضد احمد خليفه قائد رقم ٢٩٦١

سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد زغنى)

مالك الحيوان غير مسئول عن الأصابة التي تحدث لخادمه إذا كان في استطاعة الأخير تجنب الحادثة باستعمال المهارة التي استخلصها من كثرة مرانه في عمله :

" que le propriétaire d'un animal (spécialement d'un cheval) n'est pas responsable du dommage que l'animal a causé au domestique preposé à se garde, lorsque ce dernier aurait pu éviter ce dommage en employant les précautions auxquelles il était tenu par sa profession " Dallo Z Code Civil Annoté, Page 807 No 127

كما أنه لا مسئولية أيضا في حالة ما إذا وقعت الحادثة بدون إهمال من المالك وأنه ما كان يتوقعها أو يتنبأ بها أو يمنع حدوثها

" n'a commis aucun espece de negligence et il n'a pu ni prévoir ni empêcher l'accident dommageable. "

D. P. 63 5. 329

» وحيث أنه قد تبين من الرجوع إلى قضية

قضايا المختلطة

المبدأ القانوني

لا يمتق المحامي الذي لم يعقد اتفاقا محرراً بينه وبين موكله ولم يستحصل على أمر تقدير من القاضي باتعابه (١) أن يحجز المبالغ التي حصلها على ذمة موكله

(استئناف ... المحامي ضد ماركير هنري ولاسل رئاسة الميوقان اكرجلة التشريع والقضاء سنة ٤٩ ص ٢٦)

(١) انظر استئناف ١٣-٣-١٩١٩ (المجموعة ٣١-٢١١)

١٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

عام - المبالغ المتحصلة على ذمة موكله . مع عدم الاتفاق

أو صدور أمر تقدير باتعابه . لاحظه في حيزها .

١٩٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦

أتعاب المحامي - الاتفاق عليها قبل أو بعد اتمام العمل .

تقديره في كل حالة

المبدأ القانوني

الاتفاق الحاصل على الاتعاب بين المحامي وموكله جائز طبقاً للمادة ١٩٦ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وهذا بخلاف ما جرت به الأنظمة المعمول بها في نقابات أوروبا .

وبناء عليه يجب احترام الاتفاق الحاصل بين الطرفين بعد قيام المحامي بأعماله . وبعد علم الموكل بها علمياً تاماً . أما الاتفاق الحاصل قبل قيام المحامي بجميع واجباته . فلا يجوز تعديله إلا إذا تقدم الدليل على عدم قيام المحامي بها لسبب أو لآخر (استئناف يوسف بك رفعت ضد المحامي ... رئاسة المسيو فان اكر المحلة والسنة المذكورتين ص ٢٦)

٢٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - دائن التركة - امتياز في التوزيع - بالنسبة لدرجة دينه .

من دائني الورثة

٢ - معارضة في قائمة التوزيع - أوجه الدفاع المؤيدة لها . قبولها .

٣ - دائن تركة - اتفاقية مباشرة مع الورثة - بالنسبة لدينه وضماناته . حقه كذلك سقوطه

المبادئ القانونية

١ - لدائن التركة الذي يطلب أن يمتاز بدينه في التوزيع بدرجة دائنيته وحسب تسجيل رهنه الحق في أن يكون ممتازاً بأزاء دائني الورثة ومن غير أن يكون هناك محل للطعن على قائمة التوزيع المؤقتة بأنها فصلت خارجاً عن الطلبات الميئنة بها (١)

(١) قارن استئناف ١٨ - ٦ - ١٩٣١ (المجموعة ٤٣-٤٥٢)

٢ - يجوز تقديم جميع أوجه الدفاع المؤيدة لصحة المعارضة في قائمة التوزيع . ولو لم ينص عليها في تقرير المعارضة بالذات

٣ - إذا تعامل دائن التركة مع الورثة بتعديل قيمة الفائدة والاتفاق على التضامن بينهم مع التنازل عن حجز متوقع منه في نظير الحصول على ضمان شخصي بحيث يعتبر الورثة مسئولين شخصياً عن سداد دينه . فمن مقتضى هذا كله سقوط صفته كدائن للتركة (٢)

(استئناف البير - بيريل ضد رفعت بك خليل عبد الله رئاسة الكونت دي اندينو . المحلة والسنة المذكورتين ص ٢٨)

٢٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٣٦

تركة . وارث . سداد دين على التركة . بأزيد مما يخصه .

حقه في الحلول به ضد الورثة

المبدأ القانوني

على الوارث الذي يطلب حصة زائدة عما يصيبه من التركة مع باقي الورثة بناء على أنه سدد ديناً مشتركاً أن يثبت أنه دفع للدائن أكثر مما يلزمه في الدين وإلا فيعتبر أنه سدد ما يخصه فقط ولا يحق له التمسك بالحلول محل الدائن ضد هؤلاء الورثة .

(استئناف الست عباسية أمين الحيني ضد وليم باخوره رئاسة الكونت دي اندينو . المحلة والسنة المذكورتين ص ٢٨)

٢٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٣٦

إيجار . الاخلاء قبلاتها . مدته بمعرفة المستأجر - التزامه ياتي الايجار

(٢) قارن استئناف ١٥-٦-١٨٩٣ (المجموعة ٥-٣١٦) و ٨ - ٢ - ١٩١١ (المجموعة ٣-١٥٨) وانظر عكسه ١٢ - ١٢ - ١٩٣٣ (المجموعة ٤٦ - ١٠٢)

المبدأ القانوني

إذا فسخ المستأجر عقده قبل انتهاء مدته فيكون ملزماً بياقي مدة الايجار بأجمعها إلا إذا ثبت في الاثناء أن المحل قد أجز وبذات الايجار. كما لا يحق له طلب تخفيض القيمة المستحقة ولاي سبب كان كحسن نيته أو سوء حاله لأنها لا تخفف من مسؤوليته (١)

(استئناف الست راشيل روفيه ضد ليون مصرف وآخرين
رئاسة السكونت دى اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٨)

٢٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

التماس إعادة النظر . للنش - عن حكم متأنف .

المبدأ القانوني

تنصب قوة الشيء المحكوم فيه على الحكم الاستئنافي دون الحكم الابتدائي. فلا يكون التماس إعادة النظر بسبب الغش مقبولا متى كان متعلقا بحكم صادر من محكمة ابتدائية ولم يؤيد استئنافيا .
(استئناف يوسف فينا موصري ضد يوسف جاك موصري
رئاسة المسوقان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٤)

٢٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مستويزة - ودائع بالجرمك . تلقها لسوء حالة لا مكنة . مقرر

المبدأ القانوني

إن سوء حالة الأمانة التي تودع فيها بضائع الأفراد بالجرمك تعتبر شبه جنحة تسأل عنها المصلحة ولا يرفع هذه المسؤولية أي نص من اللوائح حتى ولو كانت من البضائع تسليم صاحبه والتي لم يستلمها بعد
(استئناف المحكمة المصرية ضد شركة لترات رئاسة المسوقان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٤)

(١) انظر استئناف ٨-٤-١٨٩٧ (المجموعة ٩ - ٣٦٣)

و ١١-٦-١٩٠٢ (المجموعة ١٤ - ٣٤١) و ٦-٠-١٩٢٣

(المجموعة ٣٥ - ٤٩١) ٦-١١-١٩٢٨ (المجموعة ٤١ - ١٩)

٢٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

اختصاص المحكمة الأهلية . في قضية ضد اجني - لم يثر
جنسية - حكمها به . حيازتها لقوة الشيء المحكوم فيه

المبدأ القانوني

تتصل قوة الشيء المحكوم به فيما يتعلق بالجهات القضائية الأخرى أيضا بمصر بالنسبة لحكم نهائي صادر من المحاكم الأهلية ضد أجني إذا كان هذا الأخير قد حضر و ترفع في الدعوى من غير أن يبين صفته هذه كما أنه في أثناء اجراءات الدعوى لم يصل بعلم القضاء الأهلي المنظور أمامه النزاع بوجود ما يشعر بامان شأنه أن يغري المحكمة للحكم بعدم الاختصاص (١)

(استئناف الست زهية درويش ضد محمد مصطفى الغربي
رئاسة المسوقان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٤)

٢٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

مضي المدة - بخمس سنوات . في الايجار . مطلقة .
الاعتراف به . غير مؤثر . حاله

المبدأ القانوني

ان سقوط الحق بمضي خمس سنوات بالنسبة لتأخر الايجار طبقا للبادة ٢٧٥ مدني مختلط هو سقوط مطلق فيجوز الاحتجاج به حتى بعد التكلم في الموضوع . وبناء على هذا فاعتراف المدين بعدم الدفع فعلا لن يؤثر على هذا السقوط بحال إلا إذا كان هذا الاقرار مقصودا به التنازل صراحة عن مثل هذا الدفع (٢)

(استئناف رشوان حديد عبده شراجه ضد جورج بشنس
رئاسة السكونت دى اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٤)

(١) انظر استئناف ١٣-٦-١٩٢٨ (المجموعة ٤٠ -)

٢٧٧ (٧-٢-١٩٣٥) (المجموعة ٤٧ - ١٤١) و ٧-

٣-١٩٣٥ (المجموعة ٤٧ - ١٩٢)

(٢) انظر استئناف ٢٩-١-١٩٢٤ (المجموعة ٣٦-١٧١)

٢٠٧
محكمة الاستئناف المختطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

تركة . مصفى . حقه في بيع المقولات وتحصيل الديون
لا شأن له في مصالح التركة الأخرى. دعوى دائن
على التركة . رفعها ضد الورثة

المبدأ القانوني

لا يحق لمصفي تركة — وكل مأموريته يبيع
المنقولات وتحصيل ديون التركة وإيداع المتحصل
بجزينة المحكمة — أن يبيع لنفسه حق التدخل
وتمثيل مصالح التركة قضائيا . ولكل دائن
للتركة الحق بأن يقاضى الورثة مباشرة للحصول
على مطلوبه

المبادئ القانونية

٢٠٨
حكمة الاستئناف المختطة

مضى المدة المكسبة . تمسك اللائن بها في شخص مدينه
المشترى - قبل المستحق . صحه

المبدأ القانوني

بالتطبيق للقاعدة العامة الواردة بالمادة ٢٠٢ من القانون المدنى المختلط والقاعدة الخاصة الواردة بالمادة ٢٧٠ منه المتعلقة بمضى المدة المسقطه يحق للدائن أن يتمسك بمضى المدة المكسبة التى قد تحقق فى شخص مدينه. وعلى هذا فلبائع الأرض الذى مازال دائنا يباقي الثمن الحق فى التمسك ضد مستحق العقار بمضى مدة الخمس سنوات التى اكتسبها المشتري (١)

(استئناف بنك الاراضى المصرى ضد الست هانم محمد شاهين
وآخرين رئاسة الكونت دى انديثو . المجلة والستة
المذكورتين ص ٣٥)

(١) قارن استئناف ٣٠-١-١٨٩٦ (الجموعة ٨-١٠٣) وانظر استئناف ١٤-١٢-١٩٢٢ (الجموعة ٣٥-٩٦)

٢١٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - اختصاص المحاكم المختلطة - دعوى رفعت أصلاً من مشتري وطني ومدعى عليه في دعوى غصب . ضد مدعيها والبائع الأجنبي . جوازها . صحته .
- ٢ - دعوى الفسخ أو تخفيض الثمن - المدة المسقط لها . لا تنطبق في حالة الغصب
- ٣ - تعويض . أمام الاستئناف عن دعوى ضمان . عدم قبوله

المبادئ القانونية

(١) إذا كان المدعى عليه في دعوى اغتصاب وهو رعية محلية قد أدخل البائع له الأجنبي في دعوى الضمان وأثار النزاع بما فيه نزاعه مع المدعى الوطني أمام المحاكم المختلطة فلا يترتب على هذا القول أنه يقصد تعطيل سير الدعوى أمام المحاكم الأهلية التي رفع إليها النزاع أولاً ما دام أنه وعند بدء النزاع أمام القضاء الأهلي قد دفع كمدعى عليه فيها بعدم الاختصاص بما يدل من جهة على أنه قصد إقحام القضاء المختلط في النزاع بين الخصام . ومهما كانت نتيجة الحكم الأهلي المزمع صدوره . ومن جهة أخرى فإن إدخال الضامن الأجنبي في الدعوى كان ضرورة لازب (٢) لا تنطبق مضي المدة المنصوص عنها بالمادة ٣٧٠ مدني مختلط الخاصة بدعوى الفسخ أو تخفيض الثمن على حالة نزاع الملكية أي الاغتصاب (١) (٣) لا يقبل أمام الاستئناف طلب التعويض من المشتري الذي نزعت ملكيته إذا اقتصر ابتدائياً على طلب رد الثمن فقط بالنسبة لما نقص من ملكيته حسب عقده

(استئناف يوسف بك بشتلي ضد حبيب زكي وآخرين رئاسة الكونت دي اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٨)

(١) انظر استئناف ٢٢ — ١٢ — ١٨٩٨ (المجموعة

١١ — ٦٧)

٢١١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - مضي المدة المسقط - بالنسبة للثمن . من تاريخ التعرض
- ٢ - مضي المدة المكتبة - عقد بيع غير منطبق على العقار لا يعتبر . سبباً صحيحاً
- ٣ - فوائد . في حالة عدم الاتفاق . سريانها من تاريخ رفع الدعوى .

المبادئ القانونية

(١) لا تبدأ مضي المدة المسقط برد الثمن بسبب نزاع ملكية المبيع إلا بمضي خمسة عشر سنة من تاريخ التعرض الحاصل والمبنى عليه هذه الدعوى (٢) لا يعتبر سبباً صحيحاً موجباً للتمسك بمضي مدة الخمس سنوات عقد البيع الغير منطبق على العقار موضوع الاستحقاق (١) (٣) لا يكون لحكم الإلزام قضائياً صفة رجعية إلا من تاريخ رفع الدعوى . وتسرى الفوائد عليه من هذا التاريخ فقط إلا إذا كان هناك اتفاق على خلافه

(استئناف السيدة راشيل موصيري وآخرين ضد يوسف بك بشتلي رئاسة الكونت دي اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٨)

٢١٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - بيع - ضمان جزئي . مجرد دفع قيمة الأرض الباقية . غير مانع منه
- ٢ - تعويض - ضمان جزئي برد بعض الثمن - مع تحمين في باقي الأرض - غير موجب له

المبادئ القانونية

١ - إذا التزم البائع بناء على ضمان جزئي برد

(١) قارن استئناف ٢٤ — ٤ — ١٩٣٣ (المجموعة ٢٥ —

٣٩٢) و ٢٩ — ١٢ — ١٩٣١ (المجموعة ٤٤ — ٩٣) و ٣٠ —

٤٠ — ١٩٣٥ (المجموعة ٤٧ — ٢٨٠)

٢١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ و ٢ - استبدال الدين - احلال دين محل آخر - بقاء التأمينات السابقة - في حالة عدم الاتفاق أو ظروف الحال .

المبادئ القانونية

١ - يعتبر استبدال الدين لا ابراء له حالة عدم زوال الدين القديم وإحلال دين جديد محله والمدين واحد فيهما

٢ - تنص المادة ٢٥٢ مدنى مختلط الخاصة بالاستبدال على بقاء التأمينات العقارية التي كانت ضامنة للدين القديم إلا إذا قصد المتعاقدان غير ذلك سواء بالاتفاق أو طبقا للظروف . كما في حالة ما إذا شرط الدائن أن الدين الجديد لا يتحقق للدين إلا إذا خلاصت العين من جميع الموانع خلاف الرهن العقارى الصادر لصالحه

(استئناف فيكتور سبريل ضد بنك الاراضى المصرى رئاسة الكونت دى اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٩)

٢١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ و ٢ و ٣ - نزع ملكية - الحاق الثمار بالعقار - التنبيه للمستأجرين - حق الدائنين جميعا في الثمار . مركز من بعض شيئا منها - التزامه به عند التوزيع . حالاته .

المبادئ القانونية

١ - إن إلحاق الثمار بالعقار طبقا للمادة ٦٢٣ مرافعات مختلط يحدث من تلقاء نفسه بتسجيل الحجز العقارى . ويلزم التنبيه المشار إليه بالمادة ٦٢٤ ليكون أثره نافذا بالنسبة للزارعين أو المستأجرين فيقف دفع ثمن الثمار أو سداده لا يجاز للدين المحجوز عليه . وتعود قائدة لجميع الدائنين .

جزء مناسب من الثمن والمصاريف فلا يرفع عنه هذه المسؤولية مجرد أن باقى الملك المبيع الغير متنازع عليه من شأنه أن يصل إلى ثمن أعلا بناء على نزع الملكية الجزئى هذا (١)

٢ - فى أحوال نزع الملكية الجزئى إذا كان ناشئا عن إنشاء شوارع أو توسيعها فان هذا الواقع المترتب عليه تحسين باقى الارض بالنسبة للبشرى لا يستوجب المطالبة بالتعويضات بناء على طلب استرداد جزء من هذا الثمن . (استئناف شركة اراضى الاسكندرية ضد احسان بك محسن رئاسة الكونت دى اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٨)

٢١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦

صورية عقد - تأثيرها على دين الدائن المرتين حسن فنية - معدومة

المبدأ القانونى

تطبيقا للسادتين ١٧٦ و ١٩٧ مدنى مختلط اللتين توجبان عدم المساس بحقوق الدائن المرتين بالفسخ أو بطلان عقد ناقل للملكية فان الدائن الذى يحصل على رهن عقار مبيع من ذات الشخص الضامن لهذا الدين المفروض أنه حسن النية إذ لو أن لديه أقل شك فى سلامة العقد — وهو صادر من زوج لزوجته — لكان فى حل من استعادته لصالح مدينه واستصدار رهن منه مباشرة (استئناف احمد منصور اسماعيل ضد نوتى متراكى رئاسة الكونت دى اندينو . المجلة والسنة المذكورتين ص ٣٨)

(١) قارن استئناف ٦ — ١٢ — ١٩٣٢ (المجموعة ٤٥ — ٥٤)

المرتبهين كائنا ما كان الحاجز أو صاحب التفييه المعلن. فعليه لا يكون لهؤلاء المستأجرين أن يدفعوا للدائن الحاجز فاذا قبض شيئاً من ثمن هذه الثمار فانه يحاسب عنها عند التوزيع (١)

(٢) طالما كان الحجز قائماً ولم يترك نهائياً بل بقي معلقاً فتستمر نتائج وأخصها الحاق ثمار العقار بالدين المنزوع الملكية من أجله

٣ - اذا كان للدائن قبل المدين المنزوع ملكيته دين ممتاز ودين برهن في درجة متأخرة . فلا يحق له أن يستنزل الثمار الملحقه بالدين من دين الرهن بل من الدين الممتاز

(استئناف ايمانويل كوكيناراس وشركاه ضد الست اسكاس جورج سفروتس . رئاسة . المجلة والسنة المذكورتين ص ٤٠ و ٤١)

٢١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - مسئولية . تعويض كسارى عن اصابته . بنهر خطأ

السائق . طبقاً لأحكام التعاقد

٢ - فوائد . عن تعويض في حاث - استحقاقها من تاريخ

الحكم . أو اعلانه عند الاستئناف

المبادئ القانونية

(١) تطبق على الحادث الذى يحصل كسارى

الترام فى أثناء تأدية وظيفته فى حالة انعدام خطأ

السائق أحكام المسئولية التعاقدية التى تلزم بها شركة ترام الاسكندرية بناء على الاتفاقات المقررة لشروط استخدام موظفيها

(٢) إذا كان التعويض المعطى للبحى عليه فى حادث مقابل لقيمة الاضرار الحاصلة له فلا تسرى القوائد إلا من تاريخ تقريره بالحكم وفى حالة الاستئناف من تاريخ اعلانه

(استئناف شركة ترام الاسكندرية ضد فتح الله نسيم رئاسة المستر برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٤٢ و ٤٣)

٢١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - اختصاص القاضى المستعجل - بالنسبة لبضائع قابلة

للتلف . صحته

(٢) تنفيذ الحكم بالنسبة للاخصام فى الدعوى .

المبادئ القانونية

(١) يختص القاضى المستعجل بالفصل فى طلب رفع حجز متوقع على بضائع قابلة للتلف السريع كالدقيق مثلاً (١)

(٢) كبدأ لا يكون تنفيذ الحكم إلا بين الأخصام الصادر بالنسبة لهم فلا يضار به الغير ممن كان أجنيا عنه

(استئناف قسطنطين فاناس ضد الست شريفه هانم مصطفى

رئاسة المستر برتن . المجلة والسنة المذكورتين ص ٤٣)

وقف التقادم

للحوادث القهرية والظروف المعجزة

Contra non valentem agere non currit praescriptio

لحضرة صاحب العزة الأستاذ زكى خير الأوتيجى بك رئيس النيابة لدى محكمة النقض والأبرام
(الدائرة المدنية)

١ - تمديد

غير خاف أن وقف سريان التقادم يراد به أن مضى المدة المكسبة أو المسقطه للحقوق يقف ردحا من الزمن بسبب الاعذار التي ذكر القانون بعضها ثم يستأنف التقادم سيره بعد زوال تلك الموانع وإذا كانت هناك فترة قد سبقت قيام المانع فتضاف إلى الزمن الذي يلحق زواله - ويسرى التقادم مالم يقطعه فعل من صاحب الحق يدل على سهره ويقظته على حقه وأنه ليس بغافل أو تارك له وقد عدد القانون المدنى في المادة ٨٢ أحوال انقطاع التقادم وأهمها التكليف بالحضور للمرافعة أمام المحكمة أو التنبيه بالرد تنبيها رسميا مستوفيا للشروط اللازمة إلى غير ذلك من الأحوال المنصوص عليها ولما كانت هذه الإجراءات القاطعة للتقادم تتطلب أهلية وإدراكا لذلك رأى الشارع أن لا يكلف مفقودى الأهلية والإدراك ما ليس في وسعهم فنص في المادة ٨٤ مدنى على أن لا يسرى التقادم على من يكون مفقود الأهلية شرعا

إلا أن الشارع وقف عند هذا الحد وصمت عن الأحوال الأخرى التي قد تحول دون اتخاذ مثل هذه الإجراءات القاطعة للمدة وقد تكون هذه الحوائل ناشئة عن مانع قانونى أو حائل من الحوادث والأفعال القاهرة والمثال على الحالة الأولى دائن المفلس الذى لا يستطيع أن يرفع دعواه مطالبا بدينه بعد الحكم بالافلاس عملا بنص المادة ٢١٧ تجارى أو اتخاذ أى إجراء طالما أن إجراءات التفليسة قائمه وقد يمضى أثناء ذلك على استحقاق ذلك الدين أو فوائده المدة المقررة للسقوط فهلا يقف سريان التقادم لهذا العذر القانونى

وكذلك قد يطرأ من الحوادث ما يكون قاهراً كإسرها صاحب الحق في الحرب أو غيابه غيبة منقطعة وهو لا يستطيع طبعا أن يتخذ أى إجراء لحفظ حقه من السقوط فهلا يقف سريان التقادم في مثل هذه الصور التي أغفل القانون النص عليها

هذا هو موضع البحث وقد أرسل رجال الفقه من قديم الزمن المثل اللاتينى المأثور كحل لهذه المسائل :-

Contra non valentem agere non currit praescriptio

ومعناه أن التقادم لا يسرى ضد من يستحيل عليه اتخاذ أى إجراء

ولما كان النص القانوني المصري مقصوراً على حالة فقد الأهلية وجب البحث في هل يسوغ الأخذ بهذه القاعدة في مصر

ولما كان باب التقادم في القانون المصري منقولاً عن القانون الفرنسي فلا مندوحة من تتبع سير هذه القاعدة في الزمن السابق واللاحق للقانون الفرنسي للتعرف على روح التشريع المنقول اليها واستجلاء مراد الشارع المصري من النص الذي وضعه في المادتين ٨٢ و ٨٣ من القانون المدني

٢ - التعليق المنطقي

وقبل الخوض في غمار هذا البحث يبدو لمن يعمق التفكير أن مفقودي الأهلية شرعاً يكون لهم من يذود عن حقوقهم وهم الأوصياء والأولياء وإذا أهمل هؤلاء يجوز الرجوع عليهم بما جنت أيديهم فهم إذن في غنى عن هذه الرعاية ودونهم في ذلك بالطبيعة من تعيقهم الحوادث القهرية أو الموانع القانونية التي تحول استحالة مطلقة دون اتخاذ أى عمل لصون الحق من السقوط — وهذا اعتراض له وجهته . إلا أن الفقهاء يعللون ذلك بأسباب تاريخية ترجع إلى عصر القانون الروماني إذ يقول كولان وكابتان إن القاصر لم يكن مأذوناً له في العصر الروماني بالخصومة لعدم أهليته ولم يكن رئيس عائلته ممثلاً له قانوناً حتى يستطيع أن يصون حقه من السقوط بالنيابة عنه وإذا رفع الدعوى لم تكن لتقبل منه لانعدام مصاحته فيها لذلك كان من العدل أن يقف سريان التقادم إبان قصره (أنظر كولان وكابتان طبعة سادسة ص ٨٩٧ جزء أول) . على أن هذا الاعتبار لا محل له الآن لزوال علته إذ أن الأولياء والأوصياء والقوام يمثلون مفقودي الأهلية تمثيلاً قانونياً صحيحاً ولهم بل عليهم أن يصونوا حقوقهم

على أن الشارع الفرنسي أصر على إعفاء مفقودي الأهلية من سير التقادم في بعض الأحوال وجرى وراءه الشارع المصري ولا اجتهد مع النص الصريح

٣ - تاريخ التشريع في فرنسا :

أخذت قاعدة الأعذار عن القانون الروماني وأول من قال المثل المأثور *contra non valentem* هو برنولي عند شرحه قوانين جوستينيان والمجموعة الرومانية وكانت المحاكم الفرنسية في جميع المقاطعات لا تتردد في تطبيقها تطبيقاً واسع المدى فكانت تأخذ بأحوال القوة القاهرة والغية والجهل بالحق وغير ذلك من الأعذار وتعتبرها معطلة لسير التقادم وكان للقاضي سلطان واسع في تقدير هذه الأعذار

ولما صدر القانون المدني الفرنسي ورد النص في المادة ٢٢٥٢ منه كما يأتي :

La prescription ne court pas contre les mineurs et interdits, sauf ce qui est dit à l'article 2278 of à l'exception des autres cas déterminés par la loi

وورد النص في المادة ٢٢٥١ هكذا : —

La prescription court contre toutes personnes, à moins qu'elles ne soient dans quelque exception établie par une loi

وترجمته أن التقادم لا يسرى ضد القصر والمحجور عليهم ماعدا مانص عليه في المادة ٢٢٧٨ ويستثنى من ذلك الحالات التي حددها القانون وأن التقادم يسرى ضد كل شخص إلا من استثنى قانوناً

٤ - خلاف الفقهاء في تفسير النص الوارد في القانون الفرنسي

وقد أثار هذا النص الخاف في أراء علماء القانون المسدني في فرنسا فذهبوا مذاهب ثلاثة

في تفسيره

٥ - المذهب الأول .

وممن لوران في كتابه القانون المدني جزء ٣٢ وديماتى وكولميه سائر في الجزء الثامن بند ٣٥٨ ثم بودرى وتيسيه في كتاب التقادم ص ٢٨٤ بند ٣٦٦ وما بعده

ويقول أصحاب هذا المذهب أن الشارع الفرنسي أراد بالنص الوارد في المادة ٢٢٥٢ أن يحضر أحوال وقف التقادم بحيث لا يجوز الاجتهاد ولا التوسع فيها وأنه أزاء اختلاف الشراح والمحكم في الأخذ بالاغذار المتعددة أراد الشارع القضاء على هذه الاعذار التي كانت تطيل أمد التقادم والتي كان يترتب عليها عدم استقرار الحقوق وتجدد النزاع على وقائع قديمة توالى عليها السنين ويعلمون هذا الرأي بأن التقادم لا يقوم على افتراض الإهمال فقط بل على فكرة اسمى وهي المصلحة العامة التي يجب صونها والتي يجب أن تزول أمامها مصلحة الأفراد حتى لو كانت الموانع التي عاقبتهم عن حفظ حقوقهم من السقوط قوية وجديّة . ولا يجب أن يقال أن هذا مما ينافي العدالة لأن التقادم لا يقوم على أساس من العدالة بل على أساس الصالح العام وأنه إذا اعترض على هذا بأن للشارع راعى العدالة باعفائه القصر والمحجور عليهم من سريان التقادم وتقاس عليه الأحوال الأخرى التي يقتضيها الانصاف فانه يرد على هذا بأن الشارع أظهر تساهلاً مع من ذكرهم على سبيل الحصر فيجب التزام الحد الذي وقف عنده الشارع ولا يسوع تجاوزه إلى حالات أخرى بعيدة عنها وتختلف عنها في طبيعتها ونوعها . وإذا ترك للقاضي الجبل على الغارب فان بواعث العدل والعطف قد تحمله على قبول كل عذر ومانع مثل الجهل أو الغياب أو المرض وبهذا يصبح النص على التقادم حبراً على ورق (انظر بودرى وتيسيه في شرحه هذا الرأي بالأسباب في المرجع المشار إليه آنفاً)

ويقول المسولاييه في تعليقه على مجلة سيرى سنة ١٨٧٨ جزء ٢ ص ٣١٣ ما هي الفائدة من النص الوارد في المادة ٢٢٥٢ إذا كانت المحاكم لازالت مصرّة على التمسك بالقاعدة القديمة Contra mon velentem التي كان معمولاً بها قبل القانون والتي قصد الشارع القضاء عليها وحصر مدنى تطبيقها

وأكثر من هذا فان أصحاب هذا الرأي يستندون أيضاً الى المراسيم والقوانين التي تصدر أثناء الحروب بوقف سريان التقادم أثناء قيام الحرب ويقولون لو كان التقادم موقوفاً أثناء الحرب وهو من الحوادث القهرية بحكم المادة ٢٢٥١ ما كانت هناك ضرورة لاصدار مثل هذه القوانين

٦ — المذهب الثاني :

وزعيم هذا المذهب دالوز في موسوعاته تحت عنوان تقادم مدنى بند ٦٨٤ وما بعده وترو لنج بند ٧٠١ وميرلان في موسوعاته تحت عنوان التقادم

ويقول أصحاب هذا رأى بأن النص الوارد في المادة ٢٢٥١ لا يمنع تطبيق القاعدة القديمة لأن الشارع إنما أراد حصر الأعذار التي تقوم على حالة الأشخاص فلم يعتبر منها سوى فقد الأهلية ما الأعذار الناشئة عن حوادث القوة القاهرة وغيرها فلم يتعرض لها القانون ولم يحرمها . ويقول دالوز في المرجع المشار إليه أن القاعدة القديمة إنما تقوم على أساس من العدالة وإن التقادم إنما بني على افتراض أن الدائن أهمل حقه وتركه فكيف يسوغ عدلا وعقلا افتراض مثل هذا الإهمال إذا كان الدائن لا يستطيع مطلقا أن يعمل شيئا يصون حقه بسبب القوة القاهرة أو الحوادث المعجزة

ويقول ترو لنج أن أصحاب الرأى المخالف يفسرون المادة ٢٢٥١ تفسيراً غير معقول ويفرضون على القاضى أن يحكم بما ينافى الضمير والعدل وهل يعقل أن يجد الشارع متسعا للنص على جميع صنوف الأعذار والموانع وإذا قيل بأن الشارع لم يقصد سوى ما عدده من الأعذار فيكون عمله هذا ضرباً من ضروب الظلم والعسف

٧ — المذهب الثالث :

وهو مذهب أوبرى ورو في كتاب القانون المدنى جزء ٢ بند ٢١٤ وهامش نمرة ٢٩ ونمرة ٥٣ وجويار في التقادم جزء أول بند ١٥٣ ونمرة ١٦٥ وهذا المذهب يفرق بين حالتين فاما أن يكون العذر قانونيا أى ان له سببا من القانون أو واقعا أى أن يكون منشؤه الوقائع والحوادث . ففي الحالة الأولى يقف التقادم ومثال ذلك دائن المفلس الذى لا يستطيع مقاضاته أثناء قيام التفليسة فان التقادم لا يسرى حتى تقفل التفليسة ولا تسقط الديون التى استحققت فى أثناءها ولا فوائدها أيضا أما فى حالة الموانع القهرية فقد اختلف أصحاب المذهب الرأى فيما بينهم فقَالَ أوبرى ورو انه لا يجوز للقاضى أن يعنى صاحب الحق من سريان التقادم ضده أثناء وقوع الحادثة القاهرة اذا ظهر أنه بادر واتخذ اجراءات المطالبة بحقه عقب زوال الحادث القهرى مباشرة وبخالفه فى هذا جويار فى الجزء الاول من كتابه التقادم ص ١٦٩ ويقول ان هذا الحل لا يرتكز على أى أساس من القانون الذى يحرم ما عدا الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٢٥١ وما بعدها

٨ — مذهب القضاء فى فرنسا :

ليس العالم الشارح للنظريات القانونية الصرقة كالقاضى الذى يجابه الوقائع ويأتمس الظروف فى الدعوى وما تحويه من عسف فالاول يبسط آراءه العلمية ونتائج المنطقية بدون تطبيقها على الوقائع أما الثانى فعند تطبيق القانون تطبيقا حرفيا قد يصطدم أحيانا بما يععده عن جادة العدل والانصاف بعدا شاسعا عندئذ لا يرى القاضى مندوحة من الاجتهاد والتوسع فى تفسير النص القانونى حتى يرى مخرجا لتخرج ضميره

وهذا ما وقع في محاكم فرنسا فانه بعد صدور النص الوارد في المادة ٢٢٥١ مدني فرنسي وبالرغم من تفسير الفريق الأول من العلماء فان تلك المحاكم لم تعبأ بالحصر الوارد في المادة ٢٢٥١ ولم تأخذ باراء أولئك العلماء الذين يقصرون أسباب وقف التقادم على الأحوال الواردة في تلك المادة بل أعاد القضاء في فرنسا تطبيق القاعدة القديمة *contra non valentem* بأوسع معانيها وظل الاخذ بهذه القاعدة راجعاً في الأحكام الفرنسية للآن وقد قالت محكمة للنقض الفرنسية في حكمها الصادر في ٢٢ يريه سنة ١٨٥٣ والمنشور في سيرى سنة ١٨٥٥ جزء أول ص ٥١١ أن التقادم لايسرى ضد من استحال عليه المطالبة بالحق مهما كان نوع الاعذار وسواء كانت ناشئة عن القانون أو عن العقد أو الحوادث القهرية وظلت على مبدئها هذا في أحكامها العديدة (أنظر حكمها الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ والمنشور في سيرى ٩١٢ جزء أول ص ١٣٣) وهما كم بعض الامثلة على ذلك

١ - حكم بأن المهلة التي يطلبها المدين من الدائن ليتحقق من صحة مقدار الدين بعد مراجعة المستندات التي ينتظرونها اليه والتي لا بد من الاطلاع عليها لمعرفة مقدار الدين معرفة محققة متعدياً مانعاً من سريان التقادم الذي يجب أن يقف في بحر هذه المهلة (حكم دائرة العرائض في محكمة النقض النقض المدنية بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٦٥ و منشور في دالوز برودك سنة ١٨٦٧ جزء أول ص ١٢٤)

٢ - ويقول مجلس الدولة في فرنسا في فتواه الصادرة في ٢٧ يناير سنة ١٨١٤ أن الحرب والوباء وغير ذلك يوقف التقادم مادام أنه يترتب على ذلك استحالة مطلقة للمطالبة بالحق

٣ - وحكم أيضاً بوقف التقادم طوال المدة التي يكون الدائن جاهلاً بحقه قانوناً أي انه كان لا يعلم موضوع الحادثة التي نشأ عنها حقه (محكمة يزامسون في ٢٠ مايو سنة ١٨٩١ و منشور في دالوز سنة ١٨٩٤ جزء أول ص ١٨٠)

٤ - وحكم أن الجهل المطلق بالحق الذي لا دليل عليه الا خريطة ترجع الى قرون عديدة هو من قبيل الحوادث القهرية ويجوز معه وقف التقادم على شريطه أن لا يكون هذا الجهل ناشئاً عن الإهمال (أنظر الحكم السابق) ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بعكس ذلك في حكمها الصادر في ١٠ يوليو سنة ١٨٦٨ والمنشور في سيرى ١٨٦٩ جزء أول ص ٤٠٧ إذ قالت أن الجهل بالحق ليس من الحوادث القهرية ولذلك لا يقف سريان التقادم وفي حكم صدر من محكمة النقض الفرنسية في ١١ يونيو سنة ٩١٨ و منشور في سيرى ٩٢٢ جزء أول ص ٢١٧ قالت النقض بأن الجهل بالحق لا يقف سير التقادم الا اذا كان في درجة الحوادث القهرية

٥ - وحكم بأنه في دعوى التعويض التي يرفعها ضد كاتب العقود من كلفه بكتابه عقد له وظهر بعدئذ أن بالعقد بطلاناً لم يكن طاهراً في شكله لايسرى التقادم في هذه الحالة الا من تاريخ اكتشاف هذا البطلان (حكم محكمة النقض المدنية الفرنسية الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٥٧ و المنشور في دالوز ١٨٥٧ جزء أول ص ٢٩٠)

- وحكم بأنه إذا لم يكن هناك استحالة مطلقة من اتخاذ اجراءات المطالبة بالحق فلا يجوز وقف سير التقادم لذلك حكم بأن الدياب لا يقف التقادم (حكم دائرة العرائض في ١٩ يولييه سنة ١٨٦٩ و منشور في دالوز ١٨٧٠ جزء أول ص ٧٥)

٧ - وقضت دائرة العرايض بمحكمة النقض أنه إذا سرق المدين سند الدين أو بدده فإن هذا يجرمه من التمسك بالتقادم لأن اختلاسه للسند يمنع الدائن من المطالبة بحقه ويقطع سريان التقادم (حكم دائرة العرايض في ٣ يناير سنة ١٨٣٢ في سيري ١٨٣٢ جزء أول ص ٣٥٢)

٨ - وحكم أيضاً أنه إذا رفعت دعوى بطلب بطلان البيع فلا يسرى التقادم بالنسبة للفوائد المستحقة للبائع على الثمن لأن البائع في أثناء نظر هذه الدعوى لا يستطيع المطالبة بالثمن ولا بالفوائد (حكم محكمة النقض الصادر في ٥ يوليو سنة ١٨٥٨ والمنشور في دالوز سنة ١٨٥٨ جزء أول ص ٤١٣)

٩ - وحكم بأن المشتري الحائز للعقار الذي اشترط في عقد البيع بأن البائع لا يستطيع أن يطالبه بالثمن ولا بالفوائد إلا بعد استحضار الشهادات الدالة على شطب جميع الحقوق العينية على العقار المبيع لا يستطيع التمسك بالتقادم بالنسبة للفوائد طالما أن البائع بأمر إجراءات التوزيع للتوصل إلى شطب هذه الحقوق (حكم محكمة بارس الصادر في ٢ يناير سنة ١٨٦٤ سيري ٨٦١ جزء ٢ ص ٣٨٣) وحكم بوقف التقادم لصالح الما قول الذي يطالب جهة الإدارة بالفوائد المستحقة على التأمين الذي أودعه متى تبين أن الإدارة منعت الما قول منعا كلياً عن قبض تلك الفوائد (حكم مجلس الدولة الصادر في ١٠ يناير سنة ١٨٥٦ والمنشور في دالوز سنة ١٨٥٦ جزء ٣ ص ٥٧)

١٠ - رأى القضاء البلجيكي

أن نص المادة ٢٢٥١ فرنسي منقول بحرفيته إلى القانون المدني البلجيكي وقد جرى القضاء البلجيكي وراء المحاكم الفرنسية فقضت محكمة النقض البلجيكية مراراً بأن الحوادث القهرية تقف سير التقادم كحالة الحرب أو انقطاع المواصلات

وانظر حكم محكمة النقض البلجيكية الصادر في أول فبراير سنة ١٩٢٦ والمنشور في البازكريزي سنة ١٩٢٦ جزء أول ص ٢٠٨ والحكم الصادر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٢ والمنشور في البازكريزي سنة ١٩٢٢ جزء أول ص ٤١١ والحكم الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩١٩ والمنشور في البازكريزي سنة ١٩١٩ جزء أول ص ٢٠٧

(أنظر أيضاً الأحكام التي سردها كليمن في رسالة أسباب وقف التقادم سنة ١٩٠٢

ص ١٧٤ و ١٧٥

١١ - رأى القضاء الإيطالي

قد أخذت المحاكم الإيطالية بقاعدة (contra non velentem agere) في أكثر أحكامها (أنظر رساله كليمن ص ١٨١)

١٢ - التشريع المصري :

لم ينقل الشارع المصري إلى قانوننا المدني نص المادة ٢٢٥١ فرنسي بل نص في المادتين ٨٤ و ٨٥ على أن التقادم لا يسرى على من يكون مفقود الأهلية شرعاً ولم يشر إلى شيء عن الأعذار

القهرية أو المعجزة أو الموانع القانونية التي تحول دون اتخاذ الاجراءات للمطالبة بالحقوق وورد النص في المادة ٢٠٥ على أن القواعد المقررة للتقادم بمضى المدة من حيث أسباب انقطاعها أو إيقاف سريانها تتبع أيضا في التخلص من الدين بمضى المدة

١٣ — رأى الفقه المصرى

يكاد يجمع شراح القانون المدنى المصرى على رأى القائل بأن الشارع المصرى أراد باغفال النص الفرنسى الوارد في المادة ٢٢٥١ أن يترك للقاضى سلطة الاخذ بالاحوال الأخرى كالقوة القاهرة وأن لا يتخرج عن تطبيق القاعدة القديمة

(Contra non valentem ...)

ويقول فتحى باشا زغلول في كتابه القانون المدنى صحيفة ١٠٤ ان القوة القاهرة هي عذر شرعى يقف التقادم كالاثر أو والغرق أو اعلان الاحكام العرفية وكذلك هالتون في كتابه جزء أول ص ٢١٢ يقول ان المحاكم المصرية تتمتع بحرية أوسع في هذا الصدد لأن القانون المصرى لم ينقل النص الذى حرم أحوال وقف التقادم الأخرى وعلى القاضى المصرى أن يقضى فيها بمقتضى قواعد العدالة عملا بنص المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وهذا هو رأى والتون أيضا في كتابه شرح الالتزامات جزء ثان ص ٣٧٠ إذ يقول بأن الاستحالة المطلقة في المطالبة بالحقوق يقف سير التقادم

ويقول دى هلتس في كتابه القانون المدنى جزء ٣ ص ٣٢٩ تحت عنوان التقادم بند ٦٣ أنه يلوح لنا من عدم نقل النص الفرنسى جواز تطبيق القاعدة القديمة مع التحفظ وذلك في أحوال الاستحالة الواقعية أى إذا كانت الاعذار مطلقة ونتيجة الحوادث القهرية التى طرأت على شرط ان لا يعزى أى خطأ أو اهمال الى صاحب الحق — ويقول أيضا في بند ٩٥ أن المأمول أن لا تفرط المحاكم في هذا التوسع الذى تحتمه العدالة حتى لا يتقلب الى سوء استعمال للحق

(أنظر أيضا كتاب كامل بك مرسى في الاموال ص ٥٥٢ بند ٨٨٨ وكتاب عبد السلام ذهنى بك في الالتزامات صحيفة ٤٩٢ بند ٤٨٦)

١٤ — رأينا :

ان الشارع المصرى لم يغفل نقل المادة ٢٢٥١ مدنى فرنسى عفواً بل جاء ذلك منه عن حكمة رعى اليها فقد كان ماثلاً أمامه وقت وضع القانون المدنى ذلك الخلف فى رأى فى الفقه الفرنسى ثم احجام المحاكم الفرنسية عن الاقلاع عن القاعدة اللاتينية القديمة بالرغم من النص الوارد فى المادة ٢٢٥١ فرنسى فأراد ان يقضى على مثار هذا الخلاف فطرح نص تلك المادة جانبا وبذلك مهد السبيل لاجتهاد القاضى والاخذ بما يراه عذرا شرعيا وقهريا

واكثر من هذا قد كانت احكام الشريعة الاسلامية معمولاً بها فى مصر قبل وضع القانون المدنى وهى تقضى بقبول اعذار اخرى لوقف سير التقادم فوق فقد الاهلية فأراد الشارع التوفيق فى هذا الصدد بين التشريع الجديد وما استقرت عليه المعاملات فى الديار المصرية من قبل ويظهر بجلاء

تأثر التشريع المدني المصري بأحكام الشريعة الغراء من اعتبار المدة الطويلة للتقادم ١٥ سنة بدلا من ٣٠ سنة وهي المدة المقررة في القانون الفرنسي

وها هي النصوص التي تظهر بأجلى بيان الحكم الشرعى في وقف التقادم — مادة ١٥١ من مرشد الحيران لقدرى باشا — من كان واضعا يده على عقار أو غيره أو متصرفا فيه تصرف الملاك بلا منازع ولا معارض مدة ١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى الملك لغير الارث من احد ليس بذى عذر شرعى ان كان متكررا (راجع أيضا نص المادتين ١٥٢ و ١٥٦)

وورد في نص المادة ١٥٧ من هذا المرجع ما يأتى: — إذا تركت الدعوى لعذر من الأعذار الشرعية في المدة المحدودة كأن كان المدعى غائبا أو قاصرا أو مجنونا ولا ولى له ولا وصى فلا مانع من سماع الدعوى

وجاء في المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣١ النص الآتى الذى هو ترديد للنص الوارد في اللوائح الشرعية السابقة لها (القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها ١٥ سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى)

وكل هذه النصوص تدل على ان الفقهاء كانوا يأخذون بالحوادث القهرية وغيرها

ويرى بودرى وتيسيه ان التقادم شرع لمصلحة اجتماعية وهي استقرار الامر الواقع وسد السار على ما طواه الزمان من الوقائع والحوادث وفانها ان هناك حكمة أخرى لشرع التقادم وهي اهم عنصر في تشريعه أى ان التقادم يقوم على افتراض ان صاحب الحق أهمل في حقه وتركه ولم يرعه بالصيانة والمفرط أولى بالخسارة ولذلك أعفى فاقد الأهلية من سريان التقادم لانه قليل التمييز والادراك والاهمال لا يصدر إلا عن دراية ويجب ان يقاس عليه منطقيا من يستحيل عليه بفعل الحوادث القهرية ان يصون حقه فانه عاجز مجزا تاما عن المطالبة به ولا يملن تصور الاهمال أو القعود عن العمل إلا إذا كان العمل مقدورا ومستطاعا ولا يكلف الانسان بما يستحيل عليه عمله .

ويرد على قول هذين المؤلفين بودرى وتيسيه ان صالح الفرد يجب ان يزول أمام المصلحة العامة بأن القوانين لم تخرج على مبدأ ان يضحى صالح الفرد تضحية تامة ليشتمع الجمهور به بل يكون ذلك مع مراعاة مصلحة الفرد أيضا ففي أحوال نزاع الملكية للمنافع العامة مثلا يعطى المالك تعويضا عما فقده في هذا السبيل . وخير من فناء المصلحة الفردية أمام الصالح العام — خير من ذلك ان يوفق بينهما وان يراعى كل من الصالحين معا وهذا ما يقتضيه العدل — من أجل هذا كان من العدالة ان تراعى حالة الاستحالة التى تعيق صاحب الحق عن صونه بفعل الحوادث وان يوقف سريان التقادم ثم يستأنف سيره بعد زوال هذه الموانع وبهذا تصان المصلحة العامة ومصلحة الفرد فضلا عن انه يتشبه مع مقتضيات العدالة ويرد على نظرية بودرى وتيسيه أيضا بأنه لو كان صحيحا أن التقادم في المواد المدنية يمت بالصلة إلى النظام العام لكان يسوغ للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه ولو صمت صاحب الشأن عن الدفع به كمواعد الاستئناف مثلا على أن الجموع عليه فقها وقضاء يتنافى مع هذا القول (نظر دالوز براتيك تحت عنوان تقادم بند ١٤٤ وما بعده — وانظر المادة ٢٢٢٣ مدنى فرنسى — ويراجع أيضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة بهذا المعنى والمنشور في مجلة المحاماة سنة ٤ ص ٢٨٩)

والتفسير الصحيح للنص المصرى لا يحرم الأخذ بالاعذار المعجزة عن العمل لوقف سريان التقادم فان الشارع أطلق النص ولم يقيد بأداة حصر أو استثناء إذ قال في المادة ٨٣ مدنى لا يسرى حكم تملك العقار على من يكون فاقد الأهلية ولو جاء النص هكذا لا يسرى حكم تملك العقار إلا على من يكون فاقد الأهلية ، لا تمتنع كل اجتهاد أو قياس ولكن عندما يتناول الشارع النص عن حالة ويصمت عن الأحوال الأخرى يكون هناك متسع للاجتهاد والقياس *in pari ratione* والقاضى بل عليه أن يقضى بمقتضى قواعد العدل عند صمت الشارع عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى ورد النص فيها كما يأتى

« إن لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم القاضى بمقتضى قواعد العدل »

أما والشارع المصرى تعمد رفع القيد والحصر وعض الطرف عن النص الفرنسى وقصد أن يجرى النص خالياً من الاستثناء فانه بذلك يترك للقاضى مجالاً ليأخذ من الاعذار ما كان معجزاً أو مقعداً لصاحبه عن العمل أو ما كان مستحيلاً عليه أن يتخذ اجراءات بالمطالبة لقطع المدة تضاف هنا هذه العبارة مع قيام ذلك العذر

انما يجدر بالملاحظة أن القاعدة اللاتينية القديمة يجب أن تحتفظ عند تطبيقها بشدة مدلولها وحكمة وضعها ذلك لأن المراد بالموانع ما كان يستحيل معها بتاتا اتخاذ اجراءات المطالبة بالحق وان لا يقرن بها أى إهمال من جانب صاحب الحق — فالمانع الذى لا يضع صاحبه فى استحالة مطلقة لا يجب وقف سير التقادم له واذا كان هناك محل لافتراض أى إهمال أو خطأ من جانب صاحب الحق فهذا كاف لعدم سماع دعواه بوقف التقادم

١٥ — رأى القضاء المصرى —

قد رجح رأى الذى يقول بالاجتهاد والتوسع فى أسباب وقف التقادم ولذلك حكمت المحاكم الأهلية والمختلطة فى كثير من الأحكام باعتبار الموانع القهرية أو القانونية من الأسباب التى تقف سير التقادم وفى قليل من الأحكام ترى تردداً فى القضاء المصرى ورجوعاً إلى رأى القائل بأن أحوال وقف التقادم وردت فى القانون المصرى على سبيل الحصر مثال ذلك أن المحكمة الاستئناف المختلطة قالت فى حكمها الصادر فى ٩ مارس سنة ١٨٩٨ (مجموعة سنة ١٠ ص ١٨٦) بأن أحوال وقف سير التقادم جاءت على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع فيها. وفى حكم آخر صادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٠١ ومنشور فى مجموعة التشريع والقضاء المختلط سنة ٢١ ص ١٨٩ تقول محكمة الاستئناف المختلطة بأن لا يوقف التقادم إلا لمانع قانونى

وسنطرح الآن كل لقيف من الأحكام المصرية الصادرة فى هذا الموضوع مع تعليقه عليها

١٦ — الغياب —

ان الغياب ظل مثاراً للخلف فى رأى أمام المحاكم المصرية وذلك بسبب النص الوارد فى المادة ١٥٢ من مرشد الحيران الذى يلحق الغيبة بالقصر والجنون وبعدها من الاعذار الشرعية التى تمنع سير التقادم حكمت محكمة الاستئناف الأهلية فى أول يناير سنة ١٩١٤ (مجموعة رسمية سنة ١٥ عدد ٢٦ ص ١٥) أنه لا يسقط حق الغائب الثابتة غيبته قضائياً فى المطالبة ببيع الأرض عن ٥ سنوات

وبهذا المعنى صدر حكم من محكمة طهطاني ١٤ يوليو سنة ١٩٣٧ (مجلة المحاماه سنة ٨ ص ٥٨٨) وايضا حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٩ بمجموعة مختلطة سنة ٧ ص ١٦٦ على انه صدرت أحكام ضد هذا المبدأ وهي — (١) حكم صدر من محكمة الاستئناف الأهلية في ٣ مارس سنة ١٩١٤ (مجلة الحقوق سنة ٢٩ ص ٢٢٧) جاء فيه أن الغيبة ليست من الحوادث التي تقطع سريان المدة

(٢) وكذلك ورد في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في أول ديسمبر سنة ١٩١٠ أن الشخص الذي تحكم المحاكم الشرعية بأنه غائب غيبة منقطعة لا يعتبر بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء مفقود الأهلية وتسرى عليه أحكام تملك العقار بمضى المدة الطويلة ولا يخالف ذلك كون الشريعة الإسلامية الغراء تمنع سريان مدة سقوط الحق في الدعوى بالنسبة للغائب والقاصر والمعنوه لأن السبب في كل هذه الأحوال هو اعتبارهم معذورين وليس لا اعتبارهم مفقودى الأهلية

وجاء في حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩٣١ والمنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٢ عدد ١١٦ أن الغائب غيبة منقطعة ليس كعديم الأهلية متى كان له وكيل يمثله

١٧ — رأينا في الغياب —

يجب التفرقة في حالة الغياب بين حالتين فاما أن يكون الغياب عاديا كأن يسافر الرجل الى جهة مملومة أو مجهولة ثم يعود فان غيابه هذا ليس من أحوال الاستحالة المطلقة التي تمنع سير التقادم لأنه كان في وسعه أن يتخذ اهتبه قبل سفره لصيانة حقوقه عن السقوط وحتى في أثناء ابتعاده عن بلاده يستطيع الآن مع التسهيلات المتفق عليها بين الحكومات المختلفة أن يرسل توكيلا إلى من ينوب عنه في المطالبة بحقه فاذا لم يفعل فيكون مفرطا ومهملا ولا يقف التقادم مع افتراض الإهمال كما سبق القول ويجب أن يستثنى من ذلك إذا طرأ على الغائب حادث قهرى أثناء غيابه كالأسر أو قطع المواصلات أو الحجر الصحي لوباء أو غير ذلك فان التقادم يجب أن يقف سيره في هذه الأحوال إنما لا يكون سببه الغياب بل الحادث القهرى الذي لا يفترض معه أى إهمال .

وكذلك إذا غاب شخص كرها كأن نفي من بلاده فاذا كان في وسعه قبل سفره إقامة وكيل له أو كان في أثناء إبعاده أو نفيه يستطيع إقامة من ينوب عنه في رفع الدعوى للمطالبة بحقه فلا عذر له وبعبكس ذلك إذا ثبت أنه أنصى إلى منفي بحيث لا يستطيع فيه نصب وكيل له أو كان في حالة استحالة مطلقة أن يأتي أى عمل يصون حقه فان هذا يعد من حوادث القوة القاهرة التي تقف سير التقادم

أما الغائب الذي يعتبره علماء الشرع في حكم المفقود شرعا فلا يخلو حاله طبقا للأحكام الشرعية من أحد أمرين فاما أن يترك وكيلا قبل غيابه لحفظ أمواله وإدارة مصالحه وإما أن لا يكون له وكيل وفي هذه الحالة ينصب له القاضى الشرعى وكيلا (أنظر كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا مادتي ٥٧٢ و ٥٧٣) ففي كلتا الحالتين يجب أن يسرى التقادم ضده لأن الوكيل

يقوم مقامه في حفظ حقوقه عن السقوط وإذا فرط وكيله فله أو لورثته حق الرجوع عليه وربما يعترض على ذلك بأن مفقود الأهلية يقام له وصى أو قيم وهو وكيل عنه في إدارة أمواله

وصون حقوقه ومع ذلك لا يسرى التقادم ضده . ورداً على هذا نقول ان عديم الأهلية يعوزه الادراك والتمييز ولا يستطيع أن يقوم بإدارة شئونه اذا رأى ان وصيه أو قيمه مفرط في حقوقه لذلك أحاطه الشارع برعاية خاصة — أما الغائب وهو في صورة كامل الأهلية والادراك والتمييز يستطيع أن يدبر شئونه بنفسه وأن لا يغيب عن حقوقه فاذا أقام وكيلاً عنه أو نصب له القاضى وكيلاً والقاضى ولى الغائب شرعاً فعليه أن يتحمل نتيجة سوء اختياره في الصورة الأولى وعدم تولية أموره في نفسه وهو ضرب من ضروب الإهمال لا يقف معه التقادم . وكذلك اذا نصب القاضى وكيلاً للغائب غيبة منقطعة فاذا كان غيابه طوعاً فقد ترك شئونه بدون تدبير لحفظ حقوقه وفي هذا عنصر التفريط الذى لا يمنع سير التقادم ويستثنى من هذا طبعاً الحادث القهرى لذلك يكون حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٩٣١ والمشار اليه سليماً فى أساسه القانونى اذ قضى بأن الغائب غيبة منقطعة ليس كعديم الأهلية متى كان له وكيل يمثله هذا ولا نقر التعايل الذى أخذت به محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩١٠ . وهؤداه ان الغائب غيبة منقطعة هو من المعذورين شرعاً وليس من فاقدى الأهلية لذلك يسرى عليه التقادم لأن هذا الحكم يحصر أحوال وقف التقادم فى حالة فقد الأهلية فقط وهذا رأى مرجوح لا يتمشى مع روح التشريع المصرى اذ يجوز اعتبار كثير من الأعذار القائمة على حوادث قهرية أو غيرها من اسباب وقف التقادم كما سبق البيان

١٨ — حوادث القوة القاهرة —

يكاد يسود الرأى فى القضاء المصرى بأن حوادث القوة القاهرة توقف سير التقادم . وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (مجموعة التشريع والقضاء سنة ١٣ ص ٥٣) بان أرملة الضابط التى أسرت فى السودان فى سنة ١٨٨٣ - ١٨٩٨ لها الحق فى المطالبة بكل المتأخر من معاشها الذى استحق لها من سنة ١٨٨٣ ولا يجوز ان يدفع ضدها بالتقادم الخمس وصدر حكم من محكمة الاستئناف الأهلية فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ ومنشور فى حكم مجلة المحاماة سنة ١٩١٢ عدد ٢٦٧ صحيفة ٦٧٨ فى موضوع شخص أبعد عن القطر المصرى لأسباب سياسية أثناء الحرب الكبرى جاء فيه (ان العذر الموقوف لسريان مدة التقادم هو القوة القاهرة التى تمنع صاحب الحق من المطالبة بحقه منعا كلياً ، اما المانع الوقتى فلا يوقف سريان المدة ولكن للقاضى ان يعفى صاحب الحق اذا باشره بمجرد زوال المانع وليست هذه حالة المستأنف لائن العقوبات التى كانت قائمة أمامه وحالت دون تمكنه من رفع دعواه زالت فى سنة ١٩٢٨ وجاء أيضاً انه بما يؤيد هذه النظرية وضوحاً وجوب التفريق بين صاحب حق يخوله القانون مدة لاستعماله فجاءته ظروف قهرية قرب انتهاء هذه المدة منعه عن استعمال حقه وبين صاحب حق خوله القانون مدة لاستعماله فجاءته ظروف قهرية منعه من استعمال فترة من الزمن ثم زالت تلك الظروف ولا زال أمامه مدة لاستعمال حقه فأهمل استعماله حتى انتهت جميع المدة فى الحالة الاولى يكون صاحب الحق جديراً برعاية الشارع لأن من حقه أن ينظر الى آخر لحظة لاستعمال حقه فمنعه سبب قهرى من ذلك — وفى الحالة

الثانية يكون صاحب الحق غير جدير برعاية الشارع لأن حقه لا يزال قائما وفي وسعه استعماله فأهمله فهو مفترط في حق نفسه وعليه تقع تبعة تقريره

١٩ — رأينا في الحكم الأخير —

سبق البيان أن حوادث القوة القاهرة تعد من الأسباب التي تقف سير التقادم لأنها تضع صاحب الحق في موضع الاستحالة الكلية عن اتخاذ أى اجراءات لصون الحق ولا يمكن أن يعزى إليه أى تقصير مع وقوع الطارئ القهرى

ولكن تبدو لنا بعض الملاحظات على حكم محكمة الاستئناف الأهلية المشار إليه في البند السابق من ذلك ماورد فيه « أن القوة القاهرة هي التي تمنع صاحب الحق في المطالبة بحقه منعا كليا أما المانع الوقتى فلا يقف سريان المدة المسقطه » والحكم يقارن بين المانع الكلى والمانع الموقت مع أن وجه المقارنة يجب أن يكون بين الاضداد فيجب أن تكون المقابلة بين المانع الدائم والمانع الموقت أو المانع الكلى والمانع الجزئى

وقول محكمة الاستئناف بأن المانع الذى يمنع صاحب الحق من المطالبة بحقه هو ما يمنعه منعا كليا قول صحيح وسليم ولكن قولها أن المانع الوقتى لا يوقف سريان المدة فيه نظر لانه قد يجوز أن يكون المانع كليا ومطلقا ولكنه وقتى أيضا ويذول بعد فترة من الزمن والغالب أن معظم الحوادث القهرية والموانع الكلية مؤقتة فالجواب قد يزول والمواصلات قد تعود إلى مجراها بعد انقطاعها وقد يفك الأسير إلى غير ذلك فهذه حوادث قهرية وممانعة منعا كليا ومع ذلك فهي مؤقتة لذلك لا يجب أن يقاس العذر بمدته أن كان مؤقتا أو دائما بل أن مناطه ينحصر في درجة أثره على قدرة المارء واستطاعته وهل يمنعه منعا باتا عن صون حقه أم يترك له سبيلا للعمل فأغفلة . كذلك جاء في الحكم المشار إليه أيضا التفرقة بين حالتين أولاها حالة صاحب حق جاءته ظروف قهرية مانعة قرب انتهاء المدة المحددة لسقوطه والثانية حالة صاحب حق جاءته الظروف القهرية المانعة فترة من الزمن ثم زالت تلك الظروف ولا زال أمامه مدة لاستعمال حقه وورد في الحكم أن الاول أحق برعاية الشارع لأن من حقه أن ينتظر إلى آخر لحظة

ولكن يرد على هذا القول بأن وقف التقادم عبارة عن هدنة تعطل سيره في أثناء العذر القهرى وتسقط مدته من حساب التقادم بحيث لا يكون لها أى أثر على ما سبق ذلك المانع من المدة وما يلحقه ولا فرق عندنا بين أن يكون تعطيل سير التقادم طارئا في بدء المدة أو في وسطها أو في نهايتها وحكمة وقف التقادم كما بينا تقوم على الاستحالة المطلقة عن العمل لصون الحق وهذه الاستحالة لا يجب أن تقتيد بزمن حدوثها فهي استحالة على كل حال وطبيعتها العجز والمانع الكلى في أى زمن وقع فيه الحادث القهرى ولا تتغير هذه الطبيعة بتغير الزمن - ثم اذا صح القول بأن صاحب الحق قصر ولم يتم بحفظ حقه من السقوط بعد زوال الحادث القهرى حتى انتهت مدة التقادم الا يقال أيضا مثل هذا في الصورة الاخرى أى أنه أهمل أذ لم يتم بحفظ حقه وتراخى حتى قربت المدة على الانتهاء وفاجأه الحادث القهرى فلماذا يختص صاحب الحق في الصورة الأولى برعاية الشارع دون الآخر

وما الفرق بين أهمال يقع أولا وآخر يقع أخيرا - ثم اذا كانت حالة القوة القاهرة مأخوذة بطريق القياس على روح التشريع في صورة فقد الأهلية فإن القانون في نص المادة ٨٣ مدنى لم ينص على التمييز بين فقد الأهلية في بحر مدة التقادم أو في قرب انتهائها بل جاء النص مطلقا لا يسرى حكم تملك العقار على من يكون مفقود الأهلية شرعا »

مما تقدم نرى أن لا محل للتفريق الذى ارتأته محكمة الاستئناف في حكمها المشار اليه آنفا

٢٠ المرض —

قضت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ أن المجنون الذى أدخل في مستشفى المجاذيب يسرى ضده مدة التقادم طالما انه لم يصدر قرار بالحجر عليه (مجموعة مختلط سنة ١٤ صحيفة ٣٢٥)

٢١ تعليق —

لأننى هذا رأى لأن المجنون فاقد الإرادة والادراك ولا يمكن أن يستطيع اطلاقاً صون حقوقه عن السقوط وهو في حالة استحالة مطلقة ولا يمكن أن يعزى اليه تقصير أو أهمال في المطالبة بحقه فلا يجب أن يسرى التقادم ضده وإذا كان الشارع ينص على وقف التقادم بالنسبة إلى المجنون المحجور عليه والذى نصب له قيم يدير شئونه ألا يكون أولى بالرعاية المجنون الذى ليس له من يحافظ على حقوقه ؟

على أنه لا يجب التماهى في هذه الرعاية واعتبار حالة المرض اطلاقاً من الموانع والاعذار فالأمراض التى لا تعطل التمييز والادراك ولو أقعدت الجسم عن الحركة لاتعد من أحوال وقف سير التقادم لأن المريض في هذه الأحوال لا يستحيل عليه أنابة غيره في المطالبة بحقه فالمانع ليس أذن مانعاً كلياً ولا يعد من قبيل حوادث القوة القاهرة

٢٢ الموانع القانونية —

يراد بهذه الأعذار الأسباب القانونية التى يتعذر معها المطالبة بالحقوق كالدن المعلق على شرط ولأجل مسمى فإن التقادم لا يسرى الا متى تحقق الشرط أو حل الاجل ولا يتناول بحثنا هذه الأحوال لأنها في الواقع ليست من أحوال وقف التقادم بل هي مما تؤثر بده مسيره اذ أن المطالبة بالحقوق لاتأتى إلا متى أصبح حالاً ومستحقاً لذلك يبدأ سير التقادم عندئذ

ولكن قد يرفع المدين أو غيره بعض الدعاوى التى لا يستطيع معها الدئن أن يطالب بحقه الا بعد الفصل فيها أو قد تنشأ علاقة قانونية تحدث مثل هذا المنع أيضاً وها بعض الأحكام التى صدرت من المحاكم المصرية في هذا النوع من الموانع

قضت محكمة استئناف الاهلية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ (محاماة سنة ١٢ عدد ٤٣١ صحيفة ٨٧٨) أنه اذا استاجر المشرف على الوصية أطيان القصر فليس له أن يتمسك قبل القصر بسقوط الحق في الايجار بمضى خمس سنوات لأنه وان كان مستأجراً ويستفيد من التقادم الخمس ألا أنه من واجبه مراعاة الوصية في اتخاذ اللازم نحو الحصول على حقوق القصر ومنع أى أهمال يؤدي الى سقوط تلك الحقوق

وجاء في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ (محاماة سنة ١١ صحيفة ١٥٨) أنه إذا تعين المؤجر حارساً قضائياً على العين المؤجرة فلا يبدأ ميعاد سقوط الحق في الأجرة إلا من تاريخ انتهاء الحراسة وليس للمستأجر أن يدفع بسقوط الحق لمضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ عقد الإيجار لانه من المقرر علماً أن المدة المسقط لا تبدأ إلا من الوقت الذي يمكن للدائن فيه أن يطالب بدينه ولا يستطيع المؤجر اتخاذ اجراءات تنفيذية عن دين الإيجار ما دام أن عملية الحراسة لم تنه.

وحكم أيضاً بوقف سريان التقادم عن حق المطالبة بالغلة التي استولى عليها الدائن المرتهن من العين المرهونة ما دام الرهن قائماً ولائته بالنظر لكون الدائن مسئولاً عما يستغله من الرهن فان الدين يبقى مبهماً حتى ينتهي الرهن ويصنف الحساب بين الدائن والمدين (حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٠ والوارد في المجموعة الرسمية سنة ١٩ صحيفة ١٠٦)

وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه إذا كان الدائن المحكوم له بالدين قد حصل على دينه من طريق نزع الملكية الذي تلاه توزيع الثمن ثم إذا طرأ بعد ذلك أن حكم بإبطال اجراءات نزع الملكية فان المدين لا يدفع ضد الدائن بسقوط الحق للتقادم اذا ما رفع دعواه يطالب بدينه وفوائده لانه ما كان يستطيع المطالبة بالدين ولا كان يقبل منه ذلك طالما ان دعوى ابطال اجراءات البيع الجبرى لم يفصل فيها (أنظر الحكم الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢ والمنشور في مجموعة التشريع والقضاء المختلط سنة ٤٣ صحيفة ٣٧٣)

وحكمت أيضاً محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ (مجلة التشريع والقضاء المختلط سنة ١٧ صحيفة ٨٩) أن الدعوى التي يرفعها الموكل بالمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي اصابه من أعمال وكيله لا يسقط الحق فيها بالتقادم طالبا أن دعوى تقديم الحساب قائمة وهي الدعوى التي يدور فيها البحث حول اثبات هذا الضرر ودعوى الحساب هذه لا يبدأ سقوطها الا بعد انتهاء الوكالة وحكمت أيضاً بأن المفلس لا يسوغ له التمسك بسقوط الفوائد بالتقادم الخسنى ضد دائته طالما مدة التفليس لان نص المادة ٢٢٥ تجارى تمنع الدائن عن مطالبة المفلس شخصياً عقب الحكم بأشهار الافلاس (حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ مارس سنة ١٩١٤ بمجموعة مختلطة سنة ٢٦ صحيفة ٢٥٨)

٢٣ — تعليق —

إذا كان العائق القانوني مما يستحيل معه المطالبة بالحق إستحالة مطلقة فيجب وقف سير التقادم أثناء قيام هذا العائق ، أما إذا كان ممكناً لصاحب الحق المطالبة أو الاحتياط لحفظ حقه ولم يفعل بكون مقصراً ولا يستأهل الرعاية التي أراد القانون أن يحيط بها ذوى الأعذار القهرية وفي أحد الأحكام المشار إليها آنفاً وهو حكم محكمة الاستئناف الأهلية الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٠ قضى بوقف التقادم عن دين الأجرة لصالح المؤجر الذي عين حارساً على الأطلان المؤجرة وذلك بسبب قيام الحراسة بمقولة انه يتعذر معرفة الدين وتحديد مقداره بسبب الحراسة ، ومن رأينا أن هذا ليس مانعاً كلياً يمنع المؤجر عن المطالبة بالأجرة حتى مع قيام الحراسة فإذا كان دين الأجرة محدداً

في العقد ولم يدفع المستأجر شيئاً منه فما المانع من مطالبة به وإذا كان قد سدد جزءاً من الأجرة فمن السهل أن يخضع ما سدده ثم يطالب المؤجر بالباقي والحراسة لا تمنع ذلك وعلى أي حال كان يتحتم على المؤجر أن يطالب بدينه ولو إجمالاً لحفظه من السقوط وإذا دفع المستأجر بأنه سدد جزءاً منه فله حكمة الفصل في ذلك وتصفية الحساب

أما حالة الراهن والمرتهن فالمرتهن يضع يده على العقار المرهون ويستغله طوال مدة الرهن ويكون الراهن مجهلاً لمقدار ما استغله ومقدار ما يبقى من دين الرهن إلا بعد أن يقدم له حساباً وطالما أنه لا يعلم ذلك وأنه لا سبيل له للعلم إلا من طريق تقديم الحساب فلا يمكن أن يعزى إليه إهمال ما . لذلك يوقف سريان التقادم طوال مدة الرهن لأن لديه مانعاً كلياً

وكذلك الحال في صورة المطالبة بالدين بعد إبطال إجراءات نزوع الملكية فإن الدائن الذي قبض دينه من توزيع ثمن العقار الذي نزع ملكيته لا يستطيع المطالبة بالدين أثناء دعوى إبطال الإجراءات لأنه سبق أن قبض دينه ولا يجوز له أن يطالب به مرة أخرى إلا إذا صدر حكم بإبطال الإجراءات نزوع الملكية ورد ما توزع عليه من اثبات فعندئذ يحق له أن يطالبه مرة أخرى بالدين والفوائد ولو فعل ذلك قبل الفصل في دعوى بطلان الإجراءات لحكم بعدم قبول دعواه لرفعها قبل الأوان وهذا عذر قانوني يحول دون اتخاذ إجراءات المطالبة بالدين أحالة بآلة

٢٤ - قاعدة *contra non valentis* وتطبيقها في أنواع التقادم المختلفة :

نقصر البحث هنا على بعض أحوال التقادم الواردة في القانون المدني والجديرة بالشرح والبيان ويخرج بذلك التقادم المنصوص عليه في القانون التجاري وكذلك المواعيد المقررة لسقوط الحق في إجراءات المرافعات المدنية إذ يضيق هذا المقال عنها

ونرى أنه قبل البدء في بيان أنواع التقادم أن نشير إلى القاعدة الأساسية وهي أن مناط اعتبار العذر مانعاً عن سير التقادم ينحصر في الحكمة من تشريعه فهي القياس الذي يقاس به العذر وسنرى كيف أن هذا الاعتبار يختلف أثره في كل نوع من أحوال التقادم باختلاف حكمة التشريع فيه . ٢٥ - حالة التقادم المكسب للملكية بمضى ١٥ سنة أو ٥ سنوات بالسبب الصحيح أو التقادم

المسقط لمضى ١٥ سنة

لا شك في انطباق قاعدة الأعذار القهرية في هذه الأحوال ذلك لأن التقادم فيها يقوم على مظنة الترك والإهمال من جانب صاحب الحق وهو الأساس الأهم والأقوى في هذا النوع من التقادم ولو كان هناك أيضاً اعتبار المصلحة العامة . لذلك من يمنعه الحادث القهري أو من يستحيل عليه صون حقه استحالة كلية لا يسوغ عدلاً ولا منطقياً أن يعزى إليه التقصير أو الإهمال

٢٦ - التقادم الخمسي المسقط المنصوص عليه في المادة ٢١١ مدني والخاص بالمرتبات والمعاشات

والفوائد وديون الإيجار وما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة

جرى القضاء الفرنسي والمصري على تطبيق القاعدة اللاتينية القديمة على هذا النوع من التقادم (تراجع الأحكام الفرنسية والمصرية التي اشرنا إليها أيضاً) ومع أن الشارع الفرنسي نص في المادة

٢٢٧٨ من القانون المدنى وجاراه الشارع المصرى فى المادة ٨٤١ مدنى - على ان التقادم الحشى المسقط لا يقف بالنسبة لمفقودى الاهلية إلا أن القضاء جرى على وقفه أيضا للحوادث القهرية او الموانع السككية وحكمة تشريع المادة ٢١١ ترجع الى اعتبار مصلحة المدين كأهم عنصر فى هذه الحالة إذ أن تراكم هذه الديون من سنة الى أخرى قد يؤدى الى خراب المدين ماليا ومع هذا الاعتبار فلا يقف التقادم بالنسبة لمفقودى الاهلية لانه لو أبيع الوقف لهذا السبب تفوت حكمة التشريع أى منع تراكم الديون على المدين ويقولون أيضا ان مفقود الاهلية له من يدافع عن حقه وهو الولى أو الوصى أو القيم وإذا أهمل أحد هؤلاء فيجوز الرجوع عليه

الا أننا نرى أن هذا التعليل غير واف لأنه يدور أيضا مع أحوال التقادم الأخرى على انه إزاء النص الصريح لا يجوز التوسع أو الاجتهاد فى التفسير وعلى الاخص إذا أدى هذا التفسير إلى مخالفة النص القانونى .

وقد يكون من المنطق السليم لو لم تقبل الاعذار القهرية فى هذا التقادم الذى يبنى على اعتبار مصلحة المدين دون سواء ومنع تراكم الديون عليه لأن حكمة التشريع تفوت إذا طالت المدة ولو لاعذار قهرية لدى الدائن فان التراكم واقع لاحالة غير ان القضاء لم يعبأ بهذا التعليل المنطوق وسار على قاعدة الأخذ بالاعذار القهرية واستقر على هذا المبدأ ويظهر ان عاطفة العدل سادت عليه فلم تقبل المحاكم أن تكلف المرء إلا وسعه اذا طرأت عليه الموانع السككية

٢٧ . — التقادم العشرى المنصوص عليه فى المادة ٤٠٩ مدنى والخاص بالمهندسين

المعماريين والمقاولين .

تنص المادة ٤٠٩ مدنى على أن المهندس المعماري والمقاول مسئولان مع التضامن عن خلل البناء فى مدة عشر سنين .

وقد قضت محكمة القاهرة فى حكمها الصادر فى تاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٣ (والمنشور فى جازيت المحاكم الفرنسية ستة ٩٢٧ جزء ثان ص ٦٣٠) بأن التقادم لا يقف بالنسبة لمسئولية المهندس والمقاول ولا يمتد بسبب وقوع الحرب

وهذا المبدأ لا غبار عليه ذلك لأن المدة التى ذكرها الشارع فى المادة ٤٠٩ هى عبارة عن زمن حدده القانون لاستمرار الضمان على عاتق المهندس والمقاول بل هو وقت أوسع فى مداه لاختبار البناء فيه والتحقق من سلامته إذ يجوز أن لا تظهر عيوبه الا بعد بضع سنوات فهى إذن مدة ضمان وتجربه . وإذا ساغ وقف التقادم إذا طرأ على المالك حادث قهرى فيترتب على هذا إطالة مدة الضمان والتجربة أكثر من عشر سنين وبذلك تمتد مدة المسئولية أكثر مما اراده الشارع

٢٨ — السقوط لمضى مدة ٣٦٠ يوما فأقل المنصوص عليه فى المادة ٢٠٩ و ٢١٠ مدنى

بالنسبة للبالغ المستحقة للأطباء والمحامين والمهندسين والباعة والمبالغ المستحقة للحضرين وكتابة

المحاكم عن رسوم الأوراق

تنص المادة ٢١٢ مدنى على أنه فى حالة ما إذا كانت المدة المقررة لسقوط الحق ٣٦٠ يوما فأقل فلا تبرأ ذمة من يدعى التخالص لمضى المدة الا بعد حلقه العين على أنه أدى حقيقة ما كان فى ذمته .

ويؤخذ من هذا النص أن التقادم المسقط لهذه الديون إنما يقوم على افتراض أن المدين قد قام بسداد الدين لأن هذه الديون بما جرى العرف على دفعها فوراً بمجرد انتهاء العمل وإن الدائن لا يسكت عليها زمناً لذلك أوجب الشارع أن يحلف المدين اليمين على براءة ذمته .

ومتى تبين هذا فلا تكون هناك محل لمظنه إهمال الدائن أو ترك حقه ويتفرع على هذا منطقياً أنه لا يسوغ للدائن أن يتعلل بالحوادث القهرية لأن هذا النوع من التقادم ليس له أساس من التفريط أو التقصير في صون الحق من السقوط حتى يلتمس العذر لمن أعجزته الموانع القهرية بحيث لا يمكن اسناد الإهمال إليه

وأكثر من هذا فإن الشارع فرض ضماناً للدائن إذا ما انقضت مدة التقادم القصيرة إذ أوجب أن يحلف المدين على براءة ذمته من الدين بالرغم من مضي مدة التقادم فلو فرضنا دائماً طراً عليه حادث قهرى كالأسر في الحرب مثلاً ثم عاد بعد سنتين وطالب بدينه ودفع المدين ضده بسقوط الحق لمضى أكثر من ٣٦٠ يوماً فيتحمم على المدين أن يحلف اليمين على براءة ذمته فإذا نكل عن اليمين حكم عليه بالدين ولا يضير الدائن إذن انقضاء المدة ولا وقوع الحوادث القهرية التي أقعدته عن المطالبة بحقه أثناءها فاليمين إذن هو ضمان لصون الحق في هذا النوع من التقادم والشارع قد أحاط الدائن بهذه الرعاية فلا محل لأن يشمل برعاية أخرى وهي اعفاؤه من سبب المدة التي حل لها الحادث القهرى - فضلاً عن أن هذه المدة قصيرة المدى كما أرادها الشارع ومد أجلها يذهب بحكمة التشريع فلا تجب اطالته بأي حال - لذلك من رأينا أن لا يقف سير التقادم في هذه الصورة ولو أن هناك رأياً يقول بغير هذا ويعمم وقف التقادم لكل مانع قهرى وفي كل نوع من أنواع التقادم .

٢٩ - مقارنة القوانين —

قد أخذ كثير من القوانين الأوربية بهذه القاعدة القديمة وورد النص فيها بصراحة على بعض الأعداء القهرية التي تقف سير التقادم كما يأتي

ورد النص في المادة ٢١٠٧ من القانون الألماني أن سير التقادم يقف إذا كان الدائن يستحيل عليه كلية المطالبة أو طراً عليه حادث قهرى .

وفي المادة ٢١٢٠ من القانون الإيطالى ورد النص على أن التقادم لا يسرى ضد رجال الجيش أثناء وقوع الحرب حتى ولو كانوا في أراضى الدولة

وجاء في نص المادة ٢٣٤٩ من القانون النرويجى أنه إذا جهل الدائن الحوادث أو الظروف التي يتولد فيها حقه واستحقاق ديونه أو إذا أخفاها المدين عنه فلا يجرى التقادم إلا بعد مضي ثلاثة سنوات - من علم الدائن بهذه الظروف — ونص أيضاً في المادة ٢٣٥١ من هذا القانون على أنه في حالة موت أو اختفاء المدين أو الدائن في السنة الأخيرة من مدة التقادم فيمتد سير التقادم سنة أخرى بعد هذه الحوادث

وورد أيضاً في المادة ٢٥١١ من القانون السويسرى أن سير التقادم يقف ظالماً أنه يستحيل على الدائن أن يلبأ إلى المحاكم ثم يستأنف التقادم سيره من تاريخ زوال هذا المانع

... زكى خير ابو نجي

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض والأحكام الجنائية			
تعويض . وجه الضرر . بيانه	١٨ أكتوبر ١٩٣٧	٣١٥	١٦٥
حكم . تسليه . دفاع جوهرى . الرد عليه . إغفاله . نقض	» » ١٨	٣١٥	١٦٦
١ - سب خادش للاعتبار . الضابط للتمييز بين الجنيحة . والمخالفة . العلانية - ٢ - غرفة ناظر المدرسة . ليست محلا عموميا بطبيعتها (المادتان ٢٦٥ و ٣٤٧ ع)	» » ٢٥	٣١٦	١٦٧
تزوير فى أوراق رسمية . العمدة . شيخ البلد . تحرير أيهما شهادة بوفاة إنسان . ورقة رسمية . التغيير فيها . تزوير فى ورقة رسمية . (منشور الداخلية رقم ٢٠ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٧ والمنشور رقم ٦ فى ٦ يولى سنة ١٩٣٢ والمادة ١٨١ ع)	» » ٢٥	٣١٨	١٦٨
١ - تفتيش . بغير إذن . بطلانه . الرضا به . لا يبطله . ٢ - تفتيش باطل . الاعتماد على أدلة غير مستمدة منه . التمسك ببطلان التفتيش . لا يجدى . (المواد ١٥ و ٢٥ تحقيق)	» » ٢٥	٣٢٠	١٦٩
ضرب عمد . ركن العمد . فهمه من سياق الحكم . كفايته	» » ٢٥	٣٢١	١٧٠
(٢) قضاء محكمة النقض والأحكام المدنية			
١ و ٢ - المبرأة . الخلع . الطلاق على مال . خضوعها لاحكام الشريعة الاسلامية . المسائل المالية المترتبة على روابط الأحوال الشخصية . من اختصاص جهة الأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها . مناطه - ٢ - الطلاق بعوض . ماهيته شرعا . الطلاق الذى يستوجب لزوم المسال على الزوجة . كفيته .	» » ٢٨	٣٢٢	١٧١
١ - نقض وإبرام . شرح أسباب الطعن . المذكرة الشارحة (المادة ١٢ من قانون النقض) - ٢ - مضى . المادة ٢١١ مدنى . مناطق تطبيقها .	» » ٢٨	٣٢٦	١٧٢

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٣	٢٨ أكتوبر ١٣٣٧	١ - حكم . تسببه . حكم ابتدائي . إلغاؤه . وجوب ذكر الأسباب . تعديله . وجوب ذكر أسباب التعديل . الأجزاء غير المعدلة . اعتبار أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة لها . (المادة ١٠٣ مرافعات) - ٢ - خير . مباشرته عملا في غيبة أحد الخصوم وبدون إعلان . بطلانه . عدم قيامه ببعض مآذبه له . أثره .
١٧٤	٢٨ » »	عقد . نية المتعاقدين . إثباتها بالقرائن . مع صراحة العقد . ووضوحه (المادتان ١٣٨ مدني و ٢١٥ مدني)
		(٣) قضاء محكمة استئناف مصر
١٧٥	٨ ديسمبر ١٣٣٧	حكر . تقديره . على اعتبار الأرض خالية البناء وحالة الصقع .
١٧٦	٢٣ » »	نفاذ مؤقت . في سند غير متنازع عليه . بغض النظر عن المنازعة في موضوع الالتزام . جواز الحكم به . رقابة المحكمة العليا على هذا الحكم . معدومة .
١٧٧	٢٣ » »	استئناف فرعي . مع قيام المرافعة في الاستئناف الأصلي . ولو كان قاصرا على بعض الطلبات . إطلاقه .
١٧٨	١٦ يونيو ١٩٣٦	١ - تملك . وضع يد الوارث . على عين مشتركة . وضع يد غامض غير مكسب للملكية - ٢ - تقادم . رفع دعوى بثبوت حق الوقف . أمام المحكمة الشرعية . قاطعة له .
١٧٩	٢٧ » »	استئناف . من المحجوز لديه وحده . عن حكم صادر بالدين وبصفة الحجز . لامصلحة له فيه . عدم قبوله .
١٨٠	٢٦ أكتوبر ١٩٣٧	١ - بيع وفائي . حق الاسترداد . مجرد إظهار الرغبة دون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨١	٣٤٧	٧ نوفمبر ١٩٣٧	دفع الثمن . غير كاف . - ٢ - بيع وقائي . مضاريف العقد من تسجيل وخلافه . التزام البائع وقائياً بها .
١٨٢	٣٥٠	» » ٣٠	١ - الحجر . أثر التصرفات السابقة للحكم به - ٢ - السفه اعراضه . اختلافها عن حالة العته والجنون . التصرفات الحاصلة من السفه بحسن نية . صحتها . حالة العلم بالسفه - ٣ - اثبات . حالة العلم بالسفه والتعامل . وقائع . جوازه - ٤ - قرار الحجر . بطلان التصرفات اللاحقة له . والتصرفات السابقة . قابليتها للبطلان . تسجيله . أثره
١٨٣	٣٥١	٢٧ مارس ١٩٣٧	١ - استمرار الوصاية . القرار الصادر به . صحته . معاق على تقديم الطلب عنه قبل بلوغ القاصر - ٢ - الوصاية . القرار الصادر باستمرارها . تسجيله . والنشر عنه . لازم لصحة التعامل
١٨٤	٣٥٢	٣ أبريل ١٩٣٧	(٤) قضاء المحاكم الكلية إحالة تامة أو ناقصة . أثرها . حق الدائن المحال . في الرجوع على المدين المحال عليه . حق الأخير في الدفع ضد دائته . معدوم
١٨٥	٣٥٨	١٧ » »	١ - مسئولية مخدوم . عن خطأ الخادم . أثناء تأدية وظيفته أو بمناسبة . أحواله - ٢ - القوة القاهرة . شرطها . عدم توقع حصولها - ٣ - القوة القاهرة . شرطها . انعدام الخطأ من جانب المدين ومحاولة تجنبها - ٤ - تعويض . حق المدعي المدني فيه . تحقيقات النيابة . غير مقيدة له
			١ - نقل الملكية . ليس ركناً من أركان البيع . عقد البيع أو عقداً هبة . الغير مسجل . منتج لآثاره . في حق المتعاقدين وخلفائهم - ٢ - المشتري . أو الموهوب له . حق كل منهما في تنفيذ عقده . بنقل الملكية للتسجيل - ٣ - عقد التبرع . هبة مستترة . ولو كان موصوفاً بعقد آخر . صحته - ٤ - عارية الاسم . حجيتها على المعير . حاله .

السنة الثامنة عشرة

فهرست

العدد الرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
١ - حكم لا أدانة . قوة الشيء المحكوم فيه . اكتسابه لها أمام المحاكم المدنية فيما يتعلق بالحادثة وثبوت ارتكاب الجريمة - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . في الحكم الجنائي . لما يرتبط بمنطوقه . وبجثته وبالنسبة للدعوى العمومية كالادانة أو البراءة - أسباب جوهرية وأسباب عرضية . التمييز بينها - ٣ - خطأ مشترك . المسؤولية فيه . توزيعها . بنسبة خطأ كل منهم . تقديره . للحكمة .	٨ مايو ١٩٣٧	٣٦٣	١٨٦
آثار . استعمال ارض تل . لا يعتبر من المباني الأثرية . لاعتقابه عليه .	» » ١٦	٣٦٨	١٨٧
شفعة - ١ - إبداء الرغبة بنفس عريضة الشفعة . جوازه - ٢ - رفع الدعوى بها . طبقا للمادة ١٥ في بحر الثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة . وجوبه . إغفاله موجب للبطلان - ٣ - ميعاد رفع الدعوى بالشفعة . من النظام العام	١٣ يونيو ١٩٣٧	٣٦٩	١٨٨
(٥) القضاء المستعجل			
١ - إشكال . اختصاص القضاء المستعجل . تنفيذ الأحكام والسندات . شرطه - ٢ - إشكال . مبنى على مخالصة غير معترف بها . رفضه .	٢٤ يناير ١٩٣٥	٣٧١	١٨٩
١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . باخراج مستأجر . للتأخير في دفع الأجرة . شرطه . التراضي أو قضاء القاضي - ٢ - اتفاق على الإخلاء . في حالة التأخير في دفع الأجرة . وجوب التنبيه السابق - ٣ - اختصاص القضاء المستعجل . من النظام العام	٢٦ ديسمبر ١٩٣٦	٣٧٣	١٩٠
إشكال . بطلان تنفيذ . البيع في غير محل الحجز . رفضه	أول مارس ١٩٣٧	٣٧٤	١٩١
اختصاص محكمة الأمور المستعجلة . بإلغاء حجز . تنفيذ الحكم مشمول بالنفاذ . وفي مادة تجارية . لعدم النص على تقديم الكفالة أو عدمها . عدمه .	١٢ يوليو ١٩٣٧	٣٨٦	١٩٢

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٣	٣٧٧	١٨ ديسمبر ١٩٣٧	١ - استعجال . تعريفه . كيانه - ٢ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . اجراء تحقيق . ليس منه . إثبات حالة سيارة . داخل فيه - ٣ - دفع متعلقة بالموضوع . لا يختص القاضي المستعجل . بنظرها . تحقق المصلحة . ولو من عديم الأهلية . كاف . (٦) قضاء المحاكم الجزئية
١٩٤	٣٨٢	٢٤ نوفمبر ١٩٣٧	١ - دعوى تسليم . اعتبارها مستعجلة . بحسب ظروفها وتقدير القاضي لإختصاص القضاء المستعجل بها - ٢ - أهلية التقاضي . أمام القضاء المستعجل . ليس شرطاً لها
١٩٥	٣٨٤	٢٤ مارس ١٩٣٧	١ - كفيل . حقه في الرجوع على المدين . معلق بأداء الدين - ٢ - كفيل . دفعه للدين . أو أدائه بطريق آخر كالمقاصة أو الاستبدال . حقه في الرجوع به
١٩٦	٣٨٥	٢٣ يونيو ١٩٣٧	طلب صورة تنفيذية من حكم . جوازه . عدم تعلقه بالصورة اللاحقة من تاريخ صدوره كتخالص ومضى مدة وخلافه .
١٩٧	٣٨٦	١٧ أكتوبر ١٩٣٧	١ - مسئولية المالك . عن الإصابات الحاصلة من الحيوان ملكه . افتراض الخطأ . العذر القهري . أو خطأ المجنى عليه . مزيل لها - ٢ - مسئولية المالك عن فعل الحيوان ملكه . أو الضرر حاصل من فعل الأجنبي أو من الخادم الممهورداليه به . عدمها . (٧) قضاء المحاكم المختلطة
١٩٨	٣٨٨	٢٦ نوفمبر ١٩٣٦	محام . المبالغ المتحصلة على ذمة موكله . مع عدم الاتفاق أو صدور أمر تقدير بأنعابه . لاحق له في حجزها .
١٩٩	٣٨٩	» » ٢٦	أتعاب المحامي . الاتفاق عليها قبل . أو بعد اتمام العمل . تقديره في كل حالة .
٢٠٠	١٨٩	أول ديسمبر ١٩٣٦	١ - دائن التركة . امتياز في التوزيع . بالنسبة لدرجة دينه . عن دائني الورثة - ٢ - معارضة . في قائمة التوزيع . أوجه الدفاع المؤيدة لها . قبولها - ٣ - دائن تركة . اتفاهه مباشرة مع الورثة .

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠١	٣٨٩	أول ديسمبر ١٩٣٦	بالنسبة لدينه وضمائنه . حقه كذلك . سقوطه تركة . وارث . سداده دين على التركة . بأزيد مما يخصه . حقه في الحلول به ضد الورثة .
٢٠٢	٢٨٩	أول ديسمبر ١٩٣٦	ايجار . الاخلاء قبل انتهاء مدته . بمعرفة المستأجر . التزامه بباقي الايجار .
٢٠٣	٣٩٠	» » ٣	التماس إعادة النظر . للغش . عن حكم مستأنف .
٢٠٤	٣٩٠	» » ٣	مستولية . ودائع بالجرمك . تلفها . لسوء حالة الأمكنة . مقرر
٢٠٥	٣٩٠	» » ٣	اختصاص المحكمة الأهلية . في قضية ضد أجنبي . لم يترجنسيتها . حكمها فيه . حيازتها لقوة الشيء المحكوم فيه
٢٠٦	٣٩٠	» » ٢	مضى المدة بخمس سنوات . في الايجار . مطلقة . الاعتراف به . غير مؤثر . حاله
٢٠٧	٣٩١	» » ٨	تركة . مصفى . حقه في بيع المنقولات وتحصيل الديون . لا شأن له في مصالح التركة الأخرى . دعوى دائن على التركة . رفعها ضد الورثة .
٢٠٨	٣٩١	» » ٨	مضى المدة المكتسبة . تمسك الدائن بها في شخص مدينه المشتري . قبل المستحق . صحته .
٢٠٩	٣٩١	» » ٩	١ - سند تحت الاذن . ولو ثبتت صفته المدنية . اعتباره تجارياً . اختصاص المحكمة التجارية به - ٢ - سند تحت الاذن . ذكر الدائن أنهم ورثة . لا يغير من صفته التجارية - ٣ - حساب جارى بنى عليه سند تحت الاذن . لا يترتب عليه مدنيته
٢١٠	٣٩٢	٢٢ ديسمبر ١٩٣٦	١ - اختصاص المحاكم المختلطة . دعوى رفعت أصلاً من مشتري وطني ومدعى عليه في دعوى غصب . ضد مدعيها والبائع الأجنبي . جوازها . صحته - ٢ - دعوى الفسخ أو تخفيض الثمن . المدة المسقطه لها . لا تنطبق في حالة الغصب - ٣ - تعريض . أمام

العدد الرابع

فهرست

العدد الثامنة عشر

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١١	٣٩٢	٢٢ ديسمبر ١٩٣٦	الاستئناف . عن دعوى ضمان . عدم قبوله ١ - مضي المدة المسقطه . بالنسبة للثمن . من تاريخ التعرض ٢ - مضي المدة المكسبة . عقد بيع غير منطبق على العقار . لا يعتبر سببا صحيحا - ٣ - فوائد . في حالة عدم الاتفاق . سريانها من تاريخ رفع الدعوى .
٢١٢	٣٩٢	٢٢ » »	١ - بيع . ضمان جزئي : مجرد ارتفاع قيمة الارض الباقية . غير مانع منه - ٢ - تعويض . عن ضمان جزئي برد بعض الثمن . مع تحسين في باقي الارض . غير موجب له .
٢١٣	٣٩٣	٢٢ » »	صورية عقد . تأثيرها على دين الدائن المرتهن بحسن النية . معدومة .
٢١٤	٣٩٣	٢٢ » »	١ و ٢ - استبدال الدين . احلال دين محل آخر . بقاء التأمينات السابقة . في حالة عدم الاتفاق أو ظروف الحال .
٢١٥	٣٩٣	٢٢ » »	١ و ٢ و ٣ - نزع ملكية . الحاق الثمار بالعقار . النيب للمستأجرين . حق الدائنين جميعا في الثمار . مركز من يقبض شيئا منها . التزامه به عند التوزيع . حالاته .
٢١٦	٣٩٤	٢٣ » »	١ - مسئولية . تعويض كسارى : عن اصابته . خطأ السائق طبقا لاحكام التعاقد - ٢ - فوائد . عن تعويض في حادث . استحقاقها من تاريخ الحكم . أو إعلانه عند الاستئناف
٢١٧	٣٩٤	٢٣ » »	١ - اختصاص القاضى المستعجل بالنسبة لبضائع قابلة للتلف . صحته - ٢ - تنفيذ الحكم بالنسبة للاخصام في الدعوى .
	٣٩٥		بحث لحضرة صاحب العزة زكى خير الأبوتيجى بك رئيس النيابة لدى محكمة النقض والأبرام فى وقف التقادم للحوادث القهرية والظروف المعجزة

المحاضرة

بِحَاجَةِ قَضَائِيَّةٍ شَكْرِيَّةٍ

نصه فانقاها للمحامية الأهلّة

السنة الثامنة عشرة

العددان الخامس والسادس يناير وفبراير سنة ١٩٣٨

« وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » (قرآن كريم)

" ...and only the works of the just will blossom and smell well in the dust ... " Wordsworth "

جميع المخبرات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بأدارتها ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»
بدار النقابة بشارع عماد الدين رقم ١٨٣ حرف ب (عمارة الخديوى سابقا)

مطبعة حجازى بالقاهرة

تليفون ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

- عدد
- ١٦ حكماً صادراً من محكمة النقض والأحكام الجنائية
- ٥ أحكام صادرة » » » » المدنية.
- وقد استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة محمود أفندي عمر سكرتير محكمة النقض والأحكام وراجعها وأقرها حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار بهذه المحكمة
- ١١ حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر
- ١ بحث لحضرة الأستاذ عبد الوهاب بك محمد المحامي
- ٩ أحكام صادرة من المحاكم الكلية
- ٦ » » » القضاء المستعجل
- ٥ » » » الجزئية
- ٣ » » » محكمة الاستئناف المختلطة
- كما نشرنا مذكرة لحضرة صاحب العزة زكي خير الأبوتيجي بك رئيس نيابة الاستئناف وبحث لحضرة الأستاذ محمد صبحي بهجت المحامي

لجنة التحرير

ابراهيم رياض حسن فريد محمد شوكت التوني

الى

حضرتى صاحبي الجلالة الملك والملكة

يتشرف

المحامون بان يرفعوا – بمناسبة الزفاف المسمى السعيد إلى العتبات
الملكية أصدق التهاني . وأطيب الأمناني

ويدعون المولى عز وجل

أن يحفظ المليكين الصالحين ويثبت على الخير واليمن ملكهما .
ويهبهما سعادة الدنيا والدين

أخبار قضائية

يسر أسرة المحاماة أنه قد وقع الاختيار في تأليف وزارة حضرة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا على كثير من أفاضل رجال المحاماة وعلى رأسهم المحامي الكبير وشيخ القضاة صاحب المعالي عبد العزيز فهمي باشا وأصحاب المعالي أحمد محمد خشبه باشا ومحمد حافظ رمضان باشا وحسن صبرى باشا وكامل البندارى باشا من المحامين المشتغلين وحضرات صاحب المعالي أحمد لطفى السيد باشا والدكتور محمد حسين هيكل باشا من المحامين الذين سبق لهم الاشتغال بالمحاماة عهدا طويلا .

وان أسرة المحاماة لتقدم لحضراتهم أعمق التهنأت القلبية

اعتذر صاحب السعادة محمد على علوبه باشا نقيب المحامين عن اشتراكه في الوزارة الحاضرة مؤثرا أن يكون نقيبا للمحامين وأسرة المحاماة تفخر بهذا التفضيل والأيثار

رجع إلى صفوف المحاماة من الوزراء السابقين حضرات أصحاب السعادة والعزة مكرم عبيد باشا وعبد السلام فهمي جمعه باشا ونجيب الهلالى بك ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل .

كما رجع حضرة الأستاذ الفاضل يوسف أحمد الجندى وكيل وزارة الداخلية البرلمانى السابق

فترحب أسرة المحاماة برجعهم إلى صفوفها

١٩ يناير سنة ١٩٣٨

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
محكمة النقض والأبرامالمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
عبد الفتاح السيد بك ومحمود المرجوشي باشا
ومحمد كامل الرشيدى بك واحمد مختار بك
مستشارين واحمد الخازندار بك رئيس نيابة
الاستئناف ومحمود امين الهوارى افندى
كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتى :

فى الطعن المقدم من : —

حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية —
المقيد بجدول المحكمة برقم ١ سنة ٨ القضائية
ضدقرار الجمعية العمومية لنقابة المحامين الصادر فى
٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ والقاضى بانتخاب
الاساتذة : —محمد على علوبه باشا رئيسا للنقابة
ابراهيم عبد الهادى افندى وكيلها
واحمد رمزى بك ، و ابراهيم رياض افندى
وحسن فريد افندى ومحمود صدقى البدرى افندى،
وسابا حبشى بك ومحمد شوكت التونى افندى —
أعضاء لها

الوقائع

تتضمن وقائع هذا الطعن استنادا الى التقرير
المرفوع من معالى وزير الحقانية لهذه المحكمة
بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ فى انه ورد لسعادة
رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية اخطاران
من نقابة المحامين أحدهما بتوقيع حضرة الأستاذ
محمد على علوبه باشا يتضمن نتيجة انتخابات أجرتهاالجمعية العمومية للمحامين فى يوم الجمعة ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٣٧ بعد انعقادها فى الساعة العاشرة المحددة
للاجتماع والثانى بتوقيع حضرة الاستاذ كامل
صدقى بك بنتيجة انتخاب أجراه فريق من المحامين
بعد ظهر ذلك اليوم وقد ابلغ سعادته صورتى
هذين الاخطارين لمعالى وزير الحقانية ، كما ورد
لمعالى فى ٦ يناير سنة ١٩٣٨ طعن موقع عليه من
حضرات الاساتذة مصطفى مرعى افندى وسليمان
حافظ افندى ومحمد العراجى افندى فى الانتخاب
الثانى المبلغ نتيجة من حضرة الاستاذ كامل
صدقى بك وقد طلبت الوزارة من كلا الفريقين
صورة من محضر الجلسة التى أجرى فيها الانتخاب
فأرسل كل منهما صورة المحضر مع دفترين به
أسماء المحامين الذين حضروا فى كلتا عمليتى الانتخاب
واتضح للوزارة بعد إطلاعها على محضر جلسة
الصباح الخاص بانتخاب سعادة علوبه باشا ومن
عريضة الطعن المقدمة من حضرات المحامين
المذكورين آنفا ان فريق المحامين الذين انتخبوا
حضرة الاستاذ محمد على علوبه باشا نقيا يستندون
الى أن اجتماعهم كان صحيحا لزيادة عددهم عن مائة
عضو وفقا لنص المادة ٣٩ من لائحة المحاماة
وأن انسحاب حضرة الاستاذ كامل صدقى بك
مع من وافقه من أعضاء مجلس النقابة حصل على
أثر قرار أصدره حضرته بارجاء الاجتماع الى
الساعة الخامسة دون أن توافق عليه الجمعية العمومية
للمحامين الحاضرين بينما يرتكن فريق المحامين
الذين انتخبوا حضرة الأستاذ كامل صدقى بك
فى طلب بطلان انتخاب الصباح على أنه حصل
رغم موافقة الأغلبية العظمى للمحامين الحاضرين
على تأجيل الانتخاب الى الساعة الخامسة مساء
ورأت الوزارة من هذه الوقائع ومن القضاء
السابق لمحكمة الاستئناف فى ظروف مشابهة

لظروف الانتخاب الحالي أن ألتخاب الساعة العاشرة صباحا وقع صحيحا فيما عدا انتخاب حضرة الأستاذ ابراهيم عبد الهادي وكيل النقابة إذ أنه غير مقرر أمام محكمة النقض ، واعتبرت الوزارة عملية انتخاب بعد الظهر طعنا في الانتخاب الأول وطلبا بإبطاله ، ورفعته لهذه المحكمة عملا بالمادة ٤٥ محاماه للنظر فيه من هذه الناحية ، وقد تحدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم وفيها سمعت المحكمة الدعوى كما هو مبين تفصيلا بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

« من حيث ان الطعن حاز شكله القانوني »
« وحيث ان وقائع هذا الطعن تحصل في انه بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٣٨ ورد لهذه المحكمة كتاب وزير الحفانية الرقيم ١٠ من الشهر المذكور فخواه انه وصل الوزارة اخطاران من نقابة المحامين احدهما بتوقيع محمد علي علوبه باشا يتضمن نتيجة انتخابات اجرتها الجمعية العمومية للمحامين صباح ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ والثاني بتوقيع كامل صدقي بك بنتيجة انتخاب آخر اجراه فريق من المحامين بعد ظهر اليوم المذكور فطلبت الوزارة من الفريقين صورة محضر الجلسة الخاص باجتماع كل منهما وبيان اسماء من اشتركوا فيه فارسلوا أوراقهما وتبين من المحضر الخاص بأنتخاب الصباح أن النقيب السابق (كامل صدقي بك) انسحب مع من وافقه من أعضاء مجلس النقابة على أثر قرار اصدره حضرته بارجاء الاجتماع الى الساعة الخامسة مساء وان الجمعية العمومية لم توافق على هذا التأجيل بل عارضت فيه وأنها لذلك استمرت في عملية الانتخابات على

يد لجنة مؤقتة ألتخبت لهذا الغرض وكان مما أسفر عنه هذا الانتخاب انتخاب محمد علي علوبه باشا نقيبا و ابراهيم افندي عبد الهادي وكيل للنقابة وكل من الاساتذة احمد بك رمزي و ابراهيم رياض وحسن فريد ومحمود صدقي الدري وسابا بك حبشي ومحمد شوكت التوني أعضاء لمجلس النقابة — اما الفريق الثاني فذكر في محضره واقعة التأجيل بصورة مبهمّة إذ ورد فيه أنه في هذا الوقت طلب بعض المحامين الحاضرين تأجيل انعقاد الجلسة الى موعد آخر وكان في مقدمتهم الاستاذ مصطفى كريم الطرابلسي فأخذ الرئيس رأى الجمعية في طلب التأجيل فأصغوا اليه وعندئذ اقترح رفع الجلسة واعادتها الى الانعقاد الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم فوافقت الأغلبية العظمى على ذلك واعلن الرئيس هذا القرار - وكان مما أسفر عنه هذا الانتخاب الثاني انتخاب كامل صدقي بك نقيبا ورأت الوزارة في كتابها المذكور أن انتخاب الصباح وقع صحيحا فيما عدا انتخاب الاستاذ ابراهيم عبد الهادي وكيل النقابة إذ كان غير مقرر أمام محكمة النقض ولكنها ذكرت بعد ذلك انه نظرا لأن الانتخاب الثاني قد بني في نظر القائمين به على أن الانتخاب الأول غير صحيح وقررت في صدره واقعة (حصول التأجيل بأغلبية عظمى) ان لم يكن قام عليها دليل فأنها يجوز أن تكون محلا للتحقيق فان البلاغ عملية انتخاب بعد الظهر يعتبر طعنا في الانتخاب الأول وطلبا بإبطاله وترى الوزارة رفعه إلى المحكمة طبقا للمادة ٤٥ من قانون المحاماة للنظر فيه من هذه الناحية وقالت الوزارة بشأن الانتخاب الثاني أنها لا تراها قائما وعلى الأقل نراه باطلا .

وقد تحدد لنظر هذا الطعن جلسة اليوم وترافع كل من ممثل النيابة العامة ومحمد علي علوبه باشا

وكامل صدقي بك بما هو مدون بمحضر الجلسة.

عنه الرفع الفرعى

« وحيث ان محمد على علوبه باشا دفع فرعيا بعدم قبول الطعن لأن وزير الحقانية صرح فى كتابه المرفوع الى المحكمة بأن الانتخاب الاول وقع صحيحا فما كان له مع ذلك أن يرفع بشأنه لمحكمة النقض أى وجه من أوجه البطلان .

« ومن حيث انه وان جاء بكتاب الوزارة أن انتخاب الصباح وقع صحيحا إلا انه يظهر بما تلا ذلك من العبارات أن الغرض منها لم يكن إلا القول بأن انتخاب الصباح هو الانتخاب القائم وأن الانتخاب الثانى غير قائم . وقد جاء فى نفس الكتاب بشأن رفع الطعن الى المحكمة ، انه نظرا الى أن الانتخاب الثانى قد بنى فى نظر القائمين به على أن الانتخاب الاول غير صحيح وقررت فى صدره واقعة (حصول التأجيل بأغلبية عظمى) ان لم يكن قام عليها دليل فانها يجوز أن تكون محلا للتحقيق فان ابلاغ عملية انتخاب بعد الظهر يعتبر طعنا فى الانتخاب الاول وطلبا بإبطاله وترى الوزارة رفعه الى المحكمة للنظر فيه من هذه الناحية ومؤدى ذلك ان وزير الحقانية يطلب ابطال انتخاب الصباح إذا اسفر تحقيق المحكمة عن صحة واقعة التأجيل ولا تعارض بين هذا الطلب والقول بأن انتخاب الصباح هو الانتخاب القائم .

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الدفع

عنه الموضوع

« ومن حيث ان الاستاذ ابراهيم عبد الهادى تنازل بلسان وكيله الحاضر بالجلسة عن انتخابه وكىلا للنقابة فيتعين اثبات تنازله هذا .

« ومن حيث انه للفصل فى الطعن المرفوع الى المحكمة يتعين التحقيق بما إذا كان تأجيل الانتخاب

من الصباح إلى ما بعد الظهر الذى ورد ذكره فى محضر جلسة الجمعية العمومية قد وقع صحيحا أم لا . « ومن حيث انه بالرجوع الى محضر جلسة التأجيل تبين انه ثابت به أن الجمعية العمومية انعقدت برياسة النقيب الاستاذ كامل صدقي بك وبحضور السكرتير وأمين الصندوق وتسعة من أعضاء مجلس النقابة وبحضور الاساتذة المحامين المدونة أسماؤهم فى دفتر محاضر الجمعية العمومية وقد أعلن الرئيس افتتاح الجلسة وطلب من السكرتير تلاوة أسماء المحامين الحاضرين فبدأ السكرتير فى تلاوة الاسماء وهنا حصل شغب وتبين أن حديثه بمن اندسوا بالقاعة وليس لهم حق حضور الجمعية العمومية ومن انضم اليهم وأمكن معرفتهم من المحامين ، وقد ورد ذكر اسمائهم فى المحضر وأخذوا يهتفون بلا انقطاع « عبد الهادى وعلوبه » واعتلى اثنان منهم المنصة التى اجتمع حولها الرئيس وباقي هيئة مجلس النقابة فأخذ الرئيس ينادى مراراً طالباً بحفظ النظام . خروج غير المحامين الذين ليس لهم حق الانتخاب من قاعة الجلسة بلا جدوى وقد هجم أحد المحامين على سكرتير الجلسة واستولى عنوة منه على دفتر محاضر جلسات الجمعية العمومية ومنرق بعض أوراقه وتناوله إلى محام آخر حاول الانصراف به فتبعه سكرتير الجلسة واستخلصه منه بصعوبة واستمر التشويش على هذا المنوال إلى أن كانت الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ صباحاً — وفى هذا الوقت طلب بعض المحامين الحاضرين تأجيل انعقاد الجلسة إلى موعد آخر وكان فى مقدمتهم الاستاذ مصطفى كريم الطرابلسى فأخذ الرئيس برأى الجمعية فى طلب التأجيل فأصغوا إليه وعندئذ اقترح رفع الجلسة الآن واعادتها إلى الانعقاد الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم فوافقت الأغلبية العظمى على ذلك وأعلن الرئيس

التحقق منه لأنه لم يثبت في محضر الجلسة النداء عليهم ولم يوقع منهم على الدفتر إلا أقلية منهم وكتبت أغلب الأسماء بغير أصحابها إلا أنه لا نزاع بين الطرفين أن عدد الحاضرين كان يزيد على المائة من لهم حق الاشتراك في الانتخاب وبذلك يكون انعقاد الجمعية صحيحا طبقا للقانون .

« ومن حيث أنه متى انعقدت الجمعية العمومية صحيحة كانت هي صاحبة الشأن في اتخاذ أي قرار بشأن التأجيل أو غيره وليس لمجلس النقابة أية سلطة حين الانعقاد فإذا لم توافق أغلبية الحاضرين على اتخاذ قرار بالتأجيل كان هذا القرار باطلا ولا تأثير له على أعمال الجمعية العمومية التي تظل صحيحة رغمًا من انسحاب الفريق القائل بالتأجيل .

« ومن حيث أن العبارة الواردة بالمحضر بشأن التأجيل وهي السابق بيانها لم تبين كيفية أخذ الأصوات ولا عدد أصوات كل فريق ولذلك استوضحت المحكمة كامل بك صدق بالجلسة عن طريقة أخذ الأصوات فأجاب أنه كانت بالجملة ، وظاهر من ذلك ومما جاء بمحضر الجلسة أن أخذ الأصوات على التأجيل لم يتم بطريقة قانونية ولذلك فلا يمكن الاطمئنان إلى أن قرار التأجيل صدر بالأغلبية فعلا .

« وحيث أن القول بأن تأجيل الانتخاب إلى ما بعد الظهر كان اضطراريا لحصول شغب من بعض الحاضرين استمر من الساعة العاشرة إلى الساعة الحادية عشرة والنصف هذا القول غير مقبول إذ كان في وسع رئيس الجمعية العمومية أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل له نظام الجلسة وإجراء الانتخاب طبقا للقانون وقد صرح كامل صدق بك بالجلسة وهو الذي رأس الاجتماع بأنه لم يشأ الاستعانة بقوة البوليس حفظا لكرامة المحاماة فهو اذن لم يكن في ظرف قهري يضطره

هذا القرار ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ - وبالرجوع إلى محضر جلسة الانتخاب الذي وقع في الصباح يبين أنه أثبت به أنه انعقدت الجمعية العمومية للمحامين الأهلين بسرأي محكمة الاستئناف الأهلية في يوم الجمعة الموافق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ الساعة العاشرة صباحا وبلغ عدد الحاضرين أكثر من مائة محام من لهم الحق في الاشتراك في الجمعية العمومية وقد وقعوا جميعا على الدفتر المعد من مجلس إدارة النقابة لاثبات الحضور . وبعد أن بدأت الجلسة برئاسة حضرة كامل بك صدق النقيب انسحب حضرته وقد وافقه من أعضاء مجلس إدارة النقابة على أثر قرار أصدره حضرته قاضيا بإرجاء الاجتماع إلى الساعة الخامسة مساء - ولما كان هذا القرار باطلا لأن مجلس الإدارة لا يملك إصداره دون أن يرجع فيه إلى رأى الجمعية العمومية وموافقها فإن المحامين الحاضرين اعترضوا عليه وطلبوا إليه إجراء الانتخابات ولهذا انتخبوا من بينهم لجنة مؤقتة ألقت من حضرة غبريال بك سعد رئيسا وعبد الرحمن بك الرافعي ومحمد توفيق حسين ومحمد عبد السلام وحسن حسنى أعضاء وتولى السكرتارية أحدهم الاستاذ محمد توفيق حسين وطلبت اللجنة من مجلس إدارة النقابة الذي انسحب حيث كان موجودا بغرفة المكتبة الملحقه بغرفة المحامين الدفتر الذي وقع عليه الحاضرون كما طلبت باقي الأوراق الخاصة بأعمال الجمعية العمومية فرفض تسليمها - وبناء على هذا الرفض التعسفي أعدت اللجنة دفترا آخر لاثبات حضور الموجودين فوقه عليه من شاء التوقيع منهم ثم جرت عملية الانتخاب من المجتمعين الموقعين على الدفتر الخ « ومن حيث أنه وإن كان عدد المحامين الذين حضروا الجمعية العمومية في بادئ الأمر لم يملن

إلى رفع الجلسة وتأجيل الانتخاب إلى ما بعد الظهر
« وحيث أنه لذلك يكون قرار التأجيل قد
وقع باطلا ويكون ما حصل من فريق التأجيل من
الانسحاب لا تأثير له في استمرار انعقاد الجمعية
العمومية وإجراء الانتخاب طبقا للقانون ، ولا
نزاع في أن عدد المحامين الذين اشتركوا في
عملية الانتخاب يتوفر فيه النصاب القانوني .

« وحيث أن ما أثاره كامل صدقي بك بالجلسة
من أن بين المحامين الذين اشتركوا في الانتخاب
عشرة لم يدفعوا الاشتراك في النقابة عن سنة ١٩٣٧
واثنى عشر أسماؤهم غير متيسر قراءتها بدقت التوقيعات
وثلاثة غير مقيدين بجدول المشتغلين بالمحاماة
واثنين لم يتقروا أمام المحاكم الابتدائية وثمانية عشر
من غير المحامين هذا الذي أثاره كامل صدقي بك
لا يجوز النظر فيه إذ ليس لمحكمة النقض أن تنظر
إلا فيما يرفعه إليها وزير الحقانية من الطعون وهو
كما يستفاد من نص المادة ٥٤ من قانون المحاماة
غير مقيد بأن يرفع إليها كل ما يقدم إليه من الطاعن
بل هو وحده صاحب الحق في ذلك وفضلا عن
هذا فإنه مع التسليم جدلا بصحته كله فلا تأثير له
على صحة الانتخاب لأن العدد الباقي بعد استبعاد
كل من ذكرهم زائد فعلا عن النصاب القانوني

« وحيث أن ما أثاره كامل صدقي بك أخيرا
من أن الانتخاب وقع باطلا لأن المادة ٣١ من
اللائحة الداخلية نصت على أنه إذا غاب النقيب نائب عنه
الوكيل وإذا غاب الاثنان نائب عنهما أقدم أعضاء
مجلس النقابة فكان من المتعين أن يرأس الاجتماع
بعد انسحاب النقيب والوكيل الاستاذ ابراهيم
عبد الهادي لأنه أقدم أعضاء مجلس النقابة ضمن
الحاضرين وهو لم يرأس الاجتماع — هذا الذي
تمسك به لا يجوز النظر فيه أيضا لأنه لم يرفع للمحكمة
بالطريق القانوني

على أن الجمعية العمومية بعد أن انسحب
أعضاء مكتب النقابة قد أصبحت صاحبة الحق في
إدارة عملية الانتخاب ، وقد انتخبت فعلا لهذا
الغرض خمسة محامين ، وليس في هذا أي بطلان
أو مخالفة للقانون .

« وحيث أن كامل صدقي بك طلب ضم
أوراق طعن قدمت لوزارة الحقانية من بعض
المحامين في انتخاب الصباح ولا ترى المحكمة محلا
لإجابة هذا الطلب لأن رفع الطعن من شأن وزير
الحقانية كما سلف القول

« ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم برفض
الطعن وصحة انتخاب محمد علي علوبه باشا نقيباً
وباقى أعضاء مجلس النقابة الذين انتخبوا معه عدا
الاستاذ ابراهيم افندي عبد الهادي
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة (أولاً) بقبول الطعن شكلاً .
(ثانياً) برفض الدفع الفرعي وجواز نظر الطعن
(ثالثاً) لإثبات تنازل ابراهيم عبد الهادي افندي
عن انتخابه وكيلًا للنقابة (رابعاً) برفض الطعن
المقدم في انتخاب محمد علي علوبه باشا نقيباً وباقى
أعضاء مجلس النقابة عدا ابراهيم عبد الهادي افندي
وصحة انتخابهم ...

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة
في يوم الأربعاء ١٩ يناير سنة ١٩٣٨ الموافق
١٧ ذو القعدة سنة ١٣٥٦ بالهيئة السابقة عدا
حضره رئيس النيابة فقد حل محله حضره
فهم ابراهيم عوض افندي رئيس النيابة بالاستئناف

رئيس

كاتب المحكمة
محكمة النقض والابرار
إمضاء
إمضاء

قضاة محكمة النقض والامم الجنايبية

(تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة مراد وهبه باشا وبحضور حضرات أصحاب العزة محمد فهمى حسين بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد كامل الرشيدى بك واحمد مختار بك مستشارين وحضرة محمد جلال صادق بك رئيس نيابة الاستئناف)

٢١٨

أول نوفمبر سنة ١٩٣٧

تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟
تجاوز الغرض المعلن المرخص بإجراء التفتيش من
أجله . لا يجوز . تفتيش من سلاح . مشاهدة
خشخاش مدروع . اثباته . جائز .
(المادة ٢٣ تحقيق ١١٢)

المبدأ القانونى

التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق
القضائى لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية
القضائية إلا فى أحوال معينة رخص لهم
القانون ترخيصاً خاصاً أن يتولوه فيها . وفيما
عدا هذه الأحوال فرجال الضبطية القضائية
ممنوعون عن إجرائه إلا إذا أذن لهم فيه من
السلطة القضائية المختصة . والأذن فى التفتيش
لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر .
ولكن إذا كان الضابط المرخص له فى التفتيش
لغرض ما (البحث عن سلاح) قد رأى
عرضاً أثناء إجرائه هذا التفتيش جريمة قائمة

(خشخاشاً منزرعاً فى حديقة المتهم) فأثبت
ذلك فى محضره فليس فى عمله هذا ما يمكن أن
يعتبر تجاوزاً لحدود الترخيص المعطى له
لأنه لم يقيم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن
الجريمة التى رآها عرضاً (الخشخاش المزروع)
بل كل الذى حصل منه أنه شاهد جريمة قائمة
فأثبتها وهذا أمر جائز قانوناً .

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن ان الذى قام
بالتفتيش تجاوز حد الترخيص المعطى له اذ تجاوز
البحث عن السلاح الى البحث عن جروح نبات
الخشخاش وهذا التجاوز يبطل التفتيش وما يترتب
عليه وبالتالى يبطل الحكم المطعون فيه فضلاً عن
ان الثابت ان من قام بالتفتيش كان يعتمد تجاوز
الترخيص المعطى له .

« وحيث ان التفتيش قانوناً هو إجراء من
إجراءات التحقيق القضائى الذى لا يملك ان يتولاه
رجال الضبطية القضائية وهم فى الاصل ممنوعون

٢١٩

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

١ - ميعاد الطعن . الطلب الذي يقدم الى لجنة المساعدة القضائية لا يوقف سريانه .

٢ - التقرير بالطعن . الطلب الذي يقدم الى لجنة المساعدة القضائية لا يعتبر تقريراً بالطعن وبالأَسباب مما لا بد من التقرير أمام قلم الكتاب بالطريقة القانونية

٣ - مسئولية مدنية ، مسئولية السيد عن خطأ الخادم .
مناطها . وكيل شيخ خفر . اعتدائه على شخص مقبوض عليه في منزل العمدة . مسئولية الحكومة عن هذا الاعتداء . (المادة ١٥٢ مدني)

المبادئ القانونية

١ - الطلب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن .

٢ - التقرير بالطعن يجب أن يحصل باسناد رسمي أمام قلم الكتاب ولا يغني عن ذلك أي إجراء آخر . وإذن فالطلب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن اعتباره تقريراً بالطعن ولا بالأسباب ولا بهما معاً

٣ - إن نص المادة ١٥٢ مدني صريح في مساءلة المخدم مدنيا عن كل ما يأتيه الخادم حال تأدية عمله بقطع النظر عن البواعث التي يمكن أن تكون قد دفعته إلى ارتكاب ما ارتكب . وأساس هذه المسؤولية يقوم على افتراض سوء الاختيار والنقص في المراقبة .

فمضى ارتكب الخادم الخطأ أثناء تأدية عمله سواء كان هذا الخطأ ناشئاً عن باعث شخصي له أو عن الرغبة في خدمة السيد فقد ترتبت

عن اجرائه إلا اذا رخص لهم القانون ترخيصاً خاصاً في احوال معينة او كان يدهم اذن من الجهة القضائية المختصة وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا اذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز واذا رخص لرجال الضبطية القضائية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم ان يتجاوزوا هذا الغرض للتفتيش لغرض آخر

« وحيث ان ما جاء بالحكم المطعون فيه خاصاً بذلك ان الضابط لم يفتش عن الخشخاش وإنما عثر عليه عرضاً إذ وجده منزرعاً في حديقة المتهم (الطاعن) أثناء تفتيشه عن السلاح ومن حقه في هذه الحالة إثبات الجريمة التي شاهدها والتي لم تكن نتيجة لتفتيش مقصود به البحث عن الخشخاش وبعبارة أخرى ان الضابط الذي أجرى التفتيش لم يعمل أي عمل ايجابي بغرض البحث عن الخشخاش وجروحه وإنما رأى عرضاً جروح الخشخاش وهي جريمة قائمة فأثبتها فليس في عمله أي تجاوز للحدود الترخيص يترتب عليه بطلان الاجراءات . وأما ما تمسك به الطاعن من ان الضابطين اللذين قاما بالتفتيش قررا بما يفيد علم رجال البوليس قبل التفتيش بوجود نبات الخشخاش طرفه هذه الأقوال تفيد نية مخالفة اذن النيابة من البداية وكذا ادعاء الطاعن ان جروح نبات الخشخاش لا ترى عن بعد بسهولة فلا بد ان يكون عثر عليها بعد حصول التفتيش عمداً كل ذلك من الأمور الموضوعية التي قالت فيها محكمة الموضوع قولها وكلمتها في ذلك حاسمة لا سبيل لاثارتها امام محكمة النقض ولذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن عبدالمعظم محمود الباجوري ضد النيابة رقم ١٩٠٨ سنة ٧ ق)

مسئولية السيد مدنياً عن هذا الخطأ (١)

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن وزارة الداخلية دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لحصوله بعد الميعاد القانوني .

« ومن حيث ان الطاعة قررت بلسان وكيلها انها ارادت ان تقرر بالطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني فرفض قبول ذلك منها إلا اذا دفعت الكفالة والرسوم مقدماً بالرغم من سبق اثبات فقرها ، ولذلك قدمت الى اللجنة المساعدة

القضائية بمحكمة النقص طلباً بأعفائها من الرسوم وذلك في خلال المدة المحددة للطعن ، وتحدد لنظرة جلسة بعد ذلك وفيها قبل الطلب ، فقررت الطاعة بالطعن في اليوم الثاني لقرار اللجنة لأن اليوم الاول كان عطلة رسمية . وتضيف الطاعة الى ذلك ان طعنها حاصل في الميعاد لأن تقديم الطلب الى لجنة المساعدة القضائية يوقف سريان المدة المحددة للطعن طبقاً لقضاء محكمة النقص .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٧ ولم يحصل التقرير بالطعن

(١) خلاصة الواقعة كما ذكرتها محكمة النقص تدور على ان المجنى عليه في القضية كان قد اتهم وآخرين بسرقة فول فأحضره نائب العمدة لديه مع باقي المتهمين بسبب هذا الاتهام وأراد عدم التبليغ عن الحادثة على أساس اجراء صلح بين الطرفين يدفع بمقتضاه المتهمون إلى صاحب الفول عشرين توغماً تعويضاً ولما لم يدفعوا تدخل وكيل شيخ الخفر في الامر وقتل المتهمين وضربهم فكانت الضربة التي أصابت المجنى عليه قاضية على حياته . وكان المجنى عليه وقت الحادثة مقبوضاً عليه في منزل نائب العمدة تحت حراسة رجال الحفظ الذين منهم وكيل شيخ الخفر وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت برفض دعوى التعويض المقامة على الحكومة عن جريمة وكيل شيخ الخفر اعتماداً على أن الباعث على ارتكاب الجريمة التي قارنها المذكور لا علاقة له بوظيفته . ومحكمة النقص لم تر هذا الرأي فنقضت الحكم وقضت بمسئولية الحكومة وقررت أنه « اذا تعدى وكيل شيخ الخفر بالضرب على المجنى عليه في الظرف المتقدم كان هذا التعدى واقعاً منه أثناء تأديته وظيفته ولم يكن التفتيش والضرب الا اعتماداً على تلك الوظيفة وبذلك تكون الحكومة مسئولة مدنياً عن نتيجة خطأ المتهم طبقاً للمادة ١٥٢ مدني ولا تأثير للباعث على الجريمة وهو فرض للصلح على المجنى عليه في الدعوى الحالية وعدم قيامه بدفع المبلغ المطلوب منه لأن نص تلك المادة صريح في فرض المسؤولية على المخدم عن كل ما يأتيه الخادم حال تأديته عمله بقطع النظر عن البواعث التي يمكن أن تكون قد دفعت إلى ارتكاب ما ارتكب ولأن أساس مسؤولية المخدم عن خطأ خادمه يرتكز على افتراض سوء الاختيار والنقص في الرقابة ويكفي لقيام هذا الافتراض أن يرتكب الخادم الخطأ أثناء تأديته عمله سواء كان هذا الخطأ ناشئاً عن باعث شخصي له أو عن الرغبة في خدمة

المخدم (١) . ولا اعتراض على النتيجة التي انتهت إليها المحكمة العليا . ومع ذلك فالمسألة القانونية التي واجهتها أهم وأهم من النقص الذي فصلت فيه : فإن المادة ١٥٢ مدني إذ قضت بالزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعاً منهم في حال تأدية وظائفهم . لم تفصل مراد المشرع من اداء الوظيفة وهل ينبغي لتحقق المسؤولية أن يحصل هذا الاداء على وجهه ؟ وهل يعترض أن يكون فعل الخادم من مقتضيات القيام بالوظيفة أو على الأقل من نتائج هذا القيام ؟ أم أنه يكفي لقيام مسؤولية السيد قانوناً أن يمكن لغوياً وصف فعل الخادم بأنه واقع منه أثناء الخدمة بنقض النظر عن ثبوت أو عدم ثبوت علاقة هذا الفعل بأعمال الوظيفة ؟ وبعبارة أخرى هل يكفي أن يكون فعل الخادم معاصراً في الزمن لا دائماً للخدمة أو الوظيفة ؟ وما حكم ما يقع من أفعال الخادم بمناسبة اداته لعمله مما لا يمكن ادخله في عهده ولا يمكن كذلك انكار صلته به ؟ وأخيراً ما الرأي فيما لو أساء الخادم أو التاج ما خولته له الخدمة أو الوظيفة ؟ وليس من شك في ان صلة الخدمة أو التبعة وما تقتضيه من افتراض الخطأ في الاختيار أو التقصير في الرقابة في جانب السيد إذا ما اخطأ ناسه ، هذه الصلة لا تسن بغيره في الاجابة على هذه المسائل لأن علاقة التبعة ليست وحدها شرط قيام مسؤولية السيد بل يتحتم أن يتوافر معها كون الفعل الضار قد وقع من التاج في اداته لأعمال وظيفته . ولذلك لا يفيد في الاحتجاج للقول بمسئولية السيد عن أعمال خادمه في مرض من القروض ، القول بأن السيد معتبر قانوناً أنه قد قصر في الرقابة أو أساء في الاختيار .

٢ - على أنه لا شبهة في انشاء مسؤولية السيد اذا ما ثبت بعد الفعل الذي صدر من التاج عن الوظيفة ودائرة تكاليفها ونشاطها . يعهد لذلك تطبيقات عديدة في أحكام المحاكم الفرنسية والبلجيكية والمصرية

فيه إلا في ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ أى بعد الميعاد القانوني.

« ومن حيث ان القول بأن طلب الاعفاء من الرسوم المقدم الى لجنة المساعدة القضائية في اول مايو سنة ١٩٣٧ - أى في خلال المدة المحددة للطعن - يوقف سريان تلك المدة - لا أساس له خصوصاً وأنه ليس هناك ما يمنع من تقديم الطلب المذكور في خلال المدة المحددة للطعن والفصل فيه في تلك المدة أيضاً وبذلك يتيسر تقديم الطعن في حدود القانون .

« ومن حيث ان القول بأن طلب الاعفاء من الرسوم المقدم لرئيس المحكمة والمشمول على أسباب الطعن يعد تقريراً بالطعن والأسباب معافيه تجاوز كبير إذ التقرير بالطعن يجب ان يحصل بأشهاد رسمي امام قلم الكتاب ولا يغنى عن ذلك أى إجراء آخر .

« ومن حيث انه يتبين مما تقدم ان طلب الاعفاء المقدم من الطاعة الى لجنة المساعدة القضائية لا تأثير له على سريان المدة المحددة للطعن ، ولا يمكن اعتباره كذلك تقريراً بالطعن ، فيكون طعنهما

فقد قضى بأن لامتسولية على الموثق اذا اختلس كاتبه مالا من أحد العملاء كان قد عهد به اليه شخصياً (باريس ١٢ يناير سنة ١٩٢٦ د ٩٢٦ - ٥٩٠) ولا على البنك اذا كان العميل قد نقد أحد العمال مبلغاً خارج البنك مطمناً الى ذمته (جنح السين ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ دالور الأسبوعي ١٩٣١ ص ٢٦٣) ولا على السيد اذا ارتكب خادمه جنحة استعمال طابعه بريد مزور (جنح فان ٧ يناير سنة ١٩٣١ مشار اليه في لالوس ٤٨٢) كذلك قضى بأن لامتسولية على السيد اذا كان الخادم بعد أن فرغ من عمله دارتجول في الطرقات بعجلة (بسكيت) فأحدث بها حادثاً (ديجون ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مشار اليه في بيرسون وصى فيليه ص ٢٥٨) ولا على صاحب المقهى اذا بدد خادمها ورقة من أوراق البنك نوت سلبت اليه من أحد العملاء لاستيفاء قيمة ما شرب متى ثبت أن العميل كان قد كلف الخادم باستبدال تلك الورقة بنقود صغيرة من محل مجاور (محكمة تليج التجارية ١٢ يولييه سنة ١٩٣٣ مشار اليه في المرجع السابق) كذلك قضى بأنه لامتسولية على صاحب المقهى عن سرقة وقعت من خادم بها يحتل بفصل الأواني وكان الخادم عليه قد كلفه بقبض قيمة شيك لحسابه من أحد البنوك (بروكسل تجارى ٤ مايو سنة ١٩٠٦ مشار اليه في المرجع السابق ص ٢٦٠) كذلك قضى بأنه لامتسولية على السيد اذا صادف الخادم في الطريق مشاجرة فاشترك فيها وجرح آخر أو قتل (باريس ١٩ مايو سنة ١٨٧٤ سيري ٧٥ - ٢ - ٣٦)

وقضت المحاكم المصرية بأنه اذا انطلق عيار نارى من بندقية الخفير على شخص فقتله وكان الخفير بعيداً عن دركه الرسمي المعين له ولم يتواجد في النقطة التي حصلت بها الاصابة ليؤدى عملاً من أعمال وظيفته وانما كان وجوده بها عرضاً واتفاقاً كان مسئولاً وحده عن نتائج عمله ولا مسئولية على الحكومة

(جنابات أسبوط ١١ أغسطس سنة ١٩٣٣ محاماه ص ٥ ص ٢١)
(محكمة الاستئناف المختلطة في ٣ مايو سنة ١٩٠٥ بلتان سنة ١٧ ص ٢٥٧ ٢٨٤ فبراير سنة ١٩١٧ بلتان سنة ٢٩ ص ٢٥٨)
في هذه الصور واشباهها اعتبرت المحاكم الفعل الضار الذي قاربه التابع بعيداً عن الوظيفة عمالاً يسأل عنه السيد . ونلاحظ ان القضاء لم يتأثر بكون الافعال المنسوبة الى الخادم . او للتابع من نوع الاعمال المتوط به اداؤها بمقتضى الوظيفة أو الخدمة ٣- لكن اذا كان وجه الصواب قد لا يخفى في أمثال تلك الصور فانه يدق كلما قارب الفعل المنسوب للخادم من دائرة نشاط الخدمة أو الوظيفة أو المهمة المكلف بها : من المقرر أن وقوع الفعل الضار من الخادم في وقت ادائه لوظيفته أو في المكان الذي يؤديها فيه لا يقتضى بذاته تطبيق المادة ١٣٨٤/٣ (مصرى) اذا كان ذلك الفعل غريباً عن هذه الوظيفة (محكمة النقض الفرنسية في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ دالور الأسبوعي ص ٤٠٠ ولا لوالو Lalou نبذة ١٠٥٠) ولقد قضت في هذا المعنى محكمة مصر الاهلية بأن السيد مسئول عن تعويض الضرر الناشئ للخير عن أفعال خدمته بشرط أن يكون الفعل قد حصل لمصلحة السيد وله ارتباط بالعمل المكلف به تابعه فاذا ارتكب الخادم جريمة لا تأنى لوظيفته ولكن لفرض في نفسه فلا مسئولية على السيد (مصر ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ محاماه ص ٧ ص ٨٢٩) وتطبيقاً لذلك قضى بأن لا مسئولية على الطبيب صاحب العيادة اذا عهدت إحدى الممرضات المشتغلات بها الى زميلة لها أتمته الخدمة بمبلغ فاخترسته (كان ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ مشار اليه في لالون ١٠٥٢) ومع ذلك فقد جرى القضاء هنا وفي فرنسا وبلجيكا على الاكتفاء بوقوع الفعل من الخادم بمناسبة الوظيفة à l'occasion des fonctions لمسألة السيد عنه . غير أن أحكامه في هذا الشأن لا تخلوا من التردد .

الرقم ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ حاصلا بعد الميعاد القانوني ، ولذلك كان من المتعين الحكم بعدم قبوله شكلا ، الا انه نظر الى سبق القضاء من هذه المحكمة بخلاف ذلك مما أدى بالطاعة الى عدم الاسراع في تقديم طلب الاعفاء - كما أدى قلم الكتاب الى عدم المبادرة الى تسليمه - بعد تقديمه - الى لجنة المساعدة القضائية طبقا للقانون ، ترى المحكمة في الدعوى الحالية ان تقبل الطعن شكلا حتى لاتضار الطاعة باختلاف الاحكام .

« ومن حيث ان محصل الوجه الأول من

أوجه الطعن ان محكمة الموضوع اذ رفضت الدعوى المدنية قبل وزارة الداخلية بمقولة ان ما وقع من المتهم المحكوم عليه لا يدخل في اعماله المكلف بها رسميا ، قد اخطأت في تطبيق القانون وتأويله - وذلك لأن المتهم المذكور بحكم انه رئيس لحفراء البلدة هو من رجال الضبطية القضائية والادارية طبقا للمادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات - فالسلطة التي يستمد منها من هذه الصفة هي التي مكنته من تفتيش المجنى عليه ثم ضربه ذلك الضرب الذي أودى بحياته والممول عليه ان الحكومة تسأل عن

فعل حين قضت بعض المحاكم بعدم مسئولية السيد عما وقع من خادمه من اصطحابه شخصا الى بيت الخدم حيث سقاء مادة سامة (نقض دائرة العرائض ٥ يونيو سنة ١٨٦١ د - ٦٦ - ١ - ٤٣٩) وبعدم مسئولية عما وقع من خادمه من وضع النار عمدا في منزل الخدم بحيث اتصلت بمنزل الجيران (نقض ٣ مارس سنة ١٨٨٤ د ٨٥ - ١ - ٦٣) وبعدم مسئولية السيد اذا علم أحد رعاة الغنم عنده الى كلابه كلبا أجنبيا فعض أحد الأشخاص (رن في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ مشار اليه في لالو نمرة ١٠٥٥) على حين قضت بعض المحاكم بذلك قضى بعضها الآخر بأن أداء الوظيفة لا يكون فقط بالقيام بالعمل المنوط به الخادم طبقا للتعليمات الصادرة اليه من مخرومه بل يكون كذلك بكل عمل يقع من الخادم تسببه له وظيفته أو خدمته بما تمنحه من الفرص المؤاتية لارتكابه : وقد حكم بناء على ذلك بمسئولية السيد عما يقع من بواب المنزل المملوك له من قذف أو سب (باريس ٢٩ مايو سنة ١٩٠٦ وبمكة محكمة جنح السين ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مشار اليهما في لالو ص ٤٦٨) وبمسئولية عما يقع من ذلك البواب من العرقلة لما يقع منه من قتل أحد المستأجرين (جنايات السين ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المرجع السابق) . وتطرق بعض الاحكام الى حود أنه قضى بمسئولية صاحب السيارة عما يقع من سائق السيارة من فعل فاضح أثناء وجوده بها (محكمة جنح ليل ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ لالو نمرة ١٠٥٨)

على أنه قضى بعكس ذلك وبأن السيد لا يسأل عن تعويض جريمة فسق تقع من أحد عماله على صبي يحمل للعمل (محكمة سانت اثنين ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ د ٩٢٣ - ٢ - ١٥٨)

٤ - ونلاحظ انه فيما يتعلق بما يقع من الخدم والعمال على الغير من ضرر أو التمدى والجراح ، قد جرت أغلبية

الاحكام على تقرير مسئولية الخدم عنها بقيود تختلف ضيقا ورسوخا . انظر من ذلك ما قضت به محكمة النقض البلجيكية من مسئولية السيد في حادث وقع لمركبتين فانقض سائق احدهما على سائق الاخرى وأحدث به جرحا (نقض ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٩ بازكرزي ١ - ٣٤٨) ومن مسئولية رب العمل عن تعدى أحد البنائين أثناء العمل على زميلاته (المرجع السابق ١٩٠٠ - ١ - ٣١١) وبمسئولية اذا اقتاد أحد العمال زميلا له الى مكان خال في المصنع وتعدى عليه بالضرب والمهرج (نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠١ بازكرزي ١٩٠٢ - ١ - ٩١) وبمسئولية رب العمل عن فعل الميكانيكي اذ ترك مكانه في العمل لتعقب فتاة مما أدى الى سقوطها واصابتها (ليبج ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ بازكرزي ١٩٢٠ - ٢ - ١٣٦)

بل وقد قضى في بلجيكا بمسئولية السيد في الحادثة الآتية حامل طرد من عمله فمسكر حتى قتل وعاد الى المصنع حيث قتل رئيس العمال فقضت محكمة بروكسل بمسئولية صاحب المصنع مدنيا عن هذه الجريمة (بروكسل ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤ مشار اليه في بيرسون ص ٢٧٥)

اما في مصر فقد قضت محكمة النقض والابرار بأن السيد يستمر مسئولا عن نتيجة الاعمال التي ارتكبتها الخادم في مصلحة سيده ولو كانت تلك النتيجة أشد خطورة مما كان يفرضه أو يريده الخادم فاذا رأى الخادم سيده يتضارب مع شخص آخر فيبادر الى مساعدته بأن ضرب المعتدى على سيده ضربا لم يقصد به قتله ولكنه أفضى الى موته كان السيد مسئولا عن نتيجة عمل خادمه (نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٥ محاماس ص ٦٠٦) كذلك قضت محكمة الاستئناف المختلطة بمسئولية صاحب الفندق اذا أناط أحد الخدم بمنع التراجمة من الدخول فيه فاستعمل الخادم في ذلك المنع مدسه وقتل احدهم . وقالت

التعويضات كلها أسماء موظفيها استغلال وظيفته — كما تسأل اذا وقع منه الخطأ أثناء تأديتها أو بسببها . « ومن حيث ان واقع الأمر في الدعوى الحالية ان النيابة العامة اتهمت حسن علي سويلم وكيل شيخ خفر قرية السناجرة بضرب حافظ ابراهيم شلي عمدا بقبضة يده في جنبه الأيسر فأحدث به تمزقا بالطحال ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته وقدمته لقاضي الاحالة فأحاله الى محكمة الجنايات لمحاكمته عن هذه التهمة وتدخلت والدة القتيل (الطاعنة) بصفة مدعية

المحكمة ان أساس مسئولية السيد هو كون الفعل لغرض قد وقع من الخادم بفرض ضمان تنفيذ أوامر الخدم (حكم ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٣ بلسان س ١٥ ص ٢٠٧) — وقضت أيضا محكمة جنايات المنصورة في ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ بأنه اذا ارتكب الموظف جريمة مدفوعا بعامل الرغبة في أرضاء الحكومة القائمة وقت ارتكاب الجريمة ولم يكن مدفوعا بعامل شخصي كبغض أو كراهية أو انتقام وثبت أن ما أتاه انما أتاه تحت تأثير تلك الرغبة ونزوعا الى تحقيقها لما آتاه من الرضا عن نتائج عمله وما يؤدي اليه من الخط من كرامة بعض الاشخاص لانهم من الحزب المعارض لسياسة الحكومة وان الضرر تناول هؤلاء الاشخاص بالفعل كانت الحكومة مسئولة عن تعويض الضرر (بحاماة س ١١ ص ٣٧٨ وقد رفضت محكمة النقض والابرار الطعن المرفوع عن هذا الحكم وذلك بحكمها الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٣٠٦ — ومن قبل ذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا ارتكب أحد الخفراء جريمة بسبب تأديته لاعمال وظيفته فان الحكومة تكون مسئولة بالتضامن عن فعله ولو لم يكن الفرض منه شئون وظيفته بشرط أن يكون مرتبطا مباشرة بالعمل الذي يقوم به (نقض ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ بحاماه س ٥ ص ٧٣٧) .

ه — وترى بما تقدم أن المحاكم المصرية تقيم قضاياها بمسئولية السيد على أن التعدي الواقع من التابع أو الخادم قد حصل اما في مصلحة غدومة او في سبيل تنفيذ أوامره او اسرافا في فهمة لمقتضيات الخدمة) وبعبارة اخرى تقيم هذه المسئولية على انتفاء الباعث الشخصي لدى الخادم في ارتكاب ما ارتكب .

ولقد اعتمدت محكمة النقض والابرار المصرية هذه الفكرة إذ

بحق مدني ضد المتهم ووزارة الداخلية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية — وقد ثبت لمحكمة الجنايات ان المتهم ارتكب الجريمة المنسوبة اليه فحكمت عليه بالعقوبة والزمت بتعويض قدره مائة جنيه ورفضت طلب التعويض قبل وزارة الداخلية وعللت حكم الرفض هذا بقولها انه وان كانت وزارة الداخلية مسئولة عن أعمال عمالها اذا ما ارتكبوا خطأ أثناء تأدية وظيفتهم إلا انه ظاهر من وقائع الدعوى ان المتهم تدخل في الصلح بين محمد ثابت حجاج المجنى عليه في سرقة الفول

فلت على أساسها الطعن في قضية تلخص واقعتها في ان خفيرا ذهب مع عدة بلدة وابطلا ساقية يديرها أحد الأهالي بغير حق وبعد انصرافهما عاد الخفير ومعه آخر راصرا على أن يعطل ساقية المجنى عليه بخلع الجازية وهدم بالفأس الطين المثبتة به ، فأعرضه صاحب الساقية وتماسك الاثنان فضرب الخفير صاحب الساقية بالفأس فمات فقضت محكمة الجنايات بمسئولية الحكومة مدنيا عما وقع من الخفير ، فطعن في هذا الحكم ومحكمة النقض رأت أن الحكم كان يستقيم لولا أنه يوجد بوقائع الدعوى قبيح عن المحسك المطعون فيه بانباتها ما يشعر بجواز أن يكون الخفير انما اعتدى على المجنى عليه بدافع الانتقام لعنفية سابقة (كما دفعت الحكومة) اذ في عودة الخفير الى المجنى عليه بعد اهلاك ساقيته وفي اصراره على تعطيلها تعطيلًا تامًا بخلع جازيتها وهدم الطين المثبتة به ما يصح أن يحمل على اللظن بأن هذا الترييد قد يكون منبعا عن دافع شخصي لاهلافة له بعمل الوظيفة وأن الخفير انما أراد به الامعان في الكيد شفاء لحرازات . وأحقاد شخصية . وقالت المحكمة : « وبما أن قيام العنيفة بين المتهم والمجنى عليه من قبل وقوع الحادث أمر تردد ذكره في المرافعة على لسان والد المجنى عليه وأقوال النيابة وعلى لسان الدفاع من المتهم فكان حقا على المحكمة أن تمحض في حكمها هذه الواقعة لانها من الوقائع الجوهرية التي قد تغير موقف الحكومة بالنسبة للمسئولية المدنية واعتقال الحكم لبيان هذه الواقعة يجعله قاصر البيان متينا نقضه » (حكم ١٠ ابريل سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ١٦٩٨ سنة ٢ قضائية ملخص في مجموعة القواعد ج ٢ ص ١٥٤ وهاهنا)

٦ — على أن هذا الاتجاه في قضاء المحاكم وما ينتجه من توسع في فهم نص القانون ، لم يسلم من النقد . فقد ذهب

السوداني وبين من اتهمهم في هذه السرقة حتى قبل المجنى عليه ان يتقاضى عشرين قرشا بصفة تعويض عن السرقة وهذا الفعل لا يدخل في اعمال وكيل شيخ الخفراء المكلف بها رسميا .
«ومن حيث ان وقائع هذه الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي انه في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بناحية السناجرة مركز الزقازيق اتهم كل من حافظ ابراهيم شلبي (المجنى عليه في الدعوى الحالية) واسماعيل موسى ابراهيم والسيد احمد سلام بسرقة فول سوداني من زراعة محمد

ثابت حجاج ورفع الأمر الى نائب عمدة السناجرة الذي احضر هؤلاء المتهمين وأراد هو وعبدالله مصطفى احمد شيخ البلد نهو النزاع صلحا باتفاقهما مع محمد ثابت حجاج على ان يدفعوا اليه عشرين قرشا تعويضا فتطوع شلبي سيد احمد محمود لدفع المبلغ المذكور على ان يحصله له من المتهمين فلم يقبل محمد ثابت المذكور وأصر على أن يأخذ المبلغ من المتهمين انفسهم وهؤلاء قالوا بأنهم لا يملكون نقودا وطلبوا امهالهم في الدفع فتطوع المتهم لتفتيشهم وبدأ بتفتيش السيد احمد

بعض المؤلفين الى ضرورة الوقوف عند حد الوظيفة وعدم مساءلة السيد الا اذا كان الفعل الضار ناتجا من القيام بأعمال الوظيفة ذاتها (روجير بيرسون والبرت دي فيليه شرح المسؤولية غير التعاقدية ص ٢٧٤ طبعة سنة ١٩٣٥) ويرى هذان المؤلفان أن في الاعتماد عن هذا الضابط استملاهما للحكم ويستشهدان على صحة نقدهما بما يشوب أحكام القضاء البلجيكي من اضطراب جعله يقرر بمسئولية السيد في حالة وينفيها عنه في أخرى مستندا الى عبارات غامضة تفقر الى تحديد وتصلح لتأييد احده الرأيين وتقيضه (المرجع المتقدم) وعمدة هذين المؤلفين حكم المحكمة النقض البلجيكية صدر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٧ على أثر مرافعة مشهورة للنائب العمومي مزداخ دي تركيل في قضية كان احد المال في منجم قم قد أحدث بزميله جروحا في سورة غضب ملكته وجاء في هذه المرافعة « لانه في تحديد واجبات الوظيفة تعيين لما يمكن أن يدخل في مسئولية السيد وما لا يدخل فواجبات رب العمل في المنجم هو استخراج الفحم واذا لم يكن في مقدوره ان يقوم هو بذلك اعتيادا على ساعديه توسل الى ذلك بمالومساعدين ومن تلك اللحظة وجب أن يعتبر كل ما يقع من هؤلاء في سبيل تحقيق هذه الغاية أنه صادر من السيد ولحسابه فطالما كان نوابه من العمال والمساعدين في حدود المهمة المكلفين به كان من الحق والعقل ان يلتزم هو بعملهم . أما اذا توقف العامل عن عمله وترك معوله لينقض على زميل له ويحطم رأسه فهل يمكن ان يقول انه فعل ذلك في مصلحة مخدومه ؟ الا يكون هذا العامل اذذاك قد استسلم لحقد شخص في غفلة من رب العمل وعلى غير ارادته ؟ (المرجع السابق ص ٢٧٣)

٧ - وقد جرى القضاء كذلك هنا وفي فرنسا وبلجيكا على تحميل مسئولية السيد ما يقع من خادمه ولو كان هذا قد أساء استعمال اختصاصه فقد قضت محكمة الاستئناف المختطة بمسئولية السيد اذا خرج الخادم عن اختصاصاته العادية متى كان الفعل حاصلا لحساب السيد وفي مصلحته ولو كان حصوله على غير علم منه أو على خلاف ما نهى عنه لانه هو المخطئ اذ اودع ثقته شخصا غير اهل لها (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بلتان سنة ٣٧ ص ٢٤٧) وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بمسئولية السيد عن حادث السيارة الذي يقع من سائقها في غير اوقات عمله وعلى غير علم من السيد مهما يكن السائق قد قادها بعد الزمة والترويج عن نفسه (نقض جنائي ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٢ مشار اليه في بيرسون المرجع السابق) وبهذا المعنى قضت محكمة النقض البلجيكية (١٩ ابريل سنة ١٩٢٣) بازكري

١٢٣ - ١ - ١٢٣)
وقد ذهبت محكمة النقض البلجيكية في حكم لها حديثا الى القول بمسئولية السيد في قضية كان الخادم فيها قد اختلس مفتاح (الجراج) وأخرج السيارة وقادها فأحدث بها حادثا وأقامت المحكمة حكما على مقولة إرالحادثة لم تنفع الا بفضل التسهيلات التي منحتها للخادم وظيفته وعمله (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بازكري

١٢٣ - ١ - ١١٤)
ولكن محكمة النقض المصرية في فرض مماثل انكرت مسئولية السيد (راجع حكما الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ بحاماة سنة

١٢ ص ١٥)
على أن القضاء جرى على تلطيف هذا التوسع في ضمان السيد بقصر مداه على الغير حتى التية بمن لا يملكون بأساءه الخادم او لتابع لوظيفته . فإذا وقع الحادث لشخص كان يعلم من قبل مجازاة الخادم لواجبات عمله ومخالفته لمقتضياته

سلام ولما لم يجد معه نقوداً لطمه بالكف دفعتين على وجهه ثم قتش الثاني اسماعيل موسى ابراهيم ولطمه أيضاً مثل الأول ثم تقدم نحو حافظ ابراهيم شلبي ولطمه بالكف على وجهه ثم ضربه بقبضة يده دفعتين في جانيه الا يسرفا عثرته دوخة في الحال وسقط على الارض مغشياً عليه على مرأى من عبد الله مصطفى احمد وشلبي سيد احمد محمود محمد شلبي وامين ابراهيم السواح وحسونه السيد حسونه نائب العمدة ومحمد ثابت حجاج والسيد احمد سلام وبعد قليل افاق وقال بأنه يتألم من شدة الصدمة التي حدثت له من ضرب وكيل شيخ الخفراء المتهم في جنبه ثم أسلم الروح بعد ذلك بقليل .

« ومن حيث ان محصل الوقائع المتقدمة ان المجنى عليه في الدعوى الحالية اتهم وآخرين في سرقة فول سوداني فأحضره نائب العمدة لديه مع باقي المتهمين بسبب هذا الاتهام وأراد عدم التبليغ عن الحادثة على أساس اجراء صلح بين الطرفين يدفع

فانه يعتبر اذ ذاك انه قد ارتضى وتقبل تعاط الخادم على انه صادر منه بصفته الشخصية لحساب نفسه لا لحساب غدومه فاذا التمس المجنى عليه مثلاً - من سائق سيارة خصوصية - ان يقره معه ففلة على غير علم غدومه فلا ضمان على المخدم عما يحدث لذلك المجنى عليه من خطأ السائق (تقض فرئس ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ دالورد الأسبوعي ١٩٢٨ ص ٤١٤)

٨ - هذا وانك لتلس فيما كتب المؤلفون في محاولة وضع ضابط لقضاء المحاكم واتهامها في هذه المسائل ، من التردد ما تلسه في الاحكام ذاتها فقد ذهب ديموج الى ان مناط المسؤولية لها هو استناد الفعل الضار الى الوظيفة باعتبارها في الجملة سببا له ولو عرضاً أما اذا لم تكن الوظيفة الا ظرفاً سهلاً وقوع ذلك الفعل فلا ضمان على السيد . وتطبيقاً لذلك قال بأن لاضمان على السيد اذا اعار خادمه حصانه فأحدث به حادثاً اذ الحادث لا يرجع عندئذ الى صلة الخدمة التي كان يصح حدوثه بولم توجد وبهذا المعنى قضت محكمة الاستئناف المختلطة في نفس الفرض (حكم ٢٧ مارس سنة ١٩٠٧ بلتان ص ١٩ ص ١٨٧) . (راجع ديموج التزامات ص ٤ ص ٩١٩)

بمقتضاه المتهمون الى صاحب الفول المسروق عشرين قرشاً تعويضاً ولما لم يدفعوا هذا المبلغ تدخل وكيل شيخ الخفراء في الأمر وقتش المتهمين وضربهم فكانت الضربة التي أصابت المجنى عليه قاضية على حياته ، وظاهر من ذلك ان المجنى عليه كان وقت الحادثة مقبوضاً عليه في منزل نائب العمدة مع باقي المتهمين معه أي انه كان تحت حراسة رجال الحفظ الذين منهم وكيل شيخ الخفراء المتهم فاذا ما تعدى هذا الأخير عليه بالضرب في هذا الظرف كان هذا التعدى واقعا منه اثناء تأدية وظيفته ولم يكن التفتيش والضرب إلا اعتماداً على تلك الوظيفة وبذلك تكون الحكومة مسئولة مدنياً عن نتيجة خطأ المتهم طبقاً للمادة ١٥٢ مدني . ولا تأثير للبائع على الجريمة وهو فرض الصلح على المجنى عليه في الدعوى الحالية بعدم قيامه بدفع المبلغ المطلوب منه ، لأن نص تلك المادة صريح في فرض المسؤولية على المخدم عن كل ما يأتيه الخادم حال تأدية

اما لالو Lalou فقد فرستولية السيد عن تجاوز خادمه او تابعه لاختصاصه . بأن الخادم او التابع يعتبر فيما يتعلق بالغير بمن لا يعرف حدود اختصاصه - تابعا ظاهراً preposé apparent وللعمل الظاهر ينزل في القانون منزلة العمل الحقيقي فيما يتصل بالغير حسن النية ، ويتقرر لهم على اساسه حقوق كما لو كان العمل جدياً وذلك اسوة بما هو مقرر في شأن المالك الظاهر والوارث الظاهر والزوجة الظاهرة (المسؤولية المدنية لمرة ١٠٦٨)

وليس يخفى على المتأمل في الضابط الذي رسمه ديموج ما يكتنفه من صعوبة وعدم انضباط نظراً لاختلاف النظر في تحديد ما اذا كانت الوظيفة في فرض معين تعتبر سبباً للحادث او ظرفاً مساعداً على وقوعه (مازد ح ١ ص ٩١٥) أما بلانيول وديهر فقد اكتفيا برسم دائرة ضمان السيد في حدود ما استقرأه من قضاء المحاكم : فقررا مسئولية ا - إذا كان التابع أو الخادم يعمل لحسابه بناء على أمره أو في مصلحته من غير أمره أو على خلاف نية - ب - إذا استغل التابع التسهيلات للفروض التي تمنحه إياها وظيفته لارتكاب الفعل الضار لمصلحة

٢٢٠

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

تدوير . أركانه . بيان طريقته . وجوبه .

المبدأ القانوني

إن من أركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة في المحرر بأحدى الطرق التي نص عليها القانون فإذا خلا الحكم أو قصر في بيان هذا الركن كان معيباً عيباً جوهرياً موجباً لنقضه .

المحكمة

« حيث أن ملخص الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين الطريقة التي اتبعت في ارتكاب التزوير .

« وحيث أنه من أركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة في المحرر بأحدى الطرق التي نص عليها القانون فإذا خلا الحكم أو قصر في بيان هذا الركن كان معيباً عيباً جوهرياً .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يبين أنه عند ما عرضت المحكمة لبيان كيفية التزوير اكتفت ببيان طريقة اشتراك الطاعنين في التزوير مع الفاعل الأصلي المتوفى دون أن تعرض لبيان طريقة التزوير ذاته الذي ارتكبه ذلك الفاعل الأصلي فلم تذكر شيئاً عما إذا كان التزوير وقع بختم المجنى عليها ذاته بطريق الغش أو بتقليده أو بغير ذلك من الطرق مع أهمية هذا البيان استيفاء لأركان جريمة التزوير وتيسيراً للمحكمة النقض في مراقبة تطبيق القانون ولذلك يكون الحكم معيباً عيباً جوهرياً ويتعين نقضه دون حاجة لمناقشة باقي الأوجه .

(طعن متولى على الصياد وآخر ضد النيابة رقم ١٩٣٦

سنة ٧ ق)

عمله . بقطع النظر . عن البواعث التي يمكن أن تكون قد دفعت به إلى ارتكاب ما ارتكب ولأن أساس مسؤولية الخدم عن خطأ خادمه يرتكز على افتراض سوء الاختيار والنقص في المراقبة ، ويكفي لقيام هذا الافتراض أن يرتكب الخادم خطأ أثناء تأدية عمله سواء كان هذا الخطأ ناشئاً عن باعث شخصي له أو عن الرغبة في خدمة الخدم .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ نفى مسؤولية وزارة الداخلية عن خطأ وكيل شيخ الخفر اعتماداً على أن الباعث على الجريمة التي ارتكبها وكيل شيخ الخفر لا علاقة له بالوظيفة قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه بالنسبة لذلك والحكم على الوزارة بأن تدفع للطاعة شية أحمد سليمان المدعية بالحق المدني بالتضامن مع حسن علي سويلم المحكوم عليه مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية المقضى بها مع الزام الوزارة أيضاً بمصاريف هذا الطعن وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة للبدعية بالحق المدني .

(طعن شية أحمد سليمان مدعية بحق مدني ضد النيابة رقم ١٨٩٦ سنة ٧ ق)

نفسه أو مصلحة شخص آخر - ج - إذا كان الفعل قد وقع من التابع في محل الخدمة أو بصفة عامة في الوقت والمكان الذي يباشر فيه وظيفته ولو لم يكن هذا الفعل من أعمال تلك الوظيفة (بلانول وريبير ج ٦ نكرة ٦٥٠)

ولعل أكثر الضوابط الفقهية شيوعاً في أحكام المحاكم هو الضابط الذي ارتضاه سوردا فقد أكتفى في تقرير ضمان السيد بثبوت صلة مباشرة *un lieu direct* بين الفعل الضار والوظيفة - وهو ضابط كما ترى غير واضح الحدود محتاج هو نفسه إلى تعريف يضبطه .

وبعد فانا نحسب أن قد حصلنا للقارئ صورة قريبة من حالة القضاء والفقه في المسألة القانونية التي واجهتها محكمة النقض والابرم في الحكم موضوع التعليق ونأمل أن تبيّن هذه الصورة على تقدير اثر هذا الحكم في ترجيح ناحية من نواحي الرأي في ذلك الموضوع الذي كان ولا يزال موضع تردد ومجال شبهة

٣٢١

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

استئناف . ميعاده . حكم بتأييد حكم غيابي مارض فيه
عدم اعلان المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها .
عدم عليه بصدوره . الميعاد غير مقيد بأى مبدأ
لسريانه .

المبدأ القانوني

إذا لم يكن المتهم حاضراً بالجلسة التي أجلت
فيها القضية للجلسة التي صدر فيها الحكم
المستأنف الصادر بتأييد الحكم الغيابي المعارض
فيه ولم يكن قد أعلن بهذه الجلسة الأخيرة
ولا يوجد بالأوراق ما يفيد علمه بذلك الحكم
ففي هذه الصورة يكون ميعاد الاستئناف
غير مقيد بمبدأ ما لسريانه .

المحكم

« من حيث ان حاصل الطعن انه حكم
على المتهمه غيايبا بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٣٦
بحبسها مدة خمسة عشر يوما مع الشغل وتقدر
لها كفالة ١٠٠ قرش لاييقاف التنفيذ فعارضت
وتحدد لنظر المعارضة جلسة ٤ أغسطس سنة
١٩٣٦ ، لحضرت وتأجل نظر الدعوى لجلسة
١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ وفي هذا الجلسة قررت
المحكمة تأجيل القضية لجلسة ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ لضيق الوقت ، ولم يثبت من محضر
الجلسة ان المتهمه حضرت وتنبه عليها بهذا
التأجيل كما انها لم تعلن بالجلسة التي تأجلت اليها
القضية وهي جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وفي
هذه الجلسة لم تحضر المتهمه ايضا فحكم غيايبا بتأييد
الحكم الغيابي المعارض فيه . وبتاريخ ٧ مارس
سنة ١٩٣٧ قدمت المتهمه عريضة للنيابة . تطلب
فيها قبول مبلغ الكفالة المقدرة في الحكم ورفع
استئناف عن هذا الحكم فقبل منها ذلك ودفعت

الكفالة واستأنفت وبجلسة ٢٦ ماي سنة ١٩٣٧
التي تحدت لنظر الاستئناف حضرت المتهمه
ولكن المحكمة اعتبرت انه حكم عليها ابتداءيا بتأييد
الحكم الغيابي بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وهي
لم تستأنف الا بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٧ فيكون
الاستئناف المرفوع منها حصل بعد الميعاد
القانوني ولذلك قضت المحكمة بعدم قبول
استئنافها شكلا .

« وبما ان الذي يستخلص من الاطلاع على
محاضر جلسات المحكمة في الدعوى الحالية ان
المتهمه لم تكن حاضرة في الجلسة التي تأجلت
فيها القضية لجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ التي
صدر فيها الحكم المستأنف ولم تعلن بتلك الجلسة
الأخيرة ، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد علمها
بهذا الحكم قبل يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٧ وهو
اليوم الذي رفعت فيه الاستئناف .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بني على ان
الحكم المستأنف صدر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة
١٩٣٦ بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وان
الاستئناف لم يرفع عنه الا في ٧ مارس سنة
١٩٣٧ أى بعد الميعاد ومن هذا يبين ان المحكمة
لم تلتفت الى ان المتهمه لم تكن تعلم بتاريخ الجلسة
التي قضى فيها غيايبا بتأييد الحكم الغيابي — واذن
يكون اعتبار الحكم المطعون فيه تاريخ تلك
الجلسة مبدأ لسريان ميعاد الاستئناف اعتبارا
خاطئا إذ في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف
غير مقيد بمبدأ ما لسريانه .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم وقبول
الاستئناف شكلا .

(طعن التبايه ضد سيده عكاشه احد رقم ١٩٤٤ سنة
٧ ق)

٢٢٢

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧

تزوير امضاء . مضاهاة القاضى الجزئى لما حكم بتزويرها .
طلب تعيين خبير لدى المحكمة الاستئنافية . رفضه
استنادا الى المضاهاة التى أجراها القاضى الجزئى .
اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان ترفض
طلب تعيين خبير ليقرر ما إذا كانت الامضاء
المختلف على صحتها مزورة أم غير مزورة
مستندة فى ذلك الرفض إلى المضاهاة التى
أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية
اللتين يشكو المتهم لها من نتيجة مضاهاتهما
بل الواجب هو إما أن تقوم المحكمة الاستئنافية
بعمل المضاهاة بنفسها وإما أن تندب خبيراً
لأجرائها حتى تتسكون لديها العقيدة فى تزوير
الإمضاء أو صحتها . ومثل هذا الرفض يعتبر
إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجهين الأول والثالث
من أوجه الطعن ان الطاعن طلب امام محكمة اول
درجة تعيين خبير لتقرير ما إذا كان امضاء المجنى
عليه مزوراً من عدمه ، فرفضت المحكمة هذا الطلب
وقالت انها رأت ان الامضاء مزور بعد اطلاعا
على الامضاء المطعون فيه والامضاء الاصلى ، فأعاد
الطاعن هذا الطلب امام المحكمة الاستئنافية فرفضته
ايضا اعتمادا على ما رآه القاضى الجزئى دون ان
تطلع هى على ما اطلع عليه القاضى الجزئى ل ترى
هل هو محق فيما ذهب اليه أم لا ، ويقول الطاعن
ان هذا الرد غير جائز إذ كان من الواجب على
المحكمة الاستئنافية ان تطلع على ما اطلع عليه القاضى

الجزئى ، فضلا عن ان ما ذكره الحكم فى هذا الشأن
ليس كافيا فى التسبيب ، وكل ذلك يطل الحكم .
« ومن حيث انه بالرجوع الى محضر جلسة
المحكمة الاستئنافية يبين ان الدفاع عن الطاعن طلب
احتياطيا تدب خبير لتقرير ما اذا كان امضاء
اسعد بك عبد الشهيد (المجنى عليه) مزورا من
عدمه ، فرفضت المحكمة اجابة هذا الطلب بالقول
انه لا محل لاجابة المتهم الى طلبه تعيين خبير
لفحص الامضاء المطعون فيه ومضاهاته على
امضاء صحيح للمجنى عليه ، وذلك لما ذكرته محكمة
اول درجة وما ذكرته المحكمة المدنية التى قضت
بالبطلان من ان مجرد النظر الى المخالصة المطعون
فيها ومقابلة امضاءها بامضاء المجنى عليه يقطع
بتزويرها بغير حاجة الى الاستعانة بخبير . ويبين
من هذا الذى ذكره الحكم ان المحكمة الاستئنافية
لم تجر بنفسها عملية المضاهاة لتقتنع بأن امضاء
المجنى عليه مزور من عدمه ، بل استندت فى رفض
طلب تعيين الخبير الى ما ذكرته محكمة اول درجة
وما ذكرته المحكمة المدنية من ان مجرد النظر الى
المخالصة المطعون فيها ومقابلة امضاءها بامضاء المجنى
عليه يقطع بتزويرها .

« وحيث انه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية
الاستناد فى رفض طلب تعيين خبير الى المضاهاة
التي أجرتها محكمة اول درجة والمحكمة المدنية لأن
الطاعن كان يشكو لها من نتيجة مضاهاة هاتين المحكمتين
فكان من الواجب ان تقوم المحكمة الاستئنافية
بعمل المضاهاة بنفسها او بواسطة خبير لتكون
عقيدتها بأن الامضاء مزور أو صحيح .

« ومن حيث انه لذلك تكون المحكمة أخلت
بحق دفاع الطاعن الجوهري إذ لم تقوم بتحقيقه
وليس فى الأسباب التى استندت اليها ما يكفى للرد
على هذا الدفاع — فيتعين نقض الحكم وإحالة

القضية الى محكمة بنى سوييف الابتدائية الاهلية لتحكم فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى دون حاجة الى بحث باقى الأوجه .

(طن عبد السلام حسين عند النيابة رقم ١٩٥٣ سنة ٧ ق)

٢٢٣

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧

تزوير . بناء الحكم الجنائي على وقائع الدعوى المدنية .

قصور في التسبيب . يبطل للحكم

المبدأ القانوني

إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند تزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجزئية فعلى هذه المحكمة أن تقوم هي بنفسها يبحث الأدلة التي تكون لديها هي عقيدتها في الدعوى من تقرير الخبير وسائر الأوراق الأخرى ومن إجراء ما تراه من التحقيقات الموصلة إلى ظهور الحقيقة لديها . أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها عليها لا على ما قامت هي به دون أن تتحرى بنفسها ما إذا كانت أركان جريمة التزوير متوافرة أم لا وتثبت هي من وقوعها فذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب ويعيبه عيباً جوهرياً يبطله .

المحكم

« حيث أن حاصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه جاء خالياً من الأسباب إذ هو اكتفى بما قضت به المحكمة المدنية من أن السند مزور ولم يبين أركان التزوير حتى كان يمكن البحث فيما إذا كانت جريمة الاستعمال المسندة إلى الطاعن قد جاءت على أساس سليم أم لا ولم يذكر الحكم شيئاً عن تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة الاستئنافية في الدعوى لفحص التوقيعات الموجودة بالسند

المطعون فيه مع أنه دون تقريره أنه لا يجوز بأن الامضاء كله كتبه الطاعن إلى غير ذلك مما كان يستوجب رداً من المحكمة .

« وحيث أن الواقع هو أن محكمة أول درجة قضت غايا بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ بإدانة الطاعن عن جريمة استعمال سند مزور بناء على ما يأتي : « من حيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن

المتهم رفع القضية المدنية رقم ١٢٠٣ سنة ١٩٢٩ أبو تيج ضد حكيم جرجس شنوده يطالبه بمبلغ مائة جنيه وارتن في اثبات دعواه على كميالة مؤرخة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٢٩ قرر المدعى عليه حكيم جرجس شنوده بالطعن بالتزوير في هذه الكميالة وسار في اجراءات دعوى التزوير وقال في اعلان أدلة التزوير أن امضاء الموقع بها على الكميالة ليست له قبلت المحكمة هذا الدليل وندبت خيراً لمضاهاة امضاء المدعى عليه المذكور على امضاءه الموقع بها على هذه الكميالة فباشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وقد جاءت نتيجة أن صلب الكميالة كتب بخط المتهم وكذلك امضاء حكيم جرجس كتب بخطه هو لا بخط حكيم جرجس المذكور، لحكت المحكمة بناء على ذلك برد وبطلان هذا السند ورفض دعوى المتهم وذلك بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٦ « وحيث أنه تبين مما تقدم أن التهمة المسندة إلى المتهم موفورة الأدلة قبله حيث تقدم بهذه الكميالة المزورة وهو يعلم بتزويرها إذ أنه هو الذي أجراه بنفسه إلى المحكمة مطالباً بقيمتها « فاستأنف الطاعن هذا الحكم وصدرت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ حكماً تمهيداً بنسب خبير لفحص التوقيعات الموجودة بالسند ، وقد قام الخبير بأداء مأموريته إلا أن الحكم الاستئنافي جاء قاصراً على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون

المبادئ القانونية

١ - لا مانع قانوناً من قبول الدعوى المدنية المرفوعة ضد المتهم المفلس بدون إدخال وكيل الدائنين لأن الدعوى المدنية تكون إذن تابعة للدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومتى كان للتمهم أن يدافع عن نفسه في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عن نفسه في الدعوى المدنية بطريق التبعية .

٢ - إذا لم يعترض الطاعن على تحقيق النيابة أمام محكمة الدرجة الأولى بل تناوله في دفاعه فلا يقبل منه أن يثير هذا الطعن لدى محكمة النقض .

٣ - العبرة في بطلان الاجراءات المؤثرة على سلامة الحكم هي بما تم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

٤ - المفروض قانوناً أن اجراءات المحكمة تم صحيحة إلا إذا أثبت الطاعن خلاف ذلك . المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قبل الدعوى المدنية المرفوعة ضد المتهم الثاني مع أنه كان الواجب أن يمثل وكيل الدائنين في التفليسة .

« وحيث ان هذا الدفع تقدم للمحكمة الاستئنافية وقضت برفضه بناء على أنه اذا رفعت دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية تابعة للدعوى العمومية فليس يلزم ادخال الممثل القانوني لناقص الأهلية قاصراً كان أو محجوراً عليه أو مفلساً لأن الاجراءات الجنائية فيها ضمان يعنى عن هذا الادخال .

« وحيث ان مآرأته محكمة الموضوع في قبول الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين على المتهم

أن يشير بكلمة إلى تقرير الخبير .
« وحيث انه يؤخذ من البيانات المتقدمة ان الحكم الابتدائي جاء قاصراً على سرد وقائع الدعوى المدنية وبناء الحكم الجنائي عليها فلم يكن ظاهراً أن المحكمة قامت بنفسها يبحث هذا التزوير وتحرى توفر أركانه وأطلعت على تقرير الخبير الذي أخذت به المحكمة المدنية أو اجرت بنفسها مضاهاة بل هي اكتفت بما اقتنعت به المحكمة المدنية مع أن من واجبها ان تقوم هي بنفسها يبحث الأدلة التي تكون لديها هذا الاقتناع من واقع الأوراق ومنها تقرير الخبير واجراء ما تراه من التحقيقات الموصلة الى ظهور الحقيقة لديها ولاشك في ان عدم بناء الحكم على أدلة قامت المحكمة ذاتها يبحثها وتقديرها يجعل الحكم كأنه غير مسبب وفي هذا ما يعيبه عيباً جوهرياً ويجعله باطلاً .

« وحيث ان محكمة الموضوع الاستئنافية من جهة أخرى نذبت خبيراً في الدعوى لفحص الورقة المطعون فيها إلا انها لم تشر في حكمها بكلمة الى هذا التقرير ولم تذكر اذا كان هذا التقرير قد جاء مؤيداً للاتهام او نافياً له مع ان الطاعن يتمسك بأن ما احتوى عليه تقريره بخلو من تأثير في الدعوى وفي هذا ما يعيب الحكم ايضاً .
« وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه موضوعاً .

(طعن عبد الله سيد عبد الله ابني سالم ضد النيابة رقم ١٩٥٤ سنة ٧ ق)

٢٢٤

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧

- ١ - دعوى مدنية . اقامتها ضد متهم مفلس مع عدم ادخال وكيل الدائنين . لا مانع .
- ٢ - تحقيق . عدم اعتراض المتهم على تحقيق النيابة أمام محكمة الدرجة الأولى . الطعن عليه أمام محكمة النقض . لا يجوز
- ٣ - اجراءات - الطعن فيها بالطلان .
- ٤ - اجراءات . اعتبارها صحيحة فرضاً .

المفلس بدون ادخال وكيل الدائنين لا غبار عليه قانونا إذا لدعوى المدنية تكون إذن تابعة للدعوى الجنائية وتأخذ حكمها ومتى كان للبتهم أن يدافع عن نفسه في الدعوى الجنائية كان كذلك له الحق في الدفاع عن نفسه في الدعوى المدنية بطريق التبعية .

« وحيث أنه جاء في الوجه الثاني أن الحكم أخذ بتحقيق باطل قامت به النيابة العامة بعد رفع الدعوى العمومية .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه رد على الدفع بالقول أن التحقيق الذي أجرته النيابة قد عرض على قاضي محكمة أول درجة واطلع عليه الدفاع وتناوله في دفاعه عنهما الأمر الذي يدل على أن الطاعنين قبل هذا التحقيق ولم يعترضوا أمام محكمة أول درجة على تقديمه كدليل في الدعوى فليس لهما بعد ذلك أن يرفعا هذا الأمر إلى محكمة النقض .

« وحيث أن ملخص الوجه الثالث أن التحقيقات التي أجرتها المحكمة الجزئية باطلة لأنها لم تسمع شهود نفي المتهم كما أن المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة لم تسمع أقوال الشهود

« وحيث أن العبرة في بطلان الاجراءات المؤثرة على سلامة الحكم هي ما تم منها أمام المحكمة الاستئنافية والثابت في محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن تلك المحكمة أعادت جميع التحقيق وسمعت جميع شهود الاثبات والنفي في حضور الطاعنين إلا أنهما تخلفا بعد ذلك وصدر الحكم غيايبا وليس من شأن معارضتهم في هذا الحكم سماع الشهود مرة أخرى لا سيما أنهما لم يطلبوا إعادة سماعهم في جلسة المعارضة .

« وحيث أن ملخص الأوجه الرابع والخامس والسادس أن المحكمة الاستئنافية أهملت بحث أوجه دفاع المتهمين فلم تحقق واقعة بيع الأطيان من المجنى عليه الأول للبتهم الثاني ولا الحالة المالية لهذا الأخير

والمجنى عليهما وأنها ارتكبت على أدلة ومستندات وأقوال شهود وقالت عنها أقوالا تخالف الثابت في المحاضر والمستندات وأنها لم تناقش ما قدمه لها المتهمان من مختلف الأدلة لنفي التهمة .

« وحيث أنه عن الشق الأول فإنه غير صحيح لأن المحكمة بحثت مسألة بيع الأطيان والحالة المالية للبتهم الثاني وقالت في هذا الصدد أنه دلت منازعة المتهم والمجنى عليه في دعوى الايجار السابقة على أن المتهم لا يفرط في شيء من حقوقه فلا يعقل وحالته هذه أن لا يتمسك بعقد البيع الابتدائي الذي يدعى بصدوره له من المجنى عليه ببيع ١٧ فداناً و ١٢ قيراطاً مع تقدم راغب لشرائها بسعر يزيد ٥٠ جنيتها في كل فدان وتكون بذلك صفقة رابحة ربها عظيماً لا يستساغ عقلاً تفريط المتهم فيها وتمزيقه العقد الابتدائي . وقالت في موضع آخر أن الشاهد محمد نيازي أنكر حضوره تحرير عقد البيع المذكور وتوقيع المجنى عليه واستلامه مبلغ ١٥٠ جنيتها وأن موضوع عقد البيع الابتدائي أن هو إلا رواية صورها خيال المتهم الثاني حتى يجعلها نكارة يستند اليها في تبرير واقعة الاقراض وقالت في صدد بحث مالية المتهم الثاني أن ماليته لا تسمح له باقراض هذا المبلغ الجسيم إذ أن ممتلكاته لا تتجاوز ١٨ قيراطاً أرضاً زراعية مرهونة ودكان ترزى ثبت من محضر الحجز المؤرخ ٢ أبريل سنة ١٩٣٣ المقدم بدو عليه الدعوى أنه لم يوجد به سوى خمس قطع قماش لا يتجاوز مجموعها ٢٢ متراً ، وأما عن الشق الثاني فهو عبارة عن أقوال مبهمة لا تفصيل فيها فلم يقل الطاعنان أي المستندات يعنيانها ولا ما هو الخلاف بين أقوال الشهود وما نسبته المحكمة اليهم ومثل هذه الأقوال لا يمكن الاعتداد بها واعتبارها طعناً جدياً ، وأما عن الشق الثالث فالثابت في الحكم المطعون فيه يناقضه إذ المحكمة

حصرت أوجه دفاع المتهم ثم أخذت تفندها واحدا واحدا ويظهر من كل ذلك أن الطاعنين يقصدان من هذا الطعن الجدل في قيمة الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

« وحيث أن الوجه السابع ينحصر في أن المتهمين قدما كثيرا من المطاعن ضد شهود الإثبات وهي مطاعن تهدم من أقوالهم ومع أن المحكمة تحققت من صدق هذه المطاعن فإنها أخذت بأقوالهم وهذا يعيب الحكم

» وحيث أن المحكمة الاستئنافية عندما عرضت لأقوال الشهود قالت أنه وإن كانت المطاعن التي وجهها الدفاع إلى بعض الشهود قائمة على أساس صحيح إلا أن هذه المطاعن كلها لا تؤثر على جوهر الموضوع إذ أنه ملئ بالأدلة المادية التي سبق ذكرها والتي تنطق بوقوع التزوير ومن هذا الذي ذكرته المحكمة يبين أنها لم تعول على أقوال الشهود بل كان اعتمادها الأكبر على الأدلة المادية وهذا الاستخلاص موضوعي ولا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث أن ملخص الوجه الثامن هو أن الحكم أهمل تحقيق دفاع المتهمين الخاص بتحقيق كتابة السندين المزورين بمعرفة الطبيب الشرعي وكذلك فحص قوة أبصار عيني المتهم الأول بمعرفته أيضا حتى يمكن التعويل على هذا التحقيق الفني القضائي .

« وحيث أنه ليس من المتعين على المحكمة الاستئنافية اجابة المتهم إلى كل ما يطلبه من تحقيق بل الأمر متروك لتقديرها والثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة بحثت طلب المتهم هذا ورفضته لأسباب موضوعية ذكرتها وهي تؤدي عقلا إلى ما رأته .

« وحيث أن الوجه التاسع ينحصر في أن المحكمة الاستئنافية رفضت الاستماع إلى كامل أقوال المتهمين بل أنها لم تمكن الوكيل من الاستمرار في مرافعته .

« وحيث أن هذا الوجه غير صحيح فالثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحامي عن المتهمين دافع طويلا عنهما في عدة جلسات ولم يمنع من استمراره في المرافعة كما يزعم الطاعنان « وحيث أن الوجه العاشر ينحصر في أن المحكمة نظرت الدعوى في غرفة خاصة لحضرة رئيس المحكمة . فلم تتوفر العلانية المطلوبة لصحة الاجراءات .

« وحيث أن المفروض قانونا أن اجراءات المحاكمة تمت صحيحة إلا إذا أثبت الطاعنان خلاف ذلك وهما لم يفعلوا ولم يقدموا أي دليل على صحة دعواهما .

« وحيث أن الوجه الحادي عشر يتلخص في أن المحكمة لم تذكر أدلة الاشتراك المنسوب إلى المتهم الثاني كما أنها وصفت تهمة الاستعمال بأنه قدم المستندين في قضيتين ورفعها أمام المحكمة المختلطة وهذا ما لم يحصل ويخالفه الواقع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بين طريقة الاتفاق بأن قال أن المتهم الثاني كلف المتهم الأول بتحرير السند المطعون فيه بالتزوير فكتبه فعلا وهذا يكفي لبيان كيفية الاتفاق .

أما عن الشق الثاني فإن الطاعنين لم يقولوا ما هو الأمر الذي يخالف الواقع في وصف التهمة وأذن يكون الطعن غير جدي ولا يلتفت إليه .

« وحيث أن الوجه الثاني عشر يتضمن أنه لم يقدم أحد حضرات هيئة المحاكمة الاستئنافية تقريرا عن القضية كما هو الواجب قانونا :

« وحيث ان هذا الوجه غير صحيح لأن الثابت في محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية والحكم ان أحد حضرات قضاة الهيئة تلا تقريراً عن القضية فتكون اجراءات المحاكمة صحيحة ويكون من الجراة أن يدعى الطاعن عكس ما هو ثابت في تلك الاوراق » وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(طعن محرم راسم حسن وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين بحق مدني رقم ١٩٥٧ سنة ٧ ق)

٢٢٥

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

محضر الجلسة . ذكر تفصيلات الدفاع فيه . لا موجب طلب إثبات أمر معين في المحضر . حق الخصوم في ذلك .

المبدأ القانوني

ليس في القانون نص يحتم تدوين تفصيلات الدفاع بمحضر الجلسة فخلو هذا المحضر من تلك التفصيلات لا يبطله . ومن أراد من الخصوم إثبات أمر معين في محضر الجلسة فله أن يطلب الى المحكمة تدوينه كما له أن يقدم به مذكرة كتابية فاذا هو لم يفعل كان هو المعلوم وحده .

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول يتلخص في ان المحكمة الاستئنافية أغفلت تحقيق دفاع الطاعن الذي تمسك به ابتدائياً واستئنافياً وهو طلب انتقال المحكمة لمعاينة مكان الحادثة لاثبات انه لم يكن في ميسوره تفادى الحادثة دون ان تبدى سبباً لذلك وهو ما يعد إخلالاً بحق الدفاع .

« وحيث انه جاء في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان الشهود الذين كانوا في محل الحادثة عندما رأوا الطاعن قادماً مسرعاً

بالسيارة طلبوا منه تخفيف السرعة ونبهوه الى اخذ الحيطه فلم يعبأ وسقط في الترعه وفي هذا الذي أثبتته الحكم الرد الضمني على طلب الانتقال بما يفيد عدم اجابته إذ لم تر المحكمة فائدة منه بسبب اقتناعها بصدق الشهود من أنهم نبهوا الطاعن الى الخطر المكاني الذي يريد ان تتحقق المحكمة من وجوده فلم يعبأ بهذا التنبيه واستمر في سيره حتى وقعت الجريمة .

« وحيث ان الوجه الثاني يتلخص في ان محضر الجلسة لم يثبت به مادار بالجلسة فعلا من المرافعات واذن فهو باطل وهذا البطالان يمتد أثره بالضرورة للحكم .

« وحيث ان خلو محضر الجلسة من تدوين تفصيلات الدفاع على فرض حصوله لا يبطل هذا المحضر اذ لانص في القانون يقضى بذلك فاذا اراد احد الخصوم اثبات امر معين في محضر الجلسة كان له ان يطلب من المحكمة تدوينه كما له ان يقدم به مذكرة كتابية فاذا لم يفعل كان هو المعلوم وحده على انه بالرجوع الى محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية يبين ان دفاع الطاعن الجوهري دون به كما دونت به جميع طلباته الاصلية والاحتياطية خلافاً لما يزعمه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن محمد علي الزاغب ضد النيابة رقم ١٩٧٢ سنة ٧ ق)

٢٢٦

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

تفتيش المنازل :

١ - اذن النيابة في التفتيش . يجب أن يكون كتابياً . الاذن

للشغوى . لا يعتمد عليه . التفتيش برضا صاحب

المنزل الصريح . محته

٢ - ولد مقيم مع والده بصفة مستمرة . اذنه في تفتيش

المنزل الذي يقمان فيه . جائز . محته التفتيش

المبادئ القانونية

١ - إذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون كتابياً فالأذن الشفوي لا يصح التفتيش ، ولكن إذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة بأجراء التفتيش فإنه يكون صحيحاً بمكناً الاعتماد عليه قانوناً .

٢ - الولد الذي يقيم مع والده بصفة مستمرة في منزل واحد يجوز له أن يأذن في تفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على إذنه وموافقته صحيحاً قانوناً إذ هذا المنزل يعتبر في جيازة الوالد والولد كلاهما .

المحكمة

« من حيث ان مؤدى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الدليل الوحيد في القضية هو ضبط قطعة من الحشيش بغرفة نوم المتهم محمد عبد الحافظ اخي الطاعن وهو الذي حكم ببراءته . وقد كان ضبط هذا الحشيش أثراً لتفتيش أجراه رجال البوليس بغير إذن صريح من النيابة فهو تفتيش باطل ويبطل معه كل نتائجه .

« ومن حيث ان الحكم الغيابي الاستثنائي الذي تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن عرض لمسألة التفتيش الذي أجراه رجال البوليس بغير إذن صريح من النيابة وقرر الحكم أن التفتيش وقع صحيحاً لحصوله برضاء وموافقة ذوى الشأن الصريحة ولحصوله بناء على إذن شفوي من النيابة العامة .

« وحيث انه بصرف النظر عما ذكره الحكم من اعتماده في صحة التفتيش على إذن شفوي من النيابة إذ الأذن بالتفتيش يجب أن يكون كتابياً

بصرف النظر عن ذلك ، فان رضا صاحب الشأن رضا صريحاً في اجراء التفتيش يكفي لجعل هذا التفتيش صحيحاً قانوناً وتترتب عليه صحة النتائج التي نتجت عن هذا التفتيش ومنها طبعاً وجود قطعة الحشيش التي ضبطت

« وحيث ان محصل الوجه الثاني ان الذي رخص لرجال البوليس بأجراء التفتيش ليس بصاحب الدار الذي له الحق في مثل هذا الترخيص بل هو ولده على أن هذا الابن المقول بأنه قبل اجراء التفتيش ووافق عليه لم يأذن صراحة بأجراء التفتيش « وحيث انه عن الشق الأول من هذا الوجه فقد جاء بالحكم المطعون فيه أن محمد محمد عبد الحافظ الذي أذن لرجال البوليس بأجراء التفتيش يقيم بصفة دائمة مستمرة مع والده ولذلك يعتبر المنزل الذي حصل فيه التفتيش في حيازتهما معا والأذن بتفتيشه من أحدهما صحيح قانوناً ، وأما عن الشق الثاني وهو أن الأذن لم يكن صريحاً فإنه غير صحيح لأنه تبين من الحكم المطعون فيه أن محمد محمد عبد الحافظ الذي أذن بأجراء التفتيش قرر صراحة في محضر البوليس انه اذن رجال البوليس بالتفتيش وكرر ذلك أمام المحكمة .

« وحيث ان حاصل الوجه الأخير ان ما جاء بالحكم المطعون فيه تدليلاً على إدانة الطاعن لا يؤدي الى الادانة لبعده ما أثبتته عن اسناد التهمة اليه « وحيث انه بالرجوع الى أسباب الحكم الغيابي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه في ادانة الطاعن يتضح ان المحكمة أدانت الطاعن لما ثبت لها من التحقيق واقوال رجال البوليس وضبط الطاعن في المنزل الذي وجد به الحشيش وكذلك من وجود بعض أدوات مما يستعمل في تعبئة الحشيش وكبسه في المنزل المذكور ومن تضارب أقوال المتهمين واعتراف المتهم محمد محمد عبد الحافظ شقيق الطاعن

بوجود الحشيش ، وهذه الأدلة تؤدي عقلاً إلى ما استنتجته منها المحكمة في ادانة الطاعن والظاهر ان الطاعن يقصد بهذا الطعن النزاع في تقدير المحكمة لأدلة الادانة وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض

(طعن سعيد عبد الحافظ ضد النيابة رقم ١٩٧٣ سنة ٧ ق)

٢٢٧

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

عود . مجرم عائد في حكم المادة ٥٠ ع . شروعه في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة . جناية .

(المادتان ٥٠ ع ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨)

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة (٥٠) من قانون العقوبات لم يتناول حكمها حالات الشروع في الجرائم المبينة بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام صريحة في اعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات جنائية متى كان مرتكبها عائداً في حكم المادة ٥٠ المذكورة .

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن ان النيابة قدمت المتهم المطعون ضده الى قاضي الاحالة بتهمة انه شرع في السرقة من محل مسكون حاله كونه عائداً معتاد الاجرام وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٧٤ ققرة ١ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٠ عقوبات وبالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام، فأصدر قاضي الاحالة قراراً في ١٥ يونه سنة ١٩٣٧ باعتبار القضية جنحة واعادتها إلى النيابة لاجراء شئونها فيها استناداً إلى أن الفعل المنسوب

إلى المتهم شروع في سرقة ولم تنص المادة ٥٠ عقوبات على العود بارتكاب شروع في جريمة من الجرائم المذكورة فيها إلا أنه وإن كانت المادة ٥٠ من قانون العقوبات لم تنص إلا على السرقات النامة فإن المادة الأولى من قانون الاجرام التي طلبت النيابة تطبيقها على المتهم تنص على انه إذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ عقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أن المتهم مجرم اعتاد الاجرام ولذلك يكون القرار المطعون فيه قد اشتمل على خطأ في التطبيق القانوني .

« وحيث انه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يبين أنه اعتبر الواقعة المنسوبة للمتهم جنحة لأن الفعل المنسوب اليه شروع في سرقة ولم تنص المادة ٥٠ عقوبات على العود بارتكاب شروع في جريمة من الجرائم المذكورة فيها بل يجب أن تكون الجريمة تامة .

« ومن حيث انه وإن كانت المادة ٥٠ عقوبات لم يتناول حكمها أحوال الشروع في الجرائم المبينة بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام والتي طلبت النيابة تطبيقها نصت على أنه إذا ارتكب العائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر أنه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله إلى محل خاص تعينه الحكومة ليسجن فيه إلى أن يأمر ناظر الحفانية بالإفراج عنه . ولا

تزيد مدة هذا السجن عن ست سنين ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود .

« وحيث انه لذلك ما كان يجوز اعتبار الواقعة المنسوبة للمتهم جنحة إذ نص المادة السابق يانه صريح في اعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة . ه عقوبات جنائية إذا كان مرتكبها عائداً في حكم المادة المذكورة ولا نزاع في أن المتهم عائد طبقاً لهذه المادة ، ولذلك يتعين نقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية الى قاضي الإحالة للتصرف فيها على هذا الأساس

(طن النيابة في قرار قاضي الإحالة ضد عبد محمد مصطفى

رقم ١٩٧٤ سنة ٧ ق)

٢٢٨

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

مواد مخدرة . احراراً . الحياة . ضبط حشيش في قهوة مع شخص . اعتبار صاحب القهوة حائزاً . جوازه .

المبدأ القانوني

لا يلزم لتوافر الحياة أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم شخصياً بل يكفي أن يكون هو مصدرها . فاذا أثبت الحكم أن الحشيش الذي وجد بالقهوة والذي ضبط مع اثنين من المترددين عليها هو لصاحبها واعتبره حائزاً للمادة المخدرة فذلك صحيح .

المحكمة

« من حيث ان الوجه الاول من أوجه الطعن يتحصل في ان المحكمة الابتدائية برأت الطاعن لأن المادة التي ضبطت معه أثبت الفحص الكيميائي انها ليست بمخدر غير ان المحكمة الاستئنافية منع تسليمها بهذه الواقعة أدانت الطاعن

قائلة ان الحشيش وجد بقهوته وان ظروف الحادثة تدل على انه جعل قهوته مباءة لاستعمال المخدرات وبذلك جاء حكمها معيياً من ناحيتين الأولى انه لم يرد على اسباب البراءة والثانية عدم يانه وتفصيله لتلك الظروف التي اشار اليها .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي برأ الطاعن لانه لم يعثر معه على شيء من المخدرات وان ما ضبط معه لم يثبت من التحليل انه يحوى مادة مخدرة وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه أدان الطاعن لوجود معجون الحشيش في قهوته وعلى ان ظروف الحادثة تدل بجلاء على ان الطاعن جعل قهوته مباءة لاستعمال المخدرات وقد ضبطت قطعة من الأفيون وأخرى من الحشيش مع اثنين من المترددين على القهوة بحالة تدل على ان الطاعن هو مصدر هذه المخدرات ويبين من ذلك ان المحكمة الاستئنافية ردت على أسباب البراءة رداً كافياً خلافاً لما يزعّمه الطاعن وأما ما يدعيه الطاعن من ان الحكم المطعون فيه لم يبين الظروف التي أشار اليها من جعل الطاعن قهوته مباءة لاستعمال المخدرات فهو غير صحيح لأن الحكم بين تلك الظروف وقال أنه ضبط بقهوة الطاعن اثنان من المترددين على قهوته ومعهما قطعة من الأفيون وأخرى من الحشيش بحالة تدل على أن الطاعن هو مصدر هذه المخدرات .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن ان المحكمة أخلت بحق دفاع الطاعن وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأنه طلب من المحكمة ضم ملف الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩٣٦ جنحاً طساً لأنها تفيد ان الكونستابل الذي ضبط الحادثة يحمل في نفسه ضغينة له اذ هو بذاته الذي قام بالضبط

هو مصدرها فاذا أثبت الحكم ان الحشيش الذي وجد بالقهوة والذي ضبط مع اثنين من المترددين عليها هو للتهمة كان ذلك كافيا لاعتبار الطاعن حائزا للمادة المخدرة المضبوطة .

« ومن حيث انه بما تقدم يتعين رفض الطعن (طن حسن عبدالجواد طلب عند النيابة رقم ١٩٧٨ سنة ٧٢ ق) »

٢٢٩

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

حكم . تسييه . تأيد الحكم المستأنف . عدم الاشارة الى اعتماد أسبابه . عدم ذكر أسباب جديدة .
نصود .

المبدأ القانوني

إذا ايدت المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف فيما قضى به من العقوبة دون أن تشير إلى أخذها بأسباب ذلك الحكم أو أن تأتي هي بأسباب من عندها لهذا التأييد فحكمها يكون غير مسبب متعيناً نقضه .

المحكمة

« حيث ان بما احتوى عليه مطعن الطاعن أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي دون التصريح بأنه أخذ بأسبابه في هذا التأييد ولذا فهو حكم يكاد يكون بغير أسباب وفي هذا ما يطله .
« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الموضوع عرضت أولاً إلى الرد على مادفع به الطاعن من بطلان الاجراءات التي تمت في الدعوى لعدم حصول تحقيق ما بمعرفة البوليس أو النيابة ورأت أن البطلان متف ثم نظرت في موضوع الدعوى فرأت أن الحكم المستأنف في محله فيما قضى به بالعقوبة دون أن تشير إلى أخذها بأسباب ذلك الحكم أو تأتي هي بأسباب من عندها مسوغة لهذا التأييد ولا شك أن حكماً بهذه الصورة يعد حكماً غير مسبب وفي

في تلك القضية والتي حكم فيها بالبراءة وانها كانت السبب في نقل الكونستابل المذكور من اطسا فلما عاد اليها حصل على اذن التفتيش بطريق الانتقام وقد ضمت القضية فعلاً ومع انها تؤيد دفاع الطاعن الا أن المحكمة لم تشر اليها بكلمة .
« وحيث ان محكمة الموضوع اخذت بشهادة الكونستابل المشار اليه في وجه الطعن مع وجود القضية التي يشير اليها الطاعن وفي هذا ما يفيد أن المحكمة لم تعباً بمطعن الطاعن على الشاهد بل صدقته وهذا التقدير من قبل المحكمة امر موضوعي لا شأن لمحكمة النقض فيه .

« ومن حيث ان مؤدى الوجه الثالث أن المحكمة الاستئنافية غيرت وصف التهمة بالنسبة للطاعن بدون أن تلتفت نظره لهذا التغير ويرى الطاعن أن هذا خطأ في الاجراءات يستوجب نقض الحكم .

« وحيث ان الذي تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه لم يغير وصف التهمة فقد اعتبرته المحكمة احرازاً لجواهر مخدرة (حشيش) وعاقبت المتهم على ذلك بالمواد المطلوبة وهذا هو الوصف الاصل الذي واجهت به النيابة الطاعن ولذلك يكون هذا الوجه غير صحيح .

« ومن حيث ان الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الطاعن محرراً للمادة المخدرة قد خالف القانون ذلك لأن المادة التي ضبطت معه ثبت أنها ليست بمخدرة واذن فلا عقوبة عليه وأما ما ضبط بعد ذلك من مواد مخدرة مع غيره فقد نسبها اليه الحكم بحجة أنها وجدت بقهوته ولهذا يقول الطاعن ان القهوة محل عمومي وان تطبيق مواد الاحراز في حقه لا يلائم الواقع من جهة القانون .

« وحيث انه لا يلزم لتوفر الحيازة أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم شخصياً بل يكفي أن يكون

هذا ما يعنيه عيباً جوهرياً ويوجب نقضه دون حاجة للبحث في باقى أوجه الطعن .

(طعن فاطمة عامر وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بمحمد بن رقم ١٩٨١ سنة ٧ ق)

٢٣٠

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

١ - أحكام القية في المواد الجنائية . نصوصها في قانون

تحقيق الجنايات . تطبيق أحكام قانون المرافعات عليها . لا يجوز . متى يرجع في المواد الجنائية إلى قانون المرافعات باعتباره القانون العام

٢ - مرافعة . دعوى مدنية تابعة لدعوى جنائية . إجراءات

المرافعة والحكم والطعن فيها . الحكم الاستثنائي في دعوى مدنية من هذا القبيل بإبطال المرافعة ، لا يجوز . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

٣ - مرافعة . حكم إبطال المرافعة في الاستئناف . أثره

صدوره خطأ . صيرورته انتهاياً . أثره في مجرى الدعوى الاستئنافية . تجديد المسألة دعواء على أساس تقرير الاستئناف . جوازه . وجوب اعتبار هذا الاستئناف قائماً والنظر في موضوعه .

(المواد ٣٠٣ مرافعات و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٥٤ و ١٧٨ و ١٨٤ تحقيق)

المبادئ القانونية

١ - ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع إلى

أحكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار

أنه القانون العام إلا عند خلو قانون تحقيق

الجنايات من نص صريح بشأن المسألة

المعروضة وإلا وجب تطبيق نصوص قانون

تحقيق الجنايات دون غيرها . وحالات الحكم

في الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة

عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها

المختلفة وردت بشأنها نصوص صريحة في قانون

تحقيق الجنايات (المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و

١٦١ و ١٦٢) وهذه توجب الحكم

في الموضوع غيباً إذا تخلف أحد الخصوم

عن الحضور سواء أكان المتخلف هو المتهم

أم المدعى بالحق المدني ففي هذه الأحوال

لا محل إذن للرجوع إلى أحكام قانون المرافعات

٢ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية

تأخذ حكم الدعوى الجنائية في إجراءات

المرافعة وفي الأحكام وفي الطعون الجائزة

فيها من حيث الإجراءات والمواعيد ولا

تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات

المدنية حتى لو انحصرت الخصومة . بسبب

عدم استئناف النيابة . في الدعوى المدنية

وحدها فإن تبعية هذه الدعوى للدعوى الجنائية

من شأنها أن تجعلها خاضعة لأحكام قانون

تحقيق الجنايات في جميع الأحوال . وإذن

فلا يسوغ لمحكمة الجنب الاستئنافية أن تقضى

عند غياب أحد طرفي الخصوم بإبطال المرافعة

في الدعوى المدنية المرفوعة وحدها إليها بل

الواجب عليها أن تنظر الدعوى المدنية

موضوعاً وأن تقضى فيها بحكم غيابي كما لو

كانت الدعوى الجنائية قائمة معها فإذا هي

حكمت بإبطال المرافعة كان حكمها مخالفاً للقانون

قابلاً للطعن فيه بطريق النقض متعيناً نقضه .

٣ - الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف

هو بحسب قواعد المرافعات المدنية إزالة أثر

ورقة الاستئناف المعلنة وما تلاها من

إجراءات المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية

فإذا أصدرت محكمة الجنب الاستئنافية حكماً

خاطئاً بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية

المرفوعة إليها ولم يطعن في هذا الحكم بطريق

النقض وصار واجباً احترامه فإن هذا الحكم

لا يتناول إلا أوراق الاجراءات الحاصلة لدى المحكمة الاستئنافية أما تقرير الاستئناف فلا يتناوله حكم إبطال المرافعة بل يبقى هذا التقرير قائماً رغم زوال أثر إجراءات المحاكمة الاستئنافية بسبب ما وجب من الاحترام لحكم إبطال المرافعة الخاطيء . ذلك لأن هذا التقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فهو إذن مستقل عن أوراق الاجراءات الحاصلة أمام المحكمة الاستئنافية ومنفصل عنها كل الانفصال وهو مغاير كل المغايرة لعريضة الاستئناف المدنية التي يحرمها المستأنف في الدعاوى المدنية ثم إنه لا يعلن إلى أحد من الخصوم إذ هم يعلنون فقط بتاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الاستئناف . وإذن فإن للاستأنف الذي صدر ضده حكم بإبطال المرافعة على خلاف القانون أن يحدد دعواه بناء على تقرير الاستئناف الحاصل منه ، وعلى المحكمة الاستئنافية أن تعتبر هذا الاستئناف قائماً ، وتظر فيه . ولا يمنع من ذلك عدم طعنه بطريق النقض في حكم إبطال المرافعة الخاطيء قانوناً ، لأن هذا الحكم وإن كان قابلاً للطعن بطريق النقض إلا أنه لا مصلحة له في اتخاذ سبيل هذا الطعن مادام أثر حكم إبطال المرافعة لا يتناول كما سلف تقرير الاستئناف .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه القاضى بعدم قيام الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه بني على سبق الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف وإن هذا الحكم يلغى جميع المرافعات والاجراءات التي تمت فيه

ومنها تقرير الاستئناف مع ان ابطال المرافعة غير معروف في الاجراءات الجنائية وإذا فرض جدلاً أنه يصح ابطال المرافعة أمام المحاكم الجنائية فقد أخطأ الحكم في اعتبار ابطال المرافعة ملغياً للتقرير الصادر من الطاعن بالاستئناف أمام المحكمة الجزئية » وحيث ان وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن الطاعن رفع الدعوى الحالية مباشرة على المطعون ضده أمام محكمة كفر صقر الجزئية فقضت في ١١ يونيه سنة ١٩٣٦ براءة المتهم (المطعون ضده) ورفض الدعوى المدنية فاستأنف الطاعن هذا الحكم ولتخلفه عن حضور جلسة المرافعة لدى المحكمة الاستئنافية طلب محامي المتهم الحكم بإبطال المرافعة فقضت محكمة الرقازيق في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بإبطال المرافعة ثم كان من الطاعن أن حرك دعواه من جديد فقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٧ بعدم قيام الاستئناف وهذا الحكم هو المطعون فيه الآن

« وحيث انه للفصل في هذا الطعن يجب البحث فيما إذا كان للمحاكم الجنائية أن تقضى بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في حالة ما إذا تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور في إحدى الجلسات وفي قيمة هذا الحكم في حالة صدوره ومدى تأثيره في اجراءات المرافعة » وحيث ان مبدأ جواز رجوع المحاكم الجنائية إلى أحكام قانون المرافعات المدنية على أساس اعتباره القانون العام لا يسوغ إلا عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح بشأن المسألة المعروضة . أما إذا كان الأمر على خلاف ذلك وجب تطبيق نصوص قانون تحقيق الجنايات دون غيرها .

« وحيث ان حالات الحكم في الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور لدى

المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بشأنها نصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات (المواد ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ تحقيق الجنايات) وهي تدل على وجوب الحكم في الموضوع غايياً إذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور سواء أكان المتهم أم المدعى بالحق المدني فلا محل بعد ذلك للرجوع في شيء منها إلى قانون المرافعات

« وحيث أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكمها في اجراءات المرافعة وفي الأحكام والطعون الجائزة فيها من حيث الاجراءات والمواعيد فلا يتسنى في شيء من هذا اقتباس أى نص من نصوص المرافعات المدنية ولا يغير من هذه الحالة انحصار الخصومة بسبب عدم استئناف النيابة في الدعوى المدنية إذ هذه التبعية من طبيعتها ومن شأنها أن تجعل الدعوى المدنية خاضعة لأحكام قانون تحقيق الجنايات في جميع الأحوال .

« وحيث أنه لذلك ما كان يسوغ لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى بإبطال المرافعة بل كان السبيل الوحيد لديها هو نظر الدعوى المدنية موضوعاً والقضاء فيها بحكم غايى كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة وإذن يكون الحكم الصادر بإبطال المرافعة قد جاء خاطئاً ومخالفاً لنصوص قانون تحقيق الجنايات

« وحيث أنه يجب البحث بعد ذلك فيما إذا كان لهذا الحكم وقد صدر قيمة قانونية وتأثير في مجرى الدعوى الاستئنافية .

« وحيث أن هذا الحكم نهائى لم يطعن فيه بطريق النقض فاحترامه أمر لا مناص منه .

« وحيث أن الحكم بإبطال المرافعة في الاستئناف بحسب قواعد المرافعات المدنية هو إزالة أثر ورقة الاستئناف المعلنة وما تلاها

من اجراءات المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية .

« وحيث أن استئناف الأحكام الجنائية إنما يكون بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم (المادتان ١٥٤ و ١٧٨ جنابات) فهو إذن مستقل عن الاجراءات الحاصلة أمام المحكمة الاستئنافية ومغاير كل المغايرة لعريضة الاستئناف المدنية التي محررها المستأنف في الدعاوى المدنية فضلاً عن أن هذا التقرير لا يعلن إلى أحد من الخصوم إذ هم يعلنون فقط بتاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الاستئناف (مادة ١٨٤ جنابات) وإذا كان حكم أبطال المرافعة لا يتناول إلا أوراق الاجراءات الحاصلة لدى المحكمة الاستئنافية فالتقرير بالاستئناف المنفصل عنها كل الانفصال في المواد الجنائية هو بمنجاة عن متناول حكم أبطال المرافعة وإذن يبقى هذا التقرير قائماً رغم زوال اثر اجراءات المحاكمة الاستئنافية بسبب ما يجب أن يكون لحكم أبطال المرافعة الخاطيء من الاحترام ومن ثم يكون الطاعن على حق في تجديد دعواه لدى المحكمة الاستئنافية بناء على هذا التقرير .

« وحيث أن ما عرض له الحكم المطعون فيه من أن الطاعن ما كان له تجديد دعواه بناء على تقرير الاستئناف بل كان عليه أن يطعن في حكم أبطال المرافعة بطريق النقض — ما عرض له الحكم من هذا مردود لأنه وإن كان صحيحاً أن حكم أبطال المرافعة قابل للطعن بطريق النقض متى كانت صادراً مخالفاً للقانون إلا أنه يجب أن يلاحظ أن الطاعن ما كانت له مصلحة في اتخاذ هذا السبيل لعدم تناول أثر حكم ابطال المرافعة تقرير الاستئناف .

« وحيث أنه لما ذكر يتعين نقض الحكم المطعون فيه واعتبار الاستئناف قائماً .

(طعن الشيخ حبيب عبيد مدع مدنى ضد عبد الرحمن محمد حسين رقم ١٩٨٣ سنة ٧ ق)

٢٣١

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧

١ - تحقيق . طلبات التحقيق . اغفالا . متى يكون مرجعا .
بطلان الحكم .

٢ - دفاع . تأجيل الدعوى مرارا بناء على طلب المتهم .
تأجيل النطق بالحكم مع الترخيص بتقديم مذكرة .
طلب مد الاجل لتقديمها . رفضه . لا اخلال

بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ - طلبات التحقيق التي يترتب على اغفال الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم الى المحكمة الاستئنافية . فالتمسك بطلب من هذا القليل لدى محكمة الدرجة الاولى وعدم اجابة المحكمة اليه وعدم الاصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية - ذلك لا يصلح وجهاً للطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية .

٢ - اذا كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية أعادت تحقيق الدعوى وأجلتها مراراً بناء على طلب المتهم لأسباب مختلفة وفي الجلسة الأخيرة طلب الدفاع عن المتهم السماح له بتقديم مذكرة بدفاعه وأجلت المحكمة النطق بالحكم ورخصت له في تقديم مذكرته فلم يفعل ثم طلب إلى المحكمة أن تمد له الاجل لتقديم المذكرة فلم تجبه إلى طلبه هذا فلا إخلال في ذلك بحق الدفاع إذ المحكمة غير ملزمة باجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الاجل الذي حددته لتقديم المذكرة .

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن هو أن الطاعن طلب لدى محكمة أول درجة أن تدب خيراً في

الخطوط لفحص أوراق أشار إليها فلم تجبه المحكمة إلى طلبه كما أن المحكمة الاستئنافية لم تستمع لدفاعه حتى أنه تقدم إليها بكتاب مسجل طالباً مد أجل الحكم لتقديم مذكرة في الدعوى فلم تسمح له بذلك .

« وحيث أن طلبات التحقيق التي يترتب على اغفال الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم الى المحكمة الاستئنافية فتمسك الطاعن بإبداء طلب من هذا القليل لدى محكمة أول درجة لا يجديده نفعاً ظالماً أنه هو نفسه لم يصر عليه لدى محكمة ثاني درجة على أنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أنه لم يتقدم منه الطلب الذي يشير اليه . أما ما جاء في وجه الطعن خاصة بشكوى الطاعن من الاجرامات التي حصلت لدى المحكمة الاستئنافية فردود إذالثابت من محضر جلسات المحاكمة عدم صحة ما يزعمه من عدم استماع دفاعه إذالثابت أن المحكمة أعادت تحقيق الدعوى وأجلتها مرات بناء على طلبه لأسباب مختلفة وفي الجلسة الأخيرة أشار الدفاع عن الطاعن الى استعداد محاميه لتقديم مذكرة فأجلت المحكمة النطق بالحكم ورخصت له بتقديم مذكرة فلم يفعل فاذا فرض أنه طلب فعلاً بكتاب مسجل مد الاجل لتقديم المذكرة ولم تجبه المحكمة الى ذلك فلا بطلان إذ المحكمة غير ملزمة باجابة مثل هذا الطلب بعد انتهاء الاجل الذي حددته لتقديم المذكرة وما دام الطاعن لم ينتفع بالاجل الذي منحه فما اللوم في ذلك إلا عليه واذن يتعين رفض الطعن موضوعاً

(طن مصطفى درويش سرحان ضد النيابة رقم ١٩٨٤ سنة ٧ق)

الطاعن هو الذى التمس من وزير الحقانية استصدار هذا العفو .

« وحيث ان الالتجاء الى ولى الامر للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الاخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه والتماس اعفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها — فلا يكون هذا الالتجاء إلا بعد أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن سواء بالطرق العادية أو غير العادية

« وحيث ان وزير الحقانية طلب العفو عن العقوبة المقضى بها على المحكوم عليه وصدر العفو فعلا باستبدال عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بالعقوبة المحكوم بها ، وتم ذلك كله قبل الفصل فى الطعن المرفوع من المحكوم عليه .

« وحيث ان صدور العفو عن العقوبة يخرج الامر من يد القضاء - إذ كلمة ولى الامر هى القول الفصل الذى لا معقب له فيما سبق القضاء به

« وحيث انه لذلك تكون محكمة النقض غير مستطيعه المضى فى نظر الدعوى بعد ان صدر الامر الملكى المشار اليه - فتعين الحكم بعدم جواز نظر الطعن ، ولا يسع المحكمة فى هذا الصدد الا أن تلاحظ على وزارة الحقانية انه ما كان يسوغ لها أن تطلب العفو قبل صيرورة الحكم غير قابل للطعن - لما فى ذلك من تفويت طريق من طرق الطعن على المحكوم عليه - وتعطيل محكمة النقض عن اداء مهمتها ، ولقد كان من المتعين أن ترجى الوزارة السير فى اجراءات العفو الى أن يفصل فى الطعن المقدم من المحكوم عليه .

(طعن انا تول سميس سالى ضد النيابة رقم ١ سنة ١٩٣٧ ق ٨)

٢٣٢

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧

عفو عن العقوبة . طلبه . متى يكون ؟ صدور العفو مع قيام الطعن وقبل الفصل فيه . يمنع محكمة النقض من المضى فى نظره . التقرير بعدم جواز نظر الطعن . (المادة ٦٨ ع)

المبدأ القانونى

الالتجاء الى ولى الامر للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الاخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها . فمحله إذن أن يكون الحكم القاضى بالعقوبة غير قابل للطعن بالطرق العادية أو غير العادية . ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا بابدال العقوبة المحكوم بها بعقوبة أخرى قبل أن يفصل فى الطعن فى الحكم الصادر بالعقوبة بطريق النقض فان صدور هذا العفو يخرج الامر من يد القضاء وتكون محكمة النقض غير مستطيعه المضى فى نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن .

المحكمة

« من حيث انه ثابت من أوراق الدعوى انه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ صدر حكم من محكمة الجنايات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات عن التهمة الموجهة اليه ، فطعن فيه بطريق النقض فى يوم صدوره وقدم أسباب طعنه فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ . ثم صدر أمر ملكى فى ٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ باستبدال عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بالعقوبة المحكوم بها بناء على ما عرضه وزير الحقانية ، وقررت النيابة بالجلسة أن يحامى

أثبت أن الطاعن ظل محبوسا ثلاثة أيام حتى يزول آثار الاكراه

«وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة أن المحكمة الجزئية لم تعول على اعتراف الطاعن لدى العمدية والبوليس وعدته اعترافا صادرا بالاكراه لما وقع عليه من الضرب الذي أثبتته الكشف الطبي ولأنه لم يرسل من البوليس إلى النيابة إلا بعد ثلاثة أيام من انتهاء تحقيق البوليس وقد استتجت المحكمة من هذا التأخير أن المقصود منه زوال آثار التعدي ثم جاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه معولا على هذا الاعتراف لدى البوليس بناء على قوله أنه صدر بملء حرية الطاعن دون أن تبين المحكمة كيف أن الاعتراف صدر اختيارا ودون أن ترد على أسباب الحكم المستأنف من أن الاعتراف صدر على أثر الضرب الحاصل من العمدية والحبس بالمركز. وإذا كان الاعتراف الذي استند إليه الحكم المطعون فيه الدليل الأساسي في الادانة، فقصور الحكم عن الرد على ما عابته محكمة أول درجة على هذا الاعتراف يعيب هذا الحكم ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأوجه.

(طعن محمود عوض محمد ضد النيابة رقم ٢ سنة ٨ ق)

٢٣٣

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٧

حكم . تسييه . اعتراف . تبرئة المتهم ابتدائيا على أساس أن الاعتراف الصادر منه قد صدر بالاكراه . للتدليل على وقوع الاكراه . إدانته استثنائيا . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائي . قصور

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي ببراءة المتهم مؤسسا على أن الاعتراف الصادر منه لدى البوليس - وهو الدليل الوحيد على إدانته - قد صدر بالاكراه تحت تأثير ما وقع عليه من الضرب الذي أثبتته الكشف الطبي ثم جاء الحكم الاستثنائي فأدان الطاعن اعتمادا على أن هذا الاعتراف وحده قائلا إنه صدر من المتهم اختيارا بلا اكراه دون أن يرد على أسباب الحكم المستأنف بشأن إثبات وقوع الاكراه فهذا قصور في الحكم الاستثنائي يعيبه ويوجب نقضه.

المحكمة

«حيث أن محصل الطعن هو أن محكمة الموضوع اعتمدت على اعتراف الطاعن، مع أن هذا الاعتراف حصل منه بطريق الاكراه - الأمر الذي أثبتته محكمة أول درجة في حكمها الصادر ببراءة الطاعن ولم ترد المحكمة الاستئنافية على هذا الحكم الذي

قضاء محكمة النقض ولا يزال من الملتزمين

المبدأ القانوني

إذا أدرجت محكمة الاستئناف الحكم المستأنف في حكمها واكتفت بأن استكملت الحكم المستأنف بما وضعته هي من الأسباب مع أخذها بأسبابه أيضا - ففي مثل هذه الصورة

٢٣٤

١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧

نقض وإبرام . حكم استثنائي مؤيد حكا ابتدائيا . اكفاره . باستكمال . الحكم المستأنف بأسباب جديدة . الطعن فيه . وجوب تقديم صورة الحكم الابتدائي (المادة ١٨ من قانون محكمة النقض)

يجب على من يريد الطعن في مثل هذا الحكم الاستئناف أن يقدم صورة الحكم المستأنف أيضاً حتى لا تعجز محكمة النقض عن التحقق من صحة وجوه الطعن ما تعلق منها بقصور الأسباب وما تعلق بالخطأ في تطبيق القانون. فإذا لم تقدم صورة الحكم المستأنف وجب رفض الطعن. (١)

المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن حكم محكمة الاستئناف جاء قاصراً في أسبابه عن الرد - أولاً - عما دفع به الطاعن من بطلان عقدي البيع المحكوم بصحتهما ونفاذهما لصدورهما من البائعة وهي في حال عته معدوم للرضا على رغم المستندات المتعددة المثبتة لهذا العته ومطالبه احتياطياً من إحالة القضية على التحقيق لإثباته - ثانياً - عما دفع به أيضاً من صورية الثمن المذكور أنه دفع في العقدين على رغم ما جاء فيهما دالاً على عدم دفعه من مثل ما قيل فيهما على لسان البائعة من أنها تحتفظ بحق الانتفاع وتشتري على المشتري عدم التصرف في الأعيان المبيعة - ثالثاً - وعما دفع به الطاعن أيضاً من أنه حتى إذا اعتبر العقدان وصية فتكون الوصية باطلة لأن شرط نفاذ الوصية أن يموت الموصى وهو مصر عليها وقد حجر على البائعة قبل موتها وبعد صدور الوصية .

« وحيث أن الطاعن يضيف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون من ناحية أن محكمة الاستئناف قد قضت باعتبار العقدين هبة وضعت على صورة البيع صارفة النظر عن

تلك المطاعن الموجهة للعقدين المتعلقة بصدورهما في حال عته ويكون الثمن لم يدفع مع أن النظر في مثل ذلك ينبغي أن يتقدم ما بحثت فيه المحكمة من أن العقدين لم يكونا بيعين وإنما كانا هبة أفرغت في قالب البيع .

« وحيث أن محكمة الاستئناف بعد أن صدرت حكمها بقولها « أن وقائع الدعوى ظاهرة من الحكم » والحكم المستأنف - وبعد أن ذكرت أن المستأنف « (الطاعن) ارتكن في بطلان العقدين على أنهما « حررا في حال عته السيدة نديبة وأنهما يشملان « هبة باطلة قانوناً أو وصية غير لازمة لعته الموصية قبل وفاتها - بعد ذلك قالت محكمة الاستئناف مانصه . « وحيث أن المبدأ الذي قرره وكيل « المستأنف فيما يختص ببطلان الوصية وإن كان « صحيحاً في ذاته فيما لو اعتبر العقدان عقدي وصية « ولكن والحالة على خلاف ذلك فلا محل للجري وراء نظرية المستأنف » « وحيث أن العقدين المتنازع عليهما على « فرض عدم دفع ثمن فيهما فهما هبة في شكل بيع « وهي جائزة قانوناً ومتى تقرر أنهما عقدا هبة « في صورة بيع فهما صحيحان رغمًا عن المطاعن « التي وجهها اليهما وكيل المستأنف من أنهما « حررا في حالة عته البائعة مما لا تقره المحكمة على « هذا الادعاء لأن المستأنف وجميع الورثة « وقعوا على أحد العقدين وبعضهم وقع على « العقد الثاني مما يدل دلالة قاطعة على أن البائعة « حررتهمما وهي كاملة الأهلية إذ لو كان ما يدعيه « المستأنف صحيحاً لما وقع هو وأخوته عليهما « ولهذا الأسباب وللأسباب الواردة بحكم محكمة « الدرجة الأولى التي تأخذ بها هذه المحكمة « يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده »

(١) راجع مجموعة القواعد القانونية في المواد المدنية

لمحمد عمر جزء أول من ٦٠٤ قاعدة ٢٨

٢٣٥

١١ نوفمبر سنة ١٩٣٧

- ١ - حكم . نسيبه بناؤه على أسباب صحيحة منتجة له عدم .
رد على بعض المستندات . لا يطله (المادة ١٠٣ مرافعات)
- ٢ - الطعن بمخالفة حكم لحكم آخر سابق عليه . شرط قبوله حكم أهلي نهائي . حكم مختلط نهائي مخالف له .
اختلاف بعض الخصوم . (المادة ٢٣٣ مدني)
- ٣ - غش . سلطة قاضي الموضوع في تقدير وقائع الغش .
(المادتان ١٣٣ و ١٣٦ مدني)

المبادئ القانونية

- ١ - إذا أسس الحكم على أسباب تفصيلية منتجة له مستخلصة من ظروف الدعوى وملاساتها فليس يبطله عدم رده على بعض المستندات التي يستدفع بها في الدعوى أحد الخصوم .
- ٢ - الطعن بمخالفة حكم لحكم آخر سابق عليه يشترط لقبوله أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف الحكم السابق صدوره انتهائياً في النزاع عينه بين الخصوم بأعيانهم فإذا رفعت أمام المحكمة المختلطة دعوى لا بطلان تصرف مسند إلى شخص لعدم أهليته ولم يكن هذا الشخص خصماً في هذه الدعوى فحكمت هذه المحكمة بصحة هذا التصرف ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الأهلية بإبطال تصرف آخر صادر من هذا الشخص عينه - قبل التصرف المقضي بصحته من المحكمة المختلطة - لعدم أهليته فلا يصح الطعن في الحكم الأهلي بمقولة إنه صدر خلافاً للحكم المختلط لأن حجية كل من الأحكام الصادرة من القضاءين بالأهلي والمختلط حجية نسبية لا تعدو الخصوم فيها إلى غيرهم (١)

« وحيث أنه يبين من هذا أن محكمة الاستئناف قد ادججت في حكمها الحكم المستأنف ولذلك لم تكن لا بإيراد وقائع الدعوى ولا بشرح الدفوع التي دفع بها الطاعن ولا بذكر المستندات التي قدمها لإثبات دفوعه ولا بنقل ما جاء بذلك الحكم من الأسباب التي اعتمدت عليها المحكمة الابتدائية في القضاء بصحة العقدين كما أنها بعد أن أوردت ما استكملت به الحكم المستأنف من الأسباب قد انتهت إلى القضاء بتأييد ذلك الحكم اخذاً بأسبابه أيضاً .

« وحيث أن الطاعن لم يقدم صورة الحكم المستأنف وقد أصبحت محكمة النقض بذلك عاجزة عن التحقيق من صحة وجوه الطعن سواء ما تعلق منها بقصور الأسباب أو بالخطأ في تطبيق القانون .

« وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى في مثل ذلك برفض الطعن (راجع حكم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ في الطعن رقم ٨ سنة أولى قضائية وحكم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ في الطعن رقم ٣٧ سنة أولى ق وحكم ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٧٤ سنة ٢ ق وحكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٢٤ سنة ٤ ق) .

(طعن ابراهيم طعيمة أبو علي أفندي وحضرته الأستاذ محمود فهمي جنديه بك ضد درويش مصطفى أفندي بصفته ولياً شرعياً وحضرته الأستاذ مابا حبشي بك رقم ٢٧ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة محمد لبيب عطيه باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه باشا ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وعلي حيدر حجازي بك مستشارين وحضور حضرة صاحب العزة زكي خير الابوتيجي بك رئيس نيابة الاستئناف)

(١) أنظر مذكرة حضرة صاحب العزة زكي خير الابوتيجي بك رئيس النيابة لدى محكمة النقض (الدائرة المدنية) في هذا الموضوع وهي منشورة في ذيل هذا العدد

وقد تقدم هذا الحكم لمحكمة الاستئناف كما تقدم فيها محضر رسمي يثبت أن المحجور عليه على العكس من الغفلة رجل ما كر وموظف في محافظة مصر بوظيفة بوليس سرى (مخبر) ومع هذا لم تتكلم محكمة الاستئناف لاعن الحكم المذكور ولا عن المحضر الرسمي، وسكوها هذا يعتبر قصورا في التسيب مبطلا للحكم.

« وحيث أن الحكم والمحضر الرسمي المذكورين مامما إلا ورقتان من أوراق الدعوى تقدمتا للمحكمة ضمن المستندات التي رأى الطاعن تأييد دعواه بها فعدم تكلم محكمة الاستئناف عنهما ليس من شأنه أن يبطل الحكم مادامت هي قد عللت النتيجة التي وصلت إليها تعليلا كافيا مقنعا من باقى ظروف الدعوى وملا بساتها وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن لا بطلان للحكم إذا أسس على أسباب تفصيلية نتيجة لما اقنعت به المحكمة ولومع عدم الرد على المستندات المقدمة كدجيج لدفاع أحد الخصوم.

عمه وموه مخالفة القانون

يقول الطاعن في بيان هذا الشق من الطعن :
- أولا - أن الحكم المطعون فيه صدر مناقضا للحكم نهائى صدر من المحكمة المختلطة في نفس موضوعه اذ أن المحكمة المختلطة في دعوى سابقة طعن أمامها بعدم أهلية ذات المحجور عليه في تصرف كان بعد العقد موضوع نزاع لحكمت بعد استجوابه بصحة تصرفاته . - ثانيا - أن الحكم المطعون فيه قضى بطلان هذا العقد في حين أن دعوى البطلان لم ترفع . - ثالثا - أن العقد صدر قبل الحجر بل وقبل تقديم الطلب به للجلس الحسبى وكان البائع في حالة صحة عقلية وجسمية فتصرفاته صحيحة خصوصا وأنه قد تم أمام مأمور العقود وهذا لا يقبل قانونا

٣ - إن من أركان الغش والتدليس - على ما عرفته به المادة ١٣٦ من القانون المدنى - أن يكون ما استعمل في الخدع « حيلة » وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة . والمحكمة الموضوع أن تستظهر توافر هذين الركنين من وقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض معها مادامت الوقائع التي استعرضتها محكمة الموضوع تسمح بذلك . (١)

٤ - الطعن بالتزوير في العقد الرسمي لا يكون إلا فيما احتواه العقد من البيانات عن الوقائع أو الحالات التي شاهد حصولها أو تلقاها عن العاقلين الموظف المختص بتحرير العقد الرسمي ودونها في العقد على هذا الاعتبار . فإذا خلا العقد من أى بيان عن حالة البائع العقلية مثلا فلا يجدى القول بأن العقد قد تم أمام مأمور العقود الذى لا يقبل تحريرها من ذى غفلة أو مجنون وأنه لذلك لا يقبل الطعن فيه من هذه الوجهة إلا بالتزوير .

المحكمة

« حيث أن وجوه الطعن المقدمة تؤول في جملتها الى عدم تسيب الحكم المطعون فيه التسيب الكافى والى مخالفة القانون من نواح عدة .

عن عدم كفاية الاسباب

يقول الطاعن في بيان هذا الشق من الطعن أن المحكمة المختلطة في دعوى سابقة طعن أمامها بعدم أهلية ذات المحجور عليه في تصرف كان بعد العقد موضوع النزاع فقررت باستجواب المحجور عليه ومناقشته وحكمت بصحة تصرفاته

(١) (راجع مجموعة القواعد القانونية في المواد المدنية جرد

أولص ٢٤٠ قاعدة رقم ١٣٤)

تحريرها من ذى غفلة أو جنون ولا يقبل الطعن بذلك الا اذا طعن في العقد بالتزوير وهذا لم يحصل - رابعاً - ان الحكم المطعون فيه بنى على وجود غش في التعاقد ولكن الغش الذي ذكرته المحكمة ليس هو الغش المبطل للعقد - خامساً - ان الحكم بالبطالان لا يستوجب حتماً رفض دعوى رد الثمن

عمه الوجه الاول

« حيث أن القول بالتناقض غير جدير بالاعتبار لأن التناقض الذي يفسد الأحكام يشترط فيه أن يكون الحكم المطعون فيه صدر على خلاف حكم سابق وأن يكون هذا الحكم السابق حكماً نهائياً فاصلاً في الموضوع المتنازع فيه بين الطرفين المتخاصمين وهذه ليست حالة الحكم الصادر من المحكمة المختلطة إذ أن الطاعن لم يكن خصماً فيه وقد سبق أن بحثت محكمة النقض هذه النقطة بالذات فقررت فيها أنه إذا صدر حكم من المحكمة المختلطة ثم صدر حكم أهلي مخالف له فإن حجية كل من الأحكام الصادرة من القضاءين حجية نسبية لا تعدو الجصوم فيها إلى غيرهم (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٧ سنة ٣ ق) .

عن الوجهين الثاني والخامس

رفع الطاعن دعواه بطلب فسخ العقد ورد الثمن والملاحقات وقد حكمت له المحكمة الابتدائية بطلباته فاستأنفت المدعى عليها في الطعن هذا الحكم وطلبت في غريضة استئنافها الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وببطالان العقد ورفض دعوى الطاعن وقد ناقش الطاعن هذه الطلبات ورد عليها في مذكرته أمام محكمة الاستئناف فقد جاء في الضحيفة ١٦ من هذه المذكرة المقدمة من الطاعن لهذه المحكمة ضمن مستنداته مانصه « بما تقدم يكون عقد البيع الصادر من حامد عبد الفتاح محرم إلى

أحمد الوسيحي أقدى عقداً نافذاً لانعدام الغش ولأن المتعاقد كان ذا أهلية وقت التعاقد ولا عبرة لما ادعته القيمة من أن العقد باطل لصدوره من غير ذي أهلية » وجاء في موضع آخر من هذه المذكرة . « أن هذا البطلان لم يقل به الذين تعينوا قبل القيمة ولم يقل به الحارسان »

وما دام الأمر كذلك وكان للمدعى عليها في دعوى الفسخ أن تطلب رفض الدعوى مستندة في هذا الطلب إلى بطلان العقد المطلوب فسخه فلا يسمع من الطاعن هذا الطعن قانوناً لأن المحكمة اذ حكمت بالبطالان فهي لم تخالف القانون لأن الحكم في ذلك من حقوقها .

وأما ما جاء بخصوص رد الثمن فإن الأصل أن يكون للبشترى الحق في طلب استرداده أو مقابل انتفاع المحجور عليه بما قبضه ولكن في الدعوى الحالية قد اقتضت المحكمة بعد التحقيق الذي أجرته بأن الثمن لم يدفع منه شيء فلا محل للنعي على الحكم بالخطأ في ذلك .

عمه الوجهين الثالث والرابع

أن هذين الوجهين ماهما في الواقع لا تريد لدفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع . تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن التصرف صحيح لأن العقد صدر قبل الحجر بل وقبل تقديم الطلب به للجلس الحسبي ولأن البائع كان في حالة صحة عقلية وجسمية فقضت محكمة الاستئناف بحكمها التمهيدي الأول الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٣٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المستأنفة (المدعى عليها في الطعن) أن المحجور عليه كان في حالة غفلة ظاهرة في وقت التعاقد وأن المستأنف عليه (الطاعن) كان يعلم ذلك وقت صدور البيع من المحجور عليه وللمستأنف عليه التقي وصرحت لخصرة المستشار المحقق بالانتقال للجلس الحسبي أو غيره إن رأى

لرؤما لذلك وقضت بحكمها التمهيدى الثانى الصادر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٣٦ بتحقيق واقعة الغش المبينة بصدور هذا الحكم وقد تم تحقيق هذين الحكيمين بأن سمع المحقق أقوال شهود الطرفين ثم انتقل الى المجلس الحسى للاطلاع على اوراق مادة الحجر وقد عثر فى اثناها على طلب حجر سبق ان تقدم من والد المحجور عليه بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٢٤ قال فيه «انى اخشى أن يتصرف ولدى هذا بغير رشد ويستولى عليه اشخاص يدينونه ديناً فاحشاً ثم يستولون بعد موتى على ما يرثه منى» وقد راجع المحقق جميع التحقيقات التى حصلت بشأن هذا الطلب ثم اطلع ايضا على اوراق التحقيقات التى تمت بشأن طلب الحجر الثانى المؤرخ فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٣١ وانتقل بعد ذلك الى المحكمة المختلطة للاطلاع على بعض قضاياء فيها فاطلعت المحكمة بكامل هيئتها على هذه التحقيقات وذكرت فى حكمها جميع التصرفات التى صدرت من المحجور عليه وسلسلة القضايا التى نشأت عنها وعلاقة الطاعن ببعض منها وانتهت من بحثها الى القول .

« وحيث ان المستأنف ضده (الطاعن)
« لم يبد دفاعا ضد كل ما تقدم سوى التمسك
« بالعقد وورقة السمسرة وانكار عليه بحالة
« الغفلة وانكار الغش . »

« وحيث انه يستخلص من كل ما تقدم ومن
« باقى ظروف الدعوى أن محجور المستأنفة
« (المدعى عليها فى الطعن) كان بحالة غفلة
« ظاهرة وقت التوقيع على عقد البيع اساس
« هذه الدعوى وان المستأنف عليه كان يعلم بهذه
« الحالة فى هذا الوقت بحكم ظهورها للرجل
« العادى وحكم علاقته بعبد العظيم معصوم
« (سمسار الصفقة) وزفاعة فرخ وعلاقة

« عبد العظيم بالصفقة ذاتها هذا من جهة ومن
« جهة أخرى تستتبع المحكمة من كل ما تقدم ومن
« ظروف الدعوى ايضا أن العقد المذكور
« هو حلقة من سلسلة الوثائق التى حصل
« عليها عبد العظيم معصوم من محجور المستأنفة
« بالدهاء والخديعة والغش لنفسه او لغيره
« وان المستأنف عليه توصل الى الحصول على
« توقيع المحجور عليه على عقد البيع بطريق الغش
« بأن أوهمه مستعينا بعبد العظيم وزفاعة ان
« فى كتابة هذا العقد ذخيرة له فى المستقبل اذا
« ما حجر عليه فوقع بناء على هذا الابهام دون
« ان يأخذ شيئا من مبلغ ٦٥٠ جنيها .
« وحيث انه لذلك يكون البيع باطلا ولا
« يترتب عليه نتائج ويتعين الغاء الحكم

« وحيث ان هذا الذى ذهبت اليه محكمة
الاستئناف يتفق وأحكام المادة ١٣٦ من القانون
المدنى لأن من أركان الغش والتدليس — على
ما عرفته به هذه المادة — أن يكون ما استعمل
فى الخدع « الحيلة » وأن تكون هذه الحيلة غير
مشروعة وقد استظهرت محكمة الموضوع هذين
الركنين بما لا مزيد عليه وجرى قضاء محكمة
النقض على رفض الطعن إذا رأت أن الوقائع
التي استعرضتها محكمة الموضوع وبنت عليها القضاء
ببطلان العقد قد توافرت معها توافرا تاما أركان
التدليس التي تتطلبها المادة ١٣٦ من القانون المدنى
(راجع حكم محكمة النقض الصادر فى ١٨ مايو
سنة ١٩٣٣ فى الطعن رقم ١٢ سنة ٢ قضائية)
أما القول بأن العقد قد تم أمام مأمور العقود
ومأمور العقود قانونا لا يقبل تحريرها من ذى غفلة أو
مجنون ولا يقبل الطعن بذلك إلا إذا طعن فى العقد
بالتزوير فهو قول غير جدير بالاعتبار لأن الطعن
بالتزوير فى الورقة الرسمية لا يحصل الا فيما اجتواه

« وبما ان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض احكام القانون ورأى الفقهاء في بيع النسيب الشائع مفرزا واستقر على رأى في هذا الشأن بما لا محل للنخوض فيه هنا - انتقل الى خصوصية الدعوى الحالية مقررًا انها في الواقع ليست في حاجة الى هذا البحث فقال .

« وحيث فضلا عما ذكر فانه في هذه الدعوى بنوع خاص جاء في الملحق المؤرخ في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٤ أن البائع يضمن للمشتري عدم حصول أى نزاع له في المبيع وانه في حالة حصول النزاع يلزم برد الثمن والتعويض مع الأضرار التي تلحقه من جراء ذلك »

« وحيث ان المشتري لم يضع يده على العين المبيعة لحصول المنازعة من على حسن عقده ومحمد افندى عقده الشركاء في العين حتى اضطر البائع لرفع جنحة مباشرة ضدّها حكم فيها بتأنيخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بالبراءة من محكمة السويس وطبقاً للشرط الوارد في الملحق السالف الذكر . يتعين رد الثمن لعدم الوفاء والتسليم »

« وحيث ان المحكمة تقدر التعويض اللاحق بالمشتري من عدم نفاذ عقد البيع بمبلغ ٥٠ جنيها فقط . »

« وحيث بناء على ما ذكر يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه . »

« وبما ان الذى يستخلص من هذا الذى ذكرته محكمة الاستئناف أنها انما اعتمدت في قضائها على تكييف خاطيء لاقرار ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٤ الذى وقعه البائع وسبق اقتباس نصه في صدر هذا الحكم فأخذت منه انه يضمن البائع أية منازعة مثل منازعة على حسن عقده ومحمود عقده للمشتري في العين المبيعة تلك المنازعة التي أدت الى رفع دعوى جنحة مباشرة عليهما من نفس الطاعن حكّم فيها

العقد من الوقائع أو الحالات التي شاهدها الموظف المختص بتحرير العقد الرسمي والتي دونها على هذا الاعتبار والعقد المتنازع عليه خال من كل عبارة تشير الى حالة البائع العقلية .

« وحيث انه من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليماً من كل عيب والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه .

(طعن احمد الوسيلى افندى وحضر الاستاذ احمد مجيب برداء بك ضد الست سيدة عبد الحميد حمدى بصفته ائمة وحضر عنها الاستاذ وهيب دوس بك رقم ٣٩ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٦

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

بيع - ضمان البائع - نزاع مادي - لا يدخل في الضمان (المادة ٣٠٠ مدنى)

المبدأ القانونى

النزاع المادى لا يدخل بحال في ضمان البائع حتى لو نص عليه في العقد لأن البائع لا يضمن إلا خلو الحق المبيع من كل نزاع قانونى عليه . المحكمة

« وبما ان ما أورده الطاعن في الوجه الثالث هو وحده محل النظر ويتلخص إجمالاً في أن محكمة الاستئناف قد اخطأت في تطبيق القانون حين اعتبرت تعهد ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٤ المأخوذ على البائع بضمان عدم منازعة المشتري اخطأت حين اعتبرت هذا التعهد بمثابة ضمان الاستحقاق للغير أو توسيعاً للضمان العادى الذى اشترطه القانون على البائع فقصت تبعاً لذلك بالزامه برد الثمن المدعى به وهو غير حقيقى مع تعويض للمشتري - قصت بذلك مع أن العين المبيعة لم يحكم باستحقاقها للغير ولم يتعرض احد لمشتريها تعرضاً قانونياً .

بالبراءة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٦٥٢ جنح السويس سنة ١٩٣٤

« وبما ان إقرار ٢٢ أغسطس المذكور لا يزيد في الواقع شيئاً عن الضمان العادي الذي يفرضه القانون على البائع وهو ضمان الاستحقاق - هذا من جهة ومن جهة أخرى فان النزاع المدعى بمحصوله (موضوع قضية اللجنة المباشرة إنما هو مجرد نزاع مادي لا يدخل بحال في ضمان البائع حتى لو نص عليه في العقد)

« وبما ان الدعوى بحالتها الحاضرة صالحة للحكم في موضوعها .

« وبما ان الاسباب التي تقدم يانها يتضح منها بجلاء وجوب الحكم برفض الدعوى موضوعاً على الأساس السابق ذكره وهو أن لاضمان قانونياً أو اتفاقياً على البائع في النزاع المادي الذي ادعاه المشتري وبنى عليه دعواه برد الثمن والتعويض لا الحكم بعدم قبولها بالحالة التي هي عليها كما ذهب إليه الحكم الابتدائي ولذلك يتعين تبديل نص الحكم الابتدائي على مقتضى ذلك .

(طعن الحاج احمد السيد أبو غطاس وحضر عنه الاستاذ عباس فضلي ضد الحاج صديق عبد الحكيم عمر وحضر عنه الاستاذ توفيق محمد حسين رقم ٣٠ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٧

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

صورية البيع . ورقة ضد وقعها شخص باسم الشخص

الصادر له عقد البيع الصوري . تسليم هذه الورقة

قبل توقيع عقد البيع أو بعده . غش . يجوز إثبات

وقائمه بالبينه . (المواد ١٣٦ و ٢١٧ مدني ١٧٧ -

١٨٢٢ مراقعات)

المبدأ القانوني

إذا اتفق شخصان على إنشاء عقد بيع صوري

ليوضع تحت يد المشتري لغرض خاص مقابل

أن يسلم هو ورقة كاشفة عن هذه الصورية

للبيع فغش المشتري بانه يتسلمه ورقة كاشفة لم يقع هو عليها بل وقعها باسمه شخص آخر غيره . باتفاقه وحصل هذا التسليم بعد توقيع البائع على عقد البيع أمام الموظف الرسمي ثم طعنت البائعة بصورية عقد البيع وحصول الغش المتقدم في الورقة الكاشفة لحكمت المحكمة بإثبات الغش بالبينه والقرائن ثم حكمت بإبطال البيع فهذا الحكم لا يصح الطعن فيه بأنه خالف القانون من جهة تجويزه الاثبات بالبينه على أساس أن الورقة الكاشفة تعتبر مبدأ لإثبات بالكتابة ومن جهة أن عقد البيع نفسه قد تم وسبق تسليم الورقة الكاشفة المدعى وقوع الغش فيها . لا يصح الطعن بذلك لأن المحكمة إذ أمرت بالتحقيق لم تأمر به على اعتبار أن هناك مبدأ ثبوت بالكتابة ولكن لإثبات وقائع الغش المدعاة وهذه الوقائع هي مما يجوز إثباته بالبينه وغيرها ، فلما ثبت لتلك المحكمة من ذلك التحقيق وقوع الغش اعتبرت العملية بين طرفي الخصومة عملية واحدة متصلة وقائمه بعضها ببعض وأن الغش قد لا يسها من المبدأ إلى النهاية . وأنه لذلك لا محل للتعلل بالوقت الذي سلمت فيه الورقة الكاشفة .

المحكم

بما ان وجوه الطعن تتلخص فيما يأتي .

الوجه الأول - قد خالف الحكم المطعون

فيه القانون وعلى الأخص المادة ١٣٦ من القانون

المدني .

وفي بيان ذلك يقول الطاعن ان الواقعة التي

اعتبرتها المحكمة غشاً هي ان الطاعن بعد ان

(٥)

وقعت المدعى عليها في الطعن على عقد ٣ يونيو سنة ١٩٣١ وخرجت من مجلس العقد اعطاهما ورقة الضد التي لم يكن هو الموقع عليها فالغش إذن وهو اعطاء الورقة قد وقع بعد تمام العقد ومثله لا تنطبق عليه المادة ١٣٦ من القانون المدني لاسيما وان البائعة تقول بأنها استشارت محاميها فنبهها الى ضرورة حصولها على ورقة الضد قبل توقيعها على عقد البيع فهي اذن كانت محيطة بكل شيء وغير غافلة عن أهمية ورقة الضد

— الوجه الثاني — قد خالف الحكم القانون ايضا وعلى الأخص المواد ١٧٧ إلى ١٨٢ من قانون المرافعات بأن أمر بتحقيق واقعة غير منتجة وفي غير الحالات الجائز فيها التحقيق.

أما أن الواقعة التي أمر الحكم بتحقيقها غير منتجة وهي واقعة تسلمها ورقة الضد فيقول الطاعن في بيان ذلك أن هذه الواقعة حصلت باعتراف المدعى عليها بعد أن كانت وقعت على عقد البيع فهي لا يمكن أن تثبت الغش المفسد للرضا.

وأما كونها بما لا يجوز فيه التحقيق فيقول الطاعن ان ورقة الضد لا يصح اعتبارها مبدءا ثبوت بالكتابة طبقا للمادة ٢١٧ مدني لأنها لم تصدر من الطاعن قط وهذا أمر مسلم به من طرف الخصومة

— الوجه الثالث — الحكم المطعون فيه باطل بطلانا جوهريا لأنه قضى للمدعى عليها في الطعن بثبوت ملكيتها لنصف المنزل مع انها لم تطلب فسخ عقد ٣ يونيو سنة ١٩٣١ الذي لانزاع في انه نقل ملكية ذلك العقار للطاعن .

الوجه الرابع — قد خالف الحكم المطعون فيه القانون بتقريره قيام الصورية بين المتعاقدين مع عدم وجود ورقة ضد بينهما .

وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الورقة التي تقول المدعى عليها أن الطاعن سلمها إليها لا تعتبر

مطلقا ورقة ضد لأنها لم تصدر منه قط فلا يجوز أن تكون أساسا للحكم بالصورية .

— الوجه الخامس — تناقض الحكم المطعون فيه في الأسس التي اعتمد عليها وفي بيان ذلك استعرض الطاعن كل دفعه الموضوعية ونعى على محكمة الاستئناف اطراحها ظهريا . تلك هي وجوه الطعن التي استند اليها الطاعن .

« وبما ان ماجاء به الحكم المطعون فيه بشأن الغش الذي وقع على المدعى عليها في الطعن هو ما يأتي .

« وحيث انه يؤخذ من دفاع المستأنفة أمام »
« محكمة أول درجة وبلاستئناف ان عقد بيع »
« الاثنى عشر قيرطاً المصدق عليه في ٣ يونيو سنة »
« ١٩٣١ ومسجل بالمحكمة المختلطة تحت رقم ٢٦٩١ »
« ويتمسك به المستأنف ضده انما هو عقد صوري »
« وانها لم توقع عليه إلا بعد تفريغها من المستأنف »
« عليه انه وقع بامضائه على ورقة الضد المأخوذة »
« عليه ومحررة باتفاقه بمكتب الاستاذ محمد كامل »
« محمود افندي المحامي وأنه قد اتضح لها بعد ذلك »
« انه غشها إذ انه لم يكن هو الكاتب لاسمه على ورقة »
« الضد بل الكاتب لهذا الاسم انما هو شخص غيره »
« ولما كان من المقرر قانونا ان رضاء التعاقد لا يكون »
« صحيحا اذا وقع بنتيجة التدليس والغش فقد »
« أحالت هذه المحكمة الدعوى الى التحقيق لاثبات »
« ونفي واقعة الغش هذه المدعى بها »

وبعد أن استعرض الحكم لحوى شهادة الشهود اثباتا ونفيا مرجحا شهادة الأولين على الآخرين ذكر ما يأتي .

« وحيث انه مما تقدم تكون واقعة الغش »
« المنسوبة للمستأنف ضده ثابتة ويكون توقيع »
« المستأنفة على عقد البيع المؤرخ في ٣ يونيو سنة »
« ١٩٣١ ومصدق عليه في ذات التاريخ كان تحت »
« تأثير هذا الغش المفسد لرضاء المسأنفة التي لولا »

الحكم المطعون فيه بالرد عليه ويتعين إذن القضاء برفض الطعن برمته .

(طعن الملم محمد إبراهيم محمد وحضر عنه الاستاذ عباس فضلي ضد الست بخاطرها محمد علي وحضر عنها الاستاذ زكي قليمون رقم ٣١ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

٢٣٨

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧

صورى . اثباتها . صورى تدليسية . اثباتها بالهيئة والقرائن (المولد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢٢٠ و ٢٢١)

المبدأ القانونى

ليس من الضروري دائماً اقتضاء مبدأ ثبوت بالكتابة كما تحقق ضرورة السند بل إذا توافرت القرائن المثبتة للتدليس والاحتيال على استصدار عقد صورى فهذه الصورية التدليسية لا يقتضى لتحقيقها وجود مبدأ ثبوت بالكتابة وإنما هى تثبت بالقرائن فى حق كل من مسه هذا التدليس سواء أكان طرفاً فى العقد أم لم يكن . وإذن فإذا دفع بصورية عقد وأخذت محكمة الدرجة الأولى بهذا الدفع وأحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية ثم جاءت محكمة الاستئناف فألغت هذا الحكم اعتماداً على أن القانون يمنع من إثبات الصورية بالقرائن مادام الدين مكتوباً ولم يبين الحكم الاستئنافى ماهى الصورية المدعاة وما نوعها أتدليسية هى أم غير تدليسية ؟ وما هى الدلائل التى قدمها مدعى الصورية على دعواه وما الذى أجاب به خصومه وما هى خطوات محكمة الدرجة الأولى فى نظر دعوى الصورية وما هى الوقائع التى أذن حكمها بتحقيقها إلى غير ذلك من العناصر الواقعية اللازم إثباتها حتى يتسنى

« هذا الغش ما كانت قبلت التعاقد مع المستأنف »
« ضده ووقعت له على عقد البيع سابق الذكر لذلك »
« يكون هذا العقد باطلاً ولا قيمة له . »

« وبما أنه يبين من هذا الذى ذكرته محكمة الاستئناف أنها اعتبرت العملية التى تمت بين طرفى الخصومة عملية واحدة اتصلت وقائعها ببعض وان الغش قد وقع من مبدئها الى نهايتها فلا معنى بعد ذلك لما يتعلل به الطاعن بشأن الوقت الذى سلمت فيه ورقة الضد وعلاقة ذلك بالغش الذى اعتبرته المحكمة واقعا من الاول الى النهاية . »

أما قول الطاعن بأن المحكمة أمرت بتحقيق مالا يجوز تحقيقه تأسيساً على اعتبارها بغير حق الورقة المنسوب صدورها الى الطاعن ورقة ضد مع انها لم تصدر منه — ان قول الطاعن فى ذلك مردود بأن المحكمة لم تأمر بالتحقيق على اعتبار أن هناك مبدأ ثبوت بالكتابة بل قضت به لإثبات وقائع الغش على ماهو مفهوم من أسباب الحكم التمهيدى والحكم فى الموضوع التى سبق اقتباسها ولا خلاف فى أن هذه الوقائع مما يجوز إثباته بالهيئة وغيرها .

« وبما ان ما أورده الطاعن فى الوجه الثالث عن بطلان الحكم لقضائه بالملكية برغم فوات المدعى عليها فى الطعن طلب الحكم بفسخ عقد ٣ يونيه مردود بأن قضاء المحكمة يبطلان ذلك العقد لإثباته على تدليس يستلزم القضاء ببقاء الملكية لمن دلس عليها . »

أما قول الطاعن فى الوجه الرابع بأن تقرير الحكم بقيام الصورية مع عدم وجود ورقة ضد فيه مخالفة للقانون فقول مردود أيضاً بأن كلمة الصورية التى جاءت فى الحكم إنما ذكرت تقريراً لواقعة الغش التى أثبتها تحقيق المحكمة .

« وبما ان كل ما جاء فى الوجه الخامس قد تكفل

لمحكمة النقض أن تراقب ما عساه يدعى به من الخطأ في تطبيق القانون في هذا الحكم فهذا الحكم متعين نقضه .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف قد اعتمدت في الغاء الحكم التمهيدى المستأنف القاضى بأحالة القضية على التحقيق لاثبات الصورية المدعاة ونفيها بانية حكمها على أن القانون يمنع من إثبات الصورية بالقرائن اذا كان الدين ثابتاً بالكتابة وعلى أن صلة الامومة ما كانت تمنع الولد من أخذ دليل كتابى على والدته بهذه الصورية . وتقول الطاعنة أن في ذلك خطأ في تطبيق المادة ٢١٥ من القانون المدنى ثم تضيف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يشتمل على الأسباب التى يجب أن يشتمل عليها عملاً بالمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

« وحيث ان محكمة الاستئناف - بعد أن ذكرت في صدر وقائع الدعوى أن الطاعنة دفعت الدعوى بأن الكبيالة المطالب بها صورية وان محكمة الدرجة الأولى بعد أن سمعت أقوال ودفاع الطرفين وبعد أن انتقلت الى مجلس حسمى المنصورة في ٨ بريل سنة ١٩٣٥ حكمت بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٣٦ بأحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المستأنف عليها بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة صورية السند ولينفى المستأنفون ذلك بنفس الطرق » قالت المحكمة بعد انتهائها من حكاية الوقائع .

« وحيث أن المستأنفين يستندون في اثبات دعواهم على السند المؤرخ في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ »

« وحيث ان المستأنف عليها دفعت بصورية هذا السند للأسباب التى ذكرتها في مرافعتها واخذت بها محكمة أول درجة في حكمها المستأنف

ومن أجلها حكمت بأحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صورية السند .

« وحيث ان السند المطالب به صريح العبارة في مديونية مورث المستأنف عليها في مبلغ ١٣٠٠ جنيه تعهد بدفعه لوالدته الدائنة السيدة بنت على زهرة وقت طلبها » وحيث ان الدين ثابت بين الطرفين بالكتابة على الوجه المتقدم فلا يجوز اثبات صوريته بين المتعاقدين بشهادة الشهود أو بقرائن الحال ولا يقبل من المستأنف عليها القول بوجود مانع أدبى وفي صلة الامومة من أخذ ورقة ضدلانه مادام الدين قد ثبت بالكتابة بينهما فقد انتهى هذا المانع الأدبى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يكشف عن هذه الصورية المدعاة ماهى وما نوعها وهل هى تدليسية تثبت بالقرائن في حق كل من مسه هذا التدليس سواء أكان طرفاً في الصورية أم لم يكن . (حكم محكمة النقض الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٨٧ سنة ٤ قضائية) أم غير تدليسية وما هى الدلائل التى قدمها مدعى الصورية على ما ادعاه وهل كان له مبدأ ثبوت كتابة أم لا وما الذى أجاب به ورثة الدائنة وما هى خطوات محكمة الدرجة الأولى في نظر دعوى الصورية وما الذى افاده محضر انتقاها وهل وجدت به ما يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة أم لم تجد شيئاً من ذلك وما هى الوقائع التى أذن الحكم المستأنف بتحقيقها . فأصبحت محكمة النقض أمام هذا القصور في العناصر الواقعية في الدعوى عاجزة عن مراقبة الخطأ المدعى حصوله في تطبيق القانون ولذلك يتعين نقض الحكم الصادر بالغاء الحكم المستأنف ونقضه بنقض الحكم الصادر في الموضوع المؤسس هو عليه .

(طعن الست شفيقة محمد مجاهد عن نفسها وبصفتها وصية وحضر عنها الاستاذ فهمى سعد ضد ابراهيم مصطفى أمين افندى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الرحمن الرافى بك رقم ٤٠ سنة ٧٠ بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة

وبما انه قد تبين أن الاستئناف المرفوع من الست عدليه هانم كان بعد انقضاء الميعاد لأن الحكم أعلن اليها بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ فاستأنفته في ٢ يناير سنة ١٩٣٥ فهو غير مقبول شكلا وقد تبين أيضا أن السيدة أمينة هانم رفعت استئنافها عن الحكم المذكور عن نفسها وبصفة كونها وصية على عدلى حين أن المذكور قد بلغ رشده في ٦ مارس سنة ١٩٣٤ فلا حق لها في رفعه نيابة عنه ويكون غير مقبول أيضا

وبما ان مناط الجدل في هذه القضية البحث فيما إذا كان للقاصر الذى بلغ رشده أن يطلب من وصيه بواسطة القضاء حسابا مفصلا مشفوعا بالأسانيد المثبتة له عن دخله ومصرفه مدة وصايته بعد أن يكون الوصى قد قدم هذا الحساب سنويا إلى المجلس الحسبي فأقره بعد فحصه وتحري صحته واعتماده. والذى ينبغى تقريره بآدىء بدء أن المادة ٢٤ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أوجبت صراحة على الأوصياء والقائمة ووكلاء الغائبين أن يقدموا حسابهم بوجه التفصيل إلى المجلس في نهاية كل سنة مرفقة به جميع المستندات المؤيدة له وفرضت عليهم المادة ٢٥ ما ارتأته من العقوبات إن هم قصروا عن أداء هذا الواجب كما فرضت عليهم المادة ٢٦ استئذان المجلس فيما يمس أموال عديمي الأهلية من قرب أو من بعد من التصرفات ونصت المادة الثالثة على أن المجلس مختص دون غيره بالنظر في المسائل والمنازعات المتعلقة بمراقبة أعمالهم وفحص حساباتهم واتخاذ الاحتياطات

٢٣٩

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦

- ١ - وصى - محاسبه - جهة الاختصاص . المجالس الحسبية .
المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٥ من قانون المجالس الحسبية
- ٢ - وصى - تقديم حساب له للمجلس الحسبي . اعتماد المجلس ذلك . أثره .
- ٣ - وصى - اعتماد حساب من المجلس الحسبي . حجته .
وجه الطعن فيه . جلالته .

المبادئ القانونية

- ١ - إن أحكام المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٥ -
من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - صريحة الدلالة على وجوب اضطلاع المجالس الحسبية دون غيرها بواجب محاسبة الوصى في كل سنة
- ٢ - متى قام الوصى بواجبه حيال القاصر وقدم حساب له للمجلس الحسبي فأقره فيه واعتمده أصبح بمنجاة من منازعة عديم الأهلية له فيه إذا بلغ رشده أو تولى أمره غيره
- ٣ - لا جازة للمجلس الحسبي حساب الوصى حجة نهائية يقيمها في وجه عديم الأهلية إلا أن يكون لدى الأخير مطعن في الحساب كغلط مادي وقع فيه أو غش شابه أو تدليس ارتكبه المتولى وقت ولايته وجاز على المجلس فلم يفتن إليه ، فاذا تحقق مطعن من ذلك فلا سبيل للمستظلم منه إلا أن يطلب تصفية الحساب باستبعاد الأفلام التي لحقها الغلط أو التكرار أو الغش أو التزوير والمطالبة برد الفرق عند تحقق وجوده .

المستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عديمي الأهلية أو الغائبين ولا شك أن أحكام هذه المواد الثلاثة صريحة الدلالة على وجوب اضطلاع المجالس الحسبية دون غيرها بواجب محاسبة الوصي في كل سنة مادامت وصايته قائمة ويتفرع عن هذه العلاقة القانونية حتما أن يكون الوصي متى قام بواجبه على أتم وجهه وأقره المجلس فيه واعتمد حسابه بمنجاة من منازعة عديم الأهلية له فيه إذا بلغ رشده أو تولى أمره غيره لأن المجالس الحسبية إذا نظرت في حساب الوصي وأجازته وهي المختصة بذلك دون سواها وفقا للقانون فأجازتها إياه حجة نهائية له يقيمها في وجه عديم الأهلية إذا استكمل أهليته وحدثته نفسه بالرجوع الى ماسلف إبراهيم بمعرفة الجهة المنوط بها ذلك إلا أن يكون لديه وجه للطعن في الحساب لغلط مادي وقع فيه أو لغش أو تدليس أو تزوير ارتكبه المتولى وقت ولايته وجاز على المجلس فلم يفتن اليه ولما كانت قرارات المجالس الحسبية باعتماد حسابات الأوصياء والقائمة حجة على صحتها لا على الزام أو التزام بأداء فلا سبيل لمحجورهم بعد بلوغ رشدهم الى مطالبتهم بتقديمها من جديد إننا لهم اذا زعموا أنها اشتملت على خطأ مادي أو تكرار أو تزوير أن يجرؤوا تصفيتا باستبعاد الاقلام التي لحقها الغلط أو التكرار أو الغش أو التزوير ويكون لهم مقاضاة المتولى بالفرق والزامه برده اليهم اذا تحقق وجود تلك المطاعن وأنه ادخل مقاديرها في الحسابات على أنها صرفت في وجوها وهي لم تكن صرفت في الواقع فيها ولو قيل بغير ذلك وأطلق لنوى الشأن حق مطالبة أوليائهم بحسابات اعتمدها المجلس وأقرها وقد يحصل ذلك بعد أن يكون مضى على اقرارها واعتمادهما زمان طويل لكان ارهاقا لهم وتعسفا واعنائنا لاحتمال ان يكونوا بعد اعتماد

الجهة المختصة إياها قد أهملوا في الاحتفاظ بأسانيدها لا اعتقادهم بأنه لم يبق لهم بها حاجة ولما كانت الدعوى مطالبة الوصي القديم بتقديم حساب تفصيلي عن ادارته املاك القصر الذين بلغوا اليوم رشدهم ابتداء من تاريخ توليه عليهم الى زوال وصايته عنهم ثم ندب خبير لفحصه ومراجعتهم ثم الحكم لهم بما قد يتبين بعد ذلك من المبالغ المستحقة لهم وكان الشقان الأولان من هذه الطلبات قد فصل فيها المجلس الحسبي وأقر الوصي في ادارته واعتمد حسابه وكان الشق الثالث غير معين ولا معروف فلا سبيل الى اجابة المستأنفين الى ما زعموا وتكون الدعوى جديرة بالرفض ويكون حكم المحكمة الابتدائية القاضي برفضها صوابا ويتعين تأييده (استئناف لست أمينة إبراهيم وآخرين وحضر منهم الاساتذة محمد حسن رحيب عبدالله وقليوب بشارة ضد حضرة صاحب المال احمد مدحت يكن باشا وحضرته الاستاذ احمد مصطفى بك رقم ٢١٧ سنة ١٣٥٢ هـ - رئاسة وعضوية حضرات مصطفى القوري بك وعبدالله اسماعيل بك وعبد قواد حسن بك مستشارين)

٢٤٠

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

بيع الشريك جزأ مفزأ من مال مشاع . باطل .

المبدأ القانوني

بيع الشريك جزأ مفزأ من مال مشاع باطل لأن ذلك أقرب الى روح القانون تطبيقا لما ورد في المادة ٢٧١ التي تقول بأن تسليم المبيع هو وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكن وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع ولما يرتجيه المشتري من الانتفاع بما اشتراه . أما القول بتعليق هذا الانتفاع على نتيجة القسمة فيصح البيع إن وقعت الحصة المبيعة في نصيب البائع ويتم له وضع اليد وإلا فلا فقول لا يرتكز على أساس صحيح .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تلخص في ان المستأنف عليه باع للمستأنف قطعة ارض مساحتها ٣٠٠ متر موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بمقتضى عقد بيع مؤرخ ٢٠ اغسطس سنة ١٩٣٤ ومصدق عليه من محكمة السويس ومسجل بالمحكمة المختلطة. وهذا البيع نظير مبلغ ١٥٠ جنيها مصريا وقد تعهد المستأنف عليه باقرار منفرد صادر منه بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٤ باستلامه مبلغ الثمن الحقيقي وقدره ٣٠٠ جنية وانه اذا حصل أى نزاع له في القدر المباع يكون ملزما برد الثمن مع التعويض .

« وحيث ان المستأنف لما اراد وضع يده نفاذا لعقد البيع السالف الذكر تبين له ان القدر المباع لم يكن مفروزا كما جاء بعقد البيع وانما هو مشاع في جنيته مساحتها ٢٢ سهما و ١١ قيراطا وفدانين ويملك على افندى حسن عقده في القدر المذكور شائعا ١٨ سهما و ١٠ قيراطا وباقي الارض مملوكة لآخرين .

« وحيث ان المستأنف لما لم يتمكن من وضع يده على القدر المبيع للانتفاع به رفع هذه الدعوى امام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليه طلب فيها الحكم بالزامه بدفع مبلغ ٤٠٠ جنية من ذلك مبلغ ٣٠٠ جنية ثمن القطعة الارض المبيعة ومبلغ ١٠٠ جنية بصفة تعويض . وبتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٣٦ قضت محكمة الزقازيق المذكورة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان فاستأنفه المستأنف للأسباب المبينة بصحيفة استئنافه وبالمذكرات المقدمة منه .

« وحيث ان محكمة الزقازيق بنت حكمها على ان المالك اذا باع محبدا ثم ظهر انه لا يملك إلا

مشاعا فلا يقع البيع باطلا وانما يعلق الأمر إلى أن تتم القسمة بين الشركاء فان وقعت العين المبيعة في نصيب البائع وقع البيع صحيحا نافذا من تاريخ عقده

« وحيث انه وان اختلف الفقه والقضاء في حكم بيع الشريك جزءا مفروزا من مال مشاع هل يقع صحيحا في حصة البائع منه وباطلا في حصص شركائه أم يقع موقوفا على نتيجة القسمة بين جميع الشركاء إلا أن المحكمة تميل إلى الأخذ بالرأى القائل بالبطلان لموافقته لروح القانون ولما يرتجيه المشتري من الانتفاع بما اشتراه من الناحية الأولى قد جاء بالمادة ٢٧١ من القانون المدني ان تسليم المبيع هو وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكن وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع ولأن المشتري قصد من دفعه الثمن أن يستلم المبيع خالصا لينتفع به في الحال أما القول بتعليق هذا الانتفاع على نتيجة القسمة ان صادف المشتري الحظ ووقعت العين المبيعة في نصيب البائع صح البيع وتم له وضع اليد والانتفاع وإلا فلا ، قول لا يرتكز على أساس صحيح خصوصا إذا لوحظ ما تتطلبه دعوى القسمة من الوقت إذا طال أمد التقاضى وفي اثنائه يكون ثمن المبيع مدفوعا من المشتري بينما هو محروم من الانتفاع بالمبيع « وحيث فضلا عما ذكر فانه في هذه الدعوى بنوع خاص جاء في الملحق المؤرخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣٤ أن البائع يضمن للمشتري عدم حصول أى نزاع له في المبيع وانه في حالة حصول النزاع يلزم برد الثمن والتعويض عن الاضرار التي تلحقه من جراء ذلك

« وحيث ان المشتري لم يضع يده على العين المبيعة لحصول المنازعة من على حسن عقده ومحمد افندى عقده الشركاء في العين حتى اضطر

البائع لرفع جنحة مباشرة ضدّها حكم فيها بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ بالبراءة من محكمة السويز وطبقا للشرط الوارد في الملحق السالف الذكر يتعين رد الثمن لعدم الوفاء بالتسليم « وحيث ان المحكمة تقدر التعويض اللاحق بالمشتري من عدم تقاذ عقد البيع بمبلغ ٥٠ جنيا فقط

« وحيث بناء على ما ذكر يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف الحاج صديق عبد الحكيم عمر - وحضر عنه الاستاذ محمد فائق يسيرتي ضد الحاج احمد السيد ابو فطاس وحضر عنه الاستاذ علي منصور رقم ٦٦٤ سنة ١٩٣٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات سليمان السيد سليمان بك وامين زكي بك ومحمد زكي علي بك مستشارين)

٢٤١

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

إعلان يوم البيع - لضرورة مع المقت

المبدأ القانوني

القانون لم ينص على ضرورة إعلان المدين باليوم المحدد للبيع واكتفى بالنص على إجراء اللصق على باب المدين وهذا في ذاته إعلان كاف باليوم المحدد للبيع المحكمة

« حيث ان ما ذهب إليه المستأنف في مذكرته من ان إعلان المدين يوم البيع من الشروط الأساسية لصحة البيع في غير محله . فالقانون لم ينص على ضرورة إعلان المدين باليوم المحدد للبيع حتى يمكن أن يؤخذ بهذا الرأي وقد اكتفى بالنص على إجراء اللصق على باب منزل المدين وهذا في ذاته إعلان كاف يعرف المدين اليوم الذي تحدد للبيع « راجع في هذا النص حكم الاستئناف الصادر في ١٩٣٢/٤/٧ مجلة المحاماة

سنة ١٣ عدد ٣ صحيفة ١٨٦ « وعليه يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف محمد افندي شوقي الخطيب وحضر عنه الاستاذ ادوارد قصيري بك ضد الدكتور عبد العزيز العجيزي بك طبيب العيون وحضر عنه الاستاذ عمر عمر رقم ٨٠١ سنة ١٩٣٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمد زبول بك وعبد الله اسماعيل بك ومحمود قزاد بك مستشارين)

٢٤٢

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧

١ - وقف - أصله - النزاع فيه . اختصاص القضاء الشرعي

٢ - وقف - كتابه - لا غموض فيه . اختصاص القضاء الأهلي

٣ - اختصاص - محكمة شرعية . خروجها عن ولايتها . لا حجة .

المبادئ القانونية

١ - التعرض لأي نص من النصوص الواردة في كتب الوقف من جهة صحتها شرعا أو عدم صحتها أو من ناحية تفسيرها أو تأويلها يعتبر نزاعاً في أصل الوقف .

٢ - إذا كانت نصوص كتاب الوقف واضحة لا غموض فيها وكل ما يقتضيه الفصل في النزاع مجرد المراجعة والتطبيق فالامر داخل في حدود اختصاص القضاء الأهلي

٣ - ليس لقضاء المحكمة الشرعية خنجة فيما حكمت به خارجاً عن حدود ولايتها المحكمة

« بما ان الحكم المستأنف قضى بإيقاف دعوى المستأنف عليه حتى تفصل المحكمة الشرعية فيما إذا كان المنزل موضوع النزاع موقوفاً أو ملكاً بناء على ان هذا النزاع يتعلق بأصل الوقف وأنه بذلك يتدخل في ولاية المحاكم الشرعية

« وبما ان النزاع بين طرفي الخصومة يدور في الواقع حول معرفته ما إذا كان ذلك - المنزل

يدخل في حجة الوقف الصادرة في ٦ يولييه سنة ١٩١٨ والحجة التالية لها الصادرة في ٥ يناير سنة ١٩٢٨ وإشهاد التقسيم الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ أو لا يدخل وان كان لا يدخل فيها وإنما بناء الواقف على أرض موقوفة فهل يعتبر وقفا أم لا .

فقد ذهب المستأنف عليه إلى أن المنزل المتنازع عليه يدخل في حجة الوقف وفي إشهاد التقسيم السابق ذكرها لأنه جاء في حجة الوقف الصادرة في ٦ يولييه سنة ١٩١٨ أن الوقف يتبعه ويلحق به جميع ما تشتمل عليه الأطنان الموقوفة من المباني التي تشتمل على منزل كبير لسكن الواقف مركب من دورين وثلاثين منزلا صغيرة ونص على ذلك أيضا في كتاب وقف سنة ١٩٢٨ وفي أثناء ذلك وقبل تحرير إشهاد التقسيم الصادر في سنة ١٩٢٩ وقبل انتداب الخبيرين اللذين أجريا القسمة تهدم المنزل الكبير المتقدم ذكره فقام الواقف بإنشاء منزل آخر أمام المنزل المتهدم ولا يبعد عنه إلا بثلاث قصبات وخصصه لسكنه بدل المنزل الأول . وأنه ورد ذكر المنزل الجديد في تقرير الخبيرين اللذين كلفا بعمل القسمة . ولما ان صدر إشهاد سنة ١٩٢٩ أشير فيه إلى أن القسم الذي خصص لزكى بك فهمي (المستأنف عليه) يشمل المنزل الكبير المعد لسكن الواقف والثلاثة وعشرين منزلا الصغيره المعدة لسكن المزارعين وبقول المستأنف عليه أيضا أن المنزل موضوع النزاع كان قائما وقت تحرير الاشهاد الأخير وان المنزل المعد لسكن الواقف الذي اختص هو به في هذا الاشهاد هو المنزل الجديد موضوع النزاع — اما المستأنفان فقد أنكرا على المستأنف عليه ما يدعيه من أن المنزل المتنازع عليه بناء الواقف بدلا من منزل آخر تهدم

وقررا ان المنزل الكبير الذي ورد ذكره في كتاب الوقف الصادر في سنة ١٩١٨ والمقام على قطعة أرض مساحتها ٨ أسهم و ١١ قيراطا وفدان لم يهدم بل لا يزال باقيا للآن وهو غير المنزل المتنازع عليه الذي أقامه الواقف بعد إنشاء الوقف على قطعة أخرى معروفة بالجنينة مساحتها فدان و ٤ قراريط وأضاف المستأنفان إلى ذلك أن هذا المنزل لم يكن قد تم بناؤه عند مباشر الخيران مأموريتهما بل كان في دور التكوين ولذلك لم يدخله الواقف في القسمة كما أنه لم يدخله في إشهاد التقسيم الصادر في سنة ١٩٢٩ إذ بمراجعة هذا الاشهاد يتبين أن ١٤ قراريط وفدان المقام عليها المنزل المتنازع عليه قد وردت فيه خالية من ذكر المنزل بتاتا رغم أن الخبيرين أشارا عرضا إلى هذا المنزل في تقريرهما .

وبما ان النزاع لا يتعلق بأصل الوقف لأن الفصل فيه لا يستلزم التعرض لأي نص من النصوص الواردة في كتب الوقف من جهة صحتها شرعا وعدم صحتها أو من جهة تفسيرها أو تأويلها لأن هذه النصوص واضحة لا غموض فيها وكل ما يقتضيه الفصل في هذا النزاع هو مراجعة هذه الحجج وتطبيقها لمعرفة ما اذا كان المنزل المنوه عنه يدخل ضمن الأعيان الموقوفة أم لا وتطبيق الحكم الشرعي فيما اذا اتضح أن هذا المنزل بني بمعرفة الواقف بعد إنشاء الوقف دون أن يدخله فيه .

وبما ان هذا البحث هو من اختصاص المحاكم الأهلية فيكون حكم المحكمة الشرعية في هذا النزاع خارجا عن ولايتها ولا يكتسب حكمها في صدده قوة الشيء المحكوم فيه .

وبما انه لذلك يكون الحكم المستأنف فيما قضى

به من إيقاف الدعوى حتى يفصل من المحكمة الشرعية فيما اذا كان المنزل موضوع النزاع يعتبر موقوفاً أو غير موقوف هو حكم في غير محله ويتعين الغاؤه .
(استئناف نجيب بك فهمي وآخر وحضر عنهما الاستاذ عمر عمر ورياض يعقوب ضد زكي بك فهمي وحضر عنه الاستاذ عزمي استينور رقم ٢٤٥ سنة ١٣٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن رفعت بك وامين حتى بك وجندي عبدالملك بك مستشارين)

٢٤٣

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٧

١ - توقف عن الدفع . ليس اعساراً . المقابلة .
عترفها . تاجر .

٢ - دين البنك . متى يكون تجارياً . متى يعتبر التاجر متوقفاً
المبادئ القانونية

١ - التوقف عن الدفع cessation de paiement ليس معناه اعسار insolabilité
المدين التاجر فقد يكون التاجر متوقفاً عن الدفع وليس معسراً

٢ - إذا ثبت أن الشخص يحترف المقابلة كحرفة دائمة له أعتبر تاجراً

٣ - دين البنك دين تجاري إذا تعلق بعمل تجاري .

٤ - التوقف عن الدفع يعتبر متوافراً عند امتناع أو عجز المدين التاجر عن دفع ديونه بعد حلول أجل دفعها ولا عبرة في تحديد وقت التوقف بالمطالبة الرسمية بالدفع .

المحكم

« حيث ان وقائع هذه الدعوى قد بينت بياناً كافياً بالحكم المستأنف فلا محل لتكرارها هنا .

« وحيث ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها وتأخذ بها هذه المحكمة إلا في مسألة

قانونية واحدة وهي تحديد معنى التوقف عن الدفع فقد ذهبت المحكمة الابتدائية إلى أن التوقف عن الدفع هو حالة اعسار المدين التاجر والواقع أن القانون لا يقصد بالتوقف عن الدفع cessation de paiement الاعسار insolabilité فقد يكون التاجر متوقفاً عن الدفع وهو غير معسر إذ تكون أمواله كافية لسداد ما عليه ولكنه يكون عاجزاً عن التصرف في تلك الأموال لسبب من الأسباب فيمنع قسراً عنه من وفاء ما عليه للغير وهذا الامتناع يجعله متوقفاً عن الدفع بالمعنى المقصود في المادة ١٩٥ من القانون التجاري الأهلي . « وحيث انه لو كان التوقف عن الدفع معناه الاعسار لما كان هناك محل لاشهار الافلاس ووضع أموال المدين التاجر تحت يد وكيل عن الدائنين لتصفيتها وسداد ديونهم وقد يستوفونها كاملة . « وحيث ان القانون لم يقصد بالتوقف عن الدفع غير أن المدين ممتنع عن الدفع أو عاجز عنه بصرف النظر عن مركزه المالي . « وحيث انه لا جدال في أن المستأنف وشريكه حسين أبو النصر قد توقفا عن دفع ما عليهما للبنك بعد حلول أجل الدفع .

« وحيث ان المستأنف يبنى استئنافه على ثلاثة أمور (الأول) أنه ليس بتاجر (الثاني) ان دين البنك ليس بدين تجاري (الثالث) أن ميعاد التوقف عن الدفع لا يصح اعتباره يوم أول مايو سنة ١٩٣٠ كما ذهبت المحكمة الابتدائية بل يجب أن يعتبر يوم ١٨ مارس سنة ١٩٣٦ وهو اليوم التالي لإعلان الحكم الصادر لمصلحة البنك على المستأنف وزميله .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الأول فانه متى ثبت أن المستأنف يحترف مقاولات البناء فانه يعتبر تاجراً .

« وحيث أن المستأنف لم يزاول مع زميله حسين أبو النصر أعمال مقاوله واحدة وهي التي تحرر بشأنها عقد فتح الاعتماد الرقم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بل أنه زاول معه أعمال ثلاث مقاولات أخرى بينها المستأنف نفسه في مذكرته المقدمة للمحكمة الابتدائية (رقم ٧ درسيه المفردات) وقد استغرقت هذه الأعمال كلها أربع سنوات تقريبا فكيف يصح مع هذا أن يقال بأنه غير مشغول بمقاولات البناء كحرفة دائمة له وأنه غير تاجر .

« وحيث ان كون المستأنف خيرا لدى المحاكم لا يمنع من اشتغاله بالأعمال التجارية ومن اعتباره تاجرا .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الثاني فان دين البنك هو دين تجارى لأنه متعلق بعمل تجارى وهو مقاوله البناء إذ لا جدال في ان البنك قد دفع ما دفع ليساعد المستأنف وزميله على القيام بعملهما التجارى وهو مقاوله البناء (البند الثاني من عقد فتح الاعتماد) .

« وحيث ان ما يقوله المستأنف من انه ليس مدينا للبنك في الدين بل هو ضامن لزميله حسين أبو النصر — هذا القول يدحضه ما هو مذكور في عقد فتح الاعتماد الموقع عليه من المستأنف نفسه من ان البنك يفتح للمستأنف وزميله بالتكافل والتضامن فيما بينهما اعتمادا لحساب جارى لغاية مبلغ ١٥٠٠ جنيه فهو اذن مدين بالتضامن مع زميله الى البنك .

« وحيث بالنسبة للأمر الثالث فان التوقف عن الدفع يعتبر متوافرا عند امتناع أو عجز المدين التاجر عن دفع ديونه بعد حلول أجل دفعها ولا عبرة في تحديد وقت التوقف بالمطالبة الرسمية بالدفع فقد يعتبر التاجر متوقفا عن الدفع ولو لم

يطالب رسميا بسداد ديونه متى تبين ان هذه الديون قد حل أجل سدادها ولم يدفعها . والحكمة في تعيين وقت التوقف عن الدفع هي تحديد المدة السابقة على اشهار الافلاس التي تعتبر تصرفات التاجر فيها محلا للشك والريبة لصدورها منه في وقت كان فيه عاجزا عن سداد ديونه . والقول بأن التوقف عن الدفع لا يظهر إلا من تاريخ المطالبة بالدفع معناه اعطاء التاجر المدين فرصة للاضرار بالدائنين الذين وثقوا به ولم يزججوه أو يرمقوه بالمطالبة بالسداد ومعناه تمكين التاجر من أن يحمي تصرفاته الضارة بالدائنين بمجرد سكوت هؤلاء عن المطالبة بديونهم وكلا الأمرين لا يصح أن يجيزه القانون .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قد ذهبت مع المستأنف الى أبعد مدى في تعيين يوم التوقف عن الدفع فلم تجعله ميعاد الاستحقاق المنصوص عليه في عقد فتح الاعتماد بل جعلته نهاية المهلة التي أعطاهما البنك الى المستأنف وزميله .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده ورفض هذا الاستئناف . (استئناف باروخ اندى ابراهيم مرزوق وحضر عنه الاستاذ لبيب سعد ضد الدكتور فؤاد سلطان بك وحضر عنه الاستاذ ابراهيم عبد الهادي رقم ٦٩٨ سنة ٥٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد بك وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

٢٤٤

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧

١ - حكم الحجر . تصرفات سابقة عليه . باطلة إذا كانت مشوبة بالتدليس .

٢ - حكم الحجر مثبت لحالة كانت قائمة قبل صدوره

٣ - العلم بقيام السفه - يمكن اثباته بكافة طرق الاثبات عند عدم وجود دليل قاطع

المبادئ القانونية

١ - حكم الحجر لا يجعل الشخص غير أهل للتصرف إلا من يوم صدوره إلا أن التصرفات السابقة على حكم الحجر لا يصح اعتبارها صحيحة نافذة بحكم القانون متى كانت صادرة وقت قيام حالة السفه التي استوجبت الحجر وكانت مشوبة بالتدليس .

٢ - الحكم بالحجر للسفه يعتبر مثبتاً لحالة سابقة كان المحجور عليه موجوداً فيها فعلاً قبل صدوره .

٣ - العلم بقيام حالة السفه والاقدام على التعامل مع السفه وقت قيامها للاستفادة منها والرغبة في الهروب من أحكام القانون كل هؤلاء من الوقائع faits التي يصح إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة والقرائن ما دام ليست هناك كتابة تقطع بسوء النية أو دليل يقطع بحسنها .

المحكمة

« حيث أن وقائع هذه الدعوى تحصل في ان المستأنفين اشتروا من المحجور عليه عوض الله عبد الملك المشمول بقوامة المستأنف عليه منزلاً في الفترة الواقعة بين تقديم طلب الحجر في ٣ مايو سنة ١٩٣٥ وصدور قرار الحجر في أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ .

« وحيث ان المجلس الحسبي قد كلف القيم برفع دعوى بطلب بطلان عقد البيع المذكور فرفع هذه الدعوى طالباً بطلانه .

« وحيث ان القيم قد بنى دعواه على أن المشترين كانوا يعلنون وقت إقدامهم على الشراء بحالة السفه الواقع فيها البائع ويتقدم طلب الحجر

عليه وأنهم رغما من كل ذلك تعاقدوا معه على البيع اتهازا للفرصة وهروباً من آثار الحجر واستند القيم إلى قرائن عدة ذكرها في دفاعه .

« وحيث ان المستأنفين دفعوا دعوى القيم من وجهين أساسيين (الأول) أنه لا تأثير على لقرار الحجر على التصرف الصادر من البائع إليهم لأن التصرفات السابقة على الحجر تعتبر صحيحة قانوناً (الثاني) أنهم كانوا حسنى النية وقد عملوا كافة الاجراءات التي يصح أن يعملها مشتر جدي .

وأضافوا إلى هذين الوجهين أن طلب الحجر لم يكن إلا وسيلة اتفق عليها البائع مع أخيه القيم للاضرار بهم .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قضت تمهيداً بحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف عليه بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن المستأنفين كانوا يعلنون وقت الشراء بحالة سفه المحجور عليه وتقديم طلب الحجر وأن المشتري حصل بطريق التواطؤ بين المحجور عليه والمشتري هروباً من آثار الحجر وجعلت المحكمة للمستأنف عليهم حق النفي بالطرق عينها .

« وحيث ان المستأنفين قد استأنفوا الحكم التمهيدى السالف الذكر طالبين الغاءه والقضاء في أصل الدعوى برفضها مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين وقد بنى المستأنفون استئنافهم على وجوه ثلاثة (الأول) بطلان الحكم المستأنف (الثاني) عدم وجود مبرر لاحالة الدعوى الى التحقيق (الثالث) حصول التصرف بحالة طبيعية لا تختمل طعناً .

« وحيث انه لا جدال قانوناً في أن التصرفات التي تصدر للهروب من أحكام القانون أو مشوبة بالتدليس يصح الحكم بطلانها .

« وحيث أنه لا جدال أيضا في أن السفه هو حالة تطرأ على الشخص تجعله غير أهل للتصرف وتستوجب الحجر عليه لحماية أمواله من عبث العابثين » وحيث أنه وإن كان حكم الحجر لا يجعل الشخص غير أهل للتصرف إلا من يوم صدوره إلا أن التصرفات السابقة عليه لا يصح اعتبارها صحيحة نافذة بحكم القانون متى كانت صادرة وقت قيام حالة السفه التي استوجبت الحجر وكانت مشوبة بالتدليس والقول بغير ذلك يعطل حماية القانون لعديمي الأهلية .

« وحيث أن الحكم بالحجر للسفه ليس معناه أن حالة السفه تعتبر قائمة من يوم صدوره فحسب بل هو يعتبر مثبتا لحالة سابقة كان المحجور عليه موجودا فيها فعلا قبل صدوره .

« وحيث أنه متى كان السفه معدما للأهلية فلا يصح مع قيامه اعتبار الشخص أهلا للتصرف » وحيث أن السفه لا تظهر أعراضه إلا لمن يكون متصلا بالسفيه أو عالما بتصرفاته الدالة على السفه إذ ليس للسفه أعراض نفسانية ظاهرة كالعته أو الجنون فالشخص الذي يتعامل مع السفيه للمرة الأولى وهو حسن النية لا يدري شيئا عن سوء تصرفاته لا يصح أن يحرم من حماية القانون الذي لا يحتم على الناس حسن النية أكثر من الثبوت من أهلية من يتعاقدون معهم . أما الأشخاص الذين يعلمون بحالة السفه ويرغبون في الاستفادة منها فلا حماية لهم من القانون .

« وحيث أنه متى ثبت قيام السفه بحكم صادر من الجهة المختصة فإن العقود الصادرة من المحجور عليه للسفه قبل تقرير الحجر تكون قابلة للطعن بالبطالان لسبب حصولها في وقت قيام السفه إلى شخص كان يعلم بقيامه .

« وحيث أن العلم بقيام السفه والاقدام على التعامل منع السفيه وقت قيامها للاستفادة

منها والرغبة في الهروب من أحكام القانون كل هؤلاء من الوقائع faits التي يصح اثباتها بكافة الطرق القانونية فإذا لم يتيسر للقيم تقديم دليل كتابي على هذه الأمور فإنه يكون من حقه أن يثبتها بالبينة والقرائن ولا يصح أن يحرم القيم من الاثبات بالبينة إلا إذا تقدم للقاضي الدليل القاطع على حسن نية من تعامل مع المحجور عليه قبل الحجر » وحيث أنه وإن كان الاثبات بالبينة هو أضعف وسائل الاثبات لأن المرجع فيه إلى دمة الشاهد وكفايته للشهادة . إلا أنه لا يوجد أمام القاضي طريق آخر لاثبات الوقائع المادية التي لا تثبت عادة بالكتابة . وكل ما يطلب من القاضي هو تمحيص البينة والتشكك فيها متى كانت بما لا يرتاح لها ضميره .

« وحيث أنه في هذه القضية يقول المستأنف عليه (القيم) أن المستأنفين قد أقدموا على الشراء وهم يعلمون حالة السفه التي كان عليها المحجور عليه ويعلمون أيضا بتقديم طلب الحجر عليه وقد سارعوا في إتمام صفقة البيع قبل أن تتم اجراءات الحجر حتى لا يحرموا من الصفقة بعده .

« وحيث أن المستأنف عليه قد أبان للمحكمة قرائن عدة تجعل دعواه محتملة التصديق ولم يتقدم في الوقت نفسه من جانب المستأنفين ما يجعل المحكمة تعدل عن الأخذ بهذه القرائن فيتعين . الحالة هذه الترخيص للمستأنف عليه بإثبات الأمور التي يدعيها بالبينة .

« وحيث أن المستأنفين يقولون ببطالان الحكم المستأنف لأن أحد حضرات القضاة الذين أصدره كان رئيسا للمجلس الحسبي الذي أصدر قرار الحجر وكان عضوا بلجنة المساعدة القضائية التي قررت إعفاء القيم من رسوم هذه الدعوى .

« وحيث أن المحكمة لا تفهم لهذا البطلان

٢٤٥

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧

١ - حكم غياي . سقوطه . أثره .

(المادة ٣٤٤ مرافعات أهلية)

٢ - دعوى ضمان فرعية . قيمتها . دخولها في نصاب

للقاضي الجزئي . المحكمة المختصة بنظرها .

٣ - دعوى ضمان فرعية . صدور حكم مستقل فيها بعد

الحكم في الدعوى الأصلية . جوازه

٤ - بيع . بيع دين . حق المدين في دفع الثمن الحقيقي

الذي يبيع به الدين . شرطه

المبادئ القانونية

١ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٣٤٤

مرافعات أهلي قاصر على الحكم الديباني -

الساقط - وحده فلا يتعداه إلى ما سبقه من

إجراءات

٢ - دعوى الضمان الفرعية التي تدخل قيمتها

في نصاب القاضي الجزئي تختص بنظرها المحكمة

الكاية التي تنظر الدعوى الأصلية

٣ - ليس في القانون ما يمنع من الحكم

في الدعوى الفرعية بحكم مستقل بعد الحكم

في الدعوى الأصلية .

٤ - لكي يكون للمدين حق إبراء ذمته من

الدين بدفعه الثمن الحقيقي الذي يبيع به يجب

أن يكون البيع واقعاً على مجرد دعوى بدين

أو حق أو على دين منازع فيه . فإذا كان الحق

ثابتاً أو كان غير متنازع فيه فلا تبرأ ذمة المدين

إلا بدفع الدين كاملاً .

المحكم

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتحصل فيما يلي :

في ديسمبر سنة ١٩٢٧ رفعت المرحومة

الست فقيده عثمان الدعوى المدنية رقم ٤٩٠ سنة

معنى فهو لا يستند إلى سند من القانون وقد كان

في استطاعة المستأنفين أن يتخذوا اجراءات الرد

ان كان لها مبرر وسبب قانوني فسكوتهم عن هذه

الاجراءات يعتبر رضاء بحكم القاضي .

« وحيث ان القول بأن القانون يحمي دائماً

تصرفات السفه السابقة على قرار الحجر بدليل

أن القانون لم ينص على تسجيل طلبات الحجر كما

نص على تسجيل قراراته . هذا القول مردود لأن

قرار الحجر يعدم أهلية الشخص ويجعل تصرفاته

باطلة . أما التصرفات السابقة عليه فهي قابلة للبطلان

وتعتبر صحيحة حتى يقضى بطلانها . فتسجيل

قرار الحجر هو اضرار لفقدان الأهلية . أما طلب

الحجر الذي لا يعرف مصيره ونتيجته فلا يصح

اشهاره بالتسجيل لأن في تسجيله اضراراً بحقوق

الناس وبأشخاصهم إذ قد لا يترتب على طلب

الحجر تقرير الحجر فعلاً .

« وحيث ان القول بأن التصرفات السابقة على

طلب الحجر تعتبر صحيحة هو قول خاطيء .

أيضاً لأن العبرة ليست بتقديم طلب الحجر بل

بقيام حالة السفه والعلم بها .

« وحيث ان القول بأن المستأنفين قد قاموا

بكافة الاجراءات التي تلزم للتثبت من أهلية البائع

(المحجور عليه) ولمعرفة مقدار الحقوق العينية

المسجلة على المبيع ولذلك فهم يعتبرون حسي

النية بعيدين عن شبهة التدليس . هذا القول لا

يقام له وزن لأن هذه الاجراءات لا تمنع من

العلم بحالة السفه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي

في محله ويتعين تأييده ورفض هذا الاستئناف .

(استئناف نقولا اقدى رزق وآخرين وحضر عنهم

الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد سالم اقدى الخناجري

وحضر عنه الاستاذ محمد ابو العنين ابراهيم رقم ٣٦٩ سنة

١٩٢٧ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن فريد

بك وامين زكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

١٩٢٨ كلى مصر ضد ورثة المرحوم على بك حسين الشلقاني ومن بينهم المستأنف والمستأنف عليها طلبت فيها الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركه مورثهم المذكور مبلغ ٥١٠ جنيهات قيمة الدين الثابت لها في ذمته بمقتضى ثلاثة سندات وأثناء نظر الدعوى طعن بعض الورثة وهم أمين حلى وحسين على والست ببيجه على بالتزوير في السندات المرفوعة بها الدعوى وقد قضى ابتدائيا برفض دعوى التزوير فاستأنف الطاعنون وفي أثناء نظر استئنافهم تصالحوا هم واختتم الست ببيجه مع المدعية واعترفوا بصحة السندات واتفقوا معها على طريقة سداد أنصبتهم في الدين . أما المستأنف فانه لم يشترك مع اخوته في الطعن بالتزوير واعترف بصحة السندات واتفق مع المدعية على وفاء حصته في الدين بقيت الدعوى قائمة بالنسبة للست فردوس المستأنف عليها وبالنسبة لولديها القاصرين سميحة واجلال . وفي أثناء نظر هذه الدعوى الأصلية رفعت المستأنف عليها شخصيا دعوى فرعية بطلب الحكم على المستأنف وإخوته الأشقاء بما يحكم به عليها شخصيا للست تفيد المدعية بما أنها (المستأنف عليها) قد تخارجت مع أولئك الورثة والتزموا هم بموجب ذلك التخارج بأن يسددوا عنها ما يخصها في ذلك الدين . وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضت محكمة مصر الابتدائية بالزام المستأنف عليها بأن تدفع من تركه مورثها للست تفيد مبلغ ٧٥٠ مليا و ٦٣ جنيها وفوائده بسعر ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وبالزام المستأنف وإخوته المذكورين بأن يدفعوا للمستأنف عليها المبلغ سالف الذكر وملحقاته المحكوم به عليها للست تفيدة وقد كان

الحكم غاييا بالنسبة لهذا الشطر الثاني . لم تنفذ الست المستأنف عليها الحكم المذكور بما قضى به لها على المستأنف وإخوته في ظرف الستة الشهور المنصوص عليها في المادة ٣٤٤ مرافعات أهلى فأصبح الحكم لاغيا ولذلك أعلنت في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ المحكوم عليهم لها غاييا بالحضور أمام المحكمة لسماهم الحكم من جديد بالزامهم بأن يدفعوا لها متضامين من تركه مورثهم مبلغ ٧٥٠ مليا و ٦٣ جنيها قيمة المحكوم به عليهم غاييا في القضية رقم ٤٩٠ سنة ١٩٢٨ كلى مصر مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٥ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع الفرعى المقدم من المستأنف واختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا من تركه مورثهم المرحوم على بك حسين الشلقاني مبلغ ٧٥٠ مليا و ٦٣ جنيها والمصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب محاماه وشملت الحكم بالنفاذ .

استأنف المستأنف وحده الحكم سالف الذكر بالنسبة لنصيبه فيه وطلب الحكم بالغاموصفه بالنفاذ وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى بالنسبة لنصيبه ومن باب الاحتياط الكلى الحكم عليه بما دفعته المستأنف عليها فعلا مع الزامها بالمصاريف والأتعاب

وحيث ان المستأنف يبنى دفعه بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية على أنه يسقط الحكم الغيابي الأول الصادر لمصلحة المستأنف عليها في دعوى الضمان الفرعية التي رفعتها ضده وإخوته يسقطه تسقط دعوى الضمان نفسها ولا يصح تجديدها إلا بدعوى مستقلة قائمة بذاتها أمام المحكمة المختصة بنظرها حسب قيمتها وهي المحكمة الجزئية.

« وحيث أن المادة ٣٤٤ مرافعات أهلي تقول « يطل الحكم الصادر في غيبة الخصم وبعد كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه »

« وحيث أن البطلان المنصوص عليه في المادة المذكورة منصب على الحكم وحده ولم يتعداه الى ما سبقه من اجراءات ولو أراد الشارع أن يرتب على عدم تنفيذ الحكم الغيابي في المدة سالفه الذكر زوال كافة اجراءات الدعوى لما كان هناك ما يمنعه عن النص على ذلك (قارن المادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ مرافعات أهلي) .

« وحيث انه من المبادئ المقررة قانونا أنه لا بطلان إلا بنص .

« وحيث ان المادة ٣٤٤ مرافعات أهلي تقابلها (بذات النص) المادة ٢٨٩ مرافعات مختلط والفقرة الأولى من المادة ١٥٦ مرافعات فرنسي والفقهاء والقضاء في فرنسا وأمام المحاكم المختلطة مجمعان على أن السقوط سالف الذكر لا يتناول غير الحكم الغيابي نفسه ويبقى ما سبقه من اجراءات سليما صحيحا وليس على من سقط الحكم بالنسبة له إلا أن يحدد السير في الدعوى المرفوعة من قبل بإعلان بسيط للحصول على حكم آخر فيها .

« وحيث انه متى كانت اجراءات الدعوى التي بني عليها الحكم الغيابي باقية صحيحة (إلا اذا كانت قد سقطت بالتقادم وهي ليست حالتنا) فانه يجب أن يحدد السير فيها أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي .

« وحيث ان المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي كانت مختصة بإصداره بصرف النظر عن قيمة الدعوى لأنها كانت دعوى ضمان فرعية مرفوعة

تبعاً للدعوى أصلية هي من اختصاص المحكمة الكلية وقد كانت المستأنف خصما في الدعويين الأصلية والفرعية .

« وحيث ان المستأنف يقول في مرافعته أنه ما دام أن الدعوى الأصلية قد انتهت بالحكم فيها فانه لا محل لاعتبار دعوى الضمان بعد ذلك دعوى فرعية تابعة للدعوى الأصلية غير الموجودة .

« وحيث انه متى كانت الاجراءات السابقة على الحكم الغيابي باقية فانها تكون باقية بحالتها الأولى بلا تغيير فهي إذن اجراءات دعوى ضمان فرعية ولا يمنع من الحكم فيها من جديد على هذه الصورة سبق الحكم في الدعوى الأصلية من قبل إذ ليس في القانون ما يمنع من الحكم في الدعوى الفرعية بحكم مستقل بعد الحكم في الدعوى الأصلية

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية دفعا غير مقبول .

« وحيث ان المستأنف يبنى دفاعه في الموضوع على أمرين - الأول - أن عقد التخارج الذي تستند اليه المستأنف عليها لا يخلها شخصا من المسؤولية مع باقي الورثة عن الدين المطلوب للست تقيده - الثاني - أن الست المستأنف عليها قد اتفقت مع الست سنية مراد المحول اليها حكم الست تقيده على أن تدفع لها مبلغ ٤٥ جنيها فقط لا مبلغ ٧٥٠ مليا و ٦٣ جنيها فلا يصح أن يقضى عليه بأكثر من نصيبه في المبلغ المتفق عليه وأظهر في جلسة المرافعة استعداده لدفع هذا النصيب وقدره ١٣ جنيها .

« وحيث انه بالنسبة للأمر الأول فانه بالرجوع إلى عقد التخارج المحرر في ١٢ يناير سنة ١٩٢٨ بين المستأنف عليها من جهة والمستأنف واخوته من جهة أخرى نجد أن البند الثاني منه يقول « يحل

الطرف الثاني (المستأنف وأخوته) محل الطرف الأول (المستأنف عاها) في حصتها وهي الثمن المتخارج عنه له في جميع تركة المرحوم الدكتور على بك حسين بموجب هذا العقدما للحصة المذكورة وما عليها من كافة الحقوق أيا كان نوعها وكذلك الديون والمنازعات والقضايا المقامة والتي ستقام على التركة أولها بدون أن يكون للطرفين حق الرجوع على الآخر بأي شيء يتعلق بالتركة بأي كيفية أو بسبب ما من نزاع أو دين أو غيره ويعتبر الطرف الأول أنه تنازل للطرف الثاني عن كافة ماله وعليه في التركة وكذلك كل ما يظهر على التركة من حقوق للغير يكون ملزما به الطرف الثاني دون الرجوع على الطرف الأول .

« وحيث أنه مع وجود هذه الاتفاقات الصريحة لا يكون للمستأنف وجه للقول بأن دين الست تفيده لا يخضع لاحكام عقد التخارج .

« وحيث أنه بالنسبة للأمر الثاني فإن المستأنف يرتكن إلى حكم المادة ٣٥٤ مدني أهلي التي تقول « اذا بيع مجرد دعوى دين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للشترى الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة »

« وحيث أنه لكي يكون للدين حق ابراء ذمته من الدين بدفعه الثمن الحقيقي وهو ما يسمى في الفقه الفرنسي " retrait litigieux " يجب أن يكون البيع واقعا على مجرد دعوى دين أو حق أو على دين متنازع فيه فإذا كان الحق ثابتا أو كان الدين غير متنازع فيه فلا تبرأ ذمة المدين إلا بدفع الدين كله وهذا هو حكم القانون بالاستنتاج من مفهوم المخالفة " a contrario »

« وحيث أن هذا الحكم ، هو بذاته المعمول به في القضائين المختلط والفرنسي تطبيقا للمادة ٤٤٢ مدني مختلط و ١٦٩٩ مدني فرنسي المقابلاتين للمادة ٣٥٤ مدني أهلي

« وحيث أنه بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ومع التسليم بصحة ما يدعيه المستأنف من أن الست فردوس المستأنف عليها قد أتفقت على شراء حصتها في الدين بمبلغ ٤٥ جنيتها (بدلا من ٧٥٠ مليا و ٦٣ جنيتها) فإنه لا يكون للمستأنف حق ابراء ذمته من حصته في مبلغ ٧٥٠ مليا ٦٣ جنيتها وهو القيمة الأصلية للدين مقابل دفعه قيمة نصيبه في مبلغ ٤٥ جنيتها ذلك لأن أصل الدين الحاصل بشأنه التنازل أو البيع لم يكن متنازعا فيه بل كان معترفا به من المستأنف شخصيا بادىء الأمر ومن أخوته بعد أن قضى ابتدائيا برفض طعنهم بالتزوير في السندات المحررة به

« وحيث أن المستأنف كان قد استمسك أمام المحكمة الابتدائية بأنه لا يصح الحكم عليه بما تطلبه المستأنف عليها إلا اذا أثبتت أنها دفعت فعلا الدين المقضى به عليها للست تفيده .

« وحيث أن هذا الدفع لا يقام له وزن لأنه لا علاقة للمستأنف بالست تفيده الدائنة بالنسبة لما قضى به على المستأنف عليها أو بعبارة أخرى فإن المستأنف ليس مسئولا قبل الست تفيده نفسها عن شيء من المبلغ المحكوم به لها على المستأنف عليها وهو قيمة نصيب هذه الأخيرة في الدين بصفتها وارثة للمرحوم على بك حسين المدين الأصلي وعلى العكس من ذلك فإن المستأنف مسئول مباشرة قبل المستأنف عليها عن حصته في المبلغ سالف الذكر بموجب اتفاهه في عقد التخارج فهو والحالة هذه ملزم بأن يدفع للمستأنف عليها ما قضى به عليها للست تفيده والست تفيده وشأنها

مع المستأنف عليها المستولة وحدها مباشرة قبلها .
« وحيث أنه يتضح من كل ما تقدم أن هذا
الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه وتأيد
الحكم المستأنف .

(استئناف حجرة الاستاذ عبد الفتاح الشلقاني ضد الست
فردوس هانم مصطفى وحضر معها الاستاذ بيازين روفائيل رقم
٩٤٧ سنة ٥٢ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن
فريد بك وامين ذكي بك ومحمد زكي على بك مستشارين)

٢٤٦

٣. نوفمبر سنة ١٩٣٧

قرار باستمرار الوصاية . يجب تقديم طلب عنه - قبل بلوغ
سن الرشد . هذا القرار يجب تسجيله في دفتر
الخاص . ونشره في الجريدة الرسمية

المبدأ القانوني

يلزم لصحة القرار الصادر باستمرار
الوصاية أن يقدم الطلب عنه للجلس الحسبي
قبل بلوغ القاصر سن الرشد لأنه متى بلغها
أصبح رشيداً بحكم القانون ولا عبرة بتاريخ
صدور القرار لأن هذا خارج عما يمكن أن
يكون أصحاب الشأن مسئولين عنه .

ويجب تسجيل هذا القرار بنصه أو بمضمونه
في دفتر عمومي كما يجب نشره بالجريدة الرسمية
وذلك تطبيقاً لنص المادتين ٥٢ من قانون
ترتيب المجالس الحسبية و ٣٠ من لائحة تنفيذ
قانون المجالس الحسبية

المحكمة

« وبما ان المستأنفين بنوا استئنافهم على :
(١) ان الدعوى مرفوعة من غير ذي صفة
لبطلان قرار الوصاية الصادر للمستأنف عليها
على ابنها محمد توفيق لصدوره بعد بلوغه سن
الواحدة والعشرين وهي السن التي يعتبر متى بلغها
رشيداً وتسقط الوصاية عنه بحكم القانون بدون

حاجة الى أية اجراءات وانه اذا أريد منعه من
التصرف فيكون ذلك بطريق الحجر عليه وكذلك
قرار الوصاية باطل لعدم النشر عنه بالجريدة
الرسمية وعلى (٢) ان التصرفات الحاصلة من
القاصر للمستأنفين حصلت صحيحة بأيمان معقولة
وعلى (٣) انه لا محل للحراسة لعدم وجود الخطر
من بقاء الاطيان المبيعة تحت يدهم الى ان يفصل
في النزاع القائم بشأنها .

« وبما ان هذه المحكمة ترى انه يلزم لصحة
القرار الصادر باستمرار الوصاية ان يقدم الطلب
عنه للمجلس الحسبي المختص قبل بلوغ القاصر
سن الرشد لأنه متى بلغها أصبح رشيداً بحكم القانون
وانه لا عبرة بتاريخ صدور القرار لأن هذا خارج عما
يمكن ان يكون اصحاب الشأن مسئولين عنه -
كما ان المحكمة ترى انه يجب طبقاً لنص المادة
٥٢ من القانون الخاص بترتيب المجالس الحسبية
تسجيل هذا القرار بنصه أو بمضمونه في دفتر
عمومي كما يجب نشره في الجريدة الرسمية فوراً
كنص المادة ٣٠ من لائحة تنفيذ قانون المجالس
الحسبية وهي متممة للقانون الخاص بترتيب هذه
المجالس كنص المادة ٤٤ من القانون المذكور
وذلك ليتمكن اقراض علم من يريدون التعامل
مع القاصر بصدور القرار باستمرار الوصاية
عليه ليمتنعوا عن ذلك وإلا كانوا في حل من
التعامل معه لا اعتبارهم جاهلين لسبب تحريم
التصرف مع شخص بلغ سن الرشد .

« وبما انه إلى ان يفصل فيما اذا كان المستأنفون
تعاملوا مع القاصر وهم يعلمون فعلاً بالقرار
الصادر باستمرار وصاية المستأنف عليها على ولدها
محمد توفيق رغم عدم تسجيل القرار ونشره
بالجريدة الرسمية وفي مدى تأثير عليهم* — إن ثبت
— على صحة تعاملهم معه تكون العقود الصادرة
منه اليهم موضع نظر ونزاع .

الخمس أفدنة الذي تحتمى به التركة قبل الدائن نازع الملكية .

٤ - لا يصح الأخذ بنظرية « لا تركة إلا بعد سداد الدين » بصفة عامة لكل أنواع الديون لأنه يشترط لتطبيقها أن يكون التنفيذ واجب قانوناً من أجل هذه الديون .
المحكمة .

« حيث ان النزاع بين الطرفين ينحصر في أمرين — الأول — هل كان مورث المستأنف في حياته تاجراً أو مزارعاً — الثاني — ما كان يملكه هذا المورث وقت نشوء الدين الذي ينزع المستأنف ضده ملكية الأتبان والمزول موضوع الدعوى من أجله .

« وحيث ان هذه المحكمة قد بينت في أسباب الحكم الصادر منها بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٧ (١) أن المستأنف ضده سبق أن اعتبر المورث المذكور فأعلته بهذه الصفة في الحكمين الصادرين أحدهما من محكمة ملوى الأهلية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ وصحته ١٨ سنة ١٩٣٢ والآخر من محكمة أبو قرقاص الأهلية في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ (٢) ان العقد الرقيم أول فبراير سنة ١٩٢٩ أساس العلاقة بين الطرفين الذي يستند إليه المستأنف ضده لتأييد زعمه أن المورث كان تاجراً إنما يدل على أنه كان أجيراً لا شريكاً وأن هذا العقد لم يكن إلا عن عربة سماد واحدة وهي لا تكفي في اعتبار مورث . المستأنف تاجراً .

« وبما ان هذه الأسباب قد أوضحت الرأي الذي أرادت محكمة الاستئناف أن تقطع به وهو أن هذا المورث كان مزارعاً لا تاجراً ولذا لا ترى المحكمة محلاً لبحث هذا الأمر من جديد كما دفع بذلك الحاضر عن المستأنف .

« وبما انه فيما يختص بوضع الأتبان محل النزاع تحت الحراسة الى أن يفصل في النزاع المذكور ترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بوضعها تحت الحراسة للأسباب التي أوردها الحكم المشار اليه — كما أنها تؤيده في تعيين المستأنف عليها حارسة لأنها بصفتها وصية خاضعة لإشراف المجلس الحسبي عليها وملزمة بعرض حساباتها وتصرفاتها عليه وفي ذلك الضمان الكافي .

(استئناف عبد الله أفندي على قرني وآخرين وحضر عنهم الاستاذ سايا حبشى بك ضد الست منيرة هانم صبرى عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الاستاذ على كمال حبيشه بك رقم ٤٧٠ سنة ١٤٠٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن بك ذكى محمد وعمد بك بهجت واحد مختار بجيت بك مستشارين)

٢٤٧

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧

- ١ - نزع ملكية . قانون الخمسة أفدنة
- ٢ - قانون الخمسة أفدنة . محكمة سنة
- ٣ - قانون الخمسة أفدنة . استفادة ورثة الدين منه
- ٤ - لا تركة الا بعد سداد الدين . شرط تطبيق هذه القاعدة .

المبادئ القانونية

١ - للاستفادة من قانون الخمسة أفدنة يجب توفر شرطين : الأول - أن يكون المدين مزارعاً وقت نشوء الدين واستمر كذلك بعده . الثاني - أن يكون مالكا في حدود الخمسة أفدنة واستمر كذلك .

٢ - القصد من سن هذا القانون حماية الممتلكات الصغيرة دون الالتفات إلى شخص المدين .

٣ - يملك الورثة التركة بما لها من حقوق ومنها الحق المخول لمورثهم بمقتضى قانون

«وحيث انه عن الأمر الثاني فانه قبل البت فيه يجب تعيين تاريخ نشوء الدين في ذمة مورث المستأنف لتحديد ملكيته في ذلك الوقت لمعرفة ان كان القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ المعروف بقانون الخمسة أفدنة يسرى عليه من عدمه .

«وحيث ان المحكمة لا توافق المستأنف ضده في اعتبار انه اول فبراير سنة ١٩٢٦ تاريخ العقد الذى يستند اليه السابق التنويه عنه هو التاريخ الذى نشأ الدين فيه بذمة المورث بل تعتبر ان ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ هو تاريخ ذلك لأنه فيه قد تصفت العملية التى اتفق الطرفان على اجرائها بمقتضى العقد السابق الذكر الذى سبق ان محكمة الاستئناف وصفت المورث بأنه كان أجيرا لا شريكا بمقتضاه كما سبق البيان «وتحرر عقد رهن من هذا المورث في التاريخ الأخير ب ١٠ أسهم وقيراط وفدان للمستأنف عليه وفاء لمبلغ ٨٢٥ مليا و ١٧٢ جنيتها نتيجة هذه التصفية التزم المورث بسداده له على اقساط مينة بعقد الرهن المذكور اولها في اول اكتوبر سنة ١٩٢٨ - وذلك لأنه في التاريخ الاول لم تكن ذمة المورث مشغولة بأى دين للمستأنف عليه وإنما كان ذلك في التاريخ الثانى الذى تحاسبا فيه بشأن العملية المتفق بينهما على اجرائها وتسوت علاقة الطرفين فيه ونشأت في ذلك اليوم أى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فقط مديونية المورث للمستأنف ضده بالنسبة للمبلغ الوارد بعقد الرهن اما ورقة المحاسبة النهائية الواضح بها ان نتيجة ذلك بينهما قد تصفت الى مقدار الدين المكفول بالرهن فان هذه الورقة التى يستند عليها المستأنف ضده لانتفيده لأن تاريخها هو ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٨ أى بعد تاريخ عقد الرهن المشار اليه ولأنه نص فيها على ان العقد المؤرخ اول فبراير سنة ١٩٢٦ السابق

التنويه عنه قد أصبح لاغيا بعد هذه التسوية .

«وحيث انه واضح من مراجعة كشف التكليف باسم مورث المستأنف متى ابراهيم سليمان المقدم من المستأنف ضده المؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ انه حتى بعد اضافة ٢٢ قيراطا الى ما كان يمتلكه هذا المورث في مقابل العشرين قيراطا التى تبادل عليها مع احمد اسماعيل محمد رزق بالعقد المؤرخ اول ابريل سنة ١٩١٢ والمسجل في اول ديسمبر سنة ١٩٢٣ كما يقول المستأنف ضده بالاستناد الى ما هو وارد بعقد البيع الذى قدمه المصدق على الامضاءات فيه بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ والمسجل في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧ فان المورث كان يملك في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تاريخ نشوء الدين ١٠ أسهم و ٨ قيراط و ٤ فدادين فقط أى أقل من خمسة أفدنة لأنه باع هذا القدر أى الاثنين وعشرين قيراطا المذكورة الى استانيس أطناسيوس وفائيا بمقتضى عقد البيع المشار اليه المسجل في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧ أى قبل تاريخ نشوء الدين الحاصل في ٦/١٢/٢٧ كما سبق البيان .

«وحيث ان المستأنف ضده يريد كما هو ظاهر من مذكرته الختامية أن يضيف (١) ١٢ قيراطا يقول أنها بيعت وفائيا من مورث المستأنف الى مرقص قلاده في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ و (٢) ١٥ قيراطا و ١ فدان يقول أنها بيعت أيضاً وفائياً الى دميان امين في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ و (٣) ٢٢ قيراطا بيعت وفائياً الى استانيس أطناسيوس بالعقد المسجل في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧ الى ما يملكه هذا المورث بكشف التكليف فيكون على زعمه مالكا بعد الاضافة لاكثر من خمسة أفدنة وقت نشوء الدين وحجته في ذلك أن اليوع القائمة لا تصبح

عقود نهائية إلا بموجب عقود متممة لها . وبما أن هذا لم يحصل فيكون على رايه مايع وقائياً مازال في ملكية المورث .

« وحيث ان المحكمة لاتقر هذا الرأي لأن المشتري وقائياً يصبح بلا توقف على تحرير عقد آخر مالكا للمبيع عند عدم قيام البائع باستعمال حقه في استرداده من تاريخ عقد البيع الوقائي وليس من تاريخ سقوط حق البائع في الاسترداد » وحيث انه لم يثبت ان البائع مورث المستأنف قد قام بالاجراءات التي يتطلبها القانون لاسترداد مايع منه وقائياً فيعتبر المشترون منه مالكين لما اشتروه من تاريخ عقودهم وكلها سابقة على عقد الرهن الذي نشأ عنه الدين كما سبق البيان .

« وحيث ان مايدفع به المستأنف ضده من أن قانون الخمسة أفدنة هو قانون استثنائي لايتنفع به ورثة المالك لأقل من خمسة أفدنة ولأنه لايصح لهم أن يحتموا به بالاستناد الى نظرية « لاتركة إلا بعد سداد الديون » لاتعتمده المحكمة - أولاً - لأن الغرض الاصلى من وضع هذا القانون هو المحافظة على الأملاك الزراعية الصغيرة بدليل أن الحق المخول بمقتضاء في دفع دعوى الدائن ليس خاصاً بشخص المدين إذ ليس له أن يتنازل عن التمسك به طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه - فاذا تقرر هذا وكان القصد من سن القانون حماية الأملاك الصغيرة دون الالتفات الى شخص المدين فانه يكون من غير المقبول أن تكون هناك تفرقة بين مركز المدين المزارع وبين ورثته بالنسبة لهذه الحماية فتمنح له وتمنع عن الآخرين خصوصاً إذا لوحظ أن الدائن كان على بينة من هذا الخطر عند التعاقد وأن القانون يقف سداً بينه وبين هذه الأملاك الزراعية فلا يستطيع التنفيذ عليها للوصول إلى حقه . ثانياً -

أن الورثة يملكون التركة بما لها من حقوق ولاشك أن الحق المخول لمورثهم بمقتضى قانون الخمسة أفدنة هو من أهم تلك الحقوق التي تحتمى بها التركة قبل الدائن نازع الملكية . ثالثاً - أن نظرية لا تركة إلا بعد سداد الديون لا يصح الأخذ بها بصفة عامة لكل أنواع الديون إذ أنه يشترط لتطبيقها أن يكون التنفيذ واجباً قانوناً من أجل هذه الديون - وبما أن القيد المذكور غير متوفر في الدعوى الحالية لأن دين المستأنف ضده ليس التنفيذ واجباً له على أطيان مورث المستأنف الزراعية لأنه كان مزارعاً وكان يملك أقل من خمسة أفدنة وقت نشوء الدين كما سبق البيان واذن فلا محل للتمسك بهذه النظرية لحرمان ورثته من الانتفاع بقانون الخمسة أفدنة .

« وحيث انه يتضح مما تقدم جميعه أن لمورث المستأنف ولورثته من بعده أن ينتفعوا بقانون الخمسة أفدنة واذن يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه وقبول الدفع والقضاء بعدم جواز نزاع الملكية .

(استئناف سدراك منى وحضر عنه الاستاذ انور رومان ضد نجيب منقريوس وحضر عنه الاستاذ محمود حسين هيكل رقم ٢٥٠ سنة ٤٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب البرة حسن زكي محمد بك ومحمد بك بهجت واحمد مختار بنيت بك مستشارين)

٢٤٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

١ - بيع . انعقاده . أثر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ في ذلك

٢ - بيع . بيع ابتدائي . حق المشتري غير المسجل . في الفترة السابقة على التسجيل . مجرد أمل بيع لاحق مسجل . صدوره عن طريق التواطؤ بين البائع والمشتري الثاني . محته .

٣ - بيع . عدم تسجيله . أثره .

المبادئ القانونية

١ - إن عبارة المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ صريحة في أنه لا تأثير لمجرد الإيجاب والقبول في عقود البيع على نقل الملكية وأن الملكية تستمر للبائع إلى حين تسجيل العقد فتنتقل عندئذ بالتسجيل إلى المشتري .

٢ - ليس للمشتري في الفترة التي تمضي من تاريخ العقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في أن يمتلك مستقبلاً ما يبيع إليه دون أي حق في الملكية . وليس هذا الأمل حقاً يصح للمشتري أن يحتج به على الغير الذي اشترى بعده وسجل فلا يترتب عليه إذن أحقيته في إبطال عقد الأخير بدعوى أنه صوري إذ لا ملكية للمشتري الأول قد سلبها التواطؤ الحاصل بين البائع والمشتري الثاني لحرمانه من الصفقة

٣ - لا يكون للعقد غير المسجل من أثر سوى الالتزامات الشخصية بين المشتري والبائع .

المحكمة

و حيث إن المستأنف يقول في صحيفة الدعوى التي رفعها ضد المستأنف عليهما أنه بموجب عقد بيع عرفي بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ لم يشتري من المستأنف عليه الأول ١٦ قيراطاً وفدان بثمان قدره ٥ ر ١٩١٦٦ قرشا ولكن البائع أبي التوقيع على العقد المحرر أمام قسم المساحة لنقل التكليف فاضطر لرفع هذه الدعوى ضد ههالا ثبات صحة التعاقد المذكور ونقل تكليف هذا القدر لاسمه من اسم البائع وإقرار ملكيته له في مواجهة المستأنف عليه الثاني وإذا يطلب الحكم بصحة

التعاقد الحاصل بينه وبين المستأنف عليه الأول عن ال ١٦ قيراطاً وفدان المذكورة وتسجيل عقد الملكية المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ واعتباره صحيحاً والزام المستأنف عليهما بالمصاريف - وقد طلب المستأنف عليهما رفض دعواه واستنادا إلى عقد بيع مؤرخ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ومسجل في ١٧ من الشهر المذكور صدر من المستأنف عليه الأول والثاني عن ١٦ سهما و ٨ قيراطاً و ٣ فدادين يدخل ضمنها ال ١٦ قيراطاً وفدان المبيعة للمستأنف بالعقد العرفي الغير مسجل المشار إليه . فقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بناء على اللاحق له فيها لعدم تسجيل عقده بينما سجل المستأنف عليه الثاني عقد البيع الصادر إليه من المستأنف عليه الأول وأن سوء النية والتواطؤ الذي يقع بين البائع والمشتري الثاني الذي سجل عقده لا يمنعان من أفضلية عقد المشتري الثاني المسجل على عقد المشتري الأول الغير مسجل فلم يرتض المستأنف هذا الحكم واستأنفه وطلب الغاءه والحكم له بما سبق أن طلبه أمام محكمة أول درجة . وبني اعتراضه على أن العقد الذي ارتكن عليه المستأنف عليه الثاني هو عقد صوري فهو غير موجود إطلاقاً في رأيه ولا تسرى عليه النظرية التي قررتها محكمة النقض المصرية بالحكم الصادر منها بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ في القضية رقم ٣٥ سنة ٥ ق (التي استندت إليها محكمة أول درجة) بشأن أفضلية عقد المستأنف عليه الثاني المسجل على عقده لعدم تسجيله إياه .

و حيث أنه مما يجب ملاحظته مبدئياً أن دعوى المدعى بصفتها المذكورة هي في الواقع دعوى ملكية عقارية أساسها النزاع القائم بين المستأنف والمستأنف عليه الثاني على أحقية كل منهما في امتلاك الأطلان موضوع هذه القضية

٢٤٩

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧

١ - اعلان . أصل الاعلان . هو ما يجوز أن يتمسك به المعلن اليه .

٢ - اعلان . خلاف بين الاصل والصورة . تمسك المعلن اليه بما اشتملت عليه الصورة خلافاً للأصل . جوازه .

٣ - اعلان . صورته . نقص في الصورة . يترتب عليه بطلان الاعلان . جواز التمسك بالبطلان ولو كان الأصل مستوفياً .

المبادئ القانونية

١ - من المسلم به أن أصل الاعلان هو المعتمد بين طرفي التقاضي ويجوز للمعلن إليه أن يتمسك بما يشوبه من نقص يبطله ولو خلت الصورة منه

٢ - إن صورة الاعلان تقوم أيضاً مقام الأصل بالنسبة للمعلن إليه . فاذا وقع خلاف بين الأصل والصورة فله أن يتمسك بما اشتملت عليه الصورة ولا يحتاج عليه بالأصل .

٣ - إذا خلت الصورة من بيان أو إجراء يترتب على خلوها منه بطلان الاعلان فللمعلن إليه أن يتمسك ببطلانه ولو كان الأصل مستوفياً كافة شرائطه القانونية .

المحكمة

» بما ان المستأنف عليها دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد الموعد القانوني المحدد له وهو عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المستأنف وذلك لان الحكم أعلن حسب التاريخ المبين بأصل الحكم بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ورفع عنه الاستئناف بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ولأنه لا عبرة بالتاريخ الوارد بالصورة المسلمة للمستأنف

» وحيث ان عبارة المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ صريحة في أنه لا تأثير لمجرد الايجاب والقبول في عقود البيع على نقل الملكية وأن الملكية تستمر للبائع إلى حين تسجيل العقد فتنتقل عندئذ بالتسجيل للمشتري .

» وحيث ان المشتري (المستأنف) بناء على ذلك ليس له في الفترة التي تمضي من تاريخ العقد إلى وقت التسجيل سوى مجرد أمل في امتلاك مستقبلاً ما يبيع اليه دون أي حق في الملكية وهذا الأمل كما قالت محكمة النقض في حكمها السابق الإشارة اليه ليس حقاً يصح له أن يحتاج به على الغير فلا يترتب عليه اذن أحقيته في ابطال عقد المشتري الثاني (المستأنف عليه الثاني) الذي سجله طبقاً للقانون بدعوى أنه صوري إذ لا ملكية له كما سبق القول قد سلبها التواطؤ الحاصل بين بائعه وهذا المشتري الثاني لحرمانه من الصفقة وأنه في هذه الحالة ليس لعقده الغير مسجل من أثر سوى الالتزامات الشخصية بينه وبين المتعاقد معه (المستأنف عليه الأول) .

» وحيث انه بما تقدم يتضح أن محكمة أول درجة إذ قضت برفض دعوى المستأنف فان قضاءها بذلك على أساس الدعوى الحالية وتكييف المستأنف لها هو في محله ولذا يتعين تأييده

(استئناف الخواجه فطاس فانوس جرجاوى وحضر عنه الاستاذ ادوار مشرق ضد مفار إبراهيم ميخائيل الشاعر وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد فؤاد جابر رقم ٧١٢ سنة ٤٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكي محمد بك وسليم زكي بك واحد مختارين بك مستشارين)

وهو ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ لأن البيانات المذكورة بالأصل هي المعتمد عليها .

« وبما أنه من المسلم به أن أصل الاعلان هو المعتمد حتى أنه يجوز للعلن اليه أن يتمسك بما يشوبه من نقص يطله ولو خلت الصورة منه غير ان صورة الاعلان تقوم أيضا مقام الأصل بالنسبة للعلن اليه فاذا ما وقع خلاف بين الأصل والصورة فله أن يتمسك بما اشتملت عليه الصورة ولا يحتج عليه بالأصل ولذا وجب على المحضر أن يمضيها قبل تسليمها للعلن اليه وأن يدون بها جميع البيانات التي يدونها بالأصل ويوقع عليها من وقعوا على الأصل بحيث تكون الورقتان متطابقتين من كل وجه كما أنه اذا خلت الصورة من بيان أو اجراء يترتب على خلوها منه بطلان الاعلان فللمعلن اليه أن يتمسك بطلانه لذلك ولو كان الأصل مستوفيا كافة شروطه القانونية .

« وبما ان التحقيق الذي أجرته هذه المحكمة لم يسفر عن حصول تغيير في التاريخ المثبت بالصورة أو أن للمستأنف أو شيخ البلد المخاطب معه وقت الاعلان لغياب المستأنف يد في اثبات هذا التاريخ بالشكل الوارد بها فيعتبر الحكم الصادر في المعارضة كأنه أعلن للمستأنف بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ويكون استئنافه له في ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قد حصل في مواعيد القانوني ومن ثم يكون الدفع المقدم من المستأنف عليها في غير محله ويتعين قبول الاستئناف شكلا .

(استئناف الشيخ ابوسيف رشوان وحضر عنه الاستاذ عياد ابوالخير ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ عيسى دبوس رقم ٢٣٥ سنة ٥٤ بالهيئة السابقة)

٢٥٠

١١ يناير سنة ١٩٣٨

مجلس ملي . يختص بالنظر في شكل الوصية . ولا يختص بالنظر في موضوعها . المختص بموضوع الوصية هو المحاكم المدنية . في حالة الوصية يجب تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية

المبدأ القانوني

المجلس الملي يختص بالنظر في شكل الوصية الصادرة من غير المسلمين أما الحكم الذي يصدر منه بشأن موضوع الوصية فهو باطل لأنه تناول أمورا عينية من اختصاص المحاكم المدنية ولا يصح التعويل عليه لأن المجلس في هذه الحالة يكون قد جاوز اختصاصه .

وقبول الوارث للوصية حال حياة الموصي لا يعتبر اجازة ولا قيمة له لأن الاجازة لا يعول عليها إلا بعد موت الوصي وذلك تطبيقاً لقواعد الشريعة الاسلامية التي يجب أن تطبق في مثل هذه الأحوال .

المحكمة

« وحيث ان المسأنة رفعت هذه الدعوى تطالب المستأنف عليهم أولا - بشيئ ملكيتها إلى نصيبها الشرعي وهو الثمن في الاطيان البالغ مقدارها ١٣ سهما و ١٦ قيراطا و ٢٥ فدانا وفي المنزلين المخلف جميع ذلك عن والدها مورث الطرفين والمين بصحيفة الدعوى و - ثانيا - إلى مبلغ ٥٠٠ مليم و ٢١٤ جنيها قيمة نصيبها الشرعي في الأموال المنقولة المخلفة عن المورث المشار اليه . فعارض المستأنف عليهم في طلبها الأول لصدور وصية من المورث المذكور بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ أوضح بها ما أوصى به لها وقدره ١٠ قراريط وفدان ولكل منهم بما هو وارد بها وأن

المجلس الملي قد حكم بصحة هذه الوصية في مواجهتها ابتداءً واستئنافاً — فردت عليهم المستأنفة بأن هذا المستند الصادر من المورث ليس بوصية وبفرض أنه وصية فهي باطلة شكلاً لأنه لم يكن عليها تصديق من كاهن أو أسقف أو بطريرك حسب نص الأمر السلطاني الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٧٨ هـ أنها باطلة موضوعاً لأنها لورثة وهي لم تجزها بصفتها إحدى الورثة وقد وافقت محكمة أول درجة المستأنف عليهم فيما دفعوا به بالنسبة للأطيان والمنزلين وحكمت بإثبات عدم منازعتهم للمستأنفة فيما أوصى به والدها لها من الأطيان وبنيت رأيها بعد أن اعتبرت المستند المؤرخ ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ وصية على أن المجلس الملي للاقباط الأرثوذكس الخاضع له الخصوم هو المختص بالفصل في هذه الوصية، وبما أنه قضى نهائياً بصحتها بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ في مواجهة المستأنفة فلذا لا تعتبر مالكة إلا لما تخصص لها فيها من الأطيان لأن القوانين التي نوهت عنها في أسباب الحكم لا تسمح للمحكمة بالنظر في موضوع الوصية المذكورة — أما عن الطلب الثاني، فإن المستأنف عليهم أنكروا على المستأنفة تخلف المنقولات المبنية بعريضة الدعوى عن المورث فقضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٣٦ لتثبت المستأنفة بكافة طرق الإثبات أن المورث ترك المنقولات المذكورة والمدعى عليهم النفي بالطرق عينها وبعد إتمام التحقيق حكمت للمستأنفة بمبلغ ٨ جنيهات يدفعها لها المستأنف عليهم . فلم تقبل المستأنفة ما قضت به محكمة أول درجة بالنسبة لطلبها واستأنفتها .

« وحيث أنه بالنسبة لما تطلبه المستأنفة خاصة بالأطيان والمنزلين فإن النزاع بين الطرفين ينحصر

فيما إذا كان المستند الذي يعول عليه المستأنف ضدهم لدفع الدعوى الصادر من مورث الطرفين المؤرخ ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ لورثاه ومنهم المستأنفة يعتبر وصية من عدمه . وفي الحالة الأولى هل تعتبر نافذة على المستأنفة احتراماً للحكم الصادر بصحتها نهائياً من المجلس الملي للاقباط الأرثوذكس في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥ أو تعتبر باطلة بفرض التسليم بانها وصية لأنها لورثة ولم تجزها المستأنفة بصفتها وارثة .

« وحيث أن هذه المحكمة — أولاً — توافق محكمة أول درجة فيما رأت من اعتبار الوثيقة المشار إليها وصية للأسباب المبينة بالحكم المستأنف ولأن حكم المجلس الملي باعتبارها وصية داخل في دائرة اختصاصه طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ١٦ من قانون المجلس المحلي للاقباط الأرثوذكس الصادر في سنة ١٨٨٣ والمعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ فهذا الحكم من المجلس الملي واجب الاحترام بناء على ذلك ولا محل لإعادة النظر في هذا الأمر وبحث ما طعنت به المستأنفة خاصة بشكل الوصية وصيغتها أمام هذه المحكمة — وثانياً — تخالف محكمة أول درجة في أن هذا المجلس مختص أيضاً بالفصل في موضوع الوصية المشار إليها لأن ذلك يتناول بلا شك الأمور العينية فالبحث فيه خارج عن دائرة الأحوال الشخصية وبعيد عن مدلول المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وداخل في اختصاص المحاكم المدنية تنفيذاً لما هو وارد بالمادة ٥٥ من القانون المدني والمواد ٢٥٤ إلى ٢٥٦ مكررة من القانون المذكور وللأسباب الأخرى التي أوضحناها محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ ويكون بناء على ذلك الحكم الصادر من المجلس الملي بشأن موضوع الوصية الذي أخذت به محكمة أول درجة

باطلا ولا يصح التعويل عليه لأنه يكون في هذه الحالة قد جازا اختصاصه بالقضاء بأحقية المستأنف عليهم في استلام الأتبان والعقارات الموصى لهم بها وعدم منازعة المستأنفة لهم فيها

« وحيث أن الشريعة الإسلامية هي الواجبة الاتباع بالنسبة لموضوع الوصايا لأن وصية غير المسلم هي كوصية المسلم لا تجوز لو ارث إلا بإجازة باقي الورثة طبقا لما هو مستفاد من الأمرين السلطانيين الصادرين في ٧ صفر سنة ١٢٧٨ و ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ والمحرم السامى المبلغ لنظارة الخارجية المصرية والمبلغ منها لمحافظة مصر في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٢ والمادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ مدنى ولما توضح فوق ذلك بحكم محكمة النقض والابرام المشار اليه — ومن ثم تكون هذه الوصية باطلة لأنها لورثة ولم تجزها المستأنفة ويكون الحكم المستأنف عن ذلك في غير محله ويتعين الغاؤه أما قبول المستأنفة للوصية المشار اليها بالتوقيع عليها بذلك حال حياة الموصى في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ فهو ساقط ولا قيمة له لأن الاجازة لا يعول عليها إلا إذا كانت بعد موت الموصى . أما حصولها حال حياته فتكون قد وقعت قبل ثبوت الحق وهو لا يتحقق إلا بوفاته

« وحيث أنه تبين من الوردتين المقدمتين من المستأنف عليهم عن سنة ١٩٣٥ أن المكلف على

اسم المورث هو فقط ١٣ سهما و ٣ قراريط و ٢٣ فدانا وقد تأيد هذا بالكشفين الرسميين المقدمين من المستأنفة المستخرجين من مصلحة الاموال المقررة الثابت بهما أن المكلف على اسم المورث من سنة ١٩٢٢ حتى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ هو ١ سهم و ٨ قراريط و ٢٠ فدانا بناحية منيرة و ١٣ سهما و ١٩ قيراطا وفدانين بزمام ناحية منشاة الحاج وبمجموع ذلك ١٣ سهما و ٣ قراريط و ٢٣ فدانا وأذن يتعين الحكم للمستأنفة بثمن هذا المقدار أى $\frac{10}{8}$ أسهم و ٢١ قيراطا وفدانين وهو نصيبها الشرعى في الأتبان المذكورة مع ثمن المنزلين الموضح جميع ذلك بصحيفة الدعوى « وحيث أنه بالنسبة لما طلبته المستأنفة عن المنقولات فإن الحكم المستأنف في محله للأسباب المبني عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة ولأن شهود الاثبات قد قرروا أقوالهم بصفة مبهمة وعامة ولم يوضحوا ويحددوا أساس ما شهدوا به حتى يمكن تقديره للوصول الى معرفة ما اذا كانت من المنقولات التي لم يحكم بها تخلفت حقيقة عن المورث ولذلك كله يتعين تأييد الحكم المشار اليه عن هذه الاشياء

(استئناف الست حنينه صليب يوسف وحضر عنها الاستاذ بواقم خيرال ضد عبد الله صايب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ على كمال حيشه بك رقم ٩١٦ سنة ١٤ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن زكى محمد بك وسليم زكى بكو احد مختار بنيت بك مستشارين)

بحث

في الوفاء والحوالة والفرق بينهما

دعاني للكتابة في هذا الموضوع على بساطته ماظنه بعضهم من ان بين المادتين ١٦٠ و ١٦١ اللتين جاءتا في باب الوفاء والمادة « ٣٤٩ » التي جاءت في باب الحوالة تناقضا ، إذ نصت الأولى : على أن المتعهد به إذا كان مبلغاً من النقود جاز وفاؤه من أى شخص أجنبي ولو على غير رغبة الدائن أو المدين .

ونصت الثانية على أن من دفع دين شخص كان له حق الرجوع عليه بقدر مادفعه بناء على ما حصل له من المنفعة لسداد دينه .

وجاء في الثالثة وهي المادة « ٣٤٩ » أن ملكية الديون والحقوق المبيعة لا تنتقل ولا يعتبر بيعها صحيحاً إلا إذا رضى المدين بذلك كتابة .

وهذا الظن بلا شك وهم باطل ، ولكنه خال على بعض المحاكم فتمثلته صحيحاً . والتست في أحكامها للتوفيق بين هذه المواد الثلاث شروطاً قيدت بها نص المادتين ١٦٠ و ١٦١ حيث قالت ما يحصله « ان الوفاء من أجنبي بدون رضا المدين غير جائز إلا في حالتين ، إحداهما أن يكون ذامصلحة في الوفاء . كأن يكون ضامناً أو ذا صلة بالمدين ، والثانية الرحمة بالمدين في حالة الحجز عليه وعجزه عن السداد » وهذا خطأ فظيع في تفسير القانون وتعطيل لنصوص صريحة فيه . وخاط بين الوفاء والحوالة مع وجود الفرق الشاسع بينهما ويدل على ذلك ما يأتي : —

١ — إن القانون موضوع لتهدي به الناس وتسير عليه في معاملاتها والقاضي منفذ له لا مشرع ، ومن ثم لا يجوز له أن يغتر من نصوصه ولا أن يقيد بها بقيد لم تشر إليها . حتى ولو كانت العدالة تقتضي هذا التقيد لأن العدالة مسألة اعتبارية تختلف باختلاف النظر ولو أبيع للقاضي تقيد نصوص القانون المطلقة بقيد من عنده لتعطل العمل به . وهو مأمور باتباعه كما هو (المادتين ١ — ٢٨) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

وإذاً يكون تقيد الوفاء من الأجنبي بشرط المصلحة أو بغير ذلك من الشروط خطأ محضاً . لأن المادة « ١٦٠ » صريحة في أنها خاصة بحالة واحدة من حالات الوفاء المتعددة ؛ وهي حالة ما إذا كان المتعهد به مبلغاً من النقود ولم يرد فيها أى قيد أو شرط لجواز الوفاء في هذه الحالة من الأجنبي . وقد علق المرحوم « فتحى باشا » على هذه المادة والمادة « ١٦١ » بأنه يجب العمل بهما كما قلنا . نعم قال ان حكمة ذلك ظاهرة بالنسبة للدائن . لأنه لا يهيمه سوى الحصول على دينه ولكنها غير ظاهرة بالنسبة للمدين الذى قد يهيمه ستر مديونيته عن غير دائه الأصلية ؛ ولكن هذا مردود عليه بأن الحكمة بالنسبة للمدين ظاهرة أيضاً . وهي أنه متعهد ويجب عليه الوفاء . وأنه قد استفاد بسداد الدين عنه . ولا يجوز أن يثرى على حساب غيره ولذلك قد

نبه الشارع نفسه إلى هذه الحكمة حيث قال في المادة ١٦١ (بناء على ما حصل له من المنفعة لسداد دينه)

٢ — أنه مع تصريح الشارع في المادة « ١٦٠ » بجواز الوفاء من أى شخص أجنبي ولو على غير إرادة الدائن أو المدين لا يجوز بتاتاً تقييد هذا النص بأن يكون الموفى ذا مصلحة أو صلة بالمدين . ولا بقيد آخر لما في ذلك من العبث بنصوص القانون الصريحة والمخالفة للقاعدة الفقهية القائلة بأنه لا مساع للاجتهاد في موضع النص ولأن نص المادة مطلق غير مقيد والمطلق يجب فقهاً أن يجرى على إطلاقه .

٣ — أما كون الدافع ضامناً أو مسؤولاً عن الدين مع المدين فهذا مما لا شأن له بالمادة « ١٦٠ » التي أباح الوفاء من الأجنبي . « لأن الضامن والمسؤول مع المدين عن الدين لهما أحكام أخرى تكفلت بها المواد « ١١٥ ، ٥٠٥ مدني »

٤ — المادتان ١٦٠ و ١٦١ صريحتان ولا لبس فيهما ولا غموض .

ومن واجب القضاء الأخذ بهما كما هما . وإذا كان الأمر قد التبس على بعضهم بسبب وجود مادة الحوالة في نفس القانون والشبه الدقيق من بعض الوجوه بينها وبين الوفاء مع الحلول ، فقد كان الواجب على هذا البعض أن يرجع إلى مصدر المادتين المذكورتين ومأخذهما وأن يتعرف المراد بالحوالة لبيان له الفرق بين النوعين وبيان ذلك هو أن المادتين المذكورتين مأخوذتان عن أصلهما من القانون المختلط وهما المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ وهاتان مأخوذتان عن أصلهما الفرنسي وهو الفقرة الثانية من المادة ١٢٣٦ ونصها (بل يجوز أن يوفيه آخر لامصلحة له في الوفاء بشرط أن يكون باسم الملتزم . وإذا وفاء باسم نفسه فلا يكون القصد الحوالة على المدين ليكون له عليه حقوق الدائن) ، فأنت ترى من هذا أن الشارع الفرنسي كان أحكم من الشارع المصري في التنبية بصيغة النفي . على أنه في حالة ما إذا كان الموفى أجنبياً وكان الوفاء باسم نفسه لا يكون القصد الحوالة ، وما صنع الشارع الفرنسي هذا الصنيع إلا ليعبد عن الذهن ما قد يعلق به من وجوب قبول المدين أو اعلانه كما في الحوالة .

هذا هو نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٣٦ الفرنسية . أما الفقرة الأولى من هذه المادة فتعلقة بحالة الدفع من الضامن أو المسؤول عن الدين مع المدين . وهذه حالة أخرى كما بينا وهي الحالة التي أراد البعض الخاطئ جعلها قيداً في المادتين ١٦٠ و ١٦١ أما المراد بالحوالة فهو ما سنبينه في الفقرة الآتية :-

٥ — أما الحوالة فليس المراد بها أن يدفع انسان عن انسان آخر مبلغاً من النقود ويحل محل الدائن فيه بل المراد بها البيع أى أن الدائن يبيع دينه على مدينه بأى مبلغ كان بأن يبيع المائة بعشرة مثلاً مما يدخل في باب المضاربة . ويدل على هذا أن الحوالة عرفها الشارع الفرنسي بأنها بيع الديون والمزاعم . ويدل على ذلك أيضاً قانوننا نفسه ما قالته المادة ٣٤٨ (من أنه يتبع في بيع الديون وبجرد الحقوق الخ) وما قالته المادة « ٣٤٩ » من أن ملكية الديون والحقوق المبيعة لا تنتقل ولا يعتبر بيعها صحيحاً . الخ) ، فأنت ترى من هذا التعبير أن المراد بالحوالة انما هو البيع لا الدفع من أجنبي مع حلوله بقدر مادفعه وإذاً يكون الفرق بين الحالتين واضحاً ، ومن آثاره أن الوفاء من الأجنبي لا يبيع .

له سوى الرجوع على المدين بقدر مادفعه فقط لا الدين كله ولا ملحقاته ولا تنتقل اليه مزاياه بخلاف الحوالة فان ذلك كله ينتقل للمحتال لمجرد قبول المدين وهذا هو أحد الفروق بين الحوالة والوفاء من أجنبي . وقد شرح هذا الموضوع شرحاً وافياً فقهاء المصريين مثل المرحوم فتحي باشا والأستاذ ذهني بك والأستاذ السنهوري بك والهلالي بك . إذ قالوا جميعاً بأن المراد بالحوالة إنما هو البيع وأن ليس معناها الوفاء من أجنبي مع حلوله بقدر مادفعه ثم بينوا فروقاً خمسة بين الحالتين فطريك بما كتبوه . غير أنهم قالوا إن اشتراط قبول المدين للحوالة نقله الشارع المصري عن الشريعة الإسلامية وهذا صحيح ، ولا يفوتني هنا التنويه بأن المراد بالحوالة في الشريعة الإسلامية إنما هي أعمال الكياليات من سحب وقبول على الوديعة أو المدين للحيل مع حالة واحدة من حالات الاستبدال التي أشارت اليها المادة ١٨٧ مدني . وهي حالة استبدال الدائن

٦ — ان تختم الوفاء من شخص المتعهد لا يكون إلا إذا كان يتضح من حالة التعهد أن مصلحة المتعده تقتضي ذلك كأن يكون المتعهد خطاطاً أو مثلاً أو ممثلاً . وهذه حالة غير حالة الموفى الأجنبي لدين من النقود ان في تقييد المادتين ١٦٠ و ١٦١ بتلك القيود الخاطئة تعطيل لها مع ان في اعمالها خيراً للمدين . لأن الأجنبي يمكنه ان يضمن الدين بلا علم المدين ثم يوفيه فتنتقل اليه كل حقوق الدائن ومزاياه وهذه حالة أشد على المدين من حالة ما إذا وفي عنه الأجنبي بدون أن يكون ضامناً هذا ما عن لي في هذا الموضوع ؟

عبد الوهاب محمد
الحامى

قضاء المحاكم الكلية

٢٥١

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦

دعوى طلبات الملحق بالطلب الاصلى . تعريفها لا تدخل

في تقدير قيمة الدعوى

المبدأ القانونى

الملحقات هي التي تقوم بقيام الطلب الاصلى وتنعدم بانعدامه فطلب الريع والازالة اذا كانا مبنيين على طلب تثبيت الملكية الاصلى في الدعوى ويرتبطان به وجوداً وعدمياً يعتبران من الملحقات ولا تدخل قيمتهما في تقدير قيمة الدعوى المحكّمة

» حيث ان الحاضر عن المستأنف عليها دفع بعدم جواز نظر الاستئناف لقلة النصاب

» وحيث انه تبين من الاطلاع على صحيفة الدعوى الابتدائية ان قيمة الارض موضوع الدعوى هو مبلغ ٥٩٦ ملياً و ١٨ جنياً وان الريع المطالب به لغاية رفع الدعوى ٩٨٩ ملياً و ٩ جنيات فضلاً عن ان طلبات المستأنف عليها تشمل الازالة

» وحيث ان الفصل في هذا الدفع يستلزم البحث في طبيعة الريع والازالة ان كانا من الملحقات فلا يدخلان في تقدير قيمة الدعوى أم يعتبران طلبين أصليين نشأ مع طلب تثبيت الملكية عن سند واحد ويتعين لتقدير الدعوى اضافة جميع الطلبات على بعضها

» وحيث ان الملحقات هي التي تقوم بقيام الطلب الاصلى وتنعدم بانعدامه فطلب الريع

والازالة في هذه الدعوى مبنيان على الطلب الاصلى وهو طلب تثبيت الملكية ويرتبطان به وجوداً وعدمياً فضلاً عن ذلك فان المادة ٣٠ مرافعات اعتبرت الفوائد من ملحقات الطلب الاصلى والريع بطبيعة الحال لا يخرج عن كونه فوائد عن العقار المطالب به وهو عادة متكافئ مع الفوائد

» وحيث انه بذلك تكون قيمة هذه الدعوى أقل من عشرين جنياً بعد استبعاد قيمة الريع او الاشياء المطلوب ازلتها باعتبار هذين الطلبين الآخرين من الملحقات ويتعين قبول الدفع (قضية الشيخ محمد نداوى عيسى ضد مصلحة الأملاك الاميرية رقم ١٣٩ سنة ١٩٣٦ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدي بك وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاحى ومحمد مراد الناضورى)

٢٥٢

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - استئناف قواعده . اعتباره من النظام العام

٢ - استئناف نصابه . دعوى . اشتغالها على طلبات متعددة

التقدير يكون باعتبار قيمة جميع هذه الطلبات مادام منشأها سند واحد . نشؤ هذه الطلبات عن سندات متعددة . التقدير يكون باعتبار كل طلب على حدة .

المبادئ القانونية

١ - القواعد الخاصة بجواز الاستئناف

من النظام العام ويجب على المحكمة أن تثبت منه وأن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف فيما حكم فيه انتهائياً .

٢ - إنه وإن كانت المادة ٣٠ مرافعات

نصت على أنه إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار مجموع هذه الطلبات وفي هذه الحالة يكون الاستئناف جائزاً بالنسبة لها جميعاً ولو أن كلامها تقل قيمته عن النصاب الجائز استئنافه متى كان المجموع يزيد عنه إلا أن المقصود من كلمة سند واحد ويقابلها بالفرنسية titre السبب أو العمل القانوني الذي تنشأ عنه هذه الطلبات بحيث إذا اتحدت جميعها في سببها كان التقدير باعتبار مجموعها أما إذا اختلف السبب فلا يصح جمع الطلبات المتعددة على بعضها بل كل منها يكون مستقلاً عن الآخر ومكوناً لدعوى خاصة على حدة وبناء على ذلك تكون الدعوى المرفوعة من بواب بطلب مبلغ ٤٢ جنياً عبارة عن ٢٧ جنياً متأخر مرتبه و ١٥ جنياً تعويض عما لحقه من ضرر بسبب رفته في وقت غير لائق مكونة من طالبين مختلفين عن بعضهما ومستقلين في سببهما ويكون الحكم الصادر في الدعوى غير جائز استئنافه بالنسبة للطلب الثاني الخاص بالتعويض .

المحكمة

« حيث أن المستأنف أقام هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة يقول فيها أنه كان بواباً عند المستأنف عليها بمرتب شهري قدره ٢٢٥ قرشا وأنها بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٥ رفته من خدمتها لذا يطلب الحكم عليها بمبلغ ٤٢ جنياً عبارة عن ٢٧ جنياً متأخر مرتبه عن المدة من شهر يونيو سنة ١٩٣٤ لغاية مايو سنة ١٩٣٥ و ١٥ جنياً بصفة تعويض عما لحقه من ضرر بسبب

رفته في وقت غير لائق وبدون انذار سابق ونظراً لأن محكمة أول درجة لم تقض له إلا بمبلغ ٣ جنيات فرفع هذا الاستئناف طالباً الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والحكم له بجميع المبلغ الآنف الذكر

« وحيث أنه تبين من ذلك بوضوح أن دعوى المستأنف تشمل طالبين مستقلين عن بعضهما ومختلفين في سببهما تمام الاختلاف فأحدهما خاص بالمرتب المتأخر الذي يزعم أنه يستحقه في ذمة المستأنف عليها وامتنعت عن دفعه له والآخر خاص بطلب التعويض نظير رفته في وقت غير لائق بلا انذار سابق

« وحيث أنه وإن كانت قيمة الطلب الأول تزيد عن نصاب الاستئناف إلا أن قيمة الثاني تقل عنه وغير جائز استئناف الحكم بالنسبة له « وحيث أنه من المقرر علماً وقضاً أن القواعد الخاصة بجواز الاستئناف من النظام العام ويجب على المحكمة أن تثبت منها وإن تقضى من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف فيما حكم فيه انتهائياً

« وحيث أنه وإن كانت المادة ٣٠ مرافعات نصت على أنه إذا كانت الدعوى تتضمن طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار مجموع هذه الطلبات وفي هذه الحالة يكون الاستئناف جائزاً بالنسبة لها جميعاً ولو أن كلامها تقل قيمته عن النصاب الجائز استئنافه متى كان المجموع يزيد عنه إلا أن المقصود من كلمة «سند» واحد ويقابلها بالفرنسية titre السبب أو العمل القانوني الذي تنشأ عنه هذه الطلبات بحيث إذا اتحدت جميعها في سببها كان التقدير باعتبار مجموعها كما لو طالب بائع بأقساط متعددة من ثمن المبيع بناء على عقد بيع واحد أو طالب مؤجر بأجرة عدة سنوات ناشئة عن عقد إيجار واحد أما إذا اختلف السبب كما هو الحال في الدعوى

الحالية فلا يصح جمع الطلبات المتعددة على بعضها بل كل منها يكون مستقلاً عن الأخرى ومكوناً لدعوى خاصة على حدثها وقد كان في مقدور المدعى أن يرفع عن كل منهما دعوى مستقلة فيجب أن لا يتغير الحال في حالة جمعها في دعوى واحدة » راجع في ذلك الوجيه لعبد الفتاح السيد بك طبعة ثانية سنة ١٩٢٤ صحيفتي ٢٩٨ و ٢٩٩ وصحيفتي ٦٨٨ و ٦٨٩ والمرافعات للمرحوم أبي هيف بك طبعة ثانية بتدي ٥٦٨ و ١٢١٩

« وحيث أنه بناء على ذلك يكون الاستئناف غير جائز بالنسبة لطلب التعويض لأن قيمته تقل عن النصاب النهائي للمحاكم الجزئية.

« وحيث أنه يتضح من مراجعة أسباب الحكم المستأنف أن مبلغ ٣ جنيهات الذي قضى به على المستأنف عليها هو مرات محكمة أول درجة أن المستأنف يستحقه طرفها بصفة تعويض نظير ردة لها فيكون هذا الحكم نهائياً فيما يتعلق بهذا المبلغ فقط » وحيث أنه بالنسبة للطلب الآخر الخاص بمتأخر المرتب واستئنافه جائز وهو مرفوع في الميعاد ويتعين الحكم بقبوله شكلاً

« وحيث أن المستأنف عليها مع إعلانها قانوناً في مواجهة النيابة لم تحضر ويصح الحكم في غيبتها

« وحيث أنه يتضح من الاطلاع على صورة الحكم الصادر في القضية رقم ٢٧٨ مستعجل اسكندرية سنة ١٩٣٥ المقدم من المستأنف أن المستأنف عليها ذكرت بصحيفة هذه الدعوى أنها لم تفصل المستأنف من خدمتها إلا في آخر أبريل سنة ١٩٣٥ وترى المحكمة الأخذ بهذا الإقرار » وحيث أن الايصال الذي قدم منها أمام محكمة

أول درجة المؤرخ ١٩٣٤/١٢/٥ يفيد استلام المستأنف مرتبه مبلغ ١٥٠ قرشاً عن شهر نوفمبر سنة ١٩٣٤ وتراه المحكمة دليلاً على أنه خالص بجمع مرتبه لغاية نهاية هذا الشهر

« وحيث أنها لم تقدم دليلاً آخر على استلامه مرتبه عن المدة التالية له فتكون لاتزال باقية في ذمتها ويحق له مطالبتها بها

« وحيث أن هذه المدة من ديسمبر سنة ١٩٣٤ لغاية أبريل سنة ١٩٣٥ عبارة عن خمسة شهور ومجموع مرتبه فيها ٧٥٠ قرشاً بواقع ١٥٠ شهرياً كما يدل على ذلك الايصال الآنف ذكره فيتعين الحكم له بهذا المبلغ ورفض باقي طلباته

(قضية سليمان محمد حجاج ضد الست زنبه هانم محمود الجزايرل رقم ٣٣٢ سنة ١٩٣٦ س بالهيئة السابقة)

٢٥٣

محكمة اسكندرية السككية الأهلية

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦

١ - استئناف . نصابه . العبرة فيه بما حكم فيه لا بتقدير قلم الكتاب .

٢ - دعوى . عدم جواز تعديل قيمتها . بعد صدور حكم فيها .

المبادئ القانونية

١ - لا تأثير لتقدير قلم الكتاب على حق الخصوم في الاستئناف والعبرة في ذلك بقيمة الدعوى حين صدور الحكم فيها .

٢ - لا يحق للخصوم أن يعدلوا من قيمة الدعوى بعد صدور الحكم فيها فغير مقبول من المحكوم عليه أن يزيد في قيمة الشيء المتنازع عليه وإلا كان في ذلك إباحة استئناف أحكام قضى القانون أن تكون نهائية ومن جهة أخرى عدم اعتراض الخصم على تقدير قيمة الدعوى لغاية صدور الحكم فيها دليل على قبوله به فيتعين معاملته بمقتضاه ولا يحق له العدول عنه وإلا كان حق الاستئناف متعلقاً على مشيئته حينما أراد .

المحكم

« حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب .

« وحيث أنه يتضح من الاطلاع على صحيفة الدعوى أن قيمتها قدرت بها بثمانية جنيهات وقد سارت على هذا الأساس دون أن يترضى عليه أحد لا من طرفي الخصومة ولا من قلم الكتاب إلى أن فصل نهائياً بالحكم المستأنف

« وحيث أن المستأنف يعتمد لجواز الاستئناف على أن قلم الكتاب تحرى بعد ذلك إدارياً فدلّت تحرياته على أن قيمة الاطيان المتنازع عليها ٢٥ جنياً أى أكثر من النصاب الجائز استئنافه .

« وحيث أن قلم الكتاب لم يقم في الواقع بهذه التحريات إلا بعد نظر الاستئناف بالجلسة الأولى وكان ذلك نتيجة لتقدير المستأنف الاطيان المذكورة بمبلغ ٤٤ جنياً بصحيفة استئنافه .

« وحيث أنه على كل حال من المقرر أنه لا تأثير لتقدير قلم الكتاب على حق الخصوم في الاستئناف والعبرة في ذلك بقيمة الدعوى حين صدور الحكم فيها (راجع الاحكام من رقم ٧٢٤١ الى ٧٢٤٦ الجزء الثالث من مرجع القضاء) « وحيث أنه لذلك لا يحق للخصوم أن يعدلوا

من قيمة الدعوى بعد صدور الحكم فيها فغير مقبول من المحكوم عليه أن يزيد في قيمة الشيء المتنازع عليه وإلا كان في ذلك إباحة لاستئناف أحكام قضى القانون أن تكون نهائية ومن جهة أخرى فإن عدم اعتراضه على تقدير قيمة الدعوى لغاية صدور الحكم فيها دليل على قبوله به فتعين معاملته بمقتضاه ولا يحق له العدول عنه وإلا كان حق الاستئناف معلقاً على مشيئته حينما اراد « الاحكام من ٧٢٥٥ الى ٧٢٥٨ مرجع القضاء » - « وحيث أنه بناء على جميع ما تقدم يكون

الاستئناف مرفوعاً عن حكم صادر في دعوى تقل قيمتها عن النصاب النهائي للمحاكم الجزئية فيتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب (قضية خليفة اسماعيل أبو رحاب ضد محمد محروس فتح الله وأخرى رقم ٣٨٩ سنة ١٩٣٦ س - بالمهبة السابقة)

٢٥٤

محكمة اسكندرية السككية الاهلية

١١ يناير سنة ١٩٣٧

- ١ - حكر . اعتباراً عن من الايرادات المؤبدة . سيه
- ٢ - دعاوى الحكر . كيفية تقديرها
- ٣ - دعاوى الحكر . تعلق النزاع بمبلغ الحكر عن مدة مدنية . كيفية تقدير الدعوى في هذه الحالة
- ٤ - دعوى . طلب زيادة قيمة الحكر السنوية . والطلب الخاص بمبلغ الحكر في مدة معينة . اعتبارهما ناشئين عن سبب واحد . تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة . يكون باعتبار مجموع الطلبين . جواز الاستئناف اذا زاد مجموع الطلبين عن النصاب الجائز استئنافه .
- ٥ - حكر . الدعاوى الخاصة بزيادة قيمة الحكر . عدم اعتبارها من أصل الوقف . اعتبارها مسألة مدنية من اختصاص المحاكم الاهلية دون الشرعية
- ٦ - حكر . حكر . حقه في التصرف في الحكر بجميع أنواع التصرفات . مطلق
- ٧ - حكر . حكر . عدم جواز مطالبته بزيادة الحكر عن المدة السابقة لرفع دعواه .

المبادئ القانونية

- ١ - الحكر نوع من الايرادات المؤبدة وذلك لأن للمحتكر حق البقاء أبداً طالما يدفع الحكر على أساس أجر المثل .
- ٢ - طبقاً للمادة ٣٤٦ مرافعات . الدعاوى المتعلقة بالايرادات المؤبدة تُقدر باعتبار كل سبعة في مقام مائة وهكذا تقدر دعاوى الحكر إذا كان النزاع فيها منصفاً على قيسام الحكر أو فسخه أو على القيمة الواجب على المحتكر

أن يدفعها أو بتعبير آخر إذا كان النزاع يتناول أصل الحكر أو مقداره

٣ - إذا كان النزاع خاصاً بمبلغ الحكر المطلوب عن مدة معينة فيكون التقدير بقيمة هذا المبلغ فقط

٤ - الطلب الخاص بزيادة قيمة الحكر السنوية والطلب الخاص بمبلغ الحكر في مدة معينة يعتبران ناشئتين عن سبب واحد وطبقاً للمادة ٣٠ مرافعات يكون التقدير باعتبار مجموع هذين الطلبين فإذا كانت قيمة كل طلب منهما تقل عن النصاب الجائز استثنافاً ولكن مجموعهما يزيد عنه فيكون الاستثناف جائزاً.

٥ - الدعاوى الخاصة بزيادة قيمة الحكر لا علاقة لها بشروط الوقف أو صحته أو أركانه ولذلك لا تعتبر من أصل الوقف بل هي بداهة مسألة مدنية خارجة عن اختصاص المحاكم الشرعية ومن اختصاص المحاكم الأهلية

٦ - يجوز للمحتكر أن يتصرف في حق الحكر بكافة التصرفات الجائزة قانوناً من بيع وتنازل وإيقاف وتأجير وغيرها

٧ - لا يجوز للمحتكر أن يطالب بزيادة الحكر عن المدة السابقة لرفع دعواه إذ حقه في هذه الزيادة لا يتقرر إلا من تاريخ المطالبة الرسمية .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستثناف لقلة النصاب

« وحيث أن وقائع هذه الدعوى حسب التكييف الذي أعطاه لها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة تنلخص في أنه احتكر من وزارة الأوقاف

بصفته ناظرة على وقف المشيد بأشور قطعت أرض بحكر قدره ١٢٠ ملياً سنوياً يخص القطعة الثانية البالغ مساحتها ١٠٠ متر تقريباً ١٠٠ ملياً وأنه تازل عن حكر جزء من هذه القطعة تبلغ مساحته ٦٥ متراً للمستأنف بحكر قدره ١٠٠ ملياً سنوياً وأن وزارة الأوقاف رفعت عليه القضية للمرة ٦١٧ سنة ١٩٢٩ رشيد وحكم فيها بجعل الحكر السنوي عن القطعة الثانية ٤٥٠ ملياً ولما كانت القاعدة المتبعة في تصقيع الحكر هي أن يكون الحكر لمالك الرقبة أي لوزارة الأوقاف بحق الثلث وللمالك المنفعة أي له بحق الثلثين فعلى هذا الأساس يكون حكر القطعة الثانية ٤٥٠ ملياً مضروبة في ثلاثة أي ٣٥٠ ملياً وجنيه واحد ويخص الجزء المحكر للمستأنف من هذا المبلغ بنسبة ٦٥ متراً إلى ١٠٠ متر مبلغ ٨٧٧ ملياً . وقد وافقته محكمة أول درجة على هذه النظرية وحكمت له بالحكم المستأنف .

« وحيث أن القاعدة المجمع عليها من الشراح والمحكم أن الحكر نوع من الإيرادات المؤبدة وذلك لأن للمحتكر حق البقاء أبداً طالما يدفع الحكر على أساس أجر المثل وطبقاً لنص المادة ٣٤٦ مرافعات الدعاوى المتعلقة بالإيرادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة في مقام المائة وهذه الدعاوى بالنسبة للحكر هي التي يكون النزاع فيها منصبا على قيام الحكر أو فسخه أو على القيمة الواجب على المحتكر أن يدفعها أو بتعبير آخر إذا كان النزاع يتناول أصل الحكر أو مقداره أما إذا كان النزاع خاصاً بمبلغ الحكر المطلوب عن مدة معينة فيكون التقدير بقيمة هذا المبلغ . فقط « راجع اسكندرية كلى في ٣ يولييه سنة ١٩٢٩ محاماة ١٠ عدد ٨٦ واستئناف ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ محاماة ١٠ عدد ١٣٤ ومرافعات أبي هيف صحيفة ٨٩٥ بند ١٢٢٤ ومرافعات عبد الفتاح السيد بك ومارك

دستور الفرنسية صفحة ١٥٤ واحكام المحاكم
المختلطة المشار اليها به »

« وحيث انه يتبين مما تقدم ذكره ان مبلغ
٨٧٧ مليا الذي يريد المستأنف عليه تقديره حكر
على ال ٦٥ متراً الخاصة بالمستأنف عبارة عن
جزء من أصل متنازع عليه لأنه يريد أن يجعل
حكر جميع القطعة الثانية جنيه و ٣٥٠ مليا يلزم
المستأنف بما يخصه من هذا المبلغ وطبقاً للادة
٣٠ مرافعات يكون التقدير في هذه الحالة على أساس
قيمة الكل المتنازع عليه لا الجزء المطالب به .

« وحيث انه بناء على نص المادة ٣٤٦ مرافعات
تكون قيمة طلب زيادة الحكر في هذه الدعوى
$$\frac{١٠٠ \times ١٩٣٥٠}{٧}$$
 أى مبلغ ٢٠٠ ملين و ١٩ جنيها

« وحيث ان المستأنف عليه طلب الحكم أيضاً
بالزام المستأنف بأن يدفع له حكر سنة ١٩٣٠ أى
مبلغ ٨٧٧ مليا و ظاهر مما تقدم شرحه ان هذا
الطلب هو والطلب الآخر الخاص بزيادة الحكر
ناشئان عن سبب واحد وهو الحكر . فطبقاً للادة
٣٠ مرافعات يكون التقدير باعتبار قيمة هذين
الطلبين مجتمعين .

« وحيث انه على هذا الأساس تكون قيمة
الدعوى ٢٥ جنيها و ٧٧ مليا أى أكثر من النصاب
الجائز استئنافه ويكون الدفع بعدم جواز الاستئناف
في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث ان هذا الاستئناف رفع وقيد في
الميعاد فيتعين الحكم بقبوله شكلاً .

« وحيث ان الحكم المستأنف فيما قضى به من
رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر
الدعوى في محله لأن القول بأن المحاكم الشرعية هي
المنحصرة وحدها بدعوى زيادة قيمة الحكر على
غير أساس إذ لا تعتبر هذه المسألة من أصل الوقف

ولا علاقة لها بشرطه أو أركانه أو صحته بل هي
بداهة مسألة مدنية بحضة فيتعين تأييده » راجع
حكم محكمة النقض المدنية ٢ يونيو سنة ١٩٣٢
محاماة ١٣ صفحة ٦٣ .

« وحيث ان الطرفين لا ينازعان في نقطتين
أساسيتين في الدعوى أولاهما أن الوقف نظرية
المستأنف عليه محتكر من وزارة الأوقاف القطعتين
الآتف ذكرهما وثانيتهما أن الوقف المذكور
تنازل للمستأنف عن حكر جزء منها يقع على
٦٥ متراً . وبجميع المذكرات المقدمة منها
ومستنداتهما خصوصاً الايصالات الصادرة من
المستأنف عليه يطلقان على العلاقة القائمة بينهما
اسم الحكر . وتلقاً ذلك لا يسع المحكمة إلا الفصل
في الدعوى على هذا الأساس سيما وأنه من المقرر
قانوناً أنه يجوز للمحتكر أن يتصرف في حق الحكر
بكافة التصرفات الجائزة قانوناً من بيع وتنازل
 وإيقاف وتأجير وخلافها » راجع حكم استئناف
مختلط ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ محاماة ١٥ عدد
٣١٦ .

« وحيث انه وان كان يتبين من الاطلاع
على أوراق القضية ٦١٧ مدنى رشيد سنة ١٩٢٩ ان
الحكم الصادر فيها اعتمد في زيادة قيمة الحكر
وجعلها ٤٥٠ مليا على القطعة الثانية موضوع هذه
الدعوى على نظرية وزارة الأوقاف من تقسيم
أجرة الأرض الموقوفة لثلاثة أقسام وإعطاء ثلثها
لوقف الحكر وثلثها للمحتكر صاحب المنفعة
إلا أن المحكمة ترى بعد الاطلاع على أوراق تلك
القضية والاجراءات التى اتخذت فيها خصوصاً
محضر الانتقال المؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩
ان هذا التقدير مناسب ويتفق مع ما تساويه أجرة
الأرض المحكرة حسب الزمان والمكان وصقع
الجهة ورغبات الناس فيها بغض النظر عما أقيم عليها

من مباني وغيرها وهو المبدأ الذي ترى المحكمة السير عليه في تصقيع الأحكام طبقاً للحكم الصادر من محكمة النقض في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٤ «محاماه ١٥ عدد ٣ رقم ٤٠ صفحة ٧٦» وذلك سواء بين وزارة الأوقاف والمستأنف عليه أو بين المستأنف عليه والمستأنف .

« وحيث أنه على هذا الأساس تكون قيمة الحكر التي يتعين تقريرها لـ ٦٥ متراً الخاصة بالمستأنف هو ما يخصها من مبلغ الـ ٤٥٠ ملياً حكر جميع القطعة الثانية كما تقدم ذكره أي بنسبة ١٠٠ متر إلى ٦٥ متراً أي بمبلغ ٢٩٢ ٥ ملياً في السنة أما التكليف الذي أعطاه المستأنف عليه لدعواه أمام محكمة أول درجة والسابق بيانه فهو تكليف خاطئ . سواء من وجهة القانون أو المنطق ولذلك لا يصح التعويل عليه .

« وحيث أنه من المقرر أنه لا يجوز للحكر أن يطالب بزيادة الحكر عن المدة السابقة لرفع دعواه إذ حقه في هذه الزيادة لا يتقرر إلا من تاريخ المطالبة الرسمية » حكم استئناف مختلط ١٧ أبريل سنة ١٩٣٤ محاماه ١٥ عدد ٣١٦ »

« وحيث أن المستأنف عليه لم يرفع دعواه الحالية إلا بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ فلا يحق له مطالبة المستأنف بزيادة الحكر إلا ابتداء من سنة ١٩٣٢ أما عن السنين السابقة فليس له إلا مبلغ الحكر القديم بما في ذلك سنة ١٩٣١ إذ لم يرفع دعواه إلا قبل نهايتها بشهور قلائل ومن العدل ألا تسرى عليها الزيادة الجديدة .

« وحيث أنه يتضح من الإيصال المؤرخ ١٥ يولييه سنة ١٩٣٣ أن المستأنف دفع للمستأنف عليه مبلغ ٢ جنيه و ٦٣١ ملياً حكر ثلاث سنوات من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٢ . بواقع حكر كل سنة ٨٧٧ ملياً حسب الحكم المستأنف ونص في هذا

الإيصال صراحة على أن هذا الدفع لا يعتبر قبولاً للحكم ولا يؤثر على استئنافه .

« وحيث أنه يتبين مما تقدم ذكره أن المستأنف غير ملزم بحكر سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ إلا بواقع ١٠٠ ملياً سنوياً فيكون المستأنف عليه استلم أكثر مما يستحقه والطرفان وشأنهما في المحاسبة عن هذا المبلغ المدفوع ،

« وحيث أنه على كل حال يترتب على هذا الدفع أن يكون المستأنف استلم حقه في الحكر المقرر عن سنة ١٩٣٠ وهو الذي كان موضوع الطلب الثاني في الدعوى فيكون هذا الطلب الآن في غير محله ويتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة له . « وحيث عن مصاديف هذا الطلب فالمستأنف عليه هو الملزم بها عن الدرجتين لأن المستأنف لم ينازعه في الحكر القديم وكان على استعداد لدفعه لولا المطالبة بالزيادة .

« وحيث أنه بالنسبة للطلب الثاني الخاص بزيادة الحكر فلا يستحقه المستأنف عليه إلا ابتداء من سنة ١٩٣٢ بواقع ٢٩٢ ٥ ملياً كما تقدم ذكره ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين .

(قضية محمد محمد الزعزعي ضد مسعود أبو رجل بصفته رقم ٣٠٩ سنة ١٩٣٢ س بالهيئة السابقة)

٢٥٥

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

١١ يناير سنة ١٩٣٧

١ - تقادم . عدم اعتباره من النظام العام . إمكان التنازل عنه . جواز أن يكون هذا التنازل صريحاً أو ضمناً

حق المحكمة المطلق في تقدير ظروف هذا التنازل

٢ - تقادم . التنازل عنه . شروطه .

٣ - تقادم . التنازل الضمني عنه . استنتاجه من مسلك

الخصم في أثناء سير الدعوى

المبادئ القانونية

١ - حق التمسك بمضى المدة ليس من النظام العام ويجوز لكل شخص أن يتنازل عنه . وهذا التنازل قد يكون صريحاً أو ضمناً وللمحكمة الموضوع حرية واسعة وساطة مطلقة في تقدير ظروف كل دعوى وإن كانت الوقائع الثابتة فيها تفيد التنازل عن هذا الحق أم لا

٢ - كل ما يشترط لهذا التنازل أن يصدر من شخص متصف بأهلية التصرف وعن علم منه بأنه يترتب عليه سقوط حقه في التمسك بمضى المدة وأن يحصل التنازل في وقت تكون مدة التقادم قد مضت .

٣ - من الأمور التي يمكن استنتاج التنازل الضمني منها مسلك الخصم في الدعوى إذا كان يدل بطريقة واضحة على أنه تعمد عدم التمسك بمضى المدة رغم علمه بحقه فيه .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن المستأنفين بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ استأجروا من المستأنف عليه وشريكه أحمد محمد البياع ١٨ سهماً و ٢١ قيراطاً و ٤ أفدنة لمدة سنتين تبتدىء من أول أكتوبر سنة ١٩٢٥ لغاية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بإيجار قدره ٦٥٦٦ قرشاً أي ٣٢٨٣ قرشاً في كل سنة ولما تأخر المستأنفان عن دفع إيجار سنة ١٩٢٦ أقام المستأنف عليه وشريكه عليهما القضية رقم ٤٢٩ ابتأى البارود سنة ١٩٢٧ وأخيراً تصالحا فيها بمحضر تصدق عليه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وسدد المستأنفان ماتصالحا عليه بمخالصة مؤرخة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ ذكرها صراحة أنها خاصة

بإيجار سنة ١٩٢٦ بلادخل لباقي السنين الأخرى ثم بعد ذلك أقام المستأنف عليه هذه القضية بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٤ وطلب فيها أخيراً الحكم على المستأنفين بإيجار سنة ١٩٢٩ ذاهباً إلى أن الإيجار تجدد بعد نهاية السنتين الأصليتين وأن شريكه حول له حقه في عقد الإيجار ودفع المستأنفان هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة بانهاء عقد الإيجار بانتهاء مدته وبعدم تجديده بعدها ذاكرين في دفاعهما عرضاً أن الإيجار الخاص بسنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ قد سقط بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقه وبناء على هذا الدفاع حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه استمرار وضع يد المستأنفين على الاطيان المؤجرة في سنة ١٩٢٩ وتجديد عقد الإيجار فيهما وباشرت هذا التحقيق ثم أصدرت الحكم المستأنف بالزام المستأنفين بالإيجار المطلوب بناء على ما تبين لها من شهادة الشهود من عدم صحة دفاع المستأنفين وأحقية المستأنف عليه في دعواه فرفع المستأنفان هذا الاستئناف ودفعوا فيه - أولاً - بعدم قبول الدعوى بالنسبة لنصف الإيجار المطالب به والذي يخص شريك المستأنف عليه أحمد محمد البياع وذلك على رغم أن عقد الإيجار غير قابل للتحويل - ثانياً - بسقوط الإيجار المطالب به بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقه حتى تاريخ رفع الدعوى وأخيراً تمسكاً بنفس الدفاع الذي أبدياه أمام محكمة أول درجة « وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع الأول فتتفق بالبند العشرين من عقد الإيجار على أنه قابل للتحويل للغير فيكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين رفضه

« وحيث أنه بالنسبة للدفع الثاني فيعتمد المستأنفان على أن إيجار سنة ١٩٢٩ المطالب

يستحق طبقا للبند الثالث من عقد الايجار ثلثه في أول يونيو ١٩٢٩ والثلاثى في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ والدعوى الحالية لم ترفع إلا في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٣٤ أى بعد مضي أكثر من خمس سنوات هلالية على تاريخ استحقاق القسط الثانى المذكور

« وحيث ان المستأنف عليه يقول ردا على هذا الدفع ان المستأنفين بالعبارة الواردة بالمخالصة المؤرخة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ اعترفا بالايجار المطالب به اذ جاء بها أنها خاصة بايجار سنة ١٩٢٦ بلا دخل لباقي السنين الأخرى وأن هذا الاعتراف يقطع التقادم فاعترض المستأنفان على ذلك بأن الاعتراف فى القانون المصرى لا يقطع التقادم لأنه لا يوجد به مادة تنص على ذلك مثل المادة ٢٢٤٨ من القانون المدنى الفرنسى التى تعتمد المشرع المصرى عدم نقلها وفضلا عن ذلك فإنه يشترط للأقرار القاطع للتقادم أن يكون اقرارا صريحا فى حين أن العبارة التى يعتمد عليها المستأنف عليه محل نزاع وأخذ ورد

« وحيث انه بغض النظر عن هذا الاعتراض وعن البحث فيما اذا كان الأقرار بالدين يقطع التقادم فى القانون المصرى أم لا فإنه من المقرر طبقا للمادة ٨٠ من القانون المدنى أن حق التمسك بمضى المدة ليس من النظام العام ويجوز لكل شخص أن يتنازل عنه وهذا التنازل قد يكون صريحا أو ضمنيا وللمحكمة الموضوع حرية واسعة وسلطة مطلقة فى تقدير ظروف كل دعوى وأن كانت الوقائع الثابتة فيها تعتبر التنازل عن هذا الحق أم لا » راجع عبد السلام ذهنى بك النظرية العامة للالتزامات بند ٥٠٠ وواتون الجزء الثانى صفحة ٥٤٤ واستئناف ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣

محاماة ٤ صفحة ٢٣٥ وكل ما اشترط لهذا التنازل أن يصدر من شخص متصف بأهلية التصرف وعن علم منه بأنه سيعترب عليه سقوط حقه فى التمسك بمضى المدة وأن يحصل هذا التنازل فى وقت تكون مدة التقادم قد مضت « وواتون صحيفتى ٥٤٥ و ٥٤٦ »

« وحيث انه من الأمور التى يمكن استنتاج التنازل الضمنى منها مسلك الخصم فى الدعوى اذا كان يدل بطريقة واضحة على أنه تعمد عدم التمسك بمضى المدة رغم علمه بحقه فيه » وواتون صفحة ٥٤٦ »

« وحيث انه واضح من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة ومذكرة المستأنفين المقدمة لها أنهما لم يدفعا امامها بسقوط حق المستأنف عليه فى المطالبة بايجار سنة ١٩٢٩ بمضى المدة وفى نفس الوقت تمسكا بمثل هذا الدفع بالنسبة لايجار سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ مع أن المستأنف عليه لم يطلب الحكم به

« وحيث ان هذا التصرف منهما لا يمكن أن يدل إلا على أنهما تعمدتا عدم الاحتجاج بالتقادم بالنسبة لايجار سنة ١٩٢٩ مع أنه كان فى مقدورهما أن يتمسكا به كما فعلا بالنسبة لايجار السنتين الأخيرتين ولا يمكن أن يقال أنهما كانا غير عالمين به لأنهما أبدياه فى نفس الدعوى عن مدة أخرى مما يدل على أنهما كانا على احاطة تامة به ومقدرين لجميع الظروف وكل ذلك يفيد بجلاء أنهما تنازلا عن الدفع بالتقادم امام محكمة أول درجة فلا يكون مقبولا منهما أن يتمسكا به بالدرجة الاستئنافية وبناء على ذلك يتعين رفضه » وحيث انه فيما يتعلق بدفاع المستأنفين بعدم تجديد عقد الايجار عن سنة ١٩٢٩ وعدم وضع يدهما على الاطيان المؤجرة فيها فإنه فى غير

٢٥٦

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٣٧

١ - وقف . ناظر وقف . مسترليه المدية . خضوع

تصرفاته لاحكام الشريعة الاسلامية

٢ - ناظر وقف . أجره . كيفية احتسابه .

٣ - وقف . دفع الناظر لاحد المستحقين مالا زائدا عن

استحقاقه . وجوب الرجوع عليه هو فقط .

٤ - وقف . ناظر وقف . نظره على وقفين مختلفين جهة .

عدم جواز صرف فاضلة أحد الوقفين على الآخر

المبادئ القانونية

١ - إن مسؤولية ناظر الوقف من الجهة

المدنية خاضعة لاحكام الشريعة الاسلامية

التي هي المرجع عند الفصل في مسائل الاوقاف .

فاذا تأخر للوقف مال في ذمة مستأجرى

أعيانه كانت مسؤولية الناظر حيال ذلك

محكومة بالفقرة الاولى من المادة ٢٣٤ من

قانون العدل والانصاف .

٢ - يحاسب أجر الناظر على مجموع المتحصل

لاعلى الفاضل بعد المنصرف لأنه هو نفسه

من ضمن مصروفات إدارة الوقف .

٣ - تقضى الشريعة الغراء برجوع الناظر

على المستحق نفسه بمسا دفعه إليه زائداً على

قدر استحقاقه لا بخصم الزيادة من نصيب

باقي المستحقين .

٤ - لا يجوز شرعاً للناظر ولا للقاضي

صرف فاضل غلة أحد الوقفين المختلفين

جهة في عمارة أما كن الوقف الآخر ولا

في مصالحه سواء اختلف واقعهما أو اتحد .

محله بناء على الأسباب التي اعتمد عليها الحكم

المستأنف وبناء على المستندات المقدمة أخيراً من

المستأنف عليه والتي يتضح منها أن المستأنف

الأول وقع مثل باقي المستأجرين على تفويض

لدائرة هاشم بك الشريف المالك الأصلي للأطيان

المؤجرة ببيع القطن الناتج في سنة ١٩٢٨ وعلى

استلامه منها بذرة القطن اللازمة لزراعته في السنة

المذكورة والتي تدل كذلك على أن المستأنفين

ورداً للدائرة عدة مبالغ في سنة ١٩٢٨ وسنة

١٩٢٩ وذلك كله مما يثبت تجديد عقداً ليجار منهما

فيكون للمستأنف عليه الحق في المطالبة بباقي

ايجار سنة ١٩٢٩

وحيث انه يتضح من كشوف الحساب الخاصة

بسنة ١٩٢٩ أن المستأنفين سددوا من ايجارها

للدائرة عدة مبالغ بمجموعها ١١ جنيهاً آخرها مدفوع

بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ وربما كان قيامهما بسداد

هذه المبالغ هو الذي دعاها لعدم التمسك بالتقادم

أمام محكمة أول درجة كما مر ذكره .

وحيث انه لا نزاع في انه من حق المستأنفين

خصم هذا المبلغ من الايجار السنوي وقدره ٣١٨٣

قرشاً فيكون الباقي منه ٢١٨٣ قرشاً وهو ما يستحقه

المستأنف عليه في ذمة المستأنفين فيتعين تعديل

الحكم المستأنف والزام المستأنفين بهذا المبلغ

والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ورفض باقي

طلبات المستأنف عليه والزامه بباقي المصاريف

(قضية الشيخ اسماعيل رضوان وآخر ضد محمد محمود

الشندي رقم ١٧١ سنة ١٩٣٥ س بالمهية السابقة)

المحكمة

» من حيث ان الخير الحاسب محمد افندي ذا آر الذي تدبته هذه المحكمة بحكمها الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٣٥٥ لفحص الحساب المقدم من المدعى عليهما قدم تقريره قائلاً فيه إن جملة إيجار أطيان الوقف الأول البالغة ١٤ قيراطاً و ٥٧ فدانا عن سنوات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ هي ١٠٦ مليات و ١٢٧٧٢ جنياً وان المتأخرات عند المستأجرين لأطيان هذا الوقف لغاية سنة ١٩٢٩ تبلغ ٧٨٦ مليا و ٨٧١ جنياً وبإضافة هذا المبلغ إلى إيجار السنوات الثلاث المذكورة تكون الجملة ٨٩٢ مليا و ٢١٤٨ جنياً يضاف إليها ٦٠٠ مليم و ١٥ جنياً قيمة رسوم وأمانة خير تحصلت من وزارة المالية في القضية رقم ٧٧٢ سنة ٢٧ مصر الكلية فيكون مجموع إيرادات هذا الوقف ٤٩٢ مليا و ٢١٦٤ جنياً وان جملة إيجار أطيان الوقف الثاني البالغة ٦ أسهم وفدانين في المدة ابتداء من سنة ١٩٢٢ لغاية سنة ١٩٣٢ هي ٩٩٠ مليا و ٢٤١ جنياً وجملة إيجار أطيان الوقف الثالث البالغة ٤ أسهم و ١٩ قيراطاً و ٩ أفدنة في نفس المدة هي ٧٤٢ مليا و ١٠٩٤ جنياً وجملة إيجار أطيان الوقف الرابع البالغة ٢١ سهماً و قيراطاً و ٧ أفدنة عن سنوات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ هي ١٤٣ جنياً يضاف إليها ٣٢٥ مليا و ٧٤ جنياً قيمة إيجار سنة ١٩٢٩ المتأخر على مصطفى افندي عبد الرحمن فتكون الجملة ٣٢٥ مليا و ٢١٧ جنياً ويكون مجموع إيرادات الأوقاف الأربعة ٥٤٩ ملياً و ٣٧١٨ جنياً وأن جملة مصروفات الوقف الأول ٦٣ مليا و ٥٩٥ جنياً ومصروفات الوقف الثاني ٧٩١ مليا و ٢١١ جنياً ومصروفات الوقف الثالث ٥٧٢ مليا و ٩٥٢ جنياً ومصروفات الوقف الرابع ٦٠ مليا و ٩٦ جنياً فيكون مجموع

مصروفات الأوقاف الأربعة ٤٨٦ مليا و ١٨٥٥ جنياً وان المبالغ المتجاوز عنها للمستأجرين طبقاً لقوانين تخفيض إيجار الأطيان الزراعية تبلغ في الوقف الأول ٨٣٠ مليا و ٢٣٢ جنياً وفي الثاني ٥٥٠ مليا و ٩ جنياً وفي الثالث ٩٣٠ مليا و ٣٦ جنياً وفي الرابع ٥٠٠ مليم و ٢٨ جنياً فالجموع في الأوقاف الأربعة ٨١٠ مليات و ٣٠٧ جنياً جنياً ثم بين الخير ان جملة متأخرات الإيجار على المستأجرين لغاية سنة ١٩٣٢ هي عن الوقف الأول ٦٣١ مليا و ١٠١٨ جنياً وعن الوقف الثاني ٩٩٠ مليا و ٢٧ جنياً وعن الثالث ٤٣٥ مليا و ١٢٣ جنياً وعن الرابع ٦٢٠ مليا و ٨٠ جنياً فمجموع المتأخر عن الأوقاف الأربعة ٦٧٦ مليا و ١٢٥٠ جنياً وأوضح الخير ان جمال احمد هدايه ابن الواقف يستحق ٤ قراريط من ٢٤ قيراطاً في صافي ريع الوقف الأول أي ٤٨١ مليا و ١٨٥ جنياً من ٩٦٨ مليا و ٣١٧ جنياً وأن الجمعية الخيرية الإسلامية تستحق ٦ قراريط من ٢٤ قيراطاً من هذا الصافي أي ٤٩٢ مليا و ٧٩ جنياً والمساجد تستحق ٤ قراريط الباقية أي ٩٩٥ مليا و ٥٢ جنياً وهذا حسب كشف الحساب المقدم من المدعى عليهما كما أوضح أن الجمعية الخيرية الإسلامية تستحق أيضاً ٦ قراريط من ٢٤ قيراطاً في صافي ريع الوقف الرابع أي ٤٦١ مليا و ١٢ جنياً من ٨٤٥ مليا و ٤٩ جنياً كما ورد بكشف حساب المدعى عليهما الخاص بهذا الوقف ثم بين الخبير في الصحائف من ٤٦ إلى ٥٦ من تقريره اعتراضات الطرفين ورأيه هو بشأن بعض مبالغ الإيراد والمنصرف وأهمها المبالغ المتأخرة على المستأجرين لغاية سنة ١٩٣٢ ثم المبالغ الباقية في ذمة المدعى عليهما للجمعية

للأوقاف الأربعة وذلك بعد ان بينا ان الباقي للساجد من ريع الوقف الأول هو ٣٢٥١٥ قرشا والباقي للجمعية الخيرية الإسلامية من ريع هذا الوقف هو ٢٦٦٩ قرشا ومن ريع الوقف الرابع ٧٤٦ قرشا ثم خصما ما صرفاه إلى جمال احمد هدايه زيادة عما يستحقه وما صرفاه زيادة عن ريع كل من الأوقاف الثاني والثالث والرابع من مجموع الباقي للساجد والجمعية الخيرية الإسلامية . وطلبا في الختام رفض الدعوى فيما زاد عن مبلغ ٢٨٧١٢ قرشا وإلزام المدعين بالمصاريف واتعاب المحاماه

« ومن حيث ان المحكمة ترى الأخذ بدفاع المدعى عليهما ورأى الخبير بالنسبة للتأخرات الايجار لسيد (الأول) انه ظاهر من المستندات المقدمة بالملف ان المدعى عليهما بذلا الجهد في سبيل تأجير الأطلان بأحسن الشروط وتحصيل المتأخرات من الايجار وما صدرت به احكام من التأخرات واتخذت الاجراءات القانونية لتنفيذها وما لم تصدر به احكام حررا به على المستأجرين لإقرارات مكتوبة في أواخر سنة ١٩٣٢ الزراعية فقوتها باقية حتى الآن وما زال في مدنة المدعين المطالبة بمقتضاها وكذلك بالتأخر من ايجارات السنة المذكورة بموجب عقود التأجير نفسها ولم يتم إلى هذه اللحظة دليل يقنع المحكمة بأن تلك التأخرات ضاعت نهائياً بسبب تقصير المدعى عليهما (يراجع أيضا مافصله الخبير في هذا الشأن بالصحاتف (٤٧ و ٥٤ و ٥٥ من تقريره) أما السبب (الثاني) فهو ان الرأي استقر في قضاء المحاكم الأهلية والمختلطة على ان مسئولية ناظر الوقف من الوجهة المدنية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي هي المرجع عند الفصل في مسائل الأوقاف وقد أقرت هذا المبدأ محكمة الاستئناف الأهلية في حكما الصادر بتاريخ

الخيرية الإسلامية والمساجد ثم المبالغ المنصرفة إلى جمال احمد هدايه ابن الواقف ثم مارأى الخبير استنزاله من أجر النظر الذي احتسبه المدعى عليهما لنفسيهما ثم مبالغ أخرى أقل شأنًا بما ذكر . ثم انتهى الخبير إلى بيان صافي الريع حسب رأيه هو فقال انه عن الوقف الأول ٤١٣ مليا و ٣٩٩ جنيا وعن الثاني ٦٨٤ مليا و جنينان وعن الثالث ٣٤٩ مليا و جنينان وعن الرابع ٥٥٦ مليا و ١٧٧ جنيا فالمجموع ١٠١ ملين و ٩٢ جنيا وهو جملة مارأى الخبير الحكم به على المدعى عليهما للمدعين بصفةتهما « ومن حيث ان المدعين قدما مذكرة (رقم ١٣ دوسيه) ناقشا فيها اقلام حساب المدعى عليهما وحساب الخبير وانتهيا منها إلى طلب الزام المدعى عليهما بأن يدفعما لهما بالتضامن مبلغ ١٠٨ مليا و ١٨٤٧ جنيا والمصاريف واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفالة بالنسبة لمبلغ ٩٨٠ مليا و ٣٨٦ جنيا كما طلبا على سبيل الاحتياط إن لم يقض لهما بالمبالغ المتأخرة قبل المستأجرين الحكم لهما بتسليم الأوراق والأحكام وخلافها المقدمة من المدعى عليهما بملف الدعوى . وقد بنينا طلب شمول الحكم بالنفاذ المؤقت بالنسبة لمبلغ ٩٨٠ مليا و ٣٩٨ جنيا على أن المدعى عليهما أقرافي كشف حسابهما ببقاء هذا المبلغ في ذمتهم للجمعية الخيرية الإسلامية والمساجد . أما باقي ما طلبا الحكم به فيتكون من مجموع التأخرات على المستأجرين وما صرف إلى جمال احمد هدايه و فرق أجر النظر وثلاثة مبالغ أخرى جزئية ذكرت بالصحيفة رقم ١٥ من المذكرة .

« ومن حيث ان المدعى عليهما قدما مذكتين (رقم ١٤ و ١٩ دوسيه) ردا فيهما على اقوال المدعين كما انتقدا بعض آراء الخبير وأقرا في النهاية ببقاء مبلغ ١٢٩ مليا و ٢٨٧ جنيا في ذمتهم

١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في نفس هذه القضية فقالت
مالهه :

« حيث ان هذا النزاع من المسائل الخاصة
بالوقف فيتعين الرجوع الى قواعد الشرع في هذه
المسألة » وأقرته أيضا الدوائر المجتمعة لمحكمة
الاستئناف المذكورة بحكمها الصادر في ٤ مارس
سنة ١٩٢٩ الذي ورد فيه (ان نظام الوقف هو من
الأنظمة الخصصة بالشريعة الإسلامية وان أساسه
فكرة دينية هي القربى إلى الله ولذلك ابتعد
« الشارع » عنه عند وضعه القوانين النظامية
وترك أحكامه للوائح المتعلقة به) والاشارة هنا
إلى المادة ٧ من القانون المدني الأهل . وفيما يختص
بالقضاء المختلط أثبت المستشار مسينا في الصحيفة
نمرة ١٢٩ من الجزء الرابع من مؤلفه في شرح
القانون المدني المختلط ان مسئولية ناظر الوقف
المرتبة على إدارته هي من الأمور التي يرجع الفصل
فيها إلى قواعد الشريعة . ومتى تقرر ذلك وجب
الآخذ في هذا المقام بحكم الفقرة الأولى من المادة
٢٣٤ من قانون العدل والانصاف التي نصها (إذا
تعرض على الناظر تحصيل مال الوقف الذي في ذمة
المستأجرين أو قصر في مطالبتهم حتى ضاع المال فلا
ضمان عليه .) راجع ايضا حكم محكمة مصر الأهلية
الصادر في ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ ومنشور بالمجموعة
الرسمية سنة ١٩٢٩ صحيفة ٢٣٣ رقم (١٠١)

« ومن حيث ان المحكمة ترى أيضا الآخذ بدفاع
المدعى عليهما ورأى الخبير بالنسبة للمبلغ المنصرف
الى جمال احمد هدايه لأنه صرف من ريع الوقف
الأول وهذا الوقف لم يقدم حسابه الا عن سنوات
٣٠ و ٣١ و ٣٢ أما المدة السابقة عليها فقد رأت
محكمة الاستئناف في حكمها الصادر في ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٣٤ وتقدمت الاشارة اليه ان محاسبة المدعى
عليهما عنها هي من شأن المستحقين لا من شأن

المدعين بصفتهم ناظرين جديدين ولما كان مبلغ
١٨٧ جنيها المذكور قد صرف كنص الايصالات
الخاصة به من أصل نصيب جمال في فاضل ريع
السنوات من ٢٨ الى ٣٢ وكان حساب سنتي ٢٨
و ٢٩ غير معروف الآن لخروجه عن الدعوى
الحالية فقد وجب استئصال ذلك المبلغ مما خص جمالا
في ريع سنوات ٣٠ و ٣١ و ٣٢ وهو وشأنه
في مطالبة المدعى عليهما بحساب المدة السابقة طبقا
لحكم محكمة الاستئناف وما يظهر له عليهما يقضى
لديه في حينه .

« ومن حيث انه بالنسبة لأجر النظر تقر
المحكمة دفاع المدعى عليهما وتخالف رأى الخبير
في شأنه لأن الأموال الأميرية ماهي إلا جزء من
المصروفات وهي تدفع بطبيعة الحال من متحصل
الريع وأجر النظر انما يحتسب على مجموع المتحصل
لا على الفاضل بعد المنصرف لأنه هو نفسه من ضمن
مصروفات إدارة الوقف .

« ومن حيث ان المحكمة تقر اعتراض المدعين
ورأى الخبير بالنسبة لمبلغ ١٦٠ مليا وجنيهان
من مصروفات الوقف الثالث للأسباب الواردة
بالصحيفة نمرة ١٥ من التقرير أما مبلغ ١٠٠ مليم وجنيه
المذكور بالصفحة ٥٢ ومبلغ ٢٠٠ مليم المذكور
بالصحيفة ٥٦ من التقرير وهما باقى ما اعترض عليه
المدعيان في الصحيفة ١٥ من مذكرتهما فلا
تقرهما المحكمة كما لا تقر الخبير في شأنهما لأنها صرفا
على السفر لمباشرة الاطيان الموقوفة وهذا
من واجبات الناظر المفروضة عليه للحفاظ
على اعيان الوقف فلا يجوز الزامه شخصا بما
صرفه في هذا السيل . وعلى ذلك يجب أيضا
احتساب مبلغ ٧٥٠ مليا ضمن مصروفات الوقف
الرابع خلافا لما ذهب اليه الخبير بالصحيفة ٥٠
من تقريره (ملاحظة رقم ٨)

« ومن حيث ان المحكمة من الناحية الأخرى لا تقر المدعى عليهما على ما ذهبا اليه من خصم ما صرفاه زيادة إلى جمال احمد هدايه من نصيب المساجد والجمعية الخيرية الإسلامية في ربيع الوقف الأول ولا على خصمها ما صرفاه زيادة عن ربيع باقى الاوقاف من نصيب هاتين الجهتين سواء في ربيع الوقف الأول أم في ربيع الوقف الرابع وذلك لأن القاعدة الشرعية تقضى برجوع الناظر على المستحق نفسه بما دفعه اليه زائدا على قدر استحقاقه لا يخصم الزيادة من نصيب باقى المستحقين (المادة ٢٤٠ من قانون العدل والانصاف) كما يقضى الشرع ايضاً بأنه لا يجوز للناظر ولا للقاضى صرف فاضل غلة أحد الوقفين المختلفين جهة في عمارة أما كن الوقف الآخر ولا في مصالحه سواء اختلف واقفهما أو اتحد المادة (المادة ٢١٣ من قانون العدل والانصاف) وإذن فلا يصح خصم الزيادة في مصروفات وقف من فاضل غلة الوقف الآخر .

« ومن حيث ان المحكمة توافق المدعى عليهما على استبعاد مبلغ ٣٤١ ملياً و ٧ جنيهات و ٢٠٨ ملليم و ١٨ جنيهاً و ٣١٦ ملياً التي اضافها الخير في حسابه على ايرادات الاوقاف الثانى والثالث والرابع على التوالي (ص ٥٩ و ٦٠ من التقرير) لمجرد انها ذكرت في كشف حسابها انها زيادة في مصروفات تلك الاوقاف . لأن تلك الزيادة المدعاة في المصروفات لا يمكن عقلاً ان تعتبر ايراداً

« ومن حيث ان المحكمة تقر المدعى عليهما كذلك كما تقر الخير على احتساب مبلغ ٢٠٠ ملليم و ١١ جنيهاً أجره نشر ورسم ائذارين ضمن مصروفات الوقف الأول للأسباب المبينة بالصحيفة ٤٧ من التقرير ولما كان المدعى عليهما لم يحتسبا هذا

المبلغ في كشف حسابهما الأول فقد وجبت اضافته على المصروفات وخصمه بما خص المستحقين وهم جمال احمد هدايه والمساجد والجمعية الخيرية الإسلامية بنسبة استحقاق كل كما أوضح المدعى عليهما في الصحيفة الثانية من مذكرتهما رقم ١٤ دوسيه

« ومن حيث انه لذلك يكون الباقي الواجب الحكم به لجهتي المساجد والجمعية الخيرية الإسلامية من ربيع الوقف الأول هو مبلغ ٨٥٠ ملياً و ٣٥١ جنيهاً

« ومن حيث ان المحكمة تقر المدعى عليهما ايضاً وتخالف الخير فيما ذهب اليه بالنسبة لمبلغ ٢٠ جنيهاً الذي طلب المدعى عليهما احتسابه ضمن مصروفات الوقف الرابع باعتباره منصرفاً على المزروعات بمدفن أسرة الواقف وعلى سقيها طبقاً لكتاب هذا الوقف ولم يدخل في كشف الحساب الذى سبق أن قدماه ذلك لأن الثابت على لسان المدعين بالصحيفة ن ٢٣ بمحاضر أعمال الخير ان الواقف اشترط صرف ستة جنيهات سنوياً من ربيع هذا الوقف على الزراعة الموجودة بالمدفن وفى شراء زرع وأجرة من يتولى سقيه ولأن يتعهد بالمحافظة على المدفن المذكور وحفظ اخشابيه ومبانيه وتنظيفه وما دام المدعى عليهما قد قدما المستندات المثبتة صرف العشرين جنيهاً المذكورة تنفيذاً لهذا الشرط فقد تعين احتساب هذا المبلغ قبل ما عداه من مصروفات هذا الوقف . ولما كانت حصة الجمعية الخيرية الإسلامية في ربيع هذا الوقف هي الربع فيجب استئزال ربع المبلغ المذكور أى خمسة جنيهات من مبلغ ٤٦١ ملياً و ١٢ جنيهاً الباقي لها من ريعه حسب كشف حساب المدعى عليهما الأول واذن يكون الباقي لها في ذمة المدعى عليهما من ربيع الوقف الرابع هو مبلغ ٤٦١ ملياً و ٧

جنيهاً باضافته إلى مبلغ ٨٥٠ ملياً ٣٥١ جنيهاً سالف الذكر يكون مجموع ما يحكم به على المدعى عليهما هو ٣١١ ملياً و ٣٥٩ جنيهاً أما ريع الوقفين الثاني والثالث فليس في ذمتها شيء منه لما توضحه الآفاق.

« ومن حيث ان النفاذ المؤقت بلا كفالة واجب قانوناً بالنسبة للبائع المذكور لا اعتراف المدعى عليهما به ولو أنها حاولت انقاصه بخضم زيادات المتصرف التي سلف بيانها وهو الأمر الذي لم تقرهما عليه المحكمة للأسباب التي تقدم ذكرها .

« ومن حيث انه لا وجه للتضامن الذي يطلب المدعيان الحكم على المدعى عليهما به .

« ومن حيث ان طلب تسليم أوراق الأوقاف الأربعة والمستندات الخاصة بها والتي تقدمت من الناظرين السابقين بملف الدعوى هو في محله ويتعين اجابته .

(قضية مصطفى إندى عبد الرحمن الفرارجي وآخر ضد الشيخ مصطفى منصور هدايه وآخر رقم ٥١١ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمى ومحمد عباس زكى وعبد المنعم عبد العزيز الجبال)

٢٥٧

محكمة مصر السككية الأهلية

١٧ مايو سنة ١٩٣٧

دفاتر بحرها الوكيل أثناء قيامه بالوكالة - ملكية هذه الدفاتر - ملطمة المحكمة في الأمر بتقديم هذه الدفاتر أثناء نظر النزاع بين الموكل والوكيل بشأن إدارة الثاني لأموال الأول

المبدأ القانوني

إنه برغم الخلاف القائم بين شراح القانون الفرنسي حول ملكية الدفاتر والأوراق التي بحرها الوكيل أثناء قيامه بإدارة أعمال موكله وما إذا كان للموكل أن يدعى ملكية هذه

الدفاتر فانه لا نزاع في أن للقضاء أثناء طرح النزاع بين الطرفين أمارة حول أعمال الوكيل أثناء إدارته أن يلزمه بتقديم هذه الدفاتر والأوراق لبحثها على اعتبار أنها على الأقل مملوكة للطرفين (الموكل والوكيل) بالاشتراك بينهما .

المحكمة

« بما ان وقائع هذا النزاع تتلخص في أن السيدة زنوبه هانم المهدية - المتظلم ضدها - كانت قد أصدرت بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٠ توكيلاً الى ولدها المرحوم السيد احمد عمر مكرم مورثها ومورث المتظلمين فوضت له به إدارة جميع أملاكها الخاصة . وبهذا إدارة الأعيان الموقوفة بالنيابة عنها كمنظرة عليها . وقد بقي المورث يدير هذه الشؤون جميعها حتى توفي في نوفمبر سنة ١٩٣٠ - وبتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٣٥ أقامت المتظلم ضدها دعواها ١٤٠٨ كلى مصر سنة ١٩٣٥ أمام هذه المحكمة ضد باقي ورثة المتوفى طالبة الزامهم بأن يقدموا لها حساباً عن إدارة مورثهم لهذه الأموال . وقد قدم الورثة الحساب فقضت المحكمة بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٦ بنبذ الخير عبد السلام عسكر أفندى لفحص الحساب المقدم . وقد باشر الخير عمله وقدم أخيراً تقريره - وفي الاثناء وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٦ قدم وكيل المتظلم ضدها طلباً لحضرة رئيس محكمة مصر الأهلية جاء به أن المتظلمين امتنعوا عن تقديم الدفاتر والأوراق المؤيدة للحساب الى الخير المعين في الدعوى رغم مطالبتهم بذلك رسمياً وأضاف الى ذلك أن تلك الدفاتر والأوراق مملوكة لجميع أصحاب الشأن . ومن حق مقدمته أن

» وبما أنه بما تجدر ملاحظته ابتداء ان الأمر الصادر من حضرة رئيس المحكمة بالحجز إنما بنى على نص المادتين ١٢٧ و ١٢٨ من قانون المرافعات وهذا ظاهر من عبارة الأمر نفسه وما ورد به من ابداع الأوراق بقلم الكتاب حتى تكون تحت تصرف الخبير المعين في دعوى الحساب... الخ

» وبما أنه يتضح جلياً من ذلك أن حضرة رئيس المحكمة إنما أمر بابرار هذه الدفاتر والأوراق وتقديمها للقضاء لفحصها واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها سعياً وراء الحقيقة وفي سبيل بحث ما قام به المورث من أعمال الوكالة : فوجب البحث فيما إذا كان الأمر المذكور قائماً على أساس قانوني .

» وبما ان القاعدة العامة التي أوردتها المادة ١٣٣١ مدني فرنسي تقضي بأن الدفاتر والأوراق الخاصة لا تصلح سنداً لصاحبها ولكنها تصلح سنداً ضده في الحالتين اللتين عينتهما المادة المذكورة : وقد جرى قضاء المحاكم الفرنسية على أن الأوراق والدفاتر الخلفة من المورث لها قوة في الاثبات ضد ورثته فيما بينهم حتى لا يثبت دين للمورث على أحدهم (يراجع دالوز على المادة ١٣٣١ مدني فرنسي نبذة - ٤٠) وأن هذه الأوراق والدفاتر بوصف كونها مشتركة بين الورثة تصلح أساساً لتسوية علاقاتهم ببعضهم البعض (نبذة ٤٣) وأن الدفاتر التي ترصد بها أعمال شركة مدنية ولو أنها محررة بمعرفة أحد الشركاء فقط تصلح للمسك بها في وجه جميع الشركاء لتصفية حساباتهم برغم ما فيها من عدم الانتظام (نبذة ٤٥) وأن القاضي له أن يأمر الوكيل بتقديم دفاتره ومذكراته وأوراقه الخاصة باقرارته إذ هذه الأوراق تعتبر ملكاً مشتركاً بين الطرفين :

Que le juge peut ordonner le

تطلب الحجز التحفظي عليها على أن تودع بعد جردها بقلم كتاب محكمة مصر يستخرج منها حضرة الخبير الحساب تنفيذاً للحكم التمهدي وقد صدر أمر حضرة رئيس المحكمة فعلاً بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ١٩٣٦ قاضياً بالحجز على جميع الدفاتر والأوراق الخاصة بتركة المرحوم السيد عمر مكرم (مورث الطالبة) وكذلك الدفاتر والأوراق المتعلقة بأمرها كلها الخصوصية التي كان يديرها المورث بصفته وكيلاً عنها وايداعها بقلم كتاب المحكمة ملحقاً للدعوى المدنية نمرة ١٤٠٨ سنة ١٩٣٥ كلى مصر فتكون تحت تصرف الخبير المعين لهذه الدعوى المذكورة .

» وبما أنه بتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٦ والأيام التالية له قد نفذ هذا الأمر وحجزت الأوراق المينة بالمحاضر المقدمة ثم نقلت الى قلم كتاب محكمة مصر حيث بقيت به فرجع المتظلمون تظلموا الى حضرة رئيس المحكمة قالوا في صحيفته المعلقة بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٦ أن الأمر الصادر منه في غير محله . - أولاً - لأن الدفاتر والأوراق والمستندات التي صدر الأمر بالحجز عليها هي من عمل المورث وملكه له ولا يمكن أن يحال بينهم وبين امتلاكها باعتبارها سندهم الوحيد على صحة الحساب خصوصاً وهي من عمل المورث وغرس جهوده الخ :

هذا فضلاً عن أن هذه الأوراق لا يمكن أن يكون لها أثر بالنسبة للحاجة الخ .

» وبما أنه بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ صدر أمر حضرة رئيس المحكمة برفض التظلم للأسباب التي بنى عليها الأمر المذكور ورفع المدعون هذا التظلم للمحكمة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ مطالبين للأسباب الواردة بصحيفة دعواهم الغاء الأمر الصادر بالحجز - الخ - .

٢٥٨

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٤ مايو سنة ١٩٣٧

١ - دعوى . تقدير قيمها . اشتمالها على عدة طلبات
ناشئة عن سند واحد . التقدير يكون باعتبار
جميع هذه الطلبات

٢ - حجر . تصرفات المحجور عليه السابقة على تاريخ
الحجر . شرط صريحتها عليه .

٣ - قاصر . نوع المنفعة التي يلتزم بها . عدم التوامة
بما يصرف على ما كلف
المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى متضمنة لطلبات
متعددة ناشئة عن سند واحد فيكون التقدير
باعتبار جميع الطلبات

٢ - تصرفات المحجور عليه السابقة على
تاريخ الحجر لتعتبر نافذة يجب أن تكون
ذات تاريخ ثابت وهذا ما يتفق مع المنطق
والعدل والحكمة التي من أجلها شرع الحجر
٢ - إن المنفعة التي تشير إليها الفقرة
الثانية من المادة ١٣١ مدني والتي يلتزم بها
نافذ الأهلية هي المنفعة المادية التي تكون
قد عادت عليه كأن يكون المبلغ الذي اقترضه
لا يزال باقياً أو اشترى به عقاراً أو بنى به
منزلاً أو سدد به ديناً رسمياً فلا يدخل ضمنها
ما يكون صرفه على ما كلف .

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع بعدم
جواز الاستئناف لقلة النصاب اعتماداً على أن قيمة
كل سند من السندين اللذين يتمسك بهما المستأنف
٢٠ جنيهاً أي الحد الأقصى للاختصاص النهائي
للقاضي الجزئي .

production par le mandataire ou le
gérant d'affaire de ses livres notes
et papiers, relatifs à la gestion
par lui exercée, et dont l'examen
est nécessaire pour la vérification
de son concept, ces documents
devant être — considérés comme
communs aux deux parties

(Dalloz art 1331 No. 86)

« وبما انه يتضح مما تقدم أن المحاكم الفرنسية
تميل في أحكامها إلى تكليف الوكيل بتقديم هذه
الأوراق وتعتبرها ملكاً مشتركاً بين الطرفين
وهذا النظر صائب إذ أنها لا يمكن أن تعتبر ملكاً
خاصاً بالموكل وبتسليمها إليه بناء على أنها مملوكة
له وحرمان الوكيل مما قد يكون فيها من بيانات
ينتفع بها في تدعيم حسابه وبيان أوجه الحقيقة
فيه : على أن هناك رأياً يميل إلى اعتبار جميع
الأوراق مملوكة للموكل فقد صدرت بعض أحكام
قضت بأن الخطابات التي ترسل إلى الوكيل بمناسبة
وكالاته هي ملك للموكل ويجب على الوكيل تقديمها
إليه : وهذا الرأي لا يصادف إجماعاً بل هناك
أحكام صادرة بالمعنى الآخر (يراجع في ذلك
دالوز على المادة ١٩٩٣ مدني نبذة - ١٨٠ و ١٨١)
« وبما انه سواء أكانت هذه الأوراق والدفاتر
ملكاً خاصاً للموكل أم أكانت ملكاً مشتركاً
بينه وبين الوكيل فإن الرأي السائد الذي تأخذ
به هذه المحكمة يرى أن للقضاء تكليف الوكيل
بتقديمها لفحصها وأن للموكل أن يتمسك بما جاء
بها (يراجع في ذلك كتاب الاثبات لحضرة نشات
بك ص ١٧٦ نبذة ٣٠٤)

« وبما انه لذلك يكون الأمر المتظلم منه قد اصاب
الحقيقة فيجب تأييده .

(قضية معارضة الست رتيه هانم مكرم عن نفسها وبصفتها
وآخر وحضر عنهما الاستاذ ادوار بك نصيري ضد الست زنوبه
هانم المهدي وحضر عنها الاستاذ مرقس بك فهمي رقم ٤٧٨
سنة ١٩٣٧ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد زيد
واسكندر حرجس وعبد العزيز سايمان)

استحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد معه (ذى الأهلية) وتقول ان المبلغ الذى اقترضه منه المحجور عليه انتفع به فى ما كله وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذه المنفعة .

« وحيث انه من المقرر ان المنفعة التى تشير اليها هذه المادة هى المنفعة المادية التى تكون عادت على القاصر كأن يكون المبلغ الذى اقترضه لا يزال باقياً أو اشترى به عقاراً أو بنى به منزلاً أو سدد به ديناً ثابتاً رسمياً » راجع مصر ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ محاماه ٤ صفحة ٩٣٠ وقد اعتبر الزواج غير داخل ضمن هذه المنفعة وحكم استئناف ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ محاماه ٩ صفحة ٢٧٢ وبناء على ذلك لا يدخل المأكل ضمن المنفعة المادية المقصودة بهذه المادة ويكون طلب الاحالة الى التحقيق على غير أساس .

« وحيث انه زيادة على ذلك فان جميع الظروف المحيطة بالمحجور عليه تدل على أن الدائن انتهز فرصة ضعفه واحتياجه وحصل منه على السنتين الآتف ذكرهما وتقدير هذه المسألة متروك للمحكمة حسبما تراه فى كل قضية .

« وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

(قضية ميخائى بنى سولوميدس ضد حامد الخلاوى بمصر رقم ١١٢ سنة ١٩٣٧ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة يوسف شهدى بك وكيل المحكمة وعبد الحميد عمر وشاوى ومحمد مراد الماضوى)

٢٥٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

١٨ أغسطس سنة ١٩٣٧

استئناف . قصره على الأسباب . غير مقبول .

المبدأ القانونى

من المبادئ الثابتة قانوناً أنه لا يمكن

« وحيث ان هذا الدفع فى غير محله طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣٠ مرافعات التى تنص على انه إذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد فيكون التقدير باعتبار جميع الطلبات والمقصود هنا بالسند الواحد هو الفعل القانونى الواحد ومن المجمع عليه أنه اذا كان السند أو السبب متحداً فيكون التقدير كما لو كان السند واحداً . (راجع الوجيز لعبد الفتاح بك السيد صفحة ٢٩٨ بند ٣٠٩ الحالة الأولى) وقد اتى فيها بمثل ينطبق على الدعوى الحالية تمام الانطباق ومن ثم يتعين رفض الدفع .

« وحيث ان الاستئناف قدم وقيد فى ميعاده فيكون مقبولا شكلاً .

« وحيث انه فيما يتعلق بالموضوع فالحكم المستأنف فى محله لأسبابه إذ من المجمع عليه أن تصرفات المحجور عليه السابقة على تاريخ الحجر لتعتبر نافذة يجب أن تكون ذات تاريخ ثابت وهذا هو الذى يتفق مع المنطق والعدل والحكمة التى شربع الحجر من أجلها (راجع قنا ١٦ يناير سنة ١٩٢١ محاماه ٧ صفحة ٤٣ واستئناف اسبوط ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ محاماه ٨ صفحة ٥٠٣)

« وحيث ان السند الأول الذى يعتمد عليه المستأنف غير ثابت التاريخ فلا يمكن اعتباره صادراً من المحجور عليه قبل الحجر ويكون حكمه حكم السند الثانى أى لاحق له .

« وحيث انه طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣١ مدنى مجرد عدم الأهلية يجعل تصرفات المحجور عليه باطلة ولو لم يكن فيها ضرر .

« وحيث ان المستأنف يريد أن يتمسك بالفقرة الثانية من المادة المذكورة التى تقول (ان من استحصل على بطلان مشاركة لعدم أهليته لا يكون ملزماً إلا برد قيمة المنفعة التى

استئناف الأسباب لأن الاستئناف لا يصح قبوله في غير المنطوق الذي يحوز وحده قوة الشيء المقضي فيه .

المحكمة

« وبما ان المستأنف عليها رفعت دعوى على المستأنف بطلب تعيين حارس قضائي على الأعيان الناظر عليها المستأنف لامتناعه عن دفع استحقاقها لها

» وبما ان المستأنف دفع الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بتعيين حارس على أعيان وقف وقد ضمت المحكمة الدفع للموضوع وقضت برفض الدفع باختصاص المحاكم الأهلية وفي الموضوع برفض الحراسة لأن المستأنف دفع للمستأنف عليها مبلغ ٣١ . ملياً و ٣٠ جنياً ولم تر المحكمة بعد ذلك محلاً لتعيين حارس قضائي وألزمت المستأنف بالمصاريف وقد استأنف المستأنف هذا الحكم طالباً إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى واحتياطياً الغائه فيما يختص بالزام المستأنف بالمصاريف والالتعاب والزام المستأنف عايباً بها مع الغاء ماورد بحجثيات الحكم من الطعن في المستأنف وأماته ونواياه وتعديل باقي الحثية بما يتفق مع ظروف الدعوى

« وبما انه فيما يختص باختصاص المحاكم الأهلية بتعيين حارس قضائي على أعيان وقف فان هذه المحكمة ترى تأيد الحكم المستأنف فيما ذهب اليه وتأخذ بأسبابه في ذلك

» وبما انه فيما يختص بالزام المستأنف بالمصاريف فانه ثابت من محاضر الجلسات أنه دفع للمستأنف عليها مبلغ الثلاثين جنياً وكسور بعد رفع الدعوى

وإثناء نظرها ولو كان دفع لها هذا المبلغ قبل ذلك لما اضطرت لرفع الدعوى فهو السبب في رفعها ولذا ترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف في هذه النقطة أيضاً

» وبما انه فيما يختص بإلغاء ماورد بحجثيات الحكم من الطعن في المستأنف وأماته لأن ذلك خارج عن اختصاص القاضي الأهلي ولا يستلزمه في النزاع المطروح أمامه وبمس الموضوع من الوجهة الشرعية .

» وبما انه من المبادئ الثابتة قانوناً أنه لا يمكن استئناف الأسباب لأن الاستئناف لا يمكن قبوله في غير المنطوق لأن المنطوق وحده هو الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه (راجع شرح دالوز براتيك الجزء الأول تحت كلمة استئناف صفحة ١٨٤ ن ٢٩ ثم راجع بهذا المعنى شرح دالوز على قانون المرافعات الفرنسي في تعليقه على المادة ٤٦٤ مرافعات بند ٩ ثم راجع أيضاً حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ومنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلطة السنة الثامنة عشرة صفحة ٣١٢)

« وبما انه لذلك يتعين رفض هذا الطلب أيضاً (قضية احمد اقدى جوهر وحضر عنه الأستاذ ميلاد سعيد ضد الست فاطمة هانم جوهر وحضر عنها الأستاذ عبد الحميد حدى رقم ٧٣٣ سبة ١٩٣٧ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود حجيلع ومحمد أمين القناهد وحسين حافظ عفيفي)

القضايا المستعجلة

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بطلب اخلاء المدعى عليهما من العين المؤجرة استنادا الى تأخيرهما في دفع الايجار طبقا للبند السادس من عقدى الايجار المقدمين منه .

« وحيث انه تبين من سؤال المدعى أن الايجار متأخر على المدعى عليهما من مدة ثلاث سنوات ونصف ولم يستصدر ضد هما حكما بالايجار المتأخر » وحيث ان محكمة الامور المستعجلة وان كانت تختص بطرد المستأجر من العين المؤجرة عند تأجره في سداد الايجار مع وجود الشرط الصريح الفاسخ إلا أن محل ذلك أن يتوفر سبب الاستعجال والخطر في الالتجاء اليها دون المحكمة الأصلية المختصة وذلك طبقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢٨ مرافعات فاذا لم يتوفر الخطر أو الاستعجال في دعوى الاخلاء فلا اختصاص لهذه المحكمة بطرد المستأجر المتأخر بل يكون الفصل في ذلك من اختصاص المحكمة الموضوعية المختصة .

« وحيث انه لا شك في أن سكوت المدعى ثلاث سنوات ونصف على تأخر المدعى عليهما في دفع الايجار وصبره عليهما هذه المدة الطويلة يدل على أن لا خطر يعجله الى طلب طردهما من العين المؤجرة ولا شيء يخشاه من بقاءهما فيها أو بعبارة أخرى يدل على أن التجاء الى محكمة الامور المستعجلة للحكم بالاخلاء لا مسوغ له وكان يسعه بعد انقضاء هذه المدة الطويلة أن يلجأ الى المحكمة العادية المختصة

٢٦٠

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

قاضى الامور المستعجلة

٥ يوليه سنة ١٩٣٧

١ - اخلاء - دعوى مستعجلة . لا خطر ولا استعجال .

عدم اختصاص .

٢ - اخلاء - ايجار . سكوت المؤجر ثلاث سنوات

ونصف عليه . لا خطر .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يتوفر الخطر أو الاستعجال

في دعوى الاخلاء فلا اختصاص لمحكمة الامور المستعجلة بنظرها

٢ - سكوت المؤجر عن مطالبة المستأجر

بالايجار ثلاث سنوات ونصف يدل على أن

لا خطر يعجله الى طلب طرده من العين ومن

ثم فلا مسوغ لالتجاءه الى محكمة الامور

المستعجلة للحكم له بالاخلاء.

تعليق :

مبنى اختصاص القاضى المستعجل بنظر طلب

الطرد اعتبار إقامة المستأجر بعد التنبيه عليه

بالاخلاء غصباً . occupation sans titre .

تبين المادة ٢٨ مرافعات رفع أمره الى القضاء

المستعجل . فالقول بأن انتظار المؤجر ثلاث

سنوات بغير مطالبة بالايجار يفقد شرط الخطر

والاستعجال لا محل له لأن صفة وضع اليد

لم تنقلب الى الغصب إلا بعد التنبيه بالاخلاء

٣ - وعلى كل حال مادام أن صحة مثل هذا الحجز تختلف فيها الآراء فلا يكون بطلانه ظاهراً ولا يحتمل بحثاً ومن ثم فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بإلغائه بل يكون ذلك من اختصاص محكمة الموضوع التي لها وحدها حق المفاضلة بين الآراء القانونية المتشعبة .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تناقض في أن المدعى عليه الثالث استصدر حكماً ضد المدعية بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣٧ في القضية ١٣٠٦ مدني كرموز سنة ١٩٣٦ يقضى بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠ جنيهاً و ٨٦٦ ملياً والمصاريف والأتعاب وقد رفعت المدعية استئنافاً عن هذا الحكم تحدت له جلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وفي الوقت نفسه حجز المدعى عليه الثالث تحفظاً بمقتضى هذا الحكم تحت يد المدعى عليهما الأول والثاني على الأيجار المستحق للمدعية قبلهما وتحدت جلسة ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ لتثبيت هذا الحجز وجعله نافذاً فرفعت المدعية هذه الدعوى أمام هذه المحكمة المستعجلة طالبة الحكم بإعلان هذا الحجز التحفظي استناداً إلى أنه توقع بمقتضى حكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ المعجل ولم يصبح نهائياً بعد بل حصل استئنافه فهو حجز باطل لحصوله بسند لم تصبح كلمة القضاء فيه نهائية .

« وحيث أن محكمة الأمور المستعجلة لا تختص بإعلان الحجز أو إلغائها لتعلق ذلك بحق الحاجز الذي يؤثر فيه حكم البطلان وذلك طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ مرافعات وقد استثنى من ذلك أن لا يكون الحجز المطلوب

إذا شاء إخراج المدعى عليهما من العين المؤجرة وبذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر القضية بدون طلب من المدعى عليهما لأن اختصاص هذه المحكمة اختصاص استثنائي من النظام العام تقضي في أمره بدون طلب الخصوم (قضية الخواجة اطناشي خرابو بكرودي ضد سلام عباس نصر وآخر رقم ٩٣٣ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

٢٦١

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧

- ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بإعلان الحجز أو إلغائها . انعاده . استثناء حالة البطلان الجوهري
- ٢ - حكم ابتدائي . عدم شموله بالنفاذ المعجل . جواز الحجز به .

المبادئ القانونية

١ - لا تختص محكمة الأمور المستعجلة بإعلان الحجز أو إلغائها لتعلق ذلك بحق الحاجز الذي يؤثر فيه حكم البطلان وقد استثنى من ذلك أن لا يكون الحجز المطلوب إلغائه باطلاً بطلاناً جوهرياً لا يحتمل بحثاً لشأبه في أركانه الأساسية أو إجراءاته الشكلية إذ أنه في مثل هذه الحالة يكون مثل هذا الحجز منعدم في حقيقة الأمر ويكون من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة أن يحكم بإطلاقه .

٢ - جواز الحجز بحكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ المعجل مسألة اختلفت فيها الآراء إلا أن الرأي الراجح أنه جائز لأنه لا يمكن اعتبار مثل هذا الحكم أقل قيمة من السند العرفي الذي يجوز الحجز به طبقاً للمادة ١٠٤ مرافعات بلا إذن من القاضي .

الأمور المستعجلة غير مختصة بالغائه ويتعين الحكم بعدم الاختصاص ولولم يطلبه أحد لأن اختصاص هذه المحكمة من النظام العام الذي تقضى فيه من تلقاء نفسها ولولم يطلبه أحد من الخصوم .

(قضية الست هنية محمود مصطفى وحضر عنها الاستاذ شفيق الديب ضد عبد اللطيف حسن وعبد المنعم وآخرين رقم ١٥ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضي محمد طاهر راشد)

٢٦٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضي الأمور المستعجلة

- ١ - شيوخ - اختلاف الشركاء على الإدارة - موجب الحراسة
- ٢ - وكالة - لا تمنع من الحراسة عند توفر الاستعجال والخطر
- ٣ - وصى أو قيم - اختصاص المحاكم الأهلية بتعيين حارس المبادئ القانونية

١ - من المبادئ المقررة علماً وقضاء أن حالة الشيوخ واختلاف الشركاء مع بعضهم على الإدارة أو استئثار فئة بها وبالربيع دون الآخرين أو عمل أحد الورثة على إخفاء أعيان التركة وظهوره بمظهر المالك لها دون المورث أو نقض اتفاقهم المؤقت على الإدارة - كل ذلك من الأمور الموجبة للحراسة القضائية لتوافر ركني النزاع على الربيع والإدارة والخطر على حقوق الجميع من ترك الحالة على ما هي عليه

٢ - وجود وكالة من أحد الخصام في الدعوى لا يخر لا يمنع من تعيين حارس قضائي من القضاء المستعجل لتوافر الاستعجال والخطر حتى ولو كانت إدارة الوكيل طيبة لعدم أحقيته في تمثيل باقي الخصام الذين لهم الحق في الاشتراك في الإدارة وتحصيل الغلة وعمل ما فيه صيانة حقوقهم في التركة .

٣ - وجود وصى أو قيم في تركة لا يمنع

الغاؤه باطلاً بطلانا جوهرياً لا يحتمل بحثاً لشائبة في أركانه الأساسية أو إجراءاته الشكلية كأن يحصل بلا سند أو إذن من القاضي إذ أنه في هذه الحالة يكون مثل هذا الحجز منعدم الوجود في حقيقة الأمر ويكون من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة أن يحكم بطلانه دون أن يعتبر قضاؤه هذا ماساً بحق الحاجز وهذا ما اتفقت عليه كلمة الشراح والمحاكم وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (راجع في ذلك كتاب طرق التنفيذ والتحفظ لأبي هيف بك صحيفة ٣٥٠ وكتاب التنفيذ لعبد الفتاح السيد بك صحيفة ٣١٦ والحكم الصادر من هذه المحكمة المنشور بمجلة المحاماة السنة ١٦ صحيفة ٩٦٥)

« وحيث أن جواز الحجز بحكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ المعجل مسألة اختلفت فيها الآراء إلا أن الرأي الراجح أنه جائز لأنه لا يمكن اعتبار مثل هذا الحكم أقل قيمة من السند العرفي الذي يجوز الحجز به طبقاً للمادة ١٠٤ مرافعات بلا إذن من القاضي (راجع كتاب التنفيذ لعبد الفتاح السيد بك صحيفة ٢٥١ وكتاب طرق التنفيذ والتحفظ لأبي هيف بك صحيفة ٢٧٤ و ٣٠٠ وكتاب قضاء الأمور المستعجلة لمحمد علي راتب صحيفة ٥٣٢ » وحيث أنه على كل حال مادام أن صحة مثل هذا الحجز تختلف فيها الآراء فلا يكون بطلانه ظاهراً لا يحتمل بحثاً ومن ثم فلا يدخل في ولاية القضاء المستعجل الحكم بالغائه بل يكون ذلك من اختصاص محكمة الموضوع التي لها وحدها حق المفاضلة بين الآراء القانونية المتشعبة.

« وحيث أنه يتبين مما تقدم أن لاشائبة تبطل الحجز موضوع هذه القضية بطلانا جوهرياً أو على الأقل فإن هذا البطلان ليس مما يرتفع عنه كل شك وجدل وفي كلتا الحالتين تكون محكمة

من اختصاص المحاكم الأهلية في تعيين حارس عليها المصاحبة للجميع إذا توافرت أركان الحراسة لأن أعمال الحارس الصيانة والإدارة فقط ويمثل الجميع في ذلك ولا تؤثر أعماله على طبيعة القوامة أو الوصاية أو الآثار المترتبة عليهما وأحقية القيم أو الوصي في عمل الإجراءات الأخرى عدا الأعمال المنوطة بالحارس.

المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى تتحصل في أن إبراهيم بك عثمان أرناؤوط توفي في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ عن ورثته المدعين ويخصهما ثلاثة أسباع التركة وعن المدعى عليهما الأولي ومجوريها مصطفى أفندي عارف وحسنه إبراهيم وترك ٦ أسهم و ١٩ قيراطا و ٣٠٨ فداناً ومنازل موصحة بالعريضة ومنذ وفاته دب الشقاق والنزاع بين الورثة بسبب الإدارة وتحصيل الغلة نشأ عنه أن نازعت المدعى عليهما الأولي أخاها المدعى الأول في الوراثة عندما تقدم للمحكمة الشرعية لإثباتها وقررت في محضر جلسة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ أنها تنكر وراثته للتوفي بما أضطره لرفع دعوى شرعية بذلك وحكم له فيها في ١٥ يناير سنة ١٩٣٥ ثم استأثرت بجميع الأعيان، الموروثة دون المدعين وجعلت تديرها بمعرفة وكيلها محمود أفندي سامي وتحرر بعض عقود الأيجار باسمها خاصة مما جعل المدعين يزعمون لها رغم إرادتهما ووافقان على تفويض - الوكيل في إدارة حصتهما في المنازل فقط مدة قصيرة رأيا بعدها أن يعزلاه من التوكيل بسبب عدم احتياطه في الإدارة وانضمامه لفريق دون آخر وتحريره عقود الأيجار باسمه خاصة وتنازله عن بعض مبالغ من الأيجار دون عليهما أو موافقتهما وزيادة المدعى عليهما الأولي في

الاستئثار بالانتفاع من الأيراد والعمل على إخفاء بعض أعيان التركة لحرر إليه ائذارين بذلك رقيمين ١١ و ١٣ مارس سنة ١٩٣٥ ثم عملا على تحصيل حصتهما في الربيع دون جدوى لتعدد الأيدي في الإدارة والتنازع على السلطة فرفعا دعوى بفرز وتجنيب حصتهما في التركة أمام المحكمة المختصة ثم أعقباها بالدعوى الحالية بطلب تعيين حارس قضائي لإدارة أعيان التركة وتوزيع صافي الربيع على الورثة كل بحسب نصيبه . « ومن حيث أنه من المبادئ المقررة علما وقضاء أن حالة الشيوع واختلاف الشركاء مع بعضهم على الإدارة أو استئثاره بها وبالربيع دون الآخرين أو عمل أحد الورثة على إخفاء أعيان التركة وظهوره بمظهر المالك لها دون المورث أو نقض اتفاقهم المؤقت على الإدارة ووكالته شخص منهم فيها من الأمور الموجبة للحراسة القضائية لتوافر ركني النزاع على الربيع والإدارة والخطر على حقوق الجميع من ترك الحالة على ما هي عليه وما ينشأ عن ذلك من ضياع حقوق للتركة قبل الغير من المستفيدين بأعيانها أو المدينين لها (يراجع في ذلك أحكام محكمة الاستئناف المختلطة المنشورة في البلتان سنة ٣١ وسنة ٣٢ الصادرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ صحيفة ٧٩ وفي ٦ أبريل سنة ١٩٣٣ صحيفة ٢٦٤ وآخر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٣٣ ومنشور في الغازيت المختلط العدد ٢٧٥ الصادر في يولييه سنة ١٩٣٤ صحيفة ٣١٧ نبذة ٣٧٣ ويقول :

Il y a lieu d'ordonner une mesure de séquestre sur des biens appartenant à une succession, lorsque les héritiers n'ont pas pu se mettre d'accord pour désigner un mandataire commun.

وتعليقات دالوز على المادة ١٩٦٤ مدني
فرنسي نبذة ٥٩ وما بعدها

« ومن حيث ان وجود وكالة من المدعي
عليهما الأولى والثاني بصفتهم لمحمود افندي سامي
لادارة أعيان التركة دون المدعين اللذين نقضا
تفويضه عنهما لا يمنع من تعيين حارس قضائي من
هذه المحكمة لتوافر الاستعجال والخطر المحدث
بالتركة والادارة كما قدمنا حتى ولو كانت ادارته
طيبة وأعماله صائبة لعدم أحقيته في تمثيل المدعين
اللذين لهماهما الآخران الحق في الاشتراك في الادارة
وتحصيل الغلة وعمل ما فيه صيانة حقوقهما في التركة
(يراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٣١ نفس المرجع صحيفة ١٤)

L'existence d'un administrateur
provisoire d'une succession, tenant,
les pouvoirs d'une partie seu-
lement des héritiers et n'ayant
par suite, ni qualité, ni pouvoir
pour agir au nom de tous, ne
saurait exclure l'urgence à nom-
mer par voie de référé un sé-
questre pour gérer les biens suc-
cessoraux alors même qu'aucune
faute n'a été rélevée à l'encontre
du dit administrateur et que le
juge du fond est déjà saisi.

ومن ثم فالقول برفع دعوى حساب لاحتراسة
في هذه الحالة أو استمرار سامي افندي في
الوكالة دون رغبة المدعين غير صائب ولا
تعيير المحكمة التفاتا

« ومن حيث انه علاوة على ما تقدم فرفع
دعوى قسمة وتجنيب بمعرفة المدعين عن
نصيبهما أمام المحكمة المختصة قبل القضية الحالية
كاف وحده لاعتبار ركن النزاع قائما والذي لم

تحدد أصوله المادة ٩١ مدني بل تركته لتقدير
المحكمة تقضي فيه بحسب وقائع الدعوى المطروحة
أمامها وقرائن أحوالها والذي تكون في هذه
الحالة على مقدار النصيب الذي يخص كل وارث
(يراجع تعليقات دالوز على المادة ١٩٦١ مدني
نبذة ٦١ صحيفة ٧٧٩)

De même, jusqu'au partage
demandé par un cohéritier, les biens
de la succession sont réputés liti-
gieux, en ce sens qu'il y a incertitu-
de et instance tou chant la portion
revenant à chaque cohéritier, en
conséquence, celle suffit pour au-
toriser, sur la demande d'un co-
héritier, la mise en séquestre des
biens.

« ومن حيث ان كون المدعي عليهما الأولى
والثاني معينين وصيين من المجلس الحسبي على قاصر
محجور عليه وبملاك في الشيوع في التركة
لا يمنع هذه المحكمة من تقرير القواعد الصحيحة
المبنية على القانون العام خصوصا وأن المجلس
الحسبي لا يمكن أن يرتب لها حقوقا أكثر من
حقوق محجوريها المستمدة من القانون بموجب
قرار الوصاية أو القوامة والذي يخول لها فقط
حق ادارة محجوريها في حدود القانون وأصوله
وأوضاعه

« ومن حيث ان القول بخلاف ذلك وأن
بمجرد وجود وصي أو قيم في تركة يمنع من
اختصاص المحاكم الأهلية في تعيين حارس
عليها لمصلحة الجميع اذا توافرت أركان الحراسة
مخالف للقانون ومناف لاهلنطق والصواب ويترتب
عليه حصول الأوصياء والقوام على حقوق لا تكون
لمحجوريهم اذا ما بلغوا سن الرشيد وامكان
استشارهم بجميع التركة دون البلغ بغير ارادة
الآخرين وبالرغم منهم

بشرط ألا يوكل محود افندى سامى فى أداء أى عمل من أعمال إدارته المتشعبة

« ومن حيث أن من يقضى ضده يلتزم بالمصاريف (مادة ١١٣ مرافعات)

(قضية محمد افندى سعيد ارناؤوط وأخرى ضد الست نائلة هاتم ابراهيم ارناؤوط عن نفسها وبصفتها وآخرين رقم ٦٤٤ سنة ١٩٣٥ رئاسة حضرة القاضى محمد على راتب)

٢٦٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥

١ - اختصاص القاضى المستعجل - تقديره لوقائع الدعوى المطروحة .

٢ - اختصاص القاضى المستعجل - إخلاء العين المؤجرة .

اتهاء للمقد (المادة ٣٨٧ م أهلى)

المبادئ القانونية

١ - يختص قاضى الأمور المستعجلة

بالفصل فى الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والتى لم يحصرها القانون أو يعرف ماهية الاستعجال فيها وتركها لتقدير القضاء ليستنبطها من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وطبيعة الحق المطالب به .

٢ - منع المستأجر الجديد من تهيئة الأرض للزراعة إذا ما قاربت مدة الإجازة على الانتهاء فيه ضرر مؤكد بحقوقه وبكيفية انتفاعه بالزراعة بعد ذلك ويكون الأمر بتمكينه فى هذه الحالة تنفيذاً لنص المادة ٣٨٧ مدنى . أهلى إجراء مستعجل يدخل فى وظيفة القضاء المستعجل الحكم به .

المحكمة

« من حيث أن الحاضر عن المدعى عدل طلبه فى الجلسة إلى الزام المدعى عليه بتمكين المستأجر

« ومن حيث أنه علاوة على ذلك فإن أعمال

الحارس الصيانة والإدارة فقط ويمثل الجميع فى ذلك ولا تؤثر على طبيعة القوامة أو الوصاية أو الآثار المترتبة عليها وأحقية القم أو الوصى فى عمل الإجراءات الأخرى عدا المنوطة بالحارس نيابة عن محجوريه فله الحق بالرغم من الحراسة أن يمثل القاصر فى التعاوى العينية والتصرفات الأخرى التى خولها له قانون المجالس الحسبية بعد اتباع القيود الواردة بها

« ومن حيث أنه متى تقرر ذلك يكون طلب

الحراسة على حق وتجييه المحكمة

« ومن حيث أن المحكمة لا ترى تعيين أحد

من طرفي الخصومة حارساً - أولاً - للنزاع المستحكم الحلقات بينهما والثابت من المستندات المقدمة منها - ثانياً - لأن المدعى عليها الأولى وإن كانت تملك بصفتها بالتركة وأكثر من المدعين بمقدار قليل إلا أنها سيدة وطبيعة مركزها الاجتماعى وعملاها يتنافى مع وظيفة الحارس وطبيعة عمله التى تستازم عليه إجراء أعمال خاصة وللحفاظة على الحقوق المتنازع عليها وما ينشأ عن ذلك من وجود صفة عمومية له لتمثيله القضاء أيضاً (يراجع فى ذلك تعليقات دالوز على المادة ١٩٦٣ مدنى فرنسى نبذه ٢٠ صحيفة ٧٨٢

Il résulte du caractère que présentant les fonctions du séquestre qu'une femme ne pourrait être séquestre judiciaire.

وأيضاً نبذه ٢٢ - - ٢٥ من نفس المرجع

« ومن حيث أن الطرفين واقفا على تعيين

سيديك متولى مدير قسم الهندسة سابقاً بوزارة الاوقاف حارساً ولا ترى المحكمة مانعاً من ذلك

في وظيفة هذه المحكمة الحكم به (يراجع كيريه على اختصاص القضاء المستعجل جزء أول صحيفة ٢١٢ نبذة ٣٧٦)

En matière de bail à ferme, l'article 1777 du code civil met à la charge du fermier sortant certaines obligations dont le juge des référés, s'il y a urgence, doit assurer l'exécution. Le fermier sortant doit laisser à celui qui lui succède dans la culture les logements convenables et autres facilités pour les travaux dont l'année suivante.

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك يكون طلب التمكين على صواب وتجييه المحكمة مع الزام المدعى بالمصاريف كاتقرار الحاضره في الجلسة .

(فضية الدكتور محمد بك الحكيم وحضره الاستاذ محمود فهمي جندب بك ضد الشيخ حسن حسن الديب رقم ١٩٥ سنة ١٩٣٥ رثالة حضرة القاضي محمد علي راتب)

٢٦٤

محكمة مصر الكلية الأهلية
قاضى الأمور المستعجلة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧

قضاء مستعجل - شرط التفاضى أمامه - وجوب المصلحة .

زوج - حقه في مقاضاة من تسبب في ضرر زوجته .

المبدأ القانونى

إن شرط التفاضى الوحيد والضابط لقبول الدعاوى أمام القضاء المستعجل هو توافر المصلحة وطلب الحكم بالإجراء المؤقت الذى يراه الطالب حافظاً لحقوقه .

ولا نزاع في أن الزوج مصلحة محقة في رفع الدعوى لاثبات الضرر الواقع على زوجته من الغير إذ هو القائم بنفقاتها

الجديد من تهيئة الارض المؤجرة للزراعة والبذر عن السنة الزراعية الجديدة التى تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٣٥

« ومن حيث انه واضح من مطالعة عقد الايجار الرقم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٢ ان المدعى عليه استأجر الاطيان موضوع النزاع وقدرها ٦ أفدنة و١٦ قيراطا لمدة ثلاث سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٣٥ وبالرغم من كون الايجار ينتهى في هذه الحالة بمجرد انتهاء المدة المعينة في العقد أى في آخر اكتوبر سنة ١٩٣٥ فان المدعى أخطر المدعى عليه زيادة في التأكد بخطاب موصى عليه رقم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ بضرورة تسليم الاطيان اليه عقب انتهاء مدة الايجار لتأجيرها لآخر . ولقرب انتهاء المدة أجر الاطيان لآخر ورفع هذه الدعوى يطلب فيها أخيراً تمكين المستأجر الجديد من زراعة الارض وبذرها برسيا للسنة الزراعية الجديدة من أول نوفمبر سنة ١٩٣٥

« ومن حيث ان المادة ٣٧٨ مدنى توجب على مستأجر الارض الزراعية ان يمكن المستأجر اللاحق من تهيئتها للزراعة والبذر .

« ومن حيث انه من المقرر ان هذه المحكمة تختص بالفصل في الأمور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والتي لم يحصرها القانون أو يعرف ماهية الاستعجال فيها وتركها لتقدير القضاء يستنبطها من وقائع الدعوى المطروحة أمامه وطبيعة الحق المطالب به .

« ومن حيث ان منع المستأجر الجديد من تهيئة الارض للزراعة وقد قاربت مدة الايجار على الانتهاء فيه ضرر مؤكد بحقوقه وبكيفية انتفاعه بالزراعة بعد ذلك ويكون الأمر بتمكينه من ذلك في هذه الحالة تنفيذاً لنص المادة ٣٧٨ مدنى أهل المقابلة للمادة ١٧٧٧ مدنى فرنسى اجراء مستعجل يدخل

ومصاريف علاجها . وقد يعود بها على من سبب لها ضرراً ومن ناحية أخرى فإن الأهلية اللازمة للتقاضى أمام القضاء العادى لا تشترط أمام القضاء المستعجل إذ طبيعة الاستعجال تتنافر مع هذا الوجوب .

المحكمة:

« من حيث ان المدعى . أقام هذه الدعوى بعريضة أعلنت صحيفتها بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ يقول فيها . أن زوجته السيدة نبوية محمد زايد كانت في حالة ولادة عسرة في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٧ دعت الى الاستعانة بالمدعى عليه الأول . بماله من صفة كطبيب تؤهله - مؤهلاته العلمية للقيام بهذا الأمر . فقام بأجراء عملية التوليد وأنزل الجنين ميتاً . إلا أن حالة المريضة قد ساءت مباشرة بعد عملية الوضع واستدعى الحال نقلها إلى المستشفى الأميرى حيث تبين هناك أن جرحاً بالمبانة ينسب المدعى إلى خطأ المدعى عليه الأول في عملية التوليد . مما حدا به إلى إخطار المستشفى بإشارة برقية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بعدم اجراء عملية جراحية حتى يتمكن من إثبات حالة المريضة بواسطة القضاء وذلك لتحديد المسؤولية كما وجه الدعوى إلى المعلن إليه الثانى بصفته مسئول عن كل فعل من أعمال موظفيه أثناء تأدية وظيفته أو بسبب هذه الوظيفة فهو لهذا يطلب إلتداد أحد رجال الطلب الشرعى لأداء المأمورية التى ينهيا فى طلباته . »

« ومن حيث ان المدعى عليه الأول لم يحضر فيجوز الحكم فى غيبته عملاً بنص المادة ١١٩ مرافعات .

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليها الثانية اعترض اعتراضاً ليناً على توجيه الدعوى

من المدعى . باعتبار أنه كان يجب أن ترفع من الزوجة دون زوجها .

« ومن حيث انه قد استقر القضاء وخصوصاً هذه المحكمة . وأكدت فى الكثير من أحكامها - أن شرط التقاضى الوحيد والضابط لقبول الدعوى أمام القضاء المستعجل . هو توافر المصلحة وطلب الحكم بالأجراء المؤقت الذى يراه حافظاً لحقوقه ولا نزاع فى أن للزوج مصلحة محقة فى الدعوى الحالية إذ هو القائم بنفقائها . ومصاريف علاجها وقد يعود بها على من سبب لها ضرراً كما أنه من ناحية أخرى فإن الأهلية اللازمة للتقاضى أمام القضاء العادى لا تشترط أمام القضاء المستعجل . إذ طبيعة الاستعجال تتنافر مع هذا الوجوب لهذا أجازوا فى فرنسا للوكيل أن يرفع الدعوى ولاحد الشركاء على الشيوع متحدثاً عن جميع الأموال المشتركة أفلا يباح للزوج وهو صفة غير منكورة ان يطالب بأجراء سريع مؤقت لا يضار به أحد متعلق بزوجه (يراجع مارنيك جزء ٢ نبذة ١٨٢ صفحة ١٦٩) « ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك فتكون الدعوى مقبولة .

« ومن حيث انه لم يعترض أحد على المأمورية الميينة بصحيفة الدعوى فيتعين اجابة المدعى الى طلبه بنذب أحد الاطباء الشرعيين لمباشرتها .

(قضية محمد محمد عبد القوى وحضرته الاستاذ يوافيم غريال ضد الدكتور كمال الياس وآخر رقم ١٨٠ سنة ١٩٣٨ وثانة حضر القاضى محمد نجيب احمد)

٢٦٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

قضاء مستعجل - اختصاصه . . اختصاص المحاكم الأهلية

عموماً . تقيده به (المادتين ١٥ و ١٦ لائحة ترتيب

المحاكم الأهلية) خضوع القضاء المستعجل لأحكامها

المبدأ القانونى

إن القضاء المستعجل محدود ولايته ومقيد اختصاصه بما قيد به الشارع المصرى المحاكم عموماً من قواعد الاختصاص العامة فكل ماله من ولاية إطلاقاً وتحريماً مستمد من نصوص لائحة الترتيب التى بينت وظائف المحاكم وهذه طبقاً للمادتين ١٥ و ١٦ منها تمنع المحاكم الأهلية من تأويل أمر يتعلق بالإدارة أو وقف تنفيذه ومنها الفصل فى منفعة الأملاك العامة . ولكن إذا كانت الإجراءات الإدارية غير منطبقة على نصوص القانون أو اللوائح فى هذه الحالة تمتد ولايتها للأمر فى ذاته بل لحماية حقوق الأفراد فيما قد يصيبهم من إضرار كما تملك الفصل مؤقتاً فى كل الأحوال التى يكون فيها أصل الحق المراد صونه بهذا الإجراء المؤقت داخلاً فى اختصاص المحكمة المدنية التى هو فرع منها .

فاذا رفع شخص دعواه للقضاء المستعجل طالباً إثبات حالة تخرب منزلين له وبالتالي رفع العوائد عنهما وإلغاء الحجز العقارى المتوقع على جزء منهما استيفاء للعوائد المربوطة عليهما . فإن التجاهل إلى القضاء فى غير محله . إذ القضاء ممنوع من النظر فى مثل هذه الأمور

حسب لائحة ترتيبه كما أن الأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ مبين طريق التظلم من العوائد ومواعيده وهو لم يلجأ إلى هذا الطريق .

المحكمة

» من حيث إن محصل دعوى المدعى أنه يملك منزلين متجاورين وأنه كان متنفعا بهما لغاية سنة ١٩٣٠ ثم تخربا كلية وأصبحا فى حالة لا يمكن معها الانتفاع بهما وأنه عندما تأخر فى سداد المتجمد من العوائد لغاية سنة ١٩٣٤ اتخذت مصلحة الأموال المقررة لإجراءات الحجز العقارى على جزء من هذين المنزلين إلا أنها عادت فألغت هذه الإجراءات بموجب قرار إدارى نمرة ٣٠٥ سنة ١٩٣٤ عندما تبين لها أن هذه العقارات متخربة لا يمكن الانتفاع بها . إلا أنه فى سنة ١٩٣٧ فوجئ بإجراءات اتخذتها مصلحة الأموال المقررة وذلك بالحجز العقارى على جزء من هذين المنزلين عن العوائد المتأخرة من سنة ١٩٣٥ لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٧ بالرغم من بقاء حالة التخريب فهو لهذا يطلب ندم خبير لإثبات حالة المنزلين وما بهما من تخريب ليكون ذلك دليلاً له على عدم الانتفاع أو الاستغلال خلال هذه المدة . ليكون له سنداً فى الدعوى التى أقامها أمام محكمة الموسيقى يطلب إلغاء إجراءات الحجز العقارى والبيع » ومن حيث أن المدعى عليها دفعاً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى وذلك لأن الطلبات التى يديها المدعى فى هذه الدعوى يراد منها الوصول إلى رفع دعوى الموضوع ليطالب برفع العوائد المستحقة على المنزلين الموضحين بعريضتها وأن رفع العوائد خارج عن اختصاص المحاكم الأهلية تطبيقاً لنصوص المواد

١٥ و ١٦ من لائحة ترتيبها ولكون المشرع قد بين طريقة التظلم بخصوص طلب رفع العوايد بسبب الخلو أو الهدم أو بسبب الاعفاء أو خلافه في المادة ١٨ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ .

« ومن حيث ان قوام الدفع هو أن القضاء المستعجل محدودة ولايته ومتميد اختصاصه بما قيد به الشارع المصرى المحاكم عموما من قواعد الاختصاص العامة فكل ماله من ولاية إطلاقا وتحريما مستمد من نصوص لائحة الترتيب التى بينت وظائف المحاكم .

« ومن حيث ان الشارع المصرى بين فى المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٠ الصادر فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٣٧ وظائف المحاكم على العموم محددا ولايتها بالحكم فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية مقررأ بأن ليس لها أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أعمال السيادة ولا يجوز لها أيضا أن تفصل فى منفعة الأملاك العامة على أن تلك المحاكم دون أن يكون لها تأويل عمل إدارى أو إيقاف تنفيذه - تختص بدعاوى المسئولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب اجراءات ادارية وقعت مخالفة للقوانين .

« ومن حيث انه يتبين من هذه النصوص أنه محظور على المحاكم التصدى لبعض المواد تحقيقا لللبادى الأساسية التى تقضى بفصل السلطة القضائية عن السلطة الادارية ومعناه أنها لا تملك تأويل أمر يتعلق بالادارة ولا أن توقف تنفيذه متى كان صادرا فى سبيل المصلحة العامة وفى حدود القانون من الهيئة التى خولها القانون حق اصداره فلا سلطان للقضاء عليه تفسيراً ولا تأويلاً . وكان له من الحجية ما يوجب الاحترام أما إذا كانت

الاجراءات الادارية غير منطبقة على نصوص القانون أو اللوائح فى هذه الحالة تمتد ولايتها لا للأمر فى ذاته بل لحماية حقوق الأفراد فيما يصيبهم من اضرار

« ومن حيث انه ولو أن المحاكم الاهلية هى صاحبة الولاية العامة بالحدود السابق بيانها فان القانون أنشأ بجوارها هيئات شبه قضائية أولاها سلطانا مخصوصا للفصل فى مواد معينة كجان الجمارك والرى وغيرها فهى سلطات ادارية لها كيان قائم واختصاص معين فى مواد محددة ولا ريب فى أن مامنته من اختصاص يخرج من اختصاص المحاكم والهيئات الأخرى

« ومن حيث انه يتعين لهذا تبيان مدى اختصاص القضاء المستعجل فى إثبات حالة عين يدعى صاحبها تخريبها وعدم جواز مطالبة بضرية عنها لقيام هذا المانع .

« ومن حيث انه من المقرر فقها وقضاء أن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة يجب أن لا ينسحب إلا على المنازعات التى تكون داخلة فى اختصاص المحاكم المدنية والمقيدة ولايته بولايتها وأن المادة ٨٠٦ مرافعات لا تطبق لها فى المواد الداخلة فى وظيفة هيئات أخرى . (راجع دالوز وبرتوار براتيك جزء ١٠ صفحة ٢٠٧ نبذة ١٤٩ ومحكمة النقض الفرنسية ٧٣ - ١ - ١٢٩)

« ومن حيث ان الفقهاء قالوا أيضا بأنه وإن انعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بخصوص المسائل الادارية فإن هذا الحد من ولايته يجب أن لا يتعدى ما هو معطى للسلطة الادارية من اختصاص فلا يملك حق البحث فى المنازعات الخاصة بتنفيذها أو تقديرها من الناحية الادارية إنما يملك الفصل مؤقتا فى كل الأحوال التى يكون فيها أصل الحق المراد صونه بهذا الاجراء المؤقت

داخلا في اختصاص المحكمة المدنية التي هو فرع منها (جلاسون وكوليه داج جزء ١ نبذة ٤٤٦ جارسونيه جزء ٨ صفحة ٢٩٥ نبذة ٢٩٩٠) وهذا بذاته يخوله بلا ريب الحق في أن يقول كلمته عما إذا كان أصل الحق والذي تولد عنه الاجراء المؤقت داخلا في اختصاص المحكمة التي هو فرع منها إذ التلازم بين الأمرين يقتضيه (ذات المرجع)

« ومن حيث ان المدعى قرر في صحيفة دعواه أنه قد لجأ إلى القضاء ووجه دعواه طالبا إلغاء اجراءات الحجز العقاري والبيع وفاء للعوايد المطلوبة منه .

« ومن حيث ان الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ قد بين في الباب الثاني منه كيفية تقرير العوايد وأورد في الباب الثالث استمرار التقرير وجداول التعديل السنوية كما قرر في الباب السادس العوايد السنوية كما أوضح في الباب السابع كيفية دفع العوايد والاجراءات الجبرية. المتعلقة بتحصيلها كما بين في الباب الثامن التشكيات

« ومن حيث انه يتبين من هذا الأمر أن المشرع قد نظم كيفية تقرير العوائد واستمرارها ودفعها والطرق الجبرية لتحصيلها كما بين كيفية اجراءات التظلم في قرارات اللجان المنوط بها هذا التقرير - أي أن الاختصاص في كل هذه الأمور معطى لهيئات إدارية تفصل فيه دون معقب على قولها .

« ومن حيث ان هذا القانون قد رخص لكل من يصيبه ضرر سواء في زيادة التقرير أو في عدم رفع العوايد أو من حرمانه بما فيه من مزايا أن يلتجئ أولا إلى لجان التقرير في ميعاد معين فان

لم تحقق مطالبه فله أن يستأنف قرارها أمام مجلس المراجعة ليصدر قراراً قطعياً في الموضوع .
(مواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ من الأمر العالي سالف الذكر)

« ومن حيث ان المدعى لم يقدم مطالعته للجهة المختصة بنظر تظلمه ولم يدع أنه تقدم إليها فلم تنصفه كما انه لم يطعن في تشكيل مجلس المراجعة بأي مطعن حتى يكون لحقه شبهة من التكوين والوجود .

« ومن حيث انه كنتيجة لازمة لهذا البحث يكون الحجز العقاري على العين ملك المدعى الذي توقع وفاء للعوايد قد وقع صحيحا ولا اختصاص للمحاكم الأهلية في القضاء بطلانه أو إلغائه ولا يترتب على توقيعه أي تضمين للحكومة فيما اجرتة إذ انه إجراء إداري صدر من جهة تملكه ولا خروج فيه على أي نص من قانون أو لائحة .

« ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك يصبح طلب الاجراء المؤقت وهو اثبات الحالة امرا لا تستطيع المحكمة اجابته لخروجه عن اختصاصها إذ المال سبب الحجز قد ترتب في الذمة وفقا لقواعد القانون وأحكامه فلا تستطيع المحكمة به مساسا ولذلك يكون الدفع على حقوقه عين اجابته (قضية عبد القناح أفندي الزامك وحضر عنه الاستاذ احمد الجومري ضد وزارة المالية وأخرى رقم ٢٢٢ سنة ١٩٣٨ رئاسة حضرة القاضي محمد نجيب احمد)

قضاء المحاكم الجزئية

٢٦٦

محكمة المنشية الجزئية

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧

١ - بيع - عدم معاينة المبيع - تطبيق المادتين ٢٤٩ و ٢٥٢ مدني أعل -

٢ - بيع - إغفال بعض أوصاف المبيع في العقد - عدم حصول المشاهدة - بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إذا ثبت أن المشتري لم يعاين قبل شرائه المنزل الذي اشتراه فله أن يطلب الحكم بعدم صحة عقد البيع مالم يكن قد اشتمل على أوصاف المبيع الأصلية بحيث يمكن الكشف عليه وتحقيق حالته .

٢ - الاقتصار على ذكر مساحة العين وحدودها وعدد الطبقات المكونة منها وإغفال باقي الأوصاف الأخرى لا يعتبر بياناً كافياً يصح أن يقوم مقام المشاهدة عند المشتري .

المحكمة

« حيث أن المدعى رفع هذه الدعوى يطالب المدعى عليه بمبلغ ٢١٠٠ قرش منه ٢٠ جنيها قيمة ما دفعه مقدما من ثمن ثلاثة قراريط على الشيوع في منزل كائن بشارع جعفر باشا نمرة ٧٧ اشتراها من المدعى عليه بمبلغ ١٣٠ جنيها ومبلغ جنيها ما تكبده من مصاريف لاتمام الصفقة بحجة أنه لم يعاين المنزل قبل شرائه وأنه ظهر له بعد التوقيع على عقد البيع أن بالمنزل عيوباً خفية كثيرة وتشريكات في حوائطه الداخلية

يخشى منها على حياة السكان الذين به والمارة - وأنه بمجرد أن ظهرت له تلك العيوب انذر المدعى عليه بفسخ عقد البيع ورد ما قبضه من الثمن ولما لم يحرك ساكناً رفع هذه الدعوى - مستنداً الى عقد بيع ابتدائي مؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ وانذار للمدعى عليه بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ بفسخ العقد .

« وحيث أن المدعى عليه طلب رفض الدعوى بحجة أن المدعى اشترى المنزل وهو يعلم حالته - وأن العيوب التي يقول المدعى بأنها خفية ظاهرة للعيان إذ هي عبارة عن عدة تشريكات ظاهرة بحوائط المنزل ولا يخشى منها على سلامته في شيء بدليل أن المنزل مسكون كله وأنه طبقاً لنصوص عقد البيع ليس له الحق في استرداد ما دفعه لأنه عدل عن اتمام الصفقة بدون سبب

« وحيث أن المادة ٢٤٩ من القانون المدني نصت على أن المشتري يجب أن يكون عالماً بالبيع علماً كافياً إما بنفسه أو بمن وكله عنه في معاينته ونصت المادة ٢٥٢ من القانون المذكور على أن يبيع الأشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان عقد البيع مشتملاً على بيان المبيع وأوصافه بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حالته

« وحيث أنه ينتج مما تقدم أنه إذا ثبت أن المدعى لم يعاين المنزل الذي اشترى الثلاثة قراريط الشائعة فيه قبل شرائه لها فإن عقد البيع يكون غير صحيح مالم يك العقد قد اشتمل على أوصاف

المبيع الأصلية بحيث يمكن الكشف عليه وتحقيق حالته .

« وحيث ان المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه أن المدعى عين المنزل قبل شرائه للثلاثة قراريط وصرحت للمدعى بالنق وقد سمعت المحكمة شهود الطرفين فأجمع شهود الطرفين على أن المدعى لم يعاين المنزل معاينة فعلية قبل شرائه وقد علل شهود المدعى عليه عدم معاينة المدعى للمنزل بأنهم سمعوه يقول بأنه يعرف المنزل من قبل لأنه كان مقبلاً به - وقد تأيدت أقوال الشهود بخلو عقد البيع من ذكر أن المدعى عين المنزل قبل شرائه وأنه عالم به علماً كافياً

« وحيث ان المدعى أنكر أنه أقام بالمنزل وقرر بأنه كان يجهل حالته - ولم يتقدم أى دليل يفيد عكس ذلك .

« وحيث انه يتبع مما تقدم أن المدعى قد اشترى شيئاً لم يعاينه قبل الشراء وكذلك وطبقاً للمادة ٢٥٢ السالف ذكرها يكون العقد الحاصل بينه وبين المدعى عليه غير صحيح مالم يك ذلك العقد قد اشتمل على بيان الشيء المبيع وأوصافه الأصلية بحيث يمكن الكشف عليه وتحقيق حالته « وحيث انه تبين من الاطلاع على عقد

البيع المؤرخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ أن ماورد بشأن بيان المبيع وأوصافه لا يتعدى ذكر الموقع والحدود وعدد الطبقات والمساحة ولم يذكر به أى شيء يتعلق بالتشريكات التي تبين انها موجودة به مع أن القانون أوجب ذكر كافة اوصاف الشيء المبيع وبيان حالته بياناً كافياً حتى يقوم ذلك مقام المشاهدة ضد المشتري ويمكن تطبيق هذه الأوصاف والبيانات على الشيء المبيع عند الخلاف بينه وبين البائع فإن وجدت مطابقة صح البيع وأن اختلفت كان باطلاً (راجع كتاب البيع لسعادة حلى باشا عيسى

- نبذة ١٠٨٥ - ودوهيلتس Vente نبذة ٩٩ وما بعدها)

« وحيث ان المحكمة نذبت خبيراً هندسياً لمعاينة المنزل الذي به الثلاثة قراريط المشتراء وبيان حالته وأوصافه وما به من تشريكات ومبلغ خطورتها إن وجدت فقام بما مورته وقدم تقريراً تبين منه أن بالمنزل تشريكات في جميع ادواره - نشأت عن تمدد كرات الاسقف والموجود منها في جميع الأدوار غير خطير عدا الموجود بالسطح فإن كثرة اتساعها يجعلها من الخطورة بمكان وأن في استمرار تمدد الكرات وانكاسها بفعل التأثيرات الجوية تأثيراً على سلامة المنزل مستقبلاً .

« وحيث انه يظهر مما تقدم أن عقد البيع الذي تم بين الطرفين قد أغفل ذكر هذه التشريكات إغفالا تاماً على انها من الاوصاف الجوهرية التي قد يتوقف على العلم بها رضا المشتري بالشراء من عدمه لما يترتب عليها من أثر في سلامة المنزل ولا يمكن القول مع تجهيل العقد لما تقدم ان المشتري قد رضی رضا صحيحاً بالصفقة

« وحيث انه يتبع مما تقدم ان العقد الذي قد تم بين الطرفين غير صحيح وباطل لفساد رضا المشتري به بسبب عدم معاينته للبيع من جهة وعدم علمه به علماً كافياً وينبى على بطلانه إعادة الطرفين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد وذلك بأن يرد البائع ما قبض من الثمن الى المشتري وهو ما يطلبه المدعى في هذه الدعوى

« وحيث انه ثابت من عقد البيع ان المدعى دفع مبلغ ٢٠ جنياً للمدعى عليه من اصل الثمن وهو ما يتعين الزامه برده فقط ولا محل لما يطلبه المدعى من الزام المدعى عليه برده مبلغ جنیه زيادة على ما تقدم وهو ما انفقه في مصاريف العقد والسمسرة لأن سبب عدم اتمام الصفقة ليس

من جهة المدعى عليه بل من جهة المدعى الذى
تسرع واشترى شيئاً قبل ان يعاينه

(قضية محمد السيد جمه ضد عبد الحميد - سيد احمد عباد رقم
٣٩٤ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة لقاضى محمد عفت)

٢٦٧

محكمة بنى سويف الجزئية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧

ختم - التوقيع به على ورقة خالية من البيانات . عدم اعتباره

تزييراً . (المادة ١٨٣ ع)

المبادئ القانونية

١ - التوقيع بختم شخص آخر بغير علم منه
على كيبالة مطبوعة خالية من البيانات التى
تكسبها صفة السند لا يعتبر تزويراً فى محرر
عرفى معاقباً عليه بالمادة ١٨٣ عقوبات لأن
هذه الورقة لا تعتبر محرراً عرفياً إذ المحررات
العرفية هى التى تكون معدة لإثبات ما فيها
وبالتالى لإثبات ما بين الأفراد من المعاملات
٢ - المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات
لا تعاقب إلا من أؤتمن على ورقة محتومة على
بياض بخان الأمانة وحرر فى البياض سند دين أو
غيره من التمسكات التى لم يكن متفقاً على تحريرها
والتي يترتب عايبها ضرر لصاحب الختم
فتحرير البيانات شرط لازم لتوافر أركان
المادة ٢٩٥ ع بشرطها .

المحكمة

« من حيث ان الوقائع تلخص فى أن المدعى
عبد الجواد غيضان كلف المتهم بتحرير إيصالات
دفع إيجار المساكن التى يملكها وسلمه ختمه للتوقيع
عليها توطئة لتحصيل الإيجار من شاغليها وتسليمها
اليهم بعد دفع الأجرة وفى غفلة منه وقع المتهم
بختمه على كيبالة مطبوعة خالية من البيانات التى

تكسبها صفة السند ثم باع هذه الورقة لمن يدعى
عبد العزيز حسين بواسطة صديقه احمد عوده
الحكوى وسلمها للاخير فى حضور عويس احمد
الشنوى وعبد العزيز حسين بعد ان دفع له مبلغ
خمسین قرشا وهو الثمن الذى اتفق عليه

« وحيث ان هذه الوقائع لا جدال فى ثبوتها
وقد شهد عليها شهود الاثبات وتأيدت شهادتهم
بما جاء بأقوال المتهم نفسه

« وحيث ان الذى يتعين البحث فيه هو
ما اذا كانت الوقائع المنسوبة إلى المتهم تعتبر تزويراً
فى محرر عرفى ونصب كما جاء بوصف النيابة
« وحيث انه لا نزاع فى ان المتهم اختلس توقيع
المجنى عليه ولو أن التوقيع حصل بختمه على محرر
لتوفرت أركان جريمة التزوير المنصوص عنها فى
المادة ١٨٣ ع فمدار البحث اذن هو ما اذا كانت
الورقة التى وقع عليها المتهم بختم المجنى عليه تعتبر
محرراً عرفياً بالمعنى المقصود فى المادة ١٨٣ ع
أم لا

« وحيث ان المحررات العرفية هى التى تكون
معدة لإثبات ما فيها وبالتالى لإثبات ما بين الأفراد
من المعاملات فكل تعهد أو التزام يقتضى وجود
تعاهد تكون الورقة دليلاً عليه فاذا كان المحرر
لا وجود له وبالتالى التعهد فالورقة وهى الاداة
الدالة على وجوده وعلى التزام الملتزم هى ورقة
يستحيل ان ينشأ عنها بذاتها وبحالتها هذه ضرر
والتوقيع على الكيبالة المضبوطة فى هذه الدعوى
هو بمثابة التوقيع على ورقة بياض فان دل على شيء
فإنما يدل على التزام لا وجود له بل فى النية
خلقه والى ان يخلق هذا الالتزام فلا يمكن
قطعاً اعتبار الورقة مزورة . فانعدام ذاتية
الورقة وتلاشى قيمتها جعلاً التوقيع عليها بمثابة

٢٦٨

محكمة المنشية الجزئية

أول ديسمبر سنة ١٩٣٧

١ - سمرة - أعمال تجارية - اعتبارها عمل تجارى .

٢ - سمرة - عن أعمال مدنية - اعتبارها عمل مدنى .

المبادئ القانونية

١ - السمرة الخاصة بأعمال تجارية تعتبر عملاً تجارياً .

٢ - أما السمرة المتعلقة بالأعمال المدنية فلا تخرج عن كونها صورة من صور الوكالة التي هي في الأصل عمل مدنى بحسب المحكمة .

« حيث ان المدعين رفعوا هذه الدعوى طالبان المدعى عليهما بمبلغ ٢٦٢٥ قرشاً قيمة السمرة التي استحققت لهما بسبب وساطتهما بين المدعى عليهما حتى تم التعاقد بينهما على شراء المدعى عليه الثانى لعشرة قراريط من ٢٤ قيراطا شائعة في منزل ملك المدعى عليه الاول كائن بحارة زاوية الرجبانى قسم الجمرى مقابل مبلغ ٧٢٥ جنيناً » وحيث ان المدعى عليهما انكرا على المدعين وساطتهما في الصفقة المتقدمة وقرارا بأنها تمت على يد سماسرة آخرين

« وحيث ان المدعين طلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواهما مستنديين في ذلك إلى أن السمرة عمل تجارى بطبيعته طبقاً للمادة ٢ من القانون التجارى الأهلى ويجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وطلب المدعى عليهما التقرير بعدم جواز اثبات السمرة بالبينة في هذه الدعوى بحجة أن السمرة إذا نشأت عن عقد مدنى كعقد بيع أو شراء عقار كانت عقداً مدنياً تسرى عليه قواعد الإثبات في المواد المدنية

التوقيع على سند خيالى والتوقيع على سند خيالى حكمه حكم التوقيع على محرر عرفت باسم خيالى فكلاهما لا ضرر منه ولا يعتبر تزويراً معاقباً عليه بالمادة ١٨٣ ولا بالمادة ٢٩٥ ع - التي تعاقب كل من أوثمن على ورقة مختومة على يياض بخان الأمانة . وكتب في الياض الذى فوق الختم سند دين أو غيره من التمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لصاحب الختم والتي تنص على حالة ما اذا لم تكن الورقة سليمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة واعتبار الفاعل في هذه الحالة مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير وذلك لأن المتهم لم يكتب في الياض شيئاً يضر المحنى عليه

ومن ثم يتعين براءة المتهم من التهمة الاولى أما عن التهمة الثانية فان النيابة نسبت للمتهم أنه استولى بطريق النصب والاحتيال على مبلغ ٥٠ قرشاً من احمد عوده الحكوى بأن باع له الكميالة المزورة موها إياه بأنها صحيحة » وحيث ان كائناً من كان لا يمكن أن يطلع على الورقة المضبوطة ويصدق أن هذه الورقة صحيحة وإلا لجاز عليه أن يعتقد أن عبد الجواد غيضان قبل أن يوقع الورقة على يياض وتركها للغير يتصرف فيها كيف شاء وهو تصرف ليس سليماً ولا يصدر عن شخص بحالة عقلية سليمة - هذا ووقائع الدعوى تنادى بأن المتهم كان يبيع الورقة باعتبار أنها ليست صادرة من موقعها بل أن ختمه اختلس في غفلة منه ووقع به عليها وتنادى بأن احمد عوده حصل على الورقة لردّها لعبد الجواد غيضان خدمة له ومحافظة على ماله » وحيث انه لذلك تكون التهمة الثانية في

غير محلها ويتعين براءة المتهم عملاً بالمادة ١٧٢ ج (قضية النيابة ضد فهمى رمضان محمد رقم ١٠٧٥ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى عبد الرحمن جنيته وبحضور حضرة الاستاذ عبد الحميد حسين وكيل النيابة)

والتي تمنع من اباحة اثبات أى دعوى تزيد عن عشرة جنهات بالبينة

» وحيث انه للفصل فى هذه النقطة يتعين البحث فى ماهية السمسرة وهل هى - عمل تجارى على اطلاقها أى سواء ما تعلق منها بعقد تجارى أم مدنى - أم يلزم التفرقة بين السمسرة المتعلقة بالأعمال التجارية واعتبارها عملاً تجارياً فى هذه الحالة فقط - دون ما تعلق منها بالأعمال المدنية » وحيث انه بالرغم من أن نص المادة الثانية من القانون التجارى الأهلى والمختلط والمادة ٢٣٢ المقابلة لهما من القانون التجارى الفرنسى اعتبر السمسرة عموماً من الأعمال التجارية إلا أن المحاكم فى فرنسا ومصر قضت باعتبار السمسرة المتعلقة بعقد مدنى عملاً مدنياً أو على الأقل اعتبارها كذلك بالنسبة لغير التاجر - فقد جاء فى التعليقات على القانون التجارى الفرنسى لكوهندى والسيد دواس - مادة ٢٣٢ نبذة ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٦ أن السمسرة لا تعتبر عملاً تجارياً إلا إذا نشأت عن أعمال تجارية - ولذلك فلا تكون من اختصاص المحكمة التجارية الدعوى التى يرفعها تاجر ضد آخر يطالبه فيها بالسمسرة التى يستحقها عن توسطه فى عملية بيع عقار له - وحتى لو كان التاجر اشترى العقار لبيعه ثانية - حكم محكمة نانس بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٨٤٣ دالوز الدورى ٤٤ رقم ٢ ص ٦٢ - وحكمت محكمة مرسيليا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٨٦٠ بأن سمسار العقارات لا يمكن أن يعتبر تاجراً - ومنشور بمجلة دالوز الدورى ٢٢ قسم ٣ ص ٢٤ وحكمت محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ بأنه إذا كانت صفة العملية مدنية كبيع عقار مثلاً فإن الدليل الوحيد المقبول عن دعوى تعويض السمسار أو تدخله يجب أن يكون بالكتابة أو توجيه اليمين

الخامسة - مجموعة التشريع والقضاء سنة ٤٦ ص ٢١٢ - وحكمت أيضاً بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ بأن السمسار الذى يدعى بأنه تدخل فى بيع عقار لا يقبل منه اثبات تعويضه بالتدخل بالبينة مالم يك هناك مبدأ ثبوت بالكتابة صادر من الموكل لأنه فى هذه الحالة تكون العلاقة بين البائع والسمسار علاقة مدنية بحتة - مجموعة التشريع والقضاء سنة ٤٢ ص ٤٩٣ - وقررت نفس المبدأ فى حكيم أحدهما منشور بمجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ ص ٣٦١ والآخر بالمجلة نفسها ص ٤٥ ص ٢ وعداه أحكام أخرى اشير إليها بمجلة المحاماة السنة الخامسة عشر القسم الثانى ص ٥٤٢)

» وحيث ان المحكمة ترى الأخذ بالمبدأ المتقدم ذكره لأنه وان كان نص القانون التجارى يقضى باعتبار السمسرة عموماً عملاً تجارياً إلا أن المشرع لا يعنى من ذلك إلا السمسرة الخاصة بالأعمال التجارية - لا السمسرة المتعلقة بالأعمال المدنية التى لم تخرج عن كونها صورة من صور الوكالة التى هى فى الأصل عمل مدنى بحت إذ ان القانون المصرى لا يعترف بوجود سمسرة للأعمال المدنية البحتة كتأجير العقارات وبيعها مثلاً والأشخاص الذين يتدخلون فى مثل هذه الأعمال يجب اعتبارهم وكلاء ويجب أن تطبق عليهم أحكام الوكالة وقواعد الاثبات المدنية (وحكم محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٢ يناير سنة ١٨٩٦ مجموعة التشريع والقضاء السنة الثامنة ص ٧٩ وحكم آخر بهذا المعنى بنفس المجموعة ص ١٠٦ وآخر بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٢ مجموعة التشريع والقضاء سنة ١٤ ص ٢٧٠ وآخر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ٩٠٣ المجموعة ١٦ ص ١٤)

» وحيث انه لما تقدم يتعين رفض طلب

المدعين إحالة الدعوى الى التحقيق وينبنى على ذلك ان الدعوى تصبح خالية من الدليل ويتعين لذلك رفضها

(قضية على حسن السمنى وآخر ضد عيسى افندى السرجاني رقم ٢٢٩٥ سنة ١٩٣٧ رئاسة حضرة القاضى محمد عفت)

٢٦٩

محكمة بنى سويف الجزئية

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧

١ - فوائد - اتفاق على استحقاقها .

٢ - فوائد - استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية . عند عدم الاتفاق .

٣ - فوائد - عدم المطالبة بها . لا يسقط الحق فيها .

المبادئ القانونية

١ - لا تسرى الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق إلا إذا اتفق بين الدائن والمدين على سريانها من هذا التاريخ بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار

٢ - في حالة عدم الاتفاق لا تسرى الفوائد إلا من تاريخ المطالبة الرسمية - والمطالبة الرسمية هنا مقصود بها المطالبة الرسمية بالفوائد لا المطالبة الرسمية بأصل الدين .

٣ - عدم طلب الفوائد وقت المطالبة بأصل الدين لا يسقط حق الدائن في المطالبة بها ولا يعتبر تنازلاً عنها .

المحكمة

« حيث ان الموضوع يتلخص في أن المدعى رفع الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٣٧ كلى بنى سويف يطالب المدعى عليهما بالتضامن بمبلغ ١٦١ جنيها والمصاريف والأتعاب والنفاذ وذلك بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ مستنداً على سند مقدم منه تاريخه ٢ يولييه سنة ١٩٣٤ وقضى له عليهما متضامنين

بمبلغ ١٤١ جنيها ومصاريف الدعوى ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ

« وحيث ان المدعى عاد فرفع هذه الدعوى بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٣٧ يطلب الحكم على المدعى عليهما متضامنين بفوائد مبلغ ١٤١ جنيها المحكوم له به ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٣٤ وهو تاريخ الاستحقاق المنصوص عنه في سند المديونية « وحيث انه بالاطلاع على سند المديونية

تبين أنه نص فيه على مبلغ الدين يدفع في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٤ وفي حالة التأخير يلزم المدعى عليهما بدفع المبلغ مع الفوائد باعتبار ٩ ٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام السداد « وحيث انه مادام لم ينص في السند على أن

الفوائد تسرى من تاريخ الاستحقاق من غير تنبيه ولا إنذار فانها لا تحتسب إلا من تاريخ المطالبة الرسمية ما دام لم يحصل تنبيه بالدفع ولا إنذار وقد جرت على ذلك احكام المحاكم (انظر حكم محكمة استئناف مصر رقم ٥٦٩ الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٣٤ المنشور بمجلة المحاماة السنة الرابعة عشرة ص ٧٤٣ وغيره من الاحكام) « وحيث ان المطالبة بأصل الدين حصلت في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ والمطالبة بالفوائد لم تبدأ إلا في ١٧ يونيه سنة ١٩٣٧ فيتعين البحث في أى التاريخين تسرى منه الفوائد المطالب بها أم تاريخ المطالبة الرسمية بأصل الدين أم من تاريخ المطالبة الرسمية بنفس الفوائد

« وحيث ان المادة ١٢٤ من القانون المدني نصت على ما يأتى « إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك » ولم تنص صراحة هل المقصود من عبارة المطالبة الرسمية هي المطالبة الرسمية بالمبلغ المطلوب الحكم

بفائدته أم أن المقصود هو تاريخ المطالبة الرسمية بنفس الفائدة .

« وحيث أن المحاكم والشرح مجمعون على أن هذا النص مقصود به مصلحة المدين وسواء كان هذا الاستثناء من القاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ١٢٠ من القانون المدني التي لا تشترط في المطالبة بالتضمينات إلا مجرد التكليف الرسمي - بني على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وهي التقليل بقدر الامكان من تراكم الفوائد على المدين وعدم ارهاقه بالزيادة فيها أو بني على اعتبارات دينية وهي محاولة المشرع ارضاء العقيدة الدينية بقدر الامكان فان المفهوم بداهة هو أن المشرع قصد الى التخفيف عن المدين بقدر المستطاع والى اشعاره جديا بالتاريخ الذي فيه يتعين عليه احتساب الفوائد لدائته حتى يتيسر له تلافى الخطر

« وحيث انه لو احتسبنا تاريخ بدء سريان الفوائد من وقت المطالبة الرسمية بأصل الدين ليسرنا للدائن أن يطالب بأصل الدين وأن يغفل طلب الفوائد مدة طويلة ليرجع بها على مدينه الذي لم يكن في حسبانته ان دائته سيطالبه بالفوائد » وحيث ان الحكمة التي حدثت بالشارع الى النص على سريان الفوائد ابتداء من المطالبة الرسمية بها هي نفس الحكمة التي حدثت به الى النص على سقوط هذه الفوائد إذا مضى عليها خمس سنوات بقصد عدم ارهاق المدين

« وحيث انه مادام لا يمكن الحكم بهذه الفوائد إلا إذا حصل طلبها صراحة في عريضة افتتاح الدعوى ولا يكفي التكليف الرسمي بالأداء ولا يحكم بها من تاريخ الاستحقاق حتى في حكم الاتفاق على ذلك إلا إذا اتفق بين الدائن والمدين صراحة على ادائها من هذا التاريخ من غير تنبيه أو انذار فان هذه الفوائد لا يمكن احتسابها إلا من وقت طلبها رسميا

« وحيث انه يؤخذ من أقوال الشراح الذين

أيدوا هذا الرأي ان المشرع بمخالفة القاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ١٢٠ من القانون المدني يرى ان المطالبة الرسمية فيها من الخطر ما يجعل المدين على بينة من نية الدائن في المطالبة بهذه الفوائد في حين أن مجرد التكليف بالوفاء ليس فيه هذا الخطر وقد جرت المحاكم على هذا الرأي لحكت بذلك محكمة بني سويف بحكمها الصادر في ٣ فبراير سنة ٩٢١ المنشور بمجلة المحاماه بالسنة الأولى ص ٤٨٢ وقضت بأن الفوائد لا تسرى إلا من تاريخ المطالبة الرسمية بها وقد ارتكن هذا الحكم على احكام المحاكم المختلطة وعلى رأى المسيو دى هلتس الذي يقول

Quand on dit que les intérêts courent a partir de la demande en justice, il ne s'agit pas de la demande au fond, mais de la demande portant sur les intérêts (أنظر دى هلتس في شرح القانون المدني المصري الفصل الثاني من الباب الثاني - باب التنفيذ والوفاء - صفحة ١١٥ نبذة ٢٣٢ مكرر وكذلك حكمت محكمة جرجا بحكمها المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ٩٢٩ المنشور بمجلة المحاماه السنة التاسعة صفحة ٩٠٦ وأيد هذا الرأي الاستاذ كامل بك مرسى في كتابه عارية الاستعمال ص ٢٧٩)

« وحيث ان رأى القائل بعكس ذلك يستند الى ما استخلصه من تنابع النصوص بعد المادة ١٢٠ مدني حيث ذكر أن الشارع طلب بالمادة ١٢٤ اجراء المطالبة محل اجراء التكليف المنصوص عنه في المادة ١٢٠ من القانون المدني ولم يرد به أكثر من أن الفوائد بدلا من أن تستحق من تاريخ التكليف الرسمي بتنفيذ التعهد تكون مستحقة من يوم المطالبة الرسمية بتنفيذه .

« وحيث انه مادام ان المشرع قد قصد الى مخالفة القاعدة العامة لمصلحة المدين فلا يصح القياس عليها في شيء والأولى الرجوع الى قصد المشرع وهو

المبدأ القانوني

إذا تصرف المورث لغير وارث فلا يجوز للورثة إثبات صورية هذا التصرف بالبينة وقرائن الاحوال شأنهم في ذلك شأن مورثهم الذي ما كان يستطيع إثبات هذه الصورية إلا بالكتابة إنما يجوز لهم ذلك إذا كان التصرف لورثة آخرين لأنهم في هذه الحالة يعتبرون من الغير .

المحكمة

« حيث ان المحكمة سبق أن بينت وقائع الدعوى وأرجه منازعة الخصوم في حكمها التمهيدى الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٦ الذى قضى بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون أن العقود الأربعة الصادرة من مورثة المدعين المرحومة لطيفة على منصور والتي يتمسك بها المدعى عليهم إنما صدرت في مرض موتها

« وحيث ان المحكمة سمعت شهود الطرفين إثباتا ونفيا فأجمعوا على أن المورثة لم تمرض أكثر من أسبوع أو اثنين قبل وفاتها » وحيث أنها توفيت في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٣ بينما آخر عقد صادر منها وهو العقد الصادر للمدعى عليها الرابعة تاريخه أول فبراير سنة ١٩٣٣ أى قبل مرض الموت

« وحيث ان المدعين طعنوا بصورية تاريخ هذه العقود الأربعة كما طعنوا بصورية الثمن الوارد بها وإقرار البائعة بقبضه . أرتكنا على ما قدموه من قرائن وعلى شهادة شهودهم

« وحيث انه ازاء ذلك يتعين البحث فيما إذا كان للمدعين الحق في الطعن بصورية عقود صادرة من مورثهم إلى غير وارث .

« وحيث أن الذى استقر عليه القضاء هو أن تصرف المورث إلى بعض الورثة أضرارا بالبعض الآخر هو الذى يعتبر فيه الورثة الذين

التخفف على المدين بقدر المستطاع والرأى الذى تأخذ به المحكمة لأضرار فيه على الدائن لأنه كان في وسعه ان طالب بالفوائد في وقت مطالبته الرسمية بأصل الدين ولكن الضرر يقع على المدين إذا أخذنا بالرأى الآخر لأنه كما سبق في الدائن أن يتحيل باغفال طلب الفوائد وقت المطالبة الرسمية بأصل الدين ليرجع بها على المدين الذى لم يكن في حسبانته ان الدائن سيعود عليه بالفوائد » وحيث ان المدعى عليه الحاضر من رأيه

ان اغفال المطالبة بالفوائد وقت طلب الدين يعتبر تنازلا من المدعى عن هذه الفوائد وهذا الرأى في غير محله وقد قضت المحاكم بأن عدم المطالبة بالفوائد وقت المطالبة بأصل الدين لا يعتبر تنازلا عن هذه الفوائد وللدائن الرجوع بها على مدينه ولذا يتعين احتساب الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بها .

« وحيث ان المدعى عليه الثانى سدد مبلغ ٢٠ جنيها بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ فیتعين خصم فائدة هذا المبلغ في تاريخ تسديده وخصم فائدة مبلغ الثلاثة جنيها التي سدها المدعى عليه الأول في ٤ - ٩ - ١٩٣٧ من تاريخ تسديدها :

« وحيث انه يؤخذ من ورقة المخالصة المؤرخة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ أن المدعى عليه الأول سدد مبلغ ١٠ جنيها أما العشرة جنيها الأخرى فقد سدها ورثة المرحوم محمد حسين البدوي من المطلوب منهم وهم من غير الخصوم في هذه الدعوى ولذا يتعين خصم فائدة العشرة جنيها من تاريخ تسديدها .

(قضية احمد مصطفى حسين ضد الشيخ قزو حسن البدوي رقم ٤٧٠٠ سنة ١١٣٧ رئاسة حضرة القاضى عبدالرحمن جنيته)

٢٧٠

محكمة شبين الكوم الجزئية

٢٣ يناير سنة ١٩٣٧

تصرف - لغير وارث - اثبات صوريته - لا يجوز الا بالكتابة

أضربهم هذا التصرف من الغير لتعارض مصلحة بعضهم مع مصلحة الآخرين . وبالتالي يجوز لهم إثبات صورية هذا التصرف بالبينة أما إذا كان التصرف لغير وارث فإن الرأي الراجح هو عدم جواز إثبات الورثة صوريته بالبينة وقرائن الأحوال لأن شأنهم في هذه الحالة شأن مورثهم الذي ما كان يستطيع إثبات هذه الصورية إلا بالكتابة (يراجع بحث الأستاذ صليب بك سامي في دعوى الصورية المنشور بمجلة المحاماة السنة الثامنة العدد العاشر صفحة ٩٦٠ بند ٣٧ و ٣٨ و صفحة ٩٨٤ بند ١٠٨ و ١٠٩ وحكم محكمة استئناف مصر العليا الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ والمنشور بالمحاماة السنة السادسة عشرة صفحة ٣٠٠ رقم ١٢٧ وحكم المحكمة المذكورة الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة السنة الثامنة صفحة ٤٧٧ رقم ٣١٠)

« وحيث أن الرأي الذي ارتآه الأستاذ صليب بك سامي في بحثه المنوه عنه آنفاً في البندين ١١١ و ١١٢ بصفحة ٩٨٥ والذي يرتكن إليه المدعون إنما هو رأي اجتهدى من عندياته . والحكم الصادر من محكمة الاستئناف العليا (دائرة المرحوم علي بك سالم) في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ والمنشور بالمحاماة بالسنة الثامنة ص ٧٦١ تحت رقم ٤٦٢ خاص

بتصرف المورث لأحد الورثة لا للغير أما حكم الدوائر بمجموعة الصادر بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٨ والمنشور بالمحاماة السنة الثامنة ص ٧٥٥ تحت رقم ٤٦٠ الذي يعتمد عليه المدعون فهو خاص يبحث ما إذا كان الطعن بمرض الموت في الوقف يعتبر متعلقاً بأصل الوقف وبالتالي من اختصاص المحاكم الشرعية أم أنه من شرائطه وبالتالي من اختصاص المحاكم الأهلية .

« وحيث أنه لذلك لا ترى المحكمة جواز إثبات المدعين بالبينة والقرائن صورية تاريخ العقود المذكورة لأنها صادرة من مورثهم للغير .

« وحيث أن هذه التصرفات تشمل جميع ما تركته مورثة المدعين المذكورة من أطيان على وجه التقريب ذلك لأن المورثة تمتلك ٢ قيراطاً كما جاء بعريضة الدعوى منها ١٢ قيراطاً ملكاً خاصاً هي في الطبيعة ٥ أسهم و ١١ قيراطاً و ٨ قراريط بطريق الميراث الشرعي عن زوجها المرحوم أحمد محمد العزاوي فتكون الجملة على حسب الطبيعة ٥ أسهم و ١٩ قيراطاً في حين أن مجموع تصرفاتها بالعقود الأربعة ١٥ سهماً و ١٩ قيراطاً فيتمين رفض دعوى المدعين والزاعم بمصاريفها .

(قضية الغافني على منصور وآخر ضد أم أحمد محمد العزاوي وآخرين رقم ٢٠٦٩ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضي طارق محمد)

قضايا المختلطة

(يسرنا أن ننشر في هذا العدد أول حكم وصل إلينا باللغة العربية صدر من محكمة الاستئناف المختلطة ، تنفيذاً لمعاهدة مونترو)

٢٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

حيز على مكافأة برلمانية - في يسرى القانون الخاص به .

المبدأ القانوني

تسرى الحجوزات التي توقعت قبل سريان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٢ أى قبل ٧ يولييه سنة ١٩٣٢ وتنتج أثرها أما ما توقع من الحجوزات بعد ذلك التاريخ فهو باطل لا ينتج أثراً قانونياً .

المحكمة

حيث ان موضوع الدعوى يتلخص في ان النائب محمد افندى مصطفى رجب العضو بمجلس النواب مدين في مبالغ مختلفة لجملة دائنتين ، ولما كان يتقاضى من خزانة الدولة مبلغاً شهرياً يسمى بالمكافأة البرلمانية فقد أوقع دائنوه جملة حجوزات على تلك المكافأة البرلمانية واستحالت تلك الحجوزات الى عمليات التوزيع بالطريقة التي سيأتي بيانها .

ذلك ان دائنيه وقعوا ضده حجوزات لأول مرة على المكافأة البرلمانية . فأودعت المكافأة المتجمدة لغاية مارس سنة ١٩٣٢ بخزانة المحكمة وانتهت بعملية التوزيع تحت رقم ٤٠٦ للسنة القضائية ٥٧ وفي ثانی وثالث مرة توقعت حجوزات أخرى وأودعت المكافأة المتجمدة من نهاية مارس سنة ١٩٣٢ الى نهاية سبتمبر

سنة ١٩٣٣ بخزانة المحكمة وعملت من أجلها عملياً توزيع نسبي تحت رقمي ٧٦/٥ و ٢٢/٥ وانتهى فيها الأمر بتوزيع المبلغين المودعين على الدائنتين باعتبارهم دائنين عاديين وبنسبة ديونهم . وبما يلاحظ في تلك الحجوزات المتقدمة وفي التوزيعات النسبية السابقة انها لم تتناول سوى المبالغ المودعة ولم تشمل مطلقاً ما يحتمل ان يتجمد في المستقبل من المكافأة البرلمانية التي تحمل فيما بعد للنائب رجب افندى .

هذه الحجوزات والتوزيعات النسبية الثلاثة قد أعقبتها حجوزات أخرى انتهت بعملية توزيع نسبي رابعة هي موضوع الدعوى الحاضرة .

ذلك انه لما كان خريمي يداين رجب افندى المذكور في مبلغ بمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة الاستئناف المختلطة فقد أوقع بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ حجراً تحت يد رئيس مجلس النواب على المكافأة البرلمانية المستحقة للنائب المذكور والمودعة بخزانة محكمة مصر الابتدائية المختلطة وقيمتها ١٧٩ جنيهاً وكسور

وبتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٤ قدم نفس الحاجز طلباً الى قاضي التوزيع بتلك المحكمة وطلب فيه صدور أمره باجراء عملية التوزيع النسبي بين الغرماء ليتوزع عليهم مبلغ ١٧٩ جنيهاً السابق إيداعه ولتوزيع مبلغ آخر قدره ٨٩ جنيهاً وكسور صار إيداعه بعد ذلك وجملة المبلغين المطلوب توزيعهما هي ٢٦٩ جنيهاً وكسور وهي مقدار

المكافأة البرلمانية المتجمدة من أول أكتوبر سنة ١٩٣٣ الى نهاية يونيو سنة ١٩٣٤ .

وبتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ صدر أمر قاضى التوزيع بفتح عملية التوزيع النسبي وتكليف قلم الكتاب بالقيام بالاجراءات القانونية من اعلانات وانذارات وما اليها نحو الدائنين .

وبتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قدم خريمى بناكى طلباً ومعه مستنداته الى قاضى التوزيع وطلب فيه اليه ادراجه ضمن الدائنين فى التوزيع على اعتباره دائناً عادياً بمبلغ ١٥٢٦ جنيه وكسور .

وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قدم بنك الاراضى المصرى طلبه هو الآخر ومعه مستنداته وطلب ادراجه ضمن الدائنين فى التوزيع النسبي المذكور على اعتبار انه دائن عادى بمبلغ ١١٩٨٢ جنيها وكسور .

وهكذا تقدم دائنون آخرون وطلبوا دخولهم أيضاً فى ذلك التوزيع .

وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ أصدر قاضى التوزيع قائمة التوزيع المؤقتة وأدرج بنك الاراضى المصرى ضمن جماعة الدائنين العاديين .

وبتاريخ ٢٢ يناير ١٩٣٥ تحررت مناقضة بقلم الكتاب وحضر وكيل خريمى بناكى واعترض على قيد بنك الاراضى المصرى وآخرين ضمن جماعة الدائنين فى عملية التوزيع وعلل اعتراضه ومناقضته على ان بنك الاراضى المصرى لا يجوز له ان يساهم فى ذلك التوزيع النسبي لأن القانون رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ والذى يقضى بعدم جواز توقيع الحجز على المكافأة البرلمانية يحول دون استفادته من التوزيع . وذلك لأنه لا يستفيد من هذا التوزيع الا الدائنون الذين أوقعوا حجوزات تحت يد رئيس البرلمان قبل العمل بالقانون المذكور . ولما كان بنك الاراضى

المصرى لم يوقع حجوزات تحت يد رئيس مجلس النواب واكتفى فقط بطلب ادراجه ضمن جماعة الدائنين فى عملية التوزيع - فانه لا يجوز له وقشد الدخول فى عملية التوزيع ويجب على ذلك استبعاده من القائمة المؤقتة .

وقد نظرت فى هذه المناقضة محكمة مصر الابتدائية المختلطة وأصدرت حكماً فيها بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٦ وبقبول المناقضة وقرار خريمى بناكى على وجهه نظره وباستبعاد بنك الاراضى المصرى من قائمة التوزيع المؤقت .

وكانت مناقضة خريمى لقائمة التوزيع المؤقتة تشمل اثنين آخرين من الدائنين الذين ادرجوا ضمن تلك القائمة . وهما البنك الايطالى واسكندر قلاده . وقد أقر هذا الأخير وجهة نظر المناقضة وتنازل عن دخوله فى التوزيع وأثبت الحكم إقراره وتنازله وأما البنك الايطالى فانه لما كان موقفة هو موقف بنك الاراضى المصرى فقد حكم باستبعاده أيضاً من قائمة التوزيع . ولكنه لم يرفع استئنافاً عن الحكم الصادر ضده .

وأما الذى تظلم من الحكم المذكور ورفع عنه وحده استئنافاً فهو بنك الاراضى المصرى إذ أعلن عريضة استئنافه بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٦ ولم يسبق ان أعلن الحكم الابتدائى اليه - وطلب بعريضة استئنافه إلى محكمة الاستئناف الحكم بقبول استئنافه شكلاً وفى موضوعه بالغاءه ورفض مناقضة الشركة المعارضة فى قائمة التوزيع الابتدائى والحكم بجعل قائمة التوزيع النهائى على أساس قائمة التوزيع المؤقت .

وقد أصر المستأنف بجلسة المرافعة بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ على طلباته . وطلب خريمى بناكى تأييد الحكم المستأنف . ولم يحضر النائب المدين رجب افندى لا بنفسه ولا بوكيل عنه ولم يحضر كذلك أحد عن البنك الايطالى . وكذلك أسكندر قلاده . أما درس دنربك فانه حضر بواسطة

وكيله وقرر الانضمام إلى المستأنف في دفاعه وطلباته نظراً لاتحادهما في المصلحة الواحدة « وحيث ان الاستئناف رفع في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً .

« وحيث أن القانون رقم ٢٩ والصادر بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ والذي عمل به من تاريخ نشره بجريدة الوقائع الرسمية في ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ (وبعد مضي ثلاثة أشهر بالنسبة للأجانب طبقاً للمادة ١٢ من القانون المدني المختلط قبل الغائها بالمرسوم بقانون رقم ٨٩ الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧) نص بالمادة الأولى منه على عدم جواز توقيع الحجز على المكافأة البرلمانية . ونص بالمادة الثانية على ضرورة سريان هذا الحظر على الحجزات التي توقع تحت يدرئيس مجلس الشيوخ أو رئيس مجلس النواب بعد تاريخ العمل بالقانون .

« وحيث أنه يفهم من هذين النصين الصريحين أن قاعدة عدم جواز الحجز قد تقررت من تاريخ العمل بالقانون ابتداء من ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ وانها لا تسرى إلا على الحجزات التي توقع من تاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ . وعلى ذلك يكون الأمر من البدهة بمكان بشأن الحجزات التي توقعت قبل هذا التاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ . فان هذه الحجزات تبقى نافذة المفعول لا يلحقها الحظر الذي قال به القانون المذكور . أي انه اذا توقع حجز من دائن - أية كانت صورة الحجز - من يوم ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ كان حجزه باطلا لا يحدث أثره القانوني من حيث نفاذ مفعوله على المكافأة البرلمانية المحجوزة . وأما الحجز الذي أوقعه صاحبه الدائن قبل ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ بأية صورة كانت - فانه حجز نافذ لا يؤثر عليه قانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ متقدماً الذكر . وكل ذلك

راجع لتلك القاعدة القانونية المعروفة في عالم القانون ان ليس للقانون أثر رجعي على الماضي وهي قاعدة دستورية نص عليها الدستور المصري بالمادة ٢٧ على اعتبار أن ذلك أمر متعلق بجوهر الحقوق المقررة للأفراد والمصونة بالقانون . ولا يسرى القانون على الحوادث الماضية إلا في الأحوال التي ينص عليها نصاً صريحاً لا خلاف فيه . أما وقانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ فقد جاء ونص بعبارة صريحة بأنه لا يسرى إلا على الحجزات التي توقع من تاريخ العمل به . وفي هذا تأييد للقاعدة الدستورية المذكورة .

« وحيث انه وإن كان بنك الأراضي المصري قد دخل عملية التوزيع بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ليدرج ضمن جماعة الدائنين الذين يوزع عليهم المبلغ المودع وان دخوله يعتبر قانوناً بمثابة حجز طبقاً للمادة ٥٩٤ مرافعات . إلا أنه لا يجوز مطلقاً اعتبار دخوله في التوزيع عملاً منتجاً من حيث اعتباره حجزاً وقع بعد ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ . مادام ان قانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ رقم ٢٩ قد حظر توقيع الحجز ابتداء من يوليو سنة ١٩٣٢

وأما عملية التوزيع ذاتها التي فتحت بأمر قاضي التوزيع بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ فانه لا يجوز أن يستفيد منها سوى الدائنين الذين أوقعوا حجزاتهم قبل ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ . وإن كان المبلغ المطلوب توزيعه وقدره ٢٩٩ جنيتها وكسور هو عبارة عن المكافأة البرلمانية المتجمدة من أول أكتوبر سنة ١٩٣٣ لغاية نهاية يونيو سنة ١٩٣٤ - أي عن المكافأة البرلمانية المحظورة الحجز عليها طبقاً لقانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ - إلا أنه لما كان هذا الحظر نسبياً ويتعلق أمره بشخص النائب ذاته فله أن

يتمسك به كما يجوز له أن لا يتمسك به - فان للنائب المدين المحجوز عليه أن يترك المبلغ وقتئذ لجماعة الدائنين يقتسمونه في عملية التوزيع المذكورة التي تقرر فتحها بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ وما دام خريمى بناكى قد سبق أن أوقع الحجز على المكافأة البرلمانية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ أى كان حجزه قانونياً وناقذاً قبل العمل بقانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ المذكور وكان للمدين النائب حق التنازل عن التمسك بقاعدة حظر الحجز على المكافأة بعد ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ (التنازل عن التمسك بالقانون بعد الحجز لاقبله) فان هذه الاعمال في ذاتها سواء ما كان منها متعلقاً بالدائن الحاجز خريمى بناكى أو بالمدين المحجوز عليه وهو رجب افندى هي أعمال قانونية صحيحة . واما القول من جانب بنك الأراضي المصرية بأن المبلغ ٢٦٩ جنيتها وكسور يصبح مبلغاً وفقاً على الدائنين بدون امتياز بينهم مادام ان المدين المحجوز عليه لم يطعن بمطعن ماعلى قائمة التوزيع المؤقتة الموضوعة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وان البنك المذكور يصبح عندئذ ضمن جماعة الدائنين المقتسمين في عملية التوزيع - فهو قول لا يمكن الاخذ به لان المبلغ ٢٦٩ جنيتها وقد أودع بمخزاة المحكمة بعد سبق الحجز عليه من خريمى بناكى تحت يد رئيس مجلس النواب بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ قد أصبح بعد صدور قانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ بحالة قانونية تمنع بنك الأراضي المصرية من المساس به وادعاء أى حق عليه . وعلى الأخص بعد سكوت المدين المحجوز عليه عن التمسك بقاعدة الحظر بعد الحجز وترك رئيس مجلس النواب يودع المبلغ بمخزاة المحكمة على ذمة الحاجز الذى أوقع حجزه قبل

صدور القانون وما دام بنك الأراضي المصرية قد دخل عملية التوزيع بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ واعتبر دخوله بمثابة توقيع حجز طبقاً للمادة ٥٩٤ مرافعات فانه لا يجوز قانوناً اعتبار دخوله في هذه الحالة دخولا يرتب له أى حق ماعلى المبلغ لان قانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ يمنعه من القيام بأى عمل ما يعتبر حجراً أو بمثابة حجز على المكافأة البرلمانية بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور ابتداء من ٧ يوليو سنة ١٩٣٢ .

« وحيث وقد صد قانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ الطريق على بنك الأراضي المصرية فانه لا يجوز لهذا الأخير الادعاء بأية صفة قانونية ما والقانون المذكور قائم أمامه

وعلى ذلك ليس له حق الدخول في التوزيع والادعاء بموقف قانوني فيه لانه قبل دخوله فيه وقبل طلب الانضمام الى جماعة الدائنين المقتسمين يجب عليه أولاً ان يجتاز عقبة قانون ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ سابق الذكر . وطالما انه لا يستطيع ذلك - لان حجزه توقع بعد العمل بذلك القانون في ٧ يولييه سنة ١٩٣٢ - فلا سبيل حينئذ لدخوله في التوزيع وعلى ذلك يصبح ولا شأن له من الناحية القانونية في نقد التوزيع ونواحيه . ويصبح التوزيع ومصيره القانوني وقتئذ يد جماعة الدائنين الآخرين ومدى بينهم دون أى دخل مال بنك الأراضي المصرية وما دام التوزيع ييدهم جميعاً فالنتيجة القانونية واحدة لديهم سواء كان المدين قد تنازل عن التمسك بمبدأ حظر الحجز بعد حصوله مباشرة تحت يد رئيس مجلس النواب أو عقب ايداع المبلغ بمخزاة المحكمة أو بعد وضع قائمة التوزيع المؤقتة وفوات وقت المناقضة فيها (قضية بنك الأراضي المصرية ضد شركة خريمى بناكى وشركاه وآخرين رقم ٥١٨ سنة ٦١ قضائية رئاسة الكونت دى اندينو وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى نجيب بك وعبد السلام ذفى بك ووليم موري جراهام و.س . ا . فلاخوس . المستشارين)

٢٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ فبراير سنة ١٩٣٧

إفلاس - تاجر - إيجار .

المبدأ القانوني

إن طلب إشهار إفلاس تاجر لا يمكن أن يكون أساسه المطالبة بديون مدنية بحته . لكن الحال يختلف إذا كان موضوع الدين هو المطالبة بالأجرة المتأخرة عن المحل التجارى الذى يستغله التاجر . إذ يعتبر عقد إيجار هذا المحل بالنسبة للدين التاجر عقداً تجارياً يجوز بناء عليه طلب إشهار إفلاسه . (استئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ١٩٣٧ رئاسة المستشار ج . د . برتون)

٢٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ فبراير سنة ١٩٣٧

تسجيل - بيع - اختصاص الدائن بمقار مدينه .

المبدأ القانوني

تنص المادة ١٤ من القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ بأن العقود التى لها تاريخ ثابت قبل نفاذ مفعول هذين القانونين تخضع للقوانين السارية وقت تحريرها . لكنه بأخضاع آثار هذه العقود لقانون التسجيل بالنسبة للغير يعتبر الدائن الذى قيد اختصاصاً عقارياً لاحقاً لهذه القوانين من الغير بالنسبة للمشتري الذى اكتسب الملكية قبله بمقتضى عقد ذى تاريخ ثابت سابق على الاختصاص لكن تسجيله لاحق له . (استئناف مختلط ٩ فبراير سنة ١٩٣٧ رئاسة المستشار الكونت دي اندينو .)

٢٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ فبراير سنة ١٩٣٧

١ - اختصاص - نصاب .

٢ - استئناف فرعى - عدم قبوله .

٣ - مسئولية - تابع للحكومة المصرية .

المبادئ القانونية

١ - تختص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى المسئولية الناشئة عن جريمة سرقة . وذلك رغم تفصيل المدعى لطلباته في قسمين الاول ويمثل ثمن الاشياء المسروقة . والثاني الضرر الغير مباشر المترتب على ارتكاب هذه الجريمة . اذا كان المبلغ المطالب به عن الطرفين يزيد على المائة جنيه .
٢ - إذا رفع أحد المحكوم عليهم في قضية استئنافاً عنها دون أن يدخل باقى المحكوم عليهم فيها فان الاستئناف الفرعى من المستأنف عليه لا يكون مقبولا قبل هؤلاء الآخرين .
٣ - طبقاً لنص المادة ٢٢٤ مدنى يعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن الأخطاء التى يرتكبها تابعوها (موظفوها) أثناء تأدية وظائفهم . (استئناف مختلط ٤ فبراير سنة ١٩٣٧ رئاسة المستشار قاناكر)

مذكرة

لحضرة صاحب العزة الاستاذ زكى خير الأبوتيجى بك المقدمة لمحكمة النقض والأبرام في القضية رقم ٣٩ سنة ٧ قضائية وقد نشر الحكم الصادر فيها في هذا العدد ص ٤٤٦ رقم ٢٣٥) وهي تشمل على المباحث القانونية الآتية :-

- ١ — تقدير حالة الغفلة والسفه من المسائل الموضوعية
- ٢ — بطلان تصرفات ذى الغفلة والسفه قبل توقيع الحجر عليه اذا اقترن بها الغش وسوء النية
- ٣ — الطعن بالتزوير في العقود الرسمية لا يكون إلا فيما احتواه العقد من الوقائع أو الحالات التي شاهدها الموظف المختص بتحريرها
- ٤ — قوة الشيء المحكوم به من المحاكم المختلطة لدى المحاكم الأصلية .
- ٥ — تعريف الغفلة شرعا
- ٦ — أركان الغش . ورقابة محكمة النقض على توفر هذه الأركان
- ٧ — لا ضرورة لأن ترد المحكمة على كل المستندات والحجج التي يتمسك بها الخصوم
- ٨ — التزام عديم الأهلية بالرد في العقود الباطلة منوط بالمنفعة التي عادت عليه من تنفيذها
- ٩ — عدم قبول وجه الطعن أمام محكمة النقض إذا لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع .

الوجه الأول من وجه الطعن

الشرط الأول

الموضوع — تقدير حالة الغفلة أو السفه من المسائل الموضوعية - بطلان تصرفات ذى الغفلة أو السفه قبل توقيع الحجر عليه اذا اقترن بها الغش وسوء النية

يقول الطاعن أن العقد صدر قبل الحجر بل وقبل تقديم طلبه للمجلس الحسبي وكان البائع في حالة صحة عقلية وجسمية فتصرفاته صحيحة .

الرأى — لقد أبان الحكم المطعون فيه بجلاء أن حالة السفه والغفلة التي صدر بسببها قرار الحجر كانت موجودة في تاريخ التعاقد واستند الحكم في الاستدلال على هذه الحالة الى الطلب الذي قدمه والده منذ ٥ يوليو سنة ١٩٢٤ الذي ذكر فيه أن المحجور عليه كان يتصرف بغير رشد وماورد في تحقيق ذلك الطلب من شهادة الشهود العديدين الذين قرروا انه كان يهجر المدارس ويبيع ملابسه ويبدد المصاريف المدرسية ويبيع مصاغ أخته وينفق ما تصل اليه يده في دور الملاهى وأيضاً ما جاء في قرار المجلس الحسبي الذي قضى بالحجر عليه والذي أشار الى التصرفات التي أجراها ومن بينها البيع موضوع هذه الدعوى ثم ما تبينته المحكمة من الاطلاع على القضايا المختلطة والتصرفات العديدة الواردة بها ومنها بيع منزله بالعباسية ومساحته ١٨٠٠ متراً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبيع ١٦٥ فدانا

بمبلغ ٥٠٠ مليم و ٦٦١ جنيها والسند الذي حرره الى عبد العظيم معصوم بمبلغ ٥٠٠٠ جنية .
واستخلص الحكم من هذه الوقائع ان حالة السفه والغفلة كانت قائمة في تاريخ البيع موضوع
النزاع وانها كانت قائمة قبل تاريخ الحجر وان هذه الحالة كانت بينة على المحجور عليه ومشهورة عنه
ومن أسهل الأمور أن يلاحظها أو يكشفها الرجل العادى .

وتقدير حالة الغفلة أو السفه يستخلص من الوقائع فهو إذن من المسائل الموضوعية التي هي من
ولاية محكمة الموضوع ولا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض وقد أجمع الفقه والقضاء في فرنسا على هذا
المبدأ (انظر كتاب القانون المدني لبلانبول وروبير جزء أول ص ٦٨٩ بند ٦٦٣ مطول بودرى
الجزء الخامس بند ٢٢٣ واوبرى ورو طبعة خامسة جزء أول ص ٧٠٩ بند ١٢٧ ودالوز براتيك
تحت عنوان حجر بند ٣٩ وكولان وكابتان جزء أول ص ٥٩٥ وأيضاً الحكم الصادر بهذا المعنى من
غرفة العرائض الفرنسية في تاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٠٩ والمنشور في مجلة دالوز الدورية سنة ١٩٠٩
جزء أول ص ٥٣٥)

لذلك لا يسمع نعى الطاعن على الحكم بأن البائع كان في حالة عقلية صحيحة طالما أن محكمة الموضوع
اثبتت غير ذلك وطالما أن هذا يدخل في حدود سلطتها المطلقة .

أما القول بأن العقد صدر قبل الحجر وقبل تقديم الطلب إلى المجلس الحسبي فالتصرف صحيح
فأمر فيه نظر .

لقد أجمع فقهاء الشريعة الغراء على أن ذا الغفلة يلحق بالسفيه في احكامه ولو أن الامام الاعظم
أبا حنيفة لا يرى محلاً للحجر على السفيه اطلاقاً ويعد تصرفاته صحيحة إلا أن الصاحبين اختلفا معه
في هذا الحكم فقال الامام محمد أن الحجر للسفيه يقوم بقيام السبب لا بحكم القاضي ولذلك يسرى على التصرفات
السابقة للحجر أما الامام أبو يوسف فقال ان تصرفات السفيه تنفذ قبل الحجر وتبطل بعده وقد ساد
رأى أبي يوسف عند الفقهاء وجرى العمل به في مصر (انظر الفتوى الصادرة من فضيلة المفتي في ١٧
سبتمبر سنة ١٩٢٧ والمنشورة في مجلة المحاماة سنة ٦ ص ٨٣ وانظر فتح القدير جزء ٧ ص ٣١٥
والفتاوى الهندية جزء ٥ ص ٥٦ والمادتين ٤٨٢ و ٤٨٩ من كتاب الاحكام الشرعية في الاحوال
الشخصية لقدرى باشا والمادة ٩٦٣ من مجلة الاحكام الشرعية)

وجرى القضاء المصرى من أهلى ومحتلط على مبدأ ان تصرفات السفيه وذى الغفلة الذى يلحق
به تكون باطلة ولو وقعت قبل الحجر عليه اذا اقترن بها الغش والتواطؤ وسوء النية .

أما عن القضاء الأهلى فقد صدر حكم محكمة النقض والابرار في تاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ في
الطعن رقم ٢٨ سنة ٢ قضائية مقررراً للبدا الآتى .

لمحكمة الموضوع أن تبطل تصرف المحجور عليه حتى مع ثبوت حصوله قبل توقيع الحجر عليه متى
ثبت من ظروف هذا التصرف وملابساته أن المتصرف له كان يعلم سفه المحجور عليه والاجراءات
الجارية لتوقيع الحجر عليه وانه على الرغم من ذلك تواطأ معه على إيقاع هذا التصرف له ولارقابة
لمحكمة النقض عليها فيما تأخذ هي به من القرائن التي اقترنت بها حصول هذا التواطؤ .

وسارت محكمة الاستئناف الاهلية على هذا المبدأ من قبل إذ قررت في احكام عديدة ان تصرفات السفه قبل صدور قرار الحجر باطلة اذا ثبت انها نتيجة غش وتواطؤ

وهذا يان لبعض الاحكام

الحكم الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩١٤ والمنشور في مجلة الشرائع سنة ١ ص ١١٧

» » ١٤ فبراير سنة ١٩١٧ » » » » ٤ ص ٣٤١

» » ١١ يوليو سنة ١٩١٨ » » » » ٦ ص ٤٦

» » ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ » » المجموعة الرسمية » ٢٥ عدد ٦٥

» » ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ » » مجلة المحاماة سنة ٨ ص ٤٥

» » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ » » » » ١٢ ص ٦٣٣

وكذلك احكام محكمة الاستئناف المختلطة الآني يانها .

الحكم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٠٤ والمنشور في مجموعة التشريع والقضاء سنة ١٦ ص ١٢٣

» » ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ » » » » ٤١ ص ٥٩

» » ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ » » » » ٤٢ ص ١٩

» » ٥ فبراير سنة ١٩٣٠ » » » » ٤٢ ص ٢٥٢

» » ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ » » المجازيت » ٢٢ ص ٢٢٨

ما تقدم يبين أن نعي الطاعن في هذا الشرط لا يعتد به لأنه ولو أن العقد صدر قبل قرار الحجر إلا أن الحكم المطعون فيه أفاض في بيان ظروف الغش والتواطؤ الذي اقترنت به واسهـب في استظهار حالة السفه والغفلة التي كان عليها وقت البيع فلا غبار اذن على الحكم من هذه الناحية من ولذلك لا تنضم الى الطاعن في طعنه هذا

الشرط الثاني من الوجه الأول

الموضوع - الطعن بالتزوير في العقود الرسمية لا يكون إلا في ما احتواه العقد من الوقائع أو

الحالات التي شاهدها الموظف المختص بتحريرها

— يقول الطاعن أن عقد البيع قد تم أمام مأمور العقود ومأمور العقود قانونا لا يقبل تحريرها من ذي غفلة أو مجنون ولا يقبل الطعن بذلك لا إذا طعن في العقد بالتزوير وهذا لم يحصل .

الرأى — تنص المادة ٢٢٩ من القانون المدني على أن المحررات الرسمية أي التي تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك تكون حجة على أي شخص مالم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحرر لها . والاصل الفرنسي للعبارة الأخيرة كما يأتي .

"Jusqu'à inscription de faux; des constatations faites par l'officier rédacteur."

ومدلول هذا النص ظاهر في أن الطعن بالتزوير في الورقة الرسمية لا يحصل إلا في ما احتواه العقد من الوقائع أو الحالات التي شاهدها بنفسه الموظف المختص بتحرير العقد الرسمي والتي دونها على هذا الاعتبار أما ما خلا ذلك فلا يطعن فيه بالتزوير بل يجوز اثبات عكسه بالطرق التي تتخذ في حالة الأوراق العرفية .

وحكمة هذا ظاهرة لأن الصفة التي يلصقها القانون بالأوراق الرسمية إنما هي مستمدة من مباشرة موظف مسئول للعقد واقتراض أنه لا يدون فيه إلا ما كان صحيحا وأن هذه الصفة لا تتصل عقلا ومنطقا إلا بما يقع تحت بصره وسمعه وما شاهده بنفسه وما يتحقق منه أما ماعدا ذلك أى ما كان مستورا عنه أو ما لم يدونه أو مادونه نقلا عن طرفي العقد أو الشهود بدون تحقيق شخصي منه فلا تلتصق به الصفة الرسمية لا تنفأ العلة وتصبح هذه الامور غير رسمية لأنها بعيدة عن علمه وتحقيقه كذلك ليس كل ما يقع تحت حس الموثق ويثبت في الورقة الرسمية يكتسب الصفة الرسمية إذ يخرج من ذلك ما يدونه استنادا الى تقديره الشخصي أو يتفاوت فيه النظر ويختلف فيه التقدير لأن الورقة الرسمية ليست محلا لأرائه بل لمشاهداته الحسية

وقد أجمع علماء القانون الفرنسى على هذا لذلك يقول دالوز في تعليقه على المادة ١٣١٩ بند ٣٢

Les actes authentiques font foi jusqu'à inscription de faux, de l'existence materielle des faits que l'officier public y a énoncés comme les ayant accompli lui-même, ou comme s'étant passés en sa présence, dans l'exercice de ses fonctions.

أنظر أيضا بهذا المعنى أو برى وروج جزء ٨ طبعة رابعة بند ٧٥٥ ص ٢١٠ ولوران جزء ١٩ بند ١٣٥ وما بعده وديمولومب جزء ٢٩ بند ٢٧١ وما بعده وموسوعات دالوز تحت عنوان التزامات بند ٣٠٨١ ولا رومير جزء ٥ تعليق على المادة ١٣١٩ بند ٥

ويقول أيضا دالوز في تعليقه على المادة ١٣١٩ بند ٧٥

La foi due aux actes authentiques s'entend uniquement des constatations qui y sont faites, et non des opinions qui y sont exprimées, ou de l'appréciation personnelle de l'officier public quant à certains faits qui se sont passés devant lui.

وفي بند ٧٧ يقول

De même, quant à la bonne foi des parties, la santé d'esprit des contractants, la liberté de volonté, leur état d'ivresse, leur âge, le notaire est sans mission pour communiquer à sa déclaration à cet égard l'effet de produire foi pleine et entière.

وبالرجوع إلى عقد البيع (مستند ١ حافظة الطاعن دوسيه) يتبين انه خال من كل عبارة تشير إلى حالة البائع العقلية فأمور العقود لم يذكر شيئا من هذا القبيل لذلك لا محل لهذا النعى على الحكم إذ لا محل للطعن بطريق التزوير في عقد البيع الرسمي كما يزعم الطاعن لأن القانون المدني قصر الطعن بهذه الطريقة في العقود الرسمية على « ما هو مدون بها بمعركة المأمور المحررها » ولم يتدون شيء من هذا القبيل. يقول الطاعن في مذكرته انه طالما أن العقد قد تم أمام موثق العقود فهو لا يقبل كتابتها والتوقيع عليها أمامه ممن كان في حالة جنون أو غفلة .

ويرد على هذا بأن موثق العقود لا يختص بفحص أهلية المتعاقدين وليست له المؤهلات والكفاية لذلك والحكم على توفر الأهلية من وظيفة القاضى الذى يستعين عادة بالخبراء الفنيين بل كل ما يختص

به تدوين ما يشاهده من الوقائع الحسية المجردة عن آرائه الشخصية كدفع الثمن أمامه أو كتوقيع الشهود على العقود أو إثبات ما يقرره المتعاقدان أمامه من شروط العقد الى غير ذلك أما الحكم من جانبه على أن أحد المتعاقدين أهل للتعاقد أو معدوم الرضا فهو تجاوز لاختصاصه ولا تلتصق به الصفة الرسمية .

وقد صدر حكم محكمة الاستئناف في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ومنشور في مجلة المحاماة ١٣ عدد ٥٠٢ يقرر المبدأ الآتي « ان محاضر التصديق على توقيع البائع أمام الكاتب المختص لا ينهض دليلا على ان البائع وقت التوقيع كان متمتعاً بكامل عقله بعيداً عن سهولة التأثير عليه لادراكه تمام الادراك بما يفعله إذ ليس من مأمورية الكاتب غير التصديق على التوقيع فقط .

وصدر حكم من فرقة العرائض بمحكمة النقض الفرنسية في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٨ ومنشور في مجلة سري ١٨٩٨ جزء أول ص ٣١٢ ورد فيه ما يأتي :

L'on peut sans être obligé de recourir à la voie de l'inscription de faux être admis à prouver que le testateur n'était pas sain d'esprit malgré l'énonciation n'exprimant que l'opinion du notaire sur un état mental que la loi ne l'a pas chargé de constater.

ويقول ديموج في كتاب الالتزامات جزء ٢ صفحة ٤٣٥ بند ٦٩٩ تعليقا على هذا الحكم ان هذا مبدأ صائب لأن الموثق ليس خيرا في الأمراض العقلية وفي صفحة ٤٣٩ بند ٧٠٣ يقول هذا المؤلف أيضا انه اذا دون الموثق عبارة تتعلق بأهلية المتعاقدين فتصبح مجردة من كل صفة رسمية ويجوز اثبات عكسها بطرق الاثبات القانونية (يراجع أيضا لوران جزء ١٣ بند ٣٨٥ وأوبري وروطبعة رابعة جزء ٧ صفحة ٨٣٥ وبودري وبارد جزء ٣ نمرة ٢٠٧٨)

بما تقدم لا ننضم الى الطاعن في هذا الوجه إذ أن مجرد تحرير العقد بمعرفة مأمور العقود أمام المحكمة المختلطة لا ينهض دليلا على أن البائع كان كامل الأهلية لأن ذلك المأمور لا يختص بإثبات ما يشير الى أهلية التعاقد

وقد أضاف الطاعن في مذكرته أنه لا يصح القول بحصول غش أو اكراه ما دام العقد قد تم امام مأمور العقود وفضلا عن أن هذا القول لم يرد في تقرير الطعن فاذا اعتبر مكمل لما ورد فيه عن الأهلية فإن ما أوضاعناه عن خروج تقدير الأهلية من حدود وظيفة مأمور العقود ينطبق من باب أولى على الغش أو الاكراه إذ ان هذه العوامل المفسدة للرضا تكون خفية على مأمور العقود أو قد تقع بعيدة عنه فلا يتبينها فضلا عن أنها لا تقوم الا على التقدير والرأي الشخصي وليس الموثق حكمها أو قاضيا حتى يعتمد على تقديره وآرائه كما سبق القول

وهذا ما جرى عليه الفقه والقضاء في فرنسا فيما يتعلق بالرضا في التعاقد إذ يقول دالوز في تعليقاته على المادة ١٣١٩ بند ٩١ — ٩٢ ان الصفة التي تكتسبها العقود الرسمية تثقف عند حد وهو الطعن في العقد بالغش أو التواطؤ . وعلى هذا فالعاقد الذي يدعى وقوع الغش أو التدليس عليه يقبل منه اثبات دعواه بالشهود أو القرائن ولو كان هذا ضد ما جاء في العقد الرسمي بدون حاجة الى الطعن

بالتزوير (أنظر هذا الرأي أيضاً في دالوز براتيك تحت عنوان اثبات بند ١٦٧ ولوراث جزء ١٩ بند ١٥٥ وما بعده)

وجاء في حكم غرفة العرائض الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ والمنشور في مجلة دالوز الدورية رقم ١٨ جزء أول صفحة ٢٨٠ أن المتعاقد الذي يدعي بطلان العقد الرسمي بناء على أن رضاه أخذ بالطرق الاحتمالية وأنه كان مسلوب الإرادة أو الإدراك وقت التعاقد يسوغ له إثبات ذلك بدون الطعن بالتزوير .

وجاء في موسوعات دالوز تحت عنوان التزامات بند ١٣٨١ أنه ليس من وظيفة الموثق أن يتحقق أن التعاقد كان طائعاً مختاراً وحرراً في تعاقدته وعلى هذا يجوز له أن يطعن في العقد الرسمي بأن إرادته قد أفسدها الإكراه أو الخطأ ويجوز اثبات ذلك بالطرق العادية بدون حاجة إلى الطعن بالتزوير حتى ولو دون في الورقة الرسمية ما يخالف هذه الدعوى .

بما تقدم يكون قول الطاعن غير جدير بالاعتداد

ويلاحظ على الطاعن أنه يطعن في مذكرته على قرار المجلس الحسبي إذ يقول في صفحة ٩ أن قرار الحجر ذاته الذي جاء بعد ذلك ليس فيه كلمة تبين المقصود من لفظة غفلة التي وضعت بجانب الحجر عليه للسفاهة وهذا قول لا محل له هنا لأن المقام ينحصر في النعي على الحكم المطعون فيه لآقرارات المجالس الحسبية . وهذا القرار الذي يشتمل على الحكم في الأهلية يجوز قوة الشيء المحكوم فيه لأنه صادر من جهة مختصة بالفصل في الأهلية بأنواعها وقد أصبح قراراً نهائياً إذ لم يقدم ما يدل على نقضه من المجلس الحسبي العالي

وقد أصابت محكمة استئناف أسبوت في حكمها الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ والمنشور في مجلة المحاماه رقم ٣٣٠ صفحة ٥٠٣ إذ قالت أن قرار المجلس الحسبي بالحجر على شخص لعمته يعتبر قاضياً في العته لا يجوز لاية سلطته أن تناقش سببه

الوجه الثاني منه وهو الطعن

الشرط الأول

- الموضوع - قوة الشيء المحكوم به من المحاكم المختلطة - له لدى المحاكم الأهلية تعريف الغفلة شرعاً يقول الطاعن أن المحكمة المختلطة في دعوى سابقة طعن أمامها بعدم أهلية ذات المحجور عليه في تصرف كان بعد العقد موضوع النزاع فقررت باستجواب المحجور عليه ومناقشته وحكمت بصحة تصرفاته فالحكم المطعون فيه والذي قضى بأن المحجور عليه كان في غفلة وظاهراً لسفاهة يناقض الحكم المذكور السابق عليه وهما في موضوع واحد

الرأي أن الطاعن يشير إلى الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة في القضية المرفوعة من شركة فيات أورينت ضد القيمة على المحجور عليه وعبد العظيم معصوم ورفله فرج ببيع اتومبيل شركة فيات إلى المحجور عليه بضمانة المذكورين . وهذا الحكم تقدمت صورة منه (مستند نمرة ١٤ وترجمته نمرة ١٥ من حافظة الطاعن)

جاء في أسباب ذلك الحكم ما يأتي منقولاً عن الترجمة المودعة بالدوميه . —

وبما أن المحكمة أرادت أن تذهب في تحرى العدالة إلى أبعد حد فقد رغبت أن تستقصى درجة المحجور عليه من البله الذي كان مصابا به فبحثت في القرار الذي قضى بوضعه تحت القوامة فلم تجده كافيا لتقريرها في الموضوع لأن اعتباراته قد اقتصرت على القول (أن المطلوب الحجر عليه يجهل بملكاته واسم جده وينسب سبب دينه الى زوجته الست حافظة لشقاق بينهما ودفع غرامة الطلاق وذلك يدل دلالة كافية على بلاهته باحتقاره تقوده وعدم تقدير قيمتها والمحافظة عليها) ولما كان مثل هذا السبب لا يرمى الى تقرير مبدأ كون المحجور عليه عيبا أو ابله بالمعنى الذي يقتضيها الحال ولكنه يترك شكاً جعل استحضار الاشخاص شخصا أمرا لازما وعلى الخصوص حضور المحجور عليه .

وقد اتضح من هذا التحقيق أن البيع حصل في ظروف عادية ينتفى فيها الشك في حسن نية المدعية ولم ينكر المحجور عليه أنه وقع بامضائه على العقد المتنازع فيه والكمبيالات التي تتصل به . وأن امضاءه هي امضاء شخص عادي متعود على الكتابة وأما حالته الظاهرة لاتدل على شيء غير عادي وله المام بالقراءة وقد ترجم فضلا من جريدة يومية عربية حتى لقد وصل الى قراءة بعض أسطر في مجلة انجليزية قراءة متوسطة »

« وحيث انه من مجموع وقائع التحقيق يستخلص الدليل على أن المحجور عليه وان كان قد قضى عليه بالحجر بسبب الاسراف والبلاهة فانه لم يكن هناك ما يظهر للمدعية في تاريخ العقد ان الذي كان يعاملها ابله أو كان شخصا غير عادي »

ولنا ملحوظتان على هذا الحكم . الأولى عن مشتملات هذا الحكم والثانية عن أثره القانوني على الدعوى الحالية .

أما ما حواه الحكم فانه يظهر بجلاء أنه يدور حول محور واحد وهو أن شركة فيات كانت حسنة النية وانه لم يظهر في وقت التعامل مع المحجور عليه أي شيء غير عادي وانها كانت تجهل ما يحيط بحالته . ويظهر من ظروف الدعوى المختلطة ان هذا صحيح ولكن هذا لا صلة له بالظروف التي أحاطت بعقد بيع منزل الزيتون والتي أضاف الحكم المطعون فيه اللام عنها وإفاض في بيانها وعلى الأخص طرق الغش والاحتيال

وأكثر من هذا ان المحكمة المختلطة لم تفحص حالته العقلية على ضوء القواعد الشرعية فذو الغفلة كما أجمع عليه الفقهاء هو الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجحة فيغبين في المبايعات لسلامة قلبه وبعبارة أخرى الذي ليس بمفسد ولا متلف لأمواله ولا يقصد تبديدها في غير ما يقتضيه الشرع او حكم العقل (انظر المادة ١٦٣ من مجلة الأحكام الشرعية والفتاوى الهندية جزء ٥ صفحة ١٤٧) وجاء في قرار المجلس الحسبي العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ بمحكمة سنة ٤ صفحة ٥٣٢ انه هو الذي يكون ضعيف الارادة غير حازم في تصرفاته ويكون عرضة للتأثير عليه بسهولة

وفي القرار الصادر في ذلك المجلس أيضا في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ بمحكمة سنة ٣ صفحة ٥٠١ هو من النوع الذي يسهل خداعه

وفي القرار الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بمحكمة سنة ٤ صفحة ٢٣٩ هو الذي لا يهتدى الى التمييز الكافي بين النافع والضار

وما تقدم يجب وضع الحد الفارق بين المجنون أو المعتوه وبين ذى الغفلة فالأخير ليس مجنوناً ولا معتوها ولا تظهر عليه علامات غير عادية بل كل ما نعت به علماء الأصول والفقهاء أنه لا يهتدى إلى التصرفات الراجحة لسلامة قلبه فينبغي في تصرفاته

ولم يأت في الحكم المطعون فيه أنه كان (أبله) أو (عبيط) بل أنه كان ذا غفلة وسفها .
أما قول الحكم المختلط (أن حالته الظاهرة لا تدل على شيء غير عادي وله المام بالقراءة وقد ترجم فصلاً من جريدة يومية عربية حتى لقد وصل إلى قراءة بعض أسطر من مجلة انجليزية قراءة متوسطة) هذا القول لا يمنع أنه كان ذا غفلة وكان سفهاً لأن الغفلة والسفه يجوز أن لا يكون لهما علامات بادية على الشخص في أقواله أو في عباراته أو في قدرته على الفهم أو القراءة أو الكتابة بل هو ضعف يغشى ناحية واحدة فيصيب التمييز في المعاملات مع الناس وصون مصلحته ومحافظة على ماله — لذلك لا يعبأ بالحكم المختلط فيما يختص بحالة المحجور عليه التي استظهرها

أما عن الأثر القانوني لذلك الحكم على الدعوى فغنى عن البيان إذ أنه يشترط التمسك بقوة الشيء المحكوم به أن يتحدد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى السابقة واللاحقة وهذا جميعه غير متوفر ولو أن الطاعن يتمسك بأن الحكم المستأنف قرر أن حالة المحجور عليه في تاريخ لاحق لعقد البيع كانت عادية إلا أن الموضوع يختلف عن هذه الدعوى لأن الحكم المطعون فيه ارتكن أولاً على قيام الغفلة والسفه وقت التصرف والحكم المختلط لم يفصل في حالة الغفلة طبقاً للأحكام الشرعية الصحيحة بل خلط بين العته والغفلة ثم أنه لم يتعرض مطلقاً إلى التصرفات العديدة التي استظهرها الحكم المطعون فيه والتي يظهر منها سفه المحجور عليه وغفلته بجلالة — ثانياً — أن الحكم المطعون فيه ارتكن على الغش والتدليس الذي وقع من المشتري وأعوانه ، الذي كان عنصراً من عناصر بطلان العقد والحكم المختلط لم يكن له شأن بهذا الركن بل بالعكس قد أثبت حسن نية الطرف الثاني .

وفضلاً عن هذا فإنه مما لا جدال فيه أنه يشترط اتحاد الولاية القضائية للتمسك بالدفع بقوة الشيء المحكوم به فالمحاكم المختلطة المدنية لا تأخذ بقوة الأحكام الأهلية المدنية إذا كانت هناك طرف أجنبي في الدعوى وكذلك المحاكم الأهلية جرياً على مبدأ التبادل لا تسلم بسلطة الأحكام المختلطة عليها إلا إذا كانت الخصمان قد مثلاً أمام المحكمة المختلطة في الدعاوى التي جمعتها مع خصم آخر أجنبي وصدر حكم فيها وهذا معدوم في هذه الدعوى وقد صدر حكم من محكمة النقض في تاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٧ سنة ٣٠ يقرر هذا المبدأ إذ ورد فيه أنه إذا صدر حكم من المحكمة المختلطة ثم صدر حكم أهلي مخالف له فإن حجية كل من الأحكام الصادرة من القضائين حجية « نسبية » لا تعدو الخصوم منها إلى غيرها .

وفوق هذا فإن الجهة الوحيدة التي لها أن تقرر الأهلية هي المجالس الحسبية وقراراتها تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للوطنيين أمام المحاكم الأهلية والمختلطة لأنها تفصل في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية الخارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية والمختلطة وبناء عليه ليس للمحاكم المختلطة أية ولاية

في الأحوال الشخصية ومنها المسائل الخاصة بالأهلية فإذا حكمت بتقرير أهلية أحد بعد تحقيقها أو استقرارها فهذا محصور في دائرة ولايتها ولا يتجاوز إلى المحاكم الأهلية التي لها أن تقدر هي تقديرًا مستقلًا حالة المحجور عليه وأهليته قبل صدور قرار الحجر وذلك بعد وزن كل الظروف الخاصة بالدعوى المطروحة أمامها .

بما تقدم لا ينهض هذا الطعن على أساس قانوني صحيح

الشرط الثالث

الموضوع — لا ضرورة لأن ترد المحكمة على كل المستندات والحجج يقول الطاعن أن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة المشار إليها آنفاً تقدم إلى محكمة الاستئناف كما تقدم لها محضر رسمي يثبت أن المحجور عليه على العكس من الغفلة رجل ما كر وموظف في محافظة مصر بوظيفة بوليس سرى (مخبر) وهذه الوظيفة لا تعطى إلا للباكرين النباه ومع هذا لم تتكلم محكمة الاستئناف عن الحكم المذكور ولا المحضر الرسمي وصارت تتلسس أسباباً قالت عنها المحكمة الابتدائية بحق أنها لا تقدم ولا تؤخر في صحة التصرف

الرأى - : قد سبق أن فصلنا في وقائع الدعوى بيان الأسباب التي ارتكن عليها الحكم المطعون فيه لاستظهار غفلة المحجور عليه وسفاهه وقد أفاض الحكم أفاضة ليس لها مزيد وعلال النتيجة التي وصل إليها تعليلاً كافياً مقنعاً فالأسباب التي سردها كافية ولا ضرورة لأن ترد المحكمة على كل المستندات والحجج التي يتمسك بها الخصام

وقد حكمت محكمة النقض في حكمها الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ في الطعن رقم ٢٨ سنة ١ أن المحكمة لا تلزم بتفنيد كل حجج الخصوم ولا بطلان للحكم مع كفاية أسبابه وقد تكرر هذا المبدأ أيضاً في الحكم الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٣٦ سنة ٢ والحكم الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٨٥ سنة ٢

وفي الحكم الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في الطعن رقم ١٥ سنة ٤ تقول محكمة النقض إن لا نقض للحكم إذا أسس على أسباب تفصيلية نتيجة لما اقتنعت به المحكمة ولو مع عدم الرد على المستندات المقدمة وبناء على ما تقدم لا تنضم إلى الطاعن في هذا الشرط من الطعن

الوجه الثالث

الموضوع — أركان الغش ورقابة محكمة النقض على توفر هذه الأركان يقول الطاعن في تقريره قد ارتكبت المحكمة على وجود غش في التعاقد ولكن الغش الذي ذكرته ليس هو الغش المبطل للعقد

وفي المذكرة يقول الطاعن أن مجرد قول القيمة أن العصابة أو همت المحجور عليه بتوقيع البيع وأن الثمن يحفظ له ليتصرف فيه إذا حجر عليه هذا القول لم يقيم عليه أى دليل ثم إن الشهود الذين استشهدت بهم القيمة قرروا بأنهم لم يروا أحمد أفندي الوسيلى ولا يعرفونه ولم يروه يجتمع أبداً بالمحجور عليه مع أنهم شهدوا بملازمتهم للمحجور عليه وإن دعوى الغش هذه لم تخطر على بال القيمة السابقة ولا الحارسين

للتركة إذ سبق للطاعن أن رفع دعوى إيجار عن المنزل موضوع هذا النزاع ضد القيمة السابقة ولم تدفع بالغش وكذلك طلبت القيمة السابقة الأخذ بالشفعة في الحصة التي اشتراها الطاعن وفي هذا اقرار بصحة البيع الرأى : إن الحكم المطعون فيه قد أبان الوقائع التي استند اليها لاثبات الغش وهي : (أولاً) القضية المختلطة رقم ٧١٩٢ سنة ٤٨ المرفوعة من شركة فيات ضد المحجور عليه وما ظهر فيها من وجود علاقة بين زوجة احمد الوسمى وعبد العظيم معصوم ورفاعي فرج الضامين في ذلك البيع (ثانياً) ان عبد العظيم معصوم هو الذي سحب الشهادة الرسمية من قلم الرهون لمصلحة احمد افندى الوسمى مما يؤيد علاقته بعبد العظيم المذكور (ثالثاً) قضية اللجنة بمحكمة السيدة زينب التي حكم فيها على عبد العظيم معصوم هذا بالحبس سنة للنصب واستعمال طرق احتيالية ضد المحجور عليه والمحكمة استنتجت من هذا أن عقد البيع هو من سلسلة الوثائق التي حصل عليها عبد العظيم معصوم من المحجور عليه لدهاء والخديعة والغش لنفسه أو لغيره وان احمد افندى الوسمى توصل الى الحصول على توقيع المحجور عليه على عقد البيع بطريق الغش بأن أوهمه مستعيناً بعبد العظيم ورفاعي ان في كتابة هذا العقد ذخيرة له في المستقبل إذا ما حجر عليه فوقع بناء على هذا الايهام دون أن يأخذ شيئاً من مبلغ ٦٥٠ جنياً

ويؤخذ من هذا أن وقائع الغش قد استظهرتها المحكمة واقتضت بثبوتها وصحتها فهي اذا مسألة موضوعية لا تتدخل فيها المحكمة النقض والمحكمة الموضوع السلطان المطلق في تقدير القرائن والأدلة كما قالت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٧٤ سنة ٢ وفي فهمها الواقع في الدعوى (الحكم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٢ سنة ٥) ويقول بودرى وبارد في كتاب الالتزامات جزء أول بند ٩ ان لقاضى الموضوع السلطان المطلق في تقدير الوقائع المكونة للتدليس فله أن يحكم ما اذا كانت الوقائع التي استظهرها الحكم ذات جسامه كافية لاحداث الغش

ويقول أوبرى ورو في الجزء الرابع ص ٥٠٨ طبعه خامسة

Il appartient au juge d'apprécier souverainement la pertinence et la gravité des faits allégués comme constitutifs du dol et surtout le point de savoir si les manoeuvres pratiquées ont été la cause déterminante du contrat.

والحكم المطعون فيه استخلص من وقائع الدعوى أن هذا العقد سلسلة من التصرفات التي حصلت عليها عصابة عبد العظيم معصوم من المحجور عليه وأن احمد الوسمى كان أحد أفرادها ولذلك أبطلت العقد ارتكاً على الغش والتحايل وهذا تقدير للوقائع في الدعوى .

وقد جاء في حكم محكمة النقض الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم (٨٧ سنة ٢) المبدأ الآتي : على محكمة النقض أن ترفض الطعن إذا رأت أن الوقائع التي استعرضتها محكمة الموضوع وبنت عليها القضاء بطلان العقد قد توافرت معها توافراً تاماً أركان التدليس التي تتطلبها المادة ١٣٦ من القانون المدنى .

وفي حكم آخر صدر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ في الطعن رقم ٤٧ سنة ٥ تقول محكمة النقض ان من أركان التدليس على ماعرفته به المادة ١٣٦ من القانون المدني أن يكون ما يستعمل في الخدع (الحيلة) وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً وكلا هذين الركنين ينبىء عن العمد وسوء النية ومراقبة التكيف في هذين الركنين على الأقل هي من خصائص محكمة النقض .

ويستخلص من المبدأ الذي قرره محكمة النقض أن لها الرقابة على توافر ركني التدليس أى الحيلة وعدم مشروعيتها على أن هذا لا يذهب بسلطة محكمة الموضوع التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض فيما تقرره من ثبوت الوقائع المكونة لأركان التدليس القانونية فإذا قالت محكمة الموضوع إنه ثبت لديها الوقائع التي استخلصت منها توافر ركن الحيلة فلا اشرف عليها في هذا إنما لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت هذه الوقائع تعد حيلة بالمعنى القانوني هذا وقد أبان الحكم المطعون فيه ان احمد الوسمى مستعيناً بعبد العظيم معصوم وباقي العصابة قد توسل بالاحتيال الى كتابة هذا العقد بعد أن أوهمه أنه ذخيرة له في المستقبل اذا ما حجر عليه فوقع بناء على هذا الايهام واستخلص الحكم هذا الركن من التصرفات العديدة التي استظهرها وعلاقة احمد الوسمى بعبد العظيم معصوم وباقي العصابة وحكم الحبس الذي صدر على عبد العظيم معصوم رأس هذه العصابة ومحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير ثبوت هذه الوقائع وتقدير الأدلة في الدعوى (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ١٣ سنة ٢ والحكم الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٣٦ سنة ٢ والحكم الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ٧٤ سنة ٢ والحكم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ في الطعن رقم ٢ سنة ٥)

ومن الوقائع التي استظهرتها يتبين توفر ركن الحيلة قانوناً وركن عدم مشروعيتها إذ أبانت محكمة الموضوع كيف أنه أريد اغتيال أموال المحجور عليه من أفراد هذه العصابة في تصرفات عديدة أما الحيلة التي يجب توفرها في التدليس المدني فقد أجمع العلماء أنه يكفي لذلك مجرد الايهام والكذب بدون حاجة الى استعمال هذه الطرق وقد قال بلانيول وروبير في كتاب القانون المدني جزء ٦ ص ٣٦٥ نبذة ٢٠٠

La dol est constitué par des affirmations mensongères avec ou sans manœuvres frauduleuses.

(أنظر أوبري ورو جزء ٤ نبذة ٣٤٣ مكرر طبعة خامسة وبلانيول طبعة عشرة جزء ٢ نبذة ١٠٦١ وأنظر مقالة بلانيول في المجلة الانتقادية سنة ١٨٩٥ ص ٣٤٧ و ٦٤٩ وروبير في القواعد الأدبية في الالتزامات نبذة ١٦٠ ص ٣٠١) مما تقدم يبين أن أركان التدليس التي تتطلبها المادة ١٣٦ من القانون المدني متوفرة

الوجه الرابع

من وهو الطعن

الشرط الأول

الموضوع - التزام عديم الأهلية بالرد في العقود الباطلة منوط بالمنفعة التي عادت عليه في تنفيذها .

يتحصل هذا الشرط في أن الحكم ببطالان العقد لا يستوجب حتما رفض دعوى رد الثمن ذلك لأنه إذا ثبت أن المحجور عليه استفاد من الثمن فإنه يلزم برد قيمة ما استفاده والمحجور عليه وقد كان حر التصرف قد استعان بالثمن على زواجه وعلى النفقة على نفسه ومن تلزمه نفقته .

الرأى . أن المادة ١٣١ من القانون المدنى تنص على بطلان العقد لعدم الأهلية وأن عديم الأهلية لا يكون ملزما إلا برد قيمة المنفعة التى حصل عليها لتنفيذ العقد الذى عقده مع ذى الأهلية وجاء فى حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٣١ والمنشور فى مجلة المحاماة سنة ١٠٥٢ صحيفة ١٠٥٢ أنه لا يلزم عديم الأهلية قانونا الا برد قيمة المنفعة التى استحصل عليها لتنفيذ المشاركة كنص المادة ١٣١ مدنى ويجب على من يعامل عديم الأهلية أن يقيم الدليل على حصول هذه المنفعة وجاء فى حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية الصادرة فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ والمنشور فى مجلة المحاماة سنة ٩٣٠ نص أن الزواج لا يدخل ضمن المنفعة المقصودة فى المادة ١٣١ لأن المنفعة المقصودة بهذه المادة هى التى تكون موجودة وقت التقاضى لا التى كانت موجودة وقت التعاقد (انظر هذا الرأى أيضاً فى تعليق دلوذ على المادة ١٣١٢ طبعة جديدة بند ٣٧ واوبرى ورو جزء ٤ بند ٣٣٦ طبعة جامسة)

ولو تمسينا مع الطاعن فإنه لم يتقدم بأى دليل على قيام المنفعة لعدم الأهلية التى يدعيها على أن الحال لا يقتضى الاسهاب فى هذا البحث لأن الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع التى سردها أن الثمن لم يدفع مطلقا من المشتري بدليل ورود العبارة الآتية فى خاتمة الحكم فوقع البيع بناء على هذا الإيهام دون أن يأخذ (أى المحجور عليه شيئا من مبلغ ٦٥٠٠ جنيه)

وطبيعى إذن ان تحكم محكمة الاستئناف برفض طلب رد الثمن بما انه ثبت لديها أن هذا الثمن لم يدفعه البائع فلا محل لاسترداده وحكمها لا غبار عليه

والطاعن لم يتقدم بأى طعن خاص بما قرر الحكم المطعون عن واقعة عدم دفع الثمن لذلك لا يسمع قوله بأن عديم الأهلية أتنفع فى قبض المبلغ المزعوم لأن الثمن معدوم وما يترتب على المعدوم معدوم لذلك لا محل لهذا الشرط من الطعن

الشرط الثانى

الموضوع — عدم قبول وجه الطعن أمام محكمة النقض إذا لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع محصل هذا الشرط من الوجه الرابع انه لم ترفع دعوى بطلان العقد فان المدعى طلب الحكم بالفسخ ورد الثمن وحكم بذلك ابتدائيا فكان الواجب أن يرفع المطعون ضدها دعوى فرعية أو اصلية بالبطلان ليقضى بها بما حكم به استئنافا لذلك فالحكم باطل

الرأى : إن الحكم المطعون فيه قضى بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (احمد افندى الوسىمى) وهذه الدعوى موضوعها فسخ عقد البيع ورد الثمن وجاء فى الحيثية النهائية للحكم المطعون فيه ما يأتى — وحيث انه لذلك يكون البيع باطلا ولا يترتب عليه نتائج وهذه الحيثية تستقيم مع النتيجة التى وصل اليها الحكم أى رفض دعوى الفسخ ورد الثمن لأن العقد الباطل فى حكم المعدوم فلا يترتب عليه أية نتيجة مثل رد الثمن ولا محل لطلب فسخ العقود الباطلة

على أن قول الطاعن هذا لا يجوز سماعه أيضا لأنه لم يتمسك بهذا الوجه أمام محكمة الموضوع ومذكرته التي قدمها إلى محكمة الاستئناف خالية من هذا الدفاع وبعبكس هذا نرى في الصحيفة ١٦ منها (مستند نمرة ١٧ من حافظة الطاعن) العبارة الآتية : بما تقدم يكون عقد البيع الصادر من حامد عبد الفتاح محرم الى احمد افندى الوسمى عقد نافذ لانعدام الغش ولأن المتعاقد كان ذا أهلية وقت التعاقد ولا عبرة بما ادعته القيمة من أن العقد باطل لصدوره من غير ذى أهلية . وفي موضع آخر من هذه الصحيفة يقول ان هذا البطلان لم يقل به الذين تعينوا قبل القيمة ولم يقل به الحارسان فالطاعن ناقش دعوى البطلان ورد عليها ولم يدفع بعدم قبولها لذلك لا يسمع منه هذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض وقد حكمت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ في الطعين رقم ٩٣ سنة ٢ انه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بأسباب لم تبد أمام محكمة الموضوع بما تقدم لا محل لهذا الشطر من الطعن أيضا

رأى النيابة

ترى قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ومصادرة الكفالة

زكى خير الابوتيجى

رئيس النيابة بالاستئناف

م

في دعوى صحة التوقيع وعلاقتها بقانون التسجيل

وجوب الحكم بعدم قبولها

- ١ - أساس دعوى صحة التوقيع في القانون هي المادة ٢٥١ من قانون المرافعات الأهلى الواردة في باب تحقيق الخطوط ونصها : —
 « يجوز لمن بيده سند غير رسمى أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه وامضائه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها »
- ٢ - والغرض منها الاحتياط مقدماً بآثبات صحة صدور السند عن نسب إليه حتى لا يكون محل طعن يصعب تحقيقه إذا تغيرت الأحوال . كأن توفى صاحب الخط أو التوقيع أو أصيب بما يجعل إقراره غير مأخوذ به قانوناً . . . الخ
 ولهذا لا تقبل الدعوى المذكورة إذا سبق الاعتراف بالخط أو التوقيع صراحة أو ضمناً (البندكت جزء ٥٩ صحيفة ٥٢٧ فقرة ٢٥)
 ولا يمكن أن يكون للحكم الصادر بصحة التوقيع أو الخط أى أثر أو نتيجة قانونية أكثر من هذا التحقيق

علاقة هذه الدعوى بقانون التسجيل

- ٣ - نص قانون التسجيل الجديد نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٣ فى المادة الأولى منه على وجوب تسجيل جميع العقود التى من شأنها إنشاء أو نقل أو تغيير أو زوال حق ملكية أو حق عيى آخر
 ورتب على عدم التسجيل أن هذه الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تزول لابين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير
 « ولا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين »
 ثم وضع هذا القانون الشروط وبين الاجراءات الواجبة فى تحرير هذه العقود لتسجيلها .
 فنص فى المادة السادسة منه ما يأتى :
 « يجب التصديق على امضاءات واختام الطرفين الموقع بها على المحررات العرفية المقدمة للتسجيل . ويكون التصديق بمعرفة أحد الموظفين أو المأمورين العموميين الذين يعينون بالقرارات المنصوص عنها فى المادة السابعة عشر »

شروط

٤ - فالتصديق على الامضاء لقبول العقد في التسجيل، لكن هذا التصديق لا يتحقق إلا اذا وجد طرفا العقد أمام الموظف المختص ليوقعا أمامه فيثبت هذا ويصدق عليه . فاذا امتنع أحدهما استحال التصديق واستحال التسجيل تبعاً لذلك .

وقد يكون هذا الامتناع من جانب أحد المتعاقدين تعنتاً فيقف تنفيذ التعاقد الذي تم فعلاً ولم يبق إلا أن يوضع في صورته النهائية ثم يسجل

٥ - هذه الحالة التي نشأت على أثر صدور قانون التسجيل كانت صدمة شديدة الأفكار التي لم تهباً لها . فمن حرية مطلقة في تسجيل أى عقد عرفى أو أى ورقة عرفية مهما كان شكلها أو صيغتها أو بياناتها حتى ولو كانت مزورة فعلاً الى تشديد وتديق يمتنع معه التسجيل حتى للعقود الصحيحة الكاملة لمجرد امتناع أحد الطرفين تعنتاً .

لم تحتل الأفكار هذه الصدمة ورؤى ان العدالة تقتضى البحث عن مخرج قانونى من هذا المأزق فاهتدرا إلى المادة ٢٥١ مرافعات وقالوا أن فيها مايسد هذه الثغرة .

٦ - جرى الناس من ذلك الوقت أى منذ رؤى الانتفاع بالمادة ٢٥١ مرافعات على رفع دعاوى صحة التوقيع باستمرار واطراد . وجرت المحاكم على الحكم فيها دون تدخل فى موضوع العقد وشروطه وسبب امتناع الطرف الممتنع عن التصديق على التوقيع . واقتصر البحث على الامضاء أو الختم هل هو صحيح أو لا . فان ثبتت صحته بالاعتراف أو التحقيق صدر الحكم بصحة التوقيع . وأسرع صاحب الحكم فى تقديمه للتسجيل

٧ - ولكن لم تكن للقضايا المرفوعة كلها نتيجة لتعنت احد طرفى العقد بالامتناع عن التوقيع امام الكاتب المختص فان هذا التعنت لا يقع إلا نادراً . انما كان اكثر هذه الدعاوى مبنياً على سوء استعمال هذا الحق (الحق فى رفع دعوى صحة التوقيع) الى أنصى درجة

١ - فمن يده عقد ابتدائى لم تستوف شروطه ولم يقصد المتعاقدان فيه الى نقل الملكية إلا بعد استيفاء الشروط . يسرع الى رفع دعوى صحة التوقيع ويسجل العقد فتنتقل الملكية . ويستطيع التصرف فى العقار رغم أنف المتعاقد معه الذى لا يقبل منه أى دفاع فى الموضوع

٢ - ومن يعجز عن تحرير عقد صحيح وفقاً للشروط التى يوجبها القانون وتقتضيها لوائح مصلحة المساحة . سواء كان عجزه نتيجة عيوب فى مستنداته أو غش فى معاملته . يلجأ الى دعوى صحة التوقيع متخطياً هذه القيود التى وضعت لضمان للعاملات

٣ - ومن يتواطأ مع آخر على تحرير عقد عن ملك غيره يرفع دعوى صحة التوقيع ليسجل الحكم اضراراً بالمالك الاصلى . ولا يقبل المالك الحقيقى خصماً فى الدعوى لأنها قاصرة على صحة التوقيع وهكذا من ضروب الخيل والابتكارات الضارة التى وجد هذا القانون للتخاص منها أولاً وقبل كل شئ . وبهذا خرجت دعوى صحة التوقيع عن الغرض الذى اقتبست له . وأصبحت لا تحقق المفعة المرجوة من اقتباسها فضلاً عن مخالفتها للقانون

مخالفة هذه الدعوى للقانون العام

٨ - ووجه المخالفة الظاهر انهما لم تعد دعوى تحقيق خط أو امضاء . وانما دعوى ارغام على الاعتراف بالتوقيع للوصول إلى تسجيل العقد . وان كان هذا مخالفا لما اتفق عليه المتعاقدان في نفس العقد ومخالفاً أيضاً لنصوص القانون

وغنى عن البيان أن التعهد بالحضور أمام الكاتب المختص للتوقيع على العقد النهائي هو التزام بعمل معين Obligation de faire لا يمكن معه استبدال العقد النهائي بالعقد الابتدائي ولا استبدال الكاتب المختص بالقاضي ولا بد فيه من حضور الطرفين بأشخاصهما . فكيف يجوز عقلاً أن يكره الإنسان على الاعتراف بتوقيعه دون أن يسمع منه دفاعه عن سبب امتناعه عن تنفيذ هذا الالتزام .

وكيف يجوز قانوناً الحكم بصحة التوقيع لتسجيل عقد لم يتفق الطرفان على تسجيله بحالته ولم يحرراه ليجزاه . وإنما حرر توطئة لتحرير عقد آخر .

وكيف يستطيع القاضي وهو يعرف هذه النتائج أن يغتصب من أحد الخصمين اعترافه بالتوقيع ليحكم بصدقه ويكون بهذا قد صدق على عقد كرهاً عن أحد طرفيه .

٩ - وإلى استعير هنا عبارات الأستاذ الجليل مرقص بك فهمي في كتابه « بحث في كيف يتم عقد البيع بعد قانون التسجيل » : قال حضرته في الصحيفة ١٦ :-

« إن تصديق الموظف أو القاضي على توقيع الخصوم أو على عقودهم لا يتصور قانوناً ولا يجوز أن يحصل إلا بحضور أصحاب الشأن وبقرارهم امامه انهم يريدون هذا العقد . ثم بتوقيعهم فعلاً عليه امامه أما التصديق القهري فإنه عمل لا يتصور عقلاً »

مخالفة هذه الدعوى لنصوص قانون التسجيل

١٠ - أشرت فيما تقدم إلى نص المادة السادسة من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ التي توجب التصديق على العقود بمعرفة أحد الموظفين أو المأمورين العموميين الذين يعينون بالقرارات المنصوص عنها في المادة السابعة عشرة .

ومن القواعد القانونية الأولية انه متى رسم القانون طريقاً معيناً لعمل معين وبين الإجراءات التي تتبع فلا يجوز استبدال هذا الطريق بغيره إطلاقاً وإلا كان العمل باطلاً . وقد بين هذا القانون الطريق والإجراء في تحرير العقود والتصديق على التوقيع لأمكان تسجيلها فلا يمكن تغييرها .

ولتعين الموظفين الذين اختارهم القانون حكمة أرادها الشارع لأنه جعلهم مقيدين بمنشورات ولوائح وإجراءات تتغير من وقت لآخر يجب عليهم اتباعها عند التصديق على التوقيع وذلك تحقيقاً

للغرض الذى وضع من أجله قانون التسجيل وضماناً لصدور العقود مستوفية كافة ما يتطلبه القانون حتى تستقر المعاملات وتنظم السجلات . فلا يجوز استبدال هؤلاء الموظفين بغيرهم ممن لا يخضعون لهذه التعليمات .

١١ - وليس للقضاء عمل فى هذه الاجراءات الشكلية إلا ما نص عليه فى المادة الرابعة والمادة التاسعة أو ما يكون خصومة خاضعة للقانون العام فيرفع أمرها للمحاكم . أما ان القاضى يجعل محل كاتب التصديقات أو محل الموثق فتلك مخالفة ظاهرة .

(١) لأنه لا يجوز استبدال القاضى بالموثق

(٢) لأن الموثق خاضع لتعليمات لا يخضع لها القاضى

(٣) لأن التوقيع على عقد أو التصديق على التوقيع لا يمكن أن يحصل كرها أو فى غيبة احداً لأخصام

١٢ - وبما يدل على ان المشرع كان حريصاً كل الحرص على استيفاء بيانات خاصة فى العقود قبل تسجيلها وأنه لا يسمح بتسجيل أى عقد إلا بعد استيفائها انه نص فى نفس القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ بالمادة الثالثة منه على وجوب ذكر اسماء الطرفين واباءهم وأجدادهم ومحل اقامتهم وبيان الناحية ونمرة الحوض والقطعة والحدود وأصل الملكية واسم المالك السابق ... الخ ولاهمية هذه البيانات جعل الفصل فى استيفائها من عدمه بين ذوى الشأن والكاتب المختص لقاضى الأمور الوقفية (مادة ٤)

١٣ - وجاء بالمادة رقم ١٣ من قرار وزير الحفانية الخاص بمسك دفاتر التسجيل وإنشاء مأموريات أقلام الرهون المختلطة (صحيفة ١١ من مجموعة القوانين والمنشورات الخاصة بالتسجيل) :-

« لكاتب المأمورية التصديق على إمضاءات الخصوم الموقع بها على المحررات العرفية وكذلك اثبات تاريخ تلك المحررات وذلك كله بعد دفع الرسوم

وفى المادة رقم ١٤ : إذا كان المحرر العرفى المقدم للتسجيل غير شامل للبيانات المنوه عنها فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ يكلف الكاتب الطالب باستيفاء البيانات ...

من هذا ومن غيره يتضح أن الكاتب المختص بالتصديق مكلف بمراجعة بيانات العقد فهو حتى إذا تقدم طرفا العقد للتصديق على توقيعهما لايجرى عملية التصديق إلا بعد التحقق من استيفاء البيانات والشكل القانونى للعقد .

١٤ - قد يقال ان الحكم بصحة التوقيع لا يمنع استيفاء هذه البيانات عند تقديمه للتسجيل والواقع غير ذلك . لأن أقلام التسجيل مقيدة بأحكام المحاكم ومضطرة إلى احترامها . وكانت محكمة الاستئناف المختلطة قد أصدرت منشوراً بعدم جواز تسجيل أحكام صحة التوقيع ولكنها عدلت عن هذا المنشور . ومع ذلك فأصحاب هذه الأحكام يلجأون أحياناً إلى التسجيل فى المحاكم الشرعية لوجود سجلات بها ولورود النص فى المادة الأولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ على ذلك إذ تقول المادة المذكورة « جميع العقود الصادرة بين الأحياء ... يجب اشهارها بواسطة تسجيلها ... أو فى المحكمة الشرعية »

١٥ - ماتقدم - فى اعتقادى - يكفى لاعتبار دعوى صحة التوقيع التى يقصد بها الوصول إلى تسجيل

المحررات العرفية هى دعوى غير مقبولة .

وقد تبعت الأحكام الصادرة أخيراً فلم أعثر على حكم بالمعنى المتقدم . ولعلني لم أحسن البحث . لكنني وجدت ان التطور سائر في طريقه وربما رجعت إلى استقصاء الأحكام الصادرة في هذا الشأن في فرصة أخرى .

١٦ - هناك أربعة اعتراضات تبدى على رأى المتقدم وهى :

- (١) ان فى الحكم بعدم قبول دعوى صحة التوقيع مخالفة لنص صريح فى المادة ٢٥١ مرافعات
 - (٢) ان تكليف كل صاحب عقد برفع دعوى صحة التعاقد ارهاق إذا كان الطرف الثانى متعنتاً
 - (٣) انه يمكن أن يكون الحكم قاصراً على صحة التوقيع دون الإشارة الى التسجيل .
 - (٤) ان التسجيل فى نفسه لا يصحح العقد الباطل فلا خوف من الحكم بصحة التوقيع وتسجيله .
- ١٧ - وجميع هذه الاعتراضات مردودة .

فأولاً - لا مخالفة للقانون فى الحكم برفض دعوى صحة التوقيع لأن نطاق تطبيق المادة ٢٥١ محدد فاذا تجاوزه المدعى إلى حالة لا يسمح بها القانون كانت دعواه غير مقبولة .

ثانياً - لا ارهاق لأحد من الخصوم مادام القانون والعدل يقتضيان . خصوصاً وان قانون التسجيل قد افترض فعلاً هذه الحالة ونص صراحة على أن النتيجة الوحيدة لها هى التزامات شخصية إذ العقد الغير المسجل لا ينتج أى أثر عيني . وإذا كان العقد فيه التزامات جائزة التنفيذ فيجب طرح العقد برمته على القضاء فى دعوى صحة التعاقد ونفاذه أو فى سواها من الدعاوى .

ثالثاً - ان عدم الإشارة إلى التسجيل فى الحكم بصحة التوقيع لا يفتى من الأمر شيئاً . لأن حكم صحة التوقيع يسجل ولو لم ينص فيه على السماح بالتسجيل . كما أن مثل هذا الحكم مخالف للقانون كما تقدم

رابعاً - حقيقة لا يصحح التسجيل عقد أباطلاً أو معيأ . إنما هذا التسجيل فيه عبث اذا كان العقد سيئاً . إذ لا محل لأجازة تسجيل عقد رغم أنف المتعاقد وهو يطعن عليه بما يبطله .

هذا رأى أنا مقتنع بصحته . وشاعر بمقدار الضرر الذى يصيب الناس من قضايا صحة التوقيع الشائعة فأرجو أن يكون محل تقدير ؟

محمد صبحى بهجت
المحامى

العددان الخامس والسادس	فهرست	السنة الثامنة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		١ - تهته المحامون إلى حضرتي صاحبي الجلالة الملك والملكة بمناسبة الزفاف الملكي السعيد .
		٢ - أخبار قضائية .
٨ - ١	١٩ يناير ١٩٣٨	٣ - نص الحكم الصادر في الطعن المقدم من حضرة صاحب المعالى وزير الحفائية ضد قرار الجمعية العمومية لنقابة المحامين الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .
		(١) قضاء محكمة النقض والأبرام الجنائية
٢١٨	أول نوفمبر ١٩٣٧	تفتيش . متى يصح أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟ تجاوز الغرض المعين المرخص بأجراء التفتيش من أجله . لا يجوز . تفتيش عن سلاح . مشاهدة خشنخاش مزروع . اثباته . جائز . (المادة ٢٣ تحقيق و ١١٢ ع) .
٢١٩	٨ » »	١ - ميعاد الطعن . الطلب الذي يقدم الى لجنة المساعدة القضائية . لا يوقف سريانه - ٢ - التقرير بالطعن . الطلب الذي يقدم الى لجنة المساعدة القضائية لا يعتبر تقريراً بالطعن وبالأسباب معاً . لا بد من التقرير أمام قلم الكتاب بالطريقة القانونية - ٣ - مسئولية مدنية . مسئولية السيد عن خطأ الخادم . مناطها . وكيل شيخ خفر . اعتداؤه على شخص مقبوض عليه في منزل العمدة . مسئولية الحكومة عن هذا الاعتداء . (المادة ١٥٢ مدني) .
٢٢٠	٨ » »	تزوير . أركانه . بيان طريقته . وجوبه .
٢٢١	٨ » »	استئناف . ميعاده . حكم بتأييد حكم غيابي معارض فيه . عدم اعلان المحكوم عليه بالجلسة التي صدر فيها . عدم علمه بصدوره . الميعاد غير مقيد بأي مبدأ لسريانه .
٢٢٢	١٥ » »	تزوير امضاء . مضاهاة القاضي الجزئي لها . حكم بتزويرها . طلب تعيين خير لدى المحكمة الاستئنافية . رفضه . استنادا إلى المضاهاة التي اجراها القاضي الجزئي . إخلال بحق الدفاع .
٢٢٣	١٥ » »	تزوير . بناء الحكم الجنائي على وقائع الدعوى المدنية . قصور

السنة الثامنة عشرة	قهرست	العدد الرابع والخميس والسادس	رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			٢٢٤	٤٣١	١٥ نوفمبر ١٩٣٧	في التسليب . مبطل للحكم . ١ - دعوى مدنية . اقامتها ضد متهم مفلس مع عدم ادخال وكيل الدائنين . لامانع - ٢ - تحقيق . عدم اعتراض المتهم على تحقيق النيابة أمام محكمة الدرجة الأولى . الطعن عليه أمام محكمة النقض . لا يجوز - ٣ - اجراءات . الطعن فيها بالبطلان - ٤ - اجراءات . اعتبارها صحيحة فرضاً .
			٢٢٥	٤٣٤	» » ٢٢	محضر الجلسة . ذكر تفصيلات الدفاع فيه . لا موجب . طلب اثبات أمر معين في المحضر . حق الخصوم في ذلك .
			٢٢٦	٤٣٤	» » ٢٢	تفتيش المنازل - ١ - إذن النيابة في التفتيش . يجب ان يكون كتابياً . الاذن الشفوي . لا يعتمد عليه . التفتيش برضا صاحب الشأن الصريح صحته - ٢ - ولد مقيم مع والده بصفة مستمرة . اذنه في تفتيش المنزل الذي يقمان فيه . جائز . صحة التفتيش
			٢٢٧	٤٣٦	» » ٢٢	عود . مجرم عائد في حكم المادة ٥٠ ع . شروعه في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة . جنائية . (المادتان ٥٠ عقوبات و ١٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨)
			٢٢٨	٤٣٧	» » ٢٢	مواد مخدرة . احرازها . الحيازة . ضبط حشيش في فوهة مع شخص . اعتبار صاحب القهوة حائز . جوازه .
			٢٢٩	٤٣٨	» » ٢٢	حكم . تسليه . تأييد الحكم المستأنف . عدم الاشارة إلى اعتماد أسبابه . عدم ذكر أسباب جديدة . قصور .
			٢٣٠	٤٣٩	» » ٢٢	١ - أحكام الغيبة في المواد الجنائية . نصوصها في قانون تحقيق الجنائيات . تطبيق أحكام قانون المرافعات عليها . لا يجوز . متى يرجع في المواد الجنائية إلى قانون المرافعات باعتباره القانون العام - ٢ - مرافعة . دعوى مدنية تابعة لدعوى جنائية . اجراءات المرافعة والحكم والطعن فيها . الحكم الاستثنائي في دعوى مدنية من هذا القبيل بابطال المرافعة . لا يجوز . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض - ٣ - مرافعة . حكم ابطال المرافعة في الاستئناف . أثره . صدره

السنة الثامنة عشرة	فهرست	العدد الخامس والسادس
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة
<p>خطأ . صيرورته انتهاياً . أثره في مجرى الدعوى الاستثنائية . تجديد المستأنف دعواه على أساس تقرير الاستئناف . جوازه . وجوب اعتبار هذا الاستئناف قائماً والنظر في موضوعه (المواد ٣٠٣ مرافعات ١٣٢ و ١٣٣ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٥٤ و ١٧٨ و ١٨٤ تحقيق)</p> <p>١ - تحقيق . طلبات التحقيق . اغفالها . متى يكون موجبا لبطلان الحكم - ٢ - دفاع . تأجيل الدعوى مراراً بناء على طلب المتهم . تأجيل النطق بالحكم مع الترخيص بتقديم مذكرة . طلب مد الأجل لتقديمها . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>عفو عن العقوبة . طلبه . متى يكون ؟ صدور العفو مع قيام الطعن وقبل الفصل فيه . يمنع محكمة النقض عن المضي في نظره .</p> <p>التقرر بعدم جواز نظر الطعن (المادة ٦٨ ع)</p> <p>حكم . تسيييه . اعتراف . تبرئة المتهم ابتدائياً على أساس ان الاعتراف الصادر منه قد صدر بالاكراه . التدليل على وقوع الاكراه . إداتته استثنائياً . عدم الرد على أسباب الحكم الابتدائي . قصور .</p>	<p>٢٢ نوفمبر ١٣٧</p> <p>» » ٢٩</p> <p>» » ٢٩</p>	<p>٢٣١ ٤٤٢</p> <p>٢٣٢ ٤٤٣</p> <p>٢٣٣ ٤٤٤</p>
<p>(٢) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية</p> <p>نقض وابرام . حكم استثنائي مؤيد حكماً ابتدائياً . اكتفاؤه « باستكمال » الحكم المستأنف بأسباب جديدة . الطعن فيه . وجوب تقديم صورة الحكم الابتدائي (المادة ١٨ من قانون محكمة النقض)</p> <p>١ - حكم . تسيييه . بناؤه على أسباب صحيحة منتجة له . عدم رده على بعض المستندات . لا يطله . (المادة ١٠٣ مرافعات)</p> <p>٢ - الطعن بمخالفة حكم الحكم آخر سابق عليه . شرط قبوله حكم أهلي نهائي . حكم مختلط نهائي مخالف له . اختلاف بعض الخصوم (المادة ٢٣٣ مدني) - ٣ - غش . سلطة قاضي الموضوع في تقدير وقائع الغش . (المادتان ١٣٣ و ١٣٦ مدني)</p>	<p>» » ١١</p> <p>» » ١١</p>	<p>٢٣٤ ٤٤٤</p> <p>٢٣٥ ٤٤٦</p>
<p>بيع . ضمان البائع . نزاع بادي . لا يدخل في الضمان</p>	<p>» » ١٨</p>	<p>٢٣٦ ٤٥٠</p>

العدد ١٥ الخامس والسادس	فهرست	السنة الثامنة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٧	١٨ نوفمبر ١٩٣٧	(المادة ٣٠٠ مدني) صورية البيع . ورقة ضد وقعها شخص باسم الشخص الصادر له عقد البيع الصوري . تسليم هذه الورقة قبل توقيع عقد البيع او بعده . غش . جواز اثبات وقائمه بالينة (المواد ١٣٦ و ٢١٧ مدني و ١٧٧ و ١٨٢ مرافعات)
٢٣٨	١٨ » »	صورية . اثباتها . صورية تدليسية . اثباتها بالينة والقرائن (المواد ٢١٥ و ٢١٧ و ٢١٩ و ٢٢٠)
٢٣٩	١٣ ديسمبر ١٩٣٦	(٣) قضاء محكمة استئناف مصر ١ - وصى . محاسبته . جهة الاختصاص المجالس الحسينية . المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٥ من قانون المجالس الحسينية - ٢ - وصى . تقديم حسابه للمجلس الحسي . اعتماد المجلس ذلك . أثره - ٣ - وصى . اعتماد حسابه من المجلس الحسي . حجيته . وجه الطعن فيه . حالته .
٢٤٠	٢٩ » »	بيع الشريك جزءا مفرزا من مال مشاع . باطل .
٢٤١	٢٩ » »	اعلان يوم البيع . لاضرورة مع اللصق
٢٤٢	٢٧ يونيو ١٩٣٧	١ - وقف . أصله . النزاع فيه . اختصاص القضاء الشرعي . ٢ - وقف . كتابه . لاغموض فيه . اختصاص القضاء الأهلى ٣ - اختصاص . محكمة شرعية . خروجها عن ولايتها . لاحجية
٢٤٣	٣١ أكتوبر ١٩٣٧	١ - توقف عن الدفع . ليس اعسارا . المقاوله . مخزفها تاجر - ٢ - دين البنك . متى يكون تجاريا . متى يعتبر التاجر متوقفا
٢٤٤	٧ نوفمبر ١٩٣٧	١ - حكم الحجر . تصرفات سابقة عليه . باطلة إذا كانت مشوبة بالتدليس - ٢ - حكم الحجر مثبت لحالة كانت قائمة قبل صدوره - ٣ - العلم بقيام السفه . يمكن اثباته بكافة طرق الاثبات عند عدم وجود دليل قاطع .
٢٤٥	١٤ » »	١ - حكم غيابي . سقوطه . أثره (المادة ٣٤٤ مرافعات أهلية) ٢ - دعوى ضمان فرعية . قيمتها . دخولها في نصاب القاضى الجزئى

العدد الخامس والسادس	فهرست	الصفحة الثامنة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٦	٤٦٨	٣٠ نوفمبر ١٩٣٧
٢٤٧	٤٦٩	١٤ ديسمبر ١٩٣٧
٢٤٨	٤٧١	٢٧ » »
٢٤٩	٤٧٣	٢٨ » »
٢٥٠	٤٧٤	١٨ يناير ١٩٣٨
٤٧٧		
٢٥١	٤٨٠	٢١ ديسمبر ١٩٣٦

المحكمة المختصة بنظرها - ٣ - دعوى ضمان فرعية . صدور حكم مستقل فيها بعد الحكم في الدعوى الأصلية . جوازه - ٤ - بيع . بيع دين . حق المدين في دفع الثمن الحقيقي الذي يبيع به الدين . شرطه . قرار باستمرار الوصاية . يجب تقديم طلب عنه . قبل بلوغ سن الرشد . هذا القرار يجب تسجيله في الدفتر الخاص . ونشره في الجريدة الرسمية

١ - نزع ملكية . قانون الخمسة أفدنة - ٢ - قانون قانون الخمسة أفدنة . حكمة سنه - ٣ - قانون الخمسة أفدنة . استفادة ورثة المدين منه . - ٤ - لا تركة إلا بعد سداد الدين . شرط تطبيق هذه القاعدة - ١ - بيع . انعقاده . أثر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٢٣ في ذلك - ٢ - بيع . بيع ابتدائي . حق المشتري غير المسجل في الفترة السابقة على التسجيل . مجرد أمل بيع لا حق مسجل . صدوره عن طريق التواطؤ بين البائع والمشتري الثاني صحته - ٣ - بيع عدم تسجيله . أثره .

١ - إعلان . أصل الإعلان . هو ما يجوز أن يتمسك به المعلن اليه - ٢ - إعلان . خلاف بين الأصل والصورة . تمسك المعلن اليه بما اشتملت عليه الصورة خلافا للأصل . جوازه - ٣ - إعلان صورته . نقص في الصورة . يترتب عليه بطلان الإعلان . جواز التمسك بالبطلان ولو كان الأصل مستوفيا .

مجلس ملي . يختص بالنظر في شكل الوصية . ولا يختص بالنظر في موضوعها . المختص بموضوع الوصية هو المحاكم المدنية . في حالة الوصية يجب تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية .

« بحث » في الوفاء والحوالة والفرق بينهما (لفضرة الاستاذ عبد الوهاب بك محمد)

(٤) قضاء المحاكم الكلية

دعوى . الطلبات الملحقة بالطلب الأصلي . تعريفها . لا تدخل

العدد الرابع والخمسون والسادس	فهرست	السنة الثامنة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٢	٤٨٠	٢١ ديسمبر ١٩٣٦
٢٥٣	٤٨٢	٢٨ » »
٢٥٤	٤٩٣	١١ يناير ١٩٣٧
٢٥٥	٤٩٦	١١ » »

في تقدير قيمة الدعوى

١ - استئناف . قواعده . اعتباره من النظام العام - ٢ -
استئناف . نصابه . دعوى . اشتغالها على طلبات متعددة . التقدير
يكون باعتبار قيمة جميع هذه الطلبات مادام منشأها سند واحد .
نشوء هذه الطلبات عن سندات متعددة . التقدير يكون باعتبار كل
طلب على حدة

١ - استئناف . نصابه . العبرة فيه بما حكم فيه لا بتقدير قلم
الكتاب - ٢ - دعوى . عدم جواز تعديل قيمتها . بعد صدور حكم فيها

١ - حكر . اعتباره نوع من الايرادات المؤبدة . سببه - ٢ -
دعوى الحكر . كيفية تقديرها - ٣ - دعاوى الحكر . تعلق
النزاع بمبلغ الحكر عن مدة معينة . كيفية تقدير الدعوى في هذه
الحالة - ٤ - دعوى . طلب زيادة قيمة الحكر السنوية .
والطلب الخاص بمبلغ الحكر في مدة معينة . اعتبارهما ناشئين
عن سبب واحد . تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة . يكون
باعتبار مجموع الطرفين . جواز الاستئناف إذا زاد مجموع
الطرفين عن النصاب الحائز استئنافه - ٥ - حكر . الدعاوى الخاصة
بزيادة قيمة الحكر . عدم اعتبارها من أصل الوقف . اعتبارها
مسألة مدنية من اختصاص المحاكم لاهلية دون الشرعية - ٦ - حكر .
محتكر . حقه في التصرف في الحكر بجميع أنواع التصرفات . مطلق
- ٧ - حكر . محكر . عدم جواز مطالبته بزيادة الحكر عن المدة
السابقة لرفع دعواه .

١ - تقادم . عدم اعتباره من النظام العام . امكان التنازل
عنه . جواز ان يكون هذا التنازل صريحاً او ضمناً . حق المحكمة المطلق
في تقدير ظروف هذا التنازل - ٢ - تقادم . التنازل عنه . شروطه
- ٣ - تقادم . التنازل الضمني عنه . استنتاجه من مسلك الخصم في
اثناء سير الدعوى .

العدد الرابع والخمسون والسادس	فهرست	السنة الثامنة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٦	٤٩٩ ٣٠ يناير ٩٣٧	١- وقف . ناظر وقف . مسئولية المدنية . خضوع تصرفاته لاحكام الشريعة الاسلامية - ٢- ناظر وقف . اجره . كيفية احتسابه . - ٣- وقف . دفع الناظر لأحد المستحقين مالا زائدا عن استحقاقه . وجوب الرجوع عليه هو فقط - ٤- وقف . ناظر وقف . نظره على وقفين مختلفين جهة . عدم جواز صرف فاضل غلة أحد الوقفين على الآخر .
٢٥٧	٥٠٤ ١٧ مايو ٩٣٧	دقائر . يمررها الوكيل أثناء قيامه بالوكالة . ملكية هذه الدقائر سلطة المحكمة في الأمر بتقديم هذه الدقائر . سلطة المحكمة في الأمر بتقديم هذه الدقائر أثناء نظر النزاع بين المعول والوكيل بشأن ادارة الثانی لأموال الاول
٢٥٨	٥٠٦ ٢٤ » »	١- دعوى . تقدير قيمتها . اشتغالها على عدة طلبات ناشئة عن سند واحد . التقدير يكون باعتبار جميع هذه الطلبات - ٢- حجر . تصرفات المحجور عليه السابقة على تاريخ الحجر . شرط سريانها عليه - ٣- قاصر . نوع المنفعة التي يلتزم بها . عدم الزامه بما يصرف على ما كله
٢٥٩	٥٠٧ ١٨ أغسطس ٩٣٧	استئناف . قصره على الأسباب . غير مقبول (٥) القضاء المستعجل
٢٦٠	٥٠٩ ٥ يوليو ٩٣٧	١- اخلاء . دعوى مستعجلة . ولا خطر ولا استعجال . عدم اختصاص - ٢- اخلاء . ايجار . سكوت المؤجر ثلاث سنوات ونصف عليه . لا خطر .
٢٦١	٥١٠ ١٤ أكتوبر ٩٣٧	١- اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطلان الحجر أو الغائها . انعدامه . استثناء حالة البطلان الجوهري - ٢- حكم ابتدائي . عدم شموله بالنفاذ المعجل . جواز الحجر به .
٢٦٢	٥١١ ٢٤ أكتوبر ٩٣٧	١- شيوع . اختلاف الشركاء . موجب للحراسة - ٢- وكالة . لا تمنع من الحراسة عند توفر الاستعجال والخطر - ٣- وصي أو قيم . اختصاص المحاكم الأهلية بتعيين حارس .

العدد ١٥٥ الخامس والسادس	قررت	السنة الثامنة عشرة
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٣	١٢٤ أكتوبر ١٩٣٥	١- اختصاص القاضي المستعجل . تقديره لوقائع الدعوى المطروحة - ٢- اختصاص القاضي المستعجل اخلاء العين المؤجرة . انتهاء العقد (المادة ٣٨٧ م أهلى)
٢٦٤	١٤ ديسمبر ١٩٣٧	قضاء مستعجل . شرط التقاضى أمامه . وجوب المصلحة . زوج . حقه فى مقاضاة من تسبب فى ضرر زوجته .
٢٦٥	٢٢ » » ١٩٣٧	قضاء الأمور المستعجلة . اختصاصه . اختصاص المحاكم الأهلية عموماً . تقيده به (المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية) خضوع القضاء المستعجل لأحكامها (٦) قضاء المحاكم الجزئية
٢٦٦	١٠ نوفمبر ١٩٣٧	١- بيع . عدم معاينة المبيع . تطبيق المادتين ٢٤٩ و ٢٥٢ مدنى أهلى - ٢- بيع . إغفال بعض أوصاف المبيع فى العقد . عدم حصول المشاهدة . بطلان .
٢٦٧	١٤ » » ١٩٣٧	ختم . التوقيع به على ورقة خالية من البيانات . عدم اعتباره تزويراً . (المادة ١٨٣ ع)
٢٦٨	أول ديسمبر ١٩٣٧	١- سمسرة . أعمال تجارية . اعتبارها عمل تجارى . - ٢- سمسرة عن أعمال مدنية . اعتبارها عمل مدنى .
٢٦٩	٢٧ » » ١٩٣٧	١ - فوائد . اتفاق على استحقاقها - ٢ - فوائد . استحقاقها من تاريخ المطالبة . عند عدم الاتفاق - ٣ - فوائد . عدم المطالبة بها . لا يسقط الحق فيها
٢٧٠	٢٣ يناير ١٩٣٧	تصرف . لغير وارث . اثبات صورته . لا يجوز إلا بالكتابة (٧) قضاء المحاكم المختلطة
٢٧١	٢١ ديسمبر ١٩٣٧	حجز على مكافأة برلمانية . متى يسرى القانون الخاص به
٢٧٢	١٠ فبراير ١٩٣٧	افلاس . تاجر : التجارة
٢٧٣	٩ » » ١٩٣٧	تسجيل . بيع . اختصاص الدائن بعقار مدينه
٢٧٤	٤ » » ١٩٣٧	١ - اختصاص . نصاب - ٢ - استئناف فرعى . عدم قبوله مسئولية . تابع للحكومة المصرية .

كتاب قضاء الأمور المستعجلة

قام الأستاذ محمد علي راتب قاضي محكمة الأمور المستعجلة بمحكمة مصر الأهلية سابقا ووكيل النائب العمومي حالا بتأليف كتاب في قضاء الأمور المستعجلة وهو أول كتاب من نوعه في مصر. وقد قسم الكتاب إلى أربعة أجزاء فتكلم في الجزء الأول منه على أصل وخصائص قضاء الأمور المستعجلة وعلى مدى اختصاص القضاء المستعجل وعلى الاستعجال وماهيته وولاية القضاء المستعجل وعدم المساس بالموضوع وعلى اجراءات التقاضي أمامه وطرق الطعن في أحكامه ثم تكلم في الجزء الثاني على الأمور المستعجلة التي يختص القضاء المستعجل بنظرها بنص القانون في فرنسا ومصر في القضاءين الأهلي والمختلط. وفي الجزء الثالث تكلم عن المسائل التي قد تتوافر فيها صفة الاستعجال في أبواب القانون المختلفة من أجارة الأشياء والأشخاص والبيع والوكالة والحراسة وحجز مالمدين لدى الغير إلى غير ذلك. وفي الجزء الرابع تكلم عن اشكالات التنفيذ وماهيته وشروط اختصاص القضاء المستعجل بنظرها وعلى الصعوبات التي تحصل في أنواع التنفيذ المختلفة من حجز تنفيذي وحجز تحفظي وحجز عقارى ودعاوى نزع الملكية.

ويمتاز الكتاب بدقة إبحاثه وسلامة عباراته وكثرة مراجعه وتعدد الأمثال التي قدمها المؤلف لكل حالة من الحالات التي قد تثار أمام القضاء المستعجل مما يسهل البحث على كل مشغل بالقانون ويغنيه عن الرجوع إلى المراجع الفقهية أو القضائية فرنسية كانت أو أهلية.

ولم يكتف المؤلف بسرد آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مختلف النقط القانونية بل بروحه بارزة في كل بحث تعرض له فيبدى رأيه الخاص معززا بالأدلة القانونية الصحيحة وقد وصل بذلك إلى نتائج عملية قوية. ولاغرو فالأستاذ المؤلف فوق رسوخ قدمه في القانون قد قضى مدة طويلة في خدمة القضاء المستعجل يبحث وينقب ويفكر ويقدر ولهذا نال مؤلفه إعجاب جميع رجال الفقه والقضاء المختلط والأهلي مما جعل مجلة الغازيت المختلطة تكتب عنه فصولا مطولة تلحف في ترجمته إلى اللغة الفرنسية حتى يكون النفع به أعم واشمل.

وقد سد هذا الكتاب الذي يعتبر أول مؤلف في مصر من نوعه فراغا كبيرا لأنه خير معين لحل الصعوبات والمشكلات القانونية التي تعرض للقاضي والمحامي في هذا النوع من القضاء وهو يقع في ٨٠٠ صفحة من القطع الكبير وله فهرسان أحدهما هجائي والآخر تحليلي ومذيل بكثير من المراجع الفرنسية والعربية وأحكام المحاكم في فرنسا ومصر في القضاءين الأهلي والمختلط وذلك منذ انشاء المحاكم المختلطة حتى الآن وإذا شكرنا لحضرة المؤلف بمجهود الجبار فالتنا نرجو أن يتابع خدمة القانون بما عهد فيه من دقة في البحث وكفاءة بمنازاة لكي يخرج مؤلفا آخر يكون نبراسا لرجال القانون كما هو الحال في هذا المؤلف العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

(وبعد) فقد عهد إلينا مجلس النقابة في كتابة « مجلة المحاماة » وتعهدها بما يزيدنا نفعا ويسمو بها إلى مكانة الهيئة التي تتولى أمورنا نغني نقابة المحامين لتؤدي رسالتها في عالم القانون هادية إلى حل المشكلات وكاشفة عن وجوه الصواب في الأحكام وممهدة لإنشاء الشرائع القويمة . فأشفقنا لأول الأمر شعوراً بالتبعة واستعظاماً للعمل . ثم نزلنا على الحكم يستحثنا حسن الظن بنا ويقتضينا إجادة العمل علمنا بأنها أمانة في عنقنا يجب أن نؤديها كما أداها من حملها قبلنا سالكين سبيل الترقى ما استطعنا . فلعلنا بالنون ما أردنا ولعل عملنا يجيء مقبولا مرضيا . ولعل لنا فيما انطوينا عليه من حسن النية وسلامة القصد عذراً إن نسينا أو أخطأنا . نسأل الله التوفيق وبه نستعين

احمد رمزي - ابراهيم رياض

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام الآتية :

- عدد
- ٢١ حكماً صادراً من محكمة النقض والأحكام الجنائية
- ٨ أحكام صادرة » » » المدنية
- ٦ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
- ٣ أحكام صادرة من المجالس الحسبية
- ٣ أحكام صادرة من المحاكم الكلية
- ١ قرار قاضي الاحالة بمحكمة قنا
- ٣ أحكام صادرة من القضاء المستعجل
- ٣ » » » المحاكم الجزئية
- ٥ » » » محكمة الاستئناف المختلطة

(تنبيه)

سبق أن نشرت المجلة تعليقاً على حكم محكمة النقض والأحكام الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ المنشور بالعدد الخامس والسادس من هذه السنة رقم ٢١٩ ص ٤٥ - وما بعدها - وهو لحضرة الأستاذ محمد عبد الله محمد وكيل نيابة الاستئناف فوجب أن ننبه إلى ذلك شاكرين للأستاذ الفاضل عنايته بالمباحث القانونية القيمة وتدقيقه العلي

لجنة التحرير

أحمد رمزي ابراهيم رياض

Bibliotheca Alexandrina



0542512